هذه حاشية العالم العلامة الحبر البحر الفهامة من هو
بكل وصف جميل حري مولانا الاستاذ الفاضل الشيخ محمد
الخضري متعنا الله بطول حياته واعاد علينا
وعلى المسلمين من صالح دعواته على شرح
المحقق الجليل العلامة الهمام ابن
عقيل على ألفية الامام
ابن مالك رحمهما
الرحيم المالك
آمين

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر

نحمدك اللهم يا من تفضل على من نحا نحوه بتواتر خلاصة نعمه الكافية وقابل بالحسنات ذا التقصير عن اداء شكره بترادف انواع منته الشافية حمداً تنجر اليه كالات المحامد غير مخفوضه وتسكن لديه الآمال جازمة بان عرى المزيد بدوامه وثيقة غير منقوضه ونسألك اللهم ان تشرح صدورنا بانوار هدايتك فهي اعظم مطلوب وتبعدنا عن مساوى الافعال الناقصة وتسعدنا بمحاسن افعال القلوب ونشهد ان لا اله الا انت وحدك لا شريك لك فى صفات ولا افعال بل انت الفاعل المختار لكل مفعول من الكائنات والاحوال ونشهد ان سيدنا ونبينا محمدا عبدك ورسولك المبعوث من خلاصة معد ولباب عدنان الذى انزلت عليه القرآن بلسان عربي مبين لا يخلق جديده ولا يمل ترديده على مدى الازمان صلى الله عليه وعلى آله واصحابه المشتغلين بسنته بلا تنازع فى العمل وانصاره المنصرفين لاعلاء كلمة الله من غير وقف ولا بدل ما ايقن ذو تمييز بان لشانئهم التكبير ولشانيهم التصغير وما علم ذوو ادراك بانهم جمع السلامة ومخالفوهم جموع التكسير اما بعد فيقول العبد الفقير الى ربه الغنى محمد الخضرى الشافعى عامله الله بلطفه الخفى وبره الحفى ان شرح العلامة ابن عقيل لالفية الامام ابن مالك رحمهما الله تعالى من اجل ما كتب عليها قدرا واشهرها فى الخافقين ذكرا لسهولته على الطالب وقربه مأخذه للراغب ولاخلاص مؤلفه عم نفعه وحسن عند الكل وقعه وطالما كنت اؤمل عليه حاشية

المناسب ومخالفيهم

تجمع

تجمع منه شوارده وتمكن من اقتناص اوابد رائده وتتم منه مع المتن المفاد وتبين منهما للطالب المراد فيما نعني عجز القصور عن ارتقاء تلك القصود والتى لمثلى بمعانقة هاتيك الحور ومع ذلك اذكر قول من قال واحسن في المقال ان اعراض المؤلفين اغراض لسهام السنة الحساد وحقائب تصانيفهم معرضة لايدى النظارة تنتهب فوائدها ثم ترميها بالكساد لاسيما فى زمان بدل نعيمه بوسا وعد جده منحوسا قد ملأ الحسد من اهله جميع الجسد وقادهم الغرور بحبل من مسد فكانما عناهم من قال

ان يسمعوا سبة طاروا بها فرحا ۞ منى وما يسمعوا من صالح دفنوا ۞
صم اذا سمعوا خيرا ذكرت به ۞ وان ذكرت بسوء عندهم اذنوا ۞

او من قال ۞ ان يعلموا الخير اخفوه وان علموا ۞ شرا اذاعوا وان لم يعلموا كذبوا ۞

فهم يجادلونك فى الحق بعد ما تبين وترى نفوسهم الموت من قبوله اهون فالعاقل بينهم مذموم ومهجور والمعجب برايه معزوز ومنصور الا انى اعود فاقول عدم المبالات بذلك احرى والتاليف ربما انتفع بها فى الحياة لصاحبه اجرا واتعلل بقول البدر الدماميني هب ان كلا بذل فى مطاوعة الهوى وزره والتهب حسدا ليطفئ نور البدر ويابى الله الا ان يتم نوره هل هي الا منحة اهداها الحاسد من حيث لا يشعر وفعلة ظن انها تطوى جميل الذكر فاذا هى تنشر

وا ذا ارا د الله نشر فضيلة ۞ طويت اتاح لها لسان حسود ۞

ومازال هذا الخاطر يقوى ويتردد وينطلق تارة ويتقيد حتى اذن الله بلطف التوفيق ومن من فضله بالتسديد الى سواء الطريق فتمت بفضل الله ما كنت ترجيت واتى جمعه فوق ما كنت له تصديت فجاءت بعون الله حاشية لا كالحواشى اعيذها بالله الحفيظ من كل حاسد وواشى ومع ذلك لست ابرئها من كل عيب ولا اصفها بضبط يرفع القلم من اصلاح ما عسى يكون فيه لبس او ريب كيف وان الخطا والنسيان كالصفة الذاتية للانسان لكن ان فاق سقطه وحسن غلطه كان حقيقا عند ذوى الانصاف بالقبول واقالة العثرات وعدم الاصغاء لقول غبى جهول لا هم له الا اذاعة الهفوات

وبالله اعتضد ومن فيض افضاله استمد واسأل الله سبحانه وتعالى ان يجعلها
خالصة لوجهه الكريم ووصلة للفوز لديه بجنات النعيم وان ينفع بها من
تلقاها بالقبول ويبلغنا وقارئها من الخير اجل المأمول انه اكرم مسؤول على الدوام
واحق من يرتجى منه حسن الختام **قوله** بسم الله الرحمن الرحيم تزاحم الكلام
عليها غالب من كتب هنا لكن نريد ان نذكر طرفا مما يتعلق بها تبركا بخدمتها
واستجلابا للمزيد بركتها فنقول ونبرأ الى الله من القوة والحول اعلم ان البسملة
مصدر قياسي لبسمل كدحرج دحرجة اذا قال بسم الله الرحمن الرحيم على ما في الصحاح وغيره
او اذا كتبها على ما في تهذيب الازهري فهي بمعنى القول او الكتابة لكن اطلقوها على
نفس بسم الله الرحمن الرحيم مجازا من اطلاق المصدر على المفعول لعلاقة اللزوم ثم
صارت حقيقة عرفية وهي من باب النحت وهو ان تختصر من كلمتين فاكثر كلمة
واحدة ولا يشترط فيه حفظ الكلمة الاولى بتمامها بالاستقراء خلافا لبعضهم ولا
الاخذ من كل الكلمات ولا موافقة الحركات والسكنات كما يعلم من شواهده
نعم كلامهم يفهم اعتبار ترتيب الحروف ولذا عد مما وقع للشهاب الخفاجي في شفاء
العليل من طلبق بتقديم الباء على اللام اذا قال اطال الله بقاءك سبق قلم والقياس
طلبق والنحت مع كثرته عن العرب غير قياسي كما صرح به الشمني ونقل عن فقه
اللغة لابن فارس قياسيته ومن المسموع سمعل اذا قال السلام عليكم وحوقل
بتقديم القاف اذا قال لا حول ولا قوة الا بالله وقيل بتقديم اللام وهلل تهليلا
وهيلل هيللة اذا قال لا اله الا الله وياء هيلل للالحاق بدحرج ومنه في القرآن
واذا القبور بعثرت قال الزمخشري هو منحوت من بعث واثير اي بعث موتاها
واثير ترابها وفي المولد الفذلكة من قولهم فذلك العدد كذا وكذا والبلكفة
التي اخذها الزمخشري من قول اهل السنة ان الله تعالى يرى بلا كيف ورد عليهم بناء على زعمه الفاسد
بقوله ٥ قد شبهوه بخلقه وتخوفوا ٥ شنع الورى فتستروا بالبلكفة ٥
قيل ومن المولد بسمل لانه لم يسمع من فصحاء العرب قال الشهاب الخفاجي والمشهور
خلافه وقد اثبتها كثير من اهل اللغة كابن السكيت والمطرزي ووردت في قول عمر
ابن ابي ربيعة ٥ لقد بسملت ليلى غداة لقيتها ٥ فيا حبذا ذاك الحديث المبسمل ٥

وقد استعمل كثير لا سيما الاعاجم النحت فى الخط فقط والنطق به على اصله ككتابة
حينئذ حا مفردة ورحمه الله رح وممنوع مم والى آخره تارة الخ وتارة اه وصلى الله عليه
وسلم صلعم وعليه السلام عم الى غير ذلك لكن الاولى ترك نحو الاخيرين وان اكثرت
منه الاعاجم ثم ان الباء اصلية على المشهور ومعناها الاستعانة او المصاحبة
على وجه التبرك واستؤنس لهذا كما فى تفسير البلقينى بحديث بسم الله الذى لا يضر
مع اسمه شئ فان لفظ مع ظاهر فى ارادة المصاحبة من الباء وليس المراد ان
المصاحبة معناها التبرك لوضوح بطلانه اذ لا تبرك فى نحو رجع بخفى حنين
مما مثلوها به بل هى مجرد الملابسة الا انها بمعونة المقام تحمل على الملابسة التبركية
فتقديرهم ابدأ متبركا ليس بيانا لمتعلق الباء بل تصوير للمعنى وبيان لصفة تلك
الملابسة فان لها اخوات لا تشتى فان قلت التبرك فى بسملة الاكل ونحوه عائد للفعل
المشروع فيه حتى اذا لم يبدأ بها كان ناقصا وقليل البركة وهذا غير ممكن فى
بسملة القرآن اجيب بان المراد به دفع الوسوسة عن القارى مع اجزال
ثوابه كما قاله ابن عبد السلام وقيل الباء زائدة فاسم مرفوع بالابتداء تقديرا محلا
لان الاعراب المحلى للمبنيات ولا ضرر فى اجتماع اعرابين على الكلمة لاختلافهما
باللفظ والتقدير والخبر محذوف اسم او فعل والتقدير اسم الله مبدوء به
او ابدأ به بداءة قوية اى بحسن نية واخلاص واخذنا ذلك من كون الحرف الزائد
يدل على التاكيد كما ذكره الرضى والا كان عبثا لا يقع من العرب وقولهم الزائد
لا معنى له اى غير التاكيد ومن الغريب كونها للقسم فيحتاج الى تقدير مقسم
عليه وعلى المشهور فمتعلقها محذوف قدره الكوفيون فعلا كابدأ فبسم ظرف لغو
متعلق به قال فى المغنى وهو المشهور فى التفاسير والاعاريب ووجه بقلة المحذوف
لانه عليه كلمتان وعلى مقابله ثلاث المبتدا والمضاف اليه والخبر وبكثرة التصريح
بالمتعلق فعلا كما فى آية اقرأ باسم ربك وحديث باسمك ربى وضعت جنبى
وباسمك اللهم ارفعه وبان الجملة عليه مضارعية تفيد بواسطة غلبة الاستعمال
التجدد الاستمرارى وهو انسب بالمقام من الدوام المفاد بالاسمية قلت
وتخصيص المضارع بالتقدير ليس لمجرد انه الواقع فى عبارة الكوفيين مع جواز غير

كما وقع فى رسالة البسملة بل لعدم صحة غيره لان قائل البسملة لم يخبر عن شئ صدر
منه حتى يصح الماضى على حقيقته ولم يطلب شيئا فى المستقبل حتى يصح الامر مع
ان امر الشخص نفسه خلاف الظاهر بل مخبر عما هو متلبس به من البدء بالبسملة
اول فعله الشارع فيه او منشئ للتبرك بهذا اللفظ فلا يناسبه الا المضارع
فتدبر واختار الزمخشرى وتبعه المتأخرون تقديره فعلا مؤخرا خاصا اى
مناسبا لما بدئ بالبسملة اما الفعل فلما مر واما تأخيره فللاهتمام باسمه تعالى
وليفيد الحصر فان تقديم المعمول قد يفيده وليكون اسمه تعالى مقدما ذكرا
كتقدم مسماه وجودا ولا يرد تقديم الباء ولفظ اسم عليه لان الباء وسيلة لذكره
على وجه يؤذن بالمبدئية فهى من تتمة ذكره على الوجه المطلوب ولفظ اسم دال
على اسمه تعالى لا اجنبى وبهذا يندفع ما يقال البدء بالبسملة مع اشتمالها على
الباء ولفظ اسم لا يتحقق به البدء باسم الله الوارد فى الحديث كما افاده السيد فى
حواشى الكشاف على ان هذا لا يرد الا على رواية بسم الله بباء واحدة كما لا يخفى
واما كونه خاصا فلرعاية حق خصوصية المقام وللاشعار بما بعد البسملة به فان
قلت الذابح مثلا اذا ذكر البسملة يريد التيمن بالقرآن فتقدير اذبح لا يناسب
القرآن وتقدير اقرأ لا يناسب فعله وهذا مما يؤيد تقديره عاما كابدأ قلت يجوز
كما فى الشهاب على البيضاوى ان هذا كالاقتباس منقول من لفظ القرآن الى
معنى آخر كما نبه عليه علماء البديع وقدره البصريون اسما كابتدائى لكن الاولى
تقديره خاصا مؤخرا لما مر وهو اما مبتدأ وبسم ظرف لغو متعلق به وان كان
يمتنع اعمال المصدر محذوفا او مؤخرا لان محله فى غير الظرف لتوسعهم فيه على
التحقيق نحو فلما بلغ معه السعى مع انه يمكن جعله من حذف العامل لا عمل
المحذوف والخبر محذوف فروا لاصل تاليفى بسم الله الرحمن الرحيم حاصل واما خبر لمحذوف
ايضا وبسم ظرف مستقر متعلق به والاصل تاليفى حاصل ببسم الله الرحمن الرحيم وانما
كان هذا مستقرا دون الاول لان المستقر هو ما متعلقه عام اى بمعنى الكون
والحصول المطلق ولا يكون الا وهو واجب الحذف واللغو ما متعلقه خاص ذكر
او حذف لدليل فعلى كلا الاحتمالين المبتدأ او خبره محذوف فان الا ان حذف المتعلق

واجب

واجب على الثاني لعمومه دون الاول كقول الكوفيين لانه خاص ولو قدر من مادة
الابتداء لما مر فيكون لغوا ولك ان تجعل المتعلق اسم فاعل خبر المحذوف تقديره
انا بادئ فرارا مما ورد على المصدر ومحل المجرور نصب على المفعولية بالمتعلق
المحذوف على جميع الاحتمالات ولا محل لمجموع الجار والمجرور على ما سيأتي تحقيقه
في الابتداء تنبيه ما ذكر من لغوية الظرف على تعلقه بالفعل او ما المبتدا ليس على
اطلاقه فان الجمهور كما في الشهاب على البيضاوي على ان الظرف مستقر مع باء
المصاحبة ولغو مع باء الاستعانة لان مدخولها سبب للفعل متعلق به بواسطة
الباء من غير اعتبار معنى فعل آخر عامل في الظرف وجوز الرضي وغيره اللغوية على
الاول ايض وينبغي حملها على ما قاله الليثي اذا قصد بباء المصاحبة مجرد كون معمول
الفعل مصاحبا لمجرورها من تعلقه به من غير مشاركة في معنى العامل فمستقر
في موضع الحال وان قصد مشاركته فيه فلغو وبينه اشتر الفرس بسرجه فعلى
الاحتمال الاول يكون المعنى مصطحبا بسرجه فلم يتسلط عليه الشراء وعلى الثاني
يكون مشتريا ايض بخلاف نحو مت بالعمامة فانه لا يحتمل اللغوية وكذا ما نحن
فيه اذ لم يقصد ايقاع التأليف ونحوه على اسمه تعالى فالمقصود مجرد المصاحبة
من غير مشاركة في معنى العامل فالظرف مستقر لكن لا يظهر ذلك في بسملة
القاري عند الشافعي اذ القصد ايقاع القراءة عليها فهي مشاركة في العامل
فيكون الظرف فيها لغوا فتدبر وعلى كونه مستقرا ففي جعله متعلقا بالفعل
مسامحة لانه متعلق بحال من فاعله هي قيد له فهو تعلق معنوي لا صناعي وتقدير
تلك الحال متبركا لا يخرج عن الاستقرار لان خصوصها بحسب المقام والقرينة
والاحقها ملتبسا كما مر وقد ذكر الدماميني ان نحو زيد على الفرس لا يخرج عن
الاستقرار بتقدير راكب لان خصوصه ليس الا من القرينة لا اصلي بقي ان
محذوفات القرآن كمتعلق البسملة لا يصح كونها قرآنا لان الفاظها غير منزلة
ولا متعبد بها ولا معجزة كما هو شأن القرآن مع ان معناه يتوقف عليها فيلزم
احتياجه الى كلام البشر وهو نقص والجواب كما في الشهاب ان معناها كما
يدل عليه لفظ الكتاب التزاما للزومها في متعارف اللسان فهي من المعاني القرآنية

المرادة له تعالى واما الفاظها فليست قرآنا لانها معدومة لاقتضاء البلاغة حذفها
ومنها ما لا يتلفظ به اصلا كالضمائر المستترة فاحفظه فانه من مقصورات الحجام اهـ
ثم ان اريد بالجلالة مدلولها فاضافة اسم اليها حقيقية لامية للاستغراق ان اريد كل
اسم من اسمائه تعالى او للجنس ان اريد جنس اسمائه تعالى اى الجنس في ضمن بعض
الافراد لا من حيث هو اذ لا يمكن النطق به حتى يقع ابتداء او للعهد ان اريد اسم
مخصوص قال الشنواني والاستغراق هنا اولى وان قلنا باولوية الجنس في الحمدلة
لان القصد هنا التبرك بذكر افراد الاسم كلها والاستغراقية بمنزلة قضايا متعددة
بعدد الافراد بخلاف الجنس والمقصود هناك اثبات اختصاص الافراد واثبات
الجنس اثبات لها بطريق البرهان اذ لو كان فرد منها لغيره لما اختص به الجنس لتحققه
في ذلك الفرد اهـ فان قلت يلزم من اثبات الافراد اثبات الجنس ايضا اذ لا يتحقق الا في
فرد فهما متلازمان فلا مرجح له قلت يرجحه كون الافراد غير مضبوطة لعدم
تناهيها فجعل اختصاص الجنس دليلا عليها انسب من العكس ليستدل به على ما هو اخفى
منها وان اريد من الجلالة لفظها فالاضافة للبيان ووصفها بالرحمن الرحيم
اما من قبيل الاستخدام بان يرجع الضمير المستتر فيهما لها بمعنى الذات او مجاز عقلي
من اسناد ما للمدلول للدال وانما لم يقل تبارك بالله مبالغة في التعظيم والادب كقولهم
سلام على مجلسك العالي او حضرتك الشريفة اى عليك والرحمن الرحيم اشتهر فيهما
بحسب الاعراب تسعة اوجه يمتنع منها جر الرحيم مع نصب الرحمن او رفعه لان النعت
التابع اشد ارتباطا بالمنعوت فلا يؤخر عن المقطوع كما قاله ابن ابي الربيع ولان
في الاتباع بعد القطع رجوعا الى الشيء بعد الانصراف عنه فمنع لذلك لا للاعتراض
الجملة بين الصفة والموصوف لوقوعه في نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم وجعل الرحمن
نعتا مبني على انه صفة مشبهة اما على قول الاعلم وابن مالك انه علم لكثرة وقوعه في
القرآن متبوعا لا تابعا فيعرب بدلا من الجلالة والرحيم نعت له لا للجلالة اذ لا يتقدم
البدل على النعت فعلى الاول يكون مجرورا بما جر منعوته على الصحيح وعلى الثاني بعامل
مقدر لما تقرر ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع الا البدل فعلى نية تكرار
العامل وعلى القطع فالجملة مستانفة استئنافا بيانيا جوابا لسؤال مقصود به

الثلاثة

البلاذ وتعظيم شأن المسؤل عنه لا التعيين لان المولى تعالى لا يجهل وليست
حالا من الجلالة وان كانت الجمل بعد المعارف احوالا لان الحالية تفيد تقييد البدء باسم
الله تعالى بحالة الرحمة وهى وان كانت حالا لازمة لكن الملاحظ عدم التقييد بوصف
وحاصل صور البسملة ان تضرب اربعة العموم والخصوص والتقدم والتاخر فى سبعة
كون الظرف متعلقا بالفعل او بحال من فاعله او بالمبتدا المصدر او بحال من فاعلن
او بخبره او باسم الفاعل او بحال من فاعله كما تقدم تفصيله فصور المتعلق ثمانية وعشرون
ويضم لذلك احتمال القسمية والزيادة بوجهيها او يضرب الحاصل وهو واحد وثلاثون
فى تسعة الرحمن الرحيم تبلغ مائتين وتسعة وسبعين صورة فان نظر الى احتمالات
الاضافة الاربعة زادت الصور ثم تتكاثر جدا بالنظر لمعانى الباء من الاستعانة
او المصاحبة او التعدية او غيرها فتامل والله سبحانه وتعالى اعلم فائدة قال الشيخ ابو العباس
البونى رحمه الله تعالى الرحمن الرحيم من اذكار المضطرين لانه يسرع فى تنفيس الكرب وفتح ابواب
الفرج وقال ابن عربى من داوم على ذكره لا يشقى ابدا وانما اختير هذان الوصفان فى
الابتداء للاشارة الواضحة التامة الى غلبة جانب الرحمة وسبقها لطفا بالعباد قال تعالى
ورحمتى وسعت كل شئ وفى الحديث ان الله كتب فى كتاب فهو عنده فوق العرش ان
رحمتى سبقت غضبى نسال الله سبحانه وتعالى ان يدخلنا ميدان رحمته فى الدنيا والآخرة
بجاه سيد المرسلين آمين يارب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم **قوله**
قال محمد فيه التفات من التكلم الى الغيبة عند الجمهور ان روعى متعلق البسملة المقدر
بنحو اؤلف والا فعند السكاكى فقط لاكتفائه بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر اذ كونه
حكاية عن نفسه يقتضى ان يقول قلت لا قال والتى بجملة الحكاية ترغيبا فى كتابه بتعيين
مؤلفه المشهور بالجلالة فى العلم ليكون ادعى لقبوله والاجتهاد فى تحصيله فيثاب مؤلفه
وهكذا مدح الكتاب وتبيين محاسنه اذ المجهول مرغوب عنه وقد قيل لو لم يصف
الطبيب دواءه للمريض ما انتفع به ومن ثم كان مما يتاكد على المؤلف تسمية نفسه وكتابه
وبهذا القصد يضمحل الرياء خصوصا مع الامن منه كما هو حال المص والماضى فى كلامه
بمعنى المضارع بقرينة قوله واستعين المقتضى تقدم الخطبة على التاليف وكون المعنى
استعين الله فى اظهار الفية لو انتفع بها خلاف الظاهر وشبه القول المستقبل بالماضى

والجامع اما مطلق الحصول لان مقوله حاصل في ذهنه كحصول الماضي في الخارج
او تحققه نظرا الى ما قوي عنده من تحقق وجوده في الخارج كتحقق الماضي ثم اشتق
منه قال بمعنى يقول فهو استعارة مصرحة تبعية او مجاز مرسل تبعي علاقته الاول
واصل قال قول بالفتح لا بالضم والا كان لازما ولجيء وصفه على فاعل ومصدره على
فعل بالفتح مع ان قياس المضموم في الاول ما سياتي في قوله وفعل اولى وفعيل
بفعل وفي الثاني قوله فعولة فعالة لفعلا ولا بالكسر والا كان مضارعه يقال
كيخاف ولا بالسكون لان الماضي الثلاثي لا يكون ثانيه ساكنا بالاصالة لئلا
يلتقي ساكنان في نحو ضربت وليست الالف اصلية لانها لا تكون غير منقلة
الا في حرف او شبهه ولا بدلا من ياء لوجود الواو مكانها في المصدر وغيره واذا اسند
الى الضمير ضمت قافه للدلالة على ان عينه واو وانما لم يضموا نحو خفت ومت مع انه
واوي كقلت ايثارا لتبيين حركة العين على تبيين ذاتها لان الحركة اهم لاختلاف
الهيئة بها وذلك غير ممكن في قلت لان فاءه مفتوحة بالاصالة كالعين واصل
مضارعه يقول كينصر نقلت ضمة الواو الى ما قبلها لثقلها عليها وان كان ما قبلها
ساكنا للزومها ولم تنقل على نحو دلو لتغيرها بالعوامل مع ان الاسم اخف من الفعل
والقول اذا كان بمعنى التلفظ لا ينصب الا الجمل كقلت جاء زيد او مفردا في معناها
كقلت قصيدة او شعرا او مفردا قصد لفظه نحو يقال له ابرهيم او مفردا مسماه لفظ
كقلت كلمة اي لفظ رجل مثلا وقال الامير في حواشي الشذور الاسهل ان يقال
القول انما يتوجه للفظ جملة كان او غيرها فقلت جاء زيد معناه قلت هذا اللفظ
فان توجه للمعنى كان بمعنى الاعتقاد كقلت بان النية واجبة وان كان اللفظ
مسماه لفظا توجه للدال او المدلول كقلت كلمة او قصيدة يحتمل قلت هذا اللفظ
او قلت معناه وهو لفظ رجل مثلا او اللفظ المنظوم ومن هنا يظهر ان اسم
الفعل ليس موضوعا للفظ الفعل والا لصح قلت صه على معنى قلت اسكت اه
وقد يقال انما لم يصح ذلك لان مدلوله لفظ الفعل باعتبار دلالته على معناه
ولذلك كان كلاما تاما كما سياتي بخلاف نحو القصيدة فان مدلولها اللفظ
الموزون من حيث كونه لفظا منطوقا به والله اعلم قوله محمد هو اسم الناظم لانه

الامام ابو عبد الله محمد جمال الدين ابن عبد الله بن مالك نسب لجده لشهرته به الطائى
نسبا الشافعى مذهبا الجيانى منشأ نسبة الى جيّان بفتح الجيم وشد المثناة
التحتية مدينة بالاندلس بفتح الهمزة والدال وحكى ضمها الدمشقى اقامة ووفاة لاثنتى
عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين بتقديم السين على الموحدة وستمائة
وهو ابن خمس وسبعين سنة كان رحمه الله اماما فى العربية وغيرها مع كثرة العبادة
والعفة ومع ذلك قليل الحظ فى التعليم قيل كان يخرج على باب مدرسته ويقول
هل من راغب فى علم الحديث او التفسير او كذا او كذا قد اخلصتها من ذمتى فاذا
لم يجب قال خرجت من آفة الكتمان وكفاه شرفا ان ممن اخذ عنه الامام النووى
رضى الله تعالى عنهما ويقال انه عناه بقوله فى المتن ورجل من الكرام عندنا
ومن مشايخه ابن يعيش شارح المفصل وتلميذه ابن عمرون ويقال انه جلس عند
ابى على الشلوبين بضعة عشر يوما ونقل التبريزى فى اواخر شرح الحاجبية انه
جلس فى حلقة ابن الحاجب واستفاد منه قال الدمامينى ولم اقف عليه لغيره
ولم ادر من اين اخذه ومن تصانيفه الاعلام بمثلث الكلام كتاب بديع فى بابه والتوضيح
فى اعراب اشياء من مشكلات البخارى ابان فيه عن اطلاع واسع وقصيدته
الطائية فى الفرق بين الظاء والضاد وشرحها وغير ذلك قال ابن رشد ونظم رجزا
فى النحو عظيم الفائدة تستعمله المشارقة ثم نثره فى كتابه المسمى بالفوائد النحوية والمقاصد
النحوية ثم صنف كتابه المسمى بتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد تسهيلا لذلك الكتاب
وتكميلا وانه لاسم طابق مسماه وعلم وافق معناه غير انه فى بعض الابواب يقصر
عن معتاده ويترك ما ارتهن فى ايراده فسبحان المنفرد بالكمال قال الدمامينى
وقد قرظ سعد الدين بن العربى الصوفى رحمه الله تعالى الكتاب المسمى بالفوائد النحوية فقال

ان الامام جمال الدين فضله ... الهه ولنشر العلم اهله
املى كتابا له يسمى الفوائد لم ... يزل مفيدا لذى لب تامله
وكل فائدة فى النحو يجمعها ... ان الفوائد جمع لا نظير له

فظن الصلاح الصفدى ان هذا تقريظ لتسهيل الفوائد لا للفوائد نفسه
فقدح فى التورية فى كتابه المسمى بفض الختام عن التورية والاستخدام بانه ذكر المضاف

اليه وترك المضاف الذى هو العمدة ولولا ذلك لكان فى غاية الحسن وقد علمت اندفاع ذلك وانما نشأ هذا الوهم من عزة ذلك الكتاب اهـ **قوله** هو ابن مالك جملة معترضة بين القول ومقوله لتميزه عمن شاركه فى اسمه وتجويز كونها استئنافا بيانيا لا يخرجها عن الاعتراض فلا محل لها وقيل حال من محمد فمحلها نصب وقيل نعت تابع له بتقدير تنكيره فمحلها رفع وقيل نعت مقطوع فترجع للحال او الاستئناف لكن رد هذا بان شرط القطع تعين المنعوت بدون النعت وبانه يجب حذف عامل النعت المقطوع ورد بانه يكفى التعيين ادعاء ومحل وجوب الحذف كما ذكر الاشمونى فى النعت اذا كان النعت لمدح او ذم او ترحم لا للتخصيص او التوضيح كما هنا ومقتضى ذلك ان النعت المقطوع يكون للتخصيص وفيه مقال سياتى هناك ان شاء الله تعالى **قوله** احمد ربى قال المعرب وتبعه اكثر الحواشى كان مقتضى الظ ان يقول يحمد بالغيبة لكنه التفت منها الى التكلم تفننا وابطله الصبان بان هذا حكاية للفظ الواقع منه لانه مقول القول فهو موافق للظ لانه عبر عن نفسه بطريق التكلم اهـ وهو ظ على ما مشى عليه الاشمونى من جعل الجملة مقول القول لكنه لا يرد على المعرب لذكره جواز كونها حالا من محمد ومقول القول الكلام وما يتألف منه الخ والالتفات على هذا ظاهر فاللائق الحمل عليه دون الاول لظهور بطلانه والظ ان هذه الحال مقارنة بناء على ان المقارنة فى كل شئ بحسبه كما ياتى فى مصليا او يؤول قال بنوى القول فتدبر واختار الجملة المضارعية لاشعارها بالتجدد الاستمرارى اى اشعارها السامع بان المتكلم يجدد الحمد مرة بعد اخرى على الاستمرار فيفيد انه تعالى اهل لان يجدد حمده دائما وذلك حمد مستمر وقصد بذلك الموافقة بين الحمد والمحمود عليه وهو التربية الماخوذة من رب لتعليقه الحمد به فكما ان تربيته لنا بانواع النعم لا تزال تتجدد كذلك حمده بمحامد لا تزال تتجدد فالمضارعية انسب بالمقام من الاسمية والماضوية لان الاولى وان افادت الدوام المناسب للذات والصفات لا تفيد التجدد المناسب للنعم والثانية وان افادت التجدد اى الوجود بعد العدم لا تفيد الدوام قال المعرب واختار هذه المادة المشتملة على الحاء الحلقية

والميم الشفوية والدال اللسانية في ثنائه على رب البرية كيلا يخلو محل عن ذلك
بالكلية اهـ قوله الله بالنصب بدل من رب او عطف بيان ورجح الاول
بانه على نية تكرار العامل فيكون حامدا مرتين ولا يعارض ذلك كون المبدل
منه في نية الطرح لانه اغلبي او ان طرحه بالنسبة للعامل اي ان عامله مطروح
ليس عاملا في البدل او باعتبار حكم العامل اي ان الحكم المفاد بالعامل لم
يقصد به الا البدل فلا ينافي قصد المبدل منه لشيء آخر كعود الضمير في نحو
اكلت الرغيف ثلثه ولا يخفى ان هذا لا ينفع هنا لانه يروج الاعتراض لا يدفعه
فتامل او معنى ذلك كما قاله الدماميني ان البدل مستقل بنفسه لا متمم
لمتبوعه كالبيان والنعت قوله خير مالك افعل تفضيل من الخير بالفتح مصدر
خار يخير خيرا اذا صار خيّرا بشد الياء اي ملتبسا بالخير او من الخير بالكسر كالقيل
وهو الشرف والكرم واصله اخير حذفت همزته تخفيفا لكثرة استعماله كشر
والاولى جعله منصوبا بنحو امدح محذوفا لا اعني لما نقله الدماميني عن المحققين
ان النعت المقطوع لا يقدر باعني الا في نعت التخصيص وهو هنا للمدح ولم
يجعل حالا لازمة من الجلالة لايهامه تقييد الحمد ببعض الصفات ولا
بدلا لقلة بدلية المشتق بل مقتضى كلام ابن هشام منعها مع مخالفته لمذهب
الجمهور ان جعل بدلا ثانيا من رب لمنعهم تعدد البدل او من الله لمنعهم الابدال
من البدل في غير بدل البداء لما فيه من التهافت حيث يكون مقصودا غير مقصود
وان اجيب عنه بان ذلك لا يضر لكونه باعتبارين اما بدل البداء فلا يمتنع
ابداله من البدل وفي البيت الجناس التام اللفظي والخطي ان كتب مالك الاول
بالالف كما هو جيد في مالك العلم وقد رسم بها في المصحف قوله تعالى ونادوا
يا مالك فان حذفت كما هو الاكثر فيه كان لفظيا فقط لان مالك الثاني
لكونه صفة يجب رسم الفه لعدم كثرته كالعلم ولا يرد حذفها خطا من ملك يوم
الدين مع قراءته بالالف لان المصحف العثماني سنة متبعة قال الاشموني وجملة
احمد ربي الخ محلها نصب بالقول والجمل بعدها معطوفة عليها اي فكل جملة في
محل نصب وقال السندوبي احمد ربي الى اخر الكتاب في محل نصب بالقول فكل جملة

لا محل لها الا انها جزء مقول كالزاى من زيد ولا تنافى لامكان حمل الاول على ملاحظة العاطف من الحكاية لا المحكى فكل جملة مقول مستقل والثانى بالعكس فمجموع الجمل مقول افاده الصبان والثانى ملحظ من اللغز بقوله

حاجيتكم معشر جمع نبلا ❊ المعربين مفردا وجملا ❊
ما الف بيت غير شطر نصبت ❊ بوتد منها رقيتم للعلا ❊

قوله مصليا حال منوية من فاعل احمد كما فى الاشمونى اى احمد ربى حال كونى ناويا الصلاة كقوله تعالى ادخلوها خالدين اى مقدرين الخلود وقوله تعالى لتدخلن المسجد الحرام الآية بالنسبة للحلق والتقصير فلا يرد ان مورد الصلاة وهو اللسان مشتغل بالحمد فلا تتأتى الحالية وفيه ان المطلوب ايجاد الصلاة بالفعل لا نية ايجادها فالاوجه انها حال مقارنة والمقارنة فى كل شئ بحسبه فمقارنة الالفاظ وقوعها متصلة واما قول زكريا المعنى احمد بلسانى واصلى بقلبى فهى مقارنة تحقيقا فاعترضه سم بان الصلاة بالقلب بلا تلفظ لا ثواب فيها بقى ان مصليا اسم مفرد لا يحصل به المقصود من انشاء الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وقول سم انه فى قوة جملة انشائية يرد عليه امتناع وقوع الانشاء حالا الا ان يجعل على تقدير القول اى احمد ربى حال كونى قائلا اللهم صل على الرسول الخ ويصح تاويله بجملة خبرية بناء على ان المقصود بالصلاة مجرد تعظيمه صلى الله عليه وسلم وهو حاصل بالاخبار بها كما قاله يس اى احمد ربى حال كونى اصلى اى اخبر بانى اطلب الصلاة عليه او بان الله قد صلى عليه لكن الاصح ان المقصود منها الدعاء لا مجرد التعظيم لان المختار انه ينتفع بصلاتنا عليه بالترقى فى اعالى الدرجات وتوارد انواع الكمالات وما من كمال الا وعند الله اعظم منه لكن الادب ان لا يرى الشخص ذلك بل يقصد التقرب بالصلاة وانتفاعه هو بثوابها اذ المنة له صلى الله عليه وسلم علينا لا لنا عليه ولم يذكر السلام جريا على عدم كراهة الافراد بل اذا صلى فى مجلس وسلم فى آخر ولو بعد مدة كان آتيا بالمطلوب من آية يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما كما اختاره الحافظ ابن حجر

قوله على النبى اشتهر ان المهموز من النبأ وهو الخبر لانه مخبر او مخبر عن الله

والمشدد

والمشدد من النبوة وهي الرفعة لانه مرفوع الرتبة او رافع رتبة من تبعه فهو على كليهما
فعيل بمعنى فاعل او مفعول ولا يتعين ذلك بل يجوز كون المهموز من النبأة
بسكون الموحدة وهو الارتفاع كما في القاموس فيكون كالمشدد ويجوز كون
المشدد مخفف المهموز فيكون بمعناه افاده الصبان وعلى كونه من النبوة فاصله
نبيو اجتمعت الواو والياء الخ **قوله** المصطفى اصله مصتفو بوزن مفتعل من
الصفو وهو الخلوص من الكدر والمراد هنا المختار قلبت تاء الافتعال طاء
لوقوعها بعد حرف الاطباق وهو الصاد كما سياتي في قول المص طا تا افتعال
رد اثر مطبق وقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **قوله** وآله الاولى
تفسيرهم بمطلق الاتباع اي امة الاجابة عموما لا باقاربه فقط لئلا يلزم اهمال
الصحب ولا بالاتقياء لانه مقام دعاء يطلب فيه التعميم ففيه تورية حيث لم
يرد المعنى القريب لا له صلى الله عليه وسلم وهم اهل بيته او اقاربه بل اراد البعيد
وهو مطلق الاتباع بقرينة مقام الدعاء فان للآل في القاموس نحو اثني عشر
معنى منها ما ذكر ووصفهم بالمستكملين لا يعين الاتقياء كما قيل لصدقه بشرف
الايمان لا لخصوص العمل الصالح لاسيما ان جعلت السين والتاء للطلب
وعلى هذا فهو وصف لازم اما على القيل المتقدم فمخصص وكذا ان اريد
بالاتباع امة الدعوة فتامل هذا والذي اختاره العلامة الصبان ان تفسير
الآل في مقام الدعاء بما يناسب المدعو به لا بالاتباع مطلقا ففي نحو اللهم صل
وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الذين اذهبت عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا يحمل
على اهل بيته ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله هداة الامة ومصابيح الظلمة
يحمل على العلماء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله الذين ملأت قلوبهم بانوارك
وكشفت لهم حجب اسرارك يحمل على الاتقياء ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وآله فقط
او وآله سكان جنتك يحمل على الاتباع اه وبقي ما اذا كانت العبارة محتملة للتعميم
والتخصيص كعبارة المص ونحو اللهم صل وسلم على سيدنا محمد وعلى آله الفائزين
بالعمل الصالح والظاهر ان الاولى حملها على العموم والله اعلم **قوله** المستكملين السين
والتاء اما للطلب اي الطالبين كمال الشرف زيادة على ما حصل لهم او زائدتان

اى الكاملين فالشرفا بفتح الشين مفعول به على الاول ومشبه به على الثانى
كالحسن الوجه او منصوب بنزع الخافض اى فى الشرف بناء على المرجوح من
انه قياسى او انه توسع فيه فاجرى مجرى القياسى لكثرة ما سمع منه ويصح ضبطه
بضم الشين جمع شريف فيكون صفة ثانية للتاكيد ومعمول المستكملين محذوف
ايذانا بالعموم اى جميع انواع الشرف لكن هذا يمنع ان يراد بالآل جميع الامة
وكذا ان جعلت ال فى الشرف بالفتح للاستغراق فيفوت التعميم فى مقام
الدعاء مع انه مطلوب فالاولى جعلها جنسية لذلك الا ان يحمل على المبالغة بجعل
من حاز شرف الايمان كانه حاز جميع الشرف لانه اصل انواعه فتامل **قوله**
واستعين الله اى اطلب منه الاعانة اى الاقدار على الفعل لا المشاركة فيه
ليحصل لاستحالتها عليه تعالى فاستعار الاعانة للاقدار لانه بصورتها من
حيث حصول المقدور بين قدرتين قدرة الله ايجادا وقدرة العبد كسبا
بلا تاثير ولم يقدم المفعول ليفيد الحصر مع صحة الوزن عليه ايضا اهتماما
بالاستعانة المطلوبة كما قيل فى اقرأ باسم ربك واصله استعون نقلت كسرة
الواو الى الساكن قبلها فقلبت ياء لكسر ما قبلها **قوله** فى الفية اى فى نظم قصيدة
الف بيت من كامل الرجز او الفين ان جعلت من مشطوره وعلى هذا لم يقل
فى الفينية بالتثنية لان علم التثنية يحذف للنسب وان التبس بالنسبة للمفرد
لانهم لا يبالون به كما سياتى ثم يحتمل ان لفظ فى استعارة تبعية بمعنى على
التى تتعدى بها الاستعانة على حد فى جذوع النخل او انه ضمن استعين معنى
فعل يتعدى بفى كارجو تضمينا نحويا وهو اشراب الكلمة معنى كلمة اخرى لتفيد
المعنيين فتفيد الاستعانة بلفظها والترجى بتعديتها بفى والاول اولى
لان التجوز فى الحرف اخف من الفعل مع انه مختلف فى قياسيته او تضمينا
بيانيا وهو تقدير حال تناسب الحرف اى راجيا وهذا مقيس اتفاقا لانه
من حذف العامل لدليل لكن قال ابن كمال باشا التضمين البيانى هو عين
النحوى وانما توهم السعد ومن تبعه الفرق بينهما من تقدير الكشاف خارجين
فى قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره مع انه بيان للمعنى المضمن

لا تقدير عامل محذوف اهـ وانما قدرنا ارجو دون استخير كما في الاشموني
لما ورد عليه ان الاستخارة للمتردد والمص جازم **قوله** مقاصد النحو اي جل
مقاصده لا كلها ليوافق قوله في آخر الكتاب نظما على جل المهمات الخ وانما
لم يصرفه لما هناك الى ما هنا مع انه اولى لكونه في محل الحاجة لان هذا هو
الموافق للواقع لتركه باب القسم والتقاء الساكنين وغيرهما من المقاصد او يقال
ما هنا في حيز الرجاء الكل وما سيأتي اخبار عما تيسر له فلا تنافي والنحو لغة ستة
معان القصد والجهة كنحوت نحو البيت والمثل كزيد نحو عمرو والمقدار كعندي
نحو الف والقسم كهذا على خمسة انحاء والبعض كاكلت نحو السمكة واظهرها
واكثرها الاول وللامام الداودي

للنحو سبع معان قد اتت لغة ٭ جمعتها ضمن بيت مفرد كملا
قصد ومثل ومقدار وناحية ٭ نوع وبعض وحرف فاحفظ المثلا

وفي الاصطلاح يطلق على ما يعم الصرف تارة وعلى ما يقابله اخرى ويعرف
على الاول بانه علم باصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها احكام الكلمات
العربية حال افرادها كالاعلال والادغام والحذف والابدال وحال تركيبها
كالاعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروط لنحو النواسخ وحذف العائد
وكسر ان وفتحها ونحو ذلك وعلى الثاني يخص باحوال التركيب والمراد هنا
الاول فهو مرادف لعلم العربية حيث غلب استعماله في هذين فقط وان كان
في الاصل يعم اثني عشر علما اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني
والبيان والخط والعروض والقافية وقرض الشعر وهو الاتيان بالكلام
الموزون المقفى وانشاء الخطب والرسائل والتاريخ وهو معرفة اخبار الامم
السابقة وتقلبات الزمن بمن مضى لتحصيل ملكة التجارب والتحرز من مكايد
الدهر ومنه المحاضرات وهي نقل نادرة او شعر يوافق الحال الراهنة لانها
ثمرته واما البديع فذيل لا قسم براسه وكذا الوضع وموضوعه الكلمات العربية
من حيث يبحث عن احوالها السابقة وغايته وفائدته التحرز عن الخطأ
والاستعانة على فهم كلام الله ورسوله وشرفه بشرف فائدته وواضعه

ابو الاسود الدئلى بامر الامام على كرم الله وجهه وذلك ان العرب لفطرتهم
على الفصاحة كان النطق بالاعراب سجية فيهم من غير تطبع كما قال

ولست بنحوى يلوك لسانه ٭ ولكن سليقى اقول فاعرب ٭

فلما كثر الاسلام وتألفت القلوب اختلط العجم والعرب بالمعاشرة والمناكحة
فتولد اللحن والامالة فى غير محلها حتى كادت العربية ان تتلاشى فرسم الامام
لابى الاسود منه ابوابا منها بابان والاضافة والامالة وقال له انح هذا
النحو ثم سمع ابو الاسود رجلا يقرا ان الله برئ من المشركين ورسوله بالجر
فوضع باب العطف والنعت ثم ان ابنته قالت له يوما ما احسن السماء على
الاستفهام فقال لها اى بنية نجومها فقالت انما اتعجب من حسنها فقال قولى
ما احسن السماء وافتحى فاك فوضع باب التعجب والاستفهام وكان يراجع
الامام فى ذلك الى ان حصل له ما فيه الكفاية ثم اخذه عن ابى الاسود نفر
منهم ميمون الاقرن وغيره ثم خلفهم جماعة منهم ابو عمرو بن العلاء ثم بعدهم الخليل
ثم سيبويه والكسائى ثم صار الناس فريقين بصرى وكوفى ومازالوا يتداولونه
ويحكمون تدوينه الى الآن جزاهم الله الجنة **قوله** بمحوية اى فيها من ظرفية المدلول فى الدال لان
الالفية اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعانى المخصوصة والمقاصد هى تلك المعانى
او ان الباء سببية وصلة محوية محذوفة اى محوية لمتعاطيها بسببها واصلها
محووية كمفعولة قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وادغمت فيها وكسرت الواو لمناسبة
قوله تقرب الاقصى فيه مجاز عقلى من الاسناد للسبب العادى اذ المقرب حقيقة
هو الله تعالى والاقصى بمعنى القاصى اى البعيد فافعل التفضيل على غير بابه
كما قاله ابن الناظم ليدل على تقريب البعيد والابعد بالمطابقة لان البعد يطلق
على القليل والكثير وما قيل من انه يلزم من تقريب الابعد تقريب البعيد رد
بانه قد يهتم بالابعد لشدة خفائه دون البعيد **قوله** بلفظ موجز الباء بمعنى مع
كما فى الاشمونى لا سببية لان المعهود سببا للتقريب هو البسط لا الايجاز لكن
قال السيوطى لا بدع فى كون الايجاز سببا للفهم كما فى رأيت عبد الله واكرمته
دون واكرمت عبد الله ففى السببية غاية المدح للمصنف حيث قدر على توضيح المعانى

بالفاظ

بالفاظ موجزة **قوله** وقبسط البذل اى توسع العطا يعنى تكثر افادة المعانى
ففيه استعارة اما تمثيلية بان تشبه حال الالفية فى كثرة افادتها المعانى بسرعة
عند سماعها بحال الكريم فى كثرة اعطائه ووفائه بما يعد ويستعار الكلام الدال
على المشبه به وهو حالة الكريم للمشبه او مصرحة بان تشبه افادتها المعانى ببذل
المال والوعد ترشيح او مكنية بان تشبه الالفية فى النفس بكريم وبسط البذل
تخييل وانجاز الوعد ترشيح لا العكس لان البسط اقوى اختصاصا بالكريم من انجاز
الوعد واسبق فى الذكر فاللائق جعله هو التخييل سواء جرينا على طريقة السمرقندى
من ان التخييل هو الاقوى اختصاصا او على قول العصام انه الاسبق ذكرا
وما سواه ترشيح **قوله** بوعد منجز اى موفى سريعا وبين موجز ومنجز الجناس اللاحق
لاختلافهما بحرفين متباعدى المخرج والباء سببية او بمعنى مع وقيد بالوعد مع ان
الاعطاء بدونه ابلغ لان فهم المعانى لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات
اليها وتصور الفاظها فكانها لتهيئها الفهم منها وتوقف الفهم على الالتفات
اليها تعد وعدا ناجزا افاده سم **قوله** وتقتضى اما بمعنى تطلب من الله او من
قارئها او منهما ففيه مجاز عقلى اذ الطالب ناظمها بسببها او بمعنى تستلزم الرضى
لاشتمالها على المحاسن فلا مجاز **قوله** رضى بكسر الراء وسخط بضم فسكون
مصدران سماعيان لرضى وسخط كفرح والقياس كالفرح وفائدة قوله
بغير سخط الاشارة الى انها تطلب رضى محضا لا يشوبه السخط ولا من وجه
على حد ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم **قوله** فائقة حال من فاعل تقتضى او خبر
لمحذوف او نعت لالفية على حد وهذا كتاب انزلناه مبارك من النعت بالمفرد
بعد الجملة وان كان الغالب العكس ومن يوجبه وان امكنه جعل مبارك خبرا
ثانيا لهذا او خبر المحذوف كيف يصنع فى نحو بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقد
فاقت هذه الالفية ابن معطى لفظا لانها من بحر واحد وتلك من السريع والرجز
ومعنى لانها اكثر احكاما منها كما قاله سم وللجلال السيوطى الفية زاد فيها على هذه
كثيرا وقال فى اولها فائقة الفية ابن مالك وللاجهورى المالكى الفية زاد فيها
على السيوطى وقال فائقة الفية السيوطى فسبحان المنفرد بالكمال الذى لا يدانى

قوله بسبق متعلق بكل من حائز ومستوجب والباء سببية اى بسبب سبقه على
فى الزمن والافادة وفى تقديم المعمول اشارة الى انه لم يفضل عليه الا بالسبق
وجوزسم جعله خبرا آخر عن هواى وهو ملتبس بسبق ففيه اشارة الى فضيلة
السبق ثم اشار الى فضيلة اخرى بقوله حائز تفضيلا توفى ابن معطى سلخ ذى
القعدة سنة ثمان وعشرين وستمائة وعمره خمس او اربع وستون سنة ودفن
بقرب الامام الشافعى رحمه الله تعالى قوله تفضيلا اما مصدر فضلته على غيره حكمت
له بالفضل او صيرته فاضلا والمراد به الفضل نفسه من اطلاق المسبب على السبب
او مصدر المبنى للمجهول اى كونه مفضلا فلا يقال التفضيل صفة الفاعل فكيف
يحوزه ابن معطى قوله الجميلا اما منصوب بنزع الخافض اى بالجميل او على انه
صفة لثنائى او بالنيابة عن المفعول المطلق اى ثنائى الثناء الجميل فحذف المصدر
واقيم صفته وعلى كل فهو صفة كاشفة او مخصصة بناء على خلف الجمهور
وابن عبد السلام فى تفسير الثناء قوله بهبات وافرة اى عطيات تامة ولم
يقل وافرات مع ان الافصح المطابقة فى جمع القلة مطلقا جبرا القلة وفى جمع
الكثرة للعاقل لشرفه لان هبات وان كان جمع قلة لان جمع السلامة منها عند
س لكنه مستعمل فى الكثرة معنى بقرينة مقام الدعاء والافصح فى الكثرة لغير
العاقل الافراد واعلم ان القلة والكثرة انما يعتبران فى نكرات الجموع
اما معارفها فصالحة لهما كما صرح به غير واحد من المحققين والصحيح ان مبدأ
الجمعين ثلاثة ومنتهى القلة عشرة ولا منتهى للكثرة قوله لى وله اما متعلقا
بيقضى بمعنى يحكم ويقدر او بمحذوف صفة لهبات واما فى درجات فيتنع
فيه الاول لان المراد بالدرجات مراتب السعادة الاخروية وهى ليست ظرفا
للحكم لانه ازلى بل للمحكوم به او مقدرة وهى نفس الهبات ان جعلت فى بمعنى
من البيانية فان جعلت بمعنى مع خصت الدرجات بالحسية والهبات
بغيرها فان قلت يلزم على تعلق لى وله بيقضى الفصل به بين هبات
وصفته وهى فى درجات قلت لا يضر لانه ليس اجنبيا محضا بل هو معمول
لعامل الموصوف نحو سبحان الله عما يصفون عالم الغيب كما سيأتى وخص

درجات الآخرة بالذكر لانها المهم عند العاقل ولان الدعاء لابن معطى بعد موته بما ياتى فى الآخرة وبدأ بنفسه لحديث ابى داود كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعا بدأ بنفسه وقال تعالى حكاية عن نوح رب اغفر لى ولوالدى وعن موسى رب اغفر لى ولاخى لكن فاته التعميم المطلوب ايض لانه من اسباب الاجابة كما فى كتاب الادعية لشيخ الاسلام وكان يوفى به ويسلم من ايراد جمع القلة لو قال كالاشمونى والله يقضى بالرضى والرحمة لى وله ولجميع الامة والله سبحانه وتعالى اعلم اللهم انك ولى التوفيق وبيدك الهداية الى اقوم طريق فوفقنا لما تحب وترضاه وقنا من منك وكرمك كل شئ نتوقاه آمين يارب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

مطلب الكلام وما يتالف منه

هذه الترجمة كسائر التراجم خبر لمحذوف لكن فيها حذف مضافين اى هذا باب شرح الكلام وشرح ما يتالف منه اختصر لوضوحه على حد فقبضت قبضة من اثر الرسول اى من اثر حافر فرس الرسول والاولى انه اختصر على التدريج بان حذف المبتدا ثم خبره وهو باب واتيب عنه شرح المضاف اليه ثم شرح واتيب عنه الكلام وقيل دفعة لانه اقل عملا قالكلام على هذا اما نائب عن الخبر وحده او عنه مع المضاف اليه ورفع لشرف الرفع على الجر ولانه اعراب المضاف المقصود بالذات واما المبتدا فمقدر على كل حال لم ينب عنه شئ ويجوز كونها مبتدا حذف خبره اى باب الكلام هذا الاتى او مفعول لمحذوف اى خذ لا هاك كما قيل لان اسم الفعل لا يعمل محذوفا وما واقعة على الكلمات الثلاث التى يتالف منها الكلام وقد شرحها بذكر اسمائها وعلاماتها كما شرح الكلام بتعريفه وذكر الضمير المجرور مراعاة للفظ ما والضمير فى يتالف عائد للكلام فهو صلة جرت على غير ما هى له ولم يبرز لامن اللبس عند الكوفيين وان اوجبه البصريون مطلقا بل قيل محل الخلاف فى ضمير الوصف اما الفعل كما هنا فيجوز فيه عدم الابراز مع امن اللبس قولا واحدا لكن فى الهمع والتصريح ان الفعل كالوصف فى الخلاف المذكور واقاده الصبان قوله كاستقم ان جعل من تتمة التعريف فهو فى محل رفع صفة ثانية للفظ لا لمفيد لان النعت لا ينعت مع وجود المنعوت

اى لفظ كائن كاستقر او فى محل نصب اما صفة لمفعول مفيد المحذوف على
حذف مضاف اى مفيد فائدة كفائدة استقر وعلى هذا حل الش او نائب عن
المفعول المطلق كذلك اى مفيد افادة كافادة استقر وان جعل مثالا بعد تمام
الحد فهو خبر لمحذوف اى وذلك كاستقر وعلى كل فالكاف داخلة على استقر لقصد
لفظه فلا حاجة لتقدير كقولك استقر على ان حذف المجرور وادخال الكاف على
معموله لا يصح فى مثل قولك كما سيأتى فى الموصول **قوله** واسم الخ خبر مقدم والكلم
مبتدا مؤخر اى الكلم اسم وفعل وحرف اى منقسم اليها واعترض بانه ليس من
تقسيم الكلى الى جزئياته لان المقسم وهو الكلم لا يصدق على كل قسم بمفرده بل على
ثلاثة الفاظ فصاعدا ولا من تقسيم الكل الى اجزائه لانها لو كانت اجزاءه لانعدم
بانعدام بعضها مع انه يتحقق بثلاثة الفاظ وان كانت من نوع واحد والجواب
اما باختيار الثانى والمراد بان اجزائه فى الجملة اى التى يتركب من مجموعها لا من
جميعها كما كان له اسم او ما يسمى اجزاء فى العرف وان لم تتوقف عليها الماهية كشعر
زيد وظفره او باختيار الاول والتقسيم اما باعتبار ان الكلم اسم جنس يصدق
بحسب وضعه على القليل والكثير كما سيأتى فيصدق على كل قسم انه كلم بحسب
الوضع دون الاستعمال كما قرره الجوهرى او باعتبار واحده وهو لفظ كلمة كما قاله
الاشمونى فكأنه قال وواحد الكلم اسم الخ ولا شك ان لفظ كلمة يصدق على كل
من الثلاثة باعتبار مفهومه لا ذاته واشار الش كالتوضيح الى ان فى الكلام تقديما
وتأخيرا وحذفا والاصل الكلم واحده كلمة وهى اسم الخ فجملة واحده كلمة خبر الكلم
واسم الخ خبر لمحذوف يعود لكلمة المراد لفظها لكن باعتبار مفهومها لانه المنقسم الى
الثلاثة ففيه استخدام وهذا كله على ان الكلم اسم جنس جمعى يفرق بينه وبين
واحده بالتاء فيصدق على ثلاثة الفاظ فصاعدا وقال ابن هشام فى بعض
تعاليقه الظاهر انه اراد اولا بيان انحصار جميع الكلمات العربية فى الثلاثة
كقول ش فى هذا الباب اعلم ان الكلم فى العربية الكلم اسم وفعل وحرف فكأنه قال
الكلمات التى يتألف منها الكلام هذه الثلاثة لا غيرها اى فالكلم جمع بمعنى
الكلمات المعهودة عند النحاة ويكون العطف ملاحظا قبل الاخبار ثم اراد بقوله

قوله تقسيم الكلى الى جزئياته
ان يصح الاخبار بالمقسم عن
كل واحد من الاقسام
وتقسيم الكل الى اجزائه
ان لا يصح الاخبار بالمقسم
عن كل واحد من الاقسام
وينعدم الكل بانعدام بعض
الاجزاء

واحده

واحده كلمة بيان ان المسمى فى الاصطلاح كلمة هو احد هذه الثلاثة لا غيرها من
الالفاظ المهملة اهـ وهذا الوجه اولى لخلوه عن التكلفات المارة وعليه فتذكير
الضمير فى واحده لتاولها بالمذكور فلا حاجة الى الاستخدام بعود الضمير الى الكلم
بمعناه الاصطلاحى **قوله** ثم حرف اتى بثم اشارة الى انحطاط رتبة الحرف عن
قسيميه وتركها فى الفعل لضيق النظم ولا يكفى فى بيان رتبتها فى الشرف ترتيبها
فى الذكر لان المؤخر قد يكون اشرف نحو لا يستوى اصحاب النار واصحاب الجنة
قوله واحده كلمة اى واحد معنى الكلم كلمة اى جزء ما صدق عليه الكلم وهو احد
الثلاثة الفاظ فاكثر يسمى كلمة كما افاده سم ويحتمل ان المعنى واحده اى مفرده
الاصطلاحى هو لفظ كلمة وهذا على ان المراد به اسم الجنس الجمعى اما على انه جمع
بمعنى الكلمات فقد مر بيانه فى كلام ابن هشام **قوله** عم هو كغيره من الالفاظ
المشددة الموقوف عليها فى الشعر يجب تخفيفها لصحة الوزن وهو اما فعل
ماض بمعنى شمل او اسم فاعل اصله عامم حذفت الفه تخفيفا كبر فى بار او للضرورة
او هو افعل تفضيل حذفت همزته للضرورة والاول احسن لفظا لخلوه عن
تكلف الحذف والاخير احسن معنى لافادته ان القول يعم جميعها ومجموعها
اذ افعل التفضيل يقتضى المشاركة وزيادة فينفرد عن كل واحد فى آخر منها
وعن الجميع فى نحو غلام زيد كاسيين واما الفعل فلا يفيد ما ذكر الا بتقدير عم
الثلاثة وغيرها **قوله** وكلمة مبتدا سوغه قصد لفظها لانه المحكوم عليه هنا لا التنويع
كما فى المكودى لانه انما سوغ ما قصد معناه لا لفظه وبها متعلق بيؤم وكلام
مبتدا ثان سوغه كونه نائب فاعل فى المعنى كما قاله المعرب وهو يستعمل هذا المسوغ
كثيرا وبعدانه من غير سند فما قيل انهم لم يذكروه فى المسوغات مردود واما جعل
المسوغ ارادة الحقيقة فيرده ان الكلمة لم يقصد بها حقيقة الكلام بل ما صدق
عليه انه لفظ مفيد الا ان يراد الحقيقة فى ضمن الافراد وفيه ما سيأتى فى قوله فعل
ينجلى وجملة قد يؤم بمعنى يقصد خبر الثانى والجملة خبر الاول وقد فصل بين
المبتدا الاول وخبره بمعمول خبر الثانى وهو بها للضرورة **قوله** عبارة اى معبر
عن اللفظ وهو فى اللغة مصدر لفظت الشىء من باب ضرب اذا طرحته مطلقا

او من الفم خاصة لكن صرح في الاساس بان لفظت الرحى الدقيق مجاز
وفي عرف النحاة صوت معتمد على مخرج من مخارج الفم محقق كاللسان او مقدر
كالجوف وسمي ذلك لفظا لانه هواء رمي من داخل الرئة الى خارجها فهو مصدر
اريد به المفعول كالخلق بمعنى المخلوق وهذا التعريف للفظ اولى من قولهم
صوت مشتمل على بعض الحروف لانه يرد عليه ما هو على حرف ولعدكواو
العطف اذ الشئ لا يشتمل على نفسه وان اجيب عنه بانه من اشتمال العام
وهو الصوت على الخاص وهو بعض الحروف اذ الحرف مجموع الصوت وكيفيته
وهي الاعتماد على المقطع على ما اختاره السعد في المقاصد لا الصوت فقط
ولا الكيفية فقط فان قيل وجود اللفظ محال لتوقفه على الحرف المتوقف
على الحركة لامتناع النطق بالساكن والحركة متوقفة على الحرف لانها صفة لم تقم
به وانه دور قلنا هو على ان الحركة مع الحرف دور معي لا سبقي فلا يضر
والحق انها بعده وانما اشتد التقارب توهم المقارنة ثم اللفظ له افراد محققة وهي ما يمكن
النطق بها بالفعل كزيد او بالقوة كالمحذوفات من نحو مبتدا او خبر لتيسر
النطق بها صراحة وكذا كلامه تعالى قبل تلفظنا به من الالفاظ المحققة بالقوة
لذلك واما كلام الملائكة والجن فان ثبت ان النحاة انما يتكلمون على ما يتلفظ
به البشر دون غيرهم فهي كذلك والا فهي محققة بالفعل والى الاول يشير قول
الشنواني المراد باللفظ في تعريف الكلام جنس ما يتلفظ به لتدخل كلمات الله
والملئكة والجن اهـ واما كلامه تعالى النفسي فليس بحرف ولا صوت وله افراد
مقدرة وهي ما لا يمكن النطق بها اصلا وهي الضمائر المستترة اذ لم يوضع لها
الفاظ حتى ينطق بها وانما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل تصويرا للمعنى
وتدريبا للمتعلم كما قاله الرضي واما تقسيمها الى مستتر وجوبا وجوازا فانما
هي تفرقة اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح واطلاق اللفظ عليها حقيقي
كما قاله الروداني لا مجاز لانهم اجروا عليها احكام الالفاظ المحققة من الاسناد
اليها وتوكيدها والعطف عليها **قوله** فائدة يحسن السكوت عليها اخذ هذا القيد
من قوله كاستقم كما سيصرح به وفيه ما سيأتي والمراد سكوت المتكلم على الاصح

ويحسنه عند السامع اياه حسنا بان لا يحتاج فى استفادة المعنى الى لفظ
آخر لكونه مشتملا على المحكوم به وعليه والمراد بتلك الفائدة النسبة بين الشيئين
ايجابا كانت او سلبا وان كانت معلومة للمخاطب كما اختاره ابو حيان **قوله**
فاللفظ جنس لم يخرج به الدوال الاربع لان شان الجنس الادخال وما لم يتناوله
يقال لم يخرج عنه لا به وبعضهم اخرجها به نظرا الى ان بين الجنس وفصله العموم
الوجهى فيخرج بكل ما دخل فى الآخر والدوال هى الكتابة والاشارة والعقد بالاصابع
الدالة على اعداد مخصوصة والنصب كغرف وهى العلامات المنصوبة كالمحراب
للقبلة جمع نصبة كغرفة اما النصب بضمتين فالاصنام **قوله** وبعض
الكلم اى بعض ما يصدق عليه الكلم فانه يصدق بالمفيد وغيره من كل مركب
من ثلاثة الفاظ فاكثر كما سيأتى **قوله** وهو اى بعض الكلم الذى خرج ما تركب
الخ **قوله** الا من اسمين ظاهره الحصر وهو قول ابن الحاجب ووجهه السيد بان
الاسناد نسبة فلا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه وهما اما كلمتان او ما
يجرى مجراهما وما عداهما من الكلمات التى تذكر خارجة عن حقيقة الكلام عارضة
لها واعتمد ابن هشام ان ذلك اقل ما يتركب منه وفصله فى شرح القطر بان صور
تراكيب الكلام ستة اسمان فعل واسم كما مثل ومن الثانى المنادى فان يا نائب
عن ادعو وما بعدها فضلة لانه مفعول به فعل واسمان نحو كان زيد قائما فعل
وثلاثة اسماء كعلمت زيدا قائما فعل واربعة اسماء كاعلمت زيدا عمرا قائما السادسة
جملتان كجملة القسم وجوابه والشرط وجوابه اه وبقى عليه المركب من اسم وجملة
نحو زيد ابوه قائم وعلى هذا فالحصر اضافى اى بالنسبة للتراكيب الممنوعة كفعلين
او فعل وحرف مثلا **قوله** كزيد قائم اعترض بان الوصف مع مرفوعه اسمان
وبان التنوين من حروف المعانى فالاولى التمثيل بنحو احمد ورد الاول بان
الوصف مع مرفوعه المستتر فى حكم المفرد لعدم بروزه فى تثنية ولا جمع واما نحو
قائمان وقائمون فالالف والواو فيه حرفا تثنية وجمع والضمير مستتر بخلافهما
مع الفعل والثانى بان التنوين ليس بكلمة اتفاقا لعدم استقلاله كالف المفاعلة
وياءى التصغير والنسب ولذا زاد فى التسهيل قيد الاستقلال فى حد الكلمة

لاخراج هذه قوله كقام زيد اظهر الفاعل لان الماضي مع الضمير المستتر لا يسمى
كلاما على الاصح اذ لا تحصل الفائدة من الفعل الا اذا كان الضمير واجب
الاستتار كما في التصريح وناقشه تس بان قام في جواب هل قام زيد كلام قطعا
فكيف يشترط وجوب الاستتار اهـ ويمكن حمله على غير الواقع جوابا مما لم يعلم
فيه مرجع الضمير قوله فاستغنى بالمثال الخ اى فالمثال تتميم للحد وفيه ان المفيد
في عرف النحاة لا يطلق الا على ما يحسن السكوت عليه واما المفيد فائدة ما كغلام
زيد فيسمى مفهما لا مفيدا فلا حاجة للاحتراز عنه كما حرره ابن هشام ومن ثم
جعله سم وغيره لمجرد التمثيل لتمام الحد بدونه ولم يذكر التركيب مع انه لم يشذ عن
اشتراطه الا ابن دحية ولا القصد مع ان الجمهور ومنهم تس والمص في التسهيل
على اشتراطه ليخرج كلام النائم والساهي ومحاكات الطيور نظرا الى ان الافادة
تستلزمهما اذ ليس لنا مفيد غير مركب وحسن سكوت المتكلم يستدعي قصد
لما تكلم به لكن فيه ان دلالة الالتزام مهجورة في التعاريف فالاولى جعل المثال
تتميما من حيث اغناؤه عنهما كما فعل ابن الناظم لا لما قاله الشرح وان كان تمثيلا
من جهة الايضاح وزاد في التسهيل كونه مقصودا لذاته لتخرج جملة الصلة
والصفة والحال والخبر لان اسنادها لم يقصد لذاته بل لتوضيح الموصول
مثلا لكن يغني عنه المفيد لان هذه لم تفد لنقص اسنادها بتوقفها على ما هي
قيد له قال الشاطبي ولا بد من قيد الوضع العربي ليخرج كلام الاعاجم اذ مدار
بحث النحاة على التفرقة بين كلام العرب وغيرهم وقد يكون قوله كاستقم
اشارة الى هذا القيد اهـ والاصح انه لا يشترط اتحاد المتكلم اذ المتفقان على ان
يقول احدهما قام والآخر زيد كل منهما متكلم بكلام تام وانما اكتفى باحد الكلمتين
لتصريح الآخر بالاخرى واختار ابو حيان وغيره عدم اشتراط القصد ولا تجدد
الفائدة والله اعلم قوله ليعلم ان التعريف الخ رد بانه معلوم من الخطبة وقد
يجاب بانه نبه عليه ايض في اول مسائل الفن زيادة في البيان ليكتفي به في كل
مسئلة وقع التخالف فيها او ان فائدة الاضافة الاشارة الى اختلاف الاصطلا
في تعريف الكلام لا لمجرد انه في النحو فمحط تعليل الش قوله لا في اصطلاح اللغويين

وقيل

وقيل فائدتها الاشارة الى انه من مجتهدى النحاة **قوله** في اللغة هي الفاظ يعبر
بها كل قوم عن اغراضهم قال الامير في حواشي الشذور وذلك لا يظهر في نحو
قولهم في كذا لغتان ولغة تميم اهمال ما الا بتكلف كان يقال في هذه المادة
لفظان موضوعان كل بهيئة مخصوصة ولفظ تميم الموضوع عندهم ما المهملة
فالاحسن ان تفسر باستعمال الالفاظ حتى يكون المعنى في كذا استعمالان
واستعمال تميم اهمالها ويؤيد ذلك ان اللغة مصدر لغى اذا لهج بالكلام
واطلاق المصدر على الاستعمال انسب من الالفاظ المستعملة ويكون معنى
قولهم كتب اللغة كتب بيان استعمال الالفاظ في معانيها اهـ قلت وهذا ايضا
لا يظهر في نحو قولهم واضع اللغة هو الله تعالى او البشر اذ الموضوع انما هو
الالفاظ لا استعمالها فالاحسن ان لا يقتصر على احدهما بل تفسر في كل مقام
بما يناسبه والصحيح ان واضعها هو الله تعالى لا البشر وعرفها الخلق اما بوحي
كما روى ان الله علم آدم الاسماء كلها الموضوعة بكل لغة وعلمها آدم لاولاده فلما
افترقوا في البلاد تفرقت اللغات او بخلق علم ضروري في اناس بمعنى اللفظ
وقيل بالوقف لعدم القاطع ومحل الخلاف اسماء الاجناس اما اسماء الله تعالى
والملئكة فواضعها الله اتفاقا واعلام الاشخاص واضعها البشر اتفاقا كما
قاله ابن الهمام في تحريره **قوله** اسم لكل الخ مثله في مختار الصحاح كما في ابن الميت
ومقتضاه انه يشمل المهمل لكن يخالفه قول المصباح انه عبارة عن اصوات متتابعة
لمعنى مفهوم وقول القاموس انه عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه
اى كالخط والاشارة الا ان يحمل قوله او غير مفيد على فائدة الكلام النحوي
فلا ينافي اختصاصه بالمستعمل واطلاقه على نحو الخط مجاز وان ذكره القاموس
لانه لا يفرق بين الحقيقة والمجاز ويطلق حقيقة على الحدث وهو التكلم
كقوله قالوا كلامك هندا وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا
وهو اسم مصدر لكلم وعلى المعنى القائم بالنفس قال الاخطل
ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلا
والاصح انه حقيقة ايضا **قوله** والكلم اسم جنس الخ اعلم ان اسم الجنس مطلقا

موضوع للماهية من حيث هي ثم ان صدق على القليل والكثير كما وضرب سمي افراديا وان دل على اكثر من اثنين وفرق بينه وبين واحده بالتاء بان يتفقا في الهيئة والحروف ماعداها كتمر وتمرة او بالياء كروم ورومي سمي جمعيا والفرق بينه وبين مشابهه من الجمع كتخم وتخمة ان الغالب في ضميره التذكير مراعاة للفظه وفي الجمع التأنيث وكونه جمعيا انما هو بحسب الاستعمال فلا ينافي وضعه للماهية من حيث هي كما قاله الرضي وبقي ما يصدق على واحد لا بحر كاسد وسماه بعضهم احاديا اذا علمت ذلك فالكلم اسم جنس جمعي لا افرادي كما قيل لعدم صدقه على القليل ولا جمع لغلبة تذكيره نحو اليه يصعد الكلم الطيب يحرفون الكلم من بعد مواضعه ولا اسم جمع لتميز واحده منه بالتاء واسم الجمع لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وابل ونساء وطائفة وجماعة او له واحد كذلك مع كونه ليس من اوزان الجموع كصحب وركب او منها مع اجراء احكام المفرد عليه كتصغيره والنسب الى لفظه كما جعلوا ركاب اسم جمع لركوبة لانهم نسبوا الى لفظه والجموع لا ينسب اليها قوله واحدها كلمة الخ فيه اشارة للاعراب المار قوله لانها ان دلت الخ دليل لانحصارها في الثلاثة والنحويون مجمعون على هذا الا من لا يعتد بخلافه في اسم الفعل وقول القراء في كلا ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا انما هو تردد منه فيها هي لتعارض الادلة عنده لا انها خارجة عنها والاصح انها حرف وترد للزجر اذا تقدمها ما يزجر عنه نحو كلا انها كلمة وللجواب كاي اذا تلاها قسم نحو كلا والقمر وللاستفتاح كالا اذا خلت عن ذلك نحو كلا ان الانسان ليطغى انظر المغني وحواشيه قوله في نفسها خرج به الحرف وفي اما سببية في المواضع الثلاثة اي دلت بسبب نفسها لاستقلالها والحرف بسبب انضمام غيره لعدم استقلاله فله معنى في نفسه لكن لا يستقل بافادته وهو مذهب البيانيين ولذلك اجروا فيه الاستعارة التبعية او ظرفية مجازا باعتبار فهم السامع المعنى من اللفظ فكانه كامن فيه وعلى هذا فلا معنى للحرف اصلا وانما يدل على معنى غيره وهو المشهور عند النحاة قوله غير مقترنة الخ خرج به الفعل لا نحو امس والآن فان مدلوله نفس الزمان لا انه مقترن به

والمراد غير مقترنة باحد الازمنة وضعا لا بمطلق زمن لئلا يخرج نحو الصبوح وهو الشرب اول النهار والغبوق وهو الشرب اخره والقيل وهو الشرب وسطه فان معناها مقترن بمطلق زمن كالصباح ولا يعلم اهو ماض ام غيره اما الفعل فيقترن بوضعا باحد الازمنة على التعيين وكون المضارع للحال والاستقبال لا يضر لانه لم يوضع اولا لاحدهما ووضع للآخر بوضع ثان فلذا يحصل فيه اللبس ودخل بقولنا وضعا الوصف كاسمي الفاعل والمفعول فان كونه حقيقة في الحال ليس من وضعه بل بطريق اللزوم من حيث ان الحدث المدلول له لابد له من زمن ولا يكون حاصلا حقيقة الا في حال اطلاقه واما اسم الفعل فمدلوله لفظ الفعل عند الجمهور ولا زمن فيه اصلا وخرج به نحو عسى وليس ونعم وفعل التعجب لاقترانها به وضعا ولذا يثبت لها آثار الفعلية فتلحقها التاء وترفع الفاعل لكن لما خرجت الى معنى الانشاء او النفي تجردت عنه ولا يخرج العلم المنقول من فعل كاحمد لانه لم يقترن بالزمان في وضع العلمية واما وضعه الاصلي فقد انسلخ عنه فتدبر **قوله** في غيرها اعترض بشموله الاسماء الموصولة وضمير الغائب والكاف الاسمية وكم الخبرية واسماء الاستفهام والشرط لان كلا منها دال على معنى في غيره واجاب الرضي بان الموصول والضمير معناهما شيء مبهم وهو مستقل في نفسه وانما يحتاج للصلة والمرجع لكشف ابهامه لا لدلالتهما عليه والكاف الاسمية معناها المثل وهو معنى مستقل بخلاف الحرفية فمعناها المشابهة الحاصلة في الغير وكذا كم الخبرية معناها شيء كثير لا الكثرة التي هي معنى رب واما اسم الاستفهام والشرط فكل منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو ايهم ضرب وايهم تضرب اضرب فان معنى الاستفهام متعلق بمضمون الكلام ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء وفي الموضعين دال على ذات وهي معنى مستقل فسلم الحد او نكت **قوله** الموضوع لمعنى مفرد ظاهر اطلاقه واقتصاره في المحترز على المهمل ان اللفظ يسمى كلمة بمجرد وضعه وان لم يستعمل فانظره **قوله** اخرج الكلام اي والكلم ايضا وكذا المركب الاضافي فليس بكلمة كما انه ليس كلاما ولا كلما بل قول مركب اما العلم الاضافي فمجموع الجزئين

كلمة حقيقية وكل منهما كلمة اصطلاحية **قوله** يعم الجميع اى عموما مطلقا لانه اللفظ الموضوع مفردا كان ام لا مفيدا ام لا فينفرد عن كل واحد فى آخر منها وعن الجميع فى نحو غلام زيد ولا ينفرد واحد منها عنه فعلى هذا يشترط فى كل منها الوضع فلا يسمى المهمل كلاما ولا كلما ولا كلمة كما لا يسمى قولا وح كان الاولى للمص اخذ القول جنسا فى تعريف الكلام لكونه اقرب من اللفظ والجواب بان القول مما شاع استعماله فى الرأى والاعتقاد صار كالمشترك المهجور فى التعاريف رد بان محل هجره مع عدم القرينة والمقام هنا قرينة ظاهرة فى ارادة اللفظ فهو اولى من الجنس البعيد **قوله** قد يقصد بها الكلام اى مجازا مرسلا عند النحاة واللغويين ايضا كما صرح به الشنوانى على القطر من اطلاق الجزء على الكل وهذا المجاز مهمل فى عرف النحاة البتة ومن ثم اعترض على المص فى ذكره حتى قيل انه من عيوب الالفية التى لا دواء لها لكنه ذكره تبرعا تنبيها على كثرته فى نفسه وان لم يستعمل عندهم وقرر بعضهم ان المراد بالكلمة ماصدقها لا لفظها اى بعض ما يسمى كلمة يراد به الكلام وذلك البعض كاحرف النداء النائبة عن ادعو واحرف الجواب النائبة عنه كنعم فى جواب هل قام زيد فلا مجاز اصلا وهو فى غاية الحسن
قوله وقد يجتمع الكلام والكلم الخ فبينهما العموم الوجهى واما الكلمة فتباينهما
قوله ان قام زيد يلغز بذلك فيقال اى قول ان نقص زاد وان زاد نقص اى ان نقص لفظه زاد معناه وبالعكس **قوله** بالجر ما متعلق بحصل والاسم خبر او عكسه وتمييز مبتدا سوغه الوصف بحصل اى التمييز الحاصل بالجر الخ كائن للاسم او الحاصل للاسم كائن بالجر وفيهما تقدم معمول الصفة على الموصوف ومنعه البصريون لان الصفة لا تتقدم فكذا معمولها الا فى الضرورة وسهله هنا مع ما كونه ظرفا قال الاسقاطى وجوزه الكوفيون والزمخشرى اختيارا وخرج عليه وقل لهم فى انفسهم قولا بليغا بناء على تعليق فى بليغا او ان تمييز مبتدا وبالجر متعلق به وهو الذى سوغه وحصل خبر وللاسم متعلق به او عكسه اى التمييز بالجر حصل للاسم او التمييز للاسم حصل بالجر وفيهما تقديم معمول المصدر عليه وسهله كونه ظرفا وتقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا وهو ممنوع

لان الخبر الفعلي لا يتقدم فكذا فرعه لكن جاز هنا للضرورة مع توسعهم في الظروف
على ان الاصح جوازه مطلقا لان المنع في الخبر لئلا يوهم كون المبتدا فاعلا وذلك
منتف مع معموله افاده الصبان وغيره وقد يقال في تقديم المعمول الفصل
بينه وبين عامله بالمبتدا وهو اجنبي لانه ليس من معمولات الخبر وقد صرحوا
في باب الاشتغال بمنع النصب في زيدا انت تضربه للفصل المذكور كما سياتي
فكيف يسوغ هذا الاصح مع ذلك الا ان يقال صاحب هذا القول لا يعتبر الفصل
المذكور لكونه ليس اجنبيا محضا لعمله في الخبر مع ان الفعل قوي العمل وانه لا يمنع
الفصل الا مع تأخر الاجنبي والمعمول عن العامل لا مع تقدمهما فتامل فان فيه
دقة واعاريب لبيت تنيف على السبعين **قوله** علامات الاسم اي بعضها فانه
لم يستوفها كما يرشد اليه قول الشارح فمنها ومنها دون اولها وثانيها اذ بقي منها
الاضافة وعود الضمير اليه كعوده على ال الموصولة في افلح المتقي ربه والجمع والتصغير
وابدال اسم صريح منه نحو كيف انت اصحيح ام سقيم وموافقة ثابت الاسمية
في لفظه كنزال الموافق للفظ حذام الثابت الاسمية او في معناه كقط وعوض
وحيث فانها بمعنى الزمن الماضي والمستقبل والمكان وغير ذلك والفرق
بين العلامة والتعريف انها تطرد ولا تنعكس اي يلزم من وجودها الوجود
ولا يلزم من عدمها العدم فالمغلب فيها جانب السبب لانها توافقه في شق
الوجود لا الشرط لمخالفتها له في الشقين واما التعريف فيجب اطراده وانعكاسه
الا عند من جوز التعريف بالاعم او الاخص فان قلت سياتي ان الكلمة اذا لم
تقبل هذه العلامات لم تكن اسما فلزم من عدمها العدم فكيف تكون علامة
قلت لزوم العدم ليس من حيث كونها علامة بل لانه لما انحصرت العلامات
كلها كانت مساوية للازمها وهو المعلم والملزوم المساوي يلزم من عدمه العدم
كالانسان وقابل الكتابة اما كل علامة بخصوصها فلزوم اخص فلا يلزم
من عدمها العدم فتدبر **قوله** فمنها الجر فرع على ان الاعراب لفظي بالكسرة التي
يحدثها عامل الجر وفيه قصور لعدم تناوله ما ينوب عنها الا ان يذكره ودور لاخذ
المعرف في التعريف واجيب بان الجر ذكر لبيان العامل لا لانه جزء من التعريف

فلو حذف ماضرا وهو تعريف لفظى وعلى انه معنوى بانه تغير مخصوص علامته
الكسرة وما ناب عنها **قوله** الجر بالحرف والاضافة والتبعية الصحيح ان الجار هو المضاف
لا الاضافة وان العامل فى التابع ليس التبعية بل هو عامل المتبوع من حرف
او مضاف اذ لا عامل للجر غيرهما حتى فى المجاورة والتوهم كما حققه ابن هشام فى
ش اللمحة ولم يذكر الش هذين لندرتهما قال الجلال ومذهب الناظم ان المضاف
اليه مجرور بالحرف المقدر فذكر الحرف شامل له الا ان يراعى مذهب غيره **قوله**
لان هذا لا يتناول الخ عورض بان الحرف يتناول المبنيات وعن وعلى والكاف
الاسميات اذ يستدل على اسميتها به لا بالجر لعدم ظهوره ففى كل ما ليس فى الاخر
نعم الحرف يدخل على غير الاسم ظاهرا كعجبت من ان قمت فيوقع المبتدى فى الخطا
والجر وان كان كذلك فى نحو يوم ينفع لكنه ليس ظاهرا فى الفعل حتى يوقع فى
الخطا بخلاف الحرف وقد يراد بالجر الظاهر والمقدر والمحلى فلا يخرج ما ذكر
قوله ومنها التنوين استشكل عده علامة بان معرفة اقسامه الاتية فرع
عن معرفة الاسم اذ لا يعرف كونه للتمكين مثلا الا اذا عرف ان مدخوله اسم
معرب منصرف فكيف يكون علامة له واجيب بان المستدل به مطلق
النون الاتية لا خصوص الاقسام وهو لغة مصدر نونت اى صوتت او ادخلت
نونا على الكلمة نقل اصطلاحا الى نفس النون المدخلة اعنى النون الساكنة
الزائدة التى تلحق الاخر وصلا لا خطا ووقفا فهو من اطلاق المصدر اما على الته
لان النون يحصل بها التصويت لكونها حرفا اغن او على المفعول فخرج بالساكنة
النون الاولى من ضيفن واما الثانية فتنوين وبالزائدة نون اذ سواء كتبت
الفا وهو الصحيح او نونا لعدم زيادتها وبلحوق الاخر نون انكسر ومنكسر وكذا
نون اذا لانها نفس الاخر لا لاحقة له وقوله وصلا لبيان الواقع كما قاله تس
وبلا خطا الخ تنوين الترنم والغالى لاثباتهما فى الش لثبوتهما خطا ووقفا
وحذفهما وصلا وانما يطلق عليهما التنوين مجازا للمشابهة الصورية لا يقال
يخرج به ايضا تنوين المنصوب لانه يثبت فى الخط الفا لانا نقول المنفى ثبوت
النون بنفسها لا مع بدلها فان قلت تدخل النون الخفيفة فى نحو لنسفعن

لانها ترسم الفا عند الكوفيين فتكون كتنوين المنصوب سواء اجيب بان
هذا التعريف على مذهب البصريين من كتابتها نونا فهي خارجة بقيد لاخطا كما خرج
به التي في فعل الجماعة والمخاطبة لانها تكتب نونا اتفاقا ومن يراعي مذهب الكوفيين
يزيد قيد لغير توكيد لاخراجها وحذف بعضهم قيد السكون والزيادة لان ما خرج
بهما يخرج بما بعدهما **قوله** تنوين التمكين ويسمى تنوين التمكن والامكنية للدلالة
على تمكن الاسم في باب الاسمية وعدم مشابهته الحرف والفعل وتنوين الصرف
لصرفه عن تلك المشابهة **قوله** وهو اللاحق للاسماء المعربة اي المنصرفة معرفة
كانت او نكرة ولذا مثل برجل ردا على من جعله للتنكير لبقائه مع زوال التنكير
اذا سمي به ودعوى انه زال وخلفه تنوين التمكين تعسف وجوز الرضي كونه
تمكينا لكون الاسم منصرفا وتنكيرا لكونه نكرة وبعد التسمية يتمحض للتمكين لكن
يعكر عليه ان تنوين التنكير مخصوص اصطلاحا بالمبنيات كما في الشرح الا ان
يمنع ذلك فتدبر **قوله** للاسماء المبنية اي لبعضها وهو العلم المختوم بويه واسم
الفعل واسم الصوت وهو في الاول قياسي وفي الاخيرين سماعي فما سمع
منونا وغير منون كصه ومه وحيهل جاز فيه الامران وما سمع منونا فقط
كواها بمعنى اتعجب وويها بمعنى اغر فلا يجوز تركه وما سمع غير منون كنزال
فلا يجوز تنوينه **قوله** وسيبويه آخر اي رجل آخر مسمى بهذا الاسم وهو نكرة
لتنوينه **قوله** الجمع المؤنث المراد به ما جمع بالف وتاء مزيدتين وان لم يكن مؤنثا
ولا سالما **قوله** لانه في مقابلة النون معنى ذلك كما قاله الرضي ان كلا من
هذا التنوين ونون الجمع قائم مقام تنوين المفرد في الدلالة على تمام الاسم
ولا يرد ان مفرد هذا الجمع قد لا ينون كفاطمة لان تنوين ما لا ينصرف مقدر
فهو قائم مقامه وكذا يقال في جمع المذكر الذي لا ينون مفرده كابراهيمون والدليل
على انه للمقابلة لا للتنكير ثبوته في المعربات ولا للتمكين ثبوته فيما لا ينصرف
منه وهو ما سمي به مؤنث كاذرعات وتنوين التمكين لا يجامع منع الصرف
وفيه كما قاله الصبان ان من ينون المسمى به ينظر الى ما قبل العلمية فلا يعتبر
الاجتماع المذكور كما ان من يمنعه الصرف ينظر الى ما بعدها ومن يجره بالكسرة

ولا يتوهم يعتبر الحالتين ولذا اسقط صاحب الكتاب هذا القسم ووجهه شارحه بدخوله في التمكين قوله تنوين العوض اضافته بيانية ويقال تنوين التعويض باضافة المسبب الى سببه قوله واتى بالتنوين عوضا عنها اى وكسرت اذ على اصل التخلص من الساكنين لا كسرة اعراب بالاضافة خلافا للاخفش لبقاء افتقارها الى الجملة معنى ولا يضر حذفها لفظا لحذف الصلة لدليل كقوله

نحن الأولى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا اى الأولى عرفوا بالشجاعة

ولقيام التنوين مقامها فكأنها مذكورة ولو سلم ففيها سبب آخر وهو الشبه الوضعي واضافة حين اليها من اضافة الاعم للاخص كشجر اراك وفاقا للدماميني لان الحين مطلق زمن واذ زمن مقيد بما تضاف اليه ومثلها يومئذ قوله وهو اللاحق لكل اى ولبعض في لغة التصريح والتحقيق انه تنوين صرف يذهب مع الاضافة ويثبت مع عدمها اهـ ويمكن الجمع بانه للتمكين لصرف مدخوله مع كونه عوضا عن المضاف اليه قوله الجوار جمع جارية تطلق على السفينة والشمس لجريهما في البحر والفلك وعلى نعمة الله لجريها على عباده وعلى فتية النساء كما في القاموس اى لجريها في حاجتها مثلا فهي في الاصل صفة ثم جرت مجرى الاسماء وغلبت في الاخير وظاهر القاموس اطلاقها على المرأة وان كانت حرة وهو كثير في استعمال العرب وتخصيصها بالامة عرف طارئ سنشأوه حديث لا يقل احدكم عبدي ولا امتي فان العبد والامة لله وليقل غلامي وجاريتي اوكما قال صلى الله عليه وسلم قوله ونحوهما اى من كل اسم منقوص منع الصرف جمعا كاهيل او مفردا كاعيم تصغير اعمى فانه ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل لانه كادحرج وابيطر وكون تنوينه عوضا عن حرف هو مذهب س والجمهور والراجح بناؤه على تقدم الاعلال لتعلقه بجوهر الكلمة على منع الصرف الذي هو حال من احوالها فالاصل جواري واعيمي بتنوين الصرف حذفت ضمة الرفع وكسرة الجر لثقلهما على الياء ثم الياء لالتقاء الساكنين ثم التنوين لوجود صيغة الجمع في الاول ووزن الفعل في الثاني تقديرا لان الياء لحذفها لعلة كالثابتة ولذا يقدر عليها الاعراب لا على ما قبلها فلما زال التنوين خيف رجوع الياء لزوال مانعها وهو التنوين فعوضوا منها تنوينا لينقطع طمع رجوعها

وبعضهم بناه على تقدم منع الصرف فاصله جوارى بلا تنوين حذفت الضمة
لثقلها على الياء وكذا فتحة الجر لنيابتها عن ثقيل ثم الياء للتخفيف وعوض عنها التنوين
وانما لم يراع جره بالفتحة على الاول لهذا لانه لا يمنعه الا بعد الاعلال ومذهب
المبرد والزجاج انه عوض عن حركة الياء بناء على تقديم منع الصرف ثم حذفت
الياء لالتقائها ساكنة مع تنوين العوض وبقى مذهب رابع للاخفش
وهو انه تنوين صرف لزوال صيغة مفاعل ونحوها بحذف الياء فصار كامان
وسلام وعلى هذا قراءة وله الجوار بضم الراء **قوله** رفعا وجرا واما النصب
فيظهر على الياء لخفته **قوله** يلحق القوافى اى فى لغة تميم وقيس بدلا عن حرف
المد والقافية آخر البيت وهى من الحرف المحرك قبل اول ساكنين يقعان فى الاخر
الى انتهاء البيت على الصحيح **قوله** المطلقة بحرف علة اى التى اطلقت عن السكون
فحركت وامتد بها الصوت بسبب حرف علة يقع فى آخرها **قوله** اقلى اللوم
قائله جرير واقلى بكسر اللام امر للمؤنثة واللوم بفتح اللام العذل والتعنيف
وعاذل منادى مرخم عاذلة واصبت بفتح الهمزة وضم التاء اى ان نطقت بالصواب
فلا تنكريه بل قولى لقد اصاب او بكسر التاء اى ان اردت انت النطق بالصواب
بدل اللوم فقولى وجواب الشرط محذوف يفسره قولى ولقد اصابن مقول القول
والشاهد فى العتابن واصابن اذ اصلها العتابا واصابا عوض التنوين عن
المد وقصر الشاهد على الثانى لكونه هو القافية مردود بان البيت المقفى ينزل
كل من شطريه منزلة البيت الكامل كما بين فى العروض **قوله** لترك الترنم اى
لان هذه النون قطعت مد الصوت بالروى الذى هو الترنم فتسميتها
بذلك على حذف مضاف وقيل لان الترنم يحصل بالنون نفسها لكونها حرفا
اغن وليس الترنم خصوص المد المذكور **قوله** ازف الترحل الخ ساقط فى بعض
النسخ وقائله زياد بن معاذ الشهير بالنابغة لنبغه بالشعر بغتة بعد تعذره
عليه وازف بالزاى والفاء وروى افد بالفاء والدال المهملة وكلاهما بوزن
فهم وبمعنى قرب والترحل اى الرحيل فاعله والركاب اسم جمع للابل التى يسار عليها
واحدها راحلة ولا واحد لها من لفظها كما فى الصحاح وقيل واحده ركوبة كما فى

ولما نافية وتزل بضم الزاى مضارع زال التامة بمعنى تذهب والرحال جمع رحل
وهو مسكن الرجل ومنزله ولعل المراد بها الخيم التى تحمل على الابل وان الباء
بمعنى من وكان مخففة من الثقيلة واسمها محذوف اى وكانها قد زالت وذهبت
والاستثناء منقطع اى قرب الرحيل لكن ركابنا لم تذهب مع عزمنا عليه والشاهد
فى قدن حيث ابدلت النون من الياء اذ اصله قدى بكسر الدال واشباعها للروى
وفيه شاهد آخر وهو حذف الفعل بعد قد **قوله** الغالى من الغلو وهو الزيادة
ومجاوزة الحد لانه زائد على الوزن فى آخر البيت المترنم بالنون اوليوذن بالوقف
اذا الشعر المسكن آخره للوزن لا يدرى فيه او اقف انت ام واصل فهو كالخزم
بمعجمتين وهو زيادة اربعة احرف فاقل فى اوله **قوله** المقيدة اى التى يكون رويها
حرفا صحيحا ساكنا **قوله** وقاتم الاعماق آلخ قاله روبة بن العجاج وبعده مشتبه
الاعلام لماع الخفقن اى رب مكان قاتم الاعماق اى مظلم النواحى من القتام
وهو الغبار والاعماق ما بعد من اطراف المفازة مستعار من عمق البئر والخاوى
الخالى والمخترق بفتح الراء الطريق الواسع لان المار يخترقه ومشتبه الاعلام
اى مختلط العلامات ولماع الخفقن اى شديد لمعان البرق من قولهم خفق البرق
خفقا وخبر مجرور رب محذوف اى قطعته مثلا كما فى العينى وقيل مذكور بعد
فى القصيدة والشاهد ادخال النون بعد القاف الساكنة للوزن فيحتاج لتحريكها
تخلصا من التقاء الساكنين قال فى التصريح والمشهور كسر ما قبله كصه ويومئذ
واختار ابن الحاجب الفتح حملا على ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت
بعض المصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان فى الوقف وهذا
خلاف ما اجمعوا عليه ولا يبعد ان يخص هذا الخلاف بالمبنى اصالة كالحرف
اما الاسم والفعل المعربان فيحركان بما يقتضيه الاعراب كالكسر هنا والضم فى
البيت الآتى فتامل **قوله** وظاهر كلام المص آلخ قد علمت ان تسميتهما تنوينا مجاز
فلا تشملهما عبارته لان الشئ اذا اطلق انما ينصرف لحقيقته وبقى من الاقسام
التنوين للحكاية كان تسمى رجلا بعاقلة فيمنع الصرف للعلمية والتانيث اللفظى وتنوينه
ح للحكاية اصله وللضرورة وهو قسمان تنوين ما لا ينصرف والمنادى المفرد فى الشعر

وللتناسب

وللتناسب كقراءة سلاسلا واغلالا وللشذوذ فى هؤلاء وجعل ابن هشام
الحكاية والضرورة مبيحين للصرف ولاعراب المنادى ويمكن مثله فى التناسب
لكن خالفه الدماميني وجعلها اقساما مستقلة غير الصرف واما الشاذ فاختار
المص انه كنون ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين وقد جمعها المص بقوله

ه اقسام تنوينهم عشر عليك بها ه فان تقسيمها من خير ما حرز ه
ه مكن وعوض وقابل والمنكر زد ه رنم او احك اضطر رغال وما همز ه

قيل اشار باضطر للضروري بقسميه وبما همز للشاذ وقوله زد تكملة ولا يبعد
انه اشارة للتناسب فتدبر **قوله** يختص به اى الباء داخلة على المقصور فالتنوين
مقصور على الاسم لان معانى الاربعة لا توجد فى غيره **قوله** فيكون فى الاسم
ذكر الش مثال الترنم فى الثلاثة والغالى فى الاسم ومثاله فى الفعل قوله

ه احار بن عمرو كانى خمرن ه ويعدو على المرء ما يأتمرن ه

وفى الحرف ه قالت بنات العم يا سلمى وانن ه كان فقيرا معدما قالت وانن
قوله الندا هو بضم النون وكسرها مع المد والقصر وكلها سماعية ما عدا الكسر
مع المد لانه مصدر نادى ومصدر فاعل الفعال وحقيقته طلب الاقبال
بيا او احدى اخواتها وانما اختص بالاسم لان المنادى مفعول به وهو
لا يكون الا اسما واما دخول يا على الحرف فى نحو يا ليت قومى يعلمون يا رب كاسية
فى الدنيا عارية يوم القيمة وعلى الفعل فى قرآءة الكسائى الا يسجدوا بتخفيف
الا فلمجرد التنبيه ولا يلزم ذكر المنبه بل تكفى ملاحظته عقلا وقيل المنادى محذوف
تقديره يا هؤلاء مثلا **قوله** والالف واللام اى المعرفة كالرجل او الزائدة كالحارث
وطبت النفس دون الموصولة لدخولها على المضارع اختيارا عند الناظم **قوله**
والاستفهامية لدخولها على الماضى فى نحو ال فعلت بمعنى هل فعلت **قوله**
والاسناد اليه قال ابن هشام هو انفع العلامات لانه دل على اسمية نحو الضمائر
كتاء ضربت وما الاستفهامية فى نحو الحاقة ما الحاقة والموصولة فى نحو انما
صنعوا كيد ساحر ان قدر العائد اى صنعوه والا فهى حرف مصدرى اى ان
صنعهم وفيه علامة اخرى وهى عود الضمير اليها وليست انما اداة حصر لانه كان

يجب نصب كيد بصنعوا مع انه خبر ان فان قلت قد ورد الاسناد الى الفعل
فى نحو تسمع بالمعيدى خير من ان تراه وقوله تعالى ومن اياته يريكم البرق وقولهم
زعموا مطية الكذب والى الحرف نحو من حرف جر اجيب بان الاسناد فى الاخيرين
لقصد اللفظ وهو اسم قطعا فان الكلمة اذا اريد لفظها كانت اسما وهو مدلولها
اللفظ الواقع فى التراكيب فاذا قيل ضرب فعل ماض فالحكم بالفعلية ليس على
اللفظ الذى فى هذا التركيب والا لنافى كونه اسما مسندا اليه بل على مدلوله
الواقع فى نحو ضرب زيد وكذا من حرف جر واما نحو ضرب ثلاثى فيصح كون الحكم
على هذا اللفظ بخصوصه او على مدلوله الذى فى ضرب عمرو مثلا والمشهور تسمية
هذا الاسناد لفظيا لان الحكم فيه على اللفظ لكن يصح تسميته معنويا ايضا لان
المحكوم عليه مدلول اللفظ كما سيأتى ايضاحه آخر الباب واما تسمع ويريكم فسبوكان
بمصدر مع ان محذوفة وقد روى ان تسمع على الاصل وحذف ان مع رفع الفعل
كما هنا قياسى وقيل سماعى واما مع نصبه باضمارها كما روى به تسمع فشاذ فى
مثله لعدم مقتضى الاضمار لكن سهله وجودها فيما بعد كما فى قوله

الا ايهذا الزاجرى احضر الوغى ۞ وان اشهد اللذات هل انت مخلدى ۞

بنصب احضر وقيل يريكم صفة لمبتدا محذوف اى آية يريكم بها البرق لا انه هو
المبتدا كما فى قوله ۞ وما الدهر الا تارتان فمنهما ۞ اموت واخرى ابتغى العيش اكدح
على رواية رفع اموت اى منهما تارة اموت فيها واكدح مضارع من الكدح وهو
التعب حال من فاعل ابتغى واجيب ايضا بان الفعل قد يراد به جزء معناه المستقل
وهو الحدث فيكون اسما كالمصدر ويعامل معاملة الاسماء اى من غير حاجة
الى حذف ان واضمارها فيسند اليه كالمثال والآية ويكون فى محل جر بالاضافة
كهذا يوم ينفع ونحو ذلك ويرد هذا الجواب قول الشنوانى ان قلت لم اطبقوا على
تاويله مع صدوره عمن يوثق بعربيته وهلا قالوا انه فعل وقع مبتدا قلت لاجماعهم
على ان الحدث المدلول عليه بالفعل لا يكون الا مسندا ابدا فجعله مسندا اليه خرق
لاجماعهم اهـ واما يوم ينفع فمن مواضع سبك الجملة بلا سابك لاضافة اسم
الزمان اليها ومنها باب التسوية فتدبر قوله واستعمل المص الخ مقتضاه

معناه هذا البيت
يا ايها الذى يزجرنى
عن ان احضر الوغى
اى الحرب وان اشهد
اللذات اسالك هل
انت مخلدى اى هل
فى الدنيا خلود حتى
ما كان فى الدنيا
خلود عن احضر
اللذات واغتنمها
اهـ لراقمه

ان

ان التعبير بالالف واللام هو الاصل وهو مبنى على ان المعرف اللام وحدها والهمزة زائدة للوصل اما على كون الهمزة اصلية وصلت لكثرة الاستعمال فاللائق التعبير بال لان ثنائى الوضع ينطق بمسماه لا باسمه بخلاف الاحادى واما على كون الهمزة زائدة معتدا بها فى الوضع فيعبر بال نظرا للاعتداد بها وهو الاقيس وبالالف واللام نظرا لزيادتها وقد استعمل سم العبارتين افاده المرادى وال فى كلامه بقطع الهمزة لانها اسم لقصد لفظها وحق الاسم قطع همزته الا ما استثنى **قوله** واستعمل مسند الخ فاقام المفعول مقام المصدر وحذف صلته وهى اليه اعتمادا على التوقيف كما قاله ابن الناظم ولم يجعل الاسم صلته لئلا يلزم جهل من له التمييز ولامتناع فيه لان المص لا يراه فى المعمول المتوسط كالمتقدم لكن جعله اسم مفعول اولى من هذا التكلف اى من علامات اسمية الكلمة ان يوجد معها مسند فتكون هى مسندا اليها ولو صحت المصدرية لكان هو بنفسه مصدرا لا انه من اقامة المفعول مقامه لان الزائد على الثلاثة يأتى مصدره وزمانه ومكانه بلفظ مفعوله ولذا اجيز فى قوله تعالى رب انزلنى منزلا مباركا كون منزلا مفعولا مطلقا او حالا او ظرفا **قوله** بتا فعلت اعلم ان ما كان من حروف الهجا مختوما بالف يجوز قصره ومده اجماعا كما فى الهمع لكن يتعين هنا قصرتا للضرورة وهى مضافة الى فعلت بفتح التاء كما هو الرواية ويجوز غيره واتت معطوف عليها بتقدير مضاف اى وبتا اتت واما عطفه على فعلت فيوهم اتحاد التائين مع انهما نوعان متباينان الا ان يجعل من استعمال المشترك وهو تا فى معنييه افاده ابن قاسم وفعل مبتدا خبره ينجلى وبتا متعلق به وقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدا للضرورة على ما مر قاله الاشمونى ومسوغ الابتداء بفعل قصد الجنس كتمرة خير من جرادة وفيه ان العلامات لا تميز الا ما فى الخارج والجنس وهو الماهية الذهنية لا يوجد خارجا على التحقيق الا فى ضمن الفرد ولو قلنا بهذا وكان المراد الجنس فى ضمن بعض الافراد لكان حاصله ان المتميز هو الافراد لان الحكم على شئ باعتبار شئ آخر حكم على الشئ الآخر فاذا لا دخل للجنس فى التسويغ بخلاف تمرة خير من جرادة لان الحكم بالخيرية انما هو على الجنس من حيث هو فالاحسن ان المسوغ التنويع لانه نوع من الكلمة ولعل هذا مراد المعرب بجعله المسوغ كونه

قسيما المعرفة اعني الاسم والحرف فقوله المعرفة بيان للواقع لا شرط في التسويغ كما يعلم مما ياتي وقيل المسوغ خروجه مخرج الجواب لمن قال افعل يختلي بشئ او كونه فاعلا في المعنى **قوله** والمراد بها تا الفاعل آلخ اي لا خصوص المفتوحة مثلا ففيه مجاز مرسل او كناية من ذكر الملزوم وهو فعلت وارادة لازمه وهو الفاعل فكانه قال بتا الفاعل وكذا قوله يا افعلي ونون اقبلن والمراد بالفاعل من اسند اليه فعل على جهة القيام به او الوقوع منه ثبوتا او نفيا لا الفاعل اللغوي وهو من اوجد الفعل لئلا تخرج تا لم تموت وما ضربت ولا الاصطلاحي لئلا تخرج تاء كان واخواتها ويلزم الدور باخذ في تعريف الفعل ثم اخذ الفعل في تعريفه بانه الاسم المسند اليه فعل ولا ترد التاء في نحو ما ضربت الا انت لانها ليست تاء الفاعل بل الدال اما مجموع انت لا التاء وحدها او ان فقط والتاء حرف خطاب على الصحيح **قوله** الساكنة اي اصالة وان تحركت لعارض نحو قالت امة بنقل ضمة الهمزة الى التاء في قراءة ورش وقالت امرأة العزيز بكسرها للساكنين وقالتا ايتيا طائعين بفتحها للالف وانما اختصت الساكنة بالفعل ليعتدل ثقله بخفة السكون **قوله** فقليل اي فلا ترد لان القليل لا حكم له واجيب ايضا بانها لتأنيث اللفظ والمراد هنا تأنيث الفاعل **قوله** يا الفاعلة اي ولو مع المضارع لا خصوص الامر كما مر وبهذه الياء مع الدلالة على الطلب يعلم ان كلا من هات وتعال فعل امر لا اسمان له فهما مبنيان على حذف الياء والالف كارم واخش **قوله** نون التوكيد ودخولها في اسم الفاعل شاذ كما سيأتي فلا يرد تنبيه بقي مما ذكر من علامات الفعل الآتية ومثلها في الجوازم وزاد في التسهيل اتصاله بضمير الرفع البارز ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية وبهذه تعرف فعلية افعل التعجب وزاد ابن الحاجب قد والسين وسوف وابن فلاح في مغنيه النواصب ولو واحرف المضارعة اه نكت **قوله** سواهما خبر مقدم لا مبتدا لان الحرف هو المحدث عنه وهي بمعنى غير ورفعها مقدر على الالف بناء على الراجح من خروجها عن الظرفية اما على انها في محل نصب على الظرفية الاعتبارية دائما فتتعلق بمحذوف هو الخبر كما سيتضح في الاستثناء قيل لا فائدة لهذه الجملة

لانه يعلم من قوله واسم وفعل آخران كلا منهما غير الآخرين ورد بانه على حذف مضاف من
اى سوى قابلى علاماتهما ففيه اشارة الى ان علامة الحرف عدم القبول وهذا لم
يعلم مما تقدم وقيل هى تمهيد لتقسيمه الى الثلاثة اقسام **قوله** فعل مضارع الخ
شروع فى تقسيم الفعل وعلامات كل قسم بعد ذكر العلامات مجملة وبدا بالمضارع ع
لشرفه بمضارعة الاسم والاتفاق على اعرابه وثنى بالماضى للاتفاق على بنائه
وختم بالامر للاختلاف فى وجوده فانه عند الكوفيين من المضارع لا قسم
براسه **قوله** كيشم خبر لمحذوف اى وذلك كيشم بفتح الشين مضارع شممت
الطيب من باب فرح على الافصح لا علم كما قيل لانه لا يوافقه فى المصدر وحكاه
الفراء وغيره من باب نصر والاولى تعين هنا دفعا لسناد التوجيه وهو اختلاف
حركة ما قبل الروى المقيد وترك شديمه للضرورة ويجوز كونه مضارع شام
البرق يشامه اذا رآه حذفت الفه حكاية لحالة جزمه **قوله** وماضى الافعال
اى الماضى منها مفعول مقدم لمزام من مازه يميزه كباعه يبيعه بمعنى ميزه
وبالتاء متعلق به وال فيها للعهد الذكرى اى التاء المتقدمة بنوعيها استعمالا
للمشترك فى معنييه لا للجنس لئلا تدخل تاء الاسماء **قوله** وسم بكسر السين امر
من وسمه يسمه كوعد يعد اذا علمه بشد اللام وبالنون متعلق به وفعل الامر
مفعوله وامر نائب فاعل لمحذوف يفسره فهم لان اداة الشرط لا يليها الا الفعل
والمراد بالامر اللغوى وهو الطلب فلا دور فى جعله علامة فعل الامر الاصطلاحى محي
وجواب الشرط محذوف وجوبا اى فسمه بالنون لا جوازا كما قيل لما نص عليه
فى المغنى انه يجب حذف الجواب ان تقدم على الشرط واكتنفه ما يدل عليه اى
مع كون فعل الشرط ماضيا نحو هو ظالم ان فعل وانا ان شاء الله لمهتدون
قوله والامر مبتدا خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل عليه الخبر ومن جعل
هو اسم جوابا حذفت فاؤه للضرورة فقد سهى عن قاعدة متى تقدم المبتدا
على الشرط فان اقترن ما بعدهما بالفاء او صلح لمباشرة الاداة كان جوابا والخبر
محذوفا والا كان خبرا والجواب محذوفا كما هنا افاده الحفنى وغيره وقال الصبان
والمتجه كما فى المغنى ان الخبر فى الحالة الاولى هو مجموع الشرط وجوابه لا محذوف

ثم هذه القاعدة محمولة على السعة لجواز حذف الفاء للضرورة وقد جوز صاحب
المغنى فى قول ابن معطى اللفظان يفد هو الكلام ان يكون هو الكلام جوابا
حذفت فاؤه للضرورة وجملة الشرط وجوابه خبر اللفظ وان يكون خبرا والجواب
محذوفا فكذا يجوز مثله هنا ولا سهو اهـ قلت والله اعلم بيت ابن معطى
تلزمه الضرورة على كل حال اذ جملة هو الكلام ان جعلت جوابا كان فيه ضرورة
حذف الفاء او خبرا كان فيه ضرورة حذف الجواب اذ شرط حذفه اختيارا
مضى فعل الشرط لفظا او معنى كما سيأتى فلا مرجح لاحدهما وحذف الجواب هنا
اختيارى لمضى شرطه معنى فكيف يعدل عنه الى الاضطرارى فما قاله الحفنى
هو المتعين فلا تكن اسير التقليد وبالله التوفيق والمراد الامر اللغوى وهو
الطلب لا فعل الامر لئلا ينافيه الحكم عليه بانه اسم وفيه حذف مضاف اى
ودال الامر اى الدال عليه بنفسه فخرجت لام الامر لان دلالة الحرف بغيره
محل مصدر ميمى بمعنى الحدث اى حلول او بمعنى المكان وهو اولى لاحتياج
الاول لتقدير مضاف اى قبول حلول وفيه متعلق به وان كان اسم المكان
لا يعمل لان الظرف تكفيه رائحة الفعل والنون خبر كان او عكسه وهو اظهر
على جعل محل مصدرا قوله نحو صه الخ الاولى التمثيل بنزال ودراك لان اسمية
ما ذكر معلومة من التنوين قوله وحيهل فيها ثلاث لغات سكون اللام
وفتحها بلا تنوين ومنونة وكلام الناظم يحتمل الاولين وكذا الثالث على لغة
ربيعة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون قوله يخلو من علامات اى من
قبول شئ منها فعلامته عدم القبول ولا يرد ان العدم لا يصلح علامة للوجود
كما صرحوا به لانه فى العدم المطلق وهذا مقيد وكون بعض العلامات المجعول
عدمها علامة له حروفا لا يوجب الدور لان جعلها علامات ليس بعنوان
حرفيتها بل بعنوان كونها الفاظا معينة وهذا التعريف لما يسمى كلمة بقرينة ان
الحرف من اقسامها فلا تدخل فيه الجملة وان كانت لا تقبل العلامات لانها
لا تسمى كلمة فى الاصطلاح بقى ان يقال ان اريد بالعلامات التى لا يقبلها
الحرف التسع المذكورة هنا فقط دخل فيه ما ليس منه اذ لنا الفاظ لا تقبلها

ولينت

وليست حروفا كقط وعوض ونزال ودراك وان اريد المذكورة هنا وغيرها
كان فيه حوالة على مجهول ويجاب باختيار الاول ويكون تعريفا بالاعم واجازه
المتقدمون لافادته التمييز في بعض الافراد فهو اخف من جهل الجميع وسهله
الاعتماد على التوقيف الذى لا يستغنى عنه المبتدى على ان المراد بقبول العلامات
ما يعم قبول اللفظ لها بنفسه او بمرادفه او بمعنى معناه وقط وعوض يقبلان
الاسناد اليهما بمرادفهما وهو الزمن الماضي والمستقبل فان قولك ما فعلته
قط في قوة قولك الزمن الماضي ما فعلت فيه ونزال تقبله اما بمرادفها وهو
المصدر بناء على ان مدلول اسم الفعل الحدث او بمعنى معناها على ان مدلوله
لفظ الفعل فتدبر **قوله** فاشار بهل الى غير المختص هي في الاصل تختص بالفعل
لكونها بمعنى قد كما هي في هل اتى على الانسان حين ولما عرض لها افادة الاستفهام
تطفلا على الهمزة دخلت على الجملتين مثلها لكن مع وجود الفعل في الكلام لا تدخل
على الاسم وان كان معمولا لفعل مضمر بل لابد من معانقتها له لفظا عند س
فلا يجوز هل زيد خرج ولا هل زيدا رايته وبالاولى هل زيدا رايت بلا ضمير
وذلك لانها اذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة وان رأته حنت اليه للسابق
الالفة ولم ترض الا بمعانقته لفظا واكتفى الكسائي بوليها الفعل المضمر فاجاز
الاولين دون الثالث **قوله** وكل منهما الخ وبهاتين التائين رد على من زعم
من البصريين حرفية ليس حملا على ما النافية وعلى من زعم من الكوفيين
اسمية نعم وبئس مستدلا بدخول الجار عليهما في نحو ما هي بنعم الولد لان قبول
التاء نص في الفعلية واما الجار فداخل على مقدر اى ما هي بولد مقول فيه نعم
الولد كما سيأتي في بابه **قوله** تباركت الى قوله نعمت المراة فيه اشارة الى ما صرح
به في شرح الكافية من ان تاء الفاعل تنفرد في تباركت كتاء التأنيث في نعم وبئس
لكن في البجائي على الاجرومية انه يقال تباركت اسماء الله ورد المصرح له بان اللغة
لا تثبت بالقياس يرد بان القياس نقل اسم المعنى الى معنى آخر لجامع بينهما وهذا
ليس كذلك بل ادخال علامة في فعل يصلح لها افاده الصبان قلت والله اعلم
لعل المصرح راعى ان معنى تبارك التنزيه البليغ الذى لا يليق بغيره تعالى فمنع التاء

لامتناع التأنيث فى جانبه تعالى ولما لاحظ البجائى ان ذلك التنزيه يكون لاسمائه
وصفاته ايضا اجازها باعتبار الجملة فتأمله فانه نفيس جدا وبه يرد ما فى التصريح

قوله فان دلت الكلمة آلخ مثلا ان دلت على معنى المضارع ولم تقبل لم فهى اسم
فعل مضارع كاوه واف اى اتوجع واتضجر وان دلت على الماضى ولم تقبل التاء
لذاتها فهى اسم فعل ماض كهيهات وشتان اى بعد وافترق فان لم تقبلها العارض
فلا يضر كفعلى التعجب والاستثناء وحبذا فى المدح لعروض ذلك من استعمالها
كالامثال التى لا تغير قال ابن غازى ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

ومايكن منها الذى غير محل ٭ فاسم كهيهات ووى وحيهل ٭

اى ومايكن من الكلمات الدالة على معانى الافعال غير محل لهذه العلامات
فاسم آلخ قوله وان كانت صه بمعنى اسكت اى مدلولها لفظ اسكت بناء على ان
مدلول اسم الفعل لفظ الفعل لا معناه وهو الراجح وبيانه ان كل لفظ مستعمل
اسما كان او غيره له وضعان وضع قصدى به يدل على معناه كدلالة زيد
على الذات المخصوصة ودلالة ضرب على الحدث والزمان ووضع تبعى به يدل
على لفظه الواقع فى التراكيب فيكون علما عليه ولكون هذا الوضع تبعيا لا يصير
به اللفظ مشتركا ولا يفهم منه معنى مسماه وقد اتفق لبعض الافعال ان وضع
لها وضعا قصديا اسما آخر غير الفاظها تطلق ويراد بها الفاظ الافعال لكن
من حيث دلالتها على معانيها وسموها اسماء الافعال فصه مثلا مدلوله لفظ
اسكت باعتبار دلالته على طلب السكوت بخلاف اسكت اذا قصد لفظه
فانه يكون مدلوله لفظ اسكت الواقع فى التراكيب من حيث كونه لفظا
مركبا من س ك ت لا باعتبار معناه ولهذا كان اسم الفعل كلاما تاما بخلاف
هذا كذا حققه التفتازانى فى حواشى الكشاف والله اعلم

مطلب المعرب والمبنى

اى من الاسم والفعل ومن قصره على الاسم وجعل قوله وفعل امر ومضى بنيا آلخ
استطراديا فقد تعسف وال فيهما اسم موصول ظهر اعرابها على الوصف صلتها
بطريق العارية منها لكونها بصورة الحرف والوصف نفسه لا محل له لكونه
صلة فى معنى الجملة وهذا قبل جعلها ترجمة اما بعده فهى معرفة لانسلاخ مدخولها

عن

عن الوصفية وصيرورته كالاسم الجامد وكذا يقال فيما شابهه كالموصول والمفعول
المطلق واخرهما عن شرح الكلام لتقدمه عليهما تعقلا كتقدم الجسم على العرض
القائم به وان كانت العرب لم تنطق به ولم تعرفه خاليا عن الاعراب وقدمهما على
الاعراب الآتى فى قوله والرفع والنصب الخ مع ان المشتق فرع المصدر قيل
لتقدم المحل على الحال وقيل لانه لم يبينهما من حيث اتصافهما بالاعراب والبناء
بالفعل بل من حيث قبولهما وبيان سبب القبول كشبه الحرف وعدمه وذلك
لا يتوقف على بيان المشتق منه لان من عرف قابل الاعراب وغير قابله توجه
الى معرفته فبين اولا القابل ثم المقبول افاده سم والاعراب لغة له معان
كالابانة والتحسين والازالة واصطلاحا ما سيأتى فى المتن ويطلق ايضا
على تطبيق الكلام على قواعد العربية كما نص عليه الدماميني على المغنى وغيره ومنه
قولهم اعرب جاء زيد وهذا الاطلاق اصطلاحى ايضا لان العرب لم تكن تعرف
تلك القواعد ولا تطبيق الكلام عليها وانما تنطق به مطابقا لها سجية افاده
الامير **قوله** والاسم منه معرب مذهب الزمخشرى فى من التبعيضية انها اسم
بمعنى بعض فهى مبتدأ ثان ومعرب خبره او هى جار ومجرور خبر لمعرب والجملة على
كل خبر الاسم وقوله ومبنى اى ومنه مبنى فاعرابه كذلك والاسم منحصر فيهما على
الصحيح الذى عليه الناظم وان كانت عبارته لا تفيد الحصر كما لا تفيد الواسطة خلافا
لمن توهمه لان قوله ومبنى ليس معطوفا على معرب حتى يكون مجموعهما بعض الاسم
وهناك بعض آخر بل هو من عطف الجمل اى بعضه كذا وبعضه كذا فهو على حد
فمنهم من آمن ومنهم من كفر نعم يستفاد الحصر من قوله ومعرب الاسماء الخ
بعد جعله البناء لشبه الحرف فليحمل عبارته هنا عليه بقرينة ذلك بان يقال
وبعضه الآخر مبنى كما قدره الاشمونى ولا عبرة بمن جعل المضاف لياء المتكلم
واسطة وسماه خصيا لان اعرابه مقدر وقول ابن عصفور ان الاسماء قبل
التركيب لا معربة ولا مبنية ليس قولا بالواسطة لامكان حمله على ان المراد
غير معربة بالفعل فيوافق قول الزمخشرى فى الاعداد المسرودة انها معربة حكما
اى قابلة له اذا ركبت لسلامتها من شبه الحرف وتاثرها بالعوامل اذا دخلت عليها

وذهب الناظم الى بنائها لشبهها الآن بالحروف المهملة فى كونها لا عاملة ولا معمولة
وكذا الخلاف فى فواتح السور على انها من المتشابه اما ان جعلت اسماء للسور
او للقرآن مثلا فليست من هذا القبيل بل هى مبتدأ او خبر او مفعول لمحذوف
او مجرورة بحرف قسم مقدر وما كان منها مفردا نحو ص او موازن مفرد كحم
موازن قابيل يقدر اعرابه لحكايته قبل العلمية او يعرب لفظا فى غير القرآن
كقولك قرأت ياسينا وما عدا ذلك نحو الم يتعين فيه الاول كذا فى البيضاوى
وحواشيه **قوله** مقرب من الحروف اى بان يكون قويا بخلاف ما عارضه شئ
من خواص الاسماء فلا يقتضى البناء لضعفه كما اعربت اى مع شبهها الحرف
موصولة او غيرها لمعارضته بلزومها الاضافة لفظا او تقديرا الا بعض الموصو
كما سيأتى وانما بنيت لدن مع لزومها الاضافة لفظا وهو اقوى لان اضافتها
اما لمفرد او جملة فخرجت عن اصل الاضافة من الافراد فلم تقو على المعارضة
كما قاله ابن هشام وقال ابن الانبارى انما اعربت اى تنبيها على ان اصل المبنى
الاعراب كما صحح بعض ما يجب اعلاله تنبيها على ان اصله التصحيح وعلى هذا
لا ترد لدن **قوله** منحصرة عند المص اى كما يفيده قوله لشبه الخ مع قوله ومعرب
الاسماء الخ كما قرره الشارح وهذا هو المختار وعليه ابن جنى والزجاجى وغيرهم خلافا
لمن يجعل بناء اسم الفعل لشبهه الفعل ونحو حذام لشبهه شبه الفعل وهو نزال
والمنادى لوقوعه موقع الضمير واسم لا للتركيب اذ كل هذه ترجع لشبه الحرف مباشرة
كاسم الفعل الآتى فى المتن وكاسم لا فانه مبنى لتضمنه معنى من الاستغراقية
لا للتركيب كما سيأتى او بواسطة كحذام فانه اشبه مشبه الحرف وهو نزال وزنا
وعدلا وتعريفا وقيل لتضمنه معنى ها التأنيث فهو من الشبه المعنوى بلا واسطة
وكالمنادى فانه اشبه ضمير ادعوك افرادا وتعريفا وخطابا وهو مشبه لفظا ومعنى
لكاف الخطاب فى نحو ذلك وجعل ابن الناظم بناء المنادى لتضمنه معنى كاف
الخطاب فهو من الاول لا يقال من اسباب البناء الاضافة لمبنى وهى ليست من
شبه الحرف لان هذا بناء جائز والكلام فى الواجب **قوله** ابى على الفارسى مات
سنة سبع وسبعين وثلثمائة كما فى المزهر **قوله** فى شبه الحرف اى مشابهه وقوله

او ما

اوما تضمن معناه اى معنى الحرف وهذا هو الشبه المعنوى فهو اما من عطف
الخاص على العام او المغاير ان خص الشبه الاول بما عدا المعنوى فاو تنويعية فهو
فى المعنى عين مذهب الناظم لكن لما خالفه فى اللفظ بعطف التضمن على الشبه
عبر الشارح بالقرب افاده السجاعى **قوله** سيبويه هو امام النحو واسمه عمرو ومعنى
سيب بالفارسية التفاح ومعنى ويه رائحة واضافة العجم مقلوبة لقب بذلك لانه
كان يشم منه رائحة التفاح او لشبهه به فى اللطافة مات فى اواخر المائة الثانية
وعمره ينيف على الثلاثين او الاربعين **قوله** كالشبه الوضعى الخ قال ابو حيان لم
اقف على هذا الشبه الا لهذا الرجل يعنى الناظم ورد بانه ثقة ومن حفظ حجة
على من لم يحفظ واعترض بانه لو سمى بباء اضرب مثلا اعربت مع همزة الوصل
عند س ومع ما قبلها عند غيره فيقال إبٌ او ربٌ فلو اوجب الشبه الوضعى
البناء لكانت هذه الباء اولى به ورد بان المعتبر وضع اصل اللغة بخلاف
باب التسمية فيعرب ما سمى به ولو كان حرفا نحو يا كهن لشرفها وعروض وضعها
ولذا اعتبر بالوضعى دون اللفظى وان كان هو الانسب بمقابلة المعنوى **قوله**
فى اسمى جئتنا باضافة اسمى الى جئتنا لان المقصود لفظه ولا يرد ان التاء ونا
ح بمنزلة الزاى من زيد لا اسمان لان المراد فى اسمى مسمى هذا اللفظ وهو جئتنا
المستعمل فى معناه ولا حاجة الى تقدير قولك جئتنا لانه لا يغنى عن قصد
اللفظ فتدبره والاضافة على معنى من وان لم يصح الاخبار بالثانى عن الاول
كما هو ضابطها لان محل ذلك اذا كان المضاف اليه جنسا للمضاف كباب
ساج كما قاله الروداني والاظهر كونها بمعنى فى **قوله** وكنيابة اى وكشبه نيابة
اى فيها كما يفيده عطفه على كالشبه الوضعى وكذا يقال فى وكافتقار وقوله بلا
تأثر نعت نيابة اى كائنة بغير تأثر بالعوامل فلا يعنى غير نقل اعرابها لما بعدها
عارية لكونها بصورة الحرف وتأثر مضاف اليه وجره مقدر لحركة العارية والمراد
بعدم التأثر عدم قبول اثر العامل وهو الاعراب بحسب الوضع فالمعنى يبنى
الاسم لنيابته عن الفعل مع عدم قبوله الاعراب بحسب وضعه لا بحسب لفظه
لان ذلك متأخر عن البناء لا انسب له ويغنى عن هذا القيد اخراج المصدر

الآتي جعل الف اصلا للتثنية لان نيابة المصدر عارضة في بعض التراكيب
لا اصلية كاسم الفعل **قوله** في الوضع اصل وضع الحرف كونه على حرف او حرفي هجاء
فما زاد فعلى خلاف الاصل واصل وضع الاسم ثلاثة فاكثر فما نقص فقد شابه الحرف
في وضعه واستحق حكمه وهو البناء ولم يعرب الحرف الذي اشبه الاسم في وضعه
على ثلاثة كسوف او اربعة كلعل او خمسة كلكن لان هذا الوضع لا يخص الاسم
بل هو للفعل المبني ايض ولعدم احتياجه اليه بخلاف المضارع اعرب لشبه الاسم
لاحتياجه في تمييز معانيه التركيبية الى الاعراب كما سيأتي وايض هو اضعف اقسام الكلمة
اذ ليس مقصودا الذات بل لربط معاني الافعال بالاسماء ولا يستقل بالمفهومية
فلا يقوى بالشبه على اكتسابه حكم الاسم واما الاسم فكان وضعه على الكمال
متحليا باشرف الخلال فلما تشبه بالدون انحط عن رتبته وسقط من العيون
وانما اكتفى في بناء الاسم بشبه واحد دون منعه الصرف لشدة تباعد ما بينه وبين
الحرف فيقوى انحطاطه عن حكم الاسم بالشبه الواحد واما الفعل فانه وان كان
نوعا آخر لكنه اقرب اليه من الحرف لاتفاقهما في استقلال معناهما فالشبه الواحد
به لا يخرجه عن حكم الاسمية من الصرف فتدبر **قوله** او على حرفين اي ثانيهما لين
كما اشار اليه بنا اما مع صحة الثاني فلا يختص بالحرف لوجوده في الاسم المعرب
كدم بناء على انها ثنائية لا اصلها معي وكقد الاسمية على لغة اعرابها وان كان الغالب
بناءها فاطلاق الوضع على حرفين غير سديد كما قاله ابو اسحق الشاطبي شارح المتن
وهو غير ابي القاسم المغربي **قوله** في كونه على حرف آخ في سببية **قوله** شبهه له في
المعنى اي بان يتضمن الاسم معنى جزئيا غير مستقل حقه ان يؤدى بالحرف
زيادة على معناه المستقل بمعنى انه خلف الحرف في افادة ذلك وقطع عنه النظر
لا انه ملاحظ في نظم الكلام وفقد اختصارا كتضمن الظرف معنى في والتمييز
معنى من فان هذا التضمن لا يقتضي البناء **قوله** معنى من المعاني اي الجزئية غير
المستقلة لكونها لا تتعقل الا بين شيئين فان هذه هي معاني الحروف **قوله**
حرفا مقدرا كذا قال ابو حيان وتابعه جميع الشراح قال السيوطي وطالما
فحصت عن نظيرها في ذلك حتى رأيت في بحر ابي حيان ان بناء لدن لدلالتها

على الملاصقة والقرب زيادة على الظرفية المفادة بعند وهذا معنى جزئى حقه الحرف ولم يضعوه وذكر ابن الصائغ ان ما التعجبية كذلك لانه لم يوضع للتعجب حرف اه ان الشبه الوضعى ظاهر فيها ولا يرد على الاول ان ال العهدية حرف موضوع للاشارة الى معهود ذهنى لان الكلام فى الاشارة الحسية باليد ونحوها وهى غير الذهنية كما هو ظاهر لكن نقل ابن فلاح عن ابى على ان بناء اسماء الاشارة لتضمنها معنى ال قوله فى النيابة عن الفعل هذا هو الشبه الاستعمالى وهو ان يكون الاسم عاملا غير معمول كالحرف قوله فى كونه يعمل اى فى الفاعل دائما وفى المفعول ان كان متعديا كمثاله قوله ولا يعمل فيه غيره الاولى ان يقول ولا يدخل عليه عامل اصلا اى اذا كان مستعملا فى معناه واما قول زهير

ولنعم حشو الدرع انت اذا ٥ دعيت نزال ولج فى الذعر

حيث جعل نزال نايب فاعل دعيت فلقصد لفظها اى دعيت هذه الكلمة وهى تقال عند طلب النزول للحروب قوله لا محل لها هو قول الاخفش وهو الصحيح وعند س والجمهور فى محل نصب بافعال مضمرة وعند آخرين مرفوعة بالابتداء اغنى مرفوعها عن الخبر فان قلت ما علة البناء على هذين قلت يرجع لما فى النكت عن ابن جنى انها بنيت لتضمن اكثرها معنى لام الامر وحمل الباقى عليه قوله فى الافتقار اى الى الجملة كما فى شرح الكافية فخرج نحو سبحان وعند وكلا وكلتا مما لزم الاضافة الى مفرد فان هذا الافتقار لا يقتضى البناء ولا يرد ما قيل فى اسماء الجهات انها بنيت عند حذف المضاف اليه ونية معناه لافتقارها اليه مع انه مفرد لان بناءها عارض يكفيه ادنى افتقار والكلام فى الاصلى ولم تبن عند نية لفظه او ذكره لان اللفظ المنوى كالثابت وظهور الاضافة يعارض الافتقار فلا يؤثر البناء ولذلك لم تبن عند وكل ونحوهما مما لزم الاضافة او عوضها وهو التنوين كذا قيل والاظهر ان علة بنائها شبهها باحرف الجواب فى الاستغناء بها عما بعدها او شبهها الحرف فى الجمود حيث تلزم الظرفية او شبهها فالافتقار الى الجملة على اطلاقه وقوله اللازم تفسير لقول المتن اصلا وخرج به نحو النكرة الموصوفة بجملة فان افتقارها اليها عارض لا يلزم فى غير تركيبها قوله كالاسماء الموصولة وكاذ واذا وحيث فانها

لا تفارق الاضافة الى الجملة الا الى عوضها وهو التنوين ولم تعارض اضافتها
شبه الحرف لان الاضافة للجملة كلا اضافة اذ هى فى الحقيقة الى مصادر الجمل فكأن المضاف
اليه محذوف ومرفى التنوين خلاف الاخفش فى اذ **قوله** الى الصلة اى وهى اما جملة اوما
قام مقامها كالوصف المشتق فى ال الموصولة **قوله** فى ملازمة الافتقار اى لانه
موضوع لربط معانى الافعال وشبهها بالاسماء فلا يفهم معناه الا بجملة يقع فيها
فهو مفتقر اليها ابدا **قوله** فى ستة ابواب الخ وهى مفتقرة على وجوه الشبه الاربعة المذكورة
فالمضمرات للشبه الوضعى فى اكثرها وحمل الباقى عليه كما فى التسهيل واسماء الشرط
والاستفهام والاشارة للشبه المعنوى والموصولات ونحوها للافتقارى واسماء
الافعال للاستعمالى وزاد فى شرح الكافية الشبه الاهمالى اى كون الاسم لا عاملا
ولا معمولا كالحروف المهملة ومثله بالاسماء قبل التركيب ونحوها ومرما فيه نعم هو ظ
فى اسماء الاصوات اذ لا تعمل ولا يعمل فيها غيرها اصلا وذكر فى التسهيل من وجوه
بناء المضمرات الشبه الجمودى اى عدم التصرف فى لفظها بوجه من الوجوه كالحرف
ولهذا الشبه بنيت اسماء الجهات فى قوله وبنى الآن لعدم التصرف فيه بتثنية ولا
غيرها بخلاف حين ووقت ويمكن ادراج هذين فى الاستعمالى كما ادرج ابن هشام فيه
الافتقارى وعدهما نوعا واحدا فى سائر كتبه وفسره بلزوم الاسم طريقة من طرائق
الحروف لا لخصوص ملغز وهذا كله بناء اصلى ومثله باب حذام فيما يظهر واما العارض
فكالمنادى واسم لا واسماء الجهات وقد علمتها والمركب العددى وبناؤه لتضمنه
معنى العطف مع وقوع الجزء الاول منه موقع ما قبل تاء التأنيث والعلم المختوم بويه
تغليبا للجزء الذى هو من اسماء الاصوات وهذا البناء كله واجب واما الجائز فمن
اسبابه ما سيأتى فى الاضافة من اضافة الاسم المبهم الى مبنى والظرف الى الجملة
وعد بعضهم منها الشبه اللفظى كما بنيت حاشى الاسمية لشبهها بلفظ الحرفية كما فى شرح
التسهيل له ومثلها عن وعلى وقد الاسميات **قوله** ومعرب الاسماء الخ بدأ فى الترجمة
بالمعرب لشرفه وفى التعريف بالمبنى لحصر افراده كما علمت والمعرب غير محصور وما
قيل انه آخر المعرب لان علته عدمية رد بان السلامة من الشبه ليست علة الاعراب
بل شرطه وانما علته توارد المعانى عليه كما سيأتى فهو وجودى قال يس والاضافة

على

على معنى من لان بين المتضايفين عموما وخصوصا اهو ويرد عليه ما مر عن الروداني فيما من ان شرطها اذا كان الثاني جنسا للاول صحة حمله عليه والحمل لا يصح هنا الا افرادا وجمعا الا ان يقال هذا الاختلاف لا ينظر اليه لعروضه ولامكان جعل ال جنسية فتبطل معنى الجمع واما جعله من اضافة الصفة للموصوف فيرد بانها غير قياسية **قوله** ما قد سلما ما واقعة على اسم بدليل ما قبلها فلا يرد ان التعريف يشمل الحرف اذ الشيء لا يشبه نفسه وانما صرح بهذا مع انفهامه من تعريف المبني اشارة الى حصر الاسم فيهما والى حصر علة البناء في شبه الحرف وتوطئة لتقسيمه الى ظاهر الاعراب ومقدره **قوله** من شبه الحرف اي من شبهه الحرف الشبه المعهود وهو المدني بان لم يعارضه شيء من خواص الاسماء فلا ترد اي ونحوها **قوله** خلاف المبني اي في ضده لا الخلاف الاصطلاحي لان الخلافين قد يجتمعان كالقيام والبياض بخلاف الضدين كما هنا وقوله والمعرب الخ في نسخ بالفاء وهي الصواب **قوله** ست لغات الخ واللفظ الثاني بلغتيه يظهر اعرابه على الميم كدم والثالث مقصور كفتى وهو الذي في المتن واوصلها بعضهم الى ثمانية عشر ونظمها بقوله

٥ سم سمة واسم سماة كذا سمى ٥ سما بتثليث لاول كلها ٥

قوله الى متمكن اي في باب الاسمية باعرابه وامكن اي زائد التمكن بالتنوين وهو من مكن الثلاثي لان افعل التفضيل لا يصاغ من غيره **قوله** ومضى ان عطف على امر فجر ولا غير والف بنيا للاطلاق لان ضميره لجنس الفعل في ضمن نوعيه وان عطف على فعل بتقدير مضاف اي وفعل مضي فهو اما باق على جره بعد حذف المضاف المماثل للمذكور او مرفوع باقامته مقامه او بجعله بمعنى ماض فالف بنيا للتثنية وهو مصدر مضى فاصله مضوي كقعود لقعد ابدلت الواو ياء وادغمت وكسر ما قبلها للمناسبة **قوله** واعربوا اي العرب اي نطقوا به معربا او النحاة اي حكموا باعرابه **قوله** ان عريا هو هنا كفرح بمعنى خلا ويأتي كغزا يغزو بمعنى نزل كقوله واني لتعروني لذكراك هزة **قوله** نون اناث اولى من نون النسوة لان هذه لا تشمل غير العاقل والمراد الموضوعة لذلك وان استعملت في الذكور مجازا كقوله

٥ يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ٥ ويرجعن من دارين بجر الحقائب ٥

قوله كبر عن خبر المحذوف اى وهى كتوني بر عن مضارع راعه من باب قال اذا
اخافه والنون فاعله ومن فتح مفعوله والجملة مجرورة بالكاف لقصد لفظها او بالمضاف
المحذوف ولا حاجة لتقدير كقولك لانه لا يغنى عن ارادة اللفظ كما مر واصله يروعن
كيقتلن نقلت حركة الواو الى الراء ثم حذفت لالتقائها ساكنة مع الغين المسكنة
لاجل النون قوله فالاصل فى الفعل البناء وانما اعرب المضارع لشبهه الاسم فى ان
كلا منهما يتوارد عليه معان تركيبية لولا الاعراب لالتبست فالمتواردة على الاسم
كالفاعلية والمفعولية والاضافة فى ما احسن زيدا والمتواردة على الفعل كالنهى
عن كلا الفعلين او عن اولهما فقط او عن مصاحبتهما فى نحو لا تعن بالجفا وتمدح عمرا
ولما كان الاسم لا يغنى عنه فى افادة معانيه غيره كان الاعراب اصلا فيه بخلاف المضارع
يغنى عنه وضع اسم مكانه كأن يقال فى النهى عن كليهما ومدح عمرو بالجر وعن الاول
فقط ولك مدح عمرو وعن المصاحبة مادحا عمرا فكان اعرابه فرعا بطريق الحمل على الاسم
هذا ما اختاره فى التسهيل فى علة اعرابه ورد ما عداه لكنه عورض بان الماضى يقبل
المعانى التركيبية ايضا نحو ما صام زيد واعتكف يحتمل ما صام وما اعتكف وما صام
وقد اعتكف اى معتكفا وما صام ولكن اعتكف فلو كانت علة الاعراب توارد
المعانى لاعرب هذا ايضا واجيب بانه نادر ولك ان تقول هذه المعانى لا يتوقف
تمييزها فى الماضى على الاعراب لامكان تمييزها معه بالادوات الدالة عليها كما تمعنه
ولا كذلك المضارع لانها لا تتميز مع وجوده بغير الاعراب كما هو جلى فتدبر وبعد فالعمدة
فى هذه الاحكام السماع وهذه حكم تلتمس بعد الوقوع لا تحتمل هذا البحث والتدقيق
قوله وذهب الكوفيون الخ اى لتوارد المعانى على كل فليس احدهما اولى بالاصالة ورد
بانه يغنى عن اعراب المضارع وضع الاسم مكانه كما مر قوله ابن العلج بكسر العين والبسيط
اسم كتاب له قوله اصل فى الافعال اى لوجوده فيها بلا سبب بخلاف الاسماء وهو
باطل لما علمت ان سبب اعرابهما توارد المعانى قيل انما جمع الافعال فى الموضع لئلا
نظر الافراد للمضارع وليس بشئ لان القول باصالته الاعراب وفرعيته لم ينظر فيه لنوع
مخصوص بل يعم جميعها فاذا علمت اصالته او فرعيته فما اتى منها على اصله لا يسئل
عنه وما خالفه سئل عنه فتدبر قوله وهو مبنى على الفتح لا يسئل عن بنائه لانه الاصل

بل عن كونه لم يسكن على اصل المبني وذلك لانه اشبه المعرب وهو المضارع في وقوعه صفة
وصلة وخبرا وحالا وشرطا والاصل في المعرب الحركة لما يأتي ولا يرد ان الواقع كذلك
هو الجملة لان الفعل هو المقصود منها وخص بالفتحة لتعادل خفتها ثقل الفعل
وظاهر اطلاق الش انه مبني على الفتح حتى مع واو الجماعة كضربوا ومع ضمير الرفع المتحرك
كضربت وانطلقنا واستبقنا وهو الصحيح ففتح الاول مقدر لمناسبة الواو واما
فتحة نحو غزوا وقضوا ففتح بنية وبناؤه مقدر على الحرف المحذوف اذ اصله غزووا
وقضيوا قلبت اللام الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للساكنين وبقي
ما قبلها على فتحه وهكذا كل فعل لامه الف اذا اتصلت به واو الجماعة واما الثاني
فقدر فتحه لكراهة توالي اربع حركات في الثلاثي وبعض الخماسي كانطلقت مع
انه ككلمة واحدة وحمل الرباعي والسداسي وبعض الخماسي كتعظمت عليه وانما حمل
الكثير على القليل لان فيه دفع المحذور بخلاف عكسه واعترض بان نحو شجرة فيه ذلك
التوالي ولم يكره ولو كانت تاؤه في تقدير الانفصال دون تاء الفاعل كما قيل
لزم التحكم اذ كل منهما لا غنى عنه ولو وجب في نحو قلنسوة قلب الواو ياء والضمة
كسرة لرفضهم الواو المتطرفة بعد ضمة ومن ثم اختار بعضهم ان ذلك السكون
لتمييز الفاعل من المفعول في نحو اكرمنا بسكون الميم وفتحها وحملت التاء ونون
النسوة علينا لان كلا منهما ضمير رفع متصل متحرك وخص الفاعل بالسكون
لشدة احتياج الفعل اليه ليخفف فيه واما نحو ضربا مما اتصل به الف الاثنين
ففتحته اصلية لا لمناسبة الالف لسبق البناء عليها بخلاف نحو غلامي في الجر
فان كسره لمناسبة الياء لا للاعراب لسبق الاضافة على دخول العامل فقدير قوله
وهو مبني عند البصريين اي على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم من سكون في صحيح
الآخر ملفوظ كاضرب او مقدر كره واضرب الرجل او حذف نون في الافعال
الخمسة او حرف علة في المعتل ومنه هات وتعال اذ لو كان لهما مضارع لجزم بذلك
ولا يرد امر الواحد المؤكد وامر الاناث حيث يبنيان كمضارعهما على الفتح والسكون
لاجل النونين صحيحين كانا او معتلين لا على ما يجزم به المضارع لامكان ان
يقدر بناؤهما على سكون او حذف منعه تلك النون ولا يقال المضارع معهما

مبني لا معرب لانه يثبت له محل الجزم والنصب كما قاله غير واحد او نيقال لو كان معربا او لو قيل باستثناء هذين من حكم الامر لقيام المانع بهما لم يبعد فتدبر
فائدة قد يحذف حرف العلة من الامر المعتل فلا يبقى منه الا حرف واحد نحو ع من الوأي كالوعد لفظا ومعنى واصله إوإي حذفت واوه كما تحذف من المضارع المبدوء بالياء نحو يَوْإي لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة ثم همزة الوصل لتحرك ما بعدها ثم بني على حذف آخره كما يجزم المضارع فبقي منه حرف واحد وهو عين الكلمة وهكذا كل فعل معتل الفاء واللام وقد جمعها المصنف مبينا كيفية اسنادها للواحد المذكر ثم المثنى مطلقا ثم الجمع المذكر ثم الواحدة ثم جمعها فقال

انى اقول لمن ترجى شفاعته ۝ قِ المستجير قياه قوه قى قين ۝
وان صرفت لوال شغل آخر قل ۝ لِ شغل هذا لياه لوه لي لين ۝
وان وشى ثوب غيرى قلت في نجز ۝ شِ الثوب ويك شياه شوه شي شين ۝
وقل لقائل انسان على خطأ ۝ دِ من قتلت دياه دوه دى دين ۝
وان هم لم يروا رأيي اقول لهم ۝ رَ الرأي ويك رياه روه رى رين ۝
وان هم لم يعوا قولي اقول لهم ۝ عِ القول مني عياه عوه عي عين ۝
وان امرت بوأي للمحب فقل ۝ إِ من تحب اياه اوه اى اين ۝
وان اردت الونا وهو الفتور فقل ۝ نِ ياخليل نياه نوه ني نين ۝
وان ابى ان يفي بالعهد قلت له ۝ فِ يافلان فياه فوه فى فين ۝
وقل لساكن قلبي ان سوالك بر ۝ جِ القلب مني جياه جوه جي جين ۝

فهذه عشرة افعال كلها بالكسر الا رَ فبفتح في جميع امثلته لفتح عين مضارعه وكلها متعدية الا نِ فلازم لانه بمعنى تان فالهاء في ياه هاء المصدر لا المفعول به
واذا وقع قبل الساكن صحيح جاز تخفيف الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها فلا يبقى من الفعل الا حركة نحو قل يالحير يا زيد بكسر اللام اصله قل إِ فصلا امر من القول والوأي وبهذا الغز الدماميني بقوله من مجزوء الرجز ۝

اقول يا اسماء قو ۝ لي ثم يا زيد قل ۝ وذا بجملتان والثاني ثلاث جمل
اى جملة النداء وجملة القول وجملة الامر من الوأي والباقي من هذه حركة اللام

من

من قبل كما قال بعضهم ٥ فى اى لفظ يا نحاة الملة ٥ حركة قامت مقام الجملة ٥
وقال شيخنا الامام العطار
٥ نحاة العصر ما حرف اذا ما ٥ تحرك حاز اجزاء الكلام ٥
٥ به التحريك قام مقام فعل ٥ به استتر الضمير على الدوام ٥
قوله ومعرب عند الكوفيين اى مجزوم بلام الامر مقدرة لانه عندهم قطعة من المضارع المجزوم بها فحذفت اللام تخفيفا ثم حرف المضارعة خوف الالتباس بغير المجزوم عند الوقف ثم يؤتى بهمزة الوصل عند الاحتياج اليها قوله هو المضارع تقدم علة اعرابه فلا تغفل قوله والفعل مبنى معهما اى ان اتصلت به وباشرته لفظا كما مثله او تقديرا كقوله
٥ لا تهين الفقير علك ان تر ٥ كع يوما والدهر قد رفعه ٥
اصله لا تهينن بالنون الخفيفة حذفت للساكنين وبقى الفعل مبنيا على الفتح فى محل جزم بلا الناهية وانما بنى مع النونين لمعارضتهما سبب اعرابه وهو شبهه بالاسم لكونهما من خواص الافعال فرجع الى اصله ولم يبن مع لم وقد والتنفيس وياء الفاعلة مع انها من خواصه ايضا لقوة النونين بتنزيلهما منزلة الجزء الخاص للكلمة ولا كذلك ماذكر نعم ياء الفاعلة كالجزء ولكنها حشو لا اخر اذ بعدها نون الرفع فلم تقو كالنون فتدبر فان قلت البناء اصل فى الافعال لا يحتاج الى علة اجيب بان اعرابه صار كالاصل لقوة شبهه بالاسم فاستحق السؤال عن خروجه عنه وبنى على حركة مع نون التوكيد ليعلم ان له اصلا فى الاعراب وخص بالفتح لتعادل خفته ثقل تركيبه معها كخمسة عشر قوله هل تضربان بالنون الثقيلة اذ لا تقع الخفيفة فى فعل الاثنين ولا جماعة الاناث وهى مكسورة لشبهها بنون المثنى فى وقوعها بعد الف كما سيأتى قوله توالى الامثال اى الزوائد لانه هو المستكره فلا يرد النسوة جنن ويجنن لان الزائد فيه الاخيرة فقط ولم تحذف نون التوكيد لعدم ما يدل عليها ونون الرفع يدل عليها التجرد من الناصب والجازم قوله هل تضربن الخ بضم الباء فى هذا وكسرها فى الثانى قوله لالتقاء الساكنين اى لدفعه اذ قلت هو هنا على حده

لكون الاول من الساكنين حرف مد والثاني مدغما وهما في كلمة واحدة لان الواو
والياء كجزئها فلم يقبل كما قبل في نحو دابة اجيب بان الساكنين هنا من
كلمتين لا كلمة واحدة اذ الواو والياء كلمة مستقلة وكونهما كالجزء لا يعطيهما
حكمه من كل وجه فلم يغتفر التقاؤهما لثقله وانما اغتفر في فعل الاثنين لان
حذف الالف يوجب فتح النون لفوات شبهها بنون المثنى فيلتبس بفعل
الواحد **قوله** الا اذا باشرته الخ ضابط ذلك ان ما يرفع بالضمة يبنى مع النون
لتركبه معها وما يرفع بالنون لا يبنى اذ لا تركب مع الفاصل **قوله** مبني على السكون
تقدم علة بنائه واما سكونه فلشبهه الماضي المتصل بها في صيرورة النون جزءا
منه فحمل عليه في سكون الآخر لفظا وان كان سكون الماضي ليس بناء كما هو هذا
ما ظهر وما في الاشموني وحواشيه لا يخلو عن نظر وانما احتاج لحمله على الماضي
لان الموجب لسكون الفعل معها وهو كراهة اربع حركات او نحوه لم يوجد فيه
بل في الماضي فقط فتدبر **قوله** بل الخلاف موجود اي فذهب قوم منهم ابن
طلحة والسهيلي وابن درستويه الى انه معرب باعراب مقدر منع من ظهوره
شبه الماضي في صيرورة النون جزءا منه **قوله** وكل حرف مستحق للبنا اعترض
بانه لا يلزم من استحقاق البناء حصوله بالفعل مع انه المقصود ورد
بان حصوله يعلم من قوله ومبني لشبه من الحروف والغرض هنا بيان
استحقاقه له او من كون الواضع حكيما يعطي كل شيء ما يستحقه وتجعل ال
للعهد الحضوري اي للبناء الحاضر فيه والقائم به **قوله** والاصل في المبني اي
الراجح فيه او المستصحب لا الغالب اذ ليس غالب المبنيات ساكنا **قوله** ان
يسكنا في تأويل مصدر مبني للمفعول لكون الفعل كذلك اي كونه مسكنا
فصح كونه وصفا للكلمة وثمة فالتسكين وصف للفاعل **قوله** ومنه الخ فيه اشارة
الى ان منه ما بني على غير المذكورات مما ينوب عنها فينوب عن السكون الحذف
في الامر المعتل وامر غير الواحد وعن الضم الالف والواو في نحو يا زيدان ويا زيدون
وعن الفتح الكسر والياء في نحو لا مسلمات ولا مسلمين لا الالف خلافا لما في
النكت واما نحو لا وتران في ليلة ففتحه مقدر لان من يلزم المثنى الالف يقدر

اعرابه عليها كالمقصور فكذا ابآؤه واما نحو لا ابا لك فهو على قول س انه مضاف
للكاف واللام زائدة معرب لا مبنى كما سيأتى فى باب لا وعلى كونه غير مضاف
انما بنى على ما ينصب به وشرط نصبه بالالف كونه مضافا وهذا مفرد فالظاهر ان
فتحة مقدرة عليها ايض بناء على لغة قصره وعلى هذا يخرج قوله

اخاك اخاك ان من لا اخا له ٥ كساع الى الهيجا بغير سلاح ٥

فتدبر قال فى النكت وينوب عن الكسر الفتح فى سحر عند من يبنيه ولعله سهو لان
الفتح انما ينوب عنه فيما لا ينصرف وسحر عند من يبنيه ليس كذلك لان ما لا
ينصرف لا يبنى الا للنداء او لاسم لا وليس شئ منهما مكسورا فلا ينوب الفتح عن كسر
البناء اصلا كالياء فتدبر واعلم ان حرف البناء لا يكون الا ظاهرا الا مثل ما او
حركته فظاهرة او مقدرة كضرب وضربت وكذا السكون كمن واذا فان اذا مبنية
على سكون مقدر منعه السكون الاصلى فى الالف كما تمتنع الحركة الحركة لان ذات
الالف لا تقبل غيره فوجب كونه ذاتيا لا من تأثير البناء بخلاف نحو هؤلاء
حيث تجعل حركته للبناء اغنت عن حركة البنية لانه يقبلها وغيرها فتخصيص
الكسرة من تأثير البناء افاده الامير قوله والساكن كم فيه اشارة بلطف الى
كثرة امثلته قوله اذ لا يعتورها اى لا يتعاقب عليها ما تفتقر اى معان تركيبية
تفتقر الخ قوله لانه اخف اى للزومه حالة واحدة فيعادل ثقل المبنى ولان
الاصل فى الاعراب الحركة لانه اصل الاسماء التى لا جزم فيها فضده يكون بضدها
قوله ولا يحرك الا لسبب اعلم ان ما بنى على السكون من الافعال والحروف
لا يسئل عنه لمجيئه على اصلى البناء والسكون ومن الاسماء فيه سؤال واحد لم بنى
وما بنى على حركة من الافعال والحروف فيه سؤالان لم حرك ولم كانت الحركة كذا
ومن الاسماء فيه ثلاث اسئلة لم بنى ولم حرك ولم كانت الحركة كذا وقد علمت اسباب
اصل البناء واما التحرك فاسبابه خمسة التقاء الساكنين كاين وكون الكلمة على
حرف واحد كبعض المضمرات او عرضة للبدء بها كباء الجر او لها اصل فى الاعراب
كقبل وبعد او شابهت المعرب كالماضى المشبه للمضارع فتمام هذا ما ذكروه ولا
يصلح واحد منها سببا للتحريك هو وهى لكن رايت نقلا عن الرضى ما نصه الصحيح ان الضمير

قوله اى للزومه الخ
هنا مستقلة وحق العبارة
اى والمبنى ثقيل للزومه حالة
كما يؤخذ من الاشموني والصبان

جملة هو وهي كما عليه البصريون وانما حركا لتصيرا كلمة مستقلة حتى يصح كونهما
ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لتوهم كونهما للاشباع كما ظن الكوفيون اهـ فهذا
سبب سادس وهو الدلالة على استقلال الكلمة او اصالة المحرك فان قيل
كيف تعد حركة الساكنين والاتباع الآتي من البناء مع قولهم في تعريفه وليس
اتباعا ولا تخلصا من سكونين اجيب بان محل ما هنا اذا كانا في كلمة
واحدة كأين ومنذ للزوم الحركة وما في التعريف اذا كانا في كلمتين كاضرب
الرجل والحمد لله بكسر الدال لان المقتضي للحركة مجرد التخلص مثلا وهو منتف
عند فصلهما او ان ما هنا اذا اصلح غير تلك الحركة فتخصيصها من تأثير البناء
وما في التعريف اذا لم يصلح غيرها نحو قل ادعوا فتأمل **قوله** وقد تكون الحركة
فتحة من اسبابها الخفة كأين ومجاورة الالف كأيان والفرق بين اداتين كيا
لزيد لعمرو كسرت الثانية على اصل لام الجر وفتحت الاولى للفرق بين المستغاث
به وله وكفتح لام الابتداء لتخالف لام الجر غالبا في نحو لموسى عبد وقد يلتبسان
نحو ان الزيدين لهم عبيد والاتباع ككيف اذ الساكن حاجز غير حصين ويمكن
مثله في اين لكن الخفة اولى بها لثقلها بالهمزة **قوله** كاين بنى لتضمنه معنى الاستفهام
او الشرط ولا يخفى حكمة تعداد الامثلة **قوله** وقد يكون كسرة من اسبابها مجانسة
العمل كباء الجر ولا ترد الكاف وواو القسم وتاؤه لانها لا يلزم عمل الجر اذ الكاف
ترد اسما كمثل والواو والتاء للعطف والخطاب ففتحت للخفة نعم ترد اللام
مع الضمير للزومها الجر ولعلها لم تجانسه لعدم ظهوره فيه ومنها الحمل على المقابل
ككسر لام الامر حملا على لام الجر مع النظر لاختصاص كل بقبيل والاشعار
بالتأنيث كانت اذ الكسر اللفظي يشعر بالمعنوي الذي للمؤنث والاتباع كذه
وته وكونها اصل التخلص من الساكنين كامس وانما كانت اصلا لانها ضد
السكون لاختصاص كل بقبيل وانما يتخلص من الشيء بضده ولعدم التباسها
بحركة الاعراب اذ لا يكون اعرابا الا مع التنوين او ال او الاضافة **قوله** كامس
شرط بنائه خلوه من ال والاضافة والتصغير والتكسير وان يراد به معين
وهو اليوم الذي يليه يومك خاصة او اليوم المعهود وان بعد على ما استظهره
البنواله

الشنوانی فیکون کالمحلی بال اما المنون فیعم کل امس فاذا اجتمعت هذه
الشروط بنی علی الکسر مطلقا عند الحجازیین لتضمنه معنی ال اذ هو معرفة
بغیر اداة ظاهرة بدلیل وصفه بالمعرفة فی قولهم امس الدابر لا یعود واما تمیم
فبعضهم یعربه کما لا ینصرف مطلقا للشبه العلمیة والعدل عن الامس بال وعلیها
قوله ہ لقد رایت عجبا مذ امسا ہ واکثرهم یعربه کذلک فی الرفع فقط لشرفه
ویبنیه علی الکسر فی غیره عملا بالموجبین وحکی فیه ایضا البناء علی الکسر منونا واعرابه
منصرفا مطلقا فهذه خمس لغات کلها فی غیر الظرف اما الظرف مع استیفاء
الشروط کفعلته امس فبنی اجماعا کما نقل عن الموضح وان نوزع فی حکایة الاجماع
بنقل الزجاج جواز کونه کسر ظرفا وان فقد شرطا منها اعرب اجماعا ظرفا کان
او غیره لفوات شبه الحرف فی عدم الشرط الاخیر ولمعارضته بخواص الاسماء فی
غیره واما قوله ہ وانی وقفت الیوم والامس قبله ہ ببابك حتی کادت الشمس تغرب
علی روایة کسره فمخرج علی زیادة ال او انه عطف علی توهم انه قال وقفت فی الیوم
والامس فیکون معربا والفرق بین العدل والتضمین ان الاول یجوز فیه ذکر ال
والثانی یؤدی معناها مع طرحها وامتناع ذکرها والله اعلم قوله وجیر بفتح الجیم
وسکون التحتیة وکسر الراء حرف جواب کنعم قوله وقد تکون ضمة من اسبابها
الاتباع کمنذ وان لا تکون للکلمة حال اعرابها کالغایات وکونها فی الکلمة نقائص | بل
الواو فی نظیرتها کضمة نحن المقابلة لواو وهم المقابل لهما تکلما وغیبة والشیء
یحمل علی مقابله او لیتناسبا لفظا کتناسبهما جمعا واضمارا وکونها تجبر فوات
الاعراب لکونها اقوی الحرکات کیا زید فی قول وکای الموصولة اذا بنیت ویمکن
جریان هذه فی کل مادة ومشابهة الغایات فی الاعراب فی بعض الاحوال
کای ویا زیدا او فی عدم الضم حالة الاعراب کیا لزید ولك ان تجعل وجه شبهه
بها صیرورته آخرا فی النطق مثلها بعد حذف المضاف الیه لانها انما سمیت
غایات لذلك او فی القطع عن الاضافة بحیث فان اضافتها الی الجمل کلا اضافة
اذ هی فی الحقیقة لمصادرها فکان المضاف الیه محذوف کالغایات حال بنائها
فحملت علیها فی الحرکة لا فی اصل البناء لانه اصلی فی حیث عارض فی الغایات فتدبر

قوله ومنذ هو ومذ جر فاجراذا جرما بعدهما واسمان اذا رفع نحو ما رأيته منذ
اومذ يومان فهما اما مبتدا والمعنى امد انقطاع الرؤية يومان او خبر مقدم
والمعنى بيني وبين رؤيته يومان ولعل علة بنائهما ح شبه الحرف في الجمود اذ لا
يتصرف فيهما بتثنية ولا غيرها ويلزمان الرفع قوله نحو كم بنيت لتضمنها الاستفهام
او معنى رب التكثيرية لا الشبه الوضعي لفوات شرطه المار قوله اجل بفتح الهمزة
والجيم حرف جواب كنعم قوله لا يكون في الفعل اى لثقله وانما دخله ضم الاعراب
لعدم لزومه وتمثيل الكسر بجوار والضم بجور بالاتباع فاسد لان بناء الاول
على الحذف والثانى على سكون مقدر وقد علمت ما فى ضربوا قوله والرفع الخ
مفعول اول لاجعل واعرابا مفعوله الثاني ولا يرد ان الفعل المؤكد لا يتاخر
عن معموله لئلا ينافى الاهتمام بتاكيده لانه للضرورة وقد استعمله المص كثيرا كقوله
وبه الكاف صلا ونحوه وهذا اسهل من جعله مبتدا خبره الجملة الطلبية مع
حذف الرابط لاحتياج الخبر الطلبى لتاويل ما كما سيأتى قيل وفى هذا البيت
بيان مذهبين من ان الاعراب لفظى ورد بان الرفع واخواته اعراب على كلا المذهبين
لانها انواعه قطعا والخلاف انما يظهر فى الضمة واخواتها فعلى انه لفظى
هى نفس الاعراب ويعرف ح بانه الحركات ونوابها التى يجلبها العامل وعلى انه
معنوى علامته ويعرف ح بانه تغيير اواخر الكلم الخ والرفع على الاول هو نفس
الضمة وما ناب عنها وعلى الثانى تغيير مخصوص علامته ذلك واما البناء فعلى
انه لفظى هو الحركات والسكنات ونوابها اللازمة لغير عامل ولا اتباع ولا
نقل ولا تخلص من سكونين وعلى انه معنوى لزوم آخر الكلمة حالة واحدة
وانواعه تسمى عند البصريين ضما وفتحا وكسرا وسكونا فالضم على الاول هو
نفس الضمة اللازمة وما ناب عنها وعلى الثانى لزوم مخصوص علامته ذلك
وانواع الاعراب تسمى بالرفع واخواته والكوفيون لا يفرقون بين
اسمائهما ولقد احسن من نظم القابهما بقوله

٥ لقد فتح الرحمن ابواب فضله ٥ ومن بضم الشمل فانجبر الكسر ٥
٥ ومذ سكن القلب انتصبت لشكره ٥ لجزمى بأن الرفع قدجره الشكر ٥

قوله قد خصص بالجر الباء داخلة على المقصور كما هو الاكثر وانما اعاد ذلك بعد
ذكره في العلامات لبيان اختصاص كل من الاسم والفعل بنوع من الاعراب وما
مر لكونه علامة فلا تكرار **قوله** فارفع بضم الخ الباء للتصوير او المعنى ارفع معلما
بضم ولا ينافيه كون الحركات عند المص هي نفس الاعراب لا علامات لان كونها
اعرابا من حيث عموم كونها اثرا جلبه العامل لا ينافي ان خصوص احدها علامة على
وجود مطلق الاعراب من تعليم وجود الكلي بجزئيه وان اشتهر على هذا القول ان
يقال مرفوع ورفعه ضمة لا علامة رفعه فان قيل كان الاولى ان يقول ارفع برفعة
لا بضم لانه لقب البناء كما مر اجيب بان الخاص بالبناء هو الضم واخواته وبالاعراب
الرفع واخواته واما الضمة فمشتركة بينهما غاية الامر انه تسمح في اطلاق الضم على
الضمة مع ان الرضي نص على ان الضم واخواته تطلق عند البصريين على حركات
الاعراب تسمحا مع القرينة والمقام هنا قرينة واضحة واما عند الاطلاق فلا تنصرف
الا الحركات غير اعرابية كضم البناء والبنية في حيث وقفل اهـ وعلى هذا فهي اكثر
ورودا من القاب الاعراب ولعل ذلك هو وجه استعمال الضمة واخواتها فيهما دون
الرفعة واخواتها فتدبر **قوله** فتحا وجر كسرا الاقرب نصبهما بنزع الخافض ليوافقا
قوله بضم وبتسكين ولان المعنى عليه وكونه سماعيا على الراجح لا يبعد اختصاصه
بما اذا لم يذكر الحرف في نظره وقد مر ان المصنفين اجروه كالقياسي لكثرة سماعه
افاده الصبان **قوله** كذكر الله مبتدأ خبره يسر وعبده مفعول به اما الذكر او ليسر
والجملة مجرورة بالكاف لقصد لفظها والجار والمجرور خبر لمحذوف اي وامثلة الثلاثة
كذكر الله الخ **قوله** جا اخو بقصر جا لان الهمزتين من كلمتين اذا اتفقتا حركة جاز حذف
احداهما كما قرئ به في السبع نعم هو متعين هنا للضرورة ونمر كحذر ابو قبيلة
قوله انواع الاعراب جعله الرفع واخواته انواع الاعراب باعتبار مدلولاتها وهي
الحركات ونوابها او التغييرات المعلمة بها لا ينافي جعلها القابا اي اسماء من حيث
الفاظها والمراد القاب انواعه لا نفسه فتدبر **قوله** فيختص بالاسماء اي لان
المجرور مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم واختص الجزم بالفعل ليكون كعوض
الجر **قوله** يكون بالضمة اي مصورا بها او معلما بها على ما مر **قوله** كما نابت الواو الخ

الحاصل انه ينوب عن اربع حركات الاصول عشرة اشياء فينوب عن الضمة الواو
والالف والنون وعن الفتحة الالف والكسرة والياء وحذف النون وعن
الكسرة الفتحة والياء وعن السكون الحذف وهذه العشرة متفرقة في سبعة ابواب
الاسماء الستة والمثنى وجمعي المذكر والمؤنث وما لا ينصرف والامثلة الخمسة
والفعل المعتل وهي مراد الشرح بمواضع النيابة وبدا المص منها بالاسماء لشرفها
وقدم منها ما ناب فيه حرف عن حركة وهو الاسماء الستة والمثنى والجمع على ما
ناب فيه حركة عن حركة وهو جمع المؤنث وما لا ينصرف لان الاصل في النيابة
الحروف ونيابة الحركات خلاف الاصل لانها اصلية في نفسها ولو قدم الثاني
لكان له وجه لانه معرب بالاصل في حالتين والاول معرب بالفرع في جميع
الاحوال والنكات لا تتزاحم وقدم الاسماء الستة لسبق المفرد على غيره قوله
وارفع بواو الاولى تفريعه بالفاء كما في بعض النسخ وبيابالمد وما موصولة بالصف
حذف عائدها اي اصفه اي اذكره لك وهي في محل نصب تنازعها الافعال
الثلاثة قبلها فاعمل فيها الاخير وحذف مما قبله ضميرها لكونه فضلة ولو اعمل
غير الاخير لوجب الابراز فيما بعده كما سيأتي ومن الاسما بيان لما على الاظهر
فهو حال منها او من ضميرها على قاعدة البيان وحذف همزة الاسما للضرورة لاختلاف
حركتي الهمزتين قوله وفوه اضافه وما بعده دون باقيها اشارة الى انهما لا يقطعان
عن الاضافة اصلا بخلاف غيرهما قوله والصحيح الخ هو مذهب س وجمهور
البصريين وصححه في التسهيل لان الحركات هي الاصل فلا يعدل عنها مع امكانها
لكن قال في شرحه اعرابها بالحروف اسهل وابعد عن تكلف التقدير لحصول
فائدة الاعراب وهي بيان مقتضى العامل بنفس الحروف وان كانت من بنية
الكلمة لصلاحيتها لذلك كما هي في المثنى والجمع من بنيتها وهذان المذهبان
اقوى اثنى عشر مذهبا في اعرابها ساقها في الهمع قوله بحركات مقدرة اي واتبع
فيها ما قبل الاخر للاخر للدلالة على انه محل الاعراب في غير حالة الاضافة نحو ان له
ابا فقد سرق اخ له فاصلها تحريك الواو للاعراب وما قبلها للاتباع فتسكن
الواو في الرفع لثقله وتقلب الفا في النصب لتحركها وانفتاح ما قبلها وياء في الجر

لكسر

لكسر ما قبلها **قوله** من ذاك اى مما اضيف وهو خبر مقدم وذو مبتدا مؤخر ورفعه
مقدر على الواو لا بها لان شرط اعرابه بالحروف قصد معناه مع اضافته والمقصود
هنا لفظه ويدا بذو لتعين اعرابه بالحروف ابدا وثنى بالفم لتعينه حالة عدم الميم
اذا خلا من ياء المتكلم واخر الهن لقلته فيه كما سيبين واصله عند س ذوى كجبل
وعند الخليل ذو بشد الواو واصل فوك عندهما فوه كضرب والفرا يضم فاء حذفت
لامهما اعتباطا وبقيت لعين حرف اعراب وتبدل فى الثانى ميما عند عدم اضافته
لتقبل الحركة والتنوين وقد تبدل مع الاضافة اجراء لها مجرى عدمها كقوله
٥ كالحوت لا يلهيه شئ يلقمه ٥ يصبح ظمآن وفى البحر فمه ٥
ومنه فى النثر حديث لخلوف فم الصائم الخ كذا فى الاشمونى ونقل الروداني
عن المصباح ان للفم اربع مواد كلها اصول على الصحيح هى ف م و ف م ه ف م ى ف م م ف
وعلى هذا فليست الميم بدلا فتدبر **قوله** ان صحبه مفعول لمحذوف يفسره ابان
المذكور لاشتغاله بضمير مقدر اى ابانها اى اظهرها لا مفعول مقدم للمذكور
لان اداة الشرط لا يليها الا فعل ظاهر او مقدر كذا فى يس لى وتقديم المفعول
يفصل بينها وبين الفعل لفظا وكون رتبته التقديم لا يصيره مقدرا بعدها
اما المحذوف فيفصلها من الاسم تقديرا وفرق بين التلو الرتبى والتقديرى
ولذا اجاز الكسائى هل زيدا رايته دون رايت بلا ضمير كما مر فتدبر **قوله** والفم عطف
على ذو وحيث هنا ظرف للمكان الاعتبارى وناصبها متصيد من الكلام السابق
اى يعرب الفم بالحروف فى كل تركيب تفصل منه فيه الميم فلا حاجة لجعلها للزمان
على رأى الاخفش بل ولا لتضمنها معنى الشرط كما قيل والمراد بانفصال الميم
مطلق مفارقتها وان لم يسبق وجودها فلا يقتضى انها الاصل حتى ينافى ما مر
ولا يرد ان الفم بلا ميم هو الفاء وحدها ولا تعرب اصلا لانه ليس المراد به اللفظ
بل العضو المخصوص على حذف مضاف اى وذال الفم الخ **قوله** بل تكون مبنية
اى على سكون الواو عند بعض طى وبعضهم يعربها بالحروف حملا على ذى بمعنى
صاحب فلو قال ذو وان اعرب كما فى الكافية والعمدة لشملها على لغة اعرابها
ومنه قول الشاعر اى على رواية بالواو وهى المشهورة وروى بالياء على لغة اعرابه وشاهد لا

فيه ح وكرام خبر مبتدا مقدر اى فالناس لها كرام الخ ولقيتهم صفته وحسبى
اما مبتدا وما كفانى خبره او العكس وهو اظهر ومن ذو عندهم متعلق بحسبى
او بكفانى فالمعنى ان ما كفانى من الذى عندهم اى شبعنى هو حسبى لا اطلب
زيادة عليه قوله فان لم تزل الخ فيه ح ثلاثة عشر لغة اعرابه على الميم مخففة او مشددة
كفم او اعرابه مقصورا كفتى او منقوصا كقاض مثلث الفاء فيهن والثالثة عشر
اتباع فائه لميمه فى الحركة وفصحاهن كدم وحكى الدمامينى فوم وفاه وفيه باعرابه على
الهاء منونة وجمع الثلاثة افواه فجملة لغاته التى تعرب بالحركات ستة عشر قوله
اب مبتدا وهو معرفة لقصد لفظه واخ وحم معطوفان عليه بحذف العاطف وكذاك
خبر اى كالمذكور من ذو والفم فى الحكم وهن اما معطوف على اب او مبتدا حذف
خبره اى كذاك فيكون من عطف الجمل ووزن هذه الاربعة عند البصريين
كسبب بدليل قصرها وجمعها على افعال ولو كانت ساكنة العين كما قيل ما صح
فيها ذلك ولامها واو ولا تحذف الا مع قطعها عن الاضافة قوله والنقص مراده
به حذف اللام والاعراب على العين لا النقص المتعارف فى قاض قوله
يندر اى النقص قوله وقصرها اى اعرابها كفتى فتقلب لامها الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها لان عينها مفتوحة لا ساكنة كما مر وافرد الضمير هنا وجمعه
فيما بعد اشارة لجواز الامرين وان كان الثانى اكثر فى عدد القلة كما هنا وقوله من
نقصهن متعلق باشهر وقدمه عليه لانه يجيز تقديم من على افعل مطلقا ولكن
الاصح منعه فى غير الاستفهام ولا حجة فى قوله

ه اذا سايرت اسماء يوما ظعينة ه فاسماء من تلك الظعينة املح ه
لانه ضرورة ومقتضاه ان النقص اشهر فى كلها وهو كذلك واما ندرته فى
اب وتاليه فنسبية على انه لا تنافى بين الشهرة والندرة فتدبر قوله وحموها فيه
جرى على اختصاص الحم باقارب الزوج اباكان او غيره فلا يضاف الا للمؤنث
وقيل يطلق على اقاربهما معا فيضاف للزوج ايض قوله هذا هن زيد اى شيئه
لانه كناية عن اسماء الاجناس مطلقا وقيل عما يستقبح ذكره وقيل عن الفرج
خاصة وفى المصباح انه يكنى به عن اسم الانسان ايض تقول جاء هن وفى الانثى هنة

قوله من تعزى الخ ساقط فى نسخ وقوله تعزى اى انتسب بانتساب الجاهلية بان يقول يا لفلان فاعضوه اى قولوا له اعضض على هن ابيك الذى انتسبت اليه ولا تكنوا اى لا تذكروا الهن الذى هو كناية عن الذكر بل صرحوا باسمه قوله محجوج اى مقام عليه الحجة قوله بابه اقتدى عدى الخ هو عدى بن حاتم الطائى صحابى وقوله فما ظلم اما منزل منزلة اللازم فلا مفعول له اى ما حصل منه ظلم لانه لم يشابه اجنبيا او مفعوله محذوف اى ما ظلم احدا فى تلك الصفة لكونها صفة ابيه او ما ظلم اباه بتضييع صفته او امه باتهامها فيه اذا لم يشابهه قوله بالالف مطلقا هى لغة بنى الحارث وخثعم وزبيد وغيرهم وعليها حديث ما صنع اباجهل وقول ابى حنيفة لا قود فى مثقل ولو ضربه بابا قبيس قوله ان اباها الخ ساقط فى غالب النسخ والشاهد فى الثالث صراحة وكذا فى الاولين بقرينته اذ يبعد التلفيق بين لغتين وقوله غايتاها مفعول بلغا على لغة من يلزم المثنى الالف والضمير للمجد وانثه باعتبار انه صفة او رتبة والمراد بالغايتين المبدا والنهاية او غاية المجد فى النسب وغايته فى الحسب او الالف للاشباع لا للتثنية قوله وشرط ذا الاعراب اى بالحروف لان الكلام فيه وبدليل المثال لا القصر وان كان هو اقرب مذكور قوله لا لليا عطف على محذوف اى يضفن لاى اسم ظاهرا ومضمر معرفة او نكرة لا لليا وقد مثل للجميع ولم يقيدها بياء المتكلم لان ياء المخاطبة مختصة بالفعل فلا تدخلها الاضافة قوله ذا اعتلا حال من المضاف وهو اخو لا من المضاف اليه لعدم شرطه الآتى فى قوله ولا تجز حالا من المضاف له الخ والاعتلا بكسر التاء مصدر اعتلا اى علا وقصره للوقف قوله مضافة اى لفظا كما مثل او تقديرا كقول العجاج خالط من سلمى خياشيم وفا اى خياشيمها وفاها فحذف المضاف اليه ونوى ثبوت لفظه فنصبه بالالف قوله من ان لا تضاف اى ما عدا ذو وفوك للزومهما الاضافة كما مر قوله مجموعة اى جمع تكسير اما جمع السلامة لمذكر فتعرب اعرابه كالتثنية وكذا المؤنث بان يراد بهما ما لا يعقل فيقال ابوات واخوات وهو مسموع فيما عدا فوك وقيل فيه ايضا قوله ولا تضاف الى مضمر

اى وان رجع الى اسم جنس وشذ نحو انما يعرف الفضل من الناس ذووه قوله
الى اسم جنس المراد به ما وضع لمعنى كلى ولو معرفا بال قال فى النكت واضافتها للعلم
قليلة نحو انا الله ذو بكة بالموحدة لغة فى مكة اى صاحبها والى الجملة شاذة كقولهم
اذهب بذى تسلم اى بطريق ذى سلامة وقوله غير صفة اى نحوية وهى المشتق
فلا يقال ذو فاضل وان كانت جميع المشتقات اسماء اجناس اما المعنوية
كالعلم والكرم فتضاف اليها وانما اختصت بذلك لانها وصلة للوصف بما
بعدها والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشتق والجملة يصلحان بانفسهما
للوصف فلم يبق الا اسم الجنس قوله اذا بمضمر الخ الجار متعلق بوصل محذوفا
يفسره المذكور ومضافا حال مؤكدة من ضمير وصل العائد على كلا لان وصل
المضمر به ليس الا بالاضافة فالفه للاطلاق لا للتثنية وجواب اذا محذوف
لدلالة ما قبله اى اذا وصل كلا بمضمر حال كونه مضافا الى ذلك المضمر فارفع
الخ او هى ظرف لارفع مجرد من الشرط قوله كلتا كذاك مبتدا وخبر واثنان واثنتا
مبتدا خبره يجريان وكابنين حال من فاعله او صفة لمصدر محذوف اى يجريان
جريا كجرى ابنين واعراب هذه الالفاظ مقدر على الالف والياء لا بهما المعتمد
فى ذو والظ انه لا يقدر على النون لانها فى الاصل بمنزلة التنوين فليست
محل اعراب وان صارت الآن آخر اللفظ المقصود وكذا يقال فى قوله الآتى
عشرون والاهلون الخ هذا والاظهر انه يجرى فيهما المذاهب الآتية فى اعراب المثنى
والجمع بعد التسمية بهما ومن جملتها اعرابهما بالحروف كاصلهما فتدبر قوله وتخلف
اليا بالقصر والمراد انها تقوم مقام الالف فى بيان مقتضى العامل الا فى النوع
الخاص بها وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقديرا ليدخل نحو لبيك مما لم يستعمل
بالالف وجرا ونصبا ظرفان بتقدير مضاف اى وقت جر الخ كما فى آتيك طلوع
الشمس لا حالان لان مجىء المصدر حالا سماعى قوله قد الف كالتعليل لبقاء الفتح
اى انما بقى مع اليا لسبق الفته مع الالف وقيل ليشعر من حيث لزومه للالف
بان اليا خلف عنها اذ الرفع اول احواله وانما لم يبق الضم قبل يا الجمع لثقله
فخفف بالكسر دون الفتح للفرق بينه وبين المثنى ولم يعكس لان مقتضى الفتح

انما جد فى المثنى قوله وحده لفظ آلخ الاولى اسم لانه جنس قريب وقوله دال
آلخ مخرج لما دل على واحد كسكران ورجلان اى ما ثنى او اكثر كغلمان وصنوان
جمع صنو والمراد دال عليهما فى الحالة الراهنة اذ اسم الفاعل حقيقة فى الحال
فخرج المثنى المسمى به علما كالبحرين لبلد او اسم جنس ككلبتى الحداد فانه ملحق
بالمثنى فى اعرابه لا مثنى حقيقة على انه لو عبر بالماضى ما دخل ذلك لان الفعل
فى التعاريف منسلخ عن الزمان فان قلت يخرج باعتبار الحال نحو حنانيك
مما اريد به التكثير مع انه مثنى حقيقة كما اختاره ابن هشام لا ملحق به قلت
استعمال ذلك الآن فى غير الاثنين عارض للقرينة فلا يعتبر بخلاف البحرين
ونحوه فانه بوضع جديد وقد انسلخ عن وضعه الاصلى بالكلية فتدبر قوله
وعطف مثله اى وصالح لعطف مثله عليه بعد التجريد لان المعطوف هو المفرد
لا المثنى والمراد ان المعنى يصح مع العطف وان امتنع العدول عن التثنية
اليه الا لنكتة كقصد التكثير فى اعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر فى نحو
رجل قصير ورجل طويل او مقدر كقول الحجاج محمد ومحمد فى يوم اى محمد ابنى ومحمد
اخى والتثنية لا تغنى عن العطف بغير الواو ولان لغيرها معانى تفوت بفواته
كالترتيب فى الفاء لم فيدخل فى قولنا آلخ جعل الشارح مجموع لفظ دال آلخ جنسا
فنحو سكران خارج عنه لا به وهو وان كان خلاف المألوف اولى من الجنس
البعيد فتدبر قوله نحو شفع اى وزوج وانما دخل فيما ذكر لان المراد بالاثنين
ما يعم القسمين المتساويين كالشفع وغيرهما سواء كانا مفردين كرجلين
او جمعين كجمالين او اسمى جمعين كركبين فاخرجا بقيد الزيادة لانهما ليسا
من المثنى ولا من الملحق به وبمعناهما زكى بالزاى كفتى وضده خسى بمعجمة
فسين مهملة قال الكميت مكارم لا تحصى اذا نحن لم نقل ✱ زكى وخسى فيما نعد خلالها
اى لم نقل عند عد خصال تلك المكارم هى زوج او فرد لعدم احصائها قوله
اثنان آلخ مثلها اثنتان وكلتا اذ لم يسمع لها مفرد فهى من الملحق بالمثنى لا مثناة
حقيقة وكذا كلا لكنها تخرج بقيد الزيادة كشفع لان الفها بدل عن اصل
واو او ياء واما كلتا فالفها زائدة وتاؤها بدل عن اللام وقيل بالعكس قوله

وعطف غيره اى مغايره فى الوزن كقوله صلى الله عليه وسلم اللهم اعز الاسلام
بلحب العمرين اليك اى عمر بن الخطاب وابى جهل عمرو بن هشام فغلب من
سبقت له السعادة او فى الحروف كمثال الشرع وكالابوين للاب والام فكل
ذلك تغليب وهو ملحق بالمثنى على التحقيق لان شرط التثنية عند الجمهور اتفاق
اللفظ والمعنى فلا يثنى اللفظ مرادا به حقيقته ومجازه وقولهم القلم احد اللسانين
شاذ وكذا المشترك باعتبار معنييه كقرأين للحيض والطهر لئلا يلتبس بفردى
احد المعنيين وانما ثنى العلم المشترك كالزيدين علما بالمسميين بزيد ولعدم التباسه
اذ ليس تحته افراد واجاز الناظم تثنية كل منهما وجمعه مع امن اللبس كعندى عينان
منقودة وموروده ولا يرد على الجمهور ان نحو القمرين تثنية قمر الحقيقة وقمر المجاز
مع ان التغليب سائغ لما صرح به غير واحد ان تغليب التثنية سماعى ولا يقال
انه مجاز لا حجر فيه لان كلامهم يدل على ان من انواع المجاز ما لا يتجاوز به ما ورد
وانما كان مجازا لان هيئة التثنية موضوعة للمشتركين لفظا ومعنى عند الجمهور
فاستعمالها فى المشتركين لفظا فقط مجاز كذا فى حواشى التلخيص نقلا عن يس
وغيره والظاهر ان علاقة هذا المجاز المشابهة فى مطلق الاشتراك لا الجزئية كما
هو ظ ولا المجاورة كما قيل لان ذلك انما هو فى فرديه قبل التثنية فيتجوز بلفظ
القمر مثلا الى الشمس حتى يشتركا لفظا لعلاقة المجاورة فى الذكر او الذهن ثم
يثنى فيدل على فردين حقيقى ومجازى كالمكررين بالعطف هذا فى لفظ التثنية
والجمع اما نحو ولله يسجد من فى السموات ومن فى الارض حيث استعملت من
فى غير العاقل لاختلاطه به وتغليبه عليه فالظ انه جمع بين الحقيقة والمجاز لا مجاز
لانها لم تستعمل فى المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون غير ما وضعت له بل
دالة على ما وضعت له وغيره من باب الكلية التى هى كتعداد افراد حقيقية
ومجازية ومن يمنع جمعهما له ان يجعلها من عموم المجاز كان يراد منها مطلق
ذات فتفهمها هذا التحقيق المقام قوله وهو اى المذكور من الشمس والقمر المقصود
الخ قوله بزيادة كاثنين واثنتين وكلتا وقوله او شبههما كلا فان الفها آلية
كما مر وخرج ما دل عليهما بجوهره كشفع كما مر فائدة شروط التثنية

عند الجمهور ثمانية مجموعة فى قوله

شرط المثنى ان يكون معربا ۝ ومفردا منكرا ما ركبا ۝
موافقا فى اللفظ والمعنى له ۝ مماثل لم يغن عنه غيره ۝

فلا يثنى المبنى على الاصح ونحو ذان واللذان صيغة مستقلة وانما تغيرا بالعوامل نظرا لصورة التثنية فبنيا على ما يشاكل اعرابها وهذا مراد من قال انهما ملحقان بالمثنى فى اعرابه ونحو يا زيدان بناؤه وارد على التثنية ونحو منان ومنين زيادة للحكاية تحذف وصلا لا للتثنية ولا غير المفرد من المثنى وجمعى التصحيح والجمع المتناهى وانما يثنى غير المتناهى واسم الجنس واسم الجمع لان لها نظيرا فى الآحاد وكذا يشترط فى كل جمع ولا العلم الا بعد تنكيره بان يراد به اى واحد مسمى به ثم يعوض عن العلمية التعريف بال او النداء لانه يدل على التشخص والتثنية على الشيوع والتعدد فيتنافيان ومثلها الجمع ولهذا لا تثنى ولا تجمع كنايات الاعلام ككفلان لعدم قبولها التنكير ولا المركب كما سيبين فى الجمع ولا ما اختلف لفظا او معناه كما مر ولا ما ليس له مماثل اى ثان فى الوجود كشمس وقمر والقمران تغليب كما مر ويمكن الاغتناء عن هذا بما قبله لان ما لا ثانى له لم يوافق شيئا فى معناه ولا ما استغنى عن تثنيته بغيره كما استغنى بتثنية جزء وسى عن بعض وسواء بكلا وكلتا عن تثنية اجمع وجمعاء وبستة وثمانية عن تثنية ثلاثة واربعة واما قوله

فيا رب ان لم تجعل الحب بيننا ۝ سواءين فاجعل لى على حبها جلدا ۝ فشاذ

قوله كانا بالالف اى ويقدر الاعراب عليها كالمقصور وذلك لان لهما حظا من الافراد والتثنية لان لفظهما مفرد ومعناهما مثنى فاعربا كالمفرد تارة وكالمثنى اخرى ولما كان اعراب المثنى فرع المفرد والمضمر فرع المظهر اعطى الاصل للاصل والفرع للفرع للمناسبة وبعضهم يعربه كالمثنى مطلقا وبعضهم كالمقصور مطلقا ومنه قوله نعم الفتى عمدت اليه مطيتى فى حين جد بنا المسير كلانا فائدة الاكثر فيهما مراعاة اللفظ وبه جاء القرآن نصا فى قوله تعالى كلتا الجنتين اتت اكلها ولم تظلم منه شيئا والضمير خلالهما فيحتمل رجوعه للجنتين وان كان مضافا اليه كما يرجع مع كل للمضاف [illegible] وقد اجتمعا فى قوله يصف

فرسين تسابقا ٥ كلاهما حين جد الجرى بينهما ٥ قد اقلعا وكلا انفيهما رابى ٥
فثنى اقلعا اى ترك الجرى مراعاة للمعنى وراعى اللفظ فى رابى بمعنى منتفخ من التعب
قال فى المغنى وقد سئلت قديما عن قولك زيد وعمرو كلاهما قائم او قائمان
ايهما الصواب فكتبت ان قدر كلاهما توكيدا فقائمان لانه خبر عن زيد وعمرو
او مبتدا فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمرا فان قيل
كليهما قيل قائمان او كلاهما فالوجهان اه قال الدماميني ويتعين الافراد
مراعاة للفظ فى قوله ٥ كلانا غنى عن اخيه حياته ٥ ونحن اذا متنا اشد تغانيا ٥
وضابطه ان ينسب الى كل منهما حكم الآخر بالنسبة اليه لا الى ثالث اه قوله
والصحيح الخ هو مذهب س والجمهور كما قالوا فى الاسماء الستة ولم يوافقهم الناظم
هنا لانه كان يجب ظهور فتحة النصب على الياء فتقلب الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها قوله بالالف مطلقا اى ويعربه كالمقصور مع كسر النون ابدا وبعض
هؤلاء يعربه على النون كسلمان والنظم على هذا ان نحو صالحان يمنع الصرف
للزيادة والوصفية مثلا وخرج على الاول قراءة ان هذان لساحران بتشديد ان و
هذين كقراءة الاكثر لانه اسم ان بصورة التثنية فيبنى على ما يشاكل اعرابها كما مر
وقيل اسم ان ضمير الشان محذوفا وجملة هذان الخ خبرها واللام داخلة على مبتدا
محذوف اى لهما ساحران لا على ساحران لان لها الصدر فلا تدخل الا على المقدم
من المبتدا وخبره وحذف المبتدا الاينافى تأكيده باللام لوروده فى غير موضع
وقيل ان بمعنى نعم وما بعدها جملة مستقلة كما حكى ان ابن الزبير قال له رجل
ان ناقتى قد تعبت فقال ارحها قال واعطشها الطريق فقال اسقها قال
ما جئتك مستطبا بل مستمنحا لعن الله ناقة حملتنى اليك فقال ابن الزبير
ان وراكبها اى نعم وراكبها لكونه رأى عدم استحقاقه انظر المغنى وحواشيه قوله
وبيا اجرر بقصر يا بلا تنوين للضرورة وهو متعلق باجرر وحذف مثله من انصب
لدلالته عليه ولم يتنازعا لتأخرهما عنه فلا يتوجه العامل الثانى اليه على الاصح عند
الناظم للفصل بينهما بالاول وعلى القول بجوازه لطلب المعمول فى الجملة يتعين
هنا اعمال الثانى اذ لو كان الاول لوجب الضمير فى الثانى وان كان فضلة كما سبق

قوله

قوله سالم جمع الخ تنازعه ارفع واجرر وانصب فاعمل الاخير لقربه وحذف ضمير الاولين لكونه فضلة وهو من اضافة الصفة الى الموصوف او على معنى من لصحة حمل الثانى على الاول وخرج بالسالم تكسير عامر على عوامر كجابر وجوابر ومذنب على مذانب لكن سيأتى فى جمع التكسير عن المص وغيره ان نحو مختار ومنقاد ومضروب ومكرم لا تكسر بل يجب جمعها تصحيحا فيكون مذنب مثلها فالتقييد بالسالم ليس للاحتراز الا بالنسبة لعامر دون مذنب فتدبر قوله فى هذا البيت اى وما بعده قوله السالم الأولى جره صفة للمذكر لان المفرد هو الذى سلم بناؤه فى الجمع من تغيير التكسير واما تغييره فى قاضون ومصطفون فللاعلال ويصح رفعه صفة لجمع لكن باعتبار واحده قوله جامد هو الاسم الدال على الذات بلا اعتبار وصف والصفة هى المشتق الدالة على معنى وذات قوله فيشترط فى الجامد اى زيادة على شروط التثنية المارة كما تزاد فى الصفة ايضا كما فى الروداني قوله علما اى شخصيا اما الجنسى فلا يجمع منه الا التوكيدى كاجمعون لانه فى الاصل وصف افعل تفضيل فان قلت كيف تشترط العلمية مع وجوب تنكيره عند الجمع كما مر فى التثنية قلت اشتراطها لا لذاتها وهو التشخص حتى تنافى الجمع بل لتحصيل الوصفية تأويلا وذلك لان دلالة الواو على الجمعية انما هى بالاصالة فى الفعل بدليل اسميتها فيه فلا يجمع بها الا ما شابهه معنى وصحة واعلالا وهو الوصف المشتق وحمل عليه العلم لانه وصف تأويلا لتأوله بالمسمى دون باقى الاسماء ولا حاجة لما يقال العلمية شرط للاقدام وعدمها للتحقق او هى شرط معدا ومهيئ لقبول الجمعية والمعد لا يجامع المشروط وان توقف عليه بخلاف الشرط الحقيقى وتسميته شرطا للمشابهة له فى التوقف عليه قوله لمذكر عاقل اى باعتبار معناه لا لفظه فيقال زينبون وسعدون فى زينب وسعدى لمذكرين كما يقال زيدات وعمرات فى زيد وعمرو لمؤنثين واختص بالذكر العقلاء لشرفهم كما ان الصحة اشرف من التكسير قال الدماميني وقد ورد هذا الجمع فى اسمائه تعالى للتعظيم لامتناع معنى الجمع فيه وهو توقيفى فلا يقال رحيمون قياسا على نحو فنعم الماهدون لعدم الاذن وح فلا يرد انه تعالى لا يطلق عليه مذكر ولا عاقل فكيف يجمع

لان كلامنا فى الجمع القياسى قوله خاليا من تاء التأنيث اى ما لم تكن عوض فاء
او لام كعدة وثبة والا جمعا قياسا اذا سمى بهما وما سيأتى من عدهما فى الملحقات
عند عدم التسمية اه صبان واوجب المبرد جمع ذلك بالالف والتاء ولا يشترط
الخلو من الف التأنيث بل تحذف المقصورة وتقلب الممدودة واوا فيقال
حبلون وصحراوون عند التسمية قوله ومن التركيب الاولى حذفه لانه شرط لكل
جمع بل وللتثنية ايضا كما مر قوله ان صغر جاز اى لانه يصير كالوصف لدلالته على
التحقير ونحوه وكذا نحو بصرى وكوفى لتأوله بالمنسوب قوله فكذلك لا يجمع
اى لان حذف التاء كالالف المقصورة يلبس بالمجرد وفتح ما قبل الالف دافع
لذلك ولعل الكوفيين لا يبالون به او يدفعونه بفتح ما قبل التاء فليحرر ولو بقيت
التاء لزم جمع علامتين متضادتين ظاهرا وسوغ ذلك فى الالف الممدودة ذهاب
صورتها وايضا يمتنع وقوع التاء حشوا بلا ضرورة وانما وقعت كذلك فى التثنية
لضرورة ان حذفها ملبس مع انه ليس للمؤنث بالتاء تثنية تخصه بخلاف الجمع قوله
واجازه بعضهم اى سيبويهون بجمع الجزئين وبعضهم يقول سيبون بجمع الاول
فقط وبعضهم يجمع المزجى وان لم يختم بويه اما الاسنادى فلا يجمع ولا يثنى
اتفاقا بل يقال ذووا او ذوا برق نحره مثلا من اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة
وذات يوم كما يقال فى المزجى على القول الاول ويظهر ان التقييدى كذلك
واما الاضافى فيثنى ويجمع جزؤه الاول مضافا للثانى كغلاموا زيد وعبدوا الله
وجوز الكوفيون جمع الجزئين قال الرودانى لا اظن احدا يجترى على ذلك فى نحو
عبد الله انما الله اله واحد اه ومن هنا يؤخذ ما اختاره الامير من ان اطلاق المذهبين
لا يحسن بل ان انفرد المضاف اليه جمع الصدر فقط قولا واحدا كعبيد زيد وان
تعدد كل منهما كعبد زيد المكى وعبد زيد المصرى مثلا فالوجه جمعهما كعبيد
الزيود قوله صفة لمذكر عاقل اى ولو تنزيلا ليدخل نحو اتينا طائعين رأيتهم
لى ساجدين وليس ذلك ملحقا بالجمع كما قيل لانها لما وصفت بصفات العقلاء
من الطاعة والسجود جمعت جمعهم ويغلب المذكر والعاقل على غيره فيقال
زيد والهندات او والجمر منطلقون قوله خالية من تاء التأنيث اى الموضوعة له

وان استعملت فى غيره كالمبالغة فى تاء علامة قوله ليست من باب افعل آلخ
بجر افعل وفعلان بالكسر لاضافتهما الى ما بعدهما فابطلت ما فيهما من العلمية
ووزن الفعل او الزيادة واما فعلاء بفتح الفاء فى الموضعين فغير مصروف
للالف الممدودة فى الاول والمقصورة فى الثانى والاضافة لادنى ملابسة اى
افعل الذى مؤنثه فعلاء كاحمر وحمراء او فعلان كذلك كسكران وسكرى وعبارته
تشمل ما ليس من باب افعل وفعلان اصلا كقائم وما هو منهما ولا مؤنث له
كاكمر لكبير كمرة الذكر ولحيان لطويل اللحية وما له مؤنث على غير ما ذكر كفعلى بالضم
فى الاول كافضل وفضلى وفعلانة فى الثانى كندمان وندمانة من المنادمة
لا من الندم فكل هذه تجمع بالواو على كلامه قوله ولا ما يستوى فيه آلخ قال ارباب
الحواشى هو مع ما قبله بمعنى قول التوضيح يشترط فى الصفة قبول التاء او الدلالة
على التفضيل اهـ وفيه نظر لان قبول التاء كما يخرج به نحو جريح وسكران واحمر يخرج
به نحو افضل واكمر ولحيان والدلالة على التفضيل لا تدخل الا افضل فعلى هذا نحو
اكمر ولحيان لا يجمع لعدم التاء والتفضيل معا وبه فى اكمر صرح فى حواشى الازهرية
وعلى كلام الشارح يجمعان وصرح به الصبان فتدبر وحرر قوله فلا يقال آلخ اى لان احمر
وسكران يؤنثان بغير التاء وصبور يصلح للمؤنث بنفسه وعدم قبول التاء
يبعد الوصف عن الفعل مع ان جمعه بالحمل عليه كما مر وانما جمع الافضل مع عدم
قبوله التاء ايضا لالتزام تعريفه عند جمعه فاشبه الفعل اللازم حالة التنكير
ومن الشاذ خلافا للكوفيين قوله ٥ فما وجدت نساء بنى تميم ٥
حلائل اسودين واحمرينا ٥ وقوله منا الذى هو ما ان طر شاربه ٥ والعانسون ومنا المرد والشيب ٥
حيث جمع العانس وهو من بلغ اوان التزوج ولم يتزوج ذكرا كان او انثى قوله
نحو صبور وجريح اى غير علمين والا جمعا ومحل استوائهما فى فعول اذا كان بمعنى
فاعل وفى فعيل اذا كان بمعنى مفعول بشرط جريانهما على موصوف مذكور قوله
وبه عشرون شروع فى ذكر ما الحق بالجمع وهو اربعة انواع اسماء جموع كعشرين واولى
وجموع لم تستوف الشروط كاهلين وعالمين وجموع مسمى بها كعليين وجموع
تكسير كارضين وسنين قوله وبابه اى اخواته ولو عبر به لكان اصرح فى ارادة

العقود الى تسعين لان بابه قد يشمل مئين مع انه من باب سنين ولم يقل الحقاى عشرون وبابه لتاولهما بالمذكور قوله والاهلون الى عليون مبتدآت حذف عاطفها وخبرها اى كذلك الحقت وارضون مبتدا خبره شذ وحذف خبر السنون لدلالة هذا كما افاده الاشمونى ونص على شذوذ هذين مع ان جميع الملحقات شاذة لشدته فيهما اذ هو من اربعة اوجه فان كلا منهما جمع تكسير لاسم جنس مؤنث غير عاقل والمراد الشذوذ قياسا فقط لكثرة استعمالهما قوله ومثل حين حال من ذا الباب اى باب سنين او صفة لمصدر محذوف اى ورودا مثل حين قوله لا واحد له اى لا من لفظه ولا معناه كما قاله الدنوشرى قوله اذ لا يقال عشر والا لزم انطلاق عشرين على ثلاثين وثلاثين على تسعة لان اقل الجمع ثلاثة من مفرده قوله لانه اسم جنس جامد اى لذى القرابة لا علم ولا صفة ويستعمل وصفا بمعنى المستحق كالحمد لله اهل الحمد وجمعه حقيقى لا ملحق به لانه فى معنى المشتق ولم تغلب عليه الاسمية كالاول وقال الرودانى هو ايض ملحق لانه صفة لا تقبل التاء ولا تدل على التفضيل افاده الصبان قوله من لفظه اى بل من معناه لانه اسم جمع لذو بمعنى صاحب ويكتب بالواو بين الهمزة واللام ليتميز عن الى الجارة نصبا وجرا وحمل الرفع عليهما قوله اسم جنس اى لكل ما سوى الله واما العالمون فخاص بالعقلاء وقيل يعم غيرهم ايض وهو الراجح فهو اسم جمع لعالم لان شرط الجمع ان يكون اعم من مفرده لا اخص ولا مساويا والا بطل قولهم اقل الجمع ثلاثة من مفرده كذا قيل وفيه ان اسم الجمع كالجمع فى ذلك والا فما معنى كونه اسم جمع حيث لم يفد معناه فى الجملة فالحق انه جمع له لان العالم كما يطلق على ما سوى الله دفعة يطلق على كل صنف بخصوصه كعالم الانس وعالم الجن فجمع بهذا الاعتبار ليعم انواع العقلاء شمولا ابتداء على القول الاول وليعم جميع الانواع والاصناف بناء على الثانى والحق ايض انه مستوف لشروط الجمع كما قاله الرضى تبعا للكشاف وغيره لانه فى الاصل صفة لما فيه من معنى العلم كالخاتم لما يختم به والقالب لما يقلب به الشئ من حالة الى حالة لان جميع المخلوقات لامكانها وافتقارها الى مؤثر يعلم بها ذات موجدها وتدل على وجوده ولما غلب على العقلاء منهم جمع بالواو وكسائر اوصافهم

دخول

فدخول غيرهم فى العالمين تغليب **قوله** وعليون الخ مثله كل علم بصيغة الجمع كزيدون
مسمى به وكنصيبين وقنسرين على بلدين بالعراق والشام فيلحق بالجمع فى اعرابه
استصحابا لاصله على الراجح وبقى فيه اربعة مذاهب لانه اما ان يعرب على النون
منونة مع لزوم الياء كحين وغسلين او الواو كعربون او يمنع الصرف مع الواو كهارون
للعلمية وشبه العجمة او يقدر اعرابه على الواو مع فتح النون ابدا وهذا اقلها ثم ما قبله
على الترتيب واما المثنى اذا سمى به فاما ان يعرب كاصله او كعثمان غير مصروف
للعلمية والزيادة ومحل ذلك ما لم يجاوز اسبعة احرف والا تعين اعرابهما بالحروف
كما فى التسهيل كاشهيبابين مثنى اشهيباب مصدر اشهاب من الشهبة وهى لون
معروف **قوله** اسم لاعلى الجنة فقوله تعالى كتاب مرقوم على حذف مضاف اى محل
كتاب وفى الكشاف انه اسم لديوان الخير الذى دون فيه ما عملته الملائكة وصلحاء
الثقلين فكتاب الابرار مصدر بتقدير مضاف اى كتابة اعمال الابرار **قوله** لكونه
لما لا يعقل اى اسما له ليس بجمع الآن وان كان فى الاصل جمع على كسكيت من العلو
فان كان اسم مكان كان ملحقا باعتبار اصله ايضا وان كان اسم ملك كما قيل كان جمعا
حقيقة **قوله** اسم جنس الخ اى لا علم ولا صفة وهذا مانع اول ومؤنث مانع ثانى
وبذكونه لغير عاقل وجمع تكسير وكذا فى سنة كما مر **قوله** مؤنث اى بدليل ان ارضا
واسعة ولتصغيره على اريضة **قوله** سنة اصله سنو او سنه بجمعه على سنوات وسنهات
وفعله سانيت وسانهت واصل سانيت سانوت قلبت الواو ياء لتطرفها بعد
ثلاثة **قوله** وهو كل اسم الخ ذكر خمسة قيود الحذف وكونه للام والتعويض وكونه
بالهاء وعدم التكسير وزاد فى نسخ كون الاسم ثلاثيا وتركه فى اخرى لان ما اخرجه
به يخرج بالحذف ولم يأخذ محترز القيد الاخير فيخرج بالاول نحو تمرة مما لم يحذف
وشذ اضون بالكسر جمع اضاة كقناة وهى الغدير واوزون لاوزة وبالثانى نحو
عدة مما حذف فاؤه وشذ رقون فى رقة وهى الفضة واصلها ورق نقلت كسرة
الواو الى الراء وحذفت وعوض عنها الهاء وبالثالث نحو يد مما لم يعوض وشذ ابون
واخون وبالرابع نحو اسم واخت لان المعوض فى الاول الهمزة وفى الثانى التاء لا الهاء
وشذ بنون جمع ابن وهو مثل اسم فهذه شذت عن باب سنة فى قلة الاستعمال

وكذا ظبون الذى فى الشرح وان كان الباب من اصله شاذا عن قياس الجمع وهذه
القيود لضبط ما كثر سماعه منه لا لقياسيته فيه فتدبر قوله كمائة ومئين بكسر
الميم فيهما لان مفرد هذا الباب ان كان مكسور الفاء لم تغير فى الجمع او مفتوحها
كسنة كسرت فى الجمع على الافصح فيهما وحكى مؤن وعزون وسنون بالضم او مضمو
كثبة ضمت فى الجمع او كسرت واصل مائة مأى من مأيت القوم تممتهم مائة كما
فى القاموس فالهاء عوض عن لامها قوله وثبة اى بمعنى الجماعة والاقوى ان اصله
ثبو من ثبوت اى جمعت لا ثبى لان اكثر ما حذف من اللامات واو ولم تجمع فى النثر
الا بالالف والتاء كما فى التصريح نحو فانفروا ثبات واما ثبة بمعنى وسط الحوض
فمحذوفة العين لا اللام لانها من ثاب يثوب اذا رجع ومنه مثابة للناس قوله
كشفة اصلها شفهة حذفت الهاء لامها وقصد تعويض التاء عنها ومثلها فى ذلك
شاة اذ اصلها شوهة لتصغيرها على شويهة والاقرب فتح واوها كما اختاره
الروداني ليتأتى قلبها الفا بعد حذف الهاء قوله كظبة بكسر المعجمة كما فى التصريح
وضمها كما فى القاموس وهى طرف السيف او السهم واصلها ظبو لقولهم ظبوته اذا
اصبته بالظبة قوله على ظى كهدى واظب ايضا كادل جمع دلو واصله اظبو وادلو
كارجل قلبت الواو ياء لانه ليس فى العربية اسم معرب اخره واو قبلها ضمة والضمة
كسرة لتناسبها ثم اعل كقاض قوله هذه سنين اى بتنوينه لبنى عامر وبعدهم لتميم
مع جره بالكسرة على ظاهر كلام المص وبالفتحة على ظاهر كلام الفراء ولا حاجة له اذ افاده الصبان
قوله واختلف فى اطراده هذا من النحويين من يطرده فى باب الجمع كله ولا يخصه بباب
سنين تمسكا بقوله ٥ رب حى عرندس ذى طلال ٥ لا يزالون ضاربين القباب ٥
حيث ابقى النون مع الاضافة لان الاعراب عليها وقوله وقد جاوزت حد الاربعين
والصحيح قصره على السماع مطلقا والعرندس الشديد والطلال بالفتح الحالة
الحسنة قوله فى احدى الروايتين والرواية الاخرى جعلها سنين بلا تنوين
كسنى يوسف بحذف النون للاضافة وسكون الياء مخففة وهذا دعاء على
اهل مكة بالجدب والقحط وقد استجاب الله دعاءه حتى سماها قوله دعانى
اى تركانى وعادتهم خطاب الواحد بالتثنية تعظيما والشاهد فى سنينه لثبوت

نونه مع اضافته ولو حذفت لسكنت الياء وكسرت الهاء قوله ونون مجموع الاعرب
نصبه مفعول لا لافتح لان فاءه زائدة لتزيين اللفظ فلا تمنع عمله فيما قبله بخلاف
فاء الجزاء ورفعه مبتدأ يحوج الى تقدير رابط فى فافتح قوله وقل من بكسره نطق اى
مع الياء ولم تسمع مع الواو لمزيد الثقل قوله بعكس اى بخلافه لان الكثير فى
احدهما قليل فى الاخر ويغنى عن هذين البيتين قول الكافية
والنون فى جمع له الفتح وفى ٭ تثنية كسر وعكس قد يفى
قوله زعانف جمع زعنفة بكسر الزاى والنون وهو الدعى الذى لا اصل له
واصل الزعانف اطراف الاديم واكارعه والشاهد فى آخرين بفتح الخاء كسر نونه
على كلام الشارح لكن رواه علماء القافية بالفتح وفى القوافى عيب الاصراف وهو اختلاف
حركة الروى المطلق لكسر النون فى قول جرير قبله
عرين من عرينة ليس منا ٭ برئت الى عرينة من عرين
الا ان يكون فيه روايتان او انهم اجروه على اصل فتح الجمع وعرين كامير بطن من
تميم وهو مبتدأ خبره من عرينة مصغر ابطن من بجيلة قوله وماذا الخ قبله
اكل الدهر حل وارتحال ٭ اما يبقى على ولا يقينى ٭ وكل ظرف خبر عن حل بمعنى حلول
او هو فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام والشاهد كسر نون الاربعين مع
اعرابه بالحروف لكن استشهد به بعضهم على اعرابه بحركات النون والشاهد لا يكفيه
الاحتمال كما صرح به الا ان يجعل مثالا افاده الصبان قوله وحق نون المثنى
الكسر اى على اصل التخلص من الساكنين اذ اصل النون السكون كالتنوين
المعوضة هى عنه ولزيادتها والزائد ينبغى تخفيفه ما امكن ولم يتخلص بحذف
الالف على القياس المذكور فى قول الكافية
ان ساكنان التقيا اكسر ما سبق ٭ وان يكن لينا فحذفه استحق
لئلا تفوت التثنية والاعراب ولسبق المثنى على الجمع حرك باصل التخلص
ثم فتح الجمع فرقا بينهما تنبيه هذه النون عوض عن التنوين فلذا حذفت
للاضافة مثله وعن الاعراب بالحركات فلذا ثبتت مع ال مثلها وقيل هى لدفع
توهم الاضافة فى نحو جاء فى خليلان موسى وعيسى ومررت ببنين كرام

ولدفع توهم الافراد فى جاء فى هذان ومررت بالمهتدين **قوله** على احوذيين
بفتح النون محل الشاهد لانه تثنية احوذى وهو الحاذق الخفيف المشى واراد بهما
جناحى قطاة يصفها بالسرعة والخفة واستقلت اى ارتفعت تلك القطا وقوله
فما هى اى فما مسافة رؤيتها الا مقدار لمحة وتغيب عن البصر بعدها قيل وهذا من
مواضع عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وهو الضمير المخبر عنه بمفسره على حد ما هى
الا حياتنا الدنيا وفيه ان المرجع غير الخبر كما يعلم من التقدير المذكور **قوله** اعرف
منها الجيد بكسر الجيم العنق والعينان وارد على لغة من يلزم المثنى الالف فنصبه
مقدر عليها والشاهد فيه فتح نونه بدل الكسر ومحل ان كان بفتحها ايض فذاك
والا فقد لفق بين اللغتين كما لفق فى نصبه بالياء بعد استعمال العينان بالالف
والمنخرين بفتح الميم والخاء او كسرهما او ضمهما وكمجلس وعصفور وظبيان اسم رجل على
ما صرح به العينى لا تثنية ظبى وهل المعنى اشبها منخريه فى الكبر او الحسن او اشبها
نفس الرجل فى العظم او القبح الاقرب الاول **قوله** مصنوع صحح العينى انه عربى لرجل
من ضبة والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** وما بنا الخ اعلم ان هذه الحروف اذا قصرت
وجب تنوينها عند الشاطبى بناء على قصرها من الممدود كشربت ماً فيقدر اعرابها
على الالف المحذوفة للتنوين لان حذفها العلة تصريفية فهى كالثابتة بخلاف
الهمزة المحذوفة للقصر نعم ان ترك التنوين للوصل بنية الوقف جاز وقال ابن
غازى وضعت كذلك ابتداء لا مختصرة فتبنى لشبه الوضعى ولا تنون بقى ان
يقال ان اوقعت ما على جمع كان قوله قد جمع تحصيل حاصل او على مفرد ورد
ان الذى يكسر نصبا هو الجمع الا ان يقال المعنى الجمع الذى تحققت جمعيته بتا الخ
قوله يكسر الخ سكت عن الرفع لدخوله فى قوله سابقا فارفع بضم ولم يسكت
عن الجر مثله ليبين ان النصب محمول عليه ولذا قدمه **قوله** معا هى عند الناظم
كجميعا فلا تقتضى اتحاد الزمن كما هو المراد هنا وعند ثعلب وابن خالويه تقتضيه
دون جميعا فيكون هنا مجازا فى مطلق المصاحبة **قوله** على الذى تنوب فيه الحروف
اى من الاسماء وستأتى الافعال الخمسة **قوله** وقيد بالسالم الخ فيه انه قد يكون
مكسرا كبنات واخوات وكسجلات وركعات وعرفات لتحريك وسطها

بعد سكونه فى المفرد ويكون مذكرا كحمامات واسطبلات فعبارة المصنف اولى ويجاب بان جمع المؤنث السالم صار لقبا لكل ما جمع بالف وتاء فالاحتراز انما هو عن المكسر بغيرهما واعلم ان هذا الجمع ينقاس فى خمسة انواع ذى التاء مطلقا علما كان مؤنثا او غيرهما وذى الالف مطلقا مقصورة او ممدودة وانظر هل يعم فيه كالتاء حتى اذا كان علما لمذكر كزكريا جمع ام لا وعلم مؤنث لا علامة فيه كزينب ثم بابه حذام عند من بناه ومصغر مذكر ما لا يعقل كدريهمات ووصف مذكر غير عاقل كايام معدودات وجبال راسيات ونظمها الشاطبى فقال

وقسه فى ذى التاء ونحو ذكرى ٭ ودرهم مصغرا وصحرى ٭
وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل ٭

فيقتصر فيما عدا الخمسة على السماع كسموات وارضات وثيبات وشمالات وامهات لانها اسماء جنس مؤنثة بلا علامة ونحو سجلات وحمامات من كل مذكر لا يعقل ليس مصغرا ولا صفة ويستثنى من الاول امراة وامة وشاة وشفة وقلة بضم القاف وفتح اللام مخففة وهى لعبة للصبيان زاد الروداني وامة بالضم والتشديد وملة فلا تجمع هذا الجمع ولعله لعدم السماع وقيل تجمع شفة على شفهات او شفوات وامة على اموات او اميات ومن الثانى فعلاء وفعلى مؤنثى افعل وفعلان كحمراء وسكرى فلا يجمعان بالالف والتاء كما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون وكذا فعلاء الذى لا افعل له كعجزاء ورتقاء عند غير المصنف قوله فان تاءه اصلية اى من بنية المفرد فتثبت فى الجمع ليستوفى جميع حروف مفرده بخلاف نحو فاطمات فان تاء مفرده زائدة على بنية للتانيث فتحذف فى الجمع لئلا يجتمع علامتا تانيث وانما لم تحذف الف التانيث لذلك لذهاب صورتها بانقلابها ياء وواوا فى نحو حبليات وصحراوات ولانها كالجزء من الكلمة والتاء فى نية الانفصال فان قلت يخرج بنات واخوات لان تاء مفردهما عوض عن اصل لا زائدة اذ اصل بنت واخت بنو واخو كمذكرهما حذفت اللام وعوض عنها التاء اجيب بانها مع كونها للعوض دالة على التانيث فحذفت فى الجمع لذلك لا انها التى فيه بدليل رد اللام فى اخوات اذ لا يجتمع العوض والمعوض وانما لم ترد فى بنات كاخوات

حملاً للكل على مذكره وهو ابناء واخوة لانها اضمحلت في ابنآء انقلابها همزة فكأنها
لم ترد بخلاف اخوة قوله بالصيغة اى بصيغة التكسير فان وزنهما فعلة وافعال
قوله متعلقة بجمع اى مع كونها للسببية لا بمعنى مع قوله وينصب ويجر بالكسرة
جوز الكوفيون نصبه بالفتحة مطلقا وهشام فيما حذفت لامه حكى سمعت لغاتهم
ورأيت بناتهم بالفتح قال فان ردت فى الجمع نصب بالكسرة كأخوات وسنوات
قوله كذا اولات قال المصرح اصلها اولى بضم ففتح قلبت الياء الفا وحذفت
لاجتماعها مع الالف والتاء المزيدتين فوزنه فعات فاعترضه الروداني بانه
يكون جمعاً لا ملحقا به فالصواب ان وزنه فعلت بزيادة التاء فقط والفه اصلية
اهـ والمقصود لفظ اولات فهى معرفة بالعلمية فان اولت بالكلمة منعت الصرف
للتأنيث المعنوى او باللفظ مثلا صرفت وان كان فيها التاء لان المانع مع
العلمية ها التأنيث لا تاؤه والنظم صحيح على كل قيل وتكتب اولات بالواو للفرق
من اللات جمع التى وفيه نظر للفرق بينهما بكتابة اللات بلامين فان صح
كتبها بالواو فليكن للحمل على مذكره وهو اولو اللمام فتدبر قوله والذى اسما الخ اى والذى
قد جعل علما لمذكر او مؤنث بعد ان كان جمعا واذرعات فى الاصل جمع اذرعة
جمع ذراع ثم جعل علما على قرية بالشام وذكر فى هذا البيت نوعين من الملحق
بجمع المؤنث وبقى اللات جمع التى فى لغة وان كان الاشهر بناءه وذوات جمع
ذات الطائية عند بعض من اثبته واما ذوات بمعنى صاحبات فهو جمع حقيقة
لذات بمعنى صاحبة لا ملحق به والتاء فى ذات عوض لامها كبنت وبنات قوله
مجرى مصدر ميمى بمعنى الحدث فان بنى مجرى للفاعل كان بفتح الميم من جرى
الثلاثى او للمفعول كان بضمها من اجرى الرباعى لان مصدره الميمى بوزن
مفعوله قوله من لفظها اى بل من معناها وهو ذات فهو اسم جمع فى المؤنث
كاولوا فى المذكر الا ان اولوا خاص بالعاقل قوله ولا يحذف منه التنوين اى
لانه للمقابلة مراعاة لاصله وهو حال الجمعية ولم ينظر فيه لاجتماع العلمية والتأنيث
اصلا قوله وفيه مذهبان اى اذا سمى به مؤنث اما المذكر فلا يمنع من التنوين
لفقد التأنيث كما فى التصريح وغيره وفيه انه على المذهب الثانى منهما تقلب تاؤه

في الوقف هاء كما نص عليه فتكون هي الهاء المانعة فينبغي ان يمنع ايضا للتأنيث اللفظي **قوله** ينصب بالكسرة اي مراعاة لاصله ويمنع التنوين نظرا للعلتين لانه وان كان للمقابلة لكنه يشبه الصرف صورة والمذهب الثاني ينظر اليهما فقط ولا يعتبر اصله **قوله** تنورتها الخ لامرئ القيس من قصيدة اولها

الا عم صباحا ايها الطلل البالي ٥ وهل يعمن من كان في العصر الخالي ٥
وهل يعمن من كان احدث عهده ٥ ثلاثين شهرا في ثلاثة احوال ٥

وفي بمعنى مع او بمعنى من الابتدائية اي مبتدأة من انقضاء ثلاثة احوال فالمدة خمس سنين ونصف ومعنى تنورتها نظرت بقلبي الى نارها يريد ان الشوق يخيل محبوبته اليه حتى كانه ينظر الى نارها وجملة واهلها بيثرب حال من الهاء وكذا جملة ادنى دارها الخ وفيها حذف مضاف اي نظر ادنى دارها نظر عال او في دارها ذو نظر عال يعني ان الاقرب اليه من دارها وهي بيثرب يحتاج لنظر عال عظيم لشدة بعدها عن اذرعات فكيف بمحلها ويثرب اسم مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت بمن نزلها من العماليق وقد ورد النهي عن تسميتها بذلك لانه من التثريب وهو الحرج نحو لا تثريب عليكم واما قوله تعالى يا اهل يثرب فحكاية عن المنافقين **قوله** وجر بالفتحة الخ اما فعل امر فيكون مثلث الآخر لان اصله اجرر كانصر نقلت ضمة الراء الى الجيم فحذفت الهمزة وادغم فيكسر على اصل التخلص من التقاء الساكنين ويضم للاتباع ويفتح للخفة وكذا كل ما وازنه او هو ماض مجهول فبالفتح لا غير ويؤيد الاول لاحقه والثاني سابقه **قوله** ما لم يضف الخ اي مدة عدم كل من اضافته وردفه لال فهو من عموم السلب لان او بعد النفي لنفي كل نحو ما لم تمسوهن او تفرضوا الخ ولما كانت البعدية لا تقتضي الاتصال اتى بمردف ليفيده فليس حشوا **قوله** وجر بالفتحة اي ولو مقدرة على المختار كموسى وجوار ولم تظهر على الثاني لنيابتها عن ثقيل وذلك لانه لما ثقل بشبه الفعل اعطي حكمه من منع تنوينه وكسره لان التنوين علامة الاخف والامكن والكسر يواخيه في الاختصاص بالاسم فاذا نون للضرورة فقيل يبقى فتحه لانه ليس صرفا بل تنوين آخر لمحض الضرورة وقيل يكسر

تبعا للتنوين لانه اما صرف او بصورته قوله فان اضيف الخ ظاهره كالمص انه
باق على منع صرفه مطلقا كما صرح به فى شرح الكافية لانه الذى حكم عليه بالكسر مع
الاضافة هو ما لا ينصرف وهو قول الاكثر لان الصرف هو التنوين فقط وهو
مفقود مع ال والاضافة فهو ممنوع منه وقال المبرد والسيرافى وغيرهما
واختاره فى النكت مصروف مطلقا لانه دخله ما هو من خواص الاسماء
ويؤثر فى معناه فاضعف شبهه بالفعل فرجع الى اصله وهذا اما مبنى على ان
الصرف هو الكسر فقط او هو والتنوين معا فلا يمنع منه الا بمنع كل او التنوين
فقط لكنه لم يظهر للاضافة او ال وقيل ان زالت منه علة فمنصرف نحو بأحمدكم
لزوال علميته مع الاضافة او ال وان بقيت العلتان فلا نحو باحسنكم واختاره
الناظم فى نكته على مقدمة ابن الحاجب وقال المتاخرون انه التحقيق قوله
او دخلت عليه ال اى معرفة كانت كالتى فى افعل التفضيل نحو الافضل او فى
الصفة المشبهة على الاصح كالاعمى واليقظان او موصولة كالعواذل والقوائم
او زائدة كاليزيد بناء على بقائه بتعريف العلمية اما على تنكيره قبلها فهى معرفة
قوله لنحو يفعلان نحو مضاف الى يفعلان لقصد لفظه وجره مقدر على
النون للحكاية وتدعينا وتسألونا عطف عليه او مبتدا حذف خبره اى كذلك
قوله سمة اى علامة وظاهره يخالف مذهبه من ان الاعراب لفظى لانه ان
يجعل الحذف والجزم والنصب على المعنى المصدرى اى ان حذف المتكلم النون
علامة على انه جزم الفعل او نصبه فلا ينافى ان الحذف بمعنى الاثر هو نفس
الجزم الاصطلاحى وقد مر ان جعل الحركات علامة يجرى على المذهبين فلا
تغفل قوله كلم تكونى خبر لمحذوف اى وذلك كلفظ لم تكونى الخ وترومى نصب
بان مضمرة وجوبا بعد لام الجحود فهو فى تأويل مصدر مجرور باللام ومتعلقها محذوف
خبر تكونى اى لم تكونى قابلة لروم مظلمة بفتح اللام اى ظلم وكسرها غير مقيس
وان كثر لان مفعل للحدث قياسه الفتح ان كان مضارعه مكسورا كما هنا فان
اريد بها مكان الظلم او زمانه فالقياس الكسر كما سيأتى قوله فهذه الامثلة الخ
اعلم انهم لما اعربوا المثنى والجمع بالحروف ارادوا امثله فى نظيرهما من الافعال

وصوهذه الامثلة ولايمكن اعرابها باحرف العلة الموجودة لئلا يحذفها الجازم وهى
ضمائر ولا الاتيان بحرف علة آخر لئلا يلتقى ساكنان معها فيحذف ثانيا فرفعوها
بالنون لشدة شبهها باحرف العلة ولذا تدغم فيها نحو من وال وتبدل الفا
فى الوقف على نحو اذن ثم حذفت للجزم كاحرف العلة ولما حملوا النصب على الجر
فى نظيرها من الاسماء لتآخيهما فى اعراب الفضلات حملوه هنا على الجزم المقابل
له دون الرفع ولم يحملوه عليه فى الفعل المعتل لامكان ظهور الفتحة او تقديرها
على حرف العلة ولو قدرت هنا لفات اعرابها بالحروف وكسرت النون بعد
الالف تشبيها بالمثنى وفتحت بعد اختيها تشبيها بالجمع وللخفة ولما كان الضمير
المتصل كالجزء قدم عليها وبها يلغز فيقال اى اعراب يفصل من الكلمة بعمومها
او اى كلمة تفصل بين الكلمة واعرابها **قوله** ترفع بالنون الخ اى عند الجمهور
وقيل اعرابها مقدر على لام الفعل وحذفت النون للفرق بين المرفوع وغيره
قوله وتنصب وتجزم بحذفها لا يرد ثبوتها فى الا ان يعفون لان هذه نون
النسوة والواو فيه لام الفعل فوزنه يفعلن بالبناء على السكون بخلاف الرجال
يعفون فان واوه ضمير الجمع ونونه للرفع يحذفها الناصب نحو وان تعفوا
واصله تعفوون بواوين حذفت الاولى وهى لام الفعل للاعلال والنون
للنصب وقد تحذف النون بلا ناصب وجازم وجوبا مع نون التوكيد وجوازا
بكثرة مع نون الوقاية ويجوز ادغامها فيها وفكها وقد قرئ تأمرونى بفك النونين
وادغامهما وبنون واحدة والصحيح انها نون الوقاية لا الرفع وبقلة فيما عدا
ذلك كحديث والذى نفسى بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا
اى لا تدخلون ولا تؤمنون واصل تحابوا تتحابوا افاده فى التصريح ومقتضاه
جواز ذلك فى السعة لكن فى الهمع وغيره لا يقاس عليه اختيارا **قوله** فان لم
تفعلوا قيل تنازع الحرفان فى الفعل فاعمل الثانى وحذف نظيره من الاول
وقيل الاصل ان ثبت انكم لم تفعلوا فمضى لم فى عدم الفعل واستقبال ان فى
اثبات ذلك العدم على حد ان كان قميصه قد فان المعلق عليه اثبات القد
لا هو نفسه لسبقه على وقت المحاكمة وقيل لم عملت فى الفعل وهى معه فى محل جزم

بان وجواب الشرط على كل محذوف اى فاتركوا العناد وعبر باتقوا النار تنبيها
على انه يوجبها **قوله** وسم معتلا آخ معتلا مفعول ثان وما مفعول اول وكالمنقوص
صلتها ومن الاسماء بيان لها فهو حال منها وتقديم الحال على صاحبها جائز لكن قال
الرضى يجب تاخير البيان من المبين فان قدم جعل بيانا لمحذوف كشئ او لفظ
وجعل المتأخر بدلا منه فعلى هذا يكون المفعول الاول محذوفا اى لفظا من
الاسماء والموصول بدل منه والمعتل عند النحاة ما آخره حرف علة وفى الصرف
ما فيه حرف علة اولا او آخرا او وسطا ولكل اسم يخصه **قوله** مكارما مفعول
المرتقى على حذف مضاف اى ذو مكارم او تمييز محول عن الفاعل جمع مكرمة
بضم الراء وهى فعل الخير **قوله** جميعه اما تاكيد للضمير فى قدر او نائب فاعله ولا
ضمير فيه او تاكيد للاعراب وان فصل بينهما بالخبر لانه معمول للمؤكد لا اجنبى
على حد ولا يحزن ويرضين بما اتيتهن كلهن لكن الفصل فى الآية بمعمول لعامل
المؤكد لا للمؤكد نفسه ويصح جره تاكيدا للضمير فى فيه وقد فصل بينهما بعامل المؤكد
قوله فذ قصر اى سمى مقصورا من القصر وهو الحبس لحبسه عن المد او عن ظهور
الاعراب ومنه مقصورات فى الخيام اى محبوسات على بعولتهن **قوله** ينوى
فيه مع قدر تفنن فانهما شئ واحد على المشهور وقيل المنوى مخصوص بالياء
وبالالف الاصلية والمقدر بالالف المنقلبة نكت **قوله** كذا ايضا بجر النظم كذا
متعلق بيجر على انه حال من ضميره او صفة لمصدر محذوف اى يجر جرا مثل ذا فى
كونه منويا لا على انه ظرف لغو قدير **قوله** جميع الاعراب مخصوص بغير الكسرة
فيما لا ينصرف فانه تقدر فيه الفتحة كما مر وهذا التقدير للتعذر لان الالف
اللينة لاستطالتها وجريها مع النفس يتعذر تحريكها الا بقلبها همزة **قوله** اخره الف
اى لينة لا همزة كالخطأ **قوله** لازمة اى لفظا او تقديرا كالمقصور المنون ولا يرد
ان نحو المقرى اسم مفعول من اقراه الكتاب بابدال الهمزة الفا يجرى عليه حكم المقصور
مع انه يخرج بقيد اللزوم حيث يجوز النطق بالهمزة بدلها لانا نقول ابدال
الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ والتعريف للمقصور قياسا وكذا يقال
فى الياء **قوله** تخرج بالاسم الفعل اى فلا يسمى مقصورا فى الاصطلاح وكذا المبنى

وان كان ممنوعا من المد وظهور الاعراب لان وجه التسمية لا يوجبها قوله آخره
ياء اى لازمة لتخرج ياء المثنى والجمع والاسماء الخمسة قوله يظهر فيه النصب اى
ما لم يكن الجزء الاول من مركب مزجى اعرب كالمتضايفين كرايت معدى كرب
ونزلت قالى قلا اسم موضع فتسكن الياء بلا خلاف استصحابا لحكمها حالة
البناء او منع الصرف كما فى الهمع وفى الروض الانف تقول تفرقوا ايادى سبا
بسكون الياء وهو حال لجعلها كالاسم الواحد اهـ نكت لكن نقل بعضهم جواز
الفتح ايضا ومن العرب من يسكن المنقوص مطلقا كقوله
٥ ولو ان واش باليمامة داره ٥ ودارى باعلى حضرموت اهتدى ليا ٥
فسكن ياء واش وحذف التنوين قال المبرد وهو من احسن ضرورات الشعر
لانه حمل النصب على الرفع والجر والاصح جوازه فى السعة لقراءة جعفر الصادق
من اوسط ما تطعمون اهاليكم بسكون الياء والالف بعد الهاء اهـ صبان
قوله ويقدر فيه الرفع والجر اى لثقلهما على الياء وقد ظهر ضرورة كقوله
٥ لعمرك ما تدرى متى انت جائى ٥ ولكن اقصى مدة العمر عاجل ٥ وكقول جرير
٥ فيوما يوافينى الهوى غير ماضى ٥ ويوما ترى منهن غول تغول ٥
قوله واى فعل آخ اى مضارع لان الكلام فى المعرب وفعل الشرط كان محذوفة
للضرورة لانه لا يحذف مع غير ان ولو انه مفسر بفعل بعده كما نص عليه ابن
هشام فى شرح بانت سعاد وآخر اسم كان ومنه صفته والف خبرها ووقف
عليه بالسكون على لغة ربيعة فى المنصوب ولا ينافيه رسم أو واو بلا الف
لامكان جعله خبر مبتدا محذوف اى او آخره منه واو آخره الفا والعطف الجملة
على جملة كان بتمامها واسمها ضمير الشان وجملة آخره منه الف خبرها مفسرة
له كما فى الاشمونى فهى فى محل نصب وقولهم الجملة المفسرة لا محل لها اى لغير ضمير
الشان وصرح بذلك الجرى على ان كان الثانية ناقصة حيث جعل الجملة
خبرها وقيل انها تامة لان الجملة لتفسيرها الضمير كما هنا هو وقيل واسطة
ففى كان الثانية ثلاثة اقوال حكاها فى النكت واصحها الاول لان ضمير
الشان لا يعمل فيه الا الابتداء او احد نواسخه وعلى الاخيرين فهل محل الجملة

رفع لمفسرها الفاعل ولا محل لها يجرّ قوله فعتلا الاولى جعله مفعولا ثانيا لعرف
بمعنى علم لا حالا من ضميره لان القصد علم كونه معتلا لا معرفة ذاته مقيدة به
او ممن عرف بمعنى سمى وانظر لما دخلت الفاء في جواب الشرط مع صلوحه لمباشرة
الاداة ولعله على تقدير قد فتامل قوله فالالف منصوب بمحذوف يفسره انو
لازم له كما قصدا ولابس على حد زيدا ضربت اخاه ولا يقدر انو لان الالف لا تنوى
قوله ثلاثهن اي احرف العلة مفعول احذف ومفعول جازما محذوف اي
الافعال او ثلاثهن اي الافعال فهو مفعول جازما ومفعول احذف محذوف
اي احرف العلة وعلى الاول حل الش قوله تقض اي تؤد حكما اي محكوما به او تقض
بمعنى تحكم وحكما مصدر مبين لنوعه قوله الى ان النصب يظهر الخ وقد يقدر للضرورة
كقوله ٥ فما سودتني عامر عن وراثة ٥ ابى الله ان اسمو بام ولا اب ٥
وقوله ٥ ما اقدر الله ان يدني على شحط ٥ من داره الحزن ممن داره صول ٥
وما تعجبية والشحط البعد والحزن وصول موضعان وانظر هل يجوز ذلك في السعة
كما مر في المنقوص قوله الى ان الثلاث الخ اي اذا كانت اصلية اما المبدلة من الهمز
كيقري ويقري ويوضو فلا تحذف ان قدر الابدال بعد الجزم وهو القياس لاخذ الجازم
مقتضاه بتسكين الهمز فان قدر قبله كان شاذا لتحرك الهمزة ولا يحذف ايض في
الاكثر لعدم الاعتداد بالعارض فيقدر السكون على الهمزة المبدلة او على بدلها فتدبر
قوله تحذف في الجزم اي لضعفها بالسكون فسلط الجازم عليها لكونه لم يجد غيرها
لكن التحقيق مذهب س انه انما يحذف الحركة المقدرة ويحذف الحرف عنده لا به
فرقا بين المجزوم وغيره واما ثبوتها مع الجازم في نحو قوله
٥ وتضحك مني شيخة عبشمية ٥ كان لم ترى قبلي اسيرا يمانيا ٥ فضرورة
لانها ترد الكلمة الى اصلها كما في سبك المنظوم للمصرح فجزمه بسكون مقدر على
القول الاول للضرورة ويحتمل انه جزم بحذف الحرف ثم عاد للضرورة وفي الهمع انه
لغة فجزمه كذلك وخرج عليها قراءة قنبل انه من يتقي ويصبر بالياء وجزم يصبر
وقيل الموجود اشباع والحرف الاصلي حذفه الجازم ويرده ان حرف الاشباع لا يكتب
او من موصولة وسكن يصبر تخفيفا او لنية الوقف وليس من ذلك سنقرئك

فلا

فلا تنسى لانه نفى لا نهى اى فلست تنسى تتمة بقى مما تقدر فيه الحركات ماسكن للوقف او للادغام كيضرب بكر وداود جالوت او للتخفيف كتسكين بارئكم وبعولتهن ورسلنا ومكر السئ ويامركم ويشعركم والصحيح جوازه نثرا للقراءة به فى السبع والمتبع كالحمد لله والمحكى كالعلم المركب اسنادا والمضاف لياء المتكلم حتى فى حال جره خلافا للمص لسبق حركة المناسبة على الاعراب وكالياء بعدها كياغلاما ويقدر السكون فيما حرك للساكنين كلم يكن الذين وما ادغم فى آخره كلم يشد وما حرك من القوافى كقوله

٥ اغرك منى ان حبك قاتلى ٥ وانك مهما تامرى القلب يفعل ٥

والظاهر ان هذا التقدير كله للتعذر فيما عدا المخفف لتعذر الحركة الاصلية مع الوقف والاتباع مثلا ولا يختص التقدير بالحركات بل تقدر النون فى الافعال الخمسة عند تاكيدها كالمرو والحروف الثلاثة فى الاسماء الستة اذا وليها ساكن كابى الرجل وكذا الف المثنى كغلاما المراة والواو والياء فى جمع غير المقصور كضاربوا القوم والمقيمى الصلاة اما فى جمع المقصور فيحركان للساكن كياء المثنى ولا تحذف لعدم ما يدل عليها الفتح ما قبلها ابدا والظاهر ان تقدير هذه الحروف للثقل لا للتعذر قيل وكذا تقدر الواو فى الجمع المضاف لياء المتكلم رفعا كجاء مسلمى لذهاب صورتها اذ اصله مسلمون لى حذفت النون واللام للاضافة وقلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء وادغمت فيها وكسر الميم لتناسبها قال ابن الحاجب وتقديرها للثقل لان الموجب لقلبها ياء ثقلها مع ياء المتكلم ورد عليه بانها تتعذر ما دامت الياء الاولى فالاولى انه للتعذر نظر الحال الراهنة كما قدروه فى المقصور للتعذر مع ان اصل الالف لا تتعذر عليها الحركة بل تثقل لكن انت خبير بان الموجب لقلب آخر الفتى الفا ليس مجرد الثقل كما هنا بل تحركه باى حركة كانت ولو خفيفة مع فتح ما قبله فاعتبر فيه الحال الراهنة لان الياء الاصلية لا تقدر فيها جميع الحركات حتى يصح اعتبارها بخلاف ما هنا فتدبر هذا والمختار وفاقا لابى حيان ان اعرابه لفظى لوجود ذات الواو وتغير صفتها لعلة تصريفية لا يقتضى تقديرها والله اعلم مطلب النكرة والمعرفة اسم مصدر لنكر وعرف المشدد

مطلب النكرة والمعرفة

ومصدران للمخفف يقال نكرت الرجل بالكسر ضد عرفته ثم جعلا اسمي جنس للاسم
المنكر والمعرف لا علمين كما قيل والا لمنعا الصرف ولا يصح ان علميتهما لكونهما ترجمة
لان مدلولهما الالفاظ التي بعدهما كسائر التراجم لا الاسمان المذكوران لان
التقدير هذا باب شرح النكرة كما لا يخفى وقدم النكرة لكثرتها اذ كثير من النكرات
لا معرفة له كاحد وعريب دون عكسه ولسبقها تعقلا واعتبارا لانها تدل على الشيء
من حيث هو والمعرفة لابد لها من تعيين ما في القصد بنحو صلة او عهد قيل ونحو جرجا
كالادمي اذا ولد يسمى انسانا ومولودا ثم يوضع له العلم ونحوه ويرده انه يطلق
عليه المعارف ايضا كهو وهذا والذي ولد والمولود فتدبر وانكر النكرات مذكور
فموجود فمحدث فجوهر فجسم فنام فحيوان فانسان فرجل فعالم ويقاس على ذلك
ما شابهه فكذكور معلوم وشيء لصدق الشيء بالمعدوم لغة وكحيوان شجر وحجر
مثلا وكانسان فرس وحمار وكرجل امراة وكعالم جاهل وضارب مثلا وما بينهما
العموم الوجهي كانسان وابيض فالظاهر في مرتبة واحدة لتقابل عموم كل بخصوصه وبعد
فلا فائدة في هذا البحث الا التمرين قوله نكرة مبتدا لانها المحدث عنها وسوغه التقسيم
لا الجنس في ضمن الافراد كما قيل لعدم صلوحه مسوغا كما مر في الكلام وقابل الخبر
وذكره لان المراد اسم قابل ال والاسم يقع على المذكر والمؤنث او لتأول النكرة
باللفظ مثلا لا بالكلمة قيل او لكون النكرة صفة لمحذوف مذكر اي اسم نكرة وهو
الذي سوغ الابتداء بها ويرده ما مر من انها اسم جنس للمنكر لا وصف الا ان يلاحظ
اصلها وهو المصدرية وتؤول بالمشتق بقي ان قابل ال الخ تعريف للنكرة والتعريف
ليس محمولا على المعرف لا مواطأة ولا اشتقاقا كما صرح به الميزانيون لئلا يحكم عليه
قبل تصوره وانما هو تفسير له على حذف اي التفسيرية او عطف بيان عليه كجاء زيد
ابو عبد الله لا خبر عنه حتى يحتاج لمسوغ كذا قيل وهو مردود بان الحكم على الشيء انما
يتوقف على تصوره بوجه ما ولو بالاسم لا التصور التام الحاصل بالتعريف مع ان
كونه تصورا خاليا عن الحكم انما هو بالنسبة للسامع الجاهل بالمعرف اما بالنسبة
للمتكلم العالم به فحكم قطعا وان كان قصده الاصلي تفسيره وهذا معنى ما قيل انه
تصوير لا تصور ولو سلم عدم حمله اصلا كما اختاره بعض المحققين فلابد من المسوغ

لتصحيح

لتصحيح صورة اللفظ لانهما مبتدأ وخبر صورة لا حقيقة فتدبر وحمل المواطأة ما يصح
بلا تأويل بالمشتق او حذف المضاف كحمل العلم على الفقه وحمل الاشتقاق بخلافه
كحمل العلم على الشافعي قوله مؤثرا حال من المضاف اليه وهو ال لا ان المضاف اسم فاعل
يقتضي العمل في الحال قوله ما يقبل الخ اعترض بانه غير جامع لخروج الحال والتمييز واسم لا
ومجرور رب وافعل من فانها نكرات مع انها لا تقبل ال ولا تقع موقعه وغير مانع
لدخول يهود ومجوس وضمير الغائب العائد لنكرة كجاءني رجل فاكرمته فانها
معارف مع ان الاولين يقبلان ال والثالث واقع موقع قابلها وهو رجل
والجواب عن الاول ان الحال وما معه يقبل ال في الافراد ولا يضر عدم قبولها
في تراكيبها الخاصة لعروضه وعن الثاني ان يهود ومجوس لا يقبلا لانهما اذا كانا
جمعين ليهودي ومجوسي كروم ورومي وهما نكرتان اما اذا كانا علمين على القبيلتين
فلا وح يمتنعان الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي واما الضمير فمعناه الرجل المذكور
وهو لا يقبلها لا رجل بالتنكير فتدبر قوله وتؤثر فيه التعريف قيد به لانه المراد من
تأثير ال عند الاطلاق فخرج نحو العباس والحارث فان ال فيهما مؤثرة للمح اصلهما
من الوصفية بشدة العبوس والحرث لا للتعريف قوله ومثال ما يقع الخ منه ايضا
ما توغل في الابهام كأحد وعريب وغير وشبه لوقوعها موقع انسان مثلا وكذا امرء
وامرأة ولعله لم يسمع دخول ال عليها فيكون نحو الغير والشبه مولدا وكذا اسماء
الاستفهام والشرط تقع موقع ذات او زمان او مكان واما تضمن الاستفهام
والشرط فزائد على اصل الوضع ومن هذا النوع ايضا لا من الاول اسماء الفاعلين
والمفعولين لان ال فيها موصولة لا معرفة وهي بمعنى ذات وقع عليها او منها
الضرب مثلا وكل وبعض بمعنى جميع وجزء فادخال ال عليهما لحن عند الجمهور لانهما معرفتان
معنى وتنوينهما بدل عنها وكذا اسماء الافعال النكرات لوقوع صه مثلا موقع سكوتا
او موقع اسكت الدال عليه فتدبر قوله وصاحب يقبل ال اي المعرفة لان المراد به
الدوام والثبوت فهو صفة مشبهة لا اسم فاعل حتى تكون موصولة قوله وغير معرفة
افرد الضمير لارادة المذكور لا لان العطف باو ولانها تنويعية بمعنى الواو لا للاحد
الدائر حتى تقتضي الافراد وفي الاخبار قلب لان المعرفة هي المحدث عنها ببيان

خاصتها كالنكرة ولم يعرفهما بالحد لما في التسهيل من تعذره بلا اعتراض عليه
وعلله بما لم يسلم له وقد عرف كثير النكرة بما شاع في جنس موجود كرجل او مقدر
كشمس والمعرفة بما وضع ليستعمل في شئ بعينه ولا اعتراض وافهم كلامه عدم
الواسطة بينهما وهو الاصح خلافا لمن اثبتها فيما لا يدخله تنوين ولا ال كمن وما
قوله كهم وذى لم يرتبها لضيق النظم وقد رتبها في الكافية بقوله

٥ فمضمر اعرفها ثم العلم ٥ فذو اشارة فموصول متم ٥
٥ فذو اداة فمنادى عينا ٥ فذو اضافة بها تبينا ٥

وترك المنادى هنا كاسم الفعل غير المنون ونحو اجمع في التوكيد لذكرها في ابوابها
وذكر سحر فيما لا ينصرف ويقاس به امس وبعضهم يرد ذلك الى ما هنا لان
تعريف اجمع بالعلمية الجنسية او الاضافة المقدرة والباقي بال مقدرة لكن
اختار في التسهيل ان تعريف المنادى بالمواجهة له والاقبال عليه لا بال فليس
ما هنا واعلم ان الجلالة اعرف المعارف اجماعا ثم الضمير على الاصح لا العلم
ولا الاشارة واعرفه ضمير المتكلم فالمخاطب فالغائب السالم من الابهام بان
يتقدمه اسم واحد كما في التصريح بخلاف جاء زيد وعمرو فاكرمته فهذا كالعلم
او دونه والمراد العلم الشخصي كما في التسهيل اما الجنسي فالظاهر انه دون الجميع واما
المضاف فكما اضيف اليه عند المص مطلقا وعند الاكثر الا المضاف للضمير
فكالعلم لانه يوصف به كمررت بزيد صاحبك والصفة لا تكون اعرف من الموصوف
بل مثله او دونه ورد بانه لا ضرورة في ذلك بل هو الانسب لكونها تعين الموصوف
وتوضحه ولذا اختاره ابن هشام تبعا للفراء والشلوبين وقال المص انه الصحيح
نعم على قول الناظم ينتقض القول بان الضمير اعرف الجميع والانسب كون
المضاف دون ما اضيف اليه مطلقا لاكتسابه التعريف منه ولان نحو غلام
زيد صادق باى غلمانه ففيه ابهام عن زيد قوله والذى مقتضاه انه يسمى معرفة
حال افراده عن الصلة وهو كذلك كما قاله ابن هشام للزومها له وعدم استعماله
بدونها بخلاف المضاف اليه قوله فالذى الخ لما فاته ترتيبها ذكرا
رتبها تبويبا لكن فاته ان يترجم للضمير كاخوته والفاء فصيحة كما لا يخفى وما مفعول

اول

اوّل لتسم والظرف صلتها اى فما وضع لذى غيبة الخ اى لمفهومه الكلّى بناء على
قول السعد ان المضمرات ونحوها كالاشارات والموصولات والحروف كليّات
وضعا جزئيات استعمالا فهو مثلا موضوعة لمطلق غائب ولا يستعمل الّا فى واحد
بخصوصه كزيد والمعنى فما وضع لافراد ذى غيبة بناء على قول العضد والسيّد انها
جزئيات وضعا واستعمالا فهو موضوع لكلّ فرد مما يستعمل فيه لكن بواسطة
استحضارها بامر كلّى يعم تلك الافراد لتعذر ان يحيط الواضع على انه من البشر
بجميعها وقت الوضع تفصيلا فالوضع عامّ والموضوع له خاصّ فان قلت
اذا كان الضمير والاشارة والموصول مستوية وضعا واستعمالا فما معنى كون
بعضها اعرف من بعض كما مر قلت لان تعريفها من امر زائد على الوضع كالمرجع
والحضور فى الضمير والاشارة فى اسم الاشارة والصّلة فى الموصول ولا شك
ان بعض هذه اوضح من بعض فالترتيب انما هو باعتبارها لا بالوضع الاتى
ان الحروف مثلها وضعا واستعمالا وليست معارف لعدم قرينة التعريف
فتدبر قوله كانت جره بالكاف لقصد لفظه وليس من انابة ضمير الرفع عن ضمير
الجر كما توهم قوله بالضمير فعيل من الضمور وهو الهزال لقلة حروفه غالبا ومن
الاضمار وهو الاخفا لكثرة استتاره ولانه خفى فى نفسه لعدم صراحته كالمظهر
مع ما فيه من حروف الهمس غالبا وهى التا والكاف والهاء ولذا يسمى مضمرا ايضا
ويسميه الكوفيون كناية ومكنيا اى كنى به عن الظاهر اختصارا قوله ما دلّ على غيبة
اى لفظ جامد وضع لذى غيبة الخ فخرج احرف المضارعة وكاف الخطاب فى نحو
ذلك واخر نحو انت و اياه وضمير الفصل عند البصريين فانها احرف لنفس الغيبة
والخطاب لا لذيهما وخرج ايضا ما فيه ال الحضورية كجئت الساعة ونحو يا زيد
فان الحضور فى ذلك ليس من الوضع بل من القرائن والمراد بالحضور خصوص
التكلم والخطاب بقرينة التمثيل لا مطلق حضور فخرج اسماء الاشارة على ان الحضور
لم يعتبر وضعا وانما لزمها من كونها لا يشار بها الّا لحاضر وبايقاع ما على الاسم
الجامد خرج لفظ غائب ومتكلم ومخاطب فانها مشتقة على ان المراد هنا بالمتكلم
شخص يحكى بذلك اللفظ عن نفسه وبالمخاطب شخص يوجه اليه الخطاب به

اسم مرجع اه

وبالغائب ما تقدم له ذكر وهذه ليست كذلك وبهذا تخرج الاسماء بناء على انها
موضوعة للغائب لانها لم يتقدم ذكرها والاصح انها وضعت لمسماها المعين لا
بقيد غيبة ولا حضور فاستعمالها فى كل منهما حقيقة واعلم ان ضمير الغائب
لابد من تقديم مرجعه لفظا ولو بمادته كاعدلوا هو اقرب اى العدل المفهوم من اعدلوا
او معنى بان يعلم من السياق نحو ولابويه لكل واحد اى الميت بقرينة ذكر الارث
حتى توارت بالحجاب اى الشمس بقرينة ذكر العشى والالها عن ذكر ربه اى صلاة
العصر او رتبة كضرب غلامه زيد فان رتبة الفاعل قبل المفعول ولا يعود على
ما تأخر لفظا ورتبة الا فى ست مسائل جعلوها فى حكم المتقدم لنكات خاصة
بها كالاجمال ثم التفصيل وهى ضمير الشان والقصة والضمير المجرور برب والمرفوع
بنعم او ما اول المتنازعين كما ستبين فى ابوابها والضمير المبدل منه مفسره كضربته
زيدا واللهم صل عليه الرؤف الرحيم والضمير المخبر عنه بمفسره ونحو ما هى الا حياتنا الدنيا
وقولهم هى النفس تحمل ما حملت وهى العرب تقول ما شاءت وقيل ضمير هذين
للقصة وقيل من باب ضربته زيدا فجملة تقول وتحمل خبره وفى الهمع انه قد يرجع الى
نظير السابق نحو وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره اى عمر معمر آخر عندى درهم
ونصفه اى نصف درهم آخر اهو وجعله الدمامينى لنفس السابق مع حذف
مضاف اى من مثل عمره ومثل نصفه **قوله** وذو اتصال الماخير مقدم عن ما
لانها هى المعرفة او عكسه لان القصد تعريف المتصل بما ذكر ومنه صفة ذو
قوله ما لا يبتدا اى به فحذف الجار فاتصل الضمير واستتر وليس محذوفا لانه
نائب الفاعل ولئلا يحذف العائد المجرور بغير شرطه والمراد لا يبتدا به مع
بقائه على حالته الاولى فخرج ضمير ضربتهما وضربتهم وضربتهن فانه اذا ابتدئ
به صار مبتدا بعد ان كان مفعولا فلو اريد بقاؤه مفعولا قيل اياهما ضربت
لاهما فتدبر **قوله** الا مفعول يلى لقصد لفظه واختيار انصب بنزع الخافض
اى فى الاختيار والمراد ما يعم الا الاستثنائية والوصفية وهى التى بمعنى غير
كما فى شرح الجامع **قوله** كالياء والكاف الخ تمثيل لانواعه ومحاله لكنه راعى الاعرف
فقدم المتكلم فالمخاطب فالغائب وان فاته تقديم المرفوع وتاخير المجرور كعادتهم

للضرورة

للضرورة فمثل للتكلم والمجرور بابنى وللمخاطب والمنصوب باكرمك وللمرفوع والغائب بسليه قوله المضمر من حيث هو ينقسم آلخ وهل المتصل اصل المنفصل لان مبنى الضمير على الاختصار او كل اصل قولان قوله فالى عوض آلخ فى خبر مقدم وناصر مبتدا موخر والاه مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الا اياه وعوض ظرف يستغرق المستقبل كابدا الا انه مختص بالنفى وهو مبنى على الضم لقطعه عن الاضافة كقبل وبعد وسمع فيه الكسر والفتح فان اضيف نصب كلا افعله عوض العائضين كابدا الآبدين وفى القاموس ما رايته عوض فاستعمله فى الماضى قوله وما نبالى آلخ ما الاولى نافية والثانية زائدة لا مصدرية خلافا للعينى لان اذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية وجملة ان لا يجاورنا آلخ مفعول نبالى وديار بمعنى احد من الفاظ العموم الملازمة للنفى اصله ديوار لانه من دار يدور والا مستثنى منه مقدم عليه وقياسه الا اياك اى لا نبالى بعدم مجاورة سواك ايتها المحبوبة اذا كنت انت جارتنا وفى نسخ وما علينا اى وما علينا باس بعدم مجاورة سواك واذا تاملت فى معنى البيت وجدت الا بمعنى غير لا استثنائية فتكون فى محل نصب على الحال والكاف فى محل جر بالاضافة لا مستثنى كما قاله ارباب الحواشى والانفصال ممنوع بعد كل منهما كما فى ش الجامع قوله وكل مضمر آلخ لما كان تقسيمها الآتى بحسب مواقع الاعراب يوهم اعرابها دفعه بذلك فى ابتدائه ليعلم ان الجر وغيره لمحالها فقط وليس هذا مكررا مع قوله قبل كالشبه الوضعى لانه لا يفيد هذه الكلية فاشار هنا الى ان هذا الشبه فى بعضها والباقى محمول عليه او ان له علة اخرى قوله كلفظ ما نصب اى فى الصورة ولو مع اختلاف الحركة كضربته وبه واعلم ان كلامه الآن فى المتصل من قوله وذو اتصال الى قوله وذو ارتفاع وانفصال فاشار الى المنصوب فى هذا الشطر وكل منهما اثنا عشر قسما كما سيأتى والى المرفوع فيما بعده وانما اخره لانه ذكر حكم البناء هنا لدفع التوهم المار وهو عام للمتصل والمنفصل فربما توهم ان ما بعده عام مثله فدفع ذلك بتقديم المجرور الذى لا يكون فى المنفصل اصلا فتدبر قوله فى الجمود هذا احد اوجه اربعة فى التسهيل ثانيها الشبه الوضعى فى بعضها وحمل الباقى عليه ثالثها الشبه الافتقارى لافتقارها الى المرجع او الخطاب مثلا رابعها استغناؤها عن الاعراب

باختلاف صيغها لاختلاف المعاني كالحرف هو وقال ابن غازي للشبه المعنوي
لتضمنها معنى التكلم والخطاب والغيبة وهي من معاني الحروف الجزئية كاحرف
المضارعة واللواحق في اياي واياك واياه اهـ ومقتضاه ان مثل احرف المضارعة
كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي قوله ولا تشتبه الخ واما نحوهما وهم ونحن فوضعت
كذلك ابتداء قوله للرفع الخ متعلق بصالح الواقع خبرا عن نا وهو بفتح اللام
افصح من ضمها لكن الفتح هنا متعين لئلا يلزم عيب التساند قوله كاعرف بنا
ضمنه معنى اشعر فعداه بالباء او هو بمعنى اعترف بقدرنا قوله لا يشبهان نا الخ
هذا ظاهر فيما مثل به فقط لا في نحو اعجبني كوني مسافرا الي ابي فان الياء في الجميع
ضمير متصل لمعنى واحد ومحلها نصب في الاول ورفع في الثاني بالكون وجر
في الثالث والجواب ان رفعها عارض من كون المضاف يطلب مرفوعا
كالفعل ومحلها الاصلي بالنسبة للمضاف هو الجر فقط اما نا فمشتركة بالاصالة
قوله والغ مبتدا سوغه عطف المعرفة عليه ولما غاب خبره واشار بهذا مع قوله
للرفع والنصب وجر الى جواز عطف المعرفة على النكرة وعكسه واكتفى بذلك
عن ذكره في باب العطف واشار بهذه الثلاثة مع نا المتقدمة الى بعض
اقسام البارز المرفوع وبقي التاء في نحو ضربت ضربتما الخ وياء المخاطبة في تضربين
ثم ذكر المستتر فتكمل ضمائر الرفع المتصلة ستة عشر كما ستعرفها قوله من ضمائر
الرفع اي مع الافعال اما في نحو ضاربان وضاربون نحو فان والفاعل مستتر
قوله ليس بجيد ولو قال لما غاب وخوطب لكفاه لكن اجيب عنه بانه دفع
التوهم بالمثال كما افاده انها خاصة بالرفع حتى لا يرد انه في تقسيمه بحسب الاعراب
لا الغائب وغيره قوله ومن ضمير الرفع افاد بتقديم الخبر اختصاص المستتر
بالمرفوع لانه عمدة فلابد منه لفظا او تقديرا واما غيره ففضلة لا داعي الى
تقديره اذا عدم من اللفظ الا لربط الخبر ونحوه وذلك نادر وصنيع المص
صريح في ان المستتر من المتصل لان كلامه الان فيه وهو الاصح لا من المنفصل
كما قيل اذ لا يبتدا به ولا يلي الا بل لا ينطق به اصلا واختار في الجامع انه واسطة
لان الاتصال والانفصال من عوارض الالفاظ المحققة اهـ نكت قوله او افق

مجزوم في جواب الامر ونغتبط بالغين المعجمة بدل منه **قوله** ينقسم الضمير اى المتصل
لما مر والمراد بالبارز ما له وجود في اللفظ ولو بالقوة فيشمل المحذوف في نحو الذى
ضربت لامكان النطق به اما المستتر فامر عقلى لا يمكن النطق به اصلا وانما
يستعيرون له المنفصل في قولهم تقديره انت مثلا للتقريب كما مر فحصل الفرق
بين المستتر والمحذوف ومع ذلك فالمستتر احسن حالا من المحذوف لانه
يدل عليه اللفظ والعقل بلا قرينة فهو كالموجود ولذلك اختص بالعمد اما المحذوف
فلا بد له من القرينة **قوله** ما يحل محله الظ اى بان يمكن تسلط عامله على الاسم
الظ او الضمير المنفصل كزيد قام يصح فيه قام ابوه او ما قام الا هو بخلاف الواجب
وليس المراد بالجواز صحة بروزه اذ لا يقال قام هو على الفاعلية لان المستتر مطلقا
لا ينطق به اصلا لانه امر عقلى كما مر فتسمية هذا جائزا ومقابله واجبا مجرد اصطلاح
لا مشاحة فيه فاندفع ما للموضح هنا افاده شيخنا **قوله** للواحد سيذكر محترزه والمخاطب
لبيان الواقع ولم يذكر نحو الواحد لدخوله في المبدوء بالتا **قوله** لا يجوز ابرازه اى
الاولى واجب الاستتار كما قال في مقابله الآتى كما يعلم مما مر **قوله** في اوله الهمزة الاولى
حذف في **قوله** نحو تشكر لانه قيد جعله للمؤنثة الغائبة نحو هند تشكر ليكون المتن
ممثلا للمستتر جوازا ايضا ولحصول الخاطب بافعل **قوله** هذا ما ذكره الخ بقى مما يجب
استتاره كما في التوضيح وشرحه ما رفع بفعل الاستثناء والتعجب او باسم فعل
مضارع او باسم فعل امر لمفرد كان او لا كنزال يا زيد ويا هند ويا زيدان الخ
او بالمصدر النائب عن فعله في الامر نحو فضرب الرقاب او بافعل التفضيل اهـ
ولا يرد ان الاخير يرفع الظ في مسئلة الكحل اجماعا وفي غيرها على لغة قليلة
كما سياتى لندور ذلك واما مرفوع الصفة الجارية على من هى له فجائز الاستتار
قطعا كما سيمثل له الشارح بزيد قائم لانه يخلفه الظ باطراد كزيد قائم ابوه وعدم صحة
بروزه لا يضر كما علم مما مر خلافا لمن وهم فيه وكذا مرفوع نعم وبئس فتدبر **قوله** وكذا كل
فعل الخ اى مضارعا كان او ماضيا الا فعل الاستثناء والتعجب فانهما للغائب
مع وجوب الاستتار فيهما لجريان الثاني مجرى المثل فلا يغير ولئلا يفوت حمل
الاول على الا في تلو المستثنى له **قوله** وما كان بمعناه اى الفعل من الصفات المحضة

سواء جرت على من هي له كامثله او لا وخرج بالمحضة ما غلبت عليها الاسمية كالاجرع
والابطح فلا ضمير فيها اصلاً لدلالتها على مجرد الذات وبقى من مواضع الجواز
اسم الفعل الماضي كهيهات **قوله** وذو ارتفاع اى محلا كامر وهو خبر مقدم عن انا
وهو بسكون الواو لغة حكاها الفارسي لا لمجرد الوزن مبتدا وانت عطف عليه
والخبر محذوف اى كذلك ولم نعطفها على انا لافراد خبره المتقدم فهذه الضمائر
لا تكون بالاصالة الا مرفوعة واما ورودها غير مرفوعة فانما هو بالنيابة عن ضمير الجر
نحو ما انا كانت ولا انت كانا لقبح اللفظ معه او النصب نحو يا ليتني وهما نحو
للضرورة ويكثر نيابتها في التوكيد كرايتك انت ومررت بك انت كما سيأتي واما
نداؤها في نحو يا انت فشاذ **قوله** انا للمتكلم آه المختار عند البصريين ان الضمير
فيه وفي فروعه ان فقط والالف زائدة لبيان الحركة والتاء حرف خطاب
ولواحقها لتبيين المثنى وغيره وان الهاء في هما وهم وهن هي الضمير وحدها ولوا
لتبيين الحال فان والها مشتركان بين المفرد وغيره واللواحق قرينة على المراد
بهما والنون الاولى في هن علامة النسوة والثانية كالواو في هموا وفي الفارسي
ان الواو حذفت من انتم تخفيفا ولذا عادت في ضربتموه لان الضمير يرد الاشياء
الى اصولها فتكون النون الثانية من انتن في مقابلتها واما هو وهي فكلهما
الضمير كما مر في البناء وخالف الكوفيون في الجميع **قوله** وذو انتصاب مبتدا خبره
جعل وفي انفصال حال من مفعوله الاول وهو ضميره النائب عن الفاعل
واياى مفعوله الثاني ولم يقل وانفصال كسابقه للتفنن والصحيح ان ايا فقط
ولواحقها حروف تبين المراد واختار المص انه الجميع **قوله** اشار في هذا البيت آه
تلخص في كلام المص في قوله وذو اتصال الى هنا ان الضمير خمسة انواع لذكره الرفع
والنصب في كل من المتصل والمنفصل وخص الجر بالمتصل كما علمته وكل من هذه
الخمسة اثنا عشر قسما لانه اما للمفرد المذكر او المؤنث او لمثناهما او لجمع الذكور او
الاناث وعلى كل اما مخاطب او غائب ثم المتكلم وحده ومع غيره فالجملة ستون
ولا تخفاك امثلتها ويزيد ضمير الرفع المتصل اربعة مع المضارع وهي اضرب ونضرب
وتضرب وتضربين ولم يعد ضمير امر الواحد لاتحاده مع تضرب كما اتحد مضارع

الغائب مع ماضيه فى صورة المقدر وكذا لم تعد الواو والالف ونون النسوة
مع المضارع لاتحاد صورتها مع الماضى وكذا اضربي مع تضربين وانما حمل
الضمير فى الامر على المضارع دون العكس لانه الاصل فتدبر لا يجيء المنفصل
آه اى لان الغرض من وضع الضمير الاختصار فلا يعدل عن المتصل الا حيث
يتعذر اما الضرورة كبيت الش او لتقدمه على عامله كاياك نعبد او لحصره
كالا تعبدوا الا اياه وقوله انا الذائد الحامى الذمار وانما يدافع عن احسابهم انا او مثلى
او لكون عامله محذوفا كاياك والشر او معنويا كانا عبد اثيم وانت مولى كريم او حرف
نفى نحو ما هن امهاتهم او فصل من عامله بمتبوع له كيخرجون الرسول واياكم او ولى
واو المصاحبة كقوله فآليت لا انفك احدو قصيدة تكون واياها بها مثلا بعدى
او لرفعه بمصدر مضاف الى المنصوب نحو بنصركم نحن كنتم ظافرين او لغير ذلك
كما فى التصريح بالباعث آه متعلق بحلفت فى بيت قبله والاموات مجرور
باضافة الباعث والوارث اليه وحذف نظيره من الآخر على حد بين ذراعى
وجبهة الاسد او منصوب تنازعه الوصفان فاعمل فيه الثانى وحذف ضميره
من الاول لكونه فضلة وضمنت بمعنى تضمنت اى اشتملت عليهم حال من الاموات
والدهارير اول الدهر فى الزمن الماضى لا واحد له من لفظه ويقال دهور دهارير
اى مختلفة كما فى القاموس وفسرها فى التصريح بالشدائد ولكن المناسب هنا
الاول وفى الصحاح دهر دهارير اى شديد كليلة ليلاء ويوم ايوم وساعة سوعاء
هاء سلنيه تنازعه الفعلان قبله فاعمل فيه الثانى لا الاول كما قيل والا
لاضمر فى الثانى لما سيأتى الا ان لا يجعل تنازعا بل حذف من الثانى لدلالة
الاول لكون الوصل ارجح فيتعلق بالمعمول الظ وهذا كالاستثناء من قوله وفى
اختيار آه لا مناقض له كما قيل وما اشبهه اشار الش فى حله الى انه على حذف مضاف
وما واقعة على فعل اى وهاء كل فعل اشبه سلنيه فيوهم اختصاص الحكم بالهاء والفعل
وليس كذلك فالاحسن جعل الاسم فى ما واقعة على ضمير والهاء فى اشبهه عائدة لهاء
سلنيه اى وكل ضمير اشبه هاء سلنيه فيما سيأتى سواء كان عامله فعلا كما مثله
او اسما كالدرهم انا معطيكه ومعطيك اياه ليس خبرا صادق بكون العامل

ليس ناسخا اصلا كسال او ناسخا لاحد الضميرين فقط كاذ يريكهم الله فى منامك
قليلا الآية فان ارى الحلمية لم تنسخ الكاف بل الهاء لكنها ليست خبرا فى الاصل
فالآية من باب سلنيه لاخلتنيه لان النسخ المعتبر فى خلتنيه للضميرين معا فتعبير
الشارح اولى من التعبير بكون العامل ليس ناسخا وهما ضميران اى اولهما اعرف كما
يفيده المثال فلو قدم غيره او اتحدت رتبتهما مع نصبهما وجب الفصل كما سياتى
فى المتن وخرج بكونهما مفعولين ما اذا رفع اولهما فيجب الوصل مع الفعل ولو
قدم غير الاعرف كضربتك وضربونا لان الفصل انما جاز للهرب من اتصال
فضلتين بالعامل وذلك مفقود هنا اذ المرفوع كجزء الفعل ويجوز الامران
مع الاسم سواء كان الاول مرفوعا او مجرورا كعجبت من ضربيك وضربى اياك اذ الياء
فاعل المصدر مجرور بالاضافة او مرفوعا فقط ولا يكون الا مستترا كانا
الضاربك والضارب اياك بناء على ان الكاف مفعول لامضاف اليه
والا تعين الوصل لان المجرور لا يكون الا متصلا اه صبان وكذا يجب الوصل
فى انا ضاربه بلا ال لتعين الاضافة فيه فان نون الوصف تعين الفصل
كضارب اياه فتدبر فعلم ان اشتراط الشارح التعدى الى مفعولين خاص
بالفعل لانه اقتصر عليه دون الاسم بقى ان موضوع المسئلة الضميران فلو
بدل احدهما بالظاهر كالدرهم اعطيته زيدا فالظاهر تعين الوصل على الاصل واسلم
على السواء قد يؤخذ ترجيح الوصل من تقديمه فى عبارته واصرح منها قول
الكافية سلنيه صل وقد فصل ومنه فسيكفيكهم الله انلزمكموها ان يسألكموها
اذ يريكهم الله كما هذا فى الفعل اما فى الاسم فالانفصال ارجح لضعفه عن اتصال
المفعولين به لكونه فرع الفعل فى العمل ومن الوصل قوله ومنعكها بشئ يستطاع
وقوله لئن كان حبك لى صادقا لقد كان حبيك حقا يقينا مخصوص
بالشعر يرده حديث ان الله ملككم اياهم اى الارقاء ولو شاء لملكهم اياكم والشاهد
فى الاولى فقط لوجوب الفصل فى الثانية لتقديم غير الاعرف ولو وصل لقال
ملكموهم بفتح الكاف الاولى وضم الثانية وقد يقال عدل عن هذا لثقله مع ما فى
الفصل من مشاكلة ما بعده فتدبر اذا كان خبر كان ضميرا اى نسكت عن اسمها

فافاد انه لايشترط كونه ضميرا ويدل عليه كلام ابن الناظم نحو الصديق كانه زيد
لكن عبارة ش الكافية تدل على الاشتراط واخواتها مثله فى ش الكافية وجزم
ابو حيان بتعين الفصل فيها وان ليسي وليسه شاذ فانه يجوز اتصاله
اى فى غير الاستثناء اما فيه فيجب الفصل نحو اليس اياه ولايكون اياه كما يجب
مع الا وتفارق هذه المسئلة ما قبلها بان اول الضميرين مرفوع وعل محله الظ
فى قول والعامل ناسخ لهما معا فاختار المص الاتصال اى لانه الاصل
ولكثرته نظما ونثرا فى الفصيح كحديث ان يكنه فلن تسلط عليه الخ وكقول ابى الاسود
لعبده دع الخمر يشربها الغواة فاننى رايت اخاها مغنيا بمكانها
فان لا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه بلبانها
ومراده باخيها نبيذ الزبيب ولعله ممن يقول بحله اذا لم يسكر واما الانفصال
فجاء شعرا كقوله لئن كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير
ولم يجئ نثرا الا فى الاستثناء ومر مثاله الثانى منهما خبر الخ اى لكون العامل
ناسخا لهما معا وهما ضميران اى اولهما اخص وغير مرفوع فلا فرق بين هذه
وسابقتها الا بالنسخ واذا كان اولهما اخص فلابد من تغايرهما معنى كما هو ظ ولا
يحتاج لجعل الاخبار فيهما من باب شعرى شعرى الا فى اتحاد الرتبة كما سيأتى
ارجح اى فى المسئلتين لان حق الخبر الانفصال قال الرضى وانما وصل اولهما
لقربه من الفعل وان كان حق المبتدا كذلك ووافقه فى التسهيل على باب ظن
لجر الخبر عنه بمنصوب بشبه الفضلة فرجع الى اصل الخبر بخلاف كنته فلم يجر الضمير
رفع لجزء الفعل فاشبه هاء ضربته فرجع الى اصل الضمير من وصله بعامله اذا
قالت الخ حذام بالبناء على الكسر اسم امراة قيل هى الزرقاء وقيل غيرها وكانت تبصر من
مسافة ثلاثة ايام ولا تخطئ فى قول تقوله ولذا صار هذا الشطر مثلا لمن يقدم قوله على
غيره كما هو مراد الش وقدم الاخص اى فى المسائل الثلاث كما فى الاشمونى
دون غيرها وضابطه ان يرفع احد الضميرين فى غير باب كان كضربونا فاسئلونا
فيجب اتصالهما وتقديم المرفوع وان كان انقص لجبره بكونه كجزء العامل فلا يخرج
المنصوب عن الاتصال على اصل الضمير بلا معارض بخلاف الابواب الثلاثة

ونص بهذا على ان جواز الامرين مشروط بتقديم الاخص لان قوله وما اشبهه يصدق
باى شبه ولو فى غير ذلك فلا تقول اعطيتهوك اى ولا حسبتهوك ولا كانوك بل يجب
الفصل لتقديم غير الاخص واجازه قوم كالمبرد وكثير من القدماء لكن الفصل
عندهم ارجح اراهمني الخ الباطل فاعل ارى والهاء مفعول اول والياء ثان
وشيطانا ثالث قال ابن الاثير وفيه شذوذان الوصل وترك الواو لان حقه
اراهمونى كرأيتموها كنت بالخيار من هذا مع ما قبله يعلم جواز الامرين حال
تقديم الاخص لانه لم يعلم الاولى لتبادر خلاف المراد لان الفاعل معنى وهو
الآخذ يجب تقديمه على المأخوذ ضميرا كان او ظاهرا فلو قدم غيره تبادر انه الآخذ
فيحصل اللبس واما عدم العلم بشئ فاجمال لا لبس وفى اتحاد الرتبة الخ قال سم
اى فى باب سلنيه وخلتنيه لان من قيودهما كون احد الضميرين اخص فهذا محترزه وكذا
اقتصر الاشمونى فى التمثيل عليهما ومقتضى ذلك ان باب كان يجوز فيه الوصل
مع اتحاد الرتبة ككنتنى بضم التاء وكنتك بفتحها ويكون الاخبار فيه على حد شعرى
شعرى كما سيأتى وربما يؤيده ان امتناع الوصل فيهما الخ انما هو لتوالى المثلين مع
ابهام كون الثانى تأكيدا وهو مفقود هنا لاختلاف لفظ الضميرين واعرابهما
ومنه فى الغيبة حديث ان يكنه الخ لكن فيه ان مسمى الضميرين فى هذا مختلف فيسوغه
بخلاف ما قبله لما سيأتى ان كون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين لمسمى
واحد من خواص افعال القلوب وايضا مر عن الاشمونى ان تقديم الاخص واجب
فى الابواب الثلاثة مع انه يلزمه اختلاف الرتبة الا ان يراد قدمه عند وجوده
فليتأمل وتحرر وقد يبيح الغيب فيه اى فى اتحاد الرتبة لمتكلمين اى بحسب
الاصل وان كانا فى ذلك التركيب لمتكلم واحد او مخاطب واحد اذ لا يمكن
اتحاد رتبتهما فى التكلم والخطاب الا الخ بخلاف الغيبة وفى نسخ لمتكلم او مخاطب
او غائب وهى ظاهرة واذا اتحد مدلول الضميرين كان الاخبار فى خلتك اياك
على حد شعرى شعرى واختلف لفظهما اى فى الافراد او التذكير او ضدها
كمثاله ونحوهم احسن الناس وجوها وانضرهموها سواء تباعد الهاءان كما ذكر ام تقاربا
نحو اعطاهموها واعطاهاه الا ان الفصل الخ اجود تخلصا من قربهما اذ ليس بينهما

المعرف واحد بخلاف ملمو وانما اشترط الاختلاف لدفع توالى المثلين وايهام
التاكيد وقيد بالغيبة لان اختلاف لفظ الضميرين المتحدى الرتبة اذا لم يرفع
اولهما يلزمه تعدد مدلولهما وذلك لا يمكن فى الخطاب والتكلم لامتناع لشئ واحد
اذ لا يقال علمتانى ولا ظننتكماك واليه اشار اى لشرط الاختلاف قال ولى
واشار اليه هنا بتنكير وصل اى يبيح الغيب فيه نوعا خاصا من الوصل ووكل تفسير
الى الموقف فى الكافية مثله فى النكت وفى ابن الميت انه سهو انما هو فى الشافية
واما بيت الكافية فهو ولاضطرار سوغوا فى ضمنت اياهم الارض فحقق ما ثبت
وربما اثبت اى بعد قوله وفى اتحاد الرتبة وقبل ياء النفس اى المتكلم
بقرينة وليسى وليتنى فلا يرد اطلاق النفس على المخاطب وغيره سم مع الفعل
متعلق بالتزم او حال من ياء النفس ومفهومه انها لا تلزم مع غير الفعل بل اما تجوز
براجحية او مرجوحية او استوا كما بينه بقوله وليتنى فشا الخ او تمتنع وهو ما عدا ذلك
وفى التوضيح انها تلزم مع اسم الفعل المتعدى ايضا كدراكنى وعليكنى وحكى الفراء مكانكنى
اى انتظرنى لكن صريح الرضى جوازها فقط وكان من حقها ان تلحق بقية الاسماء
لتقيها خفاء الاعراب لكن تركت لئلا تفصل بين المتضايفين وقد لحقت شذوذا
اسم الفاعل لشبهه بالفعل واسم التفضيل لشبهه بالتعجب فالاول كقوله صلى الله
عليه وسلم لليهود هل انتم صادقونى ولو حذفت لقيل صادقىّ بكسر القاف وشد
الياء وقوله وليس بمعيينى وفى الناس ممتع صديق اذا اعيى على صديق
ومن الثانى قوله صلى الله عليه وسلم غير الدجال اخوفنى عليكم روى بلا نون وبها
اى اخوف الامور التى اخافها عليكم والمفضل عليه محذوف اى اخوف من الدجال
لعلمهم بصفته فلا يخفى عليهم تلبيسه بخلاف غيره فرب متستر بالصلاح اضر
على الامة من متجاهر بالفسق لحقته نون الوقاية اى وتدغم فيها نون الرفع فى
الافعال الخمسة او تفك كتامرونى وتحاجونى وقد تحذف احداهما تخفيفا
والصحيح انه نون الرفع لانه عهد حذفها لغير ذلك ولانها نائبة عن الضمة التى
تحذف تخفيفا وشذ حذفها مع فعل الاناث ولا فرق فى ذلك بين الماضى
وغيره متصرفا كان او لا كدعانى ويذرنى وخلانى وعدانى وحاشانى اذا جعلت

افعالا كقوله تمل الندامى ما عدانى فاننى بكل الذى يهوى نديمى مولع
فان قدرت حروفا سقطت كقام القوم خلاى لانها تقى الفعل اى الصحيح
وحمل عليه نحو دعى ورمى طرنا اللباب وقوله الكسر اى الذى يختص مثله بالاسم وهو
الذى بسبب ياء المتكلم لانه اخو الجر فى الاختصاص فصين عنه الفعل اما
ما لا يختص به بان لم يدخله اصلا كالذى قبل ياء المخاطبة او يدخل فيهما كالذى للتخلص
من السكونين فلا حاجة لصونه عنه فلا يرد نقضا وقال الناظم لانها تقى لبس
ياء المتكلم بياء المخاطبة وامر المذكر بامر المؤنث فى نحو اكرمنى واكرمى وحمل الماضى
والمضارع على الامر ودخلت فى غير الفعل لتقى تغير آخره وقد جاء حذفها مع
ليس اى لشبهها الحروف الآتية فى الجمود والقياس لزومها كسائر الافعال وهو
الكثير كقول بعضهم وقد بلغه ان شخصا يهدده عليه رجلا ليسنى اى ليلزم رجلا
غيرى الطيس بفتح المهملة وسكون التحتية الرمل الكثير واذ ظرف زمان للعدد
او للمفاجأة والمعنى عددت قومى كالرمل كثرة وقت ذهاب الكرام او ففاجانى
ذهابهم سواى واسم ليس مستتر وجوبا والياء خبرها اى ليس الذاهب اياى ففيه
شذوذ آخر حيث اتصل الضمير بفعل الاستثناء ما افقرنى من فقر بالكسر اى
افتقر لا من افتقر لان صوغ التعجب من غير الثلاثى شاذ عند من لم يلتزم ما هم
الكوفيون لقولهم ان صيغة التعجب اسم والاصح فعليتها فتلزمها النون كما عند البصريين
الا ندور والظاهر جوازه اختيارا وهو احد قولى الناظم والثانى قصره على الضرورة
كنية جابر آخ قبله تمنى مزيد زيدا فلاقى اخا ثقة اذا اختلف العوالى كنية جابر آخ
كان مزيد وجابر يتمنيان لقاء زيد الخيل الذى سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد
الخير لعداوة بينهما فلما لقياه طعنهما وهزمهما فقال ذلك والعوالى الرماح والمنية
التمنى والكثير ثبوتها اى لشبهها الفعل معنى وعملا بلا معارض بخلاف
لعل فان عملها الجر فى بعض الاحيان وتوالى الامثال فى بعض لغاتها وهو لعن
بالنون عارض شبهها فندرت معها النون وانما خير فى الباقيات لان المعارض
فيها واحد وهو توالى الامثال فقط ويقل ثبوتها قال ابن الصايغ لكنه اكثر
من تجريد ليت فقوله امكن اى فى مطلق القلة القدوم بتخفيف الدال التحرك

واخطا اى انحث والقبر الغلاف والابيض السيف والماجد العظيم فقول
انى وانى فشوتها الشبه الفعل وحذفها التوالى الامثال لان لتفل حصل بها وقيل
حذفت الاولى لسكونها والساكن اولى بالتغيير وقيل الوسطى المدغم فيها لانها فى
محل اللام التى يلحقها التغيير وكذا الخلاف فى انما بالتشديد لكن لم يقل احد يعتد
به بحذف الثالثة لانها ضمير علم قاله الرودانى اوصبان تلزمهما اى تحفظ
بناهما على السكون لانه الاصل بخلاف ما بنى على غيره من قيس يروى بلا صرف
على ارادة القبيلة ومصروفا لارادة ابيها وفى لدنى متعلق بقل خبر لدنى
الثانية وفى قدنى متعلق بيفى خبر الحذف ولا يضر تقديم معمول الخبر الفعلى على
المبتدا كما مر وتعليقه بالحذف يرد عليه اعمال المصدر موخرا وعلى بال والثانى
قليل وفى الاول خلاف واشار بقد وايضا الى قلة الحذف فيهما كلدنى فيفى من
الوفا بمعنى ياتى لا من النفى بالتخفيف هى لنافع ولم تجعل نونها للوقاية
لحقت لد بالسكون لضم الدال فى الآية ولا لد بالضم وهما لغتان فى لدن
لان هذه يقال فيها لدى بلا نون كما قاله س لان النون انما تحفظ البناء على
السكون لا غيره كما مر وصريح كلام س هذا ان لد بلا نون تضاف للضمير خلافا
لمن منعه اى حسبى تفسير لكل من قدى وقطى على اللغتين كما هو مذهب الخليل
وس خلافا للكوفيين فى قولهم يجب الحذف فى التى بمعنى حسب كما يجب فى اسم
الفاعل التى هى بمعناه واحترز به عن قد الحرفية كقد قام وقط الظرفية نحو ما فعلته
قط اذ لا يضافان للياء وعن قد وقط اسمى فعل بمعنى يكفى كما فى المغنى او كفى كما
استقربه الدمامينى لان اسم الفعل المضارع مختلف فيه فان النون تلزمهما
كالافعال كما مر عن التوضيح واذا كانا بمعنى حسب فالغالب بناؤهما على السكون
وقد يكسران وقد يعربان كما فى الرودانى قدنى من نصر الخ تمامه ليس الامام
بالشحيح الملحد والخبيبين عبد الله بن الزبير وابنه خبيب تغليب او هو واخوه
مصعب ويروى بصيغة الجمع على ارادة خبيب بن عبد الله ومن على رايه
والشاهد فى الثانى حذف نونه مع اضافته للياء بقرينة سابقه فاحتمال كون
الكسر على لغة او لاجل الروى فالياء اشباع لا للمتكلم مرجوح ومن الحذف ايضا

ما فى صحيح البخارى مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من مزيد حتى يضع رب العزة
قدمه فيها فتقول قط قط ويزوى بعضها الى بعض يروى بسكون الطاء وكسرها
بلا ياء وبها وقطنى بالنون وقط بالتنوين والمراد بوضع قدمه لازمه وهو التجلى
عليها بقهره وكبريائه وقيل ما قدمه لها الماوردى انه يخلق لها خلقا اذ ذاك والله سبحانه
وتعالى اعلم   يطلق لغة على الجبل كقوله تعالى وله الجوارى المنشآت
فى البحر كالاعلام وقول الخنسا وان صخرا لتأتم الهداة به كانه علم فى راسه نار وعلى
الراية والعلامة نقل اصطلاحا الى الاسم الآتى والظاهر ان النقل من الثالث لقولهم
انه علامة على مسماه فيصلح للنكرة ايض بحسب اصله لكن خص بما سياتى   اسم الخ
خبر مقدم لعلم لانه المحدث عنه بالتعريف لا العكس والمبتدا هنا واجب التاخير
لعود ضميره على بعض الخبر على حد ملئ عين حبيبها فان عاد الى اسم فاضافته بمعنى
من او الى المسمى وهو الظ فبمعنى اللام الاختصاصية ومطلقا حال من فاعل
يعنى او صفة لمصدر محذوف اى يقينا مطلقا   وخرنقا بكسر المعجمة والنون
علم المراة الآتية منقول من ولد الارنب كما فى قوله لينة المس كمس الخرنق
فلا ينصرف للعلمية والتأنيث ولكن المراد هنا لفظه وانما منعه لحكاية اصله
او لملاحظة ان مدلوله كلمة   وواشق فيه تلميح لقوله تعالى وثامنهم كلبهم
حيث ذكر سبعة اعلام وثمنهم بالكلب   يعين مسماه اى يدل على تعينه
لا انه يحصله له لان المسمى لا يكون الا معينا والمراد ما يعم التعيين الخارجى
والذهنى معا كما لب علم الشخص او الذهنى فقط كعلم الجنس لما سياتى وبعض
علم الشخص كعلم تصنعه لولدك المتوهم وجوده ذهنا وكعلم القبيلة الموضوع
لمجموع من وجد وسيوجد فان هذا المجموع لا يوجد الا ذهنا فقولهم تشخص العلم الشخصى
خارجى اغلبى افاده الصبان عن يس   بلا قيد الخ تفسير للاطلاق اى بلا قرينة
خارجة عن ذات اللفظ لان تعيين العلم من ذات وضعه بخلاف باقى المعارف
فانها موضوعة لتعيين مسماها لكن بواسطة قرينة اما معنوية كالتكلم واخويه
للضمير والتوجه والاقبال للمنادى او لفظية كالصلة فى الموصول وال فى مدخولها
والظ ان منها الاضافة فى غلام زيدا وحسية وهى الاشارة بنحو الاصبع فى اسم الاشارة

مطلب العلم

فتعيين المدلول انما هو بهذه القرآئن لا من الوضع ولا يرد ان العلم المشترك يحتاج
لقرينة ايض لان ذلك عارض من تعدد الوضع اما باعتبار كل وضع على حدته فغير
محتاج   اخرج النكرة اى كرجل وشمس فانه موضوع لكل كوكب نهارى وان انحصر
فى الكوكب المخصوص فتعيينه عارض لعدم وجود غيره لا من الوضع   او الغيبة
اى معرفة مرجعها بذكر او غيره وان كان نكرة لان المراد بالضمير الخ ذلك الشئ المتقدم
بعينه وان ابهمت ذاته   للعقلاء الخ خبر ان والاوضح حذف المسميات وفى نسخ
العقلاء بال وهى ظاهرة   من المألوفات هذا فى العلم الشخصى اما الجنسى فانما يكو ن
غالبا لغير المألوف كالسباع والحشرات الآتية وقد يكون مألوفا كابى المضا للفرس
وابى الدغفاء بفتح المهملة وسكون المعجمة وبالفاء ممدودا للاحمق وهيان بن بيان
بشد الياء فيهما للانسان المجهول وهو من الاضداد لان المجهول صعب خفى لا هين
بين وفى المحكم يقال ما ادرى اى هى بن بى هو اى اى الناس هو قال ابن هشام
وكانهم جعلوه لعدم الشعور به كما لا يؤلف وكذا ابو الدغفاء لنفرتهم عنه افاده المصنع
اخت طرفة بفتح المهملة والراء كما فى القاموس   وقرن بفتح القاف والراء واليها
ينسب اويس القرنى رضى الله تعالى عنه   وعدن بفتحتين بلد بساحل اليمن
فرس اى لمعاوية رضى الله تعالى عنه   وشذقم قيل بالذال المعجمة وقيل بالمهملة
جمل للنعمان بن المنذر   واسما اتى الخ اى اتى العلم حال كونه اسما الخ   والمراد بالاسم
هنا خرج الاسم فى التعريف المتقدم فالمراد به مقابل الفعل والحرف وفى نحو وعلم
آدم الاسماء فالمراد به مطلق لفظ موضوع   ماكان فى اوله اى علم مركب تركيب
اضافة فى اوله اب الخ لا نحو ابو زيد قائم مسمى به لانه تركيب اسناد ولان المركب
الاضافى فيه جزء علم   اب وام اى او ابن او بنت او اخ او اخت او عم او عمة او خال
او خالة تم   ما اشعر بمدح الخ اى باعتبار مفهومه الاصلى فان ذلك قد يقصد
تبعا قاله السيد وفى التصريح عن الابهرى ان الاسم يقصد به الذات فقط واللقب
يقصد به الذات مع الوصف ولذا يختار عند التعظيم او الاهانة اه ومقتضاه
ان اشعاره مقصود فى وضعه العلمى من جهة ان له مفهوما آخر يلاحظ تبعا وينعوت
اليه وان كان المقصود منه بالاصالة مجرد الذات فلا يرد ان نحو زيد اذا اشتهر

بصفة كما كان فيه اشعار بها ويبعد كونه لقبا نعم اذا سمى به شخص آخر بعد ذلك في الاشتهار كان لقبا افاده يس واعلم ان المفهوم من كلام الاقدمين كما في الروداني ان الاسم ما وضع للذات ابتداء كان اولا ثم ما وضع بعده فان كان مصدرا باب مثلا فهو الكنية اشعر ام لا وان لم يصدر مع كونه مشعرا فهو اللقب سواء وضع قبل الكنية او بعدها فالثلاثة متباينة وفي السجاعي عن سم ان الكنية واللقب يجتمعان في نحو ابي الفضل وتنفرد الكنية في ابي بكر واللقب في مظهر الدين فعلى هذا لا يعتبر في اللقب عدم التصدير وعليهما يظهر ما حكاه ابن عرفة في من اعترض على امير افريقية في تكنيته بابي القاسم مع قوله صلى الله عليه وسلم تسموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي فاجاب بانه اسمه لا كنيته اى لانه يعتبر تأخر وضع الكنية عن الاسم لكن فيه ان ما وضع بعد الاسم غير مصدر ولا مشعر يكون خارجا عن الثلاثة وهو خلاف المقرر الا ان يجعل اسما ثانيا وقيل لا فرق بين الثلاثة الا بالحيثية فقط كابي الخير من حيث الدلالة على الذات اسم ومن حيث التصدير كنية ومن حيث الاشعار لقب وعلى هذا يظهر قول المحدثين وغيرهم في ام كلثوم اسمها كنيتها دون ما قبله لمباينة الاسم والكنية عليهما الا ان يراد اسمها بصورة الكنية لا كنية حقيقة فتدبر زين العابدين لقب على بن الحسين بن على بن ابي طالب رضى الله عنهم وامه بنت كسرى سبيت مع اختيها في فتح العراق وولدت الثانية سالم بن عبد الله بن عمر والثالثة القاسم ابن محمد بن ابي بكر وهؤلاء الثلاثة فاقوا اهل المدينة زهدا وعلما وكانوا يرغبون عن التسري فرغبوا فيه من ح كانف الناقة لقب جعفر بن قريع ابو بطن من سعد كان ابوه قسم ناقة بين نسائه فجاء ليأخذ قسم امه ولم يبق الا الرأس فجره من انفها فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب حتى قال الحطيئة قوم هم الانف والاذناب غيرهم ومن يسوي بانف الناقة الذنبا فصار مدحا والنسبة اليه انفي او تصرح ولا يجوز تقديم اللقب اى حملا على النعت لانه يشبهه بالاشعار بالصفة ولئلا يتوهم ارادة مسماه الاول في نحو بطن وانف الناقة وحمل الباقي عليه ولتأخره عن الاسم وضعا فكذا لفظا الا قليلا اى ما لم يشتهر اللقب والا جاز بكثرة لانتفاء الايهام كقوله تعالى انما المسيح عيسى بن مريم وعليه قول الشاطبي وقالون عيسى بان ذا الكلب متعلق بابلغ في قولها

ابلغ هذيلًا وابلغ من يبلّغها عنى حديثا وبعض القول تكذيب بان آخ قالته
اخت عمرو فى مرثية له اولها كل امرء بمحال الدهر مكروب وكل من غالب الايام مغلوب
وذا بمعنى صاحب وعمر ابدل منه وببطن شريان اسم موضع خبران وجملة يعوى آخ
حال او عكسه وشريان بكسر الشين شجر تعمل منه القسى ومن تقديمه ايض قول اوس
ابن الصامت انا ابن مزيقيا عمرو وجدى ابوه منذر ماء السماء كان عمرو
المذكور يلبس كل يوم حلتين فاذا امسى مزقهما كراهة ان يلبسهما غيره فلقب
مزيقيا فاما مع الكنية آخ رجح كثير وجوب تأخيره عنها ايض لما مر فى الاسم فابقى
المتن على عمومه ولا ترتيب بين الاسم والكنية فمن تقديمها اقسم بالله ابو حفص عمر
ومن تاخيرها قول حسّان وما اهتز عرش الله من اجل هالك سمعنا به الا لسعد ابى عمرو
ولو ارى فى ذلك خلافا وذا جعل آخرا بنقل حركة الهمزة الى اللام لسلامته مما ورد
اجيب بان قوله وان يكونا اى اللقب وسواه مفردين آخ قرينة على عدم دخولها فى
السوال لانها لا تكون مفردة ورده سم بان كون السوا مفردا يتحقق ببعض افراده
فقط وان كان البعض الآخر مركبا فتدبر ولو قال آخ فى شم السيوطى انه وجد
كذلك فى نسخ مفردين المراد بالمفرد هنا كباب الكلمة ما قابل المركب بخلافه فى
باب الاعراب والمبتدا والمنادى كما لا يخفى واما ما لا يدل جزؤه على جزء معناه
فاصطلاح منطقى فاضف قال فى التصريح الا لمانع ككون الاسم او اللقب
بال كالحارث كرز وهارون الرشيد فتمتنع الاضافة كما نص عليه ابن خروف اهـ
وفيه ان ال فى الثانى فقط لا تمنعها كغلام الرجل وعبد الامير فتامل بقى ان قوله
هنا فاضف حتما يقتضى اطراد الاضافة فى المتحدين معنى وقوله فى الاضافة
ولا يضاف اسم لما به اتحد آخ يقتضى منعها لنا ويقتصر على ما ورد منه مع تأويله
وقد ذكروا هناك من جملة ما ورد ويجب تأويله اضافة الاسم الى اللقب فبين
الكلامين تناف قطعا كما فى الحفنى واجاب بعضهم بان المراد هنا باضف
ابق الاضافة الواردة مع تأويلها الآتى فيرجع الى ما هناك من قصره على السماع
لكن ربما يفيد فحوى الكلام هنا قياسيته فتامل والا اتبع آخ المراد به الاتباع
اصطلاحا وهو مرادف التبعية لغة اى اجعل الذى جاء آخرا بدلا او عطف بيان

الاضافة اى على تأويل الاول بالمسمّى لانه المعرض للاسناد اليه والثانى بالاسم
غالبا وقد يعكس اذا كان الحكم على اللفظ ككتبت سعيد كرز وبهذا يندفع اتحاد معنى
المتضايفين لاختلافه بهذا التأويل وجعل الزمخشرى اضافة الاسم الى اللقب
لفظية لتقدير انفكاكها كاضافة الوصف الى معموله اذ المعنى على البدلية او البيان
فلا تحتاج للتأويل بخلاف المعنوية اسقاطى كرز هو فى الاصل خرج الراعى.
ويطلق على اللئيم والحاذق واجاز الكوفيون اى وبعض البصريين الاتباع
اى بدلا او بيانا وهذا هو الحق لعدم احواجه للتأويل فجوازه اولى مما لا يصح بدونه
ومثله القطع قال المص وانما اقتصر سيبويه على الاضافة لانها خلاف الاصل فبين
انها مسموعة واما الاتباع والقطع فعلى الاصل مع اعتضادهما بالسماع وجب
الاتباع اى بالنسبة لامتناع الاضافة فلا ينافى جواز القطع الآتى هذا والمختار
جواز الاضافة فى الصورة الثالثة كسعيد انف الناقة كما صرح به الرضى لانه ككلام
عبد الله فالاضافة فى صورتى كون الاول مفردا والاتباع فى صورتى كونه مركبا
وجملة الخ عطف على منقول اى ومنه جملة ومنه ما ركب الخ ومقتضاه انهما
قسيمان للمنقول مع انه شامل لهما وللمضاف الا ان يجعل من عطف الخاص اهتماما
به او يخص المنقول المتقدم بالمفرد لانه الاصل والجملة هى المركب الاسنادى بضم
كلمة الى اخرى على وجه يفيد واما المزجى فهو مزج الكلمتين كلمة واحدة منزلا ثانيتهما
منزلة تاء التأنيث مما قبلها فى ان الاعراب على الثانية والاولى تلزم حالة واحدة
كبعلبك ومعدى كرب والمراد بالاعراب المذكور ما يشمل المحلى ليدخل نحو خمسة
عشر وسيبويه على لغة بنائه وما ركب من الظروف والاحوال كصباح مساء وشغر بغر
بفتح الجزئين للبناء فكل ذلك من المزجى والاضافى كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة
التنوين مما قبلها فى ان الاعراب على الاولى والثانية ملازمة لحالة واحدة قال
يس ولم تسم العرب بمركب غير هذه الثلاثة فلذا اقتصر عليها وقال شيخ الاسلام
ولا يرد ما ركب من حرفين كانما او حرف واسم كيا زيد او حرف وفعل كقد قام لانها
تحكى كالجملة واما المركب التوصيفى كزيد القائم فملحق بالمفرد اهـ ذا اى المزجى مبتدا
وبغير ويه متعلق بمحذوف هو فعل الشرط يفسره تم المذكور واعرب جواب الشرط

لاخبر لصلوحه لمباشرة الاداة والشرط وجوابه خبر مرتجل من ارتجل الخطبة
والشعر اذا ابتداهما بلا تهيئ فكأنه مأخوذ من قولهم ارتجل الشئ اذا فعله قائما
على رجليه من غير ان يقعد ويتروى اه تصريح والى منقول هنا العلم بالغلبة
لان غلبته كالوضع الجديد خلافا لمن جعله واسطة قاله فى الايات وقيل كل
الاعلام منقولة لان اصل الاسماء التنكير فلها معنى سابق على العلمية وان
لم يعلم فى نحو سعاد وقيل كلها مرتجلة ما لم يسبق له استعمال اى للفظه
المخصوص سواء استعملت مادته كسعاد ام لا كفقعس فان مادة الاول استعملت
فى غير العلمية كالسعد والمساعدة دون هيئته والثانى لم يستعمل هو ولا مادته
قاله لو اولم يجئ من ذلك غيره افاده المصرح ولو ابدل الاستعمال بالوضع لخرج
ما نقل بعد وضعه فقط فانه من المنقول كما فى شرح الجامع قبل العلمية اى
قبل نوعها الحاضر فخرج اسامة علما لشخص فانه منقول كما قاله الشنوانى وغيره
لاختلاف النوع ودخل سعاد لامرأة غير الاولى فانه مرتجل لاتحاده وادد
نوزع فى ارتجاله بانه منقول من جمع ادة وهى المرة من الود كغرف وغرفة والهمزة
بدل من الواو المضمومة كما فى اقتت واجوه جمع وجه وقال شيخ الاسلام ادد علم
رجل مشتق عند س من الود فهمزته بدل من واو وعند غيره من الاد بفتح الهمزة
وكسرها وهو العظيم فهمزته اصلية اه ولعل ارتجاله مبنى على هذا كفضل اى
وزيد فانه مصدر زاد يزيد او من جملة اى فعلية او اسمية كما مثل قال فى
التسهيل والتسمية بالاسمية غير مسموعة وانما قاسها النحاة على الفعلية وفاعل
هذه اما ظاهر كما مثل او ضمير بارز كاطرقا لمفازة او مستتر كقوله نبئت اخوالى بنى يزيد
بضم الدال فكل هذه تحكى كما قاله الش فاعربها مقدر للحكاية كما نقله س عن
السيد والبابا وليست من المبنى اما المنقول من الفعل وحده فيعرب كما لا ينصرف
للعلمية ووزن الفعل ماضيا كان كشمر بشد الميم لفرس وبذر بشد المعجمة لماء بمكة او مضارعا
كيشكر لسيدنا نوح صلوات الله عليه وامرا كاصمت بكسر الهمزة والميم لمفازة لان سالكها يقول لصاحبه
اصمت من الفزع قاله الرضى وانما كسرت الميم وان كان الفعل من باب
نصر لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل وانما قطعت الهمزة لصيرورته اسما

فعومل معاملة الاسماء ولم تجعل هل كيزيد لسماع منعها من الصرف كقوله

اشلى سلوقية باتت وبات بها   بوحش اصمت فى اصلابها اود

فجر اصمت بالفتحة ولم يحك سكونه ومعنى اشلى آخ اغرى الصائد كلابا سلوقية فى اصلابها اود اى عوج بوحش تلك المفازة بخلاف يزيد فان جره مقيد لضمة الحكاية فان احتمل النقل من الجملة والفعل وحده كقوله وجيا نجاح فارس شمرا حمل على الثانى لان النقل من الجملة خلاف الاصل فلا يصار اليه الا بدليل كضم يزيد المار   بعلبك بعل اسم صنم وبك رجل يعبده فمزجا وجعلا علما للبلد ومعدى كرب بكسر الدال شذوذا والقياس فتحها كمرمى ومسعى قاله المصرح هنا وقال فى باب الندا معنى معدى كرب عداه الكرب اى تجاوزه اه وقضيته انه اسم مفعول اصل اعلال مرضى فلا شذوذ لانه مفعل فانه خلاف المعنى المذكور قاله الروداني ولا يضر تخفيف يائه وان كان القياس شدها كمرضى لان الاعلام كثيرا ما تغير عند النقل   اعرابه ما لا ينصرف اى على الجزء الثانى اما الاول فيلزم الفتح والسكون وكذا الحوش اذا عرب كذلك   على الفتح اى فتح الجزئين تشبيها بخمسة عشر بجامع المزج فى كل لان موجب البناء انما وجد فى الثانى وهو تضمنه معنى العطف كما مر واذا سمى بالمركب العددى حكى بناؤه على الاشهر كما سيذكره المص فى بابه فمراده بالمزجى هنا غير العددى   اعرابه متضايفين اى فيخفض العجز ابدا وتجرى على الصدر وجوه الاعراب الا ان الفتحة كغيرها لا تظهر فى نحو معدى كرب وان كانت تظهر على الياء فى غيره لثقله بالتركيب   فتبنيه على الكسر اى تغليبا لجزئه الثانى لانه اسم صوت مبنى لعدم تأثره بالعوامل وكسر على اصل التخلص ابو قحافة اسمه عثمان والد الصديق صحابى مثله رضى الله تعالى عنهما ولا يعرف اربعة متناسلون كلهم صحابة الا ابو قحافة وابنه ابو بكر وبنته اسماء وابنها عبد الله ابن الزبير رضى الله عنهم   ووضعوا اى العرب لكونه ظهر على السنتهم والا فالواضع هو الله تعالى وفيه اشارة الى ان علم الجنس سماعى   كعلم الاشخاص صفة لعلم لا حال منه لتنكيره ولفظا تمييز لمعنى الكاف اى مثله من جهة اللفظ او نصب بنزع الخافض   وهو عم فعل ماض لا افعل تفضيل حذفت همزته للضرورة

لاقتضائه العموم فى علم الشخص وليس كذلك   ام عريط بكسر المهملة وسكون
الراء وفتح التحتية كنية العقرب واسمها شبوة ومما جرب للدغتها وضع خنفسا
مشقوقة عليها او دهنها بما فى جوف العقرب   ثعالة بالتنوين للوزن وكنيته
ابو الحصين   برة بفتح الموحدة غير مصروف للعلمية والتأنيث والمبرة بفتحتين
البر   فجار مبتدا مبنى على الكسر كحذام وعلم خبره وكذا حال والفجرة بسكون الجيم
بمعنى الفجور والتاء لتأنيث الحقيقة لا للوحدة   وتأتى الحال بعده قيد البعدية
لان تقديمها يسوغ مجيئها من النكرة وكذا يبتدأ به بلا مسوغ   كحكم النكرة اى
فهو نكرة معنى كما هو ظ المتن ونص عليه المص فى شـ التسهيل لكن تعقبه المرادى
بأن تفرقة الواضع بين اسد واسامة لفظا تؤذن بفرق فى المعنى والا
لزم التحكم والتحقيق فى بيانه كما اشار له سم ان علم الجنس موضوع للماهية باعتبار
حضورها اى تشخصها فى الذهن بمعنى انه جزء من الموضوع له او شرط قيل وهو
الصحيح واسم الجنس للماهية بلا قيد اصلا من حضور او غيره وان لزمه الحضور
الذهنى ايض لتعذر الوضع للمجهول لكنه لم يقصد فيه كالاول وان شئت
فقل علم الجنس للماهية بقيد الحضور لا بقيد الصدق على كثيرين واسمه
بالعكس وعلم الشخص للماهية المشخصة ذهنا وخارجا كما قاله ابن الصائغ فالتشخص
الذهنى يجمع العلمين ويخرج اسم الجنس والخارجى يفرقهما وكعلم الجنس المعرف
بلام الحقيقة وكعلم الشخص المعرف بلام العهد الا ان العلم يدل على التعيين
بجوهره وذا اللام بقرينتها اه ملخصا من النكت وغيرها وما ذكر فى علم الشخص
مبنى على وجود الماهية خارجا فى ضمن الفرد فتشخص بتشخصه اما على التحقيق
من انها لا توجد فى الخارج اصلا فهو للفرد المعين خارجا وهو ظ قول الشـ ان
يراد به واحد بعينه وكونه خارجيا اغلبى لما مر اول الباب فتدبر وعلى ما ذكر
فاسم الجنس يغاير النكرة مفهوما لوضعها للفرد المنتشر اى للحقيقة باعتبار
وجودها فى فرد ما وان وافقها فى الماصدق فكل من اسد ورجل ان اعتبر
دلالته على الماهية بلا قيد سمى اسم جنس ومطلقا عند الاصوليين او بقيد الوحدة
الشائعة سمى نكرة وعند الآمدى وابن الحاجب انهما شئ واحد وهو ما وضع

للفرد المنتشر وهو ظاهر عبارات كثير من النحاة فالفرق بين اسم الجنس وعلمه ظم
وعلى كل فالفرق بينهما محض اعتبار لا يظهر اثره في المعنى اذ كل من اسامة واسد
صالح لكل واحد من الافراد بلا فرق فتامل   يكون للشخص في نسخ للعين وهي
اوضح   للمعنى منه كيسان للغدر وسبحان للتنزيه ويسار للميسرة والله اعلم
اللهم يسر امورنا بجاه نبيك عليه الصلاة والسلام   هو ما وضع
لمشار اليه اي حسا بالاصبع ونحوه فلا بد من كونه حاضرا محسوسا بالبصر
فاستعماله في المعقول والمحسوس بغيره مجاز بالاستعارة التصريحية الاصلية
او التبعية على الخلاف في ذلك فخرج ضمير الغائب وال لان اشارتهما ذهنية
قيل والاشارة في التعريف لغوية وفي المعرف اصطلاحية فلا دور وفيه ان
المعرف اسم تصحبه الاشارة الحسية فهي لغوية ايض فالاحسن جواب الدماميني
بان اخذ جزء المعرف في التعريف لا يوجب الدور لجواز معرفة ذلك الجزء بالضرورة
او بشيء آخر   بذا قدم المعمول للحصر بالنسبة لما ذكره هنا واله فمثلها ذاء بهمزة
مكسورة وذائم بهابعدها كذلك وذآوه بضمتها مع المد في الكل ويروى
بالاخيرين قوله   هذاؤه الدفتر خير دفتر   في يد قرم ماجد مصدر
وآلك بهمزة ممدودة فلام كما في التسهيل قال الدماميني وليست بدلا
من الذال لتباعد مخرجيهما فصارت الهمزة اسما هنا كما هي حرف في الندا
وفعل امر من لو اي كما مر فجملة اشارات المفرد خمسة   لمفرد متعلق بباشر واللام
بمعنى الى كقوله تعالى اني لما انزلت الي من خير فقير ان لم يضمن معنى سائل لان
الاشارة لا تتعدى باللام كما يفيده صنيع القاموس والمفرد اما حقيقة او حكما
كهذا الجمع وذاك الفريق ونحو عوان بين ذلك اي المذكور من الفارض والبكر
وقد يستعمل في الجمع كقول لبيد   ولقد سئمت من الحياة وطولها   وسؤال هذا الناس كيف لبيد
مذكر اي ولو تنزيلا نحو فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي وقيل ذكره مراعاة
للخبر ولان لغة العجم لا تفرق بين المذكر والمؤنث   بذي متعلق باقتصر
لتضمينه معنى خصص والحصر اضافي ايض لما سياتي   من نفس الكلمة اي
وهو ثلاثي الوضع لا كما الموصولة خلافا للسيرافي في الغلبة احكام الثلاثي عليه كالوصفية والتصغير

مطلب
اسم الاشارة

واصله ذيي غير منون للبناء حذفت لامه اعتباطا وقلبت عينه الفا لانها
محركة وقيل حذفت العين لانها ساكنة ورد بان الحذف بالاواخر اليق وحكاية
س امالة الفه تعين ان اصلها ياء اذ لا سبب لها سواه وان كان باب طويت
اكثر من باب حييت زائدة اى فهو احادى الوضع لان الالف والياء فى ذان
وذين للتثنية ورد بان الفه حذفت للساكنين ولذا شدد النون عوضا عنها
على ان التحقيق انهما ليسا مثنيين حقيقة كما سيأتى بذا الخ جملة ما ذكره لها عشرة
خمسة بالذال وخمسة بالتاء وافاد الرودانى ان اصل الجميع ذا قلبت الالف
ياء والذال تاء فى ذى وتى ثم الياء هاء فى ذه وته وقس الباقى وذات بالضم
هى اعربها والاسم ذا والتاء للتانيث للمثنى اى صورة المرتفع محلا لان التحقيق
وضعهما كذلك ابتداء للمذكر والمؤنث لا مثنيان اذ لا يثنى المبنى كما مر والنظر بناؤ ها
على الالف والياء مراعاة لصورة التثنية كيا رجلان ولا رجلين وفى سواه
اى وفى حال ارادة سوى المرتفع واما ان هذان لساحران فقدم تأويله
للمثنى المذكر اى ولو باعتبار الخبر كقوله تعالى فذانك برهانان كما فى المغنى
مطلقا اى مذكرا عاقلا اولا وهو حال من جمع مع تنكيره لورود الحال من النكرة
قليلا والمد اولى جرى على عرف اللغويين والقرآن المد والقصر لا يختص
الاسم المعرب وتنوين الممدود لغة وجعله المص كنون ضيفن كثر به اللفظ وكذا
بناؤه على الضم واشباع الهمزة اوله وابدالها هاء مضمومة وكذا مفتوحة تليها واو
ساكنة كما فى التسهيل وشرحه وتكتب الف المقصورة ياء وكذا الممدودة فى اولئك
ويفرق بينها وبين الى الجارة بواو بين الهمزة واللام وبهذين مع اسماء المفرد
والمعرفة وذين وتين تكمل ادوات الاشارة تسعة عشر وبلغات اولاء الممدو د
اربعة وعشرين وهى بالنظر للمشار اليه ستة اقسام فقط باعتبار الافراد
والتذكير وضدهما انطقا الفه بدل من نون التوكيد الخفيفة واللام
مبتدا خبره ممتنع وحذف جواب الشرط لدلالة الخبر عليه على ما مر فى قوله والامر
ان لم يك للنون محل الخ فلا تغفل وها بالقصر مفعول قدمت وتكتب مفصولة
منه لان المقصود اللفظ الموضوع لتنبيه المخاطب المركب من الهاء والالف اللينة

فهو معرفة بالعلمية عليه لكنه ينكر ويضاف للتنبيه ليتضح المراد به من اضافة الدال
للمدلول ولا يقال هاء التنبيه بالمد لئلا يقتضي ان الدال عليه هو هاء بالمد ان قصد
لفظها او مسماها وهو المفردة ان قصد معناها كما يقال باء الجر مع ان العامل
مسماها وهو ب فتدبر وغيرهم منه قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد كل
اولئك كان عنه مسؤلا ذم المنازل بفتح الميم للخفة وكسرها على اصل التخلص
وضمها اتباعا للذال وهي على هذا الترتيب في الحسن على ما يظهر والمراد بالعيش
المعيشة اه صبان وفي الاسقاطي الراجح الكسر لانه الواجب لو فك الادغام
اتى بالكاف وحدها لكنها لا تدخل في اشارات المؤنث الا مع تي وتا وكذا ذي بخلف
بخلاف غيرها كما نقل عن الهمع وغيره والظ منعها ايض مع ذاوه بالضم والكسر من
اشارات المذكر او الكاف واللام لكن لا تدخل اللام في المثنى ولا اولاء الممدود
بل في المفرد مطلقا واولى المقصور والظ منعها ايض فيما لا تدخله الكاف من اشارات
المفرد والمفرد وتميم لا يدخلونها اصلا واصل هذه اللام السكون لكنها تكسر للتخلص
في نحو ذلك وتالك وتيلك ولئلا يتوهم انها لام الجر مع الضمير وقد تبقى سكونها ويحذف
ما قبلها من ياء او الف كتلك بكسر التاء وفتحها حرف خطاب اي لا ضمير ولا
لا ضيف اسم الاشارة اليها اذ لا يتصل الضمير الا بعامله ولو اضيف لحذفت النون
من ذينك وتينك مع انه لا يقبل التنكير بحال لمصاحبة الاشارة الحسية وتتصرف
هذه الكاف بحسب المخاطب على الافصح كالكاف الاسمية وقد تفرد اما مفتوحة
في الاحوال كلها او مفتوحة في المذكر ومكسورة في المؤنث جمعا او غيره ففيها ثلاث
لغات وهذه الكاف الحرفية هي اللاحقة لاسم الفعل في نحو هاك هاكما وللضمير في اياك
اياكما الخ ولارايت بفتح التاء بمعنى اخبرني نحو ارايتك هذا الذي كرمت علي فالتاء
فاعل مجرد عن الخطاب ملتزم افراده استغناء بتصرف الكاف وليست هي الفاعل
والتاء حرف خلافا للفراء لانها ليست من ضمائر الرفع مع صحة الاستغناء عنها
بخلاف التاء ولا يستعمل بهذا التركيب الا عن حالة عجيبة فلابد بعده من استفهام
يبينها اما ظاهر كارايت زيدا ما صنع او مقدر كالآية اعلم كرمته وقوله لئن اخرتني كلام
آخر والمنصوب بعده اما بنزع الخافض اي اخبرني عن زيد وعن الذي لان هذا من

السماع

السماع او مفعول به على حذف مضاف اى اخبرنى خبر زيد كما اختاره الدماميني وقد يحذف نحو أرأيتكم ان أتيكم عذاب الله الخ ولا محل لجملة الاستفهام لانها مستانفة لبيان الحال كما صرح به الرضى بناء على ان اصله بمعنى ابصرت او عرفت فيطلب مفعولا واحدا مع انه انسلخ عن معنى الرؤية اصلا الى طلب الاخبار فان تقدم حرف التنبيه ايتت بالكاف لكن يقل جمعهما حتى فى المثنى والجمع كما اختاره ابو حيان وان منعه المص فيهما كقوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر وهو تصغير هؤلاء الا ان يحكم المص بشذوذ ذلك وتمتنع الكاف ان فصل بين ها التنبيه واسم الاشارة لان جمعهما بدون فصل قليل فلم يحتمل معه كما فى التسهيل والفصل اما بالضمير نحو ها انا ذا وهو كثير وقد تعاد ها توكيدا نحو ها انتم هؤلاء او بغيره وهو قليل كقوله ها ان ذى عذرة الا تكن نفعت فان صاحبها مشارك النكد والعذرة بالكسر المعذرة والاخبار عن الضمير بعدها التنبيه بغير اسم الاشارة شاذ كما صرح به ابن هشام فى حاشية التسهيل وان وقع فى ديباجة المغنى حيث قال وها انا بايح باسراره بنى غبراء هى الارض وبنوها الفقراء او الاضياف او اللصوص واهل عطف على الواو فى ينكرونى للفصل بالمفعول والطراف بكسر المهملة البيت من الادم واراد باهله الاغنياء والبيت لطرفة بن العبد فى معلقته فلا تقول هذلك اى كراهة كثرة الزوائد ثلاث مراتب يضعفه ان اللام تمتنع فى المثنى واولاء الممدود فيما ذا يدل على البعد ح وتشديد النون والمد لا يصلحان له لوجودهما بدون الكاف ايض مع ان لغة تميم تركها مطلقا واعلم ان المشار اليه اما مفرد او مثنى او جمع مذكرا او مونث فتلك ستة تضرب فى ستة المخاطب كذلك بست وثلاثين صورة فى المراتب الثلاثة بمائة وثمانية يتعذر من مرتبة القرب ثلاثون لان ستة المشار اليه فيها لا يتعدد لفظها باعتبار المخاطب لعدم لحوقها الكاف وهى ثابتة بانفسها مع كل مخاطب فتقول كيف هذا الرجل وذى المرأة مثلا يا رجل ويا رجلان الخ ويمتنع من مرتبة البعد اثنا عشر وهى جمع الكاف واللام فى ستة المخاطب مع مثنى المشار اليه مذكرا ومونثا نحو ذانلك ذانلكما تانلك تانلكما الخ تبقى صور الجواز ستة وستين وهى رتبة التوسط

بتمامها وستة من القريب واربعة وعشرون فى البعد وهذا العدد باعتبار المعنى
والا فيشار للجمع المذكر والمؤنث بلفظ واحد وخطاب المثنى مذكرا ومؤنثا كذلك
فباعتبار اللفظ تضرب خمسة فى خمسة بخمسة وعشرين فى ثلاث مراتب بخمسة وسبعين
يسقط منها عشرون ويمتنع عشرة وان نظر الى تعدد ادوات الاشارة لكل مشار
اليه تكاثرت الصور وهذا الايضاح يغنيك عن الجدول   دانى المكان اى للمكان الدانى
او الدانى منه فهى خاصة بالمكان لكن فى التسهيل ان هناك وهنالك وهنا بالفتح
قد يشار بها للزمان نحو هنالك تبلو كل نفس ما اسلفت اى فى يوم حشرهم
وقوله   واذا الامور تشابهت وتعاظمت   فهناك يعترفون اين المفزع
اى فى وقت تشابه الامور وقوله حنت نوار ولات هنا حنت اى ولات
فى هذا الوقت حنين فلات مهملة لتقديم الخبر وهو هنا على المبتدا وهو حنت
المؤول بحنين وليس هنا اسمها وحنت خبرها على تقدير ولات الوقت وقت
حنين لان هنا لا تخرج عن الظرفية ولات لا تعمل فى معرفة واعلم ان المكان
والزمان لا يشار اليهما من حيث كونهما ظرفين الا بهذه الادوات فهى فى محل نصب
على الظرفية اما من غير تلك الحيثية فلا يشار بها بل بغيرها نحو هذا مكان طيب
وذاك زمان الربيع   وبه الكاف صلا اى مفتوحة مفردة دائما ثم
او ثم بفتح المثلثة وشد الميم وقد تلحقها تاء التأنيث ساكنة ومفتوحة كربت وهاء
السكت وقفا وقد يجرى الوصل مجراه لا الكاف ولا ها التنبيه وهى وهنا ملازمان
للظرفية او شبهها وهو الجر بمن او الى كما فى اين لا خصوص من كما قاله الدمامينى
ولذا غلط من زعم ان ثم مفعول رايت فى قوله تعالى واذا رايت ثم بل الصواب
ان الفعل اما منزل منزلة اللازم اى واذا وقعت رؤيتك ثم اى فى ذلك المكان
او حذف مفعوله اى واذا رايت الموعود به ثم   فه بضم الفاء امر من فاه يفوه
اذا نطق   او هنا بالفتح والتشديد والاخيرة بالكسر والتشديد   وهنت
بزيادة تاء ساكنة على هنا المفتوحة المشددة وحذفت الفها للساكنين وقد تكسر
هاؤها اه تصريح والله سبحانه وتعالى اعلم   هو اسم مفعول من وصل
الشىء بغيره جعله من تمامه اذ لا يتم معناه الا بالصلة   موصول الاسماء مبتدا

مطلب الموصول

اول والذى مبتدا ثان حذف خبره اى منه والجملة خبر الاول والانثى مبتدا خبره
التى اى ومؤنثه اى الذى هو التى فالعاطف محذوف وال عوض عن المضاف اليه
او التى مبتدا ثانى حذف خبره والجملة خبر الانثى اى الانثى لها التى   لا تثبت بضم
اوله مجزوم بلا الناهية ولا يجوز فتحه كما لا يخفى وهو خبر عن اليا اى لا تثبتها انت
وجواب اذا محذوف لدلالة هذا عليه او اليا مفعوله مقدم ولا يرد ان معمول الجواب
لا يتقدم على الشرط لجواز ان اذ اجرد الظرفية   بل ما تليه اى الحرف الذى تليه اليا
فالصلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لامن اللبس وهذا تصريح بما علم فلفظ بل
انتقال لا اضراب وكون ما مفعولا لمحذوف يفسره اوله من باب الاشتغال
ارجح من كونه مبتدا خبره اول كما ستعرفه   ان تشددا اما بضم التا ومع كسر
الدال مبنيا للفاعل او مع فتحها للمفعول من اشد الرباعى او بفتح التا ومع ضم
الدال مبنيا للفاعل وبعكسه للمفعول من شد يشد والنون مبتدا على كل
لا مفعول مقدم لان معمول الشرط لا يتقدم عليه خبره الجملة الشرطية والرابط
على بنائه للفاعل محذوف اى تشددها وللمفعول مستتر فيه فائدة قال الفرا
كل مضاعف على فعل بالفتح ان كان لازما كسر مضارعه كعففت اعف ولا يضم
الا سماعا او متعديا ضم كرددت ارد ومددت امد الا ثلاثة احرف من المتعدى
كسرت ايضا ندورا وهى شد يشد ويشد وعله اذا سقاه ثانيا يعله ويعله ونم
الحديث ينمه وينمه فان جاء مثل هذا مما لم نسمعه فهو قليل والضم اصله وجاء منه
حرف واحد بالكسر فقط شذوذا وهو حبه يحبه اه صحاح   وتعويض مبتدا خبره
قصد وسوغه معنى الحصر على حد شى جاء بك اى ما قصد بذلك التشديد الا التعويض
عن يا المفرد خلافا لمن جعله لتاكيد الفرق بين تثنية المعرب والمبنى وان حصل
اصل الفرق بحذف اليا   الى اسمى هو كما فى التسهيل ما افتقر ابدا الى جملة ولو
تأويلا كالظرف والوصف والى عائد من ضمير او خلفه كما سيأتى فخرج بابدا النكرة
الموصوفة بجملة فانما تفتقر اليها حال وصفها لا ابدا وبالعائد الموصول الحرفى وهو
كل حرف سبك ما بعده بمصدر ولم يحتج لعائد   وهى خمسة نظمها السندوبى فقال
وهاك حروفا بالمصادر اولت   وذكرى لها خمسا اصح كما رووا

وهاهي ان بالفتح أنّ مشدّدا   وزيد عليها كى نحذها وبما ولو
وزيد عليها الذى في بعض احواله نحو وخضتم كالذى خاضوا اى كخوضهم قالوا
وال فيه زائدة دخلت على الحرف ندورا كالموصولة على المضارع لكن الصحيح اسميته
وحذف عائده وموصوفه اى كالخوض الذى خاضوه او اصله الذين حذفت نونه
على لغة او المراد كالفريق الذى خاضوا فجمع العائد نظرا للمعنى   ماضيا الخ لكن
لا تنصبه اتفاقا لانها لم تؤثر في معناه شيئا بخلاف ان الشرطية لما قلبته الى الاستقبال
ناسب عملها في محله فالموصولة بالماضى وكذا بالامر هى الناصبة للمضارع عند الجمهور
لا غيرها وان كانت سائر النواصب لا تدخل على غيره لانها ام الباب فتوسع فيها
ووصلها بالماضى اتفاق وبالامر عند س بدليل دخول الجار عليها في نحو كتبت اليه بان
قم ولا تقعد اذ لا يدخل الا على الاسم فتؤول بمصدر طلبى اى كتبت اليه بالامر بالقيام
كما قدر الزمخشرى في قوله تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه ان انذر قومك اى بالامر
بالانذار فلا يفوت معنى الطلب ورده الدمامينى بان كل موضع وقع فيه الامر
محتمل لكون ان فيه تفسيرية بمعنى اى كهذه الآية ونحو واوحينا اليه ان اصنع
الفلك واذ اوحيت الى الحواريين ان امنوا بى وانطلق الملأ منهم ان امشوا اى
انطلقت السنتهم فكل ذلك اذا لم يقدر فيه الجار كانت تفسيرية لسبقها بجملة فيها
معنى القول دون حروفه وخلوها عن الجار لفظا ولا حاجة الى تقديره كما يقول س
او زائدة كالمثال اى كتبت اليه بقم اى بهذا اللفظ زيدت ان كراهة دخول الجار على
الفعل ظاهرا وان كان في الواقع اسما لقصد لفظه   ومنها ان بالفتح والتشديد
والمناسب لما قرر ان يقول ثانيها   وتوصل الخ اى وتؤول بمصدر خبرها مضافا
لاسمها ان كان مشتقا وبالكون ان كان جامدا او ظرفا كبلغنى انك زيد او فى
الدار اى بلغنى كونك زيدا الى آخره او يقال في الجامد بلغنى زيديتك لأن ياء
النسب مع التاء تفيد المصدرية كالفروسية افاده الاسقاطى وكذا يقال في
المخففة الا ان اسمها ضمير الشان محذوف خبره الجملة والمصدر يؤخذ مما بعد
الفعل الجامد ويضاف لما يناسبه كان يقال في الآية الاولى وعدم كون شىء
للانسان الا سعيه وفى الثانية وكون اجلهم متوقع القرب فتامل   كى اى المجرورة

باللام لفظا او تقديرًا ظرفية الاولى زمانية ليشمل نحو كلما اضاء لهم مشوا فيه
اى كل وقت اضاءة اذ الزمن المخصوص لا يسمى ظرفا بالماضى والمضارع اى المتصرفين
ولو تصرفا ناقصًا كدام ويندر وصلها بالجامد كخلا وعدا ويمتنع بالامر وبالجملة
الاسمية اى اذا لم تصدر بحرف مصدرى نحو ما ان نجمها فى السماء لانهاج فاعل بمحذوف
هو صلة ما اى ما ثبت ان نجمها آلخ وقيل ان وصلتها مبتدا حذف خبره اى ثابت
اطوف بشد الواو للتكثير ما اطوف اى مدة تطوفى ولكاع كحذام ذم للمؤنث
اى لئيمة او وسخة ويقال للمذكر لكع كعمر بالماضى والمضارع اى المتصرفين
لا بالامر ولا بالاسمية كما قاله ابن هشام واما نحو يودوا لو انهم بادون فى الاعراب
فالمشهور ان تقديره لو ثبت انهم آلخ وبحث الدمامينى انه يقدر لو انهم بادون
ثابت كما قدره جمع بعد لو الشرطية فى ولو انهم صبروا كما سيأتى هناك فتكون
المصدرية توصل بخصوص هذا النوع من الاسمية فتامله وهو الغالب انها
لا تقع الا بعد مفهم التمنى كود واحب ومن غير الغالب قوله
ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى وهو المغيظ المحنق
احترازا آلخ اى فى بادئ الرأى والا فالحرفى لم يدخل اصلا لان الكلام فى الموصول
فذكر الاسماء لبيان الواقع فالذى يكتب هو وجمعه والتى بلام واحدة لكثرة
استعمالها واللذين واللتين مثنى بلامين على الاصل فى كل ما اوله لام حلى بال
وللفرق بينه وبين الجمع نصبًا وجرا وحمل الرفع عليهما ولم يعكس لسبق المثنى
فاستحق الاصل وال فى الجميع زائدة لا معرفة لان تعريفها بالصلة وحذفها
من الجميع لغة وكذا حذف نون الجمع وخرج عليها كالذى خاضوا فى قول ونون
المثنى لبنى الحارث كقوله ابنى كليب ان عمى اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا
وقوله هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم والحاصل ان الذين الجمع
اما بالنون مع ال او حذفها او بحذف النون مع ال وحذفها او بشد النون
او حذفها مع ال ففيه ربع ايضا واما الذى والتى فتحذف ياؤهما مع اسكان
ما قبلها او كسره وكذا تثبت ساكنة مع ال وبدونها وتشد مكسورة ومضمومة
ففيهما ست لغات للمفرد اى حقيقة او حكما كالفريق اسقطت الياء

قوله المحنق من احنقه بالغيظ اى اغاظه اهـ صحاح

والرابعة رفع بالواو والمثنى اما بتخفيف النون مع ال ... صح

اى ياء المفرد لسكونها مع العلامة ولم يقل اللذيان بتحريك ياء المفرد كالشجيان
لانها لاحظ لها فى الحركة بسبب البناء ومقتضى ذلك انها تثنية حقيقة فلا يشترط
فيها اعراب المفرد كما قيل به والاصح اشتراطه وانهما صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى
لا تثنية حقيقة وح فالظ بناؤهما كالمفرد لان التثنية التى هى من خواص الاسماء
لم توجد حتى تعارض شبههما الافتقارى وانما اختلفا مع العامل لنظر الصورة
التثنية فبنيا على ما يشاكل اعرابها من الف او ياء ومثلهما ذان وتان وكذا يقال
فى اللذون على رفعه بالواو فتدبر   عوض عن الياء مقتضاه منع تشديد المصغر
لرجوع يائه ة لتم ولم يعوضوا فى يدين ودمين لان الحذف فيهما قبل التثنية
لا لها   وقد قرئ واللذان هما لابن كثير وكذا ارنا اللذين ويسكن راء ارنا
جمع الذى مبتدا لخبره الالى والذين بحذف العاطف ومطلقا حال من الذين
اى بالياء فى الرفع وغيره والمراد الجمع اللغوى وهو مطلق التعدد لانهما اسما جمع
لا جمعان لان شرط الجمع اعراب المفرد كالتثنية ولان الالى لا واحد له من لفظه
والذين اخص من المفرد لاختصاصه بالعقلاء فلم يجر على سنن الجموع كذا قيل وفيه
ان عموم الذى للعقلاء وغيرهم بدلى فلا يمنع جمعه اذا اريد به عاقل ليعمهم شمولا
كجمع نحو قائم ونائم على قائمين ونائمين لخصوص العقلاء مع اطلاق المفرد على
غيرهم ولو سلم لبطل كونه اسم جمع ايضا كما مر فى عالم وعالمين فالاسلم التعليل الاول
وان احتمل عليه انه جمع لم يستوف الشروط فيكون فى كلام المص تغليب فتامل
ويكتب الالى بلا واو للزوم دال فلا يشتبه بالى الجارة كما فى التصريح بخلاف أولى
الاشارية   وبعضهم بالواو اتى وكلهم يرفعونه بها فى التصغير نحو اللذيون
باللات متعلق بجمع خبر عن التى والباء بمعنى على   كالذين نزرا حالا
من فاعل وقع او صفتان لمصدره او مختلفان اى وقع اللائى فى كلامهم وقوعا
نزرا حال كونه كالذين فى كونه للمذكر كما قاله الش او فى انه يستعمل بالياء والنون
كقوله   وانا من اللائين ان قدروا عفوا   وان اتربوا جادوا وان تربوا عفوا
وسمع اللاؤن رفعا كالذون واترب بالهمز بمعنى استغنى كان ماله عدد التراب
وترب ضده كانه لصق بالتراب اه صحاح   عاقلا كان او غيره لكن يقل فى غيره

كما فى التوضيح كقوله تهيجنى للوصل ايامنا الألى مررن علينا والزمان وريق وقصر كما ذكر اشهر من مد كقوله ابى الله للشم الألآء كانهم سيوف اجاد القين يوما صقالها اى ابى الله صبر للشم بالضم من الشمم وهو ارتفاع قصبة الأنف والقين بفتح القاف الحداد وتلى الألى آلخ ضميره للمنون فى قوله قبله فتلك خطوب قد تملت شبابنا قديما فتبلينا المنون وما نبلى اى وما نبليها ويستلمون اى يلبسون اللامة وهى الدرع حال كونهم على الخيول الألى تراهن آلخ والروع بالفتح الخوف والحدأ جمع حدأة كعنب وعنبة طائر معروف والقبل جمع قبلاء كحمر وحمراء من القبل كالحول فى العين وزنا ومعنى فالاول للمذكر بدليل يستلمون والثانى للمؤنث بدليل تراهن ومنه قول مجنون ليلى محى حبها حب الألى كن قبلها وحلت مكانا لم يكن حل من قبل
اللذون رفعا والصحيح انه مبنى جئ به على صورة المعرب والنظم بنا ومحى الواو والياء لما مر قريبا ويكتب ح بلامين لمشابهة المعرب الذى تظهر فيه ال ولفوات الثقل الحاصل على اللغة الأولى بلزومه حالة واحدة والظاهر عليها انه مبنى على فتح النون لا على الياء فتأمل هذيل فى التوضيح او عقيل بالتصغير فيهما صبحوا الصباح ظرف تاكيدى اى صبحوهم وقت الصباح والنخيل بالمعجمة مصغرا موضع بالشام والغارة اسم مصدر لاغار على العدو مفعول لأجله او حال اى مغيرين وملحاحا بكسر الميم من الح المطر دام واشتد وردَ اللاء بمعنى لذين اى المذكر كما ان الألى وردَ للمؤنث فيتقارضان لكن الثانى اكثر من الاول فما آباؤنا آلخ اى ليس آباؤنا الذين جعلوا حجورهم مهدا لنا باكثر امتنانا علينا من الممدوح فاوقع اللاء للمذكر بدليل مهدوا وفصل بين الموصوف وصفته باجنبى هو الخبر وتجويزه قول تساوى آلخ لما بين المختص بالمفرد وغيره من الموصول وهو الثمانية المتقدمة الذى والتى ومثناهما والذين والألى واللات واللاء شرع يبين المشترك بين الواحد وغيره وهو ستة من وما وال واى وذو وذات فكل واحد منها يساوى الثمانية فى الاستعمال وهكذا آلخ اى ذو شهير عند طى حال كونه كهذا المذكور فى المساواة طيئ بشد الياء وهمز آخره على المشهور من الطاوة كالطاعة وهى الابعاد فى المرعى كما فى الصحاح

ويقال بلا همز ايضا كما فى شرح مسلم ويتعين الاول للوزن وقال السيوطى سمى به جدهم
جلهمة لانه اول من طوى المنازل ومو ضع ظرف لاتى وذوات فاعله
واكثر ما تستعمل الخ ظاهره انها للعقلاء وغيرهم كما نقله فى التلويح عن اكثر اللغويين
والقول بانها لغيرهم فقط للبعض وفى شرح الجامع عن كتب الاصول وغيرها ان
ابن الزبعرى لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم
قال لاخصمن محمدا اليس قد عبد المسيح والملئكة فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال
له النبى صلى الله عليه وسلم ما اجهلك بلغة قومك ما لما لا يعقل اه وهذا ان صح كان
نصا فى محل الخلاف فى العاقل الاولى فيه وفيما بعده العالم اذ لم يرد اذن فى وصفه
تعالى بالعقل فانكحوا ما طاب الخ وقيل انها فى ذلك ليست لذات العالم بل
لصفاته الملحوظة مع الذات وهى من غير العالم فلم تخرج عن اصلها قال السعد
فى حواشى الكشاف التفرقة بين ما ومن انما هى عند ارادة الذات وحدها اما اذا
لوحظ معها صفة نحو اكرم ما شئت من هؤلاء القائم والقاعد وما زيد افاضل ام كريم
فما كن بحكم الوضع على ما ذكره الزمخشرى والسكاكى وغيرهما وان انكره بعضهم والمعنى
انكحوا الموصوفة باى صفة اردتم من البكارة والثيوبة ونحوهما اه والمراد الصفة
غير المفهومة من الصلة اذ هى فى كل موصول ولعل المعنى فى المثال الثانى سبحان
القادر الذى سخركن مثلا فتدبر وتستعمل فى العاقل اذا اختلط بغيره اتفاقا نحو يسبح
لله ما فى السموت وما فى الارض وفى المبهم امره كقول من رأى شبحا من بعد انظر
ما ظهر لى واما نحو قوله تعالى انى نذرت لك ما فى بطنى فانما استعملت فيه ما لان
الحمل فى حكم الجماد ما لم ينفصل لا للابهام ذكورته وانوثته كما نقله الشيخ خالد عن المصنف لان
ذلك لا يخرجه عن العقلاء فتدبر وقد تستعمل فى غيره اى اما لاقترانه به فى عموم
فصل من الجارة نحو فمنهم من يمشى الخ فتكون من مجاز المجاورة او لتشبيهه به نحو
اسرب القطا الخ فتكون استعارة او لاختلاطه به نحو ولله يسجد من فى السموات فتكون
تغليبا وقد بيناه فى بحث التثنية يكتب الخ قيل انهما للعباس بن الاحنف وهو
مولد لا يحتج بشعره ولذا سقطا فى نسخ والسرب بكسر المهملة وسكون الراء الجماعة
والقطا جمع قطاة نوع من الطير وهويت بكسر الواو اى احببت والشاهد قوله هل

من يعير نزل القطا منزلة العاقل وناداه وطلب منه الاعارة فاستعمل من في غير العاقل ومن بعد البيتين

فجاوبني من فوق غصن اراكة الا كلنا يا مستعير نعير
واى قطاة لم تعر جناحها تعيش بذل والجناح كسير

فائدة تأتى من وما لمعان جمعتها بقولى

محامل من خمس فشرط يفهم وموصولة تنكير نقص وتما
وهذى لما مع نفى كف تعجب تغير معنى مع تهيئ اعلما
وزائدة تأتى كذا مصدرية مع الظرف او لا فافهمن لتغنما

اى يأتى كل منهما شرطا واستفهاما وموصولا ونكرة موصوفة او تامة فالموصوفة اما بمفرد كقوله لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشئ بعيد نفعه الدهر ساعيا ونحو مررت بما معجب لك وبمن معجب لك فنافع ومعجب بالجر صفتان او بجملة كقوله رب من انضجت غيظا قلبه قد تمنى لى موتا لم يطع وقوله رب ما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال فجملة انضجت وتكره صفتان لا صلتان لان رب خاصة بالنكرة ومن الامر بيان لما وله فرجة خبرها واما جعل ما كافة وله فرجة صفة لمحذوف هو مفعول تكره ومن الامر بيان له اى قد تكره النفوس حالا من الامر له فرجة الخ فيرده ان الموصوف بالجملة لا يحذف الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن او فى نحو منا ظعن ومنا اقام وفينا سلم وفينا هلك وفرجة بفتح الفاء قيل سمع الحجاج قارئا يقرأ الا من اغترف غرفة بالفتح فانكرها وتوعده بالقتل ان لم يأته بشاهد على وقوع فعله فى الكلام فخرج الرجل هائما يطلب شاهدا فبعد ايام سمع رجلا ينشد لامية ابن ابى الصلت صبر النفس عند كل ملم ان فى الصبر حيلة المحتال
لا تضق بالامور ذرعا فقد يكشف غماؤها بغير احتيال ربما تكره الخ

وسمع عقب ذلك نعى الحجاج فقال ما ادرى اى بايهما اكثر سرورا والنكرة التامة لا تحتاج لوصف كما التعجبية عند البصريين ونحو غسلته غسلا نعما وقوله فنعم من هو فى سر واعلان اى نعم شيئا ونعم شخصا فما ومن تمييز لفاعل نعم المستتر ولفظ هو مخصوص بالمدح وفى سر حال اى نعم من اى شخصا هو الممدوح

حال كونه فى ستر آه كما قدره الفارسى وتزيد ما من بكونها تعجبية وزائدة ونافية
وكافة نحو انما الحكم الله ومصدرية ظرفية وغير ظرفية ومهياة كربما يود هيئت
رب للفعل ومغيرة كلوما ضربت غيرت لو من الشرط الى التحضيض ونفى الابهامية
نحو اعط شيئا ما ولامر ما جدع قصير انفه وجعلها المص زائدة منبهة على وصف
لائق بالمحل وليست هى وصفا لانها جامدة ولم يأت الوصف بالنكرة الجامدة
اه وهى مرادفة بمثل الموصوف نحو مررت برجل اى رجل وطعمنا شاة اى شاة او
واختلف فيها محل الخلاف حيث لا عهد واه فمعرفة اتفاقا كجائنى محسن
فاكرمت المحسن قاله الرضى وهو الصحيح وعليه تق والجمهور لدخولها على
المضارع كما سيأتى ولعود الضمير عليها فى قد افلح المتقى ربه وهو لا يعود الا على
اسم ولا يصح عوده على موصوف محذوف كما قال به المازنى لان الموصوف لا يحذف
اه اذا كان بعض اسم مجرور بمن او بفى كما مر او كان النعت صالحا لمباشرة العامل نحو ان اعمل سابغات
اى دروعا سابغات وليس هذا واحدا منها وقد يقال هو من الثالث كما فى الصبان
حرف موصول قائله المازنى ورد بانه لم يوجد موصول حرفى اه وهو مؤول
بالمصدر وذلك باطل هنا حرف تعريف قائله الاخفش ويرده جواز
عطف الفعل على مدخولها ودخولها على الجملة وان الوصف معها يعمل ولو كان
بمعنى المضى مع انها من خواص الاسماء فكان ينبغى ابطالها عمله كالتصغير
ونحوه لبعده عن شبه الفعل واجاب الاخفش عن هذا بالتزامه بلفظ
واحد اى مبنى على سكون الواو فى الاحوال كلها وهى مراد المتن بقوله وهكذا
ذوا اى تساوى بما ذكر وهى المشار اليه بقوله وكالتى آه اى فهو اشارة الى
لغة ثانية كما يفيده قوله ايضا وحاصلها ان ذات وذوات بضمهما للمؤنثة
وجمعها وذو للباقى وهو مفرد المذكر ومثناه وجمعه وكذا مثنى المؤنث كما هو ظاهر
المتن والش لكن فى الرضى ان له ذات على هذه اللغة كمفرده فقول المتن وكالتى
اى واللتين لديهم ذات ومنهم من يثنيها آه اى فيصرفها تصريف ذى بمعنى
صاحب مع اعراب جميع تصاريفها حملا عليها كذا فى الرضى ومقتضاه ان ذات
تعرب بالحركات الثلاثة وان يقال فى تثنيتها ذواتا وذواتى بواو بعد الذال

كما فى التى بمعنى صاحبة وان ذوات يعرب بجمع المؤنث كالتى بمعنى صواحبات على
هذه اللغة   وهى اى ذوات مبنية آه اعلم ان الش تكلم اولا على ذو من حيث
افرادها وعدمه فذكر فيها ثلاث لغات وقد علمتها ثم شرع يتكلم عليها من حيث
الاعراب والبناء فهذا كلام مستأنف بين به ان من يقول ذوات بعضهم
يبنيها وهى اللغة الثانية فى كلامه وبعضهم يعربها وهى الثالثة وليس مرتبطا
بقوله ومنهم من يثنيها لئلا يخالف كلام الرضى المار ثم بين ان بناء ذو
المفردة اى فى اللغة الأولى والثانية اشهر من اعرابها بالحروف وهى اللغة
الثالثة وليس هذا مكررا مع قوله فيما مر واشهر لغاتهم آه لان ذلك من حيث
لزومها لفظا واحدا بقطع النظر عن بنائها وهذا من حيث البناء والاعراب
نعم كان يكفيه ان يذكر ذلك هناك وهكذا قوله واما ذات فالفصيح آه
وبهذا التقرير يعلم انه لا تكرار فى كلامه ولا يخالف كلام الرضى من اختصاص
اعرابها بلغة تصريفها وبنائها بما عداها فتدبر   ابن النحاس توفى بمصر
سنة سبع او ثمان وثلاثين وثلثمائة كما فى السيجاعى وقوله هذا هو ما مر عن الرضى
فى لغة تصريفها قال ابو حيان وهو نقل غريب   فاما كرام آه تقدم فى الاسماء
الستة   ومنهم من يعربها اعراب مسلمات صريحه ان هذا الذات المفردة وهو
ايضا فى الهمع على ان الش ثقة فليس لنا ان نقول لم يقل احد بذلك واما عود
الضمير على ذوات فلا يخفى فساده نعم يوهم كلامه ان ذات لا تنصب
بالفتحة اصلا وليس كذلك بل حكاه ابو حيان فى الارتشاف كما فى التصريح
ومر عن الرضى تنبيه اذا اعرب ذات وذوات هذين وجب تنوينهما
لعدم الاضافة بخلاف ما بمعنى صاحب نحو جاءتنى ذات قامت وذوات
قمن وهكذا كما فى التصريح وقياسه ثبوت النون فى تثنية ذو وذات وجمع
ذو فيقال ذوان قاما وذوون قاموا وذواتان قامتا لعدم الاضافة
لكنها فى جميع النسخ محذوفة ولم ار من نبه عليه فليستظهر ما وجهه والله اعلم
ومثل ما خبر مقدم عن ذا وهو اما مرفوع لفظا او مبنى على الفتح فى محل رفع
لأن الاضافة الى المبنى تجوز البناء كما سيأتى وقرئ بهما فى السبع قوله تعالى

مثل ما انكم تنطقون وقوله ما استفهام من اضافة الدال للمدلول فهى على معنى لام الاختصاص لا بيانية ومن عطف عليه وحذف منه استفهام لعلمه منه في انها تستعمل الخ اى لا فى كونها لغير العاقل كما بل هى للعاقل كما صرح جوابه ان تكون مسبوقة بما اى وان لا تكون مشارا بها نحو ماذا التوانى وسكت عنه لوضوحه وان لا تلغى كما فى المتن ولم يشترط الكوفيون الاول عملا بقوله

عدس ما لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق

اى والذى تحملينه ورد بجعل ذا اشارية وتحملين حال اى وهذا طليق حال كونه محمولا لك وهو خبر لا يرد امتناع الاخبار بالمعرفة عن النكرة لان ذلك فى غير الاستفهام نعم الاولى عكسه كلمة واحدة للاستفهام اى او اسما موصولا او نكرة موصوفة كقوله دعى ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب خبرينى فماذا كلها اسم موصول بجملة علمت عند السيرافى ونكرة موصوفة بها عند الفارسى قال لان التركيب انما ثبت فى اسماء الاجناس لا فى الموصولات اى اتركى الذى علمتنا وخبرينى بما تغيب عنى لاجتنبه وهذا اى جعلها جزء كلمة الغاء حكمى اما الحقيقى فجعل ما استفهامية وذا زائدة على رأى من يجوز زيادة الاسماء كالنا ويظهر اثر الالغائين فى نحو سألته عماذا افتتنت الف ما فى الالغاء الحكمى لصيرورتها جزأ من المركب وتحذف للجار فى الحقيقى كما قاله الشيخ يحيى صبان فماذا مبتدأ ويحتمل ايضا عدم الالغاء فذا موصول بالظرف خبر عن ما ويظهر اثر الاحتمالين فى البدل من اسم الاستفهام وفى جوابه فتقول فى الالغاء ماذا صنعت اخيرا ام شرا بالنصب بدلا من ماذا لانه مفعول مقدم وعند عدمه بالرفع بدلا من ما لانها مبتدأ ومنه قوله الا تسألان المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل وكذا يفعل فى الجواب نحو ماذا ينفقون قل العفو بالرفع لابى عمرو على جعل ذا موصولا وبالنصب للباقين على الالغاء كما فى قوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا خيرا قيل ويتعين الالغاء اذا وقع بعد ذا موصولا نحو من ذا الذى يشفع فمن ذا مبتدأ او من فقط وذا زائدة على مامر والذى خبر لكن قال الدمامينى بل لا يتعين فقط لاحتمال ان الذى بدل من ذا كما قاله البيضاوى او خبر لمحذوف والجملة صلة ذا

يلزم بعده صلة ويجوز حذفها الدليل امّا لفظي كأن يدلّ بصلة الموصول على صلة اخر
نحو اعط الذى والتى وصلتك او معنوىّ كقوله نحن الألى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا
اى الألى عرفوا بالشجاعة بدليل المقام وكقولهم بعد اللتيا والتى اى بعد الخصلة التى
من فظاعتها شأنها كيت وكيت فحذفوا الصلة ايهاما لقصور العبارة عن تصوير
شدتها اهـ تصريح واللتيا بفتح اللام وتضم تصغير التى وقد يحذف الموصول
دون صلته كقول حسان   أمن يهجو رسول الله منكم   ويمدحه وينصره سواء
حرفية هذا زائد على المتن لانه خاص بالاسمية ولذا وجب اشتمالها على الضمير
ان يقع بعدها صلة اى متصلة بها وقد يفصل بينهما بالجملة القسمية
كقوله   ذاك الذى وأبيك يعرف مالكا   والحق يدفع ترّهات الباطل   او الندائية
كقول الفرزدق لذئب رحل اليه من زاده   تعش فان عاهدتنى لا تخوننى   نكن مثل من يا ذئب يصطحبان
وكذا الاعتراضية كما فى الهمع وسيأتى مثاله ولا يجوز تقديمها ولا معمولها على الموصول
لانها كالجزء المتمم له واما نحو وكانوا فيه من الزاهدين فمتعلق الظرف محذوف
تدل عليه صلة ال اى وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين فالظرف الثانى اما خبر
ثان او صفة للخبر المحذوف للتأكيد كعالم من العلماء او للتأسيس على معنى
ممن بلغ بهم الزهد الى ان يعدّوا من الزاهدين   تبيّن معناها اى لأن
تعريف الموصول انما هو بصلته الرافعة لابهامه بتعيين شخصه وحينئذ هو
موضوع للدلالة على معهود بمضمونها فتعرّف بها ولا كذلك صفة النكرة لان وضعها
على الابهام وتخصيصها بها عارض فلم تتعرف بها   على ضمير ويسمى عائدا وقد
يخلفه الظاهر سماعا كقوله   وانت الذى فى رحمة الله اطمع   ان مفردا الخ بنصب الاول
ورفع الثانى اى ان كان الموصول مفردا فالضمير مفرد ويجوز غير ذلك كما سيأتى
فى باب كان   مراعاة للفظ هو الاكثر نحو ومنهم من يستمع اليك ومن الثانى
ومنهم من يستمعون ويجرى الوجهان فى كل ما خالف لفظه معناه كاسماء
الشرط والاستفهام الا ال الموصولة فيراعى معناها فقط لخفاء موصوليتها وجوّز
ابو حيان مراعاة لفظها اذا لم تقع خبرا ولا نعتا كجاء الضارب للواحد وغيره
وتجب مراعاة المعنى اذا حصل باللفظ لبس كاعط من سألتك لا من سألك

اوقبح كجاء من هى حمراء او لا تقل هو لان الخبر مؤنث ويترجح اذا عضده سابق
كقوله وان من النسوان من هى روضة كما فى التصريح اى فيجوز من هو روضة
بلا قبح لان التاء للوحدة لا للتأنيث كما لا قبح فى زيد علامة فتدبر وجملة
آه خبر مقدم عن الذى اى الشئ الذى يوصل به جملة آه وهذا مستأنف لبيان
الصلة ما هى الظرف والجار والمجرور ولم يجعلهما جملة باعتبار متعلقهما الفعل
لانه ليس بظاهر ثلاثة بقى ان لا تكون معلومة لكل احد نحو جاء الذى حاجباه
فوق عينيه اه عند ارادة الاستغراق وان تكون معهودة اى معروفة للسامع
قبل حتى يتعرف بها الموصول قال فى التوضيح الا فى مقام التهويل والتفخيم
فيحسن ابهامها نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم فاوحى الى عبده ما اوحى وتلزم
من عهدها خبريتها دون العكس لان الخبر قد يجهله المخاطب فلو عبر به الش
لكان اولى خبرية اى محتملة للصدق والكذب فى ذاتها وان قطع باحدهما
بالنظر لقائلها ومنها الجملة القسمية نحو وان منكم لمن ليبطئن وان كان
القسم انشاء لان المقصود جوابه وهو خبر وكذا الجملة الشرطية اذا كان جوابها خبر
كجاء الذى ان قام قمت والمراد خبرية اصالة اذ هى الآن لا حكم فيها لعدم قصد
نسبتها فليست كلاما فضلا عن كونها خبرا وكذا جملة الصفة والحال والخبر
جاء الذى اضربه هذه انشائية لفظا ومعنى طلبية صراحة وليته قائم طلبية
ضمنا وبقى جاء الذى رحمه الله مما هو انشاء معنى فقط اذ لا فرق بين الثلاثة
عند الجمهور وخالف المازنى فى الاخير والكسائى فى الكل كما فى الاشمونى فقول الش
خلافا لهشام اى والكسائى ولا حجة لهما فى قوله وانى لراج نظرة قبل التى لعلى وان شطت نواها ازورها
لان تقدير التى اقول فيها لعلى آه وان ازورها صلة دالة على خبر لعل وهى معترضة بين
الصلة والموصول ولا فى قوله وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انى لك عاشق
لامكان ان ذا ملغاة لا موصولة وقال بعض المحققين المشهور ان عسى للانشاء
الترجى لكن دخول الاستفهام عليها نحو فهل عسيتم ووقوعها خبر الان نحو انى
عسيت صائما دليل على انه فعل خبرى فينبغى جواز الوصل به بلا خلاف
وان قلنا انها خبرية ان الآن اصالة لانها الآن انشائية اتفاقا ولذا منعت

وقيل لان التعجب انما يكون فيما خفي سببه ففيه ابهام والمقصود من الصلة التعريف
فائدة اى بان يكون متعلقه عاما او خاصا بقرينة كان يقال اعتكف زيد
فى الجامع وعمرو فى المسجد فتقول بل زيدا الذى فى المسجد فهذا تام كما قاله الدماميني
اما الناقص فهو ما حذف متعلقه الخاص بلا قرينة كامثلة الشرح هذا هو التحقيق
فى تفسير التام والناقص وسيأتى فى الابتداء اللغو والمستقر فعل اى لوجوب
كون الصلة جملة ولا يقدر اسما خبر المحذوف كجاء الذى هو كائن عندك لان شرط
الحذف من الصلة ان لا يصلح الباقى للوصل به كما سيأتى والظرف هنا صالح لذلك
دماميني صريحة اى خالصة الوصفية لكونها فى تأويل الفعل ولم تغلب عليها
الاسمية وكونها اى ال بمعرب الافعال اى موصولة به او الضمير لصلة ال
والتاء بمعنى من اسم الفاعل والمفعول اى المراد بهما التجدد لا الدوام
والا كانا من الصفة المشبهة كالمؤمن والصائغ فيجرى فيهما الخلاف وكذا
امثلة المبالغة نحو القرشى اى لانه جامد مؤول بالمشتق اى المنسوب الى
كذا الاصفة صريحة واما الافعل فمشتق كالصفة المشبهة لكنهما بعدا عن
الفعل من جهة كونهما للثبوت لا للتجدد فلا يؤولان به ويزيد الافعل بكونه
لا يطرد رفعه الظاهر الا فى مسئلة الكحل فلذا اتفق على ان ال فيه معرفة واختلف
فيها فمن نظر الى رفعها الظاهر كالفعل جعلها موصولة كالمص ومن نظر الى كونها
للثبوت جعلها معرفة وهو الاصح لعدم تأويلها بالفعل كافعل التفضيل
وخرج ايضا ما غلبت عليه الاسمية من الاوصاف كالصاحب اسم لصاحب الملك
والابطح للمكان المنبطح اى المتسع والاجرع المكان المستوى فيه الرمل لا ينبت
شيئا فال فيه معرفة لانسلاخها عن الوصفية اذ لا تجرى على موصوف ولا تعمل
عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا كما قاله الشاطبى واليه اشار اى الى الوصل بالمضا ع
لا مع وصفه بالشذوذ لقوله بجوازه اختيارا بناء على ان الضرورة ما ليس للشاعر
عنه مندوحة اى بحسب ما يسهل عادة من العبارات لا مطلق ما وقع فى الشعر
وان سهل تغييره كما قاله الجمهور والشاعر هنا يمكنه بسهولة ان يقول المرضى حكومته
فعدوله الى المضارع يدل على الجواز ولا يرد انه كان يجب تأنيث المرضى فينكسر

الوزن لانه على تأويل الحكومة بالحكم وفى التصريح ما يفيد ان بعض الكوفيين
يجيزه بكثرة فتكون المذاهب ثلاثة واستبعده الصبان وخرج بالمضارع الماضى
فيمتنع وصلها به استقلالا لكن يحسن عطفه كالمضارع على صلتها لكونها مؤولة
بالفعل نحو فالمغيرات صبحا فاثرن اى فالخيول التى اغرن صبحا فاثرن به نقعا
اى غبارا ونحو يعجبنى الصائم ويعتكف   المترضى بادغام ال فى التاء وفكها
بخلاف ال الحرفية يجب ادغامها فيها لكثرة استعمالها كما نص عليه شيخ الاسلام وغيره
اهـ بجاعى   الرسول الله اى الذين رسول الله كائن منهم ودانت اى خضعت
وبنوا معد هم قريش   على المعه اى الكائن معه فيجب تقدير المتعلق هنا اسما
بخلافه فى صلة غير ال كما مر وسعه بفتح السين وتكسر واعلم ان صلة ال
ان كانت وصفا فهو مع مرفوعه شبيه بالجملة كما فى التوضيح وما فى المطول وغيره
من انه جملة فلعل المراد فى معناها ولا اعراب له كما هو شأن الصلة لان العامل
انما يتسلط على ال ولكن ينتقل اليه اعرابها عارية كما انتقل اعراب الا ولا بمعنى غير
لما بعدهما لكونهما بصورة الحرف كجئت بلا زاد ولو كان فيهما الهة الا الله لكن
ما بعد هذين مجرور تقديرا باضافتهما اليه بخلاف ذلك فان وصلت بجملة
فبحث الدمامينى انه يثبت لمحلها اعراب المفرد التى هى فى موضعه كالجر فى البيت
اى ينتقل اعراب لعارية لمحلها قال فهى جملة يثبت لها انواع الاعراب وليست
خبرا ولا حالا ولا صفة ولا مضافا اليها وهذا غريب ورده الشمنى بان المفرد
التى هى فى موضعه ليس مفردا حقيقة حتى تستحق اعرابه بل فى معنى الجملة مع ان
اعرابه ليس اصليا بل عارية والجملة لا تقبلها فعلى هذا يكون محل العامل لال نفسها
كما فى الموصولات لا للجملة هذا وطالما توقفت فى قولهم ظهر اعرابها على ما بعدها
الخ فانه يقتضى انها معربة مع قيام موجب البناء بها وهو الافتقار كسائر الموصولات
وافتقارها وان كان الى مفرد لكنه فى معنى الجملة كما مر فيوثر البناء وكذا الا ولا
اللتان بمعنى غير قام بهما سبب البناء وهو الشبه اللفظى فيهما والوضعى فى لا لكن
يمكن فى هذين ان اضافتهما عارضت شبه الحرف مع ان الشبه اللفظى مجوز لا موجب
فاعربا على ما بعدهما لما مر بخلاف ال فان موجب بنائها لم يعارضه شئ الا ان يراد

بقولهم

بقولهم ظهر اعرابها اى الذى حقه ان يكون لمحلها كسائر الموصولات لا للفظها فلا ينافى انها مبنية وقولهم لكونها بصورة الحرف اى الذى هو جزء مما بعده ولا يستقل اللفظ به وحده والحرف لا يقبل الاعراب لفظا ولا محلا فكذا ما هو بصورته فتدبر والله اعلم ما لم تضف ما مصدرية ظرفية وجملة وصدر وصلها آخ حال من ضمير تضف فتقيد الاضافة المنفية بحذف صدر الصلة اى مدة عدم اضافتها المقيدة بالحذف والنفى اذا توجه الى مقيد بقيد صدق بنفيهما معا بان لا تضاف ولا يحذف الصدر نحو اى هو قائم وبانتفاء المقيد فقط بأن لا تضاف ويحذف الصدر نحو اى قائم وبانتفاء القيد فقط بان تضاف ولا يحذف الصدر نحو ايهم هو قائم فهذه الثلاث صور منطوق عبارته ومفهومها صورة ثبوت الاضافة والحذف معا نحو ايهم اشد فتبنى ح ولو قال اى كما وبنيت اذ ما تضف آخ لكان اوضح ومحل هذه الصور اذا كان صدر الصلة ضميرا كما هو فرض كلامه فلو وصلت بفعل او ظرف اعربت اجماعا كما نقل عن ابى حيان نحو ايهم قام او عندك اذ لا حذف فى الاول والمحذوف فى الثانى ليس ضميرا بل جملة فعلية اهـ فى انها تكون آخ اى وفى الموصولية كما يعلم من المقام وتخالفها فى الاعراب وكونها للعاقل وغيره ولزومها الاضافة لفظا او تقديرا لتعرف جنس ما وقعت عليه والصلة تعرف عينه ففيها معرفان لكن بجهتين فلا اشكال ولا تضاف لنكرة اصلا بخلاف الشرطية والاستفهامية وجوزه ابن عصفور وابن الضايع وجعلا منه وسيعلم الذين ظلموا اى منقلب ينقلبون على معنى سيعرفون المنقلب الذى ينقلبونه وجعلها الجمهور استفهامية لا موصولة وهى مفعول مطلق لينقلبون علقت يعلم عن العمل فى الجملة اى سيعلم الذين ظلموا ينقلبون اى انقلاب معربة اى لان شبهها الحرف فى الافتقار عورض بما يختص بالاسم وهو اضافتها لفظا او تقديرا فرجعت الى الاصل فى الاسماء وهو الاعراب ولذا اعربت الشرطية والاستفهامية دائما وبنيت فى الحالة الرابعة لتنزيل المضاف اليه منزلة صدر الصلة لشبهه به فى الصورة فكانه لا اضافة حتى تعارض شبه الحرف ومن اعربها لاحظ الحقيقة وانما لم تبن فى اى قائم مع عدم الاضافة لفظا

لقيام التنوين مقامها كما فى كل وبعض ولا يمكن قيامه مقام المبتدا لكونه
لا يشبهه ولانه لم يعهد هذا ما عللوا به وفيه انه لا يمكن تنزيل المضاف اليه منزلة
المبتدا المحذوف فى نحو ايهم قائم لاختلافهما جمعا وافرادا وان امكن فى ايهم
اشد لان افعل التفضيل يخبر به عن الواحد وغيره الا ان يقال حمل الاول
على الثانى طردا للباب فليتامل هذا او بنيت على حركة دفعا للساكنين او لان
لها اصلا فى الاعراب وكانت ضمة جبرا للفوات اعرابها باقوى الحركات او تشبيها
بقبل وبعد فى حذف بعض ما يوضحها وراءيت ايهم الخ جرى على راى المص
والبصريين من صحة عمل الماضى فيها قال فى التسهيل ولا يلزم استقبال
عاملها ولا تقديمه خلافا للكوفيين اه وسئل الكسائى فى حلقة يونس لم لا يجوز
اعجبنى ايهم قام فقال اى كذا خلقت فصار مثلا اذا ما لقيت الخ ما زائدة
والشاهد فى ايهم حيث بنى على الضم مع اضافته وحذف صدر صلته اى
على ايهم هو افضل اى الذى هو افضل وكذا فى الاية مطلقا حال من المفعول
المحذوف اى اعرب ايا حال كونه مطلقا عن التقييد بما مر او المراد اعربها اعرابا
مطلقا ايا مفعول يقتفى الذى هو خبر عن غير اى غير اى من الموصولات
يقتفى ايا اى يتبعها فى حذف صدر الصلة فقدم معمول الخبر الفعلى على المبتدا
والاصح جوازه كما مر ان يستطل السين والتاء اما للعد اى ان يعد
طويلا كاستحسنت العدل عددته حسنا او زائدتان اى ان يطل اى يطله
المتكلم فهو مجهول على كل ويصح على الثانى بناؤه للفاعل اى ان يطل بفتح الياء
اصله يستطيل وحذف جواب الشرط ضرورة لعلمه مما قبله اى جاز حذف الصدر
وانما كان ضرورة لان فعل الشرط ليس ماضيا يختزل اى يحذف وضمير
لصدر الصلة الذى هو العائد المرفوع لكنه لا يختص بذلك كما سينبه عليه الشر
مكمل بكسر الميم الثانية اى كامل اى بان يكون جملة بعائدها او شبهها
كثير منجلى خبران تنازعا قوله فى عائد فان جعل صفة لكثير كان هو العامل
وحده لان الموصوف لا يوصف قبل عمله وفى كلامه عيب التضمين وهو تعلق
القافية بما بعدها وان لم يكن عمله وخصه بعضهم بالثانى فافاده الصبان

اعرب ايا مطلقا هو مذهب الخليل ويونس وتأولا الآية بانها استفهامية مبتدا
خبره اشد فضمتها اعراب ثم قال يونس الجملة سدت مسد مفعول ننزع لأن اى
علقته عن العمل لأن التعليق عنده لا يختص بافعال القلوب وقال الخليل هى
صفة لمفعوله المحذوف على تقدير القول اى لننزعن من كل شيعة فريقا يقال فيهم
ايهم اشد ورد عليهما بقوله فسلم على ايهم افضل بالضم لامتناع الاستفهامية
فيه لان حرف الجر لا يعلق عن العمل ولا يصح ان يقدر على شخص مقول فيه ايهم
افضل لامتناع حذف المجرور وادخال الجار على معمول صلته بلا ضرورة كما فى
المغنى والمراد بصلته ما هو من تمامه ولو صفة كما هنا وانما قدر ذلك فى نحو ما هى
بنعم الولد ما ليلى بنام صاحبه لضرورة ان الفعل لا يصلح للجر بخلاف اى فتعين
انها موصولة ومبنية وبذلك يرد على ثعلب المنكر لموصولية اى والنصب فى
الآية والجر فى البيت شاذان لا يحتج بهما على الاعراب تنبيه يؤخذ مما ذكر عن
المغنى انه لا يجوز فى قوله لمن نرجو يهب ان يقدر كقولك من نرجو لان الجملة صالحة
للجر لقصد لفظها فلا ضرورة الى حذف المجرور وادخال الجار على معموله كما لا يدخل
على معمول صلته بل الجملة نفسها مجرورة بالكاف اى بهذا اللفظ ومثله كما تستعمل
ونحوه فاحفظ ذلك ينفعك فى مواطن كثيرة فائدة كما ترد اى موصولة وشرطا
واستفهاما ترد وصلة لنداء ما فيه ال كيا ايها الرجل ونعتا للنكرة وحالا من معرفة
دالتين على الكمال كمررت بفارس اى فارس وبزيد اى رجل وكلها معربة الا
الموصولة فيما مر والندائية   الا اذا كان مبتدا وخبره مفرد اخذ كونه مبتدا من
قوله وفى ذا الحذف لعود اسم الاشارة لقوله وصدر وصلها ضمير انحذف
وصدر الوصل هو المبتدا وكون خبره مفردا من قوله وابوا ان يختزل ان صلح
اى كما سيبينه وهذان شرطان للجواز وطول الصلة للكثرة وبقى للجواز ان لا يكون
الضمير معطوفا ولا معطوفا عليه كجاء الذى زيد وهو او وهو وزيد قائمان
لئلا يخبر بالمثنى عن المفرد ويبقى العاطف بدون معطوف ولا بعد لولا
كالذى لولاهو لاكرمتك لوجوب حذف الخبر بعدها فيلزم الاجحاف ولا
منفيا ولا محصورا كالذى ما هو قائم او ما فى الدار الا هو   بالفاعلية آخ

اى والفاعل ونائبه لا يحذفان الا فى مواضع ليس هذا منها بخلاف المبتدا
فيحذف مع اى آخر اى لطولها بالاضافة لفظا او تقديرا فاستغنت عن شرط الطول
لكنه يقبح يعجبنى ايهم قائم لعدم الطول لفظا كما نقله ابن خروف وان كان جائزا الا اذا
طالت اى بشئ يتعلق بها المعمول الخبر او نعته او غير ذلك سواء تأخر المعمول عن
الخبر كما مثله او تقدم نحو وهو الذى فى السماء اله اى الذى هو اله فى السماء اى معبود
فيها وجعل اله مبتدأ خبره الظرف او فاعلا به يفسد اللفظ لخلو الصلة عن العائد
والمعنى كما هو ظ قليل اى لا يقاس عليه بدليل ما بعده وقد اجتمع الطول وعدمه
فى قوله لا تنوالا الذى خير فما شقيت الا نفوس الا لى للشر ناوون
اى الذى هو خير والا لى هم ناوون للشر فى قراءة الرفع هى شاذة ليحيى بن يعمر
ومثلها مالك بن دينار وابن السماك ما بعوضة بالرفع اى ما هو بعوضة فما موصول
بدل من مثلا حذف صدر صلتها بلا طول وجوز ابو البقاء زيادتها فالجملة نعت
لمثلا واما على النصب فما نكرة موصوفة ببعوضة بدل من مثلا او زائدة وبعوضة
بدل واما فتح احسن فعلى انه فعل ماض فاعله ضمير موسى مع حذف العائد اى الذى
احسنه وجعله الكوفيون موصولا حرفيا اى على احسانه لا سى الذى آخر سى بمعنى
مثل لا يتعرف باضافته لما الموصولة لتوغله فى الابهام فصح كونه اسم لا ولك جعل ما نكرة
موصوفة بالجملة اى لا سى رجل هو زيد او زائدة وسى مضاف الى زيد فان كان بدله
نكرة كقوله الا رب يوم صالح لك منهما ولا سيما يوم بدارة جلجل
فلك فيه الرفع والجر كذلك ويزيد بالنصب تمييزا لسى كما تميز مثل نحو ولو جئنا
بمثله مددا وما كافة عن الاضافة وفتحة سى بناء على هذا لا اعرابها واعراب
فى سواه لاضافتها لما او تاليها والبيت مروى بالاوجه الثلاثة وخبر لا على الجميع
محذوف اى لا مثل كذا موجود ولا محل للجملة وقد تخفف ياؤها وقد تحذف منها الواو
اما وحدها او مع لا كما حكاه الرضى وتعقبه الدمامينى هذا وقد يرد بمعنى خصوصا
فيكون فى محل نصب مفعولا مطلقا لاخص محذوفا ويؤتى بعدها بالحال كاحب
زيدا ولا سيما راكبا او وهو راكب فهى حال من مفعول اخص المحذوف اى اخصه
بزيادة المحبة خصوصا فى حال ركوبه وكذا بالجملة الشرطية نحو ولا سيما ان ركب

اى اخصه بذلك فقول المصنفين لاسيما والامر كذا تركيب عربى افاده الدمامينى
وغيره   وجوبًا اى تجريا به مجرى المثل وليكون ما بعد لاسيما مفردا صورة لانها
كالاستثنائية فى مخالفة ما بعدها لما قبلها وهو لا يقع بعدها جملة ولذا جرت عادتهم
بذكرها فى الاستثناء وان لم تكن من ادواته لان ما بعدها اولى بالحكم مما قبلها لا اخراج
عنه كما هو شأن الاستثناء   وهو مقيس اى فهو مستثنى من شرط الطول المار
فان قلت لاسيما زيدا الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت ومنه البيت المار
جملة هذا محترز قوله وخبره مفرد ومتى كان خبر العائد جملة او ظرفا فلا بد
من اشتماله على ما يربطه بالمبتدا وهذا الرابط يصلح لعوده على الموصول قطعا فهو
ابدا صالح للوصل به والكاف فى قوله كما اذا وقع استقصائية فتامل   فلا يدرى
الخ فيه ان هذا اجمال لا يضر مع ان الحاصل اللبس فلو قال لتبادر عدم الحذف لاستقام
هذا اذ لو حظ المحذوف فان جعل الباقى صلة مستقلة جاز فى كل ما ذكره
بل ربما يشعر الخ اى لاقتصار الكلام على اى وهو الان فى غيرها ولرجوع ضمير يختزل لقوله
وصدر وصلها وهو لا يكون الا مرفوعا الهمزية ان يرجع لقوله ضميرا لحذف بلا
قيد الصدرية فيعم المرفوع وغيره فى اى وغيرها فتدبر   وشرط جواز حذفه اى
زيادة على عدم صلوح الباقى للوصل لوجوب هذا فى كل عائد كما قدمه   تام الخ هذه
من مثال المص ولم يذكره فى الوصف لعلمه من هذا   ومن خلقت اما معطوف
على الياء من ذرنى او مفعول معه ووحيدا حال اى خلقته حال كونه منفردا
بلا اهل ولا مال وهو الوليد بن المغيرة   ما الله الخ الله مبتدا خبره موليك اى
معطيك والجملة صلة ما حذف عائدها وهو المفعول الثانى لموليك وفضل
خبر ما والفاء فى فاحمدنه سببية والفاء فى فما للتعليل   موليكه قدم متصلا مع ان
عامله اسم يترجح معه الانفصال كما مر لان الكلام فى المتصل قاله الرودانى وبه يعلم
ان المراد المتصل ولو جوازا كما سيتضح   وكلام المص الخ واجيب عنه بانه ارشد
الى ذلك بتقديم الفعل والحمل على اشتهار اصالته فى العمل والتصرف الذى عليه
جملة حذف المعمول وفرعية الوصف فيهما   واما الوصف ظاهره كالمص انه لا فرق
بين صلة ال وغيره ومذهب الجمهور ان منصوب صلتها لا يحذف اصلا

ان عاد عليها لانه يدل على اسميتها الخفية واما قوله
ما المستفز الهوى محمود عاقبة ولو اتيح له صفو بلا كدر
اى المستفزه فشاذ فان عاد الى موصول قبلها جاز كجاء الذى انا الضارب اى لضاربه
منفصلا اى وجوبا اما لتقديمه كمثاله او لحصره كجاء الذى ما ضربت الا
اياه لان حذفه يعكس القصد بخلاف المنفصل جوازا فيحذف كالبيت
المار ونحو فاكهين بما آتيهم ربهم اى آتاهم اياه ولا يقدر متصلا لان اتحاد رتبة الضمير
فى الغيبة يضعف الوصل كما مر فلا يحمل عليه القرآن ومثله ومما رزقناهم ينفقون
ويرضين بما آتيتهن كلهن افاده الصبان عن ابن هشام وقد يقال ضعف الوصل
فى ذلك انما هو عند التلفظ اما مع الحذف فلا ضعف لعدم النطق كما فى اعراب
السمين فلا يجوز حذف الهاء اى لانها عمدة والحرف لا يستقل بدونها نعم قد
تحذف تبعا للحرف نحو اين شركائى الذين كنتم تزعمون اى تزعمون انهم شركائى وورد
شئ يجوز تبعا لا استقلالا فان قدرت زعمونهم فلا اشكال بفعل ناقص اى لانه
كالحرف فى ان منصوبه عمدة ولا يستقل هو بدونه لانه كالعوض عن مصدره لاسيما
على قول البصريين انه لمجرد الزمان لا حدث له اصلا بعدا محال من انت قاض
لقصد لفظه اى حال كونه هذا اللفظ بعد فعل امر مأخوذ من مصدر قضى او هو
نفسه مصدر قصره للضرورة كذا الذى جر بضم الجيم صلة الذى وجر الثانى بفتحها
صلة ما بمعنى الحال اى مع كونه معتمدا ليكون عاملا فى محل الضمير النصب
وان جره بالاضافة ايض وبهذا يفارق منصوب الوصف المتقدم بغير
ذلك اى بغير وصف اصلا او باسم مفعول او باسم فاعل لا بمعنى الحال فلا يحذف
مجرورها كما مثله ومحله فى اسم المفعول المتعدى لواحد كمثاله لان الضمير فاعله
فى المعنى اما المتعدى لاثنين كخذ الدرهم الذى انا معطاه فلا منع فيه لانه فضلة
منصوب المحل افاده الاسقاطى ما انت قاض قيل لا شاهد فيه لاحتمال ان
ما مصدرية وصلت بالجملة الاسمية اى اقض قضائك او مصدرية ظرفية اى مدة
قضائك بدليل انما تقضى هذه الحياة الدنيا الا ان دخل على الموصول الخ اى ليكون
فى الكلام ما يدل على المحذوف لان الموصول عين الضمير فى المعنى ومثله الموصوف به

كقوله

كقوله لا تركنن الى الامر الذى ركنت ابناء يعصر حين اضطرها القدر
اى ركنت اليه وكذا المضاف للموصول وللموصوف به كمررت بغلام الذى مررت او بغلام
الرجل الذى مررت اى به مادة اى لفظا وكذا معنى فلا يكفى اتفاق اللفظ فقط
كوقفت على الذى وقفت عليه من الوقف والوقوف ولا المعنى فقط كسررت بالذى
فرحت به لكن استوجه شيخ الاسلام الاكتفاء بالثانى وخرج عليه فاصدع بما تؤمر
اى امر بما تؤمر به بل نقل السجاعى فى القدية عن الشاطبى ان المص لا يشترط اتحاد المتعلق
اصلا وخرج عليه قوله ويذهب الموصول بالذى اشتهر اى به وخرج بالمادة الصيغة
فلا يضر اختلافها قطعا كما مثله من الفعل مع الوصف وجملة ما ذكر لحذف
المجرور بالحرف خمسة شروط جر الموصول وكون جار كجار العائد لفظا ومعنى واتفاق
العامل لفظا ومعنى ويزاد ان لا يكون الضمير عمدة ولا محصورا ولا موقعا حذفه فى
لبس فلا حذف فى مررت بالذى مر به او بالذى مررت انا به او رغبت فى الذى رغبت
فيه وان لا يصلح الباقى للوصل به كما قدمه الش مع مثاله فالحاصل انه يزاد على هذا
الشرط فى المجرور بالحرف ما سمعته وفى المجرور بالاسم كون جاره اسم فاعل عاملا او اسم
مفعول متعديا لاثنين على ما مر وفى المنصوب كونه متصلا ويلزمه عدم الحصر
وكون ناصبه فعلا او وصفا وكونه تاما ويلزم من هذا كونه غير عمدة وكون الوصف
عاملا كما مر وفى المرفوع ان يكون مبتدا وان لا يكون معطوفا الخ ما مر فتدبر
اى منه لم يقدر لم تشربونه لمشاكلة ما قبله ولان ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا
لغيرهم وتصحيحه بان المعنى تشربون جنسه تكلف حب سمراء الخمراء اسم امراة وحقبة
بكسر الحاء المهملة وسكون القاف فموحدة اى مدة طويلة لا من الخفاض النظهور
وقوله فبح بضم الباء اى اظهر جواب شرط مقدر اى اذا كان كذلك فبح وقوله لان
اصله الان حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى اللام فاستغنى عن همزة الوصل فان
اختلف الحرفان اى لفظا ومعنى او معنى فقط كما مثله او لفظا لا معنى كحللت فى
الذى حللت به وقيل بجواز الحذف ح وفيه نظر لانه لا يعلم نوع المحذوف اهو تصريح
للسببية او المصاحبة وهى اظهر فان حذف على زيد كانت بمعنى الاولى فتامل
وان اختلف العاملان اى عند غير المصنف كما مر وشذ قوله

وان لسانى شهدة يشتفى بها وهو على من صبّه الله علقم

لتعلّق على المذكورة بعلقم اى شاق والمحذوفة بصبّه اى علقم على من صبّه عليه كما شذ الحذف في
عند عدم جر الموصول فى قول حاتم ومن حسد يجور على قومى واى الدهر ذو لم يحسدونى
اى فيه فذو بمعنى الذى خبر اى الاستفهامية وحذف عائدها المجرور بفى لكن قيل
لاشذوذ فى البيتين لأن محل الشروط المذكورة اذا لم يتعين الحرف المحذوف والّا
جاز الحذف مطلقا كما فيهما وهذا ظاهر فى الثانى لعود الضمير على الموصول الواقع على
الزمان وهو اذا كان الزمان ظرفا لا يجر الّا بفى نحو اعجبنى اليوم الذى جئت اى
فيه فالمحذوف متعين بخلاف الاول اذ يحتمل ان صبّ بمعنى سلّط فيتعدى بعلى
وبمعنى اطلق فيتعدى بفى فالمحذوف غير متعين كما لا يخفى واما قوله تعالى ذلك الذى
يبشر الله عباده اى به فقيل الحذف فيه سماعى ايضا لعدم جر الموصول وقيل على
مذهب الكسائى من ان الحذف تدريجى فحذف الجار اولا فانتصب الضمير واتصل
ثم حذف وهو منصوب لا مجرور فهو قياسى وعلى هذا لا يكون هناك حذف شاذ
اصلا لتأتيه فى كل حذف اه لكن انت خبير بأن المبشر به لا يجر الّا بالباء فالمحذوف
فيهما متعين جزما وتقدير يبشر فيه يأباه ان مساق الآية لبيان المبشر به لا لمكان
البشارة كما لا يخفى فتخريج الآية على هذا اولى فتأمل والله سبحانه وتعالى اعلم

هذا اولى من التعبير بال لجريانه على كل الاقوال الآتية ولصدقه
بام عند حمير لكن لا حاجة لاضافتها للتعريف لان اداة الشيء ما يحصله والانسب
بباقى المعارف حيث لم يقل فيها المعرف بالعلمية مثلا ان يقول ذو الاداة والمقام
يعينها قيل ان كانت لبيان سببية فقول ال حرف تعريف تبرع منه لزيادته على الترجمة
او بمعنى مع فلا زيادة او اللام او لتنويع الخلاف لا للشك واللام مبتدأ حذف
خبره لدلالة ما قبله اى حرف تعريف وهكذا كل ما توسط فيه الخبر كزيد قائم او عمرو
فان تأخر الخبر وهو مفرد يصلح لكل من المعطوفين فللاول او الثانى او مخير فيه
اقوال فان صلح لاحدهما فهو له وخبر الآخر محذوف نحو زيد وهند قائم او قائمة
وهذا كله فى او التنويعية لانها يجب معها المطابقة كالواو وكما فى المغنى اما التى للشك
ونحوه فلا حذف معها لانها للاحد الدائر افاده يس فقط ال فاء زائدة لتزيين اللفظ

مطلب المعرف باداة التعريف

وقط بمعنى حسب حال من اللام اى حال كونها حسبك اى كافيتك عن طلب غيرها
وقيل الفاء فى جواب شرط مقدر وقط خبر لمحذوف او اسم فعل بمعنى انته اى اذا
عرفت ذلك فهى حسبك او فانته عن طلب غيرها فنمط عرفتا اى اردت تعريفه
مبتدا وصفة وقيل فيه خبر والنمط مفعول قيل لقصد لفظه همزة قطع اى اصلية
بدليل فتحها وهمزة الوصل مكسورة الا لعارض ولثبوتها مع تحرك اللام فى نحو
الاحمر بنقل حركة همزة احمر الى اللام الا انها وصلت فى الدرج لكثرة الاستعمال
همزة وصل اى زائدة بعد الوضع للنطق بالساكن ولا مدخل لها فى التعريف
وانما لم تحرك اللام ويستغن عنها لان كسرها مع ثقله يلبسها بلام الجر وفتحها بلام
الابتداء وضمها لا نظير له ونقل فى التسهيل عن س ان المعرف ال بجملتها كالاول
لكن الهمزة على هذا زائدة للوصل معتد بها فى الوضع بمعنى انها جزء الاداة وان كانت
زائدة فيها كاحرف المضارعة وليست زائدة عليها حتى تنافى الاعتداد بها فى الوضع
وتظهر ثمرة الخلاف فى نحو من القوم فعلى الثانى لا همزة فيه اصلا للاستغناء عنها
وعلى غيره موجودة الا انها حذفت لكثرة الاستعمال وعن المبرد ان المعرف الهمزة
وزيدت اللام لفرقها من همزة الاستفهام فالاقوال اربعة اثنان احاديان واثنان
ثنائيان للعهد فيه حذف مضافين اى لتعريف ذى العهد اى الشئ المعهود
واحدا كان او اكثر وهو ثلاثة اقسام ذكرى وعلمى وحضورى فالاول ما تقدم
ذكره صريحا كما مثل او كناية نحو وليس الذكر كالانثى لتقدم الذكر مكنيا عنه بما فى قولها
ما فى بطنى محررا لان التحرير اى الوقف لخدمة بيت المقدس كان عندهم خاصا بالذكور
والثانى ما حصل فى علم المخاطب بغير الذكر المذكور والحس الآتى نحو بالوادى المقدس
اذ هما فى الغار تحت الشجرة والثالث ما حضر فى الحس والمشاهدة كقولك لمن فوق
سهما اى رفعه القرطاس اى اصب القرطاس الحاضر وهو الغرض المنصوب للرمى
اليه ومنه اليوم اكملت لكم دينكم اى هذا اليوم الحاضر وهو يوم عرفة من حجة الوداع
الذى نزلت فيه الآية ومن جعلها للعهد العلمى نظر الى انقضاء ذلك اليوم وعدم
حضوره الآن فالعهد فى الثلاثة خارجى عند البيانيين والنحاة يجعلون الثانى
ذهنيا كما فى يس وهو فى الجميع كعلم الشخص فى الدلالة على الفرد المعين الا انه بقرينة ال

والعلم بجوهر ولذا كان اعرف منه المحلى مطلقا ولاستغراق الجنس اى استغراق
افراده ولو كان مدخولها جمعا كما حققه فى المطول ان خلفها كل حقيقة كما مثل
ولذا صح الاستثناء بعده ولاستغراق خصائص الجنس واوصافه ان خلفها كل مجازا
كانت الرجل وزيد الرجل علما اى الجامع لاوصاف كل الرجال ولخصائص العلم المتفرقة
فيهم اذ يصح انت كل رجل على استعارة ما للكل للبعض لاستجماعه صفاتهم وقد
تخلفها كل حقيقة بحسب العرف فيكون الاستغراق حقيقة عرفية كجمع الامير
الصاغة اى صاغة بلده لا صاغة الدنيا وليست ال فى الصاغة موصولة لان المراد
بها الدوام كالصفة المشبهة ومدخولها فى كل ذلك كنكرة مسورة بكل ولتعريف
الحقيقة اى الماهية باعتبار حضورها الذهنى بقطع النظر عن الافراد فمدخولها
كعلم الجنس فى الدلالة على ذلك الا انه بقرينتها والعلم بجوهره كما مر وتسمى لام الحقيقة
والطبيعة والماهية وهى الداخلة على المعرفات كالانسان حيوان ناطق والكليات
كالانسان نوع وبقى من اقسام ال ما اشير بها لبعض مبهم واحدا واكثر كادخل
السوق حيث لا عهد واخاف ان ياكله الذئب وتركها الشارح لانها كلام الجنس
فى وضعها للحقيقة الحاضرة لا لاعتبار فرد وانما حملت على ذلك البعض من المقام
والقرينة كالدخول والاكل فيما ذكر لا من الوضع فهى داخلة فى لام الجنس عند النحاة
واما البيانيون فيجعلونها للعهد الذهنى لعهدية الحقيقة التى لذلك البعض
فى الذهن وان كان هو مبهما ومدخول هذه وان كان معرفة بالنظر لوضعه للحقيقة
فتجرى عليه احكام المعارف كجيئه مبتدا او ذا حال ووصفا للمعرفة الا انه فى المعنى
كالنكرة نظرا القرينة ذلك البعض المبهم ولذا نعت بالجملة فى قوله

ولقد امر على اللئيم يسبنى فمضيت ثمة قلت لا يعنينى

وليس نكرة حقيقة لان النكرة ما وضع لبعض مبهم او للحقيقة فى ضمنه وهذا
للحقيقة الحاضرة لا باعتبار فرد اصلا كما علمت فالمجرد وذو اللام بالنظر للقرينة
سواء فى الابهام وبالنظر لانفسهما مختلفان وكذا اسم الجنس مع علمه المستعمل
فى فرد كلقيت اسامة كما افاده السعد فى شرح التلخيص والحاصل ان ال عند النحاة
ثلاثة اقسام واحد للجنس واثنان للفرد وعند البيانيين اربعة لكنها ترجع الى خمسة

او ستة

اوستة لان العهدية ثلاثة اقسام ورجح السيد الصفوى انها قسمان فقط لانها
اما لحصة معهودة خارجا باقسامها الثلاثة او للجنس من حيث هو فان قصد
كذلك فلام الحقيقة اومن حيث وجوده فى بعض مبهم مع قرينة ذلك فلام العهد
الذهنى او فى جميع الافراد فلام الاستغراق ومع عدم قرينة البعضية تحمل على الكلية
وان لم توجد قرينتها كالاستثناء لكن لابد من قرينة على ارادة الفرد دون الحقيقة
وعلى هذا فلام الاستغراق هى لام الحقيقة حملت عليه بالقرينة كالتى للعهد الذهنى
وهو ما صرح به السعد اما على الاول فوضعها للافراد لا الحقيقة واما العهدية خارجا
فللفرد عليهما وبقى قول ثالث وهى انها للحقيقة من حيث هى مطلقا ثم يتشعب منها
العدد وغيره هذا خلاصة المقام فتأمله اى هذه الحقيقة خير اى التفاضل
بينهما من حيث تغايرهما بالذكورة والانوثة وان اتحدتا فى الانسانية ولكون
الحكم على الحقيقة لا ينافى تخلف الخيرية فى بعض الافراد لخصوصيات عرضت له
وقد تزاد اى لفظة ال المتقدمة فى قوله حرف تعريف فالجملة عطف على الخبر
فكأنه قال القسمان حرف تعريف وزائدة والمحكوم عليه بذلك هو لفظ ال من حيث
هو لا بقيد كونه حرف تعريف فلا استخدام فى مرجع الضمير وانث الفعل هنا باعتبار
انها كلمة وذكره فى قوله لأتى دخلا باعتبار انها حرف اولفظ اشارة الى جواز الامرين
لازما صفة لمصدر محذوف اى زائدا لازما ولاضطرار عطف عليه اى وزائدا
لاضطرار كاللات هذا اسم صنم والثانى موصول جمع التى وفيهما جناس تام
لاتفاقهما لفظا لامعنى يا قيس مناد مضموم والسرى بفتح فكسر اى الشريف
نعته فيجوز رفعه تبعا للفظ ونصبه مراعاة لمحله كما سيأتى فى الندا تأتى زائدة
اى غير معرفة بدليل المقابلة لدخولها على معرف بغيرها كالعلم والموصول او على
واجب التذكير كالحال والتمييز لا صالحة للسقوط لانها قد تكون جزء علم كاليسع
لازمة هى ما قارنت وضع الكلمة وغير الملازمة ما عرضت بعده باللات
مثله كل علم قارنت ال وضعه للعلمية مرتجلا كان كالسموأل اسم شاعر يهودى او منقولا
كاللات فان اصله بشد التاء وصف من لت يلت وكان رجلا يلت السويق
بالطائف فلما مات اتخذوه صنما وسموه به فخففت تاؤه وكالعزى تأنيث الاعز

نقلت لصنم او شجرة تعبدها غطفان وكاليسع بناء على انه عربى منقول من مضارع
وسع وقولهم لا عربى من الانبياء الا شعيب وهود وصالح ومحمد معناه لا عربى مضر فى
او اتفاقا الا هؤلاء وقيل هو اعجمى قارنت ال ارتجاله وهو ظرف زمان اى الزمن
الحاضر وقد يستعمل فى غيره مجازا واعلم ان الجمهور على انه علم جنس للزمان مبنى
لقولهم من الآن بالفتح ثم اختلفوا فى سبب بنائه فقيل تضمنه معنى ال الحضورية
مع زيادة التى فيه كما بنى الامس على الكسر فى قوله وانى وقفت اليوم والامس قبله
لذلك عند المص وفيه غرابة حيث الغى اللفظ الموجود وضمن معنى غيره من جنسه وقال
الزجاج تضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل الشبه الجمودى اذ لا يثنى
ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ومن غير الجمهور من جعله اسم
اشارة للزمان كهناك للمكان وعليه الموضح فعلة بنائه كاسماء الاشارة ومنهم من
قال غير ذلك لتعريف الحضور اى للعهد الحضورى كما فى قولك هذا الرجل اى
الحاضر فهى معرفة لا زائدة وفتحته اعراب وهو ملازم النصب على الظرفية وقد
يجر بمن كما روى من الآن بالجر قال فى النكت وهذا قول لا يمكن القدح فيه وهو
الراجح عندى والقول ببنائه لا توجد له علة صحيحة اه فبنيتها شامل لال
الموصولة فتعريفها بنية ال ولا مانع منه صبان واما حذفها الخ وارد على جعلها
فى الموصول معرفة اى لو كانت معرفة لنكر الموصول بعد حذفها مع انه باق على
تعريفه اذ لم يختلف معناه ويحتمل انه ايراد على لزومها فى الموصول اى لو كانت لازمة
لما حذفت فى ذلك وحاصل الجواب عنهما انه شاذ فلا عبرة به لكن يعين الاول
قول الشر فلا يدل على انها زائدة وقوله وان كانت معرفة وفى التسهيل ان حذفها
من الذين واللاتى لغة لا شاذ وكذا الذى والتى كما مر فالاحسن ان يقال
انها لازمة فى اللغة الفصحى عند اكثر العرب بنات الاوبر هذا بيان للفظ
الواقع فى الشعر لا انه يقال نثرا لان الكلام فى الضرورة ولقد جنيتك اى
جنيت لك على الحذف والايصال فيوافق نهيتك والاكمؤ جمع اخره جمع كمء كافلس
وفلس والكمء واحد الكمأة لانها اسم جنس جمعى له على خلاف الغالب من كون التاء
فى المفرد وهى نبت فى البادية له ثمر يجنى والعساقل جمع عسقول كعصفور نوع منها

وهى

وهي الكبار البيض التي يقال لها شحمة الارض واصله عسا قيل كعصا فحذفت
ياؤه للضرورة وبنات الاوبر كماة صغيرة مزغبة على لون التراب ردية الطعم
وهي اول الكماة وقيل مثلها وليست منها تصريح بزيادة ليس بعلم اي بل
جمع ابن اوبر كبنات آوى وبنات عرس جمع ابن آوى وابن عرس وانما جمع
على بنات تفرقة بين العاقل وغيره غير زائدة اي بل معرفة لانه نكرة ح
وعليه فمنعه من الصرف اذا جرد من ال للوزن والوصفية الاصلية كادهم
واسود لان اصل اوبر بمعنى كثير الوبر وعلى الاول للوزن والعلمية لان جزء
العلم في حكمه على التمييز وكذا الداخلة شذوذا على الحال كادخلوا الاول
فالاول فان السابق حال واللاحق عطف زيد فيهما ال شذوذا لوجوب
تنكير الحال والاصل ادخلوا اول فاول واتى بالفاء لتدل على الترتيب اي
ادخلوا مرتبين وجوهنا اي ذواتنا او اكابرنا وضمن طبت معنى تسليت
فعداه بعن او هي متعلقة بصددت طبت نفسا قيل لا يتعين ذلك
لجواز ان تكون النفس مفعول صددت وحذف تمييز طبت او لا تمييز له
وبعض الاعلام عليه دخلا فيه ايماء الى انه سماعي فلا تدخل على غير ما ورد
كمحمد وصالح ومعروف للمح اي ملاحظة ما اي المعنى الذي قد كان نقل هو
اي ذلك البعض عنه اي عرفا فالصلة جرت على غير ما هي له كالفضل
قدمه لدلالته على الوصف اي الحدث بالمطابقة لكونه مصدرا والحارث مشتق
يدل عليه بالتضمن واخر النعمان لان دلالته على وصف الحمرة التزامية لكونه
في الاصل اسما للدم او انه رتبها على الترقي بزيادة الحروف وكون ال في النعمان
عارضة للمح ينافي تمثيله به في التسهيل لما قارنت ال وضعه الا ان يقال
يحتمل ان العرب سموا بالنعمان فتلزمه ال وبنعمان فتدخله للمح قاله الشمني
ومن الاول النعمان بن المنذر ملك العرب لانه لم يسمع بغير ال المنقولة
مما يصلح لها خرج المرتجلة كسعاد والمنقولة مما لا يصلح لها كيزيد ويشكر فلا
تدخلهما ال واما قوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا فضرورة سهلها مشاكلة
الوليد والتقييد بالنقل وبما يصلح لها ليس للاحتراز عن غيره لان الباب سماعي

بل لبيان مورد السماع باطراد تسم فى الجملة اى فى بعض الاحوال وهو ما اذا
اول باسم الفاعل مثلا فى الفضل وبالاحمر فى الدم بخلاف ما لا يوصف به
اصلا ولا بالتأويل فليسا بزائدتين اجيب بان المراد بالزائدة ما ليست
للتعريف وان لم تصلح للسقوط كما مر وكذا قول المص سيان اى فى عدم افادة
التعريف لا مطلقا بالغلبة هى ان يكون للاسم عموم بحسب وضعه
فيعرض له الخصوص فى استعماله لغلبة اطلاقه على شئ بعينه ثم ان كان قد استعمل
فى غير ما غلب عليه كالعقبة والنجم فالغلبة تحقيقية وان لم يستعمل فى غيره اصلا
مع صلوحه لذلك بحسب وضعه كالاله بال فتقديرية واما الله فعلم بالوضع
الشخصى على الصحيح فلا يصلح لغيره تعالى وضعا ولا استعمالا واما الرحمن بغير
ال فليس علما بالغلبة ولا بالوضع بل يطلق على كل معبود بحق او باطل على السواء
اه لكن هذا ظ فى زمن الجاهلية اما الآن فلا يبعد انه علم بالغلبة التحقيقية
اذ لا يفهم منه اذا اطلق غيره تعالى وبهذا يجمع بين القولين قال ابن هشام
وكان الانسب ذكر ذلك فى باب العلم فينوعه الى وضعى وغلبى ليكون ذكر
المضاف فى مركزه فانه هنا استطرادى وهذا النوع قبل الغلبة يتعرف بالاضافة
وال العهدية ثم تنزل غلبته منزلة الوضع فيصير بها علما ويلغى تعريفه السابق
مضاف اسم يصير مؤخرا وعلما خبرها مقدم كالعقبة اصلها كل طريق
صاعد فى الجبل يشق سلوكه ثم اختص بعقبة منى التى يقال فيها جمرة العقبة
وقيل بعقبة ايلة عند مصر وحذف ال مفعول مقدم لاوجب وقوله ذى
اى التى فى الغلبة كما بينه الش وخصها بالذكر مع ان المعرفة كذلك احترازا عن
المقارنة للوضع نقلا كالنضر والنعمان او ارتجالا كاليسع والسموأل فلا تحذف للنداء
والاضافة كما قاله فى الكافية وقد تقارن الاداة التسمية فتستدام كاصول الابنية
قاله فى شرحها اى لانها جزء علم كهمزة احمد وجيم جعفر بخلافها فى الغلبة كالاعشى
والنابغة فانها وان كانت لازمة الا انها لم تقارن الوضع بل اصلها طارئة
لتعريف العهد ثم الغى تعريفها بالغلبة فصار كزائدة اه ويحتمل ان قوله ذى
اشارة الى الزائدة مطلقا بناء على ان المقارنة تحذف ايضا كما نقل عن الهمع والتسهيل

وشرحى لابن عقيل والروداني كقول خالد بن الوليد

يا عزى كفرانك لا سبحانك ... انى رايت الله قد اهانك

ففائدة التنبيه على ذلك مع ان مثلها المعرفة دفع توهم ثبوتها معهما لكونها زائدة لا يلزم عليها جمع معرفين او ان فائدة التنبيه على تعين حذفها فلا يتوصل لندائها باى ولا بذا كالمعرفة فلا يقال يا ايها السموئل ولا يا ذا الاعشى او الحارث لان التوصل بذلك انما هو فى ال الجنسية بخلاف العهدية والزائدة لكن هذه الفائدة خاصة بالنداء دون الاضافة فتدبر في الصعق بكسر العين هو خويلد بن نفيل كان يطعم الناس بتهامة فسفت الريح التراب فى جفانه اى اوعية طعامه فسبها فرمى بصاعقة فسمى الصعق وهو فى الاصل اسم لكل من رمى بصاعقة عيوق فيعول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قايم وهو نجم كبير قرب الثريا والدبران سمى بذلك لزعمهم ان الدبران يطلب الثريا وهو يعوقه عنها والثريا تصغير ثروى من الثروة وهو الكثرة لكثرة كواكبها فاصلها ثريوى اجتمعت الواو والياء الخ وابن مسعود قيل الصواب ذكر ابن الزبير او عبد الله بن عمرو بن العاص بدله لموت ابن مسعود قبل اطلاق العبادلة لانه من الطبقة الاولى من الصحابة ويرده ان الشارح لم يقل غلب اسم العبادلة على فلان وفلان بعد ان كان جمع عبد الله وانما غلبت هذه الاعلام وهو ابن عمر الخ على العبادلة اى على الاشخاص المسمى كل منهم بعبد الله مع ان عمر مثلا يصدق بعبد الله وغيره من اخوته والعبادلة جمع عبدل بزيادة اللام كما يقال فى زيد زيدل وهى زيادة شائعة فى مثله من الاسماء او ان عبدل ماخوذ من عبد الله ومثل هذا يسمى نحتا لا اشتقاقا لانه لا يكون من كلمتين فى قياس التصريف اه اسقاطى والله سبحانه وتعالى اعلم لما فرغ من الاحكام الافرادية شرع فى الاحكام التركيبية والتراكيب المفيدة ترجع الى جملتين فعلية ومنها جملة النداء كما مر واسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف المكتفى بمرفوعه واما قولهم الوصف مع مرفوعه ولو ظاهرا فى قوة المفرد فمخصوص بغير هذا وبغير صلة ال فانها فى قوة جملة فعلية كما مر وتدم المصنف

مطلب الابتداء م

باب المبتدا فى سائر كتبه لانه اصل المرفوعات عند س لانه مبدوء به وقيل
اصلها الفاعل لان عامله لفظى ولذا قدمه ابن الحاجب وقيل كل اصل ولما
كان الابتدا يستدعى مبتدا وهو يستدعى خبرا او ما يسد مسده كان فى الترجمة
به توفية بالمقصود مع الاختصار واشارة من اول الامر الى انه العامل والى
عدم ملازمة المبتدا للخبر فتامل   مبتدأ زيد الخ مبتدأ خبر مقدم عن زيد
وعاذر مبتدأ آخر سوغه قصد لفظه ولفظ خبر خبره وجواب الشرط محذوف
اى ان قلت ذلك فزيد الخ   واول مبتدأ لفظ مبتدأ خبر عن اول وسوغ
الابتداء به كونه قريبا للمعرفة اعنى قوله والثانى وجملة اغنى صفة فاعل اى اغنى
عن الخبر وسار اسم فاعل من سرى يسرى اذا مشى ليلا   ان المبتدا على قسمين
لم يعرفه كالمص اكتفاء بالمثال واحسن مما هنا قول الكافية
المبتدا مرفوع معنى ذو خبر   او وصف استغنى بمرفوع ظهر
لانه مع اختصاره صرح بحد نوعى المبتدا وبين بقوله مرفوع معنى ان عامله
معنوى فيفيد تجرده عن العوامل اللفظية والمراد بقوله ظهر مطلق البروز
فيشمل الضمير المنفصل فهو بمعنى قولهم هو الاسم العارى عن العوامل اللفظية
غير الزائدة وشبهها مع كونه مخبرا عنه او وصفا مكتفيا بمرفوعه والمراد الاسم
ولو تاويلا ليدخل نحو وان تصوموا خير لكم فخرج ما اقترن بعامل لفظى
من فعل او حرف مثلا ودخل بغير الزائدة ما سيأتى فى الشرح وخرج بكونه مخبرا
عنه الخ اسماء الافعال والاسماء قبل التركيب كالاعداد المسرودة فانها عارية
عن العوامل لكنها ليست مبتدآت لانها ليست مخبرا عنها ولا وصفا الخ
ولا يرد على حصره فى القسمين قولهم اقل رجل يقول ذلك حيث انه مبتدأ لا خبر له
ولا مرفوع يكتفى به بل الجملة صفة للنكرة اغنت عن الخبر فى الافادة لان افتقارها
الى الصفة اشد من الخبر لان هذا سماعى والكلام فى القياسى على انه اجاز
فى التسهيل جعل الجملة خبرا وقيل ان اقل فعل فى المعنى لا مبتدا لانه بمعنى قل رجل
يقول ذلك اى صغر وحقر فلذا لم يخبر عنه   له فاعل اى او نائبه فالمراد مطلق
المرفوع   سد مسد الخبر ليس المراد ان له خبرا محذوفا وهذا قام مقامه لانه

١١

لا يستحق خبراً بل انه اغنى عن ان يكون له خبر اكتفاء به لشدة شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع فى الفصيح كما فى التسهيل
كل وصف اى اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل تفضيل فانه يرفع الظاهر باطراد فى مسئلة الكحل ولا مانع من كونه مبتدأ نحو هل احسن فى عين زيد الكحل منه فى عين غيره فالكحل فاعل احسن اغنى عن الخبر سواء كان الوصف ماضيا او غيره بخلاف عمله النصب ملفوظا او مقدراً نحو افى الله شك واعندك زيد ان جعل شك فاعلا بمبتدأ متعلق بالظرف اغنى عن خبره فهو مما يجب فيه حذف المبتدا اى اكائن فى الله شك والجملة اسمية كما اذا جعل الظرف خبراً مقدماً عما بعده فان جعل فاعلا باستقر محذوفا كانت فعلية او بالظرف نفسه لقيامه مقام عامله كانت ظرفية كما فى المغنى وسواء كان وصفاً حقيقة او تأويلاً نحو اعذل ابواك لتأوله بعادل وكالمنسوب ونحوه كما يأتى فى الخبر
ورفع فاعلا عطف على اعتمد الواقع صفة لوصف وكذا قوله وتم الكلام به فشروطه ثلاثة وابواه فاعل بقائم فى نسخ وابوه بالافراد وعليها فلا يتعين ذلك كتعينه فى الاولى بل يجوز كون قائم خبراً عن ابوه والجملة خبر زيد
لا يستغنى الخ اى لافتقاره لمرجع الضمير فان علم كان جرى ذكر زيد فقيل اقائم ابواه لم يمتنع افاده الاسقاطى وقيل يجوز مطلقا لان الاكتفاء بالمرفوع انما هو من الخبر لا مطلقا فلا يقال فى ما زيد قائم الخ اى بل قاعد معطوف على قائم الواقع خبرا فان قلت اقائم اخواك واردت العطف فالقياس ام قاعدهما بابراز الضمير وحكى ام قاعدان بالضمير المستتر لان الانحرف قال ابن هشام فقاعدان مبتدأ لعطفه بام المتصلة على المبتدا وليس له خبر ولا فاعل منفصل وجاز ذلك لتوسعهم فى الثوانى اى فهو مبتدأ اكتفى بفاعله المستتر توسعاً فتقييدهم بالبارز جرى على الاصل والغالب فارادوا البارز ولو حكما كهذا فانه فى حكم البارز لكان العطف والتنازع وقد يقال ان التقدير ام هما قاعدان بحذف المبتدا فالمعطوف الجملة افاده الاسقاطى ومثل ذلك سواء يجرى فى نحو ما قائم زيد ولا قاعد بخلاف مثال الشر ح

فان العطف فيه ليس على وصف مكتف فتدبر كيف جالس العمران اى ومن
ضارب الزيدان ومتى ذاهب اخواك فكيف حال من الفاعل ومن مفعول
الوصف ومتى ظرفه وقس وقائم اسمه مثل فى شه التسهيل وادخال ذلك
هنا لكونه مبتدا فى الاصل وكذا يقال فى اسم ما الحجازية وخبرها لكن فيه اغناء
مرفوع عن منصوب ولا نظير له وايض فالوصف انما يعمل لقوة شبهه بالفعل
والناسخ يبعده عنه لاختصاصه بالمبتدا والخبر افاده الاسقاطى سد مسد
خبر ليس ظاهره انه فى محل نصب كخبرها وليس كذلك فالمراد سد عن ان يكون
لها خبر لانها لا تستحق خبرا بل فاعل اسمها نظير ما مر مخفوض بالاضافة
لا يرد انه ليس مبتدا لان المتضايفين كالشئ الواحد على انه وان خفض لفظا
فهو فى قوة المرفوع لانه المقصود بالاسناد فكانه قيل ما قائم كما اشار له الش
غير لاه من لهى يلهو والمراد لازمه اى غير غافل واطرح بشد المهملة وكسر الراء اى
اترك والسلم بالكسر والفتح الصلح اى بسلم عارض فى موضع رفع بما سوف
اى والاصل غير آسف الشخص على زمن الخ اى لا يتأسف عليه ولا يرجو الحياة
فيه بدليل قوله بعده انما يرجوا الحياة فتى عاش فى أمن من الأحن
فحول الوصف الى المفعول وحذف فاعله وهو الشخص وانيب عنه الجار
والأحن بالمهملة جمع احنة كقرب بالكسر وقربة وهى الحقد والعداوة والمراد
بها هنا مكايد الدهر والبيتان لابى نواس بضم النون كما ضبطه ابن هشام فى
شه بانت سعاد ابا الفتح فى نسخ بالواو فيكون هو السائل ليمتحن ولده فليحرر
وقد كان ولده مثله حذقا وادبا جيد الضبط حسن الخط واسمه غالى وكنيته
ابو سعد مات سنة سبع او ثمان واربعمائة فارتبك فى القاموس ربكه
القاه فى وحل فارتبك فيه فهو استعارة تبعية للتحيير على نفى اى ولو معنى
كانما قائم الزيدان او منقوضا كما قائم الا الزيدان او استفهام اى ولو مقدرا
نحو قائم الزيدان ام قاعدان والراجح ان النفى والاستفهام انما يشترط للاكتفاء
بالمرفوع واما العمل فشرطه مطلق اعتماد ولو على الموصوف مثلا كما سيأتى فى بابه
وذهب الاخفش الخ اعلم ان المذاهب ثلاثة مذهب البصريين منع الابتداء

بلا اعتماد كما هو صريح الش والتوضيح وغيرهما لاجوازه بقبح كما قيل ومذهب الكوفيين والاخفش جوازه بلا قبح ومذهب المص جوازه بقبح كما صرح به فى التسهيل وذكره الش بقوله وزعم المص الخ فكان الاولى حمل المتن عليه بجعل قد كناية عن القبح والمسوغ للابتداء الخ عمله فى المرفوع ولا يرد ان شرط العمل عند المص الاعتماد لانه معتمد على المسند اليه وهو كاف فى العمل لان اعتماده اعم من اعتماد الابتداء كما مر واما الاخفش والكوفيون فلا يشترطون للعمل اعتمادا اصلا كما فى التصريح المثوب اى المرجع صوته والمكرر له ليستغيث من ثاب الرجل يثوب ثوبا وثوبانا رجع بعد ذهابه والمثابة موضع الرجوع مرة بعد اخرى ومنه قوله تعالى مثابة للناس وقوله يا لا اصله يا لفلان فوقف على اللام فخير مبتدا الخ ولا يجوز كونه خبرا مقدما عن نحن لئلا يفصل بين افعل ومن باجنبى وهو المبتدا فهو شاذ من حيث اكتفاؤه بالمرفوع بلا اعتماد ولرفع الضمير المنفصل بافعل التفضيل فى غير مسئلة الكحل الا ان يؤول بان خير خبر عن نحن محذوفة والمذكورة تاكيد للضمير فى خير فلا شاهد فيه بنو لهب بكسر اللام قبيلة من الازد عالمون بزجر الطير وعيافته بالفاء وهى ان يعتبر الطير باسمائه ومساقطه وانوائه فيستسعد او يتشاءم فخبير مبتدا اى لانه مفرد لا يخبر به عن الجمع وهو بنو او رده البصريون بان فعيل بمعنى فاعل يستوى فيه الواحد وغيره كالمصدر فانه يوازنه كصهيل ونعيق نحو والملئكة بعد ذلك ظهير وقوله هن صديق الذى لم يشب طبقا اسم بمعنى المطابق كالشبه بمعنى المشابه حال من فاعل استقر العائد لذا او مصدر بمعنى المطابقة تمييز محول عن الفاعل اى ان استقرت مطابقته فى سوى الخ فقدم التمييز على عامله المتصرف كقوله

انفسا تطيب بنيل المنى　　وداعى المنون ينادى جهارا

كما فى المعرب ولولا كتابته بالالف لامكن جعله على حد وان احد من المشركين استجارك وهو قسمان اى غير المطابق قسمان فان تطابقا افرادا الخ هذا مفهوم المتن ومثله فى جواز الامرين كما فى الهمع والنكت كون الوصف يستوى فيه المفرد والمثنى والمجموع كجنب وجريح نحو اجنب زيد او الزيدان او الزيدون

او جمع تكسير مع مثنى او مجموع لا مع مفرد لما يأتى نحو اقيام الزيدان او الزيدون
فالجملة ست صور لكن فى التصريح عن الشاطبى ان جمع التكسير كالتصحيح فى امتناع
الفاعلية وجهان ارجحهما الفاعلية لان الاصل عدم التقديم والتأخير
الا لمانع من احدهما فتمتنع الخبرية فى نحو اراغب الخ لما فى الشرح وفى نحو احاضر
القاضى امرأة لئلا يخبر بمذكر عن مؤنث وفصل الفاعل من الوصف مجوز
لعدم تأنيثه كالفعل وتمتنع الفاعلية فى نحو افى دار زيد لئلا يعود الضمير
على متأخر لفظا ورتبة وفيه انه اذا جعل زيد فاعلا بالوصف المحذوف اى
اكائن زيد فى داره كان مقدم الرتبة عن المجرور كما لا يخفى الا ان يجعل فاعلا
بالظرف نفسه فتدبر ويحتمل الخ اى بقطع النظر عن المانع الآتى وقوله
اولى اى واجب فيلزم الفصل اى ان لم يقدر للجار متعلق بعد انت
اى اراغب انت راغب عن آلهتى فيجوز لعدم المانع على المشهور اى من وجوب
تجريد الوصف كالفعل من علامة التثنية والجمع وان لم يتطابقا الخ جواب
الشرط محذوف لعلمه من السياق اى فحكمه مختلف وقوله وهو قسمان بالواو
تفصيل له وما بعده فاعل وتمتنع الخبرية لئلا يخبر بالمفرد عن غيره
والحاصل ان الصور خمسة عشر ترجع الى اربعة احكام امتناع الخبرية فى
الوصف المفرد مع المثنى والمجموع لما ذكر وامتناع الفاعلية فى تطابقهما
تثنية وجمع تصحيح نحو اقائمان الزيدان واقائمون الزيدون الا على لغة
اكلونى البراغيث وامتناع الامرين فى عكس هذه الاربعة نحو اقائمان
زيد واقائمون زيد واقائمان الزيدون واقائمون الزيدان فهو تركيب
فاسد وكذا نحو اقائم زيد وجواز الامرين فى الصور الستة المتقدمة الا
لمانع كما مر فتأمل والله اعلم ورفعوا اى جمهور البصريين اى حكموا بذلك
بالمبتدا خبرا عن رفع وكذا الخ حال من المستكن فى الخبر او هو خبر وبالمبتدا متعلق
برفع اى رفع الخبر بالمبتدا كائن كذلك فى النسبة لمن ذكر ولا يرد انه عين المبتدا
فى المعنى فيلزم كونه رافعا لنفسه لان الرفع من عوارض الالفاظ ولفظهما
مختلف بل ومفهومهما ايضا لان مفهوم المبتدا مجرد الذات والخبر هى مع حكمها

وان

وان اتحدا ماصدقا والعامل في المبتدا الاولى تفريعه بالفاء كما في نسخ
وهو كون الاسم هذا معنى الابتدا اصطلاحا وقيل هو كون الاسم اولا ليخبر عنه
ثانيا ولو في الرتبة واما لغة فهو الافتتاح فمن فسره بالاهتمام بالشئ وجعله
اولا لثان اراد لازم المعنى معه لان الاهتمام لازم للغوى والاصطلاحي
بحسبك درهم مثله ناهيك بزيد فالباء زائدة في المبتدا على احتمال اى زيد ناهيك
عن طلب غيره لكفايته فحسبك مبتدا اى ودرهم خبر وكذا كل نكرة وليتها
واختار الكافيجي عكسه لان القصد الاخبار عن الدرهم بانه كاف لا عن الكافي
بانه درهم اهـ وكون القصد هذا دائما ممنوع بل لكل مقام فلا ينبغي اطلاق احدهما
ثم ينظر ما المسوغ للابتدا بدرهم لا يقال تقديم الخبر لان هذا ليس منه كما سيبين
ولا قصد الحقيقة لان الكفاية لا تتعلق بها الا ان يقدر له وصف اى
درهم واحد فتامل فان وليتها معرفة كبحسبك زيد كانت هي الخبر عند المص
لانها بمعنى كافيك اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان
تخصصت الا في باب الاستفهام وافعل التفضيل كمن ابوك وخير منك زيد
والا في النسخ نحو فان حسبك الله وجعلها ابن هشام مبتدا مطلقا لان الباء
لا تزاد في الخبر واكتفى في الاخبار بالمعرفة عن النكرة بتخصيصها واعلم ان
حسب ان استعمل بحرف الجر الاصلي كان مفتوح السين كهذا بحسب هذا
اى بقدره والا كان ساكنها كما هنا افاده بعضهم فرجل مبتدا هو كحسب
رفوعه مقدر لحركة الجار الزائد اوشبهه ولا ضرر في اجتماع اعرابين لفظي وتقديري
لاختلاف جهتهما وقيل مرفوع محلا ولا يختص المحلي بالمبنيات وذهب
قوم الخ اى لان الابتدا يستلزمهما معا فعمل فيهما كالفعل في الفاعل والمفعول
ويرده انه لم يوجد في العوامل اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع فكيف
بالمعنوي الضعيف ولا يرد المبتدا في نحو القائم ابوه ضاحك لان رفعه
الفاعل بجهة شبهه الفعل لا بكونه مبتدا فلم تتحد جهتهما واما المبتدا المتعدد
الخبر فنحو حلو حامض مجموعهما خبر لكن ظهر الرفع في اجزائه لتعذره فيه ونحو
كاتب شاعر مؤول بالمفرد اى متصف بذلك فتدبر بالابتدا او المبتدا

اى لضعف الابتدا فيقوى بالمبتدا فالعامل مجموعهما لاكل منهما مستقلا حتى يكون فيه اجتماع عاملين على معمول واحد ترافعا اى لافتقار كل إلى الآخر فعمل فيه كأداة الشرط مع فعله فى نحو ايا ما تدعوا وهو قياس مع الفارق لاختلاف جهة العمل فى هذين لاطائل تحته فيه انه يترتب عليه صحة عطف المفردات فى نحو زيد قائم وعمرو جالس اذا قلنا العامل فى الجزئين الابتدا دون باقى الاقوال لئلا يعطف على معمولى عاملين مختلفين والخبر الخ عرفه دون المبتدا اهتماما بمحط الفائدة وتوطئة لتقسيمه الى مفرد وغيره المتم الفائدة اى المحصل لفائدة تامة اذلم تحصل قبله اصلا واما الحاصلة فى زيد يضرب ابوه مع حذف الاب فهى غير المقصودة ولا يرد قائم فى زيد ابوه قائم لانه محصل لها وضعا وتوقفها على المرجع ليس من حيث الاسناد ولا شعرى شعرى لحصولها بالتأويل اى شعرى الآن هو شعرى المعروف سابقا كالله بر اى محسن والايادى اى النعم جمع ايد جمع يد بمعنى النعمة مجازا ويرد عليه الفاعل اى فاعل الفعل وفاعل الوصف المكتفى به ويجاب بانه حذف قيد كونه مع مبتدا غير الوصف المذكور للعلم به من قوله مبتدا زيد الخ لدلالته على ان الخبر لايكون الا مع المبتدا وان ذلك الوصف لاخبر له وكذلك بتمثيله بالله بر الخ ولا يرد الفاعل فيه نظر لان فاعل الوصف مع مبتدئه جملة كما مر فلابد فى هذا ايضا من استثناء ذلك الوصف بما يوجد الخ اى فهو تعريف بالاعم وقد جوزه المتقدمون لكن قد علمت سقوطه ومفردا حال من فاعل يأتى العائد للخبر والمراد بالمفرد هنا غير الجملة وشبهها فيشمل المثنى والجمع والمركب باقسامه والوصف مع مرفوع لم يكتف به ويأتى جملة اى غير ندائية ولا مصدرة بلكن او بل او حتى بالاجماع كذا فى النكت لكن فى الشهاب على البيضاوى استشكل وقوع الاستدراك خبرا فى نحو زيد وان كثر ماله لكنه بخيل مع وروده فى كلامهم وخرجه بعضهم على انه خبر عن المبتدا مقيدا بالغاية وبعضهم قال الخبر محذوف والاستدراك منه او الصحيح جواز كونها قسمية

خلافا لثعلب والثانية خلافا لابن الانبارى ولا يلزم تقدير قول قبلها كما يلزم
فى النعت خلافا لابن السراج لان القصد من الخبر الحكم لا التمييز فلا ضرر فى كونه
غير معلوم بخلاف النعت لكن كونها خبرا ليس باعتبار نفس معناها القيامة بالمنشئ الا بالمبتدا اصد
بل باعتبار تعلقها بالمبتدا فطلب الضرب فى زيد اضربه وان قام بالمتكلم الا انه
متعلق بزيد فكانه قيل زيد مطلوب ضربه مثلا وبهذا صح كونها خبرا واحتمل الكلام
الصدق والكذب افاده الدمامينى عن بعضهم وقال انه فى غاية الحسن حاوية
الخ اى مشتملة على اسم بمعنى المبتدا الذى سيقت خبرا له وهو الرابط معنى
سيشير الش فى حله الى نصبه بنزع الخافض اى فى المعنى والاحسن كونه تمييزا
اكتفى اى المبتدا بها عن الرابط وكفى اصله وكفى بحسبنا لان الكثير جر فاعل كفى
بالباء الزائدة فحذف الجار فاتصل الضمير واستتر يربطها من بابى ضرب
وقتل كما فى المصباح اما ضميرا الخ اى ولو فى جملة اخرى مرتبطة بالاولى اما بشرط
كزيد يقوم عمرو ان قام او بعطف بالفاء كقوله وانسان عينى يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق
او بالواو او ثم كما قاله الرضى كزيد ماتت هند وورثها او ثم ورثها فيكتفى فى الجملتين بضمير
واحد لارتباطهما وكذا كل ما يحتاج للربط كالصلة والصفة والحال مقدرا اى ان
علم ونصب بفعل كقراءة ابن عامر فى الحديد وكل وعد الله الحسنى بالرفع اى وعده
او بوصف كالدرهم انا معطيك اوجر باسم فاعل كزيدا انا ضارب او بحرف دال على
التبعيض كمثال الش او الظرفية نحو فيوم نساء ويوم نسر اى فيه او مسبوق بمثل
المحذوف كقوله اصخ فالذى توصى به انت مفلح اى به كذا فى التسهيل ولم يشترط
ابن الحاجب سوى العلم به اوكت وبق نحو قوله تعالى فان الجنة هى المأوى اى له وزوجى
المس مس ارنب اى المس له او منه فهذا رابط مقدر عند البصريين وليس واحدا مما ذكر
فلعله ليس مراد التسهيل الحصر منوان تثنية منا كعصى مكيال او وزن ويقال
منيان كما فى القاموس وهو مبتدا ثان سوغه الوصف المقدر اى كائنان منه
برفع اللباس اى ان جعل ذلك مبتدا ثانيا خبره خير فان جعل بدلا من لباس او نعتا
له على تجويز الفارسى كون النعت اعرف من المنعوت وخير خبر لباس فالخبر مفرد
لا يحتاج لرابط وكذا على نصب لباس عطفا على لباس الاول وهما سبعيتان

واكثر ما يكون آلخ افاد ان وضع الظاهر موضع الضمير قياسي في التفخيم وغيره وان كان
فيه اكثر قال الاخفش وان لم يكن بلفظه الاول فعنده يكفي اعادة المبتدا بمعناه فقط
وجعل منه آية والذين يمسكون بالكتاب آلخ فالرابط اعادة الذين يمسكون آلخ
بلفظ المصلحين لانه بمعناه ورُدّ بان الذين مجرور عطفا على الذين يتقون لا مبتدا
ولئن سُلّم فالرابط عموم المصلحين او محذوف اى منهم او الخبر محذوف اى مأجورون
بدليل لا نضيع آلخ كما في المغني واشترط ش كونه بلفظه الاول وخصه بمواقع التفخيم ونحو
اما العبيد فذو عبيد وفي غير ذلك خاص بالشعر اهـ تصريح بزيادة   ما الحاقة ما
استفهامية مبتدا ثان سوغه العموم لانها نكرة عند الجمهور اما عند ابن كيسان فمعرفة
والحاقة بعدها خبر والجملة خبر الاول والرابط اعادة المبتدا بلفظه   زيد نعم الرجل
اى لان الاصح ان ال في فاعل نعم استغراقية فيشمل زيدا اما على كونها عهدية فالرابط
اعادة المبتدا بمعناه بناء على ما قاله الاخفش ومن الربط بالعموم قوله

الا ليت شعرى هل الى ام مالك   سبيل فاما الصبر عنها فلا صبرا

وقوله فاما القتال لا قتال لديكم فالصبر والقتال مبتدا وجملة لا صبر ولا قتال
خبر ربطت بعموم النكرة المنفية ويحتمل اعادة المبتدا بلفظه ويرد على الربط بالعموم
انه يستلزم جواز زيد مات الناس وعمرو لا رجل هنا قاله سم ولا مانع منه اخذا من هذا
الكلام الا ان يوجد نص بخلافه   هي المبتدا في المعنى لا يرد ان كل خبر كذلك كما مر
لان المراد هنا كون المبتدا مفردا في معنى الجملة كحديث وكلام كما مثله وكضمير الشان
فان المراد بنطقي منطوقي وكقوله صلى الله عليه وسلم افضل ما قلته انا والنبيون من
قبلي لا اله الا الله وقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله ان جعلت ان صلة لا مخففة وكون
الخبر في هذا جملة انما هو في اللفظ والا فهو مفرد لان المقصود لفظ الجملة كما عبر عنها في لا حول
ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة نعم ذلك ظاهر في ضمير الشان نحو قل هو الله احد فالجملة
خبر عن هو بلا رابط لانها عينه اى مفسرة له اى الحال والشان الله احد ويصح كون هو
ضمير المسؤول عنه بناء على انها نزلت جوابا لقول المشركين صف لنا ربك فالله خبر
واحد بدل او خبر ثان   نطقي آلخ اى منطوقي وكذا قوله الآتي قولي لا اله الا الله
اى مقولي   والمفرد آلخ مبتدا خبره جملة الجامد فارغ حذف رابطها اى الجامد منه وليس

الجامد

الجامد صفة للمفرد لئلا ينافي عود الضمير في يشتق عليه وعوده اليه بدون صفة خطأ عند الشاطبي لقول سم انهما كالشيء الواحد لكن الاصح جوازه عند القرينة انه انه لاضرور اليه لان حذف الرابط كثير وان يشتق اي يصاغ من المصدر للدلالة على متصف به كما هو اصطلاح النحويين اما عند الصرفيين فهو ما دل على حدث وذات وان لم تتصف به فيشمل اسماء الزمان والمكان والآلة وليست مرادة هنا الى انه يتحمل اي وان لم يؤول بالمشتق فهذا هو محل الخلاف بينهم وبين البصريين اما المؤول فيتحمله اتفاقا كما هو مفاد الش وليس في كلامه ما يدل على جريان الخلاف في المؤول ايض كما لا يخفى اسد اي وتميمي او ذو مال او رجيل فكل هذه تتحمل الضمير وترفع الظ كالمشتقات لتأولها بالمنسوب الى كذا وبصاحب وصغير فان رفع آخ المراد بالظ ما يشمل الضمير البارز منفصلا كان كزيد قائم انت اليه او متصلا مجرورا كالكافر مغضوب عليه فالضمير المجرور نائب الفاعل في محل رفع والوصف فارغ اذ ليس له الا مرفوع واحد وابرزنه مطلقا اي امن اللبس اولا اي وابرز الضمير مطلقا ان تلا الخبر المشتق ما اي مبتدأ ليس معنى ذلك الخبر محصلا لذلك المبتدأ ولا يخفى ما في ذلك من التعسف وتشتيت الضمائر واكمل منه قول الكافية

وان تلى غير الذي تعلقا ٭ به فابرز الضمير مطلقا ٭

في مذهب الكوفي شرط ذاك ان ٭ لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن ٭

ومثل الخبر في ذلك الحال والنعت والصلة ولا يختص ذلك بالمشتق منها كما هو ظاهر المتن والش بل مثله الفعل والظرف اذا جريا على غير صاحبهما كزيد عمرو ضربه هو او في داره هو فيجب فيهما الابراز مطلقا عند البصريين وشرط اللبس عند الكوفيين لوجود المحذور في الجميع كما في الهمع وقال بعضهم محل الخلاف انما هو الوصف اما الفعل فلا يجب فيه الابراز عند الامن اتفاقا ولعل سره اصالته في العمل وتحمل الضمير فقد جوز سم آخ مقتضى الوجه الثاني ان المستتر يمكن ابرازه والنطق به ويلزم ان يجوز زيد قام هو على الفاعلية والا فما الفرق وغير سم يوجب الوجه الاول لما مر ان المستتر واجبا كان او جائزا لا يتيسر النطق به وانما يستعيرون له لفظ المنفصل تقريبا وتدريسا فالوصف الجاري على صاحبه كالنعر

فى امتناع بروز ضميره وان سمى مستترا جوازا لانه يخلفه الظاهر فتدبر وجب ابراز
الضمير ويخلفه الظاهر كزيد عمرو ضاربه زيد كما قاله ابو حيان ضاربها خبر هند وهو
قائم بغيرها وهو زيد لانه هو الضارب ولا لبس فيه لتذكيره فيعلم انه لزيد ومثله
هند زيد ضاربته ابيت بهواى على انه فاعل نظرا لجريانه على غير صاحبه فيمتنع استتاره
او تاكيد نظرا لامن التباسه المجوز استتاره واما عند الخوف ففاعل لا غير والبصريون
يجعلونه فاعلا مطلقا فيقال فى التثنية على الفاعلية الهندان الزيدان ضاربتهما
هما وعلى التاكيد ضاربتاهما هما وكذا فى الجمع قال الدمامينى والمسموع من العرب
افراد الوصف فى مثل ذلك الا على لغة اكلونى البراغيث اى فيؤيد مذهب البصريين
ذرى المجد جمع ذروة بتثليث المعجمة وهى اعلا الشئ ويكتب بالالف عند
البصريين لانقلابها عن واو وبالياء عند الكوفيين لضم اولها كما فى الصبان
وهو مبتدا ثان خبره بانوها جمع بان من بنى يبنى وفيه ضمير مستتر عائد لقومى
لجريانه عليه واما الواو فحرف جمع ولم يبرزه مع جريانه على غير مبتدئه وهو الذرى للعلم
بانها مبنية لا بانية ولدلالة الواو على اسناده لقومى ولانه لقيل بانيتها ولو ابرز لقال
على الفصحى بانيها هم وعلى غيرها بانوها هم وتكلف البصريون باحتمال كون ذرى
معمولا لوصف محذوف خبر عن قومى يفسره المذكور فلا شاهد فيه اى قومى بانون
ذرى المجد بانوها ويراد من الوصف الدوام لا المضى بقرينة المدح فيعمل ويفسر
العامل بانوها هم الا فصح بانيها كما علمت لكن فيه تفسير الضمير المستتر
وهو هم لا غير بظرف اى مكانى او زمانى مفيد كما يعلم من البيت بعد الخصوص
المكانى وانما يخبر به وبالمجرور اذا كانا تامين بان يفهم منهما معنى متعلقهما المحذ
لكونه عاما او خاصا بقرينة كما مر فى الصلة عن الدمامينى ومثاله هنا على قياس
ما مر ان تقول بل زيد اليوم وعمرو امس فى جواب زيد قائم امس وعمرو اليوم وفى
المغنى ان من الحذف الخاص لقرينة قوله تعالى الحر بالحر اى مقتول او يقتل لان تعدير
العام فيه غير مفيد ولا حاجة لتكلف حذف المضاف من المبتدا او الخبر اى قتل الحر
كائن بقتله او حرف جر اى مع مجروره لان الخبر مجموعهما لا الحرف وحده فاطلق
الجزء على الكل وما قيل انه اراد بالحرف المجرور مجازا لعلاقة المجاورة اخذا من قول الرضى

محل

محل العامل للمجرور وحده لان الحرف لتوصيل معانى الافعال وشبهها الى الاسماء
لا يصح لان مراد الرضى المحل الذى يقتضيه المتعلق بدليل تعليله لا محل الخبرية
فالحاصل ان محل العامل فى الظرف اللغو للمجرور فقط ولا محل للمجموع وهو نصب وقد
يكون رفعا كمر بزيد مجهولا فزيد وحده نائب الفاعل ولا يكون جرا وكذا فى المستقر
من حيث تعلقه بعامله الا ان محله نصب ابدا واما من حيث قيامه مقام عامله
فى المحل للمجموع رفعا فى الخبر ونصبا فى الحال وجرا فى الصفة المجرورة ولا محل له فى
الصلة كعامله متعلق بمحذوف اى هو الخبر على الصحيح لا الظرف وحده كما
هو ظاهر النظم وهو مذهب جمهور البصريين لقيامه مقام عامله ولا مجموعهما كما
اختاره الرضى لكن لا بد منهما عند الجميع الا ان الاول نظر الى ان العامل اولى بالاعتبار
وان كان معموله قيدا لا بد منه والثانى الى الملفوظ به وهو معمول لعامل فلا بد من
ملاحظته معه والثالث الى توقف الفائدة على كل وكذا الخلاف فى الحال والصفة
والصلة اما عمل الرفع نحو افى الله شك وتحمل الضمير فيجرى فيه القولان الاولان
فقط ثم هذا الخلاف فى المتعلق العام اما الخاص فهو الخبر او الحال مثلا اتفاقا
ذكر او حذف واجب الحذف لانه كون عام يفهم بدون ذكره ويسمى الظرف
ح مستقرا لاستقرار معنى عامله فيه اى فهمه منه ولان الضمير يستقر فيه اذا
قلنا بانه الخبر اما الكون الخاص فيمتنع حذفه بلا قرينة واما معها فتارة يجوز
كزيد فى جواب من مررت وتارة يجب كيوم الجمعة صمت فيه على الاشتغال ويسمى
الظرف فى كل ذلك لغوا لخلوه عن الضمير فمدار اللغو والمستقر على خصوص المتعلق
وعمومه بقطع النظر عن ذكره وحذفه كما يقتضيه كلام المغنى وعليه اقتصر الدمامينى
لكن قد يقدر المتعلق خاصا كزيد على الفرس او من العلماء او فى البصرة اى راكب
ومعدود ومقيم ولا يخرجه ذلك عن الاستقرار اذ يجوز تقدير العام لتوجيه الاعراب
وخصوصه بمعونة المقام لا يقتضى لغويته كما صرح به الدمامينى فى اول شرح التسهيل
وفى بسملة الشنوانى عن السيد نحوه ثم قال فلما كان العام ضابطا مطردا اعتبره النحاة
وفسروا المستقر به وح فلا يكون الخاص المحذوف لغوا الا اذا امتنع تقدير العام كمثال
الجواب والاشتغال لا مطلقا هذا ومقتضى ذلك مع ما مر فى تفسير التام انه عم

من المستقر لانفراده فى نحو الحمد لله اما على القول بأن مدار المستقر العامل عاما كان او خاصا واللغو على ذكره ولا يكون الا خاصا فلا لزوم له وما اشتهر من ان المستقر هو ما يقع صفة او صلة او خبرا او حالا لا يتمشى على اطلاقه الا على هذا دون الأول لأن الخبر مثلا عليه قد يكون غير مستقر كما علمت فتدبر كائن عندك هو من كان التامة بمعنى حصل او ثبت فالظرف بالنسبة لذلك المقدر لغو متعلق به لا من الناقصة والا كان الظرف فى موضع خبره فيقدر كائن آخر ويتسلسل افاده السعد وقد نسب هذا السيبويه اى فى شرح الكافية بانه يتعين تقدير اسما بعد اما واذا الفجائية نحو اما فى الدار فزيد اذا لهم مكر لأن الفعل لا يليهما فى الباقى عليهما لكن رده ابن هشام بامكان تقدير الفعل مؤخرا وقيل يجوز الخ اختاره فى المغنى فى الشيرازيات اسم كتاب املاه بشيراز قال السيوطى لم ار ذلك فيه ولا فى الحلبيات وان بعض نائب فاعله يعود لولاك المراد به الناصر والحليف وبحبوحة بضم الموحدتين وسط الدار وغيرها والهون بضم الهاء الذل والهوان وكما يجب حذف عامل الظرف محل ذلك اذا قدر كونا عاما كما هو فرض كلام المتن فان قدر خاصا جاز ذكره فى الكل كما علمت وجوز ابن جنى اظهار العام ايض تمسكا بنحو فلما رآه مستقرا عنده ورد بانه استقرار خاص بمعنى عدم التحرك لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة اى ولا صفة لها ولا صلة ولا حالا منها الا مع الفائدة لأنها كالخبر فى المعنى وانما قيد بالزمان والجثة لان الغالب ان الاخبار به عن المعنى وبالمكان عن الجثة والمعنى مفيد لأن كل معنى من فعل او حركة مثلا لا بد له من زمان ومكان يخصه وكذا الجثة بالنسبة للمكان فيحصل بالاخبار فائدة بيان هذا الخاص بخلافها مع الزمان المطلق لأنه يعم جميع الاجسام اذ لا بد لها من زمان تحصل فيه وذلك معلوم فلا فائدة فى الاخبار به فلو كان الزمان مع المعنى او المكان معهما عاما امتنع ايض نحو القتال زمانا وزيدا او القتال مكانا لعدم الفائدة فالمدار على حصولها مطلقا كما هو محصل كلام الشاطبى واستحسنه سم جدا ثم استظهر جواز الاخبار مطلقا عند من لا يشترط تجدد الفائدة فتدبر عن جثة هى الجسم قاعدا او القائم الجسم قائما فكان الاولى عن جسم ليعمهما لكن قال فى شرح الجامع الذات والجوهر والعين

والجثة الفاظ متقاربة المراد بها ما يقابل المعنى عن المعنى اى غير الدائم كما مثله
فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة اسقاطى الا ان افاد اى وذلك
احد امور ثلاثة اما بتخصيص الزمان بوصف او اضافة مع جره بفى وكذا بعلمية على
الظاهر كنحن فى يوم طيب او فى شهر ربيع او فى رمضان واما بتقدير مضاف هو معنى
كاليوم خمر وغدا امر اى اليوم شرب خمر ولا يحتاج لتقدير مضاف فى امر لان المراد به
المقتال المترتب وهو معنى واما ما يشبه الذات للمعنى فى تجددها وقتا فوقتا
كالرطب شهرى ربيع والليلة الهلال والورد ايار بفتح الهمزة وشد المثناة التحتية
كما فى التصريح اسم شهر رومى غير مصروف للعلمية والعجمة يوافق اوله سادس بشنس
القبطى والنوع الاول يجب جره بفى فلا يجوز نحن يوم طيب والثالث يجوز كالورد
فى ايار فيكون فيه مسوغان غير هؤلاء هم جمهور البصريين يؤول اى بتقدير
مضاف مطلقا سواء كان المبتدا يشبه المعنى كما مثله او لا كنحن فى يوم طيب اى وجودنا
واليوم خمر اى شربه ومذهب الناظم ان الاولين يفيدان بلا تقدير وهو الحق
الليلة الهلال بنصب الليلة ظرفا المحذوف خبرا عن الهلال وكذا ما بعده وذهب
قوم الخ اعاد ذلك توطئة للتمثيل بنوع ثان مما يفيد وللتصريح بعدم شذوذه فكان
الاخصر ذكر ذلك مع ما تقدم نمرة بفتح فكسر كساء مخطط تلبسه الاعراب والجمع
نمار كما فى المصباح فما خل لنا يتعين جعل ما تميمية لان الكلام فى المبتدا غير
المنسوخ ومنه ما احد اغير من الله ورجل من الكرام قيل اراد به الامام النووى
لانه تلميذ المص رضى الله تعالى عنهما يزين بالفتح كيبيع وليقس ما لم يقل اى
من بقية انواع المسوغات واما الكاف فى كعند زيد الخ فلا دخال بقية امثلة الانواع
المذكورة فلا تكرار تتم ان يكون معرفة الخ اى لانه محكوم عليه فلا بد من تعيينه
او تخصيصه بمسوغ لان الحكم على المجهول المطلق لا يفيد لتحير السامع فيه فينفر عن
الاصغاء لحكمه المذكور بعده وانما لم يشترط ذلك فى الفاعل مع انه محكوم عليه ايضا
لتقدم حكمه وهو الفعل ابدا فيتقرر مضمونه فى الذهن اولا ويعلم انه صفة لما بعده
وان كان غير معين فلا ينفر السامع عن الاصغاء لحصول فائدة ما وبهذا التقرير
يندفع ما يقال لو خصص الفاعل بحكمه المتقدم لكان قبل الحكم غير مختص فيلزم

الحكم على المجهول وحاصل الدفع ان تخصيصه ليس بنفس الحكم بل بتقدمه وتعزز
اولا فيشابه الصفة فى تقدم العلم بها دون الخبر لا يقال يلزم من ذلك جواز
الابتداء بالنكرة اذا تقدم خبرها مطلقا كقائم رجل ولم يقولوا به لامكان الفرق
بان تقديم الخبر خلاف الاصل فلم يكف مسوغا بمجرده بخلاف تقديم الفعل فانه
لازم ابدا فتدبر واختار الرضى جعله كالمبتدا ومن لا يشترط تجدد الفائدة لا يشترط
مسوغا اصلا ثم ما ذكر فى المبتدا المخبر عنه اما المكتفى بمرفوعه فشرطه التنكير كما نعلو
عليه ولا يحتاج لمسوغ لانه محكوم به كالفعل لا عليه ولذا كان اصل الخبر التنكير
وكان حقه ان لا يتصف بتعريف ولا تنكير كالفعل لكن لما لم يمكن تجرد الاسم عنهما
جردناه عما يطرأ او يحتاج لعلامة وهو التعريف وهو ظرف الخ المحقق فى شرح
التسهيل بهما الجملة كقصدك غلامه رجل ويشترط فى الثلاثة الاختصاص بان يكون
كل من المجرور وما اضيف اليه الظرف والمسند اليه فى الجملة صالحا للابتداء كما مثل
فلا يجوز عند رجل مال ولانسان ثوب وولد له ولد رجل لعدم الفائدة قال
فى المغنى ومن هذا يظهر انه لا دخل للتقديم فى التسويغ وانه لجاز ذلك بل المسوغ
هو الاختصاص واشترط التقديم لدفع توهم الوصفية اه وقد يقال لا يلزم من
منع ذلك كونه لا دخل له للجواز كونه جزء علة هنا وان كان علة تامة فى الفاعل
لاختصاص كل باب باحكام ولما مر من الفرق فتدبر استفهام اى سواء كان
بغير الهمزة معلام كما مثله او بها نحو ارجل فى الدار ام امراة خلافا لابن الحاجب فى قصره
على الثانى وانما كان مسوغا لان الانكارى منه بمعنى النفى فتحصل به فائدة
العموم والحقيقى سؤال عن غير معين يطلب تعيينه فى الجواب فكان السؤال عم
جميع الافراد فاشبه العموم الحقيقى فى حصول الفائدة افاده المصرح ان توصف
اى بوصف مخصص كالمثال لا نحو رجل من الناس هنا لعدم الفائدة والوصف اما
لفظى كما مثل او تقديرى بان يقدر فى نظم الكلام نحو وطائفة قد اهمتهم اى من غيركم
بدليل ما قبله او معنوى بان لا يقدر فى الكلام بل يستفاد من نفس النكرة بقرينة
لفظية كالتصغير فى رجيل جاء لانه فى معنى رجل صغير او حالية كالتعجب فى ما احسن
زيدا اى شئ عظيم ثم اعتبار الوصف المخصص يقتضى صحة حيوان ناطق هنا دون

انسان هنا وهو كذلك وان كان بمعناه لان الموصوف مظنة الفائدة لما فيه من التفصيل
بعد الاجمال ونقل شم عن شيخه الصفوى ان اعتبار الوصف قاعدة حكمت بها العرب
يظهر اثرها فى بعض المواضع فاناطوا الحكم به وان لم يظهر اثره به فى بعض آخر طردا
للباب   رغبة فى الخير قيل ليس الظرف معمولا لرغبة بل وصف لها فهو مما قبله
والصواب خلافه لانها مصدر رغب فى الشئ اى احبه فتتعدى بفى والمجرور فى محل
نصب بها قطعا   مضافة هو داخل فيما قبله لان كونها عاملة يشمل عمل الجر
كخمس صلوات كتبهن الله وعمل بر يزين ومثلك لا يبخل والنصب كامر بعم وفى صدقة
ونهى عن منكر صدقة ورغبة فى الخير خير وافضل منك عندنا فان المجرور فى محل نصب
بالمصدر والوصف والرفع كقائم الزيدان عند من جوزه كذا فى الاشمونى وغيره
وفى الاخير نظر لان المبتدأ المكتفى بمرفوعه شرطه التنكير كامر فليس مما نحن فيه فالاولى
التمثيل بنحو ضرب الزيدان حسن بتنوين ضرب كما قاله الدمامينى   الى نيف
فى نسخ الى اكثر من ذلك وهى الصواب لانه سيذكر النيف بعد ذلك   التقدير
رجل عندى اى لا عندى رجل لان الجواب يسلك به مسلك السؤال من تقديم
وتأخير كما فى ش التسهيل فلو قيل اعندك رجل ام امرأة كان تقدير الجواب عندى رجل
موافقة له فيكون فيه مسوغان فتأمل   عامة اى بنفسها كما مثله وكاسماء
الشروط والاستفهام او بغيرها كالنكرة فى سياق النفى او الاستفهام فكل ذلك
داخل تحت مسوغ العموم كما فى المغنى والش عدها اربعة ولو ذكر اسم الاستفهام
كالشرط كانت خمسة وليس داخلا فى هل فتى فيكم لان هذا المبتدأ فى سياق
الاستفهام لا انه هو ثم المراد بالعموم هنا الشمولى كما هو فى هذه المذكورات واما
البدلى فليس مسوغا لوجوده فى كل نكرة وجعل فى التسهيل قصد الحقيقة الآتى
داخلا فى العموم لوجودها فى كل فرد والاظهر عده مسوغا مستقلا كما سيأتى عن
المغنى   التنويع هو المعبر عنه بالتفصيل والتقسيم   زحفا اما مصدر لازحف
من معناه او حال من التاء اى زاحفا وقوله لبست الذى فى المغنى نسيت من
النسيان بدله قال وانما نسى ثوبه لشغل قلبه بمحبوبته وجر الآخر ليخفى اثره ولهذا
زحف على الركبتين والبيت لامرء القيس ثم ضعف الاستشهاد بان نسيت واجر.

محتملاً للوصفية والخبر محذوف اى فمن اثوابى ثوب نسيت آلخ وان كانا خبرين احتمل
تقدير الوصف اى فثوب لى نسيت آلخ اهـ دعا عبر عنه فى المغنى بكون النكرة فى
معنى الفعل وجعله شاملا للدعاء لشخص كمثال الشرح وعليه كويل للمطففين ولما
يراد به التعجب كعجب لزيد والشرح جعل التعجب مستقلا واراد به ما احسن زيدا وقد
مر انه داخل فى الوصف المعنوى كالتصغير الآتى فتدبر خلفا عن موصوف
يعبر ايضا عن هذا بكونها صفة لمحذوف فهما مسوغ واحد لا اثنان وادرجه الموضح
فى الوصف لانه يشمل ما ذكر فيه الصفة والموصوف نحو ولعبد مؤمن خير او الموصو
فقط نحو وطائفة قد اهمتهم او الصفة فقط لحديث سوداء ولود خير من حسناء
عقيم فسوداء صفة لمحذوف هو المبتدا فى الحقيقة سوغه الوصف اى امرأة سوداء
الا انه حذف واقيم الوصف مقامه اهـ وصرح فى المغنى بان عده مسوغا مستقلا
خلاف الصواب ويظهران منه قول الشاعر ثلاث كلهن قتلت عمدا اى اشخاص
ثلاث ونحو تميمى عندى اى رجل تميمى فى معنى المحصور يعلم منه تسويغ المحصور
بالاولى فالمسوغ هو الحصر الا انه تارة يكون معنويا كمثاله وتارة لفظيا نحو
انما رجل فى الدار وتنظير المغنى فيه انما هو من حيث تمثيله بانما فى الدار رجل لان
فيه مسوغا آخر فتدبر شر اهر آلخ اى شر جعل ذا الناب وهو الكلب مهرا اى مصوتا
وهذا مثل لظهور امارات الشر واو الحال المدار على وقوعها فى بدء الحال وان
لم تكن بواو كقوله تركت ضأنى تود الذئب راعيها وانها لا ترانى آخر الابد
الذئب يطرقها فى الدهر واحدة وكل يوم ترانى مدية بيدى فمدية مبتدا سوغه
كونه بدء جملة حالية من ياء ترانى ولم ترتبط بالواو بل بالياء من يدى ونجم قد
اضاء فيه الشاهد ومحياك وجهك والشارق الكوكب الطالع من الافق من شرق
كطلع يطلع وزنا ومعنى السابع عشر او هو الاثنان بعده ترجع الى مسوغ واحد
وهو العطف بان يكون احد المتعاطفين يصلح للابتدا اما لكونه معرفة او نكرة
مسوغة لان العاطف يشرك فى الحكم فالصور اربعة ترك الشرح منها عطف المعرفة
على النكرة كرجل وزيد قائمان مبهمة اى مقصودا ابهامها لان البليغ قد
يقصده فلا يرد ان ابهام النكرة هو المانع فكيف يسوغ مرشعة آلخ قاله امرؤ القيس

فى ابيات خطابا لاخته هى ايا هند لا تنكحى بوهة عليه عقيقته احسبا
مرسعة بين ارساغه به عسم يبتغى ارنبا ليجعل فى رجله كعبها حذار المنية ان يعطبا
والبوهة الاحمق وعقيقته شعره الذى ولد به لكونه لا يتنظف والاحسب
الاحمر فى سواد والمرسعة بمهملات على زنة اسم المفعول تميمة تعلق مخافة الوطء على الرسغ
وهو طرف الساعد فى ما بين الكوع والكرسوع وفى القاموس رسع الصبى
كمنع شد فى يده او رجله خرزا لدفع العين والعسم بفتح المهملتين يبس فى مفصل
الرسغ تعوج منه اليد وانما طلب الارنب لزعمهم ان الجن تجتنبها لحيضها فمن علق
كعبها لم يصبه جن ولا سحر بخلاف الثعالب والظبا والقنافذ يقول لها لا تنكحى
شخصا من اولئك الحمقا والشاهد فى مرسعة حيث قصد بابهامها تحقير الموصو ف
حيث عمتى بادنى تميمة وبين ارساغه خبرها فتدبر لولا اصطبار خبره محذوف
وجوبا اى موجود وانما سوغ بلولا لافادتها تعليق الجواب على الجملة التى فيها النكرة واودى هلك
والمقة كعدة من ومقه يمقه كوعده يعده اذا احبه واستقلت اى مضت والظعن
بفتح المعجمة فالمهملة السير ان ذهب عير بفتح المهملة وسكون التحتية المراد
هنا السيد والرهط قوم الرجل وعشيرته وهو ما دون العشرة من الرجال خاصة
اى ان ذهب من القوم سيد ففيهم غيره ويروى فعير فى الرباط فالمراد به الحمار
وهذا مثل للرضى بالحاضر وترك الغائب وجعل فى المغنى المسوغ فى ذلك الوصف
المقدر اى عير آخر كم عمة لك الخ اى على رواية رفع عمة مبتدا خبره قد حلبت ولك
صفته ففيه مسوغان وخالة مبتدا حذف خبره لدلالة الاول عليه وفدعاء بفاء
فمهملتين صفتها وهى التى اعوجت اصابعها من كثرة الحلب قال فى النهاية الفدع
بالتحريك زيغ بين عظم القدم والساق وكذلك فى اليد فهو زوال المفاصل عن
اماكنها رجل افدع وامراة فدعاء كاحمر وحمراء وقد حذف نظيره من عمة كما حذف
لك من خالة ففيه احتباك والعشار جمع عشراء وهى الناقة الحامل واتى بعلى اشا رة
الى انه كان مكرها فى حلب مثل هذين عشاره لحقارتهما وكم على هذا خبرية للتكثير
وهى اما ظرف او مصدر لحلبت حذف مميزها اى حلبت كم وقت او كم حلبة بالجر
اما على رواية جر عمة وخالة تمييزا لكم الخبرية ونصبهما تمييزا لها استفهامية فلا شاهد فيه

لان كم نفسها مبتدا الا ما بعدها وسوغها اضافتها للتمييز على الاول والعموم على
الثانى وقد حلبت خبرها والاستفهام للتهكم اى اخبرنى بعدد عماتك اللاتى حلبن
لى فقد نسيته والظ جواز استفهاميتها على الاول ايض فيقدر تمييزها منصوبا الا عند
الفرا فيجوز جره كما سياتى فتدبر بعض المتأخرين هو بهاء الدين ابن النحاس ومن
جملة ما ذكره كما فى النكت ان يراد بالنكرة واحد مخصوص كقول ابى جهل لقريش حين
اسلم عمر رجل اختار لنفسه امرا فما تريدون ولا يظهر دخول هذا فى شى مما ذكره الش
لكن يمكن جعله خبر المحذوف والباقى مستغنى عنه او باطل فانظره الى نيف
بشد الياء وقد تخفف من ناف ينوف اذا ارتفع وهو كل ما زاد على العقد الى ان
يبلغ العقد الثانى واما البضع فما بين الثلاثة والعشرة وما لم اذكره الخ
ارجع بعضهم جميع المسوغات الى العموم والخصوص كما قال ابو حيان فى منظومته
نهاية الاعراب ⁂ وكلما ذكرت فى التقسيم يرجع للتخصيص والتعميم وجرى عليه
فى الشذور وغيره وقال فى المغنى لم يعول المتقدمون الا على حصول الفائدة
ورأى المتأخرون انه ليس كل احد يهتدى الى مواطنها فتتبعوها فمن مقل مخل
ومن مكثر مورد ما لا يصح او معدد لامور متداخلة والذى يظهر لى انحصارها
فى عشرة امور تقديم الخبر المختص والوصف والعموم والعمل والعطف وكونها
فى معنى الفعل وفى اول الحال وقد علمت شرح ذلك الثامن ان يراد بها الحقيقة
من حيث هى كثمرة خير من جرادة ومؤمن خير من كافر وقد مثل الش بهذا الخلف
الموصوف فيكون فيه مسوغان التاسع كون الخبر من خوارق العادات كبقرة
تكلمت وشجرة سجدت العاشر كونها بعد اذا الفجائية كخرجت فاذا رجل بالباب
وزاد الاشمونى خمسة وقوعها بعد لولا او لام الابتداء او كم الخبرية او كونها جوابا
او مبهمة فهذه خمسة عشر ترك منها شارحنا الثامن والتاسع والعاشر وزاد
عليها اثنين الحصر والتنويع وباقى ما ذكره متداخل ومما يستحسنه المعرب كون
النكرة فاعلا او نائبه فى المعنى نحو كريم يوفى بوعده وجارية ضربت وزاد
بعضهم كونها فى معنى الامر كوصية لازواجهم ويكفى دخوله فى معنى الفعل او يؤتى
بها للمناقضة كرجل قام لمن زعم ان امرأة قامت فتبلغ المسوغات نحو العشرين

وقد نظمتها فقلت مسوغات ابتدا منكور هم صفة عطف عموم ومعنى الفعل مع عمل

حصر وخرق وتنويع حقيقته اوبدء حال جواب للسؤال يل

اوبعد لولا وكم لام ابتدا واذا تقديم اخباره الابهام فانتهل

كذا ارادة مخصوص مناقضة اوكونه فاعلا معنى فلا تحل

والله اعلم والاصل فى الاخبار الخ اى الارجح والاغلب فيها ذلك بقطع النظر عن جواز وامتناع ثم فصل ذلك مقدما الجواز لان الاصل عدم غيره واتبعه بوجوب التأخر بقوله فامنعه لجريانه على اصل التأخر دون اصل الجواز واخر وجوب التقدم بقوله نحو عندى درهم الى آخره لمخالفته الأصلين معًا وجوزوا التقديم اى لم يمنعوه فلا ينافى ما مر من اصالة التأخير اى رجحيته اذ لاضرر الاحسن والانسب بقوله فامنعه حين الخ ان اذ ظرفية كما يشير اليه قول الش اذا لم يحصل الخ لا تعليلية فاستحق التأخير كالوصف وانما امتنع تقديم الوصف دونه لانه تابع من كل وجه حتى فى التعريف والتنكير والاعراب الحاصل والمتجدد ولا كذلك الخبر فانحطت رتبته عنه فى التبعية وكان له نوع استقلال فتقول قائم الخ عدد المثال للخبر المفرد والجملتين والظرفين ومحل تقديم الفعل اذا لم يرفع ضمير المبتدا كما مثله والا امتنع كما سيأتى وفيه بحث اى فى الاعتراض على نقل المنع بتجويزهم الصورة بحث قيل وجهه ان ناقل الجواز حافظ فيكون حجة على من لم يحفظ وهو ناقل المنع وهو كلام ركيك وقيل وجهه ان تجويز هذه الصورة لا يقدح فى نقل المنع عنهم لامكان تسامحهم فى الظرف وفيه ان هذا هو عين كلام المعترض اذ معناه ينبغى لناقل المنع ان لا يطلقه بل يقيد بغير الظرف وهو المفرد والجملتان ولعل الاحسن ان يقال تجويزهم هذه الصورة يحتمل بناؤه على جعل زيد فاعلا بالظرف وان لم يعتمد لجوازه عندهم لا على تقديم الخبر فيصح اطلاق المنع عنهم والحاصل ان قوله وفيه بحث ظاهر فى تأييد اطلاق المنع لكن قوله نعم الخ ربما يؤيد جواز تقديم الظرف فتدبر فان فيه دقة الا ان يحمل قوله وفيه بحث على انه محض تكرار لقوله المار وفيه نظر فيكون هو الاعتراض على اطلاق المنع بعينه فقوله نعم الخ استدراك على ما يوهمه اجازتهم

تقديم الخبر الظرفي من جواز تقديم غيره ايضا ولعل هذا هو الموافق فليحرر نائب
مشنوءة بهمز آخره كمبغوض وزنا ومعنى وللكوفيين ان يقولوا اما بعدم فاعل به
لجوازه بلا اعتماد عندهم   قد ثكلت من باب تعب اى عدمت ولدها وواجد
بالجيم خبر انت او كنت كما فى نسخ وهو من وجد بمعنى لقى فيتعدى لواحد فقط
والجملة صلة من الواقع مبتدا ومنتشبا بالشين المعجمة اى متعلقا والبرثن بوزن
ثم مثلثة مضمومتين من السباع كالاصبع للانسان   الى ملك هو للفرزدق
يمدح الوليد بن عبد الملك ومحارب وكليب قبيلتان   فابوه مبتدا مؤخر الخ
والجملة صفة ملك اى ملك موصوف بان اباه ليس امه من محارب فضمير امه
للاب لتقدمه رتبة وهو رابط الخبر وضمير ابوه لملك وهو رابط الصفة هذا هو
الصواب   نقل الخلاف اى خلاف الكوفيين للبصريين لان بين الكوفيين
خلافا   عرفا ونكرا اسما مصدرين لعرف ونكر بالتشديد ونصبهما بنزع
الخافض اى فى العرف والنكر لتوسع المؤلفين فيه اوضح من نصبهما على التمييز
المحول عن فاعل يستوى   عادمى حال من الجزءين وبيان بمعنى المبين وهو
القرينة المبينة للمسند من المسند اليه   اذا ما الفعل الخ فيه حذف لدليل ولغيره
وقلب فالاول حذف شرط اذا المفسر بكان وجوابها المدلول عليه بكذا والثانى
حذف نعت الفعل واما الثالث فلان المحدث عنه الخبر والاصل كذا اذا كان
الخبر فعلا مسندا لضمير المبتدا المستتر فامنع تقديمه بخلاف غير المستتر كما
سيبينه الشارح ولك جعل اذا لمجرد الظرفية متعلقة بالمنع المفهوم من كذا فلا يحتاج
لجواب   منحصرا بالفتح اى منحصرا فيه على الحذف والايصال وان قيل انه سماعى
فقد يمنع ويروى بالكسر على تقدير مضاف اى منحصرا مبتدؤه فيه فان المنحصر
هنا هو المبتدا لا الخبر.   او لازم الصدر بالجر عطفا على ذى اى او مسندا
للازم الخ   وافضل من زيد الخ مثال للنكرة المسوغة بعمل النصب فى المجرور او بكونها
صفة لمحذوف ولا يشترط اتحاد المسوغ   لكان المتقدم مبتدا اى لانه يجب
الحكم بابتدائية المتقدم من المعرفتين او النكرتين وان تفاوتا تعريفا كما هو
المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا وقيل المشتق خبر وان تقدم

والتحقيق

والتحقيق ان المبتدا هو الاعرف عند علم المخاطب بهما او جهله لهما او لغير الاعرف فقط
فان علم هذا فقط فهو المبتدا وان تساويا وعلم احدهما فهو المبتدا او علمهما وجهل النسبة فالمقدم في
المبتدا انظر المغني وحواشيه   فان وجد دليل اي لفظي نحو حاضر رجل صالح لتسويغ الثاني
بالوصف دون الاول او معنوي كمثال الشرح فان القرينة الحالية وهي كون ابي يوسف
تابعا لابي حنيفة تدل على ان المراد تشبيه الاول بالثاني لا العكس اللهم الا ان يكون
المقام للمبالغة في مدح ابي يوسف   وبناتنا مبتدا خبره جملة بنوهن نحو اي اولاد
بناتنا ليس نفعهم لنا بل لآبائهم الاجانب منا لعدم نسبتهم الينا بخلاف اولاد بنينا
فانهم ينسبون الينا   فلا يقال قام زيد اي لئلا يتوهم ان زيدا فاعل لا مبتدا فيفوت
الدوام الحاصل بالاسمية وكذا تقوي الحكم بتكرار اسناد الجملة الى الظ بعد اسناد الفعل
لضميره لكن نقل الدماميني عن السيد ان الاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد لا الدوام
وعليه فلا يفوت الا تقوي الحكم والاصل مراعاة ما يدفع اللبس كرفع الفاعل ونصب
المفعول وابراز الضمير اذا جرى الوصف على غير ما هو له ويؤخذ من هذا التعليل ان
معمول الخبر الفعلي يقدم على المبتدا وهو الاصح كعمرا زيد ضرب اذ لا ايهام فيه فلا يلزم
من منع تقديم العامل منع تقديم المعمول افاده الصبان   قاما الزيدان اي والالتباس
في النطق بحذف الالف يدفعه الوقف والخط وتقديم الخبر اكثر من لغة اكلوني
البراغيث فلا يحمل عليها واحتمال كون الظ بدلا خلاف الظ ولذا اولوا في قوله تعالى
ثم عموا وصموا كثير واسروا النجوى الذين ظلموا ان كثير والذين مبتدآن مؤخران لا بدلان
فقول المصنف يمكن الجواب عنه بان ال في الفعل للعهد العلمي بين النحاة العارفين
واما المبتدي فلا بد له من موقف   محصورا اي فيه كما علم مما مر   فلا يجوز تقديم
قائم اي لئلا ينعكس المعنى فيفيد حصر صفة القيام في زيد الموصوف وانتفاؤه
عن غيره مع ان المراد حصره في صفة القيام اي ليس له صفة غيره واما كون غيره
قائما او لا فشيء آخر فان قلت ينتفي اللبس في الآية بتقديمها مع الخبر كما في البيت فلم
حكم بشذوذه قلت حملوا الآية على اغاظة اللباب   فارمينا الشاهد في عجزه كما
اشار اليه الشارح وكذا في صدره ان جعل الخبر بك وبي تجي حالا لا ان جعل الخبر بي تجي وبك متعلقا
به لان المقدم ح معمول الخبر لا الخبر نفسه والاستفهام انكاري بمعنى النفي   فقد مر

هـ
قوله والاصل هو تتمة العلة وهي قوله لئلا يتوهم الخ
س

المخبر اى وهو عليك ولا يجوز كون المعمول فاعلا بالظرف كما لا يجوز هل الا قام
زيد اذ الظرف العامل كالفعل ولان الا تمنع اعتماده على الاستفهام شذو ذا
اوله بعضهم بان اللام ليست للابتداء بل زائدة او انها داخلة على مبتدا محذوف
اى لهو انت فهى مصدرة فى جملتها او ان اصله لخالى انت زحلقت اللام للضرورة
ومن جرير الخ قيل من شرطية تجزم ينل جوابا لها وكسر للساكنين وفعل الشرط
كان الشانية محذوفة وجملة جرير الخ خبرها ويرده ان حذف فعل الشرط بعد
غير ان شاذ فالاحسن جعلها موصولة وينل خبرها وجزم لاجرائها مجرى الشرطية
والعلا بالفتح والمد كما هنا العلو وبالضم والقصر جمع عليا كذلك ويكرم عطف
على ينل او مرفوع استئنافا اى وهو يكرم والاخوال مفعول له ان بنى للفاعل
ومنصوب بنزع الخافض ان بنى للمفعول اى للاخوال له صدر الكلام اى
اما بنفسه كاسم الشرط والاستفهام وما التعجبية وكم الخبرية او بغيره كالمضاف
لما ذكر كغلام من عندك وغلام من يقم اضربه ومال كم رجل عندك فانه يكتسب
منها الشرط ونحوه ويكون الشرط والجواب للمضاف لا لمن لانها خلعته عليه
كما قاله الناصر الطبلاوى ومقتضى ذلك ان الجازم المضاف لا من لكن
استظهر الروداني عكسه ومن لازم الصدر ضمير الشان ونحوه من كل ما اخبر عنه
بجملة هى عينه فى المعنى كنطقى الله حسبى كما فى التسهيل وكذا كل ما يغير معنى الكلام
كالعرض والتمنى والنفى والنهى وغير ذلك كما فى الرضى اذ لو اخر ذلك لتحير السامع
هل هو راجع لما قبله او لما سيرد ويتشوش ذهنه بتغير المعنى بعد استقراره فيه
فقدم ليبنى عليه الكلام من اول الامر تنبيه ذكر المص مما يجب فيه تاخير الخبر
خمس مسائل ومثلها الخبر المقرون بالفاء كالذى ياتينى فله درهم لشبهه بجواب
الشرط وبالباء الزائدة كما زيد بقائم والطلبى كزيد اضربه والمخبر به عن مذ ومنذ
نحو ما رايته مذ ومنذ يومان اذا جعلا مبتدأين لتعريفهما معنى اذ المعنى امد
انقطاع الرؤية يومان فقول ليس لنا نكرة لا تحتاج لمسوغ وهى مذ ومنذ مراده
انهما نكرة لفظا فائدة لا يقترن الخبر بالفاء الا اذا كان المبتدا يشبه
الشرط فى العموم والاستقبال وترتب ما بعده عليه وذلك لكونه موصولا بفعل



صالح للشرطية بان يخلو من علم الاستقبال كالسين واداة الشرط ومن قد وما
النافية او بظرف او مجرور كالذى يأتينى او هنا او فى الدار فله درهم او نكرة موصوفة
بذلك كرجل يأتينى او هنا او فى الدار فله درهم او مضافا الى الموصول والموصوف
المذكورين بشرط كونه لفظ كل فى الثانى كما قاله السيد البليدى كغلام الذى يأتينى
او كل رجل يأتينى الخ او موصوفا بالموصول المذكور كالرجل الذى يأتينى وكذا المضاف
لذلك فيما يظهر كغلام الرجل الذى يأتينى الخ فتلك ثمانية عشر صورة يكثر اقتران
خبرها بالفاء لتنص على مراد المتكلم من ترتب الدرهم على الاتيان مثلا فلو عدم
العموم كالسعى الذى تسعاه فى الخير ستلقاه او الاستقبال كالذى زارنى امس
له كذا او اقترن الفعل بشئ مما مر كالذى سيأتينى او ان يأتينى اكرمه او قد اتانى
او ما اتانى له كذا امتنعت الفاء لفوات الشبه بالشرط وكذا لو كانت الصفة او الصلة
غير ما ذكر كالذى ابوه محسن مكرم والقائم زيد ولا يجوز فكرم ولا فزيد خلافا للملم
فى الثانى واما آية السرقة والزنا فخبرهما محذوف اى مما يتلى عليكم حكم السارق
والزانى الخ وقوله فاقطعوا وفاجلدوا بيان للحكم وتدخل الفاء بقلة فى خبر كل اذا اضيف
لغير ما مر بان اضيف لغير موصوف اصلا ككل نعمة فمن الله او لموصوف بغير
ما ذكر كقوله كل امر مباعد او مدان فمنوط بحكمة المتعال ومنه حديث كل امر ذى بال
الخ بناء على ان العبرة بالصفة الاولى فان اعتبرت الثانية وهى لا يبدأ كان من
الكثير لصلوحه للشرط كما فى الصبان والظاهر ان مثل ذلك اضافتها لموصول بغير
ما مر ككل الذى ابوه قائم فله درهم فجملة ما تدخل الفاء فى خبره احد وعشرون
صورة ما لم يدخلها ناسخ فتمتنع الفاء باجماع المحققين الا ان وان ولكن على
الصحيح كآية ان الذين قالوا ربنا الله الخ واعلموا انما غنمتم الخ وذلك كثير والله اعلم
ونحو عندى الخ اعاد ذلك بعد قوله كعند زيد نمرة لان ذلك لبيان المسوغ
ولا يفيد وجوب التقديم لاحتمال كون المسوغ اختصاص الخبر فقط بخلاف هذا
فلا تكرار كذا اذا عاد الخ اى يلتزم التقديم التزاما كالتزامه فيما مر اذا عاد
عليه اى الخبر مضمر مما اى مبتدا يخبر اى بالخبر عنه اى المبتدا حال كونه اى الخبر
مبينا لذلك الضمير العائد اليه قال ابن غازى وهذا البيت مع تعقيده

وتشتيت ضمائره كان يغني عنه وعن ما بعده ان يقول

كذا اذا عاد عليه مضمر من مبتدا وما له التصدر

اهـ التصدير اى في جملته فلابد زيدا ين مسكنه وخبر المحصور الاولى والخبر المحصور لانه هو المحصور في المبتدا هنا لا العكس الا ان يجعل من اضافة الموصوف للصفة اوفيه حذف وايصال كما مر اى خبر المبتدا المحصور فيه والخبر ظرف اى اوجملة كقصدك غلامه رجل وانما وجب ذلك لئلا يتوهم كون المؤخر نعتا لان حاجة النكرة المحضة الى التخصيص ليفيد الاخبار عنها اقوى من الخبر وكذا كل ما اوقع في لبس كعندى انك فاضل اذ لو اخر الخبر وهو عندى لالتبست ان المؤكدة بالتى بمعنى لعل واما قوله عندى اصطبار واما انني جزع يوم النوى فلوجد كاد يبريني فانما اخر الخبر وهو لوجد لعدم اللبس اذ المكسورة والتى بمعنى لعل لايقعان بعد اما فاجمعت النحاة قال الاسقاطى بل اجازه الجزولى والواحدى بل الكوفيون قاطبة ان يقدر مضافا اى بقرينة ان كل مثال وجد من هذا النوع فانما يعود ضميره على شئ في الخبر لا عليه نفسه فلابد من ذلك التقدير على التمرة الخ خبر مقدم عن مثلها وزبدا تمييز لمثل او حال منه ويجوز رفعه بيانا او بدلا من مثل اوهو المبتدا ومثلها حال منه وان كان نكرة لتقدمها عليه وح فهو من المسئلة الاولى لا من هذه وعلى كل فمثل اما معرب رفعا اونصبا اومبنى على الفتح لانها للمبنى كما قرئ بهما مثل ما انكم تنطقون وبحث الدماميني في الشاهد بان الخبر المتعلق العام المحذوف وهو يصح تقديره مؤخرا على الاصل كما يذكر الخاص مؤخرا نحو على الله عبدك متوكل ويمكن الجواب بانه مبنى على كون الظرف نفسه هو الخبر اهابك بكسر الكاف قائله سئل بعضهم عما قرءشاذا في قوله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء برفع الجلالة ونصب العلماء ما معنى ذلك فاجاب بهذا البيت اهابك الخ اى ان الخوف مستعمل في لازمه وهو الاجلال ضرب غلامه زيد امثلة لما عاد فيه ضمير من الفاعل على مفعول بعده وهو ظاهر الاهمال المعلوم من قوله فما الفرق بدليل امره بالتامل او المفرق نفسه ظاهر لمن تامله بدليل ذكره بعد وما فرق به ان المفعول مشعور به من الفعل والفاعل فكان كالمتقدم

خلاف

بخلاف هذا فان المبتدا وان اشعر بالخبر لا يشعر بملابسه الذى هو المرجع اصلاً
مايعلم اى تفصيلا لا اجمالا بان يعلم ان هناك حذفا اما بلا تعيين له فلا يكفى
اسقاطى جائز اى غير ممتنع فيصدق بالوجوب كما تقول لم يقل تقولان
ليطابق عندكما لاحتمال ان يجيب احد المسؤلين فقط ويصح نقول بالنون
ان لم تعلم الرواية قل دنف اى مريض من العشق اوغيره مرضا ملازما كما فى
القاموس وهذا الجواب مبنى على قول السيرافى والاخفش انه يستفهم بكيف عن
الاحوال والصفات وليست ظرفا وضابط اعرابها ح انها ان لم يستغن عنها
مابعدها فمحلها بحسبه رفعا فى كيف انت بالخبرية ونصبا فى كيف كنت كذلك
وكذا فى كيف ظننت زيدا على انها مفعول ثان وان استغنى عنها فمحلها النصب
ابدا اما على الحال ككيف جاء زيد او على المفعول المطلق نحو كيف فعل ربك اى اى
فعل فعل ومثله فكيف اذا جئنا من كل امة بشهيد اى اى صنع يصنعون اذا
جئنا الخ فحذف عاملها ولا يصح كونها حالا من فاعل جئنا لامتناع وصفه تعالى
بالكيفية ولان السؤال ليس عن كيفية المجئ بل عن حالهم وقته تعجيبا منها عنها لفظا
هذا هو المشهور واما قول س انها ظرف فاوله المص بانه ليس معناه انها فى محل
نصب دائما على الظرفية المجازية كما توهم بل انها فى تأويل ما يسمى ظرفا وهو الجار
والمجرور لانها تفسر بقولك على اى حال لكونها سؤالا عن الاحوال الخ واستحسنه
فى المغنى وايد وح فتكون فى محل رفع عند س ايض ويكون تفسيرها المطابق
للفظها فى كيف انت اصحيح انت وفى كيف جاء زيد اراكبا جاء زيد مثلا وحق
الجواب صحيح اوسقيم وراكبا اوماشيا ويكون تفسيرها بقولهم على اى حال اوفى
اى حال وجوابها بنحو على خير ليس بالنظر للفظها على قول س كما توهم لما علمت
من رجوعه الى الاول بل هو تفسير لمعناها قولا واحدا اذ هى سؤال عن الاحوال
العامة ولذا قال الزمخشرى انها سؤال تفويض كانك فوضت للمخاطب ان يجيب
بما اراد بخلاف الهمزة فسؤال حصر اى عن وصف بخصوصه فينحصر الجواب فيه
هذا وقد تسلب الاستفهام وتخلص لمعنى الحال والكيفية كقول بعضهم انظر
الى كيف يصنع زيد اى الى حال صنعه وكيفيته ولولا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها

قاله الدماميني من المبتدا والخبر خرج الفاعل ونائبه ولو المبتدا اكتفى بهما فلا
يحذفان ولا ذلك المبتدا كما نقله يس عن الشاطبي واذا احتمل كون المحذوف مبتدا
او خبرا فالاولى المبتدا وقيل الخبر زيد عندنا اى بتقديم المبتدا ليطابق السؤال
كما مر في رأى هو ان اذا الفجائية حرف اما على كونها ظرف زمان او مكان فهي الخبر
ولا حذف اى ففي الوقت او الحضرة الاسد نحن بما عندنا الخ من المنسرح ونصفه
نون عندك وفيه شذوذ لانه حذف من الاول لدلالة الثاني والقياس العكس
ولا يصح جعل راض خبر نحن على انه ضمير المعظم نفسه لا الجماعة والمحذوف خبر انت
كما قاله ابن كيسان اذ لم يسمع نحن قائم بل تجب المطابقة لفظا نحو وانا لنحن نحيي
ونميت ونحن الوارثون لوقوعهما الخ قيل هذا تعليل غير صحيح لحذفهما بعد نعم
ولم يحلا محل المفرد وفيه ان الش لم يقل لا يحذفان الا لذلك حتى يرد عليه ما بعد نعم
بل يعلل حذفهما في خصوص الاية وهما كذلك فيها على ان هذا التعليل يمكن
بناؤه على ان الجملة مفهومة من نعم لا محذوفة ومقدرة بعدها لكن الش سيصرح
بخلافه فتأمل هو كذلك اى الخبر المحذوف لفظ كذلك وقوله الخ الاولى
التعبير باو لان هذا احتمال ثالث في الاية لا من تتمة ما قبله وحاصله ان اللائي
يئسن مبتدا او الثاني عطف عليه وقوله فعدتهن خبر عنهما ولا حذف اصلا كما في
المغنى اى وليس هذا من باب زيد قائمان وعمرو حتى يمتنع للقبح اللفظي بل من باب
زيد في الدار وعمرو وهو جائز لعدم القبح نعم فيه تقديم الخبر المقرون بالفاء على
المبتدا المعطوف وهو واجب التأخر كما مر الا ان يقال يغتفر في التابع افاده
الصبان وفي كون فعدتهن خبرا نظر لانه جواب الشرط والشرط وجوابه خبر
فتأمل ومعنى ان ارتبتم شككتم في عدتهن ما هي وبعد لولا يصح تعلقه بحذف
مع ملاحظة قيده وهو حتم او بحتم نفسه ولا يرد تقديم معمول المصدر لتوسعهم
في الظرف كما مر وكذا يقال في وبعد واو وقبل حال لانهما معطوفان عليه والمراد
هنا لولا الامتناعية لان التحضيضية لا يليها الا الفعل كما سيأتي نحو لولا
ارسلت الينا رسولا غالبا هو نصب بنزع الخافض اى في الغالب وفي
نص يمين من اضافة الصفة للموصوف وهو متعلق باستقر الواقع خبرا عن ذا

واظهر مع كونه عاما للضرورة كما مر ولا يصح انه اراد بالاستقرار الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصا كما قيل به في قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده لان عدم التحرك لا يعقل في المعاني فتدبر كمثل آخ الكاف زائدة وما مصدرية لتكون الواو نصا في المعية اى كل صانع وصنعته اذ هي التي تلازم الصانع لا ما صنعه لا يكون آخ الجملة صفة لحال اى لا يحذف الخبر قبل الحال لانه اذا لم تصلح تلك الحال للخبرية عن ذلك المبتدا وان صلحت لغيره منوطا من ناط الشئ بالشئ ينوطه اذا ربطه وعلقه به واحترز بغالبا آخ دفع لتوهم منافاة الغلبة للتحتم وحاصله ان المراد بالغالب الكلام الفصيح فيتحتم فيه الحذف مطلقا عاما كان الخبر او خاصا واما ذكره فشاذ ولا يحتاج لتأويل على هذه الطريقة معد هو ابن عدنان ابو العرب وانث فعله لارادة القبيلة والمقاليد المفاتيح جمع اقليد بكسر الهمزة على غير قياس ولعل قياسه اقاليد وقيل لا واحد له من لفظه كما في العيني وهو مفعول القت بزيادة الباء وكنى بذلك عن الطاعة والامتثال اى لولا ظلم ابيك زيد بن هبيرة وجدك عمر قبله لاطاعتك جميع العرب هي طريقة آخ وانما حمل المتن عليها لانها المتبادرة من التعبير بغالبا ولكن الاولى حمله على الثالثة كما صنعه جميع الشراح ليوافق كلامه في غير هذا الكتاب فيكون مراده بالغالب اكثر احوالها وهو كون الخبر عاما فيتحتم الحذف فيه اما كونه خاصا فقليل ولا يتحتم فيه الحذف فالغلبة منصبة على بعض الاحوال لا على الكلام الفصيح والتحتم على الحذف في تلك الحال فتدبر ان الحذف واجب اى في كل تركيب لان الخبر لا يكون له كونا مطلقا فان اريد الكون المقيد جعل هو المبتدا مضافا الى ما كان مبتدا قبل نحو لولا مسالمة زيد ما سلم ولا يجوز لولا زيد سالمنا ما سلم لا في شذوذ ولا غيره بل هو تركيب فاسد فان ورد ما يوهم اول بما سيأتي ولا يحمل على انه شاذ كما في الاولى فحصل الفرق بين الطريقتين خلافا للمحشي مؤول اى كما اول قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابرهيم بانه مروى بالمعنى والمشهور في الروايات لولا حداثة عهد قومك لولا حداثة عهد قومك لولا ان قومك حديثو عهد آخ ولهذا المعري

في بيته الآتي ورد عليهم بان ذلك يرفع الوثوق بالاحاديث ويسد باب الاحتجاج
بها مع ان الاصل عدم التبديل لتحريهم في نقلها باعيانها وتشديدهم في ضبطها
ومن جوز الرواية بالمعنى معترف بانه خلاف الاولى وغلبة الظن كافية في الأحكام
الشرعية فضلاً عن النحوية على ان الاحاديث دونت في الصدر الاول قبل فساد
اللغة فغاية ابدال لفظ يحتج به بآخر كذلك وبعد تدوينها لا يجوز تبديلها بلا
خلاف كما قاله ابن الصلاح فبقي الحديث حجة في بابه وكيف يلحنو المعري مع ورود
مثله في الشعر الموثوق به كبيت لش وقوله لولا زهير جفاني كنت معتذرا ولولا
الشعر بالعلماء يزري وكان يغنيهم عن تلحينه جعل يمسكه بدل اشتمال من الغمد
على ان الاصل ان يمسكه فحذفت ان وارتفع الفعل والخبر محذوف اي موجود ويمكن
هذا التأويل في هذين البيتين وكذا الحديث ولا يجوز جعل يمسكه حالا من الخبر
المحذوف لامتناع ذكر الحال ايض عندهؤلاء لكونه خبرا في المعنى كما نقله في المغني
عن الاخفش وبهذا يبطل جعل قبله في بيت الش حالا فتدبر وجب حذفه
اما الحذف فللعلم به واما وجوبه فلان جوابها عوض عنه فلا يجمع بينهما
دليل اي من نفس الكلام كبيت المعري ونحو لولا انصار زيد حموه ما سلم لان شأن
الغمد الامساك والناصر الحماية او خارج عنه كالمثال الاول يذيب نحو يصف سيفا
معلوما بان السيوف القاطعة تذوب في اغمادها لرعبها وفزعها منه فلولا
ان اغمادها تمسكها لسالت على الارض فضمير يمسكه للغضب والمنفي بمقتضى
لولا سيلانها على الارض والمثبت بقوله يذيب سيلانها في نفسها فلا تنافي
وقد اختار المص وكذا الرماني وابن الشجري والشلوبين وهو الحق
وشواهدها كفلق الصبح اه سندوبي وقد علمت حمل المتن عليها خلافا للش
لعمرك اي لحياتك من عمر يعمر كعلم يعلم عاش زمانا طويلا والمصدر عمر بالفتح
والضم على غير قياس لان قياسه كالفرح والتزموا المفتوح في القسم خاصة تخفيفا
لكثرته وقيل اصله تعمير الحذفت زوائده يمين الله في نسخ ايمن بفتح الهمزة وضم
الميم من اليمن وهو البركة وكل صحيح وهو لا يتعين نحو رد لذلك القيل واجاب
شم بانهم لم يدعوا التعيين والمثال يكفيه الاحتمال لجواز كونه مبتدأ قال شم

ولعل

هو كلشافع وتمامه
لكنت اليوم اشعر من لبيد

ولعل الحذف ح غير واجب اذ لم يسد جواب القسم مسده اى لعدم حلوله محله
لكن قال الروداني لا يتوقف وجوب حذف المبتدا على سد شئ مسده بخلاف
الخبر لانه محط الفائدة على المبتدا اى المذكور ولا حاجة لتقدير مبتدا محذوف
اى لقسمي عمرك لانه خلاف الظ عهد الله انما لم يكن نصا فى القسم لاستعماله
فى غيره كثيرا كعهد الله يجب الوفاء به واوفوا بعهد الله ولا يفهم منه القسم الا بذكر
المقسم عليه بخلاف عمرك فانه غلب استعماله فيه حتى لا يفهم منه غيره الا بقرينة فمرادهم
بالنص وغيره غلبة الاستعمال وعدمها لا الصريح والكناية فلا ينافى تسوية الفقهاء
بين العمر والعهد فى انها كناية يمين لان مرادهم اليمين الشرعى الموجب للاثم وهو
لا يكون الا باسماء الله وصفاته لا اللغوى الاعم ولا ينعقد بهما شرعا الا اذا
نوى بالعمر بقاء الله او حياته وبالعهد استحقاقه لما اوجبه علينا من العبادات
بخلاف ما اذا اطلق او نوى بهما نفس العبادة لانهما يطلقان عليها كما نقل عن
سم فتدبر نص فى المعية اى مع كونها للعطف والمراد انها ظاهرة فيها لان
الواو فيما ذكره تحتمل مجرد العطف ايض كان يقال كل رجل وضيعته مخلوقان لكنها
ظاهرة فى المعية بسبب ان الصنعة تلازم الصانع فالمعية ليست من مجرد الواو
بل مع المعطوف وضيعته بفتح المعجمة وسكون التحتية اى حرفته سميت به
لان تركها يضيعها وصاحبها وتطلق على الثوب والعقار ايض وههنا
اشكال مشهور وهو انه لا يصح عود الضمير الى كل لافادته ان كل رجل يقارن
ضيعة كل رجل ولا الى رجل لافادته ان كل رجل يقارن ضيعة رجل واحد وهما
فاسدان والجواب ان كل لما كانت فى قوة افراد متعددة كان الضمير
العائد عليها او على مدخولها كذلك فيكون من مقابلة الجمع بالجمع المقتضية
للقسمة آحادا كركب القوم دوابهم فكانه قيل زيد وضيعته وعمرو كذلك الخ
بعد واو المعية اى بعد معطوفها لكونه خبرا عن المتعاطفين واعترض
بانه لا شئ بعد الواو يسد مسد الخبر حتى يجب حذفه واجاب سم بان المعطوف
يسد مسده من حيث كونه خبرا عن الاول لحلوله ح فى محله وان لم يسد مسده
من حيث كونه خبرا عنه هو وقيل لا يحتاج لذلك لان الواو وان كانت بمعنى مع

لكن لا تصلح للاخبار بها لكونها ليست ظرفا بخلاف مع   فان لم تكن نص اى بان
لم تكن للمعية اصلاً بل لمجرد التشريك فى الحكم كزيد وعمرو متباعدان او لها لا نصا
كمثال الشر   لم يحذف الخبر وجوبا اى بل جوازا ان علم بدليل والا امتنع فلو قلت
زيد وعمرو واردت مقترنان جاز حذفه لان الاقتصار على المتعاطفين يفيد
معنى الاصطحاب وجاز ذكره لان الواو ليست نصا فيه بخلاف قائمان مثلا
لعدم دليله قال الفرزدق   تمنوا لى الموت الذى يشعب الفتى   وكل امرىء والموت يلتقيان
ويشعب كيعلم اى يفرق فذكر الخبر وهو يلتقيان لان الواو لم تنص على المعية
ولو حذفه لفهم افاده المصرح وفيه ان يلتقيان لا يفيد الاقتران والمصاحبة
التى فى كل رجل وضيعته بل ان اللقى يحصل ولو بعد حين كما هو الموافق للواقع
فالواو ليست للمعية اصلا فلو اريد كل امرىء وقبول الموت ملتقيان بالفعل
كان ذكر الخبر شاذ للنص على المعية فتامل   مصدرا اى صريحا عند جمهور البصريين   يين
وقيل ولو مؤولا كان ضربت العبد مسيئا ولا بد من عمله فى اسم يرجع اليه
الضمير المحذوف مع الفعل وذلك الاسم هو غير صاحب الحال المذكور وذلك
الضمير المحذوف هو صاحبها كما سينبه الشر   وبعد حال اى مفردة كمثاله
او ظرف كضربى العبد مع عصيانه او جملة كحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو
ساجد وقوله خير اقترابى من المولى حليف رضى   وشر بعدى عنه وهو غضبان
ولو مضارعية عند ش خلافا للفرا كضربى العبد يسئ ومنه قوله
ورأى عينى الفتى اباك   يعطى الجزيل فعليك ذاك
ناب بالرفع صفة لحال   حال من الضمير الخ انما لم يجعل حالا من معمول
المصدر وهو العبد نفسه لعائد اليه الضمير لئلا يكون الحال من معمولات
المبتدا فيتقدم محلها على الخبر فلا تسد مسده لعدم وقوعها فى محله فيفتقر
الى تقدير خبر كما هو رأى الكوفيين اى ضربى العبد مسيئا موجود فيفوت
المقص من حصر الضرب مثلا فى حال الاساءة وح يكون الحذف جائزا لعدم
سد شئ مسده وانما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لاحالا مع ان
حذف الناقصة اكثر من التامة لوقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه

كالحديث

كالحديث والبيت المارين وهو لا تكون خبرا لها فتدبر   فلا يكون الخبر اي بل
يجب ذكره وما حكاه الاخفش شاذ كقولهم حكمك مسمطا كهذا اي حكمك لك حال
كونه نافذا وخرجت فاذا زيد جالسا بناء على ان اذا حرف اما على انها ظرف فهى
الخبر ولا حذف فلا يقال قياسا على ذلك ضربي العبد شديدا بل ان قصدت الحالية
وجب ذكر الخبر كضربي العبد اذا كان شديدا او الخبرية وجب الرفع   لا يوصف
بالاساءة اى بحسب قصد المتكلم كون المسيئ هو العبد لا الضرب فلو قصد وصف
الضرب بها مجازا عن فاعله ولا حجر في المجاز تعين رفعه على الخبرية وكذا يقال
في مثال المتن الثاني لان منوطا يصلح لجريانه على التبيين بحسب ذاته حقيقة
لكن لم يقصد الا جريانه على الحق فهو غير صالح للخبرية بحسب القصد فقط واما
منهما ضربي العبد قائما واكثر شربي السويق ملتوتا لان الحال فيهما لا تصلح للخبرية
لا بحسب ذاتها ولا في القصد فتدبر   والمضاف الى هذا المصدر نحو اى صريحا
كان كما مثله او مؤولا كاخطب ما يكون الامير قائما اى اخطب كون الامير اى
اكوانه اذا كان قائما   اربعة زاد في الهمع وغيره مواضع منها لا سيما زيد بالرفع
كما مر ومنها بعد المصدر النائب عن فعله المبين فاعله او مفعوله بحرف جر نحو سقيا
ورعيا لك فلك خبر مبتدا حذف وجوبا ليلي المصدر فاعله او مفعوله كما يليان
الفعل اى اسق يا الله هذا الدعاء لك يا زيد مثلا فالكلام جملتان وليس
الجار متعلقا بالمصدر لامتناع خطابين لاثنين في جملة واحدة ومحل ذلك
كما ترى اذا كان المصدر نائبا عن فعل الامر وكان المجرور ضمير المخاطب فان ناب
عن غير الامر كشكرا لك اى شكرت لك شكرا او كان المجرور غير ضمير المخاطب كسقيا
لزيد فالظاهر ان اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول المصدر اى اسق يا الله
زيدا وارعه فاحفظ هذا التحقيق او صبان واللام في ذلك مبينة للمفعول
ومثال الفاعل كما في الرضى نحو بؤسا لك وسحقا وبعدا اى بئست وسحقت وبعد
ولعل المانع من كون الجار متعلقا بالمصدر هنا ان التعدى باللام انما يكون
للمفعول لا للفاعل فتامل قال الرضى وكذا يجب حذف المبتدا قبل من المبينة
للمعارف نحو وما بكم من نعمة اذا جعلت ما موصولة اما المبينة للنكرات

فهي صفتها كما اذا جعلت ما في الاية نكرة اه   النعت المقطوع سمي نعتا باعتبار
ما كان وانما وجب فيه الحذف للتنبيه على شدة اتصاله بالمنعوت او للاشعار
بانشاء المدح كما فعلوه في الندا   في مدح اوذم المقطوع الذي للتخصيص او الايضاح
فان الحذف فيه جائز كما في التصريح وغيره   محذوف وجوبا اي لصيرورة الكلام
لانشاء المدح مثلا فجرى مجرى الجملة الواحدة   مخصوص نعم اي المؤخر عنها كما مثله
اما المقدم كزيد نعم الرجل فهو مبتدا خبره الجملة ورابطها العموم كما مر ومثل نعم فيما
ذكر ما شاكلها في المدح او الذم كحبذا وساء   في ذمتي يمين اي او عهد او ميثاق
اي متعلق ذلك وهو مضمون الجواب لانه الذي يستقر في الذمة لا اليمين والعهد
وانما وجب حذفه لدلالة الجواب عليه وسده مسده لكونه واجب التاخير والجواب
في محله   صريحا في القسم ليس بقيد هنا بخلاف الخبر كيف ومثاله لا صراحة
فيه قطعا اه اسقاطي   نائبا مناب الفعل اي اتى به بدلا عن اللفظ بفعله
اذ اصله اصبر صبرا فحذف الفعل وعوض عنه المصدر اكتفاء بدلالته عليه فلا
يجمع بينهما ثم عدل الى الرفع ليفيد الدوام واوجبوا حذف المبتدا استصحابا
لحالة النصب الواجب فيها حذف الفعل واعطاء للحالة الفرعية حكم الحالة الاصلية
صبر جميل اي في قول الراجز شكى الي جملي طول السرى   صبر جميل فكلانا مبتلى
اي امرنا صبر جميل ومثله سمع وطاعة اي امرنا ذلك فائدة الصبر الجميل هو الذي
لا شكاية معه والصفح الجميل هو الذي لا عتاب معه والهجر الجميل هو الذي لا اذية معه
سراة بفتح المهملة وقد تضم اصله سرية قلبت ياؤه الفا كقضاة جمع سري
اي شريف على غير قياس اذ قياس جمع فعيل المعتل باللام افعلاء كغني واغنيا وتقي
واتقيا كما سيأتي في قوله وناب عنه افعلاء في المعل لاما اه   سواء اتحدا في ان
تعدد الخبر على ضربين كما اقتصر عليه في شرح الكافية لانه اما في اللفظ والمعنى
كمثال المتن والاية والبيتين فيجوز فيه العطف وتركه بالواو وغيرها او في اللفظ
فقط وضابطه ان لا يصدق الاخبار ببعضه عن المبتدا نحو حلو حامض اي مز وهذا
اعسر يسر اي اضبط للعمل لانه يعمل باليمين واليسار فيمتنع فيه العطف لانهما شيء
واحد في المعنى ولا يتوسط المبتدا بينهما ولا يتقدمان عليه على الاصح فيهما وزاد ولك

نوعا

نوعا يجب فيه العطف وهو تعدد الخبر لتعدد ما هو له حقيقة كقوله
يداك يد خيرها يرتجى واخرى لاعدائها غائظه
او حكما لكونه ذا اجزاء كقوله تعالى اعلموا انما الحياة الدنيا لعب ولهو الخ والنوع
الاول يصح ان يقال فيه خبران وثلاثة بحسب تعدده دون الباقيين الا
مجازا افاده الدماميني مز بضم الميم كما في القاموس اى متوسط بين الحلاوة
والحموضة الصرفيتين وليسا مجتمعين فيه لانهما ضدان بخلاف زيد كاتب شاعر
فانه جامع بين الصفتين بذاتهما فكل منهما خبر مستقل من يك الخ من
شرطية لحذف نون يكن وقوله فهذا بتي قائم مقام جوابها من اقامة السبب
مقام المسبب اى فانا مثله لان هذا بتي والبت كساء غليظ مربع ومقيظ
وما بعده بصيغ اسم الفاعل اى كاف لى فى القيظ وهو شدة الحر والصيف
والشتاء ينام الخ المروى فهو يقظان هاجع بدل نائم لان قبله
وبت كنوم الذئب فى ذى حفيظة اكلت طعاما دونه وهو جائع
ينام الخ والعرب تزعم ان الذئب ينام بعين ويحرس بأخرى ثم يتناوبان فى الحرس
فهو نائم من جهة يقظان من جهة اخرى فجمع بين الصفتين كما جمع زيد بين الكتابة
والشعر ويقع الرد لذلك الزعم لجواز كونه حالا الصواب اذ لم يجعل خبرا
كونه صفة لحية لانها نكرة لامسوغ لمجئ الحال منها والله سبحانه وتعالى اعلم
استعار الاخوات للنظائر فى العمل بجامع مطلق المجانسة وخص كان بالذكر
لانها ام الباب اذ حدثها وهو الكون يعم جميع اخواتها ولذا اختصت عنها بزيادة احكام
وتصرفات واصلها كون بالفتح لا بالضم ولا بالكسر لما مر فى الخطبة اسما الظاهر انه
معمول لمحذوف كما يشير له حل الشارح اى ويسمى اسمها وقد يجعل حالا اى حال كونه اسما
لها اى مسمى بذلك ككان خبر مقدم عن ظل وما عطف عليه بحذف العاطف فى
غالبه زال اى ماضى يزال لا ماضى يزيل بفتح اوله فانه تام متعد بمعنى ماز
تقول زل ضانك من معزك اى ميزها ومصدرها الزيل ولا ماضى يزول فانه
تام قاصر بمعنى ذهب كقوله تعالى ان الله يمسك السموات والارض ان تزولا
ومصدره الزوال ولا مصدر للناقصة ووزنها فعل بالكسر وغيرها بالفتح

مطلب كان واخواتها م

كما في التصريح وغيره فتى بتثليث التاء ويقال فتا كما في الهمع وهذه الاربعة
اى موادها فلا يرد انها افعال ماضية لا تلى النهى الذى من جملة شبه النفى
لشبه نفى قدمه على النفى جبر الضعفه ومثل كان في خبر مقدم عن دام لقصد لفظها
ومسبوقا حال منها او من ضمير ضرها كاعط ما درهما اما مفعول ثان لاعط
وحذف الاول كمفعول مصيبا اى واجدا اى اعط المحتاج درهما مادمت واجدا له
ففيه تقديم وتأخير وحذف او هو مفعول مصيبا وحذف مفعولا اعط واصل
دام دوم بالفتح وينقل الى المضموم عند اتصال التاء به توصلا الى نقل الضمة الى
الدال لتدل بعد حذف عينه للساكنين على انها واو وانظر لم جعل مفتوحا مع انه
لا ينصرف على الصحيح وقد يقال لكثرة الفتح وخفته وبالحمل على التامة لانها جاء
وصفها على فاعل وهو قليل فى المضموم والمكسور كما مر ويأتى نواسخ الابتداء من
النسخ وهو الازالة لا زالتها حكم المبتدا والخبر الى انها فعل اى لقبول التائين
ترفع المبتدا اى تجدد له رفعا غير رفع الابتدا عند البصريين وهو الصحيح
لاتصال الضمير بها وهو لا يتصل الا بعامله استقراء ولانها لو لم تعمل الا فى الخبر
كما عند الكوفيين لكانت ناصبة غير رافعة ولم يعهد فعل كذلك وتسميته مبتدا
انما هو باعتبار ما كان وال فى المبتدا كاسم الشرط والاستفهام للجنس لا للاستغراق
فان منه ما لا ينسخ بها وهو خمسة لازم التصدير الا ضمير الشان ولازم الحذف كالنعت
المقطوع ونحوه مما مر واللازم لصيغة واحدة كطوبى للمؤمن وويل للكافر وايمن
فى القسم واللازم للابتدا بنفسه كاقل رجل يقول ذلك ولله درك وما التعجبية
فان هذه الاشياء جرت مجرى الامثال فلا تغير عما وردت او بغيره كمصحوب لولا
واذا الفجائية فانهما لا يصاحبان غير المبتدا وتنصب خبره اى غير الطلبى
فى الجميع وشذ قوله وكونى بالمكارم ذكرينى او هو بمعنى تذكرينى وغير الفعل الماضى
فى صار وما بمعناها ودام وزال واخواتها بخلاف البقية نحو ان كنت قلته
وغير اسم الاستفهام فى دام وليس والمنفى بما فلا يقال لا اكلمك كيف ما دام زيد
ولا اين ليس زيد لان خبر دام وليس لا يتقدم عليهما ولا اين ما زال زيد لان ما
النافية تلزم الصدر عند البصريين فتزدحم مع الاستفهام بخلاف المنفى بغيرها

نحو لن لا يزال زيد وغير المنفي ككيف كان زيد واعلم انه لا يحذف الاسم ولا الخبر
في هذا الباب اقتصارا اي بلا دليل ولا اختصارا اي به عند الجمهور الا ضرورة
لشبه الاسم بالفاعل والخبر صار كالعوض عن مصدرها اذ القيام مثلا كون من
اكوان زيد والعوض لا يحذف اي واما حذفهما في ان خير فخير كما سيأتي فتبع لكان
لا بالاستقلال واجاز بعضهم حذف الخبر لقرينة مطلقا والمص في ليس فقط
حكى من ليس احد اي هنا افاده في الهمع مع زيادة ويسمى المرفوع الخ هي تسمية
اصطلاحية لا مناسبة لها الا ان زيد مثلا اسم للذات لا الكان والا فعال لا يخبر
عنها وقد يسميان فاعلا ومفعولا مجازا لان الفاعل في الحقيقة مصدر خبرها
مضافا لاسمها فمعنى كان زيد قائما كان قيام زيد ان يسبقه نفي اي لان القصد
بالجملة الاثبات وهذه الافعال معناها نفي فاذا نفيت انقلبت اثباتا الا في
القسم اي مع المضارع وكون النافي لا كما قاله الدنوشري ❊

ويحذف ناف مع شروط ثلاثة اذا كان لا قبل المضارع في قسم
بحبل الله متعلق بالاستمرار المفهوم من ابرح المنفي ومجيد بضم الميم خبر ثان
ان قلنا بتعدد الخبر في هذا الباب والا فنعت نطاق هو مما يشد به الوسط
جمعه نطق ككتاب وكتب وجواد بتخفيف الواو ويطلق على الفرس ذكرا او انثى
كما في المصباح وهذا الحسن الاشارة اما الى الاعراب فمقابله ان ابرح غير منفي
بل تام بمعنى ازول عن كوني منتطقا مجيدا اي اترك ذلك ما دامت قومي لانهم
يكفونيه فلا شاهد فيه او الى المعنى فمقابله ان منتطقا معناه ناطق ومجيدا
اي محسنا في الثناء على قومي افاده العيني النهي والدعاء اي لان المطلوب
بهما نزع الفعل وهو نفي فخرج غيرهما كالاستفهام قيل الا الانكاري لانه بمعنى النفي
ولا فرق في الدعاء بين كونه بلا او بلن كقوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلـ ❊
ـت لكم خالدا خلود الجبال ان قلنا بانها فيه للدعاء وهو المختار لتناسب
ما عطف عليها بثم فرارا من عطف الانشاء على الخبر صاح منادى مرخم صاحب
على غير قياس لكونه ليس بعلم وشمر اي اجتهد في الاستعداد للموت ولا تنسه
الا يا اسلمي الخ الاحرف استفتاح وتنبيه ويا مؤكدة لها والمنادى محذوف اي يا هذه

ومي اسم امرأة غير مية لا ترخيمها كما في التصريح اي فلا يرد ان ترخيم غير المنادى شاذ
لكن قال الصبان من تتبع كلام ذي الرمة نظما ونثرا وجدة يسمّي محبوبته بهما وعلى
البلا اي منه بكسر الباء من بلي الثوب كرضي صار خلقا والجرعاء رملة مستوية لا
تنبت شيئا ومنهلا كمنصبا وزنا ومعنى والمراد انصباب غير مضر بدليل اسلمي
المصدرية الظرفية اخذهما من المثال وسميت بذلك لتقديرها بالمصدر
مع نيابتها عن الظرف وهو المدة وهما شرطان لصحة العمل لان دام لتوقيت امر
بمدة ثبوت الخبر للاسم لا لوجوبه بدليل عدم عملها في ما دامت السموات والارض
مع استيفائها الشرطين بل هي تامة اي مدة بقائهما فخرج غير المصدرية كالنافية
في نحو ما دام شيء وغير الظرفية كيعجبني ما دمت صحيحا اي دوامك فدام فيهما
تامة بمعنى بقي والمنصوب حال وكذا عند حذف ما كلو دام الظلم اهلك ولا
توجد الظرفية بدون المصدرية ومعنى ظل اي مع معمولها لان معناها
وحدها مطلق حدث في زمن ماض نهاري وقوله بالخبر اي بمدلوله التضمني
وهو الحدث وقوله نهارا اي ماضيا وكذا يقال في الباقي ومعنى صار التحول اي
موضوعة له واما التحول المفهوم من كل فعل فانما لزم من دلالته على التجدد والحدوث
لا من الوضع فحصل الفرق بينهما افاده سم وقد جاء مثل صار في العمل والمعنى
ما جمعته بقولي بمعنى صار في الافعال عشر تحول آض عاد ارجع لتغتنم
وراح غدا استحال ارتد فاقعد وحار فهما كلها والله اعلم
وحكى س ما جاءت حاجتك بالنصب اي اي حاجة صارت حاجتك فاسمها
ضمير ما الاستفهامية وبالرفع اي صارت حاجتك اي حاجة فخبرها مقدم
وقد استعملوا كان وظل واضحى واصبح وامسى بمعنى صار كثيرا نحو وفتحت السماء
فكانت ابوابا زاد الزمخشري بات قال في شرح الكافية ولا حجة له عليها لنفي الحال
اي لنفي حدث خبرها في الحال وانما لم تدل على المضي كسائر الافعال الماضية
لان شبهها الحرف في الجمود والمعنى جردها عن الزمان اصلا لكن حدث خبرها
لا بد له من زمن فحمل على الحال لانه الاقرب وعند التقييد بزمن اي صريحا
كما مثله او ضمنا كليس خلق الله مثله اي في الماضي واسمها ضمير الشان الا يوم

يأتيهم

يائهم ليس مصروفا اى فى المستقبل واصلها عند الجمهور بالكسر سكنت الياء تخفيفا
ولم تقلب الفا لجمودها على حسب ما يقتضيه الحال اى ملازمة جارية على ذلك
وهى الملازمة مدة قبول المخبر عنه للخبر سواء دام بدوامه نحو مازال الله محسنا ام لا نحو مازال
زيد ازرق العينين ام لا نحو مازال زيد ضاحكا او عالما اى مدة قبول ذلك ووجود
سببه لا مطلقا مثله اما حال من فاعل عمل او نعت لمصدره محذوفا اى عمل
عملا مثل عمله وفيهما تقديم معمول الفعل المقرون بقد عليه وهو ممنوع فلعل فيه
خلافا او للضرورة وهو ليس ودام حصره غير المتصرف فيهما يقتضى ان مراده
بالمتصرف ما يعم المتصرف التام والناقص فيدخل فيه زال واخواتها فانه ليس لها
الا الماضى والمضارع واسم الفاعل دون غيرهما كالمصدر والامر واما ليس ودام فلا
يتصرفان اصلا على الصحيح فى دام واما يدوم ودم ودائم ودوام فمن دام التامة
لكن رجح الصبان ان الناقصة لها المضارع والمصدر بدليل جعلها صلة لما المصدرية
وادعا ان هذا المنسبك مصدر التامة او اختراع مصدر لم يرد جور وسوء ظن
والباقى تصرفه تام كما بينه الشارح لكن اختلف فى اسم المفعول فمنعه قوم منهم ابو على
قال فى شرح اللمحة ان تلميذه ابا الفتح ابن جنى سأله عن قول شىء مكون فيه فقال
ما كل داء يعالجه الطبيب واجازه آخرون وعليه فالنائب عن الاسم اما الظرف
كما مثل او ضمير مصدره المفهوم منه نحو مكون قائما فتلخص انها ثلاثة اقسام
اخاك خبر كائنا واسمه ضمير يعود على من وكائنا خبرها الحجازية وتلقاء اى تجاه
والصحيح ان لها مصدرا اى فلكان الكون والكينونة ولصار الصير والصيرورة
ولبات البيات والبيتوتة ولظل الظلول ولاصبح وامسى واضحى الاصباح والامساء
والاضحاء ببذل الباء سببية متعلقة بساد اى شرف وكونك مبتدا والكاف
فى محل جر بالاضافة ورفع من حيث انها اسم الكون واياه خبره من حيث النقصان
ويسير اى سهل خبره من حيث الابتدا وعليك متعلق به وما لا يتصرف منها
الخ هذه العبارة فى غاية القلاقة لما فيها من التكرار والمناقضة لما مر كما لا يخفى
وفى جميعها متعلق بلجز وتوسط مفعوله وكل مبتدا خبره حظر اى منع وسبقه
مفعول حظر وهو مصدر مضاف لفاعله ودام مفعوله اى وكل النحاة منع ان يسبق

دام خبرها كان فى الدار صاحبها تمثيل صحيح لان تقديم الخبر يصدق بتقديمه على الاسم وحده كهذا وعلى الفعل ايضاً كفى الدار كان صاحبها وليس كلامه الآن فى وجوب التوسط حتى يعترض عليه بان هذا المثال يصح فيه تقديمه على الفعل والحاصل ان للخبر ستة احوال وجوب التأخر ككان صاحبى عدوى لما ذكره الشارح وشد وما كان صلاتهم عند البيت الا مكاء اى تصفيرا بالفاء وتصدية اى تصفيقا لحصره وجوب التوسط كيعجبنى ان يكون فى الدار صاحبها فيمتنع تأخير فى الدار لعود الضمير وتقديمه على الفعل لئلا يفصل بين ان وصلتها وعلى ان لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وجوب التقدم على الفعل كأين كان زيد وجوب التأخر او التوسط كهل كان زيد قائما فيمتنع تقديمه على هل لان لها الصدر وعلى كان لئلا يفصل بينهما وجوب التوسط او التقدم ككان فى الدار صاحبها وكان غلام هند بعلها بنصب غلام ونحو ما كان قائما الا زيد لجواز تقديم الخبر على كان لا على ما لان لها الصدر السادس جواز الثلاثة ككان زيد قائما وكان غلام هند مبغضها بنصب مبغض فيجوز تقديمه لتقدم مرجع الضمير رتبة وان تأخر لفظا بالشرط المذكور هو قوله ان لم يجب تقديمها الخ اى بشرط ان تخلو من موجب التقديم والتأخير ولا تغفل عن التفصيل المتقدم والصواب جوازه منه قراءة حمزة وحفص ليس البر ان تولوا بنصب البر فليس سواء خبر ليس مقدم وعالم اسمها موخر وهذا من قصيدة للسموأل اليهودى يخاطب امرأة خطبها هو وآخر فمالت للآخر واولها

اذا المرء لم يدنس من اللؤم عرضه ... فكل رداء يرتديه جميل
وان هو لم يحمل على النفس ضيمها ... فليس الى حسن الثناء سبيل
تعيرنا انا قليل عديدنا ... فقلت لها ان الكرام قليل
وما قل من كانت بقاياه مثلنا ... شباب تسامى للعلا وكهول
وما ضرنا انا قليل وجارنا ... عزيز وجار الاكثرين ذليل
وانا اناس لا نرى القتل سبة ... اذا ما رأته عامر وسلول
يقرب حب الموت آجالنا لنا ... وتكرهه آجالهم فتطول

ان شاع بل يعرف انه اي يقطع قتل

ومامات منا سيد في فراشه ولا طل منا حيث كان قتيل
اذا سيد منا خلا قام سيد قؤول بما قال الكرام فعول
وننكر ان شئنا على الناس قولهم ولا ينكرون القول حين نقول
وايامنا مشهورة في عدونا لها غرر مشهورة وحجول
واسيافنا في كل شرق ومغرب بها من قراع الدارعين فلول
معودة ان لا تسل نصالها فتغمد حتى يستباح قتيل

القراع الضرب والفلول الكسر والدارعين لابسي الدروع

سلى الخ لا طيب للعيش اى المعيشة والحياة ومنغصة خبر دام مقدم على اسمها وهو لذاته قال شيخ الاسلام ويلزم عليه الفصل بين منغصة ومعمولها وهو بادكار باجنبي وهو لذاته فالاولى احتمال ان دامت ومنغصة تنازعا في لذاته فاعمل الثاني واضمر في دامت ضمير امستترا هو اسمها فلا شاهد فيه واصل ادكار اذتكار قلبت تاء الافتعال دالا وادغمت فيها الذال المعجمة بعد قلبها من جنسها كما سيأتي فسلم اى الاجماع على ذلك مسلم لامتناع تقديم معمول الصلة على الموصول قيل وهذا الاحتمال اقرب الى كلامه ليوافق ما شبه به بقوله كذاك سبق الخ في ان الخبر في كل سابق على ما فتأمل ففيه نظر اى في ادعاء الاجماع على منع ذلك نظر لثبوت الخلاف فيه والصحيح منه الجواز ولا يضر الفصل بين الحرف المصدري وصلته لانه غير عامل بخلاف العامل كأن المصدرية فلا يفصل لشدة تعلقه بها لانه يطلبها للوصل بها والعمل فيها وغير العامل يطلبها للوصل فقط فتدبر كذاك سبق الخ مصدر مضاف لفاعله وهو خبر بالتنوين وما مفعوله اى سبق الخبر على ما النافية مثل سبقه على ما المصدرية مع دام في المنع بقطع النظر عن وصفه بالاجماع لما سيأتي فجى بها الخ فيه مع توكيد ما قبله الاشارة الى ان ما تلزم صدر جملتها ابدا واجازه بعضهم اجاز الكوفيون الصورتين لان ما لا تلزم الصدر عندهم ووافقهم ابن كيسان في الاولى لان نفيها ايجاب فكأنه لم يكن نفي بخلاف الثانية ومنعهما بعضهم حكاه في التسهيل عن الفراء وكذا جميع حروف النفي لكن قال في شرح الكافية انه جائز عند الجميع اهـ ومن شواهد التصريح مه عاذلي فهائما لن ابرحا بمثل او احسن من شمس الضحى

شاهد

على الفعل وحده هو الصحيح ومنع لا مبتدا مضاف لمفعوله بعد حذف فاعله واصطفى خبره اى ومنع بعضهم سبق الخبر على ليس هو المختار فليس مفعول سبق وخبر بالتنوين فاعله مجرور بالاضافة وعدم تنوينه يفسد الوزن والمعنى لافادته منع سبقه مطلقا ولو على الاسم وليس كذلك وافهم كلام المصنف جواز تقديم الخبر على غير دام وليس والمنفى بما لسكوته عنه وهو كذلك ولو كان جملة على الاصح انظر الصبان والنقص مبتدا خبره قفى بضم القاف اى تبع ودائما حال من ضميره وحذف العاطف من ليس وزال اختلف النحويون محل الخلاف فى غير الاستثناء اما فيه فلا يتقدم خبرها اجماعا ومثلها لا يكون وتقريره براهين اى بيان وجه دلالته وقد اجاب عنه المانعون بانه ظرف يتوسع فيه مع ضعفه بكونه معمول المعمول فزاد فيه التسامح بخلاف الخبر اذا كان ظرفا او ان يوم معمول لمحذوف اى لا يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفا حال منه مؤسسة او انه مبتدا بنى على الفتح لاضافته الى جملة يأتيهم وليس مصروفا خبره والضمير فى ليس يعود له لا للعذاب الا حيث يتقدم العامل اى الاصل فيه ذلك وقد يخالف هذا الاصل كما اجازوا تقديم معمول خبر ان على اسمها دون الخبر كان فى الدار زيدا جالس وقدموا معمول الفعل المنفى بلم اولن دونه كزيدا لم اولن اضرب ومعمول الخبر الفعلى على المبتدا عند البصريين دونه كعمرا زيد ضرب ومعمول الفعل بعد اما دونه نحو فاما اليتيم فلا تقهر وكل ذلك لنكات تعلم من ابوابها وان كان ذو عسرة جوز الكوفى نقصها على حذف الخبر اى من غرمائكم ويرده ان الخبر لا يحذف فى هذا الباب كما مر ويوجد فى نسخ بعد الآية قال الشاعر

اذا كان الشتاء فادفئونى فان الشيخ يهرمه الشتاء

والاكثر عدمه ما دامت السموات اى بقيت حين تمسون اى تدخلون فى المساء والصباح وكذا بات واضحى تامان معناهما دخل فى البيات والضحى وظل اما بمعنى دام كلو ظل الظلم هلك الناس او طال كظل النبت او الليل وتقول برح الخفاء اى ذهب وانفك الشئ خلص وصرت الى زيد تحولت او رجعت اليه ومنه الا الى الله تصير الامور وصار فلان الشئ يصيره ويصوره اى ضمه او قطعه

وقوله تعالى فصرهن اليك اى ضمهن اليك وبهذا يحل قوله انى رايت غزالا اورشا قلبى خبالا
قد صار كلبا وقردا وصار بعد غزالا ولهذا دليل فى قول ربى تعالى
تنبيه نحو كان زيد قائما يحتمل التمام فقائما حال بخلاف كان زيد اخاك لامتناع
كون الحال معرفة الا ان تجعل كان بمعنى كفل فاخاك مفعول وكذا يتعين النقص
فى وكونك اياه لما ذكر الا ان يجعل الاصل وكونك تفعله فالفعل حال فلما حذف
انفصل الضمير ولا يلى كان الخ اى لامتناع الفصل بين العامل والمعمول بمعمول
لغير ذلك المعمول لانه اجنبى بالنسبة للمعمول الاول وان كان ذلك الغير معمولا
لذلك العامل فلا يجوز جاء عمرا زيد يضرب بخلاف زيد جاء عمرا يضرب وزيد كان
طعامك اكلا لان مرفوع الفعل مستتر لم يفصل منه واجازها بعض البصريين
هو ابن السراج والفارسى لان الخبر يجوز تقديمه ومعموله كجزئه فيتبعه بخلاف تقديمه
وحده وجمهور البصريين على المنع مطلقا والكوفيون على الجواز مطلقا جازت
المسئلة اى باتفاق كتقديم المعمول على الفعل نحو وانفسهم كانوا يظلمون ومضمر
الشان اى المضمر الدال على الشان وهو مفعول انوو اسما حال منه اى حال كونه اسما
لكان فيفيد ان كان الثانية ناقصة وهو الاصح كما فى آخر المغرب وموهم فاعل وقع
اى ورد فاوله الخ اعترض بانه لا يصح ذلك فى كل ما ورد كقوله
باتت فؤادى ذات الخال سالبة فالعيش ان حم لى عيش من العجب
وقوله لئن كان سلمى الشيب بالصد مغريا لقد هون السلوان عنها التحلم
فقدم فؤادى وسلمى مع نصبهما بسالبة ومغريا ولا سبيل الى ضمير الشان لظهور
نصب الخبر وهذا اقوى ما استدل به الكوفيون واجيب بانه ضرورة او ان
فؤادى وسلمى منادى ومعمول سالبة ومغريا محذوف اى لك وقوله لقد هون
الخ التفات عن خطابها اعراضا وطرحا لها قنافذ الخ جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها
اخره مع وهداجون من الهدجان وهى مشية الشيخ الضعيف يهجو الفرزدق قوم
جرير بالفجور والخيانة اى هم كالقنافذ فى مشيهم ليلا للسرقة وعطية ابو جرير او عمه
والشاهد تلو اياهم لكان مع انه معمول خبرها وهو عود وعطية اسمها انه مثل كان
الخ اى فى ان المعمول مقدم على الاسم والخبر موخر عنه واما فى البيت الثانى فالمعمول

والخبر معا مقدمان على الاسم فاصبحوا المعرس بصيغة اسم المفعول محل النزول آخر الليل والمراد هنا النزول ليلا مطلقا وقائله حميد بن ثور احد البخلاء المشهورين بهجو اضيافه له بكثرة الاكل حتى ان نوى التمر الذى اكلوه اصبح عاليا على محل نزولهم مع انهم لا يلقونه كله بل يبتلعونه بنواه واوله القصيدة

لا مرحبا بوجوه القوم اذ نزلوا كانهم اذ اناخوها الشياطين

اذا قرئ بالتاء اما اذا قرئ بالياء وهى الاصح فيتعين كون المساكين فاعله والجملة خبر ليس واسمها ضمير الشان اجماعا اذ لو كان اسمها المساكين ويلقى خبرها لوجب ان يقال يلقون ليطابقه فى الجمعية والتاء تغنى عن ذلك لتأويل المساكين بالجماعة فضمير الشان اسم كان اى وجملتها صلة ما والعائد محذوف اى عودهم به ويحتمل ان اسمها ضمير يعود على ما وجملة عطية عود خبرها ورابطها بالمبتدا المحذوف اى عودهم به وقيل كان زائدة فضمير الشان اسم ليس اى لكن المساكين لئلا يلزم الفصل المتقدم ويلزم تقديم الخبر الفعلى على اسم ليس وهو ممتنع فيما يظهر كالمبتدا والخبر ولم ار من ذكره هنا لكن سيأتى فى افعال المقاربة ما يؤيده وقد تزاد لتقليل بالنسبة الى عدم الزيادة فلا ينافى كثرتها فى ذاتها ومعنى زيادتها انها لا تعمل شيئا فلا مرفوع لها على الاصح لانها قسم غير الناقصة والتامة كما فى الشرح وقيل تامة ومرفوعها ان لم يكن ظاهرا هو ضمير مصدرها فمعنى زيادتها حينئذ عدم اختلال المعنى بدونها ثم هى باقية على دلالتها على الماضى على المشهور وقيل لا بل لمجرد التوكيد ولا تدل على الحدث اتفاقا كذا قيل وهو مشكل على القول بان لها مرفوعا لانها حينئذ مسند اليه ولا يسند من الفعل الا محدثه فى حشو خرج الاول لانه محل الاعتناء والآخر لانه محط الفائدة وانما تنقاس اى الذى فى التوضيح وغيره انها تنقاس فيما عدا الجار والمجرور لكنها فى فعل التعجب اكثر وقال فى الكافية

وزيد كان بين جزئى جمله وشذ حيث حرف جر قبله

بنت الخرشب بضم الخاء والشين المعجمتين وسكون الراء آخره موحدة والانمارية بالرفع صفتها نسبة الى انمار قبيلة من العرب والكملة بفتحات جمع كامل مفعول ولدت وهم ربيع الكامل وقيس الحافظ وعمارة الوهاب وانس الفوارس وقيل لها

اى

اى بنيك افضل فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل انس ثكلتهم ان كنت اعلم ايهم
افضل هم كالحلقة المفرغة لايدرى اين طرفاها حكاه الزمخشرى فى المستقصى كانوا
كرام بجر كرام صفة لجيران والواو فاعل كان بناء على ان الزائدة تامة ولا يمنع عملها
من زيادتها كما تسند ظن الملغاة الى الفاعل الا ان يفرق بان الزيادة اضعف
من الالغاء فنافى العمل واما على انها قسم ثالث فقيل الاصل وجيران كائنين لناهم
على انهم تاكيد للضمير المستكن فى الظرف فلما زيدت كان بعد لنا وصل بها هذا المؤكد
بالكسر فانقلب واوا اصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المنفصل بجانب الفعل فيكون
مستثنى من كون الضمير لايتصل الا بعامله فالواو تاكيد للضمير فى لنا وقيل غير
ذلك وفر بعضهم من هذا التكلف فجعلها فى البيت ناقصة لا زائدة والواو اسمها
ولنا خبرها وجملتها معترضة بين الصفة والموصوف سراة الخ بفتح المهملة جمع
سرى اى سيد على غير قياس كما مر وتسامى اصله تتسامى حذفت احدى التائين تخفيفا
والمسومة الخيل المجعول عليها سومة بالضم اى علامة لتترك فى المرعى والعراب
العربية وروى المطهم الصلاب اى المتناسقة الاعضاء الشديدة عقيل بوزن
وكيل كما فى الشجاعى اخو الامام على كرم الله وجهه والماجد الكريم والنبيل كشريف من النبل بالضم
وهو الفضل وشمأل الجعفرى ريح الشمال كسحاب ويقال شامل بتقديم الهمزة وشمل بسكون
الميم وفتحها وبليل اى مبلولة من الندا وبآلة لما تمر عليه لرطوبتها وقولها اذا تهب الخ كناية
عن الدوام تنبيه افهم تخصيص الحكم بكان ان غيرها من اخواتها لا يزاد وهو كذلك
الا ما شذ من قولهم ما اصبح ابردها وما امسا ادفاها روى ذلك الكوفيون واجاز
ابو على زيادة اصبح وامسى فى قوله عدو عينيك وشانيهما اصبح مشغول بمشغول
وقوله اعاذل قولى ما هويت فاوبى كثيرا ارى امسى لديك ذنوبى
واجاز بعضهم زيادة سائرها اذا لم ينتقض المعنى وبعدان ولواى الشرطيتين
لانهما يطلبان فعلين فيطول الكلام فخفف بالحذف واختص ذلك بهما لان ان
ام الادوات الجازمة ولو ام غير الجازمة كما ان كان ام بابها وهم يتوسعون فى الامهات
والغالب كون ان تنويعية كما مثل ومن غير الغالب انطق بحق وان مستخرجا احنا
اى وان كنت مستخرجا واما لو فقال ابو حيان شرطها اندراج ما بعدها فيما قبلها

لدن ظرف لطالما بنيا على السكون ١٥

الاحن هو الحقد والعداوة ١٥

لا اعلام منه ولا اعم كمثال الش ونحو الاطعام ولو تمرا اورد بقولهم الاحشف ولو تمرا
وقوله لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والوعر
فان الملك اعلامما قبله والتمر اعم من الحشف اه تصريح التقدير ان كان اخواى
تحذف كان مع اسمها وبقى خبرها وقد تحذف وحدها ويبقى الاسم والخبر كقوله
ازمان قومى والجماعة كالذى لزم الرحالة ان تميل مميلا
قال ش اراد ازمان كان قومى مع الجماعة فحذف قومى اسمها والجماعة مفعول معه وكالذى خبرها
وانما قدر كان لان المفعول معه لا يقع الا بعد جملة فيها لفظ الفعل او معناه
وحروفه كما سيأتى قال الشنوانى ومراد الشاعر وصف ما كان من استواء الامور
واستقامتها قبل عثمان رضى الله تعالى عنه اى فمثل حال قومه فى لزوم بعضهم بعضا
وعدم تنافرهم بحال راكب لزم الرحل خوف ان يميل مميلا بفتح الميم الاولى اى ميلا
فهو مفعول مطلق كما فى التصريح وقد تحذف مع خبرها ويبقى الاسم نحو الاطعام
ولو تمر بالرفع اى ولو يكون عندكم تمر كما قدره ش فلا يختص حذفها بالماضى بخلاف
الزيادة ومنه المرء مجزى بعمله ان خير فخير وان شر فشر برفعهما اى ان كان فى عمله
خير فجزاؤه خير الخ وفى هذه المسألة اربعة اوجه ثانيها نصبهما على تقدير ان كان عمله
خيرا فهو يجزى خيرا الثالث نصب الاول ورفع الثانى اى ان كان عمله خيرا فجزاؤه
خير الرابع عكسه وهو اضعفها لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب
بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر والثالث ارجحها لسلامته منهما والاولان متوسطان
وقد حذفت مع معموليها بعد ان الشرطية فى قولهم افعل هذا ان مالا اى ان كنت
لا تفعل غيره فما عوض عن كان ولا نافية لخبرها المحذوف كاسمها كذا قيل وجعله فى
المص من حذف كان مع اسمها فقط لان لا جزء من الخبر فكأنه لم يحذف وقال اللقانى
ما زائدة لتأكيد الشرط نحو فاما ترين ولا داخلة على فعل الشرط بلا تقدير لكان
اى ان لا تفعل غيره والجواب على كل محذوف لدلالة ما قبله واستحسنه غير واحد
لقلة تكلفه لكن ضعفه الرودانى بان ما لا تزاد قبل الشرط المنفى بلا وبان جواب
الشرط لا يحذف الا اذا كان الشرط ماضيا وهو على زعمه مستقبل من لدن بضم
الدال لغة فى لدن وشولا بفتح المعجمة وسكون الواو منونا جمع شائلة على غير قياس

قوله

اذ قياسها شوايل وهى الناقة التى خف لبنها وارتفع ضرعها واتى عليها من نتاجها
سبعة اشهر او ثمانية اما الشايل بلا هاء فالتى تشول بذنبها اى ترفعه لطلب اللقاح
وجمعها شول كراكع وركع والفاء زائدة والاتلا بالكسر مصدر اتلت الناقة اذا تلا
ولدها اى تبعها من لدان كانت الخ اى من زمن كونها شولا وهذا تقدير ش
وفيه حذف الموصول الحرفى وصلته وابقاء معمولها وهو ممنوع وان جاز حذف ان
وحدها اه صبان وفى الاسقاطى بل نص ش على ان الموصول الحرفى لا يجوز حذفه
اللهم ان يقال انه حل معنى اتى فيه بان فرارا من قلة اضافة لدن الى الجمل وحل الاعراب
من لدكانت بحذف ان وقدرها بعضهم من لد شالت شولا فيكون مصدرا
لا جمعا وهو اقل كلفة لكن فيه حذف عامل المصدر المؤكد وسيأتى ما فيه
ارتكب مثل هذه العبارة لا يقال انه فيما خرج عن القياس مع ان هذا الحكم ليس كذلك
لانهم عوضوا الحرف عن الجملة فى يومئذ فعن الفعل وحده اولى تحذف اى وحدها
ولا يحذف الاسم معها كما فى الش صرح به القاضى والاصل ان كنت برا اصله الاول
اقترب لان كنت برا قدمت العلة على المعلول للحصر ثم حذفت اللام لاطراد حذفها مع
ان وان وزيدت الفاء فى المعلول تشبيها بجواب الشرط فى ترتبه على ما قبله ثم
حذفت كان فانفصل الضمير لأن صلة الحرف المصدرى قد تحذف نحو لا اصحبك
ما ان حراء مكانه اى ما ثبت ان الخ ابا خراشة بضم الخاء المعجمة وحكى كسرها صحابى
وهو منادى واما انت الخ علة اولى وفان قومى الخ علة ثانية حذف معلوليهما لدلالة
المقام اى لأن كنت ذا نفر فخرت على لا تفتخر فان قومى الخ والمراد بالضبع اما السنة
المجدبة بالاستعارة التصريحية والاكل ترشيح وقيل هو حقيقة فيها او هو الحيوان المعروف
وعلى كل فهو كناية عن عدم ضعفهم واجاز ذلك المبرد اى على زيادة ما الا انها
عوض ما التزما اى لم تلتزمه العرب غير ضمير الخ اى بان لم يكن ضميرا اصلا كما
مثله او ضميرا منفصلا كالصديق لم يك اياه والحاصل ان شروط حذف نون كان
ستة كونها من مضارع مجزوم بالسكون وصلا ليس بعده ساكن ولا ضمير متصل ذكر
المص الاولين والش الاخيرين وترك الوسطين فلا حذف فى الجزم بغير السكون نحو
وتكونوا من بعده قوما صالحين ولا فى حالة الوقف بل ترد النون لأن جزء الكلمة

فصل في ما ولا ولات وان المشبهات بليس

اولى من اجتلاب هاء السكت الواجبة في الوقف على ذى الحرفين كلم يع والظم
انها لا ترد في القرآن لان الوقف فيه على مرسوم الخط ولانه لا يجتلب فيه هاء سكت
غيرها ثابت في الوصل نحو اقتده فكذا النون فليحرر والله اعلم

اعمال ليس مفعول مطلق لاعملت وما نائب فاعله ودون ومع حالان من ما
وترتيب اى وبقاء ترتيب زكن اى علم من قوله فيما مر والاصل في الاخبار ان تؤخر
لانه يصدق بالمنسوخ   وسبق مفعول به لاجاز وهو مضاف لفاعله وحذف
مفعوله اى اجاز العلماء ان الحرف والظرف المعمولين لخبرها كما يفيده المثال يسبقان
اسمها وخبرها دون نهاهي لان لها الصدر ومفهوم ذلك ان معمول الخبر اذا كان غير
ظرف لا يسبق وهو الشرط الرابع في الشرح   على الباقي انما قدم هذه الحروف على
بقية الافعال لانها اظهر شبها بباب كان لموافقتها ليس معنى وعملا ولكثرة
مجى خبرها معربا فيظهر عملها الرفع والنصب بخلاف افعال المقاربة   فلغة
تميم الخ بها قرا ابن مسعود ما هذا بشر ونقل عن عاصم ما هن امهاتهم بالرفع قال في وهي
القياس لما قاله الشرح وقد اهملوا ليس حملا على ما في قولهم ليس الطيب الا المسك بالرفع معنى
كعمل ليس اى عند البصريين اما الكوفيون فجعلوا المرفوع بعدها مبتدا والمنصوب
خبره على نزع الخافض ولم تعمل شيئا ولعل الخافض هو الباء التي تزاد بعد النفي فالمنصوب
مرفوع محلا او تقدير الحالة بوجود الباء فتامل   ابناؤها الخ قبله

وانا النذير بحرة مسودة   تصل الجيوش اليكم اقوادها

والحرة بفتح المهملة ارض ذات حجارة سود اراد بها هنا الكتيبة السوداء لكثرة
رجالها اما الحرة بالكسر فالعطش كما قيل اشد العطش حرة على قرة اي عطش مع برد
والاقواد جمع قود كضرب جماعة الخيل والمراد بابنائها رجالها وبآبائهم ساداتها
ومتكنفوا بلا نون للاضافة لما بعده اى ابناء تلك القبيلة محدقون برأسهم
ومحيطون بهم وفي نسخ بالنون فآباءهم مفعول به وتقصر همزته الاولى للوزن
وحنقوا الصدور جمع حنق بفتح فكسر من الحنق بفتحتين وهو الغيظ وهو خبر
ثان لابناؤها وقوله وما هم اولادها اى حقيقة بل مجازا كقولهم هؤلاء بنو الحرب
اربعة تقدم ان الرابع مذكور ضمنا لا صريحا   بطل عملها اى لان تبعد

شبهها

شبهها بليس لكونها لا تليها اصلاً ولضعف ما عن تخطيها اما النافية فلا تضر بل تكون مؤكدة لما تاكيدا لفظيا بالمرادف بخلاف الزائدة فتأكيدها معنوى كسائر الحروف المزادة ان لا ينتقض النفى اى عن خبرها كما فى الشذور ولا يضر نقضه عن معمول الخبر اجماعا لانه ليس معمولا لها نحو ما زيد قائما الا فى الدار بالاخ غير فيجب نصبها عند البصريين كما زيد غير قائم خلافا لمن اجازه هو يونس والشلوبين وتبعهما المص فى التسهيل وسبك المنظوم لورود ما فى قوله وما الدهر الا منجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا وقوله وما حق الذى يعثو نهاراً ويسرق ليله الا نكالا واجيب بانه شاذ او مؤول بانه مفعول مطلق للخبر المحذوف اى يدور دوران منجنون وهو دولاب الماء ويعذب معذبا اى تعذيبا وينكل نكالا على حد ما زيد الا سيرا وفى ذلك خلاف اختار فى التسهيل وسبك المنظوم جواز النصب ونسبه لسيبويه وهو مذهب الفرا وقال الجرمى انه لغة سمع ما مسيئاً من اعتب اى من اعتذر من اساءته وخرج على انه شاذ او حال والخبر محذوف اى موجود وكذا قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم اذهم قريش واذ ما مثلهم بشر بنصب مثل او انه مبنى لاضافته للمبنى على حد مثل ما انكم تنطقون فهو مبتدا وبشر خبره وما مهملة لانه تميمى وقد صح بهذا ونحوه رد بان تقديم الظرف اذا كان معمول الخبر لا يضر فكيف بالخبر نفسه وقد منعوا تقديم معمول خبر كان على اسمها للفصل بين العامل ومعموله بمعمول غيره دون الخبر فكان هنا بالاولى لان الحرف اضعف من الفعل ولذا كان مذهب الجمهور الاول وصححه الاعلم وابن عصفور كما قاله ابن هشام افاده فى النكت بطل عملها منه قوله وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى انا عارف بنصب كل مفعول عارف الذى هو خبر انا وما مهملة ومعنى تعرفها اطلب معرفتها فى المنازل وانما اهملت لضعفها عن ان يتصرف فيها واغتفروا الظرف لتوسعهم فيه وكذا يمتنع تقديم معمول الخبر عليه ومعمول الاسم عليه لئلا يفصل بينها وبين معمولها باجنبى فلا يقال ما زيد طعامك آكلا ولا ما زيدا ضارب قائما

وان تردد فيهما تم كذا فى يس لكن الظ جواز الاولى لانها لم تنفصل من معموليها معا
لم ينبطل عملها منه قوله باهبة حزم لذوان كنت آمنا فما كل حين من توالى مواليا
ان لا تنكر اى مع كون الثانية نافية لنفى الاولى كما صرح به الش لصيرورة
الكلام ايجابا وهى لا تعمل فيه وكذا ان كانت زائدة فيما يظهر قياسا على ان الزائد
اما ان كانت نافية مؤكدة للاولى لا مؤسسة فيبقى العمل كما فى ش التسهيل واعتمد
الدماميني وغيره كقوله لا ينسك الاسى تاسيا فما ما من حمام احد معتصما
فالاولى نافية والثانية نفت النفى فبقى اثباتا والاظهر فى المعنى ان الاولى
هى التى نفت نفى الثانية عن الخبر اى انتفى عدم قيام زيد فتأمل وهذه العبارة
ساقطة من غالب النسخ ومحلها بعد قوله ما ما زيد قائم فان ابدل بطل عملها
لان ايجاب البدل ايجاب للمبدل منه وهى لا تعمل فى موجب على المختار فى موضع
رفع اى بناء على ان الاعراب المحلى لا يختص بالمبنيات او رفعه مقدر بحركة الجار
الزائد بناء على اختصاصه وعلى كل فشىء الثانى بالرفع بدل منه باعتبار هذا المحل
او التقدير لوجود محرزه وهو كونه خبر المبتدا ولا يعبأ بصفته ولجازه قوم رفع
فشىء الثانى بالرفع بدل من محله قبل نسخه بناء على عدم اشتراط وجود المحرز اما على
اشتراطه وهو التحقيق فيجعل خبر مبتدا محذوف اى الا هو شىء او والا ح بمعنى لكن
تنبيه يجوز نصب شىء الثانى على الاستثناء مطلقا وكذا على البدل من محل الاول
ان اعملتها على القول الثانى ويمتنع على الاول لان البدل عليه يمنع عملها ولا يجوز جره
تبعا لجر الاول مطلقا لان الباء لا تعمل فى موجب فتدبر فى انه مرفوع اى محلا
او تقديرا على ما م لانه خبر المبتدا وما مهملة سواء جعلت الا وعلى كونها حجازية
فهو بدل من الخبر قبل نسخه على ما م وترجيح المختار اى بيان وجه ترجيحه والحاصل
ان الشرط الخامس والسادس ضعيفان فلذا تركهما المتن وبفرض صحة السادس
يغنى عنه شرط بقاء النفى لما م ورفع اى مفعول الزم ومن بعد متعلق برفع
منصوب بما مثله المجرور بالباء الزائدة فيتعين الرفع بعده ايضا ويمتنع
الجر لان الباء لا تزاد فى الاثبات والنصب لما سيأتى خبر مبتدا اى وبل
ولكن ح حرفا ابتداء لا عاطفان اذ لا يعطفان الا المفرد فاطلاق العطف مجاز

للشبه

للشبه الصورى وهو خبر مبتدا محذوف اى لا عطف على المحل على التحقيق
لانه منسوخ جر الباء الخبر الباء بالقصر فاعل جر والخبر مفعوله ونفى كان
اى وبعد نفى مادتها وان لم تكن ماضيًا واعم منه قول التسهيل وبعد نفى فعل ناسخ
قال فى شرحه كقوله دعانى اخى والخيل بينى وبينه فلما دعانى لم يجدنى بقعدد
فزاد الباء فى المفعول الثانى ليجد لكونه ناسخًا منفيًا والقعدد بضم القاف والدال ل
الاولى الضعيف فى الخبر المنفى اى اذا كان قابلًا للايجاب ولم ينتقض نفيه
وفى غير الاستثناء فلا يجوز ليس مثلك باحد وليس زيد الا بقائم وقاموا ليس بزيد
وهذه الباء لتاكيد النفى على الصحيح والمجرور بها على الاعمال منصوب محلًا وتقديرًا
وعلى الاهمال مرفوع كذلك على مام ولم يقع خبرها فى القرآن مجردًا عن الباء الا وهو
منصوب فليحمل عليه المقرون بها تنبيه الاسم اذا وقع فى محل الخبر كالخبر على قلة
كقراءة ليس البر بان تولوا بنصب البر وقوله اليس عجيبًا بان الفتى يصاب ببعض الذى فى يديه
فكن لى الخطاب للنبى صلى الله عليه وسلم والفتيل خيط فى شق النواة وهو مفعول
مطلق اى ليس مغن اغناء قليلا وسواد بن قارب صحابى جليل هو قائل البيت
ففيه النقات اجشع القوم اى اشدهم حرصًا على الاكل واعجل الاول بمعنى
عجل بقرينة المدح والثانى على بابه او مثله واذ تعليلية لا ظرفية فيما يظهر فى
النكرات متعلق باعملت ولا نائب فاعله وكليس حال من لا او مفعول مطلق اى
عملا كليس وقد تلى من ولى الشئ يليه ولاية اى تولاه ولات وان فاعله وذا
العملا مفعوله والاشارة لاعمال ليس فى البيت الاول لقوله فى النكرات نحو لان التنكير
لا يشترط فى ان كما وقد التحقيق بالنسبة للات وللتقليل فى ان استعمالا للمشترك
فى معنييه فلا ينافى قول التوضيح وعمل لات اجماع من العرب على ان هذا الاجماع
لا ينافى قلة الوقوع والمراد ان العرب اجمعت على الرفع فالنصب بعدها فلا ينافى
قول الاخفش الآتى بشروط ثلاثة اعلم ان شروط اعمال ما الاربعة تشترط
كلها فى هذه الثلاثة احرف الا عدم الاقتران بان فانها لا تزاد بعدها اصلا فلا حاجة
اليه لكن يظهر قياسًا على ما سبق فى ما ان تاكيدان بمثلها لا يضر ثم لا يشترط غير ذلك فى
ان واما لا ولات فيزيدان بتنكير معموليهما وتختص لا بان لا تنفى الجنس نصًا والا عملت

كان وتختص لات بكون معموليها اسمي زمان كساعة وحين وان يحذف احدها فشروط لات ستة ولا خمسة وان ثلاثة تعزاى تسل وتصبر والوزر الملجأ والشاهد فى الثانى صراحة اما الاول فان جعل الخبر باقيا لكذلك او على الارض وباقيا حال كان فيه لشاهد بقرينة الثانى اذ يبعد التلفيق اذ لا اصاحبة اذ ظرف لنصرتك وبوئت ماض مجهول من بوأه الله منزلا اسكنه اياه والكماة جمع كمى وهو الشجاع المتكمى بسلاحه اى المتغطى به وهو متعلق بحصينا النابغة اى الجعدى وهو قيس بن عبد الله الصحابى لا الذبيانى ولما وفد على رسول الله صلى الله عليه وسلم اسمعه قصيدته التى اولها بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وانا لنرجو فوق ذلك مظهرا فقال له الى اين قال الى الجنة فقال ان شاء الله ثم لما وصل قوله فيها

فلا خير فى حلم اذا لم يكن له بوادر تحمى صفوه ان يكدرا
ولا خير فى جهل اذا لم يكن له حليم اذا ما اورد الامر اصدرا

قال له صلى الله عليه وسلم لا يفضض الله فاك فلم يكسر له سن مع طول عمره قيل عاش مائتين واربعين سنة فى الجاهلية والاسلام وقيل غير ذلك بدت اى ظهرت على حذف مضاف وفعل نصب بنزع الخافض لا مفعول لان بدى لازم اى بدى فعلها كفعل الخ وبقت بتشديد القاف اى تركت وسوادا لقلب وسويداه وسوداؤه حبته وباغيا اى طالبا مؤول اى بان انا نائب فاعل لمحذوف اى لا ارى باغيا من راى البصرية فباغيا حال فلما حذف الفعل برز الضمير او ان ذلك الفعل خبره اى لا انا ارى الخ فان قيل قد وقع فى امثلة ش ما زيد قائما ولا اخوه قاعدا فاعمل لا فى المعرفة اجيب بان لا زائدة والاسم تابع لمعمولى ما وهو تصريح ان لا يتقدم خبرها اى ولا معموله غير الظرف فى كلام فى ما فذهب اكثر البصريين الخ يتخرج عليه قول بعضهم ان قائم بشد النون فاصله ان انا قائم اى لست قائما حذفت همزة انا اعتباطا وادغم ثم حذفت الالف الاخيرة للوصل ومثل هذا فى لكنا هو الله ربى فاصله لكن انا فعل به ما مر وسمع ان قائما على الاعمال افاده فى المغنى فلكن فى الاية حرف استدراك مهمل لتخفيفها وانا مبتدأ اول وهو ضمير الشان مبتدأ ثان خبره جملة الله ربى

والجملة

والجملة خبر انا قال الدماميني واثبت ابن عامر الف لكنا وصلا ووقفا تعويضا بها
عن الهمزة واثبتها غيره وقفا فقط على الاصل في الف انا قوله الاعمال الخ يؤخذ منه ان انتقاض
النفي في معمول الخبر لا يضر كما في ما   ان الذين انه اي ليس الاصنام الذين تدعونها
عبادا امثالكم بل اقل منكم لعدم حياتها وعقلها فكيف تعبدونها   زيدت
عليها تاء التأنيث اي لتقوى شبهها بليس اذ تصيرها بوزنها وهي لتأنيث لفظها
كثا وربت وثمت وحركت للساكنين ولفرقها من تاء الفعل   ولات الحين قدره
معرفة لان المنفي حين خاص وهو الذي ينوصون فيه اي يهربون اي ليس حين مناصهم
حين فرار اي ليس صالحا له ولا ينافي ذلك اشتراط تنكير معموليها لان محله في الظاهر
دون المقدر   كانتالم اي حينا كانتالم   ولات ساعة مندم اي ندم والجملة
حال اي وليست ساعة ندمهم ساعة ندم اي لا تصلح له والمرتع مكان الرتع اي الرعي
ومبتغيه طالبه ووخيم كثقيل وزنا ومعنى خبر مرتع والجملة خبر البغي   محتمل للقولين
فعلى الاول يكون المعنى في سوى لفظ حين وعلى الثاني في سوى اسم حين فيعم لفظ
الحين وغيره فتحصل انها لا تعمل في غير اسم زمان اتفاقا واما قوله
لهفي عليك للهفة من خايف   يبغي جوارك حين لات مجير
فتقديره حين لات يوجد مجيرا ولات مجير له فهو اما فاعل ومبتدأ لا اسمها
والله سبحانه وتعالى اعلم   لم يقل كاد واخواتها لانه لا دليل على
انها ام بابها بخلاف كان لما مر قيل والمراد اصل القرب كسا فرلا حقيقة المقاربة
لانه للخبر فقط وقد يقال يلزم من وضعها القرب للخبر من الاسم دلالتها على قرب
الاسم من الخبر فتكون على بابها واصل كاد كود بالواو والحكاية ش كدت بالضم
وكان قياسها اكود كطلت اطول لكنهم قالوا اكاد شذوذا وجعله المص من تداخل
اللغتين فاستغنوا بمضارع كدت المكسورة عن مضارع المضمومة اهـ صبان
وقولهم كدت بالكسر لا يدل على ان عينها ياء لاحتمال انه لبيان حركة العين لخفت
فتحصل انه لا يقال كاد يكود ولا يكيد هذا في التي بمعنى قارب اما بمعنى المكر
فكاد يكيد   ككان كاد اي في العمل وعدم الاستغناء بالمرفوع لا مطلقا كما
يفيده قوله لكن ندر الخ اي فتخالفها في ذلك وكذا في كون الخبر لا يرفع الظاهر كما سيأتي

مطلب افعال المقاربة م

التي ص

ولا يتقدم على الفعل اتفاقا ولا يتوسط مقترنا بان كما صححه ابن عصفور والاي منع
ويجوز حذفه ان علم كحديث من تأنى اصاب او كاد ومن عجل اخطأ او كاد وفي انها
لا ترد بخلاف كان في الجميع ولذا افردت عنها بباب تا الفاعل اي الواحد
واخواتها اى تاء المثنى والجمع ونون النسوة والمتكلم مع غيره كما مثل بعضه وهي
كاد وكرب ثم زاد في التسهيل اولى وفي بعض نسخ والرجاء على الرجاء بالمد واصله
الطمع في الامر المحبوب لكن المراد هنا ما يعم الطمع في الخبر محبوبا والاشفاق اى الخوف
منه مكروها ففيه تغليب كما في يس وقد اجتمعا في آية وعسى ان تكرهوا شيئا الخ
فالاولى للترجي والثانية للاشفاق كما قاله الدماميني نظرا للواقع ونفس الامر
وعكس الشمني نظرا الى حال المخاطبين وما عندهم وعسى في الآية تامة وان والفعل
فاعلها على الانشا اى الشروع في العمل ولذلك تسمى افعال الشروع وهي جعل
وطفق ثم زاد المص في غير هذا الكتاب قام كقام زيد ينظم وهب كقوله

هببت الوم القلب في طاعة الهوى فلج كأني كنت باللوم مغريا

وينبغي علق شرع وزاد الرضي اقبل وقرب وفي الشذوذ هلهل كقوله

وطئنا ديار المعتدين فهلهلت نفوسهم قبل الامانة تزهق

قال في النكت ولم اقف عليه لغيره بل جزم في التسهيل بانها لدنو الخبر وكذا في
الجامع وغيره من باب تسمية ثم مثله في التوضيح واعترض بان شرط هذه التسمية
ان يكون الكل مركبا حقيقة كتسمية المركب من كلمتين فاكثر كلمة واما تسمية الاشياء
المجتمعة بلا تركيب باسم بعضها فتغليب كالقمرين فكان الانسب ان يقول فغلب
البعض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي على انه قيل ان الجميع للمقاربة اذ الشروع
في الفعل يلزمه القرب منه ووجوده قريب من تقدير حصوله فلا مجاز ولا تغليب
ثم مضارعا اى فلا ترفع الا ضميرا اسمها لا الظاهر ولو سببيا في غير عسى لان
وضع هذه الافعال على تعلق الخبر بنفس مرفوعها لا بغيره فلا بد فيه من ضميره
ليتحقق ذلك وجوز في التسهيل رفعه السببي بقلة كقوله

واسقيه حتى كاد مما ابثه تكلمني احجاره وملاعبه وقوله وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني
ثوبي فانهض نهض الشارب السكر وكنت امشي على رجلين معتدلا فصرت امشي على اخرى من الشجر

واولابان ثوبى واجاره بدلا اشتمال من اسم جعلت وهو التاء واسم كاد وهو ضمير
يرجع لربع مية قبله وفاعل يثقلنى وتحملنى ضمير البدل لتقدمه رتبة ولانه المقصود
بالحكم والفعلان خبران لعامل البدل المقدر فاغنيا عن خبر المذكور اما خبر عسى
فيرفع السببى بلا قلة خلافا لابى حيان فى النكت الحسان والمراد بالسببى هنا الظاهر المضاف
لضمير اسمها كقوله وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده اذا نحن جاوزنا حفير زياد
برفع جهده اى وما الذى يقال فيه عسى الحجاج يبلغه جهده اما على نصبه ففاعل
يبلغ ضمير الحجاج ولا شاهد فيه اى يبلغ الحجاج جهده به وندر مجيئه اسما اى شذ
كما فى التوضيح وليس من ذلك فطفق مسحا بل الخبر محذوف اى فطفق يمسح السيف
مسحا بسوق الخيل اى ارجلها واعناقها فمسحا مصدر مبين للنوع لتعلق ما بعده
به لا مؤكد حتى يمتنع حذف عامله مُلحا اسم فاعل من الح فى القول دام تكراره
وصائما اى ممسكا عن خطابك اوسماع كلامك وهو محل الشاهد ومثله قول الزباء
عسى الغوير ابؤسا تصغير غار اسم ماء لكلب وابؤس اى شدائد جمع بؤس وهو
مثل يضرب لتوقع الشر من محل معين لكن صوب فى المغنى انه مما حذف منه كان اى
يكون ذا ابؤس لبقاء عسى على استعمالها الاصلى اه وسبقه الى ذلك ابن جنى فقال
فى البيت الآتى وما كدت اكون آيبا ومثله يقال فى عسيت اكون صائما افاده المصرح
فابت اى رجعت وفهم قبيلة وآيبا اى راجعا محل الشاهد وكم خبرية بمعنى
كثير مبتدا ومثلها بالجر تمييز لها وفارقتها خبر وتصفر بالفاء مضارع صفر
كتعب يتعب اى خلا او مضارع اصفر كاكرم يكرم بمعناه لكن فى قوله الخ
اشار الاشمونى لجوابه بان فيه تقدير العطف اى لهذين واخواتهما لانه ورد فى غيرها
كون الخبر جملة اسمية وماضوية اه اى فغير المضارع موزع على الجميع لكن يحتاج
الى اثبات وروده ظرفا ومجرورا ايضا ولهذا فالاولى الجواب بان الحكم بالندور على
غير المضارع يكفى فى صدقه ثبوته لبعض افراده وان لم يثبت للجميع فالاسمية
كقوله وقد جعلت قلوص بنى زياد من الاكوار مرتعها قريب والقلوص
الناقة الشابة والاكوار جمع كور بالفتح وهو المنزل كما فى الصبان اى جعلت ترعى
قرب المنازل لضعفها والماضوية كقول ابن عباس فجعل الرجل اذا لم يستطع ان يخرج

ارسل رسولا بناء على ان اذا ظرف لارسل مجرد عن الشرط والا فالخبر جملة الشرط وجوابه وتلك جملة جملة ماضوية على هذا ايض باعتبار ان المقصود من الجملة الشرطية جوابها والشرط قيد له لاسيما مع كون ارسل عاملا فى اذا هو اول الجملة فى الحقيقة فتذكر كثيرا اى لان المترجى مستقبل فيناسبه ان لاستقبالها ومن ثم خص الجمهور عدمها بالشعر كما فى الشذ ويحتاج فى صحة الاخبار بها عن الذات الى تاويل كالمصدر الصريح اى عسى زيد ذا ان يقوم او عسى حال زيد ان يقوم لكن قال السيد المصدر المؤول يصح حمله على الذات بلا تاويل كزيد اما ان يقول خيرا او يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف الصريح عسى الكرب الخ بعده

فيأمن خائف ويفك عان ويأتى اهله النائى الغريب

وامسيت فيه بضم التاء ويروى بفتحها على انه جرد من نفسه شخصا يخاطبه واسم يكون ضمير الكرب وجملة وراءه فرج خبرها وليس فرج اسمها ووراءه خبرها الا ان خبر عسى لا يرفع الا ضمير اسمها او سببيه المضاف لضميره وفرج اجنبى منه كذا فى التصريح والدماميني وغيرهما وانظر ما نصنع فى قوله عسى فرج ياتى به الله فان فاعل ياتى لفظ الجلالة وهو اجنبى من الاسم وانما حصل الربط بينهما بالهاء من به فمقتضى ذلك انه لا يشترط السببى بالمعنى المذكور بل يكفى ملابسته للضمير باى وجه كالهاء من وراءه ويؤيد ذلك تجويز ابن اياز كما فى التصريح جعل يكون تامة ووراءه متعلقا بها فان فاعلها هو فرج لا ضمير الاسم لان القصد الحكم بوجود الفرج عقب كربه لا بوجود الكرب لانه حاصل فتأمل برأى سديد ولا تكن اسير التقليد عسى فرج الخ قبله

عليك اذا ضاقت امورك والتوت بصبر فان الضيق مفتاحه الصبر

ولا تشكون الا الى الله وحده فمن عنده تأتى الفوائد والبشر

عسى فرج الخ وبعده اذا لاح عسر فارج يسرا فانه قضى الله ان العسر يعقبه اليسر وضمير انه وله للجلالة وليس الاول للشان لتقدم مرجعه مع احتياج الثانى الى ذلك المرجع وله خبر عن امرء فى خليقته حال وكل يوم ظرف للخبر ان يتجردا اى لانها وضعا على قرب الخبر فكأنه مشروع فيه حالا لا مستقبل وقرن بها قليلا نظرا الى اصلها من استقبال خبرها وان كان قريبا ومثلها فى ذلك كرب فذبحوها الخ لانها اقتضت

وما كادوا يفعلون الدال على انتفاء الذبح بانتفاء مقاربته لعدم اتحاد زمنهما الذى
هو شرط التناقض اذ المعنى فلبحوها بعد ان امتنعوا حتى لا يقربوا هنه ولا تناقض
فى ذلك واما الجواب بان كاد نفيها اثبات وعكسه فباطل لانها كسائر الافعال يتسلط
النفى على معناها وهو مقاربة الخبر ويلزم من نفى الخبر بالاولى ولذا كان قوله تعالى لم يكد
يراها ابلغ من لم يرها لان نفى الرؤية لا يمنع مقاربتها بخلاف عكسه وكذا قول ذى الرمة

اذا غيّر النأىُ المحبّينَ لم يكد رَسيسُ الهوى من حبّ مية يبرحُ

ابلغ من لم يبرح اى لم يذهب كما لا يخفى من بعد ما كاد اسم كاد ضمير القوم المعلوم
من ذكر المهاجرين والانصار قبله وقلوب بدل منه وتزيغ بالفوقية فاعله ضمير القلوب
لتقدمها رتبة كما فى تكلمنى اجاره لا القلوب نفسها لئلا يخلو الخبر عن ضمير الاسم
اما على قراءته بالتحتية فلا يصح كون القلوب فاعله لما ذكر ولا ضميرها لوجوب تأنيث
الفعل المسند لضمير المؤنث قال الدماميني بل هو على اضمار الشان اه اى فاسم كاد
ضمير الشان لا انه فاعل يزيغ اذ ليس بعده جملة تفسره ولانه لا يرفعه الا الابتدا
او نواسخه لكن ح يخلو الخبر عن ضمير الاسم الا ان يخص هذا الشرط بغير ضمير الشان
لان جملة المضارع لكونها مفسرة له كانها عينه وذلك ابلغ فى الربط من اشتمالها
على الضمير فتأمل ان تفيض نحو يقال فاض الرجل يفيض فيضا وفيوضا وفيضانا
بالضاد او الظاء بدلها اذا مات وكذلك فاضت نفسه وفاظت اى خرجت روحه
عن ابى عبيدة والفراء قالا والضاد لتميم والظاء لقيس ومنع الاصمعى فاظت نفسه
بالظاء وفاض مع النفس وغيرها لان الفيض للدمع والماء وانما يقال فاظ اذا
مات كذا فى الصحاح بزيادة وبه يعلم ما فى الشجاعى والريطة بفتح الراء وسكون
التحتية وبالطاء المهملة الملاءة اذا كانت شقة واحدة وقد تطلق على كل ثوب
رقيق وجمعها رياط ككلبة وكلاب والبرود جمع برد نوع من الثياب والمراد انه
صار حشو اكفانه وكعسى خبر عن حرى بفتح المهملة والراء وحتما صفة لمصدر
محذوف اى اتصالا حتما والزموا اخلولق يصح فى كل من اخلولق وان كونه منصوبا
اولا وثانيا لان اللزوم من الجانبين ومثل حرى حال من اخلولق وبعد متعلق
بنزر الذى هو خبر عن انتفا بالقصر للضرورة لان انتفاء المرتين من كلمتين

لا يجوز حذف احداهما اختيارا اه اذا اتفقا في الحركة   لكن يجب انه انما وجبت
فيهما دون عسى مع ان الثلاثة للرجا المختص بالمستقبل لان عسى هي الاصل
والشهيرة فيه فاغتنت عن لزوم ان بخلافهما   واما اوشك انه انما خالف كاد
وكرب مع ان الثلاثة عند المص للقرب المرجح للتجرد لان اصل وضعها للسرعة كاوشك
فلان يوشك ايشاكا اى اسرع السير ووشك البين سرعة الفراق ثم عرض استعمالها
في القرب لترتبه على الاسراع فلذلك خالفتهما اما على ما ذكره الشاطبي عن الشلوبيني
وغيره من انها للرجا كعسى فالامر ظاهر لكن كان حقها لزوم ان كحرى واخلولق
اذ لم تشتهر في الرجا اشتهار عسى فتأمل   غراته بكسر المعجمة وشد الراء اى غفلاته
والبيت من المنسرح   وترك ان انه استفيد من النظم ان خبر هذه الافعال
اربعة اقسام ما يجب اقترانه بان وهو حرى واخلولق وما يجب تجرده وهو
افعال الشروع وما يغلب اقترانه وهو عسى واوشك وما يغلب تجرده وهو
كاد وكرب   يحدو بمهملتين بعد التحتية اى يغنى للابل لتسرع والسائق هو
الذى يسوقها   وطفق بالقاف او الموحدة بدلها كفرح فيهما   وزعم المص انه نقل
الطبلاوى عن شرح مسلم للنووى ان كثيرا ما يريد بالزعم النسبة الى القائل لا التمريض
فليحمل كلام الش عليه   من جواه اى شدة وجده وحزنه   سقاها اى العروق المذكورة
في قوله مدحت عروقا للندى مصت الثرى   وهو بضم العين جمع عرق لا بفتحها بمعنى
الفرس الخفيفة لحم العارضين اذ لا يناسبه الجمع في اعناقها ولان الشاعر يهجوهم
بانهم حديثون في الغنى واصطلم الفاقة كما في العيني والاحلام العقول والسجل بالفتح
الدلو العظيمة ممتلئة كما في القاموس او التى فيها ماء وان قل   وتقطعا اصله
تتقطعا صبابات   لا غير لا عاطفة لغير على اوشك فهو مبنى على الضم في محل جر
اى لا غيرهما كودى   فموشكة انه خبر عن ارضنا وفيه ضمير هو اسمه وان تعود خبره
وخلاف بمعنى بعد كقوله تعالى فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله ووحوشا
خبر تعود بمعنى تصير وهو بفتح الواو اى متوحشة وبضمها اى ذات وحوش ويبابا
بفتح التحتية بعدها موحدتان اى خرابا   اموت اسى اى حزنا والرجام بكسر الراء
وبالجيم اسم موضع وقع به حرب ورهن اى مرهون وكائد بالهمز الذى يرسم ياء بلا نقط

لما سيأتى فى الابدال وخبره محذوف اى كائنا تيه كما فى ش الكافية وتصويب الموضح انه بالموحدة من المكابدة على غير قياس اذ قياسه مكابد كمقاتل فلا شاهد فيه رجع عنه فى ش الشواهد الكبرى فقال ظهر لى ان الحق مع الناظم اه تصريح وقد يقال لا شاهد فيه على الاول ايض لاحتمال انه من كاد التامة بلا تقدير خبر اى بالذى انا قريب من فعله كما قالوا ان قوله ابنى ان اباك كارب يومه فاذا دعيت الى المكارم فاعجل لا يدل على مجئ اسم الفاعل من كرب الناقصة لاحتمال انه من التامة كقولهم كرب الشتاء اى قرب والاصل كارب يومه بالرفع اى قريب يوم وفاته ولا يرد انه لم يأت من افعال الباب تاما غير ما فى البيت الآتى لان المراد به المكتفى بان يفعل لا مطلقا فتدبر عسى يعسى قيل وعسى يعسو ايض فهو واوى ويائى مضارع طفق اى ومصدره ايض كمصدر جلس وفرح مضارع جعل كقولهم ان البعير ليهرم حتى يجعل اذا شرب الماء مجه وفيه شذوذ وقوع الماضى خبرا كما فى ارسل رسولا فتلخص من الش ان ما ورد له المضارع خمسة وزيد عليها كرب يكرب كنصر ينصر وما ورد له اسم فاعل اثنان وزاد الموضح كارب يومه وقد علمت ما فيه واستعمل المصدر لثلاثة لطفق كما مر ولاوشك ايشاكا ولكاد كودا او مكادا او مكادة وكيدا بقلب الواو ياء هذا حاصل ما فى التوضيح وشرحه اوشك قد يسكون الكاف للوزن فتدغم فى القاف فتصير قافا مشددة غنى بان يفعل عن ثان اى عن ان يكون لها ثان لتمامها فلا خبر لها اصلا كما هو مذهب الجمهور واما عند الناظم فهى ناقصة وان يفعل سد مسد معموليها كما سد مسد المفعولين فى احسب الناس ان يتركوا ولا يضر كونه فى محل نصب ورفع لانه باعتبارين كما فى الجبنى كونك مسافرا وكان المناسب للش حمله على مذهبه بان يقول غنى من ثان اى وعن الاول ايض وانما سكت المص عن هذا لوقوع ان يفعل فى محله فاغناؤه عنه واضح الشلوبين بفتح الشين وضم اللام وقد تفتح وينطق بما بعد الواو بين الفاء والموحدة لانه لفظ عجمى كما ذكره الدمامينى وتجويز وجه آخر اورد عليه التباس اسم عسى واصله مبتدأ بفاعل الفعل بعدها وقد منعوا تقديم الخبر الفعلى على المبتدأ لئلا يلتبس بالفاعل وقد يجاب بان هذا اللبس لا محذور فيه هنا لان الجملة لم تزل فعلية لتصدرها بعسى بخلافه هناك

فان الجملة تخرج عن الاسمية الى الفعلية اهـ ويرده جواز كونه مبتدا موخرا وجملة عسى
خبره وفيها ضميره فتنتقل الى الاسمية كما ذكره الاشمونى فى شـ التوضيح افاده سم وهو
يؤيد ما مر فى وليس كل النوى   مرفوعا بعسى قال سم هل يجوز ذلك اذا لم يقترن الفعل
بان كعسى يقوم زيد اهـ واستظهر الصبان الجواز ان قدرت ان مع الفعل وان لم
وجب لعدم ما يصلح لمرفوعية عسى حـ غيره تنبيه يمتنع كون الظاهر اسم عسى
فى عسى ان يضرب زيد عمرا لئلا يفصل بين صلة ان وهى يضرب ومعمولها وهو عمرا
باجنبى هو زيد ونظيره قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا ان نصب
مقاما بيبعثك على الظرفية او غيرها فان جعل مصدر المحذوف اى فتقوم مقاما
جاز الامران   لغة الحجاز عليها قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا
واما غير عسى الخصوص فى ان اخلولق واوشك يجب فيهما الاضمار لكن نص المرادى
والاشمونى وغيرهما على انهما كعسى   وانتقا بكسر التاء الفوقية فقاف مصدر انتقاه
اى اختاره قصره للضرورة والفتح مضاف اليه وزكن اى علم لكونه الاصل والمشهور
والله اعلم   وهى ستة احرف زاد المص عسى فى لغة حملا على لعل   مطلب ان واخواتها م
لكونها بمعناها وانما يكون اسمها ضمير نصب متصلا كقوله   فقلت عساها نار كاس وعلها
وهى حـ حرف كلعل وفاقا للسيرافى وخلافا للجمهور فى اطلاق فعليتها ولابن السراج
وثعلب فى اطلاق حرفيتها اهـ والحاصل ان نحو عساك وعساه فيه ثلاث مذاهب
مذهب سـ انها حرف كلعل ومذهب المبرد انها على اصلها تعمل عمل كان لكن انعكس
طرفا الاسناد فما كان مبتدا فى الاصل وهو الضمير جعل خبرها مقدما وجعل خبره
اسمها موخرا فالضمير على هذين فى محل نصب ومذهب الاخفش انها على اصلها
والضمير اسمها فى محل رفع لكن ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع ويرده رفع الخبر
فى البيت المار وان النيابة انما سمعت فى المنفصل نحو ما انا كانت لا فى المتصل
واما قوله يا ابن الزبير طال ما عصيكا   فالكاف بدل من التاء بدلا تصريفيا
لا نيابة   فاسقط ان اخواتها لم يسقط كأن مع ان اصلها ان المكسورة مع الكاف
لانتساخ هذا الاصل بصيرورتهما كلمة واحدة بدليل ان الكاف لا تتعلق بشئ ولا
تجر ما بعدها عند الجمهور واما ان المفتوحة فلم ينسخ عنها حكم اصلها بدليل جواز العطف

بعدها على معنى الابتدا كالمكسورة للتوكيد اى منسوب له من نسبة الجزئى لكلية
لان توكيدهما جزئى من مطلق توكيد او اللام زائدة اى معناهما التوكيد وكذا الباقى
والمراد توكيد النسبة وتقريرها فى ذهن السامع ايجابية كأن زيدا قائم او لا نحو ان الله
لا يظلم الناس شيئا فان قلت كيف تكون المفتوحة للتوكيد مع انها بمعنى المصدر فمعنى علمت انك
قائم علمت قيامك ولا توكيد فيه لعدم جريانه على فعله قلت كونها بمعناه لا يوجب مساواتها
له من كل وجه ثم للتشبيه اى المؤكد لتركبها من الكاف التشبيهية وان المؤكدة والاصل
ان زيدا كاسد قدمت الكاف لتفيد التشبيه ابتدا ففتحت الهمزة للجار ثم صار الكلمة واحدة ويليها المشبه
واما الكاف ومثل فيليهما المشبه به قال فى المغنى اطلق الجمهور كونها للتشبيه وزعم
جماعة تقييده بخبرها الجامد فان كان وصفا او ظرفا او فعلا كانت للظن قال
الكوفيون وترد للتحقيق كقوله فاصبح بطن مكة مقشعرا كأن الارض ليس بها هشام
اى لان الارض الخ وللتقريب نحو كانك بالفرج آت وبالشتاء مقبل وكانك بالدنيا
لم تكن وبالآخرة لم تزل وقد اختلف فى اعراب ذلك فقيل الكاف اسم كان على حذف
مضاف فى الاولين وما بعد الجار خبرها اى كان زمانك مقبل بالفرج او بالشتاء
واما الاخيران فاحسن ما قيل فيهما كما قاله الرضى ان الخبر محذوف ولم تكن حال
بدليل روايته بالواو كقولهم كانى بالليل وقد اقبل وبالشمس وقد طلعت والاصل
كانك تبصر الدنيا حال كونها لم تكن وكانى ابصر الليل الخ فحذف الفعل وزيدت الباء
او ولولا وروده بالواو لامكن جعل لم تكن خبرا والباء بمعنى فى متعلقة به وقيل
الظرف خبر ولم تكن حال لما ذكر للاستدراك هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم
ثبوته كزيد شجاع لكنه ليس بكريم او اثبات ما يتوهم نفيه كما زيد شجاع لكنه كريم وما
قام زيد لكن عمرو اذا كان بينهما ملابسة كملابسة الكرم والشجاعة هذا هو التعريف
السالم من التكلف واما قولهم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته او نفيه فظاهره
فاسد سواء قرئ نفيه بالرفع عطفا على ثبوته او بالجر عطفا على الهاء اذ المعنى على
الاول او برفع ما يتوهم نفيه وعلى الثانى او برفع ما يتوهم ثبوت نفيه واذا كان
النفى او ثبوت النفى متوهما للشئ فاى حاجة لنفى هذا الشئ بالاستدراك فلا بد
لصحته من تقدير مضاف اى او برفع نفى ما يتوهم نفيه ورفع النفى اثبات كما ان المراد

في الاول بوفع ثبوت ما يتوهم ثبوته فتامّل وعلى هذا التعريف فكون لكن للاستد
غالبيّ اذ قد ترد لمجرد التوكيد كلو جآء زيد لاكرمته لكنه لم يجئ اكدت لو في نفي المجي آ
وكذا ما زيد ساكن لكنه متحرك وقيل لا تخرج عنه اصلاً وهو المشهور لكن فسروه بمخالفة
حكم ما قبلها لما بعدها وان لم يندفع به توهم فلا تقع الّا بين متغايرين اما بالتناقض
كما ذكر او التضاد كما زيد ابيض لكنه اسود وكذا بالخلاف كما اختاره الرضى كما زيد
قائم لكنه ضاحك وقيل يمنع هذا افاده في المغني مع زيادة   وفي غير الممكن اي الممتنع
وهو الاكثر فيه ولا يكون في الواجب كليت غداً يجئ آ واما فتمنوا الموت فالمراد تمنوا
تعجيله وهو مستحيل   الّا في الممكن اي المتوقع اما الممكن في التمني فغير متوقع
فهذا فرق ثان ولا يرد قول فرعون لعلّي ابلغ الاسباب الخ لانه ممكن متوقع في زعمه
الباطل   والاشفاق في المكروه اي الخوف منه كقدوم العدو في مثاله واما
التمثيل له بلعلّ العدوّ هالك فباطل لان هلاكه محبوب لا مكروه ولا بد من
كون المكروه ممكناً كالمحبوب ولا يرد قوله تعالى فلعلك تارك بعض ما يوحى الخ
لان الترك والضيق ممكنان في ذاتهما وان استحالا عقلا بالنسبة له صلى الله
عليه وسلم لان دليل عصمته عقلي فائدة اختلف في لعل وعسى في كلامه تعالى لاستحالة
ترقبه غير الموثوق به اذ علمه محيط فقيل للتحقيق والوقوع ويرد عليه فلعلك تارك الخ
وقيل انهما باعتبار حال المخاطبين فالرجاء والاشفاق متعلقان بهم كالشك
في او ويؤخذ من التصريح ان معناهما في القرآن اما بالترجي او الاشفاق
عكس عمل كان انما عملت رفعاً ونصباً كالافعال لانها اشبهت كان في لزوم
المبتدا والخبر والاستغناء بهما واشبهت مطلق الماضي لفظاً في البناء على الفتح
وكونها ثلاثية فاكثر ومعنى لكونها بمعنى اكدت وتمنيت مثلاً وعملت على عكس
الفعل تنبيهاً على الفرعية ولم ينبه عليها في ما واخواتها مع حملها على ليس لظهور
فرعيتها بعدم اتفاق العرب على اعمالها   فتنصب الاسم اي اتفاقاً بخلاف الخبر
قال في التسهيل ما لا تدخل عليه دام من المبتدا والخبر لا تدخل عليه هذه الاحرف اي
فلا تدخل على مبتدا لازم الحذف او لا بتدا او التصدير الّا ضمير الشان الى آخر ما مر
في كان واما قوله   ان من يدخل الكنيسة يوماً   يلق فيها جآذرا وظباء

مطلب معنى لعل وعسى في كلام الله

فاهم

فاسمها ضمير الشان محذوف لا من الشرطية للزومها الصدر وقد كثر فيها حذف ضمير الشان ومنه كما قاله المص حديث ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون وليست من زائدة فى اسم ان خلافا للكسائى ولا تدخل على خبر طلبى ولا انشائى واما نحو ان الله نعما يعظكم به انهم ساء ما كانوا يحكمون فهو اما على تقدير القول كقوله ان الذين قتلتم امس سيدهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما او على استعمال نعم وشبهها خبرا لا انشاء واستثنى فى المغنى ان المفتوحة المخففة فيكون خبرها جملة دعائية كقراءة ان غضبَ الله عليها بسكون النون وغضبَ كفرح وكقولهم اما ان جزاك الله خيرا وترفع الخبر حكى قوم منهم ابن سيده ان بعض العرب ينصب بها الجزئين كقوله اذا اسودّ جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا وقوله كان اذنيه اذا تشوفا قادمةً او قلماً محرفا ويا ليت ايام الصبا رواجعا ولعل اباك قائما واوله الجمهور بحذف الخبر والمنصوب الثانى اما حال اى تلقاهم اسدا واقبلن رواجعا ويوجد قائما او مفعول به كيشبهان قادمة من قوادم الطير وهى مقدم اجنحته بل الحذف فى هذا متعين لئلا يخبر بالمفرد عن غيره وذهب الكوفيون الخ سيأتى ما يترتب عليه عند قوله وجائز رفعك الخ وهو خبر المبتدا الواو للحال اى باق على رفعه فى حال كونه خبر المبتدا فهو مرفوع بالمبتدا قبل النسخ وبعده بدليل انه لا يفصل بينها وبين اسمها ولو كان معمولها لجاز ومذهب البصريين اسم لما مر من شبهها الفعل واما عدم الفصل فلما سيذكر قريبا وراع ذا الترتيب اى المعلوم من الامثلة السابقة من تاخير الخبر عن الاسم ولم يراع فى كان لضعف هذه بالحرفية والفرعية مثل ما واخواتها وما احسن قول ابن عنين

كانى من اخبار ان ولم يجز ... له احد فى النحو ان يتقدما

عسى حرف جر من نداك يجرنى ... اليك فاضحى فى علاك مقدما

الا فى الذى استثناء من مقدر اى فى كل تركيب الا فى التركيب الذى استقر كليت الخ فى كون خبره ظرفا اى فيقدم الخبر على الاسم لتوسعهم فى الظروف لا على الاحرف انفسها لان لها الصدر وان المفتوحة وان لم تقع صدرا لما سيأتى لكنها حملت على المكسورة وانما قدم الخبر الظرف هنا دون ما لقوة هذه بشبهها الفعل

فيام ولانها محمولة على الفعل المتصرف وما على الجامد وهو ليس سم ويجب ان يقدر
متعلق الظرف بعد الاسم كما يقدر الخبر وهو غير ظرف فى نحو ان ما الاوان ولذا
فجعل الظرف من تقديم الخبر انما هو بحسب لفظه والا ففى الحقيقة من تقديم معمول
الخبر لا يلزم تاخيره اى الا لمانع كان زيدا لفى الدار لامتناع تقديم الخبر مع اللام
فاقسام الخبر الظرف فى ثلاثة اى الوقح بفتح الواو وكسر القاف قليل الحياء فهو تفسير
للبذى وهو الفاحش فى نطقه بلازمه على الاسم اى لئلا يفصلها عن معموليها
معا بخلاف الخبر فيقدم عليه معموله لانه مفصول منها فى الجملة واجازه بعضهم
هو الظ لانه يقدم فى ما وهذه اقوى بدليل تقديم الخبر نفسه هنا لا هناك
فلا تلحى بفتح التاء والحاء المهملة مضارع مجزوم بلا من لحيت الرجل الحاه بفتح الحاء
فيهما اى لمته واخاك اسم ان ومصاب خبرها ويحبها متعلق وفيه الشاهد وجم اى
كثير خبر ثان وبلابله اى وساوسه وهموم فاعله اذا قدرت بمصدر اى اذا
سد المصدر مسدها ومسد معموليها فان امتنع ذلك وجب الكسر وان جاز جاز
كما سيأتى والمصدر الذى تقدر به هو مصدر خبرها ان كان مشتقا والكون
المضاف لاسمها ان كان جامدا او ظرفا وكذا يجب الفتح اذا سدت مسد مفعولى
علمت وان لم يصح تأويلها بالمفرد لان المدار على احد امرين اما تأويلها بالمصدر او وقوع
موقع مفعولى علم مع عدم التعليق كعلمت انك قائم كذا فى الجمل على التفسير
مرفوع فعل اى فاعلا كان كما مثل او نائبه نحو قل اوحى الى انه استمع ظاهرا كان الفعل
كما ذكر او مقدرا كاجلس ما ان زيدا جالس اى ما ثبت جلوسه بناء على ان ما المصدرية
لا توصل بجملة اسمية مصدرة بحرف وهو الاصح كما مر اول الموصول ونحو ولو انهم صبروا
اى ولو ثبت صبرهم عند الكوفيين وهو المختار كما سيأتى فى باب لو وكوقوعها مبتدا
نحو ومن اياته انك ترى الارض الخ او خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه
خبرها كاعتقادى انك فاضل على معنى معتقدى فضلك فان قدر اعتقادى
فضلك ثابت فهى مفعول به لا خبر بخلاف نحو قولى انك فاضل واعتقادى انه حق
فيجب كسره كما سيأتى او منصوبة بها الضمير اى منصوب فعل سواء كانت
مفعولا به لفعل غير قول ولا ناسخ كما مثل بخلاف المحكية بالقول والمفعول الثانى

لنحو

لنحو ظننت كما سيأتى فى الشرح او مفعولا له كجئتك انى احبك او معه كيعجبنى جلوسك
عندنا وانك تحدثنا وتقع مستثنى كيعجبنى امورك الا انك تشتم الناس لا مفعولا
مطلقا ولا ظرفا ولا حالا ولا تمييزا كما فى الدماميني وغيره مجرور حرف اى او اضافة فة
نحو مثل ما انكم تنطقون فاصلة ومثل مضاف الى ان وصلتها ومحل تعين الفتح
فى الاضافة اذا كان المضاف مما لا يضاف الا الى المفرد فان كان لا يضاف الا
الى الجملة كحيث واذ تعين الكسر على ما سيأتى او يضاف لهما كحين ووقت جاز الامران
ومثل هذه المواضع ما عطف عليها نحو اذكروا نعمتى التى انعمت عليكم وانى فضلتكم
او ابدل منها نحو واذ يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم وحيث ان نحو عطف
على فى الابتداء فهو متعلق باكسر على انه ظرف مكان اعتبارى له اى واكسر فى نحو
تكون ان فيه مكملة ليمين اوحكيت نحو عطف على مدخول حيث لنحو تمنى اللام
للابتداء دخلت فى خبر ان وقد علقت اعلم عن العمل فى لفظ الجملة فهى فى محل نصب
ولولاها انفتحت الهمزة وكان عاملا فى لفظ المصدر المؤول منها ولا يجوز رفع ع
المفتوحة ابتداء اى لئلا تلتبس بالمكسورة خطا وبالتى هى لغة فى لعل لفظا وخطا
صدر صلة مثلها الصفة كما اذا جعلت ما فى الآية نكرة موصوفة
وخرج حشوهما كجاء الذى او رجل عندى انه فاضل ولا افعله ما ان فى السماء نجما
فتفتح لانها فى الاول مبتدا مؤخر فهى حشو لفظا وفى الثانى فاعل لثبت محذوفا
فهى حشو رتبة لنحو اى تثقل خبر ان وجملتها صلة ما الواقعة مفعولا ثانيا
لآتيناه اى اعطيناه من الكنوز القدر الذى ان مفاتحه وفى خبرها اللام الخ
هذا من قول المص الآتى لا لام بعده وذلك شامل لذكر فعل القسم واللام نحو ويحلفون
بالله انهم لمنكم اهؤلاء الذين اقسموا بالله جهد ايمانهم انهم لمعكم ولحذفه دونها
نحو والعصر ان الانسان لفى خسر فيتعين الكسر فى هاتين كما هو منطوق الشرح وان
لم يمثل للثانية ومفهومه لا يجب الكسر بلا اللام سواء ذكر فعل القسم كحلفت بالله
ان زيدا قائم اولا كوالله ان زيدا قائم وهو ايضا ظاهر قول المص الآتى لا لام بعده
وصرح به الشرح هناك مع انه يجب الكسر فى الاخيرة كالاوليين نحو حم والكتاب المبين
انا انزلناه قال فى شرح الجامع وما نقل عن الكوفيين من جواز الفتح فيها غلط لانه

لم يسمع ونقل في التوضيح اجماع العرب على الكسر في الصور الثلاث فينبغي ان
يقيد المفهوم وقوله لا لام بعده بذكر فعل القسم ولا يحمل على مذهب الكوفيين
لما علمت خلافا لما سيأتي في الشرح بقي ما اذا كان القسم جملة اسمية ومقتضى
ما ذكر وجوب الكسر مع اللام وعدمه مع عدمها نحو لعمرك ان زيدا لقائم او قائم
وسيصرح الشرح بالثاني فتدبر فان لم تمك به اي مع كونها معمولة له كما مثل
او لغيره كاخصك بالقول انك فاضل اي لانك فيجب الفتح في موضع
الحال اي في صدرها كما مر في الصلة والصفة فتفتح في جاء زيد وعندي انه
فاضل وسواء اقترن بالواو كما مثله ام لا نحو الا انهم ليأكلون الطعام فكسرت
لانها حال ولان في خبرها اللام ففيها موجبان كبيت الشرح والآية فان قلت
لم لم تفتح في الحال مع ان اصلها الافراد قلت لان مصدرها معرفة للاضافة
للمسند اليه ولان مجيء المصدر حالا مع كونه لا ينقاس لم يسمع الا في الصريح كالاول
ما اغطيا ني اي الخليلان في قوله دع عنك سلمى اذ فات مطلبها واذكر خليليك من بني الحكم
وهما من المنسرح الا الاستفتاحية اي التي يستفتح بها الكلام قال في المغني
وقول المعربين انها حرف استفتاح بيان لمكانها واهمال لمعناها وهي حرف التنبيه
على تاكد مضمون الكلام عند المتكلم ومثلها في وجوب الكسر بعدها كلا التي
بمعناها وهي التي لم يتقدمها ما يزجر عنه كما قاله ابو حاتم والزجاج نحو كلا ان الانسان
فكلا حرف استفتاح وتنبيه لا بمعنى حقا كما قاله الكسائي والا لوجب بعدها
الفتح مثله وهو خلاف المسموع اما التي للزجر فالكسر بعدها ظ لانها في ابتداء
الجملة حقيقة لجواز الوقف ابدا على كلا والابتداء بما بعدها والجمهور على انها
في القرآن للزجر لا غير فيقدر المزجور عنه اذا لم يوجد حتى قال جماعة متى سمعت
كلا فاعلم ان السورة مكية اي لان اكثر التهديد نزل بها لكونها دار العتو
بعد حيث اي واذ لوجوب اضافتهما للجمل لكن الصحيح جواز الفتح بعدهما خلافا
لابي حيان كما جاز بعد اذا الفجائية مع اختصاصها بالجمل فان وصلتها اما
فاعل لثبت محذوفا او مبتدا خبره محذوف وقيل يكفي اضافتهما الصورة
الجملة وعلى قول الكسائي بجواز اضافة حيث للمفرد فلا اشكال في الفتح عن

اسم

اسم عين اى لان المصدر لا يخبر به عن الذات الا بتاويل وهو ممتنع مع ان او
تصريح وخرج اسم المعنى فيجب معه الفتح بشرطه المار لدخولها الخ اى فالمراد
بالابتدا ابتداء جملتها اما حقيقة كما مر او حكما بان يسبقها ما له تعلق بالكلام
غير اجزاء الجملة كهذه المذكورات ومثلها حتى الابتدائية كمرض زيد حتى انهم لا يرجونه
بعد اذا الفجاءة بضم الفاء والمد من اضافة الدال للمدلول اى اذا الدالة على
هجوم ما بعدها ووقوعه بغتة وبعد ظرف لنمى اى نسب ونائب فاعله ضمير
عائد للهمز ان فى ما مر لكن لا بعيد فتحه او كسره وبوجهين متعلق به لا لام بعد
بهذا غاير ما مر ولا بد هنا من ذكر فعل القسم كما علمت خلافا للش مع تلو عطف
على بعد باسقاط العاطف فهو متعلق بنمى ايض فمن كسرها الخ هذا كالقول
بان الخبر محذوف مبنيان على ان اذا حرف مفاجاة لا محل لها فتكون الجملة
بعده كاملة وهو قول لناظم اما على انها ظرف مكان فهى الخبر وما بعدها
مبتدا ويجب ح فتح ان والتقدير ففى الحضرة او ففى الوقت قيام زيد وكنت
ارى اى اظن والغالب فى استعماله بمعنى الظن ضم همزته كما قاله الريس وقد تفتح
ويتعدى لمفعولين فقط فتحا او ضما فزيد مفعول اول وسيدا ثان ولا يرد
ان المضموم مضارع ارى المتعدى لثلاثة لان استعماله بمعنى ظن قصره عن الثالث
وح فضميره المستتر فاعل لا نائبه وفى المرادى على التسهيل والمتن ما يفيد تعديه
لثلاثة اولها الضمير لانه نائب فاعل والثانى والثالث ما بعده والكثير
كونه للمتكلم كارى ونرى واريت بالبناء للمجهول وقد يكون للمخاطب كقراءة
وترى الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس اى تظنهم والقفا مؤخر
العنق واللهازم جمع لهزمة بالكسر طرف الحلقوم وذلك كناية عن دناءته وخسته
لان القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز الحاصلين للعبد وقوله كما
قيل اى ظنا موافقا لما قيل لتقعدن الخ اللام للقسم والفعل مرفوع بالنون
المحذوفة لتوالى الامثال وحذفت ياء الفاعلة لسكونها مع نون التوكيد
وكسر الدال دليل عليها ومقعد ظرف مكان ومنى حال من ياء الفاعلة اى
بعيدة منى او متعلق بالقصى اى البعيد وذى القاذورة صفة القصى

وكذا المقلى اى المبغوض وتحلى منصوب بان مضمرة بعد او التى بمعنى الا وذيالك
تصغير ذلك على غير قياس والشاهد فى انى ابو ذيالك فالكسر على ان جملتها جواب القسم والفتح
على نصبها بنزع الخافض سدت مسد الجواب اى على انى الخ لا انها هى الجواب لانه لا يكون
الا جملة فجواز الوجهين موزع على الاحتمالين   او غير ملفوظ تقدم ان هذا مذهب
الكوفيين وهو غلط فالمتعين فيه الكسر كما علمت   او اسمية الخ يؤخذ من مفهومه وجوب
الكسر بعدها مع اللام كما قدمناه   بعد فاء الجزاء قال المص والكسر احسن قياسا لعدم
احواجه لتقدير ولذا لم يجئ الفتح فى القرآن الا مسبوقا بمثله نحو الم يعلموا انه من يحادد الله
ورسوله فان له كتب عليه انه من تولاه فانه يضله والا كان واجب الكسر اى قراءة
نحو انه من يأت ربه مجرما فان له جهنم انه من يتق ويصبر فان الله ولذا لم يفتح فانه
غفور رحيم الا من فتح انه من عمل منكم سوء وينبغى ان يكون كالجواب ما يشبهه نحو
واعلموا انما غنمتم من شئ فان لله بالفتح والكسر فما موصولة لا شرطية لانها لا تدخل عليها
النواسخ كما مر وعائدها محذوف اى غنمتموه ودخلت الفاء فى خبرها المشبهها بالشرط
فعلى كسر ان جملتها هى الخبر وعلى الفتح هى مبتدا خبرها محذوف اى فكون خمسه لله ثابت او خبر
لمحذوف اى فالواجب كون خمسه لله والجملة خبر ان الاولى   ويجوز ان يكون خبرا
الخ هذا اولى لان حذف المبتدا فى جملة الجواب اكثر من الخبر نحو فيؤس قنوط اى فهو يؤس
هو فى المعنى قول اى وان كان من غير مادته اى وكذا ما بعده وترك شرطا ثالثا
وهو اتحاد القائل فان انتفى القول الاول تعين الفتح كعملى انى احمد الله ما لم يرد المعمول
اللسانى وهو المنطوق والا كان من الاول او القول الثانى او لم يتحد القائل تعين الكسر
كقولى انى مؤمن وقولى ان زيدا يحمد الله فقولى مبتدا فان جعل بمعنى مقولى كان
خبره الجملة بعده بلا رابط لانها عينه فى المعنى لقصد لفظها كنطقى الله حسبى وان
بقى على مصدريته فجملة ان محكية به وخبره محذوف اى قولى هذا اللفظ ثابت ولا يجوز
الفتح على ان المصدر المنسبك منها خبر لان قول الشخص لا يخبر عنه بايمانه ولا بحمد غيره
لاختلاف موردهما   نحو خير القول انما كان هذا قولا لان افعل التفضيل بعض
ما يضاف اليه   فمن فتح الخ اى والقول باق على مصدريته للاخبار عنه بمصدر ان
وصلتها اما على الكسر فبمعنى المقول وجملة ان خبره لقصد لفظها اى مقولى هذا اللفظ

كاول قرآءتى اى مقروئى لفظ سبح وتجويز كونه مصدرا وجملة ان محكية به والخبر
محذوف رد بامور منها انه لايطرد فى نحو اول قولى انى احمد الله اذ التقدير اول قولى
هذا اللفظ ثابت فيكون غيرا وله ليس بثابت وليس مرادا والحاصل ان المخبر عنه
بان ان كان اسم ذات وجب الكسر لما مر او اسم معنى فلا يخلو اما ان يكون قولا
او غيره وعلى كل خبر ان اما قول او غيره وعلى كل اما ان يصدق على المبتدا اولا فيجب
الفتح اذا كان المبتدا غير قول سواء كان خبر ان قولا او غير قول مع عدم صدقه
على المبتدا كعملى انى احمد الله واعتقادى انك فاضل ويجب الكسر فى الثانى ان صدق
عليه كاعتقادى انه حق واما كون خبرها قولا مع صدقه على ذلك المبتدا فمتعذر اذ
القول لايصدق على غيره وكذا يجب الكسر ان كان المبتدا قولا وخبر ان غير قول سواء
صدق عليه ام لا كقولى انه حق وقولى انك فاضل وكذا ان كان خبرها قولا غير صادق عليه
لكونه لم يتحد القائل كقولى ان زيدا يحمد الله فان اتحد جاز الامران فتامل وبعد
ذات الكسر متعلق بتصحب قدمه ليفيد الحصر لكن بالنسبة لاخواتها لا مطلقا فلا
ينافى انها تصحب المقدم من المبتدا او خبره على الاصح فى الثانى نحو لقائم زيد ولزيد قائم
كما تصحب المؤخر من اسم ان وخبرها ومعموله المتوسط وضمير الفصل لا غير ذلك واما
نحو ليقوم زيد لبئس ما كانوا يعملون لقد جاءكم رسول فالمشهور انها لام القسم لان لام
الابتدا لا تدخل على الفعل الا فى باب ان كما فى المغنى وسميت بذلك لان اصلها
الدخول على المبتدا تصحب الخبر اى بشرط تاخره عن الاسم وان تقدم معموله
عليه خلافا لابن المص بدليل ان ربهم بهم يومئذ لخبير وبشرط كونه مثبتا وغير ما
متصرف خال من قد كما سيذكره المص وغير جملة شرطية بان يكون مفردا نحو ان ربى
لسميع الدعاء او مضارعا ولو مع التنفيس كان زيدا لسيقوم او ماضيا جامدا كانه
لعسى ان يقوم او متصرفا مع قد كانه لقد قام او ظرفا او مجرورا او جملة اسمية
واول جزئيها اولى باللام فان زيدا لوجهه حسن اولى من وجهه لحسن بل فى البسيط
ان هذا شاذ لو زر باى وزآء اى ملجأ فحقها ان تدخل على ان اى ولازمها فى
الصدارة لجواز كونها كالا الاستفتاحية وواو العطف فى عدم تفويت صدارة ما
بعدها بين حرفين اى لفا قين على صورته مما فرج لهنك قائم بابدال الهمزة ان هاء

لزوال صورة ان لايقال هلا كانا هنا من التاكيد اللفظى بالمرادف كنعم جير لانا نمنع المرادفة اذ اللام لاتعمل ولاتختص بالاسم وان بمعنى الفعل وهو اكد بخلاف اللام فتامل
فاخروا اللام اى لكون ان عاملة وحق العامل التقديم لاسيما مع ضعف عملها بالحرفية لعميد من عمد العشق بالكسر اذا هده واوله الزمخشرى بأن الاصل لكن اننى فحذفت الهمزة ونقلت حركتها الى الكن ثم ادغم فلم تدخل اللام الا فى خبران من سئلوا من سوم فى النسخ بالياء بعد السين فيفيد بناءه للمفعول وعليه فالواو عائد الموصول باعتبار معناه لكن قيل الرواية بناؤه للفاعل فحقه الرسم بالالف والعائد محذوف يقدر مفردا لان الاكثر اعادة لفظ من اى سألوه والمجهود اخبر امسى من جهده الامر بلغ منه المشقة ام الحليس بالضم مصغرا والعجوز بلا هاء عند ابن السكيت ويقال بها عند ابن الانبارى تحقيقا للتأنيث وهى المرأة المسنة والشهربة الفانية الضعيفة ويقال شهيرة بتقديم الباء على الراء لكن يتعين الاول هنا لصحة القافية ومن تبعيضية ان قدر مضاف بعد الباء اى بلحم عظم الرقبة والا فبمعنى بدل وانما شذ دخولها فى هذا الخبر لتأخره ومنع الشذوذ بجعلها داخلة على مبتدا محذوف اى لهى عجوز ورد عليه ان الحذف ينافى التاكيد وفيه ما مر ويخرج على زيادة اللام اى ليست لام ابتداء وان افادت التاكيد كالحرف الزائد وكذا الشعر الماره قال السمين يحكى عن الخبيث لوح الحجاج انه سبق لسانه ففتح همزة ان ربهم بهم يومئذ لخبير فحذف اللام لئلا ينسب اليه لحن وهو من جراءته على الله ورسوله ذى اللام بالنصب بدل من ذى الواقع مفعول يلى وما قد نفيا فاعله ولا من الافعال بيان لما مقدم عليها او المحذوف اى ولا شئ من الافعال وما كرضيا بدل منه بناء على منع الرضى تقديم البيان على المبين كما مر على العدا بكسر العين وقد تضم جمع عدو كما فى المصباح ومشتهو ذا اى مستوليا حال لم تدخل عليه اللام اى فرارا من توالى لامين فى نحو لا ولم وطردا للباب فى باقى النوافى ولان اللام لتأكيد الاثبات وهو ضد النفى واعلم ان خبر بكسر ان لتعليق الفعل عنها باللام فهو تعليق شاذ لبنائه على شاذ وتسليما اى على الناس او تسليما للامر وتركا اى لذلك وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء مخبر به عن الواحد وغيره وحقه التقديم

على متشابهان لان نفى التشابه ينفى الاستوآء بالاولى بخلاف عكسه لكن اخره المصرو
فلا تقول ان زيدا لرضى اى على ان اللام للابتدا ويجوز على انها للقسم وتح تفتح
ان فى نحو علمت ان زيدا لرضى لان الفعل لا يعلق عن ان الا بلام الابتدآء خاصة
وانما امتنعت فى ذلك لان اصلها الدخول على الاسم والماضى المتصرف لا يشبهه
فان قرن بقد قربته من الحال فيشبه المضارع المشبه للاسم فتدخل عليه وكذا على
الجامد لانه كالاسم المفرد لعدم دلالته على الزمان واجاز ذلك الكسائى اى على
تقدير قد كما فى المغنى ليذر الشراى يتركه والمراد بكونه لا يتصرف اى تصرفا تاما والا
فله الامر نحو فذرهم وقد يأتى منه ماض ومصدر كوذرته وذرا وهما قليلان كما فى
المصباح ولذا قيل ان العرب اماتتهما لعدم اعتبار ذلك لقلته او شذوذه فيجوز
ان كانت سوف الخ يرد عليه ان المضارع مع اللام يتعين للحال ولا يصلح للاستقبا
كما هو ظ كلام ش وح فتنافى التنفيس لا سيما سوف وجعلها الكوفيون مع التنفيس
للقسم ماضيا غير متصرف يشمل ليس مع امتناع اللام معها ولا تخرج بقوله
ما قد نفيا لانها نافية لا منفية اللهم الا ان يراد ما لا بسلة النفى سوآء كان واقعا
عليه او به الواسط اى المتوسط من وسط القوم كوعد اى توسطهم ومعمول
الخبر حال منه او بدل وفى البيت الايطا لان شطرى البيت المقفى كالبيتين
كما نصوا عليه نعم فى نسخ تنكير خبر الثانى وعليه فلا ايطا اذا توسط الخ اى
سوآء تقدم الاسم كمثاله او الخبر كان عندى لفى الدار زيدا وكذا تقدم غيرهما
كان عندى لفى الدار زيدا جالس فلو قال اذا توسط بين ما بعد ان لشمل ذلك
مما يصح اى لان المعمول فرع العامل فلا تدخله الا حيث تدخل اصله
ويمكن اخذ هذا الشرط من جعل ال فى الخبر للعهد اى الخبر الذى سبق دخول اللام
عليه ففى المتن شرطان وسيأتى اشعاره بثالث وهو عدم دخولها على الخبر وسيذكر
الش رابعا وهو ان لا يكون المعمول حالا لعدم سماعه قيل وكذا التمييز فلا يقال
ان زيدا لراكبا منطلق او لنفسا طيب وتدخل على المصدر والمفعول له كان زيدا
لضربا او لتأديبا ضارب خلافا لابى حيان والظ منعها فى المستثنى والمفعول
معه ضمير الفصل سماه البصريون بذلك لما فى الش وقد يسمى فصلا فقط

كما فى المتن وسماه الكوفيون عمادا للاعتماد عليه فى تأدية المعنى وانما سمى ضميرا مع انه
حرف لا محل له عند الاكثر لانه بصورته وقيل اسم لا محل له كاسم الفعل وقيل له محل
ما قبله وقيل ما بعده   بين المبتدا والخبر اى بشرط كونهما معرفتين او ثانيهما
كالمعرفة فى عدم قبول ال كافعل من نحو زيد هو افضل من عمرو ولا يكون الا
بصيغة ضمير الرفع مطابقا لما قبله غيبة وافرادا وغيرهما كاولئك هم المفلحون
كنت انت الرقيب عليهم وانا لنحن الصافون وفى بعض ذلك خلاف بسطه فى المغنى
اذا تأخر عن الخبر وكذا عن معموله فقط ان قلنا بتقدمه على الاسم كما مر كان
فى الدار لزيدا جالس   غير ممنون اى غير مقطوع او غير ممنون به عليك من الناس
فانه تعالى يعطيك بلا توسط بيضاوى   غير الموصولة اى وغير الموصوفة والمصدرية
كان ما فعلت حسن اى ان فعلك فالكافة هى ما الزائدة فقط وتوصل بها فى
الرسم دون غيرها   كفتها اى لازالتها اختصاصها بالاسماء فتدخل على الفعل
نحو قل انما يوحى كانما يساقون فوجب اهمالها فانه يجوز فيها الاعمال اى لبقاء اختصاصها
بالاسماء ولذا قيل بوجوب اعمالها لكن حكى فى شرح التسهيل الاجماع على خلافه ولعله لم
يعتبر ذلك القيل لشدة ضعفه وما ح زائدة ملغاة وعلى الاهمال كافة   قليلا اى
فى غير ليت لكثرته فيها   وحكى الاخفش لخ اى فالاعمال مسموع فى غير ليت ايضا
لا مقيس عليها كما قيل قال الزجاج فى الجمل ومن العرب من يقول انما زيدا قائم ولعلما
بكرا جالس وكذلك اخواتها ينصب بها ويلغى ما ومشى عليه ابن السراج ووافقهما
المص   الاول هو مذهب س لزوال اختصاصها كما مر والثانى يكتفى بالاختصاص
الاصلى   وجائز اى اجماعا وهو خبر عن رفعك وبعد متعلق بمعطوفا كعلى ومعمول
تستكملا محذوف اى خبرها على منصوب ان اى المكسورة وسيذكر المفتوحة
بعاطف لم يقيده بالواو لان لا مثلها كان زيدا قائم لا عمرا ولا عمرو واستظهر الصبان
ان الفا وثم واو وحتى كذلك والاصح ان الرفع خاص بعطف النسق دون غيره
من التوابع كما فى الهمع واجازه الفراء والجرمى والزجاج فى النعت والتوكيد وعطف البيان
قال سم والظ بناؤه على ان الرفع على محل اسم ان   على محل اسم ان بناء على انه لا يشترط
فى تبعية المحل بقاء المحرز اى الطالب له لان الطالب للرفع هنا الابتدا وقد نسخ

وهو مذهب الكوفيين وبعض البصريين واشترط ذلك جمهورهم فمنعوا تبعية المحل
في مثل ذلك لنسخ طالبه بخلاف نحو ما عندي من رجل ولا امراة بالرفع عطفا على محل
رجل لان طالبه وهو الابتداء باق لم ينسخ وان جر لفظه يشعر به اي بجعله معطوفا
على منصوب ان انه ان يرد معطوفا صورة مبتدا اذ اي فهو من عطف الجمل او هو
معطوف على الضمير المستكن في الخبر ان وجد فاصل كان زيدا اكل طعامك وعمرو
فهو عطف مفرد فان لم يفصل تعين الاول عند الجمهور لما سياتي في العطف
تعين النصب اي لان المرفوع ان عطف على الضمير في الخبر لزم تقديم المعطوف
على المعطوف عليه او على محل الاسم لزم توارد عاملين على معمول واحد لان المعطوف
ح مبتدا يعمل في الخبر وكذا ان عند البصريين بخلاف الكوفيين فلا يلزم عندهم
ما ذكر لان ان لم تعمل في الخبر كما مر ولذا اجازه بعضهم كما سياتي وقد يقال على الاول
ما المانع من جعل العامل مجموعهما لا كل مستقلا كما قالوه في ان زيدا وان عمرا
قائمان انه ان يفرق باختلاف العاملين هنا كما سياتي في باب لا وان قدر له خبر
وعطفت جملته على جملة ان لزم العطف قبل تمام المعطوف قال سم وما المانع
من جعل الجملة ح معترضة بين الاسم والخبر لا معطوفة واجاز بعضهم الرفع اجازه
الكسائي مطلقا والفراء فيما خفي فيه اعراب المعطوف عليه نحو انك وزيد ذاهبان فرارا
من قبح اللفظ استدل الكسائي بقوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئو
والنصارى من آمن الخ وقوله ان الله وملائكته يصلون على النبي برفع ملائكته
وقول الشاعر فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب
وخرج ذلك على انه ليس من العطف على الاسم كما هو المدعى بل المرفوع مبتدا حذف
خبره لدلالة خبر ان عليه مع ملاحظة تقديمه اي ان الذين امنوا والذين هادوا
من آمن الخ والصابئون والنصارى كذلك فحذف من الثاني لدلالة الاول
كما هو الكثير ولا يلزم ح العطف قبل تمام المعطوف لتمام جملة ان في النية بملاحظة
تقديم خبرها او ان الخبر المذكور خبر عن المرفوع وخبر ان محذوف وان كان الحذف
من الاول لدلالة الثاني قليلا ويتعين الاول في البيت لمكان لام الابتداء في
خبر ان انه ان تقدر زائدة ويتعين الثاني في يصلون فلا يصح خبرا من ان جمعه

كقوله خليلي هل طب فانى وانتما وان لم تبوحا بالهوى دنفان
ولا يصح جعل الواو للتعظيم كما فى رب ارجعون لانه لابد فى الاسناد من المطابقة اللفظية
نحو ونحن الوارثون اذ لم يسمع غيرها فان قلت الصلاة فى الآية بمعنى الاستغفار
فكيف تدل على المحذوفة التى بمعنى الرحمة فالجواب ما اختاره فى المغنى من ان
الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم هو بحسب من ينسب اليه فهى من قبيل
المشترك المعنوى لا اللفظى حكم ان المفتوحة اى بشرط كونها فى موضع الجملة
بان تسد مسد مفعولى العلم اللذين اصلهما الجملة فتكون فى حكم المكسورة كما اشار
له الشارح بالمثال وكذا ما فى معنى العلم كآية واذان من الله ورسوله الى قوله
ورسوله وقيل يجوز مطلقا وقيل يمنع مطلقا واما ليت اخواى لان هذه الثلاثة
تغير الجملة الى الانشا فيلزم على الرفع عطف الخبر على الانشا لكن هذا لا يتم على ان
العطف على ضمير الخبر لانه مفرد لا يوصف بخبر ولا انشا ولذا قال فى متن الجامع
يرفع مطلقا تالى العاطف ان نسق على ضمير الخبر وبعد ان وان ولكن ان قدر مبتدا
الخ ومقتضى ما ذكر ان كان لانشاء التشبيه وهو قول نقله الدمامينى وصرح المغنى
بانها للاخبار واجاز الفراء اى بشرط خفاء الاعراب نظير ما مر وخففت
اى بشرط كون اسمها ظاهرا لا ضميرا مع صلوح خبرها للام بان لا يكون مقدما
ولا ماضيا متصرفا ولا جملة شرطية الا الخبر المنفى فانها تخفف معه وان لم يصلح
للام لعدم التباسها معه بان النافية اذا ما تهمل ما زائدة وربما استغنى
الخ اعترض بانه يفيد ان الاستغناء عن اللام مع القرينة قليل والاحتياج اليها
كثير مع ان القرينة تغنى عنها ابدا واجيب بان المراد بالاستغناء الترك
لا عدم الحاجة ولا شك ان ذكر اللام مع القرينة اكثر من تركها وان التقليل منصب
على حالة وجود القرينة بالنسبة الى عدمها فتأمل ما ناطق الخ ما فاعل بدا والجملة
بعدها اصلها وسوغ الابتداء بناطق كونه فاعلا فى المعنى ومعتمدا حالا من فاعل
اورادا اى معتمدا على قرينة معنوية كمثال الشارح او لفظية كقوله ان الحق لا يخفى على ذى بصيرة
اذ وجود لا يمنع من كون ان نافية لان نفى النفى يفسد المعنى والتاكيد خلاف الظاهر
فتامل لزمتها اللام اى فى خبر المبتدا بعدها . ويقل اعمالها اى ان وليها اسم

فان

فان وليها فعل كالامثلة الآتية وجب الاهمال ولا يجوز ادعاء عملها ح فى ضمير الشان
محذوفا كما قاله زكريا وحكى الاعمال ش منه قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم على قراءة
تخفيف الميم فكلا اسم ان واللام الاولى للابتدا اكدت بالثانية وما زائدة للفصل
بين اللامين وليوفينهم خبر ان او ما موصول خبرها قرن باللام وليوفينهم
جواب قسم محذوف هو صلة ما وان كان القسم انشاء لانه لمجرد التاكيد والصلة
فى الحقيقة جوابه كما فى المغنى والتقدير وان كلا للذين والله ليوفينهم وكذا الاعراب
على تخفيف الميم مع شد ان اما على عكسه فان نافية ولما بمعنى الا وكلا مفعول
لمحذوف اى ما ارى كلا الا والله ليوفينهم فلا شاهد فيه واما على شدهما فاحسن
ما قيل فيه ان لما جازمة لمحذوف قدره ابن الحاجب لما يهملوا وفى المغنى لما
يوفوا اعمالهم وهو الاولى لدلالة ما بعده عليه وجملة القسم مستأنفة والنظم
صحح هذا الاعراب على الثالث ايض اذا اهملت اى او اعملت وكان اسمها خفى
الاعراب نحو ان هذا الذاهب فتلزم اللام ح ايض انا ابن اباة جمع آب كقضاة ة
وقاض من ابى اذا امتنع والضيم الظلم وما لك الاول اسم ابى القبيلة والثانى
نفس القبيلة ولذا انث فعله وصرفه للضرورة او على مراعاة الحى ومن آل مالك
حال من ابن او من اباة لان المضاف بعض منه فحذفت اللام اى
للدلالة مقام المدح على الاثبات ولو دخلت فى البيت لدخلت على كرام لا كانت
خلافا لما قدره الش لما مر من انها لا تدخل على ماض متصرف خال من قد فان
هذا عام فى ان العاملة وغيرها كما فى الارتشاف افاده الصبان لكن هذا لا يظهر
على كونها لاما فارقة لما سيأتى عن الفارسى اوجب كسر ان اى لتعليق العامل
باللام عن العمل فى لفظ الجملة فتح ان اى لطلب العامل لها ولا معلق لان الفارقة
ليست من المعلقات فقال الفارسى قال الدماميني وحجته دخولها على
الماضى المتصرف نحو ان زيد لقام وعلى منصوب لفعل المؤخر عن ناصبه نحو وان
وجدنا اكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع المشددة اه وقد يجاب بانهم
توسعوا فى المخففة لضعفها بالتخفيف اه صبان وكيف هذا الجواب مع ما مر
عن الارتشاف وفى التصريح وحجته انها دخلت على ما ليس مبتدا ولا خبرا فى الاصل

ولا راجعًا الى الخبر كالمفعول فى نحو ان قتلت لمسلما واجيب بان الفعل مع
فاعله لكونهما كالشئ الواحد حلا محل الجزء الاول مما بعد ان والمفعول كالجزء الثانى
فان قتلت لمسلما بمنزلة ان قتيلك لمسلم غالبا ظرف زمان او مكان متعلق
بالنفى اى انتفى فى غالب الازمنة او التراكيب اتصال الفعل غير الناسخ بان
ومفهومه ان اتصال الناسخ بها لم ينتف فى غالب التراكيب فيصدق بالكثرة
ولا يلزم منه كون الاتصال غالبا ولو علق بالمنفى لافهم ان اتصال الناسخ بها
غالب مع ان القوم انما ذكروا الكثرة لا الغلبة وبينهما فرق افاده سم موصلا
بفتح الصاد اسم مفعول من اوصل الرباعى وهو المفعول الثانى لتلفيه وذى
اشارة لان فهو صفة لها فلا يليها الخ اى ان دخلت على فعل فشرطه عند جمهور
البصريين كونه ناسخا لانها لما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بالمبتدا
والخبر عوضوها الدخول على فعل يختص بهما مراعاة لحقها الاصلى فى الجملة وشرط
كونه غير ناف ولا منفى كليس وما زال ولا صلة كدام وقد يليها غير الناسخ
اى عند غير من ذكر واعلم ان الاقسام اربعة كثير وهو مضارع الناسخ واكثر
وهو ماضيه ويقاس عليهما اتفاقا ونادر وهو ماضى غير الناسخ ومنع غير
الاخفش القياس عليه وانذر وهو مضارعه ولا يقاس عليه اتفاقا ثم ان اللام
تدخل بعد الناسخ على ما كان خبرا فى الاصل كما تدخل بعد المشددة على الخبر وبعد
غيره على معموله فاعلا كان او مفعولا ظاهرا او ضميرا منفصلا وامثلة الجميع
فى الشرح فان اجتمع الفاعل والمفعول دخلت على سابقهما ما لم يكن ضميرا متصلا
افاده فى التصريح ان تزينك بفتح الياء وكذا يشينك وهما نوعان بضم
النون قنعت بشد النون اى ضربته سوطا على راسه وجعلته له كالقناع
وهو ما تلبسه المرأة فوق الخمار شلت بفتح الشين افصح من ضمها جملة دعائية
من الشلل وهو بطلان حركة اليد وحلت اى وجبت او نزلت استكن اى
حذف وجوبا لانها مهملة لانها حرف ولان ضمير النصب لا يستكن بقيت
على ما كان لها اى وجوبا بخلاف المكسورة وان كانت فرعها لانها اشبه بالفعل
منها اذ لفظها كلفظ عض ماضيا وامرا والمكسورة لا تشبه الا حرف جد ولا عبرة

تشبهها

بشبهها نحو قيل لانه مغير عن اصله ولان طلبها المعمول من جهتين الاختصاص
والوصل به والمكسورة من الاولى فقط وانما عملت فى ضمير محذوف لتكون كلا عاملة
اظهارا لضعفها بالتخفيف لئلا تنظهر مزية الفرع على اصله   انه ضمير الشان اى
عند ابن الحاجب ولم يشترطه الناظم والجمهور لخروجه عن القياس فلا يحمل عليه ما امكن
غيره ولذا قدر فى ان يا ابرهيم قد صدقت الرؤيا انك وكان المناسب للشرح حمل
كلامه على مذهبه   انه جملة اى ان حذف الاسم كما هو الواجب سواء كان ضمير
الشان او غيره محافظة على المسند والمسند اليه فان ذكر شذوذا او ضرورة جاز كون
الخبر جملة ومفردا وقد اجتمعا فى قوله لقد علم الضيف والمرملون اذا اغبر افق وهبت شمالا
بانك ربيع وغيث مريع وانك هناك تكون الثمالا فربيع خبر الاولى مفرد وجملة
تكون الثمالا خبر الثانية والمرمل الفقير وشمالا حال من فاعل هبت اى هبت الريح
شمالا والثمال بكسر المثلثة الغياث وذلك عند ابن الحاجب شاذ من وجهين
كون اسمها غير ضمير الشان وكونه مذكورا وعند المص من الثانى فقط وكذا بيت الشرح
فلو انك بالكسر وكذا سالتنى لانه خطاب لزوجته وصديق فعيل بمعنى مفعول
فيستوى فيه المذكر والمؤنث او انه من اجراء فعيل بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول وفى
المصباح يقال امراة صديق وصديقة يصف الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى ان صديقه
الذى يعز عليه فراقه لو طلب منه الفراق لاجابه كراهة رد السائل فجملة وانت صديق
حال من تاء سالت وخص يوم الرخاء لان الانسان ربما يهون عليه مفارقة
احبابه فى الشدة   وان يكن اى الخبر   فيفصل بينهما اى بين ان والجملة الاسمية
التى هى على خبرها وان كان حرف النفى جزأ منه   وان عسى الخ النظر فى اعراب هذه
الآية ان ان مخففة واسمها ضمير الشان محذوف وجملة عسى الخ خبرها ويظهر ان
عسى تامة فاعلها ان يكون وان اسم يكون اما ضمير الشان محذوف وقد اقترب
خبرها او انه تنازع يكون واقترب فى اجلهم فاعمل فيه الثانى واستتر ضمير فى الاول
كما جوز بعضهم الوجهين فى قوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا بناء على انه لا يشترط
وجوب توجه العاملين للمتنازع فيه كما سيأتى او ان اجلهم اسم يكون وفاعل اقترب
ضميره لتقدمه رتبة بناء على جواز تقديم خبر كان على اسمها وان كان فعلا كما فى المغنى

وان منعه ابن عصفور وانظر هل يصح جعل عسى ناقصة واجلهم اسمها وان يكون
خبرها واسم يكون ضميره وكذا فاعل اقترب لتقدمه رتبة قياسًا على ما مر عن المبرد في
عسى ان يقوم زيد او يفرق بطول الفصل هنا بالفعلين ان غضب بتخفيف
ان وهي قراءة نافع يجب ان يفصل اى للفرق بين المخففة والناصبة للمضارع
ولم يحتج للفصل مع الاسمية والفعل الجامد والدعائي لان الناصبة لا تدخل عليها
واعترض بان المخففة لا تقع الا بعد مفيد علم او ظن عند البصريين وهي بعد العلم
لا تحتاج لفارق لعدم وقوع الناصبة بعده لما سيأتى في بابها واما بعد الظن
فالفصل بلا غير فارق لجوازه فيهما واجيب بان هذا الفرق اغلبي ولذا قال
المصرح وغيره انما وجب الفصل ليكون عوضًا من المحذوف وهو اسمها مع احدى
النونين او لئلا يلتبس بالمصدرية ولما كان التغيير مع الفعل اكثر منه مع الاسم
وما اشبهه من الجامد والدعاء عوض مع الفعل المتصرف دون غيره اه
يجوز الفصل وتركه الخ صريحه ان تركه حسن على هذه الطريقة فافعل التفضيل في
قول المص فالاحسن على بابه بالنسبة لمذهبه اما على الاولى وجرى عليها في التوضيح
فتركه قبيح للبسها بالمصدرية قال الروداني وينبغى ان محل قبحه اذا لم يكن هناك
فارق غير الفصل كوقوع ان بعد العلم قال الصبان ويظهر ان من الفرق ظهور
رفع المضارع بعدها او اى مع وقوعها بعد الظن نحو ظننت ان تقوم بالرفع لا بعد
العلم لرجوعه لما قبله ولا بعد غيرهما لامتناع المخففة عند البصريين ولذا حملوا
ان يتم الرضاعة بالرفع على اهمال ان المصدرية وسيأتى لذلك مزيد في اعراب الفعل
احد اربعة اشياء فالتنفيس ولن ولم للمضارع فقط وقد للماضى فقط كما في
التصريح ولو ولا لما والنظم امتناع الامر هنا ان قد صدقتنا اسمها اما ضمير
الشان او ضمير المخاطب على مذهب المص اى انك وقد صدقتنا خبر والجملة سدت
مسد مفعولى نعلم وقس باقى الامثلة لكن بعضها يتعين فيه ضمير الشان وهو
البيت الاول وبعضها يقدر فيه ضمير المخاطب او الغائب او المتكلم بحسب ما يناسب
الثالث النفى اى بلا او لن او لم وينبغى منع لما وما حتى يسمع فيهما استم
ان لا يرجع اى بالرفع مضارع رجع الثلاثى وهو يستعمل متعديًا كما هنا ولازمًا

كرم

كجمع زيد وهذيل يعدونه بالهمزة واسم ان اما ضمير الشان او ضمير المجهول ومن الفصل
بلا قوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة فى قراءة الرفع علموا ان يؤملون اسم ان
اما ضمير الشان او ضمير القوم المحدث عنهم والسؤال بمعنى المسؤل كقوله تعالى قد
اوتيت سؤلك ومما ورد بغير فصل قوله انى زعيم يا نويبقة ان امنت من الرزاح
ونجوت من عرض المنون من العشى الى الصباح ان تهبطين بلاد قوم يرتعون من الطلاح
والرزاح بضم الراء وكسرها فراى هو الهزال والطلاح شجر الغضا جمع طلحة بالفتح
فى قول اى قول من لم يشترط سبق المخففة بعلم او ظن وهم الكوفيون
بجملة اسمية لا تحتاج لفاصل كالخبر المفرد اما الفعلية فتنفصل بلم او قد كما فى ش
القطر وسيمثله الش وهو ضمير الشان لا يتعين عند المص كما فى ان فيحتمل فى
الآية ان اسمها ضمير الارض المذكورة قبل اى كانها وفى البيت ضمير الركاب اما فى
المثال الاول فيتعين ضمير الشان لعدم تقدم مرجعه ولا يتعين كون الخبر
جملة الا مع ضمير الشان ويجوز افراده مع غيره سواء ذكر الاسم كبيت الش الآتى
او حذف كقوله ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم
اى كانها ظبية والمقسم من القسام وهو الحسن وتعطو اى تأخذ من عطوت
الى الشئ تناولته باليد وضمنه معنى تميل فعداه بالى والسلم بفتحتين كما فى الشمنى
شجر معروف مشرق النحر اى مضئ العنق وثدييه اى لصدر اى الثديان
فيه وتشبيههما الحقين فى الاستدارة وهو ضمير الشان لا يتعين بل يحتمل
ضمير الصدر ودما مبنى خاتمة لا تخفف لعل على اختلاف لغاتها واما لكن
فتخفف وتهمل وجوبا نحو ولكن الله قتلهم واجاز يونس والاخفش اعمالها والله سبحانه
وتعالى اعلم اى لنفى حكم الخبر عن الجنس لا الجنس نفسه لان

مطلب لا التى لنفى الجنس م

المنفى انما يتعلق بالاحكام لا الذوات فهو مجاز عقلى فى النسبة الايقاعية وتسمى
لا التبرئة باضافة الدال للمدلول لانها تدل على تبرئة الجنس من الخبر ليست نصا
اى بل ظاهرة فيه ضرورة ان المنكرة فى سياق النفى للعموم فاحتمالها لنفى الوحدة اى
لنفى الخبر عن اسمها بقيد وحدته مرجوح يحتاج لقرينة كقولك بعدها بل رجلان
وقد تنص على نفى الجنس بقرينة خارجية كقوله تعى فلا شئ على الارض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا

لنفي الجنس ليس الا اى عند افراد اسمها بنى او نصب خلافا للتاج السبكى حيث
خصه بحالة البناء فان ثنى وجمع احتملت ذلك ونفى قيد الاثنينية او الجمعية
كما فى المهملة والتى كليس فالفرق بين الثلاثة انما هو عند افراد الاسم فى الجميع كما
اوضحه فى المطول وقال ابن الهمام لا تفيد النص كالعاملة كليس عمل ان اى اشبهها
بها فى توكيد النفى كما هى فى الاثبات وفى التصدر وتساوى لفظها اذا خففت
الا نكرة الحاصل ان شروط اعمالها ستة اربعة ترجع اليها كونها نافية وللجنس ونصا
وعدم جارها وواحد لمعموليها وهو تنكيرهما وواحد لاسمها وهو اتصاله بها
ويلزمه تاخير الخبر عنه فلا حاجة لجعله شرطا مستقلا واما قول المص وبعد
ذاك الخبر اذكر فلا يغنى عن شرط الاتصال لصدقه مع الفصل فى نحو لا فى
الدار رجل قائم فلو لم تكن نافية فهى زائدة لا عاملة او كانت لنفى الوحدة او الجنس لا
نصا عملت كليس وان دخل عليها جار الغيت وكانت معترضة بينه وبين مجروره
لجئت بلا زاد وغضبت من لا شئ وجعلها الكوفيون اسما بمعنى غير مضافة
للنكرة والمصنف جارها وسيذكر الش محترز الفصل وتنكير الاسم ويقاس عليه
الخبر قضية لها اى هذه قضية ولا ابا حسن قاضى لها وهو نثر من كلام عمر
فى حق على رضى الله تعالى عنهما كما فى شرح الجامع لا شطر بيت من الكامل دخله
الوقص كما قيل ثم صار مثلا للامر المتعسر ولا مسمى بهذا الاسم فيه ان هذا
كذب لكثرة المسمى به وايضا ليس كل مسمى توجد فيه المزية المقصودة بهذا
الكلام واما تاويله بانه على تقدير لا مثل ابى حسن وذلك المضاف لا يتصرف
بالاضافة ففيه ان مقصود المتكلم نفى مسمى العلم نفسه لا نفى مثله فالاحسن
تاويله باسم جنس من المعنى المشهور به ذلك العلم اى قضية ولا فيصل لها
اى لا قاضى يفصلها كقولهم لكل فرعون موسى بتنوينهما اى لكل جبار قهار
حنانا بمهملة فنونين اى رحمة اى راحما وفى نسخ حيا من الحياة وفيه
ان عليا ما مات الا بعد عمر القائل لذلك الا ان يجعل الوصف ليس من كلامه
كما يرشد اليه قول الش كقولك الغيت اى لضعفها بالفصل ووجب تكرارها
كما قاله تنبيها على نفى الجنس اذ هو تكرار النفى كما يجب مع المعرفة جبرا لما فاتها من نفى الجنس

واجاز

واجاز المبرد وابن كيسان عدم التكرار فيهما غول اى شئ يغتال عقولهم
ويذهبها وركب اذا شاربه الى علة البناء الآتية فى الش وفى قوله فاتحا قصنوب
سيشير اليه الش والثانى مفعول اول لاجعلا حذفت ياؤه للضرورة ورفع عًا
مفعوله الثانى والف اجعلا مبدلة من النون الخفيفة فتقديم مفعوله ضرورة
مضافا منه قولهم لا اباك ولا يدى لك عند ش والجمهور فابا مضاف للكاف
منصوب بالالف بلا تنوين والخبر محذوف اى لا اباك موجود وليس معرفة
لان الاضافة غير محضة كهى فى مثلك لانه لم يقصد نفى اب معين بل هو ومن
يشبهه اذ هو دعاء بعدم الناصر وانما زيدت اللام بينهما كراهة لادخال لا على
صورة المعرفة وقال الفارسى وابن الطراوة ابا مفرد مبنى جاء على لغة القصر
اى ففتحه مقدر على الالف كاعرابه على تلك اللغة لا مبنى عليها ولان شرط نصب
بها كونه مضافا وهو ح غير مضاف كما مر فى المبنى فحذف تنوينه للبناء وحذفت
نون يدى للتخفيف شذوذا ولك خبر وقيل هو شبيه بالمضاف لوصفه بلك
والخبر محذوف وحذف تنوينه تشبيها به لا ثلاثة وثلاثين اى غير علم
بان اريد مطلق جماعة بهذا العدد اما العلم فلا تعمل فيه لا ومثله فيما يظهر ما اذا
اريد جماعة معينة هذه عدتهم لانه ح يجب تعريفهما بال فتهمل لا وتكرر مع شئ
آخر معطوف فان اريد بالثلاثة جماعة معينة وبالثلاثين جماعة اخرى كذلك
اهملت وكررت فى الثانى فيقال لا الثلاثة ولا الثلاثون هذا ما ظهر وهو
نفيس فتأمله واعلم ان شبه المضاف يلزم اعرابه منونا عند البصريين
وجوز ابن كيسان بناءه ايض فلا ينون اجراء له مجرى المفرد لعدم الاعتداد
بالمعمول لصحة الكلام بدونه واجاز الناظم اعرابه غير منون بقلة تشبيها بالمضاف
وعلى احد هذين يخرج حديث لا مانع لما اعطيت ولا معطى لما منعت وقوله تعالى
لا جدال فى الحج ويمكن تخريجه على الاول بجعل الظرف خبرا متعلقا بمحذوف لا باسم لا
فهو مفرد مبنى لا شبيه بالمضاف اى لا مانع مانع لما اعطيت واللام للتقوية ولا جدال
حاصل فى الحج واجاز البغداديون بناءه ان عمل فى ظرف كالآية اهاسقاط لزيادة
لتركبه معها هكذا علل ش وكثير البناء مستدلين باعرابه عند فصله منها

وفيه ان التركيب انما يصلح علة للفتح لاقتضائه التخفيف لا لاصل البناء وانه لبني
بعلبك وحضرموت واما بناء خمسة عشر ونحو فليس للتركيب كما مر فالاوجه انه بني
لتضمنه معنى من الاستغراقية لان النص على استغراق الجنس يستدعي وجود من
الدالة عليه لفظا او معنى ولذا صرح بها في قوله فقام يذود الناس عنها بسيفه وقال الا لا من سبيل الى هند
ولان قولنا لا رجل في الدار مبني على سؤال محقق او مقدر كانه قيل هل من رجل في الدار
فاجيب بالنفي على وجه الاستغراق ولما عارضت الاضافة هذا التضمن اعرب المضاف
وحمل عليه شبهه لا يقال التضمن المقتضي للبناء ما كان باصل الوضع وهذا عارض
بدخول لا لانا نقول ذلك في البناء الاصلي لا العارض ولا يرد ان هذا التضمن
كتضمن الحال معنى من حيث انها مقدرة في نظم الكلام بدليل ذكرها في البيت فلا
يقتضي البناء كما مر لان ذكرها ضرورة وبني على حركة ايذانا بعروض البناء وكانت
فتحة للخفة فتحة اعراب اي وحذف تنوينه للخفة ورد بانه لم يعهد حذف التنوين الا
لمنع صرف او اضافة او وصف العلم بابن او ملاقاة ساكن او وقف او بناء وليس
هذا من غير البناء وذهب المبرد الخ اي لان التثنية والجمع من خواص الاسماء فيعارضا
علة البناء ورد بانها واردة عليهما والوارد له قوة فلم يقويا على معارضتها بخلاف الذين
على القول باعرابه ولو سلمنا ذلك لكان يعرب نحو يا زيدان ولا قائل به وتظهر ثمرة
الخلاف في لا ابنين كراما فتبنى الصفة على الفتح عند الجمهور دونه بكسر التاء اي بلا تنوين
لانه وان كان للمقابلة مشبه لتنوين التمكين الذي لا يجامع البناء وجوز بعضهم
تنوينه مع البناء قياسا لا سماعا نظرا الى انه للمقابلة ان الشباب يروى اودى
الشباب بفتح الهمزة وسكون الواو فدال مهملة اي فني وذهب ومجد خبر عن مودي فيه
وصح الاخبار به عن الجمع لكونه مصدرا والجملة صلة الذي وجملة فيه تلذ بفتح اللام
مضارع لذ من باب تعب خبران على الرواية الاولى ومستأنفة على الثانية والشيب
اما بكسر الشين جمع اشيب او بفتحها مصدر على حذف مضاف اي لذي الشيب
او اللام بمعنى في اي في زمن الشيب والشاهد كسر لذات على هذه الرواية ويروى
بفتحها بلا تنوين ورافعة لا عند المص وجماعة اي سواء ركبت مع الاسم اولا
وهذا هو مذهب الاخفش الآتي ومخالفته انما هي في حالة البناء فقط كما هو مفاد الش

فصل

فتحصل منه انه لاخلاف فى عملها فى الخبر حالة عدم التركيب وصرح به الشلوبين
وينبغى ان يراد لاخلاف بين البصريين واما الكوفيون فلا يقولون بعمل
ان فى الخبر فلا با لاولى افاده الدماميني   ان لا واسمها المفرد نحو ضر بجمع ان
المبتدا مجموع لا مع اسمها ويرد عليه ان الخبر يكون عن المجموع فلا يتسلط عليه
النفى ويكون معنى لا رجل قائم غير الرجل قائم فيفيد اثبات القيام لغير الرجل
وان نفيه عنه مسكوت عنه وليس مرادا وايضا لا يكون المبتدا مجموع اسم وحرف
غير سابك واجيب بان فى نحو هذه العبارة تسمحا كما اشار اليه سم وان
المبتدا فى الحقيقة هو الاسم فقط وهو الذى عمل فى الخبر حاله قبل دخول لا الكن لما
كانت كجزئه نسبوا ذلك للمجموع تسامحا ولذلك قال الاشمونى مذهب س ان
الخبر مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا ولم تعمل لا الا فى الاسم فينبغى ارجاع ما خالف
هذه العبارة اليها ولا يرد ان لا نسخت حكم الابتدا فكيف يعمل فى الخبر لما فى شرح
الكافية والتسهيل ان لا عامل ضعيف فلم تنسخ حكم الابتداء الا لفظا وهو باق
تقديرا ولذلك يتبع اسمها بالرفع باعتبار محله بخلاف ان فنسخته لفظا ومحلا
لقوتها افاد جميع ذلك الصبان   الا فى الاسم اى لقربه منها ولم تعمل فى الخبر
لضعف شبهها بان حيث صارت جزء كلمة قال فى المغنى الذى عندى ان س
يرى عدم عمل المركبة فى الاسم ايضا لان جزء الشئ لا يعمل واما الا رجل ظريفا
بالنصب فمثل يا زيد الفاضل بالرفع اى ان نصب ظريف بتبعية اللفظ لا المحل
كما ان رفع الفاضل كذلك   وذهب الاخفش الخ يظهر اثر الخلاف فى نحو
لا رجل ولا امراة قائمان فعند س يجوز لان العامل فى الخبر مجموع المبتدأين
المتعاطفين وعند الاخفش يمتنع لئلا يتوارد على الخبر عاملان لا الاولى
والثانية فيذكر لكل خبر مستقل ويكونان جملتين وكذا يقدر فى نحو لا حول
ولا قوة اما عند س فيجوز تقديره مثنى عنهما ويكون جملة واحدة كذا قيل
ورد بانهما وان كانتا عاملتين فى الخبر الا انهما متماثلتان لفظا ومعنى فيجوز
عملهما فى اسم واحد عملا واحدا كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان افاده المصرح والدمامينى
قال الروداني والحق المتجه ان رفع الخبر فى ذلك انما هو بمجموع الحرفين لا بكل على حدته

اذ لا يعقل معمول لعاملين تماثلا او لا لاستحالة اثر بين مؤثرين ولان قائمان
لكونه مثنى لا يخبر به عن كل من الاثنين بل عن مجموعهما فلزم كونه معمولا لمجموع الحرفين
سوى لن ولا وكذا نحو زيد وعمرو قائمان وعلى هذا فلا خلف بين س والاخفش
فى جواز ذلك بل فى ان العامل عند س مجموع المبتدأين المعطوفين مثل زيد وعمرو
قائمان وعند الاخفش مجموع الحرفين مثل ان زيدا وان عمرا قائمان. وتكررت
لا سيأتى محترزه فى المتن يجوز فيه اى فى التركيب المشتمل على ذلك لا فى الاسم
الثانى وحده فان اوجهه ثلاثة فقط وهى البناء والرفع والنصب خمسة
اوجه فيه نظر لان كلامه الآتى يقتضى انها ثمانية لانه ان بنى الاول او نصب ففى
الثانى ثلاثة وان رفع فوجهان ومن ذكر انها خمسة كالاشمونى اقتصر على كون
الاول مفردا كالثانى كمثال المص فليس فى الاول الا البناء بثلاثة فى الثانى
او الرفع بوجهيه وان كان قول المص وان رفعت اولا لا تنصبا بقطع النظر
عن مثاله يفيد اكثر لانه علق منع نصب الثانى على رفع الاول اى فمع فتحه او نصبه
لكونه مضافا او شبهه يكون فى الثانى ثلاثة ومع رفعه سواء كان مفردا او مضافا
او شبهه وجهان فالجملة خمسة عشر واما الثانى فمقيد فى كلامه بالمفرد بدليل
انه خير فيه بين التركيب وغيره فتدبر الثانى النصب هذا اضعف الاوجه
لان القياس مع وجود لا بناؤه لا نصبه وايضا لا الاولى لا تعمل النصب فى لفظ
الاسم لكونه مفردا فكيف تعمله فى لفظ تابعه المفرد على محل اسم لا اى عند الناظم
اما عند غيره فاتباعا للفظ الاسم وان كان مبنيا لشبهه بحركة الاعراب فى
العروض وعلى هذا فالحركة اتباعية والاعراب مقدر رفعا ونصبا فتدبر ان هنا
وجوز الزمخشرى نصبه بمحذوف اى لا ارى قوة وقال يونس وجماعة تنوين الثانى
فى البيت للضرورة كتنوين المنادى المفرد كذا فى التوضيح اى فهو مركب مع لا وهى
غير زائدة لكنه نون للضرورة اليوم خبر لا الاولى وخبر الثانية محذوف
لدلالة الاول عليه اى ولا خلة اليوم او هو ظرف لغو متعلق بالنفى والخبر محذوف
اما خبر واحد لهما اى لا نسب ولا خلة بيننا او لكل خبر ويتعين هذا عند س ان
نصب الثانى على محل الاول لان خبر الاول ح مرفوع بالمبتدا وخبر الثانى بلا لان

لا الناصبة للاسم ترفع خبره اتفاقا فلو قدر خبر واحد لزم ارتفاعه بعاملين
مختلفين وهو ممتنع افاده المصرح وفيه نظر اما اولا فان لا الثانية عند نصب
ما بعدها زائدة لا تحتاج لخبر بل الثاني معطوف على الاول عطف مفرد لا جملة
فيجب كون الخبر عن المتعاطفين والكلام جملة واحدة نعم على مذهب يونس
من انه مركب معها ونون للضرورة يصح ما ذكروا واما ثانيا فكونه يتعين لكل خبر
عند س الى آخر ما قاله بعيد كما بينه الصبان فانظره وقوله اتسع الخرق على الراقع يروى
اتسع الفتق على الراتق وهو بمعناه قيل وهذا هو الصواب لان القافية قافية
على محل لا واسمها اى عند س على التسامح المار فلا يرد ان لا الاولى لكونها جزء المعطوف ف
عليه لا تسلط على الخبر فكيف تكون الثانية زائدة لان العطف في الحقيقة على محل
الاسم فقط فتدبر   زائدة اى بين المتعاطفين والخبر المحذوف مثنى عنهما
فهو جملة واحدة   وليس للا عمل فيه اى لوجود شرط الغائها وهو تكرارها وهو
ح مبتدأ مستقل لا معطوف على محل الاول كما في الزائدة فيجب لكل خبر ويكون من
عطف الجمل كما اذا عملت كليس   هذا لعمركم بفتح العين مبتدأ خبره محذوف
وجوبا اى لعمركم قسمي والصغار بفتح الصاد المهملة فغين معجمة الذل والهوان
وان نصب المعطوف عليه اى لكونه مضافا او شبهه مع كون الثاني مفردا
اعني البناء اى لتركبه مع الثانية والنصب اى عطفا على لفظ الاول والرفع اى
لالغائها او اعمالها كليس او زيادتها مع عطفه على محل اسم لا عند س لانه لا فرق
عنده بين المفرد وغيره في كون محله الرفع على الابتداء كما نقله سم عن الدماميني
ويؤيده ما مر عن ش الكافية من ان لا عامل ضعيف لا تنسخ حكم الابتداء الا
لفظا مع بقائه تقديرا لكن فيه ان لا الناصبة للاسم ترفع الخبر اتفاقا فاذا كانت
مع اسمها في محل المبتدأ لزم ان هذا المبتدأ لا يعمل في شيء الا ان يقال النافي والمنفي
كالشيء الواحد فعمل احدهما كعمل الآخر كما قالوه في غير قائم الزيدان فتأمل ويصح
الاول البناء على الفتح وعلى هذا يتعين خبران عند الجميع سواء عملت لا الاولى كليس
او اهملت لئلا يتوارد عاملان مختلفان على الخبر ويلزم على الاول كون الخبر
منصوبا ومرفوعا   فلا لغو اى اللغو الباطل والتأثيم اللوم من قولك للشخص اثمت

والضمير للجنة وما فاهوا اى نطقوا به وهذا من قصيدة لامية ابن ابي الصلت يذكر
فيها الجنة واحوالها وهو ملفق من بيتين واصله فلا لغو ولا تاثيم فيها ولا حين ولا فيها مليم
وفيها لحم ساهرة وبحر وما فاهوا به لهم مقيم والحين بالفتح الهلاك والمليم اللائم والساهرة
ارض يجددها الله تعالى يوم القيمة فالمعنى فيها لحم بر وبحر والثاني الرفع اى على عمل
الثانية كليس واهمالها وما بعدها مبتدا مستقل او زيادتها وعطفه على الاول سواء
عملت الاولى كليس او اهملت وتقدير خبر واحدا واثنين يعلم مما مر ولا يجوز النصب
اى عطفا على المحل او تبعا للفظ لانتفائهما اما النصب بمحذوف كما مر عن الزمخشري
فيجوز والحاصل ان الاسمين ان كانا مفردين جاز في الاول البناء والرفع الغاء
او عملا كليس فتلك ثلاثة وفي الثاني سبعة بناؤه ونصبه على محل الاول او لفظه
او بمحذوف ورفعه على الغاء الثانية او زيادتها او عملها كليس فتلك احد وعشرون
وجها يمتنع منها اربعة وهي رفع الاول الغاء وعملا كليس مع نصب الثاني على محله
او لفظه فان افرد الاول فقط فسبعة الثاني تاتي في كونه مضافا او شبهه مع ابدال
البناء بنصبه بلا الثانية فتلك اربعة عشر في ثلاثة الاول باثنين واربعين يمتنع
منها الاربعة السابقة مع كونه مضافا او شبهه بثمانية وان افرد الثاني فقط
فثلاثة الاول تاتي في كونه مضافا او شبهه مع ابدال البناء بالنصب فتكون ستة
في سبعة الثاني باثنين واربعين يمتنع منها نظير الثمانية الماضية مع اثنين آخرين
وهما نصب الاول سواء كان مضافا او شبهه مع نصب الثاني على محله اذ نصبه
لفظي لا محلي وان كانا غير مفردين ففي الثاني اربعة عشر في ستة الاول باربعة وثمانين
يمتنع منها ضعف ما قبله فجملة الصور مائة وتسعة وثمانون يمتنع منها اثنان
واربعون كما هو ظاهر للمتامل والله اعلم ومفردا مفعول افتح وفاؤه للتحسين فلا تمنع
عمله في المقدم عليه ونعتا بدل منه او بيان كذا قيل والاظهر اجراؤه على قاعدة نعت
النكرة اذا تقدم يعرب حالا وتعرب هي بحسب العوامل ولمبني ويلي صفتان لنعتا
او الاول متعلق بالثاني وحذف مفعول انصبن وارفع لدلالة الاول عليه
ولا تنازع لان المص لا يراه في المتقدم لتركيبه مع اسم لا اى قبل دخولها فيصير
النعت والمنعوت كاسم واحد ثم تدخل عليه لا مثل خمسة عشر كذا في التوضيح والاشموني

ونحوها

وغيرهما وانما جعل التركيب سابقا لئلا يلزم تركيب ثلاثة اشيآء كما في الصبان هذا
وصريح ذلك ان اسم لا الذى فى محل نصب هو مجموع النعت والمنعوت لصيرورتهما
اسما واحدا قبل دخولها كخمسة عشر وبعلبك لان كلا منهما فى محل نصب كما اختاره
يس على التصريح وان الاسم بنى لتركيبه مع لا والنعت بنى لتركيبه مع الاسم اذ لا وجه
له على ما ذكر مع ان التركيب لا يصلح علة لاصل البناء كما علمت الا ان يكون من باب
اعطاء الجزء حكم الكل فتامل وقيل علة بناء الاسم تضمنه معنى من ولما كان الوصف
من تمامه كان كانهما معا تضمناها فبنيا وفرق بين هذه الصفة وصفة المناد
المفرد حيث لم تبن بان صفة المنادى ليست منادا فلم تعط حكمه وهذه الصفة
هى المنفية فى المعنى فاعطاؤها حكم الاسم ظاهر وقيل الصفة ليست مبنية بل
فتحها اعراب على المحل ولم تنون للتشاكل وعلى قياس هذا يجوز كونها اتباعا للفظ
والظاهر ان من جعل الموصوف فى النداء من الشبيه بالمضاف يقول بمثله هنا
حيث يجعل من نفى الموصوف لا من وصف المنفى فينصب الاول لشبهه
بالمضاف والثانى لانه تابع للموصوف كما ذكروه فى النداء لكن لم ار من ذكره هنا
اهتماما عن بعضهم فى لا اباك فليتامل مراعاة لمحل اسم لا اى او اتباعا للفظه
واعرابه مقدر كالحرى نظيره لمحل لا واسمها فيه التسامح المار وغير ما يلى معمول
لتبن المجزوم بلا الناهية وغير المفرد عطف عليه اى غيره من النعت والمنعوت
كما سيشير اليه الش فهو محترز قول المص ومفردا مع قوله لمبنى قال ابن غازى ولو قال
وارفع او انصب مطلقا نعت اسم لا والفتح زد ان افردا واتصلا لاغنى عن
البيتين مع الايضاح وتكررت لا فصل وفامل ويجوز جواب اذا الامنفى بلا
فالاولى حذف لا لتقدم ذكرها وكذا ما بعده على تقدير تكرر لا اى فحذفت
ونويت وليس الفتح بالتركيب مع الاول للفصل بالواو وتبنيه البدل النكرة كالنعت
المفصول نحو لا احد رجل وامراة فيها بالنصب والرفع ولا يبنى على تركيبه مع المبدل منه
لانه على نية تكرار العامل فبينهما فاصل مقدر وجوزه بعضهم لان هذا الفاصل
هنا يقتضى الفتح فان كان معرفة تعين رفعه نحو لا احد زيد وبكر فيها وكذا يقال
فى عطف البيان واما التوكيد فالاولى فى اللفظى منه كونه على لفظ المؤكد مجردا عن

التنوين ويجوز رفعه ونصبه واما المنفوعة فيمتنع بناء على انه لا يتبع نكرة لان الفاظ
معارف اما على انه يتبعها فيتعين رفعه لعدم تسلط لا على المعرفة   واعط لا
قال سم يمكن شموله للعاملة عمل ان وليس   دون الاستفهام ليس فيه مع الاول ايطا
لتخالفهما تعريفا وتنكيرا   فالحكم كما ذكر لكن مع التوبيخ كثير ومع الاستفهام عن
النفى قليل حتى توهم الشلوبين عدم وقوعه   الا ارعواء اى انكفافا عن القبيح وهو
اسم لا وخبرها محذوف اى موجود والهمزة للتوبيخ والانكار والشبيبة الشباب واذنت
اى اعلمت والهرم بفتحتين الكبر وقد هرم هرما كتعب تعبا فهو هرم اذا كبر وضعف
كذا فى المصباح   الا اصطبار الهمزة للاستفهام واصطبار اسم لا ولسلمى خبرها او صفته
والخبر محذوف اى موجود والذى لاقاه امثاله كناية عن الموت والمعنى اذا مت
هل تنتفى اصطبار سلمى زوجتى ام تتجلد وام اما متصلة فالمطلوب بها مع الهمزة تعيين
احدهما او منقطعة فتكون اضرابا عن الاستفهام الاول الى الاستفهام عن التجلد
دماميني   الا عملها فى الاسم اى ولا خبر لها لانها بمنزلة اتمنى فقولك الا ماء كلام
تام حملا على معناه وهو اتمنى ماء فلا خبر لها لا لفظا ولا تقديرا كما قاله الدماميني
والاسم هنا بمنزلة المفعول وعلى قول المازنى يكون الخبر مقدرا   ولا يجوز الغاؤها
اى لانها كليت وهى لا تلغى   بالرفع مقتضى اقتصاره عليه جواز النصب على محل
الاسم وهو الظاهر فليحرر   الا ماء ماء باردا ماء الثانى نعت للاول لجواز النعت
بالجامد الموصوف بمشتق كمررت برجل رجل صالح ويسمى نعتا موطئا فهو مبنى على
الفتح لتركبه مع الاول ويمتنع رفعه عند س ويجوز عند المازنى ويتعين تنوين
باردا لان العرب لم تركب اربعة اشياء ولا يصح كون ماء الثانى توكيدا ولا بدلا كما
فى التوضيح لانه مقيد بالوصف والاول مطلق فليس مرادفا له حتى يؤكده ولا مساو
حتى يبدل منه لكن جوز بعضهم التوكيد فى قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة فكذا
هنا وجوز فى النكت كونه عطف بيان لجواز كونه اوضح من متبوعه   فيرأب بفتح
التحتية والهمزة وسكون الراء آخره موحدة اى يصلح وفاعله ضمير العمر واثآت بمثلثة
ساكنة بين همزتين مفتوحتين ثم تاء التانيث اى افسدت ويد الغفلات فاعله
وفيه استعارة مكنية حيث شبه الغفلات بالفاعل المكتسب واثبت من لوازمه

اليد

اليد تخييلا واحتج المازني بالبيت على ان قال مستطاع اما خبر لا فيبطل قوله لا خبر لها او صفة لاسمها مراعاة للابتدا فيبطل قوله بعدم ذلك واياكان فرجوعه نائب فاعل مستطاع ورد بجواز كونه خبرا مقدما عن رجوعه والجملة صفة ثانية للعمر بعد وصفه بولى ولا حجة للاول الروداني وتجويز الوصفية مكابرة اذ لا يشك عاقل في ان المتمنى انما هو استطاعة رجوع العمر لا العمر المدبر المستطاع رجوعه فمستطاع هو الخبر بلا شك

تنبيه ترد الا للتنبيه وهي الاستفتاحية فتدخل على الجملتين نحو الا ان اولياء الله نحو الا يوم يأتيهم والعرض والتحضيض فتختص بالفعلية نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم الا تقاتلون قوما الخ اذا المراد اذا شرطية كما يشير اليه صنيع الشارح فالذال مفتوحة وليست هي اذ التعليلية لان المراد لا يظهر في كل تركيب كما لا يخفى اذا دل دليل اي مقالي كوقوعها جوابا لسؤال او حالي بأن دل عليها السياق نحو فلا فوت اي لهم قالوا لا ضير اي علينا واكثر ما يحذفه الحجازيون مع الا نحو لا اله الا الله فيرفع ما بعد الا على البدلية من ضمير الخبر او من محل لا مع اسمها على ما فيه من التسامح المار فهو بمعنى قول بعضهم من محل الاسم قبل الناسخ وليس هذا مبنيا على عدم وجود المحرز لما مر عن شرح الكافية فتامل اغير من الله المراد بالغيرة لازمها وغايتها وهو مقت من تعرض لمحارمه لا انفعال النفس من فعل ما يستكره لاستحالته على الله تعالى يقال غار الزوج يغار على امرأته كخاف يخاف غضب من فعلها والمصدر غير الخوف وغيرة كضربة ولا يكسر اولهما كما قاله ابن السكيت مصباح ولا كريم الخ قيل انه حاتم وقيل لشخص من بني نبيت اجتمع هو وحاتم والنابغة عند امرأة تسمى مارية خاطبين لها فقدمت حاتما فقال النبيتي

هلا سألت النبيتيين ما حسبي ... عند الشتاء اذا ما هبت الريح

ورد جازرهم حرفا مصرمة ... في الراس منها وفي الاصلاء تمليح

اذا اللقاح غدت ملقى اصرتها ... ولا كريم من الولدان مصبوح

والحرف الناقة المهزولة او المسنة والمصرمة بشد الراء المفتوحة هي التي يعالج ضرعها لينقطع لبنها ليكون اقوى لها والاصلاء جمع صلا وهو ملحول الذنب والتمليح التشحم لشبهه الملح في البياض واللقاح جمع لقوح وهي الناقة الحلوب والاصرة جمع صرار خيط يشد به ضرع الناقة لئلا يرضعها ولدها وانما تلقى وتترك عند عدم اللبن

مطلب ظن واخواتها

والولدان جمع وليد من صبي وعبد والمصبوح اسم مفعول من صبحته سقيته الصبوح
والله سبحانه وتعالى اعلم ❊ بفصل القلب مفرد مضاف فيهم
جزئي ابتدا الاضافة لادنى ملابسة اى جزئي جملة ذات ابتداء والمراد الجنس
الصادق بالبعض لان افعال هذا الباب لا تدخل على مبتدا يلزم الحذف او الصدر
اوغيره مما يمتنع في كان الا اسم الاستفهام او المضاف اليه فيجوز هنا مقدما على انه
مفعول اول كايهم ظننت افضل بخلاف كان لان اسمها لا يقدم عليها واما الخبر
فيكون استفهاما في البابين كاين كنت واين ظننت زيدا ولا يكون جملة انشا
فيهما واما قول ابي الدرداء وجدت الناس اخبر تقله فعلى اضمار القول اى مقولا في
كل واحد منهم اختبره تبغضه ومر مثله في كان ولا تدخل هذه الافعال على المبتدا
والخبر الا بعد استيفاء فاعلها اى وجوده وذكره وان تأخر عنهما فان قلت نحو
حسبت زيدا عمرا وصيرت الطين خزفا ليس اصلهما المبتدا والخبر اذ لا يقال زيد
عمرو ولا الطين خزف لعدم صحة الاخبار اجيب بانه يصح في الاول باعتبار
التشبيه على حذف الاداة وفي الثاني باعتبار الاول مع عدم تخفيف الدال
للضرورة وهو متعلق باعني او حال من مفعوله الذي بسكون الذال لغة في الذي
ولا تقدم صلته احترز به من جعل الذي من افعال المقاربة وقدمت والتي بمعنى
صير وستاتي وهب بفتح فسكون امر بمعنى ظن لا من الهبة واستعماله مع ان
وصلتها قليل حتى زعم الحريري انه من لحن الخواص ويرده قصة هب ان ابانا كان
حمارا كذا في شرح الجامع والتي مبتدا وكصير اصلته وبها انصب خبره اى والافعال
التي بمعنى صير انصب بها ايضا مبتدا وخبرا كما تنصبهما بافعال القلوب وهو
ظن واخواتها جعل منها الناظم تبعا للاخفش وغيره سمع المتعلقة بذات مخبر
عنها بفعل دال على صوت كسمعت زيدا يتكلم فزيدا مفعول اول والثاني يتكلم
بخلاف المتعلقة بمسموع كسمعت كلام زيد فتتعدى لواحد فقط وقال الجمهور
لا تتعدى مطلقا الا لواحد كسائر افعال الحواس فان كان مما يسمع فذاك والا
ففيه حذف مضاف والفعل بعده حال اى سمعت صوت زيد حال كونه يتكلم
الى قسمين وقسمها غيره الى اربعة فوجد وتعلم ودرى لليقين فقط وجعل وحجى وعد وزعم

وهب

وهبْ للرجحان فقط ورأى وعلم لليقين غالبا وظن وخال وحسب للرجحان
غالبا والشارح ادرج الثالث فى الاول والرابع فى الثانى نظرا للغالب فيهما وتقليلاً
للاقسام ثم نبه عند ذكر كل واحد على مجيئه لغير ذلك فمثال رأى اى اليقينية
بمعنى علم كما هو فرض كلامه لا بمعنى ابصر او اصاب رئته واما تعدت لواحد واما
بمعنى الرأى والاعتقاد فمحصل كلام الرضى تعديتها تارة لاثنين كرأى الشافعى
كذا حلالا ومنه قوله رأى الناس الا من رأى مثل رأيه خوارج تراكين قصد المخارج
وتارة لواحد هو مصدر ثانيهما مضافا لاولهما كرأى ابو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل
علم اليقينية كذلك اهـ وصريح هذا عدم الاحتياج ح لتقدير المفعول الثانى لان هذا
المصدر هو المفعول به فى الحقيقة كما صرح به الرضى غير مرة فليحج الاقتصار عليه وان
كان فى الدمامينى ما يخالفه محاولة اى قدرة وهو تمييز لاكبر بالباء الموحدة
كما ان جنودا تمييز لاكثرهم بالمثلثة انهم يرونه اى يظنون البعث بعيدا اى
ممتنعا ونراه اى نعلمه قريبا اى واقعا لان العرب تستعمل البعد فى النفى والقرب
فى الوقوع ففى الاية الظن واليقين معا ومثال علم اى اليقينية ويأتى للظن
قليلا نحو فان علمتموهن مؤمنات وكان عليه ذكره كرأى اما التى بمعنى عرف فستأتى
فى المتن والتى من علم يعلم علما كفرح يفرح فرحا فهو اعلم والمرأة علما اذا انشقت شفته
العليا فلازم ويقال علمه يعلمه كنصره يكسره اذا شق شفته ومشقوق الشفة
السفلى يسمى افلح بالفاء والحاء المهملة المعروف بالنصب مفعول الباذل او بالجر
باضافته اليه وانبعثت اى انطلقت وواجفات الشوق بالجيم والفاء اسبابه
ودواعيه وجد اى بمعنى علم ومصدرها الوجود وقيل الوجدان لا بمعنى اصاب
الشئ اى لقيه والا تعدت لواحد ومصدرها الوجدان قيل والوجود ايضا ولا بمعنى
استغنى او حزن او حقد للزوم الثلاثة ومصدر الثالثة موجدة بفتح الميم وكسر
الجيم والثانية وجدا بفتح الواو والاولى بتثليثها كما فى القاموس دُريت اى التاء
نائب فاعل وهى المفعول الاول والثانى الوفى وهو صفة مشبهة فالعهد اما فاعله
او مضاف اليه او نصب على التشبيه بالمفعول به وعُروم رخم بحذف التاء والاغتباط
بالغين المعجمة من الغبطة وهى تمنى مثل حال المغبوط من غير ان يزول عنه والظان

المعنى فليغبطك غيرك اوانه دعا له بدوام اغتباط الغير له كناية عن دوام وصافه
الحميدة قال ابو حيان ولم يعد اصحابنا درى فيما يتعدى لمفعولين ولعله ضمنها
فى البيت معنى علمت والتضمين لا ينقاس اه لكن فى التوضيح وغيره ان ذلك قليل
والاكثر تعديه لواحد بالباء نحو دريت بكذا فان دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه
نحو ولا ادريكم به قيل انه مع الاستفهام فيتعدى لثلاثة نحو وما ادريك ما القارعة
لسد الجملة مسد المفعولين والاوجه ما فى الهمع والمغنى انها سدت مسد المفعول
بالباء فقط فهى فى محل نصب باسقاط الجار كما فى فكرت اهذا صحيح ام لا وهى
التى بمعنى اعلم اى لا التى فى نحو تعلم الفقه مثلا فانها تعدت لواحد والفرق بينهما
ان هذه امر بتحصيل العلم فى المستقبل بتعاطى اسبابه والاولى امر بتحصيله فى الحال
بما يذكر من المتعلقات والكثير المشهور دخولها على ان وصلتها فتسد مسد
مفعوليها كقوله فقلت تعلم ان للصيد غرة والا تضيعها فانك قاتله
وفى حديث الدجال تعلموا ان ربكم ليس باعور تعلم الخ المفعول الاول شفاء
والثانى قهر خلت زيدا الخ ومضارعها اخال والكثير فيه كسر الهمزة على غير قياس
كقوله اخالك ان لم تغضض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد
فان كانت خال بمعنى تكبر او ظلع فى مشيه اى عرج او اعوج فلازمة دعانى اى
سمانى الغوانى جمع غانية وهى المراة المستغنية بجمالها عن الحلى والياء من خلتنى
مفعول اول والثانى جملة لى اسم وقوله فلا ادعى به يظهر انه على تقدير الانكار
اى افلا ادعى به والحال انه اول اسم لى وقد عمل خال فى ضميرين لشئ واحد وهما
التاء والياء وذلك خاص بافعال القلوب حسب بكسر السين بمعنى
ظن والاكثر فى مضارعها الكسر ايضا ويقل الفتح وان كان القياس فى مضارع
فعل المكسور يفعل بالفتح ومصدرها الحسبان بالكسر والمحسبة بفتح السين
وكسرها فان كانت بمعنى صار احسب اى ذا شقرة وبياض وحمرة فلازمة او بمعنى
عد تعدت لواحد وفتحت سينها فى الماضى وضمت فى المضارع ومصدرها حسبا
كنصر او حسبانا بالضم والكسر وحسابا وحسابة وحسبة بكسرهن قاموس
رباحا تمييز محول وثاقلا كناية عن الموت لثقل الشخص به زعم اى لا بمعنى كفل

او

او راس اى شرف وساد والا تعدت لواحد تارة بنفسها وتارة بالحرف ومصدرها
الزعامة ولا بمعنى سمن او هزل بصيغة المجهول من الهزال والا فلا زمة اما الهزل ضد
الجد فيبنى للفاعل فان تزعمينى الياء مفعول اول وجملة كنت الخ ثان واجهل مضا
هو وفاعله خبر كان لا افعل تفضيل والمراد بالجهل خلاف الحلم وهو الغضب والسب
لانه لا يصدر غالبا الا من الجاهل والاكثر تعدى زعم الى ان وصلتها كتعلم نحو زعم الذين
كفروا ان لن يبعثوا وقوله وقد زعمت انى تغيرت بعدها ومن ذا الذى يا عز لا يتغير
وكون زعم من افعال الرجحان انما يأتى على قول السيرافى الزعم قول مع اعتقاد صح او لا
فاذا قلت زعم فلان كذا فمعناه قاله معتقدا له وان كان اعتقاده غير صحيح اما على
قول الجرجانى انه قول مع علم فمن افعال اليقين وقال ابن الانبارى انه يستعمل فى القول
من غير صحة لقولهم زعم مطية الكذب اى مطية لنسبة الكذب الى الغير فاذا قلت زعم
فلان كذا فكأنك قلت كذب لى قال قولا غير صحيح فعلى هذا لا يكون من افعال
القلوب الا اذا كان فلان معتقدا لما قاله ويحتمل ان المعنى مطية الكاذب اى
هو يتوصل الى حكاية الكذب بقوله زعم فلان ليبرئ نفسه من اختلاقه ومن هذا
المعنى حديث بئس مطية القوم زعموا اذ هو تحذير من الحكاية بلا تثبت للمحكى لانك
لا تقول زعموا الا عند عدم تحقق صحة الخبر والظاهر انه ليس مراد السيرافى ومن معه الحصر
فيما قاله كل واحد منهم لاستعماله فى العلم وغيره قطعا فمن العلم قول ابى طالب
ودعوتنى وزعمت انك ناصح اى قلت ذلك عالما له بدليل قوله بعد
ولقد صدقت وكنت ثم امينا ومن غيره زعم الذين كفروا اى قالوا ذلك معتقدين
له لا عن دليل ولذلك قال الفاكهى انه يستعمل فى الحق والباطل واكثر استعماله فيما
يشك فيه اى فاذا قلت زعم فلان كذا فقد يكون ذلك حقا عندك كالبيت
او باطلا كما فى الآية وقد تكون شاكا فيه فتأمل عد لا بمعنى حسب المال
والا تعدت لواحد فلا تعدد المولى هو للنعمان بن بشير الصحابى وقبله
وانى لاعطى المال من كان سائلا واغفر للمولى الجاهر بالظلم
وانى متى ما تلتقى جا زماله فما بيننا عند الشدائد من صرم
اى قطع والمراد بالمولى الحليف والصاحب اى لا تحسب الصاحب هو من يخالطك

فى الغنى بل فى العدم بضم فسكون اى لفقد اى لان كل الناس تتملق للغنى كما قال
ابن دريد فى مقصورته والناس كلا ان بحثت عنهم فى كل اقطار البلاد والقرى
عبيد ذى المال وان لم يطمعوا من غمره فى جرعة تشفى الصدا
وهم لمن املق اعداء وان شاركهم فيما افاد وحوى وقال آخر
حتى الكلاب اذا رات ذا ثروة حنت اليه وحركت اذنابها
واذا رأت يوما فقيرا معدما هرت عليه وكشرت انيابها
حجا اى بمعنى ظن لا بمعنى قصد اورد اوساق اوحفظ اوكتم اوغلب فى المحاجاة
من حاجيته فحجوته اى فاطنته فغلبته واما تعدت لواحد فى الكل ولا بمعنى اقام
اوبخل واما فلازمة اخا ثقة بتنوين اخ لعدم اضافته وثقة صفته اى موثوقا به
اوبالاضافة اى اخا وثوق والملمات الحوادث واما فهبنى اى ظننى هالكا اى
صيرنى هو بهذا المعنى لازم المضى لجريانه كالمثل والفدا بالكسر يمد ويقصر وبالفتح
مقصور فقط قاموس وغيره لتخذت عليه اجرا مقتضى الشارح انه بمعنى صيرت
فمفعوله الاول اجرا والثانى عليه لكن فسرها البيضاوى بقوله لاخذت فتأمل
حتى اذا ما تركته حتى ابتدائية وما زائدة وجواب اذا قوله بعد
تغمد حتى ظالما ولوى يدى لوى يده الله الذى هو غالبه
قاله فرعان فى ابن عاق له وقوله واستغنى الخ كناية عن كبره واستقلاله بنفسه
لان الصغير يحتاج الى من يزيل القذر عن فمه وانفه وتغمد بالغين المعجمة اى ستر وجحد
واصل تركت كونها بمعنى طرح وخلى فلها مفعول واحد فضمن معنى صير فتعدت لاثنين
مثله وتركهم فى ظلمات لا يبصرون رمى الحدثان الحدثان للدهر بكسر فسكون
كما يؤخذ من القاموس وفى السجاعى بفتحتين تجدد مصائبه فهو مرفوع بضم النون
وفسره العينى بالليل والنهار ومقتضاه انه مثنى حدث بفتحتين بمعنى حادث فنونه
مكسورة وعليه فضمير رد للمقدار اى مقدارا من المصائب وسمدن بفتح الميم من
باب دخل كما فى المختار اى حزن ويطلق على السرور وايضا كما فى القاموس فهو من الاضداد
تنبيه عد بعضهم من افعال التصيير ضرب العامل فى مثل كضرب الله مثلا عبدا
واضرب لهم مثلا اصحاب القرية فمثلا مفعول اول وما بعده ثان او عكسه

ونبذ كنبذ فريق من الذين اوتوا كتاب الله مفعول اول ووراء ظهورهم مفعول ثان لا ظرف لنبذ لان الظرف يجب احتواؤه على فاعل عامله ورد الرودانى هذا الوجه بانه لا شك فى صحة قولك ابصرت الهلال بين السحاب على ان بين ظرف لابصرت مع عدم احتوائه على الفاعل فالحق ان نبذ بمعنى طرح ووراء ظرف له لا بمعنى صير واما ضرب فاختار فى التسهيل انه بمعنى ذكر ومثلا مفعول له والمنصوب الثانى بدل او بيان وخص اما ماض مجهول ويرجحه آخر البيت او امر ويؤيده قوله اجعل كل ما له زكن وقوله وانه ضمير الشان ومن قبل هب صلة ما اى ما ذكر من قبله والامر مبتدأ وهب مبتدأ ثان خبره الزما والجملة خبر الامر ورابطها محذوف اى الزمه او ان الامر مفعول ثان مقدم لالزم لجواز تقديم معمول الخبر الفعلى على الاصح ولغير الماضى مفعول ثان لاجعل والاول كل المضاف لما الموصولة او الموصوفة بجملة زكن اى علم ومن سواهما حال من غير اى اجعل كل الاحكام التى علمت للماضى ثابتة لغيره حال كون ذلك الغير من سوى هب وتعلم لعدم تصرفهما وهو المضارع الخ نبه بالحصر على خروج الصفة المشبهة لعدم صوغها من غير اللازم وافعل التفضيل والتعجب لان الاول لا ينصب المفعول اصلا والثانى لا ينصب مفعولين وان صح صوغهما من القلبى كزيد اعلم من عمرو وما اعلم صبان اذا ظان اى انا رجل ظان فالضمير فى ظان تقديره هو يعود على ذلك المحذوف ولا يقدر انا لان اسم الفاعل لا يعود ضميره الا على الغائب كما قاله بعض المحققين اهـ سجاعى صيغة الامر اما هب فاتفاق واما تعلم فعند الاعلم وقال غيره بتصرفها حكى ابن السكيت تعلمت ان فلانا خارج اى علمت قاله سم وقياس تصرفها ان يدخلها التعليق والالغاء واختصت القلبية المتصرفة الخ واختصت ايضا بان يسد مسد مفعوليها أنْ وأنّ وصلتهما وان كانتا فى تقدير المفرد لتضمنهما المسند والمسند اليه صريحا وهى ح عاملة فى لفظ المصدر المتصيد من الصلة لا فى محل الجملة لانها ليست معلقة عنها والا لكسرت ان ويجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين لمسمى واحد كظننتنى قائما وخلتنى لى اسم ان رآه استغنى والحق بها فى ذلك رأى الحلمية والبصرية بكثرة نحو انى ارانى اعصر خمرا وقوله ولقد ارانى للرماح دريئة من عن يمينى تارة وشمالى

وعدم وفقد ووجد بمعنى لقى بقلة دون باقى الافعال فلا يقال ضربتنى اتفاقا
لئلا يكون الفاعل مفعولا بل ضربت نفسى وظلمت نفسى لتغاير اللفظان فان
ورد ما يوهمه قدر فيه النفس نحو وهزى اليك واضمم اليك جناحك امسك عليك زوجك
اى الى نفسك وعلى نفسك بخلاف افعال القلوب فان مفعولها فى الحقيقة
مضمون الجملة لا المنصوب بها فلا ضرر فى اتحاده مع الفاعل ولا توضع النفس
مكانه عند الجمهور فلا يقال ظننت نفسى عالمة وجوزه ابن كيسان فان كان
احد الضميرين منفصلا جاز فى كل فعل نحو ما ضربت الا اياى بالتعليق
والالغاء اى بمجموعهما او ان التخصيص بالنسبة الى غير المتصرفة منها فلا ينافى
انه يشاركهن فى الالغاء كان كزيد كان قائم ذهب بعضهم الى انها فيه ملغاة
لا زائدة وفى شرح الكافية ما يساعده كذا فى النكت ويشاركهن فى التعليق
بالاستفهام خاصة غيرهن نحو فلينظر ايها ازكى طعاما فستبصر ويبصرون
بايكم المفتون يسئلون ايان يوم الدين ويستنبؤنك احق هو عرفت من
انت ونسيت ايهم زيد واعلم ان الجملة مع المعلق سادة مسد المفعولين ان لم
ينصب الاول والا فمسد الثانى كعلمت زيدا ابو من هو قال بعض المغاربة فالفعل
ح معلق عن العمل فى لفظ الجملة عامل فى محلها النصب على انها مفعول ثان وقيل
لا تعليق ح لان حكم الجملة فى مثل هذا ان تكون فى محل نصب ولا يؤثر العامل فى
لفظها وان لم يوجد معلق كعلمت زيدا ابوه قائم ويؤيد الاول ما سيأتى فى الشرح
عند تمثيله بان لبثتم فان كان الفعل يتعدى لواحد فقط بحرف الجر فالجملة فى محل
نصب باسقاطه كفكرت اهذا صحيح اى فى ذلك او بنفسه فالجملة سادة مسده ان
لم يذكر كعرفت ايهم زيد والا فالراجح انها بدل منه كعرفت زيدا ابو من هو لا حال
لانها انشائية فقيل بدل كل بتقدير عرفت شان زيد وقيل اشتمال بلا تقدير والظاهر
جريان الخلاف المتقدم فى التعليق وعدمه هنا ايضا فالتعليق ترك العمل
لفظا وسمى بذلك لعمل العامل فى المحل دون اللفظ فكانه لم يعمل كالمراة المعلقة لا مزوجة
ولا مطلقة لا اساءة الزوج عشرتها لمانع هو اعتراض ما له صدر الكلام وهو جميع المعلقات
الاتية بعد الفعل فتبطل عمله لفظا لئلا تزول صدارتها بسبب عمله فيها او فيما بعدها

فتكون

فتكون حشوا وهو باطل لا لمانع اى لفظى بل معنوى وهو ضعف العامل بتوسطه
او تاخره وكذلك افعال التحويل اى لقوتها لانها تؤثر فى الذوات بقلبها وتحويلها المأخوذة ص
والقلبية لا تقوى على التاثير فيها لضعفها انما تؤثر فى الاحداث من مفاعيلها الثانية
فعلقت والغيت ومنع من ذلك فى هب وتعلم لزوم لفظهما حالة واحدة فناسب
كون عملهما كذلك وهل المراد بعدم الغاء ما ذكر انه يجب النصب مع تاخر الفعل او يمتنع
تأخره اصلا وبعدم تعليقه عدم دخول المعلق بعده اصلا او انه يدخل ويلغى والظ
فيهما الاول فليحرر لا فى الابتدا عطف على محذوف اى فى حال توسط العامل
او تأخره لا فى حال الابتداء به اى جعله قبلهما فهذا ابتداء لغوى وفى آخر البيت اصطلاحى
ففيه جناس تام لاختلاف معناهما مع اتفاق لفظهما ولا تضر ال فى الاول لكونها
فى نية الانفصال كما ذكره علماء البديع يجوز الغاء هذه اى بشرط عدم انتفاء
الفعل والا تعين الاعمال كزيدا قائما لم اظن لان الغاء ح يوهم ان ما قبله مثبت فينافى
نفى الفعل بعده لتوجهه فى المعنى الى المفعولين واما قوله وما اخال لدينا الخ فمؤول بما
سيأتى لا ملغى فلا تناقض فيه لابتنائه على النفى من اوله فتامل ويشترط ايضا
كون العامل غير مصدر وان لا توجد لام الابتداء والا وجب الالغاء كزيد قائم
ظنى غالب لامتناع عمل المصدر مؤخرا ونحو لزيد قائم ظننت لمنع اللام من العمل فيما
بعدها وقيل الفعل معلق بها لا ملغى ومثلها باقى المعلقات فلا يشترط تقدم
الفعل عن المعلق سيان اى لان الفعل لما ضعف بالتوسط قاومه العامل
المعنوى وهو الابتداء وقوله وقيل الاعمال احسن اى لقوة اللفظى وان توسط
بخلاف ما اذا تأخر فانه يضعف فقدم عليه المعنوى فالالغاء احسن اى
اذا لم يؤكد العامل بمصدر منصوب كزيدا قائما ظننت ظنا والا قبح الالغاء اذ
التوكيد دليل الاعتناء بالعامل والالغاء ظاهر فى عدمه فبينهما شبه التنافى فان
اكد بضمير المصدر او باشارة اليه كان الالغاء سهلا لعدم صراحتهما فى المصدر
وكذا يقال فى المتوسط وان تقدمت اى على المفعولين وغيرهما فان تقدم
عليها شئ مما يتعلق بالجملة غيرهما كمتى ظننت زيدا قائما فقيل يرجح الاعمال وقيل
يجب وعلى الاول فلا يحتاج لتأويل البيتين الآتيين لتقدم وما فى الاول

وانى فى الثانى الا انه للحمل على الارجح   وأمل عطف مرادف وهو لا يكون الا بالواو وتدنو
منصوب تقدير اللضرورة على حد ابى الله ان اسمو بأم ولا اب   واخال بكسر الهمزة افصح
من فتحها والتنويل العطا   كذاك اى مثل الادب المذكور فى قوله قبله

أكنيه حين اناديه لاكرمه   ولا القبه والسوأة اللقب

وملاك الامر بكسر الميم وفتحها ما يقوم به ويتوقف عليه والشيمة بالكسر الخلق والطبيعة
والتقدير انى وجدت الخ قيل يجوز فى كل من البيتين تقدير ضمير الشان او اللام
كما قدره غير واحد كالاشمونى خلافا لما يوهمه صنيع الشارح والظاهر امتناع اللام فى الاول
لانها لتأكيد الاثبات فتنافى النفى فتأمل   بل هو جائز اى الا مع المصدر واللام
فيجب كما مر   فانه لازم اى الا اذا كان المعلق فى المفعول الثانى كعلمت زيدا من هو فانه
يجوز نصب زيد لانه غير مستفهم عنه فهو مفعول اول والجملة فى محل الثانى ويجوز رفعه
بتعليق العامل عنه لانه مستفهم عنه معنى كما فى قولهم ان احدا لا يقول ذلك حيث
وقع احد قبل النفى وهو لا يقع الا بعده لكونه هو والضمير فى يقول شيئا واحدا فى المعنى
ولعله مخالف الخ هذا يؤيد ما تقدم عن بعض المغاربة   بعده لا النافية قيد
هى وان فى الشذور والجامع بالواقعين فى جواب القسم لانهما لا يلزمان الصدارة
ح كما نقله فى المغنى عن ابن مالك لا وان مثلها قال فى التوضيح والقسم اما ملفوظ كعلمت والله
ان زيد قائم او لا زيد قائم ولا عمرو او مقدر كمثالى الشارح اذ اقدر فيهما القسم فالعامل فى
ذلك معلق عن العمل فجملة القسم وجوابه فهى فى محل نصب وان كانت جملة الجواب
وحدها لا محل لها لكن فى النكت ان التقييد بذلك مذهب الكوفيين والبصريون
على خلافه قال ولذا اطلقه فى القطر وقد بسطته فى حاشية التوضيح اه   ولا عمرو وكرر لا
لوجوبه مع المعرفة لا لالغاء لا معها لكن لا فرق هنا بين الملغاة والعاملة كليس او ان
اسم استفهام اى لانه لا يعمل فيه ما قبله الا اذا كان حرفا كممن اخذت وعمن تسأل
لعلم عرفان الخ انما نبه على هذين دون باقى الافعال مما مر التنبيه عليه لانهما اصل
افعال اليقين والظن ولم يخرجا عن كونهما قلبيين وغيرهما اذا تعدى لواحد خرج
عن القلبية غالبا   اذا كانت علم بمعنى عرف او صريح فى ان بين العلم فرقا كما عليه ابن
الحاجب فالعلم يتعلق بصفة الشئ وحكمه وبالكليات والمعرفة بالجزئيات وبالذات

فمعنى

فمعنى علمت زيدا قائما علمت اتصافه بالقيام ومعنى عرفته عرفت ذاته وقال الرضي لا فرق
بينهما في المعنى وانما الفرق بالعمل فباختيار العرب ولا مانع من تخصيصهم احد
المتساويين في المعنى بحكم لفظي   ولرأى متعلق بانمى بمعنى انسب ثم ان اريد
بالرؤيا لفظها وهو المصدر الاصطلاحي فاضافة رأى اليها لامية لنسبتها اليها
باشتقاقها منها وعلى هذا حل الشارح وان اريد معناها وهو الحلم فمن اضافة الدال
للمدلول وما مفعول انمى وانمى اى انسب صلتها ولعلما متعلق به وطالب حال من
من علم احترز به عن العرفانية ومن قبل اما متعلق بانمى لمجرد الايضاح اى من قبل
ذكر العرفانية كما يشير اليه حل الشارح وحال ثانية من علم اى حال كونها من قبل المفعولين
وهو اولى لينص على ان الحلمية لا تلغى كما افهم عدم تعليقها بقوله طالب مفعولين اذ المتبادر
منه المفعول الصريح فلا يجوز الغاؤها ولا تعليقها خلافا للشاطبي   حلمية بضم الحاء
نسبة الى الحلم كقفل وعنق مصدر حلم يحلم كقتل يقتل اذا رأى في منامه شيئا
بما ذكر اى برأى الرؤيا وقوله لان الرؤيا الخ جواب عما يقال ليس في كلامه نص على المراد
اذ الرؤيا تستعمل مصدرا لرأى مطلقا حلمية او غيرها فاجاب بما ذكر ومذهب
الحريري والمص انها لا تاتي لغيرها فلا اشكال عليه واما الرؤية بالتاء فالغالب
كونها للبصرية والعلمية   ابو حنش اسم شخص وكذا طلق وعمار واثال الاخير اثالة
رخمه في غير النداء للضرورة ويؤرقني اى يسهرني خبر الاول وحذف خبر ما بعده لدلالته
عليه وآونة جمع اوان ظرف للخبر المحذوف اى يؤرقوني آونة وحتى ابتدائية واذا الاولى
شرطية وتجافى الليل وانخزل بمعنى ذهب واذا الثانية فجائية دخلت في جواب الاولى
والورد المنهل اى الماء العذب والآل بالمد السراب الذي يرى وسط النهار كانه ماء
وبلا لا بكسر الموحدة ما يبل به الحلق من ماء وغيره والمراد هنا الماء يذكر الشاعر
رفقة فارقوه ولحقوا بالشام فصار يراهم مناما • ورفقتي هو المفعول الثاني
بحث فيه الدماميني بان القصد انه رأى ذواتهم لا كونهم رفقته لانه محقق قبل
ذلك وقال فرفقتي حال لانه بمعنى مرافقي اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة وقد يقال
المحقق كونهم رفقته يقظة لا مناما كما هو فرض كلام الشاعر على ان المراد بالمرافقة
هنا الاجتماع الجسمي لا الصداقة المحققة كما يعطيه النظر السديد اى اراهم

مجتمعين بى فهو مفعول ثان جزما ولا اشكال اصلا فتدبر بلا دليل والحذف ح
يسمى اقتصارا والذى لدليل اختصارا سقوط مفعولين او مفعول اما الثانى فاتفاق لان
المفعول فى الحقيقة مضمون المفعولين كقيام زيد فحذف احدهما فقط بلا دليل كحذف جزء الكلمة
وهو ممتنع بخلاف حذفهما معا فمختلف فيه لانه كحذف الكلمة بتمامها وهو سائغ وجوزه الاكثر و
مطلقا والاعلم فى افعال الظن دون العلم ومنعه سى والاخفش مطلقا كما هو ظاهر المص واما قوله تعالى
اعنده علم الغيب فهو يرى اى ما يعتقده حقا وظننتم ظن السوء اى ظننتم انقلاب
الرسول والمؤمنين منتفيا ونحو من يسمع يخل اى يظن مسموعه حقا فالحذف فى
كلها لدليل لان اعنده علم الغيب يشعر بهما فى الاول وبل ظننتم ان لن ينقلب الرسول
الخ اوضح دليل عليهما فى الثانى ويسمع فى الثالث يشعر بالاول وحال المخاطب بالثانى
فى هذا الباب اى لانعدام الفائدة فيه بالحذف اذ يكون اخبارا بمجرد وقوع
ظن او علم وذلك معلوم اذ لا يخلو احد عن ذلك بخلاف غير هذه الافعال كاعطيت
وكسوت وضربت فالاخبار بمجرد الفعل مفيد وان لم يعلم متعلقه وظ بناء ذلك
على اشتراط تجدد الفائدة فافهم ثم محل المنع اذا اريد مطلق علم او ظن فان اريد
ظننت ظنا عجيبا او اريد تجدد الظن مثلا وابهم المظنون لنكتة فينبغى الجواز كما فى
الروداني وكذا اذا قيد بظرف كظننت فى الدار او عندك لحصول الفائدة ح كما فى
التسهيل وتحسب جعل الواو بمعنى او ابلغ فى المعنى كما فى الروداني والضمير فى
جبهم لآل البيت وهو للكميت ولقد نزلت بكسر التاء جواب قسم محذوف اى
والله لقد نزلت وقوله فلا تظنى غيره مفرع على ذلك القسم وها غيره للنزول
المفهوم من نزلت ومنى متعلق بنزلت وكذا بمنزلة المحب المكرم بصيغة المفعول
وواقعا هو المفعول الثانى المحذوف ويحتمل انه منى ومتعلق نزلت محذوف اى فلا
تظنى غيره كائنا منى فلا شاهد فيه وكتظن مفعول ثان لاجعل والاول تقول
او عمل اى معمول كما سيشير اليه الش وان ببعض ذى قال سم او بكلها
لان اصل ضم الجائز الى الجائز الجواز وح فهذه الجملة حشو اذ لم ترد على ما قبلها وقال
يس الظاهر انها احتراز من الفصل بالكل ويشهد له النهى عن تتبع الرخص فى الشرعيات
اه وقد يفرق بان النهى انما هو عن تتبع الرخص من مذاهب متعددة لا فى مذهب

واحد كما هنا وهو محمل حديث ان الله يحب ان تؤتى رخصه فتأمل ان تحكى
اى بلفظها الاصلى بلا تغيير اعرابه سواء نطق قبل الحكاية فيحكى لفظها كما سمع
كقال زيد عمرو منطلق ام لا كأقول او قل عمرو منطلق وتجوز حكاية معناها اجماعا
فلك ان تقول قال زيد انطلق عمرو ولو حكيت قول زيد انا قائم او قولك له انت
بخيل فلك ان تقول قال زيد هو قائم وقلت له هو بخيل كما فى الرضى واما الجملة الملحونة
كقام زيد بالجر فصحح ابن عصفور منع حكاية لفظها بل يجب الرفع اعتبارا بالمعنى
وقيل يجوز والظ ان محل الخلاف اذا لم يقصد حكاية اللحن والا فلا يسع احدا منعه
على المفعولية اى المفعول به عند الجمهور لا المطلق وكالجملة مفرد فى معناها
كقلت شعرا او قصد لفظه كيقال له ابراهيم او مدلوله لفظ كقلت كلمة اى لفظ
زيد مثلا فكل ذلك مفعول به للقول الا ان هذه الثلاثة تنصب لفظا لا تحكى
خلافا لمن منع الثانى منها وجعل ابراهيم منادى او خبر المحذوف مجرى الظن اى
اذا كان بعده جملة اسمية اما الفعلية فليس فيها الا الحكاية ولا فى المفرد الا النصب
اجماعا وهل المراد مجراه فى العمل فقط مع بقائه على معناه وهو التلفظ كما يشير اليه
تبيين الشر بقوله فينصب لها او فى العمل والمعنى معا فيجب كونه بمعنى الظن حتى
يعمل عمله الجمهور على الثانى حتى عند سليم وعليه فالظ صحة تعليقه والغائه
وكون فاعله ومفعوله ضميرين لمسمى واحد كالظن الذى هو بمعناه كما بحثه
المصرح اربعة زاد السهيلى ان لا يتعدى بلام الجر والا وجب الرفع على الحكاية
نحو اتقول لزيد عمرو منطلق لانها تبعده من الظن لكونها للتبليغ وقواعدهم
تشهد بذلك وان لم يذكروه وزاد فى التسهيل كون القول حاليا ورده الاكثر
بقوله اما الرحيل فدون بعد غد فمتى تقول الدار تجمعنا
بنصب الدار مع ان متى ظرف للقول فيجعله مستقبلا واجاب الموضح والدمامينى
بانها ظرف لتجمعنا فالمستقبل هو الجمع والقول حالى ولا يضر كونه غير مستفهم عنه
لان الشرط سبقه بالاستفهام ولو عن غيره كما فى الدمامينى خلافا للمصرح كقوله
علام تقول الرمح يثقل عاتقى اذا انا لم اطعن اذا الخيل كرت
فان الاستفهام عن سبب القول لا عنه وعلى هذا فان تعلق الاستفهام بالقول

اشترط كونه بغير هل ونحوها مما يخلص المضارع للاستقبال اما على قول الاكثر من عدم
اشتراط الحالية فلا فرق بين هل وغيرها   القُلُص بضمتين مخففا للام جمع قلوص
وهى الناقة الشابة مفعول اول والرواسم صفته جمع راسمة من الرسم وهو التأثير
فى الارض لشدة الوطئ او من الرسيم وهو ضرب من سير الابل ويحملن مفعوله الثانى
ويروى يدنين بدله ومتى ظرف له اى تظن النياق يدنيها فى اى وقت   ولا معمول
له قال ابو حيان مثله معمول المعمول فيجوز اهندا تقول زيدا ضاربا وقيل لا يضر الفصل
مطلقا وعليه الكوفيون واكثر البصريين ما عدا س والاخفش   نحو انت تقول لخ
محله ما لم يجعل انت فاعلا بتقول محذوفا ناصب للمفعولين والا جاز اتفاقا لعدم
الفصل كذا فى التوضيح فاستشكله شارحه بما نقله الموضح فى حواشى الالفية من ان
المحذوف لا تعلق له بسوى المشتغل عنه وباقى المعمولات انما هى للمذكور المفصول
من الاستفهام ويجاب بانه غير متفق عليه فقد صرح بعضهم بان الحكم للمضمر
مطلقا والمذكور لمجرد التفسير   جاز نصب المبتدا والخبر اى بشرط كونه بمعنى الظن عند
الجمهور كما مر واما الرفع فعلى كونه بمعنى التلفظ فالجواز عندهم موزع على الحالتين
هذا لعمر الله الاشارة الى ضب صاده الشاعر لاعتقاد العرب ان الضباب من
مسخ بنى اسرائيل ففيه حذف مضافين اى هذا ممسوخ بنى اسرائين بالنون بدل
اللام لغة ثانية وهو يعقوب عليه السلام واحتج الاعلم وغيره بهذا البيت على انه
لا يشترط عند سليم تضمين القول معنى الظن لان قصد الشاعر حكاية لفظ المرأة
لا انها ظنت ذلك كما هو ظ واحتمال ان اسرائين باق على جره بالفتحة بعد حذف
المضاف السابق وهو خبر عن هذا لا مفعول القول بعيد فلا يصلح رد اللاحتجاج
المبنى على الظ والله اعلم   فى نسخ ارى واعلم وكمل وجه لموافقة
هذه لما بعد الترجمة ترتيبا والاولى ان يتعادل فيها اللفظان بتقديم كل فى محل اذ ليس
احدهما اولى من الآخر حتى يقدم مطلقا   الى ثلاثة متعلق بعدوا بفتح الدال
مشددة ورأى وعلما مفعوله مقدم والمراد رأى المتقدمة بقسميها يقينية وحلمية
نحو اذ يريكهم الله الاية   وهذا هو شأن الهمزة اى لكنها لا تدخل على غير الثلاثى وكذا على
غير رأى وعلم من افعال الباب خلافا للاخفش فى ادخالها على الجميع قياسا عليهما

مطلب اعلم وارى م

لخروجهما عن القياس اذ ليس في الافعال ما يتعدى الى ثلاثة بدون همزة حتى تحمل عليه
فيجب الوقوف عند المسموع صار بعد دخولها متعديا مثلها في ذلك التضعيف
ويقابلها البناء للمفعول والمطاوعة فانهما يجعلان المتعدى لواحد لازما والمتعدى
لاكثر ينقص واحدا وسيأتى الخ اى في باب تعدى الفعل ولزومه مطلقا
حال من ضمير حققا الواقع خبرا عن ما اى والذى ثبت لمفعولى علمت حقق للثانى
والثالث حال كونه مطلقا عن التقييد بحكم او حال خلافا لمن اشترط في جواز التعليق
والالغاء هنا بناءهما للمفعول اما المفعول الاول فليس له شىء من هذه الاحكام
بل هو كسائر المفاعيل توصلا اما من معلوم فالفه للتثنية عائدة على علم ورأى
في البيت الاول كالف تعديا او امر فالفه بدل من النون الخفيفة ويؤيد هذا وجود
الفاء في جواب الشرط بلا احتياج الى تقدير قد لا ماض مجهول لانه لا يبنى من اللازم
وعلى القول بجوازه يحتاج الى تكلف جعل نائب الفاعل ضمير المصدر المفهوم من الفعل
لا الالف لانها ليست مفعولا به بل تكون للاطلاق ولا الجار قبله لتقدمه فهو
به الخ اتى بذلك لدفع توهم ان التشبيه بعض في الاحكام لكنه يقتضى منع التعليق
هنا كباب كسى وليس كذلك فلو قال بدله ومن يعلق ههنا فما اسى لوفى بالمراد وانما
جاز التعليق هنا لان اعلم العرفانية قلبية وارى البصرية ملحقة بها ومن تعليقها
قوله تعالى رب ارنى كيف تحيى الموتى فجملة كيف نحو في محل المفعول الثانى علق عنها
ارى وقد يقال يصح كيف اسما معربا مجردا عن الاستفهام هى المفعول الثانى بمعنى
الكيفية مضافة الى الفعل بعدها على حد يوم ينفع اى ارنى كيفية احيائك كما قيل
به في الم تر كيف فعل ربك نبا هى وما عطف عليها بحذف العاطف مبتدأ خبره
كارى والسابق بالجر صفته اى السابق قبل قوله وان تعديا لواحد قال الدمامينى
وتعدية هذه الافعال الى ثلاثة انما هو بتضمينها معنى اعلم لا بالهمزة والتضعيف
اذ ليس في كلامهم ما يدخلان عليه اهـ ولم يسمع تعديها الى ثلاثة صريحة اهـ وهى مبنية
للمفعول كما قاله شيخ الاسلام ولا يرد قوله تعالى ينبئكم اذا مزقتم كل ممزق انكم لفى خلق
جديد لان جملة انكم سدت مسد الثانى والثالث لتعليق الفعل عنها باللام فليست
صريحة نبئت زرعة الخ التاء مفعول اول نائب عن الفاعل وزرعة ثان وجملة

يهدى ثالث وقوله والسفاهة كاسمها اى فى القبح جملة معترضة قصد بها التعريض
بذم زوجته لسفهه عليه فى اشعاره وما عليك اى استفهام انكارى اى شيء ثبت
عليك فى عيادتى اذا اخبرتنى بكسر التاء خطابا للانثى وهى المفعول الاول نائبة عن
الفاعل والياء ثان ودنفا ثالث وان تعودينى على حذف فى متعلق بثبت المقدر
كما قدرناه اومنعتم اى عطف على ابيات قبله ومنعتم ماض معلوم وتسئلون
ماض مجهول ومن استفهام انكار والشاهد فى حدثتموه فالتاء مفعول اول والهاء
ثان وجملة له علينا الولا ثالث والولا بفتح الواو بمعنى العلا بالعين كما فى نسخ
ولم ابله من بلاه يبلوه اذا اختبره فهو مجزوم بحذف الواو ولدلالة ضم اللام عليها وقوله
كما زعموا اى لم اجربه تجربة موافقة لما زعموا والجملة حالية معترضة بين الثانى والثالث
والتاء هى الاول سوادا الغميم لقب امرأة كانت تنزل موضعا من بلاد غطفان يسمى
الغميم بفتح الغين المعجمة فعرفت به واسمها ليلى وقوله بمصر صفة لاهلى اى الكائنين بمصر
وجملة اعودها حال مقدرة من تاء اقبلت والله سبحانه وتعالى اعلم

مطلب الفاعل

هو لغة من اوجد الفعل واصطلاحا ما فى الش التام اى ولو ناسخا كظننت فخرج
الناقص ككان وكاد المسند اليه اى المرتبط به والمنسوب اليه فعل على جهة
الاثبات او النفى او التعليق او الانشا فدخل الفاعل فى لم يضرب وان ضرب وهل
ضرب زيد وخرجت المفاعيل لانها لا تسمى اصطلاحا مسندا اليها ولا منسوبا اليها
بل متعلقا بها والمتبادر الاسناد بالاصالة فخرج البدل والنسق فان الاسناد
فيهما بتبعى واما باقى التوابع فلا اسناد فيها اصلا والمراد الفعل الاصطلاحى
لا الحقيقى الذى هو الحدث لئلا يتكرر قوله او شبهه ولا حاجة لتقييد الفعل بالتام
لخروج اسم كان بقيد الاسناد اذ لم تسند اليه اصلا اما على انها لا حدث لها بل هى
روابط وقيود للمسند وهو الخبر فقط واما على ان لها حدثا مطلقا هو الحصول والثبوت
فلانه لم يسند للاسم بل لمضمون الجملة وهو مصدر خبرها مضافا لاسمها فمعنى
كان زيد قائما حصل قيام زيد وكذا يقال فى افعال المقاربة ولم يقيد الش الفعل
وشبهه بالمقدم اصالة لاخراج المبتدا فى زيد قام وزيد قائم وقائم زيد فانه اسند
اليه فعل او شبهه لكنه مؤخر لفظا فى الاولين ورتبة فى الاخير لان هذا حكم من احكام الفاعل

ذكره

ذكره فى المتن بقوله وبعد فعل الخ لا قيد فى تعريفه واستغنى فى اخراج ذلك المبتدا بقوله اسند اليه فعل كما سيبينه على طريقة فعل اى بفتحتين وطريقته هى كونه مبنيا للفاعل ثلاثيا كان او غيره وكذا يقال فى قوله الآتى على طريقة فعل اى بضم فكسر وهذا التعبير اولى من قول غيره اصلى الصيغة لانه يخرج به نحو نعم وشهد بالسكون تخفيفا وان اجيب عنه بان المراد باصالتها عدم بنائها للمجهول لا عدم التصرف فيها او شبهه بالرفع عطف على فعل وحكمه الرفع اى لانه عمدة والرفع اعراب العمد واشار بذلك الى ان الرفع المأخوذ من قوله كرفوعى اى ليس من تتمة التعريف بل حكم من احكام الفاعل السبعة المذكورة فى المتن ورافعه عند س هو المسند من فعل او شبهه لا الاسناد وقد ينصب شذوذا عند امن اللبس كما قال فى الكافية

ورفع مفعول به لا يلتبس مع نصب فاعل رووا فلا تقس

سمع خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر بنصب المسمار والحجر ومنه قوله

مثل القنافذ هداجون قد بلغت نجران او بلغت سوآتهم هجر

برفع نجران وهجر ونصب سوآت وقاسه ابن الطراوة عملا بقراءة فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات ورد بامكان حمله على الاصل من ان المرفوع هو الفاعل لان التلقى نسبة من الجانبين وقد يجر لفظه باضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس او اسمه نحو من قبلة الرجل امرأته الوضوء وبمن والباء الزائدتين نحو ان تقولوا ما جاءنا من بشير كفى بالله شهيدا اى ما جاءنا بشير وكفى الله وهو ح مرفوع تقديرا وقيل محلا فيجوز فى تابعه الجر على اللفظ والرفع على المحل سواء جر بالحرف او المصدر قيل وقد يراد من الفعل جزء معناه المستقل وهو الحدث فيكون اسما بلا تأويل بمصدر فيصح ان يسند اليه كتسمع بالمعيدى خير ويضاف اليه كيوم ينفع ويجر فاعله باضافته اليه حتى الغز فيه الدماميني بقوله

ايا علماء الهند انى سائل فمنوا بتحقيق به يظهر السر
ارى فاعلا بالفعل اعرب لفظه بجر ولا حرف يكون به الجر
وليس بمحكى ولا بمجاور لذى الخفض والانسان للبحث يضطر
فهل من جواب عندكم استفيده فمن بحركم لا زال يستخرج الدر

قال الشمنى على المغنى وسبقه الى الالغاز بذلك ابو سعيد فرج بن قاسم
المعروف بابن لب النحوى الاندلسى فقال فى منظومته النونية
فى الالغاز النحوية ما فاعل بالفعل لكن جره مع السكون فيه ثابتان
وجوابه ما انشده ابن جنى فى الخصائص لطرفة بن العبد قال
بجفان نعترى نادينا من سنام حين هاج الصنبر بشد النون وكسر الباء
البرد الشديد وهو فاعل هاج لكن لما اريد منه الحدث اضيف الى فاعله فخفضه
ولكون الروى فى ابيات البيت وقبله ساكنا نقل كسر الراء الى الباء التى اصلها السكون والجفان
جمع جفنة وهى القصعة والنادى المجلس والسنام اعلى ظهر البعير وهواء زمافيه
وعلى ذلك فهاج فى محل جر باضافة حين اليه كما قيل فى يوم ينفع فيقال فى الالغاز
اى فعل فى محل جر بالاضافة وفاعله مجرور ساكن مرفوع اى مجرور بالكسرة المنقولة
ساكن للضرورة مرفوع محلا هذا وفى الصحاح ما نصه وصنابر الشتاء شدة برده وكذلك
الصنبر بشد النون وكسر الباء قال طرفة بجفان نعترى مجلسنا وسديف حين هاج الصنبر
والصنبر بتسكين الباء يوم من ايام العجوز ويحتمل ان يكونا بمعنى وانما حركت الباء
للضرورة اهـ وعلى هذا فاللغز من اصله باطل لان كسر الباء اما اصلى ينطق به فى
غير البيت ايض واما ضرورة للتخلص من سكونها مع الروى على اصل التخلص وفرارا
من اختلاف حركة ما قبل الروى المقيد لا انه منقول عن الراء بل هى مرفوعة تقديرا
ولولا الروى للفظ برفعها فادعاء كون الفعل مضافا اليه فيه ما فيه وقدم اول
الكتاب عن الشنوانى رد كون الفعل يسند اليه فتأمل والسديف بالفاء هو السنام
وايام العجوز عند العرب خمسة او سبعة موصوفة بشدة البرد . الصريح يدخل فيه
الضمير فى نحو قاما بقرينة المقابلة والمؤول اى لوجود سابك ولو تقديرا
والسابك هنا ان وان وما دون كى ولو نحو اولم يكفهم انا انزلنا الم يأن للذين
امنوا ان تخشع قلوبهم اى الم يحن خشوعها يسر المرء ما ذهب الليالى اى ذهابها
ولا يقدر منها الا ان المصدرية خاصة لعدم ثبوت تقدير غيرها نحو وما راعنى
الا يسير اى الا ان يسير اى سيره وليس عند البصريين فاعل مؤول بلا سابك
من الثلاثة قال الدماميني الا فى باب التسوية كسواء عليهم ءانذرتهم بناء على ان

سواء بمعنى مستو خبران وما بعده فاعله ولا تقع الجملة فاعلاً بلا تأويل اصلاً فلا
يقال يعجبني يقوم زيد وظهر لي اقام زيد خلافاً للكوفيين ولا حجة لهم في ثم بدا لهم
من بعد ما راوا الآيات ليسجننه وتبين لكم كيف فعلنا بهم لاحتمال ان جملة
ليسجننه ليست هي الفاعل بل مفسرة له وهو ضمير المصدر المفهوم من الفعل اي
ثم بدا لهم بداء كما صرح به في قوله بدا لي من تلك القلوص بداء واما كيف فسياتي انها
بمعنى كيفية وقيل تقع ان علق عنها فعل قلبي باي معلق وقال الدماميني تبعاً
للمغني بخصوص الاستفهام كالآية لان الفاعل في الحقيقة مضاف محذوف لا
نفس الجملة اذ المعنى تبين لكم جواب كيف فعلنا فالاقوال اربعة ما اسند
اليه غيره الخ الظاهر انه سقط منه التعميم بقوله سواء كان مفرداً ليصح عطف قوله
او جملة عليه او ان قوله غير صفة لمحذوف اي مفرد غيره ويعلم من كلام الشارح
قيد الاسناد الى الفعل مغن عن قيد تقديمه كما مر والمصدر مثاله اسم كعجبت
من عطاء الدنانير زيداً وامثلة المبالغة نحو اضراب زيد عجبت من ضرب زيد
عمراً بتنوين ضرب ورفع زيد على انه فاعل المصدر ولا يصح اضافته اليه لان الكلام
في الفاعل المرفوع لفظاً ولا جعل عمرو هو الفاعل لكتابته بالالف على ان اضافة
المصدر لمفعوله ثم ذكر الفاعل بعده قليل بل قيل خاص بالشعر كقوله
قرع القواقير افواه الاباريق برفع افواه ما كان مرفوعاً بالفعل الخ اشار
بذلك الى دفع ما ورد على المص من انه ذكر ثلاث مرفوعات لا اثنين فقط
وحاصل الجواب ان المراد مرفوعي الفعل وشبهه الكائنين في قولك اتى الخ ثم
عمم في الفعل بين الجامد والمتصرف وبعد فعل الخ اشارة لثاني احكام الفاعل
وهو وجوب تأخره وفاعل مبتدا سوغ تقديم خبره وهو الظرف المختص ووجه
اختصاصه ان فعل المضاف اليه يصلح للابتداء بمعنى يكون المراد به العموم كما في
علمت نفس اي ويعد كل فعل فاعل فيفيد انه لابد لكل فعل من فاعل وانه لا يكون
الا بعده وهذه هي المقصودة هنا اما الاولى فتستفاد من قوله فان ظهر الخ
كما سنبينه لكن يرد على عمومه ان بعض الافعال لا يطلب فاعلاً فيحتاج لاستثنائه
كالفعل المؤكد في نحو اتاك اتاك اللاحقون والمبني للمجهول وكان الزائدة على

الصحيح والفعل المكفوف بما كقلما وطالما وكثرما وقيل ما في ذلك مصدرية
هي وما بعدها فاعل وقال الشاطبي ان قلما للاثبات الشيء القليل وقد ترد للنفي
المحض فيمكن ان تكون حرف نفي كما لا فعلا بلا فاعل او ولا يقع بعدهن الا الفاظ الجملة فعلية
فعلها مذكور واما قوله صددت فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم
حيث جعل وصال فاعلا بمحذوف يفسره يدوم فضرورة وقيل قدم الفاعل على
فعله للضرورة كذا في المغني فان ظهر اي الفاعل المذكور قبل والمراد به الفاعل
الاصطلاحي اي الاسم المرفوع لا الفاعل المعنوي وهو المحكوم عليه كما قيل لانه
لا يظهر ويستتر ويكون بعد الفعل الا الاسم الدال على الذات المحكوم عليها لا
هي كما هو ظ وقوله فهو اي لفظ المفهوم من ظهر وخبره محذوف اي فالظ المطلوب
او فهو اي الحكم واضح والا فيحكم باستتاره وبهذا التقرير ينتفي اتحاد الشرط والجزا
بلا تكلف وهذا اشارة الى حكم ثالث وهو انه لا بد منه لفظا او تقديرا ولا يجوز
حذفه لانه عمدة والا فضمير اعترض بانه لا يلزم من عدم ظهوره استتاره لجواز
كونه محذوفا ويجاب بان حذفه مخصوص بمواضع قليلة مستثناة لا يليق
اعتبارها في التقسيم وهي خمسة الفعل المجهول والمؤكد بالنون للجماعة والمخاطبة
نحو ولا يصدنك لا تضربن بكسر الباء والاستثناء المفرغ نحو ما قام الا زيد
اي ما قام احد والمصدر بناء على عدم تحمله الضمير لجموده كضرب زيدا او اطعام في
يوم والتعجب كاسمع بهم وابصر اي بهم بحذف فاعل الثاني للدلالة الاول عليه ويؤخذ
من كلام ابن هشام في تعليقه موضع سادس وهو ان يقوم مقامه حالان قصد
بهما التفصيل نحو فتلقفها رجل رجل فان اصله فتلقفها الناس رجلا رجلا
اي متساويين كما في ادخلوا الاول فالاول اي مرتبين فحذف الفاعل واقيم مجموعهما
مقامه فصارا كانهما شيء واحد لا تعدد الا في اجزائه لقيامهما مقام الفاعل الذي
لا يتعدد فرفعهما كرفع واحد لكن لما لم يقبله المجموع من حيث هو مجموع جعل في اجزائه
فيمتنع فيهما العطف كما يمتنع في حلو حامض وزاديس واحدا وهو ما قام وقعد
الا زيد لانه من الحذف لا التنازع لان الاضمار في احدهما يفسد المعنى لاقتضائه
نفي الفعل عنه وانما هو منفي عن غيره مثبت له اهو وقد يقال يضمر في احدهما مع

الاتيان بالاخرى فلا يرد ما قاله وقد ينازع فى الباقى بامكان جعل ما فى التعجب
من الحذف والايصال بان يجعل فاعل ابصر مستترا فيه بعد حذف الجار لا محذوفا
واما المصدر فصحح السيوطى تحمله للضمير لتأوله بالمشتق فضربا بمعنى اضرب واطعام
بمعنى ان يطعم ففاعله مستتر لا محذوف واما فى الاستثناء المفرغ فالفاعل اصطلاحا
ما بعد الا وكون الاصل ما قام احد منظور فيه للمعنى ونظر النحاة للفظ والفعل المؤكد
حذف فاعله لعلة تصريفية مع الدلالة عليه بضم ما قبله او كسره فهو كالثابت واما
الفعل المجهول فانما حذف فاعله لسد النائب مسده ومثله يقال فى رجل رجل
فاستثناء هذه من عدم الحذف استثناء ظاهرى وفى الحقيقة لا حذف فتأمل هذا
واجاز الكسائى حذفه مطلقا تمسكا بحديث لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن
ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن ونحو كلا اذا بلغت التراقى وقولهم اذا كان
غدا فاتنى ورد بان الفاعل فى كلها مستتر لا محذوف ففى يشرب ضمير يعود للشارب
المدلول عليه بالفعل وفى بلغت ضمير الروح المعلومة من السياق والتراقى اعالى
الصدر وفى الاخير ضمير يعود لما دلت عليه الحال المشاهدة اى اذا كان هو اى ما
نحن عليه من السلامة غدا فاتنى   ولا يجوز تقديمه اى الا فى الضرورة كما نص عليه
الاعلم وابن عصفور وهو ظ كلام س وقيل يمتنع مطلقا لان الفعل وفاعله كجزئى
كلمة فلا يقدم عجزها على صدرها فان وجد ما ظاهره التقديم وجب كون الفاعل
ضميرا مستترا والمقدم اما مبتدأ كزيد ضرب او فاعل بمحذوف نحو وان احد من
المشركين استجارك   فاجازوا التقديم اى تمسكا بقول الزبا بفتح الزاى وشد
الموحدة   ما للجمال مشيها وئيدا   اجندلا يحملن ام حديدا   ام الرجال جثما قعودا
برفع مشيها وليس مبتدأ لعدم خبر له لنصب وئيدا على الحال فتعين كونه فاعلا لوئيدا
مقدما عليه وهو بفتح الواو وكسر الهمزة كفعيل من التؤدة وهى التأنى وهو عند البصريين
ضرورة كما مر فى قوله وقلما وصال الخ ومن منع مطلقا جعل الخبر محذوفا لسد الحال
مسده اى يظهر وئيدا او غير ذلك ويروى مشيها بالنصب على المصدر اى تمشى
مشيها وبالجر بدل اشتمال من الجمال   وجرد الفعل الخ هذا رابع الاحكام ومثل
الفعل الوصف وانما خصه لانه الاصل او اراد الفعل اللغوى على حذف مضاف

اى منهم الفعل ومثل ذلك يقال فيما مر من قوله وبعد فعل الخ من علامة
التثنية الخ وانما لم يجردوه من علامة التأنيث للحاجة اليها لان الفاعل قد يكون لفظه
مذكرا ومعناه مونث وبالعكس فلا يعلم المراد الا بالتاء وعدمها بخلاف التثنية
والجمع فان صيغتهما تغنى عن العلامة تولى قتال الضمير لمصعب بن الزبير
والمارقين هم الخوارج من مرق السهم اذا خرج واسلماه اى خذلاه وفيه الشاهد
اذ قياسه اسلمه والمبعد بكسر العين او فتحها الاجنبى والحميم القريب والصديق
يلوموننى قياسه يلومنى ويعذل بالضم من باب نصر كما فى المختار
مبتدا او بدل الخ لا يجوز حمل جميع ما ورد من ذلك على الابتدا والابدال لان
ائمة العربية اتفقوا على ان قوما من العرب يجعلون هذه الاحرف علامات كتاء
التأنيث ولئلا يكون الابدال وتقديم الخبر واجبا ولا قائل به اكلونى البراغيث
حقه على الافصح اكلنى او اكلتنى بالتاء وعلى هذه اللغة اكلننى بنون النسوة كما
هو الشان فى جمع غير العاقل وانما اتى بواو العقلاء لتنزيلهم منزلتهم فى الجور
والتعدى المعبر عنه بالاكل مجازا يتعاقبون اى تأتى طائفة عقب اخرى
هكذا زعم المص اشار بذلك الى انه مردود بانه حديث مختصر حذف الراوى صدره
ولفظه ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فيتعاقبون
صفة لملائكة السابق والواو ضمير يرجع اليها وملائكة بالليل مستانف لبيان
ما اجمل اولا وهكذا يكون الحال بعد الاختصار فالواو ضمير عائد على ملائكة المحذوفة
كاصلها لكن قال سم يبعد كون الراوى يختصره ويجعل المحذوف ملاحظا بلا دليل
فيتعين جعل الواو حرفا لئلا يكون الكلام ناقصا لعدم العلم بمرجع الضمير اه
ويرفع الفاعل الخ هذا خامس الاحكام ولو قال ويرفع الفاعل فعل حذفا
كمثل زيد فى جواب من وفا لسلم من التجوز بالاضمار عن الحذف لان الفعل
لا يسمى مضمرا بل محذوفا التقدير قرأ زيدا انما لم يقدر زيد القارى ليكون جملة
اسمية كالسؤال لان الفعلية فى هذا الباب اكثر فالحمل عليها اولى تصريح وتاء
تانيث الخ هذا سادس الاحكام وهى من اضافة الدال للمدلول تلى الماضى مثله الوصف
نحو اقائمة هند الا ما يستوى فيه المذكر والمونث كفعيل بمعنى مفعول وفعول

بمعنى فاعل فلا تلحقه تاء اذا كان لانثى اى مسندا اليها ولو على وجه النفى والمراد
بها المؤنث حقيقة وهو ماله فرج كالمرأة والنعجة او مجازا وهو ما لا فرج له كالشمس
والارض او تأويلا كالكتاب مرادا به الصحيفة او حكما وهو المضاف لمؤنث كصدر القناة
تدل على كون الفاعل الحقيقيد به لكونه محل البحث والا فمثله نائبه واسم كان ولو عبر
بمرفوع الفعل لشملها ولما كان المرفوع المؤنث قد يخلو عن التاء وقد توجد فى المذكر
وقصدوا الدلالة على تأنيثه ابتداء الحقوا علامته بالفعل لكونه كجزء منه كما جعلوا علامة
الرفع فى الافعال الخمسة بمرفوعها فعل مضمر اى فعل فاعل مضمر ولو مجازى التأنيث
مستترا كان كما مثله او بارزا وهو مخصوص بالالف فى نحو قاما بخلاف قمت للمؤنثة
وقمتما لمثناها وقمتن وقمن لجمعها فلا تلحقه التاء فضلا عن لزومها للاستغناء عنها
ويستثنى من المستتر نحو نعمت امرأة هند فان الفاعل ضمير مؤنث مستتر يعود على
امرأة بعده لكن لا تلزم التاء فى فعله لما سيأتى فى نعم الفتاة ثم هذا اللزوم باق وان
عطف عليه مذكر كهند قامت هى وزيد كما يلزم التذكير فى عكسه كزيد قام هو وهند
ومحل تغليب المذكر مطلقا قدم او اخر اذا جمعهما ضمير واحد كهند وزيد قائمان
او مفهم عطف على مضمر اى او فعل اسم ظاهر مفهم الخ بشرط اتصال ذلك الظاهر بعامله
كما يفيده البيت بعده وما قيل انه حذف هذا القيد من الثانى لذكره فى الاول فيه
ان معنى الاتصال فى الضمير غير معناه المراد هنا كما لا يخفى وان كان لازما له فالاولى
ما سمعته تلزم تاء التأنيث ومثلها فى اللزوم وعدمه تاء المضارع المسند لمؤنث
فتلزم مع الظاهر الحقيقى التأنيث ومع الضمير المتصل سواء كان كل منهما مفردا او مثنى
واما الجمع فان كان ظاهرا جازت فيه كتقوم الهندات كما سيأتى فى تاء الماضى او ضميرا
استغنى عنها بالنون كيتربصن الا ان يعفون يبايعنك فهل تمنع ح لذلك كتاء
الماضى او لا فليحرر ما قام الا هى مثله انما قام هى حقيقى التأنيث اى سواء كان
بالتاء كفاطمة ام لا كزينب ويستثنى من الحقيقى ما لا يتميز مذكره عن مؤنثه كبرغوث
فلا يؤنث فعله وان اريد به مؤنث كما ان ذا التاء الذى لا يتميز يجب تأنيث
فعله وان اريد به مذكر بلا خلاف كنملة وبقرة وشاة مما يفرق من جمعه بالتاء كما فى
النكت فمتى لم يعرف حال المعنى فى الواقع يراعى اللفظ فعلم ان الاستدلال على ان نملة سليمان

كانت انثى بقوله تعالى قالت نملة وهم لعدم تمييزها وكل ذلك فى الحقيقى اما المجازى
فذو التاء مؤنث جوازا والمجرد مذكر وجوبا الا ان يسمع تأنيثه كشمس وارض وسماء وقد
نظمت ذلك فقلت اذا اسقط التمييز بين مذكر وانثى ففعل الكل انثه مطلقا
لذى التا وذكر فى المجرد يا فتى كنملة مع برغوث فاعلم وحققا وان ميز انث لانثى ولو خلا
من التا وذكر فى سواه لتتقى وذا فى الحقيقى لا المجازى فانه مع التاء بالوجهين فى الحكم قد
ومع حذفها ذكر وجوبا سوى الذى بنقل كشمس فهو بالنقل علقا تنبيه حكم تأنيث الضمير
والوصف ونحوهما حكم الفعل فيما ذكر وكل ذلك فيما اذا اريد معنى الاسم فان قصد
لفظه جاز تذكيره باعتبار اللفظ وتأنيثه باعتبار الكلمة وكذا الفعل والحرف وحروف
الهجاء وقال الفراء حروف الهجاء مؤنثة ولا تذكر الا فى الشعر حرح اى بدليل تصغيره
على حريح وجمعه على احراح فحذفت لامه وهى الحاء اعتباطا فبقى كيد ودم وقد يعوض
منها راء تدغم فيها الراء وهو بكسر الحاء فرج المرأة كما فى المصباح لكن المراد هنا مطلق فرج
معد للوطئ ولو دبرا كالطير الفصل اى بين الفعل والفاعل الظ فتضعف
العناية به لبعده عن الفعل ويصير الفصل كالعوض من التاء والاجود الاثبات
اى كما يفهم من تعبيره بقد وفرض الكلام فى ظاهر حقيقى التأنيث اما المجازى فنقل
الدماميني ان الاجود فيه ترك التاء اظهارا لفضل الحقيقى على غيره ثم اختار عكسه
لان اثباتها كثر جدا فى القرآن على حذفها لم يجز نحو اى لان الفاعل فى الحقيقة مذكر
محذوف اذ المعنى ما قام احد الا هند وانما جوز المص اثباتها نظرا للظاهر الملفوظ به ومثل
الا سوى وغير ففيهما الخلاف وان كانا مذكرين لاكتسابهما التأنيث من المضاف
اليه فما بقيت الخ صدره لذى الرمة طوى النحز والاجراز ما فى غروضها فما بقيت الخ
يصف ناقته بالهزال من كثرة السفر والنحز بحاء مهملة فزاى هو النخس والركض وهو فاعل
طوى اى ذهب والاجراز جمع جرز بجيم فراء فزاى ارض لا نبات بها والغروض بمعجمتين
بينهما راء جمع غرض كفلوس وفلس كما فى الصحاح وهو حزام الناقة والجراشع جمع
جرشع كقنفذ اى الضلوع المنتفخة الغليظة واما الرقيقة فذهبت من الهزال
ووجه الشاهد منه انه اذ اجاز اثبات التاء فى الفصل بالا مع الضلوع وهى جمع
تكسير يجوز فيها الاثبات وعدمه عند عدم الفصل فليجز فيما يجب فيه الاثبات

عند

عند عدم الفصل بالأولى فاندفع ما اعترض به هنا   وليس كذلك اى ليس جائزا
فى النثر بل هو خاص بالشعر لكن قال المص فى غير هذا الكتاب ان الصحيح جوازه نثرا ايضا
خلافا للجمهور وقد قرئ فاصبحوا لا ترى الا مساكنهم بالرفع نائب فاعل ترى ان كانت
الا صحيحة بالرفع فلا اعتراض عليه والشق الثانى من الترديد هو المراد   الى مؤنث
حقيقى اى ظاهر اما ضميره فالظاهر انه لم يسمع فيه الحذف   مخصوص بالشعر جوزه
ابن كيسان فى النثر ايضا فيقال الشمس طلع كطلع الشمس   فلا مزنة بالتنوين على
اعمال لا كليس او اهمالها واما الثانية فعاملة كان والمزنة السحابة البيضاء وودقت
ودقها اى امطرت كامطارها وابقل اى انبت البقل كانباتها   والتاء مع جمع الخ
افاد بهذا ان ما تقدم من لزوم التاء مع الظاهر الحقيقى التأنيث خاص بغير الجمع والمراد به ما
دل على متعدد سالما كان كزيدون وفاطمات وطلحات او مكسرا كهنود وزيود او اسم
جمع كنساء وقوم او اسم جنس كشجر وبقر فكل ذلك يجوز فيه ترك التاء لتأوله بالجماعة
وهى من المؤنث المجازى والفرج فى نساء وفاطمات ليس لنفس الجمع حتى يكون حقيقيا
بل لآحاده هذا مذهب الكوفيين وذهب البصريون الى وجوب تأنيث جمع
المؤنث السالم الحقيقى التأنيث لا كطلحات وثمرات ووجوب تذكير جمع المذكر
السالم لان سلامة الواحد فيهما صيرته كالمذكور بخلاف البقية ورد عليهم بقوله
تعالى آمنت به بنو اسرائيل اذا جاءك المؤمنات وقول الشاعر

فبكى بناتى شجوهن وزوجتى   والظاعنون الى ثم تصدعوا

واجيب بفرض كلامهم فيما اذا سلم بناء الواحد كما افهمه التعليل اما ما تغير
كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا كما قاله الشاطبى واما التذكير فى جاءك
فللفصل بالكاف وبهذا تعلم ان ما ذكره المص وجاراه عليه الش من جواز الامرين
فيما عدا جمع المذكر الشامل لسالم المؤنث ليس مذهبا بصريا ولا كوفيا لكنه مذهب
الفارسى من البصريين كما فى التصريح وعلى مذهب الكوفيين يخرج قول الزمخشرى
ان قومى تجمعوا   وبقتلى تحدثوا   لا ابالى بجمعهم   كل جمع مؤنث   اى جوازا وليس
عندهم جمع يجب تأنيثه او تذكيره واما اللغز من قال   ايا فاضلا قد حاز كل فضيلة
ومن عنده علم العويص يراد   اى جمع تصحيح يجئ مذكرا   وفى فعله تاء الاناث تزاد

فانما يصح على مذهب البصريين او المص من وجوب ترك التاء فى سالم المذكر ويجاب
عنه بما تغير فيه بناء الواحد كآمنت به بنوا اسرآئيل فتأمل وسكت المص والش عن حكم
المثنى وهو كالمفرد حقيقيا او غيره   كالتاء مع احدى اللبن اى فى اصل الجواز ولكن
فالتاء مع نحو لبنة ارجح والحذف فى جمع التكسير مطلقا واسم الجمع واسم الجنس ارجح
على ما للدماميني والذى للسيوطى استواء الامرين   مقصود به استغراق الجنس
اى بناء على ان ال فى فاعل نعم للجنس لا للعهد ومقتضى ذلك جواز الوجهين فى كل
مؤنث قصد به الجنس ولا بعد فيه كصار المراة خيرا من الرجل ومن ذلك ما قام
من امراة فيخير فيه لان من افادت الجنسية بخلاف ما قامت امراة لكون المراد
بها المفرد وانما جاء العموم من النفى قاله الشاطبى وقد يقال بجواز الامرين فى الاول
للفصل بمن لا للجنس ونقل ابن هشام ان التأنيث فى المقرون بمن الزائدة اكثر
قال ويتعين التذكير فى كفى بهند لالتزامه من العرب بقى ان الحكم لا يختص بما مثل
نعم الى الظ كما يوهمه المتن والش بل يجوز الوجهان مع الضمير ايض كنعم امراة هند كما
صرح به السيوطى   والاصل اى الراجح والغالب وهذا تابع الاحكام التى فى
المتن ومن هنا الى الاخر من تعلقاته وبقى منها اغناؤه عن الخبر فى نحو اقائم الزيدان
وكونه لا يتعدد اجماعا كما فى تعليق ابن هشام واما نحو اختصم زيد وعمرو فالفاعل
المجموع اذ هو المسند اليه فلا تعدد الا فى اجزائه واما فلقيتها رجل رجل فمن حذف
الفاعل كما مر ايضاحه   والاصل فى المفعول الخ قال ثم لا يغنى عنه ما قبله لاحتمال
ان الاتصال الاصل فى كل كما نقل عن الاخفش اى ان الاصل اتصال احدهما لا بعينه
اذ لا يمكن اتصالهما معا   وقد يجى بالقصر فى لغة من قال جا يجى وشا يشا
كراهة توالى الخ تقدم فى المعرب والمبنى نقضه بنحو شجرة فانظره   ما يجب تقديمه اى
على الفعل ذكر الش من ذلك مسئلتين الاولى كون المفعول مما له الصدر كالشرط
والاستفهام اى وكم الخبرية نحو كم عبيد ملكت والمضاف الى ذلك كغلام من
تضرب اضرب وغلام من ضربت وما لكم رجل اخذت الثانية كونه ضميرا منفصلا
اى فى غير باب سلنيه وخلتنيه وكذا يجب تقديمه اذا وقع عامله فى جواب اما
ليفصلها من الفعل اذا لم تفصل بغيره ظاهرة كانت نحو فاما اليتيم فلا تقهر

او مقدرة

اومقدرة نحو وربك فكبر بخلاف اما اليوم فاضرب زيدا للفصل بالظرف ولا
يرد ان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها لان محله في غير اما لكون الفاء معها
مزحلقة عن موضعها كما سيتضح في بابها   ما يجوز تقديمه اي على الفعل وتاخيره
عنه وذلك اذا خلا من موجب التقديم الآتي ومن مانعه وهو غالب ما سيأتي
مما يوجب تأخيره عن الفاعل او توسيطه وكذا يمتنع تقديمه على الفعل اذا كان
ان المشددة او المخففة منها ومعموليها فلا يقال انك فاضل عرفت الا مع اما
نحو اما انك فاضل فعرفت او كان معمول فعل تعجبي او معمول صلة حرف مصدري
ناصب كان وكي فلا يقال جئت ان زيدا اضرب او كي زيدا اضرب بخلاف
غير الناصب فيجوز يعجبني ما زيدا تضرب ووددت لو زيدا تضرب وقيل يمتنع
مطلقا او معمول فعل مجزوم او منصوب بلن لانه اذا قدم على الجازم ولن ايضا
فيجوز وكذا المنصوب باذن عند الكسائي او معمولا لعامل مقرون بلام ابتداء
لم تسبق بان او بلام قسم او بقد او بسوف او بقلما او ربما او نون توكيد فكل ذلك
يمتنع تقديم معموله عليه كما في الهمع وغيره واما تقديم ذلك على الفاعل وتاخيره
عنه فهو جار على ما في البيتين الآتيين   غير منحصر بكسر الصاد اي غير منحصر فيه
غيره كما يدل عليه قوله انحصر وكذا قول الشرح الآتي غير محصور اي فيه غيره ولا
يجوز فتح الصاد لان انحصر لازم لا يبنى منه اسم مفعول مع ما يلزم من عيب
السناد   كما اذا خفي الاعراب فيهما صور ذلك ستة عشر من ضرب اربعة
المقصور واسم الاشارة والموصول والمضاف للياء في نفسها   واجاز بعضهم
هو ابن الحاج في نقده على ابن عصفور   لها غرض في الالباس اي بدليل تصغير هم
عمر وعمرو على عمير ونحو ضرب احدهما الآخر وتاخير البيان الى وقت الحاجة جائز تر
عقلا وشرعا واجيب بان هذا مبني على انه لا فرق بين اللبس والاجمال
والحق الفرق بينهما فان اللبس تبادر خلاف المراد كالذي هنا وهو ممنوع لانه
في الخطأ والاجمال احتمال اللفظ لهما على السواء كقولك للاعور ليت عينيه سوا
وهذا هو الذي من مقاصد البلغاء دون الاول   قرينة اي معنوية كما
ذكره او لفظية كظهور الاعراب في تابع احدهما كضرب موسى الظريف عيسى

او اتصال ضمير الثانى بالاول كضرب فتاه موسى لوجوب تقديم مرجع الضمير ولو
رتبة او تأنيث الفعل كضربت موسى سلمى   الكمثرى بفتح الميم مشددة فى الاكثر
ومنع بعضهم التشديد وهو اسم جنس واحده كمثراة فيصرف كاسماء الاجناس كذا
نقل من المصباح وانظر ما وجه صرفه مع الف التأنيث المقصورة الا ان يكون مراده
المفرد لا الجمع   وتاخير المفعول اى من الفاعل والوجوب اضافى اى بالنسبة لا
توسطه بين الفعل والفاعل فيصدق بوجوب تأخره عنهما بان كانا ضميرين
متصلين كضربته وبجواز تقديمه على الفعل كمثال الشرح فان قدره فى المتن حذف
المعطوف اى اضمر الفاعل والمفعول كان الوجوب المفهوم من اللام حقيقيا
ولا يمكن مثله فى الشرح لان مثاله يأباه   وما بالا مفعول مقدم لقوله اخر وقوله
انحصر اى غيره فيه   وقد يسبق اى ما انحصر بالا او انما بشرط ظهور القصد
وهو لا يظهر فى انما فتعين قصره على الا اذا قدمت معه لان القصد لا يظهر
الا حينئذ فلا ايهام فى المتن   ما هيجت لنا مفعول به وقد تقدم عليه الفاعل
المحصور مع الا وعشية ظرف لهيجت والاناء كالابعاد وزنا ومعنى ووشا
بكسر الواو فاعل هيجت جمع وشية وهى كلام الشر والعداوة وانث فعله لانه
جمع ويظهر ان ضميره لعاذلته   الاضعف مفعول زاد تقدم وهو محصور
بالا على الفاعل وهو كلاهما والبيت لمجنون ليلى   مذهب الكسائى هو الذى
فى المتن والثالث هو الاصح اجراء لالا مجرى انما فيقدم للمتأخر عاملا كما ذكر فى
الاول   شاع فى لسان العرب اى والاصل فى كثرة الاستعمال كونه قياسيا
وقوله شذ اى قياسا وان سمع كثيرا ايضا   فمن اجازها الخ اى ومن منعها نظر
الى تأخر مفسر الضمير لفظا ورتبة مع عدم تعلق الفعل به بخلاف زان نوره
الشجر فانه وان عاد على متأخر لكن الفعل تعلق به وعمل فيه فكان مشعورا به
ممنوعة اى شعرا ونثرا وقوله واجازها اى فيهما ابو عبد الله الطوال بضم الطاء
وتخفيف الواو وابن جنى بسكون الياء لان اصله كنى فعرب بابدال الكاف
جيما وليس منسوبا للجن كما قد يتوهم وبقى قول ثالث هو الحق وهو جوازها شعرا
لا نثرا   لما راى الخ الشاهد فيه عود الضمير من الفاعل المقدم وهو طالبوه :

الى المفعول المؤخر وهو مصعب بن الزبير رضى الله تعالى عنه و ذعروا مبنى للمجهول
اى خافوا جوابا لما وهى اما ظرف بمعنى حين منصوب بالجواب او حرف وجود
لوجود خلاف ورقى بشد القاف اى اعلا ورفع والندا العطا والذرى
بالضم جمع ذروة بالضم والكسر كما فى القاموس وهى اعلا الشئ والشاهد فى شطر
ظم ولو ان مجدا الخ لحسان بن ثابت رضى الله تعالى عنه فى رثا المطعم بن عدى
احد رؤساء المشركين بمكة لانه كان يحوط النبى صلى الله عليه وسلم وينصره قبل
الهجرة وابقى جواب لو فعاد الضمير من مجده وهو فاعل مقدم على مطعما وهو
مفعول مؤخر جزاء الكلاب العاويات قيل هو الضرب بالحجارة وقيل دعا
عليه بالابنة لانها انما تعاوى عند طلب السفاد وعدى بن حاتم الطائى
صحابى فلا يليق به هذا الهجاء ابا الغيلان بكسر المعجمة وعن بمعنى بعد وعبر
بالمضارع فى يجزى استحضارا للحال الماضية وسنمار بكسر المهملة والنون وشد
الميم رجل رومى بنى القصر المسمى بالخورنق بظهر الكوفة للنعمان بن امرئ القيس
ملك الحيرة فلما فرغ القاه من اعلاه لئلا يبنى لغيره مثله فضرب به المثل فى
سوء المجازاة اللهم احسن جزاءنا عندك بجاه نبيك عليه الصلاة والسلام والله اعلم

مطلب النائب عن الفاعل

هذه الترجمة مصطلح المص وهى اولى واخصر من قول الجمهور
المفعول الذى لم يسم فاعله لانه لا يشمل غير المفعول مما ينوب كالظرف اذ المفعول
به هو المراد عند الاطلاق ولانه يشمل المفعول الثانى فى نحو اعطى زيد دينارا
وليس مرادا وان اجيب بان تلك العبارة غلبت على ما ينوب عن الفاعل ايا كان
دون غيره خير نائل فى الصحاح النوال العطاء والنائل مثله لكن المراد هنا
الشئ المعطى لانه تمثيل لانابة المفعول به لا المصدر يحذف الفاعل اى لغرض
اما لفظى كالايجاز فى نحو بمثل ما عوقبتم والسجع نحو من طابت سريرته حمدت
سيرته وتصحيح النظم كقوله علقتها عرضا وعلقت رجلا غيرى وعلق اخرى ذلك الرجل
اى علقنيها الله اى جعلنى احبها عرضا بلا قصد او معنوى كالعلم به فى وخلق
الانسان ضعيفا والجهل كسرق المتاع والابهام كتصدق على مسكين وتعظيم
بصونه اسمه من لسانك او من قرنه بالمفعول كخلق الخنزير وتحقيره كطعن عمر

وكراهة سماعه والخوف عليه ومنه ونحو ذلك   مقامه بضم الميم لانه من اقام الرباعي
فيعطى ما كان للفاعل منه كون الاصل اتصاله بعامله وصيرورته كالجزء منه
واغناؤه عن الخبر في نحو امضروب العبدان وعدم تعدده كما سيذكره آخر الباب
وتأنيث العامل لتأنيثه وتجريده من علامة التثنية والجمع على ما سبق فيهما وصيرورته
مبتدا اذا تقدم ولا يضر تخلف هذه الثلاثة في الظرف والمجرور لان الكلام الآن
في النائب المفعول به لا مطلق نائب   فاول الفعل اه كالاستدراك على قوله
فيما له اى في كل شيء لا في صيغة العامل فان الفاعل يرفع بالفعل الاصلي واسمي
الفعل والفاعل والظرف وامثلة المبالغة والجامد المؤول بمشتق ولا يرتفع نائبه
الا بالفعل المغير واسم المفعول وفي ارتفاعه بالمصدر المؤول بان والفعل اقوال
ثالثها الاصح جوازه حيث لا لبس كعجبت من اكل الطعام بتنوين اكل ورفع
الطعام اى من ان اكل بخلاف عجبت من ضرب عمرو اذا كان عمرو مضروبا فيتعين
اضافته له على انه في محل نصب على المفعولية لحصول اللبس على رفعه   اضمم
اى ولو تقديرا كقيل وكذا قوله اكسر كرد فان وجد الضم والكسر قبل ذلك كعلم ويكرم
فاما ان يقدر مجيء غير الاولين او يراد بقوله اضمم واكسر اذا لم يكن كذلك وكذا
يقال في قوله منفتحا   اكسر في مضي اى في لغة الاكثر ومنهم من يسكنه مطلقا
كقوله لو عصر منها البان والمسك انعصر ومنهم من يفتحه في معتل اللام فتقلب
الياء الفا فيقول في رؤى زيد رؤى بفتح الهمزة ففي المعتل ثلاث لغات افاده في
التصريح   كينتحي من الانتحا وهو الاعتماد وقيل الاعتراض يقال انتحيت جهة
كذا اى اعتمدتها في السير وملت اليها وانتحيت لفلان عرضت له وانتحيت
السكين على حلقه عرضتها والمقول بالصفة لينتحي الاول بفتح الياء والثاني
بضمها نائب فاعل المقول لقصد لفظهما   تا المطاوعة هي قبول التأثير
وحصوله من الاول في الثاني كعلمته فتعلم وكسرته فتكسر وانما قيد تاليها
بكونه ثانيا لينبه على اختصاص هذا الحكم بالماضي فان تاليها في المضارع ثالث
فيبقى على ضمه   وثالث الذي الرواية نصب ثالث مفعولا اول لمحذوف يفسره
اجعلنه وكالاول مفعوله الثاني ويرد عليه ما مر من ان الفعل المؤكد لا يعمل فيما

قبله فلا يفسر عاملا فيه فان جعل مبتدا خبره اجعلنه بقي الاشكال في قوله كالاول
لتقدمه عليه وقدم ان المصار تكب ذلك كثيرا للضرورة وفي تغافل الخ اشار
بذلك الى ان مثل تا المطاوعة ما اشبهها من كل تا معتاد زيادتها وان لم تكن
للمطاوعة كتبختر وتوانى وتغافل بخلاف رمس الشئ اى رمسه اى دفنه فلا يضم
تاليها لعدم اعتياد زيادتها اذ الاصل التوصل للساكن بالهمزة لا التاء وفي انطلق
الخ صريحه بناء اللازم للمجهول وقد منعه اكثرهم مطلقا ولا يرد عليهم قرآءة واما الذين
سعدوا بضم السين لحكاية الكسائى سعد متعديا ومنعه ابو البقاء فيما لا يتعدى
بحرف كقام وجلس اذ لو بنى ليبقى الفعل خبرا بلا مخبر عنه بخلاف ما يتعدى به فيجوز
كمر به وقيل يجوز مطلقا وينوب المصدر المعرف عن الفاعل كجلس الجلوس واما
الفعل الجامد فلا يبنى اتفاقا واما بناء كان وكاد واخواتهما فاجازه من الجمهور
ومنعه ابو حيان تبعا للفارسى كما في النكت واكسر الخ تقييد لقوله المار
فاول الفعل اضممن اواشمم بنقل فتح الهمزة الى الواو وليست مكسورة لانه
من اشم الرباعى ومصدره الاشمام وفا بالقصر تنازعه كل من اكسر واشمم فاعمل
فيه الثاني وحذف من الاول ضميره لكونه فضلة وعينا تمييز محول عن نائب
الفاعل اى اعلت عينه وضم مبتدا سوغه التقسيم وجا بالقصر خبره قال ابن هشام
ولما كان ذكر الضم لا يكفي لبيان هذه اللغة قال كبوع لينبه على اسكان العين
وقلبها واوا معتل العين الاولى هنا وفيما يأتى معل بلا تاء ليساوى عبارة
المص المفيدة اشتراط تغيير العين بخلاف المعتل بلا تغيير كعور وصيد واعتور فاذا
بنى للمفعول سلك به مسلك الصحيح ثلاثة اوجه الكسر اعلاها والضم اردؤها
حيكت بالياء وروى بالواو فاورده الاشمونى شاهدا للضم وضميرها
لردآء يصفه بالقوة والمتانة وهو يؤنث ويذكر اى نسجت تلك الرداء على نيرين اى
طاقتين واذ حاك اى اذ حيكت وتختبط الشوك اى تضربه من اختبط الشجر
ضربها بعصى ونحوها ولا تشاك اى لا يخرقها الشوك لصفاقتها شبابا اسم
ليت الاولى وبوع خبرها والثانية فاعل ينفع لقصد لفظها فهى مرفوعة بالضمة المقدرة
والثالثة مؤكدة للاولى وما بينهما اعتراض والاستفهام انكارى وشيئا مفعول

مُطلق لينفع اى لا تنفع ليت نفعا ما الا مفعول به خلافا للعينى وروى بما بدل
هل بنى دبير بمهملة فموحدة مصغرا بالفاء محركة بالميم فهو حال من الفاء
وفى نسخ الاتيان بحركة بين الخ ولا غبار على هذين وفى نسخ الاتيان بالفاء محركة
الخ وفيها تعلق حرفى جر بمعنى واحد بعامل واحد وهو ممنوع الا ان تجعل الباء الاولى لى
لمجرد التعدية والثانية للملابسة او الثانية للتعدية والاولى بمعنى على بين الضم
والكسر اى بان يؤتى بجزء من الضمة قليل سابق وجزء من الكسرة كثير لاحق ومن
ثم تمحضت الياء قاله العلوى فالبنية على جهة الافراز لا الشيوع والقراء يسمون ذلك
روما والاشمام عندهم يطلق على الاشارة بالشفتين فى الرفع والضم عند الوقف
على نحو نستعين ومن قبل وعلى خلط الزاى بالصاد فى الصراط واصدق
فى السبعة اى الكسائى وهشام الى ضمير متكلم المراد به وبما بعده الجنس فيصدق
بالواحد المذكور وغيره نحو بعنا وبعتما وبعتن الا ان الغائب لا يلتبس الا عند اسناد
لنون النسوة فما قيل ان الصواب اسقاط قوله او غائب خلاف الصواب نعم الاولى
بدله او غائبات كما فى نسخ ولا يجوز الضم اى اذا لم يكن مكسور العين كخفت
ولا امتنع فيه الكسر كالياء لا الضم لان المبنى للفاعل ليس الا بالكسر من الاشكال
السابقة توضيح فى ان الاشمام شكل وهو كذلك ان اريد بالشكل كيفية اللفظ وصيغته
المسموعة لكن لا يحصل به لبس المجهول بغيره فالمراد منه مجموع الاشكال السابقة او يقال
الجملة الشرطية لا تستلزم الوقوع فان اريد بالشكل التحرك بحركة خاصة كان الطلاق
على الاشمام بالتغليب هذا ما ذكره المص اى فان قوله يجتنب ظ فى المنع وان
احتمل الكراهة بل يجوز الخ اى ولا يضر الالباس كما لم يبالوا به فى نحو مختار وتضار
فانهما محتملان المجهول والمعلوم ورد بان هذا اجمال لا لبس كما هنا الكن فى النكت
عن ابى حيان ان اللغات الثلاثة مسموعة عن العرب ونص على جوازها س
الذى ثبت لفا باع الخ لكن الافصح فى المضاعف الضم فالاشمام فالكسر وفى باع
بالعكس حتى قيل لا يجوز فيه غير الضم والاصح الجواز وقرأ علقمة ردت الينا ولو ردوا
لعادوا بالكسر وقرأ الجماعة بالضم للتخلص والتباس الثانى بالامر الجماعة مدفوع بلم
لان الام لا يقع بعدها على ان اللازم يدون لو اجمال الا الباس وهو معتل العين

اخذ هذا القيد من تمثيله بانقاد واختار وليس بلازم بل مثله المضاعف كاشتدّ
ففيه اللغات الثلاث كما قاله الشاطبى بمثل حركة التاء اى من ضم اوكسر او اشمام
وقابل مبتدأ سوغه كونه وصفا لمحذوف اى ولفظ قابل او وصفه بالظرف بعد
ان جعل صفة له او عمله فيه ان جعل حالا من ضميره المستتر فيه وحرى اى حقيق
خبره ومنيابة متعلق به اوحرف جر اى مع مجروره كما هو ظاهر الشرح تبعا لظاهر
التسهيل وشرح الكافية من ان النائب هو المجموع ونقل تصحيحه عن ابن هشام لكن
قال فى الارتشاف لم يذهب الى ذلك احد بل مذهب البصريين ان النائب هو
المجرور وحده فهو فى محل رفع كما انه بعد المبنى للفاعل فى محل نصب وعند الفرا
الحرف وحده وهذا مرغوب عنه اذ الحرف لاحظ له فى الاعراب اصلا اه وعلى
الثانى ففى المتن مضاف مقدر اى ومجرور حرف جر وذهب السهيلى وابن
درستويه الى عدم نيابة الجار والمجرور اصلا وما اوهم ذلك يقدر فيه ضمير المصدر
المفهوم من الفعل اوضمير مبهم يعود لما دل عليه الفعل من حدث او زمان
اومكان اذ لا دليل على تعيين احدها والمختار مذهب البصريين ما لزم
النصب على الظرفية هو ما لا يخرج عنها اصلا كقط وعوض واذا وسحر ومثله
ما لزم الظرفية اوشبهها وهو الجر بمن كعند وثم بالفتح فكل ذلك لا تجوز انابته
لعدم تصرفه اذ لا يستعمل مرفوعا اصلا ولا منصوبا ومجرورا بغير ما ذكر فلا
يقال ماجئ قط ولا جئ اذا جاء زيد على انابتهما واجازه الاخفش فيقال
جلس عندك بنصبه على الظرفية مع كونه فى محل رفع بالنيابة وقد اجاز فى قوله
تعالى لقد تقطع بينكم ومنا دون ذلك كون الظرف فى محل رفع فاعلا ومبتدا
مع نصبه على الظرفية لكن المشهور ان فتحة بينكم بناء للاضافة الى المبنى لا اعراب افاده
فى التصريح ونحو عندك عطف على قوله ما لزم لا على سحر لئلا يقتضى انه يلزم النصب
ابدا وليس كذلك بل يخرج عنه الى شبهه وهو الجر بمن وقوله من لزوم النصب اى
اوشبهه معاذا لله مصدر ميمى نائب عن اللفظ بفعله اى اعوذ بالله معاذا
وانما كان غير متصرف لعدم خروجه عن النصب على المصدرية ومثله سبحان
وكذلك مالا فائدة فيه كما استفيد منه انه لا ينوب من الظروف والمصادر الا المتصرف

المختص فالمتصرف من الظروف ما يفارق الظرفية وشبهها كيوم ومن المصادر ما يفارق النصب على المصدرية كضرب وقتل والمختص من الظروف ما خصص بشئ من انواع المخصصات ومن المصادر ما ليس لمجرد التاكيد بان يكون مبينا للعدد كضرب ثلاثون ضربة او لنوع مخصوص كضرب ضرب اليم او لنوع مقصود ابهامه كقوله تعالى فمن عفى له من اخيه شئ اى نوع ما من انواع العفو سواء صدر من كل الورثة او بعضهم وانما جعل شئ مصدرا لا مفعولا به لان عفا لازم وجعله بمعنى ترك ضعيف اذ لم يثبت عفا الشئ بمعنى تركه بل اعفاه كما فى البيضاوى واما النائب من المجرور فشرطه ايضا الاختصاص كما يفيده قول الشارح ولا جلس فى دار وان لا يلزم الجار له طريقة واحدة كمذ ومنذ الملازمان للزمان الظرف وحروف القسم والاستثناء الملازمة للمقسم به والمستثنى ولا يدل على التعليل كاللام والباء ومن اذا جاءت له واما قوله يغضى حياء ويغضى من مهابته فلا يكلم الا حين يبتسم فنائب فاعل يغضى ضمير المصدر اى ويغضى هو اى الاغضاء المعهود وهو اغضاء الحياء او اغضاء كائن من مهابته او التقدير ويغضى هو اى الطرف اى تطبق العين من مهابته كما استقربه الرودانى لان الاغضاء خاص بالطرف فيدل عليه وليس المجرور نائب الفاعل لانه لكون جاره للتعليل مبنى على سؤال مقدر فكانه من جملة اخرى ولهذا امتنع انابة المفعول لاجله والحال والتمييز واما منع المفعول معه والمستثنى فللفصل بينهما وبين الفعل والبيت المتقدم للفرزدق يمدح به زين العابدين ابن الحسين بن على رضى الله عنهم حين حج هشام بن عبد الملك فى حياة ابيه وجهد ان يستلم الحجر فمنعه الزحام فجلس بعيدا على كرسى ينتظر الفضو فجاء زين العابدين يطوف وهو احسن الناس وجها واطيبهم ارجا فلما انتهى للحجر تنحى له الناس حتى استلم فقال رجل من الشام من هذا الذى هابه الناس هذه الهيبة فقال هشام لا اعرفه مخافة ان تميل اليه اهل الشام فقال الفرزدق انا اعرفه

هذا الذى تعرف البطحاء وطاته ... والبيت يعرفه والحل والحرم
هذا ابن خير عباد الله كلهم ... هذا التقى النقى الطاهر العلم
يكاد يمسكه عرفان راحته ... ركن الحطيم اذا ما جاء يستلم
هذا ابن فاطمة ان كنت جاهله ... بجده انبياء الله قد ختموا
يغضى حياء الى ان قال

من

من معشر حبهم دين وبغضهم كفر وقربهم ملجا ومعتصم ان عد اهل التقى كانوا ائمتهم
او قيل من خير اهل الارض قيل هم لا يستطيع جواد بعد غايتهم ولا يدانيهم قوم وان كرموا
من يعرف الله يعرف اولوية ذا الدين من بيت هذا ناله الامم فغضب
عليه هشام حتى سجنه فارسل اليه زين العابدين اثنى عشر الف درهم فردها وقال
مدحت الله لا للعطا فارسل يقول له انا اهل البيت اذا وهبنا شيئا لا نستعيده
والله يعلم نيتك ويثيبك عليها فقبلها ولا ضرب ضرب اى لانه لا فائدة فى اسناد
الفعل الى المبهم من المصدر او الزمان او المكان لانفهام الاولين منه وضعا والثالث
التزاما فلا بد من تخصيصها بشئ من المخصصات ولا عبرة بافادة المصدر توكيد
الفعل لان هذه غير فائدة الاسناد واولى من ذلك بالمنع ضرب على اضمار ضمير
الضرب المبهم لان الضمير اشد ابهاما من الظاهر نعم ان عاد على مصدر مختص
بلام العهد او بصفة محذوفة لدليل جاز كما فى بغض حياء الخ ومثله قوله تعالى
وحيل بينهم وقوله وقالت متى يبخل عليك ويعتلل يسوك وان يكشف غرامك تدرب
وقوله فيالك من ذى حاجة حيل دونها وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله
اى حيل هو اى الحول المعهود الحاصل بالموت او نعزوة بدر فى احد التفاسير ويعتلل
هو اى الاعتلال المعهود الحاصل من المحبوبة او حول كائن بينهم واعتلال كائن
عليك كذا فى التوضيح وغيره اى ولا يصح جعل بين فى الآية ودون فى البيت نائب
الفاعل لعدم تصرفهما عند جمهور البصريين كما فى التصريح نعم يجوز ذلك
عند الاخفش فيكونان منصوبان على الظرفية فى محل رفع بالنيابة كما مر فى عند
وكذا عند من يجوز تصرفهما كما فى قراءة لقد تقطع بينكم بالرفع ومودة بينكم بالجر
وقوله المرتجيا انى حميت حقيقتى وباشرت حد الموت والموت دونها
بالرفع وعلى هذا فيكون فتحهما للبناء ولا يصح جعل النائب فى البيت الاخير ضمير ذى
حاجة لان الفعل لازم لا يتعدى الى المفعول بنفسه فتدبر فى اللفظ خرج به
ما لو كان الفعل يطلب مفعولا به لكن لم يذكر فلا يمتنع انابة غيره مفعول به
اى ولو منصوبا بنزع الخافض فيمتنع انابة غيره مع وجوده كانابته مع وجود منصوب
بنفس الفعل كاخترت زيدا الرجال عند الجمهور خلافا للفرا والتسهيل وقد يرد

اى شذوذا او ضرورة   ابى جعفر هو من العشرة   ليجزى قوما الخ اى ببناء يجزى
للمجهول ونائب فاعله بما كانوا مع وجود المفعول به وهو قوما وكذا لم يعن بمجهول
وبالعلياء نائبه مع وجود المفعول به وهو سيدا اى لم يعن الله اى لم يجعل احدا يعنى
بالعلياء الا سيدا واوله البصريون بانه ضرورة والنائب فى الآية ضمير الغفران
المفهوم من يغفروا وغاية ما فيه انابة المفعول الثانى وهو جائز هذا وحقق
فى شرح الجامع ان الاحق بالنيابة ما يكون اهم فى الكلام مثلا لو كان القصد ايقاع
ضرب زيد امام الامير اينب الظرف مع وجود المفعول به وهكذا   من باب
كسى هو ما كان ثانى مفعوليه غير خبر فى الاصل ولا احدهما منصوبا بنزع الخافض
كاخترت الرجال زيدا   لئلا يحصل لبس الخ اى ولا يدفعه تأخير النائب لان
كون الاصل تأخير الثانى عارضه كون الاصل انابة الفاعل معنى فلا يدل على كون
المتأخر هو المأخوذ بخلاف ضرب موسى عيسى فان تأخير المفعول دافع للبس
لعدم المعارض فيه وكذا لا يدفعه تأنيث الفعل لتأنيثه لان غاية ما يفيد
كون المؤنث هو النائب واما كونه آخذا او مأخوذا فشىء آخر   ليس بجيد اجيب
عنه بانه لم يصح عنده حكاية الخلاف او مراده اتفاق جمهور البصريين   ولا
يجوز عندهم الخ اى وان لم يحصل لبس لان المعرفة احق بالاسناد وقيل بالمنع مطلقا
طردا للباب   اذا القصد ظهر اى بشرط ظهوره فاذا شرطية لا اذ التعليلية
فقد نقل غيرهما الخلاف اى اجازه بعضهم حيث لا لبس كما مثل وهو مقتضى
كلام التسهيل بل هو داخل هنا لانه ثانى مفعولى ظن فنقل الاتفاق غلط
قاله ابن هشام تنبيه شرط انابة الثانى مع عدم اللبس ان لا يكون جملة
والا امتنع اتفاقا كما يمتنع فى غير الثانى الا اذا حكيت بالقول لانها كالمفرد
لقصد لفظها نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا فان كان الثانى ظرفا مع وجود الاول
ففيه الخلاف المار فى الظرف مع المفعول وعلى الجواز فالنائب متعلقه لانه
المفعول الثانى فى الحقيقة لا المجرور نفسه خلافا لسم لانه معمول للمتعلق لا الفعل
بخلاف مر بزيد كما مر   فلا تقول ظن الخ اى لان كلا منهما يصلح ان يكون ظانا
ومظنونا   ونصبت الباقى اى لفظا فى غير المجرور ومحلا فيه والله اعلم

اشتغال

مطلب اشتغال العامل عن المعمول م

المقصود بالذكر هو المشتغل عنه ووسطوه بين المرفوعات
والمنصوبات لرفعه تارة ونصبه اخرى اهـ صبان وفيه ان اول المنصوبات المفعول
به في باب تعدى الفعل ولزومه وقد ذكر بعد المتنازع فيه مع انه يرفع وينصب
فكان ينبغي على هذا توسيطه ايض ان مضمر اسم الخ مضمر فاعل بمحذوف يفسره شغل
وفعلا مفعول لذلك المحذوف وضمير عنه ولفظ للاسم السابق والباء في بنصب
بمعنى عن وهو بدل اشتمال من عنه باعادة العامل بمعناه وال في المحل بدل عن
الضمير على مذهب الكوفيين اى ان شغل ضمير اسم سابق فعلا عن كونه ينصب لفظ ذلك
الاسم كزيدا ضربته او محله كهذا ضربته فالسابق الخ فاللفظ والمحل للاسم السابق
لا للمضمر لان نصبه محلى ابدا هذا ما اشار اليه الموضح والاشمونى وهو التحقيق واشار
الشارح كغيره الى ان اللفظ والمحل للضمير الشاغل والمراد بنصب لفظه تعدى الفعل
اليه بنفسه وبمحله تعديه بحرف الجر كزيدا مررت به مجازا من اطلاق الملزوم وهو
نصب اللفظ والمحل على لازمه وهو التعدى بالنفس والواسطة وعلى هذا فالضمير
في لفظه للمضمر والباء سببية متعلقة بشغل ويكون قوله الآتى وفصل مشغول
بحرف جر تعميما بعد تخصيص لان فصل المشغول اما من ضمير الاسم السابق
كما ذكر او من سببيه كزيدا مررت بغلامه فلا تكرار فالسابق نصب بمحذوف
يفسره انصبه وافاد بذلك مثال الاشتغال مع حكمه اضمر اى حذف
حتما اى اضمارا حتما كما سيذكره الشارح لا نصبا حتما لان في النصب التفصيل الآتى
ان يتقدم اسم اى واحد لانه نكرة في الاثبات فيفيد ان المشغول عنه
لا يتعدد مع اتحاد العامل المقدر لانه لم يسمع واما زيدا وعمرا ضربتهما فكالاسم
الواحد بسبب العطف واجازة الاخفش ان عمل المقدر في متعدد كزيدا درهما
اعطيته اياه فان تعدد العامل المقدر جاز كما في الرضى كزيدا اخاه غلامه ضربته
اى لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه وافاد ايض اشتراط تقدمه واما
ضربته زيدا فليس اشتغالا بل ان نصب زيد فبدل من الهاء او رفع فمبتدأ مؤخر
ويشترط فيه ايض قبول الاضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر
مؤكد ومجرور بما يختص بالظاهر كحتى كذا في الصبان لكن سيأتى في المفعول المطلق

نيابة الضمير عن كل من المصدر المؤكد والمبين الا ان يكون فيه خلاف وكونه
مفتقرا لمابعده فلا اشتغال في جاءك زيد فاكرمه وكونه مختصا لا نكرة محضة
ليصح رفعه بالابتدا وان تعين نصبه لعارض فلا اشتغال في ورهبانية ابتد
بل المنصوب عطف على مفعول جعلنا بتقدير مضاف اي وحب رهبانية
وابتدعوها صفة كما في المغني ويتأخر عنه فعل هذا هو المشغول وهو العامل
الذي يذكر وشرطه الاتصال بالاسم السابق كما سيأتي وصلوحه للعمل فيما
قبله سواء كان فعلا متصرفا او اسم فاعل او مفعول دون الصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل والحرف والفعل الجامد كفعل التعجب لانه لا يفسر في هذا
الباب الا ما يعمل فيما قبله نعم يجوز الاشتغال في المصدر واسم الفعل وليس
عند مجوز تقديم معمول الاولين وخبر الثالث كزيدا لست مثله اي باينت
زيدا لست مثله في ضمير ذلك الاسم هذا هو الشاغل وشرطه كونه ضمير الاسم
السابق او سببيه كما يعلم من كلامه ويجوز حذفه بقبح لما فيه من القطع بعد
التهيئة اهصبان ومراد الش بعمله فيه خصوص النصب بدليل باقي كلامه
ومقتضى ذلك مع قول المص بنصب لفظه وقوله فالسابق انصبه ان العامل
اذا اشتغل برفع ذلك الضمير نحو وان احد من المشركين استجارك لا يكون اشتغالا
والمنقول عن ش التسهيل وابي حيان انه منه وكذا في التوضيح وهو الحق ففي الضابط
قصور فاحد فاعل بمحذوف يفسره استجارك لاشتغاله بضميره ولا يرد انه لو
تفرغ له لم يعمل فيه لان ذلك لعارض تقدمه ولو تأخر عنه لعمل فيه والجمهور على
اتحاد جهة نصب الشاغل والاسم السابق وصحح الدماميني خلافه لحكاية
الاخفش عن العرب ازيدا جلست عنده مع ان زيدا مفعول به وعنده ظرف
والتقدير ألابست زيدا جلست عنده مضمرا وجوبا اي لان المذكور كالعوض
عنه فلا يجمع بينهما واما قوله تعالى اني رايت احد عشر كوكبا الآية فليس اشتغالا
بل رايت الثاني تأكيدا وساجدين مفعول ثان لرايت الاول ومفعوله الثاني
محذوف اي ساجدين لي وقوله والشمس والقمر مفعول لمحذوف يفسره رايتهم
والجمع للتعظيم وما وافق معنى دون لفظا اي سواء كانت الموافقة بالوضع

كالمرور

كالمرور المتعدى بالباء والمجاوزة بخلاف المتعدى بعلى فمعناه المحاذاة او باللزوم
ولو عرفا كزيدا ضربت اخاه او قتلت عدوه اى اهنت زيدا او سررته لان ذلك لازم
عرفا للفعل المذكور فهو يدل عليه ومثله زيدا مررت بغلامه اى لابست زيدا لا جاوزت
لان المجاوزة ليست له واعلم انه لا محل لجملة العامل المظهر على الصحيح لانها مفسرة
خلافا للشلوبين فى جعله المفسرة بحسب ما تفسره فلا محل لها فى زيدا ضربته ومحلها
الرفع فى انا كل شىء خلقناه بقدر ونحو زيد الخبز ياكله لانها مفسرة للخبر والنصب
فى وعد الله الذين امنوا وعملوا الصالحات لهم مغفرة اذ لو صرح بالموعود به المفسر
بجملة لهم مغفرة كان منصوبا بهذا وكون المفسر جملة انما هو فى اشتغال النصب
الذى كلامنا فيه اما الرفع فالمفسر فيه الفعل وحده لانه المحذوف لا الجملة وله
اعراب ما يفسره لفظا او محلا ولذا جزم فى قوله   فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن
بانه لا يهمل النحو وبانه يلزم كون المتعدى لواحد متعديا لاثنين وهو خرم
للقاعدة   لا تلغى النحو وبان الضمير قد لا يتعدى اليه الفعل الا بالحرف فكيف
يلغى مع وجود الحرف المعدى وايضا لا يمكن الالغاء فى السببى لانه مطلوب الفعل
فى الحقيقة كزيدا ضربت غلام رجل يحبه   كادوات الشرط اى والتحضيض
والعرض لاختصاصها بالفعل مطلقا وادوات الاستفهام الا الهمزة لاختصاصها
به اذا رأته فى حيزها بخلاف ما اذا لم تره كاين زيد وهل زيد قائم وانما ذكروا
ذلك فى خصوص هل لعروض استفهامها بالتطفل كما مر واما الهمزة فلا تختص به
مطلقا لانها ام الباب وهم يتوسعون فى الامهات لكن الغالب فيها الفعل
وحيثما زيدا تلقاه اى وهلا زيدا اكرمته ومتى زيدا تكرمه وانى زيدا
فارقته فيجب النصب فى كل ذلك وقوله تلقاه ليس مجزوما لانه مع فاعله مفسر
للجملة المحذوفة بعد حيثما وليس المفسر الفعل وحده حتى يكون مجزوما كمفسره وفى
نسخ تلقه بالجزم اجراء له مجرى المحذوف تنبيه تسوية الناظم بين ان وحيثما
انما هى فى وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما اعم من كونه فى شعر او نثر
لا من جميع الوجوه فلا يرد ان جميع الادوات المذكورة لا يليها فى النثر الا صريح
الفعل فالاشتغال بعدها خاص بالشعر الا ان مع الماضى لفظا او معنى واذا

مُطلقا فلا يقبح تلو غير الفعل ظاهر لهما فى النثر لضعف طلبهما له لان ان لا يظهر
عملها ح مع انها ام بابها واذا لا تتصل اصلا قال الرودانى ومثلها كل شرط لا يجزم
نحو لو ذات سوار لطمتنى لو غيرك قالها يا ابا عبيدة بخلاف ان مع المضارع لما
ظهر اثرها فيه قوى طلبها له فقبح تلو غيره لها فى النثر كما فى الادوات ويستثنى
من ادوات الشرط اما فان الاشتغال يقع بعدها نظما ونثرا لكن لا يجب النصب
لان الاسم يليها ولو مع وجود الفعل نحو واما ثمود فهديناهم قرئ بالرفع على
الابتدا وبالنصب على الاشتغال ويجب تقدير العامل بعد المنصوب لان اما
لا يليها الا الاسم وبعد الفاء لانه لا يفصلها من اما الا اسم واحد اى واما ثمود
فهدينا هديناهم ولا يجوز الرفع اى على الابتداء كما ذكره اما على الفاعلية لفعل
مطاوع للمذكور فيجوز كقوله لا تجزعى ان منفس اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعى
اى ان هلك منفس اهلكته والظاهر ان مثل المطاوع المبنى للمجهول كان زيدا كرمته
اكرمك على ان زيدا نائب فاعل محذوف اى ان اكرم زيد اكرمته فتدبر
واجاز بعضهم وقوع الاسم اى المبتدا بعدها اى ادوات الشرط وكذا التحضيض
والاستفهام وهذا القول ضعيف السابق بالرفع فاعل تلا وما بالابتدا
الخ مفعوله اى ما يختص بذى الابتدا كذا الخ مفعول مطلق لمحذوف وفاعل
تلا ضمير الفعل وما لم يرد مفعوله وما قبل بالضم اى قبله فاعل يرد ومعمولا حال
منه اى اذا تلا الفعل شيئا لم يرد ما قبله معمولا لما وجد بعده بان كان له صدر
الكلام فالتزم الرفع التزاما مثل ذلك فيجب رفع الاسم المشتغل عنه نحو
مقتضى ذلك ان هذا القسم من باب الاشتغال مع ان ابن الحاجب لم يذكره
وصوبه ابن هشام قال لانه ليس من باب الاشتغال فى شىء ولم يدخل تحت
ضابطه لان العامل لو تفرغ من الضمير لم يصلح للعمل فى الاسم السابق والحجر
ما اقتضاه المتن والشرح من عده منه لان العامل صالح فى ذاته للعمل فيه وانما
امتنع لعارض وقوعه فى هذه الاماكن فقول المص فى الضابط ينصب لفظه
او المحل على الاعراب الاول يعنى باعتبار حالته الذاتية وان منعه مانع عارض
ويخرج به ما امتنع عمله فيما قبله لذاته كالفعل الجامد افاده سم لا يقع بعدها الفعل

اى مطلقا لفرقها من اذا الشرطية وقيل يقع ان اقترن بقد لانها لا تقع بعد الشرطية
فيحصل بها الفرق وقيل يقع مطلقا والاول اصح ومثلها ليتما فلا يجوز النصب فى
ليتما بشرا ديته على الاشتغال لان ما لم تزل اختصاص ليت بالاسم خلافا لابن
ابى الربيع نعم يجوز النصب على اعمالها ومما يلزم الابتدا واو الحال مع المضارع المثبت
فلا نصب فى خرجت وزيد يضربه عمرو ولما سيأتى فى قوله وذات بدء بمضارع ثبت
الخ وكذا لام الابتداء فلا نصب فى انى لزيد ضربته اذا ولى الفعل الخ كذا اذا فصل
بين الاسم والفعل باجنبى نحو زيدا انت تضربه وهند عمرو يضربها فلا نصب فيه
للفصل بين العامل والمعمول باجنبى فلا يفسر عاملا فيه وهذا قد يدخل فى قوله
كذا اذا الفعل تلا الخ كادوات الشرط اى والتحضيض والعرض ولام الابتدا
وكم الخبرية والحروف الناسخة والموصول والموصوف وحرف الاستثناء فكل ذلك لا يعمل
ما بعده فيما قبله فلا نصب فى زيد هلا ضربته او الا تضربه او لانا ضاربه او كم او انى ضربته
او زيد الذى تضربه او رجل ضربته وما زيد الا يضربه عمرو بخلاف حرف التنفيس كزيدا ساضربه فيجوز
نصبه على الراجح وما النافية مثلها لا فى جواب لقسم لان لها الصدر ايضا ولذا قال
س فى قول الشاعر آليت حب العراق الدهر اطعمه والحب ياكله فى القرية السوس
ان نصب حب بنزع الخافض وهو على لا بمحذوف يفسره اطعمه على الاشتغال
لانه على تقدير لا فلا يعمل فيما قبله اى حلفت على حب العراق لا اطعمه فى الدهر
بخلاف زيد لا اضربه او لم اضربه فالرفع فيه راجح فقط لا واجب لانه من القسم
الخامس الآتى • ولا يجوز نصبه اى على الاشتغال وقوله لا يصلح ان يفسر عاملا
اى على وجه كونه عوضا عن المقدر كما هو شأن الاشتغال فلو نصب الاسم بمقدر
يدل عليه بالملفوظ دون تعويض جاز ولم تكن المسئلة من الاشتغال ولا يلزم
صلاحية الملفوظ للعمل فيما قبله ولذا صرح المص فى قول الشاعر يا ايها المائح دلوى دونك
بان دلوى مفعول لمحذوف يدل عليه دونك اى خذ دلوى مع ان اسم الفعل
لا يعمل فيما قبله ومع يجوز اظهار المحذوف بخلاف الاشتغال وبعد ما ايلاؤه
الخ اى وبعد شئ يغلب فى لسان العرب جعل الفعل تاليا له فايلاؤه مصدر
مضاف لمفعوله الثانى والفعل مفعول اول لانه الفاعل معنى وفاعله محذوف

اى ايلاء العرب الفعل له على معمول فعل اى على جملة معمول فعل اى الجملة التى
هو فيها لان العطف على الجملة الفعلية بتمامها كالامر اى ولو باللام نحو زيدا
لتضربه لانها كلا الناهية لايلزمان الصدر فلا يمتنع عمل ما بعدهما فيما قبلهما
وانما امتنع تقديم الفعل عليهما لضعفهما مع تأخرهما عن العمل كما فى لم ولما
ولن والدعاء اى بخير او شر بصيغة الطلب كزيدا اللهم ارحمه او الخبر كما مثله
والمختار نصبه اى لان الاخبار بالطلب عن المبتدا قليل وخلاف القياس
لعدم احتماله الصدق والكذب الا بتأويل كما مر فى باب المبتدا وانما اتفقت
السبعة على الرفع فى آية السارقة والزانية لانه ليس مما نحن فيه بل تقديره عند س مما
يتلى عليكم حكم السارق الخ والزانية الخ فخبره محذوف والفعل بعده مستأنف لبيان
الحكم فالكلام جملتان لان هذا ليس من مواضع دخول الفاء فى الخبر عنده كما مر
وعند المبرد الجملة الفعلية خبر ودخلت الفاء لما فى المبتدا من معنى الشرط ولهذا
امتنع النصب لان ما بعد فاء الجزاء وشبهها لا يعمل فيما قبلها على انه لا يمتنع
اجماع السبعة على المرجوح قياسا كقوله تعالى وجمع الشمس والقمر حيث لم يؤنث
الفعل مع انه المختار فى المؤنث غير الحقيقى وان عطف عليه مذكر كما مر وقال ابن
بابشاذ يختار الرفع فى العموم كالآية والنصب فى الخصوص كزيدا اضربه
كهمزة الاستفهام مثلها النفى بما ولا وان وكذا حيث المجردة عن ما لان دخول
الجميع على الفعل اكثر فيترجح النصب بعدها كما زيدا رأيته ولا عمرا كلمته وان بكرا
رأيته واجلس حيث زيدا ضربته بخلاف لم ولما فتختص بالفعل ولا يقع الاسم
بعدها الا لضرورة فيجب نصبه فان فصلت الهمزة بغير ظرف نحو اانت زيد
تضربه ترجح الرفع اما الظرف فلا اثر له نحو اكل يوم زيدا تضربه والظاهر ان مثل
الهمزة فى ذلك ما ذكر معها بعد عاطف اى او شبهه كضربت القوم حتى زيدا
ضربته وما رأيت زيدا لكن عمرا ضربته فيترجح النصب لان حتى ولكن وان كانا
حرفا ابتداء لدخولهما على الجملة لكنهما اشبها العاطفتين فى كون ما بعد حتى
بعضا مما قبلها وفى كون لكن بعد النفى كما هو شأنهما عند العطف فان خليا من ذلك
كاكرمت زيدا حتى عمرو اكرمته وقام بكر لكن عمرو ضربته ترجح الرفع لعدم شبههما

بالعاطف ولا وجه لتعينه كما قيل اذ غايته انهما مثل زيد ضربته افاده م
للمعطف جملة انحو ان قلت كما يرجح النصب بذلك يرجح الرفع بكون الاصل عدم
التقدير اجيب بان التقدير في العربية كثير جدا وتخالف المتعاطفين قليل
جدا بل نقل في المغني قبحه عن الرازي فلا يصلح للترجيح ومحل قلة التخالف اذا
عدم مقتضيه فلا يرد قوله تعالى سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون فان
المقتضي للتخالف ان دعاء الاصنام متجدد منهم فناسبه الفعلية وعبر في
الثاني بالاسمية لتفيدان هذا الدعاء كالصمت الدائم في عدم الافادة فكأنهم
لم يدعوا اصلا ولو عبر بالفعلية لفات هذا المعنى فتدبر   قام زيد واما عمرو
فانما اختير رفعه لان ما بعد اما مستأنف ومنقطع عما قبلها ومثلها اذا الفجائية
كرايت عبد الله فاذا زيد يضربه عمرو ولكن الرفع في هذه واجب لما مر ولا اثر
للفصل بغيرهما كقام زيد وفي الدار عمرا ضربته   فيختار نصب عمرو انما افاد ان
محل ترجح الرفع مع الفصل ما لم يقتضي النصب مقتض آخر غير العطف كالطلب
والا ترجح النصب لتعدد مقتضيه واعلم ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها
الا اذا كانت زائدة او مع اما لكونها معها مزحلقة عن مكانها كما سيأتي بيانه
ويمتنع ان يقدر الفعل قبل الفاء لانه لا يفصل بينها وبين اما باكثر من جزء واحد
فالتقدير واما عمرا فاكرم اكرمه   بعد عاطف اي غير مفصول باما لما مر وشبه
العاطف في هذا ايضا كالعاطف وشبه الفعل كالفعل فالاول كانا ضربت
القوم حتى عمرا ضربته والثاني كهذا ضارب زيدا وعمرا يكرمه   جملة ذات وجهين
اي غير تعجبية لجريان فعل التعجب مجرى الاسماء لجموده ولذلك صغروه   جاز
الرفع والنصب اي بشرطان يكون في الثانية ضمير الاسم الاول كزيد قام وعمرو
اكرمته في داره او تعطف بالفاء لترتبط بالاولى قال ابن هشام او بالواو
لافادتها الجمعية كما في الفاء السببية ورد بان جمعيتها في المفردات لا في الجمل فان
خلت عن ذلك امتنع النصب بالعطف على الصغرى عند الاخفش والسيرافي
لان المعطوف على الخبر خبر ولا رابط فيه وجوزه الناظم وجماعة ومنه مثال الشرح
للتوسع في الثواني وقد اجمعت القراء على نصب السماء في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان

والسماءُ رفعها مع خلوها عن ضمير النجم والشجر فان عطفت على الكبرى ترجح الرفعُ لتناسُب المتعاطفين والنصب مرجوح على حد زيدا ضربته ويكون من عطف فعلية على اسمية افاده الاسقاطي وللاخفش ان يدعي مثل ذلك في الآية فتدبر

في البحر فائدة دفع توهم ان ما خالف المختار من الوجوه السابقة لا يقاسُ عليه نقله شيخنا عن الشاطبي فارسًا ما غادروه اي تركوه وما زائدة وملحمًا بفتح الحاء المهملة اي غشيه الحرب من كل جانب والزميل بضم الزاي وشد الميم الجبان والنكس بكسر فسكون الضعيف والوكل بفتح فكسر اسم فاعل من وكل امره الى غيره لعجزه او بفتح الكاف فعل ماض ولا يرد ان شرط المشغول عنه كونه مختصا وفارسا نكرة محضة لان ما قائمة مقام الوصف وان كانت زائدة اي فارسا اي فارس

بكسر جنات هي شاذة او باضافة اي بذي اضافة او بمضاف ولو تعدد كزيدا ضربت غلام صاحب اخيه واو مانعة خلو فتجوز الجمع كما اشار له الشارح بقوله مررت بغلامه لكن قال الشاطبي لا يتقيد الفصل بما ذكر بل يجوز زيدا ضربت راغبا فيه او ضربت من اكرمه او رجلا يحبه كما سيأتي في قوله وعلقة حاصلة بتابع الخ فليست او لمنع الجمع ولا الخلو واعلم ان الفعل المقدر في اتصال الضمير بالفعل من لفظ المذكور وفي فصله منه من معناه او لازمه كما مرت الاشارة اليه ولذا كان النصب عند الاتصال احسن منه عند الفصل فيما تقدم اي في الجملة اذ لا يأتي فيه وجوب النصب لانه لا يكون الا بعد ما يختص بالفعل اسم الفاعل نحواي وامثلة المبالغة لا الصفة المشبهة ولا افعل التفضيل فلا يجوز نصب زيدا اي بل يجب رفعه مبتدا خبره جملة اسم الفعل وفاعله فالجملة اما هو حرف فلا محل له على الراجح وكذا يجب الرفع في نحو زيد ضربا اياه لان المصدر لا يعمل فيما قبله فزيد مبتدا خبره الفعل الذي ناب عنه المصدر نعم يجوز الاشتغال فيهما عند الكسائي المجوز معمول اسم الفعل والسيرافي المجوز تقديم معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري وهو النائب عن فعله اما ما ينحل فلا يعمل فيما قبله اتفاقا لان الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول ومحل ما ذكرنا لم يمنع منه مانع كالفاء في والذين كفروا فتعسًا لهم فيتعين فيه الابتداء اتفاقا وتعسا مصدر لمحذوف هو الخبر اي تعسهم

تعسًا ودخلته الفاء مع ان فعل الصلة ماض لجوازه على قلة كآية ان الذين فتنوا
المؤمنين ثم زيدًا انا ضاربه الآن اى بنصب زيد بفعل مضمر يفسره جملة انا ضا
او باسم فاعل على مضمر خبر عن انا مقدم عليه او مبتدا وانا فاعله ان اعتمد على نحو استفهام
نحو ازيدا انا ضاربه والوصف المذكور على هذين خبر مبتدا محذوف كما قاله الدماميني
او هو مفسر للمحذوف وقائم مقامه بلا تقدير مبتدا له كما قاله سم فان قيل قدم في
الابتداء ان الوصف لا ينفصل من معموله باجنبى وح فلا يصلح ضاربه لان يفسر
عاملا فى زيد لانه لو تفرغ له لم يتسلط عليه لفصله بانا قلنا هو صالح فى ذاته لا بالنظر
للفصل او ان محل امتناع الفصل عند تأخر الاجنبى والمعمول عن الوصف كما فى آية
اراغب انت عن آلهتى اخذا من كلامهم كما افاده الصبان ولا يرد انهم صرحوا بامتناع
زيدا انت تضربه للفصل كما مر مع تقدمهما لانهم اغتفروا ذلك فى الوصف لاحتياجه
الى ما يعتمد عليه بخلاف الفعل وعلقة اى يعنى ان الارتباط بين العامل الظاهر
والاسم السابق الذى لا بد منه فى الاشتغال ليكون العامل موجها اليه فى المعنى كما
يحصل بنفس الاسم الواقع شاغلا لكونه ضمير السابق او سببيه يحصل بتابع
الشاغل الاجنبى اذا اشتمل ذلك التابع على ضمير السابق فالعلقة بمعنى الارتباط
والملابسة والباء فى بتابع وبالاسم سببية كما يشير اليه صنيع الشارح فان كلا منهما
سبب فى الارتباط باعتبار عمل العامل فيه او فى متبوعه والمراد بتابع الشاغل صفة
او بيانه او نسق عليه بخصوص الواو لافادتها الجمعية لا البدل والتوكيد ويحتمل
ان المراد بالعلقة الضمير والباء فى بتابع وبالاسم الواقع على هذا خصوص السببى
فتأمل والله اعلم لزومه عطف على تعدى فهو تابع له فى اعراب

التراجم من رفع او غيره وهو من اضافة الصفة للموصوف اى الفعل المتعدى
والفعل اللازم لانهما المذكوران صراحة لا نفس التعدى واللزوم وفى هذا
الباب ذكر المفعول به وهو اول المنصوبات فكان الاولى تأخيره عن التنازع
كما مر فى الاشتغال علامة الفعل المعدى اى بنفسه وضعا لانه المراد عند الاطلاق
لا المعدى بالحرف ولا بنزع الخافض ان تصل اى صحة ان تصل نحو وله علامة
ثانية وهى صحة صوغ اسم مفعول منه تام اى غير مفتقر الى جار ومجرور هاء القصر

مفعول تصل وغير بالجر مضاف لمه اى هاهى ضمير غير مصدر اى وغير ظرف ايض
فان ضميره يتصل باللازم كالمصدر نحو الليلة قمتها والنهار صمته وانما لم يذكره المص
لانه لا يتصل به الا توسعا بحذف الجار والاصل قمت فيها وصمت فيه بخلاف ضمير
المصدر   واللازم ما ليس كذلك هذا كقول المص ولازم غير المعدى صريح فى
انحصار الفعل فى القسمين لكن الجمهور على ان كان واخواتها واسطة قيل ولعل
المص ادخلها فى المعدى لتشبيهها به فى عمل الرفع والنصب لانها يتصل بها غير المصدر
والظ ان موضوع كلامه الافعال التامة بدليل قوله فانصب به مفعوله والا
لقال او خبره ولتقدم الكلام على الناقصة فلا يخالف الجمهور وفى التسهيل ان ما
يتعدى تارة بنفسه وتارة بالحرف مع شيوع الاستعمالين كشكرته وشكرت
له ونصحته ونصحت له واسطة وهو الاصح قال ابو حيان فهو قسم براسه مقصور
على السماع لا لازم وحذف الحرف توسع ولا متعد والحرف زائد كما قيل بكل واما
ما تعدى ولزم مع اختلاف المعنى كفغر فاه بفاء فغين معجمة اى فتحه وفغر فوه اى انفتح
وكزاد ونقص فلا يخرج عن القسمين   فانصب به مفعوله اى المفعول به
لانه المراد عند الاطلاق اما بقية المفاعيل فينصبها اللازم ايض   كنهم فى
القاموس النهم محركة وكسحابة افراط الشهوة فى الطعام وان لا تمتلئ عين الاكل
ولا يشبع نهم كفرح وعنى اى بضم فكسر فهو نهم ونهيم ومنهوم اه وفيه ايض
نهم كفرح وضرب نحم وعلى هذا الثانى فهو عوض لا سجية وتمثيله بنهم المكسور يفيد
ان افعال السجايا لا يلزم ضم عينها وفى التصريح خلافه   والمضاهى بكسر الهاء
اى المشابه واقعنسسا اما مفعوله اى والذى شابه اقعنسسا فى كونه بعد نونه
الزائدة حرفان اعم من كونهما اصليين كاحرنجم اى اجتمع او احدهما زائد للتضعيف
كاقعنسس او لغيره كاسلنقى اى نام على ظهره واحرنبى الديك اذا انتفش للقتال
واما فاعله ومفعوله محذوف بناء على مذهب المص من جواز حذف عائد ال
الموصولة اى والذى ضاهاه اقعنسس لالحاقه به وهو وزن افعنلل اصلى
اللامين كاحرنجم فان السين الثانية فى اقعنسس زائدة لالحاقه باحرنجم لا اصلية
بدليل تكرارها بلا فصل وعلى كل فالمراد اقعنسس وما شابهه لاشتهار هذه

العبارة فى ذلك قيل ويضعف الاول انه لا يفيد الالحاق المذكور فالتشبيه عليه
مقلوب لما علمت من الحاقه باحرنجم لكن على الثانى لا يشمل نحو اسلنقى فان اقعنسس
لم يلحق به بل هو ايضا ملحق باحرنجم فالاولى حمل المضاهاة فيهما على مطلق الموازنة
والحاصل ان كلا من افعنلل المضاعف كاقعنسس ومن افعنلى كاسلنقى ملحق بافعنلل
اصلى اللامين وكلاهما لازمة واما قوله قد جعل النعاس يسرنديني ادفعه عنى ويغرنديني
فشاذ ومعنى اسرندى واغرندى علا وركب وهى الطبيعة المراد بها المعنى الملازم
للفاعل اى الذى لا يفارقه غالبا او بشرط عدم المعارض فلا يرد ان نحو الظرف
يزول لعارض كالمرض وذلك لالتزام عدم زواله بذلك وانما يستتر كطهر
بالضم والفتح ونظف بالضم لا غير كدنس ووسخ كلاهما كفرح على عرض
المراد به معنى غير حركة لا يلازم الفاعل فخرجت الحركة فمنها لازم كمشى ومتعد
كدا اما ما يلازم فمن السجايا كما مر ودخل فى العرض نظف ودنس فعطفه عليهما عام
وشمل ايضا فهم وعلم مع انهما متعديان فان جعلا ثابتين اوكا لثابت اشكلا
على فعال السجايا مطاوعا ذى المطاوعة قبول الاثر اى حصوله من فاعل
فعل ذى علاج محسوس الى فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا فان حصل الاثر
بلا ملاقات فليس مطاوعا كضربته فتألم وخرج بالمحسوس غيره فلا يقال
علمت المسئلة فانعلمت ولا ظننت كذا فانظن لعدم العلاج المحسوس واما
نحو قولهم انقطعت الى الله وانكشفت حقيقة المسئلة مما كان معنويا فمجاز
لا حقيقة او انه ليس مطاوعا لفعلت بل مستقل كذهب ومضى ويجوز قلت
هذا الكلام فانقال اذا عنيت الالفاظ المسموعة لاحساس علاجها بتحريك
اللسان والشفتين فان اردت المعنى المفهوم من القول بلا نظر للفظ
امتنع افاده الدماميني ويستفاد من كلام المص ما عليه الجمهور من ان الفعل
ومطاوعه لا يتعديان معا الى مفعول او اثنين ولا يلزم ان مقابل المتعدى
لواحد لازم ولاثنين يقصر عن واحد واما استعطيته درهما فاعطانى درهما
واستنصحته فنصحنى فمن باب الطلب والاجابة لا المطاوعة واما قوله
وكم موطن لولاى طحت كما هوى بأجرامه من قنة النيق منهوى

فضرورة اوان منهوى مطاوع اهويته المتعدى لاهوى اللازم لكن مطاوعة
انفعل لافعل شاذة والنيق بكسر النون وسكون التحتية وبالقاف الجبل وقنته
اعلاه وعدّ لازما الخ مثله المتعدى لواحد اواكثر فانه يتعدى لغيره بالجار
بحرف جر وكذا بالهمزة كأذهبت زيدا وانما ينقاس في اللازم عند س قيل وفي المتعدى
لواحد ايضا وقيل سماعية مطلقا وتضعيف العين ما لم تكن همزة كناى وما سمع
ويقل في غيرها من حروف الحلق كدهن ولم يسمع في غير اللازم والمتعدى لواحد
وفي قياسيته فيهما خلاف وبغير ذلك نقلا راجع في المعنى للحذف فقط
كما يقتضيه صنيع الش بقرينة قول المص وفي ان وان يطرد فهو متعلق بحذف
من مادته اى ويحذف نقلا كما قدره الاشمونى وليس راجعا للنصب كما قد يتوهم
لتبعيته للمحذوف في السماع فلا يوصف به استقلالا ولئلا يقتضى ان عدم
النصب مع الحذف ليس سماعيا فيصدق بقياسيته وليس كذلك وبهذا يبطل
رجوعه لهما معا وان استوجهه شيخ الاسلام افاده الصبان فيصل الى المفعو
له اى فينصب وجوبا وناصبه عند البصريين الفعل فقولهم منصوب بنزع الخافض
اى عنده وعند الكوفيين النزع هو الناصب في الباء للآلة وشذ بقاء الجر في قوله

اذا قيل اىّ الناس شر قبيلة اشارت كليب بالاكف الاصابع

اى اشارت الاصابع مع الاكف الى كليب ولم تعوجوا اى تميلوا وتدخلوا
مع غير ان وان مثلهما كى المصدرية فيطرد تقدير اللام قبلها كجئت كى تكرمنى
اعلى وفي التسهيل انما ورد فيه الحذف كثيرا من غير ذلك قيل وقيس عليه كدخلت
الدار والمسجد فيقاس عليهما دخلت البلد والبيت وان لم يكثر كتوجهت مكة
وذهبت الشام لا يقاس عليه توجهت المسجد وذهبت الدار مثلا لانه لم يسمع
في غير مكة والشام مع قلته فيهما وكذا امطرنا السهل والجبل وضربته الظهر والبطن
اى عليهما وهل المنصوب مع دخلت ونحوه مفعول به حقيقة او على التوسع بحذف
الحرف اوظرف شذوذا لان ظرف المكان شرطه الابهام وهذا مختص خلاف
لكن القول الثالث لا يأتى في ذهبت وتوجهت لانه بمعنى الى لا في فتنبه لذلك
وسيأتى في حروف الجر اطراد الحذف في غير ذلك ثم من السماعى ما ورد في السعة

كما مثل وكشكرته ونصحته بناء على حذف الجار منهما ومنه ما لم يرد الا لضرورة فلا يجوز
لنا نثرا ولو في التركيب الذى سمع فيه كقوله لدن بهز الكف يعسل متنه
فيه كما عسل الطريق الثعلب وقوله آليت حب العراق الدهر اطعمه
اى حلفت على حب العراق وكما عسل الثعلب اى اضطرب فى الطريق ولدن بفتح
فسكون اى رمح ومتنه صدره قال حفيد الموضح والحكم بقياسية الحذف مع ان وان
دون نصحته وشكرته غير ظ لان المراد بالقياس جوازه فى اى تركيب وان لم يسمع
وهذا بعينه فى نصح وشكر م الاخفش الصغير الاولى الاصغر لان الصغير
هو ابو الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ س والاصغر على بن سليمان تلميذ ثعلب
والمبرد والاكبر هو ابو الخطاب شيخ س وجملة من لقب بالاخفش احد عشر نحويا
وسيبويه اربعة كما فى التصريح بريت القلم من باب رضى ويقال بروته بالواو
ولا يسمى قلما الا بعد البراية وقبلها بوصة وقصبة ففى قولهم بريتا القلم مجاز الأول
كاعصر خمرا اى عنبا يؤول للخمر افاده فى المصباح فلا يجوز حذف فى لاحتمال الخ
هذا مبنى على مذهب المص من عدم الفرق بين الاجمال واللبس وهو خلاف التحقيق
كما مر واللازم فى المثال انما هو الاجمال لاستواء احتماليه فهو من مقاصد البلغاء
الا اذا اقتضى المقام التعيين فيمتنع كاللبس فينبغى ان يحمل المثال عليه بخلاف
وترغبون ان تنكحوهن فان الاجمال فيه مقصود ليرتدع من رغب فى النساء
لجمالهن ومالهن ومن رغب عنهن لدمامتهن وفقرهن اشارة الى طلب تعلق
الرغبة بالدين وعدمه وقيل الحذف فى الآية لقرينة كانت وقت النزول لانها
نزلت فى فرقة ترغب فيهن لجمالهن وقيل فى فرقة ترغب عنهن لفقرهن وقيل فى الفريقين
فالقرينة فى كل فرقة حالها فلا اجمال فيه بالنسبة لذلك فى محل جراى تمسكا
بقوله وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الى ولا دين بها انا طالبه
بجر دين عطفا على محل ان تكون لا على توهم دخول اللام عليه كما قال الاخر لان الاول
اظهر ولا يرد فقد الطالب لذلك المحل لان المحل هنا بمعنى اللفظ المقدر اذ هذا الجر
لفظى اى مستحق للفظ المصدر المقدر لا محلى بمعنى استحقاقه للموضع حتى يشترط
بقاء طالبه وذهب الكسائى اى والخليل وهذا هو الاقيس لضعف الجار

عن العمل محذوفا ولذا وجب النصب فى غيرهما فكذا معهما غايته انهما لما طالا بالصلة
انقاس معهما الحذف تخفيفا وذلك لا يقتضى بقاء الجر وذهب س الى الجر فانه
قال بعد ان ذكر امثلة من ذلك ولو قيل ان الموضع جر لكان قويا ولذلك نظائر
كقولهم لاه ابوك اى لله ابوك ثم نقل النصب عن الخليل فعلم انه يجوز الامرين
واما نسبة الجر الى الخليل والنصب الى س كما فى الاشمونى تبعا للتسهيل وكذا فى
البيضاوى عند ان الله لا يستحيى فسهو من لبس اما بضم اللام مسندا
لجماعة الذكور بدليل ازركم او بفتحها مسندا للفرد ولا ينافيه ازركم لجواز خطاب
واحد من الجمع المزورين او انه للتعظيم ونسج اليمن اى منسوجه الثانى منهما
ليس خبرا قيد بذلك لقول المص فاعل معنى ولانه فالخبر والمبتدا فى الاصل كالمفعول
والفاعل معنى فى الاحكام الآتية فيجوز التقديم فى ظننت زيدا قائما الا فى ظننت
زيدا عمرا ويجب فى ظننت فى الدار صاحبها فالاصل تقديم الذى وتقديمه الا
يجر على ما قد يجر كاخترت زيدا الرجال ويجوز اخترت الرجال زيدا عرى اى نزل
ووجد ومضارعه يعرو كغزا يغزو واما عرى يعرى كتعب يتعب فبمعنى خلا ولا يتم
هنا وهو خوف اللبس اى مثلا فمثله كون الثانى محصورا فيه كما اعطيت
زيدا الا درهما وكونه ظاهرا والاول ضميرا متصلا كاعطيتك درهما فلا يقدم على
الاول وان قدم على الفعل وقد يجب اى لمانع من التاخير كالحصر فى الاول كما
اعطيت الدرهم الا زيدا وكونه ظاهرا والثانى ضميرا متصلا كالدرهم اعطيته زيدا
وكالضمير فى مثاله ومنه قولهم اسكنت الدار بانيها واعطيت القوس باريها فلو كان
ضمير الاول فى الثانى كاعطيت زيدا ماله جاز وجاز لما عرف فى باب الفاعل ان
لم يضر كيعد مضارع ضار يضير ضيرا بمعنى ضر قال تعالى لا يضركم كيدهم شيئا اى
لا يضركم لحذف ما سيق لمثال المنفى وهو الحذف المضر فيجوز حذف الفضلة
اى لدليل ويسمى اختصارا ولغيره ويسمى اقتصارا الا فى باب ظن فيمتنع الاقتصار
والمراد بالجواز ما يقابل الامتناع فيشمل الوجوب فى ضربت وضربنى زيد لما سياتى
فى التنازع كقولك الخ مثال المنفى وهو الحذف غير المضر الناصبها نائب فاعل
يحذف وها مفعول الناصب لانه صلة ال فلا يحتاج فى عمله الى شرط وفاعله مستتر

فيه يعود لالا اى ويحذف العامل الذى نصب الفضلة ويمتنع كون الناصب مضافا
اليها لان الوصف المحلى بال لايضاف للخالى منها ولا لضميره عند من ويجوز
عند غيره كما سيأتى فى الاضافة فى باب الاشتغال اى والندا فان ناصب
المنادى ادعو محذوفا نابت عنه يا ولا يجمع بين العوض والمعوض وكذا يجب
الحذف فى التحذير بشرطه الآتى وفى المثل كالكلاب على البقر اى ارسل وماجرى
مجراه كانتهوا خيرا لكم اى انتهوا وأتوا خيرا والله اعلم هو لغة التجاذب

مطلب التنازع فى العمل

واصطلاحا ما سيذكره الش ان عاملان فاعل لمحذوف يفسره اقتضيا وعمل
مفعول به لذلك المحذوف ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وفى اسم متعلق
بعمل قدم عليه مع انه مصدر للضرورة او للتوسع فى الظرف والمراد باقتضائهما
العمل توجههما كذلك الاسم وطلب كل منهما له فى المعنى اما مع التوافق فى الفاعلية
او المفعولية او التخالف فيهما كما سيمثل قبل حال من عاملان اى حال كونهما
قبل الاسم ذا اسره فى القاموس الاسرة بضم الهمزة الدرع الحصينة واسرة الرجل
رهطه الادنون وضبطه المعرب بالفتح وفسره بالجماعة القوية عن توجه عاملين
قال الموضح اى فعلين متصرفين كآتونى افرغ عليه قطرا او اسمين يشبهانهما كقوله
عهدت مغيثا مغنيا من اجرته فلم اتخذ الا فناءك موئلا
او اسم وفعل كذلك نحو هاؤم اقرؤا كتابيه اهـ وقوله يشبهانهما اى فى العمل لا فى التصرف
كما قاله شارحه لئلا ينافيه تمثيله بهاؤم اقرؤا فانه اسم فعل جامد بمعنى خذوا تنازع
هو واقرؤا فى كتابيه فاعمل فيه الثانى وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة والميم
علامة الجمع والهمزة بدل من كاف الخطاب فشمل اسم الفاعل كالبيت والمفعول
كقوله وعزة ممطول معنى غريمها واسم الفعل كالآية والمصدر كقوله
لقيت فلم انكل عن الضرب مسمعا فلقيت والضرب تنازعا مسمعا وانكل
اى اعجز من باب دخل وطرب واسم المصدر مثله كما استظهره الصبان كأن
يقال من قبلة الرجل ومسه امراته الوضوء ولم ار من ذكر الصفة المشبهة وافعل
التفضيل ولا مانع منهما فيما يظهر كزيد اضبط القوم واجمعهم للعلم وزيد حذر
وكريم ابوه فليحرر فلا تنازع بين حرفين ولا حرف وغيره واما نحو فان لم تفعلوا

فلم جزمت الفعل وهما فى محل جزم بان ولا بين فعلين جامدين او فعل جامد وغيره
لان الجامد لضعفه لا يفصل من معموله والفصل لازم فى التنازع عند اعمال الاول
فاذا بطل اعماله لذلك بطل التنازع اذ من شرطه جواز اعمال كل منهما ومن هذا
يؤخذ منع زيدا فضل واكرم من عمرو لانه لا يفصل بين افعل ومن باجنبى قال
الرودانى ّما لم يتأخر الجامد عن غيره والا جاز لعدم فصله سواء اعمل الاول او الثانى
كاعجبنى ولست مثل زيد واجازه المبرد فى فعلى التعجب مطلقا واغتفر فصل الاول
من معموله اذا كان هو العامل لامتزاج الجملتين بالعاطف واتحاد مطلوبهما
وقيل فى شرح التسهيل باعمال الثانى حذرا من الفصل ولا بد من ارتباط بين
العاملين اما بعطف مطلقا كما مثل او بعمل اولهما فى ثانيهما نحو وانهم ظنوا كما
ظننتم ان لن يبعث الله احدا فظنوا وظننتم تنازعا ان لن يبعث والثانى معمول
للاول لانه صفة لمصدره المحذوف اى ظنوا ظنا كظنكم او بكون الثانى جوابا
للاول جواب السؤال نحو يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة او الشرط كأتونى
افرغ عليه قطرا ومنه كما فى الاسقاطى هاؤم اقرؤا كتابيه او غير ذلك من وجوه الارتباط
كما فى المغنى فلا يجوز قام قعد اخوك   الى معمول اطلاقه يشمل الظاهر والضمير لكن
بشرط كونه منفصلا مطلقا او متصلا مجرورا نحو زيدا ما قام وقعد هو وما ضربت
واكرمت الا اياه ووثقت وتقويت بك على خلاف فى الاخير واشترط قوم وجوب
توجه العاملين الى المعمول فخرج قوله تعالى وانه كان يقول سفيهنا لاحتمال ان اسم
كان ضمير الشان فلا تتوجه الى سفيهنا والاظهر عدم اشتراطه فيجوز التنازع
فى الاية كما يجوز عدمه وخرج بتوجه العاملين اتاك اتاك اللاحقون فليس تنازعا
والا فسد اللفظ لوجوب ان يقال اتاك اتوك او اتوك اتاك بل الثانى لمجرد
التوكيد كالحرف الزائد فلا فاعل له اصلا ومثله هيهات هيهات العقيق وخرج
ايضا قول امرئ القيس ولو ان ما اسعى لادنى معيشة   كفانى ولم اطلب قليل من المال
فقليل فاعل كفانى ولم يتوجه اليه اطلب والا فسد المعنى المراد بل مفعوله محذوف
اى لو سعيت للادنى كفانى القليل ولم اطلب الملك بدليل قوله
ولكنما اسعى لمجد مؤثل   وقد يدرك المجد المؤثل امثالى   انظر الصبان

واحد ظاهره منع التنازع فيما يتعدى لاثنين او ثلاثة وهو راى وصحح في
التسهيل والجامع الجواز وقد يتعدد المعمول لغيره كما يزيد العامل عن اثنين وقد
اجتمعا في حديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فهنا تنازع
الثلاثة في الظرف وهو دبر والمصدر وهو ثلاثا الخ فاعمل الاخير وحذف الضمير من
من الاولين لكونهما فضلتين اى تسبحون فيه اياها وتكبرون فيه اياها ولو اعمل
غير الاخير لذكر الضميرين فيما بعد العامل لان الفضلة لا تحذف الا من الاول على المختار
ومن ذلك قوله طلبت فلم ادرك بوجهى وليتنى فقدت ولم ابغ الندا عند سائب
فتنازع فيه ثلاثة فقط خلافا لمن وهم فيه وهي طلبت وادرك وابغ في الندى وعند
فاعمل الاخير كما مر ومن تنازعها مع اعمال الاول قوله
كساك ولم تستكسه فاشكرن له اخ لك يعطيك الجزيل وناصر
ونقل الاجماع على جواز اعمال اى الثلاثة لكن قيل لا يحفظ اعمال الثاني
لم تكن المسئلة من باب التنازع اى لان السابق ان رفع كزيد قام وقعد فكل
من الفعلين مستوف لمعموله وهو ضميره فلم يطلباه ليتعلا فيه وان نصب كزيدا
ضربت واكرمت فهو معمول للاول لتجرد وقوعه عقبه فلا يطلبه الثاني كما قاله
بعضهم ولئلا يلزم تقدم ما في حيز العاطف عليه وهو ممتنع الا في نحو افلم يسيروا
عند الزمخشري حيث قدر فيه تاخير الهمزة لا انها داخلة على محذوف اى اقعدوا فلم
يسيروا كما عند الجمهور بل يطلب ضميره لكنه فضلة يجوز ذكره وحذفه وكذا امتنع التنازع
في المتوسط كضربت زيدا واكرمت فزيد معمول الاول وحذف معمول الثاني كما قاله
ابن هشام وتعقبه بان غاية ما فيه كون الاول اولى بالعمل لان معمول العامل
يجوز تقدمه عليه ومنع تقدم ما في حيز العاطف عليه واجازه جماعة منهم الرضى
في المتقدم المنصوب والفارسي في المتوسط اما المتقدم المرفوع فيبعد جوازه
لما مر ولا خلاف في محل ذلك ما لم يتفقا في عمل الرفع كجاء وقام زيد لما سياتى
عن الفرا الى ان الثاني اولى اى وان كان اضعف عملا من الاول بدليل
استدلالهم على اعمال المصدر المحلى بال بقوله لقيت فلم انكل الخ وعلى اعمال المجموع بقوله
قد جربوه فما زادت تجاربهم ابا قدامة الا المجد والفنعا

ولم يحملوه على ان العامل لقيت وزادت لقربه اى ولسلامته من العطف قبل
تمام المعطوف ومن الفصل بين العامل والمعمول باجنبى وان اغتفر هنا للضرورة
على ان الرضى نص على جواز الفصل بالاجنبى عند قوة العامل فى بحث اسم التفضيل
اسقاطى لتقدمه اى ولسلامته من الاضمار قبل الذكر كما عند البصريين ومن حذف
ضمير الرفع كما عند الكسائى ومحل الخلاف ما لم يكن لاحدهما مرجح والا فيجب اعمال
الثانى فى نحو ضربت بل اكرمت زيدا والاول فى ضربت لا اكرمت زيدا كما فى النكت
عن صاحب البسيط واستحسنه والتزموا ما التزما من وجوب اضمار العمدة
ومطابقته للظاهر افرادا وغيره لانه اذا صلح العامل الكل فيضمر مفردا مذكرا لا غير نحو
اجريح وقتيل هندا او الزيدون مثلا لكن فى التسهيل ان تلك المطابقة اغلبية
فقد جوز س الافراد فى الاحوال كلها كضربنى وضربت قومك بالنصب اى ضربنى
هو اى من ذكر لكنه قبيح كما نقله الدمامينى فالمراد التزم ذلك فى الفصيح لان
تركه اى هذا الدليل لا يعين الاضمار لامكان وجوب اظهاره او جوازه اللهم ان
يقال اقتصر على جزء العلة لكفايته فى الرد على الكسائى اى ولان اظهاره يؤدى
الى التكرار فتعين الاضمار اما فى الثانى وهو اتفاق او فى الاول عند البصريين
واعتراض الكوفيين بلزوم الاضمار قبل الذكر مردود بوقوعه فى غير هذا الباب
كربه رجلا وبسماعه فيه نظما ونثرا حكى س ضربونى وضربت قومك وكقوله
جفونى ولم اجف الاخلاء اننى لغير جميل من خليلى مهمل وغير ذلك
من جواز حذف الفاعل اى فى باب التنازع عند اعمال الثانى فرارا من الاضمار
قبل الذكر لكن حذف العمدة اشنع مما فروا منه الا ان يقال انه عهد حذف الفاعل فى
المواضع المتقدمة فى بابه فليقس عليها هذا لكن قال فى ش الايضاح ما اشتهر عنه من
حذف الفاعل فى ذلك باطل بل هو عنده مستتر فى الفعل مفردا فى الاحوال كلها كما
مر عن س افاده يس على توجه العاملين معا اى ان عطفا بالواو واتفقا
فى طلب الرفع قال الصبان وكذا فى النصب كما يقتضيه قول الهمع فى الاعراب
المطلوب اهـ وينبغى تقييده بنصب العمد لعدم جواز حذفها دون غيره فان اختلفا
اضمر مؤخرا كضربنى وضربت زيدا هو فرارا من الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل

وبرده لزوم اجتماع مؤثرين على اثر واحد وهو لا يعقل الا ان يدعى ان العامل مجموعهما
أو هلا اما من مجهول من او هلّه الله لكذا اى اهله بشد الهاء اى جعله اهلا
له ولا تضمر اى بل يجب حذفه لانه فضلة لا ملجئ فيه للاضمار قبل الذكر الا اذا وقع
حذفه فى لبس فيضمر مؤخرا كرغبت ورغب فى الزيدان عنهما همع وفى شرح الكافية ميل
الى اضمار الفضلة مقدمة وهو ظاهر التسهيل ايضا اذا كنت الخ الشاهد فى ترضيه
وهو ضيك فالاول يطلب صاحب مفعولا والثانى يطلبه فاعلا فاعمل فيه الثانى
ولم يحذف من الاول ضميره مع انه فضلة وتقدم الكلام على قلما فى الفاعل
بعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف ثم ظاء مشالة سوق كانت تقام فى
الجاهلية بقرب مكة ايام الموسم ويعشى من الاعشا بالعين المهملة وهو عدم
الابصار ليلا والمراد عدمه مطلقا ولمحوا من اللمح وهو سرعة البصر فيعشى يطلب
شعاعه اى السلاح فاعلا ولمحوا يطلبه مفعولا فاعمل فيه الاول فهو فاعله وحذف
ضميره من الثانى مع ان حقه الذكر وان كان فضلة وهو شاذ اى خلافا
لما يقتضيه مفهوم قوله والتزم ما التزما من جواز حذف الفضلة من الثانى المهمل
لعدم التزام ذكره فى غير ذلك وانما شذ حذفه لان فيه تهيئة العامل للعمل ثم
قطعه عنه لغير مقتض بخلاف حذفه من الاول فانه للفرار من الاضمار قبل الذكر مع
كونه فضلة فان كان عمدة الخ اشارة الى ان المراد بالخبر فى قول المص غير خبر العمدة
من ذكر الملزوم وارادة اللازم فيشمل المفعول الاول لظننت فانه لا فرق بين
المفعولين فى وجوب التأخير كظننت منطلقة وظننى منطلقا هندا اياها فاياها
مفعول اول لظننت فاندفع ما يوهمه المتن من القصور نعم كان عليه ان يذكر
وجوب التأخير فى الفضلة عند خوف اللبس كما مر مثاله فلو قال كما فى المكودى
واحذفه لكن مع لبس اوخبر اومبتدا اخره فهو المعتبر لسلم من ذلك
ودخل فى ذلك خبر كان ككنت وكان زيد قائما اياه فاياه خبر كنت عائد على قائما
وجب اضماره الخ اى لانه عمدة لا يحذف وقوله مؤخرا اى خلافا لما فى التسهيل تبعا لابن
عصفور من تقديمه لما فيه من الاضمار قبل الذكر مع كونه بصورة الفضلة وان لزم
فصله من عامله باجنبى كذا قيل وفيه انهم صرحوا بجواز حذف مفعولى ظن وخبر كان

في قول الدليل فكيف يمتنع حذفه ولذا كان مذهب الكوفيين من حذفه اقوى
لسلامته من الفصل والاضمار قبل الذكر   ظنني وظننت نحو الاول يطلب زيدا
فاعلا وقائما مفعولا ثانيا والثاني يطلبهما مفعولين فاعمل فيهما الثاني
فهما منصوبان به واضمر في الاول فاعله مستترا يعود لزيد المؤخر لفظا ورتبة
والياء مفعوله الاول والثاني اياه المؤخر العائد لقائم   ظننت وظننيه نحو
الاول يطلب زيد وقائم مفعولين فاعمله فيهما والثاني يطلب زيدا فاعلا
فاعمله في ضميره مستترا فيه وهو هنا يعود على مقدم في الرتبة لكونه معمول الاول
ويطلب قائما مفعولا ثانيا فاعمله في الهاء العائدة عليه فهي مفعوله الثاني
والياء مفعوله الاول   واظهر اي ضمير المتنازع فيه اي ائت به اسما ظاهرا
بدل الضمير   لغير ما يطابق اي المبتدا في الاصل غير مطابق للمفسر كالياء
في يظناني في مثاله   فتفوت مطابقة المفسر بكسر السين وهو اخوين
للمفسر بفتحها وهو اياه   وجب الاظهار الخ اي وحيث كان اخا اسما ظاهرا
فلا يحتاج لشئ يفسره كما تقدم فلا تضر مخالفته للاخوين لعدم افتقاره اليهما
بل انما يطابق مبتداه الاصلي   فلا تكون المسئلة من باب التنازع اي بالنسبة
للمفعول الثاني لان اخوين مفعول لاظن ولم يتوجه اليه يظناني لعدم مطابقته
لمفعوله الاول وهو لا يطلب الا ما يطابقه فلم يتنازعا فيه كذا قال الموضح وتبعه
الش واجاب سم بما محصله ان كلا من العاملين متوجه له في المعنى بقطع النظر
عن لفظ التثنية وكلاهما يطلبه مفعولا ثانيا مطابقا لمفعوله الاول فلما
اعملنا فيه اظن وطابقناه بمفعوله الاول تعذر علينا الاضمار في الثاني لما
مر فانقطع طلبه له فعدلنا الى الاظهار وقلنا اخا موافقة للمخبر عنه وان
خالف المفسر وهو اخوين لعدم احتياجه اليه الا ترى صحة التنازع في ضربني وضربت
زيدا لتوجههما اليه بقطع النظر عن نوع العمل مع انه اذا رفع انقطع طلب الناصب له
وبالعكس فكذا ما هنا اه وتقول عند اعمال الثاني اظن ويظنني الزيدان اخا
اياهما اخوين او يظناني واظن الزيدين اخوين اخا   واجاز الكوفيون نحو
اي كما يجوزون الاظهار والحذف فانه يغني لدلالة معمول الآخر عليه كما جوزوه

عند عدم التخالف فى المسئلة السابقة لوجود دليله كذا فى التوضيح والاشمونى وغيرهما
لكن يعكر عليه ما نقله المصرح فى المسئلة السابقة عن ابى حيان فى النكت الحسان ان
شرط الحذف عندهم مطابقة المحذوف للمثبت افرادا وغيره والا امتنع نحو علمنى وعلمت الزيدين
قائمين فلا بد ان تقول اياه ولا يجوز حذفه اه   مراعا فيه جانب المخبر عنه اى والا خالف
المفسر ويضمر مقدما عن معمول الاول كامثلة الشارح وليس اضمارا قبل الذكر لتقدم مفسره
رتبة لكونه معمول الاول فان اعمل الثانى اضمر مؤخرا كما فى التصريح عن المرادى فيقال
اظن ويظننى الزيدان اخا اياهما اياهما او ويظننى واظن الزيدين اخوين هما اياه فهما
فاعل يظننى واياه مفعوله الثانى وتقول على الاظهار اظن ويظننى الزيدان اخا
اياهما اخوين ويظننى واظن الزيدين اخوين هما اخا وتقول على الحذف اظن ويظننى
الزيدان اخا اياهما فاياهما عائد على الزيدين وحذفنا العائد على اخا ويظننى واظن
الزيدين اخوين هما وتحذف عائد الاخوين فتأمل والله اعلم

مطلب المفعول المطلق م

يدل على شيئين اى على مجموعهما مطابقة بناء على مذهب الجمهور من عدم دخول
النسبة الى الفاعل المعين فى مفهوم الفعل بل الدال عليها جملة الكلام اما عند من يقول
بدخولها كالسيد فتضمنا كدلالته على احدهما فقط ويدل على كل من الفاعل والمكان
التزاما   وهو المصدر اى مدلوله لان المصدر هو اللفظ والحدث مدلوله والمراد
بالحدث المعنى القائم بغيره   المصدر اسم الحدث لا يقال يدخل فيه اسم المصدر
كاغتسل غسلا وتوضأ وضوءا واعطا عطاء لان مدلوله لفظ المصدر لا الحدث كما نقله
الدماميني عن ابن يعيش وغيره واقره فهو يدل على الحدث بواسطة والمراد الدلالة مباشرة
فان قلنا يدل عليه مباشرة كالمصدر فلا بد لاخراجه من قيد ملحوظ اى الجارى على فعله
واسم المصدر لا يجرى عليه بل ينقص عن حروفه او المراد الدال على الحدث بالاصالة
واسم المصدر نائب عنه وبما ذكر يعلم الفرق بينهما   هو المصدر اى الصريح فلا يقع
المؤول مفعولا مطلقا والمنتصب يخرج المرفوع ولو نائب فاعل فلا يسمى مفعولا
فى الاصطلاح خلافا لظاهر الاشمونى واعلم ان بين المصدر والمفعول المطلق عموما وجهيا يجتمعان
فى ضربت ضربا وينفرد المصدر فى ضربك ضرب اليم والمفعول فيما ينوب عن المصدر مما
سيأتى فان لم يعتبر هذا النائب وجعل المفعول هو المصدر المقدر نظرا للاصل

فالمصدر اعم مطلقا   توكيدا لعامله اى لنفس عامله ان كان مصدرا مثله والا
فيؤكد مصدر عامله ليتحد المؤكد مع المؤكد كما هو شرط التأكيد اللفظى الذى هذا منه
فمعنى قولك ضربت ضربا احدثت ضربا ضربا كما افاده الدمامينى والرضى فان قلت
كيف يكون لفظيا مع قول النحاس اجمع النحاة ان توكيد المصدر يرفع المجاز كالمعنوى
نحو وكلم الله موسى تكليما اى بذاته لا بترجمان اجيب بان ذلك ليس خاصا بالمعنوى
بل يكون فى اللفظى ايض كما فى المطول نحو قطع اللص الامير الامير   او بيانا لنوعه اى
مع كونه مؤكدا ايض فالنوعى والعددى مؤكدان وان كان القصد منهما بالذات
البيان واما القسم الاول فللتوكيد لا غير فهو لا يجامع غيره واما الباقيان فيجتمعان
فى ضربت ضربتى الامير   غير مقيد بحرف اى لانه المفعول الحقيقى لفاعل الفعل
اذ لم يوجد من الفاعل الا ذلك الحدث بخلاف سائر المفعولات فانه لم يوجدها
وانما سميت بذلك باعتبار الصاق الفعل بها او وقوعه لاجلها او معها فلذلك
لا تسمى به الا مقيدة بما ذكر فالاحق بالذكر اولا هو المفعول المطلق وانما قدم المفعول
به فى باب تعدى الفعل استطرادا لا قصدا وعند اجتماعها ترتب على ما فى قوله

مفاعيلهم رتب فصدر بمطلق   وثن به فيه له معه قد كمل
تقول ضربت الضرب زيدا بسوطه   نهارا هنا تاديبه وامر انكل

بمثله اى المصدر من حيث هو المذكور فى قوله المصدر اسم نحو وكذا الضمير
فى قوله وكونه واما ضمير نصب فراجع له بقيد كونه مفعولا مطلقا ففيه استخدام
بالنسبة لهذا والمراد مثله معنى ولفظا واما يعجبنى ايمانك تصديقا وقعدت
جلوسا على ما صححه الناظم من انه منصوب بالمذكور فمن باب لبابة وستأتى فى
ع افرح الجذل افاده شيخ الاسلام   او فعل اى متصرف تام غير ملغى عن العمل فخرج
فعل التعجب وكان واخواتها وباب ظن عند الغائه فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا
او وصف اى متصرف اسم فاعل او مفعول او بناء مبالغة لا اسم تفضيل ولا صفة مشبهة
قاله الشاطبى واما قوله اما الملوك فانت اليوم الأمهم   لوما وابيضهم سربال طباخ
فناصب لوما محذوف اى تلوم لوما والحق ابن هشام الصفة المشبهة باسم الفاعل
كقول النابغة   وارانى طربا فى اثرهم   طرب الواله او كالمختبل

مشتقان منه الاشتقاق رد لفظ الى آخر لمناسبة بينهما فى المعنى ولو مجازيا مع اتفاقهما قيما
فى الحروف الاصول فان اتفقا فى كلها على الترتيب فاشتقاق صغير كناطق
ونطق بمعنى التكلم حقيقة او الدلالة مجازا وان اختلفا ترتيبا فقط فاشتقاق ف
كبير كما فى جبذ وجذب وان اختلفا فيهما بعض الاصول فاشتقاق اكبر كثلب
من الثلم فعلم ان مناسبة المعنيين شرط فى الجميع ان الفعل اصل اى لانه
يعمل فى المصدر ويؤثر فيه فكان اصلا لقوته ورد بان الحرف يؤثر فى الاسم مع
انه ليس اصلا له والمراد الفعل المضارع على الاصح عندهم لسبق زمانه على التحقيق
فترجح لان الماضى كان قبل وجوده مستقبلا وحين وجوده حالا وبعده ماضيا
وقيل الماضى هو الاصل لسبقه بمضى زمنه ويرجح الاول انه فرض الاوصاف
الثلاثة فى زمن واحد وهذا فى زمنين مختلفين والظ ان غير الاصل من الفعل
مأخوذ منه كالمصدر وكذا الوصف واما الامر عندهم فقطعة من المضارع
لاقسم راسه والوصف مشتق من الفعل اى فهو فرع الفرع وذهب
ابن طلحة هو شيخ الزمخشرى وانظر ما اصل الوصف على هذا يبين اى المصدر
بقيد كونه مفعولا مطلقا او الضمير للمفعول المطلق فى الترجمة مبنا للنوع
اى لكونه مضافا او موصوفا كما مثله او محلى بال العهدية كسرت السير اى المعهود
بينك وبين مخاطبك فهو ثلاثة اقسام ويسمى المختص ايض لاختصاصه بما ذكر
والتحقيق ان المعدود مختص ايض لتحديده بالعدد المخصوص ولذا جعل فى
التسهيل المفعول المطلق قسمين مبهم وهو المؤكد ومختص وهو قسمان معدود
ونوعى واعلم ان النوعى ان كان مضافا كان من باب النيابة على التحقيق
لاستحالة ان يفعل الانسان فعل غيره وانما يفعل مثله فالاصل سير امثل
سير ذى رشد فحذف المصدر ثم صفته وانيب المضاف اليه منابهما كما حققه الدمامينى
ولا يرد ذلك على المص لان مراده تمثيل النوعى بقطع النظر عن كونه اصلا او نائبا
واما ذو ال فالظ انه قد يكون كذلك كما اذا قصدت تشبيه سيرك الآن بسير
سابق معهود للمخاطب سواء كان منك او من غيرك وقد يكون اصليا كان
قصدت الاخبار عن ذلك السير المعهود الذى وقع منك بعينه استحضارا لصورته

فتدبر وقد ينوب عنه اى عن المصدر المتاصل فى المفعولية وهو ما كان من لفظ
عامله لا عن مطلق المصدر حتى يلزم كون النائب غير مصدر فلا يرد ان الجذل
فى مثاله بفتح الجيم والذال المعجمة مصدر جذل كفرح وزنا ومعنى وظ كلامه ان
المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى والسيرافى والمبرد
واختاره المص لاطراده واما مذهب س والجمهور من انه منصوب بفعل مقدر
من لفظه اى فرحت وجذلت جذلا فلا يطرد فى نحو حلفت يمينا اذ لا فعل له
مع ان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة قاله الرضى قد ينوب بجملة ما
ذكره الش من ذلك سبعة الكلية والبعضية والمرادف والاشارة والضمير والعدد
والآلة اما المرادف فينوب عن المؤكد والمبين كما اشار له الش وكذا الاشارة
والضمير كما فى الرودانى والبا قى عن المبين فقط وبقى مما ينوب عنهما اسم المصدر
غير العلم كاغتسلت غسلا وتوضأت وضوءا والملاقى للمصدر فى الاشتقاق
بان يشاركه فى مادته اما مع كونه مصدر فعل آخر كتبتل اليه تبتيلا فانه مصدر
لبتل كقدس وقد ناب عن مصدر تبتل وهو التبتل كالتجمل او مع كونه اسم عين
كانبتكم من الارض نباتا وانبتها نباتا حسنا فنباتا اسم للنابت من زرع
اوغيره وقد ناب عن انباتا وقال س انه مصدر جار على غير فعله اى فيكون
من الاول لانه فى الاصل مصدر لنبت سمى به النابت كما نص عليه غير واحد
فيصح فيه الاعتباران والظ صحة اعتباره ايض اسم مصدر لانبت كغسلا ووضوءا
لاغتسل وتوضأ مع انهما مصدران لغسل ووضؤ واما تبتيلا فلا يمكن
جعله اسم مصدر لتبتل لعدم نقصه عن حروف فعله كما هو شأن اسم المصدر
فتأمل وقد جعل الموضح الملاقى للاشتقاق شاملا للاقسام الثلاثة اى
فيكون فى النيابة ملاحظة الملاقاة بقطع النظر عن كونه اسم مصدر او غيره
وبقى مما ينوب عن المبين فقط نوعه كرجع القهقرى وصفته كسرت احسن
السير وهيئته كموت الكافرمية سوء ووقته كقوله الم تغتمض عيناك ليلة ارمد
اى اغتماض ليلة ارمد وما الاستفهامية نحو ما ضربت زيدا اى اى ضرب ضربته
وما الشرطية نحو ما شئت فاجلس اى اى جلوس شئت فاجلس وجملة ذلك ستة عشر

منها ستة عنها وعشرة من المبين لكن لم ارنصا فى انابة مصدر فعل آخر عن المبين والظاهر جوازه كتبتل اليه تبتيل الخائفين ذلك الضرب اى المعهود للمخاطب كان علم الضرب وجهل فاعله فاخبرته بانه انت فيكون مثالا للمبين وظننت ذلك مثال للمؤكد لعوده للمصدر المبهم المفهوم من الفعل وقد ينوب عن النائب كأن يقال ضرب الامير زيدا فتقول ضربت اللص ذلك الضرب اى ضربا مثل ذلك لان فعل الامير لا تفعله انت فحذف الموصوف وانيب عنه الصفة ثم الصفة وانيب عنها الاشارة نحو ضربته زيدا ان رجع الضمير الى مصدر الفعل المبهم فمؤكد لانه لو صرح بالظاهر لم يفد الا التوكيد وان رجع الى مصدر معهود لدلالة المقام فنوعى فقول الشارح اى الضرب يحتمل جعل ال فيه للجنس وللعهد ومحل ذلك مالم يجعل زيدا بدلا مفسرا للضمير والا كان مفعولا به لا مطلقا وهكذا قوله من كل ما نال الفتى قد نلته وقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه اى نلت النيل ويدرس الدرس فيحتمل المؤكد والنوعى بالطريق المذكور واما لا اعذبه احدا من العالمين فنوعى لا غير لرجوعه لعذابا قبله بمعنى تعذيبا عظيما لان تنوينه للتعظيم والاصل اعذب اى من يكفر تعذيبا عظيما لا اعذب تعذيبا مثله اى التعذيب المذكور احدا لان تعذيب من يكفر لا يقع على غيره حتى يصح نفيه فحذف الموصوف واناب عنه صفته وهى مثل ثم حذفها واناب المضاف اليه وهو التعذيب منابها ثم حذفه واناب عنه ضميره افاده فى التصريح وغيره فتأمله والالة اى اذا كانت فى العادة آلة لذلك الفعل فلا يقال ضربته خشبة مقامها اى فى اعرابه وافراده وتثنيته وجمعه كضربته سوطين واسواطا غيره تنازعه الفعلان قبله فاعمل فيه الثانى وحذف ضميره من الاول لكونه فضلة وحذف مفعول اوحد لدلالة ما قبله ودفع به توهم امتناع الافراد من الامرين قبله ولا يغنى عنه قوله فوحد ابدا من حيث ان مفهومه ان غير المؤكد لا يوحد ابدا لان هذا المفهوم كما يحتمل نفى التابيد اى لا تلزم توحيد غير المؤكد يحتمل تابيد النفى اى لا توحده فى وقت ابدا فاندفع الاعتراض بان الافراد هو الاصل فلا حاجة لذكره شم بمثابة تكرير الفعل فيه انه ليس مؤكدا للفعل نفسه بل للمصدر

المفهوم منه كما مرّ فالاولى ان يقول لان المقصود به الجنس من حيث هو قليلا او كثيرا
كما ان المصدر الذى تضمنه الفعل كذلك فالمشهور انخ اى بدليل قوله وتظنون
بالله الظنونا والالف زائدة تشبيها للفواصل بالقوافى تصريح متسع اى اتساع
مبتدأ خبره فى سواه اى وفى حذف عامل سواه اتساع او المعنى والحذف فى سواه
متسع فيه فيكون خبر المحذوف دل عليه ما قبله لا يجوز حذف عامله اى ولا تأخير
بخلاف النوعىّ والعددىّ فيهما لتقرير عامله اى دفع المجاز عنه لكون المجاز
لا يؤكد وقوله وتقويته اى تثبيت معناه فى النفس بواسطة تكرره ولا يرد
قوله تعالى ومكرنا مكرا وقوله بكى الخز من عوف وانكر جلده وعجت عجيجا من جذام المطارف رف
حيث اكد المكر والعجيج اى التصويت بالمصدر مع انهما مجازان عن المجازاة والبنية
والمطارف هى الثياب الرقيقة لان محل عدم تأكيد المجاز اذا كان يحتمل الحقيقة
ايضا كقتلت قتلا لا فيما هو مجاز قطعا كما فى القسطلانى على البخارى فالمتعين
للمجاز يؤكد كالآية والبيت وما يحتملهما لا يؤكد الا اذا استعمل فى حقيقته
لان تأكيده يدفع احتمال المجاز عنه نحو وكلم الله موسى تكليما فيحذف عامله
اى لدلالته على معنى زائد على العامل فاشبه المفعول به وهو يحذف عامله
وقول ابن المص مبتدا خبره قوله الآتى ليس بصحيح وقوله ان قوله وحذف انخ
مقول ابن المص وسهو خبران والضمير فى منه للناظم لان قوله ضربا زيدا انخ
هذا احد دليلين لابن المص وحاصله ان عامل المؤكد قد سمع حذفه جوازا فى
نحو انت سيرا ووجوبا فى نحو انت سيرا سيرا وما انت الا سيرا وضربا زيدا وغير
ذلك مما سيأتى فمنعه من حذفه هنا اما سهو عن وروده هذا واما للبناء على
انّ ذلك من المصدر المختص لا المؤكد وهى دعوى بلا دليل الثانى ان تعليل المص
بان القصد به التقرير والتقوية المنافى للحذف ان اراد ان المقصود منه ذلك
دائما فممنوع ولا دليل عليه وان اراد انه قد يقصد به ذلك وقد يقصد به مجرد
التقرير فمسلم ولكن لا نسلم انّ الحذف مناف لذلك القصد لانه اذا جاز ان يقرر
معنى عامل مذكور فليقرر المحذوف لقرينة بالاولى اهـ واجاب الشاطبى
عن الاول بما فى الشـ وسيأتى ما فيه وعن الثانى بان الحذف مناف للتاكيد

مطلقا لانه اذا قصد تقرير العامل فقد قصد الاتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ
الاول فيكون معتنى به وحذفه يقتضى طرحه وعدم الاعتناء به فيتنافيان اهـ
فالاولوية ممنوعة لكن قد تقدم ان الخليل وس يجيز ان الجمع بين الحذف والتاكيد
فلا ينهض ذلك جوابا عنهما وقد اعترف الشاطبى بان نحو انت سيرا للتاكيد
مع ما فيه من الحذف فمنازعة ابن الناظم قوية فالاولى التزام ان هذه الامثلة
من المؤكد كما قال ابن هشام انه الحق وهى مستثناة من امتناع الحذف لنكات
تأتى ويدل على الاستثناء قوله والحذف حتم الخ فلا يرد على الناظم لا يقال لا دليل
على استثناء انت سيرا لانه لم يذكره لانا نقول يشير اليه مفهوم قوله كذا مكرر
لانه واقع موقعه اى فمائدته النيابة عن فعله واعطاؤه معناه لا التاكيد
والا كان مؤكدا لنفسه وهو باطل   ليست من باب التاكيد اى بل هى قسم
براسه فالمصدر اما مؤكد او نوعى او عددى او بدل من فعله ولا ضرر فى
زيادة ذلك على قوله توكيدا او نوعا الخ او ان المراد ليست منه الآن بعد النيابة
وان كانت منه اصالة   عدم جواز الجمع قد يقال ان ذلك لعارض نيابتها
لا بالنظر لذاتها وايضا لا يأتى فى نحو انت سيرا لان الحذف فيه غير واجب
فالاولى الجواب بما مر   ومما يدل الخ فيه ان من قال بعمل النائب يحتمل انه يراه
من المؤكد ولكن اختص بمزية اقتضت عمله وهى نيابته عن فعله فتأمل   بدلا
من فعله اى عوضا عن اللفظ به اى عن التلفظ بفعله ولو المقدر فى المصدر الذى
لا فعل له كبله بمعنى تركا فى قوله يصف السيوف تذر الجماجم ضاحيا هاماتها   بله الاكف كانها لم تخلق
اى ترك الاكف فى رواية خفض الاكف بالاضافة فبله اما منصوب بفعله
المهمل وان لم يصح التعلق به او بفعل امر مرادف لفعله المهمل وهو اترك عند
الجمهور اى اترك ذكر الاكف بله اى تركا اما على رواية نصب الاكف فبله اسم
فعل بمعنى اترك ومثل ما ذكر يقال فى ويحه وويله وويسه وويبه وهى بحسب
الاصل كنايات عن العذاب والهلاك فتقال عند الشتم والتوبيخ ثم كثرت
حتى صارت كالتعجب يقولها الانسان لمن يعجب ويبغض وقيل ان ويح وويس
كلمتا رحمة وويل وويب للعذاب فهى مفاعيل مطلقة لفعل مهمل او لفعل

من معناها اى احزنه الله او اهلكه او رحمه مثلا وقيل منصوبة على المفعول به
والتقدير الزمه الله ويله وفى الايضاح ان المصدر فى نحو ضربا زيدا وقياما لا قعودا
مفعول به ايضا عنده اى الزم ضربا الخ اى فكونه بدلا من فعله انما يظهر عند غيره القائل
بانه مفعول مطلق فى الامر والنهى سواء تكرر كقوله فصبرا فى مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع
ام لا كما مثله وخص ابن عصفور الوجوب بالتكرار ليقوم مقام العامل
اى قم قياما لا تقعد الخ اعترض بان حذف مجزوم لا الناهية ممنوع فالاولى فى التخلص
عن ذلك ان يجعل قياما مفعولا به لفعل محذوف ولا قعودا عطف عليه اى افعل
قياما لا قعودا واما جعل ابى حيان لا نافية للجنس وقعودا اسمها نون شذوذا فتكلف
مع انه يحتاج كما قاله الدمامينى الى جعله خبرا بمعنى النهى افاده الصبان وعلى هذا
فليس المثال مما نحن فيه فلا يوجد مثال للمصدر الواقع بدلا من فعله فى النهى مع
انهم صرحوا بوقوعه فيه ولا يبعد ان يخص المنع من حذف مجزوم لا الناهية بما
اذا لم يقم المصدر مقامه بدليل ما ذكروه هنا فتامل   نحو سقيا لك الجار هنا
لبيان مفعول المصدر وفى سحقا لزيد وبعدا له لبيان فاعله فهو متعلق باعنى
محذوفا اى لك اعنى او خبر لمحذوف وجوبا اى ارادتى او دعائى لك وعلى كل
فالكلام جملتان وتقدم لذلك مزيد فى الابتداء ويجوز فى نحو ذلك رفع المصدر
بالابتداء خبره الظرف بعده ويكون المسوغ له معنى الفعل كسلام على آل يس
واما المصدر المضاف نحو بعدك وسحقك فلا يرفع لعدم خبر له واما ذو ال
فرفعه احسن كالويل له والخيبة لكن ادخال ال سماعى عنده فلا يقال السقى له
لعدم سماعه وقاسه الفراء والجرمى كما فى الهمع ومقتضى التسهيل رفع المضاف ايضا
وهو الاوجه اذ لا مانع من تقدير خبره ويجوز الرفع ايضا فى المكرر والمحصور
والمؤكد نفسه وغيره لكن على الخبرية كما فى التسهيل نحو له على الف اعتراف وزيد
قائم حق اى هذا اعتراف وحق وكذا فى المفيد خبرا سواء كان انشائيا كعجب
لتلك قضية وقول الاعرابى حمد الله وثناء عليه لما قيل له كيف اصبحت اى امرى عجب
وشأنى حمد الله او غير انشائى كافعل وكرامة اى ولك كرامة اهو قال الصبان والظاهر
ان اما للتفصيل كذلك والاوجه اطراد الرفع فيما ذكر كما يفيده كلام ابن عصفور

قوله

وكذلك يحذف الخ مقتضى صنيعه ان الواقع بعد الاستفهام وفى الخبر ليسا
من الآتى بدلا عن فعله وقوله الآتى والمصدر نائب مناب الخ نص فى انهما منه ففى
عبارته قلاقة والثانى هو الصواب فالآتى بدلا نوعان طلبى وخبرى فالاول هو
الواقع امرا او نهيا او دعاء او توبيخا وهذا النوع مقيس على الصحيح بشرط ان يكون
له فعل من لفظه وان يكون مفردا منكرا والا كان سماعيا كويله والخبرى اما
مسموع ولم يتعرض له المص ومثله الش بقوله افعل وكرامة واما مقيس وهو ما ذكره
بقوله وما لتفصيل الى آخر الباب فكل ذلك بدل عن فعله خلافا لما يقتضيه
الش فى الفعل المقصود به الخبر المراد بالخبر ما قابل الطلب فيشمل الانشاء
غير الطلبى كقولهم عند تذكر النعمة حمدا وشكرا لا كفرا وعند تذكر الشدة صبرا
لا جزعا وعند ظهور معجب عجبا وعند الامتثال سمعا وطاعة اى حمدت حمدا
وشكرت شكرا وصبرت صبرا الخ فالمقص فى ذلك الانشاء لكن جعلوها من قسم
الخبر نظرا للفظ العامل وعن ابن عصفور انها اخبار لفظا ومعنى والمراد بقلة
المحذوف فى ذلك قصره على السماع فان المصدر الخبرى خمسة انواع اربعة
منها قياسية وهى المذكورة بقوله وما لتفصيل الخ وواحد سماعى وهو هذا وضابطه
ان يدل على عامله دليل ويكثر استعماله فى كلامهم كهذه الامثلة ومثال الش فالعامل
فى جميعها محذوف وجوبا للكثرة دورانها فى كلامهم كذلك فلا تغير عن ما وردت
كالامثال ولا يتجاوز مورد السماع وانما يجب الحذف فى حمدا وشكرا لا كفرا عند اجتماع
الثلاثة فلا اعتراض بانه يقال حمدت حمدا وشكرت شكرا على ان الكلام بذكر
الفعل يكون خبرا وكلامنا عند قصد الانشاء ويكون المصدر والفعل متعاقبين
فلا يجمع بينهما كذا قال الدمامينى نقلا عن الشلوبين والظ ان صبرا لا جزعا
وسمعا وطاعة كذلك فوجوب الحذف خاص باجتماعهما او عند قصد الانشاء
هذا وللرضى تفصيل آخر حيث قال الذى ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يأت
بعدها ما يميزها ويبين ما تعلقت به من مجرور بحرف او باضافة المصدر اليه
فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز ذكره كحمدت حمدا وشكرت شكرا او سقاك
الله سقيا واما ما بين فاعله باضافة نحو كتاب الله وسنة الله ووعد الله وصبغة الله

وحنانيك ودواليك اوبحرف جر كسحقا لك اى بعدا وبؤسا لك اى شدة اومبين
مفعوله باضافة كضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله
اوبحرف كحمدا لك وشكرا وعجبا منك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا
والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلى يحذف الفعل حيث وجد وهو
ما سمعته من ذكر الفاعل او المفعول لا لبيان النوع احترازا من نحو ومكروا
مكرهم وسعى لها سعيها ثم علل ذلك فانظره على حين الخ قبله
يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ويرجعن من دارين بجر الحقائب
والدهنا بفتح الدال المهملة ودارين بكسر الراء موضعان والضمير فى يمرون
للصوص وكذا فى يرجعن وانث تحقيرا لهم وعيابهم جمع عيبة بفتح المهملة وهى
كالحقائب اوعية الثياب والزاد ونحوهما وبجر بضم الموحدة وسكون الجيم جمع بجرا
لحمرو حمر اى ممتلئة حقائبهم بعد خلوها وعلى حين يروى بالفتح على البناء لاضافته
لجملة الهى وبالجر على الاعراب والظاهر انه متعلق بقول محذوف اى فيقولون ندلا حين
الهى الخ والمال مفعول به لندلا او لفعله المحذوف اى اختطف المال وزريق
اسم رجل لا ابنا فى قول العينى اسم قبيلة لاحتمال تسميتها باسم ابيها وما لتفصيل الخ
عطف على ندلا فهو مثال ثان للآتى بدلا من فعله وكذا ما بعده فقوله عاملة
يحذف تاكيد لمفاد عاطفه على المثال وليست ما مبتدا خبرها ما بعدها لئلا يوهم
انه قسيم للآتى بدلا من فعله مع انه منه لعاقبة ما تقدمه اى الفائدة المرتبة
عليه والحاصلة بعده سواء كانت عاقبة طلب كالاية فان طلب شد الوثاق يترتب عليه
ما فصله بالمصادر بعده او خبر كقوله لاجهدن فاما درء واقعة تخشى واما بلوغ السؤل والأمل
فلاجهدن جواب قسم مدلول عليه باللام وهو خبر فصل بعده ما يترتب عليه
واحترز بالقبلية عن نحو اما اهلاكا او تاديبا فاضرب زيدا فيجوز اظهار فعله
وقيد ابن الحاجب ما قبله بكونه جملة فلا يجب الحذف فيما فصل به مفرد قبله كلزيد
سفر فاما صحة او اغتناما فالقيود ثلاثة تفصيل العاقبة وكونها عاقبة جملة
وتقدمها اذا اثخنتموهم اى اكثرتم فيهم القتل فشدوا الوثاق اى فامسكوا
عن القتل واسروهم وشدوا وثاقهم اى ما يقيدون به كذا مكررا اى مرتين

فائدة

فاكثر ورداى المذكور من المكرر والمحصور لان الجملة نعت لهما وتائب حال من فاعله ولا اسم عين متعلق باستند وهو صفة لفعل كما استظهره المعرب وجعلها المكودى نعتا ثانيا لمكرر وما عطف عليه اسند الخ يستفاد منه ان شروط وجوب الحذف ثلاثة كون عامله خبرا اى ولو منسوخا كان زيدا سيرا سيرا او كون المبتدا اسم عين وتكرار المصدر او حصره ويقوم مقامهما دخول الهمزة على المبتدا نحو انت سيرا والعطف عليه كانت اكلا وشربا كما فى التصريح ويشترط ايضا استمراره الى الحال كما نصوا عليه لا منقطعا ولا مستقبلا وانما اشترط اسم العين ليؤمن معه من توهم خبرية المصدر اذ لا يخبر به عنها الا بتاويل فيحتاج للفعل بخلاف اسم المعنى فيرفع المصدر بعده على الخبرية لصحتها بلا تاويل كامرك سير ومقتضى ذلك ان اسم المعنى اذا لم يصح المصدر خبرا عنه الا بالتاويل كاملك نقصانا وشغلك زيادة يصح فيه النصب ويجب حذف الفعل مع التكرار على تقدير املك ينقص نقصانا وشغلك يزيد زيادة وح ففى مفهوم قوله لا اسم عين تفصيل س صرفا نعت لحقا وهو صالح لتوكيد الجملة بانفراده فكانهما مثالان لا مثال واحد لا تحتمل غيره ان اراد انها لا تفيد معنى حقيقيا غير معنى المصدر فما بعده كذلك او انها لا تفيد معنى غيره ولو مجازيا فممنوع سم اى لاحتمال كونها للتهكم مجازا الا ان يراد لا تحتمل غيره احتمالا قريبا والتهكم بعيد صبان والاصح منع تقديم هذا المصدر كالذى بعده على الجملة وتوسطه بين جزئيها لانها دليل العامل فلا يفهم الا بتمامها واما قولهم احقا زيد منطلق فحقا ظرف لا مصدر كما نص عليه وهى نفس المصدر فيه تسمح والمراد ان التكلم بها هو نفس الاعتراف ونص فيه فالمصدر مؤكد للاعتراف الذى تضمنته الجملة فصار مؤكدا لنفسه كما فى ضربت ضربا ولا يشكل ذلك على قوله وحذف عامل المؤكد امتنع لما ان هذا مستثنى منه او يقال لما دلت الجملة على العامل كان كانه مذكور لقيامها مقامه انت ابنى حقا مثله لا افعله البتة فالبتة مصدر حذف عامله وجوبا والتاء للوحدة والبت القطع اى اقطع بذلك القطعة الواحدة اى لا اتردد ثم اجزم مرة اخرى وكان اللام للعهد اى القطعة المعلومة التى لا تردد معها ولا يجوز حذف ال على المشهور

ولم يسمع منها الا قطع المرة والقياس وصلها تصريح وانما كان مثله لان البنتم
محقق لاستمرار النفي قبله بعد احتماله الانقطاع يحتمل ان يكون حقيقة مقتضا
ان حقا هنا بمعنى حقيقة فيكون رافعا لاحتمال المجاز اما اذا كان بمعنى ضد
الباطل فلا يرفعه بل يصح معه ان يراد بنوة العلم لكنه يرفع احتمال بطلان القضية
لاحتمال الجملة قبله للصدق والكذب فتصير به نصا في الثبوت وسمي مؤكدا لغيره
لان الجملة مغايرة له لفظا ومعنى قال الدماميني قال الرضي وهو مؤكد لنفسه ايضا لان
الجملة تدل عليه نصا من حيث انه مدلول لفظها واما احتمالها للكذب والمجاز
فامر عقلي لا مدلول للفظ بل هو نقيض مدلوله وكذا جميع الاخبار فلا تفيد
الا ثبوت مدلولها في الواقع حقيقة واما احتمال الخبر للصدق والكذب فليس
المراد به ان الكذب مدلوله كالصدق بل من حيث العقل وح فانما سمي هذا
مؤكدا لغيره مع انه كالاول لانك انما تؤكد بمثله اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض
الجملة في نفس الامر وغلب عنده كذب مدلولها فكان الجملة محتملة له وللنقيض
فقيل مؤكد لغيره واما الاول فلا يؤتى به لمثل هذا الغرض كلي بكا ينبغي
جعله صفة لجملة اي بعد جملة كائنة كذا ليكون مشيرا الباقي الشروط والبكا بالقصر
اسالة الدمع وبالمد رفع الصوت وقيل لغتان في كل كما في المصباح وعلى الاول
يحتاج لارتكاب الضرورة في قصر الاول او مد الثاني والا ورد ان الجملة لم تحو معنى
المصدر لكن يرد انها لم تحو فاعل المصدر المنصوب اذ فاعله ذات عضله اي ممنو
من الكلام وهي غير الياء في لي ويدفع ان المعنى لي بكا مثل بكاها وصاحب
المثل هو المتكلم والعضلة ايض الداهية يقال انه لعضلة من العضل اي داهية
من الدواهي اذا قصد به التشبيه لجملة الشروط متبعة كونه مصدرا ومشعرا
بالحدوث وقصد به التشبيه وبعد جملة ومشتملة على فاعله وعلى معناه وليس
فيهما ما يصلح للعمل ذكر الش منها ثلاثة وترك الباقي وستعلم محترزها الثكلى بفتح المثلثة
مقصورا اي الحزينة لفقدها ولدها يقال ثكلت ولدها اذا فقدته تشبيهي
اي لكون المعنى مثل صوت حمار ولذا كان في الجملة قبله معناه وفاعله لان
فاعل المثل هو زيد وهو ايض مشعر بالحدوث لكنه مصدر صات يصوت صوتا صاح

فهو

فهو بمعنى التصويت اى اخراج ما يسمع واحداثه لا بمعنى المسموع خلافا للمرادي
وليس في الجملة قبله ما يصلح لعمله لما سيأتى فاستوفى الشروط ومثله مثال المسمع
له ضرب ضرب الملوك واعلم ان هذه الشروط لوجوب حذف الناصب اذا
نصب ويجوز معها رفعه بدلا مما قبله اوصفة له بتقدير مثل او خبر المحذوف
وهل النصب ح ارجح او هما سواء قولان بفعل محذوف وجوبا اى لا بالمصدر
الذى فى الجملة لان المصدر لا يعمل الا اذا كان بدلا من فعله او مقدرا بالحرف
المصدرى وليس هذا كذلك اما الاول فظ واما الثانى فلانه مبتدأ والاصل
فيه الاسم الصريح كذا قيل وفيه نظر لاقتضائه منع عمل كل مصدر وقع مبتدأ وهو
ممنوع وعلل المرادى مثال الصوت بان الاول فيه بمعنى ما يسمع فليس مصدرا
حتى يعمل وفيه ما مر مع قصوره وقال فى الشذور لان الصوت الاول لم يرد
به الحدوث حتى يقدر بالفعل بل المعنى فى قولك مررت فاذا له صوت صوت
حمار انك مررت به وهو فى حال تصويته فلذلك قدروا للثانى ناصبا اهـ
واشتراط الاشعار بالحدوث انما هو فى الثانى المنصوب فلا تنافى فليتأمل
هذا وقال الناظم اشتراط ذلك فى عمل المصدر غالب لا لازم فعليه يجوز
النصب بالمصدر الذى فى الجملة بلا تقدير فعل وهو ظ كلام س فى هذا المثال
قاله الرضى وجب الرفع اى خبرا لما قبله وكذا اى يجب الرفع لكن
ليس خبرا لما قبله بل بدل منه او نعت بتقدير مثل او خبر لمحذوف اى هو بكاء
والمراد بوجوب الرفع عدم المفعولية المطلقة فلا ينافى جواز النصب على الحال
ان وجد مسوغه كالمثال الثانى لانه حال من المستكن فى الظرف و مما لم يشتمل
على الفاعل قولهم عليه نوح نوح الحمام لان ضمير عليه للمنوح عليه لا للنائح وكذا يجب
الرفع اذا عدم المصدر كله يد يد اسد او لم يشعر بالحدوث كله ذكاء ذكاء الحكماء
لان الذكاء من الملكات الراسخة لا من الافعال المتجددة بالعلاج كالضرب
والتصويت او لم يكن للتشبيه كله صوت صوت حسن او لم يكن فى الجملة قبله
معناه كله ضرب صوت حمار اما اذا كان فى الجملة ما يصلح للعمل فيه كزيد
يضرب ضرب الملوك فيتعين نصبه به تنبيه المراد باشتمالها على معناه

ماهوا عم من ان يكون فيها لفظا ايضا كما مرّ او معناه فقط كقوله يمدح فرسًا بالضمور

ما ان يمسّ الارض الا منكب ... منه وحرف الساق طيّ المحمل

اى بلغ فى الضمور الى حيث لو اضطجع لم تمسّ بطنه الارض بل منكبه وحرف ساقه فالمعنى انه مدمج الخلق مدكوك بعضه فى بعض ومطوى كطىّ المحمل فهو علاقة السّيف اى كدمجه فى بعضه بالضعف والله اعلم

مطلب المفعول له وسمّى المفعول لاجله ومن اجله وقدمه على المفعول فيه لانه ادخل منه فى المفعولية واقرب الى المفعول المطلق لكونه مفعول الفاعل حقيقة بل قال الزجّاج والكوفيّون انه مفعول مطلق وعكس ابن الحاجب لان احتياج الفعل الى الظرف اشد من العلة ودن امر من الدين بفتح الدال اى اقرض غيرك او من الدين بالكسر بمعنى المجازاة او الخضوع وحذف علته لدلالة علة الاول اى دن شكرا لانه يجوز حذف المفعول له لدليل او ان شكرا المذكور علة لهما معًا وقتا تمييز محوّل عن الفاعل اى متحد وقته او منصوب بنزع الخافض كان هذا يفيد جواز تقديم المفعول له وهو كذلك سواء جرّ كمثاله او نصب كقوله طربت وما شوقا الى البيض اطرب وفيه تقديم معمول الخبر الفعلى فى الوقت اى بان يقع حدث العامل اثناء زمن المصدر كضربت جبنا او يقع اول العامل آخر زمن المصدر كحبستك خوفا من فرارك او عكسه كجئتك اصلاحا لحالك تصريح والفاعل اى بان يكون فاعل المصدر هو فاعل عامله ولم يشترطه ابن خروف تمسّكا بقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا حيث ان فاعل الاراءة هو الله والخوف من المخاطبين

ع مع نصبه على المفعول له ورد بانه متحد بتأويل الخوف والطمع بالاخافة والاطماع او هما حالان من المخاطبين كما قاله الزمخشرى واما تأويله بانه علة للرؤية من المخاطبين التى تضمنها يريكم لا للاراءة التى هى فعل الله تعالى فيرده ان العامل الذى تتعلق به الاحكام النحوية هو يريكم لا الرؤية التى فى ضمنه وايضا لا يظهر كون الخوف باعثا على الرؤية لانهم لا يرون لاجل خوفهم بل الله يريهم لاجل ذلك فتدبر ضربت ابنى تأديبًا قيل فيه تعليل الشئ بنفسه لان التأديب هو الضرب كما صرح به الرضىّ ولا يصح تقديره ارادة تأديبه لصيرورة المعنى أدبته

ادضربة

اوضربته لارادة ذلك وفيه ركاكة لا تخفى اذ ارادة الشئ مسببة عن الباعث عليه
لا انها هى الباعث واجيب بأن المراد بالتأديب اثره وهو التأدب اى ضربته
لارادة ان يتأدب بناء على شرط اتحاد الفاعل او ضربته لاجل ان يتأدب بناء على
عدمه ولا شك ان التأدب يحصل اثناء زمن الضرب او آخره فهما متحدان وقتا
على حد جئتك اصلاحا حالك فلا حاجة لبنائه على عدم اتحاد الوقت ايضا لكن يرد
عليه ان الضرب هو سبب التأدب وعلته فكيف يجعل التأدب علة للضرب
ويجاب بانفكاك الجهة فوجود الضرب علة فى وجود التأدب وتصور التأدب
علة فى ايجاد الضرب كحفر البئر لاجل الماء فتدبر جواز النصب اى بالفعل قبله
على تقدير حرف العلة فهو من المنصوب بنزع الخافض عند جمهور البصريين لا مفعول
مطلق لفعل مقدر من لفظه اى جئتك كرمك اكراما كما قال الزجاج ولا للفعل
المذكور لملاقاته له فى المعنى كقعدت جلوسا كما قال الكوفيون ان وجدت
ظاهره كالنظم ان هذه شروط لنصبه لا لتسميته مفعولا له فيسمى بذلك عند جره
والجمهور على ان المجرور ولو مستوفيا للشرط مفعول به وعليه فهذه شروط لتحقق
ماهيته الثلاثة لم يذكر كونه للتعليل الذى فى المتن اى مفهما العلة الفعل
والباعث عليه لانه رتب على فقدها الجر بحرف التعليل وذلك ممتنع عند فقد
العلية وليس تركه اشارة للاعتراض على المتن بأن العلية محل الشروط لا شرط
كما قيل لان محل الشروط نصب المفعول له او تحققه على ما مر لا العلية بل هى
شرط يخرج به نحو احسنت اليك انعاما عليك لان الشئ لا يعلل بنفسه وهى
تغنى عن اشتراط بعضهم كونه من غير لفظ الفعل فقول المصر وان شرط فقد
خاص بغيرها وبقى كونه قلبيا فلا يجوز جئتك قراءة العلم او قتلا للكافر او ضرب
زيد خلافا للفارسى لان الحامل على الشئ متقدم عليه وافعال الجوارح ليست
كذلك ورده الرضى بانه ان اراد ان الباعث يتقدم وجودا ممنوع بنحو الماء
المتأخر عن الحفر او تصورا فمسلم ولا ينفعه وينقض قوله ضربت ابنى تاديبا وجئتك
اصلاحا لحالك فانه مفعول له اجماعا وليس قلبيا ولا متقدم الوجود فان قدر
فيه ارادة تأديب واصلاح قلنا فليجز جئتك اكرامك لى وجئتك اليوم اكرامك

غدا بل جئتك سمنا وعسلا على تقدير ارادة ذلك فظهر ان المفعول له هو الاسم
المذكور لا مضاف مقدر وانه على ضربين لان المتقدم اما وجوده فيكون من
افعال القلوب كقعدت جبنا او تصوره فقط لكونه غرضا يترتب على الفعل
ولا يلزم كونه فعل قلب كضربته تأديبا وهو اللام هي الاصل في التعليل وما
بعدها نائب عنها نحو فبظلم من الذين هادوا حرمنا لاختلاف الفاعل دخلت
امرأة النار في هرة لعدم المصدرية ولا تقتلوا اولادكم من املاق احلنا دار المقامة
من فضله لعدم القلبي ان قلنا باشتراطه والا فيما اجتمع مع استيفاء الشروط
وبقي مما يفهم التعليل نحو واذكروه كما هديكم اي لهدايتكم واسلم حتى تدخل الجنة وجئتك
كي تكرمني ولتكبروا الله على ما هديكم وفي شرح اللمحة لابن هشام ان الكاف وحتى وكي
لا تجر المفعول له لانها لا تكون للتعليل الا مع الفعل وسابكه اهـ وينبغي ان
على كذلك ومقتضاه ان المصدر المؤول لا يقع مفعولا له وان افاد
التعليل جئتك للسمن مثله والارض وضعها للانام اي المخلوقات جئت اليوم الخ
مثله قول امرئ القيس فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا لبسة المتفضل
ونضت بتخفيف الضاد المعجمة اي خلعت وزمنه قبل النوم لاكرام عمرو
لمثله واني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر
ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكر المتكلم ولا يشترط اتحاده الخ هو مذهب س
والمتقدمين كما في الهمع ومر عن الرضي ترجيح كونه غير قلبي واجاز يونس عدم
المصدرية تمسكا بنحو اما العبيد فذو عبيد بالنصب اي مهما تذكر احدا لاجل
العبيد فالمذكور ذو عبيد فلم يبق له شرط الا العلية لكن قال س رواية النصب
رديئة جدا فلا يخرج عليها وجعله بعضهم مفعولا به اي مهما تذكر العبيد الخ
ان يصحبها اي الحرف المذكور في قوله فاجرره بالحرف وانثه لتأويله
بالكلمة وفي نسخ ان يصحبه بالتذكير وفي اخرى فاجرره باللام فالتأنيث ظاهر
وانشدوا اي النحاة شاهدا لجوازه قول بعض العرب لا اقعد الخ فهو ليس
من نظم المص لكن الاكثر فيما تجرد الخ اي لانه اشبه الحال والتمييز في التنكير والتبيين
لا يهون الجرد بقول من اتكم لرغبة فيكم جبر ومن تكونوا ناصريه ينتصر

قوله

فليت لى بهم الباء للبدلية اى بدلهم وشنوا من شن اذا فرق حذف مفعوله اى
فرقوا انفسهم لاجل الاغارة او هو بمعنى تفرقوا لانهم عند الاغارة على الاعداء يتفرقون
ليأتوهم من كل الجهات   عوراء الكريم بفتح العين المهملة ممدودا اى كلمة القبيحة
وكل ما يستحيى منه فهو عورة ومنه عورة الانسان اى اذا قلت من الكريم كلمة قبيحة
سترتها لاجل ادخاره ومثله قوله تعالى ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله ومن
جره لما يهبط من خشية الله قيل وكذا لئلاف قريش فانه علة ليعبدوا ودخلة
الفاء لما فى الكلام من معنى الشرط اذ المعنى فان لم يعبدوا رب هذا البيت
لسائر نعمه الكثيرة عليهم فليعبدوه لاجل ايلافهم رحلة الشتاء والصيف اى
السفر فيهما الى اليمن والشام مع امنهم من القطاع والمنتهبين واحترامهم
لكونهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم لكن الجر هنا متعين عند من شرط اتحاد
الزمن لان العبادة مستقبلة والايلاف حالى وقيل اللام متعلقة باعجبوا
مقدرا وقيل بقوله تعالى فجعلهم كعصف مأكول لان السورتين سورة واحدة
تصريح تنبيه لا يجوز تعدد المفعول له نصبا او جرا ومن ثم منع فى قوله
تعالى ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا تعلق لتعتدوا بالفعل ان جعل ضرارا
مفعولا له اى بل هو متعلق بضرارا وانما يتعلق به ان جعل حالا اى مضارين
لهم والله سبحانه وتعالى اعلم   اى تسمية مجازية اصطلح عليها
البصريون ولا مشاحة فى الاصطلاح فلا يرد ان الظرف هو الوعاء المتناهى
الاطراف وليس هذا كذلك وسماه الفراء محلا والكسائى واصحابه صفة ولعله
باعتبار الكينونة فيه اوصيا ان وقدمه على المفعول معه لقربه من المصدر باستلزامه
له ولوصول العامل اليه بنفسه لا بحرف ملفوظ .   وقت اى اسم وقت واسم مكان
لان الظرف اصطلاحا من صفات الالفاظ والا لم ضمنا اما للاطلاق
ان جعلت او للاحد الدائر على التخيير ويرجحه ان المراد بيان حقيقة الظرف
المتحققة فى احدهما وضمير التثنية ان جعلت تنويعية بمعنى الواو وهو اظهر لان
كلا منهما ظرف لا احدهما فقط   ازمنا بضم الميم جمع زمن كجبل واجبل وجمعه
مع ان الزمن المطلق يصدق على القليل والكثير لانه قد يراد به قطعة خاصة

دين

مطلب المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

من الوقت وافاد بالمثال جواز تعدد الظرف لعامل واحد بغير اتباع اذا اختلف
جنسه اما المتفق فلا يتعدد الا مع اتباع الثانى للاول بدلا كسرت يوم الجمعة ضحوا
ومع كون العامل اسم تفضيل كزيد اليوم احسن منه امس وفى عطف الزمان على
المكان وعكسه قولان وظاهر الكشاف منعه حيث قدر فى قوله تعالى ويوم حنين
وموطن يوم حنين او فى ايام مواطن كثيرة ويوم حنين ووجه بعدم سماعه
وبان الفعل مقتض لكل منهما فلا يجعل احدهما تابعا كما لا يعطف الفاعل
على احد المفاعيل ولا بعضها على الآخر ولاختلافهما باشتراط الابهام فى المكان دون
الزمان ومن جوزه نظر للاشتراك فى الظرفية افاده المغنى معنى فى هو الظرف
ومعنى تضمنه له اشارته اليه لكون الحرف مقدرا فى نظم الكلام وان لم يصح التصريح
به فى الظروف التى لا تنصرف ولذلك اعرب لان الحرف يؤدى معناه بنفسه
محذوفا الا ان معناه انتقل للظرف وصار الحرف غير منظور اليه كتضمن الاسم
معنى الهمزة مثلا حتى يقتضى بناءه فتدبر باطراد بان يتعدى اليه سائر الافعال
مع بقاء تضمنه لذلك الحرف كما سيشير له الشارح فخرج وترغبون ان تنكحوهن لانه
وان تضمن معنى فى على قول لكن لا يطرد فى غير هذا الفعل على ان النكاح ليس
زمانا ولا مكانا فلا حاجة لاخراجه بذلك الا ان يجعل مكانا اعتبارا للرغبة
لا يقال يخرج بالاطراد ما صيغ من الفعل اذ لا ينصب الا بمادته لانه مستثنى
من شرط الاطراد بدليل ما سيأتى وكذا اسماء المقادير لا تنصب الا بافعال
السير من نحو دخلت البيت اى مما سمع انتصابه بالواقع فيه وهو اسم مكان
مختص فانه لا ينصب الا بما سمع معه وهو دخلت وسكنت ونزلت فلا يقال
نمت البيت مثلا لكن فى ذكره ذهبت الشام نظر لانه على معنى الى لا فى فهو منصوب
بحذف الخافض توسعا لان الذهاب لم يقع فى الشام بل فى طريقها اليها وكذا
توجهت مكة فلا يأتى فيه قول الجمهور انه ظرف حقيقة لانه ليس مما نحن فيه فتأمل
على التشبيه بالمفعول به اى لاجراء القاصر مجرى المتعدى قاله الاسقاطى
فيما سيأتى وهذا غير القول بانها مفعول به على التوسع باسقاط الخافض لان
الشارح حكاه معه فيما سيأتى لم تكن متضمنة اى فهى خارجة بالتضمن فلا يحتاج

لقيد الاطراد لان الفعل اجرى مجرى المتعدى بنفسه فنصبها بلا ملاحظة حرف
اصلا كما لا يحتاج اليه على انها مفعول به حقيقة واما على نصبها بنزع الخافض فقال
ابن المص لا يحتاج اليه لانها لم تتضمن معنى فى بل لفظها لان المراد بالتضمن اللفظى
ما يعم وجود لفظها او ملاحظته بعد حذفه توسعا واما المعنوى فهو الاشارة الى
معناها من غير توسع بحذفها سواء امكن النطق بها ام لا لكن المشهور ان المراد
باللفظى وجود لفظها فى الكلام وبالمعنوى خلافه فقيد الاطراد محتاج اليه على
هذا كما درج عليه الاشمونى واما على انها ظرف حقيقة فلا يصح ذلك القيد قدر
وهو المصدر فيه تسامح لان الواقع فى الظرف هو الحدث لا المصدر لانه لفظ
وايضا الحدث لم يقع فى الظرف اصطلاحا وهو اللفظ بل فى مدلوله اى نفس الزمان
والمكان ففى المتن حذف مضافين اى فانصبه بدال الواقع فى مدلوله اى باللفظ
الدال على الحدث بالمطابقة او بالتضمن فيدخل المصدر وغيره ويندفع اعتراض الشارح
الآتى او فيه استخدام بجعل ضمير انصبه للظرف الاصطلاحى وضمير فيه لمدلوله
فيستغنى عن المضاف الثانى فقط والاول لا بد منه والمراد بالواقع ما شانه ان
يقع فيدخل ما صمت اليوم متى جئت لانها لطلب تعيين الزمان خاصة كاين
فى المكان وكم لطلب تعيين المعدود زمانا او مكانا او غيرهما فهى اعم وقوعا صفة
او كذا يجب فى المشتغل عنه كيوم الجمعة صمت فيه ولا يقال صمته لان ضمير الظرف
لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفى كما فى التصريح لكن قال الشاطبى قد ينصب
توسعا بحذفها وفى المسوغ بالحذف كقولك لمن ذكر انتقاد مع الآن اى
وجد ما تقوله حين اذ كان كذا واسمع الآن قولى فهما من جملتين والمقصود نهيه
عن ذكر ما يقوله وامره بسماع ما يقال له واعلم ان الظرف المضموم لقطعه عن
الاضافة لا يقع صفة ولا نحوها كما فى التصريح قال يس ومحله اذا لم يعلم المضاف
اليه لعدم القائم مع الاوقع وكل وقت اى داله وقوله ذاك اى النصب على
الظرفية والمراد الوقت الظاهر المام فى الضمير وشمل كلامه ما صيغ من الفعل مرادا
به الزمان كقعدت مقعد زيد اى زمن قعوده فانه يكون ظرف زمان كما يكون
مكانا وما صيغ من الفعل اى من مصدره او مادته ليوافق مذهب البصريين

وبندفع اعتراض الش الآتي وهو معطوف على مبهما كما يفصح به صنيع الش الآتي لاعلى
الجهات لئلا يفيد انه مبهم مع انه من المختص اتفاقا فانصب تشبيها بالمبهم كما في
النكت منهما كان المراد بالمبهم ما دل على زمن غير مقدر كحين ووقت ومدة
وبالمختص ما دل على مقدر معلوما كان وهو المعرف بالعلمية كرمضان او بالاضافة
كزمن الشتاء او بال كسرت اليوم او غير معلوم وهو النكرة المعدودة كسرت يوما
او يومين او الموصوفة كسرت زمنا طويلا كذا في الاشموني فقول الش كلحظة وساعة
ينبغي تقييدهما بما اذا اريد بهما مطلق زمن لا اللحظة المقدرة بطرفة العين والساعة
المقدرة بخمسة عشر درجة والا كانا من المختص وانتصاب المبهم على جهة التأكيد
اللفظي لزمن الفعل اذ لا يزيد عليه كليلا من اسرى بعبده ليلا اذ السرى لا يكون
الا ليلا فالظرف يكون مؤكدا كالمصدر لانه تأكيد لزمن عامله باضافة
لم تضف العرب لفظ شهر الا لرمضان والربيعين مع جواز تركها والراجح جواز اضافته
الى غير الثلاثة قياسا عليها الا نوعان اى لضعف دلالة الفعل وهو اصل
العوامل على المكان لكونها بالالتزام فلم يتعد الى جميع اسمائه بل الى المبهم لدلالته عليه في
الجملة والى ما هو من مادته لقوة دلالته عليه ح ولما قويت دلالته على الزمان بالتضمن
تعدى الى جميع اسمائه احدهما المبهم المراد بالمبهم هنا ما ليس له صورة اى هيئة
وشكل محسوس ولا حدود محصورة اى نهايات مضبوطة من جوانبه والمختص
بخلافه كالدار وان شئت قلت المبهم ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف
اليه وهو معنى قول الموضح تبعا لابن المص ما افتقر الى غيره في بيان صورة مسماه
اى صورة هي مسماه كمكان لا تعرف حقيقته الا بالمضاف اليه كمكان زيد وكالجهات
وما الحق بها من عند ولدى وبوسط وبين وازاء وحذاء ونحو ذلك ونقل الدماميني
عن المص ان نحو داخل وخارج فظ وباطن وجوف البيت لا تنصب على الظرفية
بل يجب جرها بفي قال لان فيها اختصاصا ما اذ لا تصلح لكل بقعة وكذا استثناها
الحفيد نقلا عن الرضي وزاد عليها جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف ثم
قال فقول بعضهم سكتت ظ باب الفتوح لحن اهـ لكن ذكر الموضح مما يشبه الجهات
في الشياع جانب وناحية ومكان فتعقب شارحه ذكر جانب فقط بانه يجب جره

بفي

بمعنى فمقتضاه صحة نصب ناحية ومكان وهو ما يفيده الهمع فيهما وفى جانب
ايض ونحوها كجهة ووجه ولعل هذا هو الاوجه فتدبر   ويمين وشمال مثلهما
ذات اليمين وذات الشمال اى البقعة ذات اليمين الخ   والمقادير جعلها
من المبهم احد مذاهب ستأتى   غلوة بفتح المعجمة مائة باع والميل عشر غلوات
فهو الف باع والفرسخ ثلاثة اميال والبريد اربعة فراسخ وفى المصباح الغلوة
الغاية وهى رمية سهم ابعد ما يقدر عليه ويقال ثلثمائة ذراع الى اربعمائة والجمع
غلوات كشهوة وشهوات   من لفظه انما لم يكتفوا بالتوافق المعنوى كما اكتفوا
به فى قعدت جلوسا لان نصب ذلك مخالف للقياس لكونه مختصا فلم يتجاوز
به السماع بخلاف قعدت جلوسا   اى كاين مقعد القابلة اى فى مقعدها
ومنى متعلق بذلك المحذوف ايض ومن بمعنى الى اى   هو مستقر منى اى
بالنسبة الى فى مكان قريب كقرب مقعد القابلة اى محل قعودها عند ولادة
المرأة ومثله هو منى معقد الازار اى هو مستقر منى فى مكان قريب كقرب مكان
عقد الازار وهو وسط الشخص   ومزجر الكلب اى هو مستقر منى اى بالنسبة
الى فى مكان بعيد كبعد مكان زجر الكلب من زاجره فهو ذم ومناط الثريا مدح
اى هو بالنسبة الى فى مكان بعيد كبعد مكان نوط الثريا اى تعلقها من
الشخص الرائى اى لا ادركه فى الشرف كما لا يدرك محل الثريا   ولكن نصب
شذوذا اى على تقدير المتعلق كاين او مستقر فلو قدر قعد منى اى بالنسبة الى ر
وزجر منى وناط منى لم يكن شاذا   لما فى اصله الخ المراد بالاصل المادة لا المصدر
فلا يرد انه فى اعجبنى جلوسك مجلس زيد ظرف لا اصله لا لما اجتمع معه فيه   مبهمان
اى لان المتبادر عطفهما على الجهات وقد اشار الش فيما مر الى ان ما صيغ عطف
على مبهما فيفيد انه ليس منه وغرضه هنا التنبيه على ان فيه تفصيلا   مجهولة الصفة
اى لعدم تعين محلها   ليست من الظروف المبهمة اى فتكون مستثناة من المختص
وبقى قول ثالث صححه ابو حيان وهو انها مبهمة حكما اى تشبه المبهم فى عدم التعين
فى الواقع لان الميل مثلا يختلف بدأ ونهاية وجهة بالاعتبار ويحتمل جرى المص على
هذا بان اراد المبهم حقيقة او حكما   من رمى الخ قد علمت ضعفه   مع دخل وسكن

مثلهما نزل كما فى الرضى ونصب الشام اى فقط وكذا مكة مع توجه على
الظرفية شذوذا قيل هو مذهب س والمحققين وصححه ابن الحاجب ونسبه الشلوبين
للجمهور تشبيها بالمبهم لكن لا يظهر فى ذهبت الشام لما مر على اسقاط الخافض
هو مذهب الفارسى والناظم ونسب لسيبويه على التشبيه بالمفعول به اى
لاجراء القاصر مجرى المتعدى وبقى قول رابع انها مفعول به حقيقة لان نحو
دخل يتعدى بنفسه وبالحرف وكثرة الامرين فيه تدل على انهما اصلان ام اسقاطي
اوشبهها عطف على محذوف اى لزم ظرفية فقط او ظرفية او شبهها بان نصبا
اللزوم على الاحد الدائر بين الظرفية وشبهها ولا يجوز عطفه على ظرفية المذكورة
فى المتن لاقتضائه ان بعض الظروف يلزم شبه الظرفية فقط ان جعلت او
تنويعية مع انه ليس كذلك او ان غير المتصرف هو ما يلزم احدهما الدائر ان جعلت
على بابها فلا يكون فيه تعرض لما يلزم الظرفية بعينها وكذا يقال فى قول الشارح لا
ظرفا او شبهه والحاصل ان غير المتصرف قسمان ما يلزم الظرفية فقط وما
يلزمها او شبهها وكلام الشارح والمتن لا يفيد ذلك الا بالتقدير المذكور نحو سحر
مثال لما لزم الظرفية فقط فلا يخرج عنها اصلا اذا كان معينا واعتراضه بانه متصرف
بدليل نجيناهم بسحر فيه نظر ظ لان هذا غير معين كما هو صريح الشارح والكلام فى المعين
ومما لزم الظرفية ايضا قط وعوض ظرفين للماضى والمستقبل ولا يستعملان
الا بعد نفى او شبهه وبدل بمعنى مكان كخذ هذا بدل هذا لا بمعنى بديل فانه اسم
متصرف لا ظرف ومكان بمعنى بدل اما بمعناه الاصلى فظرف متصرف والظروف ف
المركبة كصباح مساء وبين بين وبينا وبينما ومذ ومنذ عند من جعلهما خبرين فكل
ذلك لا يخرج عن الظرفية اصلا ومنه غير ذلك وفوق فيه نظر لجره بمن فى قوله
تعالى من فوقهم فهو من القسم الثانى كعند بل اجاز بعضهم تصرفهما فى نحو فوقك
راسك وتحتك رجلاك بالرفع على الابتدا والخبر بخلاف فوقك قلنسوتك
وتحتك نعلك فبالنصب للفرق بين الراس والرجل وغيرهما لكن المسموع نصبهما
فى ذلك كما حكاه الاخفش نعم وقع لبعض رواة البخارى وفوقه عرش الرحمن
وبتو قد تحته نارا بالرفع وانما يتخرج على التصرف دماميني واعلم ان الظرف

اربعة اقسام ما يمتنع تصرفه اصلاً كما مر ومنه عند ونحوها وما تصرف كثير كيوم
وشهر ويمين وشمال وذات اليمين وذات الشمال وما تصرفه متوسط كأسماء
الجهات انه فوق وتحت فيمتنع لما مر والا يمين وشمال وذات اليمين وذات
الشمال فمن الكثير وكبين المجردة من التركيب ومن ما والالف ومن تصرفها
مودة بينكم بالجر لقد تقطع بينكم بالرفع ومن قراهذا منصوبا على انه مرفوع المحل
على الفاعلية فحملا له على اغلب احواله من كونه ظرفا كما قيل مثله في ومنا دون
ذلك اما بين المركبة والمقرونة بما او الالف فغير متصرفة وما تصرفه نادر كالآن ن
وحيث ودون لا بمعنى ردى ووسط بسكون السين اما بفتحها فيتصرف
كثيرا ولهذا اذا صرح بفي فتحت السين انظر الصبان عند مثلث العين
والكسر اكثر وهي اسم لمكان شيء حاضر او قريب فالاول نحو فلما راه مستقرا عنده
والثاني ولقد راه نزلة اخرى عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى وقد يكون
الحضور والقرب معنويين كقال الذي عنده علم من الكتاب رب ابن لي عندك
بيتا وقد تكون للزمان كعند الليل كما في تحرير النووي ومنه انما الصبر عند
الصدمة الاولى قاله الدماميني بمن اي فقط لكثرة زيادتها في الظروف
فلم يعتد بدخولها على ما لا يتصرف وقد شذ قياسا قولهم حتى متى والى متى
والى اين ينوب المصدر انه ومما ينوب عن الظرف مطلقا صفته وعدده
وكليته وجزئيته كجلست طويلا من الدهر شرقي الدار وسرت عشرين يوما
ثلاثين بريدا ومشيت كل اليوم كل البريد او بعض ذلك وينوب عن ظرف
الزمان الفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على الظرف المجازي لتضمنها
معنى في نحو احقا انك ذاهب اي افي حق ذهابك وقد نطقوا بفي في قوله
افي الحق اني مغرم بك هائم ولنيابته عن الزمان لا يخبر به الا عن المعنى الجثة
ومثله غير شك او ظنا مني انك قائم اي في غير شك وفي ظن مني قيامك
هذا مذهب س والجمهور وذهب المبرد وتبعه المص الى ان حقا مصدر بدل
من اللفظ بفعله وان ومعمولاها فاعله اي احق وثبت قيامك ورده ابو حيان
تصريح ويكثر اي لقوة دلالة الفعل على الزمن كما مر وشرطه افهام تعيين

وقت كما مثله او بيان مقداره وان لم يعين كانتظرته نحو جزور وحلب ناقة اى
مقدار ذلك فحذف المضاف واقيم المصدر مقامه وقد يضاف ذلك المصدر
الى اسم عين فتقوم مقامه كلا اتيه القرقدين اى مدة بقائهما ولا اكلمه القارظين
اى مدة غيابهما وهما رجلان خرجا يجنيان القرظ الذى يصبغ به فلم يعلم خبرهما
فضرب بهما المثل والله اعلم قال الجلال أخره من المفاعيل لاختلافهم
في قياسيته ولوصول العامل اليه بالحرف دون باقيها تالى الواو فيه اشارة الى انه
لا يفصل منها اى ولا بالظرف وان فصل بين الواو العاطفة ومعطوفها لتنزيل
واو المعية من المفعول معه منزلة الجار والمجرور ريش في نحو سيرى فعل امر
للمؤنثة والطريق مفعول معه ومسرعة حال من الياء بما الخبر مقدم من ذا
النصب ومن الفعل بيان لما فهو حال منها أو من ضميرها في سبق الذى هو صلتها
هو الاسم اى الفضلة وقوله بعد واو اى وتلك الواو بعد جملة ذات فعل
او اسم فيه معناه وحروفه كما يفهم قوله بما من الفعل الخ فخرج بالاسم الجملة كجاء زيد
والشمس طالعة والفعل كلا تاكل السمك وتشرب اللبن فلا يسميان مفعولا
معه وان كانت واوهما للمعية قاله الموضح وقال الحفيد ينبغي ان يكون ذلك
في غير نصب تشرب والا فهو اسم تأويلا فينبغي ان يكون مفعولا معه وبه صرح
بعضهم وهو الحق وبالفضلة اشترك زيد وعمرو وبكونه بعد الواو بقية المفاعيل
ونحو جئت مع عمرو وبعت العبد بثيابه مما يفيد المعية بغير واو وهو وان خرج
بقول الش المنتصب لكنه حكم من احكامه لا ينبغي جعله قيدا في التعريف والمراد
بكونها للمعية انها للتنصيص على مصاحبة ما بعدها لمعمول العامل السابق
في زمان تعلقه به سواء صاحبه في حكم العامل ايضا كجئت وزيدا فان العدول
عن العطف الى النصب يدل على قصد المعية ام لا كاستوى الماء والخشبة على ما
سيبين عكس واو العطف فانها تنص على المصاحبة في الحكم سواء مع الزمن
ام لا لكونها لمطلق الجمع فخرج بذلك المراد ما لم تنص على ما ذكر لصحة تسلط العامل
نصبا على ما بعدها كضربت زيدا وعمرا فللعطف اتفاقا وكذا اشتركت زيدا وعمرا
وخلطت البر والشعير لان المعية فيه من العامل وخرج بتلوها الجملة كل رجل وضيعته

مطلب المفعول معه
٢

ان قدر الخبر مقترنا ان مثلاً فيجب رفع ضيعته فان قدر مفردا قبل الواو جاز نصبها لانها من قبيل جئت وزيداً اى كل رجل موجود هو وضيعته ويكون الجملة ذات فعل
انحو هذا لك واياك فلا يتكلم به خلافا الابي على بل يجب جرا ايك لعدم اشتمال الجملة على حروف الفعل او شبهه اى فى العمل بشرط صحة عمله فى المفعول به كما فى
المغنى فخرج الصفة المشبهة وافعل التفضيل ودخل اسم الفعل كحسبك وزيدا
درهم فزيدا مفعول معه ودرهم فاعل حسب بمعنى يكفى والكاف مفعوله فان جعل حسب صفة مشبهة بمعنى كاف مبتدا ودرهم خبر فزيدا مفعول به لمحذوف
اى ويحسب زيدا لا مفعول معه مقيس فيما كان مثل ذلك اى فيما يمتنع فيه العطف من حيث المعنى خلافا لابن جنى فى اشتراطه صحته وانما امتنع فيما
ذكر لان الطريق لا يصح اسناد السير اليه فلا يمكن ان يقال سرت وسار الطريق بل المعنى اوجدت السير حال كونى مصاحبا للطريق ومثله استوى الماء والخشبة
اى ارتفع الماء حال كونه مصاحبا للخشبة فان جعل بمعنى تساوى الماء والخشبة فى العلو صح العطف بل الظاهر وجوب رفع الخشبة لان العامل لا يقوم الا
باثنين كاشترك زيد وعمرو فتامل واما سرت والنيل فالظاهر انه مما يصح فيه العطف معنى لصحة اسناد السير للنيل لكنه ضعيف لفظا لما يأتى والمعنى على النصب
سرت مصاحبا فى سيرى للنيل بلا نظر لكون النيل سائرا اولا وعلى العطف سرت وسار النيل ولا نظر لكونهما مصطحبين زمنا ام لا وهذا هو الصحيح
قد علمت مقابله لابن جنى والصحيح منعه اى خلافا لابن جنى ولا حجة فى قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خصال لست عنها بمرعوى
لانه من تقديم الواو ومعطوفها للضرورة لا المفعول معه من لسان العرب اى بعضهم واكثرهم على الرفع فى مثل ذلك بفعل مضمر اى جوازا لا وجوبا
خلافا للاشمونى ولذلك اكتفوا بتقديره هنا دون هذا لك واياك لتنزيل جواز اظهاره منزلة ذكره بخلاف ما ذكر فان اظهار الفعل فيه ممتنع ولا يرد
جواز النصب فى مالك وزيدا مع امتناع ذكر الفعل لان فيه مقتضيا آخر لتقدير الفعل وهو الاستفهام الذى هو اولى به فقوى طلبه للفعل بخلاف الاول

فان فيه مقتضيا واحدا وهو الظرف والحاصل ان المسوّغ للنصب هو الاستفهام
ووجود ظرف ام لا لانه يشتد طلبه للفعل فقدروه بعده عاملا هذا ولقائل ان يقول
قد جوّز ش اضمار الفعل فى قوله ازمان قومى والجماعة كالذى نحو اى ازمان كان قومى
مع الجماعة مع انه ليس فيه استفهام ولا ظرف يقتضى تقديره فكان النصب فى هذا
لك واباك اولى لوجود مقتضى الفعل الا ان يقال انه لا يمكن تخريج البيت على
غير ذلك فيكون مقصورا على السماع بخلاف المثال وانما يصح هذا الجواب باثبات
ان ابا على اجازه قياسا ولم يسمعه فتامل وتقدم الكلام على البيت فى كان
مشتق من الكون لكن يجوز تقدير غيره كتصنع اذا صلح له الكلام كالمثالين
لبيان حاصل المعنى ما تكون نحو هى فى المثالين ناقصة والاستفهام خبرها
واسمها ضمير المخاطب مستتر فيها فلما حذفت برز وانفصل قال يس عن الدما مينى
ويجوز التمام مع كيف لجواز كونها حالا بخلاف ما اهـ وسوى بينهما ابن هشام
لجواز جعل ما مفعولا مطلقا اى اى وجود توجد مع زيد كالاخوين مقتضى
جواز النصب فى هذا المثال وهو مبنى على قول الاخفش ان ما بعد المفعول
معه يطابقهما معا قياسا على العطف وهو ضعيف والصحيح المؤيد بالقياس
والسماع كما قاله ابن هشام كونه بحسب ما قبل الواو فقط فالعطف فى المثال
متعين ولذا مثل النصب فى القطر بكنت انا وزيدا كالاخ للفصل اى بين
الضمير المتصل والمعطوف عليه كما سيأتى فى قوله وان على ضمير رفع متصل
عطفت فافصل بالضمير المنفصل وقوله والتشريك اى فى الحكم لصحة توجه العامل
الى المعطوف اولى من عدمه لئلا تصير العمدة فضلة ولان الاصل فى الواو العطف
ولم يختلف فى قياسيته واما النصب فقصره الاخفش على السماع ومثل ذلك
قوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة فعطفه على الضمير المستتر اولى لما ذكر
ولا يرد ان فعل الامر لا يتوجه للظاهر لانه يغتفر فى التابع فجعله فاعلا لمحذوف اى
وليسكن زوجك والمعطوف الجملة لا داعى اليه على ان حذف الفعل بلام الامر شاذ
ويجوز النصب فى ذلك عربية اى اسكن الجنة مصاحبا لزوجك لكنه ضعيف لما مر
واعلم ان المعنى يختلف بالرفع والنصب لان النصب نص فى المعية والرفع

المطلق

لمطلق الجمع كما هو شأن الواو العاطفة فكيف يرجح العطف مع اختلاف المعنى
فالوجه ان يقال ان قصدت المعية نصا فالنصب او بقاء الاحتمال والابهام
فالرفع او لم يقصد شئ جاز الامران ولعل هذا الاخير محمل كلامهم دماميني
بضعف اى من جهة اللفظ كما مثل او المعنى كقولهم لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها
فان المعنى لا يصح مع العطف الا بتكلف كأن يقدر لو تركت الناقة ترام فصيلها
اى تعطف عليه وتركت فصيلها يرضعها اى يتمكن منه لرضعها الان رضاعه
لا يتسبب عن مجرد تركهما لاحتمال نفرتها منه وكذا قوله

اذا اعجبتك الدهر حال من امرء   فدعه وواكل امره والليا ليا

فيحتاج العطف الى تقدير واكل امره الليالى والليالى لامره وفى النصب سلامة
من ذلك اى لو تركت الناقة مع فصيلها اى حسا ومعنى وواكل امره مع الليالى
قيل ومن الضعف المعنوى نحو كن انت وزيدا كالاخ وقوله

فكونوا انتم وبنى ابيكم   مكان الكليتين من الطحال

فان العطف يقتضى توجه الامر الى ما بعد الواو وانت لا تريد الا امر المخاطب
بان يكون معه كذلك لكن هذا التعليل ينتج وجوب النصب كما استظهره
ابو البقا وتبعه المصرح لا ترجحه لفساد المراد بدونه وايضا يمنع العطف فى
المثال عدم مطابقة الخبر للمعطوفين اذ لو كان المأمور كل منهما لقال كالاخوين
ففيه مانع لفظى ومعنوى وليس فى البيت الا الثانى فان قيل كالاخوين تعين
العطف كما مر وان لم يمكن عطف اى لعدم صحة توجه العامل اليه اما لفساد
المعنى ولو فى القصد او للزوم محذور لفظى كما مر فى مثال الاخ ونحو مالك وزيدا
لامتناع العطف على ضمير الجر بلا اعادة الجار عند الجمهور او على اضمار فعل ضرجه
ان ما امتنع فيه العطف يخير فيه بين المعية واضمار العامل ويرد عليه امتناع
المعية كالعطف فى علفتها الخ ونحو زججن الحواجب والعيونا اذ الماء لا يشارك
التبن فى معنى العلف ولا زمانه والعيون لا تصاحب الحواجب فى معنى
التزجيج وهو تدقيقها وتطويلها ومصاحبتها فى الزمان امر معلوم لا فائدة
فى قصده فيجب فيهما تقدير العامل اى وسقيتها ماء وكحلن العيون فينبغى

جعل او في المتن تنويعية كما في الاشموني اى ان ما امتنع فيه العطف نوعان
ما يجب فيه تقدير العامل كما ذكر وما يجب فيه المعية كسرت والطريق ومشيت
والحائط ومات زيد وطلوع الشمس لكن فيه ان امتناع التقدير في ذلك غير
مسلم اذ لا مانع من تقدير سرت ولابست النيل فالمخلص جعلها تنويعية مع
ملاحظة ان ضمير يجب يعود للنصب لا بقيد المعية فيصدق بجواز الاضمار
وقوله او اعتقد الخ اى اوجب ذلك فالنوع الاول يجوز فيه الامران والثاني يجب
فيه الاضمار وتقدم نوعان ترجح النصب وترجح العطف وبقي خامس وهو تعين
العطف ككل رجل وضيعته واشترك زيد وعمرو وجاء زيد وعمرو قبله او بعده لعدم
شروط النصب السابقة ونحو كن انت وزيد كالاخوين لما مر فتذكر فلا يصح
ان يقال اجمعت الخ اى لان اجمع بالهمزة انما يتعلق بالمعاني لا بالذوات يقال
اجمع امره واجمع عليه اى عزم واما جمع فمشترك بينهما بدليل فجمع كيده جمع مالا
فنصب شركاء اما لكونه مفعولا معه او لكون الواو لعطف مفرد بتقدير مضاف
اى وامر شركائكم او جملة على جملة بتقدير واجمعوا شركاءكم بوصل الهمزة وفتح الميم
امر من جمع وقيل ان اجمع يستعمل في الذوات ايضا وعليه فلا اشكال في العطف
وكذا على قراءة فاجمعوا بوصل الهمزة ويقرء برفع شركاء عطفا على الواو في اجمعوا
ومما يمتنع فيه العطف والذين تبوؤا الدار والايمان لان الايمان لا يتبوأ
فهو اما مفعول معه او لمحذوف اى واخلصوا الايمان ولك تأويل العامل المذكور
بفعل يتعدى لهما كما في ولتهاتينا الخ وحسن الحواجب الخ ولزموا الدار الخ فتدبر
والله اعلم هو لغة استفعال من الثني بمعنى العطف لان المستثنى
معطوف عليه باخراجه من الحكم او بمعنى الصرف لانه مصروف عن حكم المستثنى
منه وحقيقته اصطلاحا الاخراج بالا او احدى اخواتها لما كان داخلا او كالداخل
لكن المراد به في الترجمة المستثنى بدليل ذكره في المنصوبات وقد يقال يمكن
ارادة المعنى المصدري وذكره فيها باعتبار متعلقه كما في تعدي الفعل ولزومه
فالاخراج جنس وبالا الخ يخرج التخصيص بالوصف او الاضافة والتقييد بالشرط
ونحوه وما كان داخلا اى في مفهوم اللفظ لغة وان كان خارجا في النية من اول الامر

مطلب الاستثناء

او المراد

او المراد باخراجه اظهاره لانه يجب ملاحظة خروج المستثنى من اول الكلام بحيث يكون المستثنى منه عاما مستعملا فى خاص وهو ماعداه بقرينة الاستثناء لئلا يلزم التناقض بادخال الشئ ثم اخراجه والكفر ثم الايمان فى لا اله الا الله وكالداخل لادخال المنقطع على ماستراه واما المفرغ فداخل فى المستثنى منه المقدر حقيقة فالدخول الحقيقى اما لفظى او تقديرى تم ما استثنت الخ الا فاعل استثنت والجملة صلة ما حذف عائدها اى استثنته وينتصب خبرها والمراد الة الاستثنائية وستعلم الوصفية وانما بدأ بها لانها اصل الادوات وغيرها يقدر بها والمقصود هنا عملها النصب وذكر المرفوع استطرادى لتتميم القسمة فلا يقال كان الاولى تقديم ماينصب ابدا كليس ولا يكون مع تمام اى للكلام السابق بان يذكر المستثنى منه ولو بالضمير المستتر اى ومع ايجابه ايض بقرينة قوله وبعد نفى الخ فانه مقيد بالتمام ايض كما بينه الش وعن تميم فيه الاظهر ان الظرفين متعلقان بوقع وهو خبر عن ابدال وسوغ الابتداء به التنويع لان المنقطع يجوز فيه نوعان من الاعراب عن تميم فتدبر النصب ان وقع الخ قيل هو ح واجب اتفاقا ويرده جواز الاتباع فى لغة حكاها ابو حيان وخرج عليها قراءة فشربوا منه الا قليل بالرفع بدلا من الواو وانظر هل هذه اللغة خاصة بالمتصل كالاية ام لا وقيل ان الاية نفى لا ايجاب لان شربوا فى تأويل لم يكونوا منى بدليل فمن شرب منه فليس منى فالمختار فيه الابدال وجعل الفرا قليل مبتدا خبره محذوف اى لم يشربوا والجملة فى محل نصب على الاستثناء فلم يخرج عن اللغة الفصحى لان وجوب النصب عندهم انما هو بالنسبة لعدم الاتباع فى المفرد فلا ينافى جواز الرفع مبتدا خبره محذوف او مذكور ويكون المستثنى ح جملة كما فى قوله تعالى لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه خبر والجملة فى محل نصب بالاستثناء المنقطع فهى من الجمل التى لها محل من الاعراب كما عدها صاحب المغنى ومتى كان مابعد الا جملة فهى بمعنى لكن ولو كان متصلا لكن ان نصب تالى الا فكلكن المشددة كما سيأتى او فكالمخففة افاده الصبان عن الدمامينى بواسطة الا اى

فتكون معدية له الى ما بعدها كحرف الجر لكن تعديه فى العمل فقط لا فى المعنى
وهذا رأى السيرافى وعزاه ابن عصفور وغيره الى س والفارسى وجماعة من
البصريين وقال الشلوبين هو مذهب المحققين وقيل ان الناصب ما قبلها مستقلا
لا بواسطتها وقيل استثنى محذوفا وقيل غير ذلك وعلى الاولين فلو لم يكن
قبلها ما يصلح لعمل النصب من فعل او شبهه كالقوم اخوتك الا زيدا اول
كتأويل اخوتك بالمنتسبين لك   فى غير هذا الكتاب اى ويشعر به كلامه هنا
حيث قال ما استثنت الا مع تم فال والغ الخ فان ظاهره الغها عن النصب المذكور
قبل وانما عملت لنيابتها عن استثنى كحرف النداء عن ادعو وظاهره جريان الخلاف
فى المنقطع ايضا فيكون منصوبا على الاستثناء والعامل فيه الا عند المص وهو
المختار عند المتاخرين لكونها فيه بمعنى لكن فعملت عملها وخبرها محذوف غالبا نحو
جاء القوم الا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ وقد يذكر نحو الا قوم يونس لما امنوا كشفنا
وعند س نصبه بما قبل الا كالمتصل فما بعد الا عنده مفرد فى المتصل وغيره
وهى كلكن العاطفة فى وقوع المفرد بعدها وان لم تكن للعطف ولذا وجب فتح
ان بعدها كبيد غير الا انه شقى افاده الرضى   على النفى اى لفظا ومعنى كما
سيمثله او لفظا فقط نحو لا يمسه الا المطهرون فانه نهى فى المعنى وقد يراد
بالنهى الاتى ما يشمل المعنوى فيدخل فيه هذا او معنى فقط كقراءة فشربوا منه
الا قليل كما مر ونحو قل رجل يقول ذلك الا زيد اى لا رجل يقول الخ وقوله

وبالصريمة منهم منزل خلق   عاف تغير الا النؤى والوتد

فتغير بمعنى لم يبق على حاله والصريمة رملة منصرمة اى منقطعة عن معظم
الرمل والنؤى بضم النون وسكون الهمزة حفيرة تعمل حول الخباء لمنع المطر ومن النفى
المعنوى ويأبى الله الا ان يتم نوره اى لا يريد الله ذلك وانها لكبيرة الا على الخاشعين
اى لا تسهل الا عليهم لكن هذين من المفرغ وليس الكلام فيه واما نحو لو جاء القوم
الا زيدا لاكرمتهم فيتعين فيه النصب لان نفى لو ضمنى لا قصدى واما الرفع
فى لو كان فيهما آلهة الا الله فلما سيأتى   والاستفهام اى المؤول بالنفى انكاريا
كان وهو ما متعلقه غير واقع ومدعيه كاذب ويسمى ابطاليا ايضا نحو ومن اصدق

من الله حديثا او توبيخا وهو ما متعلقة واقع ومدعيه صادق لكنه ملوم عليه
نحو ائفكا آلهة الخ فهو بمعنى نفى الانبغاء واللياقة ومثال الثانى يصلح لهما بعضا مما
قبله عدل عن قول غيره من جنسه لئلا يدخل فى المتصل جاء القوم الا حمارا او جاء
بنوك الا ابن زيد لاتفاقهما فى الجنس مع انه منقطع وتأويل الجنس بالنوع لا ينفع
فى الثانى وان صح فى الاول ولئلا يخرج منه نحو احرقت زيدا الا يده مما كان المستثنى
فيه جزءا مما قبله لانه لا يصدق عليه انه من جنس كله مع انه متصل فقوله بعضا
المراد به ما يشمل الفرد والجزء لكنه يدخل فيه كالاول نحو لا يذوقون فيها الموت الا
الموتة الاولى ونحو لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة فان المستثنى
بعض مما قبله ومن جنسه مع انه منقطع فينبغى ان يقال المتصل ما كان بعضا
محكوما عليه بنقيض ما قبله لا مطلق بعض والمنقطع بخلافه اما لفقد القيد
الاول كقام بنوك الا حمارا او الا ابن زيد او الثانى كالآيتين فانه لم يحكم على الموتة
الاولى بذوقهم لها فى الجنة الذى هو نقيض عدم ذوق الموت فيها ولا على التجارة
بجواز اكلها بالباطل الذى هو نقيض منع اكلها بالباطل قاله القرافى والاسهل
ان يقال المتصل اخراج شئ دخل فيما قبل الا والمنقطع بخلافه اى المتصل ما لا يدخل فيه شئ اصلا واعلم ان كلا من
المتصل والمنقطع يسمى بالاستثناء حقيقة عرفية بلا نزاع كما فى التلويح واما
ما اشتهر من انه حقيقة فى المتصل مجاز فى المنقطع فالمراد به ادواته لا التسمية
وهو المختار اى ما لم يتقدم المستثنى لما يأتى فى المتن ولم يطل الفصل والا اختير
النصب كما جاء فى احد حين كنت جالسا هنا الا زيدا ومنه الحديث القدسى
ما لعبدى جزاء اذا قبضت صفيه من الدنيا ثم احتسبه الا الجنة بالنصب
لان الاتباع انما يختار للتشاكل وهو لا يظهر مع الطول وكذا اختار النصب
فى ما قاموا الا زيدا رد المن قال قاموا الا زيدا ليحصل التشاكل ودعوى تعين
النصب فى هذه مردودة بل نازع ابو حيان فى اختياره فيها وفى التى قبلها
وكل ذلك ما لم ينتقض النفى بالا والا كان اثباتا فينصب ما بعد الا الثانية
وجوبا كما شرب احد الا الماء الا زيدا لانه بمنزلة شربوا الماء الا زيدا بدل
من متبوعه اى بدل بعض عند البصريين ولا يرد احتياجه للرابط وهو مفقود

لحصول الربط بالاّ لدلالتها على اخراج الثاني من الاول فتفيد انه كان بعضا منه
ولا يشترط الربط بخصوص الضمير فان قلت كيف يكون بدلا وهو مثبت ومتبوعه
منفي مع انه يجب تطابقهما ليصح احلاله محل متبوعه اجيب بمنع ذلك لان
سبيل البدل جعل الاول كانه لم يذكر والثاني حالا في موضعه بالنسبة الى عمل العامل
بلا نظر للنفي والاثبات وهو هنا كذلك فقولهم البدل هو المقصود بالنسبة اي نسبة
مثل العامل بلا اعتبار نفيه واثباته كما قد يتخالف المعطوفان في زيد قائم لا قاعد
والصفة والموصوف في مررت برجل لا قصير ولا طويل وهذا الاشكال انما يرد
على من يجعل البدل هو المستثنى وحده فيجاب بما ذكر اما على قول المحققين انه
المستثنى مع الا فلا يرد اصلا لصحة احلاله محل الاول بلا انعكاس المعنى ولو
بالتأويل في نحو كلمة الشهادة اذ هي في تأويل ما في الوجود اله الا الله ويصح فيها
الاحلال الخ وعند الكوفيين ان الا حرف عطف في الاستثناء خاصة وما بعدها
عطف على ما قبلها لا بدل وهي كلا العاطفة في مخالفة ما بعدها لما قبلها ورد
عليه انها تباشر العامل باطراد في ما قام الا زيد والعاطف لا يباشره ويجاب
بانها مفصولة تقديرا اذ الاصل ما قام احد الا زيد ويرده ان حذف المعطوف
عليه لا يطرد مع ان هذا مطرد وهذا هو المختار مثله في المغني قال الدماميني
ومقتضى تعليل الاتباع بتشاكل المستثنى والمستثنى منه تساوي النصب
على البدلية والاستثناء في هذه الصورة وفيه انه لا يحصل التشاكل في نوع
النصب وان حصل في لفظه واعلم انه اذا تعذر الابدال على اللفظ ابدل
على الموضع كما جاء في من احد الا زيد ولا احد فيها الا زيد وما زيد شيئا الا
شيء لا يعبأ به وليس زيد بشيء الا شيئا حقيرا فيجب نصب ما بعد الا في
الاخير ورفعه في الباقي باعتبار المحل لان من والباء لا يزادان في الاثبات
وما ولا لا يعملان بعده فالمستثنى في الاول والاخير بدل من محل المجرور بمن
والباء الزائدتين وهو الرفع في الاول والنصب في الاخير وفي الثالث بدل
من محل الخبر قبل دخول ما بناء على عدم اشتراط وجود المحرز او خبر لمحذوف
ان قلنا بان الا هو شيء ويكون الا بمعنى لكن واما في الثاني فبدل من محل لا

مع اسمها لان محلهما رفع بالابتداء عند س او من محل الاسم قبل دخول لا او من
الضمير في الخبر والاقوال الثلاثة تأتى فى الاسم الشريف من كلمة التوحيد ومر في باب
لا مزيد لذلك واجازه بنو تميم اى على ان حمار بدل غلط كما صرح به الرضى وقيل
بدل كل بملاحظة معنى الا اذ المعنى غير حمار وهو وان صدق على الاحد وغيره لكن
يراد به غير مخصوص وانما يبدلون فى المنقطع اذا امكن تسلط العامل على
المستثنى وحده ولو فى مادة اخرى كما هو شأن البدل والا وجب النصب اتفاقا
نحو ما زاد هذا المال الا النقص وما نفع زيد الا الضر اذ لا يقال زاد النقص
ونفع الضر ومثل ذلك لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم لكن رحم فى محل نصب
على الاستثناء المنقطع ويمتنع الابدال لعدم صحة تسلط العامل عليه وقيل الاستثناء
متصل اى الا الراحم وهو الله او الا مكان من رحم وهو السفينة ومن الابدال
فى المنقطع قوله وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس
وقوله وبنت كرام قد نكحنا ولم يكن لنا خاطب الا السنان وعامله
وعليه قراءة ما لهم به من علم الا اتباع الظن بالرفع وجعل منه الزمخشرى قل
لا يعلم من فى السموات والارض الغيب الا الله فاعرب الجلالة بدلا من من الله
هو فاعل يعلم والاستثناء منقطع وفيه تخريج قراءة السبعة على لغة مرجوحة
فان النصب هو المختار عندهم ولذا جعله المص متصلا بتقدير متعلق الظرف
من يذكر فى السموات اى لا استقر وقيل من مفعول يعلم والغيب بدل اشتمال منه
والله فاعل هذا والمسموع من بنى تميم انما هو مجرد رفع ما بعد الا فى تلك الشواهد
ونحوها وكونه بدلا او غيره من تخريج النحاة فلم اختاروا البدلية على جعله مبتدا حذف
خبره مع انه مقيس عند الجميع كما مر نظيره الا ان يكون قد سمع منهم جر ما بعد الا
تبعا للمجرور قبلها وغير نصب سابق اى مستثنى سابق على المستثنى منه والمراد
غير نصبه على الاستثناء فيدخل فيه نصبه على الاتباع الآتى فى المرفوع وهذا البيت
تقييد لقوله وبعد نفى الخ قد يأتى اى قليلا وفى القياس عليه خلاف ان
ورد اى السابق والرواية كسر ان اى ان لم يرد ورود السابق اى النطق به
فاختر نصبه او ان ورد السابق عن العرب فاختر نصبه اى احكم باختياره وان

فالوارد متبع نصبا اوغيره على المستثنى منه اى بدون عامله كما مثله لامتناع
تقديمه عليهما معًا عند المصنف خلافا للكسائى واما قوله

خلا الله لا ارجو سواك وانما اعد عيالى شعبة من عيالك

فضرورة ويجوز تقديمه على العامل فقط كالقوم الا زيدا ضربت . بدلا اى
بدل كل من كل لان العامل فرغ لما بعد الا فهو معرب بما يقتضيه العامل والمؤخر عام
اريد به الخصوص فصح ابداله من المستثنى وقد كان المستثنى قبل تقديمه بدل
بعض فقلب المتبوع تابعا كما فى نحو ما مررت بمثلك احد سابق بالتنوين
والا مفعوله واضافته لما تحل الوزن يكن اى السابق وما بعده وقوله كالاخر
لو زائدة وما مصدرية او عكسه والا فاعل بمحذوف يفسره عدم ان بنى للمجهول فان
بنى للفاعل كانت الا مفعوله وفاعله ضمير السابق او ما بعد اى يكن السابق
اى حكمه كحكم انعدام الا او كحكم عدمها فى تسلط العامل على ما بعدها وهذا عند
غير الكسائى اما هو فيجوز النصب فى نحو ما قام الا زيدا لتجويزه حذف الفاعل
المفرغ سمى به لتفرغ العامل لما بعد الا فى لفظ وان كان معمولا فى الحقيقة وهو
المستثنى منه مقدرا ويجوز التفريغ لجميع المعمولات الا المفعول معه والمصدر
والحال المؤكدين فلا يقال ما سرت الا والنيل وما ضربت الا ضربا ولا تعث الا مفسدا
لتناقضه بالنفى والاثبات واما ان نظن الا ظنا فتقديره الا ظنا عظيما فهو
نوعى لا مؤكد فلا يقال ضربت الا زيدا اى لاستحالة ضربك جميع الناس غيره
ووجود قرينة على ارادة جماعة مخصوصة او المبالغة نادر فاطلق المنع طردا للباب
الا اذا امكن تأويله بالنفى نحو ويأبى الله الا ان يتم نوره كما مر هذا مذهب المص وجوز
ابن الحاجب التفريغ فى الموجب بشرط كونه فضلة وان تحصل به فائدة كقرأت
الا يوم كذا لامكان ان تقرأ فى غيره من الايام ورد بانه نادر فمنع طرد للباب
كما اتفقا على الجواز فى النفى وان لم يستقم المعنى كما مات الا زيد لذلك الا العلا
بفتح العين ممدودا بمعنى الشرف لكن قصره للضرورة ويجوز ضم العين مع القصر
جمع عليا كذلك وعلى كل ففيه حذف مضاف او نحوه كما فى زيد عدل اذا كرر
الا اى فى الايجاب او النفى كما يفهمه الاطلاق هنا والتقييد بعد وهذا معنى

التقاها

الغائها اى فالمراد الغهاعن افادة معنى الاستثناء او عنه وعن العمل فيه بناء
على الخلاف المار فى البدل اى بدل الكل كما مثل وكذا البعض والاشتمال والا ضرا
كما اعجبنى احد الا زيدا الا وجهه او علمه او عمرو والعطف اى بخصوص الواو
فالعلا ابدله من الفتى اى ان نصب الفتى على الاستثناء لا ان جعل بدلا من الضمير
فى بهم لان الجمهور يمنعون الابدال من البدل ويرد على الاول ان العامل فى البدل
نظير العامل فى المبدل منه فالا الثانية محتاج اليها لتعمل فى البدل لا موكدة ملغاة
فالاولى جعله عطف بيان لا بدلا اهـ سم لكن هذا لا يظهر الا فى بدل الكل فيبقى
الاشكال فى بدل البعض والاشتمال والغلط وقد يقال العامل فى البدل منوى
لا ملفوظ فيستغنى عن التابعة بالمنوية فكانت لمحض التوكيد لا عاملة فتدبر
ثم غيارها بالغين المعجمة من غارت الشمس اى غابت وفى نسخ ثم غيابها بالموحدة بدل
الراء مالك من شيخك اى جملك والرسيم والرمل نوعان من السير فرسيمه
بدل اى بدل بعض لان العمل مطلق السير وان تكرر بالبناء للمجهول ونائب
فاعله يعود على الا وقوله لا لتوكيد عطف على محذوف اى لتاسيس لا لتوكيد وفى نسخ
دون توكيد وعلى كل فالظرف المحذوف او المذكور متعلق بتكرر او حال من مرفوعه
بالعامل المراد به ما قبل الا وقوله دع فى واحد الخ اى اترك تاثير العامل الذى
قبل الا باقيا فى واحد وانصب سواه بالا كما قدره الاشمونى وهو مقتضى صنيع
الشـ فقوله اجعل الخ بيان لحاصل المعنى لا انه تفسير لدع باجعل لانه غير معهود
فى اللغة وليس المراد اترك التاثير بالعامل فى واحد وابقه فيما سواه كما يوهمه ظاهر
المتن لفساده نعم ان لو يريد بالعامل الا صح اى اترك التاثير بها فى واحد وانصب
بها ما سواه فيكون قوله مما بالا اظهارا فى محل الاضمار للضرورة ويؤيد
هذا عدم التقدير فى قوله دع ويؤيد الاول خلوه من الاظهار وتصريحه بحكم الواحد
المتروك واما على الثانى فمسكوت عنه وان كان يعلم من قوله سابقا وان يفرغ الخ
فتدبر وليس من نصب الخ معنى اسم ليس وعن نصب متعلق به والخبر محذوف
اى موجودا والاسم ضمير مستتر يعود الى الواحد او التاثير ومعنى خبرها وقف
عليه بالسكون على لغة ربيعة ونصبت الباقى اى وجوبا لامتناع شغل العامل

باكثر من واحد ولا يجوز على قصد بدل البدآء لان الاٰخر تكون مؤكدة وليس الكلام
فيها ودون تفريغ اى دون ومع متعلقان باحكم وحذف نظيرهما من الترم
لدلالتهما او الفعلان تنازعاهما بناء على جوازه فى المتقدم ونصب مفعول
لمحذوف يفسره احكم اى امض نصب الجميع لا باحكم لانه لا يتعدى بنفسه ولاخذ
معموله ولا بالترم لان ما بعد الواو لا يعمل فيما قبلها ولما كان الحكم بالنصب لا يستلزم
وجوبه قال والترم بفتح التاء ليفيد ذلك كما لو كان اه قال المكودى
فى موضع الحال من واحد لتخصيصه بالصفة وهى منها وما زائدة ولو مصدرية
او عكسه وكان تامة فاعلها ضمير الواحد ودون حال منه وفيه حذف مضاف
اى وجى بواحد لحال وجوده دون زائد عليه اهـ وفيه تسمح لان الواحد يكون
مشبها بحال وجوده دون زائد عليه فالاولى جعل كا خبر المحذوف والجملة حال من
واحد او صفة له اى وجى بواحد منها وجوده مثل وجوده دون زائد عليه فى الحكم
ويصح جعل ما اسما واقعا على الواحد وجملة كان اى صفتها او صلتها افاده الصبان
سواء كان الكلام موجبا اهـ لا يعارضه قول المص فيما مر وغير نصب سابق فى النفى
اهـ لانه فى غير تكرر المستثنى وهو المختار اى فى المتصل اما فى المنقطع فيجب
نصب الجميع على الفصحى نحو ما قام احد الا حمارا الا جملا الا فرسا ويجوز الابدال
فى واحد على لغة تميم فاء بدل من الواو اى على منصوب سكن وقفا على
لغة ربيعة ولك عكسه اذ لا يتعين واحد للابدال حكم المستثنى الاول اى اذا
لم يمكن استثناء بعضها من بعض كامثلة فان امكن ذلك كله على عشرة الا اربعة
الا ثلاثة الا اثنين فقيل الحكم كذلك وان الكل خارج من اصل العدد فيكون
فى المثال مقرا بواحد لكن الصحيح ان كل عدد مستثنى مما قبله فيكون مقرا بسبعة
وطريق معرفته ان تجمع الاعداد الواقعة فى المراتب الوترية وهى الاولى والثالثة
والخامسة وتخرج منها مجموع الاعداد الواقعة فى المراتب الشفعية وهى الثانية
والرابعة والسادسة مثلا او تسقط اخر الاعداد مما قبله ثم باقيه مما قبله وهكذا
فما بقى فهو المراد من الدخول اى ان كان الكلام منفيا والخروج ان كان موجبا
لان الاستثناء من النفى اثبات وعكسه والمراد الدخول فى النسبة الثبوتية

والخروج منها فلاينافى ان الاستثناء اخراج دائما لان المراد به الخروج مما قبله اثباتا اونفيا بغير التنوين تنازعه كل من استثنى ومجرورا ومعربا حال من غير لقصد لفظه ويعرب غير اجاى لفظا وقد يبنى على الفتح جوازا فى الاحوال كلها اذا اضيف لمبنى كما فى التسهيل نحو ما قام غيرهذا ومنه قوله

لم يمنع الشرب منها غيران نطقت حمامة فى غصون ذات اوقال

بفتح غير لاضافتها الى ان وصلتها واجاز الفراء بناءها على الفتح مطلقا لتضمنها معنى الا واعلم ان اصل غير كونها صفة مفيدة لتغاير مجرورها لموصوفها ذاتا اوصفة ولتوغلها فى الابهام لاتتعرف بالاضافة فلا يوصف بها الا نكرة كصالحا غير الذى كنا نعمل او مشبها كغير المغضوب عليهم فان الذين جنس لاقوم باعيانهم وقيل انها اذا وقعت بين ضدين ضعف ابهامها فتتعرف بها فلذا وصف بها المعرفة فى الآية واما الا فاصلها مغايرة ما بعدها لما قبلها نفيا واثباتا فلما اتفقا فى مطلق المغايرة حملت غير على الا فى الاستثناء بها اى فى المغايرة نفيا واثباتا بلا نظر لمغايرة ذات اوصفة فاستحق الاسم بعدها اعراب المستثنى لكنه مشغول بجر الاضافة فجعل حقه من الاعراب على غير بطريق العارية ولذلك يجوز فى تابعه مراعاة المعنى نحو ما قام غير زيد وعمرو بالرفع اذ المعنى ما قام الازيد وعمرو وهذا عند س من العطف على المحل اى محل مجرور غير الذى كان حقه لولا الاضافة لان مدار العطف على المحل كونه يستحق ذلك الاعراب حالا او فى الاصل وعند الشلوبين على توهم وجود الا ويمتنع فى تابع ما بعد الا الجر على مراعاة كونها بمعنى غير لعدم استحقاقه له اصلا وكما حملوا غير على الا حملوا الا عليها فى الوصف بها فتفيد المغايرة ذاتا اوصفة بلا نظر للنفى والاثبات لكن حمل غير على الا اكثر لان التصرف فى الاسم اكثر منه فى الحرف فلذلك تقع فى جميع مواقع الا ولاتقع الا فى موقعها الا بشرط كون موصوفها جمعا نكرة اوشبهها كلو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا وقوله لوكان غيرى سليمى الدهر غيره وقع الحوادث الا الصارم الذكر فالا صفة لغيرى لانه شبه جمع نكرة فى الجماعة ولايوصف بها الا حيث يصح الاستثناء ويرده الآية لامتناعه فيها معنى ولفظا اما الاول فلانه يصير التقدير

لوكان فيهما آلهة اخرج منهم الله لفسدتا فيقتضى عدم الفساد مع التعدد اذا
لم يخرج وهو باطل لترتبه على مجرد التعدد ولذا كان هذا الوصف مؤكدا صالحا
للسقوط اذ من المعلوم مغايرة الجمع للواحد واما الثانى فلأن المتجمع منكر فى
الاثبات فعمومه بدلى وشرط الاستثناء العموم الشمولى كذا فى المغنى فان قلت
قد جوز الزمخشرى فى قوله تعالى انا ارسلنا الى قوم مجرمين الا آل لوط كون آل
لوط استثناء منقطعا من قوم وهو نكرة فى الاثبات قلت اجاب الدمامينى
بان العموم فيه ليس من ذات النكرة بل بقرينة الآية الاخرى انا ارسلنا الى قوم لوط
والقصة واحدة افاده الصبان ومن امثلة ش لوكان معنا رجل الا زيد لغلبنا
مع امتناع الاستثناء فيه لعدم شموله وايضا فقد شرط ابن الحاجب عدم صحة الا
عكس ما قاله اولا وجعل من الشاذ قوله وكل اخ يفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان ٧
لصحته فيه بل قيل انها فيه للاستثناء على لغة من يلزم المثنى الالف وقال الرضى
مذهب ش جواز الوصف مع صحة الاستثناء نحو ما اتانى احد الا زيد بالرفع بدل
اوصفة وعليه اكثر المتاخرين تمسكا بهذا البيت اهـ وما مر عن المغنى من ان عموم الجمع
بدلى الخ كلام اقناعى للنظر فيه مجال لان عموم الجمع انما يكون بدليا بالنظر لكل جملة
يصدق عليها الجمع اما بالنظر لافراده الداخلة تحته فشمولى قطعا فيصح استثنا
المفرد منه كلفظ الجلالة لشموله له بخلاف الجمع وليس المستثنى هنا جمعا حتى يتجه
ما ذكر فتدبر وهل اذا وصف بها تبقى على حرفيتها فيكون الوصف مجموعها مع ما بعدها
وظهر اعراب هذا المجموع فى آخره او تكون اسما بمعنى غير مضافة الى ما بعدها وظهر
اعرابها عليه بطريق العارية كما فى زيد لا قائم ولا قاعد قولان وعلى الثانى فما
بعدها مجرور وتقدير الحركة العارية باضافتها اليه بنصب غير اى على الاستثنا
كما اختاره ابن عصفور قياسا على نصب ما بعد الا وان كان العامل فيه الا على
الصحيح وفى غير ما قبلها من فعل او شبهه وقيل على التشبيه بظرف المكان لابهام
كل وجعلها الفارسى حالا فتؤول بمشتق اى قام القوم مغايرين لزيد وكذا
يقال فى سوى فالمشهور فيها كسر السين لخ ظاهره انه يستثنى بها فى جميع لغا   تها
ومحل ذلك عالم تكن الاولى بمعنى مستوى نحو مكانا سوى اى مستوطريقنا وطريقك

اليه كما قاله المفسرون ولا الثانية بمعنى وسط نحو فالقوه فى سواء الجحيم او تام
نحو هذا درهم سواء او مستو نحو فهم فيه سواء اى مستوون فلا يستثنى بشئ من
ذلك الفاسى نسبة الى فاس مدينة بالمغرب وحكاها ايض ابن هشام فى
الجامع وابو حيان وابن الخباز الاظرفا اى مكانيا ملازما للنصب على الظرفية
بدليل انه يوصل بها الموصول فمعنى جاء الذى سواك فى الاصل جاء الذى استقر
فى مكانك عوضا عنك ثم توسعوا فاستعملوا سواك ومكانك بمعنى عوضك
وان لم يكن ثم حلول فظرفيتهما مجازية ومن ثم اشعرت بالاستثناء وفيه
انه لا مانع من جعلها فى ذلك خبر المحذوف والجملة صلة الموصول حذف صدرها
لطولها بالاضافة او حالا من فاعل ثبت مقدرا مع ان وقوعها صلة لا يدل
على ملازمتها للظرفية الا فى ضرورة الشعر اى فلا ترد الابيات الآتية لكن
يرد عليه الحديثان الآتيان اما الاول فلانها خرجت فيه عن الظرفية الى
شبهها واما الثانى فخرجت فيه عنهما ولا ضرورة فيهما وحمل ذلك على الشذوذ
كما حمل عليه قول بعض العرب اتانى سواك لا يليق واما قول ابى حيان لا يحتج
بالاحاديث على اثبات القواعد فتقدم رده فى الابتداء بما تعامل به غير اى
من وقوعها فى الاستثناء المتصل والمنقطع وجر ما بعدها بالاضافة وجواز
مراعاة المعنى فى تابع المستثنى بها ووقوعها صفة لنكرة او شبهها وقبولها تأثير
العامل ولا ينطق الفحشا نصب بنزع الخافض اى بالفحشاء او مفعول
مطلق على حذف مضاف اى نطق الفحشا او مفعول به بتضمين ينطق
معنى يذكر ومن فى قوله منا ولا من سوائنا بمعنى فى متعلقة بينطق واذا
تباع كريمة اى خصلة كريمة او بمعنى الواو كما فى المغنى وقيل على بابها فقوله
فسواك بائعها راجع للاول وما بعده للثانى اى اذا وجد بيع فليس الا من غيرك
او شراء فليس الا منك دناهم كما دانوا اى جازيناهم كجزائهم والجملة جواب لما
فى قوله فلما اصبح الشر فامسى وهو عريان ولم يبق الخ لديك كفيل اى عندك
جود كفيل الخ او هو تجريد والمراد انت كفيل محتمل للتأويل اى بانه ضرورة
او شاذ وبعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم وهو الحرمين ومذهب الرمانى والعكبرى

انها تكون ظرفا غالبا وكفيرا قليلا وهذا اعدل المذاهب لعدم تخلفه فى بعض
المواضع   بليس نحو تنازعه استثنى وناصبا نظير مامر وقوله بعد لاحال من يكون
لقصد لفظه والاستثناء بهذه الافعال الخمسة لايكون الا مع التمام والاتصا ل
ولايكون زيدا اى لاتعد ولا تحسب فيهم زيدا فلا منافاة بين استقبا له
ومضى قاموا اسم   عائد على البعض نحو اى نظير قوله تعالى فان كن نساء فان
النون عائدة على البعض المفهوم من كلمة السابق فان اولادكم يشمل الذكور
والاناث والنون للاناث فقط وقيل الضمير للاولاد وانث باعتبار الخبر
وانما كان هذا هو المشهور لاطراده فى جميع المواد بخلاف عوده الى الوصف
او المصدر المفهوم من الفعل السابق كما قيل بكل اى ليس هو اى القائم زيدا او ليس
هو اى قيامهم قيام زيد فلا يطردان فى نحو القوم اخوتك ليس زيدا العدم الفعل
وشبهه كذا قيل وقد يقال بتصيد من الكلام ما يمكن عود الضمير اليه كان يقال
ليس هو اى المنتسب اليك بالاخوة زيدا او ليس نسب اخوتهم نسب زيد نعم
المصدر لايؤدى مقصود الاستثناء من اخراج زيد من القوم والحكم عليه بعدم
القيام على ما هو المختار وكذا يقال فى فاعل خلا وعدا   مستتر وجوبا اى لان
هذه الافعال محمولة على الا فى تلو المستثنى لها ليكون ما بعدها فى صورة المستثنى
بالا وظهور الفاعل يفصل بينهما فيفوت الحمل   وخلا وعدا فعلان اى جا مدان
لوقوعهما موقع الا ونصب الاسم بعدهما على انه مفعول به لانهما متعديان بمعنى
جاوز اما عدا فمتعد قبل الاستثناء ايضا كعدا فلان طوره اى جاوزه وفى القا موس
انه يتعدى بنفسه وبعن ومعناه جاوز وترك واما خلا فاصله لازم نحو خلا
المنزل من اهله وقد يضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه والتزم ذلك فى الاستثناء
لينصب ما بعدها كالذى بعد الا وحسن ذلك ان كل من خلا عن شئ فقد
جاوزه   عائد على البعض نحو اى لا على الوصف او المصدر على مامر لكن اعترض
الرضى هنا بانه لايلزم من مجاوزة البعض لزيد فى القيام مثلا مجاوزة الكل
له الذى هو المقصود واجيب بان مرجع الضمير بعض مبهم فلا تتحقق مجا وزنه
الا بمجاوزة الكل وفيه نظر اذ لو ان المراد بالبعض من عدا المستثنى وان كان اطلا ق

البعض على الاكثر قليلا وبحث الصبان في عوده فيما عدا النص ولا يكون للاسم
السابق لكن التزم فيه التذكير والافراد ليكون كالاستثناء بالا وجريانه كالمثل
مثل حبذا الزيدان فلا يرد تنظير الرضى كالاية على عوده للوصف او المصدر ثم
الجملة من هذه الافعال الخمسة حال على التأويل باسم الفاعل اى قام القوم حال كونهم
مجاوزين زيدا ولا يرد وجوب اقتران الحال الماضى بقد لانه فى غير الاستثناء كما
قاله ابو حيان وقيل مستأنفة اى لم تتعلق بما قبلها فى الاعراب وان تعلقت
به معنى فلا محل لها وصححه ابن عصفور تصريح بسابقى يكون اى بالذين
سبقاها فى الذكر وهما خلا وعدا حرفا جر اى يتعلقان بما قبلهما من فعل او شبهه
فموضع مجرورهما نصب به كسائر حروف الجر وقيل لم يتعلقا بشئ تشبيها بالزائد
وانما محل مجرورهما نصب عن تمام الكلام اى الجملة قبله فهى الناصبة له محلا على
الاستثناء كما ان نصب تمييز النسبة كذلك قيل وهذا هو الصواب لعدم اطراد الاول ول
فى نحو القوم اخوتك خلا زيد ولانهما لا يعديان معنى الافعال الى الاسماء بل
يزيلانه عنها فاشبها فى عدم التعدية الحروف الزائدة ولانهما بمنزلة الا وهى لا تتعلق
بشئ ويرد الاول بما مر من تصيد الفعل من الكلام والثانى بأن التعدية ايصال
معنى الفعل الى الاسم على الوجه الذى يقتضيه الحرف من ثبوت او نفى لا الثبوت فقط
الا ترى ان انتفاء الفعل فى نحو لم اضرب زيدا لا يخرجه عن كونه مفعولا به والثالث
بانه لا يلزم مساواتها لالا فى جميع الوجوه الا ترى انهما يجران وهى لا تجر وثم بعطف وربما
نحو ليس كذلك بل ذكر المحلا تركنا اه ذكر البيت الاول ليدل على ان القافية مجرورة
فيتم الشاهد من الثانى والحضيض بمهملتين موضع وبنات عوج اى بنات خيل عوج
جمع اعوج وهو فرس مشهور عند العرب وعواكف اى مقيمين خاضعين تأكل
منها النسور لابطال صنعتها وحيهم مفعول ابصار فقتلا تمييز محول عنه او هو
المفعول وحيهم نصب بنزع الخافض اى فى حيهم والشمطاء هى المرأة التى يخالط
سواد شعرها بياض الشيب لكبرها والرجل اشمط وجب النصب اى لتعينهما
بها للفعلية لان ما المصدرية لا يليها حرف لكن يشكل عليه انها لا توصل بفعل
جامد كما فى التسهيل واجيب باستثناء هذين او ان المنع فى الجامد اصالة وهذان

بالعروض وموضع ما وصلتها نصب اتفاقا فقيل على الظرفية وما وقتية نابت هى
وصلتها عن الوقت اى قاموا وقت مجاوزتهم زيدا وهو المعتمد لانه كثيرا ما يحذف
الزمان وينوب عنه المصدر وقال ابن خروف على الاستثناء كما ينتصب غير فى قاموا
غير زيد وقال السيرافى على الحال وفيها معنى الاستثناء اى قاموا مجاوزتهم زيدا
اى مجاوزين له وفيه انهم صرحوا بمنع وقوع المصدر المؤول حالا لتعرفه بالضمير
المشتمل عليه   على جعل ما زائدة ان قاله قياسا على زيادتها مع بعض حروف
الجر ففاسد لان ما لا تزاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل فبما رحمة او سماعا فهو
من الشذوذ بحيث لا يحتج به   وحيث جرا متعلق بالنسبة المأخوذة من قوله
فهما حرفان اى تثبت حرفيتهما حيث جرا وادخل الفاء لاجراء الظرف مجرى الشرط
على حد واذ لم يهتدوا به فسيقولون او انه جرى على اجازة الفراء شرطية حيث مجردة
من ما   كما هما الظاهر ان ما مصدرية وصلت بجملة هما فعلان والكاف متعلقة
بنسبة الجملة قبلها على انها صفة لمصدر مستفيد منها اى تثبت حرفيتهما حيث جرا
ثبوتا كثبوت فعليتهما ان نصبا فتأمل   تستعمل فعلا ويأتى فى فاعلها ومحل
جملتها ما مر على المشهور وقال الفراهى فعل لا فاعل له ولا مفعول ونصب ما بعده
على الاستثناء بالحمل على الا ولم ينقل عنه ذلك فى خلا وعدا مع امكانه فيهما
وحرفا فتجر وفى متعلقها ما مر   حاشا الشيطان ليس بنظم كما قد يتوهم وابا الا
بفتح الهمزة فمهملة ثم معجمة وانما اتى بحاشا تهكما لانها انما تستعمل فى تنزيه المستثنى عن
نقص كضربت القوم حاشا زيدا ولا يحسن صلى الناس حاشا زيدا الا اذا اريد المبا
فى خسته كما هنا فكانها تنزه المغفرة عن الشيطان لخسته وعن ما بعده لا لتحاقه به
ما حاشا فاطمة تبع الشارح ابن المص فى جعل ما فى الحديث مصدرية وحاشا استثنا
جامدة بناء على انها من كلامه صلى الله عليه وسلم فاستدل به على انه يقال قام القوم
ما حاشا زيدا وليس كذلك بل ما نافية وحاشا فعل ماض متصرف متعد من قولك
حاشيته احاشيه اذا استثنيته على حد قوله ولا ارى فاعلا فى الناس يشبهه ولا احاشى من الاقوام من احد
فهى من كلام الراوى اى انه صلى الله عليه وسلم قال اسامة احب الناس الى ولم يستثن فاطمة
بدليل ما فى معجم الطبرانى ما حاشا فاطمة ولا غيرها واما البيت فشاذ   رايت الناس الخ

الظان مفعول رايت الثاني محذوف اى دوننا كما قاله الدماميني فالفاء تعليلية
لهذا المحذوف او تفريع عليه او ان جملة فانا اذ هي المفعول الثاني بزيادة الفاء على راى الا خفش
في نحو زيد فقائم وقد روى فاما الناس فالفاء في جوابها وان بالكسر على كل حال وما قيل
انها تفتح اذا كانت هي المفعول الثاني لطلب العامل لها ولا معلق له سهو لان كونها
مفعولا ثانيا في باب ظننت مما يوجب كسرها نحو ظننت زيدا انه قائم لانه في الاصل
خبر عن اسم ذات كما مر فكذا هذا وفعلا بفتح الفاء اى كرها اما بكسرها فجمع فعل حا
وحشا ظاهره كالمتن وشرح الكافية انهما لغتان في حاشا الاستثنائية وظاهر التسهيل
انهما في التنزيهية وهو الاقرب لانها لا تكون حرفا باتفاق فتكون اقبل للتصرف
مما يكون حرفا واعلم ان حاشا ثلاثة اقسام الاستثنائية وكونها فعلا متصرفا بمعنى
استثنى وقد مر والثالث التنزيهية اى الدالة على تنزيه ما بعدها من نقص كحاش لله
والصحيح انها اسم لا فعل خلافا للكوفيين بدليل تنوينها في قراءة ابن السماك
حاشا لله واضافتها في قراءة ابن مسعود حاش الله كمعاذ الله وسبحان الله وهل هي مصدر
او اسم فعل صرح ابن الحاجب بالثاني قال ومعنى حاش لله برئ الله فاللام زائدة في
الفاعل كهيهات هيهات لما توعدون وهو لا يظهر على قراءة الاضافة وفسرها الزمخشري
ببراءة لله فتكون مصدرا مرادفا للتنزيه بدلا من اللفظ بفعله اى تنزيها لله كما
يقال رعيا لزيد والعامل فيه فعل من معناه كويح وويل والوجه انها عند ترك تنوينها
واضافتها مبنية لشبهها بحاشا الحرفية لفظا ومعنى وقد مر ان الشبه اللفظي مما يجوز
البناء لا يوجبه والله اعلم   الحال
الافصح في ضميره وصفته التأنيث وفي
لفظه التذكير بان يجرد من التاء فيقال حال حسنة ومنه قوله اذا اعجبتك الدهر حال من امرئ
والفها بدل عن واو لجمعها على احوال وتصغيرها على حويلة مشتقة من التحول وهو
التنقل   في حال بلا تنوين لان المضاف اليه منوى الثبوت اى في حال كذا وهو في
محل جر باضافة مفهم اليه من اضافة الوصف لمعموله على حذف مضاف اى مفهم معنى
في حال اذ ان قولك جاء زيد راكبا يفيد المعنى الذي في قولك جاء زيد
في حال الركوب وهو بيان هيئة صاحبه كما سيذكره الشرح   بانه
الوصف المراد به ما دل على معنى وذات متصفة به وهو اسم الفاعل و

والمفعول والصفة المشبهة وامثلة المبالغة وافعل التفضيل والمراد الوصف
ولو تأويلا لتدخل الجملة وشبهها والحال الجامدة لتأول كل بالوصف المشتق
الفضلة المراد بها ما ليس ركنا فى الاسناد وان توقف صحة المعنى عليه نحو
وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين واذا قاموا الى الصلاة قاموا
كسالى المنتصب نحا اصالة وقديجر لفظه بالباء الزائدة بعد النفى كقوله
فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها ولا يرد ان النصب حكم
من احكام الحال فاخذه فى تعريفه يؤدى للدور لتوقفه على التصور والتصور على
التعريف لانه يكفى فى الحكم التصور بوجه ما ولو بالاسم فلا يتوقف على التصور
المستفاد من الحد وان قوله المنتصب خبر لمحذوف والجملة معترضة لا قيد فى التعريف
وهذا ما يقتضيه صنيع الشارح حيث لم يخرج به شيئا للدلالة على الهيئة اى هيئة صاحبه حبه
وصفته وقت وقوع الفعل لبيان المتعجب منه اى لبيان جنسه فهو بمعنى من البيانية
لا فى بل التخصيص الرجل اى المقصود منه ذلك وان كان فيه بيان الهيئة ايضا لكن
بطريق اللزوم والتبع لا بالقصد فقوله مفهم فى حال اى قصدا ليخرج هذا لكن
ليس مستحقا فائدته مع ما قبله دفع توهم كون الغالب واجبا فى الفصيح كما قاله الشيخ
وضمير ليس اما للكون فمستحقا بفتح الحاء او للحال فبكسرها ومتعلقه ح محذوف اى
ليس مستحقا له ان يكون منتقلا اى لانه ماخوذ من التحول وهو التنقل ومشتقا
لانه صفة لصاحبه فى المعنى وهى لا تكون الا مشتقة وقد تجئ الحال غير منتقلة
اى فى ثلاث مسائل احداها كون عاملها مشعرا بتجدد صاحبها كما بعد مثال
الاول ونحو خلق الانسان ضعيفا الثانية ان تكون مؤكدة اما لعاملها كابعث
حيا او لصاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم جميعا او لمضمون جملة قبلها
كزيد ابوك عطوفا الثالثة ان يكون مرجعها السماع ولا ضابط لذلك كمثال الشارح
الاول ونحو قائما بالقسط انزل اليكم الكتاب مفصلا الزرافة بفتح الزاى
افصح من ضمها حيوان معروف سمى به لطول عنقه زيادة على المعتاد من زرف
فى الكلام زاده كذا فى القاموس وقيل لانها فى صورة جماعة من الحيوانات
فراسها كالابل وجلدها كالنمر وقرنها وقوائمها واظلافها كالبقر وذنبها كالظبى

والجامع

والجماعة من الناس تسمى زرافة بالفتح والضم كما في المصباح ويديها بدل بعض منها واطول حال من الزرافة كما في ش الشذور وقيل من يديها ويروى يداها اطول مبتدا وخبر والجملة حال من الزرافة او صفة لها لكون ال فيها جنسية قال الفزالي لما كانت الزرافة ترعى الشجر وتقتات به جعل يداها اطول ليسهل عليها ذلك وجاءت به اى ولدته امه سبط العظام بفتح فسكون او فكسر لكن في غير النبت اى ممتد القامة حسنها واللواء الراية الصغيرة اى ان عمامته كاللواء في الارتفاع والعلو على الرؤس اذ المعنى مسعرا الخ اى بفتح العين ان جعل مدا حالا من المفعول وهو الهاء الراجعة للبر مثلا وبكسرها ان جعل حالا من الفاعل وبكذا صفة لمدا اى كائنا بكذا والمشتق المؤول به ماخوذ منه مع صفته ويصح كون مد مبتدا سوغه الوصف المقدر اى مد منه وبكذا خبر والجملة حال وكذا يقال في يدا بيد اى يدا كائنة مع يد او يد منه مع يد منك ومن هذا يعلم ان قول المص وفي مبدى تاول عام بعد خاص لان السعر من المؤول اى مناجزة بكسر الجيم اسم فاعل مضاف لضمير المشترى المعلوم من السياق اى مقابضه ويصح قراءته بفتح الجيم مع تاء التانيث على انه مصدر فيؤول باسم الفاعل اى مشبها الاسد الاسد على هذا مستعمل في حقيقته والتجوز انما هو بحذف الكاف اما على قول التوضيح كر زيد اسدا اى شجاعا فمجاز لغوى بناء على مذهب السعد من تجويز الاستعارة في مثله لظهور تاويلها بمشتق مثلها ما دل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا او رجلين رجلين اى مرتبين وضابطه ان يذكر المجموع اولا ثم يفصل بعضه مكررا والمختار ان كلا منهما نصب على الحال وان كانت الحال في الحقيقة مجموعهما لكن لما لم يقبل المجموع من حيث هو مجموع النصب جعل في اجزائه كما في حلو حامض وجعل ابن جني الثاني صفة بتقدير مضاف اى رجلا ذا رجل او مفارق رجل واستحسن بعضهم عطفه على الاول بتقدير الفاء اذ لا يعطف لفظا بغيرها وقال الرضي وقد يعطف بثم اه ومن العطف لفظا ادخلوا الاول فالاول اى مرتبين الا ان هذا فاته الاشتقاق والتنكير ايض لتاوله بهما فهذه مع ما في المتن اربع مسائل تقع فيها الحال جامدة مع ظهور

تأويلها بالمشتق بلا تكلف وبقى ست مسائل لا يظهر تأويلها الا بتكلف
وهى كونها موصوفة نحو قرآنا عربيا فتمثل لها بشرا سويا بناء على ان تمثل بمعنى
تشخص اما على انه بمعنى تصور فنصب بشرا باسقاط الباء لا الحال لان التصور
فى حال الملكية لا البشرية قاله اللقانى والفرق بين هذه وبين مدا بكذا او يدا بيد
مع ان الكل موصوف ان المقصود هنا الصفة وحدها وذكر ما قبلها تمهيدا او توطئة
لها ولذلك تسمى حالا موطئة كالخبر الموطئ فى بل انتم قوما تجهلون والحال فى مدا الخ
مجموعهما كما مر او كونها دالة على عدد نحو فتم ميقات ربه اربعين ليلة او على طور
فيه تفضيل بالضاد المعجمة كهذا بسرا اطيب منه رطبا او نوعا لصاحبها كهذا مالك
ذهبا او فرعا له كهذا حديدك خاتما وتنحتون الجبال بيوتا او اصلا له كهذا خاتمك
حديدا أأسجد لمن خلقت طينا فهذه لا تؤول اصلا لما فيها من التكلف والخفاء
بخلاف الاربعة الاولى ولهذا اكثر وقوعها دون هذه وقال ابن الناظم تبعا للشرح
الكافية يجب تأويل الجميع اى مقروءا عربيا ومتصفا بصفات البشر من استواء
الخلقة ونحوها ومعدودا ومطورا بطور البسر والرطب ومنوعا ومصنوعا
ومتأصلا وفيه تكلف وجعل الموضح الستة من القسم الثانى ليكون المص متعرضا
للقسمين فقوله وفى مبدى تأول عطف مغاير لا عام لكن فيه ان تأويلها ظ بلا
تكلف فالاولى ما مر   الا نكرة اى لان الغالب تعريف صاحبها فلو عرف توهم
كونها مشتقة لتوهم انها نعت عند نصب صاحبها او خفاء الاعراب وحمل
غير الغالب عليه   وان ما ورد اى عن العرب لان تعريفها سماعى كما قاله الشاطبى
الجماء بفتح الجيم وشد الميم ممدود كالحمراء من الجموم وهو الكثرة ومنه قوله تعالى
حبا جما اى كثيرا وانثه لانه صفة لمؤنث اى الجماعة الجماء اى الكثيرة والغفير من
الغفر وهو الستر اى الساترين لكثرتهم وجه الارض وحذف التاء منه وان كان
فعيل بمعنى فاعل يجب فيه المطابقة لانه قد يحمل على فعيل بمعنى مفعول فى استواء
المذكر والمؤنث فيه او باعتبار معنى الجمع ويقال ايضا جاءوا جما غفيرا بالتنكير والمد
وجماء الغفير وجم الغفير بالاضافة والجم الغفير كما فى الصحاح والقاموس فلا نظر
لما قيل لا يذكر الغفير الا مع الجماء بالمد لا الجم   فارسلها العراك اى فى قول الشاعر

فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
والضمير في ارسلها للابل او الخيل او الاتن اي ارسلها للشرب معتركة ولم يذدها اي
لم يمنعها عن ذلك ونغص الدخال اي تنغصها من مداخلتها في بعضها او ازدحا ها
على الماء فيتكدر وينغص عليها فلا تتم الشرب واجتهد وحدك وهو مصدر
وحد يحد وحدا كوعد يعد وعدا اذا انفرد فلذلك اول بمنفردا من تاويل المصدر
باسم الفاعل وهو في ذلك حال من الفاعل قطعا وكذا في نحو رايت زيدا وحده
عند س لان المصادر انما تجئ احوالا من الفاعل غالبا فالهاء مفعوله بحذف
الجار اي حال كوني منفردا به اي برؤيته ولك جعله اسم مصدر لاوحد بالهمز
اي افرده مؤولا باسم الفاعل فالهاء مفعوله بلا حذف اي حال كوني موحده
اي مفرده بالرؤية واجاز المبرد كونه حالا من المفعول واوجبه ابن طلحة وضعف
فاه الى في ما ذكره الش من ان فاه حال احد اقوال والى للتبيين كهي في
سقيا لك فلا تتعلق بشئ كما قاله الدماميني واستظهر الصبان انها صفة
لفاه كما في مدابكذا اي الكائن الى في اي الموجه اليه اه وهذا من الجامد المؤول
بالمشتق والمؤول به مجموع فاه الى في لدلالته على التفاعل كما في يدا بيد اي مشا فهه
لكن انتفى فيه الاشتقاق والتنكير كادخلوا الاول فالاول وقيل ان فاه نصب
بمحذوف هو الحال اي جاعلا فاه فناب عنه في الحالية وقيل غير ذلك ويروى
فوه الى في فالحال الجملة قال في التسهيل ولا يقاس على ذلك جاورته منزله
الى منزلي وناضلته قوسه الى قوسي خلافا لهشام لخروجه عن القياس بالتعريف
والجمود وعن الظاهر من الرفع بالابتدا وجعل الجملة حالا وينبغي جوازه عند
بقية الكوفيين لانه عندهم مفعول لمحذوف اعتمادا على فهم المعنى وذلك مقيس
اه دماميني معتركة الاولى معاركة لانه اسم فاعل العراك وقيل العراك
مفعول مطلق والحال عامله المحذوف اي تعارك العراك او عامله ارسلها
على حذف مضاف ولا حال اي ارسلها ارسال العراك مشافهة اما مصدر
او اسم فاعل كما هو في مناجزه مطلقا اي تضمن معنى الشرط اولا قياسا على الخبر
وعلى ما سمع منه يقع بكثرة اي كلامه يشعر بان وقوع المصدر المعرف حالا

قليل وهو كذلك وهو نوعان علم جنس كجاءت الخيل بداد بوزن حذام فبداد علم
جنس على التفرق ومعرف بال الجنسية كارسلها العراك والصحيح انه مؤول بنكرة
مشتقة كما في المنكر اى متبددة ومعتركة ليس بمقيس اى عند س والجمهور لان
الحال نعت في المعنى والنعت بالمصدر لا يطرد فكذا ما بمعناه وقد يقال غاية
ما في ذلك اطلاق المصدر على الوصف مجازا ويكفي في صحة المجاز ورود نوعه
على الصحيح وقد ورد هنا فكيف لا يقاس عليه والمجاز لا حجر فيه اللهم الا ان يكون
مبنيا على اشتراط ورود شخص المجاز او ان هذا اصطلاح النحاة غير اصطلاح
البيانيين لكن استظهر ابن هشام اطراده مطلقا كما نقل عن المبرد اى سواء
كان نوعا كجاء زيد سرعة ام لا كما طرده خبرا فان الحال اشبه به من النعت
بدليل انك لو حذفت عامل الحال تعين كونها خبرا عن صاحبها لتنكيرها وتعريفه
ولا كذلك النعت ولكثرة ما ورد منه حق صاحب الحال اى لانه مبتدا
في المعنى وهو لا يكون في الغالب الا معرفة او نكرة بمسوغ منها ان يتقدم م
الحال اى فالتقديم هو المسوغ لكون صاحبها نكرة قياسا على المبتدا اذا قدم خبره
بناء على ان المسوغ هو التقديم شحوب كقعود بمعجمة فمهملة مصدر شحب
جسمه من باب قعد اذا تغير ويقال شحب شحوبة كسهل سهولة وهو مبتدا
خبره بالجسم ومن صفة الجسم وبينا حال من شحوب على مذهب س من مجيء
الحال من المبتدا وعليه فتخرج الشاهد اما على مذهب الجمهور من امتناعه فهو حال
من المستكن في الخبر ولا شاهد فيه اذن وكذا المثال قبله وجملة لو علمته بكسر
التاء خطابا للمؤنث معترضة وجواب لو محذوف اى لو حمتني فيها
يفرق لها اى فامرا حال من امرا الاول لتخصيصه بالوصف بحكيم
اى محكم والامر الاول واحد الامور والثاني واحد الاوامر ضد النهي اى حال
كونه مامورا به من عندنا كذا اعربه الناظم وابنه مع قولهما بامتناع الحال
من المضاف اليه لانه بشرطه وهو مفقود هنا فالاولى كما قاله ابن هشام
انه حال من كل او من الضمير في حكيم او من فاعل انزلناه اى حال كوننا آمرين
او من مفعوله وهو مفعول به لمنذرين او مصدر معنوي ليفرق اي يؤمر او مفعول لاجله

وقد

وقد يجاب عن الناظم بان المضاف هنا كالجزء فى صحة الاستغناء عنه من حيث
ان لفظ كل بمعنى الام لانها بحسب ما تضاف اليه فيسوغ مجئ الحال منه افاده
الفارضى وذكريا فى فلك بضمتين وماخر بكسر المعجمة صفة له وهو الذى يشق
البحر بسيره ومنه وترى الفلك فيه مواخر واليم البحر والشاهد فى مشحونا اى مملو حيث
وقع حالا من فلك مع انه نكرة لتخصيصه بالوصف ماحم بضم المهملة اى ما
قدر وحمى بمعنى حماية نائب فاعله وواقيا حال منه ومن موت متعلق بواقيا
لتقدم النفى وفيه مسوغ اخر وهو اقترانها بالواو الحالية لانها من المسوغات كقوله
تعالى اوكالذى مر على قرية وهى خاوية خلافا للزمخشرى اى فى جعله الجملة صفة
لقرية فى نحو ذلك والواو بينهما لتاكيد لتصاق الصفة بالموصوف فى المعنى وان
فصلت بينهما لفظا بعد الاستفهام اى انكاريا اوغيره على الاظهر ياصاح
مرخم صاحب على غير قياس لكونه غير علم وباقيا حال من عيش وقوله فترى جواب
الاستفهام الانكارى اى فلا ترى مستسهلا اى للبغى قطرى بفتح القاف
والطاء المهملة نسبة الى موضع يدعى قطرا بين البحرين وعمان والفجاءة بضم الفاء
ممدودا وقطرى هذا خارجى مكث عشرين سنة يقاتل الحجاج وغيره وسلم عليه
بالخلافة ثلاثة عشر سنة ثم قتل سنة ثمانية وسبعين من الهجرة كما فى العينى
وصرح الش‍ با سمه رداعلى ابن المص حيث نسب البيت للطرماح بكسرتين
وشد الميم اخره مهملة الى الاحجام بتقديم الحاء المهملة على الجيم وعكسه
مصدر احجم كذلك اذا تاخر والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر المهملة
وتخفيف الميم الموت ومتخوفا حال من احد ونفى من المسوغات كون
الحال جملة مع الواو كما مر لانها ترفع توهم النعتية وكون الوصف بها على خلاف
الاصل لجمودها نحو هذا خاتم حديدا وكون النكرة مشتركا مع معرفة او نكرة مخصصة
فى الحال نحو هذان زيد ورجل او رجل صالح وامراة منطلقين بلا مسوغ هو مقيس
عند س لان الحال انما دخلت لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط المسوغ فى صاحبها وقصره
الخليل ويونس على السماع قعدة بكسر القاف اى مقدار قعدته مائة بيضا
بكسر الباء حال من مائة لا تمييز لان تمييز المائة يجب كونه مفردا مجرورا باضافتها

اليه تصريح   وسبق حال مفعول مقدم لأبوا وهو مصدر مضاف لفاعله وما
مفعوله وجملة جر صلتها اى منعوا ان يسبق الحال صاحبها المجرور بالحرف وكذا
بالاضافة لكن هذا مجمع عليه فلا يجوز تقديم مسرعا فى عرفت قيام زيد مسرعا اجماعا
وكذا يمتنع تقديمها اذا كانت محصورا فيها نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين
ومنذرين او كان صاحبها منصوبا بكان او ليت او لعل او فعل تعجب او كان
ضميرا متصلا بصلة ال كالقاصدك مصافيا زيدا او بصلة حرف مصدرى كاعجبنى
ان ضربت زيدا مؤدبا ويجب تقديمها على صاحبها المحصور كما جاء راكبا الا زيد
والمضاف الى ضمير ملابسها كجاء زائرا هندا اخوها   وذهب الفارسى الى محل
الخلاف اذا كان حرف الجر اصليا اما الزائد فتتقدم عليه اتفاقا كما جاء راكبا من
رجل   هيمان صاديا كلاهما بمعنى عطشان وقوله حالان اى مترادفان
لان صاحبهما واحد وهو الياء ويجوز جعل الثانية حالا من الضمير فى هيمان فتكون
متداخلة   فان تلك اذوادا بالذال المعجمة جمع ذود وهو من الابل ما بين الثلاثة
الى العشرة وفرغا بكسر الفاء وفتحها مع سكون الراء آخره معجمة من قولهم ذهب دمه
فرغا اى هدرا لم يطلب بثاره وحبال اسم ابن اخ الشاعر   بعمله اى عمل الحال اى
العمل فيه وهو نصبه بان كان المضاف مما يعمل عمل الفعل وقيل الضمير للمضاف
اليه اى اذا اقتضى المضاف العمل فى المضاف اليه من حيث انه كالفعل لا من حيث
الاضافة وانما اشترط احد الامور الثلاثة لوجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها عند
الجمهور كالنعت والمنعوت وصاحبها اذا كان مضافا اليه معمول للمضاف وهو
لا يعمل فى الحال الا اذا اشبه الفعل بان كان مصدرا او وصفا فتكون القاعدة
موفاة فان كان المضاف جزءا او كالجزء للمضاف اليه صار كانه صاحب الحال
لشدة اتصال الجزء بكله فيصح توجه عامله للحال بخلاف غير ذلك وذهب بعض
الى جواز اختلاف الحال وصاحبها فى العامل لانه اشبه بالخبر من النعت وعامل
الخبر غير عامل صاحبه وهو المبتدأ على الصحيح ومقتضى ذلك صحة مجيئه من المضاف
اليه مطلقا فليحرر   اليه مرجعكم مصدر ميمى بمعنى الرجوع والقياس فتح جيمه لان
مضارعه مكسور العين مع صحة لامه فقياسه فى المصدر الفتح وفى الزمان

والمكان

والمكان الكثير تقول بنتي نحواحا حال من الكاف المضاف اليها المصدر والروع
بفتح الراء الخوف والمراد سببه وهو الحرب وتاركي خبر ان مضاف لمفعوله الاول
وجملة لا ابا ليا مفعوله الثاني لانه بمعنى مصيري وخبر لا محذوف اي موجود
اذ يصح الاستغناء اه وايضا فالملة لا تفارق الشخص كما لا يفارقه جزءه
وقول ابن المص الخ هو تابع لابيه في شرح التسهيل صرفا بشد الراء صفة لفعل اي
بأن يتغير من الماضي مثلا الى غيره اشبهت المصرفا اي الفعل المتصرف
يجوز تقديم الحال الخ اي ولو مقترنة بالواو عند الجمهور خلافا للمغاربة او صفة
مثلها المصدر النائب عن فعله نحو اضربا زيدا او قد يعرض للمتصرف ما يمنع تقديم
الحال عليه كاقترانه بلام ابتداء او قسم كان زيدا ليقوم طائعا ولاصبرن محتسبا
او كونه صلة لحرف مصدري نحو لك ان تتنفل قاعدا او صلة لال كانت المصلي
فذا فلا يتقدم الحال في شيء من ذلك لان اللام لها الصدر ومعمول الصلة لا يتقدم
وقبل التأنيث الخ اي قبولا غير مقيد بشيء ليصح اخراج افعل التفضيل فانه انما
يقبل ذلك مع ال او الاضافة لا مطلقا وفيه ان فعيلا بمعنى مفعول انما يقبل
ما ذكر اذا لم يجر على موصوف لا مطلقا مع جواز تقديم الحال عليه فلعله مستثنى صبا
مخلصا الخ فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا كافعل التفضيل مثله
اسم الفعل كنزال مسرعا مستقرا حال مؤكدة لعاملها وهو في حجر كما قاله ابن
قاسم وهو صريح في ان المراد به الاستقرار العام اذ هو المفهوم من الظرف وقيل
خاص اي غير مشترك فهو حال مؤسسة على حد فلما رآه مستقرا عنده لان العام
يجب حذفه لكن حقق بعضهم ان محل وجوب حذف العام اذا كان له معمول
يقوم مقامه والا جاز ظهوره وهذا هو المتعين اذ لا شك في صحة هذا ثابت
هذا حاصل ملخصا افاده الصبان اي وما هنا كذلك لان الظرف في المثال
معمول للخبر المحذوف لا لمستقرا وفي الاية لرآه وهو ما تضمن الخ اي لفظ تضمن
فليس المراد بالمعنوي هنا ما قابل اللفظي كالابتداء والتجرد فان ذلك لا يعمل
في الحال اصلا اذ لا يعمل الا الرفع ومما ذكره المتن والشرح من العوامل المتضمنة
مما ذكر خمسة الظرف والمجرور واسم الاشارة وحرفا التمني والتشبيه وبقي حرف الترجي

كلعل زيدا اميرا قادم والتنبيه كها انت زيد راكبا فراكبا حال من زيدا ومن انت
على راى بش والعامل فيها لتضمنها معنى انبه والاستفهام المقصود به التعظيم
كيا جارتا ما انت جارة بناء على ان جارة حال لا تمييز والنداء نحو يا ايها الرجل قائما
وعاشرها اما نحو اما علما فعالم بناء على تقديره مهما يذكر احد في حال علم فالمذكور عالم فعلما
حال من مرفوع فعل الشرط الذى نابت عنه اما فلا تقدم الحال في شئ من ذلك
على عاملها لضعفه قال الصبان ويظهر ان من ذلك ان وان ولكن اه وفى الكرخى
على الجلال عند قوله تعالى ان القوة لله جميعا ما قد يؤيد هذا وفى المغنى المشهور
لزوم اتحاد الحال وصاحبها فى العامل وليس بلازم عند بش ويشهد له اعجبنى
وجه زيد متبسما وصوته قارئا فان عامل الحال الفعل وعامل صاحبها المضاف
وفى قوله لمية موحشا طلل عمل فيها الظرف وفى صاحبها الابتدا وفى ان هذه
امتكم امة واحدة وان هذا صراطى مستقيما عمل فيها حرف التنبيه او الاشارة وفى
صاحبها ان وفى قوله ها بيناذا صريح النصح فاصغ له عمل فيها التنبيه وفى صاحبها
غيره ولك ان تمنع ان موحشا حال من طلل بل من ضميره فى الظرف ليكون حالا
من المعرفة واما البواقى فالاتحاد موجود فيها تقديرا اذ المعنى اشير الى امتكم والى
صراطى وتنبه لصريح النصح اى فالعامل فى الحقيقة الفعل الذى اشير اليه بهذه
الادوات كاتمنى وارتجى وفعل الشرط فى اما فاسناد العمل اليها ظاهرى فقط
واما مثالا الاضافة فصلاحية المضاف فيهما للسقوط تجعل المضاف اليه كانه
معمول الفعل وعلى هذا فالشرط عند الجمهور الاتحاد تحقيقا او تقديرا اه ومن هنا
يظهر وجه منعهم الحال من المبتدا لان الابتدا لا يصلح عاملا فى الحال لضعفه
فيحتاج الى عامل غيره والاختلاف ممنوع واجازه بش بناء على مذهبه من جواز ذلك
قال الرضى وهو الحق اذ لا دليل على وجوب الاتحاد ولا ضرورة تلجئ اليه   واحرف
التمنى والتشبيه جمع الاحرف لان للتشبيه كان والكاف فذكر المجار عام بعد
خاص   وقد ندر نحو اى فما ورد من ذلك يحفظ ولا يقاس عليه عند البصريين
وقاسه الفرا والاخفش مطلقا ورجحه فى الجامع والكوفيون ان كان صاحبها
ضميرا كانت قائما فى الدار وقيل ان كان الحال ظرفا فاقوى تقديمها واما ضعف

ورجحه فى التسهيل وضابط المسئلة ان يكون الظرف خبرا مؤخرا والحال
بينه وبين المبتدا كما رايت اما تقديم الحال على الجملة كقائما زيد فى الدار فتمتنع اجماعا
كما فى شـ الكافية ومحله اذا تاخر الخبر كالمثال فان تقدم بعد الحال كفذلك ابى
وامى جاز مع الاخفش واجازه ابن برهان اذا كانت الحال المقدمة ظرفا نحو
هنالك الولاية لله الحق فالعامل فى الحال الظرف وهو لله وتقدمت على الجملة لكونها نها
ظرفا • فى قراءة من كسر التاء هو الحسن البصرى وهى شاذة فمطويات حال متوسطة
بين عاملها الظرفى الواقع خبرا وهو بيمينه وبين مبتدئه وهو السموات اى والسموات
كائنة بيمينه حال كونها مطويات وصاحب الحال اما السموات او ضميرها فى الخبر
ورد المانعون ذلك بان السموات عطف على الضمير المستتر فى قبضته لانها بمعنى
مقبوضة ومطويات حال من السموات وبيمينه ظرف لغو متعلق بمطويات والتقدير
والارض جميعا مقبوضة له والسموات حال كونها مطويات بيمينه والفصل المشترط ظ
للعطف على الضمير المستتر حاصل هنا بقوله يوم القيمة ونحو زيد نحو مبتدا خبره مستجاز
ويهن بالكسر اى يضعف واصله يوهن حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء
والكسرة ونحو مضاف وجملة زيد مفردا الى قوله معانا مضاف اليه لقصد لفظها
ولا حاجة الى تقدير قول محذوف وهذا فى قوة الاستثناء من قوله او صفة اشبهت المصرفا
كما بينه الشـ وهما حالان فقائما حال من الضمير فى احسن وقاعدا حال من الضمير
المجرورين والعامل فيهما احسن منصوبان بكان نحو صريح فى ان كان
ناقصة والذى فى التصريح وشـ الجامع عن السيرافى انها تامة والمنصوبان
حالان من فاعلها ونسب فى شـ الجامع نقصانها لبعض المغاربة ويرده ان فيه
تكلف اضمار ستة اشياء اذا وكان واسمها اولا وثانيا ويلزم عليه اعمال افعل النصب
فى اذا مع تقدمها عليه فيقع فى مثل ما فر منه لا ان يجاب بالتوسع فى الظرف دون
الحال زيدا اذا كان اى يوتى باذا للاستقبال وباذ للماضى فاعلم بجملة
معترضة تعريضا برد قول ابن عصفور الآتى يجوز تعدد الحال اى لشبهه بالخبر
فى كونه محكوما به فى المعنى على صاحبها وبالنعت فى افهام الاتصاف بصفة
وان لم يكن ذلك بالقصد بل بالتبع لما هو المقصود منه وهو تقييد العامل وبيان

كيفية وقوعه ويجب تعدده مع اما نحو اما شاكرا واما كفورا ومع لا نحو جاء زيد لا خائفا
ولا آسفا واما قوله قهرت العدا لا مستعينا بعصبة ولكن بانواع الخديعة والمكر
فضرورة حالان من زيد اى فهى حال مترادفة فان جعلت الثانية حالا من الضمير
فى الاولى كانت متداخلة ومنع جماعة منهم ابن عصفور ترادف حالين فاكثر
على شئ واحد لزعمهم ان العامل الواحد لا ينصب اكثر من حال قياسا على الظرف
فالمنصوب الثانى اما نعت للاول او حال متداخلة واستثنوا افعل التفضيل
فانه يعمل فى حالين كما مر لانه باعتبار ما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين
فى قوة عاملين اذ المعنى يزيد زيد حسنه فى حال قيامه على حسنه قاعدا ورد
بان القياس على الظرف مع الفارق اذ يستحيل وقوع الفعل فى زمانين او مكانين
بخلاف تقييد الحدث بقيدين مختلفين فجائز كالوصفين ومثال الثانى
اى تعدد الحال لتعدد صاحبها وهذا القسم ان اختلف فيه لفظ الحالين
او معناهما وجب تفريقهما اما مع تأخيرهما كامثلة او مع ايلاء كل حال صاحبها
كلقيت مصعدا زيدا منحدرا وان اتحد لفظا ومعنى وجب جمعهما لانه اخصر
سواء اتحد معنى العامل وعمله فى صاحب الحال نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين
والشمس والقمر والنجوم مسخرات او اختلف معنى العامل كجاء زيد وذهب عمرو
مسرعين او عمله كضربت عمرا قائمين وجاء زيد وضربت عمرا راكبين ونقل عن
الرضى انه لا مانع من التفريق ح كلقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا
ويظهر ان العامل فى الحال عند تعدد العامل مجموع العاملين لا كل مستقلا
لئلا يجتمع عاملان على معمول واحد افاده الصبان فان قلت حينئذ ان
تعدد الحال بالحمل على تعدد النعت فينبغى انه لا يجمع الا حيث يجوز جمع النعت
وذلك بان يتحد العامل معنى وعملا والا وجب التفريق فلا يقال جاء زيد
وضربت عمرا العاقلين ولا جاء زيد وذهب عمرو العاقلان بل يجعل كل نعت بجنب
صاحبه لئلا يجتمع عليه مؤثران مختلفان ويكون مرفوعا منصوبا فالجواب
ان الحال لكونه منصوبا ابدا لا يضره اختلاف عمل العاملين فى صاحبه فيمكن
ادعاء ان العامل فيه مجموعهما لاتحاد عملهما فيه بخلاف النعت فانه تابع لمنعوته

في العمل فيلزم كونه مرفوعاً منصوباً مثلاً وحمل عليه اختلاف المعنى فيطرد الباب
فتدبر   الى ما يليق به اى تقدم او تأخر   بجعل اول الحالين لثانى الاسمين
ليتصل بصاحبه ولا يعكس عند الجمهور للزوم فصل كل من صاحبه مع عدم القرينة
فان جعل كل حال بجنب صاحبها فلا كلام فى جوازه   الى مؤكدة وهى التى يستفاد
معناها بدونها وادعى المبرد والفرا والسهيلى ان الحال لا تكون مؤكدة بل هى
مبينة ابدا لان الكلام لا يخلو عند ذكرها من فائدة   وغير مؤكدة ويقال لها
مؤسسة ومبينة لانها تبين هيئة صاحبها ولا يستفاد معناها بدونها   على
قسمين زاد الموضح ثالثا وهى المؤكدة لصاحبها نحو لآمن من فى الارض كلهم
جميعاً   لا تعث يقال عثى يعثو عثواً من باب قعد وعثى يعثى عثاً من باب
فرح وعلى الثانى جاءت الآية واما مثال الناظم فان كان بفتح المثلثة كلا تخش
فكذلك او بضمها كلا تدع فمن الاول   مضمون الجملة هو مصدر مسندها مضافا قا
للمسند اليه ان كان المسند مشتقا كقيام زيد فى زيد قائم وقام زيد والكون المضاف ف
للمسند اليه مخبرا عنه بالمسند ان كان جامدا ككون زيد اخاك فى زيد اخوك عطوفا
وهذا هو الممكن هنا لما سيأتى من اشتراط جمود جزئى الجملة والتأكيد فى الحقيقة
للازم الكون اخا وهو العطف والحنو كما قاله الشنوانى ففى كلامه حذف مضاف
اى ما اكدت لازم مضمون الجملة   وشرط الجملة الخ يحكى اخذ هذه الشروط من المتن
فتعريف جزئيها من كونها مؤكدة بالحال اذ لا يؤكد الا ما عرف عند البصريين
والاسمية والجمود من اضمار عامل الحال او من كونها مؤكدة للجملة اذ لو كان فى
الجملة فعل او مشتق لكان عاملا فى الحال فلا يضمر عاملها وتكون هى مؤكدة له
لا لمضمون الجملة والمراد الجمود المحض ليخرج نحو انا الاسد مقداما فانها مؤكدة لعاملها
وهو الاسد لتأويله بالشجاع لا للجملة لانه ليس جامدا محضا وكذا زيد ابوك عطوفا
وهو الحق بينا كما فى التسهيل لتأويل الاب بالعاطف والحق بالواضح فجمودهما ليس
محضا ولما كان عطف الاخ وحنوه قليلا بالنسبة للأب وغير لازم له لزومه للاب
لم يؤول به بل جعل جامدا محضا بخلاف الاب   انا ابن دارة هى اسم امه ويا
للاستغاثة وانما كان معروفا مؤكدا للجملة لاشتهار نسبه بذلك حتى لا يجهل

محذوف وجوبا اى لان الجملة كالعوض منه ولا يجمع بين العوض والمعوض في الاول
يعنى به زيد اخوك الخ ويعنى بالثانى الاثنين بعدم ومراده ان المبتدا اذا كان غير انا
يقدر الفعل مبنيا للفاعل ومع انا للمفعول او يقدر حقق فعل امر احقه
بفتح فضم من حققت الامر بالتخفيف اى تحققته او بضم فكسر من احققته بمعنى
اثبته واحق الثانى بضم ففتح لا غير ولا يجوز تقديم الخ اى لضعف عاملها بوجوب
حذفه فوجب تأخيرها عما هو كالعوض منه بخلاف المؤكدة لعاملها فانها كالمصدر
المؤكد يجوز تقديمه وموضع الحال ظرف مكان لتجيء وشاذ لعدم اجتماعه معه في
المادة والمراد موضع الحال المفردة او الاصلية فلا ينافى ان الجملة حال حقيقة
لا نائبة عنها بدليل تقسيمهم الحال الى مفرد وجملة كالخبر والنعت ولا بد فيها
من رابط لا بد ايضا من كونها خبرية غير تعجبية ولا مصدرة بعلم استقبال كسوف
ولن وادات الشرط فلا يقال جاء زيدان يسأل يعط لاستقبالها كما قاله المطرزي
فان اردت صحة ذلك فقل وهو ان يسأل الخ فتكون جملة اسمية دماميني وصحح
بعضهم وقوعها حالا فى نحو لاضربنه ان ذهب او مكث لانسلاخ الشرط عن اصله
اذ المعنى لاضربنه على كل حال وجعل منه فمثله كمثل الكلب ان تحمل عليه يلهث الخ اى يلهث
على كل حال لكن يبعد الانسلاخ فى الآية وجود جواب الشرط فتأمل وواو الابتدا
اى لدخولها كثيرا على المبتدا وان لم تلزمه او لوقوعها فى ابتداء الحال صحت وقوع
اذ موقعها اى لانها تشبه اذ فى كونها هى وما بعدها قيدا للعامل السابق كما ان
كذلك وليس المراد انها بمعناها اذ الحرف لا يرادف الاسم ان صدرت
بمضارع خرج المصدرة بمعموله فتربط بالواو ولذا جوز البيضاوى جعل واياك
نستعين حالا من فاعل نعبد وقوله مثبت اى غير مقترن بقد والا لزمته
الواو نحو وقد تعلمون انى رسول الله وكما تمتنع فى المثبت تمتنع فى المعنى بلا كما فى الشرح
نحو وما لنا لا نؤمن ما لى لا ارى الهدهد والمنفى بما كقوله عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة
فما لك بعد الشيب صبا متيما بخلاف المنفى بلم او لما فان مضيه يقربه من الماضى
الجائز الاقتران بها وكذا تمتنع فى الجملة المعطوفة على حال قبلها نحو فجاءها باسنا
بياتا او هم قائلون والمؤكدة لمضمون جملة كهو الحق لا شك فيه ذلك الكتاب لا ريب فيه

والجملة التالية الا اسمية كانت كما ضربت احدا الا زيد خير منه او ماضوية كما تكلم زيد
الا تحال حقا وما يأتيهم من رسول الا كانوا الخ وشذ قوله نعم امرأ هرم لم تعر نائبة ٧
الا وكان لمرتاع بها وزرا وقيل غير شاذ وجملة الماضي المتلو باو نحو لاضربنه ذهب او
مكث ومنه قوله كن للخليل نصيرا جار او عدلا ولا تشح عليه جاد او بخلا فهذه سبع صور
تمتنع فيها الواو غير المضارع المثبت تعادى الجنائب جمع جنيبة وهي الفرس تساق
بين يدي الامير بلا ركوب اظافيرهم اى اسلحتهم اما ان تكون اسمية الخ يؤخذ
من كلامه ست صور تمتنع الواو في واحدة وتجوز في الخمسة الباقية وليس على اطلاقه
في بعضها كلام ستنبه عليه الجملة الاسمية اى غير المؤكدة لمضمون جملة والمعطوفة
على حال والواقعة بعد الا كما مر والمضارع المنفي اى بغير لا او ما والماضي المثبت
اى غير التالي لالا والمتلو باو واشترط البصريون اقترانه بقد مطلقا ظاهرة او مقدرة
والمختار لا تلزمه الا مع الواو كجاء زيد وقام ابوه فان قيل قام ابوه وجب تقدير قد
ويجوز اثباتها وعدمه في غير ذلك الا انه ما يمتنع قرنه بالواو فتمتنع فيه قد ايضا
حظل بمهملة فمعجمة اى منع يحذف عامل الحال اى غير المعنوى اما هو كالظرف واسم
الاشارة فلا يحذف علم اولا اما الحال نفسها فالاصل جواز حذفها لانها فضلة وقد
يمتنع لكونه محصورا فيه نحو ما ضربت زيدا الا قائما او نائبا عن عامله كهنيئا مريئا اى كله
هنيئا او توقف عليه المراد كقاموا كسالى او جوابا او نائبا عن خبر كان ومثالهما في الشرح فلا
تحذف الحال في شيء من ذلك اشتريته الخ اى من كل حال تفهم ازديادا او نقصا بتدريج
ويجب اقترانها بالفاء وجوبا او بثم كما يجب حذف عاملها وصاحبها كما قدره الشرح بقوله
فذهب الثمن فالمعطوف بالفاء جملة خبرية محذوفة فان قدر فاذهب بالعدد صاعدا
كانت انشائية وكذا يجب حذف العامل في الحال الواقعة توبيخا نحو اقائما وقد قعد
الناس اى اتثبت قائما وحذف العامل في كل ذلك قياسي اما في نحو هنيئا فسماعي
مطلب التمييز والله سبحانه وتعالى اعلم هو لغة تخليص شيء من شيء ومنه وامتازوا
اليوم ايها المجرمون اى انفردوا عن المؤمنين اطلق على الاسم الاتي مجازا من اطلاق
المصدر على اسم الفاعل ثم صار فيه حقيقة عرفية اسم اى صريح لان التمييز لا يكون جملة
ومبين صفة لاسم ولا يصح جره صفة لمن لانها معرفة لقصد لفظها فلا توصف بالنكرة

ولا نصبه حالا منها اذ لا يساعده الرسم الا عند ربيعة بما قد فسره الضمير المستتر في
فسر او يعود للتمييز والبارز لما فهو صلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز لامن اللبس كما مر.
واعترضه الموضح بانه يقتضى نصب التمييز بالمفسر به مفردا كان او نسبة مع ان تمييز
النسبة انما ينتصب بغير مفسره وهو نفس الجملة او ما فيها من فعل وشبهه على الخلاف
الآتي بالنسبة المفسرة واجاب الاشموني بان كلا من الجملة والفعل يوصف
بالابهام من حيث نسبته فيصح كون التمييز مفسرا لهذا او لهذا باعتبار نسبتهما
فيصدق انه نصب بمفسره فالمتن على عمومه ويجرى على كل من القولين او يقال
هو خاص بتمييز المفرد بدليل قوله انصبن بافعلا فانه يدل على ان افعل ليس مفسرا
به والا كان محض تكرار فيقاس عليه ما اشبهه من تمييز النسبة او انه مقيد بقوله
كشبر ارضا بان يجعل حالا من ما اى ينصب بالذى فسره حال كونه كشبر ارضا
فيخرج تمييز النسبة وعلى هذين فانما خص المفرد بالذكر لانه جامد غالبا فربما يتوهم انه
لا يعمل وقفيز بر مقدار القفيز من الارض مائة واربعة واربعون ذراعا
ومن الكيل ثمانية مكاكيك والمكوك صاع كما في الصبان وفي السجاعي صاعان ونصف
وفي الصحاح المكوك ثلاث كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمنى كعصى
افصح من المن بالتشديد رطلان وتثنيته منوان وجمعه امنا اهـ وهذا اقرب الى الغا
فالقفيز مقدار مساحى وكيلى والمراد هنا الثانى لذكر المساحى في شبر ارضا والوزنى
في منوين كما يؤخذ من صنيع الش وجمعه اقفزة وقفزان كركبان وهو للعراق كالار
لمصر والمد للحجاز والرستاق لخراسان كل اسم نحو لاحظ في التعريف كونه ضابطا
فادخل فيه كل التى للافراد وليس حدا حقيقيا واردا على الماهية حتى تنافيه كل لكن.
اعترض بانه يشمل نحو عندى عشرة دراهم بتنوين عشرة واثنتى عشرة اسباطا لانه
على معنى من مع انه ليس تمييزا بل بدل لان تمييز العشرة لا يرفع وتمييز العدد المركب
لا يجمع ويجاب بانه ليس على معنى من بل المراد عشرة هى دراهم واثنتى عشرة هى اسباط
واما المجرور في نحو رطل زيت وقفيز بر بالاضافة فلا يرد لانه يسمى تمييزا كما هو مقتضى
كلام المص والش فيما سيأتى وغيرهما وعلى منع ابن هشام تسميته بذلك يحتاج لاخراجه
من الضابط بملاحظة قيد النصب كما فعل في التسهيل وان كان حكما نكرة

خرج المعرفة فی نحو حسن وجهه بالنصب فانه مشبه بالمفعول به لا تمييز عند البصريين
ولا يرد وطبت النفس لان ال فيه زائدة   تضمن معنى من ليس المراد انها مقدرة فی نظم
الكلام اذ قد لا يصلح لتقديرها بل انه مفيد لمعناها وهو بيان ما قبله اى بيان جنسه
ولو بالتأويل كما ان من البيانية كذلك فيشمل تمييز العدد والمقادير ونحوهما فانه يبين
جنس المعدود مثلا وتمييز النسبة فانه يبين جنس الشئ المقصود نسبة العامل اليه
فمثلا طاب زيد نفسا فی تأويل طاب شئ زيد اى شئ يتعلق به وجنس هذا الشئ مبهم
ففسر بنفسا   كاسم لا مقتضى صنيعه انه اراد بمعنى من ما يعم البيان وغيره من
معانيها حتى يدخل فيه اسم لا ويحتاج لاخراجه بقيد البيان لكن يرد عليه ان الحال
لا تخرج بقوله بمعنى من لانها ترد للظرفية نحو اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة بل
يبين مع ملاحظة قيد اخراى مبين للذوات لا للهيئات وقد يجاب بان المراد
معانى من المشهورة لها كالابتداء والتبعيض والاستغراق فتخرج به الحال لان
الظرفية لم تشع فيها فمبين على هذا مخرج لاسم لا فقط او انه اراد بمعنى من خصوص
البيان فيخرج به اسم لا كالحال فقوله مبين قرينة على المراد لا للاخراج والاول اكثر
فائدة   اجمال نسبة التحقيق كما قاله ابن الحاجب ان التمييز انما يفسر الذوات مطلقا
غاية الامر انها مقدرة فی تمييز النسبة اذ لا ابهام فی تعلق الطيب بزيد مثلا الذى هو
النسبة بل فی متعلقها المنسوب اليه الطيب فيحتمل كونه داره او علمه مثلا فالتمييز فی الحقيقة
لامر مقدر يتعلق بزيد كما مر بيانه وانما سمى تمييز نسبة نظرا للظاهر   بعد المقادير اى ونحوها
مما اجرته العرب مجراها لشبهه بها فی مطلق المقدار وان لم يكن معينا كذنوب ماء ونحى
سمنا لشبهه بالكيل وعلى التمرة مثلها زبدا لشبهه بالوزن او المساحة والحاصل
ان تمييز المفرد يكون فی اربعة انواع كما فی التوضيح المقادير وما يشبهها والعدد والرابع
ما كان فرعا للتمييز كخاتم حديدا وليس هذا حالا عند المبرد والمص لجموده وتنكير صاحبه
ولزومه والغالب فی الحال خلاف ذلك اما نحو ما ثمك حديدا فيتعين حالا لتعريف
صاحبه واوجب بعض فيهما الحالية لانه ليس مقدارا ولا شبهه دماميني واما تمييز
التعجب فسيأتى ما فيه   والاعداد ظاهره ان العدد من المقادير وعليه ابن الحاجب
وجعله المص قسيما لا قسما منها لعدم صحة اضافة المقدار اليه فلا يقال مقدار عشرة

كما يقال مقدار شبر اسقاطى اى فالمراد بالمقدار ما يقدر به غيره كالرطل للزيت مثلاً
واما العدد فهو نفس المعدود اذ العشرة هى نفس الرجال وعلى هذا فيعطف قوله والا
على المقادير لا على الممسوحات   بما فسره اى بلا خلاف وانما عمل المفسر بالفتح مع جموده لشبهه
اسم الفاعل فى الاسمية وطلب معموله فى المعنى ووجود ما به تمام الاسم وهو التنوين او النون
فعشرون درهما شبيه بضاربين زيداً ورطل زيتا بضارب زيداً وقيل لشبهه بافعل من
ورجحه المصرح   لبيان ما تعلق به العامل الخ صريح فى ان المبهم ليس هو النسبة بل ذات
مقدرة كما مر عن ابن الحاجب فالتقسيم المار انما هو بحسب الظاهر   من فاعل او مفعول
بيان لما واقتصاره عليهما يقتضى ان تمييز النسبة لا ينقل من غيرهما وسيأتى ما فى افعل
التفضيل ثم انه قد يكون غير محول اصلاً كتمييز التعجب فى لله دره فارساً ونحوه بناء على
انه من تمييز النسبة وكرم زيد رجلا او ضيفا ان كان هو الضيف فانه غير محول عن
شئ ولا يصح تحويله عن الفاعل بتقدير ان الاصل كرمت رجولية زيد او ضيافته لان
هذا المصدر غير التمييز فان كان الضيف غير زيد كان محولاً عن الفاعل ومنه امتلأ
الاناء ماء بناء على ان المحول عن الفاعل لا بد من صحة كونه فاعلا للفعل المذكور اما
على الاكتفاء بصحة كونه فاعلا ولو للازم المذكور وهو التحقيق فمحول عن الفاعل والاصل
ملأ الماء الاناء والضابط انه متى كان المنسوب اليه الحكم ظاهرا نفس التمييز فى المعنى كان
غير محول اصلاً كنعم رجلاً زيد وما احسن زيدا رجلاً وان كان فى المعنى فاعلاً فى الاول
ومفعولاً فى الثانى بخلاف ما احسن زيداً ادباً فانه محول عن المفعول اى ما احسن
ادب زيد لانه غير المنسوب اليه فى المعنى فتدبر   نحو طاب زيد نفساً اى ونحو عجبت
من طيب نفس زيد وزيد طيبة نفسه فالنسبة المميزة لا يلزم كونها فى جملة بل
تكون فى غيرها كما مثل   ومثله اشتعل الخ اى فى انه محول عن الفاعل اذ الاصل
اشتعل شيب الرأس فحول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وهو الرأس فارتفع
بدله وحصل فى الاسناد اليه ابهام فجئ بذلك المضاف الذى كان فاعلاً وجعل
تمييزا لان التفصيل بعد الاجمال اوقع فى النفس وكذا يقال فى الباقى وقد شبه
سريان الشيب فى جميع الرأس باشتعال النار فى الحطب بجامع العموم او البياض
او استعقاب الفناء فى كل فاشتعل استعارة تبعية لمعنى امتلأ او شبه الشيب بالنار

عداد

٢ طاب زيد نفساً فهو محول عن فاعل المصدر
من ٢ عجبت ... اول صنف والاصل عجبت ...

استعارة

استعارة بالكناية واشتعل تخييل والجامع مامر هو العامل الذى قبله اى من
فعل وشبهه كما مر مثاله وقيل الناصب له نفس الجملة ولذلك يسمى التمييز المنتصب
عن تمام الكلام اى عن تمام الجملة لانها هى الناصبة له واختاره ابن عصفور وقد
مر صحة حمل المتن على المذهبين وبعد ذى اى المقدرات ونحوها اى مما يشبهها
كيلا او وزنا او مساحة وقوله اذا اضفتها اى الى التمييز بقرينة البيت بعده لانه تقييد
لهذا اى فتمييز المقدرات اذا اضيفت له جرا ولغيره نصب كمد حنطة مبتدأ وغذا
خبر كما فى المكودى او الخبر محذوف اى عندى وغذا بدل او حال والكاف جارة للجملة
لقصد لفظها ان كان مثل ملء الارض ذهبا اسم كان ضمير يعود على ما الموصولة او على المضاف
المفهوم من اضيف ومثل خبرها اى ان كان المقدار الذى اضيف مثل المضاف
فى ملء الارض ذهبا فى انه مضاف لغير التمييز وجب النصب بعد هذا ما يفيده
حل الشـ وقال الاشمونى والمرادى ان كان اى المضاف مثل ملء الخ اى فى انه لا يصح
اغناؤه عن المضاف اليه ومثله قدر راحة سحابا اذ لا يقال ملء ذهب ولا قدر
سحاب فان صح اغناء المضاف عن المضاف اليه جاز النصب والجر بالاضافة بعد حذف
المضاف اليه الاول كاشجع الناس رجلا واشجع رجل اهـ وفيه ان الذى يغنى عن المضاف
اليه فى اشجع الناس الخ ليس هو المضاف بل التمييز كما يستفاد من الهمع لانه الذى يحل
فى محله فالاولى على هذا ان يعود اسم كان الى التمييز المعلوم من المقام اى ان كان
التمييز مثل ملء الخ فى انه لا يصح اغناؤه عن المضاف اليه وجب نصبه وينبغى ان
يراد بقوله بعد ما اضيف اى لغير التمييز ما يعم المقدرات وغيرها ليكون للتقييد
بقوله ان كان الخ فائدة اذ محترزه وهو ما يغنى عن المضاف اليه لا يكون فى المقدرات
وشبهها فلا حاجة لاخراجه منها ولان مما يجب فيه النصب لاضافته لغير التمييز
مع عدم اغنائه نحو لله دره فارسا وويحه رجلا كما فى الهمع لكن يرد على هذا ان التمييز
ليس للمضاف الذى هو دره وويح بل للمضاف اليه وهو الضمير على ما سيأتى فالاوجه
ان وجوب النصب فيه ليس لما ذكر بل لعدم تأتى اضافة المميز اليه فتأمل فيجوز
جر التمييز الخ ظاهره كالمتن انه يسمى تمييزا عند جره وقال ابن هشام بخلافه وانما يجوز
الجر اذا اريد بالشبر ونحوه نفس الشئ المقدر من البر والارض مثلا فان اريد به

الآلة التى يقدر بها وجب الجر لكن هذا ليس تميزا اصلا لانه على معنى اللام لامن ولذا لم يتعرض له المص والشر فان اضيف الدال على المقدار قيد به لان الكلام فى المقدرات وان كان غيرها كذلك ولذا اطلقه المرادى والاشمونى لكن الشر جعل قوله ان كان لبيان الواقع وبيان المراد من اضيف لا للاحتراز كما مر فلا يضره التقييد بها وجب نصب التميز اى بالنسبة الى عدم الاضافة فلا ينافى جواز جره بمن اخذا مما سيأتى والفاعل المعنى مفعول لانصبن قدمه مع تاكيده بالنون للضرورة والمعنى نصب بنزع الخافض كما فى السندوبى او هو مفعول للفاعل اما منصوب او مجرور باضافته اليه من اضافة الوصف لمعموله اى الفاعل الذى فعل المعنى اى قام به لان فاعل العلو مثلا فى الحقيقة اى القائم به العلو هو المنزل اذ يصح جعلهما فاعلين له ظاهره كالمتن ان هذا التميز محول عن الفاعل الاصطلاحى كما ذهب اليه بعضهم ويؤيده حصره فيما مر تميز النسبة فى الفاعل والمفعول وفيه انه يفوت التفضيل المستفاد من افعل اذ لم تبن العرب فعلا يؤدى معناه حتى يوضع مكانه ولذا حقق ابن هشام انه محول عن مبتدا مضاف والاصل منزلك اعلا فجعل المبتدا تميزا والضمير المضاف اليه مبتدا فانفصل وارتفع وعلى هذا فالمراد بقوله والفاعل المعنى ان هذا التميز هو المنسوب اليه المعنى اى المتصف به فى الحقيقة لا انه محول عنه او وقد يجاب بامكان ان يراد علا علوا زائدا او كثر كثرة زائدة فلا يفوت التفضيل بتحويله عن الفاعل او بان فواته غير ضار اذ لا يجب بقاؤه فى الفعل الموضوع مكان افعل فى غير هذا الباب فكذا فيه فتدبر وضابط ما ليس بفاعل الخ ضابطه ان يكون افعل بعضا من جنس التميز بان يصح وضع لفظ بعض مكانه فتقول فى مثال المص زيد بعض الرجال وهند بعض النساء فيجب فيه الجر لوجوب اضافة افعل لما هو بعضه واما نصب فى اكرم الناس رجلا مع انه بعضه لتعذر اضافة افعل مرتين فالحاصل ان تميز افعل ينصب فى صورتين ويجر فى صورة وبعد كل الخ قيل لا فائدة فى هذا البيت اذ الاتيان بالتميز جائز بعد التعجب وغيره فلا خصوصية له واجيب بان المراد بقوله ميز اى بالنصب وجوبا كما اشعر به المثال فيمتنع جره بالاضافة ما دل على تعجب اى بالوضع وهو ما افعله وافعل به

او بالعرض نحو لله دره فارسًا وما بعده والتمييز فى كل ذلك من مميز النسبة كما قاله الموضح
لكن نقل سم عن شرح التسهيل ان التمييز فى نحو لله دره فارسًا لا يكون من تمييز النسبة
الا اذا علم مرجع الضمير كزيد لله دره فارسًا ويا له رجلًا وحسبك به ناصرًا ولله درك
عالمًا او كان بدل الضمير ظاهر كلله در زيد رجلًا فان جهل المرجع كان من تمييز المفرد لان
افتقار الضمير المبهم الى بيان عينه اشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب اليه والضمير
المعلوم بالعكس اهـ وهو فى الرضى ايضًا ثم قال ما ملخصه فتمييز النسبة قد يكون نفس
المنسوب اليه كهذه الامثلة اذ المعنى لله در رجل هو زيد وكفى رجل هو زيد به وهو فى
ذلك غير محول كما مر وقد يكون متعلقه كما فى طبت علمًا اهـ والظاهر جريان هذا التفصيل
فى ضمير ما افعله وافعل به واما الضمير فى نعم وبئس فقال الرضى وغيره من تمييز المفرد
وان علم مرجعه لانه لا يعود الا على التمييز ونقل عن المص انه من تمييز الجملة ومثله ربه
رجلًا واما تمييز كم فمن تمييز العدد لانها كناية عنه ولله درك عالمًا الدر بفتح الدال
اللبن فيحتمل انه كناية عن فعل الممدوح او يراد به لبن ارتضاعه اى ما اعجب هذا اللبن
الذى نشأ به مثل هذا المولود الكامل فى هذه الصفة وعلى كل فاضافته لله للتعظيم
لانه منشئ العجائب يا جارتا مضاف لياء المتكلم المنقلبة الفًا كيا غلاما وما
للاستفهام التعظيمى مبتدا وانت خبره وجارة تمييز للنسبة لان الضمير معلوم المرجع
بالخطاب اى لبيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار ان شئت اشار به الى
جواز الجر لا انه واجب وقوله غير ذى العدد اى الصريح فلا ينافى ان تمييز كم يجر بمن
وهو من ذى العدد لانها غير صريحة فيه والفاعل بالجر عطف على ذى اى وغير
الفاعل والمعنى منصوب او مجرور على ما مر ان لم يكن فاعلا اى محولا عنه
فالشرط عدم تحويله عن الفاعل الاصطلاحى ومنه افعل التفضيل على ما مر وكذا
عن المفعول لان المحول عنهما مفسر للنسبة اولذات مقدرة على ما مر فلا يصلح
للعامل على المذكور قبله وذلك شرط فى مجرور من البيانية وكذا التمييز فى عشرون رجلًا
لا يصلح للعامل لانه مفرد وما قبله متعدد فامتنعت من فى هذه الثلاثة بخلاف غيرها
من تمييز المفرد غير العدد وتمييز النسبة غير المحول اصلًا وان كان فاعلًا او مفعولًا
فى المعنى كلله درك فارسًا وابرحت جارًا وما احسن زيدًا رجلًا فيجوز جره بمن وكل ن

فى الاولين فاعلا فى المعنى لان مدلول اللفظ والضمير شئ واحد اذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا وفى الثالث مفعولا معنى لكنه غير محول لانه عين ما قبله ومن المجرور قوله يا سيدا ما انت من سيد موطأ الاكناف رحب الذراع وكذا مجرور فى نعم رجلا زيد لانه غير محول كما فى قوله فنعم المرء من رجل تهامى غرست الارض شجرا مثال غير صحيح لانه محول عن المفعول وقد سمعت ما فيه سبقا ماض مجهول ونائب فاعله يعود للفعل وهو اصفة مصدر محذوف اى سبق سبقا نزرا الاحال من ضمير سبق كما قيل لان القصد لسناد القلة للسبق لا للفعل المتصرف لا يجوز تقديم التمييز لو لانه كالنعت فى الايضاح فلا يتقدم مثله ووافقهم المصنف فى لغيا ساعلى سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وتمسكا بما سمع منه كقوله انفسا تطيب بنيل المنى وداعى المنون ينادى جهلا وليس من التقديم قوله اذا المرء عينا قر بالعيش مثريا ولم يعن بالاحسان كان مذمما لان المرء فاعل لمحذوف يفسره قر والمحذوف هو العامل فى التمييز والله سبحانه وتعالى اعلم

سميت بذلك لانها تعمل الجر كما قيل حروف النصب والجزم لذلك اولانها تجر معانى الافعال الى الاسماء اى تضيفها وتوصلها اليها ومن ثم سماها الكوفيون حروف الاضافة ولا يرد خلا وعدا فى الاستثناء من حيث انهما للاخراج لا للتوصيل لان المراد انها تربط معنى الفعل بالاسم على ما يقتضيه الحرف من ثبوت اونفى والمراد بالجر على هذا معناه المصدرى وعلى الاول الاعراب المخصوص وقدمها على الاضافة لانها تقدر بالحرف دون العكس ولما قيل ان الجر فى الاضافة بالحرف المقدر هاك اسم فعل بمعنى خذ وحروف مفعوله والكاف حرف خطاب تتصرف تصرف الكاف الاسمية من تذكير وغيره كالكاف فى رويدك وذلك واياك وارايتك بمعنى اخبرنى وقد تبدل فى هاك همزة متصرفة كذلك فيقال هاء هاء هاؤم الخ فى موضعين زيد عليهما ثالث وهو ما المصدرية وصلتها كقوله اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع اى للضر والنفع لمن يستحقهما قاله الاخفش وقيل ما كافة لكى عن العمل كما تكف رب ما الاستفهامية اى المستفهم بها عن العلة وجئ بالهاء اى وقفا لحفظ الفتحة الدالة على الالف وكذا يفعل بها مع سائر حروف الجر كما سيأتى فى قوله وما فى الاستفهام ان جرت حذف الفها واولها الها ان تقف

مطلب حروف الجر

بان مضمرة اعلم ان كى ان ذكرت ان بعدها كانت جارة بمعنى اللام قطعًا
او ذكرت اللام قبلها كانت مصدرية ناصبة بنفسها قطعًا وان خلت عنهما كمثاله
احتملت الجارة بتقدير من بعدها والمصدرية بتقدير اللام قبلها والثانى اولى
لان ظهوران معها ضرورة وظهور اللام كثير فالاولى الحمل عليه وان قرنت بهما
فالارجح كونها جارة مؤكدة للام فاجرى عليه الش احتمال مرجوح عقيل بالتصغير
وكذا هذيل الآتى ابى المغوار بكسر الميم وسكون الغين المعجمة كنية رجل ويروى
ابا على عملها كان واول البيت فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة لعل الخ
شريم بالشين المعجمة اى مشرومة اى مفضاة مبتدان اى ورفعهما
محلى او مقدر للجار الشبيه بالزائد على ما مر حرف جر زائد صوابه شبيه بالزائد
ومثلها لولا ورب لان الزائد لا يفيد شيئا غير التوكيد وهذه تفيد الترجى
والامتناع والتقليل وانما اشبهت الزائد فى انها لا تتعلق بشئ كما فى المغنى
وكذا احرف الاستثنا فى قول مر ولا زائد على ذلك فقوله كالباء الخ اى فى عدم
التعلق فقط لا من كل وجه وروى ايض حذف اللام الخ ولا يجوز الجر فى
غير هذه الاربعة من لغات لعل تصريح يريدون من كمه اى فهى عندهم
بمعنى من الابتدائية شربن الخ ضمنه معنى روين فعداه بالباء او هى بمعنى
من التبعيضية واللجج جمع لجة بالضم وهى معظم الماء ونئيج بنون فهمزة فياء فجيم
كصهيل اى صوت عال وجملة لهن نئيج حال من نون شربن العائدة للسحاب
لزعم العرب والحكماء انها تدنو من البحر الملح فى اماكن مخصوصة فتمتد منها خراطيم
عظيمة كخراطيم الابل فتشرب من مائه بصوت مزعج ثم تصعد فى الجو فيلطف ذلك
الماء ويعذب باذن الله تعالى فى زمن صعودها فى الهواء ثم تمطره حيث شاء الله تعالى

ولم يعد المص لولا كذا لم يعدها التنبيه وهمزة الاستفهام اذا عوضتا عن باء
القسم فانه يقال الله بالمد مع وصل الهمزة وها الله لا فعلن بقطع الهمزة ووصلها
مدا او قصرا واضعفها القطع مع القصر بل انكرها ابن هشام ويقال الله بالقطع
والقصر بلا تعويض شئ عن الباء لما فى التسهيل ان الجر بالباء المعوض عنها
لا بهما خلافا للاخفش ومن وافقه لكن يؤيد الاخفش ان الجر بواو القسم وتائه

مع ان الواو عوض من الباء والتاء عوض من الواو   انها من حروف الجر اى الشبيهة
بالزائد محلا تتعلق بشئ كرب ولعل الجارة كما مر   مجرورة بلولا اى مع كونها فى
محل رفع بالابتدا والخبر محذوف فلها محلان على راى س فان عطف عليها ظ
تبين رفعه على محل الابتدا اجماعا لانها لا تجر الظ فقوله وزعم الاخفش انها
فى محل رفع اى فقط   ووضع ضمير الجر الخ اى كما عكسوا فى قولهم ما انا كانت ولا
انت كانا ولا يرد ان النيابة انما عهدت فى الضمائر المنفصلة لوجودها فى المتصلة
ايض فى عساك وعساه على قول تقدم فى باب ان وهذا الوضع غير لازم عند س
وان كان الضمير مبتدا لان معنى كون الهاء ونحوها ليست من ضمائر الرفع انها
لا تكون فى محل رفع فقط فلا ينافى انها تكون فى محل رفع وجر كعجبت من ضربك
زيدا   انطمع بالضم من الاطماع والاحساب جمع حسب وهو ما يعد من المآثر
وحسن هو ابن الامام على سبط الرسول صلى الله عليه وسلم والبيت تحريض لمعاوية
على قتاله   وكم موطن الخ كم خبرية بمعنى كثير ظرف لطحت او مبتدا خبره جملة لولاى
طحت اى طحت فيه بكسر الطاء وضمها من طاح يطوح ويطيح اى هلك وتاء الخطاب
وما مصدرية وهوى اى سقط وفاعله منهوى اى ساقط والاجرام جمع جرم اى
جثة والقنة بضم القاف وتشديد النون اعلا الجبل كالقلة وزنا ومعنى وكذا
النيق بكسر النون وسكون التحتية آخره قاف من اضافة المسمى الى الاسم
بالظاهر اخصص الباء داخلة على المقصور عليه عكس قوله الاتى واخصص بمذ
وكذا يختص بكى ولعل ومتى فالجملة عشرة لا تجر الضمير لضعف كل منها باختصاص
بقبيل كالوقت او المنكر او الآخر والمتصل به او بكونه عوضا من باء القسم لا اصلا
فيه او بغرابة الجر بها او بتاديته الى اجتماع مثلين فى نحو كك فطرد المنع وما عداها
يجرهما   والتاء والله ورب بفتح الراء يوهم التسوية بينهما مع انها قليلة مع رب
الله ان تؤخذ القلة من تاخيره عن الجلالة   الا اسما الزمان اى لانهما اذا كانا
اسمين يكون مدلولهما الزمان فخصا به حرفين طلبا للمناسبة بين معنييهما
ولا يرد قولهم ما رايته مذ ان الله خلقه لان الزمن مقدر فيه اى منذ زمن ان الله خلقه
واما الداخلة على الفعل والجملة الاسمية فليست حرف جر بل اسم بمعنى الزمن كما سياتى

وشرط الزمان المجرور بهما كونه معينا لا مبهما كمنذ زمن وماضيا او حالا لا مستقبلا
كمنذ غد ومتصرفا لا غيره كمنذ سحر تريد به معينا وشرط عاملهما كونه ماضيا اما منفيا
يصح تكرره كما رايته منذ يوم الجمعة او مثبتا ممتدا ولا كسرت مذ يوم الخميس بخلاف
قتلته او ما قتلته مذ كذا فان قلت ما قتلته مذ كذا ابتداء صح لان القتل
المتعلق بمعين لا يتكرر بخلاف غيره ما لم يتجوز بالقتل عن الضرب فتدبر ومن اسماء
الزمان الظروف الاستفهامية كمذ كم او منذ متى او منذ اى وقت سرت وقد
شذ جرها الضمير قال ابن هشام الخضراوى وكذا لا تعطفه ايض فهى مختصة بالظاهر
عاطفة وجارة وقيل تعطف المضمر كضربتهم حتى اياك لا يلفى بضم الياء وكسر
الفاء اى لا يجد اناس فتى حتى يجدوك في يجدون الفتى من الوافر مفاعلتن مفاعلتن
فعولن تحياتك اى وحياتك فالتاء بدل عن واو القسم ولا تجر رب الا
نكرة اى موصوفة غالبا ان لم تكن هى وصفا لا لزوما خلافا للمبرد كما فى التسهيل
ولا تتعلق بشئ وانما تدخل لافادة التكثير غالبا كحديث يا رب كاسية فى الدنيا عارية
يوم القيمة والتقليل قليلا كقوله الا رب مولود وليس له اب وذى ولد لم يلده ابوان
فمجرورها اما مبتدا كما ذكر وخبره فى الحديث عارية وفى البيت اما جملة ليس له اب
وواوها زائدة كهى فى اية وفتحت ابوابها او هو محذوف اى ثابت والواو حالية وذلك
المولود هو عيسى وذى ولد هو آدم عليهما السلام او مفعول به كمثال الش او من
باب الاشتغال ان قلت فيه لقيته بالهاء واعلم ان كونها حرف جر مذهب البصريين
وذهب الكوفيون والاخفش الى اسميتها وايده الرضى بانها مثل كم التكثيرية
وهى اسم اتفاقا فكما ان معنى كم رجل عندى كثير من جنس الرجال عندى كذلك
معنى رب رجل عندى كثير او قليل من هذا الجنس عندى وجنح اليه الدماميني
قال وعلة بنائها ح تضمنها معنى الانشاء كما قيل وكم او شبهها وضع الحرف فى لغة
تخفيفها او حمل التشديد عليه وعلى هذا فما بعدها مجرور باضافتها اليه ومحل العامل
لها نفسها مثل كم لا لمجرورها وفيها سبع عشرة لغة ضم الراء وفتحها مع فتح الباء
مجردة من التاء او معها ساكنة او مفتوحة ورب بضمتين وكل من هذه السبعة
اما مع تخفيف الباء او تشديدها وربتا بضم ففتح مشددة ورب بضم الراء وفتحها

مع اسكان الباء افاده الصبان عن الهمع وفى التيجانى ثمانية عشر منها عشرة هنا
والثانية ضم الراء وفتحها مع شد الباء وخفها وكل من الاربعة مع ما فقط او مع ما
والتاء فالجملة خمسة وعشرون وقد شذ جرها ضمير الغيبة اى شذ قياسا لا
استعمالا لكثرته ويلزم هذا الضمير الافراد والتذكير عند البصريين ويلزم تفسيره
باسم مؤخر عنه مطابق للمعنى المراد فهو من تمييز المفرد نحو ربه رجلا او امراة او رجالا
او نساء واه اسم فاعل من وهى اى ضعف مجرور برب محذوفة اى ورب واه
رأبت براء فهمزة فموحدة اى اصلحت ووشيكا اى سريعا صفة لمصدر محذوف
اى رابا وشيكا ووهن اعظمه مفعول رأبت وعطبا بكسر الطاء اى مشرفا على
العطب وهو الهلاك بدليل انقذت اى ابعدته منه ولم اوعال اى صعده
خلى الذنابات شمالا كثبا وضمير خلى لحمار وحشى والذنابات بالذال المعجمة اسم موضع
وشمالا ظرف اى ناحية شماله وكثبا بفتح الكاف والمثلثة اى قريبا منه والمفعول
الثانى لخلى اما شمالا وكثبا حال او بالعكس وام اوعال اسم موضع مرتفع عطف على
الذنابات او مبتدا خبره كها اى كالذنابات واقرب على الاول عطف على محل كها
وعلى الثانى لا عطف على الها ولا ترى بعلا اى زوجا ولا حلائلا اى زوجات كه
اى كالحمار الوحشى ولا كهن اى الاتن الا حاظلا اى الا بعلا مانعا انثاه من التزوج ج
بغيره كالعاضل واعلم ان جر الكاف لضمير الغيبة المتصل خاص بالضرورة
عند البصريين فيجوز استعماله فيها حتى لنا والكوفيون لا يخصونه بها وجرها لغير
من الضمائر شاذ نثرا ونظما كقول الحسن انا كك وانت كى وقولهم ما انا كانت وما
انت كانا وما انا كاياك وما انت كاياى فى الامكنة متعلق بابتدئ وبين
تنازعه الثلاثة قبله فاعمل فيه الاخير وحذف من غيره ضميره لكونه فضلة واعلم
ان ما ذكر لهذه الحروف من المعانى المتعددة ان تبادرت كلها من الحرف كالابتداء
والتبيين والتبعيض فى من والاستعانة والسببية فى الباء كان حقيقة فى جميعها
بطريق الاشتراك اللفظى فرارا من التحكم اذ التبادر علامة الحقيقة ولا يرد ان
المجاز اولى من الاشتراك كما فى جمع الجوامع وغيره لان محله عند تيقن حقيقة
احد المعانى وجهل حال الآخر لا عند تبادر الجميع وان لم يتبادر منها كالابتدا والانتهاء

فى الباء نحو شربن بماء البحر واحسن بى فمذهب البصريين منع استعمالها فى ذلك قياسا
فلا ينوب بعضها عن بعض كما لا تنوب حروف النصب والجزم عن بعضها وما
اوهم ذلك فهو اما مؤول بما يقبله اللفظ من تضمين الفعل معنى فعل متعدى
بذلك الحرف كتضمين شربن معنى روين واحسن معنى لطف او حمل على المجاز
كالظرفية المجازية فى جذوع النخل لتشبيهها بالظرف الحقيقى بجامع التمكن وفى
تخييل واما من باب نيابة كلمة عن اخرى شذوذا فالتجوز عندهم فى غير الحرف او
مع الشذوذ وهذا الثانى محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين
بلا شذوذ وقال فى المغنى وهو اقل تعسفا للتبعيض علامتها صحة حلول
بعض مكانها كما قرأ ابن مسعود حتى تنفقوا بعض ما تحبون وعلامة البيانية
صحة الاخبار بما بعدها عن ما قبلها والابتدائية ان يحسن فى مقابلتها الى
او ما يفيد فائدتها كاعوذ بالله من الشيطان فان معنى اعوذ به التجى اليه منه
فالباء افادت الانتهاء والغالب فيها الابتداء حتى قيل ان سائر معانيها ترجع
اليه فكان ينبغى تقديمه والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل
اذ الغاية هى النهاية وليس لها ابتداء وبهذا يظهر معنى قولهم الى انتهاء الغاية
فى غير الزمان اشارة الى ان المراد بالامكنة فى المتن ما ليس زمنا فيشمل
نحو من فلان الى فلان انه من سليمان ويمكن جعل الاشخاص اماكن بالتأويل
لملازمة المكان لها ومن الناس من يقول المتبادر ان من الناس خبر عن
من يقول ولا يظهر له فائدة ولذا قال بعضهم ان من اسم بمعنى بعض مبتدأ ومن
يقول خبر وممن صرح بان التبعيضية اسم الامام الطيبى وقال السعد بعد كلام
قرره فالوجه ان يجعل مضمون الجار والمجرور مبتدأ اه وما قيل التبعيضية تكون
اقل مما بعدها دائما فمن يقول اقل من مطلق الناس وهو قبلها تقديرا والبيانية
بالعكس والرجس اكثر من الاوثان وقد يكون اقل كخاتم من حديد من اول
يوم ان اريد بالتأسيس البناء فالابتداء ظاهر او مجرد وضع الاساس فمن بمعنى فى كما قاله
الرضى قال ومن فى الظروف كثيرا ما تقع بمعنى فى نحو جئت من قبل زيد ومن بعده
ومن بيننا وبينك حجاب اه صبان تضربن ماض مجهول ونون النسوة السوف

ويوم حليمة من ايام حروب العرب المشهورة وحليمة بنت الحارث بن ابي شمر ملك
غسان وجه ابوها جيشا الى المنذر بن ماء السماء فطيبتهم بطيب من عندها
فلما قدموا على المنذر قالوا له صاحبنا يدين لك ويعطيك حاجتك فتباشر هو
واصحابه وغفلوا بعض الغفلة فحمل عليهم الجيش وقتلوا المنذر ويقال انه ارتفع
في ذلك اليوم من العجاج اي الغبار ما غطى عين الشمس والتجارب كمساجد
جمع تجربة كما في المصباح الا بشرطين بقي ثالث وهو كون مجرورها فاعلا
كما يأتيهم من ذكر او مفعولا كهل تحس منهم من احد او مبتدا ولو منسوخا كهل من
خالق غير الله وما ظننت من رجل قائما او مفعولا مطلقا على ما قاله ابن هشام
نحو ما فرطنا في الكتاب من شيء اي من تفريط فلا تزاد مع غير الاربعة عند الجمهور
وفائدتها التنصيص على العموم ان لم تختص النكرة بالنفي كما مثل او تاكيد النفي
عليه ان اختصت به كما قام من احد ومعنى زيادتها ان مدخولها مطلوب
للعامل بدونها فهي مقحمة بين الطالب ومطلوبه لا انها لا تفيد شيئا اذ
سقوطها يخل بالمراد منها ان يسبقها نفي فلا تزاد في الاثبات الا في
تمييز كم الخبرية اذا فصل منها بفعل متعد نحو كم تركوا من جنات كما نقله السعد
عن القوم والاستفهام اي بهل وكذا الهمزة على الاوجه ولم تسمع مع غيرهما
لانه لا يطلب بها الا التصور بخلاف هل فللتصديق والهمزة له وللتصور
خلافا للاخفش اي في عدم الشرطين معا يغفر لكم الخ اجاب عنه
الجمهور بان من فيه تبعيضية لا زائدة فهي بمعنى بعض مفعول به وذنوبكم
مضاف اليه ولا ينافيه قوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا لان هذا لنا
معاشر الامة المحمدية والاولى لامة نوح عليه وعلى نبينا افضل الصلاة والسلام
على ان الموجبة الجزئية لا يناقضها الا السالبة الكلية لا الموجبة وفي الانقان
من بعضهم ان يغفر لكم حيث كانت للمؤمنين تجرد عن من بخلافها للكفار
تفرقة بينهما قد كان من مطر اجيب بانها تبعيضية كما مر او بيانية لمحذوف
اي قد كان شيء من مطر او ان زيادتها في ذلك حكاية لسؤال مقدر كأنه
قيل هل كان من مطر فاجيب لذلك حكاية للسؤال والظاهر صحة البيان.

في

فى الاية ايضا وجملة مما ذكرهنا المن اربع معان وسيأتى البدلية وبقى الظرفية
كاذانودى للصلاة من يوم الجمعة والتعليل مما خطاياهم اغرقوا والمجاوزة
كعن قد كنا فى غفلة من هذا حتى يميز الخبيث من الطيب والاستعانة كالباء
ينظرون من طرف خفى والاستعلاء كعلى ونصرناه من القوم الذين كذبوا
فالجملة عشرة على انتهاء الغاية اى المسافة فى الزمان والمكان كما
حتى مطلع مثال الثانى وهى متعلقة بتنزل الا بسلام كما نقله يس عن ابن هشام
اى تنزل الملائكة فيها الى طلوع الفجر ويلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول
بجملة سلام هى ومثال الاخر اكلت السمكة حتى راسها وسرت حتى آخر الليل واعلم
ان حتى الجارة قسمان جارة للمفرد ولا تكون الا غائية وهى التى لا تجر الا الاخر او
والمتصل به والثانية جارة لان والمضارع وهذه تكون غائية وتعليلية واستثنائية
كما سيأتى ثم ان دلت قرينة على دخول الغاية فى الى وحتى او عدم دخولها عمل بها
والا فالصحيح دخولها فى حتى لا فى الى حملا على الغالب فيهما عند القرينة
ولا تجر غيرهما خالفه فى التسهيل لم تاكل المرقا اى الرغيف الرقيق والبقول
خضراوات الارض شتوا الاغارة اى فرقوا انفسهم لاجل الاغارة فالاغارة
مفعول له ومفعول شتوا محذوف للملك هى الواقعة بين ذاتين ثانيهما
يملك كما مثله وشبه الملك هو الاختصاص وهى الواقعة بين ذاتين ثانيهما
لا يملك بفتح الياء كما مثله ايضا اولهما لا يملك بضمها كانت لى وانا لك وازيد
الخ فان وقعت بين معنى وذات كالحمد لله وللكافرين النار اى عذابها كانت
للاستحقاق وقد يعبر عن الثلاثة بالاختصاص الجل بضم الجيم وفتحها
ما يلبس للدابة تحت السرج لمنع البرد ونحوه والتعدية اى المجردة عن افادة
معنى فلا ينافى انها فى بقية المواضع لتعدية معنى العامل لمجرورها هب
لى تجعلها فى شرح التسهيل لشبه التمليك فتكون فى وهبت لزيد ما لا للتمليك
قال فى المغنى والاولى ان تمثل التعدية المجردة بما احب زيدا لعمرو وما اضربه
لبكر اى لان ما بعدها مفعول حقيقى للفعل لكونه متعديا له اصالة فلما بنى
للتعجب صار لازما بالنسبة اليه عند البصريين فعدى له باللام واما الهمزة

خرية

رع

فتعديه لمفعول آخر وعند الكوفيين باق على تعديته الاصلية فاللام ح ليست
للتعدية بل مقوية للعامل لضعفه باستعماله في التعجب وزائدة اى اما
لتقوية عامل ضعف بالتاخير عن معموله كما في الشرح او بكونه فرعا في العمل نحو
مصدقا لما معهم فعال لما يريد واما لمجرد التاكيد وهي الواقعة بين الفعل
ومفعوله المؤخر عنه كضربت لزيد او بين المتضايفين كلا ابا لك في قول
وفائدة هذه تقوية المعنى دون العامل فلا تتعلق بشئ اصلا لكونها زائدة
محضة واما الاولى فتتعلق بالعامل الذى قوته وان لم تكن معدية لتعديه
بنفسه فهي واسطة بين المعدية والزائدة كما في التوضيح وشرحه خشاش
مثلث الخاء والفتح اشهر وهو هوام الارض وحشراتها وقيل غير ذلك
للاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل فلذا تسمى بالآلة وبالسببية هي الداخلة
على سبب الفعل وعلته فلا تندرج احداهما في الاخرى والتعدية اى الخاصة
وهي تعدية الفعل الى مفعول كان قاصرا عنه بان كان قبلها فاعلا فتصير
مفعولا فهي كالهمزة في ذلك واكثر ما تعديه الفعل القاصر كذهبت بزيد اى
اذهبته ولذا قرئ اذهب الله نورهم اما تعدية معنى العامل الى المجرور فعامة
في كل الحروف غير الزائدة وللتعويض وتسمى بالمقابلة وهي الداخلة على
الاعواض والاثمان ففيها مقابلة شئ بشئ اى دفع شئ واخذ آخر في مقابلته
اما بالبدل فليس فيها مقابلة من الجانبين بل اختيار احد الشيئين على الآخر
واستظهر في الهمع ان باء البدل تدل على اختيار الشئ اعم من كونه مقابلا بشئ
آخر ام لا فهو اعم مطلقا اشتروا الحياة الخ اى حيث بدلوا ما في التورية مما
يصدق نبينا صلى الله عليه وسلم خوف انقطاع ما ياخذونه من اسافلهم فكانهم
جعلوا الآخرة ثمنا دفعوه من عندهم بسبب الكتمان واخذوا بدله الدنيا من
اسافلهم فهو ثمن معنوى لا حسى كقوله تعالى ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون
لان هذه بالتعويض ايضا لدخولها على الثمن المعنوى وهو العمل ومن المعلوم
ان ما يؤخذ بعوض قد يعطى مجانا وليست باء السببية خلافا للمعتزلة بناء
على زعمهم وجوب الصلاح تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا بدليل حديث لن يدخل

احدكم

احدكم الجنة بعمله فان المنفى فيه التسبب الذى لايمكن تخلفه والمثبت فى الآية
التعويض والمجازاة   وللالصاق هذا المعنى لايفارقها ولذا اقتصر عليه س
فكان ينبغى تقديمه ثم هو اما حقيقى كأمسكت بزيد اذا قبضت على جسمه او ما يحبسه
من ثوب اوغيره او مجازى كمثال الش فان فيه الصاق المرور بمكان يقرب من
زيد لا بزيد نفسه واستظهر الدمامينى انه فى قبض الثوب مجازى كالمرور فقال
الشمنى لايليق باللغة هذا التدقيق فماسك ثوب زيد يقال له فى اللغة ماسك
زيدا بخلاف المرور   وبمعنى مع اى المصاحبة فذكره لها بعد مكرر وعلامتها
ان يصلح فى موضعها مع ويغنى عنها وعن مدخولها الحال كاهبط بسلام اى
معه او مسلما وقد دخلوا بالكفر كذلك قال فى المغنى وقد اختلف فى الباء من
قوله تعالى فسبح بحمد ربك فقيل للمصاحبة والحمد مضاف للمفعول اى سبحه حامدا
له اى نزهه عما لايليق به واثبت له ما يليق به وقيل للاستعانة والحمد مضاف
للفاعل اى سبحه بما حمد به نفسه اذ ليس كل تنزيه بمحمود الا ترى ان تسبيح المعتزلة
عطل كثيرا من الصفات وهذا معنى ما قاله ابن الشجرى فى قوله فتستجيبون
بحمده واختلف فى سبحانك اللهم وبحمدك فقيل جملة واحدة على زيادة الواو وفيأتى
فى الباء ما ذكر وقيل جملتان على انها عاطفة ومتعلق الباء محذوف اى وبحمدك
سبحتك فيأتى ما مر وقال الخطابى المعنى وبمعونتك التى هى نعمة توجب على حمدك
سبحتك لا بحولى يريد انه من اقامة المسبب وهو الحمد مقام سببه وهو المعونة
التى هى نعمة اه بتصرف.   وبمعنى عن اى المجاوزة قيل وتختص ح بالسؤال
نحو فاسأل به خبيرا بدليل يسألون عن انبائكم وقيل لا بدليل يسعى نورهم بين
ايديهم وبأيمانهم اى وعن ايمانهم   بعن انه متعلق بعنى ومن قد فطن فاعله
وتجاوزا بضم الواو ومفعول مقدم   كما على انها مصدرية وعلى مبتدا خبره جعلا
والفه للاطلاق وموضع عن ظرف لجعل غير قياسى لانه من غير مادته الا الجملة
الاسمية صلة ما وان كان الغالب وصلها بالفعلية اى لجعل على انه
اى العلو فالسين والتاء زائدتان لا للطلب وهو حقيقى ان كان
حسا كمثاله او معنى كفضلنا بعضهم على بعض ولهم على ذنب

على ما يقرب من المجرور نحو او اجد على النار هدى اى هاديا دماميني قال الفاضي
واما نحو توكلت على الله فمن باب الاضافة والاسناد اى اضفت توكلي واسندته الى
الله اذ لا يعلو عليه تعالى شئ لا حقيقة ولا مجازا المجاوزة هي بعد شئ مذكور
او غيره عن مجرورها بسبب الحدث قبلها فالاول رميت السهم عن القوس اى جاوز
السهم القوس بسبب الرمي والثاني رضي الله عنك اى جاوزتك المؤاخذة بسبب
الرضى ثم المجاوزة اما حقيقة كما ذكر او مجازا كاخذت العلم عن زيد كانه لما
عرفك المسئلة جاوزته بسبب التعلم المعبر عنه بالاخذ افاده سم وكذا سألته عن
كذا كانه لما عرفك بالمسؤل عنه جاوزه بسبب السؤال لكن هذا لا يظهر الا اذا
اجيب عما سأل بخلاف ما اذا لم يجب فالاولى ان يقال كانك لما سألته جاوزتك
المسئلة بسبب السؤال ويلزم من مجاوزتها لك مجاوزتك اياها فيصدق
انه بعد شئ وهو السائل عن المجرور فتأمل طبقا عن طبق اى حالا بعد حال
ولم يذكر لها البصريون غير المجاوزة وتأولوا غيرها ففي الآية متعلقة بمحذوف
اى طبقا متباعدا في الشدة عن طبق فكل حال اعظم مما قبله لاه ابن عمك اى
لله در ابن عمك فحذف لام الجر واللام الاولى من الجلالة شذوذا فيهما وحذف
المضاف وهو در واناب عنه المضاف اليه وقد يستغنى عن ذلك المضاف
وافضلت اى زدت ودانى بشد التحية اى مالكي والقائم بأمري فتخزوني اى
تسوسني وتقهرني وهو بسكون الواو تخفيفا للقافية وان كان منصوبا بعد
فاء السببية او هو مرفوع عطفا على الجملة الاسمية قبله اى ما انت دياني فما انت
تخزوني اذا رضيت على يحتمل انه ضمن رضي معنى عطف فعلى على بابها وقشير
بالتصغير قد يعني التعليل بالنسبة الى التشبيه والا فتعليلها كثير كما في ته الكافية
اى لهدايته فما مصدرية ليس كمثله اى لزوم المحال على عدم زيادتها وهو
اثبات المثل له تعالى لان النفي يعود الى الحكم فقط وهو المشابهة المأخوذة من
الكاف لا الى متعلقاته وهو لفظ مثل ولفظ شئ فيكونان مثبتين الا ترى
ان قولك ليس كابن زيد احد يدل ظاهرا على ان لزيد ابنا وان احتمل ان نفي المشا بجهة
للابن لعدمه وانما زيدت الكاف في الآية لتوكيد نفي المثل لان زيادتها

كلماته

كاعادة الجملة كذا قال الاكثرون ومنع اخرون زيادتها فمنهم من قال المثل بمعنى
الصفة او الذات اى ليس كصفته او كذاته شئ والمحققون منهم على انها باقية على
حقيقتها من نفي مثل مثله تعالى وذلك كناية عن نفي المثل للمبالغة فى التنزيه
كما فى قولهم مثلك لا يبخل حيث نفوا البخل عن مثله والمراد لازمه اى انت لا تبخل
وعدلوا عن ذلك تنزيها عن تعلق البخل به ولو على سبيل النفي فكذا فى الآية المراد
لازمها وهو نفي المثل اذ لو كان له مثل لكان هو مثلا لمثله لان المماثلة انما تتحقق
من الجانبين فلا يصح نفي مثل مثله اما حقيقتها المقتضية لاثبات المثل فليست
مرادة اصلا وقد صرحوا بانه لا يضر فى الكناية استحالة المعنى الحقيقي فضلا عن
استحالة لازمه هذا ما ذكروه وطالما كنت اجد فى نفسي منه شيئا لان محصل
هذا الوجه ان نفي المثل لازم لحقيقة الآية وقد تقرر سابقا انها تقتضي اثباته
ولذا اولوها بهذه الاوجه فكيف يعقل ان اثبات الشئ ونفيه يلزمان معا
لشئ واحد مع تصريحهم بان تنافي اللوازم يقتضي تنافي الملزومات وبفرض
صحة ان كلا منهما لازم لها فقصرها على هذا دون ذلك تحكم مع ان القصد
ابطال دلالتها على المحال ولا يكفي فيه قولنا انه غير مراد كما لا يخفى ثم ظهر ان اثبات
المثل ليس لازما للحقيقة بل محتمل فقط كما تحتمل نفيه وان كان الاول اقرب
نظير ما مر فى ليس كابن زيد احد لكن عارضه فى خصوص هذه المادة ما ذكر من
انه لو كان له مثل الخ فبطل ذلك الاحتمال من اصله فالتعويل فى نفي المثل على هذه
المقدمة القطعية وهي قرينة الكناية بخلافه فى المثال فتفهم ذلك فانه مما تحير فيه
الافهام وقد اوضحناه ولله الحمد لواحق لاقراب جمع لاحق بمعنى ضامر والاقراب
جمع قرب كعنق وقفل هي الخاصرة او من الشاكلة الى مراق البطن والمقق بفتح
الميم والقاف الاولى الطول الفاحش مع رقة وهو مبتدا خبره فيها اى الخيل كما فى
العيني يصفها بضمور البطن والطول وقيل الضمير لحمر الوحش اسما قليلا
خصه س والمحققون بالضرورة كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن سن مثل
البرد الذائب وقوله بكاللقوة الشغواء جلت فلم اكن لاولع الا بالكمي المقنع
واجازه كثيرون منهم الفارسي اختيارا فهي فى زيد كالاسد اما خبر مضافة للاسد

كما فى المغنى او متعلقة بمحذوف هو الخبر اتنتهون انما الهمزة للانكار والشطط
الظلم والجور وجملة ولن ينهى حال من واو اتنتهون وجملة يذهب حال من الطعن
فان قلت يحتمل فى هذه الشواهد انها حرف وهى ومجرورها صفة لمحذوف اى شئ
كالطعن وبفرس كالقوة اجيب بان حذف الموصوف بالظرف كالجملة له
مواضع ليس هذا منها عند دخول من ظاهره قصر اسميتها على ذلك وليس كذلك
فان قولك زيد على السطح وسرت من البلد يحتمل الحرفية والاسمية فاذا دخلت من
تعينا للاسمية وكذا غيرمن فان عن جرت بعلى نادرا ولذا جعل المتن دخولها شاهدا
للاسمية لاضابطا فكان الاولى للش موافقته وصاير داسما الى بمعنى المنتهى وترد
منونة بمعنى النعمة ومن بمعنى بعض كما مر عن الزمخشرى والطيبى وترد على فعلا
ماضيا من العلو ومن امر من المين وهو الكذب فاستكملا اقسام الكلمة
غدت نحا اى سارت القطاة من عليه اى الفرخ والظمؤ بكسر الظاء المشالة
وسكون الميم مهموز امدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب الى الشرب قال
الدمامينى يستعمل فى الابل لكن استعاره للقطاة ويروى خمسها بكسر الخاء
وهو الشرب فى كل خمسة ايام وهذا ايض للابل لا للطير لانها لا تصبر كذلك لكن
ضرب به مثلا وتصل بفتح الفوقية وكسر المهملة اى تصوت احشاؤها من العطش
وعن قيض عطف على من عليه وهو بفتح القاف وسكون التحتية بعدها ضاد
معجمة قشر البيض الاعلى وزيزا بزايين معجمتين مكسورة او لاهما وقد تفتح كما قاله
السيوطى وبينهما تحتية ارض غليظة ومجهل كمقعد القفر الذى لا يهتدى فيه لعدم
علامة لا تثنى ولا تجمع كما فى القاموس وهو مجرور باضافة زيزا اليه لا نعت لها
لان اسم المكان لا ينعت به عند البصريين فزيزا مجرور بالكسرة لان الاضافة
تبطل منع صرفه بالالف الممدودة اما ان جعل بدلا فيجر بالفتحة دريئة
بهمزة بعد التحتية الساكنة مفعول ثان لارى وهى الحلقة التى يتعلم عليها الرمى
والطعن وفى شواهد المغنى للسيوطى جواز تاء موحدة بدل الهمزة حيث رفعا
بالبناء للفاعل وقوله او وليا الفعل ماض مجهول والالف نائب فاعله وهى
مفعوله الثانى والفعل مفعوله الاول لانه الفاعل معنى اى جعل الفعل واليا

لهما والمراد الفعل الماضي فلا يقال مذ يقوم لان عاملهما لا يكون الا ماضيا فلا يجتمع مع المستقبل ولو قال او اوليا الجملة نحو مذ دعا لشمل الجملة الاسمية ايضا كقوله

فما زلت ابغي الخير مذ انا يافع ... وليدا وكهلا حين شبت وامردا

لكن اقتصر على الفعل وتبع لشرلكونه الغالب فهو مثال لا قيد اسم مبتدأ وسوغه كونها معرفة في المعنى لانها ان كان الزمان ماضيا كالمثال الاول فمعناها اول مدة عدم الرؤية كذا وان كان حاضرا كالمثال الثاني او معدودا كما رايته مذ يومان فمعناها نفس المدة اي مدة عدم الرؤية شهرنا او يومان وكذلك منذ اي تكون مبتدا ومعناها ما ذكر والخبر ما بعدها كذ وهو واجب التأخير فيهما اجراء لهما اسمين مجراهما حرفين في التقدم على الزمان ثم ان اسمية مذ اغلب من الحرفية ومنذ بالعكس خبرين اي ظرفين بمعنى بين وبين متعلقين بمحذوف هو الخبر عما بعدهما فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان واعترض بان فيه ظرفية الشيء وهو يومان في نفسه وهو مذ لانها آه زمانية بمعنى بين واجيب بان هذا يرد على قولهم بيني وبين لقائه يومان وهو جائز بلا نكير فما كان جوابا عنه فهو الجواب عن هذا دماميني وحاصل الجواب ان الزمان المتخيل يكون ظرفا للحقيقي كما في قولهم امس قبل اليوم اي في زمن متخيل قبل اليوم وهذا منه بقي ان التفسير لا يطرد فيما اذا قلت في يوم الاحد ما رايته مذ يوم الجمعة لان بينك وبين الرؤية الجمعة والسبت لا الجمعة فقط واجيب بانه على حذف العاطف اي الجمعة وما بعده الى الآن وجملة مذ وما بعدها على هذا القول وما قبله مستانفة استئنافا بيانيا لا مرتبطة بالجملة الاولى وقيل انهما ظرفان مضافان لجملة فعلية لان المرفوع بعدهما فاعل بفعل محذوف اي مذ كان او مضى يومان وهما متعلقان بمضمون ما قبلهما بملاحظة استمراره الى آن التكلم فمعنى ما رايته مذ يوم الجمعة انتفت الرؤية وقت وجود الجمعة او مضيه واستمر الى الآن فلا يصدق بالرؤية بعده وقبل التكلم حتى يباين المقصود وكذا يقال في سرت مذ كذا فتدبر اسم منصوب محلا اي فهو ظرف لمضمون ما قبله ومضاف للجملة بعده فعلية كانت كما مثله او اسمية كالبيت المار ويأتي فيه ما مر من ملاحظة الاستمرار الى آن التكلم ليوافق المقصود وقيل انهما مبتدأ

قا

والجملة بعدهما خبر بتقدير زمن مضاف اليها والتقدير في جئت مذ دعا وقت المجي
هو زمن دعائه وفي البيت المكرر اول وقت طلبي الخير هو وقت كوني يافعا اى مقاربا
للبلوغ فجملة مذ ثم مستأنفة نعتكما مر بمعنى من اى البيانية هذا اذا كان مجرورهما معرفة
كمثاله فان كان نكرة فهما بمعنى من والى معا ولا تكون النكرة الا معدودة لفظا
كمذ يومين او معنى كمذ شهر لما علم من انهما لايجران المبهم اى ما رايته من ابتدا يومين
الى انتهائهما ان كان حاضرا ولا يجوز في الحاضر بعدهما الا الجر عند اكثر العرب
اما الماضي فبعد منذ بترجيح جره وبعد مذ رفعه والراجح ان اصل مذ منذ حذف
النون تخفيفا بدليل ضمها لملاقاة ساكن كمذ اليوم والا لكسرت على اصل
التخلص وبعضهم يضمها بلا ساكن اصلا وقيل هما اصلان مطلقا وقيل
عند كونهما اسمين فقط وبعد من متعلق بزيد بكسر الزاى ماض مجهول
وما نائب فاعله والضمير في يعق عائد على ما اى فلم تكفهما الزائدة هذه
المذكورات عن العمل لانها لا تزيل اختصاصها بالاسماء وانما يحكم بزيادتها
مع الاسم المفرد كما مثله فان وقع بعدها جملة فهي موصول حرفي نحو بما نسوا يوم
الحساب اى بنسيانهم مما خطاياهم الاولى التمثيل بزيادة مما خطيئاتهم
كما في المغني لظهور جرها لا يقال يحتمل في جميع ما ذكر ان ما اسم بمعنى شي والذي
بعدها بدل منها فلا شاهد فيه لانه خلاف الظ وقد يليهما فاعله ضمير يعود
على ما كان نائب فاعل زيد وذكره باعتبار لفظها وضمير التثنية لرب والكاف
فتكفهما اى غالبا وح يدخلان على الجمل كما مثله فان الحمر جمع حمار وسكنت
ميمه للضرورة او تخفيفا من النعم والحبطات مبتدا خبره شر وهم جماعة من تميم
سموا باسم ابيهم الحبط بفتح المهملة وكسر الموحدة او بفتحتين وهو الحارث بن
مالك بن عمرو سمي به لانه اكل نباتا بالبادية يسمى الزرق وهو الحند قوق فانتفخ
بطنه وانتفاخ البطن من اكله يسمى الحبط بفتحتين والمنتفخ بطنه يسمى الحبط
بفتح فكسر وجعل ابو حيان ما موصولا حرفيا بناء على جواز وصلها بالجملة الا
لا كافة لانها لا تكف الكاف عنده اى كون الحبطات شرا ربما الجامل
بالجيم وهو قطيع الابل مع رعاته والمؤبل بشد الموحدة المعد للقنية والعناجيج

بعين مهملة وجيمين الخيل الجياد والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس
والانثى مهرة وفيهم خبر الجامل وحذف خبر العناجيج لعلمه منه ودخول رب المكفوفة
على الجملة الاسمية كالبيت نادر حتى قال الفارسى يجب ان تجعل ما اسما بمعنى شئ
والجامل خبر المحذوف والجملة صفة ما وفيهم حال اى رب شئ هو الجامل حال كونه
فيهم ولم تجعل جملة الجامل فيهم صفة لما لعدم الرابط فيها والغالب دخولها على
الماضى نحو ربما اوفيت فى علم ترفعن ثوبى شمالات او المضارع المنزل منزلته لتحقق
وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا كما ان الغالب على غير المكفوفة كون العامل
فيما بعدها ماضيا نحو رب رجل كريم لقيته بل اوجبه بعضهم   كما الناس
ما زائدة والناس مجرور بالكاف وقوله مجروم عليه من الجرم وهو الظلم وروى
مظلوم عليه وظالم   ماوى منادى مرخم ماوية ويا للتنبيه والشاهد فى ربتما
غارة حيث زيد فيها ما ولم تكفها عن جر غارة والشعواء بالعين المهملة اى الفاشية
المتفرقة وكاللذعة خبر الغارة والميسم بكسر الميم آلة الوسم اى الكى بالحديد
وحذفت رب فجرت الخ صريحه كالشان ان الجر بعد المذكورات برب المحذوفة لا بها
وهو الصحيح عند البصريين فى الواو وحكى فى التسهيل الاتفاق عليه فى بل
والفاء ولعله لم يعتبر ما نقل عن بعضهم من ان الجر بهما لنيابتهما مناب رب
كما قال الكوفيون فى الواو   قليلا اخذه من تقييد المص الشيوع بالواو لكن
بعد بل اقل من الفاء ومع التجرد اقل منهما   فمثلك مجرور برب المحذوفة
وهو مفعول لطرقت اى اتيتها ليلا وحبلى بدل منه ومرضع عطف عليه والهيتها
شغلتها من ذى تمائم اى عن ولد ذى تمائم اى تعاويذ معلقة عليه لخوف العين
والمحول بضم الميم اى عمره حول وروى مغيل بضم الميم وسكون المعجمة وفتح الياء
التحتية وهو الذى تؤتى امه وهى ترضع وانما خص الحبلى والمرضع لانهما ازهد
النساء فى الرجال ومع ذلك تعلقتا به ومالتا اليه   بل بلد اى رب بلد والفجاج
بكسر الفاء جمع فج بفتحها وهو الطريق والقتم بفتح القاف والمثناة الفوقية
الغبار كالقتام والقتم بفتح فسكون وجهرمة بفتح الجيم اصله جهرمية بياء النسبة
وهى بسط تنسب الى جهرم قرية بفارس فحذف ياء النسبة للضرورة وقيل

الجهرة بساط من الشعر وجواب رب قطعت فى بيت بعد   رسم دار بالجر
اى رب رسم دار وهو ما بقى من آثارها لاصقا بالارض كالرماد والطلل ما شخص
اى ارتفع من آثارها كالوتد والاثافى وقوله من جلله بفتح الجيم واللام الاولى اى
من اجله او عظم شانه لان الجلل يطلق بمعنى من اجل وبمعنى عظيم وحقير ايضا
واما جلل بالبناء على السكون فحرف بمعنى نعم   كقول رؤبة بضم الراء وسكون
الهمزة ابن العجاج وهو من فصحاء العرب قال الزمخشرى وهو من امضغ العرب
للشيح والقيصوم يريد بذلك تحقيق كونه بدويا لا حقيقة المضغ لان هذين
النبتين لا يمضغهما الآدميون تصرع   على خير اى او بخير   اشارت كليب
بالجر مصغرا اسم قبيلة والاصابع فاعل اشارت اى اشارت الاصابع بالاكف الى كليب والباء
اما بمعنى مع اى مع الاكف او هو مقلوب اى اشارت الاكف بالاصابع
وكريمة اى ورب رجل كريمة والتاء للمبالغة على غير قياس لان امثلتها افعالة كنسابة
وفعولة كفروقة ومفعالة كمهذارة وليس منها فعيلة كما فى العينى او ان المعنى
ورب نفس كريمة وذكر فى الفتة على تاويلها بالشخص وقيس بمنع الصرف للعلمية
والتانيث على معنى القبيلة والفتة بفتح اللام من باب ضرب اى اعطيته الفا
واما بالكسر فبمعنى اجبته وتبذخ بمثناة فوقية فموحدة فمعجمتين بمعنى تكبر وارتفع
من البذخ بفتحتين وهو الكبر والاعلام الجبال وهو محل الشاهد حيث جره بالى
محذوفة   والمطرد منه لفظ الجلالة فى القسم بدون تعويض عن الباء نحو
الله لافعلن وكى المصدرية حيث يقدر قبلها اللام جارة لها مع وان وان مع
صلتهما لانهما فى محل جر بالحرف المقدر عند الخليل والكسائى اما عند سيبويه ففى محل
نصب بنزع الخافض وكذا يطرد الحذف بعد ما تضمن مثل المحذوف سواء كان
بعد استفهام نحو زيد بالجر جوابا لمن قال بمن مررت ونحو ازيد بن عمرو جوابا لمن قال مررت
بزيد او بعد تخصيص كهلا دينار لمن قال جئت بدرهم او شرط كامرر باءيهم شئت
ان زيد وان عمرو بالجر او عطف نحو وفى خلقكم وما يبث من دابة آيات لقوم يوقنون
واختلاف اى وفى اختلاف فهو خبر عن آيات بعده وليس مجرورا بالعطف
على خلقكم لئلا يعطف على معمولى عاملين مختلفين العاملان فى والابتدا

والمعمولان

والمعمولان خلقكم وآيات ونحو قوله ما المحبّ جلدان هجرا ولا حبيب رأفة فيجبرا
اى ولا حبيب ونحو ذلك وكذا يطرد الحذف فى المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الباء
كقوله بدا لى انى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا
بجر سابق على توهم الباء فى مدرك خاتمة لابد لكل من الظرف والجار غير
الزائد وشبهه من متعلق يتعلق به لان الظرف لابد له من شئ يقع فيه والجار
موصل معنى الفعل الى الاسم فالواقع فى الظرف والموصل معناه الى الاسم هو
المتعلق العامل فيهما وهو اما فعل او ما يشبهه من مصدر او اسم فعل او وصف
ولو تأويلا نحو وهو الله فى السموات وفى الارض فالجار متعلق بلفظ الجلالة
لتأوله بالمعبود او المسمى بهذا الاسم واما مشير الى معنى الفعل نحو ما انت
بنعمة ربك بمجنون فبنعمة متعلق بما لانها تشير الى معنى الفعل وهو النفى بناء
على جواز التعلق بحروف المعانى ومذهب الجمهور منعه فالمتعلق هو الفعل الذى
تشير اليه اى انتفى جنونك بنعمة ربك والله اعلم هى لغة مطلق
اسناد شئ لشئ اى امالته له او نسبته اليه واصطلاحا نسبة تقييدية بين اثنين
توجب لثانيهما الجر ابدا وان شئت قلت اسناد اسم لآخر منزلا الثانى من الاول
منزلة التنوين او ما يقوم مقامه كنون الجمع فى لزومه لحالة واحدة وهى الجر ابدا
ويسمى الاول مضافا والثانى مضافا اليه وقيل بالعكس وقيل كل منهما لكل
منهما قال يس وعينها ياء لاخذها من الضيف لاستناده الى من ينزل عليه
اى فاصلها اضياف كاكرام فعل بها ما فعل باقامة واجازة وسيأتى فى ابنية
المصادر نونا تلى الاعراب اى حرف الاعراب وهى نون المثنى والجمع وما الحق
بهما بخلاف نون بساتين وشياطين فلا تحذف للاضافة لانها لا تلى الاعراب
بل علامته هى التى تليها بمعنى انها تابعة لها فى الرتبة تبعية الحال للمحل وان كان
الاصح ان الاعراب مقارن لآخر الكلمة وجود الا متأخرا عنه اهو وظاهر ان المقارن
انما هو الحركة بقطع النظر عن وصفها بالاعراب لما هو معلوم من ان الكلمة قبل
التركيب لا معربة ولا مبنية فوصف الحركة بكونها اعرابا او بناء متأخر عن وجود
الكلمة وعن تركيبها مما تضيف اى تريد اضافته وقوله احذف اى ان كان

مطلب الاضافة م

ما ذكر موجودا والّا فلا حذف فى نحو لبيك وذوى مال لعدم النطق بالنون ولا
فى نحو افضل القوم ولدن زيد والحسن الوجه لعدم ظهور التنوين لمشابهة الفعل.
فى الاول والحرف فى الثانى ولوجود ال فى الثالث الّا ان يراد الحذف لفظا او تقديرا
وانما وجب حذفهما لدلالتهما على تمام الكلمة وانفصالها عما بعدها والاضافة تدل
على الاتصال كطور سينا بالقصر للضرورة واصله المدّ وهو جبل بالشام ويقال
طور سينين وهو مثال لحذف التنوين وانومن اوفى اى معناهما وهو بيان الجنس
المشوب بتبعيض والظرفية وليس المنوى لفظهما اذ قد لا يصلح الكلام لتقديره
اذا لم يصلح اى بحسب القصد بان اريد الظرفية فى بيع البلد وحصر المسجد
والتبعيض فى مصارع مصر وقوله لما سوى ذينك اى ما لم يرد فيه ذلك بان اريد
فيما ذكر مجرد الاختصاص والنسبة فهى على معنى اللام لان المظروف والبعض
له اختصاص بظرفه وكله افاده س وبهذا يعلم ان نحو مكر الليل يجوز كونه
بمعنى فى او اللام بحسب الارادة وعلى الثانى لا يلزم كونه مجازا عقليا كما اطلقوه
بل ان اريد اختصاص الظرفية فلا مجاز اصلا او اختصاص الفاعلية بجعل الليل
ماكرا كان فيه مجاز عقلى فى النسبة الاضافية كما يكون فى الاسنادية كهزم الامير
الجند وفى الايقاعية كنومت الليلة اى اوقعت النوم على اهلها ومنه قوله تعالى
ولا تطيعوا امر المسرفين حيث اوقع الاطاعة على الامر وهى للآمر فتأمل
ما المضاف هو مذهب س والجمهور بدليل اتصال الضمير به وهو انما يتصل بعامله
ولانه يقتضى المضاف اليه ويطلبه كطلب العامل معموله مع تضمنه معنى الحرف
الجار فلا يرد ان الاسماء المحضة لاحظ لها فى العمل وقيل انه نائب عن حرف الجر
عند جميع النحويين فيه نظر فقد قال ابو حيان تبعا لابن درستويه ان الاضافة
ليست على تقدير حرف اصلا والّا لزم ان غلام زيد يساوى غلام لزيد وليس كذلك
فان معنى المعرفة غير النكرة واجيب بان قولنا غلام لزيد ليس تفسيرا مطابقا
من كل وجه بل لبيان الملك او الاختصاص فقط ويمكن ان الش لم يعتبر ذلك القول
لضعفه وهو اختيار المص اختار ولده والرضى وغيرهما مذهب س والجمهور
انها بمعنى اللام او من فقط وما اوهم معنى فى محمول على اللام توسعا فمعنى ضرب

اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه وكذا امكر الليل اهـ ولا حاجة
للتوسع لان معنى لام الاختصاص ظ فى الظرف واعلم ترد التى بمعنى من الى اللام
كما قال به بعضهم لظهور الاختصاص فيهما ايض لانها كثيرة فاستحقت ان تجعل
قسما مستقلا بخلاف فيها بمعنى فى فقليلة فردت الى اللام تقليلا للأقسام فتحصل
ان الاقوال اربعة جنس المضاف يلزم من ذلك صحة الاخبار بالثانى عن الاول
فلا حاجة لجعله شرطا ثانيا بخلاف التعبير بكون المضاف بعض المضاف اليه
فلا بد عليه من زيادة صحة الاخبار لان البعض يشمل الجزء والجزئى وصحة الاخبار
تخرج الاول فنحو يد زيد وبعض القوم على معنى اللام لا من لعدم صحة الاخبار
اما على ما نقله فى الهمع عن ابن كيسان والسيرافى من الاكتفاء بالبعضية فعلى
معنى من ومنها عند ابن السراج واختاره المص اضافة الاعداد الى المعدودات
كثلاثة دراهم والمقادير الى المقدرات كشبر ارض لوجود الشرطين فيها وعند الفارسى
على معنى اللام واما اضافة عدد الى عدد كثلثمائة فقد اتفقا على انها بمعنى من ولا
يضر فى صحة الاخبار الاحتياج الى تأويل مائة بمأت ظرفا اى زمانيا او مكانا
حقيقيا او مجازيا كمكر الليل يا صاحبى السجن الد الخصام بمعنى اللام اى وان
لم يصح التصريح بها كيوم الاحد وعلم الفقه فيكفى افادة مدلولها وهو الاختصاص
وبهذا يرتفع الاشكال عن موارد الاضافة اللامية كما فى الجامى وقد يصح اظهارها
عند ابدال اللفظ بمرادفه او مقاربه كذى مال وعند زيد ومع بكر وكل رجل لأنه
بمعنى صاحب مال ومكان زيد ومصاحب بكر وافراد الرجل ومن اللامية الاضافة
اللفظية كما صرح به ابن جنى والشلوبين لكن قضية كلام القطر وابن الحاجب انها
ليست على معنى حرف ولا يدل للاول ظهورها فى فعال لما يريد حافظا للغيب
لان هذه لام التقوية لا لام الاختصاص تخصيصا ليس المراد به ما يشمل
التعريف بل قلة الاشتراك فقط فلا يرد ان التعريف داخل فيه فكيف
يجعل قسيمه وتعريفا اى نوعا من انواعه المقررة فى ال فان الاضافة
تأتى لما تأتى له اللام من العهد وغيره وانما تؤثر التعريف اذا كان المضاف
قابلا له بخلاف نحو غيرك ومثلك وحسبك وناهيك فلا تتعرف لتوغله

في الابهام وكذا نحو رب رجل واخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده لان رب وكم
لا يجران المعارف فهما في تأويل اخ له وفصيل لها وقيل معرفتان للتسامح في التابع
واما وحده فحال وهو واجب التنكير وهل الاضافة الى الجمل تفيد التعريف لها لانها
في تاويل مصدر مضاف لفاعلها او مبتدئها او التخصيص لان الجمل نكرات
استظهر الرودانى الاول ولا ينافيه وقوعها صفة للنكرة لانه باعتبار ظاهرها
وقطع النظر عن التأويل وظاهر ان محل ذلك اذا كان الفاعل او المبتدا معرفة
كما هو مفاد التعليل والا كانت للتخصيص   وان يشابه اى هذا كالاستثناء
من قوله واخصص اولا نحو وكنى بيفعل عن المضارع مطلقا   وصفا حال
من المضاف لازمة لانه لا يشابه يفعل الا ح   كرب راجينا استشكل بان رب
تعرف ما بعدها للمضى واضافة الوصف الماضى محضة وفيه نظر لان الذى
يجب مضيه عند الاكثر هو العامل في محل المجرور لا المجرور نفسه وقال في التسهيل
لا يلزم مضى عاملها ولا وصف مجرورها فتدبر   وذى الاضافة اى ذى اسم اشارة
مبتدا والاضافة نعته او بدل منه والمراد اضافة الوصف لمعموله وجملة اسمها
لفظية خبره وكذا تسمى بذلك لرجوع فائدتها للفظ تخفيفا وتحسينا تسمى غير محضة
لانها في تقدير الانفصال بالضمير المستتر في الوصف ومجازية لانها لغير الغرض
الاصلى من الاضافة وهو التخصيص او التعريف   محضة ومعنوية اى وحقيقية
لنظير ما قبله وظاهره انحصارها في النوعين لكن زاد في التسهيل ثالثا وهى
الشبيهة بالمحضة وحصرها في سبعة انواع منها اضافة الموصوف لصفته
والمسمى الى اسمه وعكسهما كما بينه الاشمونى   كل اسم فاعل منه امثلة المبالغة
كشراب العسل   بمعنى الحال اى لانه ح يكون بمعنى المضارع فيعمل في محل
المفعول به والفعل لا يتعرف فكذا ما هو بمعناه فاضافته لمعموله لا تفيد الا
التخفيف بخلاف الماضى ومطلق الزمن فلا يقوى على العمل في المفعول به
لبعده من المضارع فهو مضاف لغير معموله فيتعرف به فان كان بمعنى الاستمرار
فقال الرضى هو كالحال وقال السعد في شرح الكشاف دافعا التنافى بين كلاميه
في مالك يوم الدين وجاعل الليل سكنا الاستمرار يحتوى على الازمنة الثلاثة

فتارة يعتبر الماضي فلا يعمل ويتعرف بالاضافة كمالك يوم الدين بدليل وصف
المعرفة به وتارة يعتبر جانب الحال والاستقبال فيعمل ولا يتعرف كجاعل الليل
سكنا وذلك لئلا يلزم مخالفة الظ بقطع مالك عن الوصفية الى البدلية
ويجعل سكنا منصوبا بمحذوف اى يجعله سكنا والتعويل على القرائن والمقام
اه وفى الدماميني وغيره ما يوافقه واختار السيد فى دفع التنافى ان الاستمرار
فى مالك يوم الدين ثبوتى وفى جاعل الليل تجددى بتعاقب افراده فكان الثانى
عاملا واضافته لفظية لورود المضارع بمعناه دون الاول وفى حواشى السعد
انما وصف بمالك المعرفة لان اضافة الوصف الى الظرف معنوية عند الجمهور اهو ولا
يلزم مثله فى جاعل الليل سكنا مع قولهم بانها لفظية لان الليل مفعول جاعل لا ظرف
بخلاف يوم فانه ظرف لمالك اذ المعنى مالك الامر والنهى فى يوم الدين بدليل
قراءة ملك فتدبر اوصفة مشبهة هى ما دل على فاعل الحدث وافاد الدوام
سواء وازنت المضارع ام لا واسم الفاعل هو ما وازن المضارع وافاد الحدوث
فان افاد الدوام كان صفة مشبهة حقيقة على ما فى التوضيح وغيره وقال الزمخشري
وابن الحاجب ان الصفة لا توازن المضارع اصلا وما اريد به الدوام مما وازنه
كضامر البطن ومطمئن القلب ومعتدل القامة فاسماء فاعلين الحقت بالصفة
حكما وليست منها حقيقة ولم يقيدها الش بغير الماضي كسابقها لانها للدوام
ابدا ولا تكون للماضي وحده اصلا ومقتضاه ان اضافتها لفظية ابدا وهو ما فى
الرضى والتصريح قيل لانها تشبه المضارع فى بعض احواله وذلك اذا افاد الاستمرار
وقال الرضى لانها جائزة العمل ابدا اما رفعا او نصبا واما اسما الفاعل والمفعول
فعملهما فى مرفوع جائز مطلقا لان ادنى رائحة الفعل يكفى فى عمل الرفع لشدة
اختصاص المرفوع بالفعل فاضافتهما الى مرفوعهما معنى لفظية ابدا كضامر بطنه
ومسود وجهه واما عملهما النصب فيحتاج الى شرط الحال او الاستقبال
او الاستمرار ليشبها المضارع الصالح لهؤلاء الثلاثة فيقويا على عمل النصب واضا فتهما
ح لفظية دون الماضي لبعده عنه فلا يقوى على العمل فاذا اضيف لمنصوب معنى
كان مضافا لغير معموله فتعرف به وهذا ظ ان قلنا ان الوصف الاستمرارى

اضافة لفظية بلا تفصيل كما هو ظم اطلاق الرضى اما على ما مر عن السعد من ان
فيه اعتبارين فيشكل اعتبارهما فيه دون الصفة مع انه منها حقيقة او ملحق
بها على القولين ودفعه فى حواشى السعد بان اسم الفاعل قد يتمحض للماضى فى
بعض احواله فتكون اضافته معنوية فلذا اعتبر جانبه فى الاستمرارى والصفة
لا تتمحض له اصلاً فلا يحسن اعتباره وحده فيها ومقتضى ما مر عن السيد من ان
الاستمرار الثبوتى لا يعمل واضافته معنوية ان الصفة كذلك دائما الا ان استمرارها
ثبوتى ابدا والا اشكل الفرق بينهما فتأمل فان فى المقام دقة كالمصدر
مثال لغير الوصف وقيل اضافته لفظية لانه عامل فى محل مجروره رفعا او نصبا لا
فاشبه الصفة ورد بنعته بالمعرفة فى قوله ان وجدى بك الشديد ارانى عاذرا فيك من عهدت عذولا
وبان تقدير الانفصال فى الوصف بالضمير المستتر فيه ولا ضمير فى المصدر
واسم الفاعل الخ مثال للوصف غير العامل ومنه افعل التفضيل لانه لا يعمل فى
المفعول به فاضافته محضة كما هو مذهب س بدليل نعته بالمعرفة لا يفيد
تخصيصا اى لحصوله بالمعمول قبل ان يضاف اليه التخفيف اى بحذف التنوين
الظاهر كما فى ضارب زيد واصله ضارب زيدا او المقدر نحو حواج بيت الله او حذف
نون المثنى والجمع وحصر فائدتها فى التخفيف انما هو بالنسبة للتعريف والتخصيص
والا فتفيد رفع القبح ايض كما فى الحسن الوجه فان فى رفع الوجه قبح خلو الصفة
عن ضمير الموصوف وفى نصبه تشبيها بالمفعول به قبح اجراء وصف القاصر مجرى
المتعدى وفى الجر تخلص منهما ومن ثم امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالجر
لعدم فائدته بل الاول فاعل لوجود ضمير الموصوف والثانى تمييز لانه نكرة
على تقدير الانفصال اى بالضمير المستتر فى الوصف كما مر بذا المضاف اى المشار به
يفعل فالمضاف بدل من اسم الاشارة او نعت له لا يجوز نحو الخ لان المقصود
الاصلى من الاضافة التعريف فيلزم من دخول ال تحصيل الحاصل او اجتماع
معرفين على شئ واحد من انهما اى الاضافة وال بشرط الخ اعترض بانه
لا فائدة للاضافة ح لا تخفيفا لعدم التنوين فيه ولا رفع قبح لان الوصف متعد
فلا قبح فى نصبه المفعول به فكان القياس منع الاضافة كما منعت فى الحسن وجهه

والحسن

والحسن وجهه لعدم فائدتها كما مر واجيب بان هذا الشرط بحسب الاصالة
انما هو لجواز اضافة المشبهة المحلاة بال كالحسن الوجه لان رفع القبح فيها لا
يكون الا بذلك الشرط كما مر فحمل عليها الضارب الرجل في جواز الجر لاشتراكهما في
تعريف الجزئين كما حملوها عليه في جواز النصب وان كان قبيحا فيها وايضا ليكون ن
دخول ال على المضاف الذي هو خلاف الاصل كالمشاكلة او على ما
اضيف اليه اي لان المضاف والمضاف اليه كالشئ الواحد فلذلك لا يجوز ان
يكون بين الوصف وما فيه ال اكثر من اسم واحد فيمتنع الضارب راس عبد
الجاني وبقي من صور الجواز الاضافة الى مضاف لضمير ما فيه ال كقوله الود انت
المستحقة صفوه واوجب المبرد في هذه النصب وهو محجوج بالسماع والافصح في
المسائل الثلاث النصب بالوصف امتنعت المسئلة اي مسئلة الا مضافة
ووجب النصب واجاز الفرا الاضافة للمعارف مطلقا كالضارب زيد والضا رب
هذا والضاربه فيجوز نصب الثلاثة وجرها بالاضافة بخلاف الضارب رجل
فيتعين فيه النصب لامتناع اضافة المعرفة للنكرة ووافقه المبرد والرماني في
الضمير دون غيره لكن اوجبا فيه الجر ومذهب س ان الضمير كالظ الخالي من ال يتعين
فيه المفعولية ان كان الوصف محلى بها كالضاربك لفقد شرط الاضافة ويتعين
فيه الجران كان مجردا كضاربه لفقد التنوين واما الضارباك والضاربوه فالجر
فيه جائز لوجود شرطه وهو كون الوصف مثنى او جمعا وكذا النصب ايض ولا يمنع منه
حذف النون لانها قد تحذف في جمع نصب الظ تخفيفا كما تحذف في الاضافة كقوله
الفارقو الحق للمدلي به والمستقلو كثيرما وهبوا بنصب الحق وكثير ورد ذلك
جماعة بان الاصل ان لا تسقط النون الا للاضافة فلا يعدل عنه الا اذا تعين
غيره بظهور النصب وذلك في الظ دون الضمير هذا وظ مذهب س تعين النصب
في نحو الرجل انت الضاربه وان عاد الضمير لما فيه ال ولينظر الفرق بينه وبين الود
انت المستحقة صفوه فان هذا اولى منها لقربه من المضاف فتامل فلا تقول
هذا الضارب رجل اي لانتفاء فائدة الاضافة وليس له ما يحمل عليه بخلاف ما مر فيجب نصب رجل
مفعولا للوصف وكذا زيد عند غير الفرا وكونها في الوصف لخ الجار يتعلق بالكون ان كان تاما

وخبره من حيث النقصان ان كان ناقصا وكاف خبره من حيث الابتدا وان وقع
بفتح الهمزة فى تأويل مصدر فاعل بكاف ومتعلقه محذوف اى وجود ال فى المضاف
يكفى فى اغتفاره وقوعه مثنى الخ وقيل ان وقع مبتدا ثان خبره كاف والجملة خبر الكون حذف
رابطها اى فى اغتفاره ونقل عن المص كسر الهمزة فتكون شرطية حذف جوابها لدلالة ما
قبلها عليه وعليه حل الش اى ان وقع الوصف مثنى او جمعا فوجود ال فيه مغن عن وجودها
فى المضاف اليه لكن فيه ان الكافى عن وجودها فى المضاف اليه ليس هو وجودها فى المضاف
بل وقوعه مثنى الخ لان وجودها فى المضاف خلاف الاصل فيحتاج لمسوغ وهو مشاكلة كونها فى
المضاف اليه كما مر او وقوعه مثنى او جمعا الا انه لما طال بالتثنية والجمع ناسبه التخفيف
فلم يحتج لاتصالها بالمضاف اليه افاده الصبان ولا يضاف اسم لما به اتحد فى نسخ تأخير هذا البيت
مع شرحه عما بعده وعليها الاشمونى لما به اتحد معنى اى فقط كقمح بر او معنى ولفظا كزيد
زيد مرادا بهما ذات واحدة فيجب فيهما الاتباع على التوكيد اللفظى وخرج عنه المشترك المتحد
اللفظ دون المعنى لفظيا كان كعين العين وزيد زيد مرادا بهما ذاتان او معنويا كاب
الاب وابن الابن فان ذلك صحيح سائغ وما ورد اى مقتضاه كالمتن انه يقتصر فى
ذلك على المسموع وان التأويل المذكور انما هو تخريج للمسموع على وجه صحيح لا مسوغ لارتكابنا مثله
ولا ينافى ذلك ما تقدم فى باب العلم من قوله وان يكونا مفردين فاضف لان معناه
ابق الاضافة الواردة مؤولا لها بما هنا كما اسلفنا هناك مؤول اجازه الكوفيون
بلا تأويل بشرط اختلاف اللفظين فيؤول الاول بالمسمى اى اذا كان الحكم مناسبا
للمسمى فان ناسب الاسم ككتبت سعيد كرز عكس التأويل اى كتبت اسم هذا المسمى كيوم
الخميس فيه انه ليس من المترادفين بل من اضافة الاعم للاخص وهى جائزة لافادتها تخصيص الاعم
واما عكسها فممتنع حبة الحمقاء المراد هى الرجلة وصفت بالحمق لانها تنبت فى مجارى الماء
فتمر بها السيول فتقطعها وتطؤها الاقدام وفى القاموس بقلة الحمقاء ويدل الحبة وتأويلها ان يقال
الاصل بقلة الحبة الحمقاء ولا شك ان الحبة التى هى بزر الرجلة توصف بالحمق كما توصف به نفس الرجلة لانها من
جملة ما ينبت فى المجارى فكل من العبارتين موهم لاضافة الصفة للموصوف ولا مانع من جعلها من اضافة
الاعم للاخص فلا احتياج للتأويل باعتبار ان الحمقاء صار كالعلم على تلك البقلة وان كان خلاف الظ
ولتعلم ان التأويل فى هذه المذكورات يصير الاضافة حقيقية على معنى لام الاختصاص

مو هلا بفتح الهاء من اوهله لكذا بمعنى اهله له اى جعله اهلا له والمراد لازم ذلك
وهو كون المضاف اهلا فى نفسه للحذف فهو من اطلاق المسبب وهو التأهيل وارادة دة
سببه وهو كونه اهلا واقامة المضاف اليه نحو هذا مع ما بعده تفسير لصلاحية
للحذف وليس شرطا مستقلا اى معنى كونه صالحا للحذف انه يستغنى عنه فى افادة
المعنى المراد بالمضاف اليه ويشترط ايض كونه بعضا من المضاف اليه او كبعضه فالاول
نحو قطعت بعض اصابعه تلتقطه بعض السيارة كما شرقت صدر القناة من الدم
والثانى كمر الرياح الآتى وكقوله اتى الفواحش عندهم معروفة ولديهم ترك الجميل جميل
زاد الدماميني او كونه كل المضاف اليه نحو يوم تجد كل نفس فلا يقال اعجبتنى
يوم العروبة لان المضاف ليس كلا ولا بعضا ولا كبعض وان كان صالحا للحذف
مشين اى النسوة كما اهتزت اى مشيا كاهتزاز رماح تسفهت اى امالت ومر
الرياح اى مرورها فاعله وفيه الشاهد فاكتسب التذكير اى بالشروط المذكورة فى
كلام المتن اكتفاء ومما يكتسبه المضاف ايض ما مر من التعريف والتخصيص والتخفيف
ورفع القبح وكذا الظرفية ككل حين والمصدرية ككل الميل ووجوب التصدر ككلام
من عندك والجمع كقوله فما حب الديار شغفن قلبى ولكن حب من سكن الديارا
والبناء بالاضافة الى مبنى كما سيأتى قيل والاعراب كهذه خمسة عشر زيد برفع عشر
لاضافته للمعرب وفيه ان اعرابه انما هو لمعارضة الاضافة شبه الحرف لانه اكتسابه من المضاف
اليه بدليل ان من يعربه لا يخصه باضافة المعرب بل مع المبنى ايض كهذه خمسة عشرك
كما قاله الدماميني واكتسب التذكير اى بدليل قوله قريب والا لقال قريبة ورد
عليه لعل الساعة قريب حيث ذكره بلا اضافة فالوجه ان التذكير فى الآيتين لاجراء
فعيل بمعنى فاعل مجراه بمعنى مفعول فى انه يستوى فيه المذكر والمؤنث وقيل بل هو
بمعنى مفعول اى مقربة وقيل انهم التزموا تذكير قريب فى غير النسب للفرق بينهما
وقيل الرحمة بمعنى الغفران او المطر بقى ان فى كلام الش اطلاق التذكير عليه تعالى وهو
سوء ادب والجواب ان التذكير هنا وصف للفظ الجلالة لا لمعناه فلا ضرر فيه ويصح
ولك ان تقول المراد اكتسب حكم التذكير الثابت له تعالى لانه اذا اخبر عنه تعالى بحكم
لا يكون الا كالمذكر والعلم يصح وصفه بالتذكير وليس المراد اكتسب التذكير نفسه

اذ الاضافة لا تصير المؤنث مذكرا حقيقة بل باعتبار ان يصير الحكم عليه كالحكم على
المذكر فتدبر   وبعض الاسماء الخ يشعر بان الاصل والغالب فى الاسماء صلاحيتها
للاضافة وعدمها وقوله وبعض ذا الخ يشعر بان الاصل فى ملازم الاضافة ان لا يقطع
عنها واعلم ان اقسام الاسم بالنسبة للاضافة وعدمها عشرة ما تجوز اضافته وهو
الغالب وما تمتنع كالمضمرات والاشارات وغير اى من الموصولات واسماء الشرط
والاستفهام وما تجب اضافته للجملة فاما لخصوص الفعلية وهو اذا ولما الحينية عند
من جعلها اسما او لمطلق الجملة ولا يقطع عنها لفظا وهو حيث او يقطع وهو اذ
وما تجب اضافته للمفرد مطلقا فاما لفظا او نية وهو غير ومع والجهات ونحوها ككل
اذا لم يقع توكيدا او لا نعتا او لفظا فقط ككلا وكلتا وعند وما عطف عليه فى
النثر او للمفرد الظاهر وهو اولو واولات وذو وذات وفروعهما كذوا وذواتا وكل
المنعوت بها فيما يظهر كزيد الرجل كل الرجل او للضمير مطلقا كوحدك وكل فى التوكيد
او لخصوص ضمير المخاطب كلبيك واخواته   وقصارى بضم القاف مقصورا
وحمادى بحاء مهملة بوزنه وقوله بمعنى غايته راجع لهما ويقال فى الاول قصيرا
كالمصغر   حتما اى اضافة حتما اى واجبة   ايلاؤه مصدر اولى المتعدى
بالهمزة بمعنى اتباعه له اى امتنع ان يجعل الاسم الظاهر تابعا له فالهاء مفعوله الثانى
واسما مفعوله الاول لانه هو الذى كان فاعلا قبل الهمزة وقوله الاتى وشذ ايلاء
يدى مصدر مضاف لمفعوله الاول والى مفعوله الثانى ولامه للتقوية هذا
هو الصواب   وحدك هو مصدر ملازم للافراد والتذكير والنصب فقيل
على المصدرية لفعل لم يلفظ به كفعل الابوة والخؤولة وقيل لفظ به حكى الاصمعى
وحد يحد وحدا كوعد يعد وعدا اذا انفرد وقيل اصله ايحاد مصدر اوحده بمعنى
افرده حذفت زوائده وقيل على الحال لتاوله بموحدا اى منفردا وقد يجر بعلى كجلس
على وحده او باضافة كنسيج وحده بوزن كريم اى لا نظير له فى الخير وكذا قريع وحده
بالقاف والراء والعين المهملة وهو السيد ويقال جحيش وحده وعيير وحده مصغر
جحش وعير وهو الحمار اى لا نظير له فى الشر.   لبيك اصله الب لك الباب اى
اقيم على طاعتك واجابتك اقامتين من الب بالمكان اذا اقام به فحذف الفعل

واقيم المصدر مقامه فصار لبابين لك ثم حذفت زوائده وحذف الجار واضيف للضمير كل ذلك ليسرع المجيب الى سماع خطاب مناديه ويقال في الباقي نظير ذلك ويجوز كونه من لب بمعنى الب اى اقام فلا يكون محذوف الزوائد قاله الرضى اداله الانسب تداولا بعد تداول او مداولة بعد مداولة لان الاداله هي الغلبة ولا تناسب هنا بخلاف التداول فانه التناوب اى تداولا لطاعتك ومناوبة فيها

وسعديك لا تستعمل الا بعد لبيك لانها توكيدها ودوني زوراء الزاى ثم الراء هي الارض البعيدة والجملة حال من ياء دعوتني والمنزع البحر من قولهم حوض نزع بفتح التاء الفوقية والراء اى ممتلئ وبيون بفتح الموحدة وضم المثناة التحتية اى واسعة بعيدة الاطراف وفي قوله لبيه التفات من الخطاب الى الغيبة على حد اذا كنتم في الفلك وجرين بهم دعوت لما قائله لزمته دية فدعا مسورا لحملها فلباه اى اجابه بقوله لبيك فقوله فلبا فعل ماض فاعله ضمير مسور عطف على دعوت والفاء الثانية سببية اى فاجبته اجابة بعد اجابة اذا سالنى في امر نابه وخص يديه لانه اعطاه بهما ففيه اشارة الى انه اجاب بالفعل كالقول مثنى اى بحسب الاصل ثم قصد به التكرار وانسلخ عن التثنية ولحق بها في الاعراب على المصدرية اى المفعولية المطلقة وقد علمت انها مصادر محذوفة الزوائد لا اسماء مصادر وقوله بفعل محذوف اى من الفاظها الا لبيك وهذا ذيك بذالين معجمتين فمن معناهما فيقدر في سعديك اسعد اى عاون وفي دواليك اداول وفي حنانيك اتحنن او احن ويقدر في هذا ذيك اسرع لان معناه الاسراع وفي لبيك اقيم لانه لا فعل لهما من لفظهما كذا قيل وفيه ان لبيك ماخوذ من الب بالمكان اذا اقام به او من لب بمعناه كما مر فله فعل من لفظه ولا ضرر في كونه محذوف الزوائد على الاول لانه مثل سعديك ودواليك في ذلك نعم ذكر جماعة ان معنى لبيك اجابة بعد اجابة وعليه فهو منصوب بفعل من معناه اى اجيب لان لب والب ليسا بمعنى اجيب اهـ صبان لا يقال قد وجد له فعل من لفظه على هذا ايضا وهو لبى كما في البيت المار فان معناه اجاب كما مر لانا نقول مدلول لبى انه قال لبيك فلا يصح ان يشتق منه لبيك للزوم الدور فتامل ثم راجع

البصر اى ردده فى نواحى السماء كرتين اى مرتين وقوله فى الآية هل ترى من فطور
اى من خلل بصدع اوغيره   انه ليس بمثنى اى لبيك خلاف يونس فى خصوصه
وغلط ابن الناظم فى اجرائه فى اخواته ايضا   وان ينون نائب فاعله ضمير يعود على
اذ ونائب فاعل يحتمل هو قوله افراده ولم يقل افرادها ايضاحا لئلا يتوهم عود الضمير
الى المذكور من حيث واذ   وما كاذ مبتدا خبره كاذ الثانى ومعنى منصوب على
نزع الخافض اى والذى مثل اذ فى المعنى من حيث كونه ظرفا مبهما ماضيا مثله
فى الاضافة الى الجمل وقوله اضف جوازا كالاستدراك على قوله كاذ بين به انه مثله فى
مطلق الاضافة لا فى وجوبها ويحتمل ان الخبر قوله اضف والرابط محذوف وكاذ
صفة لمصدر محذوف على حذف مضاف اى والذى مثل اذ اضفه اضافة كاضافة
اذ فى كونها للجمل حال كونها جائزة   وهو حيث واذ الاول ظرف مكان لا يخرج
عن الظرفية الا نادرا وقد يراد بها الزمان وثاؤها مثلثة وقد تبدل ياؤها واوا
قيل والفا وبنو فقعس يعربونها ولا يضاف الى الجملة من اسماء المكان غيرها
والثانى ظرف زمان ماض وقد ترد للاستقبال فى الاصح بدليل فسوف يعلمون
اذ الاغلال فى اعناقهم وتلزم النصب محلا على الظرفية ما لم يضف اليها زمان
كيومئذ والا كانت فى محل جر بالاضافة فلا تقع مفعولا به ولا بدلا منه عند الجمهور
واما نحو واذكروا اذ انتم قليل واذكر فى الكتاب مريم اذ انتبذت فمؤول بانها ظرف
لمحذوف اى واذكروا نعمة الله عليكم اذ انتم واذكر قصة مريم اذ انتبذت وترد
للتعليل نحو ولن ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم اى لاجل ظلمكم وهل هى حرف كاللام
او ظرف والتعليل مستفاد من قوة الكلام قولان وترد للمفاجاة بعد بينا وبينما
كقوله فبينما العسر اذ دارت مياسير وهل هى ظرف زمان او مكان او حرف
لمعنى المفاجاة او زائدا اقوال   الى الجملة الاسمية قال فى التصريح شرط الاسمية
بعد حيث ان لا يكون خبرها فعلا وبعد اذ ان لا يكون خبرها فعلا ماضيا نص
على ذلك سراه ولعل ذلك شرط للحسن لا للجواز لما فى المغنى ان نصب زيد فى جلست
حيث زيدا اراه ارجح من رفعه على الابتدا لان اضافة حيث الى الفعلية اكثر اهـ وفى
الهمع يقبح اضافة اذ الى اسمية عجزها فعل ماض كحيث اذ زيد قام دون اذ زيد يقوم

لأن

لان اذ للماضى فيقبح ان تفصل منه   اما ترى حيث سهيل طالعا   اما ترى نجم تمام بحيث يضئ كالشهاب لامعا
وترى بصرية مفعولها طالعا وحيث ظرف مكان متعلق بطالعا وقيل
مفعول حيث وطالعا حال منها اى ترى مكان سهيل حال كونه طالعا فيه او من
سهيل والشاهد اضافة حيث الى المفرد وهو سهيل وهل هى ح مبنية على اصلها او معربة
لزوال سبب البناء وهو الاضافة للجملة قولان وقيل سهيل بالرفع مبتدا حذف خبره
اى حيث سهيل مستقر طالعا فلا شاهد فيه   اذ قام زيد يشعر باشتراط مضى
الفعل لفظا كهذا المثال ومثله الماضى معنى نحو واذ يرفع ابرهيم القواعد لا غيرهما
ويعوض عن الجملة حينئذ تنوين مثل اذ فى ذلك اذا كقوله تعالى ولئن اطعتم بشرا مثلكم انكم اذا
لخاسرون وقد يحذف جزء الجملة بعد اذ كقوله   والعيش منقلب اذ ذاك افنانا
اى اذ ذاك كذلك وليست مضافة لمفرد كما توهم   غير محدود اى ليس له اختصاص
اصلا كما مثله ومنه يوم لانه لا يختص بالنهار الا بقرينة كان يقال ما رايته يوما
وليلة والا كان بمعنى وقت وحين فلا يختص بليل ولا نهار او له اختصاص
من بعض الوجوه كغداة وعشية وليلة ونهار وصباح ومساء فكل هذا يضاف
للجملة بخلاف المحدود وهو ما دل على عدد كيومين واسبوع وسنة وعام او على تعيين
وقت كامس وغد   بل الى الفعلية هذا مذهب سى من ان مشبه اذ واذا يعامل
معاملتهما فيضاف الاول الى الجملتين والثانى الى الفعلية فقط مثلهما ووافقه
الناظم فى مشبه اذ ولذلك اقتصر عليه دون مشبه اذا فجوز اضافته للاسمية بدليل
يوم هم على النار يفتنون وقوله   فكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة   بمغن فتيلا عن سواد ابن قارب
فان يوم فيهما مستقبل كاذا واجيب بانه نزل المستقبل منزلة الماضى لتحقق
وقوعه فيوم فيهما مشبه لاذ لا لاذا وقد صرح الشاطبى بان مشبه اذا يحوز اعرابه
وبناؤه على التفصيل فى مشبه اذ   نحو شهر وحول اى وسنة وعلم كما قاله السيوطى
والدمامينى وقيل يضافان للجملة كسنة او عام كان كذا انظر الصبان   اواعرب
بنقل فتحة الهمزة الى الواو للوزن   ما كاذ تنازعه الفعلان قبله   متلو فعل
اى الذى تلاه فعل مبنى   يجوز فيه الاعراب والبناء وقيد فى الكافية بما اذا لم يكن
مثنى فقال   وما كاذ اجرى ثم ثنى   فليس عن اعرابه يستغنى

وكما يجوز بناء الظرف المبهم المذكور مع الجملة يجوز بناؤه عند اضافته لمفرد مبني كيومئذ وحينئذ
وكذا كل اسم مبهم غير ظرف كغير ومثل ودون وبين فهذه ونحوها مما هو شديد الابهام
اذا اضيفت لمفرد مبني جاز ان تكتسب من بنائه كما تكتسب النكرة التعريف من
المضاف اليه بخلاف المختص لان المبهم له شدة تعلق بما بعده لان معناه لا يتضح
الا بما اضيف اليه فهو اهل لاكتسابه منه البناء نحو مثل ما انكم تنطقون لقد تقطع
بينكم ومنا دون ذلك بفتح الجميع للبناء وهي في محل رفع الاول صفة لحق والثاني
فاعل تقطع والثالث مبتدأ فتحصل ان الاضافة تجوز البناء في ثلاثة انواع اضافة
الظرف المبهم الى الجملة واضافته الى مفرد مبني واضافة المبهم غير الظرف الى مبني ومنع
ابن الناظم الاخيرين قائلا لا يجوز ان تكون الاضافة الى المفرد المبني سببا للبناء
لا في الظرف ولا غيره لانها تكف سبب البناء لاختصاصها بالاسماء فكيف تكون
سببا فيه والفتحات فيما ذكر اعراب لان مثل حال من الضمير في حق وبينكم حال
من فاعل تقطع وهو ضمير المصدر المفهوم من الفعل ودون صفة لمبتدأ محذوف
اي ومنا قوم دون ذلك اهـ اي واما يومئذ فنصب على الظرفية لا مبني تنبيه
عد في الشذور هذا البناء بانواعه الثلاثة مما يبني على الفتح لا غير الا انه جعله
نوعين فقط احدهما الزمن المبهم المضاف للجملة والثاني الاسم المبهم زمنا او غيره المضاف
لمبني فبناء الاول لاضافته الى الجملة ولما كانت جائزة كان جائزا بخلاف حيث واما
الثاني فلاكتسابه من المضاف اليه كما مر وبنيا على حركة اشعارا بعروض البناء
في الجميع مع التقاء الساكنين في البعض كيوم وخصا بالفتح تخفيفا لثقل الاضافة
للجملة والمبني حتى آثروه على اتباع الكسرتين بعده في يومئذ لذلك فعلم انه لا يجوز
بناء المذكورات على غير الفتح لا قياسا ولا سماعا لانه لو سمع لم يذكرها صاحب الشذور
وغيره فيما بني على الفتح لا غير وقد صرح الصبان في محل الآتية بان البناء الجائز
بالاضافة الى المبني هو الفتح لا الضم فكذا الاضافة الى الجملة لانهما من واد واحد
وهذا مما لا يخفى على من له ادنى المام بالعلم واهله لكنه خفي على متعصبي زمننا حتى
جادلوا فيه بما لا ينبغي ذكره بفعل ماض الاولى مبني كعبارة المص لشموله المضارع
مع احدى النونين على حين اي في حين وكذا ما يأتي لما مر ان على الجارة للظرف

بمعنى

بمعنى في وتمامه فقلت الما أصح والشيب وازع بالزاى والعين المهملة اى مانع من اللهو ومذهب البصريين انه علّلوه بان سبب البناء مع الماضى طلب المشاكلة فلا وجه له مع الاسم والفعل المعرب واجابوا عن الآية بان اسم الاشارة عائد للمذكور قبله ويوم ظرف متعلق بمحذوف خبره وفيه انه يلزم عليه مخالفة معنى هذه القراءة لقراءة الرفع والاصل عدمها وايض فالمشاكلة انما تطلب بين المضاف والمضاف اليه وهو الجملة بتمامها وهى مبنية مطلقا لا الفعل وحده الا ان يقال الفعل هو المقص بالذات فاعتبرت مشاكلته وان كانت الاضافة الى مجموع الجملة وعلله المص بان سبب البناء شبه الظرف المضاف للجملة بحرف الشرط فى جعله الجملة بعده مفتقرة اليه والى غيره بعد ان كانت كلاما تاما وذلك عام فى كل جملة جمل الافعال بنقل حركة الهمزة الى اللام للوزن كهن بضم الهاء من هان يهون اذا سهل اى تواضع اذا اعتلاه اى تكبر غيرك الى الجمل الفعلية اى الماضوية غالبا ويقل للمضارعية وقد اجتمعا فى قول ابى ذويب والنفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع وانما لزمتها لتضمنها معنى الشرط غالبا وان خالفت الشروط فى انها لا تجزم اختيارا وفى اختصاصها بالمتيقن والمظنون بخلاف باقى الادوات فانها للمشكوك والمستحيل كان كان للرحمن ولد واما نحو افان مت فلتنزيله منزلة المشكوك لابهام زمن الموت وقد تجرد عن الشرط نحو واذا ما غضبوا هم يغفرون بدليل خلو جملة هم يغفرون من الفاء ومن ذلك الواقعة فى القسم نحو والليل اذا يغشى والنجم اذا هوى وهى ظرف للمستقبل وقد تجئ للماضى كآية واذا رأوا تجارة وللحال كالواقعة فى القسم عند جماعة بناء على ان عاملها فعل القسم وهو حال ولا تخرج عن الظرفية اصلا عند الجمهور واما قوله عليه الصلاة والسلام لعائشة انى لاعلم اذا كنت عنى راضية فهى فيه ظرف للمفعول المحذوف لا مفعول كما توهم اى لاعلم شانك اذا كنت الخ وقوله تعالى حتى اذا جاؤها حتى فيه ابتدائية لا غائية جارة لاذا وهى منصوبة بجوابها عند الاكثر لا بشرطها لان المضاف اليه لا يعمل فى المضاف واقترانه بالفاء واذا الفجائية لا يمنع عمله فيها لتوسعهم فى الظروف وان لم تستحق التقدم

فما ظنك بما يستحقه او يقال محل عمل جوابها فيها اذا لم يقترن بهما وا لا كان عاملها
محذوفا يدل عليه الجواب ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الشروط قال انها
غير مضافة اليه مثلها كما يقول الجميع فيها اذا جزمت كما في المغني وح فالفرق بينها
وبين اذ وحيث انه يحصل الربط فيها بين جملتي الجواب والشرط بكونها شرطا
كما في اين ومتى واما اذ وحيث فلولا الاضافة ما حصل بهما ربط وعند تجردها
عن الشرط تكون مضافة للجملة بعدها بلا خلاف فيما يظهر ليحصل بها الربط
فتدبر ومثل اذا لما الحينية وتسمى الوجودية وهي الرابطة لوجود شئ بوجود غيره
بناء على قول المص انها ظرف فيه معنى الشرط فتضاف لشرطها وتنصب بجوابها
كما في القطر وقيل ليست مضافة كسائر الشروط وتختص بالماضي فلا يكون شرطها
وجوابها الا ماضيين عند كثيرين ولذا اختار في المغني كونها بمعنى اذ لا بمعنى
حين كما قيل واما نحو فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد وفلما ذهب عن ابرهيم الروع
وجاءته البشرى يجادلنا فالجواب فيهما محذوف اى انقسموا قسمين واقبل يجادلنا
ولا تضاف الا الى الجمل الفعلية كاذا واما قوله اقول لعبد الله لما سقاؤنا ونحن بوادي عبد شمس وهاشم
فعلى حذوان احد من المشركين استجارك لان سقاؤنا فاعل بمحذوف يفسره
وهي اى سقط وشم فعل امر بمعنى انظر مقول القول ومذهب س انها حرف وجود
لوجود فلا محل لها بفعل محذوف اى يفسره المذكور ومثله اذا السماء انشقت
واما قوله اذا باهلي تحته حنظلية له ولد منها فذاك المذرع فعلى اضمار كان اى
اذا كان باهلي نسبة الى باهلة ارذل قبيلة من قيس وحنظلية نسبة الى حنظلة
اكرم قبيلة من تميم والمذرع بذال معجمة من امه اشرف من ابيه وخالفه الاخفش
اى تابعا للكوفيين كما اجازوا دخول اداة الشرط على الجمل الاسمية بلا تفرق
اى بان تكون الدلالة على اثنين بكلمة واحدة لا بكلمتين لانهما موضوعان
لتاكيد المثنى فالشروط ثلاثة التعريف وافهام اثنين وعدم التفرق ان للخير
المدى الغاية والوجه والقبل بفتحتين الجهة اى وكلا ذلك المذكور من الخير
والشر ذو وجهة يصرف اليها فذلك مفرد لفظا مثنى معنى على حد عوان بين ذلك
اى المذكور من الفارض اى المسنة والبكر الشابة والعوان النصف واجدى

بكسر الدال خبر عن كلا باعتبار لفظها ولو راعى المعنى لقال واجداى بالالف لانه خبر مرفوع والياء مفعوله الاول وعضدا مفعوله الثانى   ايا اى شرطية كانت او موصولة او استفهامية او وصفية وضمير كررتها الاى لانها العموم السابق لان الوصفية لا تكرر ولا ينوى بها الاجزا   او تنوا الاجزا مجزوم بحذف الياء لعطفه على كررتها وفصل بينهما بجواب الشرط لكونه ليس اجنبيا ولا يرد ان تقديم الجواب على الشرط وهو تنو ممتنع لانه يغتفر فى الثوانى افاده يس   واخصص بالمعرفة اى غير ما سبق منعه وهو المفرد المعرف غير المنوى به الاجزا والباء داخلة على المقصور عليه وايا مفعول اخصص وموصولة حال منه مقدمة   وبالعكس عطف على المعرفة فهو متعلق باخصص والصفة عطف على ايا فهى مفعوله اى واخصص ايا الصفة بعكس المعرفة وهو النكرة فالاولى بالضد لان العكس لغة تبديل اول الشئ آخره وليس مرادا هنا ويحتمل ان الصفة مبتدا مؤخر خبره بالعكس اى والصفة ملتبسة بعكس ذلك الحكم اى خلافه فان العكس قد يطلق على مطلق التغيير   فمطلقا اما صفة لمصدر محذوف اى تميلا مطلقا او حال من الهاء فى بها اى سواء اضيفت لنكرة او معرفة غير ما سبق منعه لكن يرد على هذا ان الحال لم تطابق صاحبها فى التأنيث الا ان يجعل مصدرا ميميا اى ذات اطلاق لا اسم مفعول   الا اذا تكررت ولا يجب اضافة الاولى منهما لضمير المتكلم خلافا لبعضهم   او قصدت الاجزا مثله قصد الجنس كاى الدنيا دينارك واى الكسب اطيب وكذا العطف بالواو كاى زيد وعمرو قام   اذا قصد الاستفهام الحصر ممنوع فان التكرار وقصد الاجزا ياتيان فى الموصولة والشرطية ايض دون الحالية والوصفية وهما وان شملهما قول المص وان كررتها الخ لكن خرجا منه بقرينة انهما لا يضافان لمعرفة اصلا افاده سم فالشرطية المكررة كاى واى جاءيكم وذات الاجزا اى زيد اعجبك اعجبنى والموصولة اضرب اى زيد واى عمرو هو قائم واقطع اى زيد هو قبيح اى الجزء الذى هو قبيح منه   الا الى المعرفة اى غير ما سبق منعه الا الى نكرة اى مماثلة للموصوف لفظا ومعنى كالمثال الاول او معنى فقط كالذى بعده وكررت برجل اى فتى وهى ح دالة على الكمال اى رجل كامل

لجبر هو اسم رجل وايما فتى بنصب اى حال منه وما زائدة وفتى مضاف اليه
فانهما لا يضافان لانه قد علمت ما فيه   لدن كعضد على الاشهر ويقال لدن كجير
ولدن كبيد ولدن كقلت بكسر التاء ولد كهل ولد كقل ولد بفتح فضم وغير ذلك
واذا اضيفت المنقوصة النون الى مضمر وجب رد النون فلا يقال لده ثم
فجر فائدته بيان ان عامل الجر هو المضاف لا الاضافة ولا الحرف المقدر لانه
لم يصرح بذلك فى هذا الكتاب اكتفاء باستفادته من ذلك ومن قوله فى اعمال
المصدر وبعد جره الذى اضيف له وفى اسم الفاعل وانصب بذا الاعمال تلوا
واخفض وفى الصفة المشبهة فارفع بها وانصب وجر وفى اسماء الافعال
ويعملان الخفض مصدرين   ومع مع انه الاولى بفتح العين عطف على لدن
فهو مفعول الزموا كما اشار له الشـ والثانية بالسكون مبتدا خبره قليل والجملة مستا
لبيان لغة السكون لا خبر عن مع الاولى لانه لا يفيد لزومها الاضافة مع انه المقصـ
الملازمة للاضافة اى لفظا فقط لظاهر او ضمير   ومع اى الظرفية فهى
الملازمة للاضافة بخلاف المفردة فى جاؤا معا فلازمة للحالية على ما سياتى
فلا ابتداء اى عبارة غيره لمبدء غاية زمان انه قال الدماميني فسماها نفس المبدء الا
ومن ثم كانت اسما بخلاف من ومذ   وهو الظرفية وابتداء الغاية وعدم انه
اى ان الثلاثة مجموعة فيها فى وقت واحد بخلاف عند فانها وان لزمت الظرفية
او شبهها كلدن لا تلزم ابتداء الغاية بل قد تكون له مع من وقد لا تكون ولذا
يجوز جئت من عنده ومن لدنه وجلست عنده لا لدنه لعدم الابتداء فيه وايضا
فيجوز وقوع عند فضلة كما مثل وعمدة كزيد عندك والسفر من عند البصرة لانها
جزء خبر ولا يجوز فى لدن انه كونها فضلة فبنيت لشبهها الحرف فى الجمود حيث
لزمت ما ذكر بخلاف عند وليس جمودها بلزوم الظرفية او شبهها كما قيل لان
عند كذلك وقيل بنيت لشبهها وضع الحرف فى بعض لغاتها وحمل الباقى عليه
ومر لها فى اسباب البناء علة اخرى عن ابى حيان وكذا الجواب عن بنائها مع
اضافتها فانظره واعلم ان لدن تخالف عند فى بنائها عند الاكثر ولزومها
ابتداء الغاية وعدم الاخبار بها كما ذكر وكذا فى ان الغالب جرها بمن وجواز افرادها

قبل

قبل غدوة كما سيأتى وتضاف الى الجمل كقوله وتذكر نعماه لدن انت يافع ❊
وقوله صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب
وهى ح تمحض للزمان كما صرح به الرضى اذ لا يضاف الى الجملة من ظروف المكان
غير حيث كما قاله ابن برهان وهو الحق فتلك ستة امور واما الذى فمثل عند
مطلقا حتى فى الاعراب كما صرح به فى المغنى الا انها يمتنع جرها بالحرف وقدم الكلام
على عند فى باب الظرف وهو الكثير من غيره مامر من قوله لدن شب ولدن
انت يافع وقيس تعربها اى تشبيها بعند واعرابها عندهم مخصوص
بلغتها المشهورة وهى كعضد فتحرك النون بالاعراب كما فى التسهيل والهمع
لكنه اسكن الدال اى وكسر النون للاعراب ولا ينافيه ان اعرابها عندهم مخصوص
بضم الدال لان هذا السكون عارض للتخفيف بدليل اشمامها الضم كما صرح به
فى الهمع ونقل عن الفارسى ان كسر النون للتخلص من سكونها مع الدال لا للاعراب
ويحتمل اى كما يحتمل ان الكسر للساكنين مزجر الكلب ظرف مكان متعلق
بمحذوف خبر زال فان قدر من مادته كمزجورا كان قياسيا والا فسماعى كما مر
على التميز اى للدن لانها اسم لاول زمن مبهم ففسر بغدوة فهو تمييز لمفرد
ولدن على هذا منقطعة عن الاضافة لفظا ومعنى ولهذا قال الخ فان المتبادر
منه ان الباء للآلة فيفيد انها هى الناصبة لغدوة وفيه انه يصدق بنصبها على
التشبيه بالمفعول به كما قيل به لشبه لدن باسم الفاعل فى ثبوت نونها تارة
وحذفها اخرى ويضعفه سماع النصب بها محذوفة النون واسم الفاعل
لا ينصب بلا تنوين انه مع ال فان جعلت الباء للمصاحبة صدق باضمار كان
لدن كانت الساعة اى او الوقت مثلا والدال على تقدير ذلك كلمة لدن
وغدوة واستحسن الناظم هذا الوجه لبقائها على ما ثبت لها من الاضافة للجملة
الجر اى باضافة لدن اليها للاصل اى الغالب فى تالى لدن من الجر
فالمقتضى للجر كون المعطوف عليه واقعا فى مكان مجرور غالبا كنصب المعطوف ف
على مجرور غير فى الاستثناء وانه فغدوة ليس فى محل جر اصلا فهو من العطف على
التوهم مرفوع بكان اى التامة لكان الاستصحاب اى فقط كزيد مع عمرو

والله معكم ولذا صح الاخبار به عن الذات او وقته فقط لجئت مع العصر وقد
يحتملهما كاكل او جلس زيد مع عمرو فانه محتمل لزمان الاجتماع فى الاكل او الجلوس
ولمكانه ولذا مثل به الش للمكان وقد تاتى لزمان يقرب من اخر نحو ان مع العسر
يسرا ان مع اليوم اخاه غدا وهى ح ملازمة للنصب على الظرفية وللاضافة وقد ترا دف
عند فجر بمن حكى س ذهبت من معه ومنه قراءة هذا ذكر من معى بتنوين ذكر اى
من عندى وقد تفرد عن الاضافة فترد لامها وتنصب على الحال دائما كجاء الزيدان
او الزيدون معا وقيل كثيرا ويقل كونها ظرفا مخبرا به كالزيدان او الزيدون معا
فاصله معى فعل به كفتى واعرابه مقدر على الالف المحذوفة عند المص ومذهب
الخليل ان فتحته اعراب وليس مقصورا واختاره ابو حيان وعلى الاول فهى ناقصة
فى الاضافة تامة فى الافراد عكس اب واخ واما يد فناقصة فيهما وغالب الاسماء
تام فيهما فالاقسام اربعة وما ذكر من ان معا بمعنى جميعا هو ما قاله المص ومال
اليه فى المغنى وفرق بينهما ثعلب بان معا تدل على اتحاد الوقت بخلاف جميعا ورد
عليه قول امرئ القيس مكر مفر مقبل مدبر معا اذ وقت الكر والاقبال غير وقت
الفر والادبار الا ان يخص ذلك بعدم القرينة وهى فى هذا البيت استحالة الاجتماع
فتح اعراب اى اشبهها بعند فى وقوعها خبرا وحالا وصفة وصلة ودالة على
حضور نحو نجى ومن معى او على قرب كما مر نقله تتم عن المص اهصبان ولينظر ما هذا
التعليل مع ان اعراب الاسماء لا يحتاج لعلة ولو سلم فالتعليل بلزوم الاضافة
المعارضة لشبه الحرف الاتى اولى فتامل فريثى ح المراد منه اللبا مى الفاخر والال
والما بكسر اللام اى وقتا بعد وقت والبيت لجرير يمدح به هشام بن عبد الملك
مبنية على السكون قيل لجمودها بلزوم الظرفية وقيل لتضمنها معنى المصاحبة وان
لم يوضع له حرف فالذى ينصبها اى ظاهره ان كلام المص على التوزيع والاقرب
فيه ان الوجهين للساكنة فالفتح طلبا للخفة والكسر على اصل التخلص وذلك لان
الفتح لا يكون لاجل السكون المتصل انما فى الساكنة ولان فتح الاعراب مر ذكره
فى قوله ومع فذكره ثانيا تكرار واضمم بناء اى مفعول مطلق على حذف مضاف
اى ضم بناء او حال من المفعول وهو غيرا ومن فاعل اضمم وعليه فيتنازع هو واضمم

فى

فى غير لانه فى معنى بانيا وكذا يقال فى قوله واعربوا نصبا الخ ولو قال وغير واضمها
اذا عدمت ما الخ لافاد لزومها للاضافة لعطفها على لدن الخ الا ان يقال راعى جواز
قطعها لفظا ومعنى بقلة قبل كغير مبتدا وخبر ويجوز البناء فيهما وفى حسب
حكاية بحال نية المضاف اليه والاعراب مع التنوين لقصد لفظها وليس فيها
ما يوجب تركه واما الباقى فيتعين فيه ترك التنوين للوزن مع اعرابها او بنا
وهى اما عطف على قبل بحذف العاطف فى بعضها او مبتدآت حذف خبرها للدلالة
ما قبلها واعربوا نصبا اى وجرا بمن واقتصر على النصب لانه اصل الظروف
وما من بعده قد ذكرا دخل فيه غير لذكرها بعد قبل فى قوله قبل كغير فيجوز
اعرابها نصبا كما سيأتى لكنها ليست ظرفا فينبغى ان يراد بقوله نصبا ما يعم نصب
الظرف وغيره وهى غير اى اذا وقعت بعد ليس وعلم المضاف اليه لجواز
الاحوال الاربعة مشروط بذلك كقبضت عشرة ليس غيرها ويجوز ليس غير
بالبناء على الضم لنية معنى المضاف اليه لانها كقبل فى الابهام كما قاله المبرد
وجعله الاخفش ضم اعراب ولم تنون لنية لفظ المضاف اليه ويجوز فيها منونة
لقطعها عن الاضافة راسا وعلى كل فهى اسم ليس والخبر محذوف اى ليس غيرها
مقبوضا او هى الخبر على الاول فى محل نصب والاسم محذوف اى ليس المقبوض
غيرها ويجوز قليلا نصبها على الخبرية منونة لقطعها عن الاضافة وبلا تنوين
لنية اللفظ كما فى التوضيح لا انها فتحة بناء لاضافتها للمبنى لان حذفه يضعفه عن
تأثير البناء ويجوز الحذف ايضا بعد لا كما حققه فى القاموس ورد على من جعله
لحنا بسماعه فى قوله جوابا به تنجو اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا غير تسأل
وح فتبنى على الضم فى محل نصب على انها اسم لا والخبر محذوف ويجوز فتحها فان قطعت
عن الاضافة لفظا ومعنى كانت فتحة بناء كفتحة لا رجل وان نوى لفظ المضاف اليه
ففتحة اعراب لاضافتها تقديرا فان قدرت لا عاملة كليس تعين ضمها اسما لها
فان نوى معنى المضاف اليه كان ضم بناء او لفظه فاعراب كما اذا نونت لقطعها
عن الاضافة رأسا فتدبر • وحسب اعلم ان لها استعمالين كما فى التوضيح
وغيره احدهما اضافتها لفظا فتكون معربة بمعنى كاف اسم فاعل لا يتعرف بالاضافة

فتارة تعطى حكم المشتقات نظر المعناها فتكون وصفا لنكرة وحالا من معرفة
كمررت برجل حسبك من رجل او بزيد حسبك من رجل وتارة تعطى حكم الجوامد
نظرا للفظها فتقع مبتدا وخبرا فى الحال او فى الاصل نحو حسبهم جهنم بحسبك درهم
فان حسبك الله وبهذين رد على من زعم انها اسم فعل بمعنى يكفى لان العوامل
اللفظية لاتدخل على اسماء الافعال اتفاقا الثانى قطعها عن الاضافة لفظا
فتشرب معنى النفى زيادة على معناها الاصلى فتكون بمعنى لاغير وتبنى على الضم ابدا
وتلزم الوصفية كرايت رجلا حسب او الحالية كهذا زيد حسب اى حسبى او حسبك
اى كافيك عن طلب غيره او الابتدا كقبضت عشرة فحسب فالفاء زائدة لتزيين
اللفظ وحسب مبتدا حذف خبره اى فحسبى ذلك او عكسه اى فذلك حسبى وهذا
اولى لانها نكرة كما مر فيخبر بها عن المعرفة ولايجوز فيها غير هذين الاستعمالين وح
فكلام المص والشارح منتقد لان قوله واعربوا نصبا الخ يقتضى ان يقال فيها حسبا
بالتنوين لقطعها عن الاضافة لفظا ومعنى كما هو المراد بقوله اذا ما نكرا مع انه
لم يسمع ولا وجه له من القياس وايض قوله نكرا يقتضى بمفهومه انها عند اضافتها
لفظا او معنى معرفة كغيرها مع انها نكرة دائما لما علمت فالاولى ان يحمل قوله وما من
بعده قد ذكرا على المجموع لا على كل فرد حتى لايرد عليه حسب ولا على الآتية افاده
المصرح واول الصحيح ان اصله اوال بواو بين همزتين بدليل جمعه على اوائل
قلبت الهمزة الثانية واوا وادغم وقيل اصله ووال بهمزة بعد واوين قلبت الهمزة واو
والواو الاولى همزة وكان حقه ان يجمع على ووائل لكنهم استثقلوا واوين اول
الكلمة وله استعمالات فتارة يرد اسما بمعنى مبدء الشئ نحو ما له اول ولا آخر وتارة
يرد وصفا بمعنى سابق نحو لقيته عاما اولا بالتنوين لانه قد يؤنث بالتاء ووزن
افعل لايمنع من الصرف الا اذا لم تلحقه التاء كما سيأتى وتارة بمعنى اسبق فتليه
من ويمنع الصرف للوصفية ووزن الفعل لتجرده من التاء وهذا اول من هذين
وهل هو ح افعل تفضيل لا فعل له من لفظه او جار مجراه فى تجرده من التاء
وتلو من له خلاف وتارة يرد ظرفا كرايت الهلال اول الناس اى قبلهم قال
ابن هشام وهذا هو الذى يبنى على الضم لقطعه عن الاضافة قاله يس اهـ صبان بزيادة

قوله

ودون هو اسم للمكان الادنى اى الاقرب من مكان المضاف اليه كجلست
دون زيد اى قريبا من مكانه ثم توسع فيه فاستعمل فى المكان المفضول ثم فى الرتبة
المفضولة تشبيها للمعقول بالمحسوس كزيد دون عمرو فضلا ثم فى مطلق تجاوز
شئ لشئ كفعلت بزيد الاكرام دون الاهانة واكرمت زيدا دون عمرو
ويمينك وشمالك مثله فى التوضيح والهمع وغيرهما وخالف الرضى فمنع قطعهما عن
الاضافة مبنيين على الضم او معربين بلا تنوين وعل اعلم انها بمعنى فوق
وتوافقها فى البناء على الضم لنية معنى المضاف اليه كما قال الشارح وفى الاعراب منونة
لقطعها عن الاضافة اصلا بأن اريد بها علو مجهول كقوله كجلمود صخر حطه
السيل من عل بكسر اللام اى من شئ عال فحقها التنوين لكنه ترك للروى لا لنية
ثبوت لفظ المضاف اليه كما قيل لان المضاف اليه لا يحذف وينوى لفظه او معنا
الا اذا علم كما مر وهنا ليس كذلك اذ المراد من اى شئ عال لا علو شئ بخصوصه
وتخالفها فى انها لا تستعمل الا مجرورة بمن ولو معربة ولا يجوز نصبها وفى انها لا تنقاد
لفظا اصلا واما قوله يارب يوم لى لا اظلله ارمض من تحت واضحى من عله
فالهاء فيه للسكت بدليل بنائه على الضم اذ لا وجه له لو كان مضافا ولا يقال بنحو
لاضافته الى الضمير المبنى لانه كان يجب فتحه كما مر وهذا مضمون ح فما يقتضيه
جعلها فى عداد هذه الاسماء من انها تضاف لفظا وانه يجوز نصبها قال فى التوضيح
ما اظن شيئا منهما واقعا واما قول الصحاح يقال آتيه من عل الدار بالاضافة فة
فسهو كما فى ش الشذور ويجاب بما مر عن المصرح ومن قبل نادى بجر قبل
بلا تنوين اى ومن قبل ذلك وقرابة مفعول نادى او مجرور باضافة مولى اليه
والمفعول محذوف اى نادى كل صاحب قرابة قرابته ومولى الثانى مفعول
عطفت والعواطف فاعله والمراد بها الامور المقتضية للعطف من المروءة
والصداقة ونحوهما من قبل ومن بعد بالتنوين قراءة شاذة اغص
بفتح الهمزة والغين المعجمة مضارع غص من باب فرح اذا وقف فى حلقه الماء ونحوه
وجاء فى لغة بضم الغين من باب قتل ويقال اغصصته متعديا بالهمزة فعلى
هذا يكون اغص بضم ففتح مبنيا للمفعول والفرات العذب ويروى بدله الحميم

اى البارد ويطلق ايضا على الحار فهو من الاضداد ويَنوى معناه اشتهر ان المراد
بذلك ان ينوى معنى الاضافة وهى النسبة الجزئية الخاصة فى بعد زيد مثلا وذلك
المعنى هو نسبة البعدية الى خصوص زيد واما نية اللفظ فهى ان يكون لفظ المضاف
اليه ملحوظا ومقدرا فى نظم الكلام كالثابت واعترض بان معنى الاضافة لا يتحقق
الا بمجموع المتضايفين لانه حال بينهما فلا وجه لتخصيصه بالمضاف اليه قال الامير
فى حواشى الشذور على انها ليست معنى لما صدق المضاف اليه كما هو المراد ثم
يقال ما الدليل على ان المنوى لنا فى هذه الحالة المعنى وفى تلك اللفظ والذى
يخطر بالبال انه عند الحذف لا ينوى الا اللفظ وفى تلك الحالة يجوز الاعراب
والبناء على حد نحو يوم اذا اضيف للجملة ويقويه انه لم يوجد هنا سبب ينهض للبناء
بل يقولون علته تضمن معنى الحرف من النسبة الجزئية مع ان بعد مثلا لم تستعمل
فى ذلك كاستعمال من فى الشرط والاستفهام وتارة يقولون غير ذلك مما سيأتى
هنا ولا يخفى ما فيه اه وقال الصبان الذى يظهر لى ان المراد بنية المعنى ان يلاحظ
المضاف اليه معبرا عنه باى عبارة كانت فخصوص اللفظ غير ملتفت اليه بخلاف
نية اللفظ فانه يكون ملاحظا بعينه ومقدرا كالثابت وانما لم تقتض الاضافة
مع نية المعنى الاعراب لضعفها بخلافها مع نية اللفظ فهى قوية لنية لفظ المضاف
اليه اه وفيه ان ضعف الاضافة بنية المعنى وان لم تقتض الاعراب فلا تقتضى
البناء الذى هو المراد والاعراب اصل فى الاسماء فلا يحتاج لمقتض ولا يزال عنها
الا بموجب وكون اللفظ غير ملاحظ بخصوصه لا يظهر موجبا للبناء وليس له
نظير يحمل عليه بخلاف الاوجه الآتية فتأمل والجواب عن الاول ان الاضافة
وان كانت نسبة بين المتضايفين لكن خص بها الثانى لانه العمدة فى افادتها
لانك اذا قلت وبعد وسكت كانت البعدية كلية تشمل بعدية زيد وغيره فما جاءت
البعدية الخاصة وهى النسبة الجزئية الا من المضاف اليه فقولهم وينوى معناه اى
المعنى المتحصل والمتعين به فاضافة المعنى له لادنى ملابسة وانما خص بناؤه
بهذه الحالة لانه معنى جزئى لا يستقل بالمفهومية فحقه ان يؤدى بالحرف وقد ادى
هنا بالمضاف وحده فصار مشبها للحرف فى المعنى وهذا معنى قولهم لتضمنه معنى الاضافة

ل اى لافادته معناها ودلالته عليها فى الجملة وان كانت بعد مثلا لم تستعمل فيها كما تستعمل
من فى الشرط لان البناء العارض يكفيه ادنى سبب ولانه لما ادى بالمضاف وحده
واستغنى به عن المضاف اليه صار مشبها الاحرف الجواب فى الاستغناء به عما بعده فمن
ثم يسمونها الغايات لانها صارت غاية اى آخرا فى النطق بعد الحذف واما فى نية
اللفظ فلم يؤد معنى الاضافة بالمضاف وحده بل الثانى ملاحظ فى نظم الكلام ومقدر
فلم يبن ويقال الدليل على نية المعنى فى تلك الحالة سماعه مبنيا بلا موجب فاحتيج
الى التماس تلك العلة المترتب عليها شبه الحرف تصحيحا للقواعد كما قالوا فى نحو
عمر ان الدليل على عدله سماعه غير مصروف مع علة واحدة ولا يخفى ان فى ذلك مقنعا
يكفى فى التفرقة بين حالتى البناء والاعراب واما الاقتصار على حالة واحدة يجوز
فيها الاعراب والبناء فهو وان كان خاليا عن التكلف لكنه مخالف لاجماعهم فيما
نعلم على تعدد الحالتين وان حالة البناء لا يجوز فيها الاعراب وبالعكس فتدبر والله اعلم
فانها تبنى اى لما مر من تضمنها معنى الاضافة او شبهها باحرف الجواب
او لشبهها الحرف فى الجمود بلزومها استعمالا واحدا وهو الظرفية غالبا وعدم التثنية
والجمع او لافتقارها للمضاف اليه وان كان مفردا لان هذا البناء عارض يكفيه
ادنى شئ بخلاف البناء الاصلى فلا بد فيه من الافتقار للجملة وانما اعربت عند
ذكر المضاف اليه او نية لفظه مع افتقارها اليه لمعارضته بالاضافة لفظا او تقديرا ير
وحركت للدلالة على طرو البناء وكانت ضمة جبرا للفوات اعرابها باقوى الحركات او لتستوفى
باقى الحركات اذ فى حالة اعرابها لا تضم بل تنصب وتجر بمن فقط لكن نقل المصرح
على الازهرية وغيره جواز الرفع على الابتداء فى بعد اذا قطعت عن الاضافة اصلا فيقال
اما بعد فكان كذا والمسوغ للابتداء بالنكرة الوصف المعنوى والرابط محذوف اى
اما زمن تال للزمن السابق فكان فيه كذا وهذا الوجه مع بعده يمكن جريه مع عدم
القطع ايضا اقب من القبب وهو دقة الخصر يصف فرسا بانه ضامر البطن عريض
الظهر فقوله من عل اى من علوه وهو ظهره من اول اى من اول غيره اى من قبله
اعرابها اعراب ما لا ينصرف لا ينافيه ان الكلام فى اول التى هى ظرف بمعنى قبل لا فى
التى هى وصف بمعنى اسبق لانه ذكر الفتح استطرادا لتتميم ما حكاه الفارسى

ولعل المغني ج ابدا بذا في وقت اسبق من غيره يأتي خلفا له اي غالبا بدليل
قوله ورعا جروا الخ لقيام قرينة اي تدفع اللبس فلا يجوز جاء في زيد تريد غلام
زيد لحصول اللبس بخلاف امثلة الش فان القرينة فيها استحالة قيام الحكم بالمذكور
ولا بدّ من صلاحية الثاني لاعراب الاول فلا يحذف المضاف للجملة لانها لا تصلح
لاعرابه تنبيه قد يحذف مضافان فاكثر فيقوم الاخير مقام الاول نحو
وتجعلون رزقكم انكم تكذبون اي وتجعلون بدل شكر رزقكم تكذيبكم فكان
قاب قوسين اي فكان مقدار مسافة قربه قاب قوسين كما قدره الزمخشري
بناء على تفسير القاب بالقدر فان فسّر بما بين مقبض القوس وطرفها احتيج
الى مضاف آخر في الخبر اي مثل قاب قوسين وعليه قيل في الآية قلب اي مثل قابي
قوس والاصح ان الحذف تدريجي حذف الاول فخلفه الثاني ثم الثاني فخلفه الثالث
وهكذا باعرابه مثله باقي احكامه لانه يخلفه ايضا في التذكير والتأنيث والافراد
والتنكير وغير ذلك كما بينه الاشموني ورعا جروا اي استدا مواجره كما قد كان
اي كالجر الذي قد كان والمغايرة بين المتشابهين باعتبار اختلاف صورتي
التركيب لا بالذات او بناء على ان العرض لا يبقى زمانين ووجه الشبه كون كل
من الجرين اثر المضاف ودفع بذلك توهم انه جر جديد بغير المضاف لكن
بشرط الخ اي ليكون المعطوف عليه دليلا على المحذوف تو قد مضارع اصله في
تتوقد فحذف كل الخ وانما لم يعطف نار الاول على امرئ الاول العامل فيه كل والثاني
على الثاني العامل فيه تحسبين لان العطف على معمولي عاملين مختلفين ممنوع
عند س اما على حذف كل فالعطف على معمولي عامل واحد وهو تحسبين في
قراءة من جر الآخرة هي مخالفة للقياس من جهة ان المضاف بعض المعطوف
وهو الجملة لا معطوف وحده قيل ومن جهة فصل العاطف من المجرور بغير لا مع
ان شرط الحذف اتصاله به كالبيت او فصله منه بلا كقوله
ولم ار مثل الخير يتركه الفتى ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع اي ولا مثل الشر
ونحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء لكن نقل س عن الاكثرين عدم
اشتراط ذلك والاول اولى اي تقديرها في فيكون مقابلا للمعطوف عليه

والثنى

والشئ كثيرا ما يحمل على مقابله كحاله الحال من الاول واذا ظرف لحاله اى فيبقى
الاول كائنا كحاله وصفته وقت اتصاله به اذا عطف نحواى ولو بغير الواو
اسم مضاف الى مثل المحذوف اى او عامل فى مثله بغير الاضافة كقوله
مه عاذلى فهائما لن ابرحا بمثل او احسن من شمس الضحى وقد يترك تنوين المضاف
لعطفه هو على مضاف لمثل المحذوف وهو عكس الاول كقول ابى برزة غزونا مع
رسول الله صلى الله عليه وسلم سبع غزوات او ثمانى بفتح الياء بلا تنوين اى ثمانى
غزوات سهل وحزنها بدلان من الارضين والحزن بفتح المهملة وسكون
الزاى ضد السهل ونيطت اى تعلقت وفى عرى الامال استعارة بالكناية
وتخييل ونيطت ترشيح ومن قبل ذلك وقيل الاصل ومن قبلى فحذفت الياء
وبقيت الكسرة دليلا عليها فلا شاهد فيه لان حذف ياء المتكلم جائز كثير بدون ذلك
الشرط فلا خوف عليهم اى بالضم بلا تنوين مع كسر الهاء وهى قراءة ابن محيصن
ولا مهملة او عاملة كليس وقرأ يعقوب بالفتح بلا تنوين على عملها كان مع ضم الهاء
فان قدرت الفتحة اعرابا كان فيه الشاهد ايضا او بناء فلا وعند الفراء خصه
٢ الفراء بما يكثر اصطحابهما فى الذكر كاليد والرجل والنصف والربع وقبل وبعد فكان العامل
فى المضاف اليه شئ واحد فلا يرد توارد عاملين على معمول واحد بخلاف نحو رايت
دار وغلام زيد فيمتنع لعدم الاصطحاب فصل مضاف مفعول با جز وهو مصدر
مضاف لمفعوله وشبه فعل ما بالجر نعت لمضاف وما نصب فى موضع رفع فاعل
بفصل وعائدها محذوف اى نصبه ومفعولا او ظرفا حال من ما او من ضميرها المحذ وف
اى اجز ان يفصل المضاف المشابه للفعل منصوبه حال كونه مفعولا للمضاف
او ظرفا له فصل يمين نائب فاعل يعب باجنبى متعلق بمحذوف حال من
ضمير وجد اى وجد المضاف مفصولا باجنبى للضرورة ولا يصح تعلقه بضمير
وجد على رجوعه للفصل لان ضمير المصدر لا يعمل عند من قال به ابن هشام وهذا
مستتر اجاز المص اى تبعا للكوفيين وهو المختار ومنعه البصريون بالضرورة
مطلقا ولما تبعهم الزمخشرى رد قراءة ابن عامر الآتية مع تواترها وشرط الفصل
مطلقا ان لا يكون المضاف اليه ضميرا لانه لا يفصل من عامله من مفعول به

اى غير مهملة فلا يجوز اعجبنى قول زيد منطلق عمرو بجر عمرو ورفع زيد وتردد سم فى
جواز الفصل بالثلاثة فاستظهر الصبان منعه للطول مع ان المتضايفين
كالشئ الواحد   قتل اولادهم برفع قتل نائب فاعل زين وهو مضاف الى
شركاء من اضافة المصدر لفاعله باعتبار امرهم به واولادهم مفعول فصل به
بين المتضايفين وحسن ذلك كونه فضلة غير اجنبى من المضاف ورتبته
التاخير عن المضاف اليه لفاعل فلا يعتد به لكونه فى غير مركزه ولذا يستكره
الفصل بالمرفوع اختيارا لتمكنه فى موضعه   ترك يوما الخ ليس بنظم ويوما
ظرف لترك فصله من فاعله وهو نفسك المضاف اليه ومفعوله محذوف اى
ترك نفسك شانها مع هواها يوما ويحتمل انه مضاف لمفعوله والفاعل محذ
اى تركك نفسك وهو مبتدا خبره سعى   بنصب وعد هو المفعول الثانى
لمخلف وقد فصل به بين اسم الفاعل ومفعوله الاول المضاف اليه وهو رسله
تاركو لى صاحبى اى فتاركو مضاف لصاحبى بدليل حذف النون منه وقد
فصل بينهما بالجار والمجرور قال الدمامينى ويحتمل ان حذف النون للتخفيف
كقراءة الحسن وما هم بضارى به من احد لا للاضافة   بالقسم زاد فى الكافية
مما يفصل به اختيارا اما كقوله هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر
اى الخطتان المعلومتان من السياق هما خطتا اسر وقتل والخطة بالضم
الخصلة لكن المضاف فى هذا كالقسم ليس مشبها للفعل فمقتضاه عدم اشتراط
ذلك فيهما فتامل   باجنبى المراد به معمول غير المضاف سواء كان ظرفا لغيره
كمثله او مفعولا كقول جرير تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف
اى تسقى المسواك ندى ريقتها والامتياح الاستياك فهو اما ظرف اى وقت
امتياح او حال اى ممتاحة والرصف حجارة مرصوف بعضها الى بعض وماؤها
ارق واصفى من غيره او فاعلا لغيره كقوله انجب ايام والداه به اذ نجلاه فنعم ما نجلا
اى انجب والداه به ايام اذ نجلاه ومن المختص بالضرورة ايضا الفصل بفاعل
المضاف لمعمولها انه اسهل من الفاعل الاجنبى كقوله نرى اسهما للموت تصمى ولا تنمى
ولا نرعوى عن نقض اهواؤنا العزم   وقوله ما ان وجدنا للهوى من طب ولا عدمنا قهر وجد صب

برفع

برفع اهوآءنا ووجد وجزالعزم وصبب ومنه غير ذلك كما خط اى ما مصدرية
هى وصلتها خبر عن محذوف اى رسم هذه الدار كخط الكاتب الخ ويقارب اى بين
حروف الكتابة ويزيل بفتح اليآء اى يباعد بينها والجملة صفة يهودى فالضمير فى
الفعلين له نجوت الخ قاله معاوية حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتله
وقتل على وعمرو بن العاص رضى الله تعالى عنهم فسموا سيوفهم وتواعدوا السبع
عشرة ليلة من رمضان فلما خرج على كرم الله وجهه لصلاة الفجر ضربه عبد الرحمن
ابن ملجم المرادى نسبة الى مراد بفتح الميم قبيلة باليمن على صلعه ثم حمل على الناس
بسيفه فافرجوا له وتلقاه المغيرة بن نوفل بقطيفة رماها عليه وضرب به
الارض فحبسوه حتى مات الامام على بعد يومين قتلوه واما معاوية فضربه
صاحبه فاصاب اوراكه وكان سمينا فقطع منه عرق النكاح فلم يولد له بعد
ذلك واما عمرو فاشتكى تلك الليلة فلم يخرج للصلاة واناب رجلا من بنى
سهم يقال له خارجة فضربه الرجل فقتله فلما اخذ وسمعهم يخاطبون عمرا
بالامارة قال اوما قتلت عمرا قالوا بل خارجة قال اردت عمرا واراد الله خارجة فقتله
عمرو وفى ذلك يقول الشاعر وليتها اذ فدت عمرا بخارجة فدت عليا بمن شاءت من البشر
والاصل الخ اى ففصل فيه بين المضاف وهو ابى والمضاف اليه وهو طالب
بنعت المضاف وهو شيخ الاباطح وفيه انه ليس نعتا لنفس المضاف بل المجموع المتضايف
لان العلم مركب منهما لكن لما كانت تبعيته فى الاعراب انما هى للجزء الاول جعل نعتا
له وفاق كعب الخ قاله بجير بالجيم مصغرا اخو كعب بن زهير صاحب بانت سعاد
يحرض به كعبا على الاسلام لانه اسلم قبله كان يردون الخ قال ابن هشام يحتمل
ان ابا مضاف اليه على لغة من يلزمه الالف وزيد بدل منه فلا شاهد فيه وانما
افرده بالذكر لان له احكاما ليست فى الباب السابق
معتلا المراد به خصوص المنقوص والمقصور بقرينة تمثيله لا نحو ظبى فانه كالصحيح
هنا وان كان المعتل يشمله اويك كابنين فى حيز النفى كالذى قبله اى اذا
لم يكن واحدا من هذه المذكورات فذى مبتدا اول وجميعها ثان والياء
ثالث وفتحها رابع وبعد بالضم حال من اليآء اى بعد هذه المذكورات او متعلق

يغين

مطلب المضاف الى ياء المتكلم م

باحتذى بضم التاء وماض مجهول اى اتبع وهو خبر عن فتحها والجملة خبر عن اليا
ربطت بالهاء من فتحها والجملة خبر عن جميعها والرابط محذوف وهو المضاف
اليه بعد والجملة خبر عن ذى فان جعل جميعها تاكيدا فالمبتدآت ثلاثة فقط
وحق المقابلة ان يقول فذى جميعها سكون آخرها احتذى لان كلامه اولا
فى آخر المضاف لا فى حال الياء لكنه اكتفى بقوله وتدغم اليا وقوله والقاسم لاستلزام
ذلك السكون وتدغم اليا اى التى فى آخر الاسم المضاف وقوله فيه اى فى ياء المتكلم
المذكورة بقوله جميعها اليا وذكره هنا لتأولها باللفظ والواو اى بعد قلبها
ياء ولم يذكره المص للعلم بأن الادغام انما يكون فى المثلين والاشعار به من قوله
وان ما قبل واو ضم فاكسره يهن بضم الهاء اى يسهل فى النطق وكسر الهاء
مفسد للمعنى لانه من الوهن وهو الضعف ولو قال يلن لسلم من عيب السناد
يكسر آخر المضاف نحو اى مع سكون الياء او فتحها كما سيذكره فهذان وجهان
ويجوز حذف الياء اكتفاء بالكسرة قبلها او قلبها الفا بعد فتح ما قبلها كغلاما وقد
تحذف الالف اكتفاء بالفتحة فالجملة خمسة اوجه ولا تختص الثلاثة الاخيرة
بالمنادى خلافا للتسهيل لكنها تختص بالاضافة المحضة اما فى غيرها كمكرمى فلا
حذف ولا قلب لانها فى نية الانفصال فلم تكن اليا كجزء الكلمة كالمفرد نحو
ذكر اربعة اشياء يكسر فيها آخر الاسم كما يسكن فى اربعة فنقول قاضى اعرابه
مقدر على ما قبل ياء المتكلم لتعذره مع سكون الادغام وان كان قبل ذلك ثقيلا
فقط رايت غلامى بفتح الميم وزيدى بكسر الدال وكذا ما بعده فحذفت
اللام والنون للاضافة قال الصبان هذا هو التحقيق عندى وان اشتهر
ان حذف اللام للخفة والنون للاضافة وليس فى الشرح نسخ خلافا لمن توهمه اه
ولعل وجه ما اشتهر ان اللام لا تنافى الاضافة للجمع بينهما فى نحو لا ابالك عند
س كما مر فى باب لا لتصح الياء اى المنقلبة عن الواو زيدى هو مرفوع بواو
مقدرة لتعذرها مع الياء وقيل بالواو المنقلبة ياء وهو المختار كما مر فى باب
الاعراب تقلب الفه ياء اى جوازا عوضا عن الكسرة التى يستحقها ما قبل
الياء فهو مما ناب فيه حرف عن حركة فى غير باب الاعراب ومثله لا رجلين اه يس

قال

قال الموضح واتفق الجميع على قلب الالف ياء في على ولدى مع كل ضمير لا لخصوص
الياء كعليه ولدينا اه ومثلهما الى سبقوا هوى قاله ابو ذويب في قصيدة
يرثي بها بنيه الخمسة هلكوا جميعا في طاعون واعنقوا اي اسرعوا من العنق
بفتحتين نوع من السير وتخرموا ماض مجهول اي اخرمتهم المنية اي اخذتهم
ان ياء المتكلم تفتح اي في الكثير الشايع وتكسر قليلا اذا كانت مشددة بان
ادغم فيها كمسلمي وقاضي وبها قرأ حمزة بمصرخي وكسر الحسن والاعمش يا عصاي وهو اضعف
من الكسر مع التشديد لكنه مطرد في لغة بني يربوع واما تسكين محياي لورش
فمن اجراء الوصل مجرى الوقف واما ما عدى هذه الاربعة هو المفرد وجمعا
التكسير الصحيحان والمعتل المشبه للصحيح وجمع المونث السالم فكل هذه يجوز
فيها التسكين كما هو الاصل في كل مبني والفتح لانه الاصل في كل ما كان على حرف
واحد فهو اصل ثان وكذا يجوز الحذف والقلب بوجهيه كما مر تنبيه اذا كان
آخر الاسم ياء مشددة قبل الاضافة كبني تصغير ابن وكرسي وحواري فهو
من المعتل المشبه للصحيح لكن اذا اضيف للياء وجب حذفها لتوالي الامثال مع
انه كان يختار حذفها بدون توال كما مر وليس بعد الاختيار الا الوجوب واذا
حذفت فاما ان يبقى كسر ما قبلها او يفتح على حذفها بعد قلبها الفا لانها بدل
ثقيل او تحذف احد اليائين الاولين وتدغم الثانية في ياء المتكلم فتفتح على
الاصل فيها والله اعلم ✧ بفعله المصدر الحق اعترض بانه
يقتضي ان عمل المصدر لشبهه بالفعل كالوصف وليس كذلك بل لانه اصل
للفعل ولذلك عمل ماضيا وغيره لانه اصل الكل والوصف لا يعمل الا اذا كان
بمعنى ما اشبهه وهو المضارع وقد يجاب بانه من الحاق الفرع في العمل بالاصل
فيه وهو الفعل لا من الحاق المشبه به بالمشبه فعلة الالحاق مسكوت عنها
في العمل اي لا في غيره لانه يخالف الفعل في انه لا يعمل الا بالشروط الاتية وفي
جواز حذف فاعله ولا يتحمل ضميرا واذا حذف الا اذا كان نائبا عن فعله وفي
رفعه نائب الفاعل خلاف واختار بعضهم الجواز بشرط امن اللبس كعجبت من قراءة
في الحمام القرآن ومن اكل الخبز وشرب الماء بخلاف الفعل في الجميع ان كان نحو

مطلب اعمال المصدر

فعل اسم كان ومع ان او ما صفته وجملته محل خبرها نائباً مناب الفعل قيل عليه
سماعى وقيل يقاس فى الامر والدعاء والاستفهام فقط وقيل والانشاء نحو حمد الله
والوعد نحو قالت نعم وبلوغا بغية ومنى والتوبيخ كقوله وفاقا بنى الاهواء والنهى ولهوى
اه صبان واما نفس المصدر فقدم فى المفعول المطلق الخلف فى ناصبه ان يكون
مقدرا انه فى التسهيل ان ذلك غالب لا شرط ومن غير الغالب قول بعض العرب سمع اذنى
اخاك يقول ذلك فسمع مبتدا مضاف لفاعله واخاك مفعوله ويقول حال سدت
مسد الخبر على حد ضربى العبد مسيأ اى سمع اذنى اخاك حاصل اذ كان يقول ذلك
ونحو ان ضربك زيدا قبيح وكان اكرامك بكرا حسنا ولا اعراض عن احد فهذه
المصادر عاملة مع انه يمتنع تاويلها بالفعل لالتزام العرب عدم وقوعه فى هذه
المواضع لانهم كما فى الدمامينى لا يقولون ان اضرب العبد مسيئا ولا يوقعون
ان وصلتها بعد ان وكان الا مفصولة بالخبر نحو ان لك ان لا تجوع فيها ولا الحرف
المصدرى وصلته بعد لا غير المكررة اه وعلل بعضهم الاول بانه لا يصح تقديره
بما ولا بان المخففة لاشتراط ان يسبقهما طالب يعمل فيهما ولا بان المصدرية لانها
تخلص المضارع للاستقبال والقصد الاخبار بان السمع حاصل لا سيحصل
اه ونظر فيه بانه يصح تقدير ان مع الماضى فالاولى لكن اجاب عنه من جعل
ذلك شرطا بان التقدير سائغ بحسب الاصل وان امتنع لهذا العارض وهو
الوقوع فى تلك المواضع وبانه لا يلزم من كون اللفظ مقدرا باخر صحة النطق
به مكانه فالحاصل ان الشرط كون المصدر بمعنى الفعل وان لم يصح حلوله محله
ويخرج به المصدر الذى لم يرد به الحدوث كما مر من الشذوذ فى مررت فاذا له صوت صوت
حمار من ان العامل فى صوت الثانى محذوف لان الاول لم يرد به الحدوث حتى
يؤول بالفعل ويعمل بل انك مررت به وهو فى حال تصويت وكذا المصدر المراد
به اسم عين او معنى كان يراد بالصوت الاول فى هذا المثال الشئ المسموع فانه
لا يؤول بالفعل وكذا المصدر المؤكد والمبين للعدد لان تاويل الثانى يفوت
العدد وتاويل الاول يجعله نوعيا باسناد الفعل الى فاعله والقصد انه لمجرد
التوكيد اما النوعى فيعمل ولو فى حالة كونه مفعولا مطلقا كضربت زيدا ضرب عمرو بكرا فتامل

وفى الاستقاطى قال ابن هشام قد يورد على هذا الشرط ان المحلى بال لايحل محله
فعل مع انه يعمل والجواب انه يحل وال كالجزء منه اهـ تنبيه يشترط ايضا ان
لايكون مضمرا خلافا للكوفيين ولا مصغرا ولا بتاء الوحدة كضربة اما التى فى
اصل بنيته كرحمة فلا تضر ولا مفصولا من معموله بتابع او غيره فلا يجوز اعجبنى
ضربك الشديد زيدا بخلاف ضربك زيدا الشديد لان معموله كالصلة من الموصول
فلا يفصل بينهما واما قوله انه على رجعه لقادر يوم تبلى الخ فيوم معمول المحذوف
اى يرجعه لا لرجعه للفصل بينهما بخبران ولا محذوفا ولهذا ضعف تقدير متعلق
البسملة اسما كابتدائى كما مر مع جوابه هناك ولا موخرا عن معموله لكن جوز الرضى
تقديم معموله الظرفى واختاره السعد وغيره لتوسعهم فيه ومنه فلما بلغ معه السعى
ولا تاخذكم بهما رافة لا يبغون عنها حولا اللهم اجعل لنا من امرنا فرجا ومخرجا
وجعل الظرف متعلقا بمحذوف حالا من المصدر تكلف وان يكون مفردا
وشذ اعمال غيره كقوله قد جربوه فما زادت تجاربهم ابا قدامة الا المجد والفنعا
بالفاء والنون والعين المهملة اى الخير والكرم وترك المص هذه الشروط لاغناء
ما ذكره منها اذ المضمر لا يقدر بالفعل بل لا يسمى مصدرا اصلا وتاويل المصغر
وذى التاء والمجموع يفوت المقصود منها واما المفصول والموخر فلان معمول الصلة
لا يفصل باجنبى ولا يتقدم على الموصول وانما اطلنا فى ذلك للاحتياج اليه
فتدبره والله اعلم ويقدر بما الخ مقتضاه ان ما لا تقدر مع الماضى ولا المستقبل
وليس كذلك بل هى صالحة للازمنة الثلاثة الا ان يقال انما خصوها بذكر الحال
لتعذره مع ان ولان دلالة ان مع الماضى على المضى ومع المضارع على المستقبل اشد
من دلالة ما عليهما . اكثر من المنون اى فى الاستعمال واما المنون فاقيس
لشبهه الفعل فى التنكير ويليه المضاف لانه كثيرا ما ينوى فيه الانفصال بطن
متعلق بازلنا والهام جمع هامة وهى الراس كلها وتطلق على جمجمة الدماغ وحدها
فاضافته لضمير الراس للتاكيد على الاول وسهله اختلاف اللفظين ومن اضافة
الجزء للكل على الثانى واراد بالمقيل العنق لانه محل اقالة الراس اى استقرارها
يخال الفرار اى يظن الهرب من الحرب يبعد الموت فانك فالتابعين

هو مصدر ابنت الرجل بشد الموحدة واسكان النون اذا بكيته واثنيت عليه بعد الموت ومن معانيه ان يعاب الانسان فى وجهه او يذكر بقبيح وكلاهما مناسبة هنا وفى بعض نسخ العينى والتأنيب بنون فتحتية فموحدة وفسره بالتعنيف وهو منصوب على انه مفعول معه او عطفا على اسم ان وعروة مفعوله وخبر ان فى بيت بعده ودعاك اى طلبك لنصرته ويروى رعاك اى حفظك وشوازع اى ممتنع لقتله اولى المغيرة اى اوائل الخيل المغيرة على العدو
. وانكل اى اعجز مثلث الكاف وماضيه بالفتح والكسر ومصدره النكول كما فى القاموس ومسمع كمنبر اسم رجل مفعول لضرب • فى الدلالة على معناه اى معنى المصدر وهو الحدث لكن بواسطة فان الصحيح الذى صوبه بعضهم ان مدلول اسم المصدر مباشرة لفظ المصدر لا الحدث فهذا فرق معنوى وما ذكره الشم لفظى وخرج بهذا القيد نحو الكحل والدهن بضم اولهما فانه وان اشتمل على حروف الفعل لم يدل على الحدث بل على ذات وهو الجوهر المعلوم من بعض ما فى فعله اى من الحروف الاصلية او الزائدة فان حق المصدر ان يتضمن حروف فعله اما بمساواة له كتكلم تكلما او بزيادة كاكرم اكراما فان نقص دون تعويض كان اسم مصدر كتوضا وضوءا وتكلم كلاما دون تعويض متعلق بخلو ولكن عوض عنه اى سواء كان العوض فى آخره كما ذكره اولا كما ذكره اولا كعلم تعليما وسلم تسليما فانه نقص من فعله احدى اللامين المكررين ولكن عوض عنها التاء فى اوله لا المدة قبل آخره لوجودها لغير تعويض فى نحو اكراما وزعم ابن المص لم ينفرد به بل تبع والده وجرى عليه الدماميني فى شرح التسهيل فقال ينبغى ان يقيد البعض الناقص بكونه اكثر من حرف كما قيده المص فى شرحه كالوضوء والغسل والكلام والعرف والعون والكبر لبعد ما بينها وبين افعالها اى توضا واغتسل وتكلم واعترف واعان وتكبر واما نحو العطاء والثواب فمصدران لقربهما من الفعل اذ الاصل اعطاء واثواب فحذف زائدهما وهو الهمزة وحرك ما بعدها ليصح الابتداء به وبعد عطائك اسم مصدر مضاف لفاعله والمائة مفعوله اى المائة من الابل

والرتاع بالفوقية جمع راتعة من قبلة الرجل اسم مصدر مضاف لفاعله وامرأته مفعوله والجار والمجرور خبر مقدم على الوضوء اذا صح عون الخالق الخ هو بمعنى قوله اذا كان عون الله للعبد مسعفا تهيأ له في كل امر مراده وان لم يكن عون من الله للفتى فاول ما يجنى عليه اجتهاده

فلا ترين مضارع مجهول والوفا بفتح الهمزة وضم اللام اى محبا مفعوله الثاني فان الخلاف فيه مشهور محله فى اسم المصدر غير العلم وغير المبدوء بميم زائدة لغير مفاعلة اما العلم فلا يعمل اتفاقا كيسار وفجار وبرة ان كانا من الفجور اى صيره ذا فجور وبر ولانهما مصدران لفجور وبر ولا يرد ذلك على قوله ولاسم مصدر عمل لانه مقيد بقيد المصدر وهو صحة تأويله بالفعل واما المبدوء بالميم المذكورة فيعمل اتفاقا كالمضربة والمحمدة ومنه قوله

اظلوم ان مصابكم رجلا اهدى السلام تحية ظلم فالهمزة للندا ومصابكم اسم ان مضاف لفاعله ورجلا مفعوله وجملة اهدى السلام صفة رجل وتحية مفعول مطلق لاهدى كقعدت جلوسا او حال من الفاعل وظلم خبر ان واحترز بغير المفاعلة من نحو ضارب مضاربة فانه مصدر لا اسم كذا فى التوضيح وتبعه الاشموني هنا وذكر غيرهما ان ذا الميم مصدر مطلقا وجرى عليه فى الشذور

الصيمرى بفتح الميم نسبة الى صيمرة بلدة بالعجم وبعد جره نحو فيه افادة ان جر المضاف اليه بالمضاف لا بالاضافة ولا الحرف المقدر وقوله كمل اى ان اردته والا فهو غير لازم فيزاد على صور الشرح الثلاثة صورتان اضافته للفاعل مع حذف المفعول نحو وما كان استغفار ابرهيم اى ربه وعكسه نحو لا يسام الانسان من دعاء الخير اى من دعائه الخير تنفى يداها اى الناقة المذكورة قبل والهاجرة وقت اشتداد الحر نصف النهار ونفى الدراهم مفعول مطلق اى نفيا كنفيها وهي جمع درهام لغة فى درهم فالياء منقلبة عن الف المفرد لا للاشباع بخلاف ياء صياريف لانه جمع صيرف وتنقاد بمعنى النقد فاعل نفى وكل مصدر جاء على تفعال فهو بفتح التاء الا تلقاء وتبيان فبالكسر وليس كذلك اى لان فجح المستطيع ليس الا على نفسه لا على غيره والا لزم

تاثيم جميع الناس بترك مستطيع واحد وهذا الرد مبنى على ان ال فى الناس للاستغراق فان جعلت للعهد الذكرى صح الاستشهاد به لتقدم ذكر الناس رتبة. لان رتبة المبتدا وهو حج مع متعلقاته التقديم فالمعنى حج البيت من استطاع واجب على الناس المذكورين وهم المستطيعون واصرح منه فى الاستشهاد حديث وحج البيت من استطاع اليه سبيلا فمن بدل من الناس اى بدل بعض والرابط محذوف اى منه كما اشار اليه الشارح ويلزم على ذلك الفصل بين البدل والمبدل منه باجنبى وهو المبتدا وقيل من مبتدا وهى اما شرطية او موصولة وجر ما يتبع الخ اما الاولى مفعول جر والثانية مفعول يتبع وقوله فحسن خبر لمحذوف اى فرايه حسن وانما يجر التابع اذا عدم المانع لا فى نحو اعجبنى اكرامك وزيد لامتناع العطف بلا اعادة الخافض عند غير المص حتى تهجرا اى سار ذلك الحمار الوحشى فى الهاجرة اى شدة الحر والرواح من الزوال الى الليل وهاجها اى اثار اتانه المرافقة له فى طلب الماء وطلب المعقب مصدر لهاج على حد قعدت جلوسا مضاف الى فاعله وهو المعقب بكسر القاف المشددة اى الغريم الطالب لغريمه من عقب فى الامر طلبه بجد وحقه مفعول طلب والمظلوم صفة المعقب على محله اى هاجها هيجانا كطلب المظلوم حقه قد كنت داينت بتقديم التحتية على النون اى اخذت تلك الجارية المعلومة فى دين لى عليه والليان بفتح اللام اكثر من كسرها المماطلة والله اعلم

عرفه فى التسهيل بانه الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية فى مطلق الحركات والسكنات على المضارع من افعالها فى حالتى التذكير والتأنيث المفيدة لمعنى المضارع او الماضى فخرج بالدالة على الفاعل اسم المفعول وما بمعناه كقتيل وبالجارية على المضارع الجارية على الماضى كفرح وغير الجارية على فعل ككريم وتانيث نحو اهيف فانه لا يجرى على المضارع الا فى التذكير لان مؤنثه هيفا ولمعناه او معنى الماضى لاخراج نحو ضامر الكشح مما دل على الاستمرار وصرح به ايضا افعل التفضيل لانه للدوام كما خرج بما قبله فهذه المخرجات ما عدى الاول والاخير صفات مشبهة لا اسم فاعل هذا هو الاصطلاح المشهور واما ما سياتى فى ابنية اسماء الفاعلين من انه يطلق عليها اسم الفاعل

مطلب اعمال اسم الفاعل م

فباعتبار

فباعتبار اصطلاح آخر وهو مجاز كما سيأتي وان شئت فقل اسم الفاعل ما دل على فاعل الحدث وجرى مجرى الفعل في افادة الحدوث فخرج بالاول اسم المفعول وبالثاني الصفة بجميع اوزانها وافعل التفضيل في العمل اي لا في غيره فانه يضاف لمعموله ويطرد جر معموله المتاخر بلام التقوية بخلاف الفعل والمراد عمل التعدي ان تعدى فعله واللزوم ان لزم والجار متعلق بما تعلقت به الكاف او بها نفسها لما فيها من معنى التشبيه بناء على جواز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل بمعزل بكسر الزاي كما هو الرواية فيكون اسم مكان والباء ظرفية وعن مضية متعلق به لاكتفاء الظرف برائحة الفعل وان كان اسم المكان لا يعمل في غيره والمعنى ان كان في مكان عزل اي ابعاد عن مضي حدثه والمكان هنا مجازي وهو التركيب ولا يصح جعله بمعنى الحدث والباء للملابسة اي ان كان ملتبسا بانعزال لانه كان يجب فتح زايه كما هو قياس مفعل الحدث من مكسور عين المضارع كما سيأتي ان كان مستقبلا او حالا مثله الدال على الاستمرار على ما مر في الاضافة ويشترط ايضا ان لا يكون مصغرا ولا موصوفا قبل عمله كالمصدر لانهما من خواص الاسماء فيبعدانه عن الفعل ولا تضر التثنية والجمع لانهما لا يغيران صيغة المفرد كالتصغير ولان علامتهما تلحق الفعل وانما ابطلا عمل المصدر لبعده عن الفعل بضعف دلالته على الزمان جدا لان لزومه له غير بين بخلاف الوصف وان كان بمعنى الماضي لم يعمل اي اتفاقا ذا امتنع وقوع المضارع موقعه نحو كان زيد ضاربا عمرا امس لصحة كان زيد يضرب الخ بخلاف هذا ضارب زيدا امس لعدم صحة يضرب بدله فهو مشبه له اي للماضي معنى لكونه بمعناه لا لفظا لانه لم يوازنه واجاز الكسائي ث اي محل الخلاف في نصبه المفعول كالمثال اما الفاعل فان كان ضميرا رفعه اتفاقا او ظاهرا فكذلك على ظاهر كلام س واختاره ابن عصفور قال السيوطي وهو الاصح لكن بشرط الاعتماد على شيء مما ذكروه اه ومقتضاه انه يرفع الضمير وان كان لم يعتمد في نحو ضارب انت امس حكاية حال اي بدليل ونقلبهم دون وقلبناهم والمعنى يبسط ذراعيه والمشهور في حكاية الحال

ان يقدر الماضى واقعاً زمن التكلم وقيل ان يقدر المتكلم نفسه موجودا فى زمن
وقوع الفعل ويعبر عن كل بما يدل على الحال وكون الآية من ذلك انما هو باعتبار
المخاطبين لا الخالق جل وعلا فان الدنيا عنده كاللحظة الواحدة وقيل لاحاجة
الى الحكاية لان حال اهل الكهف مستمر الى الآن فيجوز ان يلاحظ فى باسط
جانب الحال فيعمل وفى كلامهم ما يؤيده الا اذا اعتمد على شئ اى ليقربه
من الفعل واشار الشارح الى ان ما فى هذا البيت فى معنى الشرط الواحد وهو
الاعتماد على احد المذكورات فان لم يعتمد لم يعمل خلافا للاخفش والكوفيين
وهذا شرط لعمله فى المفعول وفى الفاعل الظاهر كما مر وعدم المضى شرط لعمله فى
المفعول فقط فقول المغنى ان اشتراط الجمهور الاعتماد وكونه بمعنى المضارع انما
هو لعمل النصب يعنى به مجموع الامرين والا فالاعتماد شرط لعمل الرفع فى الظاهر
ايضا عند الجمهور قاله الدماميني والشمنى افاده الصبان اوحرف نداء
الصواب ان المسوغ الاعتماد على الموصوف المقدر اذ التقدير يارجلا طالعا
جبلا لان حرف النداء مختص بالاسم فكيف يقربه من الفعل وقد يقال المدعى
ان حرف النداء مسوغ بل اذا وليه الوصف عمل وهذا لا ينافى كون المسوغ الموصوف
المقدر وانما صرح به هنا مع دخوله فى قوله وقد يكون نعتا لدفع توهم ان النداء
يبعده من الفعل فلا يعمل اوالنفى اى ولو تأويلا نحو انما ضارب زيد عمرا
وغير مضيع نفسه عاقل اومفعوله اى مفعول ناسخ محذوف عرف
اى بقرينة حالية كاختصاص الصفة به نحو مررت بعاقل او مقالية كبيتى الشرح
بدليل بقيتهما وكالنداء لانه ظاهر فى العاقل بخلاف مررت بقائم وكم مالئ الخ
كم خبرية مبتدأ لحذف خبرها اى لا يفيده نظرة شيئا ومالئ اسم فاعل
من ملأ مميز لكم مجرور باضافتها اليه وعينيه مفعوله ومن شئ غيره اى
ملك غيره متعلق به وراح تامة بمعنى ذهب والبيض اى النساء الحسان فاعلها
وكالدمى حال منه وهو بضم الدال جمع دمية كذلك وهى الصورة من العاج شبه
بها النساء لحسنها وبياضها فان جعلت راح ناقصة بمعنى صار كان خبرها
نحو الجمرة اى صار البيض كائنة نحو الجمرة وكالدمى حال ايضا والمعنى على تمامها اظهر

فتدبر ليوهيها بالياء التحتية بعد الهاء يقال اوهى الشئ يوهيه اى اضعفه وبروى بالنون بدل الياء بمعناه وعل كتف وذهب التيس الجبلى قدارتضى اى بلا شرط اعتماد كما فى التصريح ولا عدم تصغير ولا وصف كما فى الفية ابن معطى والمسيوطى لا يعمل مطلقا اى وال فيه معرفة لا موصولة وزعم ابنه الخ هو مافى شرح الكافية ولعله لم يعتبر الخلاف لضعفه بديل خبر عن المذكورات قبله على حد والملائكة بعد ذلك ظهير او لان العطف باو والتى للاحد الدائر اى كل واحد منها على حد تم بديل وسوغ الابتداء بها كونها اعلاما على اوزان خاصة وقوله فى كثرة اى فى التنصيص عليها كما او كيفا واما فاعل فيحتمل لها وللقلة يصلح للكثرة فى نسخ من الثلاثى واخذ من قول المصنف فاعل لانه انما يجئ من الثلاثى فلا تبنى هذه الامثلة من غيره انه ما شذ من قولهم دراك وسائر من ادرك واسار اى ابقى فى الكاس بقية ومعطى ومهوان من اعطى واهان وسميع ونذير من اسمع وانذر وزهوق من ازهق فتعمل عمل الفعل اى كلها على الصحيح حملا على اصلها وهو اسم الفاعل وانكر الكوفيون اعمالها لزيادتها بالمبالغة على معانى افعالها ولزوال الشبه الصورى والنصب بعدها بفعل مضمر تفسره هى وانكر اكثر البصريين الاخيرين والجرمى فعلا فقط على حد اسم الفاعل اى بشروطه وفاقا وخلافا اما العسل فانا شراب فيه رد على منع الكوفيين تقديم المنصوب عليها وكون ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها انما هو مع غير اما كما هو سيأتى اخا الحرب كناية عن ملازمته لها واللام بمعنى اللام واراد بالجلال بكسر الجيم جمع جل بضمها ما يلبس فى الحرب من الدرع ونحوه والولاج فعال من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهى فى الاصل عماد البيت واراد بها البيت نفسه واعقلا بمهملة فقاف من اعقل الرجل اذا اضطربت رجلاه من الفزع وهو حال او خبر ثان لليس لنحار بوائكها جمع بائكة وهى الناقة السمينة عشية الخ نصب على الظرفية وسعدى بالضم اسم امرأة مبتدا خبره الجملة الشرطية اى لو تراءت الخ والجملة فى محل جر باضافة عشية اليها على ما فى الصبان فهى ظرف لشئ غير مذكور فى البيت اى كان كذا

وكذا عشية كون سعدى من الجمال بحيث لو تراءت الخ ويحتمل انها ظرف لتراءت
فلا تكون مضافة ولم تنون للضرورة او لمنع صرفها بان اراد بها عشية معينة
اى لو تراءت سعدى لراهب وقت العشية قلا الخ وبدومة صفة لراهب وهى
بضم الدال قرية بين الشام والعراق تسمى دومة الجندل وتجر وحجيج مرفوعان
بالابتدا ودونه خبر والجملة صفة ثانية لراهب وهما انما جمع لتاجر وحاج الجمعان
لان الصحيح ان فعلا وفعيلا ليسا من صيغ الجموع قيل والمسوغ للابتداء
بهما العطف وفيه انه لا يسوغ الا بشرط كون احد المتعاطفين فقط مسوغا
ولا مسوغ هنا فان اعتبر فى احدهما كونه وصفا لمحذوف اى قوم تجر مثلا على
حد مؤمن خير من كافر او الوصف المقدر اى تجر كثير لان المقام للمبالغة
فالثانى مثله فى ذلك ولا حاجة للعطف وقلا بالقاف اى ابغض جواب
لو واهتاج اى ثار واخوان العزاء اى الملازمين للتصبر مفعول مقدم لهيوج
لانه من هاج المتعدى لا اللازم يقال هاج الشئ بنفسه وهجته انا اى اثرته
اتانى انهم الخ ان ومعمولاها فاعل اتى ومزقون بفتح فكسر جمع مزق كذلك من
مزقت الثوب قطعته والعرض محل المدح والذم من الانسان والكرملين
بكسر الكاف وفتح اللام ماء فى جبل طئ تشرب منه الجحاش والفديد بفاء ودالين
مهملتين التصويت اى هم مثل جحاش الخ   فامورا منصوب بحذر اى لاعتماده
على المبتدا المقدر اى هو حذر وكذا ما ليس منجيه منصوب بامن   وما سوى
المفرد مبتدا خبره جعل ومثله مفعول ثان لجعل وحيث ظرف له وما زائدة
وجملة عمل مضاف اليها حيث او ان حيثما شرطية وعمل فعل الشرط وجوابه محذوف
اى جعل مثله   وهو المثنى والمجموع اى من اسم الفاعل وامثلة المبالغة كما يعلم
من الشواهد   اوالفا جمع آلف من الالفة وهى المحبة وهو حال من القاطنات
فى قوله القاطنات البيت غير الرم بضم الراء وشد الميم جمع رامة بمعنى ذاهبة
ومكة مفعول اوالفا والورق جمع ورقاء وهى الحمامة التى يضرب بياضها الى سواد
والحمى بفتح فكسر اصله الحمام حذفت الميم الاخيرة وقلبت الالف ياء والفتحة كسرة
للروى   ثم زادوا انهم الخ بفتح الهمزة على تقدير الباء اى زادوا على غيرهم بانهم الخ

اوبكسرها على الاستئناف لبيان سبب الزيادة وحذف معمول زادوا للعموم
وكذا عند تقدير اللام مع الفتح وغفر وفخر بضمتين جمع غفور وفخور بالخاء المعجمة
اى غير مفتخرين اوبالجيم من الفجور وهو الكذب وذنبهم مفعول غفر واضافته
لادنى ملابسة اى ذنب الغير معهم وانصب الخ افاد بتقديم النصب انه
اولى لانه الاصل وقيل الخفض للخفة وقيل سواء وافاد ايضا ان العامل لا يضاف
للفاعل لانه لا ينصب وكذا لا يضاف للحال ولا التمييز بل للمفعول وحكى
اضافته للخبر في انا كائن اخيك لشبهه به واما قائم الاب فاضيف الى
فاعله لعدم عمله النصب ومحل جواز الوجهين فى الظاهر اما الضمير المتصل
فيتعين جره بالاضافة لعدم التنوين كهذا مكرمك وجعله الاخفش وهشام
فى محل نصب كالهاء فى الدرهم زيد معطيكه كما مر فى الاضافة وهو انصب
ماسواه اى ماسوى التلو وهو ما فصل من الوصف بفاصل ولو غير مضاف
اليه نحو انى جاعل فى الارض خليفة وانما ينصب ماسواه اذا لم يكن فاعلا
والا وجب رفعه كهذا ضارب زيدا ابوه ولم يكن التلو مما يفصل به بين المتضايفين
والا جاز جره كهذا معطى درهما زيد ومخلف وعده رسله ولم ينبه على ذلك
لظهوره من مواضعه العامل خرج غيره فتجب اضافته لتاليه ونصب ماسواه
ولو اكثر من واحد لامتناع الاضافة لشيئين كهذا معطى زيد امس درهما ومعلم
بكر امس عمرا قائما ونصبه بفعل مقدر عند قوم لعدم اهلية الوصف له وعند
السيرافى بالوصف وان كان ماضيا لشبهه المحلى بال فى عدم التنوين
بسبب الاضافة ولطلبه له فعمل فيه كغيره من المقتضيات ولما تعذرت الاضافة
تعين النصب للضرورة وعليه يخرج وجاعل الليل سكنا بلا احتياج الى اعتبار
الاستمرار فتأمل فقول الخ وبالوجهين قرئ ان الله بالغ امره وهل هن كاشفات
ضره وجب نصب الاخرى بالوصف لانه عامل تابع الذى الخ شمل
جميع التوابع لانه مفرد مضاف فيعم والمثال لا يخصص وقوله انخفض مخرج
لتابع المنصوب فلا يجوز جره خلافا للبغداديين لان شرط الاتباع على المحل كونه
اصليا والاصل فى الوصف المستوفى للشروط النصب لا الجر واشار بقوله الخ

الى ادبحيثية ما لم يمنع منه مانع كمنعه فى نحو الضارب الرجل وزيد اليلا يلزم
اضافة الوصف المحلى بال الى الخالى منها وجوزه سيبويه لانه يغتفر فى التابع
على اضمار فعل الارجح اضمار وصف منون ليطابق المذكور ولان حذف المفرد
اسهل من الجملة فان كان الوصف المذكور غير عامل تعين الفعل نحو وجاعل
الليل سكنا والشمس اى وجعل الشمس وهو الصحيح اى عند ش لفقد
الطالب للمحل فلا يعطف عليه اذ الوصف لا ينصب الا اذا كان منونا او بال
او مضافا الى احد مفاعيله وضارب ليس كذلك الواهب المائة الهجان كالكتاب
الابل البيض الكرام يستوى فيه المفرد المذكر وغيره وهو بالجر صفة للمائة وعوذا
بضم المهملة واخره معجمة حال منها وهو جمع عائذ اى لناقة الحديثة النتاج
بعشرة ايام او خمسة ثم هى مطفل وتزجى بزاى فجيم مضارع مجهول اى تساق
بينها اطفالها ويلزم على جر عبدا اضافة الوصف المحلى بال الخالى منها وهو جائز
عند ش لاغتفارهم فى التابع كما مر او يخرج على مذهب المبرد من انه يضاف الى
مضاف لضمير ما فيه ال دينار اسم رجل وكذا عبد رب واخا عون بدل من عبد
رب وابن مخراق صفة لاخا وكل ما قرر انه جعله مفعولا ثانيا ليعطى واسم
مفعول نائب فاعله اولى من رفعه بالابتدا خبره جملة يعطى لسلامته من حذف
الرابط ان جعل اسم مفعول نائب الفاعل اى يعطاه ومن انابة المفعول الثانى
مع وجود الاول ان جعل النائب ضمير كل واسم مفعولا ثانيا بلا تفاضل
متعلق بيعطى اى انه لا يشترط فيه زيادة على شروط اسم الفاعل وذلك لم يستفد
من قوله وكل ما قرر حتى يكون تاكيدا كما قيل بل هو تاسيس فهو كفعل الاظهر كون
الفاء فصيحة اى اذا اردت كيفية عمل اسم المفعول المستوفى للشروط فهو كفعله
ولا يظهر كونها تفريعية لان ما بعدها لم يعلم من الكلية السابقة فى معناه
اى فى جزئه وهو الحدث والمراد فى عمله من اطلاق المسبب وارادة السبب لان
عمل اسم المفعول مسبب عن كونه بمعنى فعله فلا يرد ان الكلام فى العمل لا المعنى
كالمعطى الخ ال فيه موصولة مبتدا نقل اعرابها الى صلتها وهو معطى لكونها
بصورة الحرف وفى معطى ضمير يعود الى ال هو نائب فاعله وكفافا نصب مفعوله الثانى

وهو ما يكفي الانسان من الرزق بلا اسراف ولا تقتير ويكتفي خبر المبتدا
وقد يضاف ذا اى اسم المفعول اجراء له مجرى الصفة المشبهة في جواز الاضافة الى
المرفوع لكن بشرط كونه على وزنه الاصلى بان يكون من الثلاثي كمفعول ومن غيره
كمضارعه المجهول فان حول الى فعيل ونحوه امتنع فيه ذلك فلا يقال جاء رجل
كحيل عينه وقتيل ابيه بالجر خلافا لابن عصفور تنبيه قال الموضح في الحواشي اذا
اريد باسم المفعول الثبوت كان صفة مشبهة فيعرب مرفوعه فاعلا كما هو شأن
الصفة لا نائبا لانسلاخه عما كان له قبل فاعطي حكم الصفة فتضيف اسم
المفعول بظاهره انه ينتقل من الرفع الى الجر وليس كذلك لان الوصف عين
مرفوعه معنى اذ مدلول المضروب هو العبد فيلزم اضافة الشئ الى نفسه بل يحول
الاسناد عن المرفوع كالعبد والمقاصد ويجعل نائب الفاعل ضمير الموصوف
مبالغة بجعله هو المضروب والمحمود مثلا لا غيره فيصير ذلك المرفوع فضلة
والوصف منون فينصب تمييزا او تشبيها بالمفعول ثم يجر بالاضافة رفعا للقبح
اجراء وصف المتعدى لواحد مجرى المتعدى لاثنين فالجر فرع النصب وهو فرع
الرفع كما هو شأن الصفة المشبهة ولم ينبه المص على جواز النصب فيه ايض كالصفة
للزومه للاضافة لما علمت انها فرعه ولانها اكثر منه وتحويل الاسناد مجاز عقلى لاسناد
الشئ الى غير من هو له ولا يجوز ذلك في اسم الفاعل نحو اى المتعدى لاكثر من
واحد اتفاقا فان تعدى لواحد جاز عند المص ان لم يلتبس فاعله بمفعوله كمثال الش وقيل
ان حذف مفعوله اقتصارا جازوالا فلا وهو اختاره ابن عصفور وغيره والجمهور
على المنع مطلقا ويشهد للجواز قوله ما الراحم القلب ظلاما وان ظلما ولا الكريم بمناع وان حرما
اما القاصر فيجوز فيه ذلك اتفاقا ان اريد به الدوام كضامر البطن لانه يصير صفة
مشبهة حقيقة او ملحقا بها على ما مر في الاضافة والله اعلم قدم اعمال
البابين على صيغهما لان العمل اهم لكونه من علم الاعراب والصيغ من الصرف
فذكرها هنا استطرادي فلا يرد ان معرفة الذات تقدم على معرفة الصفة كالعمل
فعل بفتح فسكون اى موازنه ومن ذى ثلاثة حال ومن للتبعيض اى
حال كون ذلك المعدى بعض الافعال الثلاثية على فعل قياسا يستغنى بحفظ

مطلب ابنية المصادر م

ما دل على صناعة فقياسه فعالة كحاكه حياكة وخاطه خياطة وحجمه حجامة قيل
وعبر الرؤيا عبارة والمراد بالقياس هنا عندس والجمهور انه اذا ورد فعل لم يعلم
كيف تكلموا بمصدره فانك تقيسه على هذا الا انك تقيس مع السماع خلافا
للفرا فنقول نحو عدد المثال اشارة الى انه لافرق فى المتعدى بين كونه مفتوحا
او مفتوح العين او مكسورها اما مضمومها فخاص باللازم ولا فرق ايضا
بين كونه صحيحا كضرب ضربا او معتل الفاء كوعد وعدا ووطئ وطئا او العين
كباع بيعا وخاف خوفا او اللام كرمى رميا ورقى بالكسر اى صعد السلم رقيا
وورد فيه ايضا رقيا بضم فكسر على فعول كما فى الصحاح او مهموزا كاكل اكلا واثل
امنا لاينقاس اى لان مصادر الافعال الثلاثية لاتدرك الا بالسماع
فاذا عدم لايقاس على شئ منها وفعل اللازم اى المكسور العين اما مفتوح
ففى البيت بعده والمكسور المتعدى سبق بابه فعل اى قاعدة مصدره
موازن فعل بفتحتين الا اذا دل على لون فالغالب فعلة بالضم كسمر سمرة
وشهب شهبة ودهم دهمة كفرح نحو مثل للصحيح والمضاعف ومعتل اللام
ومنه عمى عمى وبقى بقا والجوى حرقة العشق ونحوه وبقى معتل الفاء كوجع
وجعا والعين كعور عورا والمهموز كاسف اسفا وشلت يده اى فسدت
عروقها وبطل عملها واصله شللت بالكسر مثل قعد احال من الضمير
فى اللازم وقوله كغدا عطف على مثل قعد باسقاط العاطف اذ لا وجه لعدم
العطف مع انه مثال ثان الا ان يجعل قعد مثالا للازم من حيث فتح
العين وغدا مثالا له من حيث المصدر واشار به الى انه لا فرق فيه بين الصحيح
والمعتل وبقى المضاعف كمر مرورا والمعتل اما باللام كغدا غدوا وعتا عتوا
وعلا علوا او الفاء كوصل وصولا اما معتل العين فالغالب فيه فعل كصام
صوما ونام نوما او فعال كصام صياما وقام قياما او فعالة كناح نياحة
ويقل فيه فعول كغابت الشمس غيوبا باطرادحال من المستكن فى قوله
مستوجبا اى مستحقا فعالا بكسر الفاء او فعلا بفتحات او فعالا بالضم
اى او فعيلا كما يؤخذ من قوله وشمل نحو كابى اى اللازم كما هو فرض الكلام

بمعنى امتنع وجاء ايضا للمتعدى بمعنى كره ففى القاموس ابى الشئ يأباه ويأبيه اباء
واباءة بكسرهما كرهه اه للدابا لقصر للضرورة اوللصوت هومع قوله وشمل
اه يفيد ان الصوت ينقاس فيه كل من فعال وفعيل فاذا سمعا فيه فذاك
كنعق نعيقا ونعاقا او احدهما فقط اقتصر عليه عند س والاخفش كبغم الظبى
بغاما وصهل الفرس صهيلا وان لم يرد احدهما جاز فيه كل كما هو قياس الباب
لسماعهما فى غيره وكذا يقال فى قوله الآتى فعولة فعالة اه فلا يرد اعتراض سم
بانه ان اراد التخيير فبعيد والا لزم الوقوف على السماع وقد لا يحصل وشمل
يتعين فتح ميمه للروى وان جاز كسرها كصهل من بابى ضرب ومنع كما فى
القاموس اذا لم يستحق اه الحاصل ان فعل بالفتح القاصر يطرد فى مصدره
فعول الا فى الخمسة التى ذكرها المص ويزاد عليها ما دل على حرفة او ولاية فمصدره
فعالة بالكسر كتجر تجارة وسفر سفارة وامر امارة ونقب نقابة اى صار نقيبا
اى عريف القوم فتحصل من هذا مع ما مر ان فعالة ينقاس فى الحرفة والولاية
من فعل المفتوح لازما كان كما هنا او متعديا كما مر ومنه نجر نجارة بالنون والجيم
وكتب كتابة واما اتيانهما لفعل بالكسر اللازم فى الحرفة والولاية فنادر كولى عليهم
ولاية وشرد اى بمعنى نفر ومن الامتناع ايضا جمح جماحا وابق اباقا تقلب
هو تحرك مخصوص مع اهتزاز واضطراب لا مطلق تحرك فلا يرد قام قياما وقعد
قعودا ومشى مشيا جال بالجيم بمعنى طاف ونزا بالنون والزاى يقال نزا الفحل
على انثاه اى وثب وهو خاص بذى الحافر والظلف والسباع وزكم هو من
الافعال اللازمة للبناء للمجهول فالتمثيل به لفعل المفتوح بالنظر لاصله المقدر
وجعلوه من المفتوح ايثارا للاخف وحملا على النظائر وما فى القاموس من انه
يقال زكم كعنى وازكمه فهو مزكوم لا يدل على انهم نطقوا باصله لان كلامنا فى زكم
بلاهمز لا المهموز لكن فى نسخ منه زكمه وازكمه فهو مزكوم لا يقال اصله متعد بدليل
بنائه للمفعول والكلام فى اللازم لانا نقول اللازم يبنى للمجهول سماعا كجن فجعل
هذا منه او يقال لما لم ينطق بهذا الاصل كان فى حكم اللازم على ان بناءه لذلك
صورى فقط وفى الحقيقة مبنى للفاعل فمرفوعه فاعل لا نائبه ومثله نجب الشاة

ومحى بحاجتك اى اعتنى وزهى علينا اى تكبر وسقط فى يديه اى ندم فهذه
الخمسة افعال مبنية للمفعول صورة نعب بنون فمهملة فموحدة اى صوت
ازت القدر بشد الزاى اى غلت من شدة النار ذمل بالمعجمة اى سار
بلين ورفق نعب نعيبا اى افاد بهذا مع ما مر انه قد يجتمع فى الصوت فعيل
وفعال ومنه صرخ صراخا وصريخا وقد ينفرد فعيل كصهل صهيلا وصخد الطائر
صخيدا بمهملة فمعجمة ولم يمثل لانفراد فعال كبغم الظبى بغاما بالموحدة فمعجمة
وضبح الثعلب ضباحا بمعجمة فموحدة فمهملة كل ذلك بمعنى صوت اما الدا فيختص
بفعال وبالسير فعيل فعولة فعالة انه فيه مامر فلا تغفل وقد ذكر ابن
الناظم ضابطا لكل منهما فقال فى شرح اللامية اذا كان الوصف من فعل المضموم
على فعيل كمليح وظريف وشجيع فقياسه فعالة كملاحة وظرافة وشجاعة او على فعل
كسهل وصعب وعذب فقياسه فعولة كسهولة وصعوبة وعذوبة اهـ وهو
اغلبى فان ضخم وصفه على فعل ومصدره ضخامة وملح اى صار مالحا مصدره
ملوحة وليس وصفه على فعل ولا فعيل فبابه النقل اى السماع كسخط
ورضى قال الاشمونى بضم السين وكسر الراء وقياسهما فعل بفتحتين فاعترض
عليه بانه يقال سخطه ورضيه متعديين فقياسهما كضرب لا كفرح ورد بان
تعديهما توسع بحذف الجار والاصل سخط عليه ورضى عنه وهذا الاعتراض
لا يرد على المص اصلا لانه لم يتعرض لمصدرهما القياسى وليس فى كلامه ما يدل
على انهما مثالان للازم او المتعدى كما لا يخفى خلافا لمن توهمه ومثلهما فى ان
قياسه كفرح حزن وبخل بالضم مصدر احزن وبخل بالكسر ذهابا قياسه
ذهبا لدلالته على السير لا ذهوبا كما قيل وشكر شكرانا قياسه كضرب
لتعديه وعظم عظمة قياسه عظامة وعظومة او الاول فقط على الضابط
المار ومثله قبح قبحا وحسن حسنا والله اعلم وغير ذى ثلاثة نحو الاحسن
فى اعرابه ان غير مبتدا اول ومقيس بمعنى قياس ثان ومصدره مضاف اليه
وكقدس خبر الثانى والجملة خبر الاول والتقديس ح نائب فاعل قدس او كتقديس
حال من ها مصدره والتقديس هو الخبر اى غير الثلاثى قياس مصدره كائن كتقديس

او قياسه حال كونه كقدس هو التقديس واما جعل مقيس اسم مفعول خبر عن غير
ومصدره بالرفع نائب فاعله وكقدس الخ خبر لمحذوف اى وذلك كقدس الخ كما
فى المعرب فيقتضى ان مصدر غير الثلاثى مقيس دائما وليس كذلك بدليل قوله
وغير ما مر السماع عادله الا ان يقال مراده ان كل فعل غير ثلاثى لا بد له من مصدر
مقيس كما فسره الاشمونى بذلك اجمال من الخ من موصولة مضاف اليه
وتجملا بضم الميم مصدر مقدم على عامله وهو تجمل الثانى بفتح الميم فعل ماض فاعله
ضمير من والجملة صلتها اى اجمال من تجمل تجملا وقوله الآتى وضم ما يربع الخ يعم ذلك
فهو من ذكر العام بعد الخاص وغالبا ذا الخ مبتدأ خبره لزم وانثاه مفعول مقدم
او هى مبتدأ ثان خبره لزم والجملة خبر ذا حذف رابطها اى هذا المذكور من استعاذة
واقامة التاء لزمته غالبا اى صحبته ثلاثيا فى الغلبة ولم يرجع ذا الى اقامة فقط
ليكون لذكر استعاذة هنا فائدة لزومها التاء والآتى نى داخلة فى البيت بعده
وما يلى الخ الاخر فاعل يلى ومفعوله محذوف اى ومد الحرف الذى يليه الآخر
وافتحه مع كسر متعلق بمد وما افتتحا حال من تلو ما يربع من ربعت
القوم من باب منع صرت رابعهم فى امثال الخ متعلق بضم والمراد المماثلة
فى الحركات والسكنات وعدد الحروف والبدء بتاء المطاوعة وشبهها وان لم
يكن من بابه وذلك عشرة ابنية تفعل كتجمل تجملا وتفاعل كتغافل تغافلا
وتفعلل كتلملم تلملما وتدحرج تدحرجا وتفيعل كتبيطر تبيطرا وتمفعل كتمسكن
تمسكنا وتفوعل كتجورب تجوربا وتفعنل كتقلنس تقلنسا وتفعول كترهول
ترهولا وتفعلت كتعفرت تعفرتا والعاشر تفعلى كتدلى تدليا وتدنى تدنيا
وتلقى تلقيا فكل ذلك بضم رابعه لكن تقلب ضمة الاخير كسرة لمناسبة الياء
ويأتى على فعال ويأتى ايضا على تفعلة قليلا كجرب تجربة بانت تنزى
بضم التاء وفتح النون وشد الزاى مكسورة اى تحرك والشهلة العجوز وتفعلة
هو اغلب من تفعيل وحذفت اى لعين بعد قلبها الفا لتحركها بحسب الاصل
وانفتاح ما قبلها الآن فلما التقت ساكنة مع الالف الثانية حذفت فان قلت
لا حاجة للقلب كما هو ظاهر الش لوجود الساكنين قبله وايضا فشرط قلب الواو والياء الفا

تحرك ما بعدهما كما سيأتى فى قول المص ان حرك التالى وان سكن كف اعلال
غير اللام الخ ولذا صحت العين فى نحو بيان وطويل وخورنق لسكون ما بعدها
قلت اجاب سم بأن هذا الشرط انما هو فيما يستحق الاعلال لذاته كالفعل
لوجود سببه فيه بخلاف المصدر فبالحمل عليه وهو جواب سديد بخلاف الجواب
بان هذا الشرط انما هو فى معتل اللام ليخرج غزوا ورميا مسند الاثنين فلا
يخفى خلله على من فهم قوله ان حرك التالى الخ هذا وصرح الش ان المحذوف العين
من اقامة ونحوها كافادة واجازة واعادة فوزنها افالة وهو مذهب الفرا
والاخفش والراجح مذهب الخليل وس ان المحذوف الالف الزائدة فوزنها افعلة
وقد جاء حذفها وهو مقصور على السماع وان كان فى اوله همزة وصل
اى ثابتة اصالة فخرج ما اصله تفاعل او تفعل فلا يكسر ثالث مصدره ولا
يزاد قبل آخره الف كاطاير واطير بشد الطاء فان اصلهما تطاير وتطير ادغمت
التاء فى الطاء واتى بهمزة الوصل فيقال اطاير يطاير اطايرا واطير يطير
اطيرا فعلال بكسر الفاء وجوبا الا فى المضاعف وهو ما فاؤه ولامه الاولى
من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس فيجوز فيه الفتح كزلزال ووسواس
وقلقال لكن الاكثر كون المفتوح اسم فاعل نحو من شر الوسواس اى الموسوس
وليس فى العربية فعلال بالفتح غيره والاصل كسره كما انه ليس فيها تفعال الا بالكسر
الا تلقاء وتبيان وما عداهما بالفتح كتذكار وتعداد وتنقاد وصرح المص ان
التفعال مصدر لفعل المشدد لا المخفف كما قيل وهل ينقاس فيه كالتفعيل
كذكر تذكيرا وتذكارا او سماعى قولان وسرهف يقال سرهفت الصبى
احسنت غذاه وهو المقيس فيه اى الفعللة هو المقيس فى فعلل كما مثله وكذا
فى ما الحق به كجلبب جلببة اذا صوت وبيطر بيطرة اذا عالج الخيل وقلنس قلنسة
ن واما الفعلال فسماعى كسرهاف قال فى التوضيح وشرحه الا فى المضاعف كزلزال
فقياسى ولم يسمع فى دحرج دحراجا كما قاله الصيمرى وغيره ولا فى الملحق بفعلل
ظم الا فى حوقل حوقلة وحيقالا اذا كبر وضعف عن الجماع وبذلك يفيد قول الناظم
فعلالا او فعللة لفعللا اهـ فقول الش دحراجا مجرد مثال وليس مسموعا

وقيل انه قياسي مطلقا بر هم بالميم اى نظر مع سكون طرفه وفى نسخ بهرج
بالجيم اى اتى بالباطل والردى من الشئ لفاعل الفعال الخ قال الدماميني
والمطرد دائما عند س المفاعلة واما الفعال فقد يترك كجالسه مجالسة ولم
يقولوا اجلاسا وتتعين المفاعلة فيما فاؤه ياء كياسره مياسرة وبايمنه ميامنة
لثقل الابتداء بالياء المكسورة وشذ ياوم يواما لاميا وما عادله فعل ماض
من المعادلة كما يشير اليه الش وفاعله ضمير السماع اوان عاد فعل ماض بمعنى رجع
وفاعله ضمير السماع ايض وضمير له يعود لغير ففيه قلب وعكس الضميرين وان
اغنى عن القلب لكن فيه جريان الخبر على غير ما هو له فكان يجب الابراز
بثبت بفتح الباء اى بدليل ونقل عن العرب واما بسكونها فهو الرجل الثابت القلب
وشرحيقال الذى فى الشواهد وبعض حيقال وتقدم معناه تملاقا
بكسر التاء والميم وشد اللام يقال تملقه وتملق له تملقا وتملاقا تودد اليه وتلطف له قال
ثلاثة احباب فحب علاقة وحب تملاق وحب هو القتل صحاح
وفعلة لمرة اى من مصدر الثلاثى بقرينة ما بعده ولا فرق فيه بين ان يكون
مصدره الاصلى على فعل كضربة من الضرب او لا كجلسة من الجلوس ثم فعلة
التى للمرة انما تكون لما يدل على فعل الجوارح الظاهرة المحسوسة كامثلة الش لا لما يدل
على الفعل الباطنى كالعلم والجهل او الصفة الثابتة كالحسن والظرف لهيئة
اى لهيئة الحدث وكيفيته فان بنى عليها اى مع الفتح لا مع الضم ككدرة
ولا الكسر كنشدة فانهما يفتحان للمرة بكسر الفاء اى ما لم يبن المصدر المطلق
عليها كنشدة وذربة وهى الحدة فى الشئ والا دل على الهيئة بالصفة او غيرها
كنشدة عظيمة ودخل فى ذلك فعلة بالضم او الفتح فيكسران للهيئة بالتا المرة
اى فى غير ما بنى عليها كاقامة والا دل عليها بالوصف كالخمرة بكسر الخاء المعجمة
من اختمرت المراة غطت راسها خاتمة يصاغ من الثلاثى مفعل بفتح العين
للزمان والمكان والحدث اذا اعتلت لامه مطلقا او صحت ولم تكسر عين
مضارعه كمقتل ومذهب فان صحت مع كسر العين كيضرب فتحت فى المصدر
وكسرت فى الزمان والمكان ولا فرق فى صحيح اللام بتفصيله المذكورين كونه

واوى الفاء كوعدا ولا عند طى واما غيرهم فيكسرون واويها للثلاثة مطلقا ان
كسرت عين مضارعه اولا عند اكثر العرب واما من غير الثلاثى فالمصدر والزمان
والمكان بزنة اسم المفعول وقد نظم ذلك بعضهم فقال

يصاغ من الفعل الثلاثى مفعل ... بفتح اذا ما اعتل باللام مطلقا
بمعنى زمان او مكان ومصدر ... كغزا ومرماه ومرقاه من رقى
كذاك صحيح اللام حيث مضارع ... اتاك بغير الكسر فاعلم وحققا
والا ففتح للمراد لمصدر ... وفى غيره كسر فقل فيه منطقا
وواوى فاء صح بالكسر مطلقا ... لدى غير طى جاء فاجعله موثقا
وان رمت من غير الثلاثى هذه ... فجئ باسم مفعول لمجرى ومرتقا
وما جاء من لفظ على غيرهن ... فذلك اضحى بالسماع معلقا

والله اعلم

اضافة ابنية

ابنية اسماء الفاعلين والمفعول والصفات المشبهة بها

لاسماء للبيان واضافة اسماء لما بعده لامية والصفات عطف على اسماء لا على
الفاعلين لان اللامية لا تصح فيها اى ابنية هى اسماء للذوات الفاعلين الخ
وغلب العاقل من تلك الذوات على غيره فجمعه بالياء والنون فما قيل ان اسماء
الفاعلين الفاظ وهى لا تجمع كذلك لانها من غير العاقل غفلة عجيبة لان
الفاعلين ليس وصفا للالفاظ بل للذوات وقوله بها اى باسماء الفاعلين
كطاهر القلب او المفعولين كمحمود المقاصد كما هو المتبادر من الترجمة ويؤيده
ما مر من ان اسم المفعول اذا اريد به الدوام كان صفة مشبهة حقيقة ومر فوق
فاعل لا تأنيبه لكن الموافق لقوله الآتى الصفة المشبهة باسم الفاعل رجوع
الضمير للاول فقط وهو المشهور وانما ذكر الصفة هنا لان باب الابنية
وجميع ما فيه يصلح لكونه صفة مشبهة اذا اريد به الدوام واما الترجمة الآتية
فلاحكامها كما افوده عمل اسم الفاعل بترجمة كفاعل الخ اما حال من اسم فاعل
اى صغ اسم فاعل حال كونه موازنا لفاعل اذا كان من الثلاثى اما من غيره
فلا يوازن فاعلا او صفة لمصدر محذوف اى صوغا كصوغ فاعل واذا ظرف
مجرد من الشرط متعلق بصغ او شرطية حذف جوابها العامل فيها لدلالة صغ

عليه لان الشرط لا يعمل فيما قبله   كغذا بمعجمتين يستعمل لازما كغذا الماء
اى سال ومتعديا كغذوت الصبىّ باللبن اى ربيته وكلاهما صحيح ففى تمثيله
اشارة لعدم الفرق بينهما كما يشعر به ايضا التقييد فيما بعده بقوله غير معدى
لانه حال من فعل المكسور   بل قياسه فعل اى ان دلّ على معنى عارض
غير مستقر كفرح فهو فرح واشر وبطر فهو اشر وبطر اى لا يحمد النعمة وشذ منه بض
وكهل اذ قياسهما كفرح لانهما عرضان وقوله وافعل اى ان دلّ على لون كحمر فهو
احمر او خلقة اى حال ظاهرة فى البدن كعور وحور وجهر فهو اعور واحور
واجهر اى لا يبصر فى الشمس وقوله فعلان اى ان دلّ على الامتلاء كروى فهو
ريان او حرارة الباطن كصدى فهو صديان اى عطشان   نحو امن اى
اللازم كامن البلد اى اطمأن اهله وقد يتعدى كامنت العدو   وفعل
اولى اذ لعله لم يصرح بالقياس لانهما لم يكثرا فى المضموم كثرة تقطع بقياسهما
فيه عنده قال الشاطبىّ وغير المصريين قياسية فعيل لا افعل   والفعل
جمل ليس حشوا بل يخرج به جميل من جملت الشحم بالفتح اى اذبته فجمل هو بالبناء
للمفعول فهو جميل اى مجمول قاله الشاطبىّ ويرد ان كون الفعل جمل بالضم
معلوم من كون الكلام فى فعل المضموم فالاولى انه مستأنف لبيان
الواقع لا للاحتراز   قد يغنى مضارع غنى يغنى كفرح يفرح اى يستغنى
ضخم هو الغليظ والشهم الجلد ذكى الفؤاد   خضب بالخاء والضاد
المعجمتين اى احمر الى الكدرة   تنبيه جميع هذه الصفات التى ليست على
فاعل صفات مشبهة ان قصد بها الثبوت ان لم تضف لمرفوعها واطلاق
اسم الفاعل عليها حينئذ مجاز فى الاصطلاح الشائع فان قصد بها الحدوث كانت
اسماء فاعلين ونقل الاسقاطى انه اذا اريد بها النص على الحدوث حولت الى
فاعل فيقال حاسن لا حسن واما موازن فاعل كضارب وقائم فاسم فاعل
الا اذا دلّ على الثبوت واضيف لمرفوعه فيكون صفة مشبهة او ملحقا بها على
ما مر وبقية الاوصاف الآتية وهى اسم الفاعل من غير الثلاثى واسم المفعول
من الثلاثى وغيره كفاعل فى هذا التفصيل   بعد زيادة ميم اى بدل حرف

المضارعة لامعه كما بينه المثال ويكسر ما قبل آخره اى ولو تقديرا كمعتل ومختارا اسمي فاعل فيقدر فيهما الكسر وشذ منتن بضم التاء اتباعا للميم اسم فاعل من انتن كما شذ الفتح فى الفاظ كاحصن فهو محصن والفج بالفاء والحاء المهملة فهو ملفج اى فقير مفلس واسهب فهو مسهب اذا تكلم بما لا يعقل اما فى المفعول فيكسر على القياس ولكن تفتح منه اى ولو تقديرا كمعتل ومختار اسمي مفعول فيقدر فيهما الفتح كآت من قصد اى وذلك كوزن آت من مصدر قصد وهو مقصود بوزن مفعول ومما هو بوزنه ايضا مبيع ومقول ومرمى الا انها غيرت اذ اصلها مبيوع ومقوول ومرموى نقلت حركة الياء والواو فى الاولين الى الساكن قبلها وحذفت واو مفعول للساكنين وقلبت ضمة الاول كسرة لتسلم الياء وقلبت واو الثالث ياء لاجتماعهما ساكنة مع الياء فادغم وكسر ما قبلها تنبيه مراده بالثلاثى فيما مر المتصرف اما الجامد فلا يبنى منه اسم فاعل ولا مفعول وناب نقلا اى سماعا وهو مصدر بمعنى اسم المفعول حال من ذو فعيل اى ناب صاحب هذا الوزن عن مفعول حال كونه منقولا عن العرب وليس مقيسا فلا يقال ضريب وعليم بمعنى مضروب ومعلوم خلافا لبعضهم اى فى نوع منه وهو ما بينه الشارح بعد فيما ليس له فعيل الخ اى لانه لا لبس فيه بخلاف ما له ذلك فيلبس بالفاعل كعليم اى وقدير ورحيم فالحاصل ان كل فعل سمع له فعيل بمعنى فاعل لا ينقاس فيه بمعنى مفعول وما لم يسمع فيه ذلك كضرب انقاس فيه هذا مفاده فترفع عبد بجريح مفرع على المنفى فهو منفى لان العمل المنفى شامل للرفع لكنه عند المص يرفع الضمير المستتر لاطلاقه القول بان الخبر المفرد المشتق متحمل الضمير فالمعنى انه لا يعمل فى الظاهر وقد صرح غيره انه هو مذهب ابن عصفور حيث قال فى المقرب اسم المفعول وما بمعناه من الصفات حكمه بالنظر الى ما يطلبه من المعمولات حكم الفعل المجهول والله تعالى اعلم

مطلب الصفة المشبهة باسم الفاعل

اى فى دلالتها على حدث ومن قام به وقبولها الافراد والتذكير وغيرهما غالبا فعملت النصب كالمتعدى لواحد لكن عملها احط منه لانها لم تفد الحدوث مثله واما اسم التفضيل

فمخالف

فخالفه مطلقا للزومه الافراد والتذكير وافادته الدوام فلم يعمل النصب اصلاً صفة استحسن الخ خبر مقدم عن المشبهة ومعنى تمييز او نصب بنزع الخافض وقيد به لان الصفة لا تضاف للفاعل الا بعد تحويل اسنادها عنه الى ضمير الموصوف فلم يبق فاعلاً الا فى المعنى والمراد استحسان الجر بنوعيها لا بشخصها لتلا يرد صور امتناع الجر وضعفه الآتية قيل استحسان الجر بها يتوقف على معرفة كونها صفة مشبهة وقد جعل ذلك الاستحسان علامة لها فتتوقف معرفتها عليه وهو دور ورد بمنع توقف الاستحسان على العلم بكونها صفة بل على النظر فى معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول الاسناد عنه لم يقبح ولم يلتبس فيستحسن ح الجر وان لم يعلم بانها تسمى بذلك فلا دور والاصل حسن وجهه ظاهره ان الجر فرع عن الرفع وليس كذلك بل عن النصب كما علم مما مر فلا تقول زيد ضارب الاب الخ اى لان اسم الفاعل المتعدى لواحد تمتنع اضافته لفاعله عند الجمهور وان قصد ثبوته لالتباسه بالاضافة للمفعول كما مر اما اللازم كقائم الاب فانما تمتنع اضافته اذا قصد به الحدوث فان قصد به الدوام كان صفة مشبهة وانطلق عليه اسمها ان اسم المفعول الخ اى بشرط قصد الدوام وصوغها عطف على جر اى واستحسن صوغها بالمعنى الشامل للوجوب او مبتدا حذف خبره اى وصوغها من ذلك واجب او قوله من لازم خبر فيفيد الحصر اى انما يكون صوغها من لازم الخ لا من غيره لا تصاغ من متعد اى ما لم ينزل منزلة اللازم او يحول الى فعل بالضم كما قيل به فى العليم والرحمن الرحيم الا للحال اى الذى هو من لوازمها لا لدلالتها على الدوام فى الازمنة الثلاثة لا لخصوص الحال اما اسم الفاعل فيدل على احد الثلاثة بدلا عن الآخر وافادتها الدوام عقلية كما نقله يس لا وضعية لانها لما انتفى عنها الحدوث والتجدد ثبت الدوام عقلا لان الاصل فى كل ثابت دوامه على نوعين اى بخلاف اسم الفاعل فانه يلزم موازنته للمضارع واطلاقه على غير موازنه مجاز كما مر فى تعريفه ومذهب الزمخشرى وابن الحاجب انها لا توازن المضارع اصلا ونحو

طاهر القلب ومنطلق اللسان اسم فاعل قصد به الدوام فاعطى حكم الصفة وليس منها حقيقة والمختار خلافه المعدى لواحد والمراد العمل صورة والا فمنصوبه مفعول به حقيقة ومنصوبها شبيه به او تمييز على الحد حال من المستكن في لها الواقع خبرا عن عمل وهو انه لا بد انه لم يذكر كونها للحال او للاستقبال للزومه للدوام المدلول لها فلا معنى لاشتراطه فيها وانما يشترط الاعتماد لعملها النصب على التشبيه بالمفعول به كما اشار اليه بقوله المعدى اما عمل الرفع او نصب آخر فلا يتوقف على ذلك الحد كما ان اسم الفاعل كذلك قاله في النهاية وهي تنصب المصدر والحال والتمييز والمستثنى والظرفين والمفعول له ومعه والمشبه بالمفعول به وفي موضع آخر انها لا تنصب المصدر اهـ يس وسبق انه هذان مما تخالف الصفة فيه اسم الفاعل وهما عدم تقدم معمولها وكونه ذا سببية اى ذا تعلق وارتباط بموصوفها لاشتماله على ضميره كما سيبين وتقدم منه تصريحا وتلويحا اربعة هي استحسان الجر بها وصوغها من اللازم وكونها للدوام وعدم لزوم جريها على المضارع ويؤخذ واحد من قوله الآتي وما اتصل بها الخ وهو انه لا يفصل معمولها منها منصوبا كان او مرفوعا بخلاف اسم الفاعل كزيد ضارب في الدار ابوه عمرا وبقي اشياء في التصريح وغيره فلم يجز تقديم معمولها اى الشبيه بالمفعول به لانه الذي يفترقان فيه اما المرفوع والمجرور فلا يتقدمان مطلقا لانه فاعل او مضاف اليه واما المنصوب على وجه آخر فيتقدم مطلقا كزيد بك واثق او فرح كما جاز في اسم الفاعل اى لانه يجوز تقديم مفعوله الا اذا كان هو بال او مجرورا باضافة او حرف اصلي كهذا غلام قاتل زيدا ومررت بضارب زيدا فيمتنع تقديم زيد لا في نحو لست بضارب زيدا لزيادة الجار فلا تقول زيدا الخ اى بنصب الوجه على التشبيه بالمفعول اما رفعه مبتدا ثانيا على تقدير الوجه منه حسن فليس مما نحن فيه الا في سببي اى اذا اعمل النصب على التشبيه بالمفعول وكذا الجر لانه فرعه فلا بد من كون معمولها سببيا اما المنصوب على وجه آخر او المرفوع فلا يشترط فيهما ذلك لان عملها فيهما بالحمل على الفعل لا بشبه اسم الفاعل فيجوز كونهما اجنبيين

نحو احسن الزيدان وما قبيح العمران وزيد بك فرع نعم يجب ذلك في مرفوعها اذا جرت على موصوف نحو زيد حسن وجهه كما ان اسم الفاعل كذلك كزيد قائم ابوه فلا مخالفة بينهما الا في المشبه بالمفعول كما مر والمراد بالسببي ما ليس اجنبيا من الموصوف فيشمل ما هو مشتمل على ضمير الموصوف ولو تقديرا كحسن الوجه اى منه وقيل ال خلف عن الضمير ويشمل الضمير نفسه فيجوز كما في التسهيل كون معمولها ضميرا بارزا متصلا وصوره ثلاثة لانه اما متصل بالصفة مع ال كالحسن الوجه الجميله او بدونها كقوله

حسن الوجه طلقه انت في السلم وفي الحرب كالح مكفهر

فاعمل طلق في الهاء المضاف اليها واصلها النصب لانها ليست اجنبية من الموصوف لعودها على الوجه المشتمل على خلف الضمير وهو ال واما منفصل منها بضمير آخر مع خلوها من ال كقريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها ومحل الضمير جر في الثانية لخلو الصفة من ال مع مباشرتها له ونصب على التشبيه بالمفعول به في الباقيين واما انفصال الضمير منها مع قرنها بال فلم يذكره احد لعدم جوازه مع الحال من الضمير المجرور بالباء ودون ال عطف عليه ومصحوب ال بالنصب تنازعه الثلاثة قبله فاعمل فيه الاخير وحذف ضميره مما قبله لكونه فضلة من احوال ستة بقي ستة اخرى وهي كون المعمول موصولا كحسن ما تحت نقابه او موصوفا يشبهه في كون صفته جملة كحسن نوال اعطاه او مضافا الى احدهما كحسن كل ما تحت نقابه وكل نوال اعطاه او مضافا الى ضمير يعود على مضاف لمضاف لضمير الموصوف كمررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة انفه فهاء انفه راجعة للوجه المضاف للجارية المضافة لضمير الموصوف او مضافا الى ضمير معمول صفة اخرى كمررت برجل حسن الوجه جميل خاله والفرق بين هذه والتي قبلها انه لا يشترط في الاولى كون مرجع الضمير معمولا لصفة اخرى كزيد عبد ابنه حسن وجهه بخلاف هذه فتكون صور السببي اثني عشر وكلها تدخل في كلام المص لان قوله مصحوب ال واحد وقوله مضافا يشمل ثمانية ذكر الش منها اربعة فقط والمجرد

يشمل ثلاثة ذكرالشارح منها واحدًا وترك الموصول والموصوف تضرب هذه الاثنى
عشر فى كون الصفة بال اولا يحصل اربعة وعشرون فى احوال اعراب المعمول
الثلاثة تبلغ اثنين وسبعين ضعف ما ذكره الشارح وهى التى جدولها الاشمونى
ويزاد عليها صور كون المعمول نفسه ضميرًا تبلغ خمسة وسبعين ثم ان الصفة اما
مفردة او مثناة او مجموعة بسلامة او تكسير مذكرة او مؤنثة فتلك ثمانية
ومعمولها كذلك فتلك اربعة وستون فى احوال اعراب الصفة الثلاثة
فتلك مائة واثنان وتسعون فى الخمسة والسبعين المارة تبلغ اربعة عشر الفا
واربعمائة يتعذر منها مائة واربعة واربعون لان الصور الثلاثة من كون
المعمول نفسه ضميرا لا تتعدد فى جمع التصحيح والتكسير بل مطلق جمع فقط فيسقط
منها ثلاثة جمع التصحيح مثلا مذكرا ومؤنثا بستة فى احوال الصفة الثمانية اى
كونها مفردة الخ ثمانية واربعين فى احوال اعراب الصفة بمائة واربعة واربعين
فهى المتعذرة والباقى منه الجائز والممتنع وستعلم ضابطه هذا ما ذكره المصرح
وغيره وعند التأمل تزيد الصور على ذلك كثيرا لان انواع السببى الاثنى عشر
منها ستة فى كونه مضافا للضمير اولما هو مشتمل عليه وعلى كل منهما مرجع الضمير
اما بال اولا ويختلف الحكم فى بعضها كما يعلم مما يأتى فتكون انواع السببى
ثمانية عشر فى احوال اعرابه باربعة وخمسين فى كون الصفة بال اولا بمائة وثمانية
ثم ثلاثة كون المعمول ضميرا امام رجعه بال اولا بستة فالجملة مائة واربعة عشر
تضرب فى المائة والاثنين والتسعين المارة تبلغ احدا وعشرين الفا وثمانمائة
وثمانية وثمانين يتعذر منها ضعف ما مر لانه يضرب فى كون المرجع بال اولا
فتأمل والله اعلم اما ان يرفع اى على الفاعلية للصفة وجوز الفارسى كونه
بدل بعض من ضمير مستتر فى الصفة حيث امكن او ينصب اى تشبيها
بالمفعول به ان كان معرفة وعليه او على التمييز ان كان نكرة او يجر اى تحته
ثلاث صور الموصول والموصوف وغيرهما كما مر ويدخل تحت قوله مضافا
الخ كذا يدخل تحته المضاف للموصول او للموصوف او لضمير عائد على مضاف لمضاف
لضمير الموصوف او لضمير معمول لصفة اخرى فتحته ثمان صور كما مر اربع مسائل

اى من العدد الذى ذكره هو وهى تسعة من الاثنين والسبعين المارة عن الأشمونى وضابطها كل ما لزم عليه اضافة الصفة المحلاة بال الى الخالى منها او من الاضافة لتاليها ولضمير تاليها كما صرح بهذا فى التسهيل وانما يكون هذا من الانواع المارة باعتبار صدقه على المضاف لضمير معمول صفة اخرى فهذه ثلاثة تسقط من انواع السبكى الاثنى عشر يبقى ما ذكر ثم تزيد باعتبار الضروب المارة ووجه المنع لزوم اضافة المعرفة للنكرة فى نحو الحسن وجه ووجه اب لان ال فى الصفة المشبهة معرفة على الاصح ولان هذه الاضافة لا تفيد تخفيفا فى نحو الحسن وجهه او وجه غلامه او ما تحت نقابه او نوال اعطاه كما مر فى بابها وظاهر ان محل المنع حيث لم تكن الصفة مثناة ولا مجموعة والا جاز لحصول التخفيف بحذف النون كما مر وما سوى ذلك جائز كما يفيده قوله وما لم يخل الخ مع قوله فارفع بها الخ اى وما لم يخل من ال ولا من الاضافة لتاليها ولو بواسطة ضميره فهو بجواز الجر وسما فهذه ثلاث صور تضم للرفع والنصب فى صور السبكى الاثنى عشر بسبعة وعشرين تضم للستة والثلاثين التى فى خلو الصفة من ال فالجملة ثلاث وستون كلها جائزة لكن فيها الضعيف وغيره ثم تزيد الحسن وجهه ينبغى ان محل منعها اذا كان الموصوف بغير ال كزيد والا جاز الجر كمررت بالرجل الحسن وجهه لان معمول الصفة حينئذ مضاف لضمير ما فيه ال كما مر عن التسهيل ومنه قوله سبتنى الفتاة البضة المتجرد اللطيفة كشحه وما خلت ان اسبى بجر كشحه لاضافته لضمير ما فيه ال وهو المتجرد اى البدن اذا تجرد عن ثيابه والبضة بفتح الموحدة وشد الضاد المعجمة رقيقة الجلد ممتلئة والكشح ما بين الخاصرة والضلع ومر فى الاضافة ان المبرد يمنع هذه الصورة وفى الصبان عن سم ان مثل ذلك فى هذا التفصيل نحو الحسن وجه ابيه الحسن كل ما تحت نقابه الحسن وجه جاريتها الجميلة انفه فمحل منع جرها اذا كان الموصوف خاليا من ال كزيد وهند والا جاز اهو وفيه نظر ظاهر لما مر فى الاضافة من اشتراط ان لا يكون بين الوصف وذى ال اكثر من اسم واحد حتى صرحوا بامتناع الضارب راس عبد الجانى فضمير المحلى بها فى نحو الرجل الحسن وجه ابيه اولى بذلك وكذا ما بعده فتأمل

يجوز جره كما يجوز الخ لكن منه القبيح وضابطه ان ترفع الصفة بال اولا نكرة وذلك اربعة الحسن وجه او وجه اب وحسن وجه او وجه اب لخلو الصفة لفظا عن ضمير الموصوف وانما جازت لتقدير الضمير فيها ودونها في القبح رفع المعمول بال او مضافا لما هي فيه وهو اربعة ايضا الحسن الوجه او وجه الاب او حسن الوجه او وجه الاب لان ال خلف عن الضمير فتقوم مقامه في رفع بعض القبح ومنه الضعيف وضابطه ان تنصب الصفة المنكرة المعارف مطلقا وهي ثمانية من صور التسعين كحسن الوجه او وجه الاب او وجهه او وجه ابيه او ما تحت نقابه او نحوها سوى المعرف بال والمضاف لتاليها كحسن وجهه او ما تحت نقابه ووجه الضعف في الاولى انها لا تقوى قوة المصوغ من المتعدي وفي الثانية ما فيها من شبه اضافة الشيء لنفسه فتامل واسم

هو انفعال في النفس عند شعورها بما يخفى سببه ولذا يقال مطلب التعجب اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يطلق على الله تعالى متعجب لانه لا يخفى عليه شيء وما ورد منه في الشرع فاما مصروف الى المخاطبين نحو فما اصبرهم على النار اي يجب ان يتعجب من ذلك واما مراد لازمه وهو الرضى والتعظيم كحديث عجب ربنا من قوم يقادون الى الجنة في السلاسل اي وهم اسارى المشركين يؤول امرهم الى الاسلام فيدخلون الجنة تعجبا مفعول لاجله كما يشير له قول الش بعدما للتعجب او حال من فاعل انطق اي ذا تعجب او متعجبا للتعجب صيغتان اي المبوب لهما عند النحاة والا فله صيغ كثيرة لم يبوب لها نحو كيف تكفرون بالله سبحان الله ان المؤمن لا ينجس لله دره فارسا وغير ذلك وسياتي في باب نعم وبئس صيغة وهي فعل بالضم كشرف وظرف فما مبتدا وجب تقديمه اجماعا لجريانه مجرى المثل فلا يغير نكرة تامة اي غير موصوفة بالجملة بعدها لان التعجب انما يكون فيما يجهل سببه فناسبه التنكير والمسوغ للابتداء قصد الابهام كما في التسهيل ضمير مستتر اي وجوبا عائد على ما ولذا اجمعوا على اسميتها ويجب اضماره مفردا مذكرا غائبا لا يتبع بتابع والتقدير الخ هذا باعتبار الاصل ثم نقل لانشاء التعجب

من حسنه وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله في التعجب مما يستحيل كونه
مجعولا كصفاته تعالى ووافق السبكي وجماعة نحو ما اقدر الله وما اعظمه
لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب سواء كان مجعولا وله سبب اولا
كما قاله الرضي فلا يرد انه تعالى عظيم لا بجعل جاعل لانمحاء هذا المعنى فلم
ينظر اليه اصلا على انه لو كان منظورا اليه لقلنا معنى شيء اعظم الله شيء وصفه
بالعظمة اي دل عليها وهو مصنوعاته او ذاته اي انه تعالى عظيم لذاته لا لشيء
جعله عظيما والتعجب على هذا حقيقة كما نقل عن ابن حجر وغيره وكذا على الوجه
الاول وكونه منقولا الى انشاء التعجب كما مر عن الرضي لا يقتضي كونه مجازا
لان ذلك التقدير بيان لما حق التركيب ان يكون مفيدا له والا فالعرب
لم تقصد منه هذا المعنى كما قالوا في اصل قال قول اي ما حق التركيب ان يكون
عليه وان لم ينطق به فاستعماله في التعجب حقيقة لغوية في صفاته تعالى
وغيرها فتأمل اما اذا اريد به في جانبه تعالى الاخبار بانه في غاية العظمة
وان عظمته مما تحار فيها العقول لقصد الثناء عليه بذلك فمجاز ففعل
امر اي صورة ماض حقيقة والمجرور بعده فاعل على المختار واصله احسن زيد
بهمزة الصيرورة اي صار ذا حسن فهو في الاصل خبر ثم نقل الى انشاء التعجب
فغير لفظه من الماضي الى الامر ليكون بصورة الانشاء فقبح اسناد صيغة
الامر الى الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليكون بصورة المفعول به كامرر بزيد
رفعا للقبح فلزمت الا اذا كان الفاعل ان وصلتها كقوله واحبب الينا ان
تكون المقدما اي بان تكون لاطراد الحذف معها وصار في حكم الفضلة
فلم يؤنث الفعل له وجاز حذفه للقرينة كما سيأتي واما الباء في فاعل كفى
فلا تلزم كقوله كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا فلذا لا تصيره كالفضلة
الا في عدم التأنيث له دون الحذف بلزوم نون الوقاية اي لانها لا تلزم
الا الفعل كما مر اول الكتاب واما وروده مصغرا في قوله ياما اميلح غزلانا شدن لنا
فشاذ لا يدل للاسمية • ومستبدل المجرور بوا ورب والغضبى مجتين
فموحدة بوزن سلمى المائة من الابل كما في الصحاح وتعقبه في القاموس بانه تصحيف

والصواب انه بالمثناة التحتية بدل الموحدة وصريمة تصغير صرمة وهي نحو الثلاثين من الابل وقوله واحر بالمثناة التحتية اى به فحذف فاعله لدلالة الاول عليه ومن طول فقر بيان للضمير اى ما احرى ذلك المستبدل وما احقه بطول الفقر

لكونه مفعولا لكنه خالف المفاعيل فى عدم حذفه الا لدليل ولا يتقدم على عامله ولا يفصل بينهما الا بالظرف ويجب كونه معرفة او نكرة مختصة ليكون للتعجب منه فائدة وكذا فاعل افعل نكرة موصوفة هو قول الاخفش ايضا وله قول ثالث كقول س وهو الصحيح المار يضح بكسر المعجمة اى يضح والمراد به مطلق الظهور لانه لا يشترط الوضوح الحقيقى قيل ولا يبعد قراءته بالمهملة

يجوز حذف المتعجب منه اى من وصفه او فعله لان التعجب انما هو من ذلك لا من ذاته س وانما يحذف اذا كان ضميرا لا فى نحو ما احسن زيدا واحسن بزيد لعدم الدليل عليه ولا فى نحو زيد ما احسن زيدا لئلا تفوت نكتة الاظهار فى مقام الاضمار وهى التفخيم فحذف بهم اى لان لزوم جره كساه صورة الفضلة وان كان فاعلا وقيل لم يحذف بل استتر بعد حذف الباء فذلك ان يلق نجح التمثيل به لجواز الحذف فى افعل به يقتضى ان الشرط وجود مطلق دليل على المحذوف وهو الاوضح وقيل يشترط عطفه على مثل المحذوف كالآية فهذا البيت شاذ من ذى ثلاث اى من مصدر فعل ذى ثلاث وقابل صفة لفعل المقدر او حال

سبعة شروط لم يعد الفعل شرطا لانه جعله موضوع الشروط فلا يصاغان مما لا فعل له كالحمار قيل والجلف فلا يقال ما احمره وما اجلفه لكن فى القاموس جلف جلفا كفرح فرحا وجلافة صار جافيا غليظا فاثبت له الفعل فيجوز ما اجلفه

مما زاد عليه وشذ ما اتقاه وما املا القربة من اتقى وامتلأ واختلف فى افعل كاكرم واظلم فاجازه س مطلقا واختاره فى التسهيل وقيل ان كانت همزته لغير النقل نحو ما اظلم الليل وقيل بالمنع مطلقا متصرفا اى تصرفا تاما ليخرج نحو بئس ونعم للمفاضلة اى الزيادة والنقص ويظهر ذلك فى اوصافه تعالى من حيث ان مطلق العلم والقدرة مثلا قابل لذلك وان كانت فى جانبه تعالى لا تقبله منفيا اى لا التباسه بالمثبت ما علم

مضارعه يهيج اى ينتفع اماعاج يعوج بمعنى مال يميل فيجئ فى الاثبات ايضا ومجئ الاول فى الاثبات نادر كقوله ولم ارشيئا بعد ليلى الذه ولا مشربا اروى به فاعيج اى فانتفع ان لا يكون الوصف منه على افعل اى لالتباس افعل التفضيل بوصف فمنعوه هو والتعجب لاشتراكهما فى امور كثيرة فلا تقول ما اسوده وكذا ما اسمر عمرا وما اصفر هذا الطائر وما ابيض هذه الحمامة وما احمر هذا الفرس ان اردت اللون فى كل ذلك فان اردت السيادة والسمر اى الحديث ليلا وصفير الطائر وبيض الحمامة ونتن فم الفرس جاز اسقاطى اى لانه يقال حمر البرذون بالكسر يحمر حمرا كفرح يفرح فرحا اذا انتن فوه من اكل الشعير واذا عير احد بالبخر يقال له يا فافرس حمر افاده فى الصحاح لئلا يلتبس فان امن اللبس جاز كما فى التسهيل بان كان الفعل ملازما للبناء للمجهول فتقول ما اعناه بحاجتك وما ازهاه علينا وكذا ان قامت قرينة على انه من فعل المفعول واشدد بوزن اسمع بهم واشد بفتح الهمزة والشين وفعلها اشد الثلاثى كما ذكره الناظم فى شرح العمدة لا اشتد حتى يرد انهما شاذان فكيف يتوصل بهما الى القياس واما اشد الرباعى فلم يسمع الا كما قاله فى الصحاح والقاموس اشد الرجل اذا كان معه دابة شديدة ويبعد ان يبنى منه نحو ما اشد استخراجه يخلف ما الخ وكذا يخلف ما استكمل الشروط كما اشد ضربه ولا يرد هذا عليه لان مراده ما يخلف وجوبا ومصدر العادم اى مصدر الفعل الفاقد بعض الشروط ينتصب الخ وذلك شامل للمنفى والمجهول لان مصدرهما يكون مؤولا لا صريحا كما اكثر ان لا يقوم وما اعظم ما ضرب زيد واشدد بهما واما الجامد والذى لا يتفاوت فلا يتعجب منهما البتة اهـ لكن الاولى فى المنفى المصدر الصريح نحو ما اكثر عدم قيامه واعلم ان اشد ونحوه قد يكون للتعجب ابتداء نحو ما اكثر ابله وما اشد عبله فلا يؤتى بالمصدر بعده او بحرف جر او ما نعه خلو فيجوز الجمع قياسا على نظائره مما مر وان اقتضى كلام الدماميني خلافه اهـ صبان باجنبى المراد به غير المفعول فى ما احسن زيدا وغير الفاعل فى افعل به فيشمل الحال فلا يفصل به على المختار فلا تقول ما احسن جالسا زيدا ولا احسن جالسا بزيد ولا فرق فى ذلك

بين المجرور اى المعمول لغير فعل التعجب كما مثله بقوله نحو ما احسن بزيد مارا فان الجار متعلق بمارا لا باحسن ومثله احسن عندك بجالس اما المعمول له ففيه الخلاف الآتى والمشهور ان محل الخلاف ما لم يكن فى المعمول ضمير يعود على المجرور والا تعين الفصل كما احسن بالرجل ان يصدق وما اقبح به ان يكذب وقوله خليلى ما احرى البيت نقله فى النكت عن ابى حيان ففى تمثيل الش بذلك لمحل الخلاف نظر الا ان يقال هو تمثيل لمجرد الفصل بلا نظر للخلاف عمرو ابن معدى كرب صحابى من فرسان الجاهلية والاسلام قتل سنة احدى وعشرين من الهجرة فى الهيجا بالمد والقصر اى الحرب واللزبات بفتح اللام وسكون الزاى جمع لزبة وهى الشدة والقحط والمكرمات جمع مكرمة بضم الراء فيهما اى الكرم اعزز على تمثيل للفصل بالمجرور وهو على لان الاصل اعزز بان اراك كذا على اى ما اعز ذلك واشده على وفيه الفصل ايض بالنداء وهو ابا اليقظان فهو شاهد لجوازه خليلى ما احرى الخ الاصل ما احرى ان يرى ذو اللب صبورا اى ما احق الرؤ صبورا بصاحب العقل فان يرى مفعول احرى فصل بينهما بذى اللب وهو فصل واجب لمكان الضمير فى يرى كما مر ومثله قوله اخلق بذى الصبر ان يحظى بحاجته ومدمن القرع للابواب ان يلجا فان يحظى فاعل باخلق حذفت منه الباء وفصل بينهما بذى الصبر وجوبا والاصل اخلق بان يحظى الصابر بحاجته اى ما احق الفوز بالمطلوب بالصابر وما احق الولوج اى الدخول لمدمن قرع الابواب اى الملازم له والله تعالى اعلم اى فى افادة المدح والذم

مطلب نعم وبئس وما جرى مجراهما

كحبذا وساء ومجرى بفتح الميم لان فعله جرى الثلاثى فلو قال وما اجرى بالضم لوجب ضمها واعلم انهما يستعملان تارة للاخبار بالنعمة والبؤس فيتصرفان كسائر الافعال تقول نعم زيد بكذا ينعم به فهو ناعم وبئس زيد يبئس فهو بائس واخرى لانشاء المدح والذم فلا يتصرفان لما سيأتى وهو المراد هنا فعلان خبر مقدم عن نعم وبئس وغير صفته ورافعان خبر لمحذوف اى هما رافعان لا نعت ثان لفعلان لان المبتدا فاصل بينهما وهو اجنبى من المنعوت ومقارنى ال صفة لاسمين اى ال المعرفة لانها المرادة عند الاطلاق فخرج لفظ الجلالة والذى

ويرفعان عطف على رافعان من عطف الفعل على الاسم المشبه له   الى
انهما اسمان اى بمعنى الممدوح والمذموم وبنيا على الفتح لتضمنهما معنى الانشاء وهو من
معانى الحروف ولا يرد ان المفيد له الجملة بتمامها لانهما العمدة فى افادته فهما مبتدآن وما
كان فاعلا على القول الاول بدل على هذا او عطف بيان والخبر هو المخصوص ويحتمل
العكس والمعنى الممدوح الرجل زيد افاده فى البسيط قال سم ويبقى النظر فى نحو نعم رجلا
زيد فيحتمل ان رجلا تمييز للنسبة التى فى ضمن نعم لكونها بمعنى الممدوح اى الممدوح من
جهة الرجولية او هو حال ثم قياس ما ذكر جر الولد ونحوه فيما استدلوا به لانه تابع للمجرور
اى ما هى بالممدوح الولد فان كان مرويا بالرفع فلعله مقطوع عما قبله   على بئس العير
بفتح العين المهملة وسكون التحتية هو الحمار وجمعه اعيار كبيت وابيات والانثى عيرة
ما هى بنعم الولد الخ قاله حين بشر ببنت   نصرها بكاء اى انها اذا ارادت
ان تنصر اباها مثلا على اعدائه لا تقدر على الدفع عنه بنفسها بل تصرخ لتستغيث
بالناس وبرها بكسر الباء وبالراء اى اذا ارادت ان تبر احدا سرقت له من زوجها
او غيره ويحتمل انه بفتح الباء وبالزاى بمعنى السلب والاخذ قهرا ومنه قولهم من عز
بزاى من غلب اخذ السلب اى انها لا تقدر على الاخذ قهرا جهارا كالرجل بل سرقة خفية
لا ينصرفان اى لخروجهما عن اصل الافعال من افادة الحدث والزمان
ولزومهما انشاء المدح والذم على سبيل المبالغة والانشاء من معانى الحروف وهى
لا تنصرف فكذا شبهها   للجنس اى فى ضمن جميع الافراد فهى الاستغراقية كما عبر
بعضهم وقوله حقيقة اى ان اريد بمدخولها جميع افراد الجنس حقيقة   من اجل زيد
اى فالجنس كله ممدوح تبعا لزيد والمقصود بالمدح زيد فقط فكأنه قيل ممدوح جنسه
لاجله وقيل مدح الجنس كله الشامل لزيد بطريق القصد حتى لا يتوهم كون ذلك
المدح طارئا على زيد وان جنسه ناقص بل استحقاقه له لاستحقاق جنسه له وعلى
كل يلزم المناقضة فى قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو لان الجنس الواحد صار
ممدوحا ومذموما معا واجيب باختلاف جهتى المدح والذم ولا تناقض مع اختلاف
الجهة   مجازا اى مرسلا من اطلاق العام على الخاص لان وضع الاستغراقية
العموم وقد اريد بها فرد معين وادعى انه جميع الجنس لجمعه ما تفرق فى غيره

من الكمالات او بالاستعارة بان يشبه زيد بجميع الافراد بجامع الاحاطة في كل
فغيرهذا الفرد ليس ممدوحا لا قصدا ولا تبعا للعهد اى الذهني لان مدخولها
فرد مبهم كادخل السوق واشتر اللحم ثم فسر ذلك الفرد بعد ابهامه بزيد مثلا تفخيما
للمدح او الذم وقيل للعهد الخارجي والمعهود هو المخصوص فكانك قلت زيد نعم
هو فوضع الظاهر موضع الضمير لزيادة التقرير والتفخيم وهذا ظاهر ان قدم المخصوص
كما ذكر وكذا ان اخر واعرب مبتدا خبره الجملة قبله لتقدمه رتبة لا ان اعرب خبرا
لمحذوف او مبتدا خبره محذوف ولا تنافي بين العهد والانشاء لتعلق الانشاء
بالمدح وهو فعل الشخص المادح والعهد بالممدوح مضافا الى ما فيه ال اى
او مضافا المضاف لما فيه ال كقوله فنعم ابن اخت القوم غير مكذب واما كون
مضافا الضمير مما هي فيه كقوله فنعم اخو الهيجا ونعم شبابها فالصحيح لا يقاس عليه
واضافته للنكرة ضرورة عند الجمهور كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم
ان يكون مضمرا اى مستترا لازما للافراد فلا يبرز في تثنية ولا جمع استغناء
بجمع تمييزه وشذ قول بعضهم نعموا قوما كما شذ جره بالباء الزائدة في نعم بهم قوما
كما حكاه الفارضي ويجب عوده لما بعده وهو التمييز فهو مما يعود على متأخر
لفظا ورتبة كما مر ولا يتبع بتابع لان لفظه ومعناه لا يتضحان الا بشيء منتظر
بعده وشذ تأكيده في نعم هم قوما انتم ومثله في كل ذلك ضمير الشان وهل
اذا فسر بمؤنث تلحقه التاء وجوبا كنعمت امراة هند او جوازا او تمتنع اقوال
مفسر بنكرة اى عامة متكثرة الافراد فلا يجوز نعم شمسا هذه الشمس
اذ لا ثاني لها اما نعم شمسا شمس هذا اليوم فيجوز لتعددها بتعدد الايام ومن
احكام هذا التمييز وجوب تأخيره عن العامل وتقديمه على المخصوص وشذ
نعم زيد رجلا ومطابقته للمخصوص افرادا وتذكيرا وغيرهما وقبوله ال المعرفة
لانه خلف عما يجب قرنه بها وهو الفاعل فاعتبر صلاحيته لها فخرج مثل وغير
وافعل من وجوز المص حذفه اذا فهم المعنى كقوله صلى الله عليه وسلم فبها ونعمت
اى فبالسنة اخذ ونعمت خصلة تلك الفعلة وهي الوضوء يوم الجمعة
ومعشره مبتدا اى خبره الجملة قبله على ما سيأتي والرابط اعادة المبتدا بمعناه

ان اريد

ان اريد بالمستتر معهود معين هو المخصوص وعمومه للمبتدا وغيره ان اريد به الجنس وهو الفاعل اى واغنى ذلك الفاعل عن المخصوص تمييز اى محول عن الفاعل والاصل نعم القوم معشره فحول اسناد نعم عن القوم الى معشره فنصب القوم تمييزا بعد تنكيره وكذا نعم رجلا زيد بئس للظالمين بدلا تمييز للفاعل المستتر والمخصوص محذوف لعلمه مما قبله اى ابليس وذريته لنعم موئلا اى ملجأ تمييز للضمير المستتر والمولى هو المخصوص والاحن بكسر الهمزة وفتح المهملة جمع احنة بكسر فسكون وهى الحقد تقول عرسى اى زوجتى والعومرة بالعين المهملة الصياح والصخب ولى بمعنى معى والشاهد فى بئس امرأ واما المرة بفتح الميم والراء لغة فى المرأة ففاعل بئس الثانية لا انها بال وحذف المخصوص من كل منهما للاشعار به اى بئس امرأ انت وبئس المرأة انا وفاعل بالجر عطف على تمييز وجملة ظهر صفة فاعل لا يجوز اى لعدم ابهام الظاهر حتى يميز وتأولوا ما ورد بجعل المنصوب حالا مؤكدة او ضرورة ورد بأن رفع الابهام غير لازم للتمييز فقد يرد لمجرد التأكيد كقوله ولقد علمت بأن دين محمد من خير اديان البرية دينا فكذا ما ورد من هذا والتغلبيون نسبة لتغلب بالغين المعجمة كتضرب لكن تفتح لامه فى المنسوب لثقل كسرتين مع ياء النسبة وقد تكسر كما قاله الجوهرى وهم قوم من نصارى العرب بقرب الروم منهم الاخطل وقد هجاه جرير بهذا البيت واراد بالفحل الاب وهو فاعل بئس وفحلا تمييز مؤكد له وفحلهم هو المخصوص ويؤخذ منه انه لا يجب تقديم مميز الظاهر على المخصوص وهو كذلك بخلاف مميز الضمير كما مر والزلاء بفتح الزاى وشد اللام المرأة اللاصقة العجز الخفيفة الالية والمنطيق صيغة مبالغة من النطق يستوى فيه المذكر وغيره ومعناه البليغ لكن المراد هنا المرأة التى تعظم عجيزتها بازارها قاله العينى وفى القاموس المنطيق البليغ والمرأة المتأزرة بحشية تعظم بها عجيزتها اه وكأن الثانى مأخوذ من النطاق وهو شقة تحتزم عليها المرأة وترسل اعلاها على اسفلها تزود الشاهد فى زادا آخر البيت فانه تمييز لفاعل نعم الظاهر وزاد ابيك هو المخصوص وقيل زادا مفعول تزود ومثل حال منه فان كان نكرة لتأخره فلا شاهد فيه

فنقول نعم ما اى بلا ادغام ونعما اى بادغام الميمين هى نكرة منصوبة الخ وهى اما ناقصة والفعل بعدها صفتها والمخصوص محذوف اى نعم هو شيئا يقوله الفاضل ذلك الشئ او تامة لا تحتاج لصفة والجملة بعدها اما صفة المخصوص محذوف اى نعم هو شيئا شئ يقوله الخ او صلة لما اخرى محذوفة هى المخصوص اى نعم شيئا الذى يقوله الخ ولا يرد ان التامة تساوى الضمير ابهاما فكيف تميزه لانه يراد بها شئ له عظمة او حقارة بحسب المقام فتكون اخص منه على ان التمييز قد يكون للتأكيد هى الفاعل اى فهى مستثناة من وجوب قرنه بال وهى اسم معرفة اى اما تامة لا تحتاج لصلة والجملة صفة المخصوص محذوف اى نعم الشئ شئ يقوله الخ واما موصولة بالجملة والمخصوص محذوف اى نعم الذى يقوله الفاضل ذلك القول او اغنت هى وصلتها عن المخصوص ولا حذف وقيل هى نكرة تامة او موصوفة بالجملة على قياس ما مر وقيل غير ذلك فان وليها مفرد نحو فنعما هى فهى اما نكرة تامة تمييز للفاعل المستتر او معرفة تامة هى الفاعل والمخصوص على كل ما بعدها او هى مركبة مع الفعل ولا موضع لها من الاعراب كحبذا وما بعدها فاعل فان لم يلها مفرد ولا جملة كدققته دقا نعما فهى اما معرفة تامة فاعل او نكرة تامة تمييز والمخصوص على كل محذوف اى نعم الشئ او شيئا ذلك الدق يذكر بعد نعم الخ اى وجوبا على ظاهر كلامه هنا وفى الكافية وغالبا على ما فى التسهيل وهو الارجح ويجب ايضا كونه بعد تمييز الضمير لا الظاهر كما مر هو المخصوص شرطه مطابقة الفاعل معنى ولو بالتأويل كبئس مثل القوم الذين اى مثل الذين وكونه معرفة او قريبا منها واخص من الفاعل لا مساويا له ولا اعم ليحصل التفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع فى النفس ولذا وجب تأخيره والجملة قبله خبر عنه هذا مذهب س وهو الصحيح والرابط عموم الفاعل او تكرير المبتدا بمعناه كما مر وقيل هو مبتدا الخ لم يحملوا المتن على هذا مع احتماله له لعدم صحته كما فى شرح التسهيل لان هذا الحذف لازم ولم نجد خبرا يلزم حذفه الا ومحله مشغول بما يسد مسده وبقى قول رابع انه بدل من الفاعل ورده ان البدل لا يلزم وهذا لازم ولانه لا يصلح لمباشرة الفعل وقد

يقال يغتفر فى التابع كما فى انك انت قائم فان انت بدل مع عدم صلوحه لمباشرة
ان ولا ضرر فى لزومه لكونه المقصود بالحكم وان كان تابعا كما لزم تابع مجرور
رب   وان يقدم مشعر الخ عبارته هنا وفى الكافية توهم منع تقديم المخصوص
وان المتقدم مشعر به فقط وان صلح له حيث قال اولا ويذكر المخصوص بعد
ثم قال وان يقدم الخ ثم مثل بمثال يصلح المقدم فيه لكونه مخصوصا اذا اخر
لان العلم مبتدا خبره الجملة بعده وهو خلاف ما صرح به فى التسهيل من جواز
تقديمه واختاره الموضح بشرط صلاحيته للتأخير ولذا اعترض مثال المتن
بانه من تقديم المخصوص لا المشعر به الا ان يجعل العلم مفعولا لمحذوف
اى الزم العلم او خبرا لمحذوف اى الممدوح العلم او عكسه وجملة نعم المقتنى
مستأنفة فيكون من تقديم المشعر لا المخصوص لعدم صلاحيته للتأخر
لكونه من جملة اخرى ويراد بقوله ويذكر المخصوص بعد اى غالبا وقوله
وان يقدم مشعر به اى بمعناه كفى عن ذكره مؤخرا اعم من كون المقدم
مخصوصا ان صلح او غيره ان لم يصلح واذا قدم المخصوص كان مبتدا خبر
الجملة بعده قولا واحدا ولا يأتى فيه الخلاف المتقدم   مسجلا اى مطلقا
عن التقييد بحكم دون آخر   الى ان كل فعل ثلاثى الخ من ذلك ساء فان
اصلها سوأ بالفتح فحول الى فعل بالضم ليلتحق بافعال الغرائز اى الطبايع
وليصير قاصرا كبئس وانما افردها بالذكر لكثرتها ولانها للذم العام فهى
اشبه ببئس من نحو حمق ولؤم لانه ذم خاص وقيل للاتفاق عليها دون
فعل   يجوز ان يبنى منه الخ لكن بشرط صلوحه لبناء التعجب منه لكونه متصرفا
تاما الخ لتضمنه معناه   معاملة نعم الخ لكن فعل يخالفهما فى ستة امور اثنان
فى معناه اشرابه التعجب وكونه للمدح الخاص واثنان فى فاعله الظاهر جواز
خلوه من ال نحو وحسن اولئك رفيقا وكثرة جره بالباء الزائدة تشبيها باسم
بهم كقوله حب بالزور الذى لا يرى منه الا صفحة او لمام   واثنان فى فاعله
المضمر جواز عوده ومطابقته لما قبله ففى زيد كرم رجلا يحتمل عود الضمير الى رجلا
كما فى نعم والى زيد كما فى فعل المتعجب لتضمنه معناه وتقول الزيدون كرموا رجالا

على الاول وكومرجا لا على الثاني فقول المص كنعم منجلا ليس على سبيل الوجوب
في كل الاحكام والكلام في غير ساكما هي فلا لازم احكام بئس كما يشير له الش
واستظهره الدماميني قال وهذا ان تحقق كان وجها آخر لافرادها بالذكر
لان العرب اى في كلام السيوطي ان الذي شذ في هذه الثلاثة بعض العرب
ومنهم من يجوّها فيصح التمثيل بعلم ومثل نعم حبذا اي حبّ من حبذا مثل نعم
في كونها نقلت لانشاء المدح العام وفي الفعلية على الاصح والمضي والجمود وزيد
باشعارها بان المحمود محبوب للنفس فلذا جعل فاعله ذا ليدل على الحضور في
القلب وتفارقها في جواز دخول لا عليها وفي لزومها هيئة واحدة وفي غير ذلك
الفاعل ذا وهو كفاعل نعم لا يجوز اتباعه فاذا وقع بعده اسم كحبذا الرجل
فهو مخصوص لا تابع لاسم الاشارة اخطأ عليه ضمنه معنى جار فعداه بعلى
وجعلتما اسما اى بمنزلة قولك المحبوب وغلب جانب الاسمية على الفعلية
مع تركيبه منهما الشرفها واول ذا اى فعل امر من اولى الشئ بالشئ اذا اتبعه
به لا بمعنى اعط كما قيل وذا مفعوله الثاني والمخصوص الاول اى اجعل المخصوص
والياذا اى تابعا له وايا اسم شرط منصوب خبر الكان وهو فعل الشرط
واسمها ضمير المخصوص والجواب قوله لا تعدل بذا حذفت فاؤه للضرورة
بعد ذا فلا يجوز تقديمه على حبذا او ان قدم على التمييز كحبذا زيد رجلا وحبذا
رجلا زيد اما مخصوص نعم فيقدم على الفعل دون تمييز الضمير كما مر الصيف
اى مثل لمن يطلب الشئ بعد تفريطه فيه والصيف بالنصب ظرف لضيعت
بكسر التاء خطاب لمؤنث واصله ان امرأة طلقت زوجا غنيا لكبره واخذت
شابا فقيرا فلما جاء الشتاء ارسلت للاول تطلب منه لبنا فقال ما ذكر اى
ضيعت اللبن في زمن الصيف فكيف تطلبينه لان فقالت هذا ومذقه خير
اى هذا الشاب ولبنه المخلوط بالماء خير من ذلك الشيخ الغني او بجر الفا
زائدة لا عاطفة لان العاطف لا يدخل على مثله وهي في جواب شرط مقدر اى
اوان شئت فجر ودون ذا حال من محذوف للعلم به اى وانضمام الحا من حب
حال كونها دون ذا كثر وجره بياء زائدة كما في فاعل فعل بالضم لان حب

عند

عند تجردهما من ذا لكون من بابه بخلاف فاعل نعم كما مرّ وجب فتح الحاء اى
ان جعلتهما كلمة واحدة بالتركيب فان بقيا على اصلهما بلا تركيب جاز الوجهان كما
فى التصريح جاز ضم الحاء اى بنقل ضمة العين اليها لان اصله حبب بالضم
اى صار حبيبا وجاز فتحها بحذف الضمة بلا نقل وهذا النقل والحذف جائزان
فى كل ما حول الى فعل لقصد المدح او الذم سواء كان حلقى الفاء كحب اولا كضرب
فتقول ضرب الرجل زيد بسكون الراء مع ضم الضاد او فتحها كما فى التوضيح
فقلت اقتلوها اى اخلطوا الخمرة بمزاجها وهو الماء من قتلت الشراب اذا مزجته
به لانه يكسر حدته والشاهد فى وحب بها مقتولة اى ممزوجة فالهاء فى بها فاعل
حب مجرور بالباء الزائدة ومقتولة تمييز والله اعلم هذه الترجمة

مطلب افعل التفضيل م

صارت فى الاصطلاح اسما لكل ما دل على الزيادة تفضيلا كانت كاحسن
او تنقيصا كاقبح وان لم يكن على وزن افعل كخير وشر فلا اعتراض وصف
اى فهو اسم لقبوله علامات الاسماء غير مصروف للزومه الوصفية ووزن
الفعل ويؤخذ منه تعريف افعل التفضيل بانه الوصف الموازن لافعل اى
ولو تقديرا الدال على زيادة صاحبه فى اصل الفعل فالوصف جنس والموازن
لافعل مخرج لغيره من صيغ اسم الفاعل والتعجب والدال الخ مخرج لموازنه من
ذلك وقولنا ولو تقديرا لادخال خير وشر فاصلهما اخير واشر وقد يستعملان
كذلك كقراءة من الكذاب الاشر وقوله بلال خير الناس وابن الاخير
حذفت همزتهما لكثرة الاستعمال فهو شاذ قياسا لا استعمالا وفيهما شذوذ
آخر وهو كونهما لافعل لهما وقد يحمل عليهما فى الحذف احب كقوله وحب شئ الى الانسان
ما منعا وهو قليل من زائد الخ وفى بنائه من افعل الخلاف المار فى التعجب
ومما سمع منه هو اعطاهم للدراهم واولاهم للمعروف وهما شاذان عند من منعه
مطلقا او ان كانت الهمزة للنقل لان همزتهما كذلك وهذا المكان اقفر من غيره
وهو شاذ على الاول فقط لان همزته للنقل مبنى للمفعول فيه التفصيل المار
بين خوف اللبس فيمتنع وامنه بان كان مجهولا لزوما فيجوز كانت ازهى من
ديك واعنى بحاجتك وكذا مع القرينة كهو اشغل من ذات النحيين اى اكثر

مشغولية وليس هذا من المجهول لزوما خلافا لابن الناظم بدليل شغلتنا اموالنا
حالك الغراب بفتح المهملة واللام هو السواد الشديد وكذا حنك الغراب
بالنون بدلها وهو منقاره يقال اسود حالك وحانك اى شديد السواد اهـ
صحاح وما به الخ فيه تقديم نائب الفاعل وهو به على الفعل وهو وصل الضرورة
كما يقدم الفاعل لذلك بل الظاهر جواز تقديم النائب الظرف فى اختيار الان
علة المنع وهى التباس الجملة بالاسمية لاتأتى فيه افاده الصبان وقوله لمانع
متعلق بوصل والحرفان بعده بصل آخر البيت الواقع خبرا عن ما يتوصل
الخ لكن اشدد ونحوه فى التعجب فعل وهنا اسم ويستثنى المجهول والمنفى فلا يتوصل
اليهما هنا بذلك لان مصدرهما يجب كونه مؤولا كما مر فيكون معرفة بالمسند
اليه فلا يصح نصبه تمييزا لاشد بخلاف التعجب كذا قيل وفى ذكر المنفى نظر
لما مر من صحة الاتيان فيه بالمصدر الصريح مع لفظ عدم فكذا هنا نحو هو اكثر
عدم قيام اما المجهول بلا قرينة فمصدره الصريح يلتبس بالمعلوم فتامل
فلابد ان يتصل به من ولا يفصل بينهما الا بمعمول افعل نحو النبى اولى بالمؤمنين
من انفسهم او بلو وما اتصل بها كقوله ولفوك اطيب لو بذلت لنا من ماء موهبة على خمر
والموهبة نقرة يستنقع فيها الماء ليبرد وكذا بالنداء كما صرح به الدمامينى لا بغير ذلك
قال المبرد ومن هذه لابتداء الغاية فى الارتفاع فى الخير او الانحطاط فى الشر
وقال المص للمجاوزة فمعنى زيدا فضل من عمرو انه جاوز عمرا فى الفضل لا للابتداء
والا جاز ان يقع بعدها الى للانتهاء اهـ واجيب بان الانتهاء قد لا يخبر
به لجهل غايته او عدم قصده وذلك ابلغ فى التفضيل اذ المعنى ابتداء زيد
فى الارتفاع من عمرو الى ما لا نهاية له واذا بنى افعل مما يتعدى بمن جاز
تقديمها على من هذه وتأخيرها نحو هو اقرب من كل خير من عمرو واقرب من
عمرو من كل خير للدلالة عليها اى فيمتنع حذفها بلا دليل لا تصحبه
من اى التى الكلام فيها وهى الجارة للمفضول لانها انما تذكر توصلا لمعرفته
مع المجرد وهو مذكور فى المضاف صريحا وفى المحلى بال حكما لانها عهدية
لتقدم ذكر مدخولها لفظا او حكما وذلك يشعر بالمفضول واكثر ما يكون ذلك

اى حذف من ومجرورها من المجرد للقرينة خبراى ولو منسوخا دنوت اجمل الخ
اشارة الى ان كالبدر مفعول ثان لخلناك اى ظنناك الزم تذكيرا اى لأن المجرد
يشبه افعل التعجب وزنا واشتقاقا ودلالة على المزية فلزم لفظا واحدا مثله ومن ثم لحنوا
ابا نواس فى قوله كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على ارض من الذهب
لأن حقه اصغر واكبر لتجرده وسيأتى الجواب عنه والمضاف لنكرة كالمجرد فى التنكير
فاعطى حكمه من امتناع مطابقته للموصوف لكنها تجب فى المضاف اليه كامثلة الشرح
الآتية واما قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به فتقديره اول فريق كافر والفريق
جمع معنى فطابق الواو من تكونوا واعلم ان افعل التفضيل لا يضاف الا لما
هو من جنس موصوفه فلا يقال زيد افضل امرأة لأنه بعض ما يضاف اليه
وتلو ال طبق اى وتالى ال مطابق لما قبله لان قرنه بها اضعف شبهها بافعل
التعجب عن ذى معرفة تعريض برد قول ابن السراج الآتى معنى من
اى الحاصل عندها وهو التفضيل لانه ليس معنى لها بل لأفعل وظاهره ان قصد
التفضيل وعدمه خاصان بالمضاف الى معرفة وليس كذلك بل مثله المجرد لكن
فيه خلاف كما سيأتى والفضل الفضل بضم ففتح جمع تكسير لفضلى بضم
فسكون والفضليات جمع تصحيح لها ولا يجوز ان يقترن به من هذا زائد
على كلام المص هنا وهو محترز قوله اولا ان جرد لحقه ان يذكر هناك كما فى نسخ
ولست بالاكثر الخ بتاء الخطاب وحصى اى عددا تمييز لاكثر والكاثر
بالمثلثة الغالب فى الكثرة من كثره بالتخفيف غلبه فيها وقصد به التفضيل
اى على المضاف اليه خاصة احرص الناس بفتح الصاد مفعول ثان لتجدهم مفعول
اول ولو طابقه لكسرت الصاد فيكون جمع تصحيح حذفت نونه للاضافة وياؤه
للساكنين وبقيت الكسرة قبلها وكذلك جعلنا الخ الاولى تفسير الجعل
بالتمكين كما فى البيضاوى فاكابر مجرميها مفعوله وفى كل قرية ظرف لغو متعلق
به واما كونها بمعنى صيرنا واكابر مجرميها مفعوله الاول وفى كل قرية الثانى
ففيه ركة وتوهين للمعنى والشاهد اضافة اكابر الى مجرميها مع مطابقته لموصوفه
المقدر اى قوما اكابر الخ وهذا مما يرد قول ابن السراج ردا واضحا فان اجاب بأن اكابر

ليس مضافا بل مفعولا ثانيا ومجرميها مفعول اول لزمه المطابقة في المجرد من ال
والاضافة وهي ممنوعة فان قال ان اكابر منوي اضافته للمعرفة اي اكابرها وقع
فيما فر منه وقد اجتمع الاستعمالان اي حيث افرد احب واقرب وجمع احسن
وقال الزمخشري انما جمع احسن لانه قصد به الزيادة المطلقة وافرد احب
واقرب لقصد التفضيل الخاص الموطئون بصيغة المفعول من وطأه بشد
الطاء المهملة اذا مهده وسهله والاكناف الجوانب اي الذين سهلت اخلاقهم
ولانت جوانبهم فلا يتأذى بهم احد فان لم يقصد التفضيل اي على المضاف
اليه وحده بان قصد تفضيل مطلق اي عليه وعلى غيره او لم يقصد تفضيل
اصلا بان اول باسم فاعل او صفة مشبهة فتجب المطابقة فيهما لشبهه
بالمعرف بال في التعريف وخلوه من لفظ من ومعناها وفي هاتين الحالتين
لا يلزم كونه بعض ما يضاف اليه كما يلزم عند قصد التفضيل الخاص بل قد يكون
بعضه كمحمد صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بينهم وقد لا يكون
كيوسف احسن اخوته اي احسن الناس من بينهم او حسنهم ولا يصح فيه
التفضيل الخاص بان يراد احسن منهم لان اضافة الاخوة للضمير تمنع ان
يراد بهم ما يشمل يوسف لئلا يضاف الى ضمير نفسه فلا يكون احسن بعض
ما اضيف اليه فلو قيل احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب اي احسن منهم
لجاز فتأمل والمراد بكونه بعضه ان موصوفه داخل في المضاف اليه بحسب مفهوم
اللفظ قبل الاضافة وان كان خارجا عنه بعدها بحسب الارادة لئلا يلزم
تفضيل الشئ على نفسه الناقص هو يزيد بن عبد الملك بن مروان سمي به
لنقصه ارزاق الجند والاشج بالجيم هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه سمي به لشجة
كانت في وجهه اضيفا الى بني مروان ليعرف انهما منهم لا للتفضيل عليهم اذ
لا عادل فيهم سواهما قيل ومن استعماله فصله بقيل لان ما تقدم
في المضاف الى معرفة ولا خلاف في جواز عروه عن التفضيل مع وجوب مطابقته
ح واما هذا ففي المجرد عن ال والاضافة ومن وفيه الخلاف الآتي واذا عري
المجرد عن التفضيل فالاكثر فيه عدم المطابقة حملا على اغلب احواله وقد يطابق

لخلوه

نحلوه عن من لفظا ومعنى وعلى هذا يخرج بيت ابى نواس المار وقول العروضيين فاصلة
صغرى وكبرى خلافا لمن جعله لحنا اى هين اى لان جميع الاشياء بالنسبة
لقدرته تعالى كالشئ الواحد فلا يكون بعضها اهون من بعض اذا أجشع
القوم من الجشع وهو شدة الحرص على الاكل بجلهم اى فالمنفى اصل العجلة
لا زيادتها فقط بقرينة مدح نفسه واما اعجل الثانى فلا مانع من كونه على بابه
كما يشير له اقتصاره على الاول لكن فيه ان الاول مضاف لمعرفة لا مجرد فليس من
محل الخلاف فتأمل ان الذى سمك يستعمل متعديا بمعنى رفع كما هنا
ومصدره سمكا كضرب ولازما بمعنى ارتفع ومصدره سموكا كقعود وارا د
بالبيت الكعبة والدعايم جمع دعامة بالكسر وهى الاسطوانة اى العمود عزيزة
طويلة لم يحمل على معنى اعز من بيوتكم لان قصده نفى المشاركة بالاصالة مع
ان النزاع ليس فى ذلك يس وهل يقاس ذلك اى عرو المجرد عن التفضيل
وحاصله ثلاثة اقوال اشار الى ثالثها بقوله لا يرون ذلك اى يمتنع قياسا
وسماعا قال فى شرح التسهيل والاصح قصره على السماع والاكثر فيما سمع منه عدم
المطابقة لاحجة فى ذلك اى لتاويله فا هون وارد على ما يعرفه المخاطبون
من ان الاعادة اهون من البدء مع قياسهم الغائب على الشاهد واما اعلم بكم
فتفضيل على من يعلم بعض الوجوه من الناس وان كان لا مشارك له تعالى
فى علمه واما اعجل واعز واطول فلا مانع من حملها على التفضيل خصوصا اذا اريد
بالبيت بيت الشرف والمجد كما قاله السعد يجب تقديم من ومجرورها اى
على افعل فقط لا على جملة الكلام كما فعل المص وجاراه عليه الش لان صدارة
الاستفهام انما هى بالنسبة للعامل فيه لا مطلقا ويلزم على تمثيله الفصل بين
العامل وهو خير والمعمول وهو ممن باجنبى لان المبتدأ ليس من معمولات الخبر
فلو قال الش انت ممن خير لكان حسنا واما المص فقد يعتذر عنه بالضرورة
اهلا وسهلا منصوبان بمحذوف اى اتيتم اهلا ووجدتم مكانا سهلا وقوله
جنى النحل اى شهده بدليل ما بعده والاستشهاد بالبيت مبنى على ان منه متعلق
باطيب لا بزودت عينان اى من تاكيد المدح بما يشبه الذم والقطو فى بفتح القا

آخره قا المتقارب الخطا   ظعينة هى فى الاصل الهودج فيه امراة اولا ثم سميت
به المراة ما دامت فيه قيل وقد يطلق عليها مطلقا واملح اى احسن   ورفعه
الظاهر المراد به ما قابل المستتر فيشمل الضمير المنفصل وعبارة الشذور ويعمل افعل
فى تمييز وحال وظرف وفاعل مستتر مطلقا لا فى مصدر ولا مفعول به مطلقا
ولا فى فاعل ملفوظ به الا فى مسئلة الكحل   عاقب فعلا فيه قليلا اى عاقبه
فعل اى صح ان يعقبه ويقع فى مكانه فعل   الا فى لغة ضعيفة اى فتجعل افضل
نعتا لرجل مجرورا بالفتحة وابوه فاعله واكثر العرب يرفعونه خبرا مقدما عن ابوه
والجملة نعت لرجل   بعد نفى اى ليتوجه الى قيده وهو الزيادة فيزيلها ويبقى
مع النفى بمعنى الفعل المثبت فيعمل عمله فيصير المعنى انتفت زيادة حسن الكحل
فى عين اى رجل على حسنه فى عين زيد فيبقى اصل الحسن وذلك صادق بمسا واته
لحسن زيد ونقصه عنه ومقام المدح يعين الثانى فاذا وضع الفعل المثبت فى
مكانه بان قيل حسن الكحل فى عين رجل كحسنه فى عين زيد افاد المساواة الصا
بها افعل ثم يتوجه النفى الى ذلك الفعل فتنتفى المساواة كالزيادة ويثبت
النقص المراد كالاول فكون افعل مع النفى كالفعل المثبت انما هو فى الجملة والا
فلا بد من توجه النفى الى ذلك الفعل ليفيد المعنى المراد فتامل   او شبهه
هو النهى كلا يكن احد احب اليه الخير منه اليك والاستفهام الانكارى كهل
احد احق به الحمد منه بمحسن لا يمن قال فى شرح التسهيل ولم يرد بهذين سماع لكن
لا باس باستعماله بعدهما   اجنبيا اى لم يتصل بضمير الموصوف ليخرج ما رايت
رجلا احسن منه ابوه وان خرج ايضا بقوله مفضلا على نفسه باعتبارين
لاختلاف المفضلين فيه بالذات لكن لا يعترض بالمتاخر على المتقدم
باعتبارين اى باعتبار محلين كعين زيد والعين الاخرى فالمفضل والمفضل
عليه شئ واحد لكن فضل باعتبار مكان على نفسه فى مكان آخر وهذا القيد
يغنى عما قبله لان غير الاجنبى لا يختلف بالاعتبار بل بالذات وانما اعتبر ذلك
ليضعف افعل بخروجه عن اصل التفضيل من اختلاف المفضلين بالذات
فيقوى النفى على اخراجه ايضا الى معنى الفعل حتى يعمل عمله بخلاف ما اذا جرى

على اصله كما رايت رجلا احسن منه ابوه فلا يقوى النفي على ذلك لقوة افعل ح
وبقي قيد اعتبره المص وابن الحاجب وهو كون افعل صفة لاسم جنس ليعتمد
عليه ويقوى على رفع الظاهر ولم يكتف بالنفي كما في اسم الفاعل لضعفه عنه ولذا
لا ينصب المفعول به ما رايت اى ان جعلت بصرية فاحسن صفة رجلا
او علمية فهو مفعولها الثاني والكحل فاعل احسن وفي عينه حال منه او ظرف
لغو متعلق باحسن كقوله منه وفي عين زيد حال من الهاء في منه والاصل
في هذا المرفوع الظاهر ان يقع بين ضميرين اولهما للموصوف وثانيهما المجرور بمن
للمرفوع نفسه كهذا المثال وقد يحذف الثاني فتدخل من على الاسم الظاهر المفضل
عليه او على محله او على ذى المحل كما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من كحل عين
زيد او من عين زيد او من زيد فتحذف مضافا او اثنين وقد تدخل من على
ملابس ذلك الظاهر بغير المحلية نحو ما احد احسن به الجميل من زيد فاصله
من الجميل في زيد فاضيف الجميل لزيد لملابسته له ثم حذف ودخلت من على ملابسه
وهو زيد ومثله مثال المتن اذ اصله لن ترى رفيقا اولى به الفضل من الفضل
في الصديق فالصديق ملابس الفضل ويصح كونه محله فعل به ما ذكر وليس
الاصل من ولاية الفضل بالصديق ومن حسن الجميل بزيد كما قيل لان المفاضلة
انما هي بين الفضل ونفسه باعتبارين لا بينه وبين ولايته او حسنه وقد
لا يؤتى بشئ بعد المرفوع كما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل فالحاصل ان
الضميرين قد يذكران معا وقد يحذفان معا وقد يحذف احدهما دون الآخر
ما من ايام اى من زائدة وايام اسم ما الحجازية واحب خبرها او هما مبتدا وخبر
والى الله متعلق باحب وفيها حال من الصوم وهو مرفوع نائب فاعل احب لانه
بمعنى محبوب من حب الثلاثي ففيه شذوذ لبنائه من المجهول لكنه عند من جوزه
مع امن اللبس وفي عشر حال من الهاء في منه وفي رواية احب الى الله فيها الصوم
من ايام العشر فهو كمثال الناظم مررت اى جملة ولا ارى حالية ووادىا مفعول
اول لارى وكوادى مفعوله الثاني ان جعلت علمية والا فهو حال من واديا
مقدم عليه واقل به بالنصب صفة واديا وركب فاعل اقل وفيه الشاهد

وجملة اتوه صفة ركب وتئية بمثناة فوقية فهمزة مكسورة فتحتية مشددة اى مكثا
وهو تمييز لأقل فيما يظهر لاصفة لمصدر محذوف ولاحال كما قيل لان المعنى
لايظهر عليهما اى ولا ارى واديا اقل به ركب اتوه من جهة المكث منه اى من
الركب فى وادى السباع اى لم ادر كبا يقل مكثه فى واد كقلته فى وادى السباع
واخوف عطف على اقل وفاعله ضمير الركب وما مصدرية والاستثناء مفرغ
اى فى كل وقت الا وقت وقاية الله تعالى فتأمل والله اعلم

مطلب النعت

يرادفه الوصف والصفة على المختار لكن النعت عبارة الكوفيين وهما البصريين
الاسماء خصها بالذكر لانها الأصل ويتصور فيها جميع التوابع فلا يرد أن
التوكيد اللفظى والبدل والنسق قد تتبع غير الاسم وفى قوله الاول اشارة الى
منع تقديم التابع على المتبوع وهو المشهور ويصرح به فى النعت قوله الآتى مقدم
ماسبق واجاز صاحب البديع تقديم الصفة اذا كانت لمتعدد تقدم بعضه
كقوله   ولست مقر للرجال ظلامة   ابى ذاك عمى الاكرمان وخاليا
واجاز الكوفيون تقديم المعطوف بشروط تأتى واعلم انه يمتنع فصل
التابع من متبوعه بأجنبى محض عن كل منهما كمررت برجل على فرس عاقل
ابيض بخلاف ما ليس كذلك كمعمول التابع نحو حشر علينا يسير او المتبوع
كيعجبنى ضربك زيدا الشديد وكعامل المتبوع نحو زيدا ضربت القائم ومنه اغير
الله أتخذ وليا فاطر السموات ومعمول عامله نحو سبحان الله عما يصفون عالم
الغيب ومنه ولا يحزن ويرضين بما اتيتهن كلهن ومفسر عامله نحو ان امرؤ
هلك ليس له ولد والقسم نحو زيد والله العاقل وجوابه نحو بلى وربى لتأتينكم
عالم الغيب والاعتراض نحو وانه لقسم لو تعلمون عظيم والاستثناء نحو قم الليل
الا قليلا نصفه وغير ذلك مما نقله الصبان عن الهمع   فى اعرابه قيل اى
وجودا وعدما ليدخل نحو قام قام ولا لا مما ليس معربا لكن هذا خارج بقوله
الاسم فلا يصح ادخاله هنا وقدم الاعتذار عن التقييد به والمراد الاعراب
وما يشبهه من حركة علامة ليدخل نحو يا زيد الفاضل بالضم مما اتبع فيه المنادى
على لفظه فانه مشارك فى شبه الاعراب وكذا فى نفس الاعراب لكن محلى فى زيد

ومقدر في الفاضل لان ضمته لمجرد اتباع لفظ زيد لا بناء ولا اعراب لعدم مقتضيهما
فتدبر مطلقا اى الحاصل في ذلك التركيب والمتجدد في غيره وزاد ابن الناظم وغيره
قيد غير خبر ليخرج نحو حامض من قولك الرمان حلو حامض فانه مشارك في الاعراب
الحاصل والمتجدد بالنسخ وليس تابعا على خمسة انواع والعامل فيها عند الجمهور
هو العامل في متبوعها الا البدل فعامله مقدر خلافا للمبرد وقيل العامل في
الجميع مقدر وقيل العامل في النعت والبيان والتوكيد التبعية وفائدة الخلاف
جواز الوقف على المتبوع على القول بتقدير العامل دون غيره واذا اجتمعت
التوابع فاعمل بترتيب قوله قدم النعت فالبيان فاكد ثم ابدل واختم بعطف الحروف
بوسمه الهاء فيه وفي به عائدة لما سبق وهو المتبوع والباء سببية والوسم لغة
اسم بمعنى العلامة ففيه حذف مضاف اى متم متبوعه بسبب بيان علامته اى
صفته وعلى هذا حل الش او مصدر بمعنى التعليم بها من وسمته بالسمة وسما علمته
بالعلامة اى متم متبوعه بسبب تعليمه اى دلالته على معنى فيه ان كان نعتا
حقيقيا او فيما تعلق به ان كان سببيا المكمل متبوعه اى اصل وضعه التكميل
ببيان الصفة للايضاح بها او التخصيص واما كونه للمدح ونحوه فمجاز كا
القضبان او المراد بالمكمل المفيد ما يطلبه المنعوت بحسب المقام من تخصيص
او مدح مثلا فيشمل جميع اقسامه وهذا اقرب لصنيع الش فتدبر لما عدى
النعت اى لانه ليس شئ من التوابع يدل على صفة المتبوع او صفة ما تعلق به
سوى النعت ولذلك وجب فيه الاشتقاق ليدل على الذات والمعنى القائم
بها فيخرج البدل والنسق بالمكمل لانه لا يقصد بهما وضعا التكميل بايضاح
ولا تخصيص ويخرج البيان والتوكيد ببيان الصفة لانهما وان كملا بالايضاح
ورفع الاحتمال لكن لا ببيان الصفة بل بكون لفظهما اصرح من الاول او ادلهما
على متبوعهما وكذا البدل اذا عرض له الايضاح والنسق اذا كان للتفسير
للتخصيص اراد به ما يعم رفع الاشتراك اللفظي في المعارف وهو المسمى
بالايضاح كمثاله وتقليل الاشتراك المعنوي في النكرات وهو المشهور باسم
التخصيص لجاء رجل تاجر . نفخة واحدة لا مثال او واحدة للتاكيد لان المرة

مستفادة من تحويل المصدر الاصلى وهو نعتا الى فعله وليس هذا كرحمة وبغتة مما بنى على التاء حتى يكون قوله واحدة تاسيسا لا تاكيدا كما قيل فتأمل فى التعريف والتنكير فى بعض من البيانية لما الأولى لا الثانية لانها واقعة على المنعوت والواو بمعنى او لأن التابع للمنعوت احدهما وقوله تلا صلة او صفة للثانية جرت على غير ما هى له ولم يبرز لامن اللبس على مذهب الكوفيين ونائب فاعل يعط ضمير النعت وما الاولى مفعوله الثانى اى وليعط النعت ما ثبت للمنعوت الذى تلاه هو من التعريف او التنكير مجرى الفعل اذا رفع ظاهرا اى فى وجوب تأنيثه بالتاء لتأنيث مرفوعه وتجريده من علامة التثنية والجمع على اللغة الفصحى سواء كان منعوته مفردا مؤنثا ام لا نعم يجوز على هذه اللغة تكسير الوصف اذا كان مرفوعه جمعا كمررت برجل كرام اباؤه بل هو الافصح لانه يخرج عن موازنة الفعل بالتكسير فلم يجر مجراه ومقتضى كونه كالفعل جواز تثنيته وجمعه تصحيحا على لغة اكلونى البراغيث كالفعل فيقال مررت برجل كريمين ابواه وحسنون غلمانه وهو كذلك ومقتضاه ايضا جواز برجل قائم اليوم امه بلا تأنيث للفصل وبامرأة حسن نعمتها المجازية التأنيث وبه صرح بعضهم ثم طابق المنعوت فى اربعة اخواتى مالم يمنع مانع ككون الوصف يستوى فيه المفرد وغيره كصبور وجريح وكونه افعل تفضيل مجردا او مضافا لنكرة فانه يلزم التذكير والافراد وذرب بالذال المعجمة هو الحاد اللسان مطلقا او فى الشر فقط او الحاد من كل شئ وبالمهملة الخبير بالاشياء المعتاد لها الا بمشتق معنى اى عند الاكثرين وذهب جمع محققون كابن الحاجب الى انه لا يشترط فى النعت كونه مشتقا بل الضابط دلالته على معنى فى متبوعه كالرجل الدال على الرجولية دماميني وعلى هذا فيجوز فى اسم الجنس المحلى بال بعد اسم الاشارة كونه نعتا ككونه بدلا او بيانا نحو هذا الرجل قائم اما على الاول فلا يجوز كونه نعتا الا المشتق كهذا القائم رجل وهو اسم الفاعل الى آخر افاد بالحصر ان اسماء الزمان والمكان والالة لا تدخل بالمشتق بهذا المعنى اذ لا تدل على صاحب الحدث بل على زمانه او مكانه او الته وهو اصطلاح للنحاة اما تفسير الصرفيين بما اخذ من المصدر للدلالة

على معنى

على معنى وذات منسوب لها فيشملها ودخل فى اسم الفاعل ما بمعناه من امثلة
المبالغة وفى اسم المفعول ما بمعناه من نحو قتيل وصبور   كاسماء الاشارة اى
غير المكانية اما هى فظرف يتعلق بمحذوف هو الوصف كمررت برجل هناك اى كائن
ذو اى وفروعها   والموصولة لا يشملها قول المتن وذى بالياء الا على
لغة اعرابها لان المبنية تلزمها الواو ومثلها فى الوصف بها سائر الموصولات المبدوءة
بال وال نفسها بخلاف من وما واى   مؤولة بالنكرة اى لا نكرة حقيقة وان
جرى على الالسنة قاله الرضى لان التعريف والتنكير من خواص الاسم والجملة من
حيث هى جملة ليست اسما وان اولت به فنحو جاء رجل قائم ابوه او ابوه قائم فى تأويل
جاء رجل قائم ابوه ونحو جاء رجل ابوه زيد فى تأويل كائن ابوه زيدا   الجنسية
هى لام الحقيقة فى ضمن فرد مبهم ولذا كان مدخولها فى معنى النكرة وتسميها البيانيون
لام العهد الذهنى لعهد الحقيقة فى الذهن   وآية لهم الليل اى حقيقته فى ضمن
اى فرد من الليالى لان السلخ من الافراد لا الحقيقة   حالين اى نظرا للصورة
التعريف لا يقال الحالية تفيد تقييد السب بحال المرور مع ان المراد انه دأبه وعادته
ابدا وان لم يمر عليه لانه لا مانع من ارادة التقييد بل قوله فمضيت الخ يدل على انه عليه حال
السب وتغافل عنه ولئن سلم فجعل الحال لازمة مفيد لذلك   من ضمير
يربطها اى فهى كالخبر فى اصل الربط وان لم يتعين فيه الضمير كما مر لان طلب
المبتدا له اقوى من طلب المنعوت للنعت فاكتفى فيه بادنى ربط بخلاف النعت
ولم يقل ما اعطيته حالا للاشارة الى ان جملة النعت اشبه بالخبر من الحال
ولذا لا ترتبط بالواو خلافا للزمخشرى   وما ادرى الخ قبله
كتبت اليهم كتبا مرارا   فلم يرجع الى لها جواب   وما ادرى الخ   وامنع هنا
الخ فى قوة الاستثناء من قوله فاعطيت الخ كما اشار له الش فى البيت الاول
شرطان وهذا ثالث وبقى وجوب ذكر منعوتها كما سيأتى آخر الباب
لا تقع الخ اى لان النعت يعين منعوته ويخصصه فلا بد من كونه معلوما للسامع
قبل ليحصل به ما ذكر والانشائية ليست كذلك لانه لا خارج لمدلولها اذ لا يحصل
الا بالتلفظ بها ولما لم يكن الخبر معرفا للمبتدا ولا مخصصا له جاز كونه انشائيا

جاوا بمزق . اى بلبن مخلوط بالماء كثيرا حتى قل بياضه واشبه لون الذئب
فى زرقته فان قلت ما حاصله على القول الصحيح من وقوع الانشاء خبرا هل يحتاج
لاضمار القول ام لا المختار لا وقدم تحقيقه فى المبتدا كثيرا ومع كثرته مقصور على
السماع كوقوعه حالا وان كان اكثر من النعت به وقد يشير اليه قوله ونعتوا وشرط
المصدر كونه مفردا مذكرا كما فى المتن ومنكرا وصريحا لا مؤولا وثلاثيا او بزنته وان
لا يبدء بميم زائدة كمزار ومسير قيل والا امتنع النعت به راسا وفائدة هذه الشروط
ضبط ما سمع لا القياس عليها فالتزموا الخ اى لان المصدر من حيث هو
مصدر لا يثنى ولا يجمع فاجروه على اصله تنبيها على ان حقه ان لا ينعت به لجموده
وانهم توسعوا بحذف المضاف او قصد المبالغة مجازا اى مرسلا من اطلاق
المعنى على محله وهو الذات واما على الاول فمن اطلاق اللازم وهو المصدر على
الملزوم وهو المشتق وعلى الثانى مجاز بالحذف وقوله او ادعاء اى بان يدعى
ان الذات هى نفس المعنى لا غيره مبالغة فى اتصافها به بلا احتياج الى تاويل اصلا
كما نقل عن ابن هشام ونعت غير واحد بالرفع مبتدا خبره جملة اذا اختلف
الخ لا نصب بمحذوف يفسره فرقه لان ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فلا يفسر
عاملا فيه والمراد بغير الواحد ما دل على متعدد مثنى كان او جمعا كما مثله الشارح او اسم
جمع كقوله فوافيناهم منا بجمع كأسد الغاب مردان وشيب او اسم جنس جمعى
كهذى غنم بيض وسود قيل او اسما متعاطفة كجاء زيد وعمرو الطويل والقصير
لكن هذا يجوز فيه وضع كل نعت بجانب صاحبه ولا يتعين فيه العطف
اذا اختلف اى النعت لفظا ومعنى كالضارب والكريم او معنى فقط كالضارب
من الضرب بالعصا والضارب من الضرب فى الارض اى السير فيها او لفظا
فقط كالذاهب والمنطلق فكل ذلك تفريقه واجب بالعطف اى بخصوص
الواو اجماعا ولذا اعترضوا على ابن الحاجب فى قوله الادغام ان تأتى بحرفين
ساكن فمتحرك قيل انه نعت اسم الاشارة فلا يفرق كمررت بهذين الطويل والقصير
لان نعته لا يكون الا طبقه لفظا وفى الحقيقة لا استثناء لانه لا يجوز نعته
بمختلف حتى يفرق نعم جوز بعضهم ذلك المثال على البدل لا النعت ومما اختص

نعت اسم الاشارة كونه محلى بال فلا ينعت بغيره وامتناع قطعه وفصله عنه
ولو بغير اجنبى واما كونه جنسًا لامشتقا فغالب دماميني كريمين ولا يجوز
كريم وكريمة نعم يجوز مررت بانسانين كريم وكريمة لاختلافهما تأنيثا ويجوز
كريمين نظرا للتغليب ومحل وجوب الجمع في المتفق اذا عدم مانعه والا فيمتنع
اعطيت زيدا اخاه الكريمين لان التابع في حكم المتبوع ولا يكون اسم واحد مفعولا
اولا وثانيا بل يفرد كل بوصف او يجمعان في نعت مقطوع كما اذا اختلف العامل
في المنعوتين نص على ذلك الرضى ونعت معمولى الخ نعت مفعول مقدم
لاتبع ووحيدى صفة لمحذوف اى ونعت معمولى عاملين وحيدى الخ ومعنى
وعمل بالجر لاضافة وحيدى اليهما وقوله بغير استثنا اى اتبع مطلقا سواء كان
المعمولان مرفوعى فعلين او خبرى مبتدأين او منصوبين او مخفوضين خلافا
لمن خص الاتباع بالاولين وهذا البيت متعلق بقوله لا اذا ائتلف حيث
افاد ان نعوت غير الواحد اذا كانت منفقة لفظا ومعنى لا تفرق بل تجمع في
لفظ واحد فكان قائلا قال وهل اذا اجتمعت تكون نعتا تابعا او مقطوعا
فافاد انه لا يجوز الاتباع الا اذا اتحد عاملا المنعوتين معنى وعملا كما مثله الش
والقطع في ذلك منصوص على جوازه بشرطه فقوله اتبع اى ان اردته وسكت
عن نعت معمولى عامل واحد وحكمه انه اذا اتحد عمله ونسبته اليهما في المعنى
كقام زيد وعمرو العاقلان جاز الاتباع والقطع بشرطه وان اختلفا كضرب
زيد عمرا العاقلان وجب القطع وكذا ان اختلفت النسبة دون العمل كاعطيت
زيدا اباه العاقلان كما مر عن الرضى وان اختلف العمل دون النسبة كخاصم
زيد عمرا وجب القطع عند البصريين وهو الصحيح وجاز هو والاتباع عند غيرهم
فقيل يتبع بالرفع تغليبا له وقيل بايهما شئت لان كلاهما مخاصم ومخاصم
متحدى المعنى والعمل زاد بعضهم شرطا ثانيا وهو اتفاق المنعوتين تعريفا
وتنكيرا لتعذر اتباع المعرفة بالنكرة وبالعكس وثالثا وهو ان لا يكون اول
المنعوتين اسم اشارة كجاء هذا وجاء عمرو فلا يجوز العاقلان بالاتباع لان نعت
اسم الاشارة لا يفصل عنه فلذا اخرجا لعدم الفصل لكن مر ان نعته لا يكون

الا طبقه فى اللفظ فتأمل فان اختلف معنى العاملين اى ولو بالخبرية والانشائية فلا اتباع فى قام زيد وهل قام عمرو العاقلان لاختلافهما خبرًا وانشاء وان اتحد معناهما اما نحو هذا ابوك ومن اخوك فيمتنع فيه القطع كالاتباع لاختلافهما خبرا وانشاء مع كون احد المنعوتين مجهولا فيجب فيه تفريق النعتين كما قاله الرضى اذ المعلوم لا يخلط بالمجهول ويجعلان كشئ واحد وجب القطع اى بالنسبة لامتناع الاتباع فلا ينافى جواز التفريق وايلاء كل نعت صاحبه وانما امتنع الاتباع لئلا يعمل عاملان متنافيان فى شئ واحد اذ العامل فى التابع هو العامل فى المتبوع ولا يمكن ان يجعل العامل مجموعهما لان الشئ الواحد لا يمكن جعله مرفوعًا ومنصوبًا فى آن واحد اما اتحادهما معنى وعملا فيجعلهما كالشئ الواحد وفى ذلك بحث قدمناه فى باب الحال والحاصل ان نعوت غير الواحد ان اختلف لفظها او معناها وجب تفريقها اما بالعطف او بايلاء كل صاحبه سواء اتحد عامل المنعوتين اولا وان اتحدت لفظا ومعنى فان اتحد عاملا المنعوتين معنى وعملا اوكان العامل واحدًا واتحد عمله ونسبته اليهما واتحد المنعوتان تعريفا وتنكيرًا وجب جمعها مع كونها تابعة او مقطوعة فان انتفى شرط من ذلك جاز تفريقها وجاز جمعها مقطوعة دون اتباعها فتأمل اذا تكررت النعوت ليس بقيد بل النعت الواحد يجوز قطعه خلافا للزجاج فشرط القطع تعين المنعوت بدون النعت واحدًا او اكثر واعلم ان النعت اذا قطع خرج عن كونه نعتا كما ذكره ابن هشام وتكون جملته مستأنفة لا محل لها كما قاله الشاطبى وجب اتباعها اعترض بان القطع لا يزيد على تركها بالكلية فكيف منعوه مع جواز الترك واجيب بانها محتاج اليها بمقتضى الغرض والقطع يشعر بالاستغناء فبينهما تناف اواتبع بنقل فتحة الهمزة الى الواو لانه من اتبع الرباعى فهمزته للقطع مفتوحة اما قوله فى البيت الآتى او انصب فبكسر الواو على اصل التخلص من الساكنين لانه من نصب الثلاثى فهمزته للوصل او بعضها اقطع مقتضى حل الشارح بعضها بالجر عطفا على دونها

اى وان يكن معينا ببعضها ويحتمل عطفه على الهاء فى دونها على مذهب المص من
جواز العطف على الضمير المخفوض بلا اعادة الخافض اى وان يكن معينا بدون
بعضها وعليهما فمفعول اقطع محذوف اى اقطعه ما سواه على الاول او اقطعه
وحده على الثانى ويكون المتن مصرحا بمسئلتى الاستغناء عن جميع النعوت
وعن بعضها فقط اما ان جعل بعضها بالنصب مفعول اقطع كما قاله المعرب
والتقدير ان يكن معينا بدونها فاقطع جميعها او اتبع جميعها او اقطع بعضها
دون بعض فالمسئلة الثانية مسكوت عنها فى النظم معلومة بالمقايسة
الاتباع والقطع اى بشرط تقديم المتبع ولا يجوز عكسه على الصحيح ويستثنى من
اطلاقه نعت اسم الاشارة والنعت المؤكد نحو الهين اثنين والملتزم لذكره
نحو الشعرى العبور فلا يجوز قطعها تنبيه محل التفصيل المتقدم اذا كان
المنعوت معرفة اما النكرة فيتعين اتباع الاول من نعوتها ويجوز فى الباقى
القطع سواء افتقر الى جميعها ام لا لان القصد من نعتها تخصيصها وقد حصل
بالاول فان كان نعتها واحدا فقط امتنع قطعه على المشهور الا فى الشعر مضمر
بكسر الميم حال من فاعل ارفع او فاعل انصب وحذف حال الآخر للدلالة عليه
ولا تنازع لان الحال لا تضمر ومبتدا مفعول مضمرا وناصبا عطف عليه والالف
فى لن يظهر للتثنية كما حمل عليه الش لان او التنويعية لا يفرد الضمير بعدها وهذا
صحيح اه اى لكون حذفه الملتزم علامة على قصد الانشاء للمدح ونحوه ولو صرح
بذكره لخفى ذلك القصد وتوهم كونه خبرا مستأنفا واما اذا كان التخصيص
مراده به ما يشمل التوضيح كما مر بدليل مثاله وفى ذلك بحث طالما توقفت فيه
وهو ان شرط القطع تعين المنعوت بدون النعت كما مر فكيف يتأتى فى نعت
التخصيص مع ان المنعوت يفتقر اليه فى تخصيصه وتعينه به ثم ظهر لى جوابه
من التنبيه المتقدم وهو ان نعت التخصيص ليس على اطلاقه بل المراد به خصوص
غير الاول من النعوت المتعددة لنكرة والشرط موجود فيه لتعين النكرة
تعينا ما بنعتها الاول فيصدق انها متعينة بدون النعت المقطوع مع انه
للتخصيص لكونه نعت نكرة واما التعين فى نعت التوضيح فى المعارف فظاهر

واعلم ان النعت المقطوع الى النصب لا يقدر باعني الا في نعت التخصيص اما في نعت المدح ونحوه فيقدر باذكر او امدح مثلا كما نقله الدماميني عن المحققين والله اعلم وما من المنعوت الخ يشمل حذفهما معا نحو لا يموت فيها ولا يحيى اى حياة نافعة واقامة النعت مقامه اى بشرط صلوحه لمباشرة العامل بان لا يكون جملة ولا شبهها مع كون المنعوت فاعلا او مفعولا او مجرورا او مبتدا اذ الجملة لا تصلح لذلك بخلاف الخبر والحال فلا يحذف المنعوت بها في غيرهما باطراد الا اذا كان بعض اسم مجرور بمن او في نحو منا ظعن ومنا اقام وفينا سلم وفينا هلك اى فريق ظعن الخ ومنه قوله

لو قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم اى لو قلت ما في قومها احد يفضلها لم تأثم فكسر التاء من تأثم وقلب الالف ياء وحذفه في غير ذلك ضرور كقوله يرمى بكفى كان من ارمى البشر اى بكفي رجل كان الخ دل عليه دليل اما بمصاحبة ما يعينه نحو ان اعمل سابغات بعد والنا له الحديد واما باختصاص الصفة بالمنعوت بكاتب وصاهل او غير ذلك والله اعلم

مطلب التوكيد

هو بالواو اكثر من الهمزة وبها جاء التنزيل يقال اكد ووكد تاكيدا او توكيدا اطلق على التابع الآتي من اطلاق المصدر على اسم الفاعل بالنفس او بالعين اى مرادا بهما جملة الشئ وحقيقته وان لم يكن له نفس ولا عين حقيقة فان اريد بالنفس الدم وبالعين الجارحة كسفكت زيدا نفسه وفقأت زيدا عينه لم يكونا توكيدا فهما في المثال بدل بعض واو لمنع الخلو فيجوز الجمع واذا اجتمعا وجب تقديم النفس لانها تطلق على الذات حقيقة بخلاف العين وقيل يحسن فقط ويجوز جرهما بباء زائدة كجاء زيد بنفسه وعمرو بعينه بخلاف باقى الفاظ التوكيد واما جاءوا باجمعهم فبضم الميم مفرده جمع كفلس وافلس اى بجماعتهم فالباء اصلية وليس هو اجمع التوكيدى والا وجب تجريده من الضمير كما هو حكمها وحكم اخواتها كذا في المغني لكن نقل الدماميني وغيره فتح الميم طابق المؤكدا اى افرادا وتذكيرا وغيرهما بافعل اى جمعا ملتبسا بوزن افعل او على افعل وهذه العبارة احسن من قوله في التسهيل جمع قلة لان عينا تجمع في القلة على اعيان

ولا يؤكد به على المختار ما ليس واحدا هو المثنى والجمع وظاهره وجوب جمعهما
فيهما لكن نقل الاشمونى وغيره جواز غيره فى المثنى كجاء الزيدان نفسهما ونفساهما
والمختار انفسهما لان المثنى جمع فى المعنى ولكراهة اجتماع مثنيين وكذا كل مثنى
فى المعنى اضيف الى ما يتضمنه كقطعت راس الكبشين وراسى الكبشين
والمختار رؤسهما جاء زيد نفسه اضافتها للضمير من اضافة العام للخاص
لا الشئ الى نفسه لان النفس اعم من زيد توهم ان يكون اخاى فهو رافع
لتوهم المجاز بالحذف او هو رافع لاحتمال المجاز العقلى باسناد المجئ لغير من هو له
لتعلقه به كضرب الامير اى جنده واما توكيد الشمول فيحتمل رفع المجاز المرسل باطلاق ق
الكل على بعضه كما يحتمل رفع العقلى باسناد ما للبعض لكله ورفع الحذف وفى
القسمين ما يرفع توهم غير الظاهر واما رفع السهو والغلط فانما يكون باللفظى
كما نقله ثم عن السعد والسيد ثم المراد بالرفع فى ذلك الابعاد لا الرفع بالكلية
كما استظهره ابن هشام بدليل الاتيان بالفاظ متعددة ولو صار نصا بالاول
لم يؤكد ثانيا جاء خبر زيد مثله جاء القوم انفسهم فانه يرفع توهم جاء خبر
القوم او رسولهم لا توهم جاء بعضهم لانه ليس للشمول فتدبر ذا اجزاء اى ولو
بالنسبة لعامله كاشتريت العبد كله ورايته جميعه لصحة اشتريت نصفه ورايت
بعضه بخلاف جاء زيد كله لان المجئ لا يتعلق بالبعض ويؤكد بكلا وكلتا
المثنى اى الدال على اثنين ولو بالعطف بشرط اتحاد المسند اليهما لا نحو جاء زيد
وذهب عمرو كلاهما ولا يشترط حلول المفرد محلهما عند الجمهور خلافا للاخفش
والفرا فيجوز اختصم الزيدان كلاهما وان لم يصح اسناد الاختصام للواحد لان التوكيد
قد يكون للتقوية لا لرفع الاحتمال ولا بد من اضافتهما اى لفظا كما يفيده
قول المص بالضمير موصلا فلا يكتفى بنيتهما خلافا للزمخشرى ولا حجة فى قوله تعالى
خلق لكم ما فى الارض جميعا ولا فى قراءة انا كلا فيها على ان المعنى جميعه وكلنا لان
جميعا حال من ما الموصولة وكلا بدل من اسم ان لا تاكيد وفرض الكلام فيما اذا
جرت على المؤكد فلا يرد وكل فى فلك يسبحون فاعلة اى موازنها حال كونه
ماخوذا من عم ولم يقل عامة لما فيها من الجمع بين الساكنين الذى لا ياتى فى الشعر

وقوله مثل النافلة حال من فاعله مضافا الى الضمير اى لفظا ككل ولا يؤكد بالنه ذو اجزاء كما يؤخذ من التشبيه لأن اكثر النحويين لم يذكرها فمن ذكرها وهو من اجلهم فليست زائدة وايضا فجميع لم يذكره الجمهور ولم ينبه عليه فلعله اراد مثل النافلة فى لزوم التاء لها مع المذكر وغيره كاشتريت العبد عامته كما قال تعالى ويعقوب نافلة اى زائدا على ما طلبه ابرهيم باجمع وقد يجاء بعد اجمع باكتع ثم بأبصع زاد الكوفيون ثم بابتع وكذا بعد اجمعون واخواته ولا يجوز تقديم بعضها على بعض وقدمت كل لنصها على الاحاطة ثم اجمع لصراحته فى الجمعية على الباقى ثم اكتع لأنه من تكتع الجلد اذا انقبض واجتمع ثم ابصع لانه من تبصع العرق اذا سال وهو لا يسيل حتى يجتمع ثم ابتع لانه من البتع وهو الشدة او طول العنق ولا يخلو عن اجتماع فكل واحد اضعف مما قبله فى الدلالة على الجمعية وهذه الالفاظ يمتنع اضافتها للضمير لانها معارف اما بنيتها او بالعلمية الجنسية لمعنى الاحاطة والشمول وعلى هذا فاجمع ونحوه غير مصروف للعلمية والوزن وجمع لها وللعدل لانه جمع لجمعاء فحقه جمع بسكون الميم كحمراء وحمر وعلى الاول تبدل العلمية بالوصفية وقال الدماميني بشبه العلمية فى التعريف بدون معرف لفظى واما جمعاء فلالف التأنيث الممدودة مطلقا الذلفاء بالذال المعجمة والفاء اسم امرأة وتطلق على المرأة الحسناء والشاهد فى اجمع حيث اكد به الدهر غير مسبوق بكل وفيه ايضا الفصل بين المؤكد والمؤكد بجملة ابكى ومثله فى التنزيل ويرضين بما اتيتهن كلهن لا يجوز توكيد النكرة اى لأن الفاظ التوكيد كلها معارف سواء المضاف لفظا وغيره فيلزم تخالفهما تعريفا وتنكيرا وهو ممنوع عندهم المحدودة اى الموضوعة لمدة لها ابتداء وانتهاء كما مثله فالشرط عند الكوفيين حد النكرة مع شمولية التوكيد ككل واجمع وعامة لا المطابقة تعريفا وتنكيرا ولم يشترط الرضى والشاطبى سوى حصول الفائدة ومثلا بهذا اسد نفسه وعندى درهم عينه حولا اكتع اى نحو لانكرة محدودة البدء والنهاية وتأكيده من الفاظ الشمول من قولهم حول كتيع اى تام وفيه شاهد ايضا لافراد اكتع عن اجمع قد صرت من الصرير وهو التصويت والبكرة بسكون الكاف هنا للوزن وفتحها اللغة والمراد بكرة البئر

اى لم

اى لم ينقطع الاستقاء من البئر طول اليوم واغن ام من غنى كفرح بمعنى استغنى في مثنى اى في تأكيد ما دل على اثنين وان لم يسم في الاصطلاح مثنى نحو جاء زيد وعمرو كلاهما عن وزن فعلا اى عن تثنية موازن فعلاء من الالفاظ المارة في قوله وبعد كل اكدوا باجمعا الخ وكان الاولى ذكر هذا بعدها لانه من تعلقاتها واشد مناسبة بها من توكيد النكرة واجاز ذلك الكوفيون اى وان مع اعترافهم بعدم السماع وقياس مذهبهم جوازه في توابع اجمع كاكتعان وكتعا

فبعد المنفصل اى فاكده بما بعد المنفصل لئلا يقع اللبس في نحو هند ذهبت نفسها وسعدى خرجت عينها لتبادر انهما فاعل لا توكيد فاذا قيل ذهبت هى نفسها اندفع ذلك وطرد الباب في غير ذلك وانما اختص الحكم بالنفس والعين لكثرة استعمالهما في غير التوكيد كعلمت ما في نفسك بخلاف باقى الالفاظ المرفوع المتصل اى بارزا كما مثله او مستترا كزيد قام هو نفسه بضمير منفصل الشرط مطلق فاصل ولو غير ضمير نحو قوموا في الدار انفسكم كما يقتضيه كلام التسهيل وما من التوكيد ما موصول مبتدأ ولفظى خبر لمحذوف والجملة صلة ما ومن التوكيد حال من الضمير في لفظى لانه في تاويل المشتق وجملة يجى خبر ما اى والذى هو لفظى حال كونه من التوكيد يجى مكررا وحذف صدر الصلة لطولها بالظرف

وهو تكرار اللفظ الاول اى اما بعينه كما مثله ولا يضر فيه بعض تغيير نحو فمهل الكافرين امهلهم كما قاله السيوطى او بمرادفه كقوله انت بالخير حقيق قمن ومنه تأكيد الضمير المتصل بالمنفصل والمراد تكراره الى ثلاث فقط لاتفاق الادباء على انتفاء اكثر منها في كلام العرب واما ما في سورة الرحمن والمرسلات فليس بتأكيد لانها لم تتعدد على معنى واحد بل كل آية قيل فيها ذلك فالمراد التكذيب بما ذكر فيها دكا دكا منع بعضهم كونه تأكيدا لان الثانى غير الاول اذ المراد دكا بعد دك وانما هو حال كتأويله بمكررا دكها كما اول ادخلوا رجلا رجلا بمتناوبين وعلمته الحساب بابا بابا بمجموعا ابوابه ومثله صفا صفا اى صفوفا مختلفة والحال في ذلك مجموع الكلمتين ولما لم يمكن اعراب المجموع من حيث هو مجموع ظهر اعرابه في كل من جزئيه دفعا للتحكم كذا قيل ورده الفارضى بان الدك

فى القيمة مرة واحدة بدليل فدكتا دكة واحدة فيتعين كون الثانى تاكيدا وكذا صفا
صفا ان قلنا ان الملئكة تكون يوم القيمة صفا واحدا لا يعلم طوله الا الله تعالى
كذا الحروف وكذا الموصولات لا تؤكد الا باعادة الصلة   نعم حرف جواب يصدق
المخبر ويعلم المستخبر ويوعد الطالب ومثله فى ذلك جير بفتح الجيم وسكون التحتية
مبنيا على كسر الراء واجل بفتح الجيم مبنيا على سكون اللام واى بكسر الهمزة كما فى المغنى
فكل ذلك يقرر ما قبله من ايجاب ونفى واما لا فلابطال الايجاب خاصة فلا
يجاب بها نفيا اصلا عكس بلى فانها لا يجاب بها الا المنفى لتبطله وهو اما مجرد
كزعم الذين كفروا ان لن يبعثوا قل بلى او مع استفهام حقيقى كبلى فى جواب اليس
زيد قائما اى لم ينتف قيامه او توبيخى نحو ام يحسبون انا لا نسمع سرهم ونجويهم
بلى او تقريرى كاية الست بربكم قالوا بلى وكان القياس ان لا يجاب بها هذا
لانه اثبات معنى لان همزة التقرير للنفى ونفى النفى ايجاب ولهذا يمتنع ادخال احد
بعده لملازمته للنفى لكنهم راعوا لفظ النفى وحده فردوه ببلى فى الاكثر لتقرره وابطاله
المستفاد من الهمزة وتؤكده ويجوز اجابته بنعم نظرا للمعنى الايجاب بشرط امن اللبس
بان لا يتوهم بقاء النفى وعدم ابطاله كما هو شان نعم ولهذا نازع جماعة كالسهيلى
فيما نقل عن ابن عباس لو قالوا نعم لكفروا العدم صراحته فى الكفر اذ يحتمل ان نعم
تصديق للايجاب المستفاد من مجموع الهمزة والنفى اى انا ربكم كما يحتمل انها تصديق
للنفى نفسه بقطع النظر عن الهمزة ولا كفر على الاول نعم هو غير كاف فى الاقرار
لاحتماله غير المراد ولذا لا يدخل فى الاسلام بلا اله الا الله برفع اله لاحتماله نفى
الوحدة افاده فى المغنى والله اعلم   هو لغة الرجوع اطلق على التابع مطلب العطف م
المخصوص لان المتكلم رجع الى الاول فاوضحه بالثانى او شركه معه فى الحكم
الجامد قال فى التسهيل او ما بمنزلته بان كان صفة فصار علما بالغلبة كالصعق
والرحمن الرحيم   فى ايضاح متبوعه اى ان كان معرفة وتخصيصه ان كان نكرة
وقد يكون للمدح ففى الكشاف ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة على جهة المدح
لا التوضيح والتاكيد كما قاله بعضهم فى قوله يا نصر نصر نصرا لكن اختار المصنف
جعل هذا تاكيدا لفظيا   تخرج بقوله الجامد الصفة وتخرج ايضا بقوله شبه الصفة

لان

لأن شبه الشئ غيره وقوله حقيقة القصد به منكشفة يصلح كونه بيانا لوجه الشبه
ان نظرنا الى مطلق انكشاف وكونه بيانا لوجه الفرق بينه وبين الصفة ان نظرنا
لقوله به اى ان عطف البيان يفارق النعت فى انه يكشف المتبوع بنفسه والنعت
يكشفه ببيان معنى فيه كما يفارقه فى انه جامد لا يؤول بالمشتق وان امكن بخلاف
النعت فلابد من تأويله اذا ورد جامدا لا يوضحان اى الاصل فيهما ذلك
وقد يعرض لهما الايضاح لأنه مستقل ظاهر ان البدل خرج بعدم الاستقلال
دون ما قبله وليس كذلك لانه يخرج بقيد الايضاح ايضا فلا حاجة لذكر الاستقلال ل
ولا يرد على اخراجه ان كل عطف بيان يصح بدلا الا ما استثنى كما سيأتى لأن جواز
الامرين منزل على مقصدى الايضاح والاستقلال فأولينه تفريع على قوله
شبه الصفة لأن المتبادر منه الصفة الحقيقية التى توافق المنعوت فى اربعة
من عشرة فما اشبهها كذلك واول بمعنى اعط والهاء مفعوله الاول وقوله اولا من
وفاق بيان لمحذوف مضاف الى ما هو المفعول الثانى وما بعده بيان لما
ولا تكرار فيه لان التقدير اعط عطف البيان من موافقة اوله وهو المبين
مثل ما تولاه النعت من موافقة اوله وهو المنعوت وانما قدرنا مثل لأن المعطى
لعطف البيان ليس هو عين ما يعطى للنعت بل مثله فتدبر وتعريفه اى فلا
يجوز تخالفهما تعريفا وتنكيرا واما قول الزمخشرى ان مقام ابرهيم عطف بيان
على ايات فمخالف لاجماعهم ولا يصح تخريجه على مختار الرضى من جواز تخالفهما
فى التعريف لتخالفهما افرادا وتذكيرا ايضا وهو ممتنع وكذا لا يصح اعتذار المغنى
عنه بان مراده انه بدل وعبر عنه بالبيان لتآخيهما فى كثير من الاحكام لتصريحهم
على ان المبدل منه اذا تعدد ولم يف البدل بالعدد تعين قطعه فيخرج عن البدلية
فالاولى جعله مبتدا حذف خبره اى مقام ابرهيم منها فقد يكونان تفريع
على قوله فاولينه لا على شبه الصفة والا وجب عطفه بالواو على فأولينه اى اذا ثبت
ان له مع متبوعه ما للنعت مع منعوته فقد يكونان الخ واتى به مع علمه مما قبله ردا على
المخالف ذهب اكثر النحويين الخ اى محتجين بان البيان بيان كاسم والنكرة
مجهولة فلا تبين غيرها ورد بان بعض النكرة اخص من بعض فيبين غيره

وكما يجوز ذلك فى النعت صديد هو الدم المختلط بالقيح والمخالف يجعل
ذلك كله بدلا وصالحا لبدلية اى لبدل الكل دون غيره يا غلام منادى
مبنى ويعمر بضم الميم وفتحها علم منقول من مضارع عمر يعمر وهو منصوب عطف
بيان على محل غلام مسئلتين لخ ضبط ابن هشام ما يمتنع فيه البدل دون
البيان بما لا يستغنى عنه التركيب او لا يصح حلوله محل الاول اه والشق الاول
لم يتعرض له المص ولا الشارح ومن افراده ان تفتقر جملة الخبر الى رابط وهو فى
التابع كهند قام زيد اخوها فلو اعرب اخوها بدلا لخلت جملة الخبر عن الروابط لانه
من جملة اخرى تقديرا وكذا جملة الصلة والصفة كجاء الذى او رجل قام زيد اخوه
والحال كهذا زيد قام رجل اخوه واما الشق الثانى فيدخل فيه مسئلتا المتن لان
المنع فيهما لعدم صحة احلاله محل الاول كما بينه الش ومن افراده ايض كون تابع
المنادى اسم اشارة او محلى بال كيا زيد هذا او الحارث وان يتبع وصف اى فى الندا
ووصف اسم الاشارة بالخالى من ال كيا ايها الرجل زيد ويا ذا الرجل غلام زيد وجاء
هذا الرجل عمرو وان يتبع ما اضيف اليه كلا وكلتا بمفرق كجاء كلا اخويك زيد وعمرو
وذهبت كلتا اختيك هند ودعد فيمتنع البدل فى كل ذلك لامتناع احلاله محل
الاول اذ لا يدخل حرف الندا على المحلى بال ولا ينادى اسم الاشارة بدون ان يوصف
ولا توصف اى فى الندا ولا اسم الاشارة بالخالى من ال ولا تضاف كلا وكلتا المفرق
كما يعلم من ابوابها ومن افراده ايضا ان يضاف افعل التفضيل الى عام اتبع بقسميه
كزيد افضل الناس الرجال والنساء لان افعل بعض ما يضاف اليه فيلزم كون زيد
بعض النساء والمنع فى هذه الصور كصورتى المتن مبنى على ان البدل لا بد من صحة
حلوله محل الاول ومنعه بعضهم لانه يغتفر فى الثوانى وقد جوزوا فى انك انت
زيد كون انت بدلا مع امتناع انك انت وغير ذلك مما هو كثير التارك البكرى
وصف مضاف لمفعوله وجملة عليه الطير حال من البكرى وجملة ترقبه حال من ضمير
الطير المستكن فى عليه اى انا ابن الذى ترك البكرى بشرا حال كون الطير كائنة
عليه ترقبه لاجل وقوعها عليه فتعلق وقوعا محذوف لانه هو عليه المذكور وخبر الطير
جملة ترقبه لئلا يلزم تقديم معمول الخبر الفعلى على المبتدا والمصرح بجواز تقديم المعمول

نفسه

نفسه افاده الصبان والمعنى انه ترك بشر المذكور مثخنا بالجراح يعالج طلوع الروح فالطير واقفة عليه ترقب موته لتنزل تاكل منه لانها لا تقع عليه مادام حيا واسم بفتح السين اسم مصدر من نسقت الكلام انسقه عطفت بعضه على بعض والمصدر نسقا بالسكون قيل وبالفتح ايضا ويقال نسقت الدر نظمته ونسقت الشئ بالشئ اذا اتبعته اياه والمراد هنا المنسوق اطلاقا للمصدر على المفعول والمعنى هذا باب العطف الواقع فى الكلام المنسوق بعضه على بعض

مطلب عطف النسوق م

تال بحرف الخ اى معطوف النسق تابع بسبب حرف او مع حرف ولو تقديرا لان حذف العاطف جائز عند المص ولو فى غير سرد الاعداد وقوله متبع اى مشرك للثانى بالاول فى الحكم مخرج لاى التفسيرية فى رايت غضنفرا اى اسدا فان اسدا عطف بيان بالاجلى لا نسق وان كان تابعا بحرف لانه غير مشرك خلافا للكوفيين وليس لنا عطف بيان يتبع بحرف سوى هذا تصريح ودخل فى التعريف النعوت المعطوفة فان اعرابها بالعطف ولا تسمى نعوتا فى الاصطلاح مطلقا اى لفظا ومعنى كما يفسره التقييد بعد وهو حال من المبتدا على راى س او من ضميره فى الخبر على مذهب الاخفش والمص من جواز تقديم الحال على عاملها الظرفى

امر او وسقل فتح الهمزة للميم احدهما مايشرك الخ قال الناظم هذا هو الصحيح فى ام واو وان قال الاكثر بعدم تشريكهما فى المعنى لان ما بعدهما مشارك لما قبلهما فى المعنى المراد منهما من مساواة اوشك مثلا نعم اذا اقتضيا اضرابا شركا لفظا فقط كبل ولم ينبه عليه هنا لقلته والخلاف لفظى لان نظر الاكثر الى عدم تشريكهما فى معنى العامل اذ القيام مثلا لم يثبت الا لاحد المتعاطفين لا لهما معا والثانى نظر الى معناهما المفاد بهما من احتمال كل من المتعاطفين لثبوت القيام ونفيه وصلاحيته له فحسب الفاء زائدة لتزيين اللفظ وحسب مبتدا مبنى على الضم بحذف المضاف اليه ونية معناه والخبر محذوف او هى خبر لمحذوف اى فحسبك ذلك او فذلك حسبك اى كافيك عن طلب غيره طلا بفتح المهملة مقصورا هو ولد الظبية اول مايولد وقيل ولد البقرة الوحشية وقيل ولد ذوات الظلف مطلقا والجمع اطلاء كسبب واسباب واما الطلاء بالكسر ممدودا فالخمر

واما المضموم فممدوده الدهر ومقصوره الاعناق او اصولها جمع طلية او طلاة كما في القاموس لمطلق الجمع اي الاجتماع في الحكم وهو بمعنى الجمع المطلق اي عن التقييد بمعية او غيرها فلا فرق بين العبارتين واما الفرق بين مطلق ماء وماء مطلق فاصطلاح للفقهاء في خصوص ذلك وردها اي لأن مراد المشركين بقولهم ونحيى الحياة الدنيا لا حياة البعث لانكارهم له واعلم ان استعمالها عند عدم القرينة في المعية راجح واكثر وفي سبق ما قبلها راجح وكثير وفي تاخره مرجوح وقليل لا يغني متبوعه اي لكون الحكم لا يقوم الا بمتعدد كالاختصام ونحوه وانما اختصت بذلك الواو لترجح المعية فيها قال في التصريح ذكر المص مما اختصت به ثلاثة احكام هذا وعطف السابق على اللاحق وعطف عامل حذف وبقي معموله كما سيأتي آخر الباب ثم اوصلها الى احد وعشرين وفي بعضها انتقاد كما بينه الصبان فان حتى تشاركها في الثاني على الصحيح كمات كل اب لي حتى آدم والفاء في الثالث كاشتريته بدرهم فصاعدا تنبيه زعم الكوفيون ان الواو تقع زائدة فيكون دخولها كخروجها وجعلوا منه قوله تعالى حتى اذا جاؤها وفتحت ابوابها وقال لهم خزنتها وقوله فلما اسلما وتله للجبين وناديناه فالاولى فيهما او الثانية زائدة وما بعدها جواب اذا ولما وقيل هما عاطفتان او للحال بتقدير قد والجواب فيهما محذوف اي كان كيت وكيت والزيادة ظاهرة في قوله فما بال من اسعى لاجبر عظمه حفاظا وينوي من سفاهته كسري وقوله ولقد رمقتك في المجالس كلها فاذا وانت تعين من يبغيني فان ما بعد اذا الفجائية لا يقترن بالواو وجملة ينوي حال من من وهو مضارع مثبت لا يقترن بالواو الا ان يقدر له مبتدا اي وهو ينوي افاده في المغني باتصال أي المراد به التعقيب وهو في كل شئ بحسبه كتزوج زيد فولد له اذا لم يكن بينهما الا مدة الحمل وان طالت ولا يرد على الترتيب قوله تعالى اهلكناها فجاءها باسنا من حيث ان الاهلاك بعد البأس لا قبله لان المعنى اردنا اهلاكها فجاءها وكذا يقال في حديث توضأ فغسل وجهه الخ ولا يرد على الثاني قوله تعالى اخرج المرعى فجعله غثاء ولا قوله فتصبح الارض مخضرة من حيث ان جعله غثاء احوى اي اسود من شدة اليبس لا يعقب اخراجه

واخضرار

واخضرار الارض لايعقب انزال الماء لان التقدير فمضت مدة فجعله غثاء او فتصبح
الارض لايقال المضى المدة بتمامها لايعقب الاخراج والانزال لانه يكفي تعقيب
اولها وقيل الفاء فيهما نائبة عن ثم اوهو من باب تزوج فولد له اى تدل الفاء الخ
والغالب اذا وليها جملة او صفة ان تدل على السببية مع العطف والتعقيب نحو
فوكزه موسى فقضى عليه لآكلون منها فمالئون ومن غير الغالب عدم السببية نحو
فراغ الى اهله فجاء بعجل سمين فقربه لقد كنت فى غفلة من هذا فكشفنا فاقبلت
امرأته فى صرة فصكت فالزاجرات زجرًا فالتاليات ذكرًا ولا يرد على كون السببية
تفيد التعقيب نحو ان يسلم فهو يدخل الجنة لان عدم التعقيب فيه لعدم تمام
السبب اذ السبب التام للجنة وحدها هو الاسلام واستمراره الى الموت بلا موجب
لتطهيره بالنار او لا قاله الدماميني وثم على تأخيره الخ اعترض بقوله تعالى
خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها فان خلق بني آدم متأخر عن خلق زوجته
حواء واجيب بانها عاطفة على محذوف صفة للنفس اى من نفس انشأها
ثم جعل الخ او ان ثم بمعنى الواو وزعم الاخفش والكوفيون انها تزاد كما فى قوله تعالى
ثم تاب عليهم ليتوبوا فان تاب جواب اذا قبله ورد بان الجواب محذوف اى حتى
اذا ضاقت عليهم الارض الخ كان كيت وكيت ثم تاب الخ اختصت الفاء بأنها
الخ اقتصر على ذلك مراعاة للمتن والا فتختص بعكسه ايض وهو عطف الصلة
على ما ليس صلة كالذى تقوم هند فيغضب هو وكذا تختص بعطف جملة
لا تصلح للخبر او الوصف او الحال على ما تصلح له وعكسه كزيد يقوم فيقعد عمرو
ومررت برجل او بزيد يقوم فيقعد عمرو وعكس ذلك فلو قال وتنفرد الفاء بتسويغ
الاكتفاء بضمير واحد فيما تضمن جملتين من صلة او صفة او خبر او حال لكان
اولى وفى التسهيل تختص ايض بعطف مفصل على مجمل متحدين معنى نحو ونادى
نوح ربه فقال الخ والترتيب فى مثله ذكرى لا معنوى لاتحاد معناهما ويمكن
ان يجعل من ذلك توضأ فغسل وجهه الخ الذى يطير الخ جملة يطير صلة
الذى وعائدها الضمير المستتر فى يطير وجملة يغضب زيد عطف عليها خلت
من العائد لعطفها بالفاء المسببية والذباب خبر الذى بعضا اى جزأ

كاكلت السمكة حتى رأسها او فردا كاكرمت القوم حتى زيدا او نوعا كامثله وكذا
ما هو مثل البعض فى شدة الاتصال كاعجبتنى الجارية حتى حديثها بخلاف حتى ولدها
واما قوله التى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها
بنصب نعل فعلى تأويله بالقى ما يثقله والنعل بعضه فصح عطفه والقاها على
هذا تأكيد او ان حتى ابتدائية ونعله نصب بمحذوف يفسره القاها كما اذا رفع
على الابتدا والخبر ويروى بالجر على جعلها جارة فيكون القى النعل اخرا فى زيادة
او نقص اى معنويين كامثله ويعبر منهما بالشرف والخسة او حسيين كوهبت
الاعداد الكثيرة حتى الالوف المؤمن يجزى بالحسنة حتى مثقال الذرة ويشترط
ايض كونه مفردا لا جملة صريحا لا مؤولا قيل وظاهرا لا ضميرا كما هو شرط مجرورها
والحق عدم هذا فيجوز قام الناس حتى انا فشروط معطوفها اربعة فقط سواء
كان آخرا ام لا واما مجرورها فشرطه ان يكون مفردا وظاهرا وآخرا ومتصلا به
سواء كان صريحا كحتى مطلع الفجر او مؤولا كحتى يرجع الينا موسى وسواء كان غاية
فى خسة وشرف ام لا فلكل منهما عموم وخصوص ففى اكلت السمكة الخ تصلح
للعطف والجر لان الراس آخر وهى غاية فى الخسة لاستقذارها غالبا وفى حتى
يرجع يتعين الجر لاتصال الرجوع بآخر العكوف مع كونه ليس صريحا ولا بعضا
ولا غاية فى زيادة او نقص وفى امثلة الشرح تتعين للعطف لان ما بعدها
ليس آخرا اما ان وقع بعدها جملة اسمية كحتى ماء دجلة اشكل او ماضوية كحتى
عفوا او مضارع مرفوع لكونه حالا او ماضيا كحتى يقول الرسول فهى ابتدائية لا انها
هى الداخلة على جملة مضمونها غاية لشئ قبلها وسيأتى لذلك مزيد تنبيه حتى
العاطفة لمطلق الجمع كالواو ولا للترتيب فى الحكم فيجوز مات كل اب لى حتى آدم
بدليل قوله عليه الصلاة والسلام كل شئ بقضاء وقدر حتى العجز والكيس اذ لا تأخر
تعلق القضاء والقدر بهما عن غيرهما فتدبر نعم هى تفيد ترتيب اجزاء ما قبلها
ذهنا اى تدريجها من الاضعف الى الاقوى وعكسه واذا كان معطوفها آخرا
مجرورا وجب كما فى التسهيل اعادة الجار لئلا تلتبس بالجارة كاعتكفت فى الشهر
حتى فى آخره بخلاف غير الآخر كعجبت من القوم حتى بنيهم اثر همز التسوية

اى

اى بعدها وهى الهمزة الواقعة بعد لفظ سواء وما ابالى كما اقتصر عليه الرضى
واما الواقعة بعد ما ادرى ونحوه كلا اعلم وليت شعرى فلطلب التعيين كما
قاله الدمامينى لا التسوية اى ما ادرى جواب هذا الاستفهام خلافا لما
فى المغنى بل مال بعضهم الى انها بعد ما ابالى كذلك بدليل تعليقها الفعل
عن لفظ جزئى الجملة بعدها مع انه متعد بنفسه ويقل بالباء فمعنى ما ابالى أزيد
قائم ام عمرو لا اكترث جواب هذا الاستفهام اى لا اعتنيه ولا افكر فيه ازدرآء
به وربما يؤيد ذلك ان اى الاستفهامية تخلفها كقوله

ولست ابالى حين اقتل مسلما على اى حال كان فى الله مصرعى

فتأمل ومتصلة سميت بذلك لوقوعها بين شيئين لا يكتفى باحدهما
لان التسوية فى النوع الاول وطلب التعيين فى الثانى لا يتحققان الا
بين متعدد وتسمى ام المعادلة ايضا لمعادلتها الهمزة فى التسوية والاستفهام
وهى منحصرة فى النوعين ويجب فيهما كما فى الهمع تأخر المنفى فيمتنع سواء
على الم ريقم زيد ام قام سواء علينا الخ اعرب الجمهور سواء خبرا مقدما عن
الجملة بعده لتأولها بمصدر اى جزعنا وصبرنا سواء علينا او عكسه لان الجار
متعلق بسواء فيسوغ الابتداء به وجعلوه من مواضع سبك الجملة بلا سابك
كهذا يوم ينفع مما اضيف فيه الظرف الى الجملة وتسمع بالمعيدى خير من ان
تراه مما اخبر فيه عن الفعل بدون تقدير ان ولا يرد ان سواء لاقتضائها
التعدد دتنا فى ام التى لاحد الشيئين لانسلاخ ام عن ذلك وتجردها للعطف
والتشريك كما انسلخت الهمزة عن الاستفهام واستعيرت للاخبار باستواء
الامرين فى الحكم بجامع استواء المستفهم عنهما فى عدم التعيين فالكلام معها
خبر لا يطلب جوابا ولذا لم يلزم تصديرما بعدها فجاز كونه مبتدا مؤخرا وعلى
هذا فيمتنع بعدها العطف بأو لعدم انسلاخها عن الاحد كام ولذا لحن فى
المغنى قول الفقهاء سواء كان كذا او كذا وصوابه ام لكن نقل الدمامينى عن
السيرافى ان او لا تمتنع فى ذلك الا مع ذكر الهمزة لا مع حذفها قال وهذا نص
صريح بصحح كلام الفقهاء واما الثانى المذكور فيتخلص منه بما اختاره الرضى

من ان سواء خبر مبتدا محذوف اى الامران سواء والهمزة بمعنى ان الشرطية لدخولها
على مالم يتيقن حذف جوابها للدلالة عليه واتى بها لبيان الامرين اى ان قمت
او قعدت فالامران سواء فام للاحد كأو والجملة غير مسبوكة ونقل عن السيرافي
مثله اهـ واذا تأملت ذلك علمت انه على اعراب الجمهور لا تصح او مطلقا لما فاتها التسو
الا ان يدعى انسلاخها عن الاحد كأم وعلى اعراب الرضى تصح مطلقا فلا وجه لقصر
جوازها على عدم الهمزة اذ المقدر كالثابت على ان التسوية كما قاله المصم مستفاد من
سواء لا الهمزة وانما سميت همزة التسوية لوقوعها بعد ما يدل عليها وح فالاشكال
في اجتماع او مع سواء لا الهمزة فتأمل بانصاف مغنية الخ اعنى مع ام يغنيان
عن اى في طلب التعيين لا الهمزة وحدها كما حققه الدماميني وتخالف همزة
التسوية بامرين الاول انها لم تنسلخ عن الاستفهام كتلك فتطلب جوابا بتعيين
احد الشيئين لا بنعم او لا لانك اذا قلت ازيد قام ام عمرو كنت عالما بثبوت
القيام لاحدهما دون من ثبت له فيجاب بتعيينه وقد يجاب بلا لتخطئة السائل
في اعتقاده ثبوت احدهما كما في قصة ذى اليدين وقياسه جواز نعم لاثباتهما معا
تخطئة للسائل في اعتقاد احدهما فقط اهـ صبان وفيه ان تعميم النفى في حديث ذى
اليدين ليس بمجرد لا بل بقوله كل ذلك لم يكن فقياسه في الاثبات ان لا يقتصر
على نعم بل يؤتى بما يدل عليه كان يقال وقع كل ذلك فتأمل هذا كله مع ام فان
اتى باو بدلها كان السؤال على الثبوت للاحد او عن النفى اصلا كانك قلت
اثبت القيام لاحدهما اولا فيجاب بنعم او لا ويجوز بالتعيين لانه جواب وزيادة
الثانى ان الغالب دخولها على مفردين ويتوسط بينهما ما يسئل عنه نحو أأنتم اشد
خلقا ام السماء او يتأخر نحو وان ادرى اقريب ام بعيد ما توعدون وقد تدخل على
فعليتين كقوله فقمت للطيف مرتاعا فارقنى فقلت اهى سرت ام عادنى حلم
اذ الارجح ان هى فاعل بمحذوف يفسره سرت واسميتين نحو ما ادرى ازيد قائم ام هو
قاعد ومفرد وجملة نحو قل ان ادرى اقريب ما توعدون ام يجعل له ربى امدا بخلاف همزة
التسوية فلا تدخل غالبا الا على جملتين من جنس او جنسين في تاويل المفرد عند الجمهور كما مر وبعل
على مفرد وجملة كقوله سواء عليك النفر ام بت ليلة باهل القباب من عمير بن عامر

وبمعنى بل عطف لازم على ما قبله وضمير وفت وقيدت وخلت لأم
في قوله وام بها اعطف فالمقصود لفظها هنا وهناك وسميت منقطعة
لانقطاع الجملة بعدها عما قبلها فلا تعلق لاحديهما بالاخرى ان تك مما
قيدت به خلت اى بان لا تسبق باستفهام ولا تسوية اصلا بل بالخبر المحض
نحو لا ريب فيه من رب العالمين ام يقولون افتريه او تسبق باستفهام
بغير الهمزة نحو هل يستوى الاعمى والبصير ام هل تستوى الظلمات والنور او تسبق
بهمزة لغير التسوية وطلب التعيين كالانكار والنفي في الهم ارجل يمشون بها
ام لهم ايد وكالتقرير اى جعل الشئ مقررا ثابتا نحو افي قلوبهم مرض ام ارتابوا
فهي في جميع ذلك منقطعة بمعنى بل كما في الدماميني لانه يكفي في صحة الكلام
احد المذكورين معها لانقطاع كل من الآخر وكذا تكون مع الهمزة اذا كان
ما بعدها نقيض ما قبلها كأزيد عندك ام لا لانه لو اقتصر على الاول لاجيب
بنعم او لا فلم يفتقر السؤال الى الثاني وانما يذكر لبيان انه عرض له ظن الانتفاء
فاستفهم عنه ضاربا عن الثبوت ولولا ذلك لضاع قوله ام لا بلا فائدة كما
نص عليه س واما اذا لم يكن نقيضه كأزيد قام ام عمرو فمحتملهما فان كان
السؤال من تعيين القائم مع تيقن قيام احدهما فمتصلة وان كان السائل
عرض له ظن ان القائم عمرو بعد ظنه زيدا فاستفهم من الثاني ضاربا عن الاول
فمنقطعة كما نص على ذلك س وتفيد الاضراب اى لزوما لا تفارقه
وكثيرا ما تفيد معه استفهاما حقيقيا كانها لابل ام شاء اى بل اهي شاء فاضرب
عن الاخبار بكونها ابلا الى الاستفهام عن كونها شاء وقد لا تقتضيه اصلا
نحو ام هل تستوى الظلمات والنور ام من هذا الذى هو جند لكم اذ لا يدخل
استفهام على استفهام وكذا ام يقولون افتريه كما يفيده تقدير الش لعدم احتياج
المقام الى الاستفهام وجعل الدماميني هذه للاستفهام التوبيخي
بل اهي شاء انما قدر هي لان ام المنقطعة ليست عاطفة كما نص عليه الرضي
وابن جني بل بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء خاص بالجمل وعلى هذا فذكرها
هنا استطرادي لتتميم اقسام ام وقيل تعطف الجمل فقط وقال المصنف

وكذا المفرد بقلة سمع ان هناك لا بلا ام شاء واول بان نشأ نصب بارى محذوفا
للتخيير والاباحة قال الشمنى اى بحسب العقل والعرف فى اى وقت
كان وعنداى قوم كانوا الا الشرعيين فان الكلام فى المعنى اللغوى قبل ظهور
الشرع اى فالمراد مايعم الشرعيين كتزوج هندا واختها وغيرهما كمثالى الشرح فان
امتناع الجمع واباحته فيهما انما يؤخذ ان من قرائن الحال قال فى المغنى ومن
العجب انهم ذكروا الاباحة والتخيير لصيغة افعل ومثلوهما بهذين المثالين
ثم ذكروها لاو ومثلوهما بذلك لكن فى ابن يعقوب على التلخيص ان المستفاد
من الصيغة مطلق الاذن ومن او الاذن فى الاحد الدائر وما وراء ذلك
من جواز الجمع وعدمه فمن القرائن فالفرق الذى فى الشرح ليس راجعا للفظ او
بل للقرائن المنضمة الى الكلام واعلم ان التخيير والاباحة انما يكونان بعد
الطلب وبقية المعانى بعد الخبر كما فى التوضيح لكن صرح الشاطبى بان المختص
بالخبر هو الشك والابهام فقط واما الباقى كالتقسيم والاضراب ففى الموضعين
وكلام المغنى يشعر به وللاضراب اى بشرط تقدم نفى اونهى واعادة
العامل عند س كما قام زيدا وما قام عمرو ولا يقم زيدا ولا يقم عمرو ولم يشترط
الكوفيون وابو على ذلك ويشهد لهم بيت الشرح وقراءة ابن السماك اوكلما
عاهدوا بسكون الواو ولكن يحتمل انها فيهما بمعنى الواو ماذا ترى الخ قاله
جرير لعبد الملك بن مروان وقوله قد بليت يروى قد برحت بفتح الموحدة وكسر
الراء اى ضجرت وسئمت عاقبت الواو اى جاءت بمعناها وهو مطلق
الجمع جاء الخلافة قاله جرير يمدح عمر بن عبد العزيز ويروى اذ كانت بدل
او ولا شاهد فيه تنبيه ا وبعد النفى او النهى لنفى الجميع كقوله تعالى
ولا تطع منهم آثما او كفورا لا الاحد فقط فى القصد اى المعنى لا فى
العطف ففيه اشارة لرد القول بانها عاطفة اما الثانية اى ان ذكرت كما هو الغالب
وقد تحذف لذكر ما يغنى عنها كاما ان تتكلم بخير واما فاسكت وقوله

فاما ان تكون اخى بصدق   فاعرف منك غثى من ثمينى
والا فاطّرحنى واتخذنى   عدوا اتقيك وتتقينى

قوله

ما تفيده او اى من المعانى المشهورة المتفق عليها لخرج الاضراب
ومعنى الواو فلاتها تى لهما اما ولم ينبه عليهما لقلتهما والخلاف فيهما
وليست اما هذه اى الثانية ولا خلاف في ان الاولى غير عاطفة لانها تعترض
بين العامل ومعموله كقام اما زيد واما عمرو   واول لكن الجزاى اجعلها
والية اى تابعة لذلك فلا تعطف في الاثبات خلافا للكوفيين في العطف
بها فيه فتنقل الحكم الى ما بعدها وتصير الاول مسكوتا عنه كبل في الاثبات
وانما تكون فيه حرف ابتداء لمجرد الاستدراك فتختص بالجمل كقام زيد لكن عمرو
لم يقم ويمتنع لكن عمرو بالعطف على الاصح فان قدر له خبر جاز ويشترط ايض
ان لا تقترن بالواو والا كانت كذلك نحو ما كان محمد ابا احد من رجالكم
ولكن رسول الله اى ولكن كان رسول الله وليس رسول معطوفا بالواو
على ابا لاختلافهما ايجابا وسلبا وذلك ممتنع في عطف المفرد بالواو   بل
المعطوف بها الجملة ولكن حرف استدراك وان يكون معطوفها مفردا فلا
تعطف الجمل سواء كانت بعد نفي او نهي او امر او اثبات بل تتمحض للاستدراك
ولا تقع بعد الاستفهام فشروط عطفها ثلاثة   ولا الجزء لا مبتدا خبره جملة
تلاو ندا الخ مفعول تلا اى شرط العطف بلا ان تتلو ندا او امرا او اثباتا
وكذا الدعاء والتحضيض ويشترط ايض ان لا يصدق احد متعاطفيها
على الآخر فلا يجوز جاءنى رجل لا زيد وعكسه كما في التسهيل بخلاف لا امراة
وان يكون ما بعدها مفردا ليس صفة لما قبلها ولا خبرا ولا حالا والا خرجت
عن العطف ووجب تكرارها نحو انها بقرة لا فارض ولا بكر وزيد لا كاتب
ولا شاعر وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا وان لا تقترن بعاطف والا كان
العطف به وتمحضت هي للنفي تاسيسا كجاء زيد لا بل عمرو او تاكيدا كما جاء
زيد ولا عمرو كما في المغني   وبل كلكن اي في المعنى وبعد حال من بل
اى اذا تلت نفيا او نهيا كانت مثل لكن في المعنى فتكون حرف عطف
واستدراك يقرر حكم ما قبله ويثبت نقيضه لما بعده كما ذكره الش فهي لنقص
القلب لا غير مثلها وهذا المعنى وان لم يذكره المص في لكن الا انه مشهور لها

فليس فيه حوالة على مجهول فان تلت ايجابا او امرا نقلت الحكم الى ما بعدها كما
ذكره المص فيصير ما قبلها كالمسكوت عنه ثبوتا ونفيا وهي حرف عطف
واضراب انتقالي كما في المغني فلا تعطف الا بعد هذه الاربعة لكن يختلف
معناها كما رايت ويشترط ايضا افراد معطوفها على الصحيح والا كانت حرف
ابتداء للاضراب الابطالي نحو بل عباد مكرمون اي بل هم عباد ام يقولون
به جنة بل جاءهم بالحق او الانتقالي من غرض الى آخر نحو قد افلح من تزكى وذكر
اسم ربه فصلى بل تؤثرون   في مربع كمقعد منزل القوم في الربيع خاصة
واليتها بفوقية فتحتية كصحراء وزنا ومعنى لكن قصر للوقف سميت بذلك لتوهان
الماشي فيها   الجلي اي الظاهر وقيد به ليخرج العرض والتحضيض والتمني لان الامر
قد يراد به ما فيه معنى الطلب فيشملها فليس حشوا   او فاصل ما بالجر عطف
على ما قبله وما نكرة صفة لفاصل لقصد التعميم اي اي فاصل كان   على
ضمير الرفع المتصل اي سواء كان مستترا او بارزا وانما اشترط الفصل لانه
كالجزء من عامله لفظا ومعنى ولا يعطف على جزء الكلمة فاذا فصل بالضمير
المنفصل حصل له نوع استقلال فصح العطف عليه والحق به مطلق فصل
لحصول الطول به   فزوجك معطوف الخ لا يرد عليه تسليط فعل الامر
على الاسم الظاهر وهو ممنوع ولذا قيل انه فاعل بمحذوف والمعطوف الجملة اي
وليسكن زوجك كما سياتي لانه يغتفر في الثواني ورب شيء يصح تبعا
لا استقلالا   قلت اذ اقبلت اي المحبوبة وزهر اي ونسوة زهر جمع
زهراء كحمر وحمراء وتهادى اصله تتهادى اي تتبختر حذف احدى التائين
والمراد بالنعاج بقر الوحش والفلا بالفاء اسم جنس جمعي للفلاة اي الصحراء
وتعسفن جملة حالية اي ملن عن الطريق المسلوك ورملا نصب بنزع الخافض
اي في رمل وقيد بتعسفن الخ لانه اقوى من التبختر لبعدها عن المارة
المستتر في سواء اي لتأويله بمستو هو والعدم ومثال العطف على المتصل البارز
بلا فصل قوله صلى الله عليه وسلم كنت وابو بكر وعمر   لازمة اي سواء كان
الخافض حرفا او اسما لانه لا يعطف على ما هو كالجزء وتاكيده بالمنفصل غير ممكن

لتعذر

لتعذر الانفصال في الجر الا بالاستعارة فجعل اعادة الجار عوضا عن الفصل
واعلم ان المعطوف هو المجرور وحده وهل جره بالعامل الاول لان الثاني
كالعدم معنى وعملا بدليل قولهم بيني وبينك مع ان بين لا تضاف الا المتعدد
او بالثاني وهو لمجرد التاكيد كالباء في كفى بالله وكالاسم الزائد في قوله ثم اسم
السلام عليكما قولان اصحهما الثاني بجر الارحام اى وتخفيف تسألون
وجعل الجمهور الواو للقسم على عادة العرب من تعظيم الارحام والاقسام بها
وجملة ان الله جوابه واجابوا عن البيت بشذوذه والفا قد تحذف الخ
قال ابن هشام هذا والبيتان بعده تتعلق بحروف العطف فكان ينبغي تقديمها
على قوله وان على ضمير الخ لانه من احكام المعطوف وتكون بعد قوله واخصص
بها الخ قال سم وقد يقال هذه ايضا تتعلق بالمعطوف من حيث انه يحذف
مع عاطفه اى يحذف ويبقى معموله والواو عطف على الضمير في
تحذف للفصل بالظرف او مبتدأ حذف خبره اى كذلك واذ ظرف متعلق بتحذف
مضاف الى جملة لا لبس اى تحذف الفاء والواو وقت عدم اللبس بان يدل
عليهما دليل وهي اى الواو ومرال بضم الميم نعت لعامل اى محذوف
وجملة قد بقي معموله نعت ثان له ولا فرق بين كون المعمول الباقي
مرفوعا كاسكن انت وزوجك او منصوبا كتبوءوا الدار والايمان وكبيت
الشر او مجرورا كما كل بيضاء شحمة ولا سوداء فحمة فالمعطوف في كل ذلك
العامل المحذوف اي وليسكن زوجك والفوا الايمان ولا كل سوداء وقوله
دفعا تعليل لمحذوف اى وانما لم يجعل المعطوف هو المعمول المذكور لاجل دفع
الوهم اى المحذور من تسليط فعل الامر على الظاهر في الاول وكون الايمان متبوأ
اى مسكونا في الثاني وانما يتبوأ المنزل والعطف على معمولي عاملين مختلفين
في الثالث العاملان ما وكل والمعمولان بيضاء وشحمة وكذلك الواو
وتشاركهما ام كقوله فما ادري ارشد طلابها اءام غي وسكت عنه لندوره
طليحان بفتح الطاء المهملة اى ضعيفان مهزولان وتثنية هذا الخبر
دليل على المحذوف فالعيون منصوب بمحذوف اى لان الترجيح هو

تدقيق الحواجب بأخذ الشعر من اطرافها حتى تصير مقوسة حسنة وذلك لا
يصح في العيون لكن اكثر المتقدمين على انه لا حذف بل ضمن الفعل المذكور معنى
يناسب المتعاطفين فضمن زجّجن معنى زيّن وتبوّوا معنى استحسنوا وآثروا
وحذف متبوع هو المعطوف عليه وقوله هنا اى في هذا الموضع وهو
العطف بالواو والفاء لان الكلام فيهما لكن الحذف مع الفاء قليل كما في
التسهيل افلم نكن الامثله افنضرب عنكم الذكر صفحا اولم يسيروا
ونحو ذلك فالهمزة في ذلك كله بمحلها الاصلي والفاء والواو عطفا الجملة بعدهما
على جملة مقدرة بينهما وبين الهمزة اى انهملكم فنضرب عنكم ولعجزوا ولم يسيروا
ويضعفه انه تكلف ولا يطرد في نحو افمن هو قائم على كل نفس بما كسبت
مع ان الزمخشري جزم في مواضع بمذهب الجمهور من ان الهمزة قدمت من تأخير
تنبيها على تصدرها والاصل فالم نكن فالمعطوف جملة الاستفهام بتمامها
وفي الافعال اي بشرط اتحادها زمنا سواء اتحد نوعها ام لا كماض
مستقبل المعنى على مضارع نحو يقدم قومه يوم القيمة فاوردهم النار وعكسه
نحو تبارك الذى ان شاء جعل لك خيرا من ذلك الآية على قراءة ويجعل بالجزم
لعطفه على الجواب وهو جعل لانه مستقبل بسبب الشرط والدليل على ان المعطوف
الفعل وحده لا جملة الفعل والفاعل ظهور النصب والجزم في نحو يعجبني ان
تقوم وتخرج ولم تقم وتخرج فالمغيرات اى فالخيل اللاتي اغرن صبحا
على العدو فاثرن به اى بذلك الوقت او بمكان الاغارة نقعا اى غبارا بشدة
حركتهن فظهر ان اثرن لا محل له لعطفه على صلة آل وهي كذلك واما جرها
فبالعارية من آل فالفيته اى وجدته ويبير بضم التحتية وكسر
الموحدة آخره راء اي يهلك والشاهد في قوله ومجرا اسم فاعل من الاجراء حيث
عطفه على جملة يبير لانها في تأويل الاسم اذ هي مفعول ثان لالفيته فمجرا نصب
بفتحة مقدرة على الياء المحذوفة للضرورة وعطا مفعوله والمعابر جمع معبر
وهو المركب بات يعشيها الخ يصف الشاعر رجلا بات يعاقر امرأته بالعضب
الباتر اى السيف القاطع وتسمية العقاب عشاء استعارة

ويقصد من القصد ضد الجور في محل جر صفة ثانية لعضب في تأويل قاصد لان
الأصل في الوصف الافراد لاحال بدليل جر المعطوف عليه والاسوق كافلس
جمع ساق والله اعلم   هو لغة العوض قال الله تعالى عسى ربنا
ان يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره المص   هو المسمى بدلا اى عند البصريين
اما الكوفيون فقيل يسمونه ترجمة وتبيينا وقيل تكريرا   المقصود بالنسبة
اى الحكم المنسوب الى متبوعه اثباتا او نفيا   بلا واسطة المراد بها حرف
العطف خاصة والا فالبدل من المجرور قد يكون بواسطة نحو لقد كان لكم في
رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجوا الله الخ ونحو تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا
مكمل للمقصود اى بتخصيصه او رفع الاحتمال عنه او ايضاحه
المعطوف ببل اى بعد الاثبات كما مثله وكذا المعطوف بلكن بعده بناء على
قول الكوفيين به فان كلا منهما هو المقصود بالحكم السابق وهو الاثبات
دون ما قبلها لانه صار كالمسكوت عنه لكن ذلك بواسطة بل ولكن اما
المعطوف بهما بعد النفي فليس مقصودا به اصلا كما ان المعطوف بلا ليس
مقصودا بما قبلها بل يثبت له نقيض الاول والحاصل ان عطف النسق
ثلاثة انواع ما ليس مقصودا اصلا بالحكم الأول وهو هذه الثلاثة فخرج
بقيد المقصود كسائر التوابع وما هو مقصود دون ما قبله وهو معطوف
بل ولكن في الاثبات فيخرج بعدم الواسطة وما هو مقصود مع ما قبله وهو
ما عدى ذلك واخرجه الش بقيد عدم الواسطة نظرا لكونه مقصودا والمرضي
بالقصد لان المراد المقصود وحده وهذا ليس كذلك فظهر ان المبدل منه
ليس مقصودا اصلا وهو معنى قولهم في نية الطرح لكنه انما يظهر في بدل الغلط
لا في غيره فانه لا يصح حذف زيد من قطعت زيدا يده لعدم ما يعود عليه
الضمير الا ان يقال معنى كونه في نية الطرح انه لم يقصد بحكم العامل ومعناه
فلا ينافي قصده في اللفظ لشئ آخر كعود الضمير في المثال وكتأنيث الخبر
في قوله   ان السيوف غدوها ورواحها   تركت هوازن مثل قرن الاعضب
او المراد ان عامله مطروح ليس عاملا في البدل وقال الزمخشري معنى طرحه

مطلب البدل م

ان البدل مستقل بنفسه لا متمم له   مطابقا مفعول ثان ليلفي مقدم عليه ونائب فاعله يعود
الى بدلا فى البيت قبله   اوما يشتمل ما واقعة على بدل ويشتمل مبنى للفاعل وهو ضمير فيه يعود
لما وهاء عليه للمبدل منه المشعور به من لفظ البدل اى او بدلا يشتمل على المبدل منه بناء على قوله فى
التسهيل ان المشتمل هو البدل اما على انه المبدل منه كما اشار اليه الشارح بقوله الدال على معنى فى متبوعه
فيعكس الضميران لكن يلزم عليهما عيب الاسناد وعلى الثانى جريان الصلة على غير ما هى له مع خوف اللبس
فيبنى على الثانى بناء يشتمل للمجهول وعليه نائب فاعله ليسلم منهما ثم يرد على القولين
ان الثانى لا يطرد فى سرق زيد ثوبه لعدم اشتمال زيد على الثوب ولا الاول فى
نفعنى زيد علمه لعدم اشتمال العلم على زيد على العكس فيهما الا ان يراد بالاشتمال
مطلق الملابسة والتعلق بغير الكلية والجزئية لا الاحتواء الظرفى حقيقة او مجازا
واختار الموضح ان المشتمل هو العامل قيل وهو التحقيق فانه يشتمل على معنى البدل
اى يدل عليه اجمالا لكونه لا يناسب المبدل منه فيفهم انه مرتبط بشئ آخر كاعجبنى
زيد علمه او حسنه اذ الاعجاب لا يتعلق حقيقة بذات زيد بل بمعنى فيها كالحسن
وكذا سرق زيد ثوبه او فرسه انما يفيد تعلق السرقة بشئ منسوب لزيد لا بذاته
وكذا يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه فان السؤال انما يكون عن معنى واقع
فى الشهر لا عن ذاته لانه معروف عندهم فقد دل العامل على معنى البدل اجمالا وهو
معنى اشتماله عليه وفيه انه لا يطرد فى نحو زيد ماله كثير مما عامله الابتداء فانه يتعلق
بالاول حقيقة فلا يدل على البدل ولا يحسن تخريجه على ان الخبر هو العامل فى
المبتدأ لضعفه وايضا يرد عليه قتل اصحاب الاخدود النار فان اصحاب ينسب
للاخدود حقيقة فلا يدل على البدل ولا يشتمل عليه ولذا قال ابن غازى معنى
اشتمال العامل تعلق معناه بالبدل وان تعلق فى اللفظ بغيره ولا يرد ان بدل
البعض والكل كذلك لان وجه التسمية لا يوجبها والحاصل انه يراد بالاشتمال
فى كل من الاقوال الثلاثة مطلق الارتباط والتعلق بغير الكلية والجزئية والا
لم يطرد فى شئ منها   وذا اى الذى كالمعطوف ببل اعزبه بضم الزاى اى انسبه
للاضراب بان تقول هو بدل اضراب ان قصد متبوعه معه وقوله ودون قصد
ظرف لمحذوف يدل عليه صحب اى وان وقع دون قصد المتبوع اى قصد صحيح

بان لا يقصد المتبوع اصلاً بل يسبق اليه اللسان او يقصد ثم يتبين فساده كما قاله سم وهو المسمى ببدل النسيان وغلط خبر مبتدء محذوف على حذف مضاف اى هو بدل غلط وجملة به سلب صفته ونائب فاعل سلب يعود للحكم المفهوم من السياق اى سلب ببدل الغلط الحكم من الاول واثبت للثانى فالصفة جرت على غير صاحبها هذا اعراب المرادى ويصح رجوع ضمير سلب للغلط بمعنى الخطأ بعد رجوع هاء به له بمعنى بدل الغلط على الاستخدام اى وان وقع دون قصد فهو بدل غلط موصوف بكونه سلب به الخطأ فى نسبة الحكم الى الاول على اربعة اقسام زيد خامس وهو بدل كل من بعض كلقيته غدوة يوم الجمعة بنصب يوم اذ لا يصح جعله ظرفا ثانيا لان ظرف الزمان لا يتعدد بلا عاطف قاله السيوطى ووجدت لها شاهدا فى التنزيل قوله تعالى فاولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن وفيه انه يصح كونه بدل كل من كل بجعل ال فى الجنة للجنس بدل كل سماه المص بدل مطابق لوقوعه فى اسمائه تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله بالجر وانما يطلق الكل على ذى اجزاء تعالى الله عن ذلك المساوى له فى المعنى اى بحسب القصد بان يقع اللفظان على ذات واحدة فيتفقان ماصدقا وان اختلفا مفهوما فهو كزيد اخوك بدل البعض اى قليلا كان او مساويا او اكثر كاكلت الرغيف ثلثه او نصفه او ثلثيه ولابد فيه وفى بدل الاشتمال من ضمير يعود للمبدل منه عند الجمهور خلافا لما فى شرح الكافية وهو اما مذكور كما مثله او مقدر نحو من استطاع اليه سبيلا ان جعل بدلا من الناس اى منهم وكمثال المص فان تقديره قبلة اليد منه او ال عوض عن الضمير اما بدل الكل فلا يحتاج لرابط لانه عين المبدل منه فى المعنى كجملة الخبر اذا كانت عين المبتدا قيل وادخال ال على كل وبعض خطأ لملازمتهما الاضافة لفظا او نية كقبل وبعد واى لكن جوزه بعضهم لعدم ملاحظة اضافة اصلاً وهو الدال الخ اى فيشمل عليه كما مر الاضراب اى الانتقالى لا الابطالى وبدل البداء بفتح الموحدة والدال المهملة مع المد اى لظهور لان المتكلم بعد ذكره الاول

قصدا بدا اى ظهر له ذكر الثانى وبعضهم نفاه وجعل التابع معطوفا بحذف الواو ولا بل لانه لم يثبت حذفها بدل الغلط والنسيان اى بدل شئ ذكر غلطا بان سبق اللسان اليه او نسيانا بان قصد اولا ثم تبين فساد قصده لان البدل نفسه هو الغلط او النسيان بل هو لد فهما فتبين ان الغلط متعلق باللسان والنسيان بالجنان فهو نوع ثالث كما قاله الموضح لكن الشارح تبعا للمص وكثير لم يفرقوه من الغلط لكل من القسمين اى وللثالث ايض ان كان ارادوا لا الاخر باخذ النبل نسيانا وهو اسم جمع للسهم ثم بان له فساد تلك الارادة وان الصواب اخذ المدى فذكره وهى الشفرة بفتح الشين المعجمة هى السكينة العريضة والجمع شفار ككلبة وكلاب وشفرات كسجدة وسجدات والمدى بضم الميم فى المفرد والجمع ومن ضمير الحاضر اى متكلما كان او مخاطبا بخلاف ضمير الغائب وغير الضمير او اقتضى عطفا على جلا اى لاما اى بدلا جلا احاطة اى اظهرها بان كان بدل كل دالا على الشمول او بدلا اقتضى بعضا الخ وسكوته عن بدل الاضراب يقتضى عدم الجواز فيه لكن صرح الجامى بجوازه كانك الخ بكسر الهمزة اى كهذه الجملة وابتهاجك اى فرحك بدل اشتمال من الكاف وجملة استمالا بالسين المهملة خبران والسين والتاء زائدتان او للصيرورة اى ان ابتهاجك امال القلوب او صيرها مائلة اليك ولكون المبدل منه فى نية الطرح راعى فى الخبر ضمير الابتهاج والا لقال استملت لاولنا الخ اى لجميعنا على عادة العرب من ذكر الطرفين وارادة الجميع كسبحان الله بكرة واصيلا اى كل وقت وفى اعادة اللام دليل على ان البدل على نية تكرار العامل كما هو قول الاكثر امتنع اى عند جمهور البصريين واجازه الاخفش والاداهم جمع ادهم وهو قيد الحديد وشثنة بشين معجمة مثلثة فنون اى غليظة والمناسم جمع منسم بفتح الميم وكسر السين المهملة اصله خف البعير استعير لقدم الانسان بجامع الغلط فرجلى اى الاولى بدل من الياء وقيل منادى استهزاء بالموعد مطلقا اى بدل كل او غيره وان ضمير الغيبة الخ

قال الصبان اي البارز وان لم يحضرني الآن التصريح به لا المستتر فلا يجوز عند
اعجبتني جمالها كما لا يجوز تعجبني جمالك ا ه وهو غير مسلم لتصريحهم في كلمة
الشهادة بان لفظ الجلالة بدل من المستكن في الخبر ونحوه كثير واما امتناع
ما ذكره فليس للاستتار بل لان اعجبتني كاض مؤنث فلا يسند للمذكور نا على وجوب
صحة حلول البدل محل الاول وتعجبني مضارع مبدوء بتا الخطاب فلا يسند
للظاهر واما في نحو زيدا عجبني جماله فلا مانع من جعل جماله بدلا من الفاعل
المستتر على انه مر في عطف البيان عن الدماميني ان صحة الاحلال غير لازمة
لانه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع فتامل انصاف واعلم انه لا يبدل
مضمر من مضمر ولا من ظاهر مطلقا الا اذا افاد اضرابا واما نحو قمت
انت ومررت بك انت فتوكيد اتفاقا وكذا رايتك انت عند الكوفيين والمصنف
ونحو رايت زيدا اياه غير مسموع ولو سمع كان توكيدا   وبدل المضمن الهمز
اي وبدل الاسم الذى ضمن معنى همزة الاستفهام يلي الخ وكذا بدل المضمن معنى الشرط
يلي ان الشرطية كمن يقم ان زيد وان عمرو اقم معه وما تصنع ان خيرا وان شرا
تجز به ومتى تسافر ان ليلا وان نهارا اتبعك وخرج بالمضمن ما صرح معه بحرف
الاستفهام او الشرط فلا يلي بدله ذلك نحو هل احد جاءك زيد او عمرو وان
تضرب احدا زيدا او عمرا اضربه سم ويرد على الشرط قوله صلى الله عليه وسلم
ايما امة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه برفع امة بدلا من اي مع انه لم يل
حرف الشرط والجواب ان ذلك ليس بواجب في الشرط بل غالب ففي الكشاف
ان يومئذ بدل من اذا زلزلت وكذا قال ابو البقا ولذا لم يذكره هنا ولا في التسهيل
مع كثرة جمعه فيه واجاب الصبان في مجلس سئل فيه عن ذلك بان البدل انما
يلي حرف الشرط اذا وقع بعد فعل الشرط لا قبله كما يؤخذ من امثلتهم واستحسنه
حاضروه مع انه يرد عليه اية الزلزلة وقد ظهر جواب آخر وهو ان المفهوم
من امثلتهم ان حرف الشرط انما يذكر في بدل التفصيل فلا ترد اية الزلزلة ولا
الحديث لكونه فيهما ليس تفصيلا فتامل   كمن ذا الخ من اسم استفهام مبتدا
خبره ذا او سعيد بدل من من والجملة في محل جر بالكاف لقصد لفظها

وبدل الفعل الخ اى بشرط الاتحاد فى الزمان دون النوع كما فى العطف فيجوز
ان جئتنى تمش الى اكرمك قاله ابن هشام ثم الحق كما قاله الشاطبى مجئ الاقسا
كلها فيه فبدل الكل كهذا المثال فان المجئ هو نفس المشى وبدل الاشتمال كالآية
والبيت اللذين فى الشارح فان لقى الآثام يستلزم مضاعفة العذاب وقيل هي
هو فهو بدل كل والمبايعة تستلزم الاخذ كرها اوطوعا ومنه مثال المتن
فان وصول قاصد الاستعانة يشتمل على الاستعانة وان كان مطلق الوصول
لا يشتمل عليها اونقول ان الاستعانة بهم تشتمل على وصول المستعين
اليهم بنفسه اورسوله بناء على ان البدل هو المشتمل واشار بقوله يعن على
الاستعانة مع انه قد يستغنى ولا يعان لادعا المتكلم انه من الكرام فلا يخيب
قاصده وبدل البعض نحو ان تصل تسجد لله يرحمك ومن جعل هذا بدل اشتمال
لان الصلاة تشتمل على السجود فقد ابعد لما مر من ان المراد الاشتمال بغير
الكلية والجزئية والا كان كل بدل بعض كذلك افاده الصبان وبدل
الغلط جوزه س وجماعة والقياس يقتضيه كان تطعم زيدا تكسه
جبة يشكرك اه ان على الخ قاله الشاعر ارجل تقاعد عن متابعة الملك
اى الانقياد اليه وعلى بتشديد الياء خبر ان مقدما والله نصب بنزع الخافض
وهو واو القسم وان تبايعا بكسر الياء اسم ان وتؤخذ بدل اشتمال من تبايعا
وكرها مفعول مطلق بتقدير مضاف اى اخذكره اوحال اى كارها وهو انسب
بقوله طائعا تنبيه الدليل على ان البدل فى هذه الامثلة هو الفعل
وحده لا جملة الفعل والفاعل ظهور اعراب الاول من نصب او جزم على الثانى
فهو بدل مفرد من مفرد اما بدل الجملة من الجملة فكقوله تعالى امدكم
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين لان الاولى صلة الذى والثانية بدل بعض
منها والله سبحانه وتعالى اعلم هو بكسر النون اكثر من ضمها والمد مطلب النداء
فيهما اكثر من القصر فلغاته اربع لكن المكسور الممدود مصدر قياسى لان
قياس فاعل كنادى الفعال وغيره سماعى لكن وجه الضم مع المد انه لما انتفت
المشاركة فى نادى كان بمنزلة الثلاثى الدال على صوت وقياسه فعال بالضم

كصرخ صراخا فمن راعى اللفظ كسر ومد ومن راعى المعنى ضم ومد ثم قصر كل منهما
تخفيفا وقيل المضموم اسم لا مصدر والهمزة منقلبة عن واو ككساء كما فى الغزى وهو
لغة الدعاء باى لفظ واصطلاحا طلب الاقبال بيا او احدى اخواتها والمراد
بالاقبال مطلق الاجابة فدخل يا الله ولا تناقض فى يا زيد لا تقبل فان يا لطلب
اقباله ليسمع النهى فلم يتوجه له النهى الا بعد اقباله ولا ينادى حقيقة الا المميز لانه
الذى تتأتى اجابته واما غيره كيا جبال ويا ارض فاستعارة مكنية حيث شبه
بالمميز فى النفس ويا تخييل وللمنادى الاظهر فتح داله وان صح الكسر ايضا والناء
صفة من النأى وهو البعد والكاف فى كالناء بمعنى مثل اى مماثل معطوفة
على مدخول ال الموصولة ويا وهما محذوفة للضرورة اى وللمنادى الذى هو نائ
او مماثله يا الخ وانما قدمها لانها اعم الادوات اذ تدخل كل نداء ولا يقدر عند الحذف
غيرها وتتعين فى الجلالة والمستغاث وايها وايتها لعدم سماعها بغيرها لا للبعد
حقيقة او تنزيلا فانه غير لازم فى يا واى بفتح الهمزة مقصورة وقد تمد كما فى
التسهيل مع سكون اليا فيهما فتكمل الادوات ثمانية وآ هو همزة ممدودة
والهمزا اى المقصورة للدان اى القريب فائدة ذهب بعضهم الى ان حروف النداء
اسماء افعال تتحمل ضمير المنادى بالكسر فيكمل الهمزة اقسام الكلمة فهى حرف للاستفهام
وفعل امر من الوأى وهو الوعد واسم فعل بمعنى ادعو لكنها فى الثانى مكسورة ولها
فى ذلك نظائر مرت كعلى ومن فان له الخ اى لان البعيد يحتاج لمد الصوت
ليسمع وهذه الادوات مشتملة على حرف المد لكن هذا ظاهر فى غير اى بالقصر
ومذهب المبرد ان ايا وهيا للبعيد واى والهمزة للقريب ويا للجميع وكذا ابن
برهان الا انه جعل اى للمتوسط واجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد لتنزيله
منزلته كما اشار اليه الناظم بقوله او فى حكمه وكذا لمجرد التاكيد اهتماما بما يتلو
الندا وعلى منع عكسه للتاكيد لعدم تأتيه ولا مانع منه للتنزيل او سهو وازيداه
وا حرف ندا وندبة وزيدا منادى مضموم تقديرا لمناسبة الف الندبة والهاء للسكت
قد يعرى بضم اليا وشد الراء اى يجرد من حرف الندا لفظا وذاك اى
التعرى المفهوم من يعرى والمشار له حقه ان يقال والمشار بيا اسم الاشارة

لأنه الذي تدخل عليه يا لكنه عطفه على الجنس اى فى اسم الجنس واسم المشار له اي وهو
الاسم الدال عليه من حيث انه مشار له وهو اسم الاشارة وظاهر كلامه انه ينادي مطلقا
وقيده الشاطبي بغير المتصل بكاف الخطاب فلا يقال يا هذاك لا يجوز
حذف الحرف اي لان الحذف ينافي مد الصوت المطلوب فى المندوب والمستغاث
ويفوت الدلالة على نداء المضمر لكونه شاذا قليلا لا يقاس عليه على
الصحيح بل منعه بعضهم مطلقا واول ما سمع منه يا اياك قد كفيتك وقوله
يا ابجر بن ابجر يا انت انت الذي طلقت عام جعت بان يا فيه للتنبيه
واياك مفعول لمحذوف يفسره كفيتك وانت مبتدا مؤكد بانت الثانية والذي
خبره ومحل الخلاف ضمير المخاطب اما غيره فلا ينادى اتفاقا واما حديث
يا هو يا من لا هو الا هو فلفظ هو فى مثله اسم للذات العلية لا ضمير وقولك
يا انا الحن وكذا مع اسم الجنس قيده فى التسهيل بالمبني للندا وهو النكرة
المقصودة اما غير المقصودة كيا رجلا خذ بيدي فيلزمه الحرف كما فى شرح الكافية وظاهر
الأشموني بالاطلاق لكن صرح المرادي بان بعضهم اجاز الحذف معه ايضا ولعله لم يعتبره
لضعفه فهذا موضع رابع يمتنع فيه التعري ويزاد لفظ الجلالة لئلا تفوت
الدلالة على النداء لكونه بال والمنادى البعيد لاحتياجه لمد الصوت المنافي
للحذف والمتعجب منه لانه كالمستغاث لفظا وحكما كيا للماء والعشب تعجبا من
كثرتهما فالجملة سبعة وفى الاشارة واسم الجنس المعين الخلاف الذى فى الشرح
حتى ان اكثر النحويين منعوه اى الحذف فيهما وهو مذهب البصريين وحملوا
المسموع على ضرورة او شذوذ ولحنوا من استعمله من المولدين وهو عند الكوفيين
مقيس مطرد فيهما والانصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا
وقصر اسم الاشارة على السماع اذ لم يرد الا فى الشعر وقد قال فى شرح الكافية
وقول الكوفيين فى اسم الجنس اصح ثم انتم هؤلاء الخ اوله البصريون بان
هؤلا بمعنى الذين خبر انتم وتقتلون صلته او هؤلا اسم اشارة خبر انتم او عكسه
وتقتلون حال ذا ارعواء مصدر ناشئ عن فعل اي يا هذا انكف عن دعوى الصبا
انكفافا اصبح ليل مثل يضرب عند اظهار الكراهة من الشئ اي ائت

بالصبح يا ليل واصله ان امرئ القيس وقع على امرأة كانت تكرهه فقالت له
اصبحت اصبحت يا فتى فلم يلتفت لقولها فرجعت الى خطاب الليل كأنها
تستعطفه ليخلصها مما هى فيه بمجيء الصبح اطرق كرا اى يا كروان فرخم
بحذف النون على لغة من لا ينتظر فتبعتها الالف لكونها لينا زائدا ساكنا
رابعا كما سيأتى ثم قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها واكله حلال اجماعا
كما فى حياة الحيوان وهذا مثل تمامه ان النعام فى القرى يضرب لمن تكبر
وقد تواضع اشرف منه وابن المعرف اى سواء سبق تعريفه النداء
كالعلم او حصل به وهو النكرة المقصودة فان تعريفها انما هو بالقصد
والاقبال عليها والصحيح بقاء العلم على تعريف العلمية ويزيد بالنداء وضوحا
لا انه ينكر قبل النداء اذ المنادى قد لا يقبل التنكير كالجلالة واسم الاشارة
وانما نكر عند اضافته لان مقصودها الاصلى التعريف او التخصيص فلو
بقيت العلمية لغت الاضافة واما النداء فمقصوده الاصلى طلب الاصغاء
لا التعريف فلا حاجة للتنكير ثم وانما لم يجمع النداء مع ال لئلا يجمع بين اداتى
تعريف ظاهرتين بخلاف العلمية فانها بغير اداة ظاهرة فتدبر بنحو
قيل علة بنائه شبهه بكاف ذلك خطابا وافرادا مع الاضافة ورد بان
النكرة غير المقصودة كذلك مع اعرابها وانما هى شبهه بكاف الضمير فى نحو
ادعوك خطابا وافرادا وتعريفا وهى مشابهة لكاف ذلك لفظا ومعنى فهو
مشبه للحرف بالواسطة فخرج بالافراد المضاف وشبهه وبالتعريف النكرة
وبنى على حركة ايذانا بعروض البناء وكانت ضمة لدفع اللبس الحاصل بغيرها
اذ الكسر يلبس بالمضاف لياء المتكلم بعد حذفها والفتح يلبس به عند قلبها
الفا وحذفها واما ضمه بعد حذف يائه فقليل لا يبالى باللبس به بالضمة
اى ظاهرة او مقدرة فيجب تقديرها فى يا موسى ويا قاضى ويحذف تنوين
قاض اتفاقا لبنائه وتثبت ياؤه عند الخليل اذ لم يبق موجب لحذفها وتستمر
محذوفة عند المبرد لانه نودى منونا محذوف الياء فحذف تنوينه للبناء وبقى
حذف يائه افاده الصبان والظاهر جريان ذلك فى يا فتى يا زيدان الظاهر انه

من النكرة المقصودة اذ لا يثنى العلم ولا يجمع الا بعد تنكيره ولذا تلزمه ال في غير
النداء عوضا عن العلمية فكذا يعوض عنها تعريف النداء وما يفيده صنيع الشرح
من انه مثال للعلم حيث ذكر يا رجلان بعد النكرة المقصودة فانما ذلك باعتبار
انه قبل التثنية كان علما   يا رجيلون صغره ليسوغ جمعه بالواو والنون
فعل مضمر اى عند س وقال المبرد نصب بحرف النداء لسده مسد الفعل
فعلى المذهبين يا زيد جملة الا ان جزئيها مقدران عند س وهما الفعل والفاعل
وعند المبرد سد حرف النداء مسد الفعل وحده واستتر الفاعل فيه لانه لما
عمل عمله تحمل الضمير مثله واما المنادى ففضلة مفعول به الا انه واجب الذكر
لئلا يفوت النداء   فحذف ادعو اى لزوما لكثرة الاستعمال ولسد الحرف
مسده في طلب الاقبال ولا يرد ان ادعو خبر فلا يكون اصلا للانشاء وهو
النداء لجواز ان يقصد بالفعل الانشاء ايضا ولذا كان الاولى تقديره ماضيا
لانه الغالب في الانشاء   في انه يتبع بالرفع اى ولا يجوز اتباع حركته
الاصلية في نحو يا سيبويه ويا هؤلاء لبعدها باصالتها عن حركة الاعراب بخلاف
الضم فانه بعروضه اشبه الاعراب العارض بالعامل وبهذا ينحل اللغز المشهور
في هؤلاء وكذا المحكي فيبنى على ضم مقدر للحكاية كاعرابه في غير النداء ويرفع
تابعه او ينصب كيا تأبط شرا المقدام والمقدام ولا يجوز اتباع حركته الاصلية
وفي قوله بالرفع تسامح يعلم من الفصل الآتي   والمضافا اى لغير ضمير الخطاب
والا فلا ينادى اصلا لئلا يلزم جمع خطابين لشخصين في جملة واحدة اذ النداء
خطاب للمضاف والضمير لغيره وهو ممتنع   عادما خلافا اى في الجملة
والا فثعلب يجوز الضم فيما اضافته غير محضة او كما قيل
وليس كل خلاف جاء معتبرا   الا خلاف له حظ من النظر
او مشبها به هو ما اتصل به شيء من تمام معناه فيطول به كالمضاف اما بكونه
عاملا فيه رفعا او غيره كيا حسنا وجهه ويا طالعا جبلا ويا رفيقا بالعباد
وكذا يا غافلا والموت يطلبه ان جعلت الجملة حالا من الضمير في غافلا او بعطفه
عليه في التسمية قبل النداء كيا ثلاثة وثلاثين وكذا النكرة الموصوفة قبل النداء

عند كثير سوآء وصفت بمفرد او غيره كحكاية الفرا يا رجلا كريما اقبل وكقوله
صلى الله عليه وسلم فى سجوده يا عظيما يرجى لكل عظيم ويا حليما لا يعجل وقول الشاعر
اذا الجزوى هجت للعين عبرة لان النداء لما ورد على الموصوف صار كانه من تتمة
المنادى كالمعمول من العامل ولا يلزم مثل ذلك فى المعرفة الموصوفة لعدم
احتياجها للموصوف كالنكرة فان وصفت بعد النداء وجب البناء لانها
مفردة مقصودة وان احتمل الامران جاز وجاز ولا يرد ان النكرة تتعرف
بالنداء فلا يصح وصفها بعد بنكرة ولا بجملة لانه يغتفر فى المعرفة الطارئة
واما الموصوفة قبل النداء فيرد التعريف عليهما معا لا المنعوت وحده
افاده المصرح وفى التسهيل ان الموصوف قبل النداء من المفرد لا شبه
المضاف لكن نصبه ارجح كالحديث والبيت فقوله هنا وابن المعرف اى
وجوبا فى غير الموصوف وجوازا فيه قاله سم وبحصر الشبيه بالمضاف فيما
ذكر يعلم ان الموصول فى نحو يا من فعل كذا من المفرد فيقدر ضمه كما يقدر فى
ش ايا راكبا اما ان شرطية مدغمة فى ما الزائدة وعرضت اى اتيت العروض
وهى مكة والمدينة وما بينهما ونجران بلد باليمن ويا صاحب عمرو اشارة
للرد على ثعلب فى الاضافة غير المحضة ويا ثلاثة وثلاثين اى فيمن سميته
بذلك فيجب نصبهما بلا خلاف الاول لشبهه المضاف فى الطول والثانى
لعطفه على المنصوب ويمتنع ح ادخال يا على الثانى لانه جزء علم كعبد شمس
فان ناديت جماعة هذا عدتهم فان لم تتعين نصبتهما ايضا وان عينت
فان اردت بهما جماعتين معينتين ضممت الاول لانه نكرة مقصودة
وعرفت الثانى بال على المختار لانها نكرة اريد بها معين ولم يكتف بتعريف
النداء لان يا لم تباشره ونصبته او رفعته لانه تابع المضموم الا اذا اعدت يا
فيجب ضمه مجردا من ال وان اريد بهما عدد واحد معين فالظ نصبهما كما فى
التسمية سم ونحو زيد مفعول ضم ومفعول افتحن ضمير محذوف يعود
عليه ومن نحو اذ حال من زيد ولا تهن بفتح التاء من وهن يهن اذا ضعف
اوبضمها من اهان غيره اذلم اذا كان المنادى مفرد الخ ذكر ستة شروط فى

افادها المتن بالمثال وسيأتى محترزها وبقى سابع كون المنادى ظاهر الاعراب
فنحو يا عيسى بن مريم يتعين فيه تقدير الضم اذ لا ثقل مع التقدير حتى يخفف
بالفتح وثامن وهو كونه ابن مفردا لا مثنى ولا جمعا ولا يخفى اخذهما من صنيع
المص وموضوع المسئلة اعراب العلم الاول بالحركات حتى يصح فتحه وضمه فالمثنى
والجمع على حده خارجان عن ذلك وانظر جمع التكسير كيا زيود ابن بكر وابن عمرو
وابن خالد هل هو كالمفرد ام لا ومقتضى تعليلهم جواز الفتح بكثرة الاستعمال
امتناعه فى ذلك اذ لا يكثر كالمفرد وقد يكون خارجا بالمفرد كما خرج به المضاف
فتامل وشرط النووى فى شرح مسلم كون البنوة حقيقية وصف بابن اى
او ابنة بخلاف بنت لقلة استعمالها فى ذلك مضاف الى علم اى مذكر
او مؤنث وكذا العلم الاول كيا زيد بن فاطمة ويا هند بنة زيد بالضم والنصب
وغلطوا من اشترط تذكير العلمين ولا فرق بين كون العلم الثانى مفردا ام لا
صبان وحقه ان يقول مضافا بالنصب على انه حال من ابن لانه معرفة بقصد
لفظه فلا يوصف بنكرة وجهان اما الضم فعلى الاصل واما الفتح
فاتباع لفتحة ابن لكون الحاجز بينهما ساكنا غير حصين او هو فتح بنية
على تركيب الصفة مع الموصوف كخمسة عشر او فتح اعراب على اقحام ابن واضافة
زيد الى سعيد لان ابن الشخص يضاف اليه لملابسته له واما فتحة ابن فعلى
الاول اعراب وعلى الثانى بناء وضم النداء مقدر عليه كما يقدر فى خمسة عشر
وعلى الثالث لا اعراب ولا بناء كما فى التصريح لانه زائد لم يطلبه عامل فقوله
فتقول فى اعرابه على الاول زيد منادى مقدر ضمه لفتحة اتباعه لابن وابن صفته
منصوب بالفتحة الظاهرة لانه مضاف وعلى الثانى زيد بن منادى وضمه مقدر
على ابن لحركة البناء التركيبى وعلى الثالث زيد منادى منصوب لاضافته الى سعيد
ولفظ ابن مقحم بينهما لا محل له ولا يصح بدلا ولا عطف بيان لعدم تمام الاول
الا بالمضاف اليه وهل يجوز كونه توكيدا لفظيا بالمرادف كما سيأتى فى سعد
سعد الاوس فتكون فتحته اعرابا تامل ويجب حذف الف ابن خطا ى
بالشروط السابقة كما يصرح به قوله والحالة هذه مالم يقع اول سطر او تقطع

همزته

همزته للشعر والا ثبتت وكذا ان عدم شرط كان لم يقع بعد علم كجاء ابن بكر او ابن بكر على او فصل منه او لم يكن صفة له بل بدلا او خبرا ولو منسوخا او نصب باعنى او كان منادى كجاء زيد ابن بكر اى يا ابن بكر او مستغنيا عنه كهل زيد ابن بكر او ثنى الابن او جمع او وقع بعد مثنى او جمع كما مر مثاله او لم يضف لاسم ابيه حقيقة بل لضميره او لجده او معلمه او للفظ ابن او اخ مثلا قال الدينورى فى كتاب الرسم او للقب غلب على ابيه او لصناعة اشتهر بها كجاء زيد ابن الامير او القاضى زاد الطبلاوى فى نظم له او لامه كعيسى ابن مريم فكل ذلك تثبت فيه الالف وهو مقتضى الشروط المارة لكن مر انهم غلطوا من شرط تذكير العلمين فى مسئلة جواز الفتح وقد قال فى التسهيل كل ما جوز فتح المنادى المضموم اوجب حذف تنوينه فى غير النداء الا لضرورة وحذف الف ابن خطا اه وفى الصبان ومثل ابن فى ذلك ابنة نظير ما مر ولا فرق فى كل ذلك بين كون العلم اسما او كنية او لقبا على ما صرح به ابن خروف وجزم الراعى بوجوب التنوين وثبوت الالف اذا كان العلم الاول مضافا كجاء ابو محمد ابن زيد واختاره الصفدى بعد نقله الخلاف فيه وكذا اختاره فى اضافة الثانى كجاء زيد ابن عبد الله اه

والضم اى هو مبتدا خبره قد حتما وان لم يل شرط وبل الثانى عطف عليه والواو فيه بمعنى او لان انتفاء احدهما كاف فى تحتم الضم والجواب محذوف لوجود شرط حذفه اختيارا وهو مضى فعل الشرط فى المغنى كما سياتى فى عوامل الجزم اى فالضم متحتم او ان قد حتما جوابه حذفت فاؤه للضرورة والشرط وجوابه خبر المبتدا ربط بالضمير فى حتم والوجه الاول اولى لعدم احتياجه الى ضرورة كما مر غير مرة • اى اذا لم يقع اى دخل فى هذا محترزات ثلاثة شروط من المتقدمة عدم العلم الاول والفصل بينه وبين ابن كما ذكره الش وكذا عدم ذكر ابن كيا زيدا الفاضل اذ يصدق عليه انه لم يقع الابن بعد علم لان السالبة تصدق بنفى الموضوع وقوله او لم يقع اى هو مفاد بعجز البيت وهو محترز شرط رابع اى عدم العلم الثانى فكل ذلك يجب فيه ضم العلم الاول كما اذا كان الابن غير صفة له بان كان بدلا منه او عطف بيان وهو محترز شرط خامس

وكذا يجب الضم ان ثنى الابن او جمع او وقع بعد مثنى او جمع او لم تكن البنوة حقيقية
اما اذا كان العلم الاول غير مفرد وهو محترز الاول كيا عبد الله بن زيد فيجب نصبه
ياغلام ابن عمرو اعترض وجوب ضمه بان النكرة الموصوفة يجب نصبها
او يجوز على ما مر الا ان يقال لعله وجوب نسبى بمعنى امتناع الفتح للاتباع او التركيب
فلا ينافى جواز النصب كشبيه المضاف افاده الصبان واضمم الخ فى تعبيره
بالضم والنصب اشارة الى ان المنون اضطرارا يكون مبنيا اذا ضم لحاله قبل
الاضطرار ومعربا اذا نصب رجوعا للاصل الاسماء وح يتعين فى تابعه النصب
وفى الضم يجوز معه النصب ما له الخ بيان لما الاولى حال منها واستحقاق
مبتدا خبره بنى وله متعلق به بتضمينه معنى اثبت وجملة المبتدا والخبر صلة ما
الثانية ضربت صدرها الى اى متعجبة من نجاتى مع ما لاقيت من الحروب
على عادة النساء من ضرب صدورهن عند التعجب فالى بمعنى من متعلق
بحال محذوفة كما ذكر او بضربت لتضمنه معنى تعجبت واصل اواقى وواقى جمع
واقية اى حافظة فابدلت الواو الاولى همزة لما سيأتى فى قوله وهمز اول
الواوين رد الخ فى قريض فعيل بمعنى مفعول من قرضت الشئ قطعته
سمى به الشعر لانقطاعه من الكلام بين حرف النداء اشارة الى ان
ذكر المص يا مثال لا قيد فمثلها باقى الادوات واما مع اسم الله تعالى الخ
زاد فى التسهيل اسم الجنس اذا كان مشبها به نحو يا الأسد شدة اقبل لان تقديره
يا مثل الأسد فحذف مثل واقيم المضاف اليه مقامه فلم تدخل يا فى الحقيقة على
ال ولا يلزمه جواز يا القرية على تقدير يا اهل القرية لان ذكر وجه الشبه فى الاول
يدل على معنى المضاف المحذوف وهو المثلية بخلاف هذا اهـ وزاد المبرد ما سمى
من الموصول المحلى بال مع صلته كيا الذى قام وصوبه الناظم وان منعه س
فان سمى به بلا صلته منع نداؤه اتفاقا صبان بقطع الهمزة اى لانها لعدم
مفارقتها له صارت كجزء من الكلمة فلم تحذف فى النداء وح تثبت الف يا وجوبا
وقوله ووصلها اى نظرا للاصل وح تثبت الف يا او تحذف ففيه ثلاثة اوجه
بخلاف يا المنطلق زيد فيجب قطع همزته مع ثبوت الف يا لان ما بدئ بهمزة الوصل

فعلاً كان او غيره يجب قطعها فى التسمية به لصيرورتها جزأ من الاسم فتقطع فى النداء ايضا ولا يجوز وصلها نظر الاصالتها كما فى الجلالة لان له خواص ليست لغيره اللهم بميم الخ اى فهو منادى مبنى على ضم الهاء على المختار فى محل نصب والميم عوض عن يا فرارا من دخولها على ال وخصت الميم لمناسبتها اليا فى انها للتعريف عند حمير وشددت لتكون على حرفين كيا واخرت تبركا بالبداءة باسم الله تعالى اذ لا يجب كون العوض فى محل المعوض عنه كتاء عدة والف ابن اما البدل فيجب فيه ذلك كما فى ماء وماه وتعالى وثعالب فكل بدل عوض ولا عكس ولا يوصف اللهم عند س كما لا يوصف غيره مما يختص بالنداء واجازه المبرد نحو قل اللهم فاطر السموات والارض وحمله س على النداء المستأنف وقد تحذف منه ال فيصير لاهم وهو كثير فى الشعر انى اذا ما حدث الم اى الامر الحادث من مكاره الدنيا والنازل تتمة تستعمل اللهم على ثلاثة اوجه احدها النداء المحض كما سمعته ثانيها ان يذكرها المجيب تمكينا للجواب فى ذهن السامع نحو اللهم نعم فى جواب أزيد قائم الثالث ان تستعمل دليلا على الندرة وقلة الوقوع او بعده نحو انا ازورك اللهم اذا لم تدعنى اذ الزيارة مع عدم الطلب قليلة ومنه قول المؤلفين اللهم الا ان يقال كذا قيل وهى على هذين موقوفة لا معربة ولا مبنية لخروجها عن النداء فهى غير مركبة لكن استظهر الصبان بقاءها على النداء مع دلالتها على التمكين او الندرة فتكون معربة كالاول ولو سلم فيقال انه منادى صورة فله حكمه والله اعلم

فصل م

تابع ذى الضم نصب بمحذوف يفسره الزمه والمضاف صفته ودون ال حال من تابع او من ضميره فى المضاف قيل ولو قال ذى البناء لشمل المثنى والجمع وانت خبير بان البناء عند المص لفظى هو نفس الحركات وما ناب عنها فالضم الذى هو احد انواعه يصدق بالضمة وما ناب عنها فتدبر والمراد الضم لفظا او تقديرا كياسى ذا الفضل والمراد بالتابع هنا ماعدا النسق والبدل وهو النعت والبيان والتوكيد بقرينة ما بعده واعلم ان تابع المنادى المشتمل على ضميره يجوز فيه الخطاب نظر الكونه مخاطبا والغيبة نظر الكونه اسما ظاهرا كيا زيد نفسك

اونفسه ويا تميم كلكم اوكلهم ويا ذا الذى قمت اوقام وجب نصبه اى مراعاة
لمحل المنادى ولا يجوز اتباعه للفظه لتعذر ضم النداء فى المضاف وهذا اذا كانت
اضافته محضة والا جاز لكونها فى نية الانفصال كيا رجل ضارب زيد بالضم
والنصب ومثله الشبيه بالمضاف كما قاله الرضى وان صرح السيوطى بوجوب
نصبه ان قلت كيف ينعت المنادى وهو معرفة بالمضاف المذكور وشبهه
مع انه نكرة قلت لا ينعت بذلك الا النكرة المقصودة كما فى الصبان وقد
مر انه يتسامح فى المعرفة الطارئة وح فقول الش يا زيد صاحب عمرو مشكل من وجهين
كما لا يخفى الا ان يراد بصاحب الدوام او انه غلبت عليه الاسمية فتكون اضافته
محضة ويتعرف بها وما سوى المضاف المذكور اى من تابع ذى الضم خاصة
فخرج تابع المنصوب فيجب نصبه مضافا اوغيره محلى بال اولا الا النسق والبدل
فكمستقل لما يأتى والمفرد اى عن الاضافة فقط كيا زيد الظريف وغيره
وعن ال كيا رجل زيد وكذا يا رجل ظريف بالرفع والنصب ولا يرد وصف المعرفة
بالنكرة لما مر وكذا المضاف اضافة غير محضة مع خلوه من ال والمشبه به
كما مر عن الرضى برفع الكريم فيه تسمح فان ضمة التابع اتباع للفظ المنادى
لا اعراب ولا بناء كما قاله الدماميني فهو منصوب بفتحة مقدرة لحركة الاتباع
ولذلك ينون اذا خلا من ال والاضافة لعدم بنائه واعلم ان محل ذلك
فى النعت اذا كان طارئا بعد النداء اما قبله فينصب منعوته لشبهه بالمضاف
كما مر فينصب النعت تبعا له فهى حكم المنادى المستقل اى لان البدل
على نية تكرار العامل وهو يا والعاطف كالنائب عنه وجب ضمه اى
ضم بناء فلا ينون كما يفيده ما بعده وان يكن اى اسمها ما نسق وهو مصحوب
ال خبرها مقدما وهذا تقييد لقوله كمستقل اى وخص التقييد بالنسق
لان البدل لا يكون الا خاليا من ال اذ حرف النداء مقدر قبله فلا يجمع
بينهما او قوله ورفع مبتدا سوغه التقسيم وجهان اى لامتناع تقدير
حرف النداء قبله بسبب ال فاشبه النعت فى ان العامل فيه هو العامل فى
الاول فجاز فيه مراعاة لفظ الاول ومحله وظاهره جواز رفعه ولو كان مضافا


كيا زيد

كيا زيد والحسن الوجه قال الصبان ولا بعد فيه اه اى لان اضافته تكون غير محضة ابدا فى نية الانفصال اذ ما اضافته محضة لا تدخله ال والمختار الرفع اى تبعا للفظه لما فيه من مشاكلة الحركة ولكونه اكثر واختار ابو عمرو وغيره النصب لان ما فيه ال لا يباشره حرف النداء فلا يشاكل لفظ ما باشره وتمسكا بظاهر الآية فقد اجمع فيها القراء سوى الاعرج على نصب الطير عطفا على محل جبال واجيب باحتمال انه بالعطف على فضلا او بسخرنا مقدرا وايها مع مبتدا خبره يلزم ومصحوب ال مفعوله مقدم وبعد وصفة وبالرفع احوال منه اى وايها يلزم مصحوب ال حال كونه صفة له مرفوعا كائنا بعده او مصحوب مبتدا ثان خبره يلزم والجملة خبر ايها حذف رابطها اى يلزمها ووردا فيه ضمير الفاعل اما لتاويله بالمذكور من ايها ذا وايها الذى او حذف خبر احدهما لدلالة الآخر عليه اى ورد ايضا وقوله بسوى هذا اى المذكور من مصحوب ال وذا والذى فاى منادى مفرد اى نكرة مقصودة وتكون بلفظ واحد وان ثنيت صفتها او جمعت كيا ايها الرجلان او الرجال لكن يختار تأنيثها لتأنيث صفتها كيا ايتها النفس ولا يجب كما قاله الدماميني وها زائدة اى حرف تنبيه زائد لا محل له لكنها تلزمها عوضا عما فاتها من الاضافة كما عوضوا عنها ما الزائدة فى نحو ايا ما تدعوا وخصت ها بالنداء لانها محل تنبيه وما بالشرط لانه يناسبه الابهام والاغلب فتح هذه الهاء وقد تضم اذا لم يكن بعدها اسم اشارة ويجب رفعه اى تبعا للفظها ففيه التسمح المار وكذا يجب رفع نعته اذا نعت كيا ايها الرجل الفاضل فيمتنع نصب الفاضل تبعا للمحل كما فى الاشمونى والظاهر ان المانع من ذلك عدم السماع والا فتابع اى فى محل نصب مثلها كما اختاره الصبان ولم يوجد مانع من مراعاته فى نعته كما وجد فى اى لانه المقصود بالنداء واى وصلة لندائه لامتناع جمع النداء وال وهو مفرد فوجب ضمه كما لو باشره الحرف تنبيها على انه المنادى وخصت اى بالتوصل بها لوضعها على الابهام واحتياجها للمخصص فتكون الصق بما بعدها من غيرها ولما شابهها اسم الاشارة فى ذلك قام مقامها محلى بال اى الجنسية بحسب الاصل وان صارت الآن

للحضور كما تصير كذلك بعد اسم الاشارة وخرج بها العهدية كالزيدين والزائدة
سواء قارنت الوضع كاليسع والسموءل او كانت للمح الاصل كالحارث او في العلم بالغلبة
كالنجم فكل ذلك لا يتوصل لندائه باى ولا بذا بل ينادى هو مجردا من ال واجاز في شرح
الكافية ادخال يا على ال الزائدة المقارنة للوضع كاليسع وباسم الاشارة
اى بشرط خلوه من الكاف فلا يقال يا ايها ذاك الرجل خلافا لابن كيسان
ولا يشترط نعته بذى ال كما مثله الشارح وفاقا لابن عصفور والناظم بدليل قوله
ايهذان كلا زاديكما ودعانى واغلا فيمن وغل بخلاف ما اذا نودى اسم الاشارة
نفسه كاى في الصفة اى في لزومها ولزوم رفعها وكونها بال من اسم جنس
او موصول دون اسم الاشارة ولم يستثنه لظهور انه لا يوصف بمثله ويراعى فيه
حال المشار اليه من جمع وغيره نحو يا هذان الرجلان بخلاف اى كما مر يفيت
بضم الياء مضارع افات الرباعى ومفعوله الاول محذوف اى يفيت المخاطب
معرفة المشار اليه ان جعل هذا وصلة لندائه بان قصد نداء ما بعدها كقولك
لقائم بين قوم جلوس يا ذا القائم ويا ذا الذى قام فان قصد نداء اسم الاشارة
وحده وقدر الوقف عليه بان عرفه المخاطب بدون وصف كوضع اليد عليه
فلا يلزم وصفه ولا رفع وصفه اذا وصف كغيره لكن لا يوصف بغير
ما فيه ال كحاله في غير النداء في نحو سعد الخ اى من كل تركيب وقع المنادى
فيه مفردا وكرر مضافا الى غيره علما كما مثل او اسم جنس كيا رجل رجل القوم
او وصفا كيا صاحب صاحب زيد خلافا للكوفيين فان لم يضف الثانى
كيا زيد زيد لم يجب نصبه يا تيم تيم عدى احترز بالاضافة عن تيم مرة من
قريش وتيم قيس وغيرهما اليعملات جمع يعملة وهى الناقة القوية على
العمل والذبل جمع ذابل بمعنى ضامرة واضافة زيد اليها لاشتهاره بالحداء اى
الغناء لها في المسير فان ضم الاول اى لكونه مفردا معرفة على التوكيد
اى للاول باعتبار محله قاله المص وتعقب بانه لا يصح توكيدا معنويا لانه ليس
من الفاظه ولا لفظيا لاتصاله بما لم يتصل به الاول ولاختلاف جهتى التعريف
اذ تعريف الاول بالعلمية او النداء والثانى بالاضافة لانه لا يضاف حتى يجرد

من العلمية وللمصان يكتفى فى التوكيد اللفظى بظاهر التعريف وان اختلفت جهته او اتصل به شئ والثانى مقحم اى زائد بناء على جواز زيادة الاسماء والفصل به بين المتضايفين كلا فصل لاتحاده بالاول لفظا ومعنى وكان حقه ان ينون لعدم الاضافة لكنه ترك للمشاكلة وعليه ففتحته اتباع للاول فيما يظهر لانه غير مطلوب لعامل وصرح الاشمونى بنصب الثانى توكيدا لفظيا ويوافقه تفسير الحفيد الاقحام بالتاكيد اللفظى ففتحته اعراب ويغتفر الفصل به وعدم تنوينه لمامر ولا يصح جعله بدلا ولا بيانا كما كان فى صورة الضم اذ لا يكونان الا بعد تمام الاول كما مر فى زيدين سعيد انه مضاف الى مثل المحذوف اى ونصب الثانى ح على احد الاوجه الخمسة المذكورة عند ضم الاول وبقى مذهب ثالث وهو تركيب الاسمين كخمسة عشر وجعل مجموعهما منادى مضافا الى ما بعد الثانى منصوبا بفتحة مقدرة لحركة البناء التركيبى على الاسم الثانى واما حركة الاول ففتحة بنية كما هو ظ والله اعلم

مطلب المنادى المضاف الى ياء المتكلم م

وقد سبق حكمه وهو ثبوت ياء المتكلم على الافصح فيما آخره الف او واو او ياء غير مشددة كفتاى ومسلمى وقاضى وحذفها فيما آخره ياء مشددة مع كسر ما قبلها او فتحه كما مر بيانه وتجويز العصام حذفها فى المثنى والجمع اكتفاء بيائهما يرده التباس الجمع ح بالمفرد المضاف للياء ساكنة وان كان صحيحا اى او معتلا يشبهه جاز فيه خمسة اوجه اى بشرط ان لا يكون المضاف وصفا مفردا عاملا كيا مكرمى والا تعين اثبات يائه مفتوحة او ساكنة لشدة طلبه لها اما فى المثنى والجمع فتفتح فقط لانه من المعتل وهو دون الاول ويليه فى الكثرة اثبات الياء مفتوحة ثم قلبها الفا ثم حذف الالف فهو اضعفها والزاهنه الاكثرون لكن اجازه الاخفش والفارسى كقوله

ولست براجع ما فات منى بلهف ولا بليت ولا لو انى

اى بقولى يا لهفا ولم يرتبها المص لضيق النظم وكان على الش بيانه وتقدم ان سكون الياء اصل اول لانه اصل كل مبنى والفتح اصل ثان لانه اصل ما بنى على حرف واحد وبقى وجه سادس وهو ضم الاسم بعد حذفها كالمفرد اكتفاء

بنية الاضافة وانما يكون ذلك فيما يكثر ندآؤه مضافا للياء كالرب والابو
والقوم لا نحو الغلام قرئ رب السجن احب الىّ وحكى يا ربّ اغفرلى ويا ام
لاتفعلى بالضم فهو منصوب لاضافة تقديرا لكنه منع ظهور نصبه مشاكلة
المفرد فعلى هذا لا يجوز فى تابعه الا النصب لكن جوز ابو حيان رفعه اجراء
له كالمفرد فى حكم التابع ايض قلب الياء الفا اى لخفتها ويتوصل اليها
بفتح ما قبل الياء اولا ليجرى على قاعدة القلب والظ ان هذه الالف اسم
فى محل جر بالاضافة كاصلها وان الفتحة قبلها لمناسبتها ونصب النداء مقدر
ثم وفتح مبتدا سوغه التقسيم وكسر عطف عليه وحذف الياء عطف على
كسر والواو فيه بمعنى مع اى اوكسر مع حذف الياء واستمر اى اطرد خبر واورده
على ارادة المذكور لا لان العطف باو لان او التقسيمية كالواو فى الامّ
فى ابن ام مثله ابن ابنة وكذا ابنت كما فى التصريح فيحذف الياء منهما اى وجوبا
واما اثباتها فى قوله يا ابن امى ويا شقيق نفسى وقلبها الفا فى قوله
يا ابنة عما لا تلومى واهجعى فضرورة وتكسر الميم اى لتدل على الياء المحذوفة
وهو اجود من الفتح او تفتح هو عند الكسائى لمناسبة الالف المحذوفة المنقلبة
عن الياء فنصبه مقدر للمناسبة وعند البصريين فتح بناء لتركيب الاسمين
كخمسة عشر وهو مضاف للياء تقديرا كما قاله الرضى فنصبه مقدر لحركة البناء
التركيبى ويحتمل قطعه عن الاضافة اصلا فيقدر فيه الضم كخمسة عشر
ومن الياء متعلق بعوض الواقع خبرا عن التاء يا ابت اى زيادة على
اللغات الست فى يا عبدى كما يفيده قول المص عرض فابت منادى منصوب
لانه مضاف للياء المحذوفة المعوض عنها تاء التانيث فهى حرف اذ لم تنقلب
الياء اليها كالالف ونصبه مقدر لفتحة مناسبة التاء اذ هى تقتضى فتح ما قبلها
ابدا وخصت التاء بالتعويض لمناسبتها للياء فى انها تزاد آخر الاسم للتفخيم
كعلامة وهو يناسب الاب والام وقد تبدل هاء وقفا وخطا وبهما قرئ
فى السبع ورسمت فى المصحف بالتاء كما فى التسهيل فالاولى موافقته
بفتح التاء هو الاقيس تبعا لما هى عوض عنه والكسر اكثر وهو عوض عن كسر مناسبة الياء

لزوا لرياللتاء وسمع ضمها وقدقرئ بهن فالجملة تسع لغات فى نداء الابوين ولا يجوز اثبات الياء ولا الالف المنقلبة عنها واما قوله

ايا ابتى لا زلت فينا فانما   لنا امل فى العيش ما دمت عايشا

وقوله يا ابتا علك او عساك فضرورة لكن الثانى اهون لذهاب صورة الياء المعوض عنها بل قيل لا ضرورة فيه لان هذه الالف لم تنقلب عن الياء بل هى التى تلحق المنادى البعيد والمندوب والمستغاث فتكون لغة عاشرة والله اعلم   لازمت فعل ماض كضاربت لزم التاء

مطلب اسماء لازمت النداء

مجرورة فالنداء مفعوله وبقطع النظر عن الرسم يحتمل انه اسم فاعل كضاربة لما منون والنداء مفعوله او هو مضاف له   بعض ما يخص افاد ان هناك الفاظا اخر تختص بالنداء كابت وامت واللهم   وزن يا خباث فاعل اطرد وفى سب متعلق به والامر عطف على وزن بحذف مضافين اى واطراد اسم فعل الامر حال كونه كخباث هذا فى الوزن والبناء على الكسر وكذا فى الشروط وقوله من الثلاثى متعلق باطرد فهو راجع لهما لانه شرط فى كل منهما   يا فل بضم الفاء واللام وللانثى فلة بضم الفاء فقط واصلهما عند الكوفيين فلان وفلانة حذفت منهما الالف والنون للترخيم وكلها كنايات عن الاعلام الشخصية وكذا قال ابن عصفور والشلوبين والمصـ ان الحذف عندهم للتخفيف لا للترخيم وانه يقال للذكر فلا وللانثى فلان كما يعلم مما يأتى قال المصـ ولا ينقصان فى غير النداء الا لضرورة وهو المراد بقوله هنا وجر فى الشعر فل والصحيح عند البصريين ان فل وفلة كنايتان عن نكرتين من جنس الانسان كما اشار اليه الشـ بقوله اى يا رجل وهما المختصان بالنداء لا يخرجان عنه اصلا واما الآتى فى الشعر فاصله فلان حذف للضرورة ومادتهما فلى بالياء واما فلان وفلانة فكنايتان عن الاعلام الشخصية ولا يختصان بالنداء ومادتهما فلن بالنون فهما غيرهما معنى ومادة وحكما   ويا لؤمان بضم اللام وسكون الهمزة هو العظيم اللؤم اى الشح ودناءة النفس وبمعناه وحكمه يا ملئم ويا ملئمان ويا مخبثان

ونومان بفتح النون والاكثر فى بناء مفعلان كونه للذم كما ذكر وقد جاء
فى المدح كيا مطيبان ويا مكرمان ولا يخرج عن النداء واما قولهم رجل مكرمان
وامرأة ملئمانة فعلى اضمار القول اى مقول فيه يا مكرمان وهو مسموع
اى مقصود على السماع باجماع فى جميع الاوصاف المذكورة كما يفيده تعبير
المص باطرد فيما بعدها اى مفعلان ففى القياس عليه خلاف فى النداء
اى انما يختص فعال بالنداء اذا كان وصفا للذم كما ذكر بخلاف العلم كقطام
واما قوله اطوف ما اطوف ثم آوى الى بيت قعيدته لكاع فعلى
تقدير مقول فيها يا لكاع او هو ضرورة مبنيا على الكسر اعلم ان فعال
امر اكثر ال مبنى لشبهه الحرف فى الجمود كسائر اسماء الافعال او لتضمنه
لام الامر وفعال وصفا مبنى لشبهه الامر وزنا وعدلا لانه معدول عن
فاعلة كما ان الامر معدول عن افعل فهو مشبه للحرف بالواسطة وبنيا
على حركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل ويا لكاع اى
يا خبيثة للدلالة على الامر ذكره هنا استطرادى لمناسبة خباث فى وزن
وبنائه على الكسر وشروطه لان كلا منهما لا يبنى الا من ثلاثى تام كامل التصرف
فلا يبنيان من مزيد ونحو دراك من ادرك سماعى ولا من ناقص ولا جامد
ولا من نحو يذر ويدع لعدم تمام تصرفهما يا فسق اى بوزن عمر ممنوع من الصرف
للوصفية والعدل عن فاسق وغادر واما لكع فعن الكع لانه من لكع لكاعة
كظرف ظرافة فهو الكع اى لئيم فعدل عنه الى لكع للمبالغة ولم يسمع من هذا
النوع الا هذه الثلاثة وخبث معدولا عن خبيث قد يستعمل فى الشعر
ضعيف كما فى لجة متعلق بقوله قبله تدافع الشيب ولم تقتل
والشيب بالكسر حكاية صوت شرب الابل اطلق عليها نفسها واللجة بالفتح
اختلاط الاصوات فى الحرب وامسك اى صفة لها بتقدير مقول فيها امسك
اى يصف الشاعر ابلا قبلت متزاحمة متدافعة فشبهها بقوم فى لجة تدافع فهى
يقال فيهم امسك فلانا عن فلان اى احجز بينهم والله اعلم
هى نداء من يخلص من شدة او يعين على دفعها ولا يستعمل فيها من حروف النداء مطلب الاستغاثة

الّا يا ويمتنع حذفها كما مرّ كما للمرتضى افاد انه يجوز اقتران المستغاث بال
وهو اجماع لانّ يا لم تباشره بخلاف غيره من المناديات فيجر المستغاث
بلام اى فهو معرب وان كان منادى مفردا لان تركيبه مع اللام اعطاه شبها
بالمضاف ونصب النداء مقدر فيه لحركة حرف الجر وانما يعرب اذا وجدت اللام
والّا فكغيره من المناديات كما سيأتى واذا كان معربا قبل النداء والّا بقى
على بنائه كيا لهذا فذا مبنى على السكون فى محل نصب على النداء صبّان وينبغى كونه
فى محل جر باللام ويجوز فى تابع المستغاث الجر على اللفظ والنصب على المحل اى
الموضع المقدر وهو النصب لانه مفعول به وليس له موضع رفع حتى يتبع به
وعن الرضىّ تعين الجر بلام مفتوحة اى مع غير ياء المتكلم اما معها فتكسر
كقوله فيا شوق ما ابقى ويا لى من النوى ويا دمع ما اجرى ويا قلب ما اصبى
اجاز ابو الفتح ان يكون استغاث بنفسه وكسر اللام لمناسبة الياء ولكن
الصحيح ان يا لى لا يقع الا مستغاثا من اجله والمستغاث به محذوف وفاقا
لابن عصفور واعلم انه اختلف فى هذه اللام فقيل هى بقية آل والاصل
يا آل زيد فحذفت الهمزة تخفيفا فالتقت الالف بعدها بالف يا فحذفت
احداهما للساكنين وبقيت اللام فهى اسم مضاف الى زيد ونصب النداء ظاهر
فيها لا مقدر فى زيد ونقله المص عن الكوفيين ومذهب الجمهور انها لام الجر
وفتحت لما فى الشرح وللفرق بين المستغاث به وله فقيل زائدة لا تتعلق بشئ
والصحيح انها اصلية فعند س تتعلق بفعل النداء بتضمينه معنى ما يتعدى
باللام كالتجى وقيل بحرف النداء لنيابته عن الفعل ولا بد من التضمين هنا
ايضا ويجر المستغاث له اى من اجله وهو اما منتصر له فتتعين اللام
كقول عمر يا الله للمسلمين او منتصر عليه فقد تخلفها من لانها تأتى للتعليل ايضا
كقوله يا للرجال ذوى الالباب من نفر لا يبرح السفه المردى لهم دينا
مكسورة اى على اصل لام الجر مع المظهر اما مع الضمير فتفتح كيا لزيد لك
الا مع ياء المتكلم على ما مرّ واذا قلت يا لك احتمل ان المخاطب مستغاث به
وله وهى متعلقة بفعل مقدر بعد المستغاث به غير فعل النداء اى ادعوك

لزيد فالكلام جملتان وقيل بفعل النداء او وبيا النائبة عنه او بحال محذوفة
من المستغاث به اى مدعو الزيد فهو جملة واحدة   وافتح مفعوله ضمير اللام
محذوفا وقوله مع المعطوف اى مع المستغاث به المعطوف ان كررت يا كما
تفتح مع المعطوف عليه المذكور فى البيت قبله   اى فى سوى المستغاث الخ
افاد ان اسم الاشارة فى المتن راجع لما فى البيت الاول والثانى على تاويلهما
بالمذكور فيفيد اختصاص الكسر بالمعطوف بلا ياء وبالمستغاث لم كررت
يا ام لا ولا يصح ارجاعه للتكرار المفهوم من كررت ولا للمعطوف مع التكرار
لئلا يشمل المستغاث الاول فيناقض قوله باللام مفتوحا مع ان اولهما
يفيد عدم الكسر فى المستغاث له عند التكرار وليس كذلك   الف مفعول
عاقبت وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة او فاعله والمفعول محذوف اى
عاقبتها الف اى ناوبتها من العقبة وهى النوبة فكل يجئ نوبة   عوضا عنها
فلا يجمع بينهما وقد يخلو منهما فيجعل كالمنادى فى الحكم كقوله الا يا قوم للعجب العجاب
فقوم بالكسر على حذف ياء المتكلم ونصبه مقدر ويصح ضمه بقطعه عن الاضافة
اصلا   يا زيدا الظ انه مبنى على ضم مقدر لمناسبة الالف فى محل نصب
على النداء قياسا على ما صرح به الشاطبى من ان المفرد مع الف الندبة ضمه مقدر
افاده سم ويس فيجوز فى تابعه الرفع اتباعا لهذا الضم المقدر والنصب على المحل
ولا وجه لما نقل عن الرضى والجامى من بنائه على الفتح ومنع الرفع فى تابعه صبان
فان لحقت الالف مضافا كيا غلام زيدا ظهر نصبه فى الاول وقدر الجر فى الثانى
للمناسبة او مثنى او جمعا فالظ ان تكون بعد نونهما وانهما يبنيان على ما يرفعان
به من الف او واو فيقال يا زيدانا ويا زيدونا فتامل   نحو يا للداهية اى تعجبا
من عظمها وقولهم ويا للماء والعشب تعجبا من كثرتهما وظ كلامه ان الاستغاثة
غير باقية بل هو مستعمل فى محض التعجب ويحتمل انها باقية مع اشراب اللفظ
معنى التعجب لكنها ليست استغاثة حقيقية لانه ليس منادى حقيقة كما صرح
به الرضى بل تنزيلا فاذا قلت يا للماء فكانك تناديه وتقول احضر حتى نتعجب
منك ويا للعجب احضر حتى يروك فهذا وقتك فاللام مفتوحة كما فى يا لزيد

ويجوز كسرها باعتبار انه مستغاث له والمستغاث محذوف اي يا لقومي للتعجب ويا للماو للدواهي فان اتي بالالف تعين الاعتبار الاول خاتمة اذا وقف على المستغاث والمتعجب منه مع الالف جاز الحاق هآ السكت كما في الندبة والله اعلم

مطلب الندبة م

هي بضم النون لغة مصدر ندب الميت اذا ناح عليه وعدد خصاله واكثر من يتكلم بها النساء لضعفهن عن احتمال المصايب وعرفا نداء المتفجع عليه او المتوجع منه ما للمنادى اي يشير الى ان المندوب ليس منادى وهو كذلك لانه لم يطلب اقباله ومن ثم اجازوا ندب المضاف لضمير المخاطب كواغلامك مع منع ندائه لما مر تصريح ونقل الفاضل عن ابن يعيش انه منادى ويمكن الجمع بما صرح به الرضي من انه منادى مجازا لا حقيقة فاذا قلت يا محمداه فكانك تقول له اقبل فاني مشتاق اليك وواحزناه احضر حتى يعرفك الناس فيعذروني فيك ولا ما ابهما عطف على الضمير المستتر في يندب للفصل بلا على حد ما اشركنا ولا اباؤنا ويندب الموصول في قوة الاستثناء من المبهم كما بينه الش بالذي متعلق بالموصول لا بيندب وقوله اشتهر اي به فحذف العائد لجره بما جر الموصول وان لم يتحد عامل الحرفين لانه غير شرط عند المص كما نقله عنه الشاطبي افاده السجاعي كبئر زمزم يحي مثال للموصول بما اشتهر به ويئر بالنصب على حكاية مفعولية لحفر وقوله يلي اي حال منه واصل زمزم زمم بثلاث ميمات ابدلت الثانية زايا المتفجع عليه اي لفقده حقيقة او تنزيلا كقول عمر حين اخبر بجدب اصاب بعض العرب واعمراه واعمراه والمتوجع منه هو اما سبب الالم كوامصيبتاه واحزناه واما محله كواظهراه وارأساه وقيل هذا يسمى المتوجع له اسمه المعرف اي بالعلمية او بالاضافة او بالصلة المشتهرة بشرط الخلو من ال كما في المنادى فلا تندب النكرة اي لفوات غرض الندبة وهو الاعلام بعظمة المندوب وهذا في المتفجع عليه لا في المتوجع منه فيجوز وامصيبتاه وان جهلت المصيبة قيل ومثله المتوجع له كواظهراه لكن يمكن انه مضاف لياء المتكلم محذوفة ولا الموصول الاولى والموصول ليكون مثالا ثانيا للمبهم لانه منه ومنه ايضا الضمائر واي فلا يقال

وانتاه ولا و اليهم قائم لعدم تعينها اذ اجعل شيء من ذلك علما واشتهر
وامن حفر ائرا واحرف نداء وندبة ومن منادى مندوب وضمه مقدر
لسكون البناء الاصلى لان الموصول من المفرد كما مر ولحاق الالف لم يؤثر فيه
شيئا لعدم اتصالها به وجملة حفر صلته وزمزم ان اعتبر مذكرا كالقليب
او المكان فمنصرف تقدر فيه كسرة الجر لمناسبة الالف او مؤنثا كالبئر فغير
منصرف وتقدر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة واما الموجودة فلمناسبة الالف
ومنتهى المندوب اى حقيقة او حكما كالصلة فانها فى حكم الاخر
صله بالالف اى جوازا كما سيأتى للمص متلوها اى الذى قبلها وهو آخر
المندوب ان كان الفا مثلها حذف اذ لا يمكن اجتماعهما فالمحذوف آخر المندوب
لا الف الندبة لانه اتى بها لغرض كذاك تنوين اى يحذف مثل الالف لاجلها
يحذف تنوين الاسم الذى يكمل به المندوب لاجلها ايضا فالصلة جرت على غير
صاحبها فان فاعل يكمل ضمير المندوب فى البيت الاول وهاء به للذى لا للتنوين
وقوله من صلة او بيان للذى وسكت عن تنوين المندوب نفسه لانه ان كان
مفردا فلا تنوين فيه والا فالتنوين فيما تكمل به من صلة او الجزء الثانى من
المضاف وشبهه والمركب المزجى والاسنادى وكل ذلك داخل فى كلامه واما
الجزء الاول من شبه المضاف فلا يحذف تنوينه لعدم تلو الالف له فتقول وا
ثلاثة وثلاثيناه فيمن سميته بذلك ان كان الفا اى لينة سواء كانت جزء كلمة
كالمقصور او كلمة مستقلة كالالف المنقلبة عن ياء المتكلم اما الهمزة فلا تحذف
بل تقع بعدها الف الندبة كوازكرياءاه واجاز الكوفيون حذفها فتحذف الالف
قبلها لالتقائها مع الف الندبة واموساه مبنى على ضم مقدر للتعذر كما كان
قبل الندبة على الالف المحذوفة لالتقاء الالفين والالف الموجودة للندبة
والهاء للسكت واتى بها فى هذا دون ماقبله ليعرف انها الف الندبة لا الالف الاصلية
واجاز الكوفيون قلب الف ياء فقالوا واياموسياه تنوينا خرج نون
المثنى والجمع فلا تحذف بل يقال وازيداناه وازيدوناه ويبنيان على الالف
والواو كالنداء المحض والف الندبة لم تؤثر فيهما شيئا لعدم اتصالها

بحرف الاعراب فتأمل والشكل اى المراد به حركة الحرف الذى تليه الالف اى ان كان قلب تلك الحركة فتحة لمناسبة الالف موقعا فى لبس وجب بقاؤها وتقلب الالف حرفا مجانسا لها فقوله اوله اى اتبعه والهاء مفعوله الثانى ومجانسا الاول اى اجعل المجانس تابعا للشكل ولا يصح عكسه لان الشكل متبوع لا تابع لابسا من لبست الامر عليه خلطته ها سكت وتسمى هاء الاستراحة وان تشا اى تصريح بما علم من قوله ان ترد بالنسبة لها لا للمد لان قوله صله بالالف يوهم وجوبه فنبه هنا على عدم وجوبها مطلقا وقيل تجب ان ندب بيا لئلا يلتبس بالنداء المحض ثم ان ندب المفرد بلا الف فكالمنادى فيظهر ضمه فى نحو وازيد وامعدى كرب وبعد لحركة البناء الاصلى فى واسيبويه وللحكاية فى واقام زيد وان ندب بالالف قدر ضمه فى الجميع لكن فى الاولين لمناسبة الالف وفى الاخيرين يحتمل انه كذلك وانه مقدر لحركتى البناء الاصلى والحكاية المحذوفين لاجل الالف كما كانا قبلها قاله الصبان والاول اظهر لان اعتبار الملفوظ به اولى من المحذوف ويجوز فى تابع ذلك الرفع تبعا للضم المقدر مع الالف والنصب على المحل كما فى المستغاث واما المضاف وشبهه كواغلام زيداه واطالعا جبلاه فجزؤه الاول منصوب مطلقا كالنداء المحض ويقدر اعراب الثانى مع الالف لمناسبتها وسيأتى المضاف لياء المتكلم الا يا عمرو عمراه من الهزج وعمرو الاول مندوب مبنى على الضم الظاهر والثانى توكيد له وليس فيه حرف ندبة لئلا ينكسر الوزن بل الواو بينهما هى واو عمرو الاول والشاهد فى عمراه لان العروض محل الوصل لا فى قوله وعمرو بن الزبير لان آخر البيت محل وقف وقد يقال لا شاهد فى الاول ايضا لان العروض المصرعة فى حكم الضرب وقابل خبر مقدم ومن مبتدا مؤخر وابدى صلته والياء مفعول ابدى وذا سكون حال منها واعبديا بفتح الياء لاجل الف الندبة وعبد منصوب بفتحة مقدرة على الدال لمناسبة الياء والياء مبنية على سكون مقدر لمناسبة الالف واعبدا بحذف الياء اى لالتقائها ساكنة مع الف الندبة فتقلب الفتحة كسرة لمناسبة الالف فهو مضاف تقديرا ونصبه مقدر واما لمناسبة الالف الموجودة او الياء المحذوفة نظير ما مر واعبدا ليس الا ولا عمل فيه

مطلب الترخيم م

سوى قلب الكسرة فتحة على الاول وحذف الالف المنقلبة عن الياء على الثالث يقال واعبديا ولا عمل فيه سوى مجئ الالف بعد الياء والله اعلم   الاطلاقه على الحذف الآتى تسمية قديمة روى لما قرئ ابن مسعود ونادوا يا مال قال ابن عباس ما كان اشغل اهل النار عن الترخيم فاستبعد هذه القراءة لان الترخيم انما يكون فى مقام الانبساط ونحوه اذ هو تحسين للفظ وهم فى شغل عن ذلك بعقابهم لكن قد توجه لانه ليس تحسينا بل لشدة ضعفهم فعجزوا عن اتمام الكلمة وبهذه القراءة رد على من انكر ورود حذف بعض الكلمة المسمى بالاقتطاع فى القرآن وكذا بفواتح السور ان جعل كل حرف من اسم من اسمائه تعالى افاده فى الاتقان   ترخيما اه نصب على انه مفعول مطلق لاحذف على حد قعدت جلوسا لان الترخيم بمعنى حذف آخر المنادى او مصدر نائب عن اللفظ بفعله فى الطلب اى رخم ترخيما واحذف اه تأكيد لفظى بالمساوى او حال مؤكدة من فاعل احذف لا من المنادى لان حال المضاف اليه لا تتقدم على المضاف او ظرف لاحذف بحذف مضاف اى وقت ترخيم لكن يلزم على هذا وما قبله تحصيل الحاصل اذ المعنى رخم حال كونك مرخما او وقت الترخيم الا ان يقدر مريدا للترخيم او وقت ارادته واما جعله مفعولا له ففيه تعليل الشئ بنفسه مع انه ليس قلبيا فان قدر ارادة صار المعنى رخم لارادة الترخيم وفيه ركاكة بخلاف ما قبله   لها بشر الخ وبعده

وعينان قال الله كونا فكانتا   فعولان بالالباب ما تفعل الخمر

قاله ذو الرمة فى قصيدة اولها

الا يا اسلمى يا دار مى على البلا   ولا زال منهلا بجرعائك القطر

والحواشى جمع حاشية وهى ناحية الثوب وغيره كما فى القاموس والمراد هنا نواحى الكلام اى اطرافه وخصها بالذكر لان تشوق السامع لاول الكلام وآخره اكثر او على عادة العرب من التعبير باطراف الشئ عن كله لانه يلزم عادة من الاحاطة بالاطراف الاحاطة بالكل فهو كناية عن رقته كله وهراء بضم الهاء وتخفيف الراء اى كثير ونزر ضده اى ان كلامها مع رقته ولطافته متوسط بين الكثرة المملة والقلة المخلة   حذف اواخر اه هذا احد انواعه وهو المقصود هنا والثانى ترخيم الضرورة وسيأتى هنا ايضا والثالث ترخيم التصغير الآتى فى بابه والتعريف للعهد لها حذف

اواخر الكلم على وجه مخصوص مطلقا سيأتى تفسيره وهو حال من الهاء الراجعة للترخيم وفره بعداى لاتحذف منه شيئا بعد حذفها ولو كان قبلها لين زائد رابع كارطا فى ارطاه واجاز بعض ترخيمه ثانيا ان بقى بعد الهاء اربعة فاكثر وجعل منه احارس بدر قد وليت ولاية اى يا حارثة ثم فوق بالضم اى فوقه العلم بدل من الرباعى ودون اضافة حال من الرباعى متم اسم مفعول نعت لاسناد اى ودون اسناد تام قال سم وكانه احترز به عن النسبة الاضافية والتوصيفية اهو كيف ذلك مع ان قوله دون اضافة يفيد ان الاضافة تمنع الترخيم كالاسناد فان صح الاحتراز به فليكن عن التوصيفة ان ثبت انه يجوز ترخيم العلم المركب من موصوف وصفته فيكون كالمركب المزجى والا فهو بيان للواقع اى سواء كان علما فيه بيان لمراده بالاطلاق اشارة الى انه لم يرد الاطلاق الكلى بل من بعض القيود المذكورة بقوله الرباعى الخ فان شرط الترخيم فى ذى الهاء وغيره ان لا يكون مضافا كطلحة الخير وعبد الله ولا شبهه كطالعة جبلا وثلاثا وثلاثين ولا ذا اسناد كقامت فاطمة وبرق نحره ولا نكرة غير مقصودة كيا امراة ويا رجلا خذ بيدى ولا مختصا بالنداء كفل وفلة ولا مبنيا قبل النداء كخمسة عشر وحذام ولا مستغاثا ولا مندوبا فكل ذلك لا يرخم وان كان بالهاء واما شرط كونه رباعيا وعلما فمختص بالمجرد فمراد المص الاطلاق عن هذين فقط ياشا ادجنى اى اقيمى فى البيت من قولهم دجن يدجن دجونا اذا اقام وشاة داجن اذا الفت البيوت ولم تسرح مع الغنم وشا بالقصر لانه مفرد اصله شاة فبعد حذف التاء تحذف الفه ان لقيها ساكن كهذا المثال اما شاء بالمد فجمع شاة واصلها شوهة لجمعها على شياه وتصغيرها على شويهة قلبت واوها الفا ثم حذفت هاؤها وقصد تعويض التاء الموجودة عنها الثالث الخ قد علمت انه وما بعده لا يختصان بالمجرد وما كان غير علم اى سوى النكرة المقصودة وغيرها وشذ عند الاكثر ياصاح ويا غضنف واطرق كرا فى صاحب وغضنفر وكروان وقيل يجوز ترخيم النكرة المقصودة ولو مجردة من التاء وعليه فلا شذوذ الذى تلا فاعله ضمير يعود على الآخر وعائد الذى محذوف اى احذف الحرف الذى تلاه الآخر فالصلة جرت على غير صاحبها ولم يبرز للعلم بان الآخر تال لا متلو

ان زيدا يشمل المثنى وجمعى التصحيح اعلاما فترخم كلها بحذف الآخر وما قبله
ويمتنع بقاء الالف فى هندات لان تاءه ليست للتانيث حتى يوفر بعدها اه فارضى .
لينا حال من الضمير فى زيد وهو مخفف لين كما قاله المكودى فهو بفتح اللام
ويجوز كسرها مصدرا اى ذا لين واعلم ان حروف واى ان سكنت بعد حركة
تجانسها سميت حروف علة ولين ومد كقال ويقول وبيع او بعد حركة لا تجانسها
سميت حروف علة ولين فقط كفرعون وغرنيق او تحركت فعلة فقط فكل مد
لين وكل لين علة ولا عكس فالالف حرف مد دائما لانها دائما ساكنة بعد فتحة
اذا علمت ذلك فقول المص ساكنا وصف كاشف للين والاولى مدا بدل لينا
ليفيد اشتراط ان يكون قبله حركة تجانسه لفظا كمنصور او تقديرا كمصطفوت
ويخرج به نحو فرعون فان فيه الخلاف الذى ذكره بهما متعلق بقفى بالبناء
للمجهول اى اتبع وهو خبر عن فتح وسوغ الابتداء به التنويع فيما يظهر لانه نوع غير
ما تقدم والجملة صفة لواو وياء اى اذا اتبع بالواو والياء فتح اى جعلا تابعين
له مع سكونهما ففى جواز حذفهما مع الآخر خلف يختار اى لان الفه منقلبة
عن اصل اذا اصله مختير بفتح الياء او كسرها او غير لين كفرعون جعل اللين
بمعنى المد فاخرج به ما ذكر وفيه نظر يعلم مما مر واما اللين بمعناه المتقدم فخرج
به نحو شمال فان همزته زائدة وليست لينا كما يخرج به نحو قنور لتحرك واوه واللين
لا يكون الا ساكنا كقنور بفتح القاف والنون وشد الواو وآخره راء هو الصعب
اليابس من كل شئ ومثله هبيخ بفتح الهاء والموحدة وشد التحتية فخاء وهو الغلام
السمين الممتلئ لحما كغرنيق بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون آخره
قاف هو طير من طيور الماء ففيه خلاف محله فى غير جمع المقصور بالواو والياء
كمصطفون ومصطفين علمين فانه تحذف منه الواو والياء مع النون فى قولا واحدا
لوجود الضم والكسر قبلهما تقديرا وقل فعل ماض من القلة وترخيم جملة فاعله
وذا عمرو نحو ذا اشارة لترخيم الجملة وهو اما مفعول مقدم لنقل او مبتدأ خبره
الجملة بعده حذف رابطها اى نقله ان المركب المزجى يرخم شمل نحو سيبويه وخمسة عشر
فتقول يا سيب ويا خمسة بحذف العجز ومنع الاول الكوفيون والثانى الفرا

ويشكل على الجواز فيهما مامر من ان شرط المرخم عدم البناء ولهذا ان يكون فيه خلاف
او يستثنى منه بناء المركب المزجى ولم يسمع ترخيمه مطلقا ولو معربا وانما قاسه
النحويون على ما فيه تاء التأنيث لان عجزه يشبهها فى فتح ما قبلها غالبا وفى حذفه
للنسب وغير ذلك تنبيه اذا رخمت اثنى عشر واثنتى عشر واثنا عشر علمين
حذفت الالف مع العجز وكذا الياء فى اثنى عشر فتقول يا اثن ويا اثنت كما تحذفهما
مع النون فى اثنان واثنتين لانهما لين زائدة والعجز هنا بمنزلة النون من اثنين
ولذلك لا يضافان وكانا معربين لعدم التركيب بخلاف ثلاثة عشر فى ابواب
النسب اى حيث قال فيها فتقول فى النسب الى تابط شرا تأبطى لان من العرب
من يقول يا تأبطاه فافاد ان ترخيمه لغة قليلة بعد حذف بالتنوين وما
مفعول نويت اى اذا نويت ثبوت المحذوف فاستعمل الباقى ملتبسا بما اى
بحاله الذى الف فيه قبل الحذف من حركة او سكون وصحة او اعتلال والحاصل
ان المرخم اما ان يحذف منه حرف كسعادا وحرفان كمروان والمثنى والجمع او كلمة
كمعدى كرب وخمسة عشر وتأبط شرا او كلمة وحرف كاثنى عشر والباقى بعد الحذف
اما مفتوح كمروان ومصطفون او مضموم كمنصور وقاضون او مكسور كحارث
وقاضين او ساكن صحيح كقمطر او معتل كثمود ومثل ذلك على هذه اللغة يبنى
على ضم مقدر على آخر المحذوف الا اثنى عشر والمثنى والجمع فعلى الالف والواو
المحذوفين ويستعمل الباقى فى جميعها بحاله قبل الحذف الا اذا كان سكونه
عارضا للادغام بعد مدة كمضار ومحاج فيحرك بحركة اصله من كسر فى اسم الفاعل
او فتح فى المفعول والا جمع المعتل كمصطفون وقاضون فيرد اليه الحرف الذى
كان حذف لالتقائه ساكنا مع واو الجمع او يائه لزوال سببها بالحذف فتقول
يا مصطفى ويا قاضى برد الالف والياء واختار فى التسهيل عدم الرد لوجود
السبب تقديرا اما على لغة من لا ينتظر فيتعين الرد قطعا لانتفاء السبب
لفظا وتقديرا لكن يلزم التباس الجمع بالمفرد فقياس ما سيأتى من مراعاتهم
عدم اللبس امتناع ترخيمه الا على اللغة الاولى بلا رد ومن الرضى ما يؤيده فتقول
يا مصطف بالفتح مطلقا ويا قاض بالضم فى قاضون وبالكسر فى قاضين

افاده الصبان كما لو اخ فى موضع المفعول الثانى لاجعل وما زائدة ولو مصدرية وهو اولى من عكسه لكثرة زيادة ما وجملة تمما بالبناء للمجهول خبر كان ووضعا نصب بنزع الخافض اى اجعله لكونه متمما بالآخر فى الوضع ان لم تتواخ
قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة هو الجمل القوى الضخم والرجل القصير كما فى القاموس وفسره فى الصحاح بما يصان فيه الكتب قال ويذكر ويؤنث وربما انث بالهاء فقيل قمطرة والجمع قماطر على الضم اى الظاهر ان كان صحيحا والا قدرته فيه كما يقدر فى المضموم قبل الحذف لوجود الضم الاصلى ويجوز على هذه اللغة رفع تابعه مراعاة للفظه وكذا على الاولى كما استظهره يس لان الحرف المحذوف المقدر عليه الضم كالثابت وقد اجاز الجمهور وصف المرخم بدليل قوله الحارث بن عمرو ونحو والمانع يجعله بدلا فتقلب الواو وياء اى لتطرفها بعد ضمة كما تقلبها فى اجر وادل جمع جرو ودلو لذلك اذ اصلهما اجرو وادلو كافلس فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء فصار اجرى وادلى ثم اعل كقاض وتقول فى كروان على الاولى يا كرو بفتح الواو وعلى الثانية يا كرا بقلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفى نحو سقاية وعلاوة على الاولى يا سقاى وعلاو بفتح الياء والواو وعلى الثانية يا سقاء وعلاء بقلبهما همزة لتطرفهما بعد الف زائدة كما فعل برشاء وكساء ولا يوجد اسم اخ اى لمزيد الثقل بخلاف الياء وخرج بالاسم الفعل كيدعو لوضعه على الثقل فاحتمل فيه ذلك فان سمى به فام عارض وبالمعرب المبنى كهو وذو الطائية وبضم ما قبلها نحو دلو والمراد ضمة لازمة ليخرج هذا ابوك واما نحو سنبو اسم بلد بالصعيد فالظاهر انه غير عربى كسمند واسم طير
فى كمسلمة بضم الميم فى الاولى اسم فاعل مؤنث والثانى بفتحها مصدر ميمى من السلامة وانما لم يلتبس هذا لقلة استعماله بلا تاء بخلاف الاول لئلا يلتبس قياس ذلك امتناع الترخيم اصلا اذا التبس كل من الوجهين كيا فتاة واما تجويز المص ترخيم المثنى والجمع بحذف زيادتيهما فانما هو على لغة من ينتظر حتى لا يلتبس بالمفرد فتقول فى نحو زيدان وزيدين علمين يا زيد بالفتح فى الاول والكسر فى الثانى وكذا فى المنسوب ويمتنع الضم لئلا يلتبس بالمفرد واما زيدون

فيمتنع ترخيم مطلقا لذلك وقد مر ما في جمع المعتل   صالحة للنداء خرج المحلى بأل
ولذلك خطئ من جعل قوله   قواطنا مكة من ورق الحمى   من ترخيم الحمام للضرورة
والصواب ان ذلك الحذف لا يسمى ترخيما لعدم الصلاحية للنداء بل حذف
الشاعر الميم والالف وكسر الميم الباقية للروى في غاية الشذوذ ويشترط ايضا
كون الاسم اما بالتاء او اكثر من ثلاثة والا فلا يرخم للضرورة ولا تشترط العلمية
بل ترخم النكرة كقوله يس جحى على المنون بخال اى بخالد   تعشو بتاء
الخطاب اى تسير في العشاء اى الظلام والخصر بفتح المعجمة فالمهملة شدة البرد
وضبطه بمهملتين سهو زكريا تنبيه ترخيم الضرورة على لغة من لا ينتظر جائز
باجماع كهذا البيت فانه حذف الكاف ونون الباقي مع جره بالاضافة كالاسم
التام ولو انتظر لم ينون واما على اللغة الثانية فاجازه س ومنعه المبرد ويشهد للجواز قوله

الا اضحت حبالكم رماما   واضحت منك شاسعة اماما   وقوله

انا ابن حارث ان اشتق لرؤيته   او امتدحه فان الناس قد علموا

فرخم امامة وحارثة بحذف التاء وابقى ما قبلها على فتحه لانتظارها والا لضم
الاول وكسر الثاني منونا والله اعلم   هو لغة مصدر اختصصته

مطلب الاختصاص م

بكذا قصرته عليه واصطلاحا قصر حكم اسند لضمير على اسم ظاهر معرفة يذكر بعده
معمول لاخص محذوفا وجوبا والباعث عليه اما فخر كعلي ايها الكريم يعتمد
او تواضع كاني ايها العبد فقير الى عفو ربي او بيان المقصود بالضمير كنحن العرب
اقرى الناس للضيف ونحن معاشر الانبياء لا نورث   بارجونيا اى
بعد بان يقال ارجونى ايها الفتى فارجوا امر للجماعة والواو فاعله والياء
مفعوله وايها مبنى على الضم لمشابهة لفظها في النداء في محل نصب باخص
محذوفا وجوبا وها للتنبيه لحقتها المامر في النداء والفتى صفة اى مرفوع تبعا
للفظها بضمة مقدرة على الالف والمراد بالفتى هو مدلول الياء وهو المتكلم
نفسه   يشبه النداء اى فهذا خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل
الخبر بصورة الامر في احسن بزيد والامر بصورة الخبر في والوالدات يرضعن
من ثلاثة اوجه سنزيدك عليها   لا يستعمل معه حرف نداء لا لفظا

ولا تقديرًا بخلاف المنادى   يسبقه شئ اى يسبق المخصوص وهو الاسم
الظاهر شئ فيقع فى اثناء الجملة كنحن العرب الخ او بعدها كارجونيا ايها الفتى وا
كثر سبقه بضمير المتكلم كالامثلة المذكورة ويقل بعد الخطاب كسبحانك الله العظيم
وبك الله نرجو الفضل بنصب الجلالة ولو كان منادى لضم ولا يقع بعد ضمير
غيبة ولا اسم ظاهر فالشئ السابق مخصوص بغير ذلك وهو وجه رابع لمخالفته فى
النداء   ان تصاحبه اى المخصوص الالف واللام لعدم حرف النداء فيه بخلاف
المنادى ويخالفه ايضا فى انه يجب كون المخصوص معرفة غير اشارة ويقل كونه علما
وينصب لفظا ولو كان مفردا الا اىّ فتضم ولا يصح وصف اىّ هنا باسم اشارة
بخلاف النداء فى الكل والحاصل انه يشترط كون المخصوص اسما ظاهرا معرفة
واقعا بعد ضمير يخصه كارجونيا الخ او يشاركه فيه كنحن العرب الخ ثم هو اربعة انواع
الاول ايها وايتها وحكمهما كالنداء فيلزمان الضم لما مر والوصف بذى ال مرفوع
تبعا للفظهما الا باسم اشارة الثانى والثالث المعرف بال او الاضافة كنحن
العرب اسخى الناس ونحن معاشر الانبياء لا نورث فاسخى ولا نورث خبر نحن والعرب
ومعاشر نصب باخص محذوفا وجوبا الرابع العلم وهو قليل كقوله بنا تميما يكشف
الضباب ولا يكون المخصوص نكرة ولا اسم اشارة بخلاف النداء وجملة الاختصاص
المحذوفة فى محل نصب على الحال من الضمير قبلها على قاعدة الجمل بعد المعارف فالتقدير
ارجونيا حال كونى مخصوصا من بين الفتيان وفى نحو اللهم اغفر لنا ايتها العصابة
اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب قاله الرضى اما فى مثل نحن العرب ونحن
معاشر الانبياء فمعترضة كما فى المغنى   ما تركناه مبتدا خبره صدقة وقال الشيعة
ما مفعول نورث وصدقة حال من مفعول تركناه اى لا نورث ما تركناه
حال كونه صدقة اى بخلاف ما تركناه من غير الصدقة فنورثه وحملهم على هذا
التحريف الباطل المخالف للرواية والدراية كما بينه علماء الحديث اعتقادهم الفاسد
ليتوصلوا به الى الطعن فى امامة ابى بكر حيث منع فاطمة ارثها مستدلا بهذا الحديث
والله سبحانه وتعالى اعلم   جمعهما لاستواء احكامهما وان اختلف   مطلب التحذير والاغراء
معناهما لان التحذير هو التبعيد عن الشئ والاغراء التسليط عليه وقدم الاول

التخلية بالمعجمة على التحلية   اياك الخ تقدير البيت نصب المشخص المحذر لفظ اياك
والشر بعامل وجب استتاره وقوله ونحوه اى نحو الشر كاياك والاسد واياك
والمراء ونحو اياك كاياكما واياكم واياكن   ودون عطف الخ حال من ايا او متعلق
بانسب اى وانسب هذا الحكم وهو النصب بالعامل المستتر وجوبا لاياك حال
كونه دون عطف شئ عليه   وماسواه اى المذكور من اياك مع عطف ودونه
بان يحذر بغير اياك   كالضيغم اى الاسد والسارى اى الماشى ليلا   سواء
وجد عطف اى المحذر منه كالشر على اياك ام لا بان ذكر المحذر منه مع اياك بلا عطف
سواء كرر اياك الخ كقوله فاياك اياك المراء فانه   الى الشر دعاء وللشر جالب
ام لم يكرر كاياك ان تفعل كذا فيجب حذف عامل اياك فى كل ذلك لكثرته
فى التحذير فجعل بدلا من اللفظ بالعامل ولذلك تحمل ضمير الفاعل فاياك ضمير
منصوب متحمل لضمير مرفوع هو فاعل الفعل المحذوف فان اكدت المرفوع
بالنفس او العين او عطفت عليه فلابد من الفصل كاياك انت نفسك
واياك انت وزيد بالرفع ويقبح تركه بخلاف اياك فى ذلك   والتقدير
اياك احذر اعلم انه اختلف فى تقدير العامل فى اياك والمعطوف عليه
فقال السيرافى وكثير الاصل اتق نفسك ان تدنو من الشر والشر ان يدنو
منك اى امنع نفسك من دنوها من الشر الخ فحذف ان والفعل وجارة المقدر
والجار المتعلق به من كل من المعطوف والمعطوف عليه فصار اتق نفسك
والشر ثم حذف الفعل والمضاف وانيب عنه الضمير فانفصل وقيل التقدير
باعد نفسك من الشر والشر منك وهو اقل تكلفا وقيل هو من عطف
الجمل فلكل منهما عامل اى اياك ق او باعد واحذر الشر او دعه واختار فى
شرح التسهيل ان الاصل احذر تلاقى نفسك والشر فحذف الفعل ثم المضاف
الاول وانيب عنه الثانى فصار نفسك والشر بنصبهما ثم حذف نفس وانيب
عنه الضمير فانتصب وانفصل فصار اياك والشر فنصبهما انما هو بطريق
النيابة عن المضاف المحذوف الذى عمل فيه الفعل بالاصالة قال وهو اقل
تكلفا اذا علمت ذلك فقول الشارح اياك احذر يقرأ بصيغة الامر ويكون

اشارة للقول الاخير لا بصيغة المضارع لاقتضائه ان الشر محذر ايض لعطفه
على الضمير له ان يبني على ان العامل في الشر مقدر اي احذرك ودع الشر كما مشى
عليه الش فيما سيأتي حيث قدر ق راسك واحذر السيف لكن يكون فيه
عطف الانشاء على الخبر وفي نسخ اياك واحذر الشر بالواو وهو تحريف لانه
بصدد تقدير عامل اياك لا الشر فتأمل ومثاله بدون عطف اي
بان ذكر المحذر منه مع الضمير بلا عطف كمثاله وقوله فاياك اياك المراء
واختلف في تقدير العامل ح فقال الجمهور العامل في اياك باعد محذوفا
ويجب جر المحذر منه بمن لان باعد لا يتعدى الى اثنين بنفسه كاياك من
الشر اي باعد نفسك منه ولا يجوز نصب الشر بنزع الخافض لانه سماعي
وما في البيت ضرورة وجوزه الناظم بتقدير عامل آخر كدع واتبه بتقدير عامل
يتعدى للاثنين كاحذرك الشر او جنب نفسك الاسد ويشهد لهما البيت
ويجوز عندهما من الشر واما نحو اياك ان تفعل كذا فجائز عند الجميع لصلاحية
لتقدير من قال الحفيد والاوجه انه لا يتعين تقدير باعد ولا غيره بل
كل فعل يليق بالحال كدع واتق وخل ونح اذ المقدر ليس متعبدا به اه وان كان
بغير اياك اعلم ان التحذير يكون بثلاثة اشياء الاول باياك واخواته ويجب
معه ذكر المحذر منه معطوفا او بدون عطف ويجب ستر عامله مطلقا كرد
امر لا عطف عليه ام لا كما مر بخلاف الباقي الثاني باسم ظاهر مضاف لضمير
المحذر كراسك او نفسك الثالث بذكر المحذر منه فقط كالضيغم وقد
يكون بذكرهما معا كراسك والسيف فلا يجب الجمع بينهما الا مع اياك
الا مع العطف اي بالواو خاصة وتعطف محذرا على محذر كاياك وزيدا ان
تفعل او محذرا منه على مثله نحو ناقة الله وسقياها اي اتركوها وسقياها
فلا تمنعوها عنها او محذرا منه على محذر كراسك والسيف واياك والشر
وستر العامل في الجميع واجب كما شمله اطلاق المص لانهم جعلوا العطف
والتكرار الآتي كالبدل من الفعل ويجوز في الاولين دون الثالث كون الواو
للمعية فينصب ما بعدها على انه مفعول معه ويظهر العامل ماز بالزاي

من حمار أن شئم رجل   ق راسك واحذر السيف جرى على ان عامل الثاني
مقدر والظ جريان باقي الاقوال المارة هنا ايض فيقدر احذر تلاقي
راسك والسيف اوباعد راسك من السيف والسيف منها اوامنع
رأسك ان تدنو من السيف والسيف أن يدنو منها لكنها لاتأتى في نحو ناقة
الله وسقياها واياك وزيدا ان تفعل بل الظ ان العامل فيهما واحد قولاً
واحدا وانما يأتى الخلاف في عطف المحذر منه على المحذر فتأمل   اوالتكرار
اى للمحذر منه كمثاله اولغيره كراسك راسك   وعن سبيل القصد الخ
اى من قاس على ذلك انتبذاى ارمى وبعد عن سبيل العدل   ايلى
وان يحذف الخ هو اثر عن عمر رضى الله تعالى عنه اوله لتذك لكم الاسل والرماح
والسهام واياى الخ يأمرهم بانهم يذبحون بالاسل وهو مارق من الحديد كالسيف
والسكين اوالرماح اوالسهام عند الرمى بها وينهاهم عن حذف الارنب
بنحو حجر لانه لايحل به والاصل اياى باعدوا عن حذف الارنب وباعدوا انفسكم
عن ان يحذف الخ فهما تقديران حذف من كل منهما نظير ما اثبته في الاخر
اذ المحذر منه وهو حذف الارنب ذكره في الثاني دون الاول والمحذر وهو ياء اياى
بالعكس تحفيفا لجناك   واياالشواب بشين معجمة ثم موحدة جمع شابة ويروى بسين
مهملة ثم همزة فتاء فوقية جمع سوأة والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وانفس
الشواب وفيه شذوذات تحذير الغائب واضافة ايا للظ وحذف الفعل
مع لام الامر فائدة ذكر الرضى ان المحذر منه المكرر يكون ظاهرا كسيفك
سيفك ومضمرا كاياك اياك واياه اياه واياى اياى وفي الهمع ان المحذر منه
قد يكون ضمير غائب معطوفا على المحذر كقوله فلا تصحب اخا الجهل فاياك واياه
فاياه هنا حكم الاسد في اياك والاسد فعلى هذا لايكون التحذير بضميرى الغيبة
والتكلم شاذا الا اذا جعل محذرا لامحذرا منه والله اعلم

مطلب
اسماء الافعال
والاصوات

اى واسماء الاصوات كما سيصرح به الش والاضافة بيانية وقيل بالرفع
عطفا على اسماء لانها ليست اسماء بل ولا كلمات لعدم دلالتها بالوضع
على معنى اذ الدلالة تتوقف على علم المخاطب بما وضعت له والمخاطب بها غير عاقل

ولجيب بان الدلالة كون اللفظ بحيث اذا اطلق فهم منه العالم بوضعه
معناه وهذه كذلك ولم يقل احد ان الدلالة كون اللفظ يخاطب به العاقل
ما ناب عن فعل اى ولم يتأثر بالعوامل وليس فضلة فخرج المصدر
النائب عن فعله واسم الفاعل لتأثره والحروف لانها فضلة فبان ان قوله
كشتان تتميم للحد فيجعل حالا من ضمير ناب ليفيد تقييده بذلك كما فى الاشمونى
وجعله ابن المص مثالا لا تتميما فيكون خبر المحذوف واوقع ما على اسم بدليل
الترجمة فخرج الحروف والمراد ناب عن الفعل فى افادة معناه وفى استعماله من
كونه عاملا غير معمول فيخرج المصدر ونحوه اهـ وفيه ان الفعل يستعمل معمولا
للجوازم والنواصب فالنيابة عنه تصدق بتأثره بالعوامل فلا يخرج المصدر
والجواب بكون المراد ان الفعل لا يكون معمولا لفعل ولا لاسم بطريق الاصالة
ليخرج اسم الشرط تكلف فالحق ما مر كشتان بفتح النون وكان الفرا يكسرها
وكذا اوه بفتح الهمزة وشد الواو وفيه لغات منها ما اشتهر من قولهم اه واه
بالضم والسكون فهما اسما فعل بمعنى اتوجع كما فى المرادى اسماء الافعال اسماء
اى حقيقة عند جمهور البصريين لا افعال حقيقة كالكوفيين ولا افعال
استعملت كالاسماء فى التنوين وعدمه وفى انه لا يتصل ضمير الرفع البارز بها ولا
يؤكد طلبيها بالنون كالبعض البصريين واستظهر الصبان ان هذا عين
ما قبله فان الكوفيين لا يمنعون استعمالها كالاسماء والا كان مكابرة فالخلاف
بينهما فى العبارة وعلى الاول فالارجح ان مدلولها لفظ الفعل كما يفهمه قولهم اسم
فعل لكن من حيث دلالته على معناه لا من حيث كونه لفظا ولذلك كان كلاما
تاما بخلاف الفعل المقصود لفظه كما مر اول الكتاب فلا محل لها على هذا وكذا
على انها افعال اما على انها اسم لمعنى الفعل وهو الحدث والزمان فهى فى محل رفع
بالابتداء اغنى مرفوعها عن الخبر وعلى ان مدلولها المصدر النائب عن فعله
فمحلها نصب بافعالها النائبة هى عنها كذا فى التصريح وانما بنيت مع اعراب
تلك المصادر لانه دخلها معنى الامر والمضى والاستقبال التى هى من معانى
الحروف قاله المرادى وعلى هذا فقولهم اسماء الافعال اى اللغوية وهى المصادر فتأمل

قوله

فى الدلالة على معناها اى بواسطة دلالتها على لفظها ليوافق الارجح
المتقدم بمعنى انكفف فسره بذلك لان مه لازم بمعنى امتنع وفى نسخ بمعنى
اكفف فينبغى جعله من اللازم ليوافق المفسر وان كان غير واجب لان كف
يستعمل لازما ومتعديا تقول كففته عن الشئ فكف اى منعته فامتنع كما فى
الصحاح بمعنى افترق كذا اطلق الجمهور وقيده الزمخشرى بالافتراق فى
المعانى والاحوال كالعلم والجهل والصحة والسقم فلا يقال شتان الخصمان
عن مجلس الحكم وتطلب فاعلا دالا على اثنين كشتان الزيدان وقد
تزاد بعدها ما كقوله شتان ما يومى على كورها ويوم حيان اخى جابر
فما زائدة وما بعدها فاعل والمراد بكورها رحل الناقة وقد تزاد ما بين بعدها
كقوله فشتان ما بين اليزيدين فى الندا فاليزيدين فاعل مرفوع تقديرا
وما بين زائدة وقيل ما موصولة ببين واقعة على المسافة وهى فاعل شتان
بمعنى بعد لا افترق اى بعدت المسافة التى بينهما افاده الدمامينى واما
قوله جازيتمونى بالوصال قطيعة شتان بين صنيعكم وصنيعى
فقال فى شرح الشذور لم تستعمله العرب وقد يخرج على اضمار ما موصولة ببين اه
اى فتكون شتان بمعنى بعد وما بمعنى المسافة هيهات العقيق اسم موضع
بالحجاز فاعل هيهات وقد تزاد فيه اللام نحو هيهات هيهات لما توعدون وفيها نيف
واربعون لغة منها تثليث تائها ووى انحاى كقوله تعالى وى كانه لا يفلح
الكافرون فوى بمعنى اعجب والكاف اما للتعليل اى اعجب لعدم فلاح الكافرين
او حرف خطاب توصل بوى واللام مقدرة بعدها وقيل كأن حرف تشبيه
بمعنى التحقيق وكذا يقال فى وى كان الله يبسط الرزق وكلاهما غير مقيس
اى الماضى والمضارع بل لم يثبت ابن الحاجب الثانى وجعل اوه ووى بمعنى توجعت
وتعجبت وهكذا والفعل نحو اى فعل الامر مبتدا اول وعليك مبتدا ثان
لقصد لفظه خبره الظرف قبله والجملة خبر الاول يعنى ان اسم فعل الامر قسمان
مرتجل كما مر ومنقول اما عن احد الظرفين كدونك وعليك او من مصدر
كرويد وبله وهذه ظروف يقتصر فيها على السماع نحو وجها عن الاصل

وقاس الكسائي منها ما زاد على حرف لا نحو بك وبك ومن المسموع امامك بمعنى
تقدم ووراءك بمعنى تأخروا ليك اى تنح ومكانك اى اثبت فيكون لازما وحكى
الكوفيون مكانك زيدا اى انتظره فهو متعد ولا تستعمل الا مع الكاف لان امر
غير المخاطب قليل وشذ قياسا واستعمالا عليه رجلا غيرى اى ليلزمه وعلى الشئ
اى الزمه والى اى لا تنح واما قوله عليه الصلاة والسلام ومن لم يستطع فعليه
بالصوم فقد حسنه الخطاب قبله في يا معشر الشباب الخ فالهاء فاعل والصوم
مفعول على ما سيأتى وقال ابن عصفور عليه خبر مقدم لا اسم فعل والصوم
مبتدأ زيدت فيه الباء وقيل عليه امر للمخاطبين اى الزموه الصوم او دلوه عليه
وكذا قيل في على الشئ اى الزمونيه فالهاء مفعول اول والصوم ثان والفاعل
مستتر   عليك زيدا عليك اسم فعل بمعنى الزم وزيدا مفعوله وقد يتعدى
اليه بالباء كعليك بذات الدين فيكون بمعنى استمسك مثلا وصرح الرضى
بانها زائدة لانها تزاد كثيرا في مفعول اسم الفعل لضعف عمله واما الكاف
فهى ضمير عند الجمهور لا حرف خطاب لان الجار لا يستعمل بدونها ولان الياء
والهاء في قولهم على وعليه ضميران اتفاقا وهل هى فاعل باسم الفعل او مفعوله
والفاعل مستتر اى الزم انت نفسك زيدا واليك بمعنى تنح نفسك وكذا
الباقى او مجرورة بالحرف في نحو عليك او بالاضافة في نحو دونك نظرا للاصل
قبل النقل والفاعل مستتر اقوال اصحها ثالثها فاذا قلت عليكم كلكم زيدا
جاز رفع كل توكيدا للمستكن وجره توكيدا للمجرور وبهذا يعلم ان اسم الفعل هو
الجار فقط وفاعله مستتر فيه والكاف كلمة مستقلة وقولهم منقول من جار
ومجرور فيه تسامح ولم تجعل الكاف مجرورة باضافته بعد النقل لان اسم الفعل
لا يعمل الجر ولا يضاف فتدبر   رويد زيدا اصله ارواد زيد ارواد اى امهله
امهالا فصغر الارواد بحذف زيادتيه وهى الهمزة والالف تصغير الترخيم
واستعملوه مصدرا نائبا عن فعله وهو ارود واما بله فمصدر لا فعل له من
لفظه بل من معناه وهو اترك فهو نائب عنه كما اشار اليه الشارح كما ان دع فعل
لا مصدر له من لفظه بل من معناه وهو الترك ثم تارة ينونان فينصبان

والمفعول وهو الاصل كرويدا زيدا وبله عمرو وتارة يضافان اليه كما في الشرح فهما فيه
مصدران نائبان عن فعلهما ومضافان لمفعولهما وقيل بل اضافتهما للفاعل
والمفعول محذوف ولا يرد ان فاعل المصدر النائب عن فعله يجب استتاره
لان محله في المنون بدليل تمثيلهم ثم نقلوهما عن المصدرية الى اسم فعل الامر
فقالوا رويد زيدا وبله عمرا بالبناء على الفتح مع نصب زيد وعمرو ولا موجب للبناء
سوى ما ذكر فقول المتن ناصبين اى مع بنائهما لا مع تنوينهما لانهما مصدران
وقد يخرجان عن الطلب فيكون رويدا حالا او نعتا على التاويل بالمشتق كساروا
رويدا اى مرودين او سيرا رويدا اى مرودا فيه ويكون بله بمعنى كيف خبرا مما
بعده كبله زيد بالرفع وقد تقع بمعنى غير مجرورة بمن كالحديث القدسي اعددت
لعبادى الصالحين ما لا عين رات ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب
بشر من بله ما اطلعتم عليه اى من غيره ويحتمل كما في الشمني انها على اصلها
مصدر بمعنى الترك ومن تعليلية اى من اجل تركهم ما علمتموه من المعاصى
وما لما الخ ما مبتدا خبره لها ولما صلتها وتنوب صلة ما الثانية جرت
على غير صاحبها ولم يبرز لامن اللبس وعنه متعلق بتنوب اى وما استقر
للفعل الذى تنوب هى عنه كائن لها ومن عمل بيان لما الاولى حال منها
او من ضميرها في الصلة لا في الخبر لئلا تتقدم الحال على عاملها الظرفى
او من بمعنى في متعلقة بتنوب والاول اوقع واخر ما الذى الخ ما مفعول
اخر والذى اى اسماء الافعال خبر مقدم عن العمل وفيه متعلق بالعمل والجملة
صلة ما اى واخر المعمول الذى العمل فيه كائن لهذه ما يثبت لما تنوب
عنه اى غالبا والا فآمين لم يحفظ له مفعول مع نيابته عن متعد وهو
استجب بمعنى اكتف فيه بام فلا تفعل ولا يجوز تقديمه اجازه الكوفيون
تمسكا بقوله كتاب الله عليكم وقول الشاعر يا ايها المائح دلوى دونكا انى رايت الناس يحمدونكا
واجيب بان كتاب مصدر منصوب بفعل محذوف مؤكد لمضمون حرمت
عليكم الميتة اى كتب الله ذلك عليكم كتابا فحذف الفعل واضيف المصدر الى
فاعله كصبغة الله ودل على ذلك المحذوف ان التحريم يستلزم الكتابة

وعليكم متعلق بالمصدر او الفعل المحذوف لا اسم فعل واما دلوى فمبتدأ
لامفعول خبره وجملة اسم الفعل وفاعله حذف رابطها اى دونكه والجملة خبرية
مقصود بها الطلب والماتح هو الذى ينزل البئر عند قلة مائه ليملأ منها الاناء
بخلاف الفعل يخالفه ايض فى انه لا يعمل محذوفا على الاصح واجازه المص
بشرط تأخره كان على المحذوف وخرج عليه الاية والبيت المتقدمين وفى انه
لا يبرز معه ضمير الرفع كالتاء   لحاق التنوين بفتح اللام كما فى المختار لها اى
لبعضها وتنوينها وعدمه سماعى كما اشعر به كلام المص والحاصل ان ماسمع
غير منون فقط كنزال وآمين وهيهات واوه فهو لازم التعريف ولا يجوز
تنوينه وما سمع منونا فقط كواها وويها فهو لازم التنكير ولا يجوز ترك
تنوينه وما سمع بهما كما مثله الش فيعرف وينكر   وفى حيهل اى بالبناء
على الفتح حيهلا اى بالتنوين ويبدل فى الوقف الفا وقد تثبت فى الوصل
وهى مركبة من حى بمعنى اقبل وهل التى للحث والعجلة لا الاستفهامية فجعلتا
كلمة واحدة مبنية على الفتح فى الكثير اه فارضى ويكون بمعنى احضر فيتعدى
بنفسه كحيهل الثريد وبمعنى اقبل فيتعدى بعلى كحيهل على الخير وبمعنى
عجل فيتعدى بالباء نحو اذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر وقد تفرد حى عن
هل فتكون بمعنى اقبل او أت كما فى الدماميني   ثمانون منها الخ قال
الرضى ليس المراد بتنكير اسم الفعل وتعريفه تنكير الفعل الذى هو بمعناه
وتعريفه لان الفعل لا يعرف ولا ينكر بل ذلك راجع الى المصدر الذى هو
اصل ذلك الفعل فصه منونا بمعنى اسكت سكوتا ما اى افعل مطلق السكوت
عن كل كلام اذ لا تعيين فيه وصه بلا تنوين بمعنى اسكت السكوت المعهود
عن هذا الحديث الخاص مع جواز غيره هكذا حقق المقام ودع الاوهام
اه سندوبى وقد يؤخذ منه انها من قبيل المعرف بأل العهدية وهو الظ ثم
هذا الكلام يتمشى على ان مدلولها المصدر وهو ظ وكذا على ان مدلولها الفعل
خلافا للمصرح لان التعريف يرجع للاصل المشتق منه لا الى نفس المدلول
كما هو صريح ما ذكر   من شبه الخ بيان لما الاولى وقوله صوتا اى اسم صوت

قوله

في الاكتفاء بها اى عدم احتياجها فى افادة المراد الى شئ آخر كما ان اسم
فعل الامر والمضارع كذلك بحسب الظاهر وان كان فى الحقيقة مركبا مع فاعله
المستتر واسم الصوت مفرد لا ضمير فيه واحترز بذلك من نحو يا ظبيات القاع
يا دارمية مما خوطب به غير العاقل ولم يكتف به فى افادة المراد ولان حرف
النداء لا يفيد وحده بل لابد ان يذكر بعده ما قصد بالنداء لزجر الخيل
اى عن البطء وقوله للبغل اى لزجره كذلك وهلا بوزن لا كما فى الهمع وقيل
بنون وعدس بمهملات مفتوح الاولين مبنى على السكون كقب بفتح
القاف وسكون الموحدة حكاية صوت السيف على الدرقة الى ان اسماء
الافعال الخ يحتمل انه اراد نوعى الاصوات لتقدم الكلام على اسماء الافعال
اول الكتاب فى النيابة عن الفعل الخ اى فى كونها عاملة غير معمولة
لشبهها باسماء الافعال اى فهى مشبهة للحرف بالواسطة ولا حاجة الى
ذلك لامكان الشبه مباشرة فالارجح ان بناءها لشبهها بالحروف المهملة
فى انها لا عاملة ولا معمولة كلام الابتداء وحرف التنفيس

مطلب نونا التوكيد م

للفعل الخ قدم المعمول لافادة الحصر بنونين اى بكل منهما على
انفراده وهما اصلان عند البصريين لتخالف بعض احكامهما كاختصاص
الخفيفة بقلبها الفا وحذفها للساكنين والشديدة بوقوعها بعد الالف
كما سيأتى ورد بان ذلك لا يدل على الاصالة فهذه ان المفتوحة فرع المكسورة
ولها احكام تخصها وعند الكوفيين الخفيفة فرع الثقيلة لاختصارها منها
وقيل بالعكس لبساطة الخفيفة فهى اليق بالاصالة ثم التوكيد بالثقيلة اشد
على قاعدة زيادة المبنى لزيادة المعنى غالبا ولذلك قالت زليخا ليسجنن وليكونا
الخ لانها كانت احرص على سجنه فى بيتها لتراه كل وقت من كونه صاغرا يؤكدان
اى جوازا او وجوبا على ما سيبين افعل اى فعل الامر ولو دعاء باى صيغة
لا خصوص هذه فهو من اطلاق الخاص على العام وكذا قوله ويفعل وخرج
بهما الماضى ولو لفظا فقط فلا يؤكدانه اصلا لانهما يخلصان الفعل للاستقبال
المنافى للمضى وكذا الاسم واما قوله دامن سعدك ان رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا

وقوله اقائلن احضروا الشهودا فضرورة شاذة لايجوز ارتكابها لكن سهل الاول
استقباله معنى لكونه دعا اتيا حال من يفعل وذا طلب حال من الضمير في آتيا.
والمراد الطلب الحقيقي كالامر والعرض نحو اما الخبر المراد به الطلب مجازا كقولك
للعاطس يرحمك الله فلا يؤكد او شرطا عطف على ذا طلب وتاليا صفته
واما بالكسر مفعول تاليا اى او اتيا فعل شرط تاليا اما او ان شرطا بمعنى اداة
شرط مفعول تاليا واما بدل منه او مثبتا عطف على شرطا فهو حال ايض من
ضمير اتيا ومستقبلا اما حال من ضمير مثبتا ومن ضمير اتيا ويكون ح معطوفا
على مثبتا بواو محذوفة وفي قسم متعلق بآتيا وبعد لا اى النافية ولم يقيدها
بذلك لما علم من اطراده بعد الطلب الذى من جملته لا الناهية وغير
بالجر عطفا على لا فعل الامر اى بالصيغة كقوم اما الامر باللام فداخل
فيما بعده والفعل المضارع اعلم ان له خمس حالات الاولى وجوب
توكيده وذكرها بقوله او مثبتا الخ الثانية قريبة من الواجب وذكرها بقوله او شرطا
اما تاليا الثالثة كثيرة وهي قوله آتيا ذا طلب الرابعة قليلة وهي قوله وقل بعد ما الخ
وفي هذه مرتبتان قليل وهو توكيده بعد ما الزائدة او لا النافية واقل وذلك
بعد لم وبعد شرط غير اما كذا في التوضيح وبقي سادسة وهي امتناع توكيده وذلك
في جواب قسم منفي او حالي او مفصول من لامه كما سيأتي وهل تضربن زيدا اى
الاستفهام بجميع ادواته اسمية كانت او حرفية ومثله التحضيض والعرض والتمني
هلا تضربن زيدا والا تنزلن عندنا وليتك تقيمن معنا فكل ذلك داخل
في الطلب وبقي من اقسامه التي لم يمثل لها الش الدعاء والترجي والاول داخل
في الامر والنهي والثاني لم ار من ذكره شرطا بعد ان مذهب س ان
التوكيد ح قريب من الواجب ولم يقع في التنزيل غيره لان ان المؤكدة بما تشبه
القسم المؤكد باللام واوجبه المبرد والزجاج وحملوا اعدمه على الضرورة
مثبتا مستقبلا اى غير مفصول من لامه وح يجب التوكيد باللام والنون معا
عند البصريين وخلوه من احدهما شاذ او ضرورة فان خلا منهما معا نحو والله
اقوم فقد قبله حرف النفي وكان المعنى على نفي القيام ولذا حكم الحنفية على من قال

والله اصوم عنثه بالصوم وعند غيرهم يحنث بعدمه لابتناء الايمان على العرف
واجاز الكوفيون الاكتفاء باحدهما وقد ورد فى الشعر وحكى س والله لاضربه
لم يؤكد بالنون اى ولا باللام ايض لامتناعها فى المنفى واما قوله

تالله لا يحمدن المرء مجتنبا فعل الكرام ولو فاق الورى حسبا

فشاذ او ضرورة ومن الجواب المنفى غير المؤكد تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ
وكذا ان كان حالا اى لا يؤكد بالنون فقط لاقتضائها الاستقبال
فيتنافيان ومنه قراءة ابن كثير لأُقسم بيوم القيمة وقوله

يمينا لابغض كل امرئ يزخرف قولا ولا يفعل

فلم يؤكدا بالنون لان البغض والاقسام اى الحلف موجودان حال التكلم
لا مستقبلان وكذا تمتنع النون فى الفعل المفصول من لام القسم نحو لالى
الله تحشرون ولسوف يعطيك ربك فترضى وقل دخول النون نحو تبع
المص فى التسوية بين المذكورات فى القلة وليس كذلك لتصريح المص فى غير هذ
الكتاب بكثرته بعدما بل ظاهر كلامه اطراده نعم هو قليل بالنسبة لما مر ومر
عن التوضيح ان مثلها لا واما بعد لم وبعد شرط غير اما فنادر سواء اكد الشرط
او الجزا بعد ما الزائدة تشمل الواقعة بعد رب حكى س وربما يقولن ذلك
ومنه قوله ربما اوفيت فى علم ترفعن ثوبى شمالات وظاهر التسهيل
انه لا يختص بالضرورة لكن صرح فى شه الكافية بشذوذه بعين ما رينك
تقوله لن يخفى عليك امرا انت بصيره ما لم يعلم الشاهد فيه توكيده
بالخفيفة المنقلبة الفا والشاعر يصف جبلا عمه الخصب والنبات وقيل
لبنا فى القعب اى الكوز علت عليه رغوته بدليل ما قبله من الابيات
لا تصيبن انا لجملة صفة لفتنة فتكون الاصابة عامة للظالمين وغيرهم قاله
فى شه الكافية وانما اكد لان لا النافية كالناهية فى الصورة ومثله قول الشاعر

فلا الجارة الدنيا بها تلحينها ولا الضيف فيها ان اناخ محول

الا ان توكيد تصيبن احسن لاتصاله بلا فهو اشبه بالنهى من تلحينها وظاهر
ذلك اطراده مطلقا لكن نص غيره على انه بعد المفصولة ضرورة بل عند الجمهور ضرورة

مطلقا وحملوا الآية على النهى فمنهم من جعل الجملة مستأنفة لنهى الظالمين والاصل لاتتعرضوا للظلم فتصيبكم الفتنة خاصة فحول النهى من تعرضهم الى اصابة الفتنة لانه سببها واوقع الذين ظلموا موقع ضمير المخاطبين تنبيها على انهم ان تعرضوا كانوا ظالمين فالاصابة خاصة بالمتعرضين ومنهم من جعل الجملة صفة فتنة بتقدير القول مع تحويل النهى المذكور اى فتنة مقولا فى شأنها لاتصيبن نحو اى لاتجعلوها تصيبكم خاصة ولا يصح على هذا تنزيل الفتنة منزلة العاقل فى توجيه النهى اليها بلا تحويل لانه كان يجب كسر الباء من تصيبن لكونه خطابا بالمؤنث وهو الفتنة الا ان تؤول بالافتتان او بالعذاب مثلا فالاصابة عامة من يثقفن بالتحتية مبنيا للمفعول او بالفوقية للفاعل يقال ثقفته من باب فهم اى وجدته والابيات من الراجز يبنى على الفتح اى امر كان او مضارعا صحيحا او معتلا كاغزون وارمين واخشين وهل تغزون ونحوه وبنى لتركبه معها كخمسة عشر وحرك تخلصا من التسكين فى الامر والمضارع المجزوم وحمل الباقى عليهما وكانت فتحة للخفة ومر مزيد لذلك اول الكتاب واشكله نحو اعلم ان المص ذكر اصلين واستثنى من كل مسئلة الاول فتح آخر المؤكد واستثنى منه المتصل بالضمير اللين فانه يحرك بما يجانسه وهو المراد بقوله واشكله نحو الثانى ان ذلك الضمير يحذف ان كان ياء او واوا وهو المراد بقوله والمضمر احذفنه واستثنى منه ان يكون آخر الفعل الفا كيخشى فتحذف هى ويبقى واو الضمير او ياؤه مشكولين بما يجانسهما وهو المراد بقوله واحذفه من رافع هاتين نحو افاده الموضح لين بفتح اللام مخفف لين صفة لمضمر او بكسرها مصدر نعت به الف ليس فيه مع الالف لاولى ايطاء لاختلافهما تعريفا وتنكيرا فاجعله نحو مفعوله الاول الهاء والثانى قوله يا اى اجعل الالف الذى فى آخر الفعل ياء حال كون تلك الالف من الفعل حال كونه رافعا غير الياء وغير الواو بان رفع الف اثنين او ضميرا مستترا او نون نسوة او اسما ظاهرا كما سيأتى واحذفه اى الالف الذى فى آخر الفعل من رافع هاتين اى الواو والياء فحذفت النون اى نون الرفع لتوالى الامثال اى الزوائد فلا يرد النسوة حين وهذا التوالى فى الثقيلة وحملت عليها الخفيفة طردا للباب او الحذف معها للتخفيف

قوله

لالتقاء الساكنين ولم يغتفر كما فى دابة لانه هنا ليس على حده اذ شرطه كون الاول
حرف لين والثانى مدغما وهما من كلمة واحدة كالمثال والنون هنا ككلمة منفصلة
لكن صحح شم عدم اشتراط الاخير بدليل اتحاجوني وعلة الحذف ح استثقال الكلمة
واستطالتها لو بقى الضمير وانما لم تحذف الالف مع تأتى العلتين فيها لخفتها
ولئلا يلتبس بفعل المفرد ولا يزول اللبس بكسر النون فى فعل الاثنين دون المفرد
لان علة الكسر وقوعها بعد الالف كما سيأتى فلو حذفت لم تكسر النون ولم تحذف
الالف مع نون النسوة فى اضربنان لتفصل بين الامثال   هل تغزون اى
بتخفيف النون لانه غير مؤكد وكذا ما بعده واصله تغزوون وترميون وتغزوين
وترميين بضم الزاى وكسر الميم حذفت ضمة الواو والياء من الاولين وكسرتهما
من الاخيرين لثقلهما ثم حذفت واو الفعل وياؤه للساكنين فصار تغزون الخ
فتحذف نون الرفع اى لتوالى الامثال وواو الضمير وياؤه لالتقائه ساكنا
مع نون التوكيد او للتخفيف اى وتبقى لام الفعل على حذفها وتجعل الحركة المجانسة
للضمير المحذوف على ما قبلها فان قلت كيف قول الش فعلت به ما فعلت بالصحيح
مع ان الصحيح لا تحذف لامه قلت المراد انه مثله فى التغيير لاجل التوكيد من
حذف نون الرفع ثم الضمير وشكل ما قبله بما يجانسه اما حذف لامه فسابق على
التوكيد عند اتيان الضمير لا لاجله   هل تغزن وهل ترمن بضم الزاى والميم فى
هذين وكسرهما فيما بعد   فان اسند الى الالف لم يحذف آخره وكذا لا يحذف
مع المفرد ولا نون النسوة هل تغزون وترمين يا زيد بالفتح وتغزونان وترمينان
يا نسوة بالسكون كالصحيح سواء من كل وجه   كالالف والضمير المستتر
وكذا نون النسوة والاسم الظاهر كاسعينان يا نسوة وهل يسعين زيد فتقلب
الالف ياء فى الجميع لكونها لا تقبل الحركة   اخشون واخشين فعلا امر مؤكدان
بالنون الخفيفة مبنيان على حذف النون والواو والياء فاعل واصلهما قبل التأكيد
اخشيوا واخشيي قلبت لام الفعل الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت للساكنين
فصار اخشوا واخشى بفتح الشين فلما دخلت النون التقت ساكنة مع الضمير فلا
جائز ان يحذف هو لعدم ما يدل عليه ولا النون لفوات المقصود منها فحرك

الضمير بما يناسبه   هل تخشون بفتح الشين فيه وفيما بعده واصله تخشيون
فعل به مامر   ولم تقع الخ شروع فيما تنفرد به كل من النونين فهذا للثقيلة وذكر
الخفيفة بقوله واحذف الخ وخفيفة اما حال من فاعل تقع العائد للنون المعلومة
من السياق او هي الفاعل وشديد عطف عليه بلكن اي كان   بعد الالف اي
اسما كانت بان اسند اليها الفعل او حرفا بان اسند للظاهر على لغة اكلوني البراغيث
كيضربان الزيدان او كانت هي التالية لنون النسوة كاضربنان   فلا تقول
اضربان اي ولو كان بعدها ما تدغم فيه فلا يجوز اضربان نعمان كما نص عليه شيخ
مكسورة اي لشبهها بنون المثنى في زيادتها آخرا بعد الف ومثله اضربنا
الآتي ويجري فيه خلاف يونس   في الوقف تنازعه اردد وحذفتها وما مفعول
اردد وكان عدما صلتها ومن اجلها متعلق بعدم وقوله وابدلنها الخ مقابل قوله
وبعد غير فتحة الخ   لا تهين اصله قبل التوكيد لا تهن بحذف الياء وهي عين الفعل
لالتقائها ساكنة مع لامه عند دخول الجازم فلما اكد فتحت اللام فردت العين لزوال
الالتقاء فالجازم سابق النون ليكون دخولها قياسيا لكون الفعل ح طلبيا
وح فيظهر انه معرب تقديرا لاستيفاء الجازم مقتضاه قبل النون وليس هو
كالفعل المجزوم مع نون الاناث لسبقها على الجازم فهو مبني معها في محل جزم لا معرب
قاله السيد البليدي لكن مر في باب الاعراب وسيأتي في اعراب الفعل انه اذا دخل
عليه ناصب او جازم يكون في محل نصب او جزم مع كل من النونين فتدبر وقوله
علك لغة في لعلك والمراد بالركوع انحطاط الرتبة والبيت من المنسرح لكن
دخل في مستفعلن اول جزئه الخبن فصار متفعلن مركب من وتدين فدخله
الخزم بالراء وهو حذف اول الوتد فصار فاعلن وذلك شاذ وبعده
وصل حبال البعيد ان وصل الحبل واقص القريب ان قطعه   وارض من الدهر ما اتاك به
من قر عينا بعيشه نفعه   قد يجمع المال غير آكله   ويأكل المال غير من جمعه
وكذلك تحذف الخ اي فلها سببان فقط الساكن والوقف وندر حذفها بدونهما
كقوله   اضرب عنك الهموم طارقها   ضربك بالسيف قونس الفرس
وما قيل قبل اليوم خالف تذكرا بفتح اضرب وخالف وحمل على ذلك قراءة

المرشح بالفتح في الوقف قال ابو حيان الظاهر ان دخول النون في الوقف خطأ لانها تدخل للتاكيد ثم تحذف بلا دليل عليها اهو ويرده انه ليس المراد انها تدخل وقفا ثم تحذف بل انه اذا ورد فعل مؤكد بها وصلا واريد الوقف عليه حذفت وردّ المحذوف في لاجلها صبان وترد اى وجوبا لزوال علة الحذف وهي التقاء الساكنين وانما كان الاكثر في الوقف على نحو قاض عدم رد الياء مع زوال العلة فيه ايضا لان المحذوف منه جزء كلمة بخلاف ما هنا فانه كلمة تامة والاعتناء بها اشد والله اعلم

ذكره عقب النون لان له تعلقا بالفعل بشبهه له كما انها متعلقة به

مطلب الا ينصرف

الصرف تنوين اى فقط كما هو مذهب المحققين واما الجر بالكسر فليس من مسمى الصرف بل تابع له وجودا وعدما لتآخيهما في الاختصاص بالاسم المنصرف والصرف من الصريف وهو الصوت لان التنوين صوت وقيل من الانصراف بمعنى الرجوع فكان الاسم رجع عن شبه الفعل مغنى مفعول مبينا وجملة به يكون الخ صفة معنى امكن اى زائد التمكن في باب الاسمية فهو افعل تفضيل من مكن بالضم مكانة اذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن لان بناءه من غير الثلاثي المجرد شاذ ومتمكنا غير امكن وعكسه متعذر وبه تتم القسمة العقلية رباعية وبدونهما هذا محل الافتراق بينه وبين غير المصروف وما قبله مشترك في لغير مقابلة الخ لو اقتصر كالاشموني على قوله الدال على معنى الخ لخرج به المقابلة والتعويض كما يخرج به التنكير ولم يذكره الشارح لاختصاصه بالمبنيات والكلام في المعربات اذ كل من الثلاثة لم يدل على ذلك المعنى بل القصد بها مجرد المقابلة والتعويض والدلالة على تنكير الاسم عدم شبهه الفعل اى والحرف ايضا فهو باق على اصله من التمكن في باب الاسمية ولا يخفى انه ليس في عبارة الشارح دور كما توهم وانما هو في عبارة من قال بانه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وبيانه انه يصير حاصل التعريف الصرف هو التنوين الدال على كون الاسم متمكنا اى غير مبنى ولا ممنوع من الصرف فاخذ المعرف وهو الصرف جزءا من تعريفه وهو دور لتوقف المعرف على معرفة جميع اجزاء التعريف فيتوقف على نفسه وجوابه ان المعتبر في التعريف عدم مشابهة الفعل وذلك ممكن بدون ملاحظة

الانصراف وعدمه واما قوله فيمنع من الصرف فليس جزأ من التعريف بل بيان لأمر
مرتب على الشبه ولو حذف منه كما فعل الش ما ضر افاده سم وهو يصحب غير المنصرف
اى من جمع المؤنث وهو ما سمى به انثى كما يصحب المنصرف منه وهو ما كان باقيا على
جمعيته كمسلمات وهندات وما قيل من كلام الش صريح فى ان مسلمات غير منصرف
فهو ظاهر لانه قيد غير المنصرف بقوله علم امرأة فافادان الباقى على جمعيته منصرف
وهو ما صرح به ابن هشام وغيره وح فهو مستثنى من المتن لان مفهومه ان ما خلا
عن التنوين الدال على الامكنية غير منصرف فيشمل هذا فان قلت كيف يكون
منصرفا مع انه لم يقم به الصرف وهو التنوين المذكور اجيب باحتمال ان الصرف
حالة قائمة بالاسم هى امكنيته وبقاؤه على اصله والتنوين المذكور علامته والعلا
لا يجب انعكاسها فمسلمات باق على اصله من الامكنية لكن لم يدل بتنوينه على
ذلك عند الجمهور بدليل ثبوته مع العلتين عند التسمية به بل قصد به مجرد مقابلة النون
فى جمع المذكر السالم فى الدلالة على تمام الاسم وعدم اضافته لا المقابلة مع الصرف
كما قيل فتدبر كهذين المثالين وقد يصحب المنصرف ككل وبعض فيكون العوض
مع الصرف ويجر بالفتحة الا ما سمى به من جمع المؤنث فانه يجوز اعرابه كاصله ولا
يرد على كلامه لتقدم ذكره ذلك يا احمدكم الاولى بافضلكم وبالافضل لان
العلم لا يضاف ولا تدخله ال حتى ينكر فيكون منصرفا قبلهما لزوال احدى العلتين
ومر فى باب الاعراب مزيد لهذا المحل علتان اى فرعيتان لفظية ومعنوية
مختلفان جهة وذلك لان الفعل متفرع عن الاسم فى اللفظ لاشتقاقه منه
وفى المعنى لاحتياجه فى ايجاد معناه الى الفاعل وهو لا يكون الا اسما فتوقف
على وجود الاسم لفظا ومعنى من جهتين مختلفتين فاذا تفرع بعض الاسماء عن
غيره كذلك فقد اشبه الفعل فيعطى حكمه وهو المنع من الصرف تخفيفا لثقله
بشبه الفعل الثقيل فخرج ما ليس فيه فرعية اصلا كرجل وفرس لانه مفرد جامد
نكرة مذكر وما فيه فرعية واحدة كزيد فيه العلمية علة معنوية فرع التنكير وامرأة فيها
التأنيث فرع التذكير ومرجعه للفظ وكذا ما فيه فرعيتان فى اللفظ فقط كاجمال
فيه الجمع فرع الافراد والتصغير فرع التكبير او فى المعنى فقط كحائض وطامث فيهما الوصفية

فرع

فرع الجمود ولزوم التأنيث فرع علامه ويلحق بذلك ما فيه فرعية اللفظ والمعنى من جهة
واحدة كدريهم فان فيه تغيير هيئة اللفظ ومعنى التحقير وهما فرعان عن عدمهما
وكل منهما ناشئ عن التصغير فكل ذلك مصروف لعدم شبه الفعل فيما بخلاف
نحو احمد كما سيبين علله تسع ليس فيها معنوى سوى العلمية والوصفية
وباقيها لفظى حتى التأنيث المعنوى لظهوره فى اللفظ بتأنيث الضمير والفعل
مثلا عدل اى تحقيقى اوتقديرى وتأنيث اى لفظى او معنوى ومعرفة
اى علمية ثم تركيب اى مزجى والنون عطف على عدل وزائدة حال منها وجملة
من قبلها الف حال ثانية ولم يقل زائدة لعلمه من الاول تقريب اى لم يبين
فيه ما يمنع وحده او مع العلمية او الوصفية وقد جمعها بعضهم على هذا الوجه بقوله

لمنتهى الجموع منع والالف عرف مع العجمة تركيب الف
تأنيث الحاق وعرف اووصف مع وزن عدل وزيادة تفى

دتما احدهما الف التأنيث انما استقلت بالمنع لان فى المونث بها فرعية اللفظ بزيا
وفرعية المعنى بلزومها بخلاف التاء لا تلزم بل فى تقدير الانفصال غالبا الجمع
المتناهى انما استقل بالمنع لان فيه فرعية المعنى بدلالته على الجمعية وفرعية اللفظ
بخروجه عن صيغ الاحاد العربية لفظا اذ ليس فيها ما يوازنه وحكما لانه لا يصغر
على لفظه كالمفرد ولا يجمع مرة اخرى تكسيرا ولذا سمى منتهى الجمع لانتهاء الجموع اليه
بخلاف غيره من الجموع فانه يجمع ويصغر كانعام واكلب يجمعان على اناعم واكالب
ويصغران على لفظهما كانيعام واكيلب ويوازنان المفرد كصلصال وتنضب
فعلم ان افعالا وافعلا لم يخرجا عن صيغ الاحاد كهذا الجمع خلافا لابن الحاجب
كيفما وقع كيفما اسم شرط على مذهب الكوفيين ووقع فعل الشرط وجوابه
محذوف لعلمه من منع اى كيفما وقع الذى حوى الالف منع الالف صرفه اى علما
كان اولا كما مثله الشارح مفردا كما ذكر او جمعا كجرحى واصدقا اسما كهذه او صفة
كحبلى وحمراء هذا ما يقتضيه صنيع الشارح كالاشمونى واما جعل فاعل وقع ضمير
الالف كما فى المعرب فيرد عليه ان التعميم فيها علم من قوله مطلقا اى سواء
كانت اى تفسير للاطلاق وقوله علما تفسير لكيفما وقع او ممدودة

اطلاق المد عليها انما ورتبها الرواة فهى الهمزة الاخيرة فقط واصلها الف لينة
فاصل حمراء حمرا بالقصر فلما قصد والمد زادوا قبلها الفا فقلبت الاخيرة
همزة وزائدا فعلان اما مبتدا لحذف خبره اى كذلك او عطف على الضمير
فى منع للفصل بالمفعول اى الالف منع الصرف هو وزائدا فعلان
مجرور بالفتحة للعلمية على الوزن والزيادة وهو بفتح الفاء لا غير لما فى المصابيح
على الجامى انه لا يوجد فى الصفة فعلان بالكسر مطلقا ولا بالضم الا ومؤنثه فعلانة
بالهاء كخمصان وخمصانة وليس الكلام فيه لانه مصروف اما الاسم فعلى الاوزان
الثلاثة فى وصف حال من زائدا او صفة له سلم الخ هذا شرط وفى العمدة
وشرحها شرط آخر وهو اصالة الوصفية ليخرج مررت برجل صفوان قلبه اى قاس
فلا يمنع لعروض وصفيته لانه اسم للحجر الصلد اى اليابس ويمكن ان قوله الآتى
والغير عارض الوصفية اعم من فعلان وافعل وتمثيله باربع لا يخصص
الثانى لان المثال لا يخصص للصفة هى العلة المعنوية فرع عن الجمود
لاحتياجها الى موصوف تنسب اليه بخلاف الجامد واللفظية هى زيادة الالف
والنون المضارعتين لالفى حمراء فى انهما فى بناء يخص المذكر ولا تلحقهما التاء
كما ان الفى حمراء فى بناء يخص المؤنث ولا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما
لا يقال حمراة وانما لم يكتف بالصفة وحدها مع ان فيها فرعية اللفظ ايضا باشتقاقها قها
من المصدر لضعف هذه الفرعية فيها لانها كالمصدر فى البقاء على الاسمية
والتنكير ولا يخرجها الاشتقاق الى اكثر من نسبة الحدث الى الموصوف والمصدر
صالح لذلك اجمالا كرجل عدل فكانت كالمفقودة ولذا صرف نحو عالم وشريف
بشرطان لا يكون مؤنثه اى بان يكون مؤنثه فعلى بالفتح والقصر كما مثل
او لا مؤنث له اصلا كلحيان لكبير اللحية ورحمن والاول غير مصروف اتفاقا والثانى
على الصحيح لانا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى لكثرته اولى به من فعلانة
والمؤنث على فعلانة لم يجئ من ذلك الا الفاظ معدودة جمعها
المصنف فى قوله اجز فعلى لفعلانا اذا استثنيت حبلانا
ودخنانا وسخنانا وسيفانا وضحيانا وصوجانا وعلانا وقشوانا ومصانا

وموتانا وندمانا وابتهن نصرانا وذيله المرادي بقوله وزد فيهن خمصانا على لغة والياً نا
فهذه اربعة عشر لفظا كلها بفتح الفاء ومؤنثها فعلانة وما عداها من اوزان
فعلان بالفتح يجب في مؤنثه فعلى فقول المصنف في مقابلة الامتناع فيصدق
بالوجوب وقد نظمها الشمس الاندلسي مع تفسيرها فقال

كل فعلان فهو لانثاه فعلى   غير وصف النديم بالندمان
ولذي البطن جاء حبلان ايضا   ثم دخنان للكثير الدخان
ثم سيفان للطويل وصوجا   ن لذي قوة على الجملان
ثم صحيان ان خوى اليوم صحوا   ثم سخنان وهو سخن الزمان
ثم موتان للضعيف فؤادا   ثم علان وهو ذو النسيان
ثم قشوان الذي قل لحما   ثم نصران جاء في النصراني
ولذي الية كبيرة اليا   ن وخمصان جاء في الخمصان
ثم مصان للئيم وفي الخنيان رحمن يفقد النوعان

والبيت الذي قبل الاخير نظم الصبان لما زاده المرادي والخمصان ضامر
البطن وفيه لغتان الضم والفتح وكل منهما يؤنث بالتا والمصان بميم
فصاد مهملة والقشوان بقاف وشين معجمة والعلان بعين مهملة
والصوجان بالمهملة والجيم الجمل القوي وكل صلب من الدواب والناس وخرج
بندمان بمعنى النديم اي المنادم ندمان من الندم فلا يصرف لان مؤنثه فعلى
صرف اي لضعف زيادته بشبهها الاصول في لزومها للمذكر والمؤنث
وقبولها علامة التانيث فكانهما لم توجد ويشهد لذلك ان بني اسد يصرفون
كل صفة اتت على فعلان لانهم يؤنثونه بالتاء مطلقا ووصف عطف على
الضمير في منع لا على زائدا لان الصحيح ان العطف بحرف غير مرتب على الاول
او مبتدأ حذف خبره كما مر واصلي بنقل حركة همزته الى التنوين قبلها والواو في قوله
ووزن بمعنى مع ممنوع الحال من وزن افعل او من افعل نفسه لانه علم
على الوزن وشرط مجيء الحال من المضاف اليه موجود لصحة الاستغناء عن
المضاف كاشهلا الشهلة اختلاط سواد العين بزرقة لم تقبل

التاء اى اما لان مؤنثها فعلاء بالفتح والمد كاشهل واحمر او فعلى بالضم والقصر كافعل التفضيل او لامؤنث له اصلا كاكمر لكبير كمرة الذكر وآدر لكبير الادرة فهذه الثلاثة لا تصرف للوصف الاصلى وهو فرعية المعنى ووزن الفعل وهو فرعية اللفظ لان هذا الوزن اصل فى الفعل وهو به اولى لدلالة الهمزة على معنى التكلم فيه دون الاسم وما كانت زيادته لمعنى اصل لغيره فالوزن المانع مع الوصف هو ما كان الفعل احق به لما ذكر فالاولى تعليق المنع عليه لا على وزن افعل فقط لئلا يخرج نحو احيمر وافيضل من المصغر مع انه لا ينصرف لانه على وزن متاصل فى الفعل كابيطر مضارع بيطر اذا عالج الدواب ولا على وزن الفعل مطلقا لئلا يشمل نحو بطل مع انه مصروف لانه وزن مشترك ليس الفعل اولى به فظهر ان الوزن المعتبر هنا هو وزن المضارع المبدوء بالهمزة فى بعض صيغه دون غيره من باقى الافعال لعدم وجودها فى الاوصاف او لانها مشتركة بخلاف فى مع العلمية كما سيأتى صرفت اى عند غير الاخفش لضعف شبهها بلفظ المضارع لان التاء لا تلحقه برجل ارمل خرج قولهم عام ارمل اى قليل المطر فانه لا يصرف لان يعقوب حكى فيه سنة رملا فلا يقبل التاء والغى اى تصريح بمفهوم قوله اصلى وعارض الوصفية من اضافة الصفة للموصوف او بمعنى من وكذا عارض الاسمية كاربع بفتح الباء كمررت بنسوة اربع فانه فى الاصل اسم للعدد المخصوص لكن الوصف وصفت به فهو منصرف نظرا للاصل والتمثيل به لذلك لا ينافى ان فيه ملغيا آخر وهو قبوله التاء لكن الاولى التمثيل بارنب اى جبان فانه منصرف مع عدم قبوله التاء لعروض وصفيته وبنى القيد عطف بيان بالاجلى مفسر للادهم كما تقول البر القمح والعقار الخمر اهـ سند وفيه ان المراد من الادهم لفظه لانه هو الذى يوصف به ويمنع من الصرف لا معناه وهو قيد الحديد حتى يصح بيانه بالقيد ولا يصح جعله بدلا لانه لا يستقل بالحكم اذ لا يصح التمثيل به وقد يقال كونه عطف بيان منظور فيه للمعنى وان كان التمثيل بلفظه فالمراد لفظ الادهم الذى معناه القيد واجدل هو الصقر وفى المثل بيض القطا يحضنه الاجدل يضرب للوضيع ياوى الشريف

قوله

واخيل طائر اخضر على جناحه نقط كالخيلان جمع خال وهو نقطة تخالف
لون البدن والعرب تتشأم به تقول اشأم من اخيل ومع هذا فيمنع مثله
اسود اسم الحية العظيمة وارقم اسم الحية فيها نقط كالرقم لتخيل الوصفية لكن
المنع في افعى ابعد منه في الاولين لان اجدل من الجدل بالسكون وهو الشدة
واخيل من الخيول وهي كثرة الخيلان واما افعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن
عند ذكرها يتصور ضررها وخبثها فاشبهت بذلك المشتق وقيل مشتقة من
فوعان السم اى حرارته فاصلها افوع قلبت العين موضع اللام وقيل من فعوة
السم اى شدته فلا قلب ومنع عدل مصدر مضاف لفاعله ومفعوله محذوف
اى منعه الصرف ومع وصف صفة عدل ومعتبر خبر منع في لفظ مثنى مع
قوله ووزن مثنى يفيد اشتراط عدم تغير هذه الالفاظ بتصغير ولا غيره
وانه صرفت للاخلال بالعدل افاده سم ووزن مثنى اى موازنه والكاف
من كهما بمعنى مثل مضافة للضمير لاحرفية لان جرها الضمير شاذ كما مر وقوله
من واحد حال من ضمير الخبر اى حال كون موازن مثنى مأخوذا من واحد
لاربع لكن فيه تكرار بالنسبة لمثنى وثلاث فلو قال من واحد واربع لسلم منه
العدل هو تحويل الاسم من حالة الى اخرى مع بقاء المعنى الاصلي لغير قلب او تخفيف
او الحاق او معنى زائد فخرج من المعدول نحو أيس مقلوب يئس وفخذ بالسكون
مخفف المكسور وكوثر بزيادة الواو في كثر لالحاقه بجعفر ورجيل مصغر رجل
لزيادة معنى التحقير فليست معدولة عنها والعدل ضربان احدهما في المعارف
وله في المذكر فعل معدولا عن فاعل علما كعمر وفي المؤنث فعال عن فاعلة كحذام
بشرطه الآتي والثاني في الصفات وهو اما في العدد وله صيغتان فعال
ومفعل كاحاد وموحد او في غيره وهو اخر وفائدته اما تخفيف اللفظ باختصاره
كما في مثنى واخر او تخفيفه مع تمحضه للعلمية كما في عمر وزفر عن عامر وزافر لاحتمالها
قبله للوصفية ثم هو تحقيقي ان دل عليه غير منع الصرف بحيث لو سمع مصروفا علم
كونه معدولا كما سيأتي في مثنى واخر وتقديري ان لم يدل عليه غيره وهذا خاص
بالاعلام كما سيبين في عمر ونحوه على فعال بضم الفاء ومفعل بفتح الميم والفاء

فثلاث معدول بخلاف فقولك جاؤا ثلاث اصله جاؤا ثلاثة ثلاثة بالتكرار فعدل عن هذا المكرر الى ثلاث اختصارا وتخفيفا والدليل على العدل كونه بمعنى المكرر وكذا يقال فى اخواته ولا تستعمل هذه الالفاظ الا ملحوظا فيها معنى الوصف وان كان اصلها اسماء للعدد ولا يقال ان وصفيتها عارضة كاصلها فلا تؤثر المنع لان وضع المعدول غير وضع المعدول عنه افاده الرضى فتكون نعوتا كاولى اجنحة مثنى وثلاث ورباع واحوالا كقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى الخ واخبارا كصلاة الليل مثنى مثنى وكررها للتاكيد اذ لو اقتصر

على واحد لوفى بالمقصود وزعم بعضهم انه هو الصحيح كما قاله ابو حيان ونقله عن جمع من اهل اللغة

اخر الذى فى قولك انه اى فهو جمع اخرى بمعنى مغايرة فى مقابلة اخرين بالفتح جمع اخر كذلك بمعنى مغاير ومعنى المقابلة ان اخر وصف لجمع المؤنث كما ان آخرين لجمع المذكر وكلاهما فى الاصل افعال تفضيل بمعنى اشد تاخرا صفة من الصفات ثم صارت لمعنى المغايرة وصوب الموضح فى الحواشى انها ليست منه لعدم الزيادة فيها وانما تعطى حكمه لشبهها به فى الوصفية وزيادة الهمزة وقيام معناها باثنين مغاير ومغاير كما ان افعل لابد له من مفضل ومفضل عليه وخرج بذلك اخر جمع اخرى بمعنى متاخرة مقابل آخرين جمع اخر بكسر الخاء فيهما فانه مصروف لعدم عدله اذ ليس افعل تفضيل ولا فى حكمه واخرجه فى الكافية بقوله ومنع العدل ووصف اخر مقابلا لاخرين فاحصرا

وهو معدول عن الاخرى بضم ففتح معرفا بال بدليل انه افعل تفضيل او فى حكمه فحقه ان لا يجمع ولا يؤنث الا معرفا بال او مضافا لمعرفة فحيث وجد بدون ذلك حكمنا بعدله عما يستحقه من التعريف بال هذا قول اكثر النحويين وفيه انه فى نحو نسوة اخر وايام اخر نكرة فكيف يعدل عن المعرفة مع انه ليس بمعناه فالتحقيق ان عدله عن آخر بالفتح والمد مرادا به جمع المؤنث لان حق افعل التفضيل ان يكون فى حال تجرده من ال والاضافة مفردا مذكرا فى جميع احواله نحو ليوسف واخوه احب الى ابينا قل ان كان آباؤكم الى قوله احب اليكم ونحو هند او الهندات احب اليك فكان قياس اخر كذلك لتجرده لكنه ورد بغير ذلك قال الله تعالى

فتذكر احدهما الاخرى فعدة من ايام اخر وآخرون اعترفوا فآخران يقومان
فعلمنا ان كلا من هذه معدول عما يستحقه وهو آخر بالفتح والمد وانما خصوا العدل
بآخر لان اثره لا يظهر في غيره اذ الاخرى فيها الف التأنيث اوضح من العدل
وآخرون وآخران لا مدخل لهما هنا لاعرابهما بالحروف وآخر المفرد لا عدل فيه بل
في فرعه وانما منع للوصف والوزن كذا في التوضيح والاولى حذف الآية الاولى
لان الاخرى فيها ليست معدولة بل انما انثت لقرنها بال فتدبر وكن
لجمع نحضه لغلبته وليس بقيد بدليل قوله الآتي وسراويل بخ فكل لفظا شبه
هذين الوزنين بالشروط الآتية منع وان كان مفردا وضابطه نخ فيه قصور
وحقه ان يقال كل جمع فتح اوله وكان ثالثه الفا ليست عوضا وبعدها حرفان
او ثلاثة اوسطها ساكن لم ينو بذلك الساكن وبما بعده الانفصال وبعدها
ايضا كسر اصلي ولو مقدرا كدواب وعذارى اذ اصلهما دوابب وعذاري بكسر
ما بعد الالف فادغم الاول وقلبت كسرة الراء في الثاني فتحة والياء الفا فمتى استوفى
الجمع هذه الشروط السبعة استقل بالمنع لخروجه عن صيغ الآحاد العربية اذ لا تجد
مفردا عربيا بهذه الاوصاف واما سراويل فاعجمي ومتى انتفى احدها صرف لانه
اما مفرد او بنته نحو مضموم الاول كعذافر بمهملة فمعجمة الجمل الشديد واسم للاسد
وكذا ان كانت الفه غير ثالثة كصلصال او كانت عوضا عن احدى يائي النسب
كيمان وشام اصلهما يمني وشامي بشد الياء حذفوا احدى اليائين تخفيفا
وعوضوا عنها الالف ففتحت همزة شامي بعد سكونها فصار يماني وشامي
ثم اعل كقاض فصار يمان وشام ومثل ذلك ثمان فانه منسوب حقيقة الى الثمن
بالضم وهو الجزء الذي صير السبعة ثمانية كما قاله الجوهري فاصله ثمني فتحوا اوله
لكثرة التغيير في النسب ثم حذفت احدى اليائين الى آخر ما مر فهذه الثلاثة
مصروفة ولا يتوهم انها كجوار حتى يكون تنوينها للعوض بل هو تنوين صرف لفوات
صيغة الجمع وما جاء في الشعر غير مصروف فعلى التوهم فتقول في النصب رأيت
ثمانيا وشاميا بالتنوين بخلاف جوار وفي الجر تقدر الكسرة على الياء المحذوفة للتنوين
كما يقدر الرفع وتعود الياء للاضافة كيا قاض فتقول ثماني مائة وحذفها لحن

وخرج ايضا ما ليس بعد الفه كسر كتدارك او كان غير اصلى كتدان اذ اصله الضم
كسر لمناسبة الياء او تحرك وسط الثلاثة بعد الالف كطواعية وكراهية ومن
ثم صرف ملئكة وصيارفة او كان ساكنا منويا انفصاله بان يكون ياء مشددة
عرضت للنسب حقيقة بان تأخر وجودها عن الالف كرباحى وظفارى نسبة
الى رباح وظفار بلد باليمن او تقديرا بان بنيت الكلمة عليهما معا كحوالى للمحتال
وحوارى للناصر فكل ذلك مصروف لفوات الصيغة وانما قدروا النسب
فى الاخيرين لسماعهما مصروفين بخلاف ما اذا وجدت الياء المشددة فى بنية
المفرد قبل وجود الالف كقمرى وبختى وكرسى فان جمعها وهو قمارى وبخاتى
وكراسى يمنع لعدم عروض الياء المشددة فلا تخل بالصيغة فتامل ذلك وقد
ظهر ان صيغة مفاعل ومفاعيل لا تكون فى العربية الا لجمع او منقول عنه لا لمفرد
بالاصالة والله اعلم وذا اعتلال مفعول لمحذوف يفسره اجره منه اى من
الجمع المتقدم صفة لذا او حال منه وكذا قوله كالجوارى وخرج به المعتل الذى ليس
مثله كالعذارى فلا يجرى كسارا بل يقلب كسره الاصلى فتحا اتباعا لما قبل
الالف فتقلب ياؤه الفا وقوله اجره كسارا اى فى حذف الياء وثبوت التنوين
فقط لا من كل وجه فان جوار يجر بفتحة مقدرة وتنوينه للعوض بخلاف سار
فيهما وجره اى فتقدر فيه الفتحة نيابة عن الكسرة وانما لم تظهر كفتحة النصب
لانها بدل ثقيل فحذفت الياء فى ظاهر الشاذ ان اصله جوارى بلا تنوين بناء
على تقديم منع الصرف على الاعلال فتحذف الضمة وفتحة الجر لثقلهما على الياء ثم
الياء تخفيفا ويعوض عنها التنوين والارجح تقديم الاعلال لتعلقه بجوهر
الكلمة مع ظهور سببه وهو الثقل على منع الصرف لانه حال من احوالها مع خفاء
سببه وهو شبه الفعل فاصله جوارى بتنوين الصرف حذفت الحركة لثقلها
على الياء ثم الياء للساكنين ثم التنوين لوجود صيغة منتهى الجمع تقديرا اذ
المحذوف لعلة كالثابت فخيف رجوع الياء لزوال سبب حذفها فعوض عنها
التنوين قطعا لطمع رجوعها هذا مذهب س وذهب المبرد والزجاجى
الى انه عوض عن حركة الياء بناء على تقدم منع الصرف فاصله جوارى بلا تنوين

حذفت

حذفت الحركة لثقلها وعوض عنها التنوين فحذفت الياء للساكنين ويرده ان التعويض
عن حركة المقصور كموسى وعيسى اولى من هذا لعدم ظهور اثر العامل فيه بالكلية
فاحتياجه الى التعويض اشد من المنقوص الذى يظهر فيه النصب وسراويل
اذ هو اسم جنس مفرد اعجمى نكرة مونث جاء على وزن مفاعيل فمنع الصرف فلما
عرفت ان هذا الوزن لا يكون الا لجمع او منقول منه فحق ما وازنه بالشروط المارة
المنع وان كان مفردا فيقال فيه غير مصروف لموازنته منتهى الجمع وليس جمع سروالة
سمى به المفرد كما زعم لان سروالة لم يسمع واما قوله عليه من اللوم سروالة
فليس يرق لمستعطف فمولد ولو سلم فهو لغة فى سراويل لانها بمعناه فليس
جمعا لها كما فى شرح الكافية وزعم بعضهم هو ابن الحاجب واشار المتن الى
رده بقوله عموم المنع اى فى جميع الاستعمالات وان به سمى نائب فاعله
لفظ سراويل وان تقدم عليه لما مر ان النائب الظرفى يصح تقدمه لعدم ايقاعه فى لبس
بخلاف غير الظرف كشراحيل بالشين المعجمة والحاء المهملة علم لعدة اشخاص من
الصحابة والمحدثين وغيرهم قاموس للعلمية وشبه العجمة وعلى هذا لو نكر
بعد التسمية به صرف لزوال العلمية كما هو مذهب المبرد ومذهب س منعه مطلقا
لشبهه باصله كما منعوا سراويل وهو نكرة لزنته مفاعيل والله اعلم والعلم الخ
اعلم ان ما لا ينصرف نوعان احدهما لا ينصرف فى تعريف ولا تنكير وهو
الخمسة الماضية والثانى لا ينصرف فى التعريف وينصرف فى التنكير وهو ما كانت
احدى علتيه العلمية وهو السبعة الباقية وقد شرع يذكرها الان تركيب مزج
اى خلط خرج تركيب الاضافة فانه مصروف والاسناد فانه محكى كما مر فى باب
العلم مع تعريف الثلاثة كمعدى كرب يحتمل انه للاحتراز عن نحو سيبويه
فانه مبنى تغليبا لجزئه الثانى كما مر او هو لمجرد التمثيل ليدخل ما ذكر عند من يعربه
غير مصروف ولا ترد لغة بنائه لان الكلام فى المعربات وكذا تركيب العدد فانه
محتم البناء كما سيأتى فى بابه واذا سمى به ففيه ثلاثة مذاهب اقراره على حاله
واضافة صدره لعجزه واعرابه غير مصروف فيجعل اعرابه على الجزء الثانى
واما الاول فملازم للفتح ان لم يكن معتلا وللسكون ان كان هذه هى اللغة المشهورة

ومنهم من يضيف صدر المركب الى عجزه فيعرب صدره بحسب العوامل ويستصحب
سكون يائه فى نحو معدى كرب فتقدر عليها الحركات حتى الفتحة تخفيفا لثقل التر كيب
ويخفض عجزه ابدا وهى اضافة لفظية لان كلا من الكلمتين كالزاى من زيد فلا فائدة
لها الا التنبيه على شدة الامتزاج حتى صارا كالشئ الواحد ويعطى العجز من الصرف وعدمه
ما يستحقه لو كان مفردا فان كان فيه مع العلمية سبب مؤثر كالعجمة فى هرمز من رام
هرمز اسم موضع منع الصرف فيجر بالفتحة دائما اعطاء لجزء العلم حكم العلم والا صرف
كموت من حضرموت فانه ليس فيه الا العلمية وكذا كرب من معدى كرب فانه مصروف
فى اللغة المشهورة وبعضهم يمنعه اى حال الاضافة بناء على انه مؤنث تأنيثا معنويا
قال الخبيصى من قدر كربا اسما للكربة منعه ومن قدره اسما للحزن صرفه ومن
قدر بكا وقلا فى بعلبك وقالى قلا اسما للبقعة منعهما او للموضع او مكان صرفهما اه
دماميني وهكذا حكم عجز العلم المضاف اضافة فيمنع فى نحو ابى هريرة وابى زينب وابى
عمرو وابى عثمان وابى يعقوب اعلاما الا فى نحو عبد الله علما اما صدره فلا يمنع ابدا
وان وجد فيه السببان لانه مضاف فائدة وقع السؤال عن ام كلثوم هل يمنع
عجزه للعلمية والتأنيث المعنوى كما منع فى ابى هريرة وابى بكرة للتأنيث اللفظى مع
فاجبت قبل ان ارى هذا المحل بالفرق بينهما بان العلة الثانية وهى التأنيث
فى هريرة تامة مستقلة به قبل التركيب وبعده فانضمت لجزء العلمية الحاصلة بعد
التركيب ومنعته بخلاف كلثوم فان فيه جزء كل من العلمية والتأنيث المعنوى
لانه مدلول لمجموع الجزئين لا للعجز وحده فالظاهر ان لا يمنع لتجزى كل من العلتين فيه
وهذا فرق وجيه لكن يؤخذ من قول الخبيصى هنا ومن قدر بكا الخ انه يمنع وذلك
لان اسم البقعة مجموع بعلبك لا بك وحده ففيه جزء كل من العلتين فكذا كلثوم
وهو فى الاصل كثير لحم الخدين والوجه من الكلثمة وهى اجتماع لحم الوجه ويؤخذ من قوله
ومن قدر كربا اسما للكربة منعه ان عجز العلم المضاف يمنع ان كان معناه قبل التركيب
مؤنثا نظرا للاصل مع ان ذلك يزول بالعلمية فتأمل كذاك حاوى اى علم حاوى
زائدى وان لم يكن على وزن فعلان كما اشار اليه بالتمثيل فشمل نحو نجران وعمران وعثمان
بخلاف الوصف فانه يعتبر كونه على فعلان بالفتح كما مر ونقل عن بعضهم ان قوله كذاك

حاوى انه مفيد للعموم بجوهره بلا نظر للمثال اذ يصدق على نحو عمران انه حاوى زائدى فعلان بخلاف قوله فيما مرّ وزائدا فعلان فى وصف فانه يفيدان زائدى غير المفتوح لا يؤثران اهـ وهو تحكم محض اذ زائدا نحو عمران ليسا زائدى فعلان بالفتح كما لفظ به بل زائدا المكسور وبتسليم ذلك يلزم ان زائدى نحو خمصان بالضم من الاوصاف حما زائدا المفتوح فيكون مما مرّ عاما كهذا بلا فرق وهو باطل فالاولى ما ذكرناه من النظر للمثال فتامل وكاصبهان بفتح الهمزة وكسرها وبفتح الموحدة عند المغاربة وتبدلها المشارقة فاء اسم مدينة بفارس سميت باسم اول من نزلها وهو اصبهان بن نوح عليه وعلى نبينا افضل الصلاة والسلام زائدتان علامة زيادتهما هنا وفيما مرّ سقوطهما فى بعض التصاريف كنسيان وكفران من نسى وكفر بخلاف طحان وتبان بفتح التاء فان النون اصلية فيهما لانه نسبة للطحن وبيع التبن اما تبان بالكسر فنعت لتبع الحميرى وبالضم سروال صغير يستر العورة فان كانا فى غير متصرف فعلامتهما ان يكون قبلهما اكثر من اصلين كعثمان هذا فى غير المضاعف اما هو فان قدرت اصالة تضعيفه فالزيادة والا فالنون اصلية كحسان وعفان وحيان فتمنعهما ان قدرتها من العفة والحياة والحس بالكسر اى الاحساس او بالفتح وهو القتل كاذ تحسونهم باذنه لزيادتهما وان قدرتهما من الحسن والعفن والحين بالفتح وهو الموت صرفتها لاصالة النون فوزنها فعال لا فعلان ومثل ذلك شيطان لانه من شاط اذا احترق او من شطن اذا بعد ومحل ما ذكر فى حسان غير الصحابى اما هو فممنوع قولا واحدا لانه المسموع فى شعره وعلى السنة الرواة قاله ابو حيان فيستفاد منه ان محل الوجهين فى غير ما لم يسمع فيه احدهما فقط والا فلا يتعدى بهاء الاولى بتاء كما عبر فى باب التأنيث فان مذهب س ان الهاء بدل من التاء فى الوقف وكانه انما عبر بذلك للاحتراز عن تاء بنت واخت لانها لا تمنع مع العلمية بل ان سمى بهما مذكر صرف قطعا او مؤنث كان ذا وجهين كهند لان تاءهما ليست للتأنيث عند س بل بنيت الكلمة عليها واسكن ما قبلها كتاء جبت وسحت اما على انها للتأنيث مع بناء الكلمة عليها فتمنع مع العلمية مطلقا فلا يصح الاحتراز عنها ان قلت هو لا يصح على الاول ايضا

لانه لا يصدق على بنت انه مؤنث بالتاء لما مرّ فيه قلت الاحتراز بالنظر لما يتوهم
ان قوله مؤنث بتا اى معها فيصدق على بنت قطعاً فتدبر العارى اى الخالى
من التاء مع كونه مؤنثا فوق الثلاث اى ذى الثلاث لان الاسم لا يزيد
فوق الاحرف نفسها بل فوق اسم آخر ذى احرف شاطبى او كجور عطف على المحل
ارتقى وقوله او سقرا و زيد عطف على جور و قوله اسم امراة حال من زيد وجهان
مبتدا سوّغه التقسيم لانهما فى مقابلة تحتم المنع و فى العادم خبر و تذكير مفعول
العادم وسبق صفته و عجمة عطف عليه و كان ينبغى ان يزيد او تحرك وسط لكن
اكتفى عنه بتمثيله بهند للعلمية هى فرعية المعنى والتانيث فرعية اللفظ لان
تاءه ملفوظة فى نحو فاطمة و مقدرة فى زينب و سعاد فاقاموا تقديرها مقام
ظهورها ولك ان تقول انما رجع تانيث زينب للفظ لظهوره فى الوصف
والضمير وانما اختص منع التانيث بالعلمية لان العلم المؤنث تلزمه التاء لفظا
او تقديرا كما ذكر فاشبهت تاؤه الف حبلى فى اللزوم فمنعته بخلاف تاء الصفة
كقائمة و قاعدة فهى فى حكم الانفصال لذهابها فى قائم و قاعد فلم تؤثر
بالتعليق اى بالوضع على مؤنث مع خلوه من التاء لفظا كزينب اى
لتنزيل الرابع منزلة التاء كسقر اى لقيام الحركة مقام الرابع القائم مقام
التاء وليس ذا وجهين خلافا لابن الانبارى كجور بضم الجيم اى لان ثقل
العجمة يقاوم تحرك الوسط وان كانت العجمة وحدها لا تمنع الثلاثى لانها هنا
مقوية للتانيث لا مستقلة بالمنع ومثل جور حمص و ماه اسما بلدين
او منقولا نحو زيد اى لان ثقل نقله للمؤنث تعادل خفة اللفظ و يصيرها كالعدم
فيرجع الى تحتم المنع وانما جاز الوجهان فى هند مع انه مثله هيئة و حروفا و زيد
باصالة تانيثه لان خفة لفظه بالسكون لم يعارضها ثقل اصلا اذ الشىء الباقى
على اصله لا ثقل فيه بخلاف ذلك هذا مذهب س والجمهور و جعل الجرمى والمبرد
ذا وجهين كهند وجهان فالمنع لوجود السببين والصرف لمقاومة
السكون احدهما فائدة يجوز فى اسماء القبائل والارضين والكلم الصرف
على تاويلها باللفظ والمكان والحى او الاب وعدمه على ارادة الكلمة والبقعة

والقبيلة اما اذا اسمع فيه احدهما فقط فلا يتجاوز كما سمع الصرف في كلب وثقيف
ومعد باعتبار الحي وبدر وحنين على المكان وكمنعه في يهود ومجوس علمين باعتبار
القبيلة ودمشق على البقعة واما اذا تحقق مانع غير التأنيث المعنوي فيمنع بكل حال
كتغلب وباهلة وخولان وبغداد افاده في التسهيل وشرحه مع زيادة وقوله واسماء الكلم
اي كاسماء حروف الهجاء وكذا ادوات المعاني كان حرف نصب وضرب فعل فانها اذا
اعربت جاز فيها الصرف وعدمه باعتبار ما ذكر وان كان الاكثر حكاية حالها الاصلي
واما نحو قولك قرأت هود فان جعلته اسما للسورة منعته لانه كجور او للنبي عليه الصلاة
والسلام على حذف مضاف اي سورة هود صرفته لما سيأتي وكذا يقاس ما اشبهه
ويشكل على عام قولهم جاءتني قريش بالتنوين وقوله تعالى كذبت ثمود المرسلين عند
من نونه مع ان تأنيث الفعل يقتضي اعتبار القبيلة فكان حقه المنع واجيب بان
التأنيث على حذف مضاف اي اولاد قريش وثمود مثلا كما اعتبر المضاف في قوله تعالى
او هم قائلون بعد وكم من قرية اهلكناها والا لقال او هي قائلة او انه انث باعتبار
القبيلة وصرف باعتبار الحي فهو مذكر ومؤنث باعتبارين ولا منع فيه افاده الرضي
تنبيه مصر عند تأويله بالبقعة يتعين منعه وليس كهند لانه منقول من مذكر
وهو مصر بن نوح عليه الصلاة والسلام كما نقل عن عيسى بن عمرو وانما صرف في
اهبطوا مصرا لتأويله بالمكان او لانه غير معين اي مصرا من الامصار
والعجمي الوضع والتعريف من اضافة الوصف لمرفوعه اي العجمي وضعه وتعريفه ونحوه
مع زيدا اما حال من الهاء في صرفه وان لزم عليه عمل المصدر مؤخرا للتسامح في الظرف
او من الضمير في العجمي لتأويله بمشتق اي المنسوب للعجم فيتحمل الضمير لا من العجمي نفسه
لانه مبتدأ او زيد مصدر زاد بمعنى الزيادة   العجمة طريق معرفتها نقل الائمة او خروج   ج
الاسم عن وزن الاسماء العربية كابرهيم وابريسم او خلو الخماسي من حروف مذلق
وهي المذلقة وكذا الرباعي الا ما فيه السين فقد يكون عربيا كعسجد او ان يجتمع
فيه ما لا يجتمع في العربية كالجيم مع القاف ولو بفاصل كما اطلقه بعضهم كصنجق
وجرموق او مع الصاد كصولجان وجص او مع الكاف كاسكرجه وكتبعية الراء
للنون اول الكلمة كنرجس والزاي للدال آخرها كمهندز   في اللسان الاعجمي

المراد به ما عدى العربي لا خصوص الفارسي   بل في لسان العرب اي سواء
استعملته اولا في معناه الاصلي ثم نقلته للعلمية كلجام وفيروزج سمّي بهما وهذا مصروف
اتفاقا او جعلته علما من اول الامر كبندار بضم الموحدة عند العجم اسم جنس للتاجر الذي
يخزن البضايع او يبيع المعادن وقالون بالرومي اسم جنس للجيد ولم تستعملهما العرب
كذلك بل علمين ابتداء وهذا مصروف عند غير الشلوبين وابن عصفور
محرك الوسط اي لان العجمة سبب ضعيف فلم تؤثر بدون الزيادة بخلاف التأنيث
فان علامته مقدرة وتظهر في بعض التصاريف فله نوع قوة في الثقل وتحرك الوسط
يزيد فيمنع   كسقر في نسخ كشتر بفتح الشين المعجمة والتاء الفوقية اسم قلعة بالعجم
ومحل صرف ذلك ما لم يرد به البقعة والا تحتم منعه للتأنيث المقوى بحركة الوسط
او بالعجمة لا للعجمة وحدها فائدة اسماء الانبياء والملئكة عليهم الصلاة والسلام كلها
غير مصروفة للعلمية والعجمة حتى موسى عليه السلام لانه معرب موشى وهو بالعبراني
معناه الماء والشجر لان فرعون التقطه من بينهما فركبا اسما عليه واما اختلافهم في
اشتقاقه فانما هو في موسى الحديد فقيل من اوسيت راسه اذا حلقته فهو موسى كاعطيته
فهو معطى فيكون مصروفا وقيل هو فعلى من ماس يميس اذا تبختر في مشيه لتحركه كذلك
عند الحلق به فقلبت الياء واوا لضم ما قبلها كوقن من اليقين فيمتنع للالف المقصورة
كما في السمين ويستثنى من الملئكة اربعة رضوان ومالك ومنكر ونكير فهذه عربية
لكن رضوان ممنوع للزيادة ومن الانبياء سبعة محمد صلى الله عليه وسلم وشعيب وصالح
وهود ولوط ونوح وشيث عليهم الصلاة والسلام فكلها مصروفة لفقد العجمة في الاربعة
الاول وفقد شرطها في الباقي وقيل هود ليس عربيا بل هو كنوح لانه قبل اسمعيل وهو
ابو العرب لكن ما ورد ان اسماعيل تعلم اصل العربية من جرهم حين سكنوا مكة مع امه
يدل على وجود العربية قبله وفي عزير وجهان قرئ بهما فالصرف على انه عربي من التعزير
وهو التعظيم وعدمه على انه اعجمي او انه حذف تنوينه للساكنين تشبيها له بحرف المد
واما ابليس فقيل منعه للعجمة وقيل عربي مشتق من الابلاس وهو الابعاد وعلى
هذا فمنعه لشبه العجمة لان العرب لم تسم به اصلا بل هو خاص بمن اطلقه الله عليه فكأنه
دخيل في لسانها لا لانه لا نظير له في الآحاد العربية كما قيل لانه كاحليل واكليل وغيرهما

والله اعلم

وَاللهُ اعلم كذاك ذو وزن اى علم ذو وزن وقوله اوغالب بالجر عطف على يخص من عطف الاسم على الفعل لكونه بمعناه والاحسن هنا تأويل الفعل بالاسم لانه وصف لوزن والاصل فيه الافراد اى ذو وزن خاص او غالب وان جرى الشارح فى الحل على عكسه كأحمد منقول من المضارع او الماضى المعدى بالهمزة او اسم التفضيل سُم كفعل اى الماضى المجهول وفعّل اى الماضى المعلوم المضعف العين ككلّم بشد اللام وكذا المفتتح بتاء المطاوعة كتعلّم او بهمزة وصل كانطلق وتقطع همزته عند التسمية به لبعده عن اصله ومضارع وامر غير الثلاثى كيدحرج وينطلق ويستخرج ودحرج ونحو امر المفاعلة فكل هذه الاوزان مختصة بالفعل لانها لا توجد فى غيره الا نادرا كدئل بضم فكسر لدويبة كابن عرس وينجلب كينطلق لخرزة او فى اسم اعجمى كبقم بوزن كلّم للصبغ المعروف واستبرق كاستخرج للديباج الغليظ فاذا سمى بشى منها مجردا عن فاعله منع الصرف للوزن المختص او مع فاعله ولو مستترا حكى لانه جملة اما مضارع الثلاثى وامره فمن الغالب كما سيأتى واما امر المفاعلة كضارب بكسر الراء فالاسم اولى به لكثرته فيه فلا يؤثر تصريح هذا ضارب وكلم اى برفعهما لانه خبر وليس محكيا والثانى منصوب بالفتحة والثالث مجرور بها والمراد بما يغلب الخ اشار بذلك الى ان التعبير بغالب فيه قصور واولى منه قول التسهيل او ما هو اولى بالفعل لانه يشمل ما كان كثيرا فيه وما فيه الزيادة المذكورة وان لم يغلب كما سيأتى الا ان يراد الغالب حقيقة او حكما بان يقتضى القياس كثرته فى الفعل لاختصاص الزيادة بقرينة تمثيله باحمد ويعلى فانه من الغالب حكما يوجد فى الفعل كثيرا اورد عليه ان فاعل بالفتح كضارب يكثر فى الافعال مع ان موازنه من الاسماء كخاتم مصروف اتفاقا الا ان يقال كلامه مبنى على الغالب اعنى ان اكثرية الوزن فى الفعل تقتضى المنع غالبا وقد لا تقتضيه او يكون فيه زيادة اى مع كثرته فى الفعل دون الاسم وهو مضارع الثلاثى المبدوء بغير الهمزة كيرمع بمعجمة بوزن يضرب اسم لحجارة بيض وتنضب كتنصر لشجر او يستوى فيهما وهو مضارع الثلاثى المبدوء بالهمزة كابيض واسود بوزن اذهب واعلم واوجر واعين كانصر واقتل فهذا الوزن اولى بالفعل لاختصاصه بالهمزة فقط

وما قبله للكثرة فقط وما قبله للكثرة والزيادة معاً واعلم ان المراد بالاسم الذي يكثر فيه الوزن او لا يكثر اسم الجنس اما العلم فلا عبرة به لانه يكون منقولا من الفعل تنبيه شرط الوزن المانع لزومه للكلمة فيصرف امرؤ وابنم علمين لانهما خرجا عن الافعال بكون عينهما لا تلزم حركة واحدة بل هما في الجر كاضرب والنصب كاعلم والرفع كاخرج وان لا يخرج بالتغيير الى مثال هو للاسم مع خلوه من زيادة المضارع فيصرف نحو رد وقيل علمين لخروجهما بالاعلال الى وزن قفل وديم بخلاف نحو يزيد وان خرج الى وزن بريد لان زيادته تنبه على اصله كأثمد بكسر الهمزة والميم كاضرب امرًا واصبع بكسر ثم فتح كاسمع كذلك وفيه عشر لغات مجموعة في قوله

وهمز انملة ثلث وثالثه والتسع في اصبع واختم باصبوع

وقوله ونحوهما اي كابلم بوزن انصر وهو خوص الدوم لالحاق قال الشاطبي هو جعل الثلاثي بزنة الرباعي او الخماسي الاصول ليلحق به في تصاريفه فيزاد فيه حرف كالالف من ارطى وعلقى لجعلها كجعفر وفي عزهي وذفرى كدرهم وكاحدى البائين في جلبب جلببة وجلبابًا لجعلها كدحرج دحرجة ودحراجًا وحرفان كالياء والتاء في حلتيت وحلاتيت وعفريت وعفاريت لالحاقهما بقنديل وقناديل كعلقى بعين مهملة ثم قاف بوزن سكرى اسم لنبت قضبانه دقاق تتخذ منه المكانس ويشرب طبيخه للاستسقاء قاموس وارطى اسم لشجر وقيل ليست الفه للالحاق بل اصلية فوزنه افعل فيمنع لوزن الفعل مع العلمية وشبه الف الخ من اضافة الصفة للموصوف اي والف الالحاق المشبهة بالف التأنيث المقصورة من جهة اتحاد ومن جهة ان كلا منهما زيادة غير مبدلة من شيء وانها لا تقع الا في وزن صالح لالف التأنيث كارطى بوزن سكرى وعزهى بوزن ذكرى فاوجه الشبه ثلاثة وتفارقها في ان الف الالحاق في غير العلم تلحقها التاء والتنوين ولا يلحقان الف التأنيث مطلقا ولذلك قال الفارضي اما لم تجعل الف ارطى وعلقى للتأنيث لقولهم ارطاة وعلقاة ولا يمكن اجتماع تأنيثين اه وقد استعمل بعض الاسماء منونا بجعل الفه للالحاق وغير منون بجعلها للتأنيث وهما قرئ في السبع حالة كونه علما ظاهره لمذكر او مؤنث

ولكن فى الثانى مانع آخر هو التانيث المعنوى لانشبه الف التانيث اى شبهها
كاملا لالحاقها التاء والتنوين كما مر وان اشبهتها فيما تقدم فلما كمل شبهها مع العلمية
اثرت بخلاف هذه وهل هى مستقلة بالمنع كالف التانيث والعلمية مهيئة لها لاماتحة
اوكل منهما موثر لان المشبه لغيره احط رتبة منه احتمالان كعلباء بكسر المهملة
ثم موحدة اسم لقصبة العنق وانما كانت الفه الممدودة للالحاق بقرطاس لا للتانيث
لانها تنون ولانكون لانه فى وزن لايصلح لالف التانيث لكونه ليس من اوزانها
ولان همزة التانيث منقلبة عن الف فهى مانعة كاصلها وهذه عن ياء فلم تمنع
فاوجه الفرق بينهما ثلاثة والله اعلم والعلم اى حقيقة او حكما بقرينة تمثيله
بفعل التوكيد فانه ليس بعلم حقيقة عنده قال فى شرح الكافية لان العلم اما شخصى
اوجنسى فيختص ببعض الاشخاص او الاجناس ولايصلح لغيره وجمع بخلاف
ذلك فالحكم بعلميته باطل اه اى بل هو مشبه للعلم كما فى التصريح لكن قيل انه علم جنس
معنوى للاحاطة والشمول كسبحان للتسبيح وفى ذلك توفية بقاعدة انه لايعتبر
فى منع الصرف الا العلمية الحقيقية تصريح كفعل التوكيد لاضافته على معنى
اللام او فى وثعل ابو قبيلة واصله علم جنس للثعلب لان مفرده جمعا كحمر او القياس مُ
فى موازن فعلا اذا كان اسما لاصفة ان يجمع على فعلاوات كصحراوات او صحارى او ايضا
فان مذكره جمع بالواو والنون فحق مؤنثه الجمع بالالف والتاء فعدل عنه الى جمع هذا
اختيار الناظم وقيل معدول عن فعل بضم فسكون لانه قياس جمع افعل فعلاء مذكرا
ومؤنثه كحمر جمع احمر وحمراء وقيل معدول عن فعالى كصحراء وصحارى والاول اصح
لان فعلاء لايجمع على فعل الا اذا كان صفة مذكرها افعل ولا على فعالى الا اذا كان ن
اسما محضا لامذكر له وجمعاء ليس كذلك لانه ليس صفة وله مذكر اى جمع محض
لحذف الضمير للعلم به ونوى ولايرد ان الاضافة تبطل منع الصرف فكيف يعتبر
تعريفها مانعا لان محل ابطالها له مع وجود المضاف اليه لان حكم المنع لايتبين
حينئذ اما مع حذفه فلا مانع من اعتباره وكذا يقال فى ال الآتية العلم المعدول
اى عدلا تقديريا فان طريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف مع علة
العلمية فقط فيقدر فيه العدل لئلا يترتب المنع على علة واحدة فلو سمع مصروفا

لم يحكم بعدله كأدد وكذا غير العلم من اسم الجنس كنغر وصرد والصّفة كحطم ولبد
والمصدر كهدى وتقى والجمع كغرف وتخم فكلّ ذلك غير معدول وكذا لو وجد مع العلمية
علة غير العدل كطوى فان منعه للتأنيث باعتبار البقعة لا العدل اذ لا حاجة
لتكلف تقديره مع وجود غيره بخلاف العدل في نحو جمع وسحر واخر ومثنى فانه
تحقيقي يدل عليه ورودا للفظ على خلاف ما يستحقه مع اتحاد المعنى فلو وجد فعل
علما ولم يعلم اصرفوه ام لا فمذهب س صرفه ومذهب غيره المنع وهذا من تعارض
الاصل والغالب في العربية افاده الشنواني على القطر وزفر اسم عالم حنفي
والاصل عامر اي فهو منقول عن عامر العلم المنقول عن الصّفة وكذا الباقي معدول
عن فاعل علما لا عن الصّفة لانها ليست بمعناه لتنكيرها وقيل ان ثعل معدول
عن اثعل لا ثاعل لانه غير مستعمل يقال رجل اثعل اذا اختلفت منابت اسنانه
وكان فيها زوائد وامراة ثعلاء صحاح وفائدة العدل في هذا النوع تخفيفه مع تمحضه
للعلمية اذ لو قيل عامر لتوهم انه صفة سحر اذا اريد به مثلا امس عند بعض تميم
كما مر اول الكتاب يوم الجمعة سحر المراد باليوم ما يشمل الليل كما هو اصطلاح قية
وسحر بدل بعض منه على تقدير الضمير وليس المراد به خصوص النهار لئلا يرد ان السحر
اخر الليل فلا يصح ابداله منه على انه يمكن جعل السحر من النهار مجازا للمجاورة له
ممنوع من الصرف اي عند الجمهور وقيل منصرف لكن ترك تنوينه لنية الاضافة
اوال وقيل مبني على الفتح لتضمنه معنى حرف التعريف ومر في امس الفرق بين العدل
والتضمين وقيل لا معرب ولا مبني فالاقوال اربعة وهي في سحر المعين اذا كان
ظرفا فلو نكر او عرف بال مثلا صرف لفوات العدل نحو نجيناهم بسحر وحينئذ
يوم الجمعة السحر او سحر ولو لم يكن ظرفا مع تعينه قرن بال او اضيف وجوبا كطاب
السحر او سحرنا والاصل في التعريف ان يكون بال اي او بالاضافة فحيث
اريد به معين مع خلوه عنهما حكمنا بعدله عن احدهما لاشتماله على معناه فهو
عدل تحقيقي لذلك وخص في ال دون المضاف اقتصارا على ما يدفع الحاجة مع
اختصاره وصار مشبها التعريف العلمية اي وليس بعلم حقيقة كما يشير اليه قول
المص والتعريف لكن صرح في التسهيل بانه علم شخصي او جنسي فاستشكله ابو حيان

بأنّ

بأن تعريفه بالعلمية وهو لا يجامع تعريف اللام فكيف يكون معدولا عنه مع عدم
اشتماله على معناه اهـ وصريح ذلك ان العلم الحقيقي لا يصح عدله عن ذي ال لما ذكر
فاحفظه ينفعك في مواطن كثيرة فما نقل عن السعد وغيره من ان رجب وصفر
من الشهور اذا اريد بهما معين لمنع صرفهما للعلمية والعدل عن الرجب والصفر بال ينبغي حمله على العلمية الحكمية
وهي المعبر عنها هنا بشبه العلمية لما سمعت ولان العلم الحقيقي لا يصلح لاشتراط التعيين والمحلى لا اشتراطهم
سماعهما بالصرف وعدمه هذا ويحتمل ان منعهما للعلمية الجنسية على الايام المخصوصة
والتأنيث المعنوي باعتبار تأويلهما بالمدة وصرفهما على اعتبار الوقت سواء اريد بهما
معين ام لا فتأمل وفي المصباح ان رجب الشهر مصروف وان اريد به معين ولما
باقي الشهور فجمادى ممنوع لالف التأنيث وشعبان ورمضان للعلمية والزيادة
والباقي مصروف والله اعلم بناؤه على الكسر اي مطلقا سواء كان آخره راء كوبار
ام لا وانما بني لشبهه المبني وهو نزال وزنا وعدلا وتعريفا لانه معدول عن انزل
وهو معرفة لعدم تنوينه ومن زاد في وجه الشبه وتأنيثا فلعله اول نزال بالكلمة
او بناه على مذهب المبرد من انه معدول عن مصدر معرفة مؤنث فنزال بمعنى المنزلة
ودراك بمعنى الدركة وقيل بني حذام لتضمنه معنى هاء التأنيث التي في المعدول
عنه وخص بالكسر على اصل التخلص من الساكنين فلو سمي به مذكر زال موجب
البناء لانه الآن ليس مؤنثا ولا معدولا فيعرب غير منصرف للعلمية والتأنيث
الاصلي كغيره قال تنى ومن العرب من يصرفه كاعراب ما لا ينصرف اي عند
كلهم اذا لم يكن آخره راء اما نحو وبار فاكثرهم يبنيه على الكسر كاهل الحجاز توصلا الى
امالته التي هي لغتهم وبعضهم يمنعه الصرف كالاول وقد لفق الاعشى بين اللغتين
لان الاصح قدرة العربي على النطق بغير لغته اذا اراده فقال ومر دهر على وبار
فهلكت جهرة وبار فكسر الاول على لغة اكثرهم ورفع الثاني غير منون كالقليل منهم
وقيل لا تلفيق بل الثاني فعل ماض فاعله واو الجماعة بمعنى هلكوا فيكتب بالواو
والالف كساروا للعلمية والعدل هذا راي تنى وقال المبرد للعلمية والتأنيث
وهو اقوى لتحقق التأنيث والعدل انما يقدر اذا لم يتحقق غيره وعلى هذا فهو مرتجل
وعلى الاول منقول عن فاعلة علما المنقولة عن الصفة كما في عمر وجشم بضم الجيم

وفتح الشين المعجمة اسم رجل معدول عن جاشم اى عظيم   تم   لزوال احد سببيه بها
وهو العلمية اما ما كان احد سببيه الوصفية وهو العدل والوزن والزيادة او كان فيه
سبب مستقل وهو الالف والجمع فغير مصروف سواء بقى على تنكيره او سمى به وسواء
نكر بعد التسمية به ام لا انظر الاشمونى وحواشيه   وتلخص من كلامه ان الحاصل ان
المانع مع العلمية سبعة ومع الوصفية ثلاثة والمستقل بالمنع اثنان وقد علمت احكامها
وما يكون منه نحوى والذى يكون مما لا ينصرف منقوصا فهو يقتضى نهج جوار
اى طريقه فى اعرابه سواء كان احدى علتيه العلمية او الوصفية فمثاله فى العلمية قاض
علم امراة كما فى الش ويعيل تصغير يعلى علم رجل فانه يمنع الصرف للعلمية ووزن يدحرج
وينون رفعا وجرا عوضا عن اليا وينصب بالفتحة بلا تنوين وكذا الوسميت
بيرمى ويقضى اما لو سميت بيغزو ويدعو فتكسر ما قبل الواو وتقلبها ياء لانه ليس
فى العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضم ثم تجريه كما ذكر ومثاله فى الوصفية اعيم تصغير
اعمى فانه لا ينصرف للوصفية ووزن ادحرج فيجرى فيه ما ذكر ويقال اصلها قاضى
ويعيلى ويرمى ويغزى واعيمى بتنوين الصرف فى الجميع بناء على تقديم الاعلال
على منع الصرف فتحذف حركة الياء للثقل ثم اليا للساكنين ويعوض عنها التنو
وقس على ذلك والله اعلم   يجوز فى الضرورة هذا جواز فى مقابلة الامتناع
فيصدق بالوجوب فان الصرف للضرورة واجب وللتناسب جائز ويعتد
بهما قول المص صرف   من ظعاين بالصرف للضرورة جمع ظعينة وهى المراة
فى الهودج مشتقة من الظعن وهو السفر وقد تطلق على المراة وان لم تكن فى
هودج ولا مسافرة وتمام البيت   سوالك نقبا بين حزنى شعبعب   والسوالك
جمع سالكة مفعول ثان لترى ومفعوله الاول ظعاين زيدت فيه من ونقبا معمول
سوالك اى طريقا فى الجبل وحزنى مثنى حزن بفتح فسكون وهو ما غلظ من الارض
وشعبعب اسم ما   والجمع عليه نحو اى فى الجملة واما فقد قيل فى ذى الالف المقصورة
يمتنع صرفه للضرورة لعدم فائدته اذ يزيد بقدر ما ينقص ورد بانه قد يلتقى بساكن
فيحتاج الساكن الى كسر الاول فينون ثم يكسر وايضا سمع بدون ذلك كقوله
انى مقسم ما ملكت فجاعل   جزأ لآخرتى ودنيا تنفع   بتنوين دنيا ومنع الكوفيو

فى الضرورة صرف افعل من قالوا لان تنوينه انما حذف لاجل من فلا يجمع بينهما
ورده البصريون بان حذفه انما هو لاجل منع الصرف لا لاجل من بدليل صرف
خير منه وشر منه لزوال الوزن مع وجود من وقد نون امثل فى قوله وما الاصباح
منك بامثل مع وجود من المقدمة عليه تنبيه اجاز قوم صرف الجمع المتناهى اختيارا
وزعم آخرون ان صرف ما لا ينصرف مطلقا لغة قال الاخفش وكأنها لغة
الشعراء لاضطرارهم اليه فى الشعر فجرى على السنتهم للتناسب هو نوعان
تناسب لكلمات منصرفة انضم لها غير منصرف كتنوين سلاسلا لمناسبة
اغلالا وسعيرا وتنوين يغوث ويعوق فى قراءة الاعمش لمناسبة نسرا والثانى
رؤس الآى كتنوين قواريرا الاول لانه رأس آية ليناسب بقية رؤس الآى فى التنوين
وصلا فى الالف بدله وقفا واما قواريرا الثانى فنون ليشاكل الاول لا لرؤس الآى
هذا ما فى التصريح فاحذر ما يخالفه فاجازه قوم اى اجازه الكوفيون مطلقا
وبعض المتأخرين فى العلم لوجود احدى العلتين فيه دون غيره ويؤيده انه لم
يسمع فى غير علم واجاز قوم منع صرف المنصرف اختيارا واستشهد والمتبعه
اى لجوازه منعه الصرف وممن ولدوا ابو هور ثانى قومه من الهزج المكفوف
جميع اجزائه ما عدى الضرب والكف حذف نون مفاعيلن وآخر الشطر الاول
ميم عامر وهو مبتدأ مؤخر خبره ممن والله اعلم كتسعد اما
بفتح التاء والعين مضارع سعد يسعد بالفتح فيهما اى اعانه او مضارع سعد
بالكسر اللازم من السعد وهو اليمن ضد الشقاء واما بضم التاء مع فتح العين مضارع
مجهول من الاول او من اسعد المتعدى بالهمز بمعناه او مع كسرها مبنيا للفاعل
من اسعد اذا جرد الفعل اى فى اللفظ والتقدير معا فلا يرد قوله
محمد تفد نفسك كل نفس بجزم تفد مع تجرده لفظا لان جازمه مقدر اى لتفد
وقوله رفع اى لفظا كامثله او تقديرا كالمسكن للتخفيف نحو يا مر كم ويشعركم او للو
او غيره فان رفعه مقدر قيل او محلا لان المضارع مع النونين يرفع محلا كما قاله
يس تبعا للسم ولذا لم يقيده المص بالخلو منهما لكن صرح القليوبى وغيره بانه معهما
ليس له محل رفع وله محل النصب والجزم قيل وانما لم يقيده اكتفاء بقوله فى باب الاعراب

مطلب اعراب الفعل م

قف

واعربوا مضارعا ان عريا الخ فان مفهومه انه مع التونين غير معرب لا يقال وفيه
تأمل لان ذلك انما المنفى عنه مع التونين الاعراب اللفظى والتقديرى لا المحلى
ايضا والا لم يثبت له محل النصب والجزم ايضا وهو خلاف المنصوص لانا نقول
الاعراب المحلى ثابت لجميع المبنيات ومع ذلك يصدق عليها انها غير معربة
قطعا فتدبر موقع الاسم اى اذا كان خبرا او صفة او حالا لان الاصل فى
هذه الثلاثة الاسم فحيث وقع المضارع فيها استحق الرفع الذى هو اول احوال
الاسم واشرفها والماضى وان كان يقع فى ذلك لكنه مبنى الاصل فلم يؤثر فيه
العامل كذا قال البصريون واعترض بوقوعه مرفوعا حيث لم يقع الاسم كهلا تفعل
وستفعل وجعلت افعل ورايت الذى تفعل لاختصاص حرفى التحضيض
والتنفيس بالفعل والصلة وخبر افعال الشروع بالجمل واجيب بان المراد وقوعه
موقعه فى الجملة وايضا فالرفع استقر له قبل ان يعرض له ذلك فلم يغير اذ اثر العامل
لا يغير الا بعامل آخر تصريح لتجرده اى لدوران الرفع معه وجودا وعدما
والدوران من مسالك العلة ولا يرد ان التجرد عدمى فلا يكون علة للرفع الوجودى
لان معنى التجرد الاتيان بالمضارع على اول احواله وهذا ليس بعدمى ولو سلم فهو
عدم مقيد والممتنع علة للوجودى هو المطلق واما الجواب بأن التجرد ليس علة مؤثرة
بل علامة وهى يجوز كونها عدمية فلا يصح لتصريح الرضى بأن عوامل النحو بمنزلة
المؤثرات الحقيقية على انه ان اريد به ان علامة الوجودى تكون عدما مطلقا فهو
باطل او مقيدا رجع للاول فتدبر وقال الكسائى رفع باحرف المضارعة ورد بأن
جزء الشئ لا يعمل فيه وقيل بالمضارعة نفسها قيل ولا ثمرة لهذا الخلاف لا بعد
علم معطوف على محذوف حال من ان اى حال كونها بعد غير العلم لا بعد علم اى مفيد
والتى اما مبتدا خبره فانصب بها ودخلته الفاء لعموم المبتدا او مفعول لمحذوف
يفسره انصب والفاء عاطفة عليه اى ولابس التى تخف فانصب بها وا عتقد تخفيفها
اى حين رفع الفعل بعدها وقوله فهو اى الرفع مع التخفيف مطرد اى لا ضعيف
ولا شاذ وهو لن هو حرف ينفى المضارع وينصبه ويخلصه للاستقبال فهو
ينفى المستقبل وحرف التنفيس يثبته ولا يفيد تأبيد النفى خلافا للزمخشرى فى انموذجه

واما قوله تعالى لن يخلقوا ذبابا فالتأبيد فيه من خارج عن لن لا منها ولا تأكيد
خلافا له فى كشافه لكن وافقه على التأكيد كثيرون ويجوز تقديم معمول الفعل عليها
عند الجمهور كزيدا لن اضرب خلافا للاخفش ولا يرد ان النفى له صدر الكلام لان ذلك
خاص بما ومنه قوله مه عاذلى فهائما لن ابرحا بمثل او احسن من شمس الضحى
ولا يفصل الفعل منها الا ضرورة كقوله لن ما رأيت ابا يزيد مقاتلا ادع القتال واشهد الهيجاء
اى لن ادع القتال مدة رؤيتى ابا يزيد مقاتلا وعند ارادة الالغاز تكتب لما كلمة
واحدة فيقال اين جواب لما وبم نصب ادع واشهد ليس معطوفا على ادع لئلا يتناقض
بل على القتال فهو منصوب بان مضمرة لعطفه على اسم خالص اى لن ادع القتال وشهود
الهيجاء قيل والجزم بها لغة كقوله فلن يحل للعينين بعدك منظر وقوله
لن يخب الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقه لكن الاول
يحتمل انه مما اجتزئ فيه بالفتحة عن الالف للضرورة وكى اى المصدرية التى
تنصب بنفسها لانها المرادة عند الاطلاق لا التعليلية فان النصب بعدها
بان مضمرة واعلم ان كى اما مصدرية قطعا او تعليلية قطعا او محتملة لهما
فالاولى هى الواقعة بعد اللام وليس بعدها ان نحو لكيلا تأسوا ولا يصح كونها
تعليلية لان حرف الجر لا يدخل على مثله فى الفصيح بلا ضرورة اليه والثانية اربعة
اقسام الداخلة على ما الاستفهامية نحو كيمه بمعنى لمه او ما المصدرية كقوله
اذا انت لم تنفع فضر فانما يرجى الفتى كيما يضر وينفع اى للضر والنفع
فالفعل مسبوك بما وكى حرف جر وقيل بكى وما كفتها عن العمل فتقدر قبلها اللام
والمذكورة قبل اللام كقوله كى لتقضينى رقية ما وعدتنى غير مختلس او قبل ان
كقوله فقالت اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا
فكى فى كل ذلك كاللام معنى وعملا واللام بعدها مؤكدة والنصب بعدها بان مضمرة
واظهارها فى الاخير ضرورة عند البصريين واجازه الكوفيون اختيارا كجئت كى
ان تكرمنى ويؤيد ان اضمار ان بعد اللام جائز لا واجب ويمتنع كونها فى ذلك
مصدرية اما الاول فظ واما مع اللام فلانه لا يفصل بين الحرف المصدرى وصلته
واما مع ان او ما المصدرية فلان الحرف المصدرى لا يدخل على مثله فى الفصيح

والمحتملة لهما قسمان المنفردة عن اللام وان نحو كيلا يكون دولة فان قدرت قبلها
اللام فمصدرية او بعدها ان فجارة والواقعة بينهما كقوله اردت لكيما ان تطير بقربتي
فلك جعلها جارة مؤكدة للام ومصدرية مؤكدة بان والاول ارجح لان لصوق
ان بالفعل يرجح نصبها وايضا هي ام بابها فلا تؤكد غيرها واغتفر هنا دخول حرف
الجر او المصدري على مثله للضرورة اذ لا يمكن غيره بخلاف ما مر واجمعوا على جواز
فصلها من الفعل بلا النافية او ما الزائدة كما مر من الامثلة وبهما معا نحو كي ما لا
يكون كذا وفي غير ذلك خلاف وقد تكون اسما مختصرا من كيف فيرفع الفعل
بعدها كقوله كي تجنحون الى سلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم
اي كيف تجنحون وان اي المصدرية وهي ام الباب ولذا لا يضمر غيرها وانما
اخرها لطول الكلام عليها وهي تنصب المضارع لفظا او محلا مع التوين ولا
تنصب محل الماضي اتفاقا لانها توصل به ولا تؤثر في معناه شيئا بخلاف ان
الشرطية لما قلبته مستقبلا ناسب عملها في محله ويمتنع تقديم معمول الفعل عليها
خلافا للفرا لان معمول الصلة لا يتقدم على الموصول وخرج بالمصدرية ثلاثة
اشياء المخففة وستعلم الفرق بينهما والزائدة وهي الواقعة بعد لما الحينية نحو
فلما ان جاء البشير او بين الكاف ومجرورها كقوله كان ظبية تعطو الى وارق السلم
او في غير ذلك والمفسرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه وتاخر عنها
جملة ولم تقترن بجار وهي تفسر مفعول الفعل الذي قبلها ظاهرا كان نحو اذ اوحينا
الى امك ما يوحى ان اقذفيه فما يوحى هو عين اقذفيه او مقدرا نحو واوحينا اليه ان اصنع الفلك
اي اوحينا اليه شيئا هو اصنع ويحتمل الزيادة على معنى اوحينا اليه لفظ اصنع
فان قدر قبلها الجار كانت مصدرية لاختصاصه بالاسماء ولو تاويلا اي
اوحينا اليه بصنع الفلك وان لم يتقدمها جملة كانت مخففة نحو وآخر دعواهم
ان الحمد لله لان الكلام لا يتم الا بدخولها والمفسرة لمحض التفسير لا التتميم
وان لم يتاخر عنها جملة امتنعت ان فلا يقال ارسلت اليه ما يليق ان مدحه
بل تحذف او يؤتى بعدها باي فتدبر وما يدل على اليقين اي كراى وتحقق
وتبين وظن مستعملا في العلم وانما وجب كونها في ذلك مخففة لان المصدرية

للرجا والطمع فلا تدخل الا على ما ليس مستقرا ولا ثابتا والعلم انما يتعلق بالمحقق فلا يناسبه الا التوكيد المفاد بالمخففة والاكثر الفصل بين ان والفعل بما سبق في انّ واخواتها واجرى تى والاخفش الخوف مجرى العلم عند تيقن المخوف كخشيت ان تفعل بالرفع ومنه قوله اذا مت فادفني الى جنب كرمة تروى عظامي بعد موتي عروقها ولا تدفنني في الفلاة فانني اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها برفع اذوق كالقافية قبله وجب رفع الفعل واما قراءة افلا يرون ان لا يرجع بالنصب فمما شذ نعم ان اول العلم بغيره كالظن او الرأى والاشارة مثلا جاز النصب كما علمت الا ان تفعل كذا اي ما ارى ولا اشير الا بذلك قاله تى وجوزه الفرا بلا تأويل احدهما النصب اى لعدم تحقق المظنون فيناسب الترجي بأن المصدرية وهو الارجح عند عدم الفصل بلا ولذا اجمع عليه في احسب الناس ان يتركوا اما مع الفصل بلا فالارجح الرفع كظننت ان لا تقوم لان فصل المخففة بها اكثر من المصدرية ويجب مع الفصل بغير لا كقد والسين ولن كظننت ان ستقوم لان المصدرية لا تفصل بذلك والثاني الرفع اى لقرب الظن من العلم لكونه الطرف الراجح فكأنه معلوم وبعضهم اهمل ان الخ وبعضهم جزم بها كقوله

اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان يأتنا الصيد نحطب

اختها بالجر بدل من ما او عطف بيان وحيث ظرف زمان او مكان اعتباري لاهمل وضمير استحقت يرجع لان اى وبعضهم اهمل ان وقت استحقاقها العمل او في مكان استحقاقها له بان لم يتقدمها علم ولا ظن حملا على ما بجامع ان كلا حرف مصدري وكذلك بعضهم اعمل ما المصدرية حملا على ان كذلك وخرج عليه قوله صلى الله عليه وسلم كما تكونوا يولى عليكم وقول الشاعر قها

وطرفك ان ما جئتنا فاحبسنه كما يحسبوا ان الهوى حيث تنظر

والاصح ان حذف النون فيهما للتخفيف لثبوته نظما ونثرا فلا حاجة الى النصب بما والكاف في البيت تعليلية وما مصدرية على الوجهين وقيل الكاف مختصرة من كي فهي الناصبة وما زائدة ففيه ثلاثة اوجه فرفع الفعل بعدها

جعل منه البصريون قراءة ابن محيصن ان يتم الرضاعة بالرفع وقوله
ان تقرآن على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا
ولم يجعلوها مخففة كالكوفيين لعدم وقوعها بعد علم اوظن افاده الصبان
ونصبوا اى اكثر العرب لزوما عند استيفاء الشروط المذكورة لاجوازا كما
قيل فان عدم بعضها لزم اهمالها وبعضهم يلتزم اهمالها مطلقا وهى لغة نادرة لكن
تلقاها البصريون بالقبول لانها حرف غير مختص فقياسه الاهمال فلا التفات لمن
انكرها دماميني والصحيح انها حرف وبسيط وناصب بنفسه لا بان مضمرة بعد
ومعناها عند س الجواب والجزاء غالبا لا دائما كما قيل لانها قد تتمحض للجواب نحو اذن
اظنك صادقا جوابا لمن قال انى احبك لان ظن الصدق لا يصلح جزاء للحب ولانه
هو حالى والجزاء لا يكون الا مستقبلا والصحيح ابدال نونها الفا فى الوقف كتنوين
المنصوب لان الجمهور على كتابتها بالالف وكذا رسمت فى المصاحف وعن المبرد
والزجاج يوقف بالنون كأن ولن وتكتب بها وعن الفراء ان اهملت كتبت بالنون
لتفرق من اذا الظرفية وان اعملت فبالالف لتميزها بالعمل والخلاف فى غير
القرآن اما فيه فالوقف والرسم بالالف اجماعا كما فى الاتقان اتباعا
للمصاحف والفعل بعد جملة حالية من اذن اى والحال ان الفعل كائن بعدها
وموصلا بفتح الصاد حال من المستكن فى الظرف وجملة قبله اليمين عطف
على بعدا وعلى موصلا فهى خبر او حال وانصب وارفعا اى الفعل والثانى
موكد بالنون الخفيفة المنقلبة الفا وهذا كالاستثناء من مفهوم قوله ان صدرت
وقوله اذا شرطية واذن فاعل بمحذوف يفسره وقع مستقبلا اى لان سائر
النواصب لا تعمل فى غيره لتحققه فى الوجود كالاسماء فلا تعمل فيه عوامل الافعال
دماميني اذا لم تتصدر اى فى جملتها بأن تأخرت كاكرمك اذن او وقعت
حشوا ولا تقع كذلك مع المضارع الا فى ثلاثة مواضع بالاستقراء بين الخبر
والمخبر عنه كما مثله الشارح او بين الشرط وجوابه او القسم وجوابه كأن تاتنى اذن
اكرمك ووالله اذن اكرمك فيجب اهمالها فى الجميع واما قوله لا تتركنى فيهم شطيرا
انى اذن اهلك او اطيرا بالنصب فضرورة او خبر ان محذوف اى لا استطيع ذلك

واذن انه مستأنف   حرف عطف هو الواو والفاء   جاز في الفعل الخ
التحقيق انها ان عطفت على ما له محل الغيث والاجاز الامران فاذا قيل ان
تزرني ازرك واذن احسن اليك ان قدر العطف على الجواب الغيث وجوبا
لوقوعها حشوا وجزم الفعل او على الجملة الشرطية بتمامها جاز النصب باعتبار
تصدرها في جملتها والرفع على ان ما بعد الواو من تمام ما قبلها لربطها بينهما وهو
الارجح كما اشار اليه المتن بتاكيده لعدم تصدرها ظاهرا وقيل يتعين النصب
لان العطف على الاول اول اولانه مستأنف ومثل ذلك زيد يقوم واذن
احسن اليك ان عطفت على الفعلية يتعين الرفع او على الاسمية فالوجهان
نصبت اى لان القسم موكد للربط المستفاد منها ومثله لا النافية لانها
لا تقع مع ان فكذا مع اذن واغتفر ابن باب شاذ الفصل بالندا والدعاء وابن
عصفور بالظرفين والصحيح منع ذلك اذ لم يسمع شئ منه   وبين لا متعلق
باظهر وناصبة حال من ان دفع به توهم اهمالها لفصلها بلا   لا نائب فاعل
عدم وان مفعول مقدم لاعمل اما بفتح الميم امر من عمل يعمل كفرح يفرح فهمزته وصل
وكسرت ان للساكنين او بكسرها امر من اعمل المتعدى بالهمزة فهمزته للقطع فنقل
فتحها للنون للوزن وهذا هو المناسب للمعنى المراد اى اجعلها عاملة
وبعد نفي كان اى بعد كان المنفية وهو متعلق باضمر والجملة عطف على جواب
الشرط وهو فان اعمل الخ والشرط مفروض مع وجود اللام لان قوله وان عدم
لا معناه مع وجود اللام فكذا قوله واضمر بعد نفي كان اى مع لام الجر   كذا الخ
ان مبتدا خبره خفى وبعد او متعلق به وكذاك مفعول مطلق لخفى او حال من فاعله
اى ان خفى بعد او خفا مثل ذلك الذى بعد نفي كان او حال كونه مماثلا له في
الوجوب   ولا النافية اى او الزائدة للتوكيد نحو لئلا يعلم اهل الكتاب ولا
يفصل بين الفعل وان الا بلا لانها كلا فصل اذ تدخل بين الجار والمجرور وحيث
بلا ازاد   بعد لام الجر اى للتعليل كانت كما مثل او للعاقبة نحو ليكون لهم عدوا
او زائدة موكدة وهى الواقعة بعد فعل متعد نحو وامرنا لنسلم لرب العالمين ففي كل
ذلك ان مضمرة جوازا وقد تظهر نحو وامرت لان اكون اول المسلمين   كان

منفية المراد مادتها لا خصوص الماضي ليدخل نحو لم يكن الله ليغفر لهم وتسمى هذه اللام
اصطلاحا لام الجحود والمراد به مطلق الانكار من اطلاق الخاص على العام لان
الجحد لغة انكار ما تعرفه فهو انكار الحق خاصة ولم يقيد كان بالناقصة لانها المراد
عند الاطلاق فاللام بعد التامة لام كي لا الجحود وقد فهم من النظم قصر ذلك
على كان اي مادتها خلافا لمن اجازه في اخواتها ومن اجازه في ظننت واطلق
النفي ومراده ما ينفي الماضي فقط وهو خصوص ما مع الماضي ولم مع المضارع
دون لن لاختصاصها بالمستقبل ولا لغلبتها فيه ولما لاتصال منفيها بالحال
واما ان فهي بمعنى ما واطلاقه يشملها وقد زعم كثير في قوله تعالى وان كان مكرهم
لتزول منه الجبال بالنصب لغير الكسائي انها لام الجحود مع ان النافية ولكن
يبعده ان الفعل بعد لام الجحود لا يرفع الا ضمير الاسم المسند اليه الكون بل الظاهر
انها لام كي وان شرطية اي وعند الله مكرهم اي جزاؤه بما هو اعظم منه وان كان
مكرهم لشدته معدا لزوال الجبال اي الامور العظام الشبيهة بالجبال فعند الله
اعظم منه كما يقال انا اشجع من فلان وان كان معدا للنوازل او اشموني
ما كان زيد ليفعل زيد اسم كان وخبرها محذوف عند البصريين تعلقت به اللام
الجارة للمصدر المنسبك من ان والفعل اي ما كان زيد مريدا الفعل كذا وجعل
الكوفيون الخبر جملة الفعل والفاعل واللام زائدة لتوكيد النفي وهي الناصبة
بنفسها اي ما كان زيد يفعل كذا وتبعهم المصـ الا انه جعل النصب بان مضمرة
بعد اللام فهو قول مركب لكن يؤيد الاول التصريح بالخبر في قوله سموت ولم تكن اهلا للسمو
بحتى او الا ان اجود من قول التسهيل الواقعة موقع الى ان او الا ان لان ان
مقدرة بعد او ولانها واقعة موقعها حتى يستغني عن تقديرها ولان لحتى
معنيين كلاهما يصلح لاو الغائية كما مثله والتعليل اذا كان ما بعدها علة لما
قبلها نحو لارضين الله او يغفر لي فهذا خارج عن عبارة التسهيل ولا تصح فيه
الغاية لايهامه انقطاع الارضا عند حصول الغفران وليس مرادا وتتعين
الغاية فيما يحصل شيئا فشيئا نحو لانتظرنه او يجيء والاستثناء فيما يحصل دفعة
نحو لاقتلنه او يسلم ويحتمل الثلاثة لالزمنك او تقضيني حقي والمعنى على الاستثنا

لا ازمنك فى جميع الازمان اه زمن القضاء اى وقت انتهائه وخرجت او التى
لا تقدر بماذكر بان تكون لمجرد العطف فلا ينصب الفعل بعدها اه اذا عطفت
على اسم خالص كما سيأتى   لاستسهلن الخ احتمال التعليل فيه اظهر من الغاية
بل يحتمل الاستثناء ايض كما قاله ابو حيان   فادرك منصوب بان اى وهو
مؤول بمصدر معطوف باو على مصدر متصيد من الكلام السابق اى ليكونن
منى استسهال او ادراك وكذا يقاس الباقى   وكنت اذا غمزت بالغين المعجمة
والزاى اى عصرت وهززت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب هى
النواشز فى اطراف الانابيب وهذه استعارة تمثيلية حيث شبه حاله اذا اخذ
فى اصلاح قوم اتصفوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التى ينشأ منها الفساد
اه الى ان يحصل صلاحهم بحاله اذا غمز قناة معوجة حيث يكسر ما ارتفع من
اطرافها مما يمنع اعتدالها ولا يفارق ذلك اه اذا استقامت ويظهر صحة التعليل
فيه   وبعد حتى متعلق باضمار الذى هو مبتدأ وحتم خبره وهكذا حال من
الضمير فى حتم او متعلق به اى اضمار ان بعد حتى حتم كهذا الاضمار السابق فى
الحتم وعلى هذا فقوله هكذا حشو فان جعل متعلقا باضمار او خبرا عنه وحتم خبر
ثان جئ به لبيان المشبه لاحتمال ان التشبيه فى مطلق النصب بها فليس حشوا
حتى اى الجارة للمصدر المنسبك من ان والفعل وتكون غاية ان كان
ما بعدها غاية لما قبلها كمثاله وتعليلية ان كان ما قبلها علة لما بعدها كاسلم حتى
تدخل الجنة وكمثال المتن ولا تصح فيه الغاية لايهامه ترك الجود عند حصول
السرور وليس مرادا او يحتملهما حتى تفئ الى امر الله زاد فى التسهيل كونها بمعنى الا
وهو ظاهر فى قوله   ليس العطاء من الفضول سماحة   حتى تجود وما لديك قليل
اذ لا يصح التعليل وهو ظ ولا الغاية لايهامها انقطاع نفى ما قبلها عند ثبوت
ما بعدها وليس كذلك لان العطاء من الفضول ليس سماحة مطلقا اى شأنه
ذلك سواء جاد مع الفقر ام لا فهى للاستثناء المنقطع اى ليست السماحة فى
الجود مع الغنى لكن مع الفقر وكذا قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون
لكنها للاستثناء المتصل من عموم الاحوال اما حتى الجارة للمفرد الصريح فيلزم

كونها غائية لان مجرورها آخر او متصل به كاكلت السمكة حتى راسها وحتى مطلع
الفجر وخرج بالجارة العاطفة والابتدائية وقدمرا فى العطف غو سرت اذاى
اذا قلته قبل الدخول ليكون مستقبلا بان المقدرة بعد حتى بدليل ظهورها
فى المعطوف كقوله حتى يكون عزيزا من نفوسهم او ان تبين جميعا وهو مختار
وجعل الكوفيون النصب بحتى نفسها ورد بعملها الجر فى الاسم الصريح ولا يعمل
عامل واحد فى الاسم والفعل مستقبلا اى لان النصب بأن المقدرة
وهى تخلص الفعل للاستقبال فلا تدخل على الحال ولا الماضى وقصدت
حكاية الحال الماضية اى قدرت نفسك موجودا فى وقت الدخول الماضى كما
اشار له الش بقوله كنت او قدرت الدخول الماضى واقعا حال التكلم وعلى كل تعبر
بالمضارع لاستحضار صورته العجيبة فان قدر اتصافك وقت التكلم بالعزم
على الدخول وجب النصب لانه مستقبل ح تأويلا ولذلك قرئ قوله تعالى
وزلزلوا حتى يقول الرسول بالنصب لغير نافع مع ان قول الرسول وهو اليسع
او شعيا ماض بالنسبة لزمن حكاية ذلك لنا واستقباله بالنسبة للزلزال
غير معتبر لكنه على تقدير اتصاف الرسول وقت الحكاية لنا بالعزم على القول
فصار مستقبلا تأويلا ورفعه نافع على فرض القول واقعا حال الحكاية
استحضارا للصورة وحاصل مسئلة حتى ان الفعل بعدها ان كان مستقبلا
بالنسبة للتكلم وجب نصبه كحتى يرجع الينا موسى او حاضرا وقته وجب رفعه
كسرت حتى ادخلها اذا قلته وقت الدخول او ماضيا جاز الامران باعتبار جواز
التأويل فان قدرته حاضرا وقت التكلم على حكاية الحال وجب رفعه او مستقبلا
بتقدير العزم عليه وقت التكلم وجب النصب وانظر هل يقاس على ذلك فرض
المستقبل حاضرا فيجب رفعه وفرض الحاضر مستقبلا فيجب نصبه واعلم
ان شروط الرفع بعد حتى ثلاثة حالية الفعل كما ذكر وتسببه عما قبلها فلا رفع
فى سرت حتى تطلع الشمس لعدم تسببه عن السير وكونه فضلة اى ليس ركنا
فى الاسناد فلا رفع فى كان سيرى حتى ادخلها لانه خبر كان ثم ان الرفع بشرطه
يفيد الاخبار بحصول السير والدخول وتسبب الثانى عن الاول والنصب

يفيد الاخبار بحصول شئ واحد وهو السير وبان شيئا آخر مترتب الحصول وهو
الدخول ولا يفيد وقوعه وان كان معلوما من شئ آخر وكذا يقال في الزلزال
والقول وبعد فائه ان مبتدا خبره نصب وبعد متعلق به وجملة وسترها
حتم حال من فاعل نصب كما اشار له الش في الحل او معترضة بين المبتدا والخبر وذكر
ضمير ان الذى في محل نصب لتاوله بالحرف وانثه في سترها لتاويلها بالكلمة
ومحضين صفة لنفي وطلب المجاب بها انه سمي ما بعد الفاء جوابا لان ما
قبلها من النفي والطلب يشبه الشرط في ان كلا غير ثابت المضمون ويتسبب
عنه ما بعدها كتسبب الجواب عن الشرط اذ العدول عن عطف الفعل بالفاء
الى النصب يفيد التسبب ومع ذلك هي لعطف المصدر المنسبك على مصدر
متصيد مما قبلها والتقدير في المثال والآية ما يكون منك اتيان فتحديث
ولا يكون قضاء عليهم فموتهم وفي نحو استقم فتدخل الجنة ليكن منك استقامة
فدخول وفي ليت لي مالا فاحج ليت حصول مال لي فحج وهكذا وهذا من العطف
على المعنى والتوهم كما في المغني فان لم يكن قبلها ما يتصيد منه مصدر بان كان
جملة اسمية خبرها جامد كما انت زيد فنكرمك فنقل الصبان عن السيوطي
منع نصبه لعدم ما يعطف عليه المصدر المنسبك بل يرفع على الاستئناف
او عطف جملة على جملة بلا قصد للتسبب اه وقد يقال يمكن تصيد مصدر
من لازم الجملة كما يثبت في كونك زيدا فاكرامك ولذلك نظائر تقدمت ثم رايت
الاسقاطي نقل ذلك عن ابي حيان وستأتي عبارته في الاستفهام
نفي محض اى سواء كان بالحرف كما مثله او بالفعل كليس زيد حاضرا فيكلمك
او بالاسم كأنت غير آت فتحدثنا ويلحق بذلك التشبيه والتقليل بقلما او قد
مرادا بها كلها النفي نحو كانك وال علينا فتشتمنا وقلما تاتينا فتحدثنا وقد كنت
في خير فتعرفه بالنصب اى ما كنت ولا تاتينا ولا انت وال او طلب محض
قال سم التقييد بالمحض لا يأتى في جميع انواع الطلب بل في الامر والنهي والدعاء
خاصة ومعنى كون هذه محضة ان تكون بفعل صريح نحو ما تأتينا فتحدثنا
نصبه اما على معنى ما تأتينا فكيف تحدثنا من الدلالة على نفي الثاني بنفي الاول

لتسبيبه عنه او على معنى ما تأتينا محدثا بجعل الثانى قيدا فى الاول فينصب عليه
المنفى قصدا الى نفى اجتماعهما اى ما يكون منك اتيان يعقبه تحديث ثم قد
ينتفى الاتيان ايض فيكون فى الفاء معنى التسبب وقد يثبت وحده وح فالفاء
للمعية بلا تسبب اصلا وانما نصب الفعل بعدها تشبيها بتلك كما قاله الرضى
قال فى المغنى وعلى المعنى الاول يحمل قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا دون
الثانى اذ يمتنع ان يقضى عليهم بالموت ولا يموتون فليس كل مثال يصح فيه المعنيان
ويتعين الثانى فى نحو ما يحكم الله حكما فيجور لانتفاء الجور وحينئذ فان قصد بالفاء
الاستئناف او مجرد العطف بلا تسبب ولا معية تعين الرفع اما على معنى
ما تأتينا فانت تحدثنا باضمار مبتدا قصدا الى نفى الاول واثبات الثانى
فهو مستأنف او من عطف الجمل وصورة التحديث بلا اتيان ان يكون
بحائل بينهما او باختلاف زمنهما اى ما تأتينا فى المستقبل فانت تحدثنا
الآن واما على معنى ما تأتينا فما تحدثنا قصدا الى نفى الفعلين من مجرد العطف
بلا تسبب ولا معية ومنه قراءة عيسى ابن عمر ولا يقضى عليهم فيموتون والسبعة
لا يؤذن لهم فيعتذرون ولو نصب هذا على السببية كالذى قبله جاز لكنه لم
يرد لتناسب الفواصل فان لم يكن خالصا نحو اى بان انتقض بالا قبل
الفعل كما مثله او كان نفيا بعد نفى كما تزال ما تأتينا فتحدثنا بالرفع بخلاف
نقضه بالا بعد الفعل كما تأتينا فتحدثنا الا بخير ففيه الوجهان كما نص عليه س
وروى بهما قوله وما قام منا قائم فى نديِّنا فينطق الا بالتى هى اعرف
خلافا للمص وابنه حيث مثلا به لوجوب الرفع والنهى كالنفى فى النقض وعدمه
وهو يشمل الامر نحو اى والترجى ايض عند الكوفيين كما سيأتى فى المتن
فالجملة مع النفى المتقدم تسمى بالاجوبة التسعة وهى مجموعة فى قوله
مر وانه وادع وسل واعرض لحضهم تمن وارج كذاك النفى قد كملا
يا ناق سيرى عنقا والعنق بفتحتين نوع من السير ونصبه على انه صفة
لمصدر محذوف اى سيرا عنقا سنن الساعين بفتح السين اى طريقهم
وفى خبر متعلق بالساعين والاستفهام شرط له فى التسهيل ان لا يتضمن

وقوع الفعل ولا يكون بجملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز لم ضربت زيدا فيجازيك بالنصب لمضى الضرب فلا يمكن تصيد مصدر مستقبل منه ليعطف عليه ولا هل زيد اخوك فنكرمه لعدم ما يتصيد منه المصدر قال ابو حيان وهذا لم يشترطه احد من اصحابنا وقد حكى ابن كيسان اين ذهب زيد فنتبعه بالنصب مع مضى الفعل بل اذا تعذر تصيد مصدر مستقبل مما قبل الفاء يقدر مصدر من لازم المعنى فالتقدير ليكن منك اعلام بسبب ضرب زيد فمجازاة منه وهل ثبت كون زيد اخاك فاكرامنا اه اسقاطى وهو نص فيما مر من شفعاء اما فاعل بالظرف لاعتماده على الاستفهام او مبتدا خبره الظرف ومن زائدة والتقدير هل يكون لنا حصول شفعاء فشفاعة منهم ولا فرق فى الاستفهام بين الحقيقى كما مثل والانكارى نحو من مثل زيد فيقاومه والتوبيخى فيما يظهر نحو اتخاصم زيدا فيغضب عليك واما التقريرى الذى بعده النفى فيجوز ان يراعى فيه صورة النفى او الاستفهام فينصب الفعل بعده نحو افلم يسيروا فى الارض فتكون لهم قلوب وقوله

الم اك جاركم ويكون بينى وبينكم المودة والاخاء

وان يراعى معناه من الاثبات فلا ينصب لعدم تمحض النفى كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة ولرفعه هذا وجه اخر وهو عدم السببية اذ رؤية انزال الماء ليست سببا فى الاخضرار بل سببه نفس الانزال فلا يجوز نصبه مراعاة للفظه كما فى المغنى وقد يقال محط التقرير هو الانزال لا الرؤية فالسببية موجودة ما لا فتأمل لبانات جمع لبانة بضم اللام فيهما وهى الحاجة واعاقل بعض الروح لانه رتب الارتداد على الرجاء والراجى شيئا قد لا يجزم بحصوله فلا يحصل له شفاء تام بل بعضه بسبب الرجاء وهذا البيت ساقط فى نسخ باسم فعل اى سواء كان من لفظ الفعل كنزال فنحدثك بالرفع او لا كما مثل هذا مذهب الجمهور واجاز ابن عصفور النصب بعد الاول قال فى شرح الشذور وما اجده بان يكون صوابا واما المصدر النائب عن فعله فالحق نصب ما بعده كما قاله ابن هشام كضربا زيدا فيتادب

حسبك الحديث مثال للطلب بالجملة الخبرية لان حسب اما اسم فعل مضارع بمعنى يكفي فضمته بناء تشبيها بقبل وبعد والحديث فاعله او اسم فاعل بمعنى كافي مبتدا والحديث خبره او بالعكس فضمته اعراب والواو كالفاء مثلهما ثم عند الكوفيين فينصب الفعل بعدها كحديث لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل فيه وجوز المص فيه الرفع والنصب ويجوز الجزم ايضا افاده الشنواني ان تقد مفهوم مع حذف جواب الشرط مع ان فعله ليس ماضيا للضرورة اى فهي كالفاء في نصب المضارع بعدها في المواضع المذكورة بان مضمرة وفي انها عاطفة للمصدر المنسبك على مصدر متصيد مما قبلها كما صرح به واستظهر الدماميني قول الرضي بانها ليست للعطف بل هي بمعنى مع او للحال فالمصدر بعدها مبتدا حذف خبره لكثرة الاستعمال فمعنى قم واقوم قم وقيامي ثابت او مع قيامي لان العطف يفوت النص على المعية اى ليكن قيام منك وقيام مني ينصب فيها كلها لم يسمع النصب مع الواو الا في خمسة النفي والامر والنهي والاستفهام والتمني وقاسه النحويون في الباقي وقد مثل الناظم للاربعة الاولى ومثال التمني يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا ونكون بنصبهما حمزة وحفص ولما يعلم الله الخ اى لم يكن لله علم بجهادكم مصاحب للعلم بصبركم لعدم الصبر فلا يعلمه الله تعالى ومعنى تعلق علمه بالمعدوم انه يعلم عدمه لا وقوعه لان علم المعدوم واقعا جهل فقلت ادعى اصله ادعو بضم الهمزة والعين حذفت كسرة الواو للتقل ثم الواو للساكنين فكسرت العين لمناسبة الياء واما الهمزة فيجوز ضمها نظرا للاصل وكسرها نظرا للآن اهـ اشقلطى وقوله اندى اسم ان من الندا بفتح النون مقصورا وهو بعد ذهاب الصوت وان ينادى خبرها او عكسه عار عليك خبر لمحذوف اى ذلك عار وعظيم صفته وجملة اذا فعلت معترضة بينهما على التشريك بين الفعلين اى في النهي فكل منهما منهي عنه استقلالا وقال الدماميني الجزم ليس نصا في النهي عن كل الا باعادة لا فان لم تعد احتمل النهي عن المصاحبة ورده الشمني بانه احتمال بعيد وانت تشرب اللبن يحتمل على هذا انه نهي عن الاول واباحة للثاني وهو

المشهور فالواو استئنافية اى ولك شرب اللبن ولا يتعين ح تقدير انت بل هو
لتحقيق معنى الاستئناف كما جرت به عادة النحويين ويحتمل النهى عن المصاحبة على
ان الواو للحال فيتعين تقدير المبتدا لان المضارع المثبت لا يقع حالا مع الواو
مغنى   ان تسقط الفاء اى لم توجد الآن سواء وجدت قبل ثم سقطت
ام لم توجد اصلا وخرج بها الواو فلا يجزم عند سقوطها   وقصد الجزاء اى بأن
قصد تسبب الفعل عن الطلب فان لم يقصد وجب الرفع اما على الوصف
ان كان قبله نكرة نحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى بالرفع او على الحال نحو ولا تمنن
تستكثر او على الاستئناف كقوله   وقال رائدهم ارسوا نزاولها   ويحتمل الحال
والاستئناف قوله تعالى والق ما فى يمينك تلقف بالرفع فاضرب لهم طريقا فى
البحر يبسا لا تخاف ويحتمل هذا الوصفية ايضا اى لا تخاف فيه ومما يحتمل الثلا ثة
قوله تعالى خذ من اموالهم صدقة تطهرهم لكن الحال من فاعل خذ لا من صدقة
لانها نكرة   بشرط مقدر اى مع فعله بعد الطلب وهذا مذهب الجمهور
وهو المختار ويتعين تقدير ان لانها ام الباب ولتصريحهم بانه لا يحذف غيرها
ولا يرد ان قوله تعالى قل لعبادى الذين امنوا يقيموا الصلاة لو كان تقديره
ان تقل لهم ذلك يقيموها لم يتخلف عنها احد لوجود الشرط وهو القول مع
ان التخلف واقع لان القول ليس شرطا تاما للامتثال بل لا بد معه من
التوفيق فتدبر   او بالجملة قبله اى ان الجازم نفس الجملة اما لنيابتها عن حرف
الشرط كما ناب ضربا عن اضرب فى العمل او لتضمنها معنى حرف الشرط كما قيل
بكل وبقى قول رابع تركه الش لانه اضعفها وهو ان الجزم بلام الامر مقدرة
قيل لا جعل الشاطبى والمكودى لا هذه نافية باعتبار ما بعد دخول ان وجعلها
غيرهما ناهية باعتبار ما قبل دخولها   انه بشرط انحطاط الشرط اجمع السبعة على رفع تستكثر حالا
من فاعل تمنن لعدم صحة ان لا تمنن تستكثر واما جزمه فى قراءة الحسن فعلى انه بدل كل من تمنن لانه
بمعناه اى لا تستكثر ما انعمت به وتعدده على الغير وكذا قوله صلى الله عليه وسلم من اكل من
هذه الشجرة يعنى الثوم فلا يقرب مسجدنا يؤذنا بجزم يؤذ بدل اشتمال من يقرب
لا فى جواب النهى اذ لا يصح ان لا يقرب يؤذنا فان جعل معنى الآية تستكثر

من الثواب اى تزدد منه صح كونه جواب النهى لصحة ان لا تمنن اى تعدد النعم
على الغير تزدد ثوابا واجاز ذلك الكسائى اى تمسكا بالاية والحديث المذكو
وبالقياس على جواز النصب بعد الفاء فى لا تدن من الاسد فيأكلك ورُدّ
بتخريج الاية والحديث على ما مر وبان النصب لا يقاس عليه لوجوده بعد النفى
ولا جزم بعده اهـ وفى هذا نظر لتجويز الكوفيين الجزم بعد النفى ايض تنبيه
شرط الجزم بعد الامر وغيره من انواع الطلب غير النهى صحة وضع ان الشرطية
وصدها موضعه كاحسن الى احسن اليك بخلاف لا احسن اليك فلا يجز
اذ لا يناسب ان تحسن الى لا احسن اليك ونحو اين بيتك ازرك اى
ان تعرفنيه ازرك بخلاف اين بيتك اضرب زيدا فى السوق وقس الباقى
اجاز الكوفيون اى دون البصريين وجعلوا نصب اطلع فى جواب
ابن او لعطفه على الاسباب على حد لولا توقع معتر فارضيه او بتضمين لعل
معنى التمنى ليندفع الاعتراض بان الترجى انما يكون فى الممكن القريب
واطلاع فرعون وبلوغه الاسباب محال وقد يدفع بانه ادعى قربه لقصد
التلبيس على قومه فاتى بلعل فالحق فى الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجى
يؤيد الكوفيين المقرون بالفاء مثلها او المعية كما مر فعل عطف فيه
مسامحة لان المعطوف فى الحقيقة المصدر المنسبك بعد عاطف مراده
به خصوص الواو والفاء وثم واو ولذا لم يمثل لغيرها العدم سماعه اسم
خالص اى من شائبة الفعلية وهو الجامد المحض مصدرا كان كما مثله او غيره
كلولا زيد ويحسن الى لهلكت وكقوله ولولا رجال من رزام اعزة
وآل سبيع او اسوءك علقما بنصب اسوء عطفا على رجال وعلقم منادى مرخم
علقمة للبس عباءة الصواب كما فى نسخ ولبس بالواو عطفا على قولها قبله
لبيت تخفق الارياح فيه احب الى من قصر منيف والشفوف هو اللباس
الرقيق الذى لا يحجب ما وراءه انى وقتلى سليكا بالتصغير اسم رجل
كان قد مر بامرأة من خثعم فوجدها وحدها فوقع عليها فاخبر به هذا الشاعر فقتله
ثم عقله اى دفع ديته فقال البيت تمثيلا لحاله حيث ضر نفسه لنفع غيره بحال الثو

الذى يضرب لتشرب البقر لان اناثها اذا عافت الماء اى امتنعت منه لا تضرب لانها ذات لبن وانما يضرب الثور لتفزع هى وتشرب فضرب الثور لنفع غيره لان قبله اسما صريحا اذ اعترض بان قتلى مؤول بالفعل بدليل نصبه سليكا على المفعولية واجيب بان المصدر العامل لا يؤول بالفعل وحده بل مع سابكه فهو اسم تأويلا لولا توقع معتر بالعين المهملة اى فقير متعرض للسؤال والا تراب جمع ترب بكسر الفوقية وهو المساوى فى العمر اى لولا انى متوقع لارضاء كل من سألنى ما كنت اوثر على اترابى بالعطاء احدا بل اقتصر عليهم فيرسل منصوب اى لغير نافع عطفا على وحيا والاستثناء مفرغ من الاحوال على تقدير ما يوجد تكليم الله بشرا فى حال من الاحوال الا فى حال كونه موحى اليه اى ملهما له كام موسى او مسمعا له من وراء حجاب كموسى او مرسلا اليه رسولا كعادة باقى الانبياء فكلها نصب على الحال وتحتمل المفعولية المطلقة على معنى الا تكليم وحى او تكليما من وراء حجاب او تكليم ارسال وعلى هذين فكان تامة وان يكلمه فاعلها او ناقصة على الثانى خبرها وحيا اى ما كان تكليم الله بشرا الا تكليم ايحاء الخ ولبشر متعلق بكان او تبيين فهو خبر لمحذوف اى اراد تى لبشر او مفعول لمحذوف اى لبشر اعنى لم يجز النصب اى مع الاسم المقصود به معنى الفعل كما مثله اما غير الصريح بان كان مصدرا متوهما كالمتصيد مما قبل فاء السببية فيجب اضمار ان كما مر ولم يجعل هذا كالاسم الصريح لانه غير موجود الطائر مبتدا خبره الذباب فى سوى ما مر هو عشرة يجوز الاضمار فى خمسة لام كى والعطف على اسم خالص بالواو والفاء او ثم او او ويجب فى خمسة لام الجحود وحتى واو بمعناها وفاء الجواب وواو المعية ويزاد كى التعليلية فان المص لم يذكرها والاضمار بعدها واجب عند البصريين دون الكوفيين ويزاد ايضا ما سيأتى من جواز نصب الفعل المقرون بالفاء والواو بعد الشرط او الجزاء فانه بان مضمرة وجوبا وما عدا ذلك لا يجوز فيه حذف ان شاذ لا يقاس عليه اى عند البصريين وقاسه الكوفيون ومن وافقهم تصريح الا ايها ذا الا استفتاحية وايها منادى وذا صفته فى محل رفع والزاجرى بدل

من ذا او صفة له واحضر في تاويل مصدر حذف جاره اى عن حضور الوغى وحسن حذف ان فى ذلك وجودها فيما بعده ملى حذ تسمع بالمعيدى خير من ان تراه بنصب تسمع بخلاف مرة بحفرها فانه حذف بلا دليل وخرج بحذفها مع النصب حذفها مع رفع الفعل فاجازه الاخفش وجعل منه افغير الله تأمرونى اعبد وتسمع بالمعيدى خير برفع اعبد وتسمع وظ شرح التسهيل موافقته حيث قال فى ومن آياته يريكم البرق ان يريكم صلة ان حذفت وبقى الفعل مرفوعا وهذا هو القياس لان الحرف عامل ضعيف فحذفه يبطل عمله وذهب قوم الى ان الحذف فى غير ما مر سماعى مطلقا رفع او نصب قيل وهو الصحيح ويحتمله ش التسهيل بان يرجع قوله وهذا هو القياس الى الرفع بعد حذف ان فقط لا الى الحذف ايضا والله سبحانه وتعالى اعلم

مطلب عوامل الجزم م

طالبا اى آمرا او ناهيا او داعيا او ملتمسا

ما يجزم فعلا واحدا اى اصالة والا فقد يجزم اكثر وحرف خبر مقدم عن اذ ما بعطف او بدل الدالة على الامر اى وضعا وان استعملت فى غيره كالاخبار فى فليمدد له الرحمن مدا والتهديد فى ومن شاء فليكفر وكذا يقال فى لا الناهية واعلم ان الغالب فى لام الامر جزمها فعل الغائب كمثاله وكذا الفعل المجهول للمتكلم والمخاطب نحو لاكرم ولتكرم يا زيد لان الامر فيهما للغائب وتقل فى فعلهما المعلوم والثانى اقل لان له صيغة تخصه وهى فعل الامر فيستغنى بها عن اللام ومنه قراءة ابى وانس فبذلك فلتفرحوا وحديث لتأخذوا مصافكم ومن الاول ولنحمل خطاياكم قوموا فلأصل لكم والفاء فيه لعطف جملة طلبية على مثلها لا زائدة على الاظهر ويروى فلأصلى بالنصب على انها لام كى والفاء زائدة ويروى بسكون الياء تخفيفا وهذه اللام مكسورة حملا على لام الجر لانها تقابلها فى الاختصاص بالافعال كتلك بالاسماء والشئ يحمل على مقابله وسليم تفتحها كلام الابتداء وتسكينها بعد الفاء والواو اكثر وتحريكها بعد ثم اجود والاصح ان حذفها خاص بالشعر بعد القول وغيره كما قاله السيوطى الدالة على النهى خرج الزائدة والنافية وجوز الكوفيون جزم النافية اذا صلح قبلها كى لحكاية الفرا ربطت الفرس لا ينفلت بالرفع والجزم واجيب بان الجزم على توهم الشرط قبله

اى ان لم اربط بنفلت وجزم الناهية فعل الغائب والمخاطب كثير وفعل المتكلم قليل جدا لان امر الشخص ونهيه لنفسه خلاف الظ الا ان كان مجهولا فيكثر لان المنهى غير المتكلم كما فى التوضيح كلا اخرج اى لا يخرج جنى احد وهما للنفى نحو اى يشتركان فى النفى والاختصاص بالمضارع وقلب معناه وجزمه وكذا فى الحرفية ودخول الهمزة عليهما مع بقائهما على عملهما نحو الم نشرح الم اصح والشيب وازع وخرج بالماهنا لما الحينية فتختص بالماضى لفظا ومعنى كما مر فى الاضافة ولما الايجابية وهى التى بمعنى الا فتختص بالجمل الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ او بالماضى لفظا لا معنى كانشدك الله لما فعلت كذا اى ما اسئلك الا فعله فلا يدخلان على المضارع اصلا ولا يكون نحو اشارة لبعض ما يفترقان فيه فتختص لما بوجوب اتصال نفيها بحال النطق واما فى لم فقد يتصل نحو لم يلد ولم يولد وقد ينقطع نحو لم يكن شيئا مذكورا اى ثم كان وبقرب نفيها من الحال فلا يجوز لما يقم زيد فى العام الماضى بخلاف لم وبكون منفيها متوقع الحصول غالبا نحو لما يذوقوا عذاب اى الى الان ما ذاقوه وسيذوقونه قال الزمخشرى ولذا كان قوله تعالى ولما يدخل الايمان فى قلوبكم مشعرا بايمانهم بعد لان توقعه تعالى محقق الحصول ومن غير الغالب ندم ابليس ولما ينفعه الندم وبجواز حذف مجزومها اختيارا الدليل كقاربت المدينة ولما اى ولما ادخلها ولا يحذف فى لم الا ضرورة وهو احسن ما خرج عليه قراءة وان كلا لما ليوفينهم بشد ان ولما اى لما يهملوا كما قدره ابن الحاجب بدليل ذكر الاشقيا والسعداء ومجازاتهم واختار ابن هشام لما يوفوا اعمالهم بدليل ليوفينهم لان التوفية متوقعة بخلاف الاهمال واجاب الدماميني بان توقع ما بعدها اغلبى كما مر على ان التوقع قد يكون من غير المتكلم ولا شك فى توقع الكفار للاهمال بدليل استرسالهم فى القبائح وتختص لم بمصاحبة ما مر وبمصاحبة الشرط كلو لم وان لم وتفصل من مجزومها اضطرارا كقوله فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل وقد لا تجزم نحو لم يوفون بالجار قيل والنصب بها لغة كقراءة الم نشرح وقوله فى اى يومى من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر

بفتح نشرح ويقدر ورود بجملة على التوكيد بالنون الخفيفة ثم حذفها وابقاء الفتحة
دليلا عليها قاله في شرح الكافية وفيه شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف النون
لغير وقف ولا ساكنين   والثانى ما يجزم فعلين اى غالبا وقد يجزم فعلا
وجملة كما سيمثله الشارح وقد يجزم فعلا واحدا كما سيأتى في قوله وبعد ماض رفعك
الجزا حسن وانما عملت هذه الادوات في شيئين دون حروف الجر لاقتضائها
ربط الثانى بالاول فكأنهما شئ واحد وقيل الاداة لم تعمل الا في الشرط والشرط
وحده عمل في الجواب او هو مع الاداة لضعفها وحدها وقيل الشرط والجواب
تجازما ثم ان الجواب ان كان مضارعا او ماضيا خاليا من الفاء فالفعل
نفسه مجزوم لفظا او محلا ولا محل للجملة كجملة الشرط لاخذ الجازم مقتضاه
فلا يتسلط على محل الجملة وان كان غير ذلك مما يقترن بالفاء او اذا الفجائية
فمجموع الجملة مع الفاء او اذا في محل جزم لانه لو وقع موقعه فعل يقبل الجزم لجزم
فلا يتسلط الجازم على اجزاء الجملة هذا ما في المغنى والكشاف وقال الدماميني
واقره الشمني الحق ان جملة الجواب لا محل لها مطلقا اذ كل جملة لا تقع موقع
المفرد لا محل لها اهـ ولا يقال انها واقعة موقع المفرد وهو الفعل القابل للجزم
لانها لم تقع موقعه وحده بل مع فاعله الذى يتم الكلام به كما يتم بهذه الجملة فتأمل
فعلى الاول لو كان اسم الشرط مبتدأ كانت جملة الجواب في نحو من يقم فانى اكرمه
في محل جزم ورفع باعتبارى الشرط والخبرية بناء على ان الجواب هو الخبر وعلى
الثانى محل الخبرية فقط كهى في نحو من يقم اكرمه اتفاقا لظهور اثر الشرط في
الفعل   وهى ان هى ام الباب وقد تكون نافية كليس ومخففة من المشددة
كما هى في بابهما وزائدة كقوله   ورج الفتى للخير ما ان رأيته   على السن خيرا لا يزال يزيد
ونحو زيد وان كثر ماله بخيل فهى فيه زائدة على التحقيق لمجرد الوصل اى وصل الكلام
بعضه والواو للحال اى زيد بخيل والحال انه كثر ماله وقيل شرطية حذف جوابها
للدلالة عليه ببخيل والواو للعطف على مقدر اى ان لم يكثر ماله وان كثر فهو بخيل
لكن ليس المراد بالشرط فيه حقيقة التعليق اذ لا يعلق على الشئ ونقيضه معا
بل التعميم اى انه بخيل على كل حال   وما تفعلوا الخ ما اسم شرط جازم مفعول

مقدم

مقدم لفعل الشرط وهو تفعلوا اى شئ تفعلوا ومن خير بيان لما حال منها على
قاعدة البيان وفيه اكتفاء اى ومن شر وبعلمه جواب الشرط اى يجازيكم به من
اطلاق السبب وهو العلم على المسبب وهو الجزا وحاصل اعراب اسماء الشروط
وكذا الاستفهام ان الاداة ان وقعت على زمان او مكان فهى فى محل نصب على
الظرفية لفعل الشرط ان كان تاما نحو متى تأته وايان نؤمنك وحيثما تستقم فى
وظرف الخبر وان كان ناقصا كاينما تكونوا يدرككم الموت فاينما ظرف متعلق بمحذوف فى
خبر تكونوا الذى هو فعل الشرط ويدرككم جوابه وان وقعت على حدث فمفعول
مطلق لفعل الشرط كاى ضرب تضرب اضرب او على ذات فان كان فعل الشرط
لازما نحو من يقم اضربه فهى مبتدا وكذا ان كان متعديا واقعا على اجنبى منها نحو
من يعمل سوءا يجز به وخبره اما جملة الشرط او الجواب او هما معا اقوال فان كان متعديا
وسلط على الاداة فهى مفعوله نحو وما تفعلوا من خير ومن يضرب زيد اضربه
وان سلط على ضميرها او على ملابسه فالاشتغال نحو من يضربه او من يضرب
اخاه زيدا اضربه فيجوز فى من كونها مفعولا لمحذوف يفسره فعل الشرط ومبتدا
وفى خبره ما مر وانما كان العامل فى الاداة هو فعل الشرط لا الجواب عكس اذا
لان رتبة الجواب مع متعلقاته التأخير عن الشرط فلا يعمل فى متقدم عليه ولانه
قد يقترن بالفاء او اذا الفجائية وما بعدهما لا يعمل فيما قبلهما واغتفر ذلك فى اذا
لانها مضافة لشرطها فلا يصلح للعمل فيها كما مر فى الاضافة   مهما تأتنا به مهما
اسم شرط اما مبتدا وفى خبره ما مر او مفعول لمحذوف يفسره فعل الشرط وهو تأت
على حد زيدا مررت به والاول ارجح لما مر فى الاشتغال ومن آية بيان لمهما فهو حال
منها او من هاء العائدة اليها والضمير فى بها عائد على آية كما اختاره فى المغنى
لا على مهما وقوله فما نحن بجواب الشرط والارجح كون ما حجازية لا مهملة لان الخبر
بعدها لم يأت فى القرآن مجردا من الباء الا منصوبا فالاولى الحمل عليه فمؤمنين
اما فى محل نصب خبر ما او رفع خبر نحن   اياما تدعوا ايا اسم شرط مفعول به
ثان لفعل الشرط وهو تدعوا لانه بمعنى تسموا كما فى البيضاوى وحذف مفعوله
الاول وتنوين اى عوض عن المضاف اليه اى اى اسم تسموه وما صلة لتأكيد الابهام

فى اىّ وكان اصل الكلام ايا ما تدعوا فهو حسن فاوقع فلهُ الاسماء موقع الجواب للمبالغة   تعشو حال من فاعل تأت فهو مرفوع لا مجزوم من عشى يعشو اذا اتى نارا يرجو عندها القرى   ايما الريح الخ صدره صعدة نابتة فى حائر اى تلك المرأة كالصعدة اى الرمح فى اللين والاعتدال والحائر بالحاء والراء المهملتين مجتمع الماء وخصه بالذكر لان النابت فيه انضر من غيره   وانك اذما تأت من الاتيان اى تفعل وكذا آتيا ويروى تأب وآبيا من ابى يأبى اذا امتنع نجاحا اى ظفرا بالمراد وغابر الازمان يطلق على المستقبل كما هنا وعلى الماضى ايضا ان واذما فان حرف اتفاقا واذما على الاصح فهما لمجرد التعليق لا محل لهما والبواقى اسماء اتفاقا الا مهما فعلى الاصح وقد علمت اعرابها وكلها ظروف الا من وما ومهما فمن للتعميم فى ذوى العلم وما ومهما لغيرهم فهما بمعنى واحد وقيل مهما اعم من ما والا اى فبحسب ما تضاف اليه من ظرف وغيره والظرف اما زمانى وهو متى وايان فهما لتعميم الازمنة وقيل ايان خاصة بالمستقبل ولو غير شرطية فلا يقال ايان خرجت او مكانى وهو اين وانى وحيثما فهى لتعميم الامكنة فجملة الادوات الجازمة فعلين احد عشر وهى بالنظر لاتصالها بما وعدمه ثلاثة اقسام نظمها بعضهم فى قوله   لزمت ما فى حيثما واذما وامتنعت فى ما ومن ومهما   كذاك فى اين وباقيها اتى   وجهان اثباتا وحذفا ثبتا ولم يذكر المص منها اذا وكيف ولولا ان المشهور فى اذا لا تجزم الا فى الشعر كما فى شرح الكافية لكن ظاهر التسهيل ان جزمها فى الشعر كثير وفى النثر نادر واما كيف فقد تكون شرطا غير جازم نحو ينفق كيف يشاء يصوركم فى الارحام كيف يشاء وجوابها فى ذلك محذوف لدلالة ما قبله واجاز الكوفيون جزمها فقيل مطلقا وقيل بشرط اقترانها بما واما لو فستأتى   فعلين الخ مفعول مقدم لتقتضين والجملة مستأنفة لا نعت لقوله اسما لابهامه ان ان واذما لا يقتضيا فعلين وعلى هذا فمفعول قوله سابقا واجزم بان محذوف للعلم به من هنا او ان فعلين مفعوله وجملة تقتضين صفة حذف رابطها اى تقتضيهما على هذا فالجملة وحرف اذما معترضة بين الفعل ومفعوله   شرط قدما مبتدأ وخبر

والمسوغ التفصيل اوخبر لمحذوف اى احدهما شرط وقدم صفته وجملة يتلو الجزا من الفعل والفاعل اما مستأنفة اوخبر ثان لشرط اوصفة ثانية له والرابط محذوف اى يتلوه وفى نسخ شرطا بالنصب فهو مفعول لتقتضين على ان جملة مستأنفة لانعت لفعلين الذى هو مفعول اجزم وسمى اى سمى وناب فاعله يعود على الجزا وجوابا مفعوله الثانى اى ان الفعل الثانى كما يسمى جزاء لترتبه على الاول كالثواب المترتب على الفعل يسمى جوابا لشبهه جواب السؤال فى لزومه لكلام سبقه فالتسمية بهما مجاز فى الاصل ثم صار حقيقة عرفية جملتين الاولى فعلين كما عبر به المص لان الشرط لايكون جملة اصلا وليكون فيه تنبيه على ان حق الجزاء كونه فعلا كالشرط وان لم يكن لازما فيه وهى المتأخرة اخذه من قوله يتلو الجزاء فلا يجوز تقديمه على الشرط ولا اداته كما هو مذهب البصريين وما يتقدم على الاداة من شبه الجواب فهو دليله والجواب محذوف لاهو الجواب نفسه خلافا للكوفيين وكذا لايتقدم معموله على الشرط ولا اداته ولا معمول الشرط على الاداة لصدارتها فلا يتقدم عليها شئ من اجزاء جملتها خلافا للكسائى فيهما وماضيين مفعول ثان لتلفيهما بمعنى تجدهما والمراد ماضيين لفظا فقط لان هذه الادوات تقلب الماضى للاستقبال شرطا وجوابا سواء فى ذلك كان وغيرها على الاصح وسواء قرن الجواب بالفاء وقد اولا واما مايكون فيه معنى الشرط اوالجواب وهما واقعا فى الماضى كان كنت قلته فقد علمته وان يسرق فقد سرق اخ له من قبل وان كان قميصه قد من دبر فكذبت فمؤول بان المراد ان يتبين فى المستقبل انى كنت قلته فى الماضى فانا اعلم انك قد علمته وان يسرق فى المستقبل فاخبر انه قد سرق اخوه وان يتبين قد قميصه من دبر فاعلموا انها كذبت وقيل الجواب فى الاخيرين محذوف والمذكور دليل له اى ان يسرق فتأس لانه قد سرق اخ وان تبين قد قميصه من دبر فهو برئ لانها كذبت ونظيره وان يكذبوك فقد كذبت رسل اى فتسل بمن قبلك على اربعة انحا اى اقسام والاكثر كونهما معا مضارعين لظهور اثر العامل فيهما ثم ماضيين للمشاكلة

فى عدم التأثير سواء كانا ماضيين لفظا او معنى وهو المضارع المنفى بلم او مختلفين كان لم تقم قمت ثم كون الشرط ماضيا والجواب مضارعا لان فيه خروجا من الاضعف وهو عدم التأثير الى الاقوى وهو التأثير واما عكسه فخصه الجمهور بالضرورة واجازه الفراء والمص اختيارا بدليل الحديث الذى فى الشرح فقوله وهو قليل اى عند المص والفراء والاولى فى المعطوف على الشرط او الجواب موافقته له مضيا وعدمه ويجوز اختلافهما

من يكدنى انه كنت بفتح التاء خطابا بالممدوح والشجى بفتح الشين المعجمة والجيم ما ينشب فى الحلق اى يتعلق به من عظم وغيره والوريد عرق غليظ فى العنق وبعد ماض اما متعلق برفع وان كان مصدرا مؤخرا لان الاصح توسعهم فى الظرف كما مر او حال من الجزاء اى رفعك الجزاء حال كونه بعد ماض حسن والمراد الماضى ولو معنى كان لم تقم اقوم بالرفع ومنه ما فى حديث جبريل فى تفسير الاحسان فان لم تكن تراه على قول الصوفية ان تراه جواب الشرط اى ان فنيت عن نفسك وشهواتها رايته رؤية حضور ومشاهدة قلبية حسن فيه اشارة الى ان الجزم احسن كما فى شرح الكافية والرفع عند سيبويه على تقدير تقديمه عن الاداة دالا على الجواب المحذوف لا انه هو الجواب فيجوز ان يفسر عاملا فيما قبل الاداة كزيدا ان اتانى اكرمه ويمتنع جزم المعطوف عليه لانه مستانف وذهب الكوفيون والمبرد الى انه هو الجواب بتقدير الفاء وسيأتى ان المضارع مع الفاء يرفع وجوبا لكونه خبر مبتدا محذوف على التحقيق فالجملة الاسمية مع الفاء فى محل جزم فيجزم المعطوف على مجموعهما لا على الفعل وحده ويمتنع التفسير لان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها وقيل المرفوع نفسه جواب بلا فاء لان الاداة لما لم يظهر اثرها فى الشرط الماضى ضعفت عن العمل فى الجزاء فيمتنع العطف والتفسير معا ولا يرد على المبرد ان حذف الفاء مع غير القول خاص بالضرورة لان ذلك فيما لا يصلح لمباشرة الاداة لكون الفاء فيه واجبة والكلام الآن فيما يصلح كذا قيل وفيه مجال للمناقشة وان اتاه خليل اى فقير من الخلة بفتح المعجمة وهى الحاجة والمسغبة المجاعة ويروى يوم مسئلة وحرم بفتح الحاء وكسر الراء المهملتين اى ممنوع وان كان الشرط مضارعا اى غير منفى بلم والا فكالماضى

كما مر   وجب الجزاء اي ترجح بدليل ما بعده   ضعيف ظاهره كالمص انه
لا يختص بالضرورة وهو مقتضى شرح الكافية بدليل قراءة طلحة بن سليمان
اينما تكونوا يدرككم الموت بالرفع قال المبرد والرفع بعد المضارع على حذف
الفاء مطلقا كما بعد الماضي ووافقه س الا انه رجح ذلك اذا لم يكن قبله ما يطلبه
كانك في بيت الش وانه فالاولى كونه خبرا عنه دالا على الجواب على التقديم والتأخير
ويجوز فيهما العكس وانظر لم فصل هنا واطلق حذف الجواب فيما مر ولا يأتي هنا
القول الثالث فيما مر لفقد علته اذ الاداة مؤثرة في الشرط فلم تضعف عن الجزاء
وظاهر المص ان المرفوع يسمى جزاء فيكون موافقا للمبرد او سماه جزاء لدلالته عليه
فيوافق س   يا اقرع الخ بالضم والفتح كما مر في غواز يد بن سعيد   وجب
اقترانه بالفاء اي ليحصل بها الربط بين الشرط والجزاء اذ بدونها لا ربط لعدم
صلوح الجواب لمباشرة الاداة وخصت الفاء بذلك لما فيها من السببية والتعقيب
فتناسب الجزاء المسبب عن الشرط والعاقب له ولا تحذف الا في ضرورة كقوله

ومن لا يزل ينقاد للغي والصبا   سيلفى على طول السلامة نادما

وقوله   من يفعل الحسنات الله يشكرها   والشر بالشر عند الناس مثلان
او ندور كحديث فان جاء صاحبها والا استمتع بها   كالجملة الاسمية اورد
عليه وان اطعتموهم انكم لمشركون واجيب بان الجملة جواب قسم مقدر
قبل الشرط وجواب الشرط محذوف لدلالتها عليه اي اشركتم ولم تذكر اللام الموطئة
للقسم لتدل عليه لان ذكرها مع حذف القسم اكيد لا واجب كما صرح به الشمني
وغيره ويكفي دالا على القسم عدم الفاء في الجواب وجملة ما يجب اقترانه بالفاء
سبعة منظومة في قوله   طلبية واسمية وبجامد   وبما وقد وبلن وبالتنفيس
مثال الجامد ان ترني انا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي والمقرون بقد ان
يسرق فقد سرق اخ له وبالتنفيس وان خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من
فضله وزاد في المغني الجواب المقرون بحرف له الصدر كرب ومثلها كان نحو
انه من قتل نفسا بغير نفس او فساد في الارض فكانما قتل الناس جميعا
وكذا المصدر بالقسم او باداة شرط نحو وان كان كبر عليك الآية

وكفعل الامر مثله بقية انواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر
والاستفهام وغيره تصريح لكن ان كان الاستفهام بالهمزة وجب تقديمها على الفاء
لقوة تصدرها بعراقتها في الاستفهام نحو افمن حق عليه كلمة العذاب افانت
تنقذ او بغيرها اخرعنها كان قام زيد فهل تكرمه او فمن يكرمه او فايكم يكرمه
لم يجب اقترانه بالفاء بل ان كان مضارعا مجردا او منفيا بلا او لم جاز
اقترانه بها كما صرح به ابن الناظم قاله الاسقاطي وفي الكافية والجامي ما يخالف
في الاخير ويجب رفع المضارع مع الفاء على انه خبر مبتدا محذوف والجملة الاسمية
جواب الشرط على التحقيق لان الفعل نفسه هو الجواب والا لكان يجب
جزمه ويحكم بزيادة الفاء مع ان العرب التزمت رفعه معها فدل على اصالتها
داخلة على مبتدا مقدر كذا في شرح الكافية نحو ومن يؤمن بربه فلا يخاف اي فهو
لا يخاف فان لم يكن هناك ما يعود عليه المبتدا المقدر قدر ضمير الشان
والقصة كقراءة ان تضل احداهما فتذكر احديهما الاخرى بكسر ان ورفع تذكر
مشددا اي فهي اي القصة تذكر الخ ونحو ان قام زيد فيقوم عمرو وان كان ماضيا
متصرفا مجردا من قد وما فعلى ثلاثة اضرب فان كان مستقبل المعنى ولم
يقصد به وعد او وعيد امتنع قرنه بالفاء كان قام زيد قام عمرو او ماضيا
لفظا ومعنى وجبت فيه الفاء على تقدير قد كان كان قميصه الخ فان قصد بالمستقبل
وعد او وعيد جاز قرنه بالفاء على تقدير قد اجراء له مجرى الماضي معنى مبالغة في
تحقق وقوعه نحو ومن جاء بالسيئة فكبت وجوههم وجاز عدمه باعتبار استقباله
وتخلف الفاء بالمفعول تخلف واذا فاعله وهي مضافة الى المفاجأة
من اضافة الدال للمدلول وهل اذا هذه حرف او ظرف زمان او مكان خلاف
جملة اسمية اي غير طلبية ولا منفية ولا منسوخة فتتعين الفاء في نحو
ان قام زيد فويل له او فما عمرو قائم او فان عمرا قائم واشعر بتمثيله انه لا يربط
باذا الا بعد ان دون غيرها من الادوات وهو ما في نسخ من التسهيل
قال ابو حيان وقد تظافرت النصوص على الاطلاق لكن مورد السماع
ان فيحتاج في غيرها الى سماع وقد سمع بعد اذا الشرطية نحو فاذا اصاب به

من

من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون اهو وافهم قوله تخلف منع جمعها مع
الفاء لانها خلف عنها واما قوله تعالى حتى اذا فتحت يأجوج الى قوله فاذا هى
شاخصة فاذا فيه لمجرد التوكيد ومحل المنع اذا كانت للربط عوضا من الفاء اسقاطى
والفعل من بعد الخ تقدم اعراب مثله غير مرة   الجزم اى عطفا على الجزا
ولو جملة اسمية كما فى التصريح اى لما مر عن المغنى انها مع الفاء فى محل جزم كقراءة
من يضلل الله فلا هادى له ويذرهم وان تخفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير
لكم ونكفر بجزم نذرهم ونكفر وقرئ بالرفع والنصب والظ جواز الجزم بعد كل
ما قرن بالفاء لما ذكرنا اما على قول الدماميني لا محل لجملة الجواب مع الفاء فلا
يجزم بالعطف عليها ويجعل الجزم فى الآيتين على توهم شرط مقدر اى وان
يقع ذلك نذرهم ونكفر   والرفع اى استئنافا بناء على ان الفاء يستأنف
بها كالواو او عطفا على مجموع الشرط وجوابه   والنصب اى باضمار ان
وجوبا كما ينصب بعد الاستفهام لان الجزاء يشبهه فى عدم التحقق وهذا
اضعفها فان اقترن الفعل بثم جاز الرفع كآية وان يقاتلوكم يولوكم الادبار
ثم لا ينصرون والجزم كآية وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا وامتنع
النصب اذ لا مدخل فيه لثم   بجزم فيغفر اى لغير عاصم من السبعة والرفع
له والنصب شاذ لابن عباس   ابو قابوس كنية النعمان بن المنذر ملك
العرب غير مصروف للعلمية والعجمة وشبهه بالربيع فى الخصب وبالبلد الحرام
فى امن الملتجى اليه وذناب العيش بكسر المعجمة عقبه واجب الظهر اى مقطوعه
والسنام بالفتح ما ارتفع من ظهر البعير والمعنى نتمسك بعده بطرف عيش
قليل الخير كالبعير المهزول الذى ذهب سنامه اى نبقى بعده فى شدة وسوء
حال   وجزم او نصب مبتدا سوغه التقسيم والفعل اما خبر او متعلق بهما
على التنازع والخبر محذوف اى جائز او هو الجملة الشرطية واثر ظرف صفة لفعل
واكتنفا بضم التاء ماض مجهول اى حوط بالجملتين ونائب فاعله اما عائد
لفعل فالفه للاطلاق او للفاء والواو فللتثنية وجواب الشرط محذوف اى جاز
ذلك   جاز جزمه اى بالعطف ونصبه اى لشبه الشرط بالاستفهام فى عدم

التحقق ويمتنع الرفع لامتناع الاستئناف قبل الجزاء اشموني وفي السقاطي
وهلا جاز على الاعتراض لجواز اعتراض الجملة بين الشرط والجزاء وان صدرت
بالفاء او الواو كما صرح به في المغني اه وقد قرأ الجمهور قوله تعالى ثم يدركه الموت
بالجزم عطفا على يخرج وجواب الشرط فقد وقع اجره على الله وقرأ الحسن بالنصب
وقرأ النخعي ويحيى بن مطرف بالرفع وخرجها ابن جني على اضمار مبتدا اى ثم
هو يدركه الموت فيعطف جملة اسمية على فعلية وهي جملة الشرط المجزوم
كذا في اعراب السمين ان المعنى فهم اتى بذلك مع علمه مما قبله تفننا للايضاح
وحاصله اشتراط الدليل على ايهما حذف حذف جواب الشرط الخ اى
بشرط الدليل عليه كما ذكره وان يكون فعل الشرط ماضيا لفظا كما مثله او معنى
وهو المضارع المنفي بلم كانت ظالم ان لم تفعل ومنه ولئن سالتهم من خلقهم
ليقولن الله لئن لم تنته لارجمنك فجملة ليقولن ولارجمنك جواب القسم
المدلول عليه باللام الاولى وجواب الشرط محذوف لوجود دليله ومضى شرطه
ولا يجوز حذف الجواب والشرط غير ماض الا في الضرورة خلافا للكوفيين ولا يرد
نحو قوله تعالى وان تجهر بالقول فانه يعلم السر واخفى وان يكذبوك فقد كذبت
رسل حيث صرحوا بان جوابه محذوف والمذكور تعليل له اى وان تجهر فلا
فائدة في الجهر لانه يعلم السر وان يكذبوك فتاسّ لانه قد كذبت مع ان شرطه
غير ماض لان محل المنع اذا لم يسد شيء في محل الجواب مسده لكن يرد نحو يصوركم في الارحام
كيف يشاء حيث جعلوا كيف اسم شرط حذف جوابه لدلالة يصوركم مع ان فعله ماض الا ان
يخص ذلك بالشرط الجازم فتدبر وهذا كثير عبارة المغني حذف جواب الشرط واجب ان
تقدم واكتنفه ما يدل على الجواب فالاول نحو هو ظالم ان فعل والثاني نحو هو ان فعل ظالم
وانا ان شاء الله لمهتدون اهـ وكذا يجب ان كان الشرط بين القسم وجوابه كما سيأتي وخرج
بقوله ان تقدم عليه الخ ما اذا اشعر الشرط نفسه بالجواب نحو فان استطعت
ان تبتغي نفقا الخ اى فافعل او وقع جوابا نحو ان جاء في جواب اتكرم زيدا فان
الحذف فيهما جائز لا واجب فقليل اى اذا حذفت جملة الشرط كلها كقوله
متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر اى متى تثقفوا تؤخذوا واما اذا بقي منها بقية

كلا النافية فى بيت الش ونحو ان خير فخير فكثير فجعل الش البيت من القليل ليس
على ما ينبغى ومن الكثير ايض بل الواجب حذف فعل الشرط وابقاء مفسره فى
نحو وان احد من المشركين استجارك لكن بشرط مضى الفعل مع ان خاصة
فالحذف والتفسير مع غيرها خاص بالضرورة كقوله اينما الريح تميلها تمل وقوله
وقديك ان هو يستزدك مزيد مفرقك كمقعد ومجلس وسط الراس الذى
يفرق فيه الشعر وجواب الشرط نحو اى يستدل على كون المذكور جوابا
للشرط او للقسم بهذه العلامات باللام والنون اى بهما معا وجوبا
عند البصريين فان خلا منهما قدر فيه النفى كما مر فى نون التوكيد باللام وقد
اى غالبا وقد يجرد لفظا منهما معا او احدهما فيقدر ان فيه كقتل اصحاب
الاخدود فانه جواب القسم فى اول السورة حذفت منه اللام وقد للطول كما
فى المغنى وهذا فى الماضى المثبت المتصرف اما المنفى فسيأتى واما الجامد فيقترن
باللام فقط نحو والله لعسى زيد ان يقوم او لنعم رجلا زيد الا ليس فلا تقترن
بشئ كوالله ليس زيد قائما فتامل فبان واللام اى الاكثر اجتماعهما وندر
تجردهما منهما كقول ابى بكر فى تشاجر بينه وبين عمر والله انا كنت اظلم منه الا ان
استطال القسم فيحسن التجرد كما نقله الدمامينى عن المص كقول ابن مسعود
والذى لا اله غيره هذا مقام الذى انزلت عليه سورة البقرة نفى بما
اى وجرد من اللام وجوبا سواء كان الفعل مضارعا كما مثله او ماضيا كآية
ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده اى ما امسكهما ونحو والله ما قام
زيد او لا قام وشذ النفى بلم او لن كما شذ اقتران المنفى باللام والاسمية
كذلك اى تنفى بما او لا او ان وتجرد من اللام وما مر كله فى القسم غير الاستعطافى
اما هو فجوابه جملة انشائية كقوله بربك هل ضممت اليك ليلى قبيل الصبح او قبلت فاها
وقوله بعينيك يا سلمى ارحمى ذا صبابة ولا يجاب بالانشاء قسم غيره فاذا
اجتمع شرط وقسم اى ولو كان القسم مقدرا كما مر فى وان اطعتموهم انكم لمشركون
حذف جواب المتأخر منهما فيستثنى الشرط الامتناعى كلو ولولا فيتعين
الاستغناء بجوابه عن جواب القسم وان تأخر خلافا لابن عصفور كقوله

والله لولا الله ما اهتدينا قال الدماميني والحق ان لولا وجوابها جواب
القسم ولم يغن شئ عن شئ وهو مقتضى كلام التسهيل في باب القسم
تنبيه اذا تأخر القسم مقرونا بالفاء وجب جعل الجواب له وجملة القسم
جواب الشرط كان قام زيد فوالله لاضربنه واجاز ابن السراج جعل القسم
المتأخر جواب الشرط ولو بلا فاء على تقديرها وهو ضعيف لان حذفها
خاص بالضرورة اشمونى وقيل بالضم خبر مقدم عن ذو خبر اى ما يطلب
خبرا من مبتدا او ناسخ وقد جاء قليلا انه هذا مذهب الفرا كما في حواشي
البيضاوي ومنعه الجمهور وحملوا البيت على الضرورة او ان اللام زائدة
لا موطئة وانظر لم لم يجعل الشرط وجوابه جواب القسم كما مر في لولا الله
لئن منيت اى ابتليت وغب الشئ بكسر الغين المعجمة عاقبته وخص غب المعركة
لانه مظنة الضعف والفتور بسبب ما كانوا فيه من القتال تنبيها على شدة
شجاعتهم وعدم اهمالهم العدو في اى حالة وتنفعل بالفاء لا بالقاف اى تتبرى
وتنفصل فلام لئن موطئة انه هو من قولهم موضع وطئ اى يسهل المشى فيه
فكانها وطئت طريق القسم اى سهلت على السامع تفهم الجواب وعرفوها بانها
اللام الداخلة على اداة الشرط مطلقا بعد قسم لفظى او مقدر لتوذن بان الجواب
له لا للشرط والغالب دخولها على ان وهي غير لام الجواب ومن اطلق على هذه
موطئة فقد تسمح وقال الزمخشرى وغيره لا يجب دخول الموطئة على الشرط
وعلى هذا فهل يشترط دخولها على ما يشبهه كالموصولة في آية لما اتيتكم من
كتاب وحكمة اولا كما الزائدة في آية وان كلا لما ليوفينهم ظاهر المغنى الاول كذا في
حواشي البيضاوى باثبات الياء واحتمال انه جواب القسم حذفت ياؤه
للضرورة بعيد والله اعلم ❊ استعمالين زاد غيره اربعة مطلب فصل لو
العرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا والتحضيض لو تأمر فتطاع والتقليل
تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي فهي حرف تقليل لا جواب
له كالاوليين لكن نظر فيه الدماميني بان كل ما اورد شاهدا على التقليل
تصلح فيه شرطية بمعنى ان حذف جوابها والتقليل مستفاد من المقام

اى وان كان التصدق بظلف فلا تتركوه الرابع التمنى نحو لو تأتينا فتحدثنا بالنصب قيل ومنه لو ان لنا كرة اى رجعة الى الدنيا ولذا نصب فنكون فى جوابها لكن يحتمل انه نصب لعطفه على الاسم الخالص وهو كرة ومذهب المص ان لو هذه هى المصدرية اغنت عن فعل التمنى والاصل وددت لو تأتينى نحو فحذف وددت لاشعار لو به لكثرة مصاحبتها له فاشبهت ليت فى الاشعار بالتمنى فنصب جوابها كليت وانما دخلت على ان المصدرية مع ان الحرف المصدرى لايدخل على مثله لان التقدير لو ثبت ان لنا كرة فصلة لو محذوفة وان وصلتها فاعل به فان قلت لو كانت هى المصدرية لوجب ان يطلبها عامل مثلها ولاعامل هنا قلت الظ انها مفعول لفعل التمنى الذى نابت عنه والتقدير وددت اتيانك فتحديثك وودنا ثبوت كرة لنا فنكون وقال غير المص هى لو الشرطية اشربت معنى التمنى اى فلا بدلها من جزاء كالشرط ولو مقدرا وقيل هى قسم برأسها فلاجزاء لها كما هى على قول المص ولاتسبك بمصدر بخلافها على قوله وعلى كل الاقوال قد يجئ لها جواب منصوب كليت وقد لايجئ مصدرية اى فترادف ان معنى وسبكا وفى ابقاء الماضى بعدها على مضيه وتخليص المضارع للاستقبال الا انها لاتنصب ولابد ان يطلبها عامل كأن تكون فاعلا كقولها ماكان ضرك لو مننت اى منك او مفعولا نحو يود احدهم لو يعمر او خبرا كقول الاعشى وربما فات قوما جل امرهم من التأنى وكان الحزم لو عجلوا والظ انها لاتقع مبتدأ بخلاف ان واكثر وقوعها بعد نحو ود وواحب واكثرهم لم يثبت ورودها مصدرية بل هى فى ذلك شرطية حذف جوابها مع مفعول يود اى يود احدهم التعمير لو يعمر لسره وفيه تكلف لايخفى ويشهد لمثبتها ودوا لو تدهن فيدهنوا بنصب يدهنوا عطفا على تدهن لان معناه ان تدهن فهو من العطف على المعنى وقيل نصب فى جواب ودوا لاشعاره بالتمنى وفيه ان الجواب لايكون الا للانشاء بالاستقراء وودوا خبر عن تمن حصل منهم فتأمل فى مضى متعلق بشرط باعتبار تضمنه معنى الحصول اذ المراد بالتعليق اى حرف لتعليق حصول مضمون الجزاء على حصول مضمون الشرط

في الماضي فهو ظرف للحصولين وكذا للتعليق النفساني لوجوب سبقه عليهما
واما التعليق بمعنى الاخبار بان الجواب كان مربوطا بالشرط ومعلقا عليه
في النفس فهو حالي اي حال النطق بلو لا في الماضي افاده سم حرف لما كان
سيقع وهو الجواب لوقوع اي عند وقوع غيره وهو الشرط اي لما كان في الماضي
متوقع الوقوع عند وقوع غيره لكنه لم يقع لعدم وقوع الغير فالاتيان بكان للاحتراز
عن ان فانها لما يقع في المستقبل ومثلها اذا لكنها ليست حرفا والاتيان
بالفعل المستقبل للاحتراز عن لما الوجودية فانها لما وقع في الماضي لوقوع
غيره وبالسين الدالة على التوقع للدلالة على انه لم يقع الان لضرورة توقعه
كما لم يقع في الماضي فهي مصرحة بان الجواب لم يكن وقع ولا هو واقع الان
فمعنى عبارته ان لو تدل مطابقة على ان الثاني كان يحصل في الماضي عند
حصول الاول وتدل التزاما على امتناع وقوع الثاني لاجل امتناع وقوع الاول
لان عدم اللازم يوجب عدم الملزوم كذا في الدماميني ومنه يعلم ان عبارة س
مساوية لعبارة من قال حرف امتناع لامتناع كما نقله الشمني عن البدر بن
مالك وان اوهم صنيع الشرح خلافه وفي الهمع عن ابي حيان ان س نظر الى
منطوق لو وغيره الى المفهوم اهـ صبان وقول الدماميني لان عدم اللازم الخ فيه
نظر لان الاول ليس لازما للثاني بل ملزوم له وسبب كما هو مقتضى اول عبارته
حيث جعل الثاني كان يحصل عند حصول الاول فالاول ملزوم لا لازم وامتناع
الملزوم لا يوجب امتناع اللازم كما سيأتي وعبارة س انما تفيد ان لو تدل التزاما
على امتناع الثاني من حيث ربطه بالاول الممتنع بمقتضاها لا من حيث
ان الاول لازم لان اللازم هو الثاني لا الاول فتأمل حرف امتناع لامتناع
اي يفيد امتناع الجزا لامتناع الشرط وهذه عبارة الجمهور وظاهرها فاسد
لاقتضائها كون الجواب ممتنعا في كل موضع وليس كذلك لان الشرط سبب
وملزوم والجواب مسبب ولازم وانتفاء السبب والملزوم لا يوجب انتفاء
المسبب واللازم لجواز تعدد الاسباب فيوجد لسبب آخر وكذا يرد على مفهوم
عبارة س المارة ولهذا قال في ش الكافية العبارة الجيدة في لو ان يقال حرف يدل

على

على امتناع تال يلزم لثبوته ثبوت تاليه اى فى الماضى فجى زيد محكوم باشفائه بمقتضى
لو وبكونه يستلزم ثبوته ثبوت اكرامه فى الماضى وهل هنالك اكرام آخر غير اللازم
من المجى اولا لا يتعرض لذلك بل الاكثر امتناع الاول والثانى معًا واهله ان
تؤول عبارة القوم وش بان المراد فيهما انها تدل على امتناع الجواب الناشئ من
فقد السبب وهو الشرط لا على امتناعه مطلقا اى ان جوابها ممتنع من حيث
امتناع المعلق عليه وقد يكون ثابتا لسبب غيره لا انه يستدل بامتناع الاول
على امتناع الثانى حتى يرد عليه ما ذكروا والحاصل ان لو تدل مطابقة على انه كان يلزم
من حصول شرطها حصول الجواب ويلزم انتفاء شرطها ابدا اذ لو كان حاصلا
لكان الجواب كذلك ولم تكن للتعليق فى الماضى بل للايجاب فيه مثل لما
لان الثابت الحاصل لا يعلق واما جوابها فلا يلزم امتناعه مطلقا بل
اذا لم يكن له سبب غير الشرط وهو الاكثر نحو ولو شئنا لرفعناه بها ولو
شاء لهديكم اجمعين فانتفاء الرفع وهداية الجميع لا من ذات لو بل لانه لا سبب
لهما غير المشيئة المنفية بمقتضى لو وكذا لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا
اما اذا كان له سبب غير الشرط فلا يلزم نفيه بل قد لا تدل على نفيه ولا ثبوته
كلو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودا لاحتمال وجوده من غير الشمس
كالسراج ونفيه اصلا وقد تدل على ثبوته قطعا فى جميع الازمنة وذلك كما فى
المطول اذا كان الشرط مما يستبعد استلزامه ذلك الجزاء ونقيضه اليق به
فيلزم استمرار الجزاء مع وجود الشرط وعدمه لربطه بابعد النقيضين سواء اختلفا
نفيا واثباتا كآية ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام الخ ونحو لو لم تكرمنى لاثنيت
عليك او كانا مثبتين كلو اهنتنى لاثنيت عليك او منفيين كقول عمر نعم العبد صهيب لو لم
يخف الله لم يعصه فقد دلت فيه على انه كان يلزم من حصول عدم الخوف فى الماضى عدم المعصية
لان المتكلم فرض عدم الخوف وجعله سببا لذلك لتحققه مع ما يقتضى عدم
العصيان كالمحبة او الاجلال واذا امتنع الشرط وهو عدم الخوف بمقتضى
لو ثبت نقيضه وهو الخوف وهو انسب واليق باقتضاء عدم المعصية من
الشرط نفسه فاذا يثبت عدم العصيان مطلقا لانه مع الخوف اولى واحق منه

مع عدمه فتلخص ان لو قد ترد للاستمرار وهو ما ذكر وقد ترد للترتيب الخارجي
اى الدلالة على امتناع الثانى لامتناع الاول كلو شاء لهديكم وقد ترد للاستدلال
العقلى اى الدلالة على امتناع الاول لامتناع الثانى عكس ما قبله كلو كان فيهما
آلهة الخ فتفهم ذلك والله اعلم والاولى اصح قد علمت ما فيه ماهو مستقبل
المعنى اى فترادف ان الشرطية فى التعليق الا انها لا تجزم على المختار فما بعدها
ان كان ماضى اللفظ صرفته للمستقبل كما مثله او مضارعا خلصته للاستقبال
كقوله ولو تلتقى اصداؤنا بعد موتنا ومن دون رمسينا من الارض سبسب
لظل صدى صوتى وان كنت رمة لصوت صدى ليلى يهش ويطرب
اى وان تلتقى والرمس القبر والسبسب بجعفر المفازة الواسعة والرمة
العظام البالية ويهش اى يرتاح وقيل لا تجئ للمستقبل اصلا وما ورد من ذلك
مؤول بالماضى والحق ان ذلك وان امكن فى الآية بجعل المعنى لو علموا فيما مضى
انهم يتركون ذرية خافوا لا يمكن فى جميع ما ورد كهذين البيتين ونحو ولو كره
المشركون ولو اعجبك كثرة الخبيث الى غير ذلك مما هو كثير لو تركوا اى قاربوا
ان يتركوا لان الخطاب للاوصياء على الاطفال يحثهم على نصحهم والخوف
الذى هو مضمون الجزاء انما يقع قبل الترك لانهم بعده اموات ولو ان
ليلى الخ سلمت جبران والواو فى ودونى حالية والجندل الحجارة والصفائح الحجارة
العراض التى تكون على القبور وزقى بالزاى والقاف اى صاح والظاهر ان او
عاطفة اما على اصلها او بمعنى الواو وجعلها بمعنى الى ان تكلف والصدا كالفتى
ما تسمعه مثل صوتك فى الخلا والجبال ومن اللطائف ما حكى عن مجنون
ليلى انه لما مات وتزوجت برجل من اقاربها مر بها على قبره فقال لها هذا قبر
الكذاب فقالت حاش لله انه لم يكذب فقال اليس هو القائل ولو ان ليلى الخ
فاستأذنته فى السلام عليه فاذن لها فقالت السلام عليك يا قتيل الغرام
وحليف الوجد والهيام ففر الصدا من القبر فسقطت ميتة ودفنت عنده
فطلع من قبرهما شجرتان يلتف بعضهما على بعض فسبحان من حارت الافكار فى
عظيم قدرته اه سندوبى وهى اى لو المذكورة فى كلامه وهى الشرطية بقسميها

وشرطها

ومثلها المصدرية كما في التوضيح وشرحه ويظهر ان بقية اقسامها كذلك بل يتعين
في الاختصاص متعلق بمتعلق الكاف او بالكاف نفسها لما فيها من
معنى التشبيه لكن نحو لو انثم لكن وان مبتدا خبره قد تقترن والجملة خبر
لكن وقد للتحقيق لا للتقليل لكثرة ذلك فيها كما في التوضيح فلا تدخل
على الاسم محله اذا لم يكن معمولا لمحذوف يفسره ما بعده وانما دخلت عليه قليلا
كقوله اخلاى لو غير الحمام اصابكم عتبت ولكن ما على الدهر معتب
اي لو اصابكم غير الحمام وكما يحكى عن سيدنا عمر حين اراد الرجوع عن الشام لما
بلغه ان بها طاعونا فقال له ابو عبيدة افرارا من قدر الله فقال لو ان غيرك
قالها يا ابا عبيدة نعم نفر من قدر الله الى قدر الله اي لو قالها غيرك والجواب
محذوف اي لا انتقمت منه وقول حاتم لما لطمته الجارية وهو اسير لو ذات سوار
لطمتني اي لو لطمتني حرة لهان علي لان الاماء عندهم لا يلبسون السوار
ولا يختص ذلك بالضرورة والندور خلافا لابن عصفور لقوله تعالى قل
لو انتم تملكون خزائن رحمة ربي اي لو تملكون تملكون فحذف الفعل الاول
اكتفاء بمفسره فانفصل الضمير ومنه التمس ولو خاتما من حديد اي ولو كان
الملتمس خاتما واما قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري
اي نجاتي فقيل على ظاهره وان الجملة اسمية وليتها شذوذا وجعله ابن خروف
على اضمار كان الشانية وقال السيرافي هو من الاول فحلقي فاعل بمحذوف
يفسره شرق اي لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل اولا ثم الضمير المبتدا
فهي مختصة بالفعل لفظا وتقديرا فاعل بفعل محذوف اي كما هي
كذلك بعد ما المصدرية اتفاقا نحو لا اكلمه ما ان في السماء نجما اي ما ثبت
ان الخ ورجح ان فيه ابقاء لو على اختصاصها بالفعل واوجب الزمخشري كون
خبر ان الخ فعلا ليكون عوضا عن المحذوف مع ان وقوعه اسما شائع جامدا
كان كما في آية ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام او مشتقا كقول لبيد
لو ان حيا مدرك الفلاح ادركه ملاعب الرماح ومثله كثير وهذا
مذهب ش ظاهره رجوع الاشارة الى كل من الابتدا وتقدير الخبر وهو

وهو خلاف ما في التوضيح وغيره من ان مذهبه كون ان وصلتها مبتدا لا يحتاج ج
لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند اليه ولعله قول ثان له ان لو هذه
اى الشرطية بقسميها الامتناعية والتى بمعنى ان واحترز بالغالب عن الثانية
لان التى تصرف المضارع الى المضى هى الامتناعية فقط كما في رهبان
مدين بلدة بساحل بحر الطور وجملة يبكون حال من هاء عهدتهم وعزة اسم
محبوبته وصرح باسمها تلذذا وتصحيحا للوزن وانه فخمها الاضمار كما بقم
ولا بد للو هذه اى الشرطية بقسميها فخرج الزائدة لمجرد الوصل فلا تحتاج لجواب
كزيد ولو كثر ماله بخيل كما في ان الوصلية والجواب اما مذكور او محذوف لدليل
نحو ولو ان قرآنا سيرت به الجبال الخ تقديره والله اعلم ما نفعهم وكقول عمرو حاتم
الماريين منفى بلم اى لا بغيرها لانه يشترط في جوابها المضى لفظا او معنى
وهو هذا او الماضى اما مثبت او منفى بخصوص ما ولا يجوز ان تجاب بغير الثلاثة
واما قوله عليه الصلاة والسلام لو كان لى مثل احد ذهبا ما يسرنى ان لا يمر
على ثلاث وعندى منه شئ فهو على حذف كان اى ما كان يسرنى فلا يرد ان
المضارع المنفى بما مستقبل لفظا ومعنى والظ ان لا في ان لا يمر زائدة للتوكيد
على حد لئلا يعلم اهل الكتاب اى لان يعلم قيل وقد تجاب بجملة اسمية للدلالة على
استمرار الجزاء نحو ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة الخ لان بين الاسم والماضى تشابها
من حيث قبول اللام والاصح ان جملة لمثوبة الخ مستأنفة واللام للابتداء
او في جواب قسم مقدر لا في جواب لو بل هى في الوجهين للتمنى لا تحتاج لجواب
كما في التوضيح والتمنى على سبيل الحكاية اى انهم بحال يتمنى العارف بها ايمانهم
تلهفا عليهم ويحتمل انها شرطية حذف جوابها اى لاثيبوا مثبتا اى ماضيا
مثبتا منفيا بلم اى مضارعا منفيا بلم تصحبه اللام اى لانها لا تصحب
منفيا بغير ما كما في التصريح لما يلزم من ثقل اجتماع اللامين لا لابتداء غالب ادوات
النفى باللام والله اعلم ✧ اما كهما الخ المراد انها نائبة
عنهما وقائمة مقامهما كما في الش لا انها بمعناهما جميعا لانها حرف فكيف تكون
بمعنى اسم وفعل وفائه كالاستدراك على ما قبله لما ستعرفه وفا مبتدا

مطلب اما ولولا ولوما

خبره جملة الف والفه للاطلاق ووجوبا حال من ضمير الف الراجع للفا ولتتلو
مفعوله ان بنى للفاعل بزيادة اللام للتقوية وانه تتعلق بمحذوف حال من نائب
فاعله اى الف الفاء حال كونه مصاحبا لتالى تاليها وعلى هذا الاعراب فلا مسوغ
للابتداء بفا الا ان يجعل الجملة حالا لازمة من اما فيسوغ على حد سرينا ونجم قد اضاء ويمكن جعل
قوله لتلو صفة لفا فيسوغ بها اى وفا مصاحبة لتلو تلوها الف وجوبا فتأمل لما اخر
تفصيل اى غالبا لا دائما على المختار ومن غير الغالب اما زيد فمنطلق ومن التزم فيه التفصيل
فقد تكلف بتقدير القسم الآخر ومجمل يشملهما لكن قال الموضح في الحواشي الحق ان
ذلك لا يقال لانه عند التردد في تخصيص نسبة او احدهما الى الانطلاق فتقول
اما زيد فمنطلق اى واما غيره فلا فهى على هذا للتفصيل اه تصريح والحق ان ذلك
لا يتأتى في كل المواضع اذ التزامه في نحو اما بعد فاقول كذا لا يخفى تعسفه بتقدير
المجمل والمقابل كان يقال الازمان مختلفة اما بعد كذا فاقول واما قبله فلا ونقل
حفيد العصام عن الزمخشرى ان التفصيل اما لمجمل سابق او لمتعدد في الذهن
يختار المتكلم منها ما يهمه ويترك ما عداه ومنه اما بعد فلا تقدير على هذا الا انه مخالف
لاكثر النحاة اه واذا كانت للتفصيل فاما ان تكرر مع كل الاقسام كاما السفينة
واما الغلام الخ او يستغنى عن احد القسمين بالآخر نحو فاما الذين آمنوا بالله
واعتصموا به الخ اى واما غيرهم فبضد ذلك او بكلام يذكر في موضعه نحو
فاما الذين في قلوبهم زيغ الخ اى واما الذين آمنوا فيكلون علمه الى ربهم
بدليل والراسخون في العلم الخ مقام اداة الشرط اى دائما فلا تفارقه كالتوكيد
ولذا قال الموضح هى حرف شرط وتوكيد دائما وتفصيل غالبا وصريح الش انها غير موضوعة
للشرط بل نائبة عنه ومتضمنة معناه وهو ما صرح به غير واحد والدليل على شرطيتها
لزوم الفاء بعدها ولا تصلح للعطف اذ لا يعطف المبتدا على خبره في نحو ما مر ولا
الفعل على مفعوله في نحو فاما اليتيم فلا تقهر وهكذا ولا للزيادة لعدم الاستغناء
عنها فتعينت للجزاء وكونها زائدة لازمة كالباء في افعل به باطل لان اللزوم لغير
مقتض ينافى الزيادة بخلاف اللزوم في افعل به فلرفع قبح اسناد صورة الامر
الى الظاهر فان قيل لو كانت للشرط لتوقف جوابها على شرطها مع انك تقول

امّا علماً فعالم ولاشك انه عالم ذكرت العلم الا اجيب بانه من اقامة السبب مقام
المسبّب اى مهما تذكرا العلم فانت محق لانه عالم ومثله كثير ولمّا كونها للتوكيد فقل
من ذكره وقد احكم الزمخشرى شرحه بما حاصله ان جوابها لما كان معلقا على المحقق
وهو وجود شئ فى الدنيا بدليل تقديرها بمهما يكن من شئ افادت تحققه ووقوعه
لا محالة اذ ما دامت الدنيا لا تخلو عن وجود شئ فلا تذكر الا عند قصد التحقيق
ولهذا فسّرها سيبويه قد يقال هذا التفسير لا يدل الا على نيابتها عن الاداة
فقط والفعل محذوف بعدها وانما ذكره فى التفسير لبيان ذلك المحذوف ويؤيد
ذلك قول ابن الحاجب انهم التزموا حذف الفعل بعد امّا ولئلا يقع بينها وبين جوابها
ما هو كالعوض من الفعل المحذوف والصحيح انه جزء من الجملة الواقعة بعد الفاء
قدم عليها لقصد العوضية وكراهة تلو الفاء اما اهو صبّان فلذلك لزمتها
الفاء اى لكون المذكور بعدها جواب الشرط الذى نابت عنه لزمتها الفاء التى
تدخل الجواب قضاء بحق ما حذف وابقاء لاثره فى الجملة فلزوم الفاء انما هو
لنيابتها عن الاداة فقط لا عن فعل الشرط كما يقع فى بعض العبارات لانها
لم تنب عنه كما مرّ ولو سلم فالفاء ليست له بل لنفس الاداة لانها هى العاملة
فى الجواب على المختار فان قلت الفاء لا تلزم فى جواب الشرط الا اذا لم يصلح
لمباشرة الاداة كما مرّ فلم لزمت امّا مطلقا اجيب بانه لما كانت شرطيتها
خفية لكونها بطريق النيابة جعل لزوم الفاء قرينة شرطيتها وقال الرضى
لانها لما حذف شرطها فلم تعمل فيه قبح عملها فى الجزاء فلزمتها الفاء وامتنع جزمه
ولو مضارعا والاصل مهما يكن فمهما اسم شرط مبتدا وفى خبره الخلاف السابق
ويكن امّا تامة ففاعلها ضمير مهما او ناقصة فهو اسمها وخبرها محذوف اى موجودا
ومن شئ بيان لمهما للتعميم ودفع ارادة نوع بعينه وقيل من زائدة وشئ فاعل
يكن وح فرابط جملة الخبر بالمبتدا اعادته بمعناه لان مهما معناه شئ وانما
خص الجمهور مهما بالتقدير لعدم مناسبة غيرها لان ان للشك والشرط هنا محقق واذا ما تستدعى زيادة المقدر ولزومها الاضافة وغيرهما خاص بقبيل كالزمان ن
فى متى والعاقل فى من وغيره فى ما والمراد هنا التعميم ووجود شئ ما لكن هذا

اما

انما يتم على القول بأن مهما اعم من ما لا على انها بمعناها وحكى المصرح عن بعضهم تقدير ها
بان لا نهام الباب اى ان اردت معرفة حال زيد فهو ذاهب فحذفت ان وشرطها
واثبت اما منابهما ثم اخرت الفاء اى اصلاحا للفظ لكراهة تلو الفاء اما
ولوجود صورة عاطف بلا معطوف عليه فزحلقوا الفاء عن موضعها وفصلوا
بينهما بجزء من الجواب وذلك واحد من ستة اما بالمبتدا كمثال الشرح او بالخبر كاما فى
الدار فزيد او باسم منصوب بما بعد الفاء لفظا فاما اليتيم فلا تقهر او محلا واما
بنعمة ربك فحدث او بمنصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء واما ثمود فهديناهم هم
على نصب ثمود ويجب تقدير عامله بعد الفاء لئلا يكثر الفاصل بينها وبين اما
او بظرف كاما اليوم فاضرب زيدا والمختار عند المص انه معمول للجواب لا الفعل
الشرط المحذوف ولا لاما النائبة عنه ليكون المعلق عليه مطلقا فيكون ابلغ
فى تحقق الجواب ولا يعمل ما بعد فاء الجزاء فيما قبلها الا مع اما لكونها مزحلقة
عن مكانها كما مر السادس بجملة الشرط دون جوابه فاما ان كان من المقربين
فروح اى فجزاؤه روح فحذف جواب الشرط استغناء عنه بجواب اما لا العكس
لئلا يجحف بها ولان قاعدة اجتماع شرطين بعدهما جواب واحد انه للاسبق منهما
فالفصل اما باسم واحد ومنه الموصول مع صلته او بما هو فى حكمه كجملة الشرط
لا بما كثر الا بالجملة الدعائية ان تقدمها فاصل كاما اليوم رحمك الله فالامر كذا
او اشموني والظاهر ان مثلها الجملة الاعتراضية كما سيأتى عن الهمع فى آية فاما الذين
اسودت وجوههم فاما القتال الخ مبتدا خبره جملة لا قتال لديكم والرابط
اعادة المبتدا بلفظه والشاهد فيه حذف الفاء مع عدم قول محذوف للضرورة
وقد يقال يصح تقدير القول اى فاقول لا قتال لديكم والرابط ما مر او محذوف
اى فيه اى فى شأنه ولا شك فى صحة الاخبار والمعنى ح خلافا لمن منعه وقوله
سيرا اسم لكن وخبرها محذوف اى لكن سيرا لديكم او هو مصدر لمحذوف واسم
لكن محذوف اى ولكنكم تسيرون سيرا وعراض المواكب بكسر العين المهملة
وبالضاد المعجمة شقها ونواحيها فالكثرة عند حذف القول معها ظاهره
تبعا للمفهوم المتن ان حذفها ح كثير فيفيد جواز ابقائها مع حذف القول على قلة

وهو ظاهر الهمع وصرح الاشموني كالتوضيح بوجوب حذفها مع القول استغناء عنهما بالمقول وحكى في الهمع قولا بمنع حذفها ولو مع القول انه للضرورة وان الجواب في الآية فذوقوا والاصل فيقال لهم ذوقوا فحذف القول وانتقلت الفاء للمقول وما بين الموصول والفاء اعتراض فتلخص في حذف الفاء مع القول ثلاثة اقوال مابال رجال الاولى في هذا عدم تخريجه على القليل لجواز تقدير فاقول مابال الخ واظهر منه قول عائشة اما الذين جمعوا بين الحج والعمرة طافوا طوافا واحدا فانه اخبار بشئ مضى لا يصح فيه تقدير القول اذا امتناعا مفعول لعقد اي ربطا امتناعا الشئ بوجود غيره الا بالمبتدا اي ولو ضميرا متصلا كلولاه ولولاك فانها وان كانت في ذلك حرف جر لا يتعلق بشئ عند من لكن مجرورها في محل رفع بالابتداء وخبره محذوف وجوبا من جواب اي لجواب لو في شروطه المارة وقد يحذف لدليل نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وان الله تواب حكيم اي لهلكتم غالبا من غيره في المثبت لولا زهير جفاني كنت معتذرا وفي المنفي بما لولا رجاء لقاء الظاعنين لما ابقت نواهم لنا روحا ولا جسدا وبهما اي متعلق بهما اي ميز والتحضيض مفعوله وهلا عطف على الهاء من بهما او مبتدا حذف خبره اي كذلك والا انه عطف على هلا بحذف العاطف فان قصدت بهما التوبيخ اي بلولا ولوما وكذا هلا والا فانها كلها ترد للتوبيخ اي اللوم على ترك الفعل والتنديم اي الايقاع في الندم وتختص بالماضي لفظا نحو لولا جاؤا عليه باربعة شهداء فلولا نصرهم الذين اتخذوا ومنه هلا التقدم في البيت الآتي او تاويلا كقوله لولا الكمي اي لولا عددتم وانما قال تعدون لحكاية الحال اه اشموني كان مستقبلا اي لفظا كهلا تضرب زيدا او معنى كما مثله والا مخففا اذ اي فيكون للتحضيض نحو الا تقاتلون قوما نكثوا ولم يذكرها في التسهيل لان اكثر مجيئها للعرض وهو كالتحضيض الا انه طلب بلين لا بازعاج فيحتمل انه ذكرها هنا لمشاركتها هلا في الاختصاص بالفعل لا في التحضيض فتكون ادواته اربعة فقط وهو المشهور او للاشارة الى انها قد تاتي له كالآية فتكون خمسة اه اشموني بفعل مضمر متعلق بعلق

الواقع

الواقع صفة لاسم وقوله او بظاهر اى او بفعل ظاهر وقد يقع بعدها مبتدأ أو خبر فيكون الفعل المضمر كان الشانية نحو فلا نفس ليلى شفيعها الآن بعد نحو قيل بحذف الهمزة ونقل حركتها اللام ولعله الرواية والا فالوزن صحيح مع الهمزة واللجاجة من لج يلج كعلم يعلم اى غضب وتلحونني من لحيت الرجل اذا لمته وقوله والقلوب صحاح اى خالية من الغضب عامرة بالود تعدون عقر النيب بكسر النون جمع ناب وهو المسنة من النوق وبنى منادى وضوطرى بفتح الضاد المعجمة وسكون الواو وفتح الطاء والراء المهملتين المرأة الحمقاء والكمى الشجاع المتكمي في سلاحه اى المتغطى به والمقنع الذى على راسه بيضة الحديد والله سبحانه وتعالى اعلم ن

مطلب الاخبار بالذى والألف واللام

ما قيل نحو ما موصول مبتدا خبره لفظ خبر وجملة قيل اخبر صلته والعائد الهاء فى عنه والذى مقصود لفظه اولا وثانياً فلا صلة له ومبتدا حال من الذى الثانى وقيل بالضم متعلق باستقر وهو حال ثانية اما مترادفة او متداخلة وما سواهما اى سوى الاسم الذى قيل اخبر عنه وسوى لفظ الذى من بقية الجملة خلف معطى التكملة هو الضمير الذى يخلف الاسم المطلوب الاخبار عنه وهذا الاسم هو معطى التكملة اى يكمل به الكلام بعد صوغ التركيب فانه يصير خبراً بعد ان كان مفعولا مثلاً لامتحان الطالب اى فيسمى باب الامتحان وبعضهم يسميه باب السبك اى سبك كلام من آخر وكثيراً ما يصاغ هذا التركيب ابتداء لغير ذلك كتقوى الحكم لان فيه اسناداً الى الضمير والى الظاهر او القصر فى نحو الذى قام زيد رداً على من اعتقد خلافه او شركته او تشويق السامع كقوله واصف ناقة صالح دين

والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

كما وضعوا باب التمرين هو المسمى بباب الابنية وضعوه لامتحان الطالب فى التصريف كان يقال كيف تبنى من قرأ مثل جعفر فلا يحسنه الا من برع فيه كما لا يحسن الجواب هنا الا البارع فى العربية لابتنائه على جميع ابوابها وجواب ذلك قرأ كسكرى واصله قرء بهمزتين كجعفر قلبت الثانية ياء ثم الفاً لما سيأتى فى الابدال قال ابو على الفارسى

سالت ابن خالويه بالشام عن مسئلة فما عرف السؤال وقد اعدته ثلاثا وهي
كيف تبني من وأى مثل كوكب على لغة من قرأ قد افلح بالنقل ثم تجمعه بالواو
والنون ثم تضيفه لنفسك وجوابها ان اصله ووأى ككوكب قلبت الياء الفا
لتحركها وفتح ما قبلها فصار ووأى كسكرى ثم حذفت الهمزة لنقل حركتها الى الواو
الساكنة قبلها فصار ووكفتى فاجتمع واوان اول الكلمة قلبت الاولى همزة فصار
اوا فاذا جمعته قلت أوون بحذف الالف اخره لسكونها مع واو الجمع كما في مصطفو
فاذا اضفته لنفسك قلت اوىّ بحذف النون للاضافة وقلب واو الجمع ياء
لاجتماعها ساكنة مع الياء اهـ صبان   بمعنى عن اى وعنه بمعنى بر اى اخبر عن
الذي بذلك الاسم وقيل الباء سببية اى اخبر عن ذلك الاسم بسبب التعبير عنه
بالذي او للاستعانة اى اخبر متوصلا الى هذا الاخبار بالذي   فجئ
بالذي ثم حاصله خمسة اعمال الابتداء بالذي وتأخير ذلك الاسم ورفعه
على الخبرية وجعل ما بينهما صلة الذي وان تجعل في المكان الذي كان فيه
الاسم ضميرا مطابقا له في معناه واعرابه وكذا مطابقا للموصول لانه عائد
ويلزم كونه غائبا وان كان خلفا عن ضمير متكلم او مخاطب لان الموصول في
حكم الغائب فاذا قيل اخبر عن التاء من ضربت زيدا قلت الذي ضرب
زيدا انا فعملت ما ذكر من الاعمال الا ان التاء اذا اخرت لا يمكن النطق
بها مع كونها ضميرا متصلا فلذا تجئ بأنا بدلها والضمير الخلف عنها مستتر
في ضرب او عن بكر من ضرب زيد بكرا قلت الذي ضربه زيد بكر فهاء ضربه
خلف عن بكر قدمت على الفاعل مع ان بكرا كان مؤخرا لامتناع فصل الضمير
مع امكان اتصاله ويجوز حذفها لانه عائد منصوب بفعل او عن زيد من
زيد ابوك قلت الذي هو ابوك زيد او عن ابوك قلت الذي زيد هو ابوك فتجعل
هو مكان ذلك الاسم تقدم او تأخر او عن زيد من جاء زيد وبكر قلت الذي جاء
هو وبكر زيد بتوكيد الخلف المستتر في جاء ليصح العطف عليه او عن زيد من
مررت بزيد وبكر قلت الذي مررت به وبكر زيد باعادة الجار في المعطوف على
الضمير الخلف عند غير المص او عن رغبة من جئت رغبة فيك قلت التي جئت

لها رغبة فيك فتجر خلف المفعول له باللام لان الضمير يرد الاشياء الى اصولها
اوعن يوم الجمعة من صمت يوم الجمعة قلت الذى صمت فيه يوم الجمعة بجر الخلف بفى
لما ذكر وقس على ذلك   وباللذين الخ اى وكذا اللتين واللاتى واللائى والالى
لا بغير ذلك من الموصولات ولو قال وبفروع للذى نحو التى لوفى بذلك
اذا كان الاسم الموصول كذا فى نسخ والصواب حذف لفظ الموصول   المخبر
عنه بدا اى بالموصول اى بسببه على ما تقدم وقوله لانه اى الاسم خبر عنه اى عن
الموصول   قبول الخ شروع فى شروط الاسم المخبر عنه بعد ان بين كيفية
الاخبار وهذا الباب منحصر فى هذين الطرفين   قد حتما خبر عن قبول
فالفه للاطلاق لا للتثنية لان الضمير للمضاف لا للمضاف اليه   كذا
الغنى بالقصر اى الاستغنا اما الممدود فهو التغنى بالالحان وهو مبتدا
خبره شرط لا العكس لانه نكرة فلا يخبر عنه بالمعرفة وكذا حال من الضمير
فى شرط لتأويله بمشروط اى حال كونه مثل ذلك القبول فى التحتم
يشترط فى الاسم الخ افاد انه لا دخل فى هذا الباب للفعل ولا للحرف الا اذا
قصد لفظهما كضرب من ضرب فعل ماض فتقول الذى هو فعل ماض ضرب
قابلا للتأخير اى بنفسه او ببدله كما مر فى التاء من ضربت زيدا
عما له صدر الكلام اى لان الخبر هنا واجب التأخير عند الجمهور فتفوته
الصدارة ومثله ضمير الفصل على انه اسم لئلا يفوته لزوم التوسط واجاز
المبرد وابن عصفور تقديم الخبر هنا فعليه يخبر عما له الصدر مع تقدمه فلو
قيل اخبر عن ايهم من ايهم قائم قلت ايهم الذى هو قائم على ان ايهم خبر مقدم
عن الذى او عن من فى من تضرب اضرب قلت من الذى تضربه اضرب
فها تضربه خلف عن من فى اعرابها لانها كانت مفعولا مقدما اخرت لاتصا لها
بالفعل ويجوز حذفها لانها عائد منصوب بالفعل   كاسماء الشرط الخ
اى وكم الخبرية وما التعجبية وغير ذلك مما يلزم الصدر   عن الحال والتمييز
اى للزومهما التنكير فلا يخلفهما الضمير فلا يجوز فى جاء زيد راكبا وطاب نفسا
ان تقول الذى جاء زيد اياه راكب وطاب اياه نفس   فلا يخبر عن الضمير الخ

مثله غيره مما يحتاج للربط كاسم الاشارة فى ولباس التقوى ذلك خير والاسم الظ
فى وانت الذى فى رحمة الله اطمع فلا يقال الذى لباس التقوى هو خير ذلك
ولا الذى فى رحمته اطمع الله للمانع الآتى وكذا الاسماء الواقعة فى الامثال
كالكلاب على البقر لعدم الغنى عنها باجنبى اذ الامثال لا تغير الفاظها
كالهاء فى زيد ضربته اى لعدم الغنى عنها بالاجنبى كزيد وعمرو ولانك تقول فى
الاخبار عنها الذى زيد ضربته هو فتفصلها مؤخرة وها ضربته الآن خلف
عنها ويجب فى الخلف عوده على الموصول كما مر فتبقى ح جملة الخبر عن زيد بلا رابط
فان جعلتها رابطا انخرمت قاعدة الباب وبقى الموصول بلا عائد الرابع
هذا الشرط يغنى عن الثانى اذ الاضمار تعريف وزيادة وقد نبه فى ش الكافية
على ان ذكر الثانى زيادة بيان وقد ظهر ان او فى قوله او بمضمر بمعنى الواو ولانه
شرط مستقل غير الغنى بالاجنبى وان الشروط فى كلامه ثلاثة فقط لان
الثانى مكرر وبقى منها ان لا يكون الاسم ملازما للنفى كديار ولا لغير الرفع
كسبحان والظرف غير المتصرف كعند لتعذر جعله خبرا ولا فى جملة انشائية
كزيد من اين زيد لانها لا تصلح لجعلها صلة وان يكون فيه فائدة بخلاف
ثوانى الاعلام كبكر من ابى بكر اذ لا يمكن ان يكون خبرا عن شئ وان يكون
بعض جملة واحدة او فى حكم الواحدة كالشرط وجوابه فى ان قام زيد قمت
فتقول الذى ان قام قمت زيد وكالمتعاطفين بالفاء فى قام زيد فقعد
عمرو فتقول الذى قام فقعد عمرو زيد لان ما فى الفاء من التسبب جعل
الجملتين كالشرط والجزا بمضمر اى يعود على ما قبله ليصح كونه عائد الموصول
فلا يخبر عن مجرور رب فى رب رجل لقيته لان الضمير المجرور بها لا يعود دائما لما
بعده كضمير الشان وكذا لا يخبر عن مجرور مما يختص بالظاهر كحتى ومذ لانه
لا يخلفه الضمير ولا عن الاسماء العاملة عمل الفعل كاسم الفاعل والمفعول
والمصدر واسم الفعل لان الضمير لا يعمل عملها فلا يخلفها فلا يخبر
عن الموصوف وحده اى ولا عن الصفة وحدها كما يشير له قول الش لان الضمير
لا يوصف ولا يوصف به ومثلهما الموصول وحده وصلته وحدها لكونهما

شيئا

شيئا واحدًا ويجوز عنهما معًا ففي جاء الذي قام تقول الذي جاء الذي قام فتجعل
خلفه ضميرًا مستترًا في جاء وهكذا الظرف غير المتصرف والجار والمجرور مع متعلقهما
فلا يخبر عن احدهما وحده لان الضمير لا يتعلق بشئ ولا يتعلق به شئ اما
الظرف المتصرف فيخبر عنه وحده ويجر خلفه بفي كما مثاله بقي ما اذا كان
المتعلق واجب الحذف كزيد في الدار وعندك فهل يصح الاخبار عن مجموعهما كأن
تقول الذي زيد هو كائن عندك بذكر المتعلق او يبقى على حذفه او يمتنع اصلا
فليحرر عن المضاف الخ اي بخلاف المضاف اليه فيخبر عنه وحده كالمجرور
بدون جاره ففي نحو سر ابا زيد قرب من بكر الكريم يصح الاخبار عن زيد وحده
بقولك الذي سر اباه قرب من بكر الكريم زيد ويمتنع عن كل من الباقي وحده
لان الاب مضاف وبكر موصوف والكريم صفة والقرب متعلق الجار فلا
يخلفه الضمير وحده وكذا مجموع الجار والمجرور نعم تخبر عنهما معًا فتقول
الذي سر ابا زيد قرب من بكر الكريم ففي سر ضمير مستتر هو الخلف كما تخبر
عن المضاف مع المضاف اليه كالذي سره قرب من بكر الكريم ابو زيد وعن
بكر مع صفته كالذي سر ابا زيد قرب منه بكر الكريم وفي هذا الاخبار عن
المجرور بدون جاره من بعض ما اي بعض تركيب يكون فعله مقدما
اي على سائر اجزائه لا مطلقا بان تكون الجملة فعلية ولم يتقدم على الفعل شئ
من اجزائها فلا يخبر بال في زيدًا ضربت لانه يجب الترتيب في وضع اجزاء
الجملة فيلزم الفصل بين ال وصلتها اعني الوصف المصوغ من الفعل
كصوغ واق الظ انه خبر لمحذوف اي وذلك كصوغ واق لانه مثال
لما وليس فيه اشارة لشرط زائد حتى يجعل صفة لمصدر محذوف اي
صوغا كصوغ واق الا اذا كان الخ اي يشترط زيادة على ما مر اربعة
شروط فعلية الجملة وتقدم فعلها وتصرفه واثباته واشار المص لهذين بقوله
ان صح الخ لان صلة ال لا تصاغ من جامد ولا منفي الواقية الله وذكر الهاء
واجب لان عائد ال لا يحذف الا لضرورة فيجب ابراز الضمير اي لجريان
الصلة على غير ما هي له والله سبحانه وتعالى اعلم هو ما وضع

مطلب
العدد
م

لكمية الآحاد ومن خواصه مساواته لنصف مجموع حاشيتيه المتقابلتين ومعنى التقابل ان تزيد العليا عليه بقدر نقص السفلى عنه كالاربعة فان حاشيتيها اما خمسة وثلاثة او ستة واثنان او سبعة وواحد ونصف مجموع كل متقابلين من ذلك اربعة ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لانه ليس له حاشية سفلى وقيل عدد لوقوعه في جواب كم واذا اريد بالحاشية ما يعم الصحيح والكسر دخل الواحد لان له حاشية سفلى تنقص عنه بقدر ما تزيد العليا عليه من الكسر ولا تختص بالنصف خلافا لمن توهمه كعشر مع واحد وتسعة اعشار فان العشر ينقص عنه بقدر الزيادة العليا عليه فهما متقابلتان ونصف مجموعهما واحد والمراد هنا الالفاظ الدالة على المعدود ثلاثة مفعول مقدم لقل بتضمينه معنى اذكر او مبتدأ خبره قل بحذف الرابط اى قلها وبالتاء حال منه لقصد لفظه او نعته وللعشرة متعلق بقل ما آحاده اى معدود آحاده مذكرة فالعبرة بتذكير الواحد وتأنيثه وان كان الجمع بخلاف ذلك فتقول ثلاثة حمامات بالتاء على المختار وثلاث هنود بلا تاء تبعا لتذكير المفرد وتأنيثه هذا في الجمع اما اسم الجمع واسم الجنس فالعبرة بهما انفسهما لا بواحدهما تقول ثلاثة من القوم والغنم بالتاء لتذكيرهما وثلاث من الابل والنحل بلا تاء لتأنيثهما وثلاث من البقر بالتاء وعدمها لان البقر يذكر ويؤنث في الضد جرد اى مع تسكين عشرة قال تعالى وليال عشر في ثلاثة اى الاولى قول الموضح في ثلاثة وعشرة وما بينهما النص على دخول العشرة وانما لحقت التاء هذه الاعداد لانها اسماء جموع كزمرة وفرقة وامة فحقها ان تؤنث كنظائرها فاستصحب ذلك مع المذكر لسبق رتبته ثم حذفت مع المؤنث فرقا بينهما تصريح وخرج بها واحد واثنان فلا يجرى فيهما ذلك ولا يضافان الى المعدود فلا يقال واحد رجل ولا اثنا رجلين كما يقال ثلاثة رجال لان اللفظ الثاني فيهما يغنى عن الاول في افادة الوحدة والزوجية ويزيد عليه بافادة جنس المعدود فجمعه معه لغو بلا فائدة ان كان مؤنثا ولو مجازا وكذا المذكر كسبع ليال وثمانية ايام ومحل وجوب هذه القاعدة اذا ذكر المعدود بعد اسم العدد كامثلة

فلو قدم وجعل اسم العدد صفة له جاز اجراؤها وتركها كالوحذف تقول مسائل تسع ورجال تسعة وبالعكس كما نقله الامام النووى عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة النقل كذا نقل عن شرح الكافية للسيد الصفوى وقوله كالوحذف اى المعدود مع قصده فى المعنى فيجوز حذف التاء من المذكر كحديث واتبعه ستا من شوال واثباتها فى المؤنث كعندى ثلاثة وتريد نسوة لكن نقل الاسقاطى عن بعضهم منع الثانى اما اذا حذف المعدود ولم يقصد اصلا بل قصد اسم العدد فقط كانت كلها بالتاء كثلاثة خير من ستة وتمنع الصرف للعلمية الجنسية والتأنيث ويضاف اى ما ذكر من الثلاثة واخواتها الى جمع ليطابقها فى الجمعية وكذا فى القلة الآتية وهذا الجمع هو مميزها آخره واجره على نصبه تخفيفا بحذف التنوين ويجوز جعله عطف بيان عليها كخمسة اثواب بتنوينهما ولا تضاف لمفرد الا فى نحو ثلثمائة لان المائة بجمع فى المعنى اذ هى عشر عشرات فطابقها فى الجمعية والقلة وقد وقع فى الشعر ثلاث مئين شذوذا او ضرورة وخرج بالجمع اسم الجنس كطير وبقر واسم الجمع كقوم ورهط فالاكثر جره بمن نحو فخذ اربعة من الطير وقد يضاف اليه سماعا على الصحيح نحو وكان فى المدينة تسعة رهط ليس فيما دون خمس ذود صدقة فقول الشارح واربع نساء لعله من المسموع الا الى جمع القلة والغالب كونه من جموع التكسير وهى افعلة افعل ثم فعلة ثمت افعال لان الثلاثة واخواتها اقرب اليه من جمعى التصحيح فيقل استعمالهما وان كانا للقلة ايضا عند س كثلاثة احمدين وثلاث زينبات والكثير احامد وزيانب الا ان اهمل المكسر فلا يقلان كسبع بقرات وسموات او ندر كثلاث سعادات وآيات لندور سعائد وآى او جاورها اهمل كسبع سنبلات لمجاورته بقرات فان لم يكن له مثل ذلك ما اذا شذ جمع القلة او ندر استعماله فيجعل كالمعدوم ويضاف للكثرة فالاول كثلاثة قروء فان مفرده قرء بفتح فسكون وجمعه على افعال شاذ والثانى كثلاثة شسوع فان اشساع قليل الاستعمال فى جمع شسع وهو احد سيور النعل كذا فى الاشمونى تبعا للتوضيح ومقتضاه ان ثلاثة قروء ليس من القليل لشذوذ جمع قلة

والصواب ما فى الشرح كابن الناظم من جعله من القليل لانه ان كان جمعا القرء بالفتح فله جمع قلة قياسى وهو اقرء كفلس وافلس او القرء بالضم فله اقراء كافعال وعلى هذا يحمل الشرح ففيه استعمال جمع الكثرة مع وجود جمع القلة القياسى فيكون قليلا نحو ثلاثة رجال اى وجوار ودراهم وانظر اذا كان له جمع كثرة وتصحيح مع اهمال قلة او شذوذه كجوار وجاريات هل الارجح الاول ام الثانى ومائة ما بالجمع مبتدا سوغه التقسيم وردف ماض مجهول اى تبع خبره وما بالجمع متعلق به ونزرا حال مائة والف اى جنسهما ولو غير مفرد كمائتا ثوب وثلاثة الاف فرس الى مفرد اى لاشتمال المائة على العشرة والعشرين فاجتمع فيها ما تفرق فيهما فاخذت من العشرة الاضافة ومن العشرين الافراد ولم يعكس لخفة هذا بحذف التنوين للاضافة واما الالف فعوض عن عشر مائة فحمل معاملتها ومنه قراءة حمزة اى فسنين تمييز للمائة لشبهها بالعشرة اذ هى عشر عشرات كما ان تلك عشرة آحاد ومن ينون مائة يجعل سنين بدلا من ثلثمائة او بيانا له لا تمييزا لئلا يشذ من وجهين جمع تمييز المائة ونصبه قال الزجاج ولا قتضائه ان كل واحد من الثلثمائة جمع من السنين اذ تمييز المائة واحد منها واقله ثلاثة فاقل ما لبثوا تسعمائة وهو باطل وهذا وارد على الجر ايضا اذ هو تمييز لا غير لكن اجاب ابن الحاجب بانه لا يلزم كون تمييز المائة واحدا منها الا اذا كان مفردا اما الجمع فلا يلزم فيه ذلك كهو مع العشرة فى قولك عشرة اثواب بل القصد به مجرد بيان الجنس والمشاكلة فى الجمعية كما مر واحد اى المستعمل فى الاثبات واصل همزته الواو وقد يؤتى بها تنبيها على الاصل فيقال وحد عشر ومعناه اول العدد وجمعه احاد اما الملازم للنفى فهمزته اصلية ومعناه انسان ولا يستعمل فى العدد ولا فى الاثبات مركبا الاولى كسر كافه ليناسب قاصدا فى كونه حالا من فاعل اذكر احدى عشرة يجب سكون الشين للقافية اذ هو فى مقابلة كسر آخر البيت وان كان فتحها لغة وهو الاصل لان السكون افصح وهو لغة الحجاز ولا تستعمل احدى الا مركبة او معطوفا عليها او مضافة كاحدى الكبر لا مفردة ومع غير احد

تقدير البيت افعل في العشرة مع غير احد واحدى ما فعلته فيهما مع ما من تانيثها للمؤنث وتذكيرها للمذكر فالفاء زائدة وما مفعول مقدم لافعل ومع ظرف لغو متعلق بافعل او حال من العشرة المعلومة مما قبله ومتعلق فعلت وافعل محذ رف
اى في العشرة وقصدا اما بمعنى قاصدا للفعل ومتوجها اليه او مقتصدا اى عادلا فيه وافاد بهذا البيت حكم العشرة اذا ركبت مع التسعة فما دونها وبما بعد حكم التسعة فما دونها مع العشرة واما الثلاثة وما بعدها اخفقه ثمانية فاذا ركبت تكون كحالها قبل اى بالتاء في المذكر كثمانية عشر يوما وبحذفها في المؤنث كثماني عشرة ليلة لكن فيها بعد الحذف اربع لغات فتح الياء وسكونها وحذفها مع كسر النون وفتحها واما اذا لم تركب فان اضيفت الى مؤنث كانت بالياء لا غير كالتي في منع الصرف كثماني نسوة فيقدر عليها الضم والكسر ويظهر الفتح كالمنقوص او الى مذكر فبالتاء لا غير كثمانية رجال وكذا ان لم تضف والمعدود مذكر فان كان مؤنثا فالكثير اجراؤها كالمنقوص كجاءني من النساء ثمان ومررت بثمان ورايت ثمانيا بالتنوين لانه مصروف كما مر ويقال رايت ثماني بلا تنوين لشبهها بجوار لفظا ومعنى ويقل حذف الياء مع اعرابها على النون كقوله ٣

لها ثنايا اربع حسان وا ربع فثغرها ثمان

واما عشرة فانما خالفت حكمها قبل التركيب دون الثلاثة واخواتها لكراهة اجتماع تانيثين في ما هو كالكلمة الواحدة كثلاثة عشر رجلا ولكراهة اخلاء لفظين معناهما مؤنث من العلامة في ثلاث عشرة امرأة ولم يعكس لسبق الثلاثة واخواتها على العشرة فاستحقت الاصل في العدد دونها ولان تانيث الكلمة وتذكيرها انما تكون قياسا في آخرها وانما لم يبالوا باجتماع تانيثين في احدى عشرة وثنتي عشرة مع انه ككلمة واحدة لاختلافهما في الاول مع ان الالف لجزء الكلمة ولذا لم تسقط في تصحيح ولا تكسير اذا قالوا في حبلى حبليات وحبالى بخلاف التاء فتسقط كجفان وجفنات في جفنة ولبناء الكلمة على التاء في الثاني اذ لا واحد لهن لفظه فكانت كالاصل والتانيث مستفاد من الصيغة ويجوز مع المؤنث تسكين الشين ظاهره مع احدى وغيرها الى تسع ويصرح به قول

التوضيح واذا كانت العشرة بالتاء وهي مركبة سكنت شينها في لغة الحجاز كراهة
توالي اربع حركات فيما هو ككلمة واحدة وكسرها اكثر تميم تشبيها ببناء كتف
وبعض تميم يبقيها على فتحها الاصلي وبه قرئ يزيد بن القعقاع وهو الاعمش
فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا اهـ وبذلك يعلم ان الجواز في كلام الش باعتبار تعدد
اللغات والا فالسكون واجب عند الحجازيين فان حذفت التاء فالشين
بالفتح لا غير لكن قد تسكن العين ح كقراءة ابي جعفر احد عشر كوكبا وقد قرئ
اثني عشر شهرا بالسكون وفيه اجتماع ساكنين   واول اي اتبع اي اجعل لفظ عشرة
تابعا لاثني الخ فعشرة مفعول لاول واثني ثان وقوله اذا اثني نشر على ترتيب
اللف وتشا بالقصر لغة او ضرورة او حذفت همزته لاجتماعها مع همزة او وافاد
بذلك حكم اثنين واثنتين اذا ركبا لئلا يتوهم انهما في التذكير والتانيث ككلا
في حال تركيبها اما حكم العشرة فمعلوم من قوله ومع غير احد الخ كما ان قوله واليا
لغير الرفع الخ معلوم من باب الاعراب لكن ذكره لدفع توهم بنائهما عند التركيب
لكنهما مبنية الخ اما العجز فلتضمنه معنى حرف العطف اذ الاصل خمس وعشر
مثلا ولذلك يبطل البناء والتركيب اذا ظهر العاطف كقوله كان بها البدر ابن عشر واربع ع
وهذا عام في عجز اثني عشر وغيره واما الصدر فلانه كجزء الكلمة او لوقوعه موقع
ما قبل تاء التانيث في لزوم الفتح واعترض بان جزء الكلمة وما قبل التاء
لا يستحق البناء حتى يستحقه ما وقع موقعه لانه وسط كلمة والبناء انما يكون
في الآخر كالاعراب ولو سلم اوجب بناء صدر المركب المزجي مطلقا ولو غير عدد ى
اللهم الا ان يقال تسومح في تسمية فتحة الصدر بناء لمشاكلة العجز ولشبهها البناء
في اللزوم وان كانت في الحقيقة فتحة بنية   وتبنى على الفتح انما بنيت على
حركة اشعارا بعروض البناء وكانت فتحة تخفيفا لثقل التركيب   يعرب
بالالف اي لعدم تركيبه بل عشر واقعة موقع نون المثنى وما قبل النون محل
اعراب لا بناء ففي جاء اثنا عشر رجلا اثنا مرفوع بالالف لانه ملحق بالمثنى وعشر
مبني على الفتح لتضمنه معنى العطف كما مر لا محل له من الاعراب لوقوعه موقع نون
المثنى ولا يصح ان يقال انه مضاف اليه   بواحدا اي منكر منصوب كما

يعطيه

بغطية المثال والحين بالكسر الزمن   النيف بفتح النون وشد التحتية مكسورة
وقد تخفف واصله نيوف كسيود من ناف ينوف اذا زاد وهو كما في الصحاح
والقاموس كل ما زاد على العقد الى العقد الثاني والعقد ما كان من العشرات
او المآت او الالوف فيطلق النيف على الواحد فما فوقه بخلاف بضعة وبضع
فمن ثلاثة الى تسعة على المختار ولهما حكم الثلاثة في الافراد والاضافة والتر
والعطف   فيكون مفردا منصوبا اي عند الجمهور واجاز الفرا جمعه
تمسكا بظاهر قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا واجيب بان اسباطا
بدل كل من اثنتي عشرة والتمييز محذوف اي فرقة لا تمييز والا لوجب تذكير
العددين لان السبط مذكر وقال المص انه تمييز انث عدده لوصفه بالمؤنث
وهو امما لانه جمع امة ومقتضاه موافقة الفرا على جواز جمع تمييز المركب والا
فهو مشكل لكن قال بعضهم اذا كان كل واحد من المعدود جمعا جاز جمع
التمييز فان المعدود هنا قبائل وكل قبيلة اسباط لا سبط واحد فوقع
اسباط موقع قبيلة فتدبر   ويجر مبتدا سوغه التقسيم وقد يعرب خبره
يجوز في الاعداد المركبة نه اي كما يجوز في غيرها فان العدد مطلقا
تجوز اضافته الى غير تمييزه نحو عشروك وثلاثة زيد وح يستغني عن التمييز
فلا يذكر اصلا لانك لا تقول ثلاثة زيد الا لمن عرف جنسها وانما خص المركب
لاجل قوله يبقي البنا الخ   ما عدا اثني عشر اي واثنتي عشرة لان عشر فيهما
بمنزلة نون المثنى فلا تجامع الاضافة كالنون وحذفها يلبس بالاضافة الى
اثنين   وقد يعرب العجز اي لان الاضافة ترد الاسماء الى اصولها من الاعراب
ولذا استحسنه الاخفش وقال ابن عصفور انه الافصح لكن في التسهيل لا
يقاس عليه ولم يعرب الصدر لان المضاف مجموع الجزئين فهما كاسم واحد اعرابه
في آخره   مع بقاء الصدر على بنائه فيه المسامحة المارة وجوز الكوفيون اعراب
الصدر مضافا الى العجز مطلقا واستحسنوا ذلك اذا اضيف لخمسة عشرك
كفاعل اما صفة لمفعول صيغ المحذوف اي صيغ وزنا كفاعل من اثنين نحو
او الكاف بمعنى مثل مفعوله وظاهر ذلك مع قوله الاتي فحكم جاعل له احكما

ان فاعل المذكور مصوغ من لفظ اثنين وثلاثة الخ سواء كان بمعنى بعض ما
او جاعل وهو حسلم فى الاول والاشتقاق من الفاظ العدد سماعى لانها
اسماء اجناس غير مصادر كاستحجر الطين من الحجر وتربت يداه من التراب ولا
فعل لها بمعناها واما الثانى فمشتق من الثنى والثلث والربع وهكذا مصادر
ثنيت الرجل وثلثت الرجلين وربعت الثلاثة الخ وكلها من باب ضرب يضرب
ضربا الا الربع والسبع والتسع فمن باب شفع يشفع شفعا اهـ ان يرجع
الضمير فى قوله له احكما الى فاعل لا بقيد صوغه من اثنين او يقدر هنا مضاف
اى من مادة اثنين   منه بنى الخ الها فى منه واليه عائد على الموصول الواقع
على العدد ونائب فاعل بنى يعود الى فاعل فالصلة جرت على غير صاحبها كما سيشير
اليه الشارح فى الحل ومفعول تصنف ضمير محذوف يعود الى فاعل ايضا ومثل بعض
حال منه اى حال كون فاعل مثل بعض فى معناه او فى اضافته الى كله
احدهما ان يفرد اى عن الاضافة لعدد ومن لفظ عشرة ومعناه ح واحد موصوف
بكونه ثالثا او رابعا اى فى المرتبة الثالثة او الرابعة كالباب الرابع والمقامة
الثانية لا مطلق واحد كما فى التوضيح وهذا هو المراد بقوله وصغ من اثنين
الى آخر البيتين   والثانى ان لا يفرد بحسبه استعمالان ذكرهما المتن بقوله
وان ترد بعض الخ وبقوله وان ترد جعل الخ فاستعمالاته مع غير العشرة ثلاثة ويأتى
له معها ثلاثة اخرى ومع العشرين واحد فجملة استعمالات فاعل العدد سبعة كما
فى التوضيح   والمعنى احدا ثنين عبارة التوضيح وشرحه مع زيادة الوجه الثانى
فى فاعل ان يستعمل مع اصله الذى صيغ هو منه ليفيد ان الموصوف بعض تلك
العدة المعينة لا غير كخامس خمسة اى بعض جماعة منحصرة فى خمسة اى واحد
منها لا زائد عليها ويجب ح اضافته لاصله كما يجب اضافة البعض لكله كيد
زيد فلا ينصب ما بعده على المختار ولانه اسم جامد بمعنى بعض فلا يعمل النصب
قال الله تعالى اذ اخرجه الذين كفروا ثانى اثنين لقد كفر الذين قالوا ان الله
ثالث ثلاثة اهـ وصريح ذلك انه لا يعتبر فى الموصوف اتصافه بمعنى ذلك الاسم
اى بكونه ثالثا او رابعا مثلا كما يعتبر فى الحالة الاولى فيصح فى نحو عاشر عشرة

ان

ان يكون فى الرتبة الاولى ولا يجب كونه فى العاشرة اذ يبعد فى الآية ان المراد
بثانى اثنين وثالث ثلاثة كونه فى الرتبة الثانية او الثالثة بل المراد انه بعض تلك
العدة لا زائد عليها بلا نظر لكونه ثانيا او غيره فما فى الصبان عن الجامى مما يخالف
ذلك غير سديد فتامله ونصب ما يليه به اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال
ولم تعينت اضافته لانه اسم فاعل حقيقة مشتق من مصدر فعله كما مر
ثالث اثنين الخ ظاهره انه لا يقال ثانى واحد واجازه بعضهم ونقله عن العرب
ورجحه الدمامينى بان معناه مصير الواحد اثنين بنفسه ولا مانع منه
مثل ما فوقه اى بدرجة فقط فلا يقال رابع اثنين وان اردت به مثل مفعول
اردت وركبا حال منه او بالعكس وهذا شروع فى بيان استعمال فاعل مع
العشرة وهو اما ان يستعمل كثانى اثنين اى انه بعض تلك العدة بلا نظر للاتصاف ف
بمعناه وهو الذى ذكره المص وذكر له ثلاثة اوجه ستعرفها واما ان يستعمل كجاعل
وسيشير اليه الشهزادا الموضح وان يستعمل كالمفرد ليفيد الاتصاف بمعناه
مقيدا بمصاحبة العشرة اى ان المعدود واحد متصف بكونه ثانى عشر او ثالث لث
عشر مثلا وحكمه وجوب تركيبه مع العشرة مع تذكيرهما للمذكر وبالضد والانها
على تركيب واحد فتقول الجزء الخامس عشر والمقامة الثالثة عشرة بفتحهما معا
يعنى اما مجزوم فى جواب اضف اشبعت كسرته للروى او مرفوع على ان
جملته صفة لمركب اى مركب واف بالتنوين وشاع الاستغنا اى عن التركيب
وعن فاعل المضاف لمركب بحادى عشر اى فى افادة معنى ثانى اثنين
وقبل عشرين متعلق باذكر وما به عطف على عشرين والفاعل نصب باذكر
من اسم العدد اى من مادته ليصح فى الوجه الثانى كما مر وتكون
الكلمات الاربع مبنية على الفتح اى ما عدى اثنا واثنتا وكذا يقال فيما سيأتى
ومحل التركيب الاول بحسب العامل فيه والثانى جر ابدا لانه مضاف اليه وهذا
الوجه قليل حتى قيل بمنعه على صدر المركب الاول وهو لفظ ثانى وثالث
فيعرب هذا اللفظ لعدم تركيبه ويضاف الى المركب الثانى بتمامه كما ذكره
المتن بقوله او فاعلا بحالتيه بحا اى حالتى التذكير وضده الثالث

اى من اوجه استعماله كثانى اثنين ان يقتصر اخ اى ويحذف الثانى بتمامه والشم
تابع فى ذلك للمص وولده ويرده التباسه بما ليس اصله تركيبين وهو المستعمل
كالمفرد ليفيد الاتصاف بمعناه والصحيح كما ذكره الموضح ان المقتصر عليه فى هذا
الوجه هو فاعل صدر الاول وعشر عجز الثانى وحذف باقيهما فصار حادى عشر
مثلا وح اما ان يعربا معا لزوال التركيب فيهما فيجر الثانى ابدا بالاضافة ويكون
الاول بحسب العوامل او يعرب الاول ويبنى الثانى حكاه ابن السكيت وابن
كيسان ووجهه انه يقدر ما حذف من الثانى فيبقى بناؤه ولا يقاس على هذا
لقلته ويمتنع بناؤهما معا على حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه كما قيل
لانه لا دليل ح على انتزاعهما من تركيبين بخلاف اعراب الاول فتلخص ان فى
استعماله كثانى اثنين خمسة اوجه يمتنع آخرها وليس منها الاقتصار على
التركيب الاول بتمامه وانما هو فى استعماله كالمفرد افاده فى التوضيح
فلا يقال رابع عشر ثلاثة عشر اى عند الكوفيين واكثر البصريين واجازه
مع وجماعة قياسا فيؤتى بتركيبين صدر ثانيهما اقل من صدر الاول بواحد
كما مثله الشم والمعنى مصير الثلاثة عشر اربعة عشر بنفسه ويتعين اضافة الاول
للثانى لان الوصف لا يعمل النصب الا منونا وتنوينه هنا ممتنع لتركيبه مع عشر
نعم لك ان تحذف عشر من الاول فتقول رابع ثلاثة عشر فان نونته نصبت
به الثانى محلا جعلوا فادهما اخ اى فصارا حادو وحادوة فثبتت واوهما ياء
لتطرفها اثر كسرة لان تاء التانيث فى حكم الانفصال ثم اعل الاول كقاض
دون الثانى لفتح يائه الى ان فاعل المصوغ اخ هذا هو الاستعمال السابع
ويعطف عليه العقود الظ انه يفيد الاتصاف بمعناه مقيدا بمصاحبة
العشرين كالمفرد فان عطفت العقود على ما اشتق منه كثانى اثنين وعشرين
كان بمعنى بعض او ما قبله كثالث اثنين وعشرين كان بمعنى جاعل فيجوز فيه
الاضافة والنصب ويمتنع حادى عشرين بحذف العاطف لامتناع التركيب
مع هذه العقود قال ابن هشام فى قول الشهود حادى عشرين شهر جمادى
ثلاث لحنات حذف الواو واثبات نون عشرين مع انه مضاف لما بعده

مطلب كم وكاى وكذا

وذكر لفظ شهر وهو لا يذكر الا مع رمضان والربيعين اهـ قال السيوطي والمنقول
عن س جواز ذكره مع كل الشهور وهو قول الاكثر والله اعلم   ذكرها
بعد العدد لانها كناية عنه   ككم شخصا الخ كم في محل رفع مبتدا وشخصا تمييزه
منصوب به وجملة سما خبره والجملة في محل جر بالكاف   واجزان بنقل فتحة
الهمزة الى الزاى للوزن   استفهامية اى بمعنى اى عدد فالاستفهام بها عن كمية
الشئ   وخبرية اى بمعنى قولك عدد كثير سميت بذلك لان ما هى فيه اخبار
بالكثرة محتمل للصدق والكذب   مفردا منصوبا اى لانه لم يسمع الا كذلك
فالعلة في ذلك السماع كما قاله الدماميني واجاز الكوفيون جمعه مطلقا وبعضهم
ان كان السؤال عن جماعات لا عن عدد من الآحاد ككم غلمانا لك اى كم صنفا
من اصناف الغلمان استقر والك بخلاف كم فردا منها وهو تفصيل حسن صبان
كم درهما قبضت كم استفهامية مفعول مقدم لقبضت ودرهما تمييزها
منصوب بها   ويجوز جره الخ اى يترجح على النصب بالشرط المذكور وقوله من
مضمرة اى عند الخليل وس وهى من البيانية لانها هى التى تجر التمييز مطلقا لبيان
جنس المميز وقال الزجاجي باضافة كم اليه وعلى الاول فالمشهور منع ظهور من
كما هو ظاهر المتن لان الجار لكم عوض عنها وقيل يجوز نحو بكم من درهم اشتريت
فان لم يدخل عليها حرف جر الخ هذا التفصيل هو المختار ولذا اقتصر عليه المتن
ولم يذكر س غيره وقوله وجب نصبه ظاهره وان جرت كم بالاضافة كعبد كم رجلا
ضربت فانظره ووراء هذا التفصيل مذهبان وجوب نصبه مطلقا وان جرت
كم وجوازه مطلقا حملا على الخبرية وعليه حمل بعضهم كم عمة لك يا جرير بالجر بناء على
انها فيه استفهامية للتهكم وانظر هل هذا الجر بمن مقدرة كما اذا دخل عليها حرف
جر او باضافتها اليه واعلم ان ابن الحاجب ذكر ان من تدخل على مميز الخبرية
بكثرة نحو وكم من ملك والاستفهامية بقلة اى وان لم تجر قال الرضي ولم اعثر
على شاهد فرده في المطول بقوله تعالى سل بنى اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة وفيه
لطافة افاده الصبان   ككم رجال كم خبرية مبتدا خبره محذوف اى عندى
او مفعول المحذوف اى ملكت ورجال تمييز مجرور باضافتها اليه كتمييز العشرة

ومرة كتمييز المائة فهو نشر على ترتيب اللف واصلها مرأة حذفت الهمزة بعد نقل حركتها الى الراء • كم كأى انه مبتدأ وخبر اى لفظ كأى وكذا مثل كم الخبرية فى معناها المعروف لها وهو الدلالة على عدد مبهم والتكثير وقوله وينتصب انه كالاستثنا من التشبيه او بمفرد مجرور هو الاكثر والافصح ومنه كم عمة لك يا جرير بالجر بناء على انها فيه خبرية وهو المشهور وليس الجمع بشاذ قيل ولغة تميم نصب تمييزها المفرد حملا لها على الاستفهامية وحمل عليها كم عمة بالنصب ومر فى المبتدا شرح هذا البيت والصحيح ان الجر هنا باضافة كم اليه لا بمن مقدرة كما نقل عن الكوفيين لكن ربما يؤيدهم ما مر من كثرة جره بها نحو وكم من ملك وشروط وجوب الجر اتصاله بها فان فصل منها باحد الظرفين اختير نصبه ويجوز الجر كقوله

كم بجود مقرف نال العلا وكريم بخله قد وضعه بجر مقرف والمراد به من ليس اصيلا من جهة الاب اذ هو من ابوه عجمى وامه عربية او بهما معا كم عندى من الناس رجلا او بجملة كقوله كم نالنى منهم فضلا على عدم وجب نصبه لتعذر الاضافة فحملت على الاستفهامية والفصل مطلقا خاص بالضرورة تنبيه تتفق كم الخبرية والاستفهامية فى الاسمية والبناء على السكون والافتقار الى التمييز لابهامها وجواز حذفه لدليل ولزوم الصدر كما سيأتى وفى وجوه الاعراب فان تقدمها جار فمحلهما جر والا فان كنى بهما عن الحدث او الظرف فنصب على المصدرية او الظرفية كم ضربة او يوما ضربت وان كنى بهما عن الذوات فان لم يليهما فعل كم رجل عندك او كان لازما كم رجلا قام او متعديا رافعا لضميرهما كم رجل ضرب زيدا او لسببيهما كم رجل ضرب ابوه زيدا او اخذ مفعوله كم رجل ضربت زيدا عنده فهما فى ذلك كله مبتدأن وما بعدهما خبر وان كان متعديا لم يشتغل بشئ كم عبد ملكت فهما مفعولان او اشتغل بضميرهما او سببيهما كم رجل ضربته او ضربت عبده فالاشتغال ويفترقان فى ان تمييز الاستفهامية مفرد على الاصح واصله النصب ويفصل منها فى السعة وفى الخبرية يجوز مفردا وجمعا واصله الجر ولا يفصل الا ضرورة كما مر كل ذلك وفى ان الخبرية تدل على التكثير وتختص بالماضى فلا يجوز كم غلمان سأملكهم والكلام معها يحتمل الصدق والكذب ولا تستدعى جوابا ولا يقترن

البقل

البدل منها بالهمزة بخلاف الاستفهامية في الجميع في الدلالة على التكثير ظاهره
في كأيّ دون كذا لانها كناية عن عدد مبهم قلّ او كثر ولو واحدا دماميني وكأيّن
اي بفتح الهمزة وشد الياء منونة لزوما ويكتب نونا لانها مركبة من الكاف وايّ المنونة
فلما دخل التنوين في التركيب اشبه النون الاصلية ولذا رسم في المصحف نونا وجاز
الوقف بها ومن وقف بحذفها اعتبر اصله ويقال فيها كائن كلفظ قاض وكأن
بحذف المد بعد الكاف وكأين بسكون الهمزة وكسر الياء وكيئن بتقديم الياء على الهمزة
ففيها خمس لغات والنون في الكل اصلها التنوين وافصحها الاولى وهي الاصل وبها
قرأ السبعة الا ابن كثير ويليها كائن كقاض وبها قرأ ابن كثير وهي اكثر في الشعر كقوله
اطرد الياس بالرجا فكائن آلما حمّ يسره بعد عسر
او مجرور بمن خاصّة
بكأيّن بدليل مثاله واما كذا فيجب نصب تمييزها ولا يجر بمن اتفاقا ولا بالاضافة
خلافا للكوفيين لان مجرها اسم اشارة لا يقبلها باعتبار اصله وان امكن تغير حكمه
بالتركيب فقول المص او بمن صل من اي بتمييز ذين بالنظر للمجموع وهو الاكثر اي
جر تمييز كأيّ بمن اكثر من نصبه بل اوجبه ابن عصفور ويمتنع جره بالاضافة لان
تنوينها مستحق الثبوت لحكاية اصله ومركبة اي مكررة وليس المراد جعلها كلمة
واحدة لان الاولى بحسب العوامل فهي في المثال مفعول ملكت ودرهما تمييزها
والثانية تاكيدها ومعطوفا عليها هو الغالب وقلّ ورودها اولين كما في
التسهيل بل منع ابن خروف سماعهما لها صدر الكلام اي فلا يتقدم عليها
عامل الا المضاف وحرف الجرّ وحكى القران تقديم عامل الخبرية لغة وبنى عليها الفراء
فاعلا في قوله تعالى اولم يهد لهم كم اهلكنا والصحيح ان الفاعل ضمير المصدر اي الهدى
او الله ولا تخرج الاية على اللغة الردية واما قوله تعالى اولم يروا كم اهلكنا فكم فيه مفعول
اهلكنا والجملة في محل نصب بيروا والتعليقة عنها بكم وانهم اليهم لا يرجعون مفعول
لاجله ليروا وقيل غير ذلك بخلاف كذا اي فيعمل فيها ما قبلها كما مثاله واعلم
ان كأيّ وكذا يتفقان مع كم في الاسمية والبناء والابهام والافتقار الى المميز
وتنفرد كأيّ بموافقتها في التصدير وفي التكثير تارة وهو الاغلب والاستفهام
اخرى وهو نادر ولم يثبته الجمهور ومنه قول ابي بن كعب لابن مسعود كأيّ تقرأ

سورة الاحزاب آية فقال ثلاثا وسبعين وتنفرد كذا بموافقتها في انها تميز
بجمع ومفرد وبخالفتها في ان كم بسيطة على الصحيح وهما مركبان كما مر وفي منع
اضافتهما الى التمييز كما مر وتنفرد كأي بمخالفتها في غلبة جر تمييزها بمن حتى قيل
بوجوبه ولا يدخل عليها جار خلافا لمن اجاز بكاي تبيع هذا الثوب ولا تميز الا
بمفرد وتنفرد كذا بمخالفتها في عدم التصدر ووجوب نصب تمييزها ولا تستعمل
غالبا الا معطوفا عليها كما مر والله اعلم هي لغة المماثلة واصطلاحا

مطلب الحكاية

ايراد اللفظ المسموع بهيئته او ايراد صفته او معناه وهي اما حكاية جملة وتكون
بالقول وما تصرف منه فيحكى به لفظها او معناها واما حكاية مفرد وهي ضربان
حكاية اللفظ المفرد مع استفهام ويسمى الاستثبات بأي او من وهي التي ذكرها
المص والمحكي فيها صفة اللفظ وحكايته بدون استفهام فان كان الحكم على
معنى اللفظ المحكي كانت شاذة كقول بعض العرب دعنا من تمرتان لمن قال
لهما تان تمرتان او على نفس اللفظ فلا وهذا هو المراد بقوله الكافية

وان نسبت لأداة حكما فابن او اعرب واجعلنها اسما

وحاصل ذلك انه اذا حكم على لفظ باعتبار كونه لفظا جاز اعرابه بحسب
العوامل وجازت حكايته على اصله مع تقدير اعرابه فتقول ضرب وقام فعل
ومن وعن حرف بالرفع لفظا او بفتح الاولين وسكون الثانيين حكاية
لاصلهما مع تقدير الرفع ثم اللفظ الذي على حرفين ان حكي لم يغير سواء كان
ثانيه لينا ام لا كغيره وان اعرب وثانيه لين وجب تضعيفه نحو لو وفي حرف بشد
الواو والياء كقوله الام على لو ولو كنت عالما باذناب لو لم تفتني اوائله
ومنه الحديث اياكم واللو فان اللو تفتح عمل الشيطان فضاعفها وقرنها بال
لصيرورتها اسما للفظ ويقلب الحرف المضاعف همزة في ما ولا للساكنين
تقول ماء ولاء حرف بهمزة بعد الالف فان صح ثانيه كمن جاز التضعيف وعدمه
افاده القاضي وفي الرضي وشرح اللباب للسيد انه يجب تضعيف الثاني
المراد لفظه اذا اعرب صحيحا كان او معتلا فان جعل علما لغير لفظه امتنع
التضعيف في الصحيح لئلا يلزم تغيير اللفظ والمعنى ووجب في المعتل لئلا

يسقط

يسقط حرف العلة للتنوين فيبقى الاعراب على حرف اهـ فتلخص ان اقسام الحكاية
اربعة اقتصر المص على الثانى وثالثها شاذ وقد علمت الباقيين احك بأى
الباء للآلة او ظرفية ستم ما المنكور اى ما ثبت له من صفة الاعراب وغيره
وخرج به المعرفة فلا تحكى صفتها وضدها بل هى وصفتها بعد من خاصة
فى الوقف متعلق باحك والنون حرك الخ الجملة تفسير لاحك لان حكاية
النكرة بمن هى نفس تحريكها واشباعها لا غيرهما كما يوهمه العطف مطلقا
اى فى احوال الاعراب الثلاثة واشبعن بنون التوكيد الثقيلة خففت
للوقف لا الخفيفة والا لابدلت فيه الفا كما قاله ابن غازى منان ومنين
بصيغة المثنى فيهما الفان بكسر الهمزة مثنى الف كذلك بمعنى مؤالف وبا بنين
اى منهما وهو لف ونشر مرتب فمنان لحكاية الفان ومنين لابنين وسكن اى
النون الاخيرة لانه لا يوقف على متحرك وكذا ما سيأتى انت بنت الجملة
مفعول قال ومنه مفعول قل وهى بتاء التأنيث قلبت هاء للوقف فالنون قبلها
مفتوحة لاجلها وقد تسكن مع سلامة التاء تنبيها على انه تأنيث محكى لا لمن
فيقال منت لاغتفار الساكنين فى الوقف وانما حكى فيها التأنيث دون الاعراب ب
لسكون التاء فى الوقف ابدا فلا يلحقها حرف المد المتولد من حكاية الاعراب
مسكنة اى للتنبيه على ان التاء ليست لتأنيث من بل لحكاية تأنيث كلمة
اخرى ولم تسكن نون المفرد على الاشهر لدفع الساكنين مسكنا حال من فاعل قل
اى مسكنا آخرها وان تصل محترز قوله ووقفا احك الخ مذكور بالخ مع المسؤول عنها
ابتداء فلا يحكى فيها شئ بل تكون بحسب العوامل ومفردة مذكرة لا غير مثل
من وشذ قوله بلى كتاب ام بأيه سنة ترى حبهم عارا على وتحسب
فتقول لمن قال الخ فاى فى جميع الامثلة المذكورة استفهامية معربة
لكن اختلف هل اعرابها ظاهر وهو ما فيها من الحركات والحروف او هى حكاية
ما فى اللفظ المسموع والاعراب مقدر قولان فعلى الاول تكون بحسب
مثل عوامل المحكى لكن فى نحو المثال الاول تكون مبتدا خبره محذوف مؤخر
عنها لصدارتها اى اى جاء وقال الكوفيون فاعل بمحذوف ليطابق المحكى

واستفهام الاستثبات لا يلزم الصدر عندهم اما الثانية فمفعول لمحذوف مؤخر
ما ذكر اى بيا رايت والثالثة مجرورة بحرف محذوف مع متعلقه اى بأىّ مررت
وكذا القياس وفيه ان حذف الجار وابقاء عمله شاذ وعلى القول الثانى تكون مبتدا
دائما محذوف الخبر اى اىّ هو او هم مثلا ورفعه مقدر لحركة الحكاية او حرفها
مطلقا وقيل ظاهر فى الرفع اذ لا ضرورة لتقديره   وان سئل عن المنكر
اى العاقل لاختصاص من به اى وانما اختصت حكاية الصفة فى من بالسؤا ل
عن نكرة لانها لعدم تعينها يكثر السؤال عنها فخفف فيها بحذف المسؤل عنه
والحاق صفته لمن بخلاف المعرفة فتذكر بعد من غالبا اما محكية او غير محكية
وتشبع الحركة اى التى اجتلبت للحكاية فالحروف التى بعدها انما هى اشباع
لها دفعا للوقف على المتحرك وقيل الحروف ليست للاشباع بل اجتلبت للحكاية اولا
فلزم تحريك ما قبلها وصححه ابو حيان وقيل بدل من التنوين فى المحكى ومن مبنية
على سكون مقدر منعه حركة الحكاية او حركة مناسبة حرفها مفردة كانت اولا
وليست منان ومنين ومنات معربة كما قد يتوهم من التثنية والجمع بل هى
لفظ من زيدت عليها هذه الحروف للدلالة على حال المسؤل عنه فهى فى محل عامل كما مل
المحكى او فى محل رفع ابدا مبتدا حذف خبره اى من هو او هم على قياس ما مر فى اىّ
ولو قال مررت برجلين منين ظاهره لا يجب اعادة الجار فيحتمل ان محله
جر بحرف محذوف او مبتدا حذف خبره كما مر فى اىّ وقال ابن عصفور لا بد من
اعادة الجار فى من واى ويقدر متعلقه بعدهما لما مر وينبغى جوازه قبلهما بناء على
رجحان استفهام الاستثبات لا يلزم الصدر   اتوا نارى الخ فيه شذوذ ا
الحاق العلامة وصلا كما فى الشرح وتحريك النون وكونه حكاية لمقدر غير مذكور
كما ذكره ابن المص والتقدير اتوا نارى قالوا اتينا فقلت منون الخ وعليه فهو حكاية
للضمير فى اتينا وهو شذوذ آخر لانه ليس بنكرة وجعله المصرح حكاية للضمير فى اتوا
بلا تقدير ورده يس كما فى الصبان بان الشاعر قال للجن حين اتيانهم له منون
انتم ثم اخبرنا عن ذلك بقوله اتوا الخ فالنطق باتوا متأخر عن منون فكيف
يحكى به فيتعين التقدير اهـ وهذا ظاهر على كون ذلك قصة وقعت حقيقة

اما على ما قيل ان هذا الشعر اكذوبة من اكاذيب العرب ففى كلام المصرح محتمل تأمل
عم ظلاما اسلم انعموا اى تنعموا فى الظلام ويروى عموا صباحا وكلاهما صحيح لانه من
قصيدتين لشاعرين والعلم الحكية اى عند الحجازيين واما غيرهم فلا يحكونه
بل يرفعونه بعدها مطلقا على الابتدا والخبر ويجوز الحجازيون ذلك ايضا بل هو الارجح
من بعد من ظاهره مطلقا اى وقفا ووصلا وهو كذلك اهـ ستم والخصوص
بالوقف انما هو حكاية صفة النكرة بها اما اى فلا يحكى العلم بعدها كما لا تحكى
سائر المعارف مطلقا فاذا قيل رايت زيدا او مررت بزيد قلت اى زيد برفع زيد
لا غير لان اى يظهر اعرابها فكرهوا مخالفة الثانى لها بخلاف من يجوز ان يحكى
العلم اى بشرط كونه لعاقل وان لا يتيقن عدم اشتراكه فلا يقال من الفرزدق بالجر
لمن قال سمعت شعر الفرزدق لعدم الاشتراك فيه وان لا يتبع بنعت او توكيد او بدل
فلا يقال من زيدا العاقل لمن قال رايت زيدا العاقل نعم ان كان النعت ابن
مضاف الى علم حكى لصيرورته مع المنعوت كشئ واحد نحو من زيد بن عمرو بالنصب
لمن قال رايت زيد بن عمرو وفى العلم المعطوف عليه خلاف والجواز مذهب من فحكى
المتعاطفان ان كانا معا علمين كزيدا وعمرا والاول فقط كزيدا واخاه بخلاف اخاه
زيدا ومن خبر عنها فهو مرفوع بضمة مقدرة فى الاحوال الثلاثة للتعذر لاشتغال المحل
بحركة الحكاية وقيل حركته فى الرفع اعراب اوضمير من الاسم اى او من خبر الخ
عاطف هو الواو خاصة وقيل والفاء ايضا والمراد صورة العاطف لانه للا
وقال الرضى انه للعطف على كلام المخاطب ويلزم عليه عطف الانشاء على الخبر
فى جواب رايت زيدا مثلا تنبيه ظهر مما مر ان من تخالف ايا فى خمسة اشياء اختصاصها
بالعاقل وبالوقف ويجب فيها الاشباع ولا تختص بالنكرة ولا يجب فيها فتح ما قبل
تاء التانيث فى نحو منة ومنتان بخلاف اى فى الجميع اما العلم اى اسما كان
او لقبا او كنية لكثرة استعماله فجاز فيه ما لا يجوز فى غيره والله اعلم

مطلب التانيث

يقل والتذكير كما قال المعرب والمبنى والنكرة والمعرفة لانه لم يبينهما هنا قصدا وان لزم
من بيان التانيث بيانه بخلاف ما ذكر علامة التانيث تا اى التانيث
الكائن فى مدلول الاسم المتمكن ولو بحسب الاصل كطلحة فخرج التانيث فى مدلول غيره

فيدل عليه بغير التاء والالف كالكسر فى انت والنون فى هن تا او الغير
لم يعتبر بالهاء لان التاء اصل عند البصريين ولتشمل تا والفعل الساكنة واشار
باو الى عدم اجتماعهما فلا يقال ذكراة واما علقاة لنبت وارطاة لشجر فالفهما مع
التاء للالحاق بجعفر ومع عدمها للتانيث ثم وفيه انه فى حالة عدم التاء فيهما
يحتمل ان الفهما للالحاق ايضا كما ثم وسيأتى فتدبر وفى اسام جمع اسماء
جمع اسم فهو جمع الجمع غير مصروف لمنتهى الجموع بجوار والالف المقصورة هى الف
لينة زائدة على بنية الكلمة للدلالة على التانيث والممدودة كذلك الا انه يزاد قبلها
الف فتنقلب هى همزة كما سيأتى عن البصريين. اكثر اى واظهر دلالة على
التانيث لانها لا تلبس اما الالف فتلبس بالف الالحاق والتكثير فيحتاج الى تمييزها
بما سيأتى ولذاك قدرت اى ولان وضعها على العروض والانفكاك فيجوز ان
تحذف بخلاف الالف ما لا علامة فيه اى مما هو مجازى التانيث والتذكير
وباب هذا الاستدلال السماع والا توجب تذكيره وقدم ذلك فى باب الفاعل
مع التفصيل بين الحقيقى والمجازى موضحا منظوما فانظره مع حكم الالفاظ
المقصودة كوصفه اى وكتانيث خبره او حاله او عدده او اشارته او فعله ..
فى التصغير هذه العلامة تختص بالثلاثى وبالرباعى اذا صغر للترخيم كعنيقة
وذريعة تصغير عناق وذراع نحو كتيفة ويدية اى من الاعضاء المزدوجة
فانها مؤنثة كعين واذن ورجل وغير المزدوج مذكر كذا فى التصريح وهو غير مطرد.
فمن المزدوج الحاجب والصدغ والخد واللحى والمرفق والزند والكوع والكرسوع وهى
مذكرة وكذا الذراع عند بعض عكل والعضد والابط والضرس مما يذكر ويؤنث وكذا
العاتق كما قاله ابن السكيت وتبعه الجوهرى وغيره ومن المنفرد الكبد والكرش
وهما مؤنثان والعنق واللسان والقفا والمتن والمعا تذكر وتؤنث افاده الفارضى
بزيادة من فتح البارى وبعضه فى المصباح ولا تلى اى التاء فارقة اى بين
المذكر والمؤنث اما غير الفارقة فتلى فعولا كغيره كحلولة من الملل وفروقة من الفرق
بفتحتين وهو الخوف فان التاء فيهما للمبالغة لا للفرق ولذلك تلحق المذكر والمؤنث
ولا المفعال بكسر الميم وكذا مفعيل ومفعل تا الفرق بقصر تا واضافتها

للفرق ومن فعيل متعلق بتمتنع الواقع خبرا من التاء وكقتيل حال من فعيل لقصد لفظه وجواب الشرط محذوف لدلالة تمتنع عليه لتمييز المؤنث اى الاصل فيها ذلك ونكثر زيادتها فى الاسماء لتمييز الواحد من الجنس فى المخلوقات كشجر وشجرة والمصنوعات كلبن ولبنة وقد تزاد فى الجنس لتمييزه من الواحد ككماة وكمأ وقد تأتى للمبالغة كراوية لكثير الرواية اولتأكيدها كعلامة ونسابة وتأتى فى الجمع عوضا عن ياء النسب التى فى المفرد كاشعثى واشاعثة وقد تعوض عن فاء نحو عدة وعين اقامة ولام سنة او عن مدة تفعيل كتزكية وقد تأتى لمجرد تكثير حروف الكلمة كقرية وبلدة وغرفة ولغير ذلك وهى مع ذلك تدل على التأنيث المجازى لما هى فيه بدليل تأنيث ضميرها ماعدى التى للمبالغة اولتأكيدها فانسلخت عن التأنيث فتأمل ويقل ذلك فى الاسماء اى اسماء الاجناس الجامدة بدليل مثاله لانها تكثر فى الاعلام كفاطمة وعائشة فتدبر وانسانة فى القاموس امرأة انسان وبالهاء لغة عامية وسمع فى شعر كأنه مولد لقد كستنى فى الهوى ملابس الصب الغزل انسانة فتانة بدر الدجى منها خجل اذا زنت عينى بها فبالدموع تغتسل اه لانه اكثر اى ولان بنية الفاعل اصل المفعول فقد تلحقه يفيد عدم وجوبها بل انها قليلة مهذار بالذال المعجمة عدواى بمعنى من قام به العدوان لامن وقعت عليه لانه بمعنى مفعول فليس بشاذ وميقان من اليقين اى لايسمع شيئا الا ايقنه وتحققه لحقته التاء فى التأنيث اى فرقا بينه وبين فعيل بمعنى مفعول ولم يعكس لان الذى بمعنى فاعل يطرد من اللازم نحو ظرف ورحم فصار كفاعل بخلاف الثانى فانه سماعى لاينقاس فى فعل من الافعال فكان بعيدا عن فاعل فلم يعط حكمه من التذكير والتأنيث وقد حذفت منه اى حملا له على فعيل بمعنى مفعول كما حمل هذا عليه فى لحاقه التاء كما سيأتى وهى رميم مبنى على انه بمعنى فاعل اى رامة بمعنى بالية وقيل هو بمعنى مفعول اى مرموم فليس من القليل وكذا قريب اى مقرب وقيل انما حذفت التاء لتأويل الرحمة بالغفران او على حذف مضاف اى اثر رحمة الله قريب وقيل غير ذلك اى لم يتبع موصوفه اى لم يتبعه لفظا ولا معنى بأن لم يجر على موصوف ظاهر ولا منوى لدليل فخرج مالم

موصوفه بقرينة كاشارة اليه او ذكر ما يدل عليه كقتيل من النساء فلا تلحقه التاء
فالمدار على العلم به وان لم يتبعه لفظا فلو قال المتن ومن فعيل كقتيل ان عرف
موصوفه غالبا التا تحذف لكان اوضح لحقته التاء اى للفرق بين المذكر
والمؤنث ومعرفة الموصوف تغنى عنها فى ذلك وهذا التعليل موجود فى باب
الصفات المذكورة كرايت صبورا ومهذارا ومعطيرا ومغشما ولم يفرقوا فى حذف
تائها بين علم الموصوف وعدمه فان كان ذلك قياسا فالكل سواء او بالسماع
وهو الظاهر فلا اشكال اهـ سيوطى بان تبع موصوفه اى ولو تقديرا كما مر والمراد
الموصوف المعنوى فيشمل ما اذا كان الوصف خبرا وحالا او بيانا لا خصوص
النعت النحوى وقد تلحقه التاء اى تشبيها بفعيل بمعنى فاعل كما مر
وذات مد اعترض بانه يقتضى ان علامة التانيث فى نحو حمراء هى الالف اللينة
التى قبل الهمزة لانها هى التى تمد مع ان هذا لم يقله احد بل هى عند الاخفش الالف
والهمزة معا وعند الزجاج والكوفيين الهمزة وحدها والالف قبلها زائدة وعند
البصريين الهمزة بدل منها لاجتماعها مع الالف قبلها كما مر ويجاب بان الاضافة
فى ذات مد لادنى ملابسة والمراد انها مصاحبة وتابعة للمد فيجرى على احد المذهبين
الاخيرين ويحمل على مذهب البصريين لانه المختار او المراد انها مشتملة على المد
من اشتمال الكل على جزئه فيجرى على مذهب الاخفش غاية الامر انه اطلق الالف على
مجموعها نحو انثى الغراء اى نحو الالف التى فى اسم الانثى من الغر وهو غراء والحمر
وحمراء والاشتهار مبتدا وفى مبانى صفته اى الكائن فى مبانى وسيبديه خبر
والمراد بالمبانى الالفاظ التى تحل فيها الالف والحكم بالاشتهار على ما ذكره من
اوزان المقصورة بالنظر لمجموعها لما سيأتى اربى بضم الهمزة وفتح الراء والباء
الموحدة والطولى بالضم افعل تفضيل مؤنثا طول كفضلى وافضل
كبشبعى مؤنث شبعان مثال للصفة وحبارى الكاف اسم بمعنى مثل عطف
على اربى او على وزن وحبارى بضم الحاء المهملة فوحدة اسم طائر يستوى فيه الواحد
المذكر وغيره طويل العنق والمنقار رمادى اللون شديد الطيران كثير السلاح اى
الروث وهو ما قيل فيه سلاحه سلاحه وهو ما كول وولدها يسمى النهار وفرخ الكروان

يسمى ٣ الليل سمهى بضم السين المهملة وفتح الميم مشددة اسم للباطل
سِبطرى بكسر السين المهملة وفتح الموحدة وسكون الطاء المهملة بعدها راء
وخيثى بمهملة مكسورة فمثلثتين اولاهما مكسورة مشددة وبينهما ياء تحتية
مع الكفرى بضم الكاف والفاء وشد الراء وتثليث الكاف مع فتح الفاء اشموف
خليطى بضم الخاء المعجمة وفتح اللام المشددة والشقارى بضم الشين المعجمة
وشد القاف استنذارا اى ندورا مفعول لاجله بمعنى انسب ولكل
منهما اوزان ذكر المص للمقصورة اثنى عشر وللممدودة سبعة عشر فمن المشهور
فعلى اى بضم ففتح تبع فى ذلك ظاهر المتن وقد استشكله الموضح بندوره فى المقصورة
بل قيل شاذ ولم يأت منه الا اربى للداهية وارنى لحب يعقد به اللبن وجبى بجيم
فمهملة فموحدة لكبار النمل وشعبى بمعجمة فمهملة فموحدة وادمى بدال مهملة
فميم وجنفى بجيم فنون ففاء لمواضع وهو فى الممدودة كثير وسيأتى آخر الباب فهو
من الاوزان المشتركة كفعلى بفتح فسكون وفى شرح العمدة ان سمهى وخليطى وشقارى
من الابنية الشاذة الا ان يراد المجموع كما مر ومنها فعلى اى بضم فسكون كبهمى
لنبت اى فالفه للتأنيث فلا تلحقها التاء وقولهم بهمات شاذ وقيل للالحاق واما
الذى بمعنى الشجاع فبهمة بالتاء ومنها فعلى اسما اى بفتحات وعده فى التسهيل
من المشترك ومنه مع الممدودة قرماء وجنفاء لموضعين ويقصران ايضا وابن
دأثاء بمهملة فهمزة فمثلثة وهى الامة ولا يحفظ غيرها كبردى بموحدة فراء فمهملة
نهر بدمشق كموطى بجيم فراء فطاء مهملة مفتوحات وقوله العدو بفتح فسكون
اى سرعة المشى يقال مرطت الناقة مرطى وبشكت بشكى بموحدة فمعجمة وجمزت
جمزى بجيم فميم فزاء اى اسرعت والافعال الثلاثة بوزن ضرب ومصادرها
على فعلى كحيدى بمهملتين بينهما تحتية فعلى جمعا اى بفتح فسكون
وهى من الاوزان المشتركة فى الصفة ومنه فى الممدودة حمراء واحترز بقوله
جمعا الخ عن اسم جنس غير ما ذكر فلا يتعين كون الفه للتأنيث بل تكون له تارة
فتقصر كرضوى وسلمى وقد تمد كالعوّاء احد منازل القمر ويقصر ايضا وللالحاق
اخرى كعلقات بالتاء وما فيه الوجهان ارطى لشجر يدبغ به وعلقى لنبت وتترى

بمعنى متواترين فمن نونها جعل الالف للالحاق ومن لم ينون جعلها للتانيث
فعالى بضم الفاء ويجئ اسما كحبارى وسمانى وجمعا كسكارى قيل وصفة
لمفرد كجمل علادى بعين ودال مهملتين اى شديد ومنها فعلّى كسمهى اى
بضم الاول وفتح الثانى مشددا فعلّى كسبطرى اى بكسر ففتح فسكون
مشية فيها تبختر ودفقى بمهملة ففاء فقاف بوزنها مشية بتدفق واسراع
فعلى مصدرا اى بكسر فسكون ولم يطلقها كالمص بل قيدها بالمصدر والجمع لانها
فى غيرهما لا يتعين كونها للتانيث بل تكون للالحاق ان نونت كعزهى للرجل الذى
لا يلهو انظر الاشمونى ظربا بظاء مشالة فراء فموحدة ظربان بفتح فكسر
او بكسر فسكون تفسو اى فيجعل فسوه سلاحا يحترز به فلا يقربه احد
انه ارسل عليه ما لا يطيقه ويسمونه مفرق الابل لنفارها من فسوه ويدخل جحر
الضب فيقسو عليه ثلاثا فيغشى عليه فياكله واولاده وحجلى بمهملة فجيم
جمع حجلة بفتحات اسم طائر فعيلا اى بكسر الفاء والعين المشددة والصحيح
قصره على السماع ولم يجئ الا مصدر الحثيثى مصدر حث اى طلب بشدة على غير
قياس وجعله فى التسهيل من الممدودة ايضا كخصيصاء للاختصاص وفخيراء
للفخر ويقصران فعلى بضم الاولين وشد الثالث فعيلى اى بضم الاول
وفتح الثانى مشددا ومنه قبيطى لنوع من الحلوى يسمى الناطف ولغيزى للغز
ولم يسمع منه مع الممدودة الا قولهم هو عالم بدخيلائه اى بامره الباطن
فعالى اى بضم الاول وشد الثانى ومنه الخبازى المعروفة وتخفف بائها ويقال
خبيزة مثلث العين حال من افعلا واضافته لفظية فلا يتعرف بها
ومطلق العين حال من فعالى ومطلق فاحال من ضمير اخذ الراجع
الى فعلا اى غير مقيد بحركة كديمة هطلا الديمة مطر بلا رعد ولا برق
سحاب هطلا اى بكسر الطاء ويقال هطال بشدها روعا قيل بالراء والغين
المعجمة من راغ الثعلب ذهب يمنة ويسرة لكن فى الصحاح من باب العين
المهملة والروعاء من النوق الحديدة الفؤاد وكذلك الفرس ولا يوصف به
المذكر اهـ وهو الموافق لتفسير الش فليحمل عليه فتدبر تهطل هطلا كتنصر

نصرًا وهطلانا بفتحات وتهطالا بفتح المثناة فوق   مثلث العين اى مع فتح المهمز
ومنها فعلالاء اى بفتح فسكون ففتح   لانتي العقارب اى ولكان ايضا
ومنها فعالا اى بكسر الفاء   كقرفصا بضم الاول ويجوز فى ثالثه الفتح والضم
يقال قعد القرفصا اذا قعد على قدميه واليته والصق بطنه بفخذيه   بجحر
بضم الجيم وسكون الحاء المهملة من جحرة بوزن عنبة جمع جحر كما فى المصباح
فعليا بكسر الفاء واللام وسكون العين   فعالاء مطلق العين اى مع فتح الفاء
دبوقاء بدال مهملة فموحدة فقاف   للعذرة بفتح المهملة وكسر المعجمة هى الفضلة
الغليظة   براساء بفتح الموحدة والراء والسين المهملة   فى البرنساء اى معلوم
وكثيرا ما المثلثة اسم لبزر كما فى القاموس   مطلق الفاء اى مع فتح العين   خيلا
بضم المعجمة وفتح التحتية   جنفا بفتح الجيم والنون والفاء   وسيرا بكسر السين
المهملة وفتح التحتية والراء ويطلق على الذهب وعلى نبت ايضا والله سبحانه وتعالى اعلم

مطلب المقصور والممدود

قال الجاربردى هما نوعان من الاسم المتمكن فلا يطلقان
اصطلاحا على المبنى ولا الفعل والحرف لكن كما يفيده تعريف النحو وقولهم فى هؤلاء ممدود تسمح
او على مقتضى اللغة كقول القراء فى جاء وشاء ممدود ان اريد ذلك ويطلقان ايضا على الفى
التانيث اطلاقا شائعا كالالف المقصورة والممدودة كما يطلقان على الاسم المشتمل
عليهما كحبلى وصحراء وبعد انه ليس حقيقة عرفية اه ان يستثنيا من غير المتمكن فتامل
ثم ما قيل ان تعريفى الشارح يشملان نحو حبلى وصحراء مع انهما قد تقدما قبل فذكرهما ثانيا
تكرار يرد بان ذكرهما السابق من حيث التانيث ودخولهما هنا من حيث المد
والقصر فلا تكرار على ان ذكر العام بعد الخاص لا يعد تكرارا فتدبر   اذا اسم
اى صحيح   وكان ذا نظير اى من المعل وقوله كالاسف مثال للصحيح المستوجب
الفتح ولم يمثل لنظيره من المعل   كفعل بفتح فكسر وفعل بضم ففتح وفعلة بكسر
فسكون والثانى بضم فسكون وهذا عطف على قوله كالاسف بتقدير العاطف
كما قاله ابن هشام لانه نوع ثان مما يستوجب الفتح اعم من كونه صحيحا او معتلا ولم
كالدمى مثال للمعتل من هذا النوع ولم يمثل لصحيحه عكس النوع الاول وانما قدرنا
العاطف ولم نجعله مثالا لقوله فلنظيره المعل اى كان الاسف مثال للصحيح كما قاله

وافرده لئلا يوهم انه نظير الاسف وليس كذلك فتدبر والحاصل ان الذى يستوجب
فتحما قبل آخره فيكون معتله مقصورًا انواع كثيرة ذكر المص منها نوعين عامين فى
الصحيح والمعتل الاول مصدر فعل بالكسر اللازم فان قياسه فعل بفتحتين وقد
اشار الى هذا مقتصرًا على تمثيل صحيحه بالاسف الثانى جمع فعلة وفعلة على فعل او فعل
وقد صرح به واقتصر على تمثيل معتله بالدما ففيه شبه احتباك ومنها اسم مفعول
غير الثلاثى كمكرم ومحترم فان معتله مقصور بفتح ما قبل آخره كمعطى ومصطفى
ومنها افعل سواء كان للتفضيل كاقصى نظير افضل ام لا كاعمى وكاحمر ومنها جمع
فعلى بالضم انثى افعل على فعل ككبرى وكبر ونظيره قصى ودنا جمع قصوى ودنيا
وغير ذلك   حرف اعراب من اضافة المحل للحال فيه لان الالف محل الاعراب
لا نفسه وهذا التعريف لما يعم القياسى والسماعى وكذا تعريف الممدود الآتى
بخلاف تعريفى المتن فقاصران على القياسى منهما   نحو يرضى هو خارج ايضا بقوله
لازمة لان الفه تذهب للجزم   المبنى اى سواء كان اسما كاذا ومتى او فعلا كرمى
ودعى او حرفا كعلى والى فكل ذلك لا يسمى مقصورًا اصطلاحًا   المثنى مثل الاسماء
الخمسة لذهاب الفهما رفعًا وجرا لا يقال الف المقصور تذهب اذا نون فلا تكون
لازمة لان المحذوف لعلة تصريفية كالثابت   قياسى هو وظيفة النحوى والسماعى
وظيفة اللغوى الذى يسرد الفاظ العرب ويفسرها   كل اسم معتل الاولى معل
لان المعتل ما فيه حرف علة غير ام لا والمعل هو غير المغير وهو المراد هنا لان الاسم لا يوصف
بالقصر الا بعد تغيير يائه مثلا واما قول المتن المعل الآخر فالاولى فيه المعتل لانه
هو الذى يصح فيه تعليق ثبوت القصر اما المعل وهو المغير فالقصر ثابت فيه فلا معنى
لتعليقه باذا فتأمل   جوى جوى بالجيم كفرح فرحا وهو الحرقة من حزن او عشق
فان نظيره اى المراد المناظرة فى الوزن ونوع الاسم كالمصدرية والجمعية لا خصوص
الوزن   مرية بالراء هو الجدال ومدية بالدال السكين   قرب بالكسر والثانى
بالضم على ترتيب ما قبله   وما استحق اى من الصحيح والف مفعول وقف عليه
بالسكون على لغة ربيعة وقوله فى نظيره اى من المعتل الآخر لان حرف العلة اذا
تطرف بعد الف زائدة قلب همزة   نحو حمراء هو داخل فى تعريف الشارح لا المتن

لما سيأتي كماءٍ أي فلا يبقى ممدودا كما نص عليه الفارسي لعروض مد لان الفه بدل من الواو في موه لا زائدة وآءٍ بهمزتين بينهما الف وكذا آآءة كجاء وجاءة وانظر ما اصل الفهما كل معتل آخر اي معتل الآخر وهذا مع تعريف المقصور القياسي يقتضيان ان نحو حبلى وصحراء من السماعي لا القياسي لانهما ليسا معتلين لهما نظير من الصحيح لزيادة الفهما على بنية الكلمة بخلاف الف المقصور وهمزة الممدود القياسيين فمنقلبان عن اصل كما لا يخفى وقد يتوقف في ذلك وسيأتي عن الفرا ما يصرح بأن نحو حمراء من الممدود قياسا اتهان فيقال المراد هنا القياسي غيرهما لتقدم الكلام على ما يقاسان فيه من الاوزان فيه

وارتأى بوزن افتعل من الرأي اي التدبير يقال ارتأى في امر ارتئاء اذا تدبر واصله ارتأي ارتأيا كاقتتل اقتتالا قلبت ياء الفعل الفا لانفتاح ما قبلها وياء المصدر همزة لتطرفها اثر الف زائدة وكذا مصدر اي مثل مصدر فعل بالفتح يفعل بالضم دالا على صوت او مرض فان قياسه فعال بالضم كرغاء لصوت ذوات الخف وثغاء مثلثة فمعجمة لصوت الشاة ومشاء كالهلاء في البطن ونظيرهما من الصحيح بغام لصوت الظبي ودوام لدوران الراس وكذا مصدر فاعل كوالى ولاء وعادى عداء كضارب ضرابا وقاتل قتالا وغير ذلك

والعادم النظير مبتدا خبره بنقل وذا قصر وذا مد حالان من المستكن في الخبر اي العادم النظير مأخوذ بنقل حال كونه ذا قصر الخ وفيه تقدم الحال على عاملها الظرفي وهو مغتفر فيه كالحجا الخ لف ونشر مرتب فالحجا بمهملة فجيم مقصور لا غير والحذاء بمهملة فمعجمة ممدود لا غير لكن قصره للوزن فمن المقصور السماعي اي لانها ليس لها نظير من الصحيح يماثلها في جميع الاوصاف من الوزن والمصدرية او الجمعية او الوصفية مثلا وان وجد وزنها كبطل وعنب مجمع عليه اي في الجملة ولا فقد منعه الفرا فيما له قياس يوجب مد كفعلاء افعل ورده السماع

قصر الممدود اي لانه رجوع الى الاصل وهو القصر كقوله لابد من صنعا وان طال السفر يا لك الخ يا للتنبيه ولك خبر مبتدا محذوف اي لك شيء ومن المبيان كذا في الصبان وفيه نظر لعدم ملايمته للمعنى فالظاهر انه كقولهم

يا للماء والعشب تعجبا من كثرتهما فيا واللام للاستغاثة استعملا فى التعجب مجازا
ومن تم بيان للكاف كقوله فيالك من ليل كانه قيل احضر يا تم ليتعجب منك
فالمنادى فى الحقيقة هو الكاف فتدبر والشيشاء بمعجمتين اولاهما مكسورة
بينهما تحتية هو الشيص اى التمر الذى لم يشتد حبه وينشب بفتح الشين اى يتعلق
والمسعل بفتح الميم والعين المهملة موضع السعال من الحلق واللها جمع لهاة كحصى
وحصاة وهى لحمة مطبقة فى اقصى سقف الحنك والله اعلم

مطلب كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحا

اقتصر عليهما لوضوح تثنية غيرهما وجمعه وان كان هذا الباب يعقد
للتثنية والجمع مطلقا وتصحيحا تمييز محول عن المضاف اليه اى وكيفية تصحيح
جمعهما او حال من جمع اى مصححا ولم يذكر تكسيرهما لان له بابا يخصه
رابعة
اى سواء كان اصلها ياء كمسعى من سعيت او واوا كما ذكره
قلبت ياء
اى لسكونها مع علامة التثنية ولا يمكن تحريكها لان الالف لا تقبل الحركة وحذفها
يلبس المثنى عند اضافته لياء المتكلم بالمفرد المضاف لها كفتاى وانما قلبت ياء فى
غير الثلاثى رجوعا الى اصلها فى نحو مسعى كما رجعت اليه فى نحو فتى وحملا على
الفعل غير الثلاثى فى نحو ملهى لرد الواو فيه الى الياء كالهيت واصطفيت من اللهو
والصفو كما سيأتى فى قوله والواو لاما بعد فتح يا انقلب واما فى الجامد الذى
اميل فلان الامالة فى المفرد تنحو بالالف نحو الياء فردت اليها فى التثنية واما ما لم
يمل فلم يلاحظ فيه الياء اصلا فرجع الى الواو مجهولة الاصل هى التى فى حرف
اوشبهه كما يؤخذ من مثاله تبعا لابن الحاجب ولظاهر ابن المص وجعل المرادى
الفهما اصلية ومثل مجهولة الاصل بنحو الددا بدالين مهملتين كالفتى وهو اللهو
قال لانه لا يدرى اهى من واو او ياء اهـ اى لانه ليس له اصل يرجع اليه فى الاشتقا
وليست اصلية لان الف الثلاثى المعرب لا تكون الا منقلبة عن احدهما
والظ فى الف موسى ونحوه من الاسماء الاعجمية انها من المجهولة بمعنى انه
لا يدرى اهى زائدة كحبلى ام اصلية ام منقلبة وموسى الحديد قيل بوزن حبلى فالفه
زائدة للتانيث وقيل مذكر بوزن مفعل من اوسيت راسه حلقته فالفه عن ياء
افاده فى الصحاح فى متى علما قيد به هنا وفيما يأتى لانه قبل العلمية لا يثنى

ق

ولا

ولا يوصف بالقصر لبنائه ونحو علبا مبتدا وكساء وحيا عطف عليه بواو خبره وقوله صحاى الهمزة وجوبا فلا يجوز ابدالها كعلباء بكسر العين المهملة هى عصبة العنق واصلها علباى بزيادة الياء لالحاقها بقرطاس فقلبت همزة لتطرفها اثر الف زائدة في الملحقة بكسر الحاء لانها الحقت مدخولها بغيره وانما ترجح قلبها لشبهها بالف حمراء فى انها بدل عن حرف زائد وابقاء الهمزة اجاى لقربها من الاصالة بابدالها من اصلى وقراء هو الناسك المتعبد ووضاء هو الوضى حسن الوجه وكلاهما بوزن رمان من قرأ كسأل ووضو ككظرف الخوزلى بفتح المعجمة وسكون الواو وفتح الزاى مشية فيها تثاقل وتبختر وهو مثال للمقصور في جمع اى حال ارادته على حد المثنى اى طريقته فى الاعراب بحرفين وسلامة بناء واحده وحذف نونه للاضافة وهو جمع المذكر السالم مشعرا حال من الفتح او من فاعل ابق وان جمعته اى المقصور فالالف مفعول اقلب وقلبها مفعول مطلق نوعى اى اقلبها قلبا كقلبها فى التثنية وتاء بالمد مفعول اول لالزمن بهمزة القطع مفتوحة لانه من الزم الرباعى وذى التا بالقصر مضاف اليه وتحية اى ازالة مفعوله الثانى اذا جمع الصحيح بهذا والاثنان بعده زيادة على المتن وتركها لاختصاص هذا الباب بالمقصور والممدود ولما كان جمع الممدود بالواو والنون وكذا بالالف والتاء كتثنيته سواء استغنى عن ذكره وذكر جمع المقصور لمخالفته تثنيته وضم ما قبل الواو اى فى الرفع وانما لم يبق الكسر مشعرا بالياء المحذوفة كفتح المقصور لثقله ولئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها بعد كسرة وكسر ما قبل اليا اى فى النصب والجر والمراد ابقاء كسره لانه مكسور قبل الياء وقيل يكسر كسرا جديدا لتناسب الياء الواو فى اجتلاب حركة ما قبلها وهو تكلف قاضون اصله قاضيون بضم الياء واصل قاضين قاضيين بياءين اولاهما مكسورة حذفت حركتاهما لثقلها ثم الياء للساكنين ثم ضمت صاد الاول لمناسبة الواو وبقى كسر الثانى لمناسبة الياء او بقاء به فى الاول نقلت ضمة الياء الى الضاد بعد سلب حركتها ثم حذفت الياء للساكنين مصطفون

اصله مصطفوون بواوين اولاهما مضمومة لام الكلمة لانه من الصفوة والثانية
واو الجمع واصل مصطفين مصطفوين بواو مكسورة فياء قلبت واوهما الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف للساكنين وبقيت الفتحة دليلا عليها
وما قيل ان الواو الاولى تقلب اولا ياء لتطرفها بعد اربعة فيصير مصطفيون
ومصطفيين ثم تقلب الياء الفا مردود بانه تطويل بلا طائل اذ لا حاجة الى
الياء هنا بل تقلب الفا من اول الامر بخلافها في التثنية وجمع المؤنث فتقلب
ياء للاحتياج الى بقائها فيهما لما مر آنفا   قلبت الفه اي فحكمه كتثنيته سواء
وكذا جمع الممدود والمنقوص بالتاء والالف فلهما حكم تثنيتهما وانما لم يستغن
عن ذكر جمع المقصور بذكر تثنيته كالممدود لاختلاف حكمه في جمعي التصحيح
كما علمت بخلاف الممدود واما المنقوص فليس الباب له   على مؤنث قيد
به لان الجمع بالالف والتاء لا ينقاس في الخالي من العلامة الا اذا كان علم
مؤنث او مصغر غير العاقل او وصفه كما مر   في فتاة بالفاء والتاء المثناة
فوق لقول الشارح في جمعها فتيات بالياء اما جمع قناة بالقاف والنون اي
الرمح او حفرة الماء فقنوات بالواو كما في التصريح   والسالم العين اي من الاعلال
والتضعيف كما سيأتي وهو مفعول اول بانل اي اعط والثلاثي نعته
وانما حال منه واتباع مفعوله الثاني وهو مصدر مضاف لمفعوله الاول
وفاءه مفعوله الثاني وبما شكل متعلق باتباع والبا بمعنى في وعائد فاعل
شكل ضمير الفاء وذكره لتأولها باللفظ ومتعلقه محذوف اي شكل به فصلة
ما جرت على غيرها وحذف العائد المجرور بما جر الموصول مع عدم اتحاد الحرفين معنى
ومتعلقا وهو نادر كما مر في الموصول اي اعط الاسم الثلاثي السالم العين اتباع
عينه لفائه في الحركة التي شكلت بها الفاء   ان ساكن العين مؤنثا لا لان
من فاعل بدا العائد للسالم العين وبدا فعل الشرط وجوابه محذوف اي فانله
ما ذكر ومختتما حال ثالثة ومجردا عطف عليه   وسكن التالي اي العين التالي
وغير مفعول التالي او مجرور باضافته اليه   اتبعت عينه اي وجوبا في مفتوح
الفاء وجوازا في مضمومها ومكسورها فالاتباع في المتن مستعمل في الوجوب والجواز معا

بدليل

بدليل البيت الثالث جفنة كقصعة وزنا ومعنى جمل بضم الجيم وسكون
الميم اسم امراة التسكين والفتح ا ى مع الاتباع ففى مضموم الفاء ومكسورها
ثلاث لغات الا اذا كانت لام الاول ياء والثانى واوا فيمتنع الاتباع كما ذكره
بقوله ومنعوا الخ اما مفتوح الفاء فليس فيه الا الاتباع صحيحا كان كجفنة او معتلا
كظبية وظبيات وجوز فى التسهيل تسكين المعتل عن معتلها هو ضربان
ضرب قبل عينه حركة مجانسة لها كتارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وضرب
قبل عينه فتحة كجوزة وفيه لغتان الاتباع لهذيل والاسكان لغيرهم وسيذكر هذا
فى المنتمى لقوم وكذا يخرج بالصحيح العين مضاعفها كجنة بالفتح وهى البستان
او بالكسر وهى الجنون والجن او بالضم وهى الوقاية فلا تغير عينه فى الجمع
ومنعوا الخ اشارة الى ان لاتباع الكسرة والضمة شرطا آخر غير الخمسة المتقدمة
وهو ان لا تكون اللام واوا فى اتباع الكسرة ولا ياء فى الضمة وفهم منه جواز الفتح
والاسكان ح اذ لم يمنع غير الاتباع وكذا جواز اتباع الضمة اذا كانت اللام واوا
كخطوة واتباع الكسرة مع الياء كلحية وهو الصحيح فى هذا ولا ضرر فى توالى كسرتين
قبل الياء فى لحيات كما لم يبال بضمتين قبل الواو فى خطوات ذروة بكسر
الذال المعجمة اعلا الشئ وزبية بضم الزاى وسكون الموحدة حفرة الاسد والجرو
مثلث الجيم مع سكون الراء الانثى من ولد الكلب او السبع ونادر
خبر مقدم عن غير وحملت زفرات جمع زفرة وهى خروج النفس بأنين
وشدة وخص الضحى والعشى لزيادة وجد المتيم فيهما عن غيرهما ويدان تثنية
يد بمعنى القوة للتاكيد والله سبحانه وتعالى اعلم لم يتعرض لم
طائفة من النحاة قال الحريرى لفساد السنة العامة الا فى الجموع فلم يحتج للتنبيه
عليها لان النحو انما وضع لاصلاح ما فسد وقيل لان كل الجموع مرجعها السماع
فالاولى بها كتب اللغة التى تنبه عقب كل مفرد على جمعه وقال بعض
المتاخرين اكثر الجموع سماعى لكن منها ما يغلب فيحتاج الى ذكره ليحمل عليه
ما لم يسمع جمعه افاده فى النكت افعلة مبتدا وافعل وفعلة وافعال
عطف عليه وجموع خبرها والثلاثة الاول غير مصروفة للعلمية على الوزن المخصوص

مطلب جمع التكسير
م

ووزن الفعل في افعل ولها وللتأنيث اللفظي في الباقين لكن نون افعلة
للضرورة وتمت هي ثم العاطفة انثت بالتاء المفتوحة في لغة واصلها السكون
فان قلت جموع جمع كثرة واقله احد عشر فكيف اخبر به عن اربعة قلت
لكثرة ما يوازنها من الالفاظ على ان جموع مما يستعمل في القلة حقيقة لانه ليس
لمفرده جمع قلة كرجال وقلوب كما سيأتي او يجرى على مذهب السعد الآتي
بتغيير اى لصيغة مفرده سواء كان بتغيير الشكل او الزيادة او غيرهما من اقسام
التكسير المشهورة وهو تغيير صورى لا حقيقي لان لفظ الجمع ليس هو لفظ المفرد
بعد تغييره بل هو لفظ آخر غيره والباء للآلة او السببية فتفيد ان التغيير له
دخل في الدلالة على الجمعية وح فلا يشمل جمعى التصحيح لان دلالتهما على الجمعية
ليست بتغيير مفردهما بالزيادة بل بنفس الزيادة وان لزمها التغيير بدليل
ان زيادة جمع المذكر تفيد الجمعية في الفعل وحمل عليه المؤنث واما نحو صنوان
فزيادته لا تفيد الجمعية في غيره فكانت جمعيته ليست بها بل بالتغيير وخرج
ايضا نحو قاضون وجفنات بالفتح اذ لا دخل لتغييرهما في الجمعية بل هو للاعلال
والاتباع فلا يخرجان عن التصحيح وان اقتضى كلامهم على جمع المؤنث ان نحو جفنات
تكسير فتدبر كفلك للمفرد والجمع هذا مذهب س واختار في التسهيل
انه مشترك بين المفرد واسم الجمع لا الجمع فلا يقدر فيه تغيير وانما لم يجعل كجنب
يستوى فيه الواحد وغيره من غير كونه جمعا او اسمه لانهم ثنوه مرادا به المفرد
فقالوا فلكان ولم يطلق بلفظه على الاثنين بخلاف جنب فالفرق بينهما
بتثنية المفرد وعدمها ولم يأت مثل ذلك الا في سبعة الفاظ في الاشمونى وحواشيه
الى العشرة الغاية داخلة بقرينة ما بعده على ما فوق العشرة فهما
مختلفان بدأ وانتهاء واختار السعد وغيره ان بدأ كل منهما ثلاثة وانتهاء
القلة عشرة ولا نهاية للكثرة فيتحدان بدأ لا انتهاء وعلى هذا فالذى ينوب
عن الآخر هو جمع القلة فقط لصدق جمع الكثرة على ما دون العشرة حقيقة
لا بالنيابة وبذلك يندفع ما اورده القرافي على قول الفقهاء فيمن اقر بدراهم
انه يقبل بثلاثة من انه جمع كثرة واقله احد عشر فكيف يقبل المجاز مع امكان

الحقيقة ويدفع ايض بأن دراهم ليس مجازا فى الثلاثة لانه ليس لمفرده جمع قلة
اما نحو ثياب مماله جمع قلة فيتعين فيه الجواب الاول مجاز اى ان وجد الجمعان
للمفرد كما سيأتى من امثلة التكسير خرج جمعا التصحيح فهما لمطلق الجمع الحقيقى
فى الكثرة والقلة بلا نظر الى خصوص احدهما كما استظهره الرضى تبعا لابن خروف
فيصلحان لهما حقيقة بالاشتراك المعنوى كحيوان للانسان والفرس لا اللفظى
كما توهم وقيل هما للقلة حقيقة وللكثرة مجازا واعلم ان جموع التكسير ثمانية
وعشرون منها للقلة الاربعة المذكورة فقط على المختار والباقى للكثرة وكلها
فى المتن الا فعالى بالضم كسكارى كذا فى الفارضى والقلة والكثرة انما يعتبران
فى نكرات الجموع اما معارفها بال او الاضافة فصالحة لهما باعتبار الجنس
او الاستغراق وبعض ذى اى وبعض موازنات ذى يفى بكثرة ووضعا
تمييز محول عن الفاعل على الظاهر اى يفى وضعه وقوله والعكس جاء اى وضعا ايض
بأن تضع العرب احد البنائين صالحا للقلة والكثرة ويستغنوا به عن وضع
الآخر فاستعماله مكان الآخر ليس مجازا بل حقيقة بالاشتراك المعنوى ويسمى
ذلك بالنيابة وضعا كارجل فى جمع رجل بكسر فسكون وكرجال فى جمع رجل بضم
الجيم فانهم لم يضعوا بناء كثرة للاول ولا قلة للثانى فان وجد البناآن للفظ
واحد كافلس وفلوس فى فلس واثواب واثياب فى ثوب فاستعمال احدهما
مكان الآخر مجاز كاطلاق افلس على احد عشر وفلوس على ثلاثة وتسمى النيابة
فى الاستعمال اذا علمت ذلك فتمثيله لما ناب فيه بناء الكثرة عن القلة وضعا
بالصفى بضم الصاد وكسر الفاء جمع صفاة وهى الصخرة الملساء واصله صفوى
كفلوس قلبت الواو ياء وادغمت فى الياء وكسرت الفاء لمناسبتها فيه نظر
اذ لم يهمل جمع قلتها بل قالوا اصفاء على افعال ايض كما فى الصحاح فكان الاولى
حذفه الا ان يحمل قوله والعكس جاء على مطلق النيابة بلا تقييد بالوضع فتشمل
النيابة فى الاستعمال وبعد ذلك فنيابة جمع الكثرة عن القلة وضعا او استعمالا
انما تأتى على مذهب غير السعد كما مر قد سبق انه صوابه قد ذكر اى المص اذ لم
تسبق النيابة وضعا بل ذكر الش المجاز فقط وفى نسخ قد يستغنى وهو الصواب

لفعل اى بفتح فسكون صح عينا اى وفاو لم يضاعف وكان عليه ان
يزيد ذلك فان افعل لا يطرد فى معتل الفاء كوعد ووغد ووقت ووكر ووصف
ووقف ووهم لثقل الضم بعد الواو ولا فى المضاعف كجد وحد وبر وشق وقد
وفذ وعم وفن وشذ من الاول وجه واوجه ومن الثانى كف واكف بل قياسهما
افعال كاوعاد واوقات وكاجداد وارباب واقداد وكثيرا ما يجى الثانى بجمع
الكثرة كجدود وحدود وقدود وقد نبه فى الكافية وشرحها على استثناء هذين
نعم ان اريد بصحيح العين ما ليس معتلا ولا مضاعفا كما هو اصطلاح
لبعضهم لم يرد الثانى نكت بزيادة يجعل نائب فاعله يعود على افعل
ومفعوله الثانى قوله للرباعى وقوله ان كان اى الرباعى والعناق بفتح المهملة
انثى المعز صحيح العين اى سواء صحت لامه ايضا ام لا كما مثله واظب
بفتح الهمزة وكسر الموحدة اخره منونا ومثله ادل واجر وآم جمع دلو وجرو وامة بفتحتين
واصلها ادلو واجرو وأمو بضم ما قبل الواو وقلبت الضمة كسرة توصلا لقلب الواو
ياء لانه ليس فى العربية اسم معرب آخره واو قبلها ضمة ثم اعل كقاض واصل امة امو
بفتح فسكون فهو على وزن فعل لان الهاء فى تقدير الانفصال فجمع على افعل
صبان وفى الصحاح اصل الامة اموة بالتحريك بجمعه على ام وهو افعل كاينق ولا يجمع
فعلة بالسكون على ذلك اه ولعل الاول هو الصواب فتقول هذه اظب وادل
وآم ومررت باظب وأدل وآم ورايت اظبيا وادليا وآميا كما تقول فى قاض
لاستعمال هذه الصفة الخ افاد ان كل صفة على فعل غلبت عليها الاسمية
ينقاس فيها افعل وشذ عين واعين اى قياسا لكثرة استعمال الاول ومنهم
تفيض من الدمع وتلذ الاعين لكل اسم مؤنث اى بغير علامة لانضو
صحابة وخرج بالاسم الصفة كشجاع وبالمد نحو خنصر وغيرما افعل الخ غير
مبتدا خبره يرد وبافعال متعلق به وجملة افعل فيه مطرد صلة ما ومن الثلاثى
بيان لغير مشوب بتبعيض فهو حال منها او من ضميرها فى يرد لا بيان لما
لانه يصير المعنى وغير الثلاثى المطرد فيه افعل يرد بافعال فيصدق بالزائد
على الثلاثة مع ان افعال فيه سماعى كشهيد واشهاد وشريف واشراف

وجاهل واجهال وعدو واعداء واعلم ان اوزان الثلاثي اثنا عشر من ضرب
تثليث فائه في تثليث عينه وسكونها منها وزن مهمل وهو كسر الفاء مع ضم العين
وعكسه نادر كما سيأتي في التصريف يبقى عشرة منها صورة يطرد فيها افعل وهي
فعل بفتح فسكون الصحيح العين والتسعة الباقية تجمع على افعال وكذا فعل
المعتل العين كثوب واثواب فالجملة عشر صور يشملها قوله وغيره وقد مثل الشم
جميعها الا فعل بضمتين كعنق واعناق وبفتح فكسر ككتف واكتاف ويزاد عليها
فعل المعتل الفاء كوهم فيطرد فيه اوهام ويدخل في اطلاق المص ان ما عدى
فعل بفتح فسكون يجمع على افعال صحيحا كان او معتلا حيث فصل فيه دون
غيره فانظره وخرج بالاسم الصفة كضخم وشهم فلا تجمع على افعال بل نحو هذين
يجمع على فعال كما يعلم مما يأتي وشذ من الصفة جلف واجلاف وحر واحرار
وغالبا نحو اشارة الى استثناء صورة مما دخل تحت قوله وغيره وهي فعل بضم ففتح
فجمعه على افعال قليل كما مثله الشارح شاذ والغالب فيه فعلان بكسر فسكون وهو
من جموع الكثرة وانما ذكره هنا لاجل الاستدراك على قوله وغيره كثوب
مثال المعتل من فعل وكل امثلة فتح الفاء بقوله وجمل بالجيم وعضد لكن تركه
منه كسر العين ككتف ونمر ومثل لمكسور الفاء بحمل وعنب وابل وضم العين فيه
مهمل كما مر ولم يذكر لمضموم الفاء الا قفل وبقي عنق وسيأتي صرد وكسر العين
منه قليل كما مر فهذه امثلة الثلاثي وآبال اصله أأبال بهمزتين ابدلت
الثانية الفا الصحيح العين اي والفاء وغير المضاعف كما مر كفرخ وافرخ
مثله زند وازناد صرد طائر فوق العصفور نصفه ابيض ونصفه اسود
اكله حرام على المعتمد اه سيوطي ونغر بالنون والغين المعجمة طير كالعصفور
احمر المنقار والانثى نغرة كهمزة واهل المدينة يسمونه البلبل في اسم مذكر متعلق
باطرد وكذا عنه وبعد صفة لاسم وثالث صفة لمدا ومضاف اليه وافعلة مبتدا
غير مصروف للعلمية والتأنيث وتنوينه يفسد الوزن وكذا تصحيح همزته بل ينقل
فتحها للتنوين ثالث واطرد خبره والزمه بفتح الزاي اي الزم افعلة في
فعال بالفتح او فعال بالكسر حال كونهما مصاحبي مد واشار بذلك الى ان ما مد

ياء او واو من الرباعى المذكر كرغيف وعمود ومامدته الف فهو غير مضاعف
او معتل كقذال ينقاس فيه غير افعلة ايض وهو فُعُل بضمتين كما سيذكره اما
ذو الالف المضاعف او المعتل فيلزم فيه افعلة جمع لكل اسم بهذه القيود
اربعة فمتى انتفى احدها فى كلمة فلا تجمع على افعلة وشذ من الصفة شحيح واشحة
وقياسه اشحاء وشحاح ومن المؤنث عقاب واعقبة وقياسه اعقب وعقب
بضمتين وعقبان ومن غير الرباعى قدح واقدحة وباب وابوبة والقياس
اقداح وابواب وما ليس من ثالثا نحو جائز واجوزة وهى الخشبة الممتدة فى اعلا
السقف والقياس جوائز نحو قذال بالقاف والذال المعجمة كسحاب مجمع
مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية المضاعف هو
من الثلاثى ما كانت عينه ولامه من جنس واحد مجردا كان او مزيدا كبتات
بموحدة مفتوحة وتائين فوقيتين الزاد ومتاع البيت واصل ابتة ابتتة فلما
اجتمع مثلان نقلت كسرة اولهما الى الباء قبله ثم ادغم ومثله ازمة والزمام فى الاصل
الخيط الذى يشد فى البرة او فى الخشاش ثم يشد فى طرف المقود ثم سمى به المقود
نفسه ذكره فى المصباح والبرة حلقة تجعل فى انف البعير تكون من صفر ونحوه
والخشاش بالكسر الخشب الذى يجعل فى عظم انف البعير واما الخزامة فهى
من شعر وبهذا ظهر لك معنى البرة والخشاش والخزامة او سماعى قباء
بفتح القاف نوع من الثياب واصله قباو بالواو ﻟــ فى المصباح كانه من
قبوت الحرف اقبوه اذا ضممته اى عند النطق به سمى بذلك لانه يضم على البدن
فكانه المسمى الآن بالقفطان وفناء بكسر الفاء وبالنون ما حول الدار
واصله فناى بالياء فعل لنحو احمر اى بضم فسكون لكن يجب كسر فائه فى
جمع ما عينه ياء كبيض فى ابيض وبيضاء كما سيأتى فى قوله ويكسر المضموم الخ
ويكثر فى الشعر ضم عينه ان صحت هى ولامه ولم يضاعف كقوله وانكرتنى
ذوات الاعين النجل بضم الجيم فان اعتلت عينه كبيض او لامه كعمى او ضوعف
كغر بالغين المعجمة لم يجز الضم وفعلة بكسر فسكون مبتدا خبره يذكر ونفل
متعلق به وجمعا مفعوله الثانى وانما صرح به مع ان الكلام فى المجموع لرد قول

ابن

ابن السراج بانه اسم جمع لا جمع لعدم اطراده والاولى تقدير عجز البيت على صدره
لتتوالى جموع القلة   فى وصف يكون انثاه فا فعل وفعلاء ح وصفات
متقابلان ومثله ما اذا كانا وصفين منفردين لمانع فى الخلقة لاختصاص
المعنى باحدهما كاكمر وآدر للمذكر ورتقاء وعفلاء للمؤنث وهى بمهملة ففاء التى
يجتمع فى فرجها شئ يشبه الادرة للرجل فيمتنعان فيهما كاكمر وادر ورتق وعفل بضم
فسكون اما اذا انفرد افعل عن فعلاء لمانع فى الاستعمال لا فى الخلقة كرجل
آلى لكبير الالية وامرأة عجزاء لكبيرة العجز اذ لم يقولوا اعجز ولا اليا فى اشهر اللغات
مع صحتهما معنى فمقتضى اطلاقه هنا قياسه فيه ايضا كعجز والى وهو ما نص
عليه فى ش الكافية وفى التسهيل انه محفوظ فيه   وفعل بضمتين مبتدا
خبره لاسم وبعد صفة اسم والباء للمصاحبة وجملة قد زيد صفة مد واعلالا
مفعول مقدم لفقد وفاعله ضمير اللام والجملة صفة لها   فى الاعم اى فى
الاستعمال الاعم اى الغالب المطرد وذو الالف ثان فاعل يضاعف وهو استثناء
من قوله بمد والجار متعلق بمحذوف متصيد من المقام اى يشترط فى ذى الالف
عدم المضاعفة فى الاستعمال الاعم فان ضوعف لم يجمع على فعل فى الاعم بل فى الندور
اما غيره فلا فرق فيه بين المضاعف وغيره   وفعل جمعا اى بضم ففتح
لفعلة بضم فسكون ونحو بالجر عطفا على فعلة   ولفعلة اى بكسر فسكون
وفعل بكسر ففتح وقوله على فعل اى بضم ففتح   وهو مطرد فى كل اسم نحو خرج
الصفة فلا يجمع منها على فعل الا فعول بمعنى فاعل كصبور وصبر وغفور وغفر
وفخور وفخر وشذ نذر فى نذير وصنع فى صناع بفتح المهملة وتخفيف النون وهى
المرأة المتقنة ففى مفهوم الاسم تفصيل وخرج بالرباعى غيره ككنار وقطار وبالمد
الخالى منه وشذ نمر ونمر وبكونه قبل اللام نحو دانق وبصحة اللام معتلها
كسقاء وكساء فلا يجمع على فعل واعلم انه يجب تسكين عين هذا الجمع ان
كانت واوا لثقل ضمها كسوار وسور وسواك وسوك اما غير الواو فيجوز ضمها
وتسكينها سواء صحت كقذال وقذل او كانت ياء كسيال بكسر المهملة لشجر شائك
وسيل لكن ان سكنت الياء وجب كسر ما قبلها لما مر فى بيض ويمتنع تسكين المضاعف

كسر بر وسرر بين المذكر والمؤنث يؤخذ من هنا مع تمام ان نحو قضيب
وعمود وقذال من المذكر ينقاس فيه كل من افعلة وفعل ونحو عناق وذراع من
المؤنث ينقاس فيه كل من افعل وفعل وكراع بضم اوله وهو مستدق الساق
من الغنم والبقر يذكر ويؤنث ومثله في الفرس والابل يسمى وظيفا بواو وفظاء
مشالة ثم فاء كما في الصحاح وفي المثل اعطى العبد كراعا فطلب ذراعا يضرب لمن
اعطى شيئا لم يكن يرجوه فطمع في اكثر منه والكراع ايضا اسم لجماعة الخيل وتمثيله
بذلك تبعا لشرح الكافية صريح في قياس فعل في مضموم الفاء كمفتوحها ومكسورها
كما هو ظاهر اطلاق المص هنا لكنه ذكر في التسهيل انه نادر في المضموم وهو الصحيح
فلا يقال غراب وغرب وعقاب وعقب وينقاس في كراع اكرع باعتبار تأنيثه
واكرعة باعتبار تذكيره فتأمل نحو عنان بكسر العين المهملة ما تقاد به الدابة
وبفتحها السحاب وقياسه اعنة وكذا حجاج بفتح الحاء المهملة وكسرها وبجيمين
العظم الذي ينبت عليه الحاجب لاسم على فعلة اى بضم فسكون خرج
الصفة لندور مجيئها على فعلة كضحكة وشذ رجل بهمة اى شجاع باسل وبهم
نحو كسرة اى بشرط كون الاسم تاما لم يحذف من اصوله شئ خرج بالاسم الصفة
كصغرة وكبرة وبالتام نحو رقة للفضة فان اصلها ورق بكسر الواو حذفت فاؤها
وعوض عنها التاء فلا يجمعان على فعل وشذ من الاول رجل صمة اى شجاع وصمم
وامراة ذربة اى حديدة اللسان وذرب ولا يرد عليه اهمال هذين الشرطين
لان فعلة لم تجئ صفة الا نادرا في الفاظ ذكرها ابن السيد في المخصص بل
منعها بعضهم وامارقة فليس الآن على فعلة في نحو رام متعلق بمحذوف يدل
عليه اطرادا لابه لان المضاف اليه لا يعمل فيما قبل المضاف وفعلة بضم ففتح مبتدأ
خبره ذو اطراد اى فعلة ذو اطراد يطرد في نحو رام على فاعل صحيح اللام الخ
خرج نحو سيد وبر وخبيث وناعق فجمعها على سادة وبررة وخبثة ونعقة شاذ
اشموني فعلى لوصف اى بفتح فسكون وزمن وهالك بالجر عطفا
على قتيل وميت مبتدأ خبره قمن بكسر الميم اى حقيق او زمن وما بعده مبتدأ خبره
قمن لكن يتعين ح فتح ميمه لانه خبر عن جمع والمفتوح يستوى فيه الواحد وغيره

قاله المكودي وفى قول الشـ ويحمل عليه التحميل الى هذا لكن يلزم عليه عيب السناد
فى القافية فالاولى كسر ميمه خبرا عن الثلاثة لنا ولها بالمذكور او خبرا عن زمن
وحذف خبر ما بعده لدلالته عليه او عكسه على هلاك اذ اى او تشتت ليدخل
اسير واسراء ما اشبهه اى فى الدلالة على الهلاك او التوجع وذلك ستة
اوزان الاربعة فى الشـ وافعل كاحمق وحمقا وفعلان كسكران وسكرى وبها
قرأ حمزة وترى الناس سكرى وما هم بسكرى وما سوى ذلك محفوظ كقولهم رجل
كيس اى عاقل ورجال كيس وسنان ذرب اى حاد واسنة ذرب قيل والتوجع
اما فى نفس الموصوف او غيره ليدخل احمق وسكران لانهما يوجعان غيرهما وفيه
انه لم يدخل ذرب لانه يوجع غيره مع ان فعلى لا ينقاس فيه وان سمع فالاولى
قصر التوجع على نفس الموصوف فان شأن السكران والاحمق ان يوجع نفسه
وادخلهما الموضح بقوله ما دل على آفة قال شارح وهذان الوصفان مما دل على نقص
كميت اصله ميوت فعل به كسيد فوزنه فيعل بتقديرا لياء على العين المكسورة
وقيل غير ذلك لفعل اسما اى بضم فسكون وفعلة بكسر ففتح فخرج بالاسم
الصفة كحلو ومر وبصح لاما نحو عضو فلا يجمعان على فعلة والوضع مبتدا
خبره قلله اى ان وضع العرب قلل وزن فعلة فى جمع فعل بالكسر وفعل بالفتح
مع سكون العين فيهما كما يقتضيه صنيع الشـ وقدم الاشمونى المفتوح وهو اولى
وهما مقيدان بما مر فى فعل بالضم اى بكونهما اسمين صحا لاما فالمعتل كظبى ونحى
لا يجمع على فعلة اصلا وجمع الصفة نادر وفائدة التقييد مع انه يقل فى الاسم ايضا
تمييز القليل من الممتنع والنادر قرط بضم القاف وسكون الراء فطاء مهملة
ما يعلق فى شحمة الاذن قرد بكسر القاف وضبطه بضمها سبق قلم قال فى
الصحاح القرد واحد القرود وقد يجمع على قردة كفيل وفيلة غرد بفتح المعجمة
وسكون الراء فدال مهملة نوع من الكمأة وحكى كسر الغين صحاح وفعل بضم
الفاء وفتح العين مشددة فيما ذكرا بشد الكاف اى فى خصوص المذكر
وذان بالنون لا الكاف اشارة لفعل وفعال والف ندر للتثنية
فى وصف فخرج الاسم كحاجب للعين وجائزة البيت وهى الخشبة المعترضة فى وسطه

فلا يجمعان على ما ذكر اما حاجب بمعنى مانع وجائزة بمعنى مارة فيجمعان لانهما
وصفان على فاعل نحو صائم وصوام افاد قيد التذكير الذى فى المتن بسكوته
عن فاعلة فيه دون فعل وفى نسخ على فاعل لمذكر نحو صائم الخ وهى اولى غزّا
بضم المعجمة وشد الزاى منونة واصله غزى كعذل قلبت الياء الفا وحذفت للتنوين
وسراء بشد الراء ممدودا اصله سراى قلبت الياء همزة لتطرفها اثر الف زائدة
ويجوز فى كل منهما المد والقصر فعل وفعلة بفتح فسكون فيهما وفعال
بكسر الفاء وجملة ما ذكوله اربعة عشر وزنا يطرد فى ثمانية منها ويشيع فى خمسة
ويلزم فى واحد نحو ضيف وضياف اى وضبيعة وضباع وقل ايضا فيما فاؤه
ياء كما فى التسهيل كيعار فى جمع يعر ويعرة بالمهملة وهى الشاة تربط للاسد فى
زبيته وفى المثل اذل من اليعر وفعل ايضا اى بفتحتين له فعال اى المذكور
ذو التاء اى من فعل المذكور بقيد وهو كونه بفتحتين غير معتل ولا
مضاعف لا مطلقا ولم يصرح بذلك لوضوحه وفعل بالكسر مع فعل بالضم
والعين ساكنة فيهما مالم تعتل لامهما يشترط ايضا كونهما اسمين فخرجت
الصفة كبطل واطرد ايضا فى فعل وفعل اى بشرط الاسمية فيهما فخرج
نحو حلف وحلو وكون ثانيهما غير واوى العين كحوت ولا يائى اللام كمدى بضم
الميم وسكون الدال المهملة مكيال شامى فكل ذلك لا يجمع على فعال
وفى فعيل متعلق بورد وفاعله ضمير فعال وهو وصف فاعل حال من فعيل والمراد
ورد باطرادا خذا من التشبيه بعده وخرج بالوصف الاسم كقضيب وجريدة وبفاعل
وصف المفعول كجريح وجريحة فلا ينقاس فيهما فعال وكذا معتل اللام كقوى
وقوية وشاع اى كثر فعال فى هذه الخمسة اوزان المذكورة قبل طويل اى
وليس مطردا فيها كما صرح به فى شرح الكافية اما فى الثمانية المتقدمة فمطرد لكن
يجوز فيها غيره نكرما فى كريم ومرضى فى مريض واكعب واجبل فى كعب وجبل
وفى نحو طويل لازم اى لا يجمع على غيره وذلك لقلته ففى المحكم ان فعيلا لم يأت
صفة واوى العين صحيح الفاء واللام الا فى ثلاث كلمات طويل وقويم
وسهم صويب اى صائب تصريح على فعلان اى بفتح فسكون وانثييه

اى فعلى وفعلانة بالفتح وقوله او على فعلانا اى بضم فسكون وكذا فعلانة لانها
انثاه خمصان بضم الخاء المعجمة اى ضامر البطن وبفعول بضم الفاء
متعلق بيخص وفعل بفتح فكسر مبتدا خبره يخص وغالبا حال من نائب فاعله
والباء داخلة على المقصور عليه والمراد بالتخصص عدم المفارقة فلا ينافى الغلبة
اى لا يتجاوزه الى غيره من جموع التكسير فى الغالب وقد يتجاوزه كنمر وغار ونمر
بضمتين كذاك يطرد اى فعول وفعل بفتحتين مبتدا خبره له اى
فعل كائن لفعول اى من مفرداته اوله خبر لمحذوف اى له فعول والجملة خبر
فعل وللفعال بضم الفاء متعلق بحصل الواقع خبرا عن فعلان بكسر
فسكون وشاع اى فعلان ومقتضاه عدم اطراده فى ذلك لكن
صرح فى ش الكافية بالاطراد فى اسم ثلاثى نحو اخذ القيود الثلاثة من مثال
المص بكبد ووعل بفتح الواو وكسر المهملة الشاة الجبلية والانثى وعلة
غالبا تقدم محترزه على فعل بفتح الفاء اى بشرط ان لا تكون عينه واوا
وشذ فوج وفووج او على فعل بضم الفاء اى غير واوى العين كحوت
ولا يائى اللام كدى ولا مضاعفا كخف وخرج بالاسم فى الثلاثة الصفة كصعب
وجلف وحلو فلا تجمع على فعول قيل ويفهم نحو قائله ابن المص قال ابن هشام
فان قلت لو كان الاطلاق هنا يقتضى عدم الاطراد للزم مثله فى قوله الفعل
اسما صح عينا افعل لاطلاقه ايض قلت الاطلاق هنا قد صاحب ما نص على
اطراده فبقى هو غير منصوص عليه بخلاف ما مر اهو قال المرادى المفهوم
من المتن انه مطرد لانه لم يذكر انه المطرد غالبا فان ذكر غيره بينه بنحو قل او ندر اهو
ومنشا الاختلاف فى فهم العبارة تناقض وقع للمص فنص على اطراده فى العمدة
وشرحها والتسهيل وعلى عدمه فى ش الكافية من فعل اى بضم فسكون
والثانى بفتحتين وقوله نحو عود وحوت تمثيل للاول وكذا نون وكوز وقاع للثانى
وكذا تاج ودار وجار فاصلها قوع وتوج ودور وجور فى غير ما ذكر اى فى غير
حوت وقاع كما هو مفاد المتن لكنه غير مخصوص بما عدى نحو غراب وصرد بدليل
قوله وللفعال فعلان وغالبا اغناهم فعلان نحو كما اشار اليه الش وقد ذكر ابن جنى

مما يقبل فيه فعلان تسعة الفاظ جمعها المص بقوله للحسل والخرص في التكسير فعلان
وهكذا قل خشفان وخبطان زند وشقد وشيح هكذا جمعت ومثل ذلك صنوان وقنوان
فالحسل بكسر الحاء المهملة ولد الضب ويجمع ايضا على حسول والخرص بتثليث الخاء
المعجمة وسكون الراء فصاد مهملة سنان الرمح كما في الصحاح والخشف الغزال
والخبط بالخاء المعجمة والموحدة قطيع النعام والزند المثل وايضا فرع الشجرة وقيل ما لا
من اغصانها والشقد ولد الحرباء والشيح نبت والصنو والقنو مثلان تصريح
نحو اخ تبع شرح الكافية في عدم اطراده في فعل بفتحتين صحيح العين وان ورد
منه غوان واخوان وفتى وفتيان وخرب بفتح المعجمة والراء وهو ذكر الحبارى وخربان
لكن في شرح العمدة والتسهيل قياسه فيه واصل اخ اخو حذفت لامه اعتباطا ولا يجمع
على اخوان الا في اخ الصداقة اما اخ النسب فجمعه اخوة كما نقل عن بعضهم ولا يرد انما
المؤمنون اخوة لان معناه كاخوة النسب لكن قال ابن هشام الحق استعمال
اخوة واخوان في كل منهما   وفعلا اسما بفتح فسكون وفعل الثاني بفتحتين
وفعلان بضم فسكون وحذف قيد الاسم من الثانيين اكتفاء بالاول فخرج
نحو ضخم وجميل وبطل فلا تجمع على ذلك والمراد الاسمية ولو بالغلبة كعبد وعبدان
وفي التسهيل قياسه ايضا في فعل بكسر فسكون كذئب وذؤبان لكن صرح في شرح
الكافية بعدم اطراده   في اسم صحيح العين هو ظاهر صنيعه ان قول المتن غير معل العين
راجع للثلاثة قبله فيخرج به نحو سيف وسوط ونحو قوى وعويل ونحو قود وقاع وخص
الاشموني بالاخير فقط وقال مقتضاه قياسه في نحو سيف وقوى فتامل
ومضعف عطف على المعل اي وفي مضعف   في فعيل الخ جملة الشروط
ثمانية تعلم منه صريحا وتلويحا كون المفرد بوزن فعيل وشبهه مما سيأتي وكونه صفة
لمذكر عاقل بمعنى اسم الفاعل غير مضاعف ولا معتل دالا على سجية مدح او ذم فخرج
بالوصف الاسم كقضيب ونصيب وبالمذكر المؤنث كشريفة واما خليفة وخلفاء
وسفيه وسفهاء فيما حمل على المذكر وبالعاقل نحو مكان فسيح وبمعنى فاعل نحو
قتيل وجريح وشذ اسير واسراء ونحو مما سيأتي للمعتل والمضاعف   في كونه دالا
انه اشار بذلك الى ان المراد المشابهة في المعنى وهي دلالته على ما ذكر لا من كونها في اللفظ ايضا

كخبيث ولئيم اولا سواء كان على فاعل كما مثله او فعال بالضم كشجاع وشجعاء
وسواء دل على المدح كما ذكر او الذم كفاسق وفسقاء وخفاف اى خفيف وخففاء
كما فى التسهيل وان اقتصر فى شرح الكافية على فاعل وعلى المدح وتبعه الشارح فى التمثيل
فخرج المشابهة فى اللفظ فقط كقتيل   فى المضاعف نحو اى من فعيل المتقدم
ذكره كما فى الاشمونى والتصريح   لغير ما ذكر اى لغير المضاعف والمعتل
من فعيل بمعنى فاعل فدخل فى النادر نحو ظنين واظناء بمعنى متهوم وصديق واصدقاء
لانه ليس مضاعفا ولا معتلا   والقياس نصباء وهو ناكذا فى نسخ وهو لا يصح لان
نصيب اسم فلا يجمع على فعلاء كما مر قريبا بل قياسه نصب بضمتين او انصبة
كما مر سابقا واما هين فقد استكمل الشروط الثمانية المارة الا ان اصله هيون
فعل فيه كسيد مع ان فعلاء لا ينقاس الا فى فعيل وشبهه من فاعل او فعال
كما مر فتامل   لفوعل وفاعل اى بفتح العين   مع نحو كاهل اى من كل
اسم على فاعل بالكسر غير صفة علما كان كجابر وجوابر اولا ككاهل وهو اعلى
الظهر مما يلى العنق   قاصعاء وهو جحر اليربوع الذى يقصع فيه اى يدخل زكريا
وشذ فارس وفوارس مثله هالك وهوالك ومشاهد وشواهد لكن
تأولها بعضهم بان قولك فارس من الفوارس تقديره من الطوايف الفوارس   س
فهو قياسى لانه جمع فاعلة لا فاعل   لفاعلة اى صفة كانت او علما كما
مثله او اسما غير علم كناصية ونواصى   وبفعائل بفتح الفاء اجمعن فعالة
مثلث الفاء   او مزاله الهاء اما ضمير التاء وعلى تاء ويلحقها بالحرف فمزال عطف
على ذا فهو حال من فعالة او هى ها التأنيث فهو عطف على محذوف صفة لتا
اى ذا تا ثابتة او مزاله   لكل اسم الحاصل ان فعائل ينقاس فى عشرة اوزان
يشملها المتن لان فعالة مثلث الفاء بتا كسحابة ورسالة وكناسة وبدونها
كشمال بالفتح للريح وبالكسر لليد وعقاب بالضم فتلك ستة والمراد بشبهها
فعول وفعيل بتاء كحلوبة وحلائب وظريفة وظرائف وبدونها كعجوز وعجائز وسعيد
علم امراة وسعائد وشرط الخمسة المجردة من التاء كونها مؤنثة المعنى وشذ دليل
ودلائل وجزور للبعير الذكر المذبوح وجزائر ووصيد للباب ووصائد وسما بمعنى المطر

وسمائ بكسر الهمزة منونة لان اصله سمائى على جوار و تقييد الش بالاسم يقتضى انه
شرط فى الجميع وليس كذلك بل انما هو شرط فى ذوات التا وسوى فعيلة فانها
ينقاس فيها فعائل ولو كان صفة كظريفة وظرائف كما فى التسهيل ولم يقيد
الموضح بذلك فى ذى التاء ولا غيره وصرح شارحه بالتعميم ومثل بحلوبة وحلائب
وبالفعالى بفتح الفاء وكسر اللام والفعالى بفتحهما ولا تثبت ياء الاو
انهما اذا كان بال او مضافا اما المجرد فكجوار كصحراء وصحارى وجاء ايضا صحارى
وعذارى بشد الياء وهو الاصل لان الالف الاولى من صحراء تقلب ياء لانكسار
ما قبلها فى الجمع وتقلب الهمزة ايضا ياء ثم يدغم لكنهم خففوه بحذف احدى الياءين
فان حذفت الثانية المتحركة قيل صحارى بالكسر او الاولى الساكنة فتحت الراء لتقلب
الياء المتحركة الفا وتسلم من الحذف فيقال صحارا اوصفة كعذراء هو صفة
للبكر سميت بذلك لتعذر زوال بكارتها وصرح الش كالمص اطرادهما فى الصفة
كالاسم ايضا وهو ما فى ش الكافية وخالفه فى التسهيل وقيد الموضح فعلاء
بكونه لا مذكر له وهو مستفاد من مثالى المتن واجعل فعالى بفتح الفاء
وكسر اللام وشد التحتية لغير ذى نسب جدد بان لا يكون فيه نسب اصلا
ككرسى او فيه نسب غير مجدد بان صار منسيا فالتحق بما لا نسب فيه كمهرى
فان اصله البعير المنسوب الى مهرة قبيلة باليمن ثم كثر فصار اسما للنجيب
من الابل فيجمع على مهارى وبهذا التقرير يندفع الاعتراض بان مقتضى كلامه
ان كرسى فيه نسب غير مجدد مع انه لا نسب فيه اصلا وذلك لان توجه النفى
الى مقيد بقيد يصدق بنفيهما معا وبنفى القيد وحده والكرسى مثال للاول
وترك مثال الثانى فلا حاجة الى جعل جدد صفة كاشفة ولا يرد ان غير ذى النسب
يصدق بما ليس آخره ياء مشددة لان قوله كالكرسى حال من غير فيقيد بذلك
وعلامة ياء النسب المجدد ان يدل اللفظ بعد حذفها على معنى مشعور به قبل
وهو المنسوب اليه واما غيرها فيختل اللفظ بسقوطها ويصير لا معنى له
وبفعالل الخ اعلم ان الجموع المتقدمة كلها للثلاثى المجرد والمزيد وهى خمسة وعشرون
بناء منها اربعة للقلة والباقى للكثرة ومثلها فى كونه للثلاثى شبه فعالل ويعنى منه

فعالى بضم الفاء وفتح اللام وقد اخل به المص وهو يترجح فى نحو سكران وسكرى
على فعالى بفتح الفاء ويستغنى به عنه فى نحو اسير وقديم ما لم يكن اوله ياء كيتيم
فيقال اسارى وقدامى بالضم لا غير وفى غير ذلك مستغنى عنه بالمفتوح واما
فعالل فللرباعى الاصول فما فوقه فالجملة ثمانية وعشرون وهى ابنية التكسير المشهورة
وبقى ابنية اخرى مختلف فيها وبهذا يعلم ان قوله من غير ما مضى خاص بشبه
فعالل اى فى المرتقى على الثلاثة غير ما مضى جمعه على غير ذلك ولم يمض ذكر ابنية
للثلاثى المزيد كباب احمر وحمرى وكبرى وسكرى ورام وكامل وذراع وقضيب
لما فعالل فلم يمض لمفرده وهو ما زادت اصوله على ثلاثة جمع اصلا كذا قيل
ولا حاجة لذلك فان قوله من غير ما مضى يصدق بالثلاثى المزيد المغاير
للاوزان المتقدمة منه وبما زادت اصوله على ثلاثة لانه من غير ما مضى فيصح
رجوعه لفعالل وشبهه لكن على التوزيع فتدبر ومن خماسى متعلق بانف
وجملة جرد صفة لخماسى والآخر مفعول انف اى احذف الآخر من كل خماسى
مجرد والرابع اهاى والحرف الرابع من الخماسى المجرد قد يحذف لخ وزائد
العادى اسم فاعل من عدى كذا اذا جاوزه والرباعى مفعوله وسكنت ياؤه
للضرورة كقوله دع القتال واعط القوس باريها او على لغة من يقدر النصب
على الياء اومضاف لنيه اى احذف زائد الاسم المجاوز الرباعى ما لم يك
اى الزائد لينا بفتح اللام كما هو الرواية مخفف لين بالتشديد فان كسر قدر مضاف
اى ذا لين وقوله اثره خبر مقدم عن الموصول وختما بالبناء للفاعل صلته والجملة
صفة لينا اى احذف زائد مجاوز الرباعى ما لم يكن حرفا لينا وقع بعده الحرف الخاتم
للاسم اى ما لم يكن لينا قبل الآخر وهو كل جمع لخ اى فالمراد شبهه فى العدد
والهيئة وان خالفه فى الوزن التصريفى كمساجد وصيارف وسلالم فان وزنها
التصريفى مفاعل وفياعل وفعالل ومنه ما مر من نحو كواهل وكراسى وصحارى
جعفر هو فى الاصل النهر الصغير وزبرج بكسر الزاى والراء بينهما
موحدة ساكنة وبالجيم هو الزهر والسحاب الرقيق الذى فيه حمرة والحلى من ذهب
اوغيره وبرثن بضم الموحدة والمثلثة لا المثناة كما قيل وسكون الراء آخره نون

يطلق على الكف مع الاصابع كما فى القاموس وعلى مخلب الاسد والطير وهو الذى
كالاصبع للانسان كل رباعى مزيد فيه فى التوضيح ان فعالل ينقاس فى
اربعة انواع الرباعى المجرد كجعفر والمزيد كدحرج ومتدحرج والخماسى المجرد كسفرجل
والمزيد كخندريس وشبه فعالل ينقاس فى مزيد الثلاثى غير ما مر سواء كان
بحرف كمسجد او حرفين كمنطلق او ثلاثة كمستخرج وسواء كانت زيادته للالحاق
كجوهر وصيرف ام لا كما مر اذا علمت ذلك تعلم ما فى كلام الشارح لانه يوهم ان المراد
رباعى الاصول المزيد فيه وليس كذلك الا ان يقال مثاله يدل على ان المراد ما صار
رباعيا بالزيادة لكنه لا يشمل منطلق ومستخرج فتامل فى فرزدق اسم
جنس جمعى لفرزدقة وهى القطعة من العجين وقولهم جمع فرزدقة تسامح او مرادهم
الجمع اللغوى وبه سمى الشاعر المشهور فى خدرنق بخاء معجمة فدال مهملة فراء
فنون هو العنكبوت كما فى الصحاح اما خورنق بالواو بدل الدال فقصر للنعمان بن
المنذر ولا يصح ذكره هنا لان الكلام فى الخماسى المجرد والواو فى هذا زائدة للالحاق
بسفرجل فيجمع على خرانق بحذفها فتامل من حروف الزيادة اى المجموعة فى امان
وتسهيل والمراد انه منها صورة لا انه مزيد حقيقة والا لم يكن الاسم خماسيا مجردا
وسيأتى ان لكل واحد من هذه الحروف مواضع مخصوصة يحكم بزيادته فيها
دون غيرها كالنون لا تزاد الا فى اخر نحو سكران ووسط غضنفر بشرط سكونها
فنون خدرنق ليست زائدة بل تشبه الزائدة لفظا كذا ل فرزدق اى فانها من مخرج
التاء الفوقية وهو طرف اللسان مع اصول الثنايا العليا فى سفرجل هو ثمر معروف ف
مقو مدر مشهى مسكن للعطش واذا اكل بعد الطعام اطلق وانفعه ما قور واخرج ج
حبه وجعل مكانه عسل وطيب وشوى واشار بقوله وزائد الخ اعلم ان
كلام المص يشمل ما كان رباعى الاصول زيد فيه حرف كدحرج او حرفان كتدحرج
فيقال دحارج او ثلاثة كاحرنجام فيقال حراجيم بقلب الالف الاخيرة ياء وحذف
غيرها ويشمل ايضا الخماسى المزيد فيه حرف كقرطبوس للداهية وخندريس للخمر لان المعاد
الرباعى يشمل ما جاوزه بزائد فقط او بزائد واصلى فيحذف منه حرفان الزائد لما
ذكره هنا وخامس الاصول لقوله فيما مر ومن خماسى الخ فنقول قراطب وخنادر

لكن الشارح اقتصر على الاول فقط وقوله اذا كان الخماسى مزيدا فيه حرف المراد به ما صار
خماسيا بالزيادة لا انه خماسى الاصول فتأمل   سبطرى بكسر السين مشية
بتبختر   وفدوكس بفتح الفاء والدال المهملة وسكون الواو وفتح الكاف آخره
سين مهملة هو الاسد والرجل الشديد كما فى القاموس والعدد الكثير كما فى زكريا
حرف مد المراد به حرف العلة الساكن اعم من ان يكون قبله حركة مجانسة له
وهو حرف المد اصطلاحا اولا وهو المسمى باللين كعرنيف وفردوس فيقال فيهما
غرانيق وفراديس فخرج بالساكن المتحرك فيجب حذفه نحو كناهر فى كنهور كسفرجل
للسحاب المتراكم والرجل الضخم وخرج حرف اللين الاصلى كمختار ومنقاد فانه لا يقلب
بل يحذف ويقال مخاتر ومناقد كذا فى الاشمونى وفيه نظر ظاهر اذ القياس ان
يقال مخاير ومقايد بحذف النون والتاء لزيادتهما دون الالف بل رد لاصلها
وهو الياء وقد اعترض عليه سم بان الصواب حذفهما لانهما ليسا من افراد الرباعى
المزيد الذى الكلام فيه بل من الثلاثى المزيد الآتى فى قوله والسين والتا الخ ونقل
الفارضى عن المص فى العمدة انهما لا يكسران بل يقال مختارون ومنقادون
وكذا لا يكسر نحو مضروب ومكرم وشذ ملاعين فى ملعون ويستثنى مفعل
للمؤنث كمرضع ومراضع ذكره ابن هشام فى شرح بانت سعاد   قنديل قال الشمنى
فى حواشى الشفا بكسر القاف واما بفتحها فالعظيم الراس ففتح القاف فى القنديل
المعروف لحن كما نص عليه   والسين والتا الخ اعلم ان قول المص وبغعالل
الخ يشمل الرباعى فاكثر مزيدا وغيره ولكن الرباعى لا يحتاج فى جمعه على ذلك الى حذف
شئ منه فلم يخصه المص بزيادة بيان ولما احتاج الخماسى المجرد الى الحذف بينه بقوله
ومن خماسى الخ ثم ذكر حكم رباعى الاصول وخماسيها المزيد فيهما بقوله وزائد العادى الخ
ثم ذكر حكم الحذف فى الثلاثى المزيد بقوله والسين والتا الخ لكنه نبه على قاعدة
عامة فيه وفى غيره بقوله اذ ببنا الجمع الخ فافاد انه يحذف كل ما اخل بصيغة الجمع
من الثلاثى المزيد وغيره ثم بين ما هو الاولى بالحذف بقوله والميم اولى الخ افاده
سم   والميم اولى من سواه الخ اى من باقى حروف الزيادة لترجحها عليها بما
سيأتى ولعله حذف منه قيد السبق لعلمه مما بعد ولأن زيادتها فى غير الصدر ممتنعة

او نادرة والمراد بقوله اولى وجوب ابقائها والهمزاى همز القطع اما همزة الوصل
فتحذف ابدًا للاستغناء عنها بلزوم فتح اول الجمع المتناهى مزية اى من جهة
المعنى واللفظ معًا كما مثله او اللفظ فقط كأن يغنى حذفه عن حذف غيره كما يأتى
فى حيزبون وكأن لا يخرج الاسم بابقائه الى عدم النظير كاستخراج جمعه تخاريج
بابقاء التاء لا اساخيج لان وزن سفاعيل ليس موجودًا فى الكلام بخلاف تفاعيل
كتماثيل وانظر نحو انطلاق واحتفاظ هل يقال فيهما نطاليق وحتافيظ بابقاء
النون والتاء لعدم اخلالهما بالجمع اولا يكتثر ان امتلاءً لصيرورة وزنهما نفاعيل
بالنون وفعاعيل بالتاء ولا نظير لهما فيما يظهر فتأمل مداع بفتح الميم وجوبًا
لانها اول الجمع المتناهى وتبقى الميم مثله نحو منطلق فيقال مطالق بحذف
النون لا الميم وانسم وهل يقال فى نحو محتفظ ومصطفى محافظ ومصافا
اى بحذف تاء الافتعال دون الميم واعلم ان المعتل من هذه الجموع كمداع
ومصاف حكم كجوار فى لفظه واعلاله ان عوضت من المحذوف ياء قبل الطرف
كما سيأتى فى التصغير فيجوز مصافا ومداعا واصله مصافى ومداعى بشد الياء
لادغام ياء العوض فى لام الكلمة ثم تحذف احداهما تخفيفا فان حذفت الثانية
المتحركة اجريته كجوار او الاولى الساكنة قلبت المتحركة الفا بعد فتح ما قبلها هذا هو
مقتضى القياس وقدم نظيره فتأمل على معنى اى مختص بالاسماء لانها
تدل على اسم فاعل او مفعول الادويلاد بشد الدال المهملة واصله الاددى
فادغم مفوت اخاى لانه لا يقع بعد الف التكسير ثلاثة احرف اوسطها
ساكن معتل كمصابيح وابقاء الالف اى فتقلب ياء وتعل الكلمة كجوار
فتقول سراد وعلاد بالكسر مع التنوين والله اعلم ذكره عقب التكسير

مطلب التصغير

لاشتراكهما فى مسائل كثيرة ولان كلا منهما يغير اللفظ والمعنى ولم يعكس لان التكسير
اكثر وقوعًا ولانه تكثير للمعنى وتعظيم له بجمعيته فهو اشرف من التحقير وفوائد
التصغير اربع تصغير ما يتوهم كبيره كجبيل وتحقير ما يتوهم عظمه كسبيع وتقليل
ما يتوهم كثرته كدريهمات وتقريب ما يتوهم بعد زمنه كقبيل العصر او محله كفويق
هذا او رتبته كاصيغر منك زاد الكوفيون خامسة وهى التعظيم كقول لبيد

وكل اناس سوف يدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل فصغر الداهية لتعظيمها لان المقام للتهويل بدليل وصفها بما بعدها ورده البصريون الى التحقير بتأويله بانه اشارة الى ان حتف النفوس الذي يترتب عليه اعظم المشاق قد يكون بصغار الدواهي اذا صغر الاسم المتمكن اى فلا يصغر غير الاسم وشذ تصغير فعل التعجب ولا غير المتمكن اى المعرب وشذ تصغير بعض اسماء الاشارة والموصول لكن يرد عليه جواز تصغير خمسة عشر وبش كما سيأتى مع انه مبنى فالاولى ابدال المتمكن بغير المتوغل فى شبه الحرف ليشمل ما ذكر فانه لعروض شبهه بالتركيب لم يتوغل فيه ويشترط ايضا قبول الاسم للتصغير وخلوه من صيغته فلا يصغر نحو كميت ومبيطر ولا الاسماء المعظمة شرعا مراد بها مسمياتها الاصلية ولا يرد مهيمن لو صغر هكذا فالشروط اربعة ضم اوله وفتح ثانيه اى ولو تقديرا فى نحو غراب وغزال وكذا كسر ما بعد الياء فى نحو زبرج فيقدر زوال الحركة الاصلية واتيان غيرها كما جزم به ابن اياز وفى قذا قذى اى بقلب الفه ياء لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها وادغام ياء التصغير فيها وفى عصفور اه كان عليه لو يبدله بدينار ودنينير ليستوفى الامثلة الثلاثة التى بنى عليها الخليل باب التصغير وهى فليس ودريهم ودنينير فقيل له لم بنيته على ذلك فقال ما معناه لانى وجدت مبنى الدنيا الحقيرة عليها وانما تركه الشارح لاحتياجه الى زيادة عمل برد الياء الى اصلها وهو النون اذ اصل دينار دنار بشد النون بدليل جمعه على دنانير كما يأتى فامثلة التصغير اى اوزانه ثلاثة وتخصيصه بها اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا بتقليل الاوزان وليس جاريا على مصطلح الصرفيين الا ترى ان وزن احيمر ومكيرم وسفيرج فى التصغير فعيعل وفى التصريف افيعل ومفيعل وفعيلل من حذف حرف منه اى اسما سيأتى فى قوله والف التأنيث حيث مدا وان شئت عليه اى بحذف النون وقلب الالف ياء لوقوعها بعد كسرة ثم يعل كقاض ولم تصح الالف وتفتح ما قبلها لانها للالحاق بسفرجل والف الالحاق لا تبقى فى التصغير اه صبان عما حذف فى التصغير اى سواء كان المحذوف اصليا كسفرجل او زائدا كحبنطى

ومثله منطلق فتقول فيه مُطيليق ومَطاليق ومحل تعويض الياء ان لم يستحقها
الاسم بدونه بان وجدت فى المفرد والمكبر كما فى لغيزى واحرنجام فان جمعه
حراجيم ولغاغيز وتصغيره حريجيم ولغيغيز بفك الادغام وحذف النون
والف التأنيث لاخلالهما بالصيغة ولا يعوض عنهما لاشتغال محله بالياء
الموجودة فى لغيزى والمنقلبة عن الف احرنجام المغيرمان انخ والقياس
مغيربو وعشية بحذف احدى اليائين الاتيين فى المكبر لتوالى الامثال
وادغام ياء التصغير فى الاخرى كما يأتى فى تصغير نحو على اراهط انخ
القياس رهوط كفلوس اوارهط ككلب اورهاط ككلاب اورهطان بالضم
كظهران كما علم مما مر وقياس باطل بواطل ككاهل وكواهل لتلو يا التصغير انخ
هذه اربع مسائل مستثناة من وجوب كسر ما بعد ياء التصغير فى غير الثلاثى
الذى اقتضاه قوله فعيعل مع فعيعيل انخ او مدته اى مدة علم التأنيث اى
المدة التى قبله وليس المراد مدة التأنيث لان العلامة هى الهمزة لا المدة على الاصح
عند البصريين كما مر واراد بقوله علم تأنيث التاء والالف المقصورة وبمدته المدة
التى قبل الهمزة فى الممدودة مدة افعال مفعول سبق مقدم ومد سكران
عطف عليه والجملة صلة ما وما به التحق اى مما فيه الف ونون زائدتان
وليس مؤنثه فعلانة ولم يجمعوه على فعالين فخرج بالاول ما نونه اصلية كحسان
من الحسن فيقال فيه حسين بشد الياء مكسورة وحذف احدى السينين
كما قاله الدمامينى والقياس حسيسين بفك الادغام كما فى لغيغيز وبالثانى
نحو سيفان وسيفانة فيقال فيه سييفين وبالثالث ما جمعوه على فعالين
كسرحان وسلطان فيصغر على سريحين وسليطين لقولهم سراحين وسلاطين
فلا يغير فى كل ذلك كسر ما بعد الياء بل تقلب الفه ياء لكسر ما قبلها سوى زعفران
كما سيأتى ان وليته تا التأنيث اى مع اتصالها به ومثلها الالف الممدودة
والالف والنون كما مثله فان فصل ما بعد الياء من ذلك كسر على الاصل كما
سيأتى فى حنيظلة وحميدبا وزعيفران وعجز المركب بمنزلة التاء فيفتح
ما قبله فى بعلبك لعدم فصله من الياء ويبقى على سكونه وما بعد الياء على كسره

في معيدي كرب اوالفه خرج بها الف الالحاق مقصورة كعزهي اوممدودة
كعلباء فيقلبان ياء لاجل الكسرة وتعل الكلمة كقاض وتحذف الهمزة من الممدود
فيقال عزيه وعليب بالكسر مع التنوين والاصل عزيهي وعليبي والعزهي بكسر
المهملة الرجل الذى لايلهو اوالف افعال اى بفتح الهمزة وقوله جمعا لبيان الواقع
لانه لم يثبت فى المفردات عند الاكثرين واما قولهم برمة اعشار اذا تكسرت قطعا
وثوب اخلاق واسمال اى بال فمن وصف المفرد بالجمع نعم يكون مفردا اذا سمى به
وتصغيره كما قبل الاسمية فيفتح ما قبل الفه كما قاله س فرقا بينه وبين افعال
بالكسر لانه لايكون الا مفردا لانه مصدر من غيرباب سكران تقدم
محترزه والف التأنيث اى هذه ثمانية انواع مستثناة من قوله ومابه
لمنتهى الجمع الخ وكان حقها ان تذكر بعده لتتصل بالمستثنى منه والمعنى انه يتوصل
بالحذف فى هذه الاشياء الى الجمع دون التصغير فلا تحذف فيه لكن فيه ان عجز
المضاف لايحذف فى الجمع ايضا بل يثنى ويجمع صدره الاول مضافا للعجز فلا يليق
عده من المستثنيات افاده فى التوضيح واجاب سم بانه ليس المراد الاستثنا
بل بيان انه اكتفى فى هذه الاشياء بحصول صورة التصغير تقديرا مع وجودها
لتقدير انفصالها فلا تخل بالصيغة اعم من ان يفعل مثل ذلك فى الجمع اولا
ومعلوم ان السبعة التى هى ماعدى المضاف مخالفة للجمع فيعلم استثناؤها اه
صبان والحكم على جميع السبعة المذكورة بالاستثناء من الحذف فيه نظر لان
عجز المركب المزجى وزيادة المثنى والمجموع لا تحذف فى الجمع ايضا كالتصغير وان
تخالفا فى ان التصغير يرد على ما قبل العجز كما مثله الش والجمع لايغيرها اصلا
بل يضاف اليها ذو وذوا فيقال جاءنى ذوو بعلبك وذوو اثنين يدين ومسلمين فلم يبق
ما يصح استثناؤه من الحذف سوى اربعة تا التأنيث والف الممدودة وياء النسب
والالف والنون بعد اربعة فتحذف فى الجمع دون التصغير فيقال حناظل وجحاجب
وعباقر وزعافر فى حنظلة وجحجبا وعبقرى وزعفران فتأمل حيث مدا خرج
به المقصورة فلا تعد منفصلة لعدم استقلال النطق بها ولذلك تحذف خامسة
فاكثر كما سيأتى لاخلالها بالصيغة وتبقى رابعة كحبلى لعدم اخلالها ويفتح ما بعد الله

لاجلهما ولا تكرار فى هذا مع قوله السابق لتلو يا التصغير لان ذكر الالف والتاء فيما مر من حيث انه يفتح لهما ما بعد الياء وهنا من حيث عدهما منفصلين فيصغر الاسم بتقدير خلوه عنهما آخر النسب لعله احترز به عن الالف المتوسطة عوضا من احدى يائى النسب فى نحو يمان وشآم مما صار كصحار فى تصغيره على يمين وشويم بحذف الالف والمركب اى المزجى ولو عدديا او مختوما بويه فيصغر صدره فقط فيقال سيبويه وخميسة عشر سواء سمى به او اريد العدد فيكون مستثنى من المبنى اما المركب الاسنادى فلا يصغر جلا اما بمعنى اظهر عطف على دل وجمع مفعوله مقدما او بمعنى ظهر اللازم صفة لجمع المعطوف على تثنية اى جمع ظاهر واحترز به عن نحو سنين فان زيادته لا تعد منفصلة حتى تبقى فى التصغير بل يصغر على سنيات لان اعرابها بالياء والواو انما كان عوضا عن اللام المحذوفة والتصغير يردها فيلزم الجمع بين العوض والمعوض عنه ومن اعرب سنين كحين صغره على سنين كدريهم بادغام ياء التصغير فى ياء ثم ويجوز حذفها فيقال سنين كفليس بعد اربعة لم يقيد بذلك فى الالف الممدودة والتاء مع انه قيد فيهما كما فى التوضيح لكنه يؤخذ من قوله الآتى بحرفين اصليين فخرج به نحو سكران وحمراء وتمرة فلا تعد منفصلة لان الفاصل بينها وبين الياء حرف واحد فلذلك يفتح لها ما بعدها محافظة على بقائها لا يضر بقاؤها اى لكونها فى نية الانفصال فتنزل منزلة كلمة مستقلة ويصغر ما قبلها كانه غير متصل بها فلم تخرج معها ابنية التصغير عن صيغها الاصلية بل هى موجودة تقديرا وهذه الزيادة كالعدم جخدبا بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة كما يؤخذ من صنيع الصحاح او المهملة كما فى السجاعى وضم الدال المهملة فموحدة وهو ضرب من الجنادب اى الجراد وهو الاخضر الطويل الرجلين عبقرى نسبة الى عبقر كعنبر تزعم العرب انه اسم بلد الجن فينسبون اليه كل شئ تعجبوا من حسن صنعته وفى الحديث كان صلى الله عليه وسلم يسجد على عبقرى اى بساط فيه صبغ ونقوش وعند تصغير جارى الخ استثناء من قوله لن يثبتا كما بينه الشارح وجب حذفها ولا تعد منفصلة كالممدودة

لأنها لا تستقل في النطق لان بقاءها يخرج اه قال في التصريح فان قلت فعيلى فعيلى وليست من الابنية الثلاثة قلت نعم ولكنها توافق فعيلا فيما عدا الكسرة التي منع منها مانع الالف اه قرقرابقافين وراءين مهملتين موضع لغيزا بضم اللام وفتح الغين المعجمة مشددة وسكون التحتية وفتح الزاي اسم للغز من الغز في كلامه اذا عمى واصله جحر اليربوع لانه يحفره او لا مستقيما ثم يعدل عن يمينه وشماله ليخفى مكانه فتلك الالغاز وقوله لغيغيز اي بفك الادغام وياء قبل الزاي لوجودها في المكبر وحذفها في نسخ لعله تحريف جبير اي بادغام ياء التصغير في المنقلبة عن الالف قبل الراء ثانيا مفعول اول لاردد ولاصل في محل المفعول الثاني ولينا نعت لثانيا كما اشار له الش في الحل وكذا قلب ويصح كون لينا مفعولا ثانيا للقلب لانه يتعدى لاثنين اي اردد ثانيا حول لينا اي صار الآن لينا لاصله الذي حول عنه وحتم اه لا يقال كيف احال الجمع على التصغير مع ان الحوالة انما تكون على المتقدم لان الواجب تقدم حكم المحال عليه وهو حاصل هنا ثم ولا يرد تأخر بعض المحال عليه وهو قوله والالف الثاني اه كما اشار له الش لان هذا البيت مرتبط بالاول ومكمل لاقسام الحرف الثاني فهو في قوة المتقدم فكانه قال وحتم للجمع من هذا الحاضر المذكور هنا وهو قلب الحرف الثاني باقسامه فتدبر وجب رده الى اصله شمل ذلك ستة اشياء كونه ياء منقلبة عن واو كقيمة او عن همزة كذيب بالياء فيقال ذؤيب بالهمزة او واوا عن ياء كموقن او الفا عن واو كباب بموحدتين او عن ياء كناب بالنون او معتلا عن صحيح كدينار وقيراط اذ اصلهما دنار وقراط بشد النون والراء فابدل من اول المثلين ياء ساكنة فتقول فيهما دنينير وقريريط فان كان الثاني غير لين فلا يرد لاصله كمتعد اصله موتعد قلبت الواو تاء وادغمت في تاء الافتعال فتقول فيه متيعد بحذف تاء الافتعال لانها زائدة مخلة بالصيغة او مجهولة الخ مثلها المنقلبة عن همزة تلي همزة كالف آدم فيقال اويدم بالواو فهذا موضع رابع تقلب فيه الالف الثانية واوا وتقلب ياء في واحد وهو ما اصلها الياء والتكسير فيما ذكرناه اي من قلب الحرف الثاني باقسامه ومحل ذلك

ان تغير فيه شكل الاول والا بقي الثانى على ما هو عليه كقيمة وقيم ودية وديم
مالم يجو غير حال من ثالثا لانه نعت نكرة قدم عليها اى مادام لم يحو حرفا ثالثا غير
التاء بان لم يحو ثالثا اصلا كيد او يحو ثالثا هو تا كسنة اما ما فيه ثالث غير التاء
فلا يرد اليه المحذوف كشاك الآتى انتهى ان يكون غير التاء وهمزة وصل كاسم وابن
فانه يرد معه المحذوف ولم يذكره هنا لانها تحذف فى التصغير للاستغناء عنها
بضم الاول فيبقى على حرفين فيصدق عليه انه لم يحو ثالثا اصلا وعبر بالتاء
دون الهاء ليشمل تا بنت واخت فيقال بنية واخية برد المحذوف والاصل بنيوة
واخيوة قلبت الواو ياء وادغمت كما مثال للمنقوص المكمل فى التصغير ان
جعل بمعنى المشروب ويكون قصره للضرورة فيقال فيه موية برد الهاء المنقلبة
همزة فالمراد بالمنقوص هنا ما حذف منه حرف اصلى ولو مع ابداله باخر فان جعل
ما الموصولة مثلا كما هو ظاهر صنيع الشرح خرج عن موضوع المسئلة لغرضها فى
المحذوف منه وهذا ثنائى الوضع فذكره للتنظير وهو فى مطلق التكميل توصلا
الى بناء فعيل نعم ان اريد بالمنقوص مطلق ناقص عن الثلاثة شمل الثنائى
وضعا وعدة اى برد الواو التى هى فاؤها ويجوز ابدالها همزة فيقال اعيدة
وتاؤها الآن هى التى تزاد فى تصغير المؤنث الثلاثى كسن لا التى كانت عوضا
من الفاء لذهابها برد الفاء لئلا يجتمع العوض والمعوض عنه وكذا يقال فى
اخية وبنية تصغير اخت وبنت وفى ما مسمى به اى لانه لا يصغر الا الاسماء
المعربة بخلاف الافعال والحروف والمبنيات وقوله موى اى بقلب الفها واوا
لانها ثانية مجهولة وبزيادة ياء تدغم فيها ياء التصغير واعلم ان الثنائى وضعا
لما لم يعلم له ثالث يرد اليه اختلف فى تكميله فقيل يضعف ثانيه ثم يصغر فيقال
فى من وهل وكى اعلاما منين وهليل وكيى وفى لو وما لوى وموى والاصل
لويو بالواو فتقلب ياء وجوبا ومويى بالهمز لان تضعيف ما يكون بزيادة الف
تقلب همزة فيقال ماء ثم تقلب الهمزة ياء لاجل ياء التصغير جوازا كما فى الفارضى
ويجوز مويئ بالهمزة وقيل يكمل بحرف علة اجنبى والياء اولى لعدم احتياجها الى
زيادة عمل بل تدغم فى ياء التصغير من اول الامر فيقال منى وهلى وكيى ولوى

ومويّ بشدّ اليا من اول الامر وجزم بهذا بعضهم واجاز في الكافية والتسهيل
الوجهين لكن الثاني لايتأتي في نحو ما ولولا ان المعتل يجب تضعيفه عند التسمية
به قبل ان يصغر قولا واحدًا فيقال لوّ وكيّ بالتشديد وماء بالهمز ثم يصغر بعد
تضعيفه فلا يتأتي ان يزاد فيه حرف علة لغير التضعيف فتدبر شويك
اعلم ان اصل شاك شاوك لانه من الشوكة فقياسه شائك بقلب الواو
همزة كقائم وقد ورد كذلك فيصغر على شويئك بقلب الهمزة ياء تدغم فيها ياء
التصغير كقويم بشد الياء واما شاك فقيل حذفت واوه على غير قياس فوزنه
فال ويعرب على الكاف قبل التصغير وبعده ويصغر على شويك بسكون الياء
وواوه منقلبة عن الالف الزائدة واما الواو التي هي عين الكلمة فباقية على
حذفها وهذا محمل كلام الش وقيل قلبت العين وهي الواو موضع اللام ثم قلبت
ياء لتطرفها وكسر الكاف لمناسبتها واعل كقاض فوزنه على هذا فالع وحكمه
في الاعراب والتصغير كقاض فيقال في الرفع والجر شويك بكسر الكاف منونة
والياء محذوفة للساكنين فهي كالثابتة وفي النصب شويكيًا من الزوائد
اي وان كانت للالحاق كقعيس في مقعنس لحوق تاء التانيث اي لانه من
الثلاثي الا كما سيأتي ومحل ذلك مما لم يختص بالمؤنث وضعًا كحائض وطالق والا لم
تلحقه التاء فيقال حييض وطليق بحذف الفيهما وبلا تاء لانه في الاصل صفة
لمذكر اي شخص طالق واذا صغرتهما لغير ترخيم قلت حويّض بشد الياء وطويلق
بقلب الفيهما واوا لانها ثانية زائدة فيقال في المعطف عطيف يشير
الى ان التصغير لا يختص بالاعلام خلافا للفرا وثعلب والمعطف بكسر الميم
الردا وكذا العطاف وقد تعطفت بالعطاف اي ارتديت بالرداء كذا في الصحاح
وقال الشاطبي المعطف العطف وهو الجانب من كل شيء وعطفا الرجل
جانباه من راسه الى وركه تنبيه حكى س في تصغير ابرهيم واسمعيل للترخيم
بريها وسميعا وهو شاذ لان فيه حذف اصلين وزائدين وقياسه عند س
بريهيم وسميعيل بحذف الزوائد فقط وهي الهمزة والالف والياء وعند المبرد
ابيره واسيمع لان الهمزة عنده اصلية لان بعدها اربعة اصول ولا تزاد الهمزة اولًا

فى بنات الاربعة فيحذف الالف والياء الزائدين وخامس الاصول لاخلاله بالصيغة
وينبنى على ذلك تصغيره لغير الترخيم وتكسيره فقياسهما عند س بريهيم وسميعيل
وبراهيم وسماعيل بحذف زوائد الخلة بالصيغة وهى الهمزة والالف دون اليه
لانها لين قبل الاخر وعند المبرد ابيريه واسيميع وابارِه واساميع بحذف خامس
الاصول لاخلاله بالصيغة والياء قبله لزيادتها وقلب الالف ياء الصغير ورثها
لينا قبل الاخر والصحيح مذهب س لانه المسموع وحكى الكوفيون براهم وسماعل بلا
ياء وبراهمة وسماعلة لتعويض الهاء عن الياء والوجه جمعهما تصحيحا فيقال ابراهيمون
واسماعيلون وشذ ترك اى للتاء كثر بفتح المثلثة اى زاد على الثلاثى
من قولهم كاثرته فكثرته اى غلبته وزدت عليه اذا صغر الثلاثى اى الثلاثة
حالا كما مثله اوما لا بان صار بالتصغير ثلاثيا وهو نوعان احدهما ما صغر
ترخيما من نحو حبلى وسودا كما مر الثانى ما كان رباعيا بمد قبل لامه المعتلة كسماء
فتصغيره سمية لان اصله سميي بثلاث يآت الاولى للتصغير والثانية بدل
المدة والثالثة بدل الهمزة المنقلبة عن الواو لان اصل سماء سماو من سما يسمو فاذا
حذفت الثالثة لتوالى الامثال بقى ثلاثيا فلحقه التاء وخرج بذلك نحو سعاد
وزينب فيقال سعيد بشد الياء وزينب بلا تاء واختص الثلاثى بذلك
لخفته فى ذود نحو هذه الالفاظ محفوظة صغرت بلا تاء مع انها مؤنثة
شذوذا جمعها بعضهم بقوله ذود وقوس وحرب درع ها فرس ناب كذا نصف عرس ضحى عرب
وكذا نعل وشول بفتح المعجمة وسكون الواو جمع شائلة وهى الناقة التى اتى عليها من
حملها او وضعها سبعة اشهر فخف لبنها واما شائل بلا تاء فالناقة التى تشول
بذنبها اى ترفعه للقاح وجمعها شول كراكع وركع والذود بفتح المعجمة وسكون
الواو من ثلاثة ابعرة الى عشرة والمراد بالدرع درع الحديد اما بمعنى القميص
فمذكر والناب الناقة المسنة والنصف بفتحتين المرأة المتوسطة فى العمر والعرس
بالكسر امرأة الرجل وهو المراد هنا واما بالضم فيطلق على طعام الوليمة وعلى النكاح
كما فى القاموس وحرب قد يقال هو من النوع الاول لان تصغيره بالتاء
يلبس بحربة الحديد ثم قديديمة اى بفك ادغام الدال وجعل ياء التصغير

وقلب الالف ياء لانها مدة قبل الآخر والقياس حذف التاء منها تاو في مخالفة لتصريحهم
على انه لا يصغر من الفاظ المؤنث الا تا وهو المفهوم من التسهيل الا ان يريد بقوله منها
اعم من الفروع لا بقيد التصغير وشذ تصغير الذى ای لكن سوغه ان في
الذی وذا وفروعهما شبها بالاسماء المتمكنة بكونها توصف ويوصف بها وتذكر
وتؤنث وتثنى وتجمع فاستبيح تصغيرها لكن على وجه خولف به تصغير المتمكن
فترك اولها على حاله من فتح كالذى وذا وضم كاولى وعوض من الضم المجتلب للتصغير
الف مزيدة في آخر غير المثنى ووافقتا المتمكن في زيادة ياء ثالثة ساكنة بعد فتحة
فقيل اللذيا واللتيا بفتح اللام وادغام يا التصغير في يائهما ثم الف لتعويض
وضم لامهما لغة كما في التسهيل خلافا لمن انكرها كالحريرى في درة الغواص
وفى تثنيتهما اللذيان واللتيان بلا تعويض عن الضم لطولها بالزيادة وفى
الجمع على لغة من بناه اللذيين في الرفع وغيره بفتح الذال وكسر الياء المدغم فيها
عند س وكذا على لغة الاعراب في غير الرفع اللذيون بفتح الذال وضم الياء
وقالوا في جمع التى اللتيات بالفتح وهو جمع اللتيا بعد حذف الفه لالتقائها ساكنة
مع الف الجمع وفى تصغير اللاتى اللويتيا بقلب الالف واوا وحذف الياء
الاخيرة لانه لو قيل اللويتيا لزم كونه سداسيا بالف التعويض مع ان ياء التصغير
لا تصحب خمسة سواها افاده سم وفى اللائى اللويا بادغام ياء التصغير في الياء
الاخيرة بعد حذف الهمزة كما في الفارضى ذيا وتيا اى بفتح الذال وشد الياء
واصله ذييا وتييا بثلاث ياءات الاولى عين الكلمة والثالثة لامها والوسطى
ياء التصغير فخفف بحذف الاولى لا الثالثة لئلا يلزم فتح ياء التصغير لمناسبة
الالف وهى لا تحرك لشبهها بالف التكسير واغتفر وقوع يا التصغير ثانية لكونه
معضدا لما قصدوا من مخالفته للمتمكن وقالوا في تثنيتهما ذيان وتيان وفى
اولا في القصر اوليا بضم الهمزة على اصلها وفتح اللام وادغام يا التصغير في الياء المنقلبة
عن الالف والالف الاخيرة عوض عن ضم التصغير وفى اولاء بالمد اولياء بهمزة
بعد الياء ثم الف التعويض والظاهر ان الياء ساكنة لا مشددة وان الالف التى
كانت قبل الهمزة حذفت لما قيل في اللويتيا ولم يصغر من الاشارات غير ذلك والله اعلم

مطلب النسب

سماه س باب الاضافة وابن الحاجب باب النسبة بالضم
والكسر بمعنى الاضافة ويحدث بالنسب ثلاث تغييرات الأول لفظي وهو ثلاثة
زيادة ياء مشددة آخر المنسوب وكسر ما قبلها ونقل اعرابه اليها وافاده المص بقوله
ياكياء الكرسي الى آخر البيت والثاني معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وهو
المنسوب بعد ان كان اسما للمنسوب اليه والثالث حكمي وهو معاملته معاملة
الصفة المشبهة في رفعه الظاهر والمضمر باطراد كياء الكرسي افاد ان ياءه ليست
للنسب لان المشبه به غير المشبه والفرق بينهما ان سقوط ياء النسب لا يخل
بالاسم لبقاء دلالته على المعنى المشعور به قبل وهو المنسوب اليه وسقوط ياء
الكرسي يصير اللفظ لا معنى له ولما كان النسب معنى حادثا افتقر الى علامة
تدل عليه كالتصغير وغيره وكانت من حروف اللين لخفتها ولم تلحق الالف
لئلا يصير الاعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وشددت الياء لئلا تلتبس بياء
المتكلم ولتجري عليها وجوه الاعراب اومدته بالنصب عطفا على تا لانه
مفعول مقدم لتثبتا بضم اوله مضارع اثبت والفه بدل من نون التوكيد
الخفيفة ولا ناهية والمراد بمدته اي التأنيث الالف المقصورة فقط وسيذكر
حكم الممدودة بقوله وهمز ذي مد الخ وان تكن اي مدة التأنيث فقط ترتع
مضارع ربعت القوم من باب نفع صيرتهم اربعة وهذا استثناء من قوله لومد
المفيد وجوب حذفها مطلقا سواء كانت خامسة او لا حرك ثاني ما هي فيه او لا
فافاد ان الوجوب في غير الرابعة بقيدها حسن الاربح كونه خبرا عن حذفها
وخبر قلبها محذوف للاستغناء به اي جائز ليكون منبها على رجحان الحذف قال سم
ويشعر به ايضا مفهوم قوله وللاصلي قلب يعتمي لانه بيان لمخالفة الاصلي لما هنا اهـ
وفيه ان المخالفة تصدق بالمساواة بعد ثلاثة خرج الواقعة بعد حرف كحبلى
اوحرفين كعدي فسيأتي حكمها وجب حذفها اي كراهة توالي اربع ياءات
ويظهر اثر ذلك فيما اذا سمي بنحو بخاتي وكراسي بشد اليا جمع بختي وكرسي ثم
نسب اليه فانه قبل النسب غير مصروف لمنتهى الجمع تبعا لما قبل التسمية لكون
الياء من بنية الكلمة وبعد النسب مصروف لزوال صيغة الجمع بعروض ياء النسب

فانـ

قال ابن هشام فان قلت من قال فى يمنى يمان بتعويض الالف من احدى
ياءى النسب اذا نسب اليه هل يحذف الالف كما يحذف الياء الاخيرة لانهما بمنزلة
الياءين قلت لا كما نص عليه ابو على لانفصالهما والثقل انما هو فى اجتماع الياآت
لا فى وجودها منفصلة نكت مكى بحذف التاء لئلا تقع حشوا ولئلا تجتمع
علامتا تأنيث لو قيل فى المؤنث مكتية ومن اللحن قول العامة درهم خليفتى وقياسه
خلفى كما سيأتى وقول المتكلمين فى النسبة الى الذات ذاتى اصطلاح لهم غير جار على
اللغة كاستعمالهم الذات بمعنى الحقيقة مع ان المعروف لغة كونها بمعنى صاحبة ولا
مشاحة فى الاصطلاح تصريح وقياسه ذووى بحذف التاء وقلب الفه واوا ورد لامه
المحذوفة محركا ثانى ما هى فيه اى لان الحركة كحرف خامس فى الثقل فيخفف
بحذف الالف لجمزى بفتح الجيم والميم والزاى وصف بمعنى سريع يقال حمار
جمزى والثانى قلبها ويجوز زيادة الف قبل الواو تشبيها بالممدودة كحبلاوى
لشبهها اى فى كونها رابعة ذى ثان سكن لانه لا تقع رابعة ذى ثان محرك
الا الف التأنيث كما فى التوضيح الملحق بكسر الحاء اى الملحق كلمة باخرى
مالها اى حيث كانت رابعة ذى ثان سكن اما ما لها خامسة ففى البيت بعد هذا
فقول الشارح يعنى المخلص ليس مراعيا فيه ترتيب الابيات والالف الجائز بالجيم
اى الذى جاوز اربعة فصار خامسا او سادسا سواء كانت للالحاق او بدل اصل اما
الف التأنيث فتقدمت فى عموم قوله او مدة لا تثبتا وحتم خبر مقدم عن
قلب ويعن بكسر العين صفة ثالث اى يعترض ويوجد اى يجب قلب كل ثالث
معتل الف مقصور كان او ياء منقوص اما الف التأنيث والالحاق فلا يقعان
ثالثين كما يقتضيه كلام الشارح حبركى بفتح المهملة والموحدة وسكون الراء
هو القراد والفه للالحاق بسفرجل علقى بفتح فسكون اسم نبت ملحق بجعفر
الاصلية اى المنقلبة عن اصل واو او ياء لان الالف لا تكون غير
منقلبة الا فى حرف او شبهه فان كان ثالثة نحو هذا الحكم من قوله وحتم
قلب ثالث قلبت واوا اى وان كان اصلها الياء لوجوب كسر ما قبل ياء
النسب واجتماع الكسر والياآت ثقيل والالف لا تقبل الحركة يقال

اعتميت الشئ اى اصطفيته وزنا ومعنى ويقال ايضا اعتام يعتام كاختار
يختار كذلك قال طرفة ارى الموت يعتام الكرام ويصطفى عقيلة مال الفاحش المتشدد
كمصطفى اى فقول العامة مصطفوى ومصطفاوى لحن واشار بقوله
كذلك اى الى آخر البيت بعد تحكم الياء الثالثة من قوله وحتم قلب ثالث والرابعة
من قوله والحذف فى الياء والخامسة من كذلك فلم يرتب فى ثم الابيات مراعاة
لسهولة العبارة وفتح ما قبلها هذا مأخوذ من البيت الآتى فى شج اى
حذف الياء اصله شجى كفرح اعل كقاض فان جعلته بوزن فعيل من شجاه الحزن
فهو مشجو قلت شجى بشد الياء والحكى وسيأتى فى قوله والحقوا معل لام الخ قاموس
ظاهره كالمتن اطراده وذكر غيرهما انه من شواذ النسب عند سى قيل ولم يسمع الا
فى قوله فكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوى ولا نقد فجعل
اسم مكان الحانة ونسب اليه بقلب الياء واوا من قولهم حنوت عليه اى عطفت
فكانها تحنو على ذويها كالام والمعروف ان اسمها حانة بلا يا وان كانت خامسة
وجب حذفها شمل نحو محيى بثلاث ياآت كرمى اسم فاعل من حيا كزكى فتحذف
ياؤه الاخيرة لاجل ياء النسب ولا يزاد على ذلك عند المبرد فيقال محيى بياءين
مشددتين كما يقال فى النسبة الى امية اميي وفيه وجه آخر وهو ان تحذف
ياؤه الاولى لتوالى الآيات اذ هى تشبه الزائد فى السكون فتقلب الثانية الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف الاخيرة للنسب فتقلب الالف واوا فيصير
محوى بياء واحدة مشددة كاموى ويرجح هذا عدم توالى الياآت والاول انه
ليس فيه الا حذف الياء الاخيرة كما تحذف من قاض واول ذا القلب الخ
اى اجعل هذا القلب تاليا لانفتاح بان تفتح ما قبل الحرف ثم تقلبه فذا اسم اشارة
مفعول اول لاول والقلب بدل منه وانفتاحا مفعوله الثانى او ذا بمعنى صاحب
اى اول الحرف صاحب القلب اى المقلوب انفتاحا والاول اظهر لنصه على تاخر
القلب من الفتح وفعل بفتح فكسر والثانى بضم فكسر منونا والثالث
بكسرتين وجب فتح ما قبلها ظاهره ان الفتح بعد القلب والتحقيق انه
قبله كما يفهم من المتن لانه اذا اريد النسب الى نحو شج وعم فتحت عينه كما تفتح فى نمر الا

فنقلب

فتقلب اللام الفا فيصير شجى وعمى كفتى فتقلب الالف واوا للنسب وكذا يقال
فى قاضى وجب التخفيف بحذا اى لأن الآخر يجب كسره لاجل الياء فلو بقى كسر
ما قبله لاستولى الكسر على اكثر الكلمة فيثقل فان سبقت الكسرة باكثر من حرف فلا
تغير سواء كانت فى خماسى كجحمرش بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر
الراء فجحمرى للعجوز ام رباعى تحرك ثانيه كجندل بضم الجيم او بفتحها وبفتح النون
وكسر الدال لمجتمع الحجارة وكذا ان سكن ثانيه على الاوجه كتغلب وقد سمع الكسر
والفتح فى تغلبى ويحصبى ويثربى والفتح عند الخليل وش سماعى وقاسه غيرهما
فيقال مغربى ومشرقى بالفتح دئلى بضم المهملة وفتح الهمزة بعد ان كانت
مكسورة فى دئل ابلى بكسر الهمزة وفتح الموحدة بعد كسرها فى ابل وقيل
فى المرجحه هذا البيت متعلق بقوله ومثله مما حواه احذف ولعله اخره عنه لارتباط
الابيات المارة ببعضها قليلة فى الارتشاف انه شاذ بحرف واحد وبيا
المسبوقة بحرفين فى قوله والحقوا معل لام حيوى اى لانه لما فتحت الياء
الاولى فى حى قلبت الثانية الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار كفتى فقلبت
الالف واوا للنسب وكذا يقال فى طى الا ان ياءه الاولى بعد تحريكها ترد الى
اصلها وهو الواو لزوال مقتضى قلبها ياء وهو اجتماعها ساكنة مع الياء فى اصله
وهو طوى فيصير طووى بلا ادغام لوجوب فتح ثانيه كما فى المتن ولان اجتماع
المثلين فيه عارض بخلاف ما ثانيه واو مشددة قبل النسب كدو للفلاة
الواسعة فلا يغير بل يقال دوى بالادغام ولم تقلب عين حيوى ونحو
الفامع تحركها وانفتاح ما قبلها لان حركتها عارضة ولما فيه من اللبس ولانها
كذلك لسكون ما بعدها كما سيأتى فى قوله من واو او ياء بتحريك اصل الخ
كيف وياء النسب تقتضى قلب الالف واوا لوجوب كسر ما قبلها
تثنية اى المثنى وما الحق به كاثنين فيرد الى واحد المقدر ويقال اثنى بابقاء
همزة الوصل لانها عوض عن لامه المحذوفة ويجوز ثنوى بلا همز لرد اللام اذ اصله
ثنو كما سيأتى عند قوله واجبر برد اللام اوجمع تصحيح اى وما الحق به كعشرين
فيقال عشرى واعربته بالالف فان اعربته بحركات النون فلا حذف ٧

فى

وكذا في الجمع وما الحق بهما   وثالث مبتدا مسوغه الوصف بالظرف وحذف
خبره او الجار متعلق بحذف والمسوغ للابتدا كونه صفة لمحذوف اى وحرف ثالث
وجب حذف الياء المكسورة اى اصلية كانت كطيب او منقلبة عن واو
كميت او زائدة كغزيل تصغير غزال كما نص عليه فتقول ميتي وغزيلي بسكون
الياء وكسر ما بعدها لكراهة اجتماع الياآت والكسرتين فقول المص وثالث بيا
للواقع في طيب لا قيد اذ الرابعة فاكثر كذلك ولو قال ونحو ثالث لطيب حذف
لوفى بالمراد   الطي بياء مشددة فهمزة وقوله طي بسكون الياء وكسر الهمزة
بابدال الياء اى الساكنة بعد حذف المكسورة على غير قياس لانها لا تبدل
الا المتحركة فلو قيل بحذف الساكنة وقلب المتحركة الفا لكان قياسا
اسقاطي   فلو كانت الياء في مثله مما لو كانت الياء المكسورة مفردة لا مدغما
فيها نحو مغيل بضم الميم وسكون الغين المعجمة وهو الولد اذا ارضعته امه وهي
توطأ اما لا فلا تحذف لنقص ثقلها بل يقال مغيلي   هبيخ بفتح الهاء والموحدة
وشد التحتية المفتوحة آخره معجمة وفعلى في فعيلة بفتح فائهما والتانيث بالضم
وفعيلة فيهما غير مصروف للعلمية على الوزن والتانيث لكنه نون الثانية للضرورة
وحذف يائه اى فرقا بين المذكر والمؤنث كحنيفي وشريفي في حنيف وشريف
ولم يعكس لان الهاء تحذف للنسب فتتبعها الياء والحذف يانس بمثله ثم فتحت
عينه لئلا يتوالى كسرتان كما في نمر وشذ بقاء الياء في الفاظ سهوا بها على الاصل
المرفوض كقوله   ولست بنحوي يلوك لسانه   ولكن سليقي اقول فاعرب
نسبة الى السليقة وهي الطبيعة وحقه سلقي   عريا اى خاليا من التاء ومن
المثالين حال من ضمير عرى   في وجوب حذف يائه اى الزائدة وهي الساكنة
كراهة توالي الياآت فتقلب الثانية واوا اما رجوعا لاصلها كقصي وعدى وعلى
او لاجل ياء النسب كولي فيقال ولوي وتفتح عينه كما مر   لم يحذف منهما شيء
اى قياسا عند س بل يقتصر على ما ورد وقاسه المبرد لكثرته كثقفي وقرشي
وهذلي في ثقيف وقريش وهذيل   عقيل بالفتح اسم رجل وبالضم قبيلة
قليلة بالضم تصغير قلة تطلق على اناء كالجرة وعلى اعلا الشيء كقلة الجبل

وقلة

وقلة الانسان راسه   نحو كساءٍ قال ابن هشام مثله ماءٍ فتقول ماءى وماوى
لان الهمزة بدل غاية الامر ان المبدل منه فى كساءٍ واو وفى ماءٍ هاء اهـ ومقتضاه
جواز الوجهين فيه ولو قبل التسمية لكن المسموع قبلها القلب كما فى الاشمونى ومثل
ماشاء   فوجهان اى والاحسن فى الف الالحاق القلب وفى المنقلبة
عن اصل التصحيح كما مر   لصدر جملة اى مسمى بها ولصدر ماركب مزجا
اى ولو عدديا فتقول خمسى فى خمسة عشر سمى به اولا كما يقتضيه كلام الفارضى
ومثل ذلك ما سمى به من نحو حيثما وانما ولولا ولوما من المركبات فتقول
حيثى ولوى بالتخفيف لانه ليس من الثنائى الآتى فى قوله وضاعف الثانى
اهـ بلى ربابحى حذف بعجزه   ولثان عطف على لصدر وتمما بالبناء للفاعل
صفته واضافة مفعول تمما   اواب بنقل فتح الهمزة للواو   او ماله عطف
على ابن اى او مبدوءة بماله اهـ وعطفه على ثان مفسد قيل هو عطف عام لشموله
الابن وغيره من كل ما يتعرف بالاضافة كغلام زيد كما مثله الشارح تبعا لابن الناظم
ويرده ان عطف العام لا يكون الا بالواو وايضا فمرادهم بالمضاف الذى
ينسب لصدره فقط او عجزه فقط ما كان علما بالوضع او بالغلبة اما غير
العلم كغلام زيد فليس مما هنا لانه ليس لمجموعه معنى مفرد ينسب اليه بل ينسب
فيه الى غلام وحده والى زيد وحده بحسب المراد فهو من النسبة الى المفرد كما فى الصبان
وجعله عطف مرادف بان يراد بماله التعريف وبالمصدر بابن او اب شيئا
واحدا وهو العلم بالغلبة كابن الزبير تكرار بلا فائدة فالاولى ان يراد بالمصدر
بابن او باب ما كان كنية من الاعلام الوضعية كابى بكر وابن وردان ومثله
ام كلثوم وبالمعرف بالثانى العلم الغلبى كابن عمر فانه قبل غلبته على ذلك الشخص
استعمل فيه مضافا غير علم فتعرف اوله بثانيه ثم غلب عليه دون سائر اخوته فصار
تعريفه بالعلمية واما غير الكنية من الاعلام الوضعية كامرئ القيس وعبد شمس
فهو المراد بقوله فيما سوى هذا ثم والفرق بين الكنية والعلم بالغلبة المصدرين
بابن ان علمية الكنية بالوضع والثانى بالغلبة افاده الصبان لكن هذا الحمل
لا يناسب تمثيل الشارح للقسم الاول بابن الزبير لانه علم غلبى كابن عمر لا كنية

فالحاصل ان المركب الاضافى ان كان علما بالوضع غير كنية نسب الى صدره ان امن
اللبس فان لم يؤمن او كان كنية او علما بالغلبة نسب الى عجزه او ليس علما اصلا فليس
مما نحن فيه خلافا فالتمثيل الش بغلام زيد ولا يصح حمله على المجعول علما لانه من
الاول وقال الاسقاطى الاولى ان يحمل على ما اذا غلب على واحد من غلمان زيد كما فى
ابن عمر ومقتضاه ان العلم الغلبى لا يشترط تصديره بابن وعلى هذا فالمخلص مما
مر ان يراد بقوله بابن او اب ما يعم الكنية والعلم الغلبى المصدر بهما وبالمعرف بالثانى
العلم الغلبى غير المصدر بهما كغلام زيد اذا غلب فيلتئم كلام الش بالمتن ويندفع
الاعتراض عنهما وعن ابن المص ويكون العطف مغايرا فتدبر   وفى بعلبك
ونحوه وفى معدى كرب معدوى لانه بعد حذف الجزء الثانى يصير منقوصا كقاضى
فيجرى فيه ما مر   فان كان صدره ابنا او نحوه بان كان كنية او علما غلبيا وقوله
او كان معرفا الخ اى بان كان علما غلبيا غير مصدر كغلام زيد   فان لم يكن
كذلك اى بان كان علما بالوضع غير كنية اما غير العلم اصلا فخارج كما مر
امرئ اى بكسر الراء بعدها همزة ويقال مرئى بفتح الميم والراء وحذف همزة الوصل
وهذا هو المطرد عند س لانه المسموع تصريح   ما منه حذف ما بمعنى اسم مفعول
اجبر ونائب فاعل حذف ضمير اللام فهو صلة جرى على غير صاحبها وها منه تعود
لما اى اجبر الاسم الذى حذفت لامه بردها اليه وقوله جوازا اى جبرا ذا جواز
او جائزا   فى جمعى التصحيح متعلق بالف ولا فائدة لذكر جمع المذكر مع التثنية
لان ما يرد فيه يرد فيها بلا عكس كلام اب واخ فانها ترد فى التثنية دون الجمع الا
ان يدعى ردها فيه ثم حذفها للاعلال واقتصر فى التسهيل على التثنية وجمع المؤنث
بهذى اى فى هذه الثلاثة وهى جمعا التصحيح والتثنية توفية اى جبر فى
النسب وجوبا   جاز لك الخ اى بشرط صحة العين والا وجب الجبر وان لم يجبر
فى التثنية كشاة فان اصلها شوهة بجمعه على شياه حذفت لامها وهى الهاء تخفيفا
وقصد تعويض التاء عنها ففتحت الواو بعد سكونها لاجلها ثم قلبت الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فترد لامها فى النسب ويقال شوهى بسكون الواو وعند
الاخفش لانه يسكن فيه ما اصله السكون وعند س والجمهور شاهى لان المجبور

عندهم تفتح عينه وان سكنت فى الاصل فتقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
وتقول فى ذى وذات بمعنى صاحب ذووى بفتح الذال والواو اتفاقا لان
اصله فعل بفتحتين عندهما كما مر فى باب الاعراب فترد لامه وتقلب العائد
الالف واوا لاجل اليآء كفتى قال الدماميني اهوصبان ورد اللام فى هذا
واجب لشيئين اعتلال عينه وردها فى تثنية ذات نحو ذواتا افنان لكن
ينظر لم لم تقلب العين الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويقال ذاوى كشاهى
وليس فيه توالى اعلالين لصحة اللام بعد النسب وليس هذا مثل طووى
المتقدم لعروض حركة العين فيه واصالتها هنا بل هذا اولى بالقلب من
شاهى العارض الحركة كما مر فتأمل يدوى اى بسكون الدال عند الاخفش
تبعا لاصلها وبفتحها عند سيبويه لما مر وهو الصحيح وبه ورد السماع ومثله نحو دمى
وعدمها اصل عينه السكون اذا ردت لامه فى النسب وجواز الرد وعدمه
فى ذلك انما هو عند من يقول فى تثنيته يدان ودمان اما من يقول يديان
بالرد فلا يجوز غيره بنوى اى بحذف همزة الوصل لانها عوض اللام
فلا يجمع بينهما وابنى باثبات الهمزة وحذف اللام وكذا كل ما حذفت لامه
وعوض عنها الهمزة كاسم واست علما المذكر قيد لصحة جمعه بالواو والنون
الحق اى فى ثبوت الجبر برد اللام بلا نظر لوجوبه وجوازه فلا ينافى وجوبه
فى بنت كاخت دون ما الحقت به وهو ابن وانما اعاد ذلك مع شمول قوله
واجبر برد اللام له تنبيها على خلاف يونس ويونس يقرا غير مصروف
على اصله اذ لا حاجة بالوزن الى صرفه اخت انما صغت همزتها لتدل على
ان الذاهب منها واو وخصت بذلك دون اخ لاجل التاء اللازمة لها وصلا
ووقفا كالاسم الثلاثى صحاح اخوى وبنوى اى بفتح اولهما وثانيهما لا
اصلها ولا يضر التباسهما بالمنسوب الى اخ وابن لانهم لا يبالون به فى النسب
صبان ومذهب يونس الخ اى لان التاء وان اشعرت بالتأنيث تشبه
تاء جبت وسحت فى سكون ما قبلها والوقف عليها بالتاء وكتابتها مجرورة
فكانها من بنية الكلمة ويرده حذفها فى الجمع كتاء التأنيث فيقال بنات واخوات

دون بنتات واختات كلاولآئى اى كما يقال لآئى بمدة فهمزة فياء مشددة
فى النسب الى لا الى ثائى اى وضعا وقدم الثانى لا بالوضع فى قوله
واجبر الخ فتقول فى لو اذا اى سواء كانت اسم رجل اردت النسبة اليه او قصدت
نسبة شخص الى لفظها الاكثاره منها فتقول لوى بالادغام لاجتماع المثلين
فيه قبل النسب عند تضعيفه فصار كجو ودو واما نحو كى وفى فتقول فيه
كيوى وفيوى بلا ادغام كحيوى فى حى لعدم اجتماع المثلين اذ الياء المزادة
تقلب واوا للنسب وانما لم يدغم طووى لما مر ويجوز قلب الهمزة واوا اى
كالمبدلة عن اصل فى نحو كساء كذا فى التصريح وفيه ان الهمزة بدل عن الالف
الزائدة للتضعيف لا عن اصل فالاولى ان تشبه بالمنقلبة عن الف الالحاق
فى نحو علباء الا ان يقال لما كان التضعيف هنا لتصيير الكلمة ثلاثية كان
بمنزلة الاصل فتدبر وان يكن كشية اى شروع فى بيان محذوف الفاء
بعد ان بين محذوف اللام وترك محذوف العين لقلته جدا انظر الاشمونى
عندى اى لانه يفتح عين المجبور وان كان اصلها السكون واما الاخفش
فيسكن ما اصله السكون فى شية هى لون يخالف لون سائر البدن من
الفرس وغيره واصلها وشى بكسر فسكون كوعد فى عدة نقلت كسرة الواو
لما بعدها وحذفت وعوض عنها التاء وشوى اى بفتح الشين عندى
والواو الاولى فاء الكلمة مكسورة على اصلها والثانية منقلبة عن اللام لانه
لما ردت فاؤه فتحت عينه فقلبت لامه وهى الياء الفا ثم واوا لياء النسب
كما فى فتى واما الاخفش فيقول وشيى بسكون الشين وكسر ياء الكلمة لاجل
ياء النسب وانما صحت الياء لسكون ما قبلها ومثل ذلك عدية فسيبويه
يقول ودوى والاخفش وديى ناسبا للجمع قال الشاطبى اراد الجمع اللغوى
ليشمل التثنية كالمكسر والسالمين اهـ وفيه ان حكم التثنية والسالمين علم من
قوله وعلم التثنية احذف للنسب الخ مع انه يدخل فى الجمع اللغوى اسم الجمع كقوم
والنسب اليه على لفظه كما فى التسهيل واسم الجنس الجمعى كنمل قال الدماميني
ولا نعلم اينسب اليه ام الى مفرده الله تعالى لسقوط التاء فى النسب البتة

صبان جمع بواحدة اى ان لم يتغير المعنى والا نسب الى الجمع نفسه كأعرابي اذ لو قيل عربي ردا الى مفرده لتبادر الاعم والقصد الاخص لاختصاص الاعراب بسكون البوادى وعموم العرب لهم ولغيرهم قاله ابو حيان فرضي اى بفتح الفاء والراء لان واحد الفرائض فريضة وفعلي في فعيلة التزم وقولهم فرائضي خطأ كقولهم كتبي وافاقي وقلانسي في النسب الى كتب وافاق وقلانس والقياس كتابي وافقي وقلنسي بالرد الى الواحد فتحذف الواو من قلنسوة على قاعدة النسب الى ما فيه واو رابعة فصاعدا قبلها ضمة لكن قيل ان فرائض مما جرى كالعلم كانصار فلا يكون النسب اليه خطأ فان اجرى اى شمل العلم بالوضع كانمار وكلاب او بالغلبة كانصار وفرائض للعلم المخصوص واسم الجمع كصحب واسم الجنس كشجر والجمع الذى لا واحد له من لفظه كعباديد فكلها ينسب الى لفظها ومع فاعل اى فعل بفتح فكسر مبتدا خبره اغنى ومع حال من فاعل والمعية في الحكم فقط وهذه الصيغ غير مقيسة عند س وان كثر بعضها فلا يقال دقاق وفكاه وبرار لبياع الدقيق والفاكهة والبر قياسا على ما سمع من نحو عطار وبقال والمبرد يقيس على فاعل اى والفرق بين فاعل هذا واسم الفاعل ان الثاني يفيد العلاج ويقبل التاء دون الاول ل

وجعل منه قوله تعالى اه اى لان جعله صيغة مبالغة يوهم ثبوت اصل الظلم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واجيب ايضا بان النفي منصب على المقيد وهو الظلم مع قيده وهو كثرته معا كما في قوله تعالى ولا شفيع يطاع اذ المقصود نفي الشفيع اصلا فهو اى بمعنى اسم الفاعل وعدل عنه تعريضا بان ثم ظلاما للعبيد من ولاة الجور وبان العبيد جمع كثرة فجيء في مقابلته بالكثرة الى البصرة بفتح الباء بصري بكسرها والقياس الفتح وهو مسموع ايضا لكن قيل ان بصرة العراق مثلثة الباء فيجوز في المنسوب اليها الفتح والكسر بلا شذوذ ويمتنع الضم لئلا يلتبس بالنسب الى بصرى كحبلى بلد بالشام اذا نسب اليها بحذف الالف كذا قيل وفيه انهم لا يبالون باللبس في هذا الباب كما مر

مطلب الوقف م

دهري بضم الدال الشيخ الكبير والقياس فتحها والله اعلم

هو قطع النطق عند آخر الكلمة وهو اما اختياري بالمثناة التحتية بان قصد لذاته واضطراري بان قطع النفس عنده او اختباري بالموحدة بان يختبر به الشخص هل يحسن الوقف على نحو عم واقتضاء بالموحدة الآتى وعلى نحو الا يسجدوا ولما اشتملت مما يتوهم انه لفظ واحد وهو فى التقدير اكثر فان اما فى الاخر ليست هى الشرطية بل ام العاطفة وما الموصولة فيوقف على ام مفصولة من ما واما الا يسجدوا فعلى قراءة الكسائى بتخفيف الا فهى حرف استفتاح ويا للتنبيه او المنادى محذوف واسجدوا فعل امر فيوقف على يا مفصولة من اسجدوا وكان حقه ان ينفصل فى الخط ايضا لكن وصلا فى المصحف العثمانى فصار بصورة المضارع لفظا وخطا وفى التقدير غيره وعلى قراءة الباقين بالتشديد فهى ان الناصبة مدغمة فى لا الزائدة ولذا سقطت نون المضارع والمصدر المنسبك مفعول يهتدون بحذف الخافض اى لا يهتدون الى السجود فيوقف على ان عند قطع النفس او على لا دون يا لانها جزء كلمة وقيل غير ذلك والمقصود هنا الاول وهو يرجع الى ستة انواع من التغيير غالبا المجموعة فى قوله

٭ زيادة حذف اسكان ونقل كذا الـ ٭ ـتضعيف والروم والاشمام والبدل ٭

وقد لا يغير اصلا كالفتى والقاضى وحبلى تنوينا اثر ينقل كسرة الهمزة الى النون الساكنة قبلها وقفا اى فى الوقف او لاجله او واقفا ابدل الفا اى وجوبا فى غير لغة ربيعة وجوازا فيها كما نقله الصبان وشمل ذلك نحو شمل ايضا المقصور كرايت فتى فالفه فى النصب بدل من التنوين وفى غيره لام الكلمة عادت لحذف التنوين عند س والجمهور وقيل بدل من التنوين مطلقا فيقدر اعرابه على الالف المحذوفة وقيل لام الكلمة مطلقا فيقدر عليها بدليل امالتها وكتبها بالياء ووقوعها قافية والالف بدل التنوين لا تصلح لذلك حذف اى فى الاشهر ولغة الازد قلبه واوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة اذن فانه اشبهت اى اشبهت المنون صورة لانها ثلاثية بخلاف لن عليها الضمير اى المتصل بخلاف هو وهى فلا يحذف منهما شىء لتعاصيهما بالحركة حذفت صلتها اى حرف العلة المتصل بها من جنس حركتها الا فى الضرورة اى فتثبت

صلة الفتح وغيره وانما يكون ذلك في آخر العروض او الضرب كقوله
ومهمه مغبرة ارجاؤه كأن لون ارضه سماؤه باثبات الواو بعد الهاء
فابدلوا اى الجمهور نونها الفا وغيرهم يقف بالنون كان ولن واما رسمها فقيل
بالالف كالمصحف وقيل بالنون وقيل ان الغيت فبالنون لتتميز عن اذا
الشرطية وان اعملت فبالالف كما في المغنى وينبغى تفريع القولين الاولين
على الوقف فمن وقف بالنون او الالف رسمها بها ولا وجه لرسمها بالنون
عند من يقف بالالف ولا عكسه اذ الوقف على مرسوم الخط واما الثالث
فقول مستقل غير مفرع على غيره ومحل الخلاف في غير القرآن اما فيه فبالالف
وقفا وخطا اجماعا كما في الاتقان وغيره صبان وغير ذى التنوين
بالعكس اى فاثبات يائه ما لم ينصب اولى وانما قلنا ما لم ينصب لان الكل
مقيد به فعكسه كذلك فلا يرد انه يدخل في كلامه المنصوب غير المنون مع ان
اثبات يائه واجب لا اولى فالمختار الوقف عليه بالحذف اى حذف الياء
كما تحذف في الوصل لان الوقف محل راحة فلا يزاد فيه عن الوصل فيحذف
التنوين ويسكن ما قبله كالصحيح واختار يونس اعادة الياء لزوال موجب
حذفها وهو التنوين كيفى اى مضارع وفى واصله يوفى حذفت الواو
لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة وانما قال علما لان المنقوص لا يكون
الا اسما وتنوينه للعوض لجواز لانه غير مصروف للعلمية ووزن الفعل
هذا مرى اى باسكان الياء واصله مرءى بهمزة بعد الراء كمكرم نقلت كسرة
الهمزة الى الراء فحذفت ثم اعل كقاض غير منون يشمل ما حذف تنوينه
لال كما مثله او لمنع الصرف كرايت جوارى او للندا كياقاض او للاضافة كقاضى
مكة اما الاول فحكمه ما ذكره ومثله الثانى فتثبت ياء المنصوب منه وجوبا
وياء غيره رجحانا كما في الهمع واما الثالث فاختار فيه يونس الحذف ورجح
لان المنادى محل الحذف كالترخيم واختار الخليل الاثبات فليحمل عليه كلام المص
واما الرابع فكالمنون يترجح فيه الحذف على الاثبات لانه لما زالت الاضافة
بالوقف عاد اليه ما ذهب لاجلها وهو التنوين فالحق بالمنون الا في النصب

فلا يقلب تنوينه القائد الفا لضعفه عن الاصلى بل يوقف بالياء كما استظهر
ثم وهذا القسم وحده وارد على المتن لاقتضائه ترجيح الاثبات فيه وليس كذلك
اللهم ان يقال لما عاد اليه التنوين كان داخلا فى قوله وحذف يا المنقوص لا فى
قوله وغير ذى التنوين الخ افاده ثم من محرك اى حركة اصلية قبل الوقف
اما عارض الحركة كتاء اقتربت وذال يومئذ فيجب تسكينه كالساكن الاصلى
التسكين هو الاصل لان الغرض من الوقف الاستراحة وهى بالسكون
ابلغ عن الاشارة للحركة اى ولو فتحة خلافا لمن منعه فيها كاكثر القراء لكنها
تحتاج الى رياضة وتأت لخفتها او سرعة اللسان اليها نعم لا يمكن الروم فى
المنصوب المنون لظهور حركته بتمامها لاجل الالف بدل التنوين . اشمم فيما
حركته ضمة اى سواء كانت اعرابية نحو واياك نستعين او بنائية نحو من قبل
والغرض به الفرق بين الساكن اصالة والساكن للوقف وكذا الروم الا ان
الفرق به اتم لانه يدركه الاعمى والبصير لما فيه من الصوت الخفى والاشمام
لا يدركه الا البصير ان لا يكون الآخر همزة اى لثقلها كالمعتل فلا تزاد
بالتضعيف ثقلا كفتى لا ولى حذفه لان الكلام فى متحرك الآخر ويشمله .
رايت القاضى وقضى الامر وقضوا الرجل بضم الضاد اى صار قاضيا
وان يلى حركة اى لئلا يجتمع ثلاث سواكن المدغم وهو المزيد للتضعيف وما
قبله وما بعده والغرض من التضعيف بيان ان الآخر محرك فى الاصل ولذا .
يمتنع تضعيف المنون المنصوب كرايت زيدا لظهور حركته بتمامها فهو شرط
آخر ونقل حركة اى الاعرابية فقط فلا تنقل حركة البناء كمن قبل وامس
والغرض به بيان الحركة او التخلص من السكونين وانما لم يجب لان التقاء
الساكنين جائز فى الوقف لم يوقف عليه بالنقل لان المحرك لا يقبل حركة
غيره ولفقد نحو النقل اليه ايضا كقوله من يأتمر بالخير فيما قصده تحمد مساعيه ويعلم رشده
فنقل ضمة الهاء الى دال قصده بعد سلب فتحها كالالف اى
واختيها كقنديل وعصفور وزيد وثوب وكذا المدغم كجد وعم فلا نقل فى ذلك
كله لتعذر الحركة فى الالف والمدغم وتعسرها فى الباقى ويشترط صحة المنقول ايضا منه

فلا نقل في دلو وظبي وان لا يؤدي الى عدم النظير كما سيأتي على الرد اى
بكسر الراء وسكون الدال آخره همزة اى المعين في المهمات ومنه قوله تعالى فارسله
معي ردءا يصدقني اما الرداء بالمد وهو الثوب المعلوم فلا نقل فيه اتفاقا لان
ما قبل الآخر لا يقبل الحركة اذا كانت الحركة فتحة اى لما يلزم على النقل من
حذف الف التنوين في المنون وحمل غيره عليه وانما اغتفر ذلك في الهمزة
لثقلها واذا سكنت مع سكون ما قبلها ازدادت ثقلا فتخلص منه بالنقل وان
لزم عليه ما ذكر تسهيلا للنطق بها فيجوز رأيت ردأ بالنقل وان لم يمثل الش
له لغير المنون والحاصل ان نقل الضمة والكسرة من المهموز وغيره متفق
عليه وكذا فتحة المهموز واما فتح غيره فعند الكوفيين فقط لان فعلا
اى بكسر فضم مفقود اى اتفاقا واما عكسه فنادر في الاسماء وقيل مفقود
فلا نقل في اثبت بقفل تخرجيه لذلك ويجوز هذا الردء اى بنقل ضمة الهمزة
الى الدال وان ادى الى عدم النظير لثقل الهمزة في الوقف متعلق بجعل الو
خبراً عن تاوها مفعوله الثاني والاول ضمير التا وان كان غير ذلك اى
بأن كان متحركا كفاطمة او ساكنا معتلا وهو خصوص الالف كفتاة كما يفهم
من تمثيل الش وقف بهاء السكت اى توصلا الى بقاء الحركة وقفا كما
توصل بهمزة الوصل الى بقاء السكون ابتداء وسميت هاء السكت لانه يسكت
عليها ومواضع اطرادها ثلاثة الفعل المعتل المحذوف الآخر وما الاستفهامية
والمبني على حركة لازمة وكلها في المتن بحذف آخر فقط كأعطا ومع حذف
الفا كلم يع او العين كلم يره مجزوما حال من يع واصله يوعي حذفت لامه
للجازم وفاؤه وهي الواو لوقوعها بين عدوتيها الياء والكسرة واصل ع اوعي
حذفت الياء للبناء والواو حملا على المضارع فحذفت همزة الوصل للاستغناء
عنها ومثلها فه ولم يف من الوفا واه بمعنى عد ولم يه ونحوهما من كل فعل
حذفت فاؤه ولامه وبقيت عينه وامارة فالباقي منه الفاء فقط واصله
ارأى ولم يرأى كيرعى حذفت الهمزة بعد نقل حركتها للراء فحذفت همزة الوصل
للاغتناء عنها والالف الاخيرة للجازم او البناء وبقيت العاء وهي الراء وفي الدماميني

قع

على المغني ان نحو هذه الافعال مما بقي على حرف واحد يكتب بهاء السكت مطلقا
لكن لا ينطق بها الا في الوقف فحذفها وصلا انما هو في اللفظ لا الخط
للجزم او لوقف المراد بالوقف هنا البناء في فعل الامر ولو عبر به لكان
اولى او حرفين احدهما زائد اي فيجب فيه الهاء لبقائه على اصل واحد كذا
قال المص ورده الموضح باجماع المسلمين على ترك الهاء في الوقف على لم اك ومن
يتق والقراءة الصحيحة وان كانت سنة متبعة لا تخالف العربية ولا تاتي على
ما تمنعه لا يقال كلام المص في المعتل والك صحيح لانه علل الوجوب بالبقاء على
اصل واحد والك كذلك نعم يرد على الموضح انه وافق المص في باب كان من
شه القطر فيرد عليه ما ذكر ويرد على المص ايض ان الهاء لا تجب في ما المجرورة
بحرف لصيرورتها كجزئها كما سيأتي وكون حرف المضارعة كالجزء اقوى فهلا
قيل فيه ايض بالجواز وجب حذف الفها فرقا بينها وبين الشرطية والموصولة
ولم يعكس لان كلا من هذين مع ما بعده كاسم واحد فصارت الفهما وسطا
والحذف بالاواخر اليق وشرط الحذف ان لا تركب مع ذا والا امتنع نحو لماذا
تلومني كما في الاشموني اي لصيرورتهما كلمة واحدة للاستفهام فما جزء كلمة لا كلمة
تامة فان جعلت زائدة على القول بزيادة الاسماء والاستفهام بما وحدها فحذف
الالف لان الاستفهام آخرها كما مر في الموصول وينبغي ان يكون مثل ذلك جعل ذا
اشارية مبتدا مؤخرا او خبرا مقدما فحذف الفها لما ذكر فتدبر وليس
حتما اي وليس ايلاؤها الها حتما الخ فاسم ليس ضمير المصدر المأخوذ من اولها
لا المأخوذ من حذف لان الحذف واجب مطلقا كما هو مثله الش اولا وجوز الشا
اثبات الالف مع جرها بالاسم ونقله عن س وحكاه الاخفش لغة في الحرف ايض
وعليها قرء عما يتساءلون وقول حسان على ما قام يشتمني لئيم كخنزير تمرغ في رماد
اقتضاء بالدمع كسر التاء مفعول مطلق قدم على عامله وجوبا للاضافة
الى واجب التصدر واقتضى الثاني فعل ماض اي اقتضى اي اقتضاء
جاز الحاق الهاء اي لكون الحرف منها كالجزء فكانها على حرفين فجاز الوقف
عليها دون الهاء وان كان اثباتها اجود قياسا لتكون الهاء عوضا عن الفها المحذ

صولة

وفة

واكثر

واكثر استثنها الاواثما وقف اكثر القرا بحذفها اتباعًا للرسم فيسكن الميم اما
المضاف فمستقل بمعناه فهى معه فى تقدير الانفصال منه فتجب فيها الهاء
لكونها على حرف واحد وهو لا يوقف عليه ووصلها بغير بخ فى نسخ الاقتصار
على هذا البيت وعليها شرح الاشمونى وفى اخرى زيادة بيت قبله وهو
ووصل ذى الهاء اجز بكل ما حرك تحريك بناء لزما فقوله ووصلها الخ تفصيل
لاجمال هذا بغير تحريك بنا اديم يصدق بتحريك البناء غير الدائم كما مثله
الش وبتحريك غير البناء اصلاً بان تكون الحركة اعرابية كجاء زيدا اولا اعرابا ولا
بناء كنون المثنى والجمع فمقتضاه ان وصل الهاء بجميع ذلك شاذ وهو مسلم
فى الاول فقط اما الثانى فلا تلحقه اصلا والثالث تلحقه بلا شذوذ كالزيدا
والزيدونه كما فى الهمع ويجاب بان ش حكى اعطنى ابيضه بلحوق الهاء للمعرب
شذوذا ولانسلم ان حركة نون المثنى والجمع ليست اعرابا ولا بناء بل هى بناء
لازم فتدبر وان سلط النفى المستفاد من غير على القيد فقط وهو اديم لم
يصدق الا بالاول وكانه قال ووصلها بتحريك بنا غير مدام شذ فى المدام
استحسنا فيه قيد ملحوظ اشار اليه الش اى المدام غير الشبيه بالاعراب فخرج
الماضى فلا تلحقه الهاء عند ش والجمهور واختاره المص لان حركته وان كانت
بناء لازما تشبه الاعراب من حيث انه يشبه المضارع المعرب فى وقوعه صفة
وصلة وخبرا وحالا كما مر والهاء تمتنع فى المعرب لان عامله يغنى عنها فى الدلالة
على الحركة فكذا فى شبهه ولئلا يتوهم كونها ضميرا فيهما نحو قيل بخ اى من
كل ما عرض بناؤه وكان له حالة يعرب فيها كخمسة عشر من عل اى فى قوله
يارب يوم لى لا اظلله ارمض من تحت واضحى من عله اى لا اظلل فيه
وارمض واضحى مضارعان مجهولان من رمضت رجله احترقت بحر الرمضا
وهى الارض الحارة من الشمس ومن ضحيت للشمس بالكسر والفتح اذا برزت
لها مكشوفا اه زكريا وفيه ان رمض وضحى بهذا المعنى لازمان فكيف يبنيان
للمفعول مع كون النائب ليس ظرفا ولا مصدرا فالظ بناؤهما للفاعل صبان
ولو بنى الاول للمجهول على معنى يحرقنى حر الشمس لكان له وجه فضمة عل بناء عارضة

كقبل وبعد كما مر في الاضافة ولحقته الهاء شذوذا لم يتسنه اى بقاء على انه من السنة واحدة السنين وان لامها واو فالاصل يتسنو قلبت الواو الفا وحذفت للجازم فلحقته الهاء وقفا واجرى الوصل مجراه وكذا على انه من الحمأ المسنون واصله يتسنن بثلاث نونات ابدلت الثالثة الفا دفعا لتوالى الامثال كتظني وتقضى في تظنن وتقضض اى سقط اما على قول الحجازيين ان لام السنة ها فيتسنه مجزوم بسكون الهاء ولا شاهد فيه والفاعل على الجميع ضمير الطعام والشراب وافرده لانهما جنس واحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا او عنبا وشرابه عصيرا او لبنا ولما انتبه بعد المائة سنة وجده على حاله لم يتغير واتى الشارح بقوله وانظر اشارة الى ان القلة انما هى في الوصل اما في الوقف فكثيرة اتفاقا مثل الحريق الخ في نسخ قبله لقد خشيت ان ارى جدبا بتشديد الباء للوقف وهو ضرورة في هذا فقط لما مر ان شرط التضعيف ان لا يكون الاسم منصوبا منونا فلا يصلح شاهدا ولذا حذف في نسخ والجدب ضد الخصب وجملة وافق القصبا حال من الحريق والمراد بالقصب ما تشعل فيه النار بسرعة والله اعلم تسمى الكسر والبطح والاضجاع لانها اصطلاحا تميل الفتحة نحو الكسرة والالف نحو الياء كما في الشارح فكانك بطحتها اى رميتها واضجعتها اليها والغرض الاصلى منها تناسب الاصوات وتقاربها لان النطق بالياء والكسرة مستفل منحدر وبالفتحة والالف متصعد مستعل وبالامالة تصير من نمط واحد في التسفل والانحدار وقد ترد للتنبيه على اصل او غيره وحكمها الجواز فكل ممال يجوز ترك امالته والاسباب الآتية انما هى للجواز ومحلها الاسماء المتمكنة والافعال غالبا كما سيأتى واصحابها تميم ومن جاورهم واما الحجازيون فلا يميلون الا فى مواضع قليلة وسببها لفظى ومعنوى فالاول الياء والكسرة الظاهرتان والثانى الدلالة على يا كباع ورمى او كسرة كخاف وسيأتى موانعها وموانع موانعها وجملة ما ذكره المتن من اسباب امالة الالف ستة انقلابها عن الياء ورجوعها اليها وكونها بدل عين ما يؤول الى فلت ووقوع ياء قبلها ومثله بعدها وكسر ما قبلها او بعدها والتناسب وكلها ترجع الى الياء

والكسرة

مطلب الامالة م

والكسرة الظاهرين او المقدرين   فى طرف اى طرف اسم كرمى او فعل كرمى اما الالف   لف
المبدلة من الياء فى غير الطرف ففيها تفصيل فان كانت عين فعل كدان اميلت
او عين اسم كتاب وعاب لم تمل عند ش كما سيأتى واما المبدلة من الواو فى الطرف
فلا تمال مطلقا وفى غيره فيها تفصيل يأتى   خلف نصب على الحالية من الياء
او على انه خبر الواقع على تأويله بالصائر ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة ومنه متعلق
بخلف   دون مزيد مصدر ميمى بمعنى الزيادة ودون متعلق بالواقع او بخلف
ما الها عدم ما مبتدا مؤخر على حذف مضاف خبره لما تليه والها مفعول
لعدم اى حكم ما عدم الها فى الامالة ثابت لما تليه   عبارة عن ان ينحى نحو اعترض
بانه لا يشمل ما اذا لم يكن بعد الفتحة الف كنعمة وشجرة فالاولى قول الاشمونى
تبعا لابن هشام هى ان تذهب بالفتحة نحو الكسرة فتميل الالف نحو الياء ان كان
بعدها الف وقد يقال قول الش وبالالف نحو الياء ليس من تتمة ما قبله بل
هو نوع آخر هو المشار اليه بقول الاشمونى ان كان بعدها الف فلم يخرج من
كلامه شئ غاية الامر انه اكتفى فى النوع الثانى بذكر اللازم لان امالة الالف
لازمة لامالة الفتحة   بدلا من يا سبب اول وصيرورتها للياء ثان ود   ون
زيادة نحو قيد فى الثانى فقط   كالف ملهى اى من كل الف متطرفة زائدة
على الثلاثة او الف تأنيث مقصورة كحبلى وسكرى   فانها تصير يا نحو اى
فتشبه المنقلبة عن الياء   نحو قفى بضم ففتح واصله قفيو اجتمعت الواو
والياء نحو ويقال فى تكسيره قفى بكسرتين واصله قفوو كفلوس قلبت الواو
الاخيرة ياء كراهة توالى واوين فانقلبت الاولى ياء لاجتماعها ساكنة مع الياء
وادغمت ثم كسرت القاف للمناسبة والقاف للاتباع تصريح   قفى بفتحتين
مع شد اليه واصله قفاى بتخفيف الياء وهى اللغة المشهورة فقلبت الالف
ياء وادغمت كما مر فى قوله وعن هذيل انقلابها ياء حسن وعلم بذلك ان نحو قفا
وعصى من الاسم الثلاثى الواوى لا يمال لان الفه لا تعود للياء الا فى شذوذ
او بزيادة شئ ليس فى تقدير الانفصال بخلاف الف ملهى فانها وان عادت للياء
بسبب زيادة التثنية والجمع لكنها زيادة فى تقدير الانفصال وشذ امالة الكبا بالكسر

وهى الكناسة من كبوت البيت اى كنسته ولا يقال هى لاجل الكسر لانه لا يؤثر
فى المنقلبة من واو ولا يرد ان امالة الربا مع انه واوى من ربا يربو اى زاد قياسية
لاجل الكسر كما صرح به شيخ الاسلام فى شرح الشافية لان كسر الراء له قوة فى الامالة
بخلاف كسر غيرها   وهكذا بدل عين بنحو هذا هو السبب الثالث وهو من المعطوف
كالثانى   ان يؤل مضارع آل يؤول بمعنى يرجع مجزوم بان   من عين
فعل نحو خرج بدل عين الاسم فلا تمال مطلقا عندهم سواء كانت بدلا عن واو كتاج
وقاع وباب ودار وان رجعت للياء فى قيعان وتيجان لان العود للياء التى كنة
لا يؤثر بل الى المفتوحة او عن ياء كعاب من العيب وناب بالنون وجمعه انياب
لكن الثانية اميلت شذوذا او قيل قياسا   كقولك خفت لاصل خوفت
نقلت كسرة الواو الى الخاء وحذفت لالتقائها ساكنة مع الفاء المسكنة لاجل
تاء الضمير واصل دنت دينت بالفتح فاما ان يقدر تحويله الى باب فعل
بالكسر يفعل بالضم كما هو مذهب كثير من النحويين واما ان تقلب الياء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم تحذف للساكنين ويجتلب كسر الدال ليدل على ان
العين المحذوفة ياء   قلت اصله قولت بالفتح نقل الى باب فعل بالضم
ثم نقلت ضمة العين للفاء وحذفت للساكنين او يقال قلبت الواو الفا
وحذفت للساكنين واجتلب ضم الفاء ليدل على ان العين واو ونظيره ما مر.
والحاصل ان الالف التى هى عين الفعل ان كانت عن ياء مفتوحة كلان
او مكسورة كهاب او عن واو مكسورة كخاف اميلت بخلافها عن واو
مفتوحة كقال او مضمومة كطال فلا تمال ولا تكون عن ياء مضمومة كما نقله
الصبان عن شيخه السيد وسيأتى فى التصريف ان باب فعل بالضم يأتى
يائى العين نحو هيؤ اى حسنت هيئته   كذاك تالى الياء هو السبب
الرابع   او مع ها عطف على مقدر اى بحرف واحد او مع ها   الواقعة
بعد الياء مثله الواقعة قبلها متصلة بها كبايعة او مفصولة بحرف فقط.
كشاهين بفتح الهاء اما بكسرها ففيه سببان الكسر والياء   بيان اى
بتخفيف الياء واقوى منه امالة كيال وبياع بشدها لتكرار السبب وامالة نحو

شيبان اقوى من حيوان لان تسفل الياء الساكنة اظهر من المتحركة احدهما
هااى سواء تأخرت الهاء كما مثله او تقدمت كجاء شويهتاك وهو الظ لما ياتى
ان فصل الهاء كلا فصل فشويهتاك مساو لشيبان لعدم اعتبار الهاء وضم
ما قبل الهاء المتأخرة يمنع الامالة كهذا جيبها قال سم والظ ان مثله ضم الهاء نفسها
المتقدمة كهذا شويهتا تصغير شاه بمعنى سلطان فى لغة العجم فالحاصل انه
يشترط لتأثير الياء ان لا ينفصل من الالف باكثر من حرفين ولا بحرفين ليس
احدهما ولا بضمة فتأمل كذاك ما يليه اى كالسابق فى جواز الامالة ما
اى الالف التى يليها كسر او تلى هى حرفا تلا كسرا فالضمير فى يليه وفى يلى راجع لما
واما ضمير ولى فللسكون وهذا سبب خامس كلا فصل اى لخفائها
فلم تعد حاجزا فدرهماك الخ ذكر ابن الحاجب ان امالة مثله شاذة لان اقل
درجات الحرف الساكن مع الهاء ان ينزل منزلة حرف متحرك ليس هاولا امالة
مع الفصل بمتحركين او تصريح بعد حرف يلى كسرة ولا يمكن ان الالف نفسها
تلى كسرة لانها تطلب فتح ما قبلها ابدا شملال بكسر المعجمة الناقة الخفيفة
ولكن احدهما هااى غير مضموم ما قبلها فلا يمال نحو هو يضربها كما مر مثله
فى الياء ويظهر هنا ايضا ان ضم الهاء المتقدمة نفسها مانع نظير ما بحثه سم
هناك كهو ينبهنا وحرف الاستعلا الخ لما فرغ من ذكر الغالب من اسباب
امالة الالف شرع يذكر موانعها وانما اخر ذكرا لتناسب لندوره ولعل هذه الموانع
لا تجرى فيه كما يفهم صنيعه يكف مظهرا فيه حذف مضاف وموصوف
اى يمنع تأثير سبب مظهر من اسباب الامالة ومن كسر او ياء بيان لمظهر
فخرج به السبب الخفى من الكسر والياء غير الظاهرين فانه لا يمنعه ما ذكر لئلا
ينتفى ما تدل عليه فتجوز الامالة فى نحو قاض اذا وقف عليه بالسكون ونحو قاص
بشد المهملة مما سبب الامالة فيه كسرة بعد الالف سقطت للوقف او للادغام
وفى نحو خاف وطاب ونحو مما سبب امالته الدلالة على كسر او ياء منويين
وكذا تكف را تكف مضارع كف ورا بالقصر فاعله اى وكذا تمنع الرا
غير المكسورة تأثير سبب الامالة الظ عند الجمهور وبعضهم يميل ولا يلتفت اليها

كما فى الهمع اما الراء المكسورة فسيأتى انها تمنع المانع   ان كان ما يكف
بفتح الياء مبنيا للفاعل وقوله بعد بالضم اى بعد الالف الممالة وهو حال من ما
ومتصل خبر كان   كذا اذا قدم اى ما يكف وهو المانع على الالف وقوله
كالمطواع بكسر الميم بمعنى المطيع اى الطائع مفعول من بكسر الميم ايضا من ماره
يميره اى اتاه بالطعام ومنه قوله تعالى ونمير اهلنا او بمعنى اعطاه مطلقا
قال الشاطبى وهو اشهر   او ياء موجودة هذا ما ذكره فى التسهيل والكافية
ونوزع بانه غير معروف فى الياء بل انما يمنع مع الكسرة فقط كما قاله ابو حيان
فالظاهر جواز امالة نحو طغيان وصياد وريان ونحو بياض وعدم ايبار وكى ومما
تقدم فيه المانع او تأخر   يعطى للراء لانها حرف تكرير فاشبهت المستعلية
فى استعلاء النطق بها الى الحنك فمنعت امالة الالف للمناسبة
الى ان حرف الاستعلاء المتقدم اى وكذا الراء المتقدمة تمنع الامالة فى نحو
راشد لا فى نحو رجال لكسرها ولا فى ارشاد لسكونها بعد الكسر   وكف
مستعل خبره يكف ورا بالقصر والتنوين عطف على مستعل وترك
تنوينه خطأ عند الشاطبى كما مر وسيأتيك مزيد فى الابدال   غلبتهما الراء
المكسورة لانها حرف تكرير فكانت بمنزلة حرفين مكسورين فقوت جانب
الامالة وانما تقلبهما اذا تأخرت عن الالف والالف عن المانع كما قاله لا فى
نحو طارق لتأخر القاف عنها ولا فى رباط لتقدمها على الالف ولهذا لم يمل
احد من رباط الخيل لصعوبة التصعد بالمستعلى بعد تسفل الامالة بخلاف
عكسه   اذا انفصل اى المراد بانفصال السبب والمانع كونهما من كلمة اخرى
وباتصالهما ضده فلا تمال الالف للياء فى رايت يدى سابور لانفصالها
كذلك ولا يرد امالة الف ها ونا فى نحو ادرجيبها ومر بنا ولم يضربها ونظر الينا
مع انها فى غير كلمة السبب لانها مستثناة كما اشار اليه المص بتمثيله فيما مر بادر
جيبها وقال ابن غازى لا استثناء لان ذلك يعد متصلا فى كلمة واحدة
بخلاف سبب المنع اى لان عدم الامالة هو الاصل فيصار اليه بادنى
سبب   اى قاسم بالمثناة فوق وتبع الش فى هذا التمثيل المصنف وولده

وقد نظر فيه ابن هشام بان سبب الامالة فيه خفي وهو انقلاب الف اتى
عن الياء فلا يؤثر فيه المنع ولو مع اتصاله والمثال الجيد كتاب قاسم
بخلاف اتى احمد اى فيمال لاتصال سببه وهو الالف المبدل من يا في طرف
ولا فائدة لذكر احمد الا بيان فاعل الفعل فلا تتوقف الامالة عليه لكن فيه
ان السبب لا يقال له متصل او منفصل الا اذا كان خارجا عن الالف
الممالة كالياء والكسرة قبلها او بعدها والسبب هنا قائم بنفس الالف
لمناسبة الف قبلها اى اما في كلمتها كعمادا او في كلمة اخرى كتلا والاولى ان
يقول لمجاورة الف ممالة ليشمل المقدمة كعمادا والمتاخرة كيتامى فان الف الاولى ل
اميلت لمناسبة الثانية الراجعة الى الياء في التثنية ولان الف تلا تمال الا
لمناسبة ما بعدها وهو جلاها ويغشاها لانقلابهما عن الياء لا لما قبلها
وهو ضحاها لانه واوي ومقتضى ذلك ان تلا ليس فيه سبب غير
التناسب وهو لا يأتي على قول ش بامالة لام الفعل الثلاثي وان كان
اصلها الواو كدعا وغزا وتلا لرجوعها للياء في البناء للمجهول ففيها سبب آخر
بل على مذهب المبرد وجماعة من ان امالة نحو دعا لغير التناسب قبيحة
المتمكنة اى ولو في الاصل كاسم لا والمنادى وكان عليه ان يزيد والافعا ل
لانه لا اشكال في امالة الماضي وان كان مبنيا لكنه اكتفى عن ذكره هنا
بذكره فيما مر. الا سماعا منه ذا الاشارية ومتى وانى ومن الحروف بلى
ويا في الندا ولا في قولهم اما لا وكذا الجوابية عن قطرب ولا يمال غير ذلك من
الحروف الا اذا سمي به ووجد فيه سبب كحتى لانها كالف الفها رابعة تعود للياء
في التثنية بخلاف الى لصيرورتها بعد التسمية من الواوي لكونه اكثر فتثنى على الو
بالواو واما امالة را ونحوها في فواتح السور بناء على انها اسم للحروف وكذا با
وتا من حروف التهجي فلسبب آخر غير ما سبق زاد بعضهم وهو الفرق بين
الاسم والحرف لكنها شاذة عن القياس ومثلها الامالة لكثرة الاستعمال
كامالة الناس رفعا ونصبا في جميع القرآن في رواية عن ابي عمرو والكسا ئي
فان جر كانت قياسية للكسرة. الا ها اي ضمير الغائبة لا التي للتنبيه

فى طرف صفة لرا وليس قيدا بل غالب فقط ولذا تركه الش فان ش ذكر
امالة فتح الطاء فى رايت خبط رباح وذكر غيره امالة فتح العين فى العرد والراء
فيهما ليست طرفا والعرد بفتح فكسر من قولهم عرد النبات اذا طلع كللايسر
مِل اى مِل للام الايسر كذا الذى تليه ها اى هذا سبب ثان لامالة
الفتحة لكنه خاص بالوقف وما قبله عام فالمعنى كذا امل الفتح الذى تليه ها
التانيث ممفوح فلا وجه لاستثناء الالف لان الذى واقع على الفتح لانه هو
الذى يمال لا الحرف الذى قبل الهاء حتى تدخل فيه الالف لكنه ارجع ضمير
كان الى ما تليه الهاء لا بقيد كونه فتحا الدفع توهم ان من اسباب امالة
الالف وقوعها قبل الهاء كالفتحة ولو قال عطفا على ما قبله
وقبل ها التانيث ايضا ان تقف ولا تمل لهذه الهاء الالف لكان احسن
تمال الفتحة اذا اى سواء كانت فى مستعل كرم البقر اوراء كترمى
بشرا وغيرهما كاخذى الكبر وللايسر لكن بشرط ان لا تكون على ياء كرم الغير
ولا بعد الراء المكسورة حرف استعلاء كرم الشرق فان تقدم المستعلى غلبته
الراء ولذا اميل اولى الضرر قبل الراء المكسورة اى فلا تمال الفتحة
بعدها نحو رم وظاهره انه لا بد من اتصالها لان القبلية تشعر به وليس
على اطلاقه بل يفتقر الفصل بينهما بحرف مكسور راوساكن غير يا فتمال فتحة
الهمزة والعين فى مررت باشر وعمرو بخلاف فتحة الجيم فى بجير كما نص عليه س
والله اعلم اصله تصرف براءين لان فعله صرف بشد الراء مطلب التصريف
ويجب اشتمال المصدر على جميع حروف فعله ابدلت الثانية ياء من جنس
حركة ما قبلها وخصت بذلك لان ثقل التكرار انما حصل بها وهكذا كل
ما وازنه كتقديس وتكريم وتفضيل والتصريف لغة التغيير ومنه تصريف
الرياح اى تغييرها واصطلاحا يطلق على شيئين الاول تحويل الكلمة
الى ابنية مختلفة لاختلاف المعانى كالتصغير والتكسير واسمى الفاعل
والمفعول والتثنية والجمع وجرت عادتهم بذكر هذا القسم مع علم الاعراب
كما فعل الناظم وهو فى الحقيقة من التصريف والآخر تغيير الكلمة عن اصل

وضعها الغرض غير اختلاف المعانى كالالحاق والتخلص من الساكنين
ومن اجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون ويسمى هذا التغيير بالا علال
وهو المراد هنا وينحصر فى ستة اشياء الحذف والزيادة والابدال والقلب
والنقل والادغام فهذه كلها انواع تحت الاعلال كما فى الصبان وفى الشافية
وشرح الغزى ان الاعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف اوقلب او اسكان
للتخفيف وما عدا ذلك ليس اعلالا وقد يطلق التصريف على ما يعم الامرين
معا بنية الكلمة اى صيغتها التى حقها ان توضع عليها حالة الافراد
وخرج به البحث عن احوال اواخرها حال التركيب فانه علم النحو وخرج بالعربية
العجمية فلا يدخلها تصريف وما اى وفيما عطف تفسير على قوله احكام
بنية الكلمة وشبه ذلك قيل كالاخفاء والادغام والاظهار اهـ وفيه
ان الادغام من الاعلال كما مر عن الصبان ومثله الاخفاء والاظهار من الصحة الا ان يخص
الصحة والاعلال بغير ذلك او يجرى على ما مر عن الشافية والافعال اى
المتصرفة فقط وهو فيها بطريق الاصالة لكثرة تغيرها وظهور الاشتقاق ق
فيها بخلاف الاسماء وشبهها هو الاسماء المبنية والافعال الجامدة
كعسى وليس فانها تشبه الحرف فى الجمود فلا تعلق لعلم التصريف بها
اى بمعنييه السابقين واما تصغير ذا والذى وتثنيتهما والحذف من
سوف وان وابدال لعل فشاذ وليس ادنى الخ اتى بذلك توضيحا
لمن لا يعرف ان الاقل من الثلاثة وضعا خاص بالحرف وشبهه والاولى لى
فليس بالتفريع وادنى اسم ليس وجملة يرى بالبناء للمجهول خبرها ونائب فاعله
يعود على ادنى وهو مفعوله الاول وقابل مفعوله الثانى فاقل الخ الفاء
للتعليل ثلاثة احرف اى ليبتدأ بحرف ويوقف على آخر ويفصل بينهما
بآخر لكراهتهم توالى المبدء والنهاية مع تنافيهما حركة وسكونا ولا يكفى الفصل
بزائد لان شانه ان يزول فوجوده كالعدم م الله اى عند من يجعله
مختصرا من ايمن الله فى القسم مزيد فيه هو اسم مفعول لذكر حرف الجر
معه وهو نائب فاعله فان لم يذكر احتمل ذلك بتقدير فى وكونه اسم مكان

بمعنى موضع الزيادة ذكره السعد فى شرح العزية احرنجام مصدر احرنجمت الابل اذا اجتمعت وهذا رباعى الاصول زيد فيه الالفان والنون واشهيباب بمعجمة فهاء فتحتية فموحدتين بينهما الف مصدر اشهاب الفرس بشد الموحدة اذا صار اشهب والشهبة بياض غلب على السواد وهذا ثلاثى الاصول من شهب شهبة زيد فيه الالفان والياء التحتية واحدى الموحدتين وهو غايته ولو زاد على خمسة لتوهم انه كلمتان كل كلمة ثلاثة احرف العبرة فى وزن الكلمة اى فى هيئة وزنها وهو شكل حروف الميزان وقوله بما عدا الحرف الاخير اى لانه على ما يقتضيه العامل فلا يختص بحركة نحو قفل الخ رتب الامثلة على البدء بسكون الثانى فضمه فكسره ففتحه وكل منها مع ضم الاول ثم مع كسره اما مع فتحه فبدأ بسكون الثانى ثم فتحه ثم ضمه ثم كسره ولو اخر فرس عن كبد لجرى على نسق واحد ودئل بضم المهملة وكسر الهمزة دويبة صغيرة كابن عرس سميت به قبيلة من كنانة منها ابو الاسود الدئلى قال احمد بن يحيى لا نعلم اسما بوزنه غيره واستدرك عليه رئم بضم الراء وكسر الهمزة اسم للاست ووعل لغة فى الوعل بفتح فكسر وهو التيس الجبلى فهذا البناء ليس بمهمل خلافا لمن زعمه بل قليل وحبك اى بكسر الحاء المهملة وضم الموحدة لغة فى الحبك بضمتين جمع حباك وهو الطريق فى الرمل وتطلق على طرائق النجوم كقوله تعالى والسماء ذات الحبك وعلى درع الحديد على عدم اثبات حبك هو الصحيح واما قراءة ابى السمال به فشاذة جدا وقيل لم تثبت ولا يصح كون كسر الحاء اتباعا لكسرة ذات لان ال بينهما حاجز حصين وان كانت ساكنة اذ هى كلمة مستقلة ومن ثم امتنع الاتباع فى نحو ان الحكم وقل الروح بخلاف قل انظروا وان احكم والقول بانها من تداخل اللغتين بان نطق القارى بكسر الحاء من لغة حبك بكسرتين ثم مال الى لغة الضمتين فضم الباء يلزمه عدم الضبط ورداءة التلاوة فلا يعتمد على ما سمع منه كما فى شرح الكافية الى ستة اى لان الاسم لتصرف فيه اكثر من الاسم فلم يحتمل من الزيادة مثله اربعة اوزان جرى على مذهب الكوفيين والمبرد من ان صيغة المجهول اصل ونقل عن ش واما عند البصريين ففرع عن صيغة

المعلوم وهو الاظهر فليس للثلاثى المجرد الا ثلاثة اوزان اصول فعل بفتح العين وقياس مضارعه يفعل بالكسر كضرب يضرب او الضم كنصر ينصر فيخير بينهما اذا لم يشتهر احدهما وشذ الفتح فى ابى يابى وسلا يسلا الا اذا كان حلقى العين او اللام فقياسه الفتح كسال يسال ومنع يمنع ويتعين الكسر فى يائى العين كباع يبيع ورمى يرمى والضم فى واويه كقال يقول ودعا يدعو وفعل بكسرها وحق مضارعه الفتح كشرب يشرب وخاف يخاف وبقى يبقى وجاء الكسر فى الفاظ قليلة كورث يرث وومق يمق . وفعل بضمها ولا يكون مضارعه الا بالضم ولا يتعدى الا بالتضمين ولم يات يائى العين الا فى هيؤ اى حسنت هيئته اما اسموفى اى لثقل الضم على اليا وانظر لم لم تقلب اليا الفا كما قلبت الواو فى طال مع ان اصله طول بالضم الا مفتوحة اى لوجوب تحريكها للبدء بها والفتح اخف من غيره واللام مفتوحة ابدا لبنائه على الفتح واما العين فتحرك بالثلاث حركات ولا تسكن بالاصالة لئلا يلتقى ساكنان فى نحو ضربت واما نحو نعم وشهد بالسكون وقال وباع فغير عن اصله للخفة ثلاثة اوزان ليست كلها اصولا بل المبنى للفاعل فقط كما مر وانما لم يذكر الامر فى الثلاثى المجرد لانه لا يكون الا مزيدا فيه كاضرب وانصر واعلم او ناقصا عنها كق وبع وخف فلم يبق ثلاثيا فى اللفظ . ستة اوزان اى تبعا للكوفيين او الاخفش فى زيادة الاخير منها زمج بزاى فموحدة هو السحاب الرقيق او الاحمر وهو من اسماء الذهب برثن بموحدة فراء فمثلثة لا مثناة كما صوبه يس فنون وهو اسم المخلب للاسد هزبر بهاء فزاى فموحدة فراء من اسماء الاسد جخدب بجيم فمعجمة فمهملة الجراد الاخضر الطويل الرجلين وقيل ذكر الجراد ومذهب البصريين ان هذا البناء السادس فرع عن فعلل بالضم ففتح تخفيفا لا اصلى كما عند الكوفيين جحمرش بجيم فمهملة فميم فراء فمعجمة هى العجوز المسنة والعظيمة من الافاعى قذعمل بقاف فذال معجمة فعين مهملة هو الضخم من الابل والقذعملة من النساء القصيرة قرطعب بقاف فراء فطاء فعين مهملتين فموحدة هو الشئ الحقير والحرف نحو شروع فيما يعرف به الاصلى

من الزائد وما يتبع ذلك لكن يرد عليه ما يسقط في بعض التصاريف وهو
اصل كواو وعد في يعد وما لا يسقط اصلا لجمود كلمته وهو زائد كنون قرنفل
لتوسطها بين اربعة اصول وواو كوكب لمصاحبتها اكثر من اصلين فيصير
كل من التعريفين ليس جامعا ولا مانعا واجيب بأن الاصلي الساقط
لعلة تصريفية كالثابت والزائد اذا لزم لعلة كالجمود كان مقدر السقوط ولذلك
يقال الزائد ما سقط في اصل الوضع تحقيقا او تقديرا احتذى ماض
مجهول من احتذى به اى اقتدى به وحذى حذوه اى تبعه ويقال احتذى
لبس الحذاء وهو النعل والذي يسقط اى كان يسقط من المصدر
كالف ضارب في ضرب او من فرعه كالف كتاب في كتب او من نظير الكلمة
كياء ايطل في اطل بكسرتين اسم للخاصرة وتاء احتذى في حذا هو الزائد
هو نوعان لانه اما تكرير اصل للالحاق كسين اقعنسس الحاقه باحرنجم
او لغيره كدال قدس ولا يجب في هذا كونه من احرف الزيادة المجموعة في امان
وتسهيل واما زائد بغير تكرير اصل وهذا لا يكون الا منها كتاء احتذى وقد
تكون هي اصولا كتاء مات وهمزة اكل وميم مكان بضمن فعل اى بما
تضمنه من الحروف الثلاثة ولم يقل بفعل لان المقصود مادته دون هيئته
لان الميزان لا يلزم هيئة بخصوصها من الحركة والسكون وترتيب الحروف
بل يتبع ما يستحقه الموزون قبل تغييره فيقال في ردوقال وزنهما فعل
بفتحتين وفي مرد ومقال مفعل واذا وقع في الموزون قلب او حذف فعل
مثله في الميزان فتقول في آدر وآصع بمد الهمزة وضم ما بعدها جمع دار وصاع
وزنه اعفل لان اصله ادور واصوع قلبت الواو همزة لثقل ضمها ثم قدمت
الهمزة على الفاء وقلبت الفا وتقول في ناء بالمد وزنه فلع لانه من النأى اى
البعد فاصله نأى قدمت لامه وهي الياء على الهمزة ثم قلبت الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها او قاض وزنه فاع وفي عدة علة نعم اذا اريد بيان الاصل قيل اصله
كذا ثم اعل بالقلب او غيره وانما اختاروا للوزن مادة ف ع ل لانها تعم افعال
الجوارح والقلوب بخلاف غيرها اغدودن بغين معجمة فدالين مهملتين

بينهما واو يقال اغدودن الشعر اذا طال والنبت اذا اخضر حتى يضرب للسواد
ولا يجوز ان يعبر بالجزاى خلافا لمن قال بذلك والحاصل ان الزائد
مطلقا يعبر عنه بلفظه الا شيئين المكرر وقد علمته والمبدل من تاء الافتعال
فيعبر عنه باصله وهو التاء فوزن اضطبر افتعل ولا ينطق بالطاء لزوال
مقتضيها سمسم بكسر المهملتين للحب المعروف وبفتحهما للثعلب واسم
موضع والحكم فيهما واحد كما فى الفارضى كلملم بكسر اللام الثانية لانه امر
من لملم الشئ ضم بعضه الى بعض وحرك بالكسر للروى ولا يصح كونه ماضيا
لانه واجب البناء على الفتح يحكم على حروفه كلها الخ اى لان اصالة احد
المكررين واجبة تكميلا للاصول الثلاثة وليس احدهما اولى من الآخر وظاهر
الش كالمتن عدم الخلاف فى هذا النوع وليس كذلك بل اشار بعضهم اليه
سيوطي فان صلح الخ بان فهم المعنى بعد سقوطه فلا تكون الكاف
واللام زائدتين اى فوزنه فعلل بلامين وهذا مذهب البصريين الا الزجاج ح
وقيل اللام زائدة اى الثانية لصلوحها للسقوط وهو مذهب الزجاج
فوزنه فعفل بتكرير الفاء بناء على الصحيح من ان الزائد المكرر يقابل بمثل
الاصلى اما على انه يلفظ بالزائد فى الميزان مطلقا فوزن كفكف فعكل بكاف
فلام ووزن لملم فعلل بلامين وقيل هما بدلان الخ هذا مذهب الكوفيين
واختاره ابن المص وحاصله ان الصالح للسقوط بدل من تضعيف العين
فالاصل لمم وكفف بشد الميم والفاء الاولين فاستثقل ثلاثة امثال فابدل
من وسطها حرف يماثل الفاء فوزنه على هذا افعل بشد العين فالف الخ
شروع فى بيان ما يطرد زيادته من الحروف العشرة بعد ان بين ما يعرف به
الزائد من الاصلى وما يتبعه من بيان كيفية الوزن والف مبتدا وجملة
صاحب صفته واكثر مفعول صاحب وزائد خبر والمين الكذب ومراده هنا
الالف اللينة وسيذكر الهمزة حكم بزيادتها اى وان لم تسقط اصلا
بان كانت فى اسم جامد لان اكثر ما وقعت فيه الالف كذلك دل الاشتقاق
على زيادتها فيه فحمل عليه ما سواه وما ذكر انما هو فى الافعال والاسماء العربية المتمكنة

جامدة كانت او مشتقة اما فى المبنيات والحروف فلا يحكم بزيادتها مع اكثر
من اصلين لحتى وفيهما ولا يابد لهما من غيرها مع الاقل كالى ومتى بل تكون
اصلية غير منقلبة وكذلك فى الاسماء الاعجمية كابرهيم لان ذلك انما يعرف
بالاشتقاق وهو مفقود فيما ذكر وغضبان فى نسخ بنون بعد الالف
من الغضب وفى اخرى بلا نون فيحتمل عليها انه بالغين المعجمة مع القصر
مؤنث غضبان او بالمهملة مع المد وهى المشقوقة الاذن من ناقة او شاة
والضاد معجمة فى الكل وناقة رسول الله صلى الله عليه وسلم تسمى العضبا وليست
مشقوقة الاذن والكل صحيح اما اصل اى فى الحرف وشبهه اوبدل ل
عن اصل اى ياء او واو فى فعل كما مثله او اسم متمكن كرحى وعصى واعلم
ان الالف لا تزاد اولا فى غير الاولى لتعذر الابتداء بها ساكنة واليا كذا
والواو فيهما اى يحكم بزيادتهما مع اكثر من اصلين لكن الواو لا تزاد اولا عندهم
مطلقا لثقلها والياء تزاد بشرط ان يكون بعدها ثلاثة اصول كيلمع او اربعة
فى خصوص المضارع كيدحرج اما فى غيره كيستعور بفتح الياء وسكون السين
المهملة وفتح الفوقية وضم المهملة آخره راء اسم مكان بالحجاز وشجر يستاك به فهى
اصلية فوزنه فعلول لان الاشتقاق لم يدل على الزيادة فى مثله كما اذا صحبتا
اصلين فقط كبيت وسوط كما هما اى الجملة حال من فاعل يقعا وما كافة
للكاف عن العمل او نعت لمحذوف وما مصدرية اى وقوعا كوقوعهما فى يؤيؤ
بضم الياءين وسكون الهمزة الاولى وهو طائر من الجوارح كالباشق وجمعه
يآئى كمساجد ووعوع اى صوت عطف عليه من عطف الفعل على الاسم فلذا
لم يخفض او هو فعل قصد لفظه فمنع الصرف للعلمية على لفظه ووزن
الفعل والوعوع اسم لابن آوى فان اريد هنا كان مفعولا معه لا عطفا
على يؤيؤ والا كان يجب جره بالكسرة لانه غير علم وانما نص على استثناء هذا مع
انه علم مما مر فى سمسم ان كل ثنائى مكرر لا يحكم بزيادته دفعا لتوهم تخصيص
ذلك بغير الياء والواو عملا باطلاقه هنا كصيرف هو المحتال المتصرف
فى الامور ويعمل هو البعير القوى على العمل اذا تقدمتا على ثلاثة

خرج ما اذا توسطتا او تأخرتا فلا يحكم بزيادتهما الا بدليل كسقوطهما في بعض
اللغات او التصاريف كهمزة شمأل واحبنطأ في شمل بفتح الميم وسكونها وفي حبط
بطنه حبطا كفرح فرحا اذا انتفخ من اكل الزرق وهو الحذقوق وكميم دلامص
في قولهم درع دلامص ودلاص اى براق وميم زرقم لشديد لون الزرقة وكذا كل
ثلاثى زيد في آخره ميم للتكثير كستهم لكبير الستة اى العجز ودلقم للعجوز والناقة
المسنة من الاندلاق وهو الخروج اصول خرج به غواهان ومعزى
فان سبقتا اصلين حكم باصالتهما وكذا ان سبقتا اكثر من ثلاثة كاصطبل
ومرزجوش لنبت طيب الرائحة ويقال فيه مرزنجوش لان الاشتقاق لم يدل
على الزيادة في مثل ذلك وقياس ابرهيم واسماعيل اصالة همزتيهما وان كانا
عجميين اهمرادى ومهد بفتح فسكون يطلق على مهد الصبى وجمعه مهاد
كسهم وسهام وعلى الفرش وجمعه مهود كفلس وفلوس اهمصباح آخر نعت
لهمز وبعد نعت ثان له واكثر مفعول لردف الواقع خبرا عن لفظها وجملة المبتدا
والخبر نعت لالف ولو قال اكثر من اصلين لكان اجود لان الشرط ان
يكون قبلها ثلاثة اصول فلو كان احدها زائدا حكم باصالة الهمزة كحواء للذى
يعاني الحيات لانه من الحواية فتضعيف الواو زائد والهمزة اصلية بدليل صرفه
اما حواء من الحوة وهي السواد فهمزته زائدة لمنع صرفه والتضعيف اصلي وهي
مؤنث احوى وخرج بذلك الهمزة الواقعة حشوا كشمأل والواقعة آخرا لا بعد
الف كاحبنطأ فلا يحكم بزيادتها الا بدليل كما مر اكثر من حرفين الاولى
اصلين كما مر في الهمزة ليخرج نحو مهوان فان نونه اصلية لانه من الهوان مع ان
قبلها اكثر من حرفين لان بعضها زائد وهو الميم حكم عليهما بالزيادة اى
الا اذا كان قبلها حرف مشدد اولين كحسان وعقيان فتحتمل الزيادة
والاصالة على حد سواء كالهمزة في حواء فلا يلغى احدهما الا بدليل كما في التسهيل
والكافية كدلالة منع صرف حسان وحواء على زيادة آخره فيكون التضعيف
اصليا بغد حرفين انه اى يشترط توسطها وكونها بين اربعة بالسوية
وكذا سكونها وعدم ادغامها كما هي في غضنفر واحبنطأ فخرجت الواقعة اولا

كنهشل للذئب وثانيا كقنطار والمتحركة كغرنيق وخرنوب فانها فى ذلك
اصلية الا بدليل واما المدغمة فى نحو عجنس بشد النون للجمل الضخم فالزائد فيه
هو التضعيف لا النون الاولى وقال ابو حيان كل منهما زائد فوزنه فعنل
وبقى من مواضع زيادة النون اول المضارع والمطاوع كانكسر وباب الافعلال ل
كالاحرنجام وترك ذلك لوضوحه من الاشتقاق فهو الدليل الاعظم والتا
فى التأنيث اى فى مفرد كما مثله او جمع كمسلمات والمضارعة قال ابن هشام
لم يعد من حروف المضارعة الا التاء مع انه لا فرق بينها وبين غيرها
ونحو الاستفعال خصه بالذكر دون الافتعال مثلا للاشارة الى ما زادفيه
السين فلا يرد عليه اهمالها اذ لا تطرد زيادتها فى غير هذا بل تحفظ فقط كسين
قدموس لا الحاقه بعصفور لانه من القدم وهو ما تقدم من انف الجبل
والسيد المتقدم فى قومه تصريح وادخل بنحو باب التفعل والتفاعل والافتعال ل
كالتجمل والتقاتل والاقتدار وفروعها وكذا باب التفعيل والتفعال كالتقديس يس
والترداد دون فروعها كقدس وردد فانهما بلا تا كقائمة اى لا كقامت
لان تاء الفعل كلمة مستقلة فلا تعد هنا لان القصد بيان اجزاء الكلمة
كتاء قائمة ولهذا يحلها الاعراب بخلاف قامت والها وقفا اى ليس
من ذلك نحو طلحة ومسلمة بل الهاء فيه بدل التاء لا مزيدة استقلالا
كلمة الغز فيه بعضهم بقوله يا قارئا الفية ابن مالك وسالكا فى احسن المسالك
فى اى بيت جاء فى كلامه لفظ بديع الشكل فى نظامه حروف اربعة تضم
وان تشا فقل ثلاث واسم وهو اذا نظرت فيه اجمع مركب من كلمات اربع
وصار بالتركيب بعد كلمه وقد ذكرت لفظ لتفهمه واللام اما فاعل
بمحذوف على حذف مضاف كما اشار له الش بقوله واطرد زيادة اللام او نائب
فاعل لمحذوف اى وتزاد اللام فى الاشارة كما قدره الش فى والتاء فى التأنيث
والها وقفا او هى مبتدأ وفى الاشارة صفته والخبر محذوف اى واللام الكائنة
فى الاشارة من احرف الزيادة وعلى هذه الاوجه فالمشهورة اما صفة للام احترازا
من الشاذة فى نحو عبدل وزيدل كما نقله السيوطى عن ابن هشام او صفة لازمة

وهو اولى لان تلك اللام خرجت بالاشارة فان جعل فى الاشارة خبرا
عن اللام امتنع جعل المشتهرة صفة للام لامتناع الاخبار قبل النعت وجعل
الاسقاطى المشتهرة مبتدا حذف موصوفه وفى الاشارة خبره والجملة خبر
اللام اى واللام زيادتها المشتهرة كائنة فى الاشارة فيفيد انها تزاد فى
غير الاشارة لكن غير مشهورة نحو لمه فيه ان هاء السكت كلمة برأسها
جئ بها لمعنى وهو بيان الحركة فى نحو لمه ويا زيداه وللامكان فى نحو قه
وعه فهى كتاء التانيث ليس جزأ وكذا يقال فى اللام والوجه ان ما كان من حروف
المعانى لا يعد فى حروف الزيادة الا اذا نزل منزلة الجزء بان حله الاعراب
كتاء التانيث او تخطاه العامل كحروف المضارعة للوقف المراد به
البناء فى فعل الامر ان لم تبين اما بفتح التاء اصله تتبين حذفت
احدى التاءين فجملة فاعل او بضمها مضارع مجهول وجملة نائبه
تحظلت بالظاء المشالة من باب فرح سالتمونيها وكذا هم تساه لون
وقد جمعها المص فى بيت اربع مرات فقال هناء وتسليم تلا اليوم نهاية مسؤل امان و تسهيل
فى قولهم شملت الريح اى تحولت شمالا وبابه دخل كما فى المختار واعترض
بانه يحتمل ان اصله شمألت نقلت حركة الهمزة الى الميم الساكنة قبلها ثم حذفت
فالاولى الاستدلال بسقوطها فى بعض لغاتها الاحد عشر وهى شمال
ككوكب بتخفيف اللام وبشدها وشامل بتقدير الهمزة على الميم وكقذال
وكتاب وجبل وفلس وصيقل وطويل ورسول وجوهر والله اعلم

مطلب فصل زيادة همزة الوصل

هو من تتمة الكلام على زيادة الهمزة وانما
افردها لاختصاصها بالاحكام الآتية الا اذا ابتدى اصله بهمزة
مفتوحة ابدلت ياء لكسر ما قبلها وذلك قياس كيئة فى مائة ثم سكنت
تخفيفا الحركة البنائية كقراءة ما بقى من الربا بسكون الياء كاستثبتوا
بفتح التاء وكسر الموحدة امر للجماعة او بفتحهما ماض معلوم او بضم التاء وكسر
الموحدة ماض مجهول وتسمى همزة وصل اى مجازا لعلاقة الضدية
لانها تسقط وصلا فكان حقها ان تسمى همزة ابتداء وقيل لا مجاز بل سميت

بذلك لوصل ما بعدها بما قبلها عند سقوطها وقال البصريون لوصول
المتكلم بها الى النطق بالساكن وفيه ان اللائق ح ان تسمى همزة الوصول
او التوصل لا الوصل وسماها الخليل سلم اللسان وتسقط في الدرج
وقد تثبت للضرورة كقوله اذا جاوز الاثنين سر فانه يبث وتكثير الوشاة قمين
على اكثر من اربعة اى اما بها كانجلى او سواها كاستخرج وخرج الماضى
الثلاثى والرباعى والامر والمصدر بالجر عطفا على فعل فكل فعل
ماض نحى في هذه الكلية نظر فان من الخماسى ما لا تدخله ولا مصدره في
كتعلم وتقاتل وتدحرج ولا يرد ذلك على عبارة المص كما لا يخفى في امر الثلا
اى الذى يسكن ثانى مضارعه لفظا سواء كان مفتوح العين او مكسورها
او مضمومها كما مثله فان تحرك ثانى مضارعه لفظا لم يحتج الى الهمزة لان
الامر هو المضارع بعد ان يحذف منه حرف المضارعة فحيث تحرك ما هو
موجود بعده امكن الابتداء به بلا همز وان سكن تقديرا كقم من يقوم
فاصله اقوم كانصر نقلت ضمة الواو الى القاف وحذفت للساكنين وكعد
ورد من وعد يعد وورد يرد فاصلهما اوعد واورد حذفت واوهما حملا
على حذفها من المضارع المبدوء بالياء لوقوعها بين عدوتيها الياء و
والكسرة فاستغنى عن همزة الوصل في الجميع بتحرك اولها وهذا الشرط
عام في امر غير الرباعى مطلقا ليخرج نحو تعلم وتدحرج فلا تدخله الهمزة لتحرك
ثانى مضارعه واما الرباعى فسكت عنه لان ثانى مضارعه لا يكون
الا متحركا فيستغنى عن الهمزة كدحرج وقاتل واما يكرم فاصله يؤكرم كيدحرج
فيقال في امره اكرم بهمزة قطع مفتوحة لانها هى التى بعد حرف المضارعة
وانما حذفت من المضارع لثقلها مع همزة المضارعة في أؤكرم وحمل الباقى
عليه كما يأتى ولم تحذف من الامر لزوال مقتضيه مع تعاصيها بالحركة بخلاف
واو عد فتدبر وتستثنى من امر الثلاثى خذ وكل ومر فانها يسكن ثانى مضارعها
لفظا كيأخذ ويأكل ويأمر مع ان الاكثر فيها الاستغناء عن الهمزة بحذف
فائها الساكنة والاصل اءخذ بهمزتين حذفت الثانية لكثرة الاستعمال

تحذف

فحذفت الاولى للاستغناء عنها وفي شرح العزية ان الحذف من كل وضد واجب في من
مرجائز لانهما اكثر منه قاعدة اذا كان اول المضارع مفتوحا كيكتب ويستطلق
ويستخرج فهمزة امره وصل او مضموما كيكرم ويفعلل فقطع ولا يسلم الرباعي
لا غير مجردا كان او مزيدا كيدحرج ويكرم ولا تحذف همزة القطع الا ضرورة
وفي اسم متعلق بسمع ونائب فاعله يعود على همز الوصل وتأنيث بالجر
عطفا على اسم وجملة تبع بالبناء للفاعل صفته اى وسمع الهمز في تانيث اى مؤنث
تابع لمذكره او هو مبتدأ خبره تبع اى تبع مذكره في ذلك وايم عطف على اسم
فهو مخفوض لكن رفعه على الحكاية للزومه الابتدا فلا يجر ولا ينصب وهو بوصل
الهمزة على القياس وقطعها الحسن ويخل بالوزن همز ال مبتدأ خبره كذا اى
للوصل سماعا لا قياسا ومثلها ام في لغة حمير تنبيه يعلم من كلامه ان همزة
الوصل لا تدخل المضارع اصلا ولا الحرف سوى ال ولا ماضي الثلاثي والرباعي
ولا اسما غير مصدر الخماسي والسداسي والاسماء العشرة المذكورة وال الموصولة
كما سيأتي فجملة الاسماء اثنا عشر لا غير واما ايم وام الاتيان فلغتان في ايمن
ولذا تركهما المص وانما ذكر ابنم مع انه لغة في ابن لانه بزيادة الميم تغير معناه
بافادته المبالغة وحكمه باتباع ما قبل الميم لها في حركات الاعراب ولا كذلك
ايم ويبدل اى همز ال ومثله همزة ايمن كما سيأتي لم تحفظ العرب ان افتتاح
هذه الاسماء بالهمزة طريقه السماع بخلاف المصادر المذكورة لانه لما كان الفعل
اصلا في التصريف استأثر بامور منها سكون اوائل بعضه فيحتاج الهمزة
فحمل مصدره عليه بخلاف غير المصدر من الاسماء فحقه حركة اوله لكن شذت
هذه الاسماء العشر عن القياس لتكون الهمزة عوضا عما حذف منها من حرف
او حركة اسم اصله عند البصريين سمو بكسر السين او بضمها من السمو
وهو العلو حذفت لامه تخفيفا وسكن اوله وعوض عنها همزة الوصل وقيل اصله
وسم بفتح الواو من السمة وهى العلامة حذفت الواو وعوض عنها الهمزة
واست اصله ستة كفرس يقال ستهه ستها كتعب تعبا اذا كبرت عجيزته ثم
سمى العجيزة بالمصدر ونقصوه بعد التسمية فحذفوا العين تارة وقالوا سه

ح

واللام اخرى وفا لوامت بفتح سينهما والاعراب على الهاء والتاء ثم سكنوا سين
الثانى واجتلبوا همزة الوصل كانها عوض عن اللام فقالوا است كما فى اسم
والدليل على ان اصله سته بفتح السين فتحها فى سه وست لغتان فيه وعلى
تحريك عينه بعد ثبوت فتح فائه جمعه على استاه لان افعالا لاينقاس فى فعل
بفتح فسكون وعلى انها فتحة خفتها وعلى ان لامه هاء رجوعها فى الجمع والتصغير
كاستاه وستيهه وابن اصله بنو بفتح الفاء لجمعه سلامة على بنين وبفتح
العين لجمعه على ابناء كما ذكر فى است قيل ولامه واو لقولهم بنوة ويرده ان لام
الفتى ياء لجمعه على فتيان مع قولهم فتوة فقلبت فيها الياء واوا لمناسبة الضم
والواو قبلها اذ اصلها فتوية فكذا يقال فى بنوة وقيل لانه عوض عنها التاء فى
بنت وابدال التاء من الواو اكثر من الياء وقيل لامه ياء لانه من قولهم بنى بامرأته
يبنى بها اذا دخل عليها ابنم هو ابن بزيادة الميم للمبالغة كزرقم واثنين
اصله ثنيين بفتحتين لقولهم فى النسب اليه ثنوى كذلك ولامه ياء لانه من
ثنيت فسكن اوله بعد حذف لامه وعوضت الهمزة وامرء هو اسم تام لم يحذف
منه شئ لان اصله مرء كفلس لكنه يجوز تخفيف لامه بنقل حركتها للراء ثم حذفها
مع ال فيقال المر فجعلت همزة الوصل عوضا عن الهمزة التى تحذف فى بعض
الاحيان واما امرأة وابنة واثنتان فكمذكراتها وايمن فى القسم نحو ايمن
القوم فى ايمنهم فانه جمع يمين وهمزته قطع اتفاقا واما الاول فهو عند البصريين
اسم مفرد من اليمن وهو البركة وهمزته وصل خلافا للكوفيين فيهما والهمزة عوض
عن نونه المحذوفة فى بعض لغاته كايم ثم ثبتت مع النون لانها بصدد الحذف
كما فى امن وفيه لغات ايمن بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم وفتحها وايم وام بفتح
الهمزة وكسرها مع ضم الميم فيهما ومر ومن بتثليث الميم فيهما ويجب اضافته الى
لفظ الجلالة وكونها مبتدأ محذوف الخبر اى ايمن الله قسمى قيل او خبر المحذوف
اى قسمى ايمن الله كما فى المغنى الا فى ال اى معرفة كانت او زائدة ومثلها ام
فى لغة حمير وكذا الموصولة لكنها اسم على الراجح فتعد مع الاسماء العشرة والمصدر
تبلغ اثنى عشر مفتوحة اعلم انه يجب فتحها فى ال ويترجح على الكسر

فى ايمن وايم ويترجح كسرها على غيره فى لفظ اسم ويجب كسرها فى باقى الاسماء
الاثنى عشر واما فى الفعل فتضم وجوبا ان ضم ثالثه ضما اصليا ظاهرا كاسكن
وكانطلق مجهولا او مقدرا كاغزى يا هند اذ اصله اغزوى بضم الزاى وقال
ابن المص الضم فى هذا راجح لا واجب وتكسر فيما عدى ذلك سوى فتح ثالث
الفعل كاعلم او كسر كاضرب ولو بحسب الاصل كامشوا فان اصله امشيوا بالكسر
قال ابن الجزرى وابدأ بهمز الوصل من فعل بضم ان كان ثالث من الفعل يضم
واكسره حال الفتح والكسر وفى الاسماء غير اللام كسرها وفى لم يجز
حذف همزة الاستفهام اى ولا همزة الوصل لما ذكره ايض ولا يجوز تحقيقهما لانها
لا تثبت درجا فوجب الابدال ومثل ذلك يجرى فى ايمن لان العلة واحدة
وهذا اى من التسهيل ولا يجوز فى البيت المذكور لئلا ينكسر الحق الخ بالرفع مبتدا
خبره ان قلبك طائر او عكسه على ان الحق ظرف مجازى اى فى الحق طيران قلبك
وان شرطية ودار فاعل لمحذوف هو فعل الشرط يفسره تباعدت والجواب محذوف
لدلالة الخبر عليه والرباب كسحاب اسم امرأة وانبت بسكون النون وفتح الموحدة
وشد المثناة فوق والله اعلم هو اصطلاحا جعل حرف مكان آخر
مطلقا فيشمل القلب لان كلا منهما تغيير فى الموضع الا ان القلب خاص
بحروف العلة والهمزة والابدال عام ويخالفهما التعويض فانه كما فى الاشمونى
يكون فى غير الموضع كتاء عدة وهمزة ابن ويكون عن حرف كما ذكر وعن حركة
كسين اسطاع يسطيع بقطع الهمزة وضم اول المضارع فان اصله عند س اطاع
يطيع زيد فيه السين عوضا عن حركة عينه لان اصل اطاع اطوع وعبر المصرح
بان العوض قد يكون فى غير الموضع فافهم انه قد يكون فى الموضع ايض فيكون
اعم منهما الا مباينا ويؤيده ما مر فى التصغير فى قوله وجائز تعويض يا قبل الطر
من ان ياء فريزيق وفرازيق عوض عن دال فرزدق مع انها فى محلها فتدبر واما
الاعلال فقد تقدم اخرا اى قيل اخرا ظرف متعلق بمحذوف صفة لواو
وياء اى كائنين فى آخر وفيه ظرفية الشئ فى نفسه اذ هما نفس الآخر الا ان يراد به
ما قابل الاول فيكون من ظرفية الجزء فى الكل والاولى كونه اسما غير ظرف حالا منهما

مطلب الابدال

ف

وان كانا نكرتين اى حال كون كل منهما اخرا واما اثر فظرف بمعنى عقب حال
ثانية او صفة لا بدلا من اخر ولو جعل ظرفا لان كلا منهما شرط مستقل
عقده المص بقوله اى وضمنه اربعة احكام من التصريف الابدال والقلب والنقل
والحذف ثم ذكر الادغام بعده وتقدمت الزيادة ابدالا شائعا اى قياسيا
يضطر اليه فى التصريف بأن يوقع عدمه فى الخطأ كقولك فى مال مول واعلم
ان حروف الابدال اربعة اقسام ما يبدل للادغام شيوعا وهو جميع الحروف
الا الالف اللينة وما يبدل لغيره فاما نذورا وهو كما فى الاشمونى على ما يفهم
من التسهيل سبعة مجموعة فى اوائل قولك قد خاب ذو ظلم اصناع حمله غيا وذلك
كقولك لحم خراذل بالذال المعجمة فى خرادل بالمهملة اى مقطع وقرء الاعمش فشرذ بهم
بالمعجمة بدل المهملة كما قاله ابن جنى واما شيوعا ويضطر اليه وهو ما فى المتن
اولا يضطر بأن يشيع عند قوم قاصرا على السماع وهو ما عدى القسمين قبله
وذلك كالطيع الآتى فى الشرح ومنه عججة قضاعة وهى ابدال الجيم من الياء المشددة
وقفا كقوله خالى عويف وابو علج اى على المطعمان اللحم فى العشج اى العشى وكذا
من المخففة كقوله لاهم ان كنت قبلت حجج اى حجتى فلا يزال شاحج يأتيك بج
اى بى والشاحج البغل وكذا عنعنة تميم كظننت عنك قائم اى انك وكشكشتهم
بالمعجمة فى خطاب المؤنث نحو ما الذى جابش وقرء قد جعل ربش تحتش سريا
والكسكسة بالمهملة فى لغة بكر كقولهم للمؤنثة ابوس وامس اى ابوك وامك
وغير ذلك جمعها المص الخ وجمعها فى التسهيل فى طويت دائما فاسقط
الهاء لأن ابدالها انما يطرد من التاء وقفا كرحمة وهو مذكور فى بابه وعدها
هنا المحصر وسكت عنها استغناء بما قدمه هناك وقد تبدل من غير التاء
سماعا كقولهم لهنك قائم وهردت الشئ وهياك فى لانك واردت واياك
اوطأت الرحل اى بسكون الحاء المهملة اذا جعلته وطيا بوزن فعيل اى ممهدا
لينا مستويا الطيع بقوله اى بابدال اللام من الضاد لقربها منها كراهة اجتماع
حرفى اطباق عند بعضهم ومن نون اصيلان لقرب مخرجهما فى قوله
وقفت فيها اصيلالا لا اسايلها اعيت جوابا وما بالربع من احد
واصيلان

واصيلان اما تصغير اصلان جمع اصيل كبعير وبعران وهو ما بعد العصر الى الغروب فصغر الجمع شذوذا كما قاله الجوهري او تصغير اصيل على غير قياس لزيادته على المكبر كما قاله ابن هشام وهو اولى لكثرة مثل هذا التصغير بابدال في مغربي من كل واو وياء وكذا الالف فان حمراء اصلها كسكرى زيدت قبل الف الف المد ككتاب فابدلت الثانية الفا فاحسن مما هنا قول الكافية

من حرف لين آخر بعد الف مزيد ابدل همزة كما وصف

تطرفت اى حقيقة كما مثله او حكما بان كان بعدها تاء تأنيث او علامة تثنية عارضان كبناءة وبناه بشد النون من البنا وكرداين وكساين وخرج بالعارضين ما بنيت عليه الكلمة منهما فيمتنع الابدال لعدم التطرف كهداية وعداوة وكقولهم عقلته بثنايين وهما طرفا العقال فانه وضع كذلك ابتداء ولم يسمع له مفرد والاصل دعاو اى انما لم يسلم حرف العلة لسكون ما قبله كدلو وظبي لان الساكن هنا غير حصين لكونه حرف علة زائد فوجوده كالعدم فكان الواو والياء تليا فتحة فقلبا الفا كباب وعصى ورحى فلما اجتمعت ساكنة مع الالف الزائدة قلبت الثانية همزة هذا ما قاله حذاق الصرفيين وقيل قلبا همزة من اول الامر

نحو آية وراية واصلهما عند الخليل ايية وريية كسمكة قلبت الياء الاولى الفا على غير قياس اذ القياس قلب الثانية كما سيأتي وقيل اصل راية راءة بالهمزة ترك تخفيفا

وكذلك ان لم تتطرف مثله ما لو تطرفت لا بعد الف كدلو وظبي

عين اسم فاعل اى ولو مؤنثا او مثنى او مجموعا ومثله كما هو صريح التسهيل كل اسم بوزن فاعل او فاعلة وان لم يكن وصفا كجائز للبستان وجائزة للخشبة المعترضة وسط البيت وكلاهما بجيم وزاي ويجوز تخفيف الهمزة بتسهيلها بينها وبين الياء ولذا تكتب ياء لكن بلا نقط لان ابدالها ياء محضة لحن وكذا همزة نحو قلائد واوائل مما سيأتي حكى ان ابا على الفارسي دخل على بعض المتسمين بالعلم فاذا عنده جزء مكتوب فيه قايل بنقط الياء فقال له ابو على هذا خط من قال خطي فالتفت الى صاحبه وقال قد اضعنا خطوا اتنا في زيارة مثله وخرج من ساعته ومن لطائف العلامة الامير انه كتب لرسول تعنت ومن جملته لفظ صغائر بنقط الياء فقال في ضمن جوابه مبكتا

ومما نقطكم اليآء من الصغائر وخرج باسم الفاعل فعل الامر من المفاعلة فيجب
فيه التصحيح كقوله تعالى فبايعهن   فأصلهما قاول وبايع ظاهره كالمص ابدلهما
همزة من اول الامر كما قيل به وقال حذاق الصرفيين ابدلا الفا ثم الالف همزة
لما مر في دعا وكسرت الهمزة على اصل التخلص من الساكنين وقال المبرد دخلت الف
فاعل قبل الف قال وباع فحركت الثانية للساكنين ولان اصلها الحركة والالف
المتحركة همزة   والمد اى حرفه واوا كان او الفا او ياء وجملة زيد حال من ضمير يرى
الواقع خبرا عن المد وثالثا حال من ضمير زيد فهى حال متداخلة او من ضمير يرى
فهى مترادفة وقوله في الواحد لبيان الواقع لا للاحتراز وكان كالقلائد زائدة
ان كان مدة اى لاجتماع تلك المدة ساكنة مع الف الجمع ولا يمكن حذفها لفوات
الجمع ولا المد لتغير بناء مفاعل لان شرطه ان يكون بعد الفه حرفان اولاهما
مكسورة ليكون كفاعل فوجب تحريك المدة فهمزتها لانها لا اصل لها في الحر كة
كذا قال الخليل وانما اشترط كون المد ثالثا لانه لا يلى الف الجمع الآخر فخرج نحو حائض
ومفتاح وقنديل ومكوك فلا يبدل لمد همزة بل واوا في حوائض وياء فيما بعد
وهمزة حوائض هى همزة حائض المنقلبة عن الياء في الحيض لانه فاعل ما اعل
عينا   غير مد اى بان تحرك كقسورة للاسد ويقال قسور بلا تاء فلا
يهمز لتعاصيه بالحركة   غير زائدة اى لان حرف المد الاصلى متحرك في الا صل
فيتعاصى بحركته الاصلية عن القلب فاصل مفازة مفوزة كمفعلة من الفوز
نقلت فتحة الواو الى الفاء ثم قلبت الفا حملا على فعلها ومثلها منارة من النور
واصل معيشة كسر الياء نقل الى العين واصل مصيبة مصوبة بكسر الواو ونقل
الى الصاد فقلبت هى ياء لسكونها اثر كسرة وهى اسم فاعل من اصاب يصيب
وعينها واو بدليل الصواب والصوب فحق المد في ذلك تصحيحه في الجمع فيقال
مصاوب ومناور ومعايش كما صح في مفاوز وقد نطق بها كذلك لكن قلبه
همزة في مصائب ومنائر شذوذا وكذا في معائش في رواية عن نافع   اكتفا
اى احاطا والالف ضمير اللينين فاعله ومد مفعوله والجملة صفة لينين
لجمع نيفا جمع مصدر منون ونيفا بشد الياء مفعوله وفاعله محذوف اى لجمعك
نيفا

نيفا اى كاللفظ الحاصل من جمعك نيفا وهو نياف فصح التمثيل به لمفاعل
بهذا التقدير والنيف ما زاد على العقد الى العقد الثانى من ناف ينيف اذا
زاد فياؤه اصلية وقيل من ناف ينوف فأصله نيوف فعل به كسيّد كما لو سميت
رجلا به لا حاجة للتسمية ومثله اول واوائل فاصله ااول بجعل الف الجمع
بين واوى اول ابدلت الثانية همزة لما ذكر واصله الاصيل وواول بثلاث واوا
كما ان اصل اول وول ابدلت الاولى همزة لما سيأتى قريبا ووزنهم نحو اوائل ونيايف
بفاعل انما هو وزن عروضى اما الصرفى فوزن نيايف فياعل بزيادة الياء
واوائل فعاعل ووزن زوايا فواعل وهراوا فعاعل لما سيأتى • وافتح ورد
تنازعا فى الهمزا اى وافتح الهمز ورده ياء الخ وهذا كالاستدراك على قوله همزا يرى
فى مثل كالقلائد وقوله كذاك ثانى نحو اى ان المد الزائد وثانى اللينين انما
يبدلان همزة فى الجمع وتبقى بحالها فى صحيح اللام واما قلبت تلك الهمزة المبدلة ياء
او واوا على ما سيأتى فال فى الهمز للعهد الذكرى اى الهمز المبدل كما علمت فخرج به الهمز
الاصلى فى المفرد فانه يسلم فى الجمع كمراة ومرائى بكسر الهمزة منونة كجوار لفظا واعلالا
واصل مراة مرأية بفتح الياء من الرؤية فقلبت الفا وشذ هرايا كهدايا سلوكا
بالاصل مسلك العارض كما شذ عكسه فى قول بعضهم اللهم اغفر لى خطائى
بهمزتين • جعلا اى همز الجمع المبدل من مد المفرد وثانى لينيه وقوله همزا
مفعول ثان لرد واول الواوين مفعوله الاول والاشد نائب فاعل وفى
وهو القوة ما بين ثمانى عشرة سنة الى ثلاثين وعن ابن عباس فى قوله تعالى
بلغ اشده انه ثلاث وثلاثون سنة وهذا تفسير له باعتبار غايته واما قوله تعالى
ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتى هى احسن حتى يبلغ اشده فمعناه حتى يحتلم وهو
تفسير له باعتبار مبدئه لانه عبارة عن شدة الانسان وقوته واشتعال حرارته
وهذا يكون من البلوغ الى الثلاثة والثلاثين وهو بفتح الهمزة وقد تضم اسم
مفرد كانك بمد الهمزة وضم النون وهو الرصاص المذاب وقيل اسم جمع لا واحد
له من لفظه وقيل جمع شدة كنعمة وانعم او شد بالكسر كصر واصر او شد ككلب
واكلب اهـ من البيضاوى وغيره اذا اعتلت لام نحو بان كانت ياء او واوا

وهمزة لان المص ادرجها هنا فى حروف العلة اما لشبهها بها او لكونها منها عند
الفارسى فما لامه همزة من النوع الاول كخطيئة وخطايا وكذا برية وبرايا
لانه من برأ بمعنى خلق الله ان همز برية ابدلت ياء وادغمت فى الياء تخفيفاً
وما لامه ياء كقضية وقضايا وهدية وهدايا وما لامه واو ولم تسلم فى المفرد كمطية
ومطايا لانه من المطا وهو الظهر فاصلها مطيوه فعل بها كسيد والسالمة كهراوة وهرا
واما النوع الثانى فلم يمثلوه الا بما لامه ياء كزاوية وزوايا فاصل خطايا خطا
ياء مكسورة هى ياء خطيئة ثم همزة هى لامها فابدلت الياء همزة كصحائف فصار
خطائئ بهمزتين ابدلت الثانية ياء لتطرفها اثر همزة مكسورة عملا بقوله الآتى
مالم يكن لفظا اتم الخ ثم فتحت الاولى تخفيفا فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار خطاءا بهمزة بين الفين وهى تشبه الالف لقرب مخرجها وهو
اقصى الحلق من الجوف مخرج الالف فابدلت الهمزة ياء كراهة توالى ثلاث الفات
ولتفصل بين الالفين فصار خطايا بعد خمسة اعمال ومثلها سوايا واصل
مطايا مطايو بياء هى ياء فعيلة وواو هى لامها قلبت الواو ياء لتطرفها اثر كسرة
كما فى الغازى والداعى فصار مطايى بيائين ابدلت الاولى همزة كصحائف الى
آخر ما مر ففيه خمسة اعمال ايض واما فى قضايا وهدايا فاربعة فقط بينها الش
لان لامه ياء لا يحتاج الا لقلبها الفا فقط فابدلوا كسرة الهمزة فتحة اى
تخفيفا لثقل الكلمة بكونها جمعا ومتناهيا واللام معتلة بعد كسرة على همزة
عارضة فصار قضاآى بهمزة بين الفين واصله زواوى اى
اصله الثانى كما يعلم من قوله بابدال نحو واصله الاول زواوى بواوين الاولى
بدل الف زاوية لما مر فى قول والالف الثانى المزيد يجعل واوا والثانية هى واو
زاوية وبينهما الف التكسير فقلبت الثانية همزة على حد حدائق فصار كما فى الش
فصار زواآى بهمزة بين الفين اذا لم تكن اللام نحو اى بان كانت
ياء او همزة او واوا لم تسلم فى المفرد وقد علمت امثلتها نحو هراوه بكسر الهاء هى
العصا الضخمة والجمع بفتح الهاء واصلها هرائو اى بعد قلب الف هراوة
همزة فى الجمع كقلادة وقلائد وظاهر كلامه ان الواو تقلب الفا من اول الامر

لكن

لكن مقتضى القياس قلبها اولا ياء لتطرفها اثر كسرة ثم تفتح الهمزة فتنقلب الياء الفا
انتهى ففيه خمسة اعمال كخطايا كما فى التصريح وغيره يجب رد ال الواوين الخ اعلم
ان الهمزة تبدل من الواو والياء وجوبا فى اربع مسائل ذكرها المص وهى تطرفهما
بعد الف زائد وفى فاعل ما اعل عينا وفى جمع ما ثالثه مد زائد وجمع ما ثانيه
وثالثه لينان وقد علمتها وهذه مسئلة خامسة تختص بها الواو عن الياء
وانما لم يقدمها على قوله وافتح ورد الخ الذى هو فى ابدال الواو والياء من الهمزة
لتعلق هذا بالثالثة والرابعة وبقى مما تبدل منه الهمزة وجوبا الالف فى نحو حمرا
وفى جمع نحو قلادة وتبدل جوازا من الواو المضمومة ضما لازما مصدرة كانت
كاجوه فى وجوه اولا كادؤر بهمزة بعد الدال فى ادور جمع دار ومن المكسورة
بشرط تصدرها كاشاح وافادة واسادة فى وشاح ووفادة ووسادة وقرئ
من اعاء اخيه ولا تبدل من المفتوحة الا شذوذا كاسماء علما اصله وسماء من
الوسامة وكاحد فى العدد اصله وحد من الوحدة وتبدل من الياء جوازا فى نحو
راءى وغاءى نسبة الى راية وغاية اصله رايي وغايي بثلاث ياآت فخفف
بابدال الاولى همزة واما ابدالها من غير ذلك فشاذ او قليل المتصدر
خرج هووى ونووى نسبة الى هوى ونوى مالم تكن الثانية بدلا الخ اعلم
ان الشرط كون الواو الثانية ليست مدة عارضة بان تكون مدة اصلية
اى غير مبدلة من شئ كاولى انثى الاول اصلها وولى بضم فسكون اولم تكن
مدة اصلا بان لم تكن بعد ضم سواء تحركت كالواصل المذكور وكاول بضم ففتح
جمع اولى اصله وول بواوين او سكنت بعد غير ضم كاول بفتح فسكون اصله وول
بثلاث واوات فكل ذلك يجب فيه الابدال اما مع المدة العارضة فلا يجب
بل يجوز سواء كانت بدلا من الف فاعل كووفى وورى فيجوز اوفى واورى او بالهمز
او من همزة كوولى مخفف الوولى بضم الواو وسكون الهمزة وهى انثى الاول من
وال اذا رجع فيجوز اولى او من غيرهما كما فصله الاشمونى اذا علمت ذلك ففى
قصر الشارح عدم الوجوب على المبدلة من الف فاعل تبعا لظاهر المتن قصور مع انه
يمكن تصحيح المتن بان المراد بشبه ووفى ما ثانيه مد عارضة من الف فاعل

بفتح العين فعل ماض من المفاعلة كوافى ووارى والاصل وواصل اى بواوين الاولى فاء الكلمة والثانية مبدلة من الف واصلة كالف حائض فى حوائض فهى وان كانت عارضة لكنها ليست مدة فلذلك وجب قلب الاولى همزة ومثله فى ذلك اواق جمع واقية فاصله وواق لم يجز الابدال فى نسخ لم يجب وهو الصواب الذى فى التوضيح وغيره ومفهومه الجواز وبه صرح الاشمونى فى كل ما مدته عارضة ولا يرد ان المتن يوهم عدم الجواز فى شبه ووفى لانه لا يوهم ذلك الا ان جعل ردفى كلامه ماضيا مجهولا فان جعل امرا والاصل فيه الوجوب كان مفهومه انه لا يجب فى شبه ووفى كما قاله الشرح فيصدق بالجواز ثم واتمن اى عند الابتداء به لان همزته للوصل فتسقط درجا وهو بفتح الفوقية وكسر الميم فعل امر كما يشهد به رسمه بالياء لكسر همزة الوصل فيه ولو كان ماضيا مجهولا كما قيل لرسم بالواو لضم همزته واشار بذكره الى ان همزة الوصل كالقطع ان يفتح نائب فاعله يعود على ثانى الهمزتين مطلقا وكذا الضمير فى قلب وينقلب لكن بعد تقييده بالفتح وقوله ذو الكسر مبتدا خبره كذا ومطلقا حال اى سواء كان اثر فتح او ضم او كسر وما يضم مفعول اول لاصر بمعنى اجعل وواوا مفعوله الثانى ما لم يكن اسمها ضمير يعود لثانى الهمزين فى البيت الاول وجملة اتم خبرها ولفظا مفعوله فذاك اى ثانى الهمزين الذى اتم لفظا جا يا مطلقا اى سواء كان مضموما او مفتوحا او مكسورا وسواء كان بعد ضم او فتح او كسر او سكون وجا بالقصر على لغة وأوم مبتدا خبره جملة ام بمعنى اقصد وجهين مفعوله وهذا تقييد لبعض ما تقدم اى انما يجب ابدال ثانى الهمزين المتحركين المستفاد من قوله ان يفتح اثر ضم الخ فى غير نحو اوم مما اول همزتيه للمضارعة اما هو ففيه الوجهان اذا اجتمع فى كلمة خرج به نحو انت لان همزة الاستفهام كلمة مستقلة فلا يجب فيه الابدال بل يجوز تحقيقهما ان لم يكونا فى موضع العين الخ اعلم ان للهمزتين فى كلمة ثلاثة احوال ان تتحرك الاولى وتسكن الثانية وعكسه وان يتحركا معا اما سكونهما معا فمتعذر فان سكنت الثانية فقط

ابدلت من جنس ما قبلها كما ذكر بقوله ومدا ابدل الخ وان سكنت الاولى فقط
فان كانتا فى موضع العين ادغم كسآل صيغة مبالغة من السؤال ورأس نسبة
لبيع الرؤس ولم يذكر المص هذا لانه لا ابدال فيه او فى موضع اللام ابدلت الثانية
ياء وكذا ان تحركتا معا فيه كما ذكره بقوله ما لم يكن لفظا اتم الخ فالمتطرفة تبدل ياء
مطلقا وصورها اثنا عشر من ضرب اربعة الاولى فى ثلاثة الثانية وان
تحركتا معا فى غير موضع اللام فصورها تسع من ضرب تثليث الاولى فى تثليث
الثانية ذكرها بقوله ان يفتح الخ فتبدل واوا فى خمسة وهى المفتوحة بعد فتحة
او ضمة والمضمومة مطلقا وتبدل ياء فى الاربعة الباقية وهى المفتوحة بعد كسر
والمكسورة مطلقا وكل ذلك فى المتن ابدلت الثانية الفا اى وجوبا ولو
كانت الاولى للمضارعة نحو آكل وآمن ومنه قول عائشة رضى الله عنها كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنى اذا حضت ان اتزر ثم يباشرنى وعوام المحدثين
يحرفونه فيشدون التاء بلا مد وبعضهم يحقق الهمزتين وكلاهما لحن لانه مضارع
من الازار ووزنه افتعل كاستلم فالهمزة الاولى للمضارعة والثانية فاء الكلمة
ولا يجوز ابدال الثانية تاء ولا تحقيقهما فى مثل ذلك لكن حكى الزمخشرى عن
العرب اتزر بالادغام فيكون سماعيا كما سيأتى فى قوله وشذ فى ذى الهمز نحو ائتكلا
وقد مثل به الشيخ هناك والاصل آدم اى اصل الجمع اادم بهمزتين فالف
التكسير ابدلت الثانية واوا لفتحها اثر فتح وليست الواو بدلا من الف المفرد خلافا
للمازنى لان الفهم توجد فى الجمع لذا المقتضى لقلب همزة المفرد الفا وهو سكونها
اثر فتح يزول فى الجمع وكذا فى التصغير وكذا لو بنيت افعل التفضيل من أن قلت
زيد أون من عمرو واصله اأنن كاكرم نقلت فتحة النون للهمزة وادغم ثم قلبت
الهمزة واوا عند الجمهور والمازنى يقلبها ياء نحو اويم فى نسخة اويدم تصغير
ادم فيراد به الوصف من الادمة بضم الهمزة وهى لون السمرة لا اسم النبى ابى البشر
لان الاسماء المعظمة لا تصغر ولا اسم شخص غيره لانه اعجمى كما فى الكشاف فلا
يعرف له اشتقاق يرد اليه فى التصغير لكن قال فى المفصل انه عربى على وزن
افعل من الادمة نحو ايم بكسر الهمزة وفتح الياء وشد الميم مثال اصبع

بكسر الهمزة وفتح الياء احدى لغاته العشرة من ضرب تثليث همزته فى تثليث يائه والعاشرة كعصفور من ام اى صار اماما او بمعنى قصد واصله امم بهمزتين مكسورة فساكنة وفتح الميم الاولى فنقلت حركة الميم نحو اى ليتمكن من ادغامها فى الثانية فصار ام اى بكسر ففتح فشد الميم واصله ان اى بفتح فكسر فشد النون واصله الاول اانن كاضرب نقلت كسرة النون الاولى الى الهمزة وادغم وقوله وقد تحقق بقافيين اى لانه من نحو ام والآتى الحق ائمة اى جمع امام واصله اممة كسلاح واسلحة نقلت كسرة الميم الى الهمزة توصلا للادغام فصار ائمة بفتح فكسر فشد الميم فتبدل الثانية ياء وانما لم يبق سكون الهمزة الثانية لتبدل الفا من جنس حركة ما قبلها كما فعل بآنية جمع اناء لوجود المثلين المفتقرين للادغام بعدها هنا فتنقل حركة اولاهما للهمزة توصلا له لأن اعتناءهم به اشد من الاعلال وكذا يقال فيما مر من اانن واامم فانها جاءت بالابدال والتصحيح عبارة التوضيح وذلك واجب يعني ابدال المكسورة بعد فتح ياء واما قراءة ابن عامر والكوفيين ائمة بالتحقيق فمما يوقف عنده ولا يتجاوز اهـ فتدبر والثانى اى ما كسرة همزته الثانية مع كسرة الاولى نحو ايم بكسر الهمزة والياء وشد الميم وقوله مثال اصبع اى بكسرتين والثالث اى ما كسر همزته الثانية مع ضم الاولى والاصل اائن اى بهمزة مضمومة فساكنة فنونين اولاهما مكسورة واصله الاول اانن بثلاث همزات الاولى للمضارعة مضمومة لان ماضيه رباعى متعد بالهمزة كاكرم والثانية مفتوحة لانها همزة النقل التى دخلت على الماضى كهمزة اكرم والثالثة فاء الكلمة ساكنة فحذفت الثانية لاجتماعها مع همزة المضارعة كما سيأتى فى قوله وحذف همزافعل استمر فصار اانن بالضم كاكرم مضارع اننه اى يورك اكرمته بهمزة مفتوحة فالف منقلبة عن همزة ساكنة فنونين بلا ادغام لاجل تاء الضمير ولذا لم تنقل فتحة النون الى الهمزة الساكنة بل قلبت الفا فلو لم تتصل به التاء لوجب ان يقال اون والاصل اانن كاكرم فتنقل فتحة النون الاولى الى الهمزة الثانية لاجل الادغام فتنقلب الهمزة واوا لفتحها بعد مفتوحة فدخل اى المضارع

نحو اوب بفتح الهمزة وضم الواو وشد الموحدة جمع اب بفتح الهمزة وشد الموحدة وهو المرعى وقيل الفاكهة اليابسة لانه افعل اى بوزن افعل كافلس من جموع القلة والثانى اوماى بكسر الهمزة وضم الواو وشد الميم مثال اصبع بكسر ثم ضم فاصله امم فعل به ما مر مثال ابلم اى بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة وهو خوص المقل اى شجر الدوم الى ان الهمزة الخ الاولى حذف قوله المضمومة لانه اذا كانت المضمومة تبدل ياء لتطرفها ولو كانت بعد ضم فما بالك بالمكسورة او المفتوحة فالشم يكن فى المتن راجع لثانى الهمزتين كما مر لا لما يضم والامثلة التى ذكرها الش للمضمومة تصلح للمكسورة والمفتوحة بحسب الاعراب زبرج بكسر الزاى وسكون الموحدة وكسر الراء هو الذهب والزينة كما مر كالمنقوص اى فيعل كقاض برثن بضم فسكون ثم تقلب الضمة كسرة لمناسبة الياء فتصير منقوصا كالقاضى فتسكن الياء تخفيفا ثم تحذف للساكنين مثل المولى اى بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من آلى بمعنى حلف فالقرائى الذى على مثاله منقوص ايض كالاول وترك الش مثال ما اذا كانت الاولى ساكنة وهو ان تبنى من قرأ مثال قمطر بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء وهو وعاء الكتب كما مر فتقول قرأى بكسر ففتح فهمزة ساكنة فياء متحركة بحسب الاعراب والاصل قرأأ بهمزتين ساكنة فمتحركة ابدلت الثانية ياء وسلمت لسكون ما قبلها فكملت امثلة الهمزة المتطرفة وهى اثنا عشر كما مر باعتبار حركات الاعراب عليها لا لخصوص الضم كما اقتصر عليه الش وجهان اى تبعا لهمزة المتكلم بهمزة الاستفهام فى نحو انت واانذرتهم بجامع الدلالة على معنى زائد على اصل الكلمة وايض فباقى احرف المضارعة يجوز فى الهمزة بعدها وجهان كما فى يومن من الايمان ويومن من التأمين فيجوز التحقيق والابدال واوا ساكنة فى الاول ومفتوحة فى الثانى فكذا بعد الهمزة والتحقيق يقاس وكذا قوله حققت وكسرت ثانيهما سكت الش عما اذا فتحت نحو اآل مضارع الت استعانه اذا فسدت ونحو اامن مضارع من التأمين ولم ار من ذكرها بالخصوص لكن يشملها قول الموضح والاشمونى واوم ونحوه مما اول همزتيه للمضارعة

يجوز فيه الوجهان وكذا يشملها التعليل المتقدم فمقتضى ذلك جواز تحقيقها
وابدالها واوا لقوله ان يفتح اثر ضم او فتح قلب واوا فيقال اول واوم وقول الش
وانفتح ما قبلها لم يذكره الموضح ولا الاشمونى فتدبر   ويا مفعول ثان لاقلب
والفا مفعول اول وكسرا مفعول تلا الواقع صفة لالفا وهذا شروع فى ابدال
اليا من اختيها الالف والواو فتبدل من الالف فى مسئلتين ذكرهما المتن
ومن الواو فى عشر مسائل كما فى التوضيح منها فى قوله بواو ذا افعلا الى قوله
كالمعطيان اخ اربعة وفى قوله بالعكس جا لام فعلى وصفا واحدة وفى قوله ان
يسكن السابق اخ واحدة وفى قوله وصح المفعول من نحو عدى اخ الفصل ثلاثا
فالجملة تسع وتركه واحدة وهى ان تلى كسرة وهى ساكنة غير مدغمة كميزان وميقات
اصلهما موزان وموقات لانهما من الوزن والوقت وانما قلبت فى ذلك لثقل
الخروج من الكسر الى الواو واما قلبها ياء فى اجر وادل جمعى جرو ودلو فليس زائدا
على ما ذكر بل يشمله قوله فى اخر لان اصلهما اجرو وادلو كافلس قلبت الضمة قبلهما
كسرة لانه ليس فى العربية اسم معرب بالحركات آخره واو قبلها ضمة فوقعت الواو
متطرفة اثر كسرة فقلبت ياء فان قلت لم لم تقلب الضمة فتحة توصلا الى قلب
الواو الفا قلت والله اعلم لئلا يخرج من باب المنقوص الى المقصور فتدبر
بواو ذا اى القلب الى الياء لكسر ما قبلها وفى اخر صفة لواو وفصل بينهما بالمبتدا
للضرورة او ظرف لغو متعلق بافعلا وقوله او قبل اخ عطف على محل فى اخر وزياد تي
فعلان عطف على تا وهذا كله هو المسئلة الاولى لان العلة فى الجميع تطرف الواو
حقيقة او تقديرا اثر كسرة وقوله فى مصدر المعتل مسئلة ثانية وقوله وجمع ذى
عين اخ ثالثة وقوله والواو لاما اخ رابعة   وذا ايضا اى قلب الواو ياء لكسر
ما قبلها راوه فى مصدر المعتل اى الفعل المعتل والاولى المعل ليفيد اشتراط
تغير عين الفعل لان المعتل ما فيه حرف علة وان لم يغير والمعل هو المغير
والفعل بكسر ففتح منه اى من مصدر المعتل يعنى اذا كان ذلك المصدر
على فعل صح غالبا   او بعد يا تصغير هذا الثانى دخل فى المتن استطرادا والمقصود
التنبيه على الاول فقط لان اجتماع الواو والياء سياتى بيانه ولا يختص بالآخر

فلو قال باثر يا التصغير او كسر الف تقلب يا والواو ان كسر اردف في آخر
او قبل نحو لوافق مقصوده اشمونى او وقعت قبل تاء التانيث نحواى لان
كلا من التاء وزيادتى فعلان كلمة تامة فالواقع قبلهما آخر تقديرا لانهما في نية
الانفصال وليس المراد بفعلان خصوص هذه الهيئة فان الواو لا تقلب ياء
فى فعلان ساكن العين بل فى مكسورها لتقع اثر كسرة كما مثله الشم وانما هو تمثيل
لموضع الزيادتين ولذا قال الموضح او قبل الالف والنون الزائدتين مكسورا
ماقبلها اى او بعد يا التصغير لان قلب الواو يا مع التاء او الالف والنون
لا يختص بتلوها كسرة بل يشمل تالية يا التصغير كما يشمله كلام المص وسيمثله الش
بقوله وكذا شجية مصغرة ومثال الثانى ما لو صغر غزيان فيكون حكمه كذلك
فقلبت الواو ياء اى لان حق الواو الساكنة بعد كسرة قلبها يا كما فى ميزان
لام وهى بالتاخير متعرضة لسكون الوقف فقلبت ياء ولو فى حال تحركها وصلا
لتوقع السكون ومن ثم لم تتأثر بكسر ما قبلها متحركة فى غير الآخر كعوض وعوج الا
اذا كان مع الكسرة ما يعضدها كاعلالها فى فعل المصدر او مفرد الجمع كما سيأتى
فى صيام وديار ولا فرق بين كونها فى آخر اسم كالغازى والداعى او فعل معلوم
كما مثله او مجهول كعفى ودعى ولا بين كون الكسرة اصلية كما ذكر او محولة عن الضمة
كما فى ادل تصغير جرو بتثليث الجيم والكسر افصح ولد الكلب والسبع ويطلق
على الصغير مطلقا والثالث شجية اى بفتح فكسر فيا مخففة واصله شجوة
من الشجو وهو الهم والحزن غزيان اى بفتح فكسر والالف والنون زائدان كما فى
قطران لا للتثنية اهـ صبان مثال ضريان اى بفتح المعجمة وكسر الراء فتحتية
مثنى ضرى وهو العرق الذى لا ينقطع دمه يقال ضرى العرق يضرو ضروا من
باب قعد اذا نزل دمه كذا قيل وفيه انه يكون بشد الياء كمفرده واصله ضريوان
بدليل ضروا قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء ساكنة لا لكسر ما قبلها فالاظهر
انه بالمهملة مع الطاء المشالة وهو الحيوان الذى مر ذكره او مع الضاد من الضرب
فى مصدر نحو اى حملا له على فعله وجملة الشروط اربعة المصدرية وكسر ما قبلها
كما هو موضوع المسئلة واعلال الفعل وان يكون بعدها الف كما يؤخذ من قوله

وَالفعل منه صحيح فخرج غير المصدر كسواك وسوار ونحو راح رواحًا فلا تقلب في ذلك وان أعل الفعل لعدم حمله عليه في الاول وعدم كسر ما قبلها في الثاني ومحترز الباقيين في الشرح اعتلت الاولى اعلت لما مر نحو صام صيامًا اي وانقاد انقيادًا واعتاد اعتيادًا والاصل انقوادًا واعتوادًا فلا يختص بالمصدر الذي على فعال خلافًا لما يوهمه الشرح كشرح الكافية لواذا بكسر اللام مصدر لاوذ القوم ملاوذة ولواذا اي لاذ بعضهم ببعض وكذلك تصح اذا لم تكن الخ اي غالبًا كما في المتن ومن غير الغالب قراءة نافع وابن عامر في النسا لكم قيمًا وارزقوهم وابن عامر بالمائدة قيمًا للناس والاصل قومًا قلبت الواو ياء لكسر ما قبلها مع اعلالها في الفعل فاحكم الفاء في جواب اما مقدرة اي واما جمع الخ اي كما في وربك فكبر او هي زائدة وجمع اما مبتدا خبره جملة احكم الخ او مفعول لمحذوف يفسره احكم على الاشتغال وخرج بالجمع المفرد فلا يعل منه الا المصدر كما مر بخلاف غيره كسوار وخوان وهو سفرة الاكل واعتلت في واحده فيه ما مر وخرج به نحو طويل وطوال وشذ قوله تبين لي ان القماءة ذلة وان اعزاء الرجال طيالها والقماءة بالمد القصر قيل ومن الشاذ الصافنات الجياد لسلامتها عن مفرده وهو جواد وقيل بل هو جمع جيد فهو قياسي لاعلال المفرد اذ اصله جيود فعل به كسيد ان انكسر ما قبلها خرج اسواط واحواض واثواب ووقع بعدها الف جعله الشرح شرطًا في كل من المعتلة في المفرد والساكنة اخذا من قوله وفي فعل وجهان الخ وقوله بذا الاعلال اي الذي في المصدر شرطه السابق وهو وجود الالف كما مر لكن الصحيح ان المعتلة في المفرد تقلب في الجمع ياء وان لم يكن بعدها الف بخلاف المصدر لانها في الجمع اضعف باعلالها في المفرد وقربها من الطرف فتسلطت الكسرة عليها كحيلة وحيل وديمة وديم وشذ حاجة وحوج خلافًا لما سيأتي اما الساكنة في المفرد فلا يقوى تسلط الكسرة عليها الا بالالف القريبة من اليا لانها ليست في الضعف كالمعتلة كسوط وسياط وحوض وحياض فلو لم توجد الالف صحت نحو كوز وكوزة ويشترط ايضًا كما في التسهيل صحة اللام لئلا يتوالى اعلالها مع اعلال العين

ولذا صحت الواو في رواء وجواء بوزن عطاش جمعي ريان وجو والاصل رواي وجواو قلبت اللام همزة لتطرفها اثر الف زائدة فسلمت العين واصل ريان رويان فتلخص ان الشروط اربعة كون الواو في جمع صحيح اللام وقبلها كسرة واعلالها في المفرد مطلقا او سكونها فيه مع وقوعها في الجمع قبل الف وكان على فعل لم يتل لها الا با الساكنة في المفرد وجب تصحيحها اى لانه لما عدمت الالف قل عمل اللسان لخففت الواو بعد الكسرة وانضم الى ذلك تحصينها ببعدها من الطرف بسبب الهاء وقوتها بعدم اعلالها في المفرد فوجب تصحيحها بخلاف فعل فان واوه قريبة من الطرف ولم يتلوه الا با المعلة في المفرد فكان اولى بالاعلال كما قاله المص وظاهره ان تصحيحه مطرد وليس كذلك بل هو شاذ كما في فلو قال وفي فعل قد شذ تصحيح لختم ان يعل لوفى بالمراد اشموني وثيرة بكسر المثلثة وفتح التحتية وقياسه ثورة لكن سهله قصد الفرق بين جمع الثور بمعنى القطعة من الاقط وبمعنى الحيوان حيث جمعوا الاول على ثورة وقيل اصله ثيارة كحجارة فقلب الواو قياسي لاجل الالف ثم بقيت الياء بعد حذفها تنبيها على الاصل نحو حاجة وحوج قد علمت انه شاذ لا قليل والقياس حيج لاعلالها في المفرد والواو مبتدا خبره انقلب وبعد فتح متعلق به ويا مفعوله ولاما حال من الضمير فيه العائد للواو وكذا كالمعطيان ليفيد اشتراط كونها رابعة فصاعدا اما الثالثة فلا تبدل بعد الفتح كعطوت وزكوت ووجب لما شرع في ابدال الواو من اختيها الالف والياء فتبدل من الالف في موضع واحد ومن الياء في ست مسائل ستاتي كلها ويا مبتدا وكموقن صفته على حذف مضاف وجملة اعترف خبره اى وياء كائنة كياء موقن التي كانت فيه في انها مفردة ساكنة بعد ضمة في غير جمع اعترف لها بذا الحكم اى قلبها واوا فخرجت الياء المدغمة كحيض والمتحركة كهيام فلا يقلبان لتحصنهما بالادغام والحركة وكذا التي بعد غير ضمة كبيع لخفتها والتي في الجمع كما سياتي في البيت بعده حملا على المضارع اى فان الواو تقلب في مضارع الرباعي ياء لتطرفها اثر كسرة وكذا في اسم فاعله فحمل عليهما غيرهما حملا للفرع على اصله وقال س يوما للخليل لم اعل تغازينا وتداعينا واصله تغازونا وتداعونا

مع ان مضارعه وهو يتغازى ويتداعى لا كسر قبل آخره حتى يعل ويحمل عليه الماضى فلجا ب
بان اعلال المضارع ثبت فى نغازى ونداعى المكسور ما قبل آخرهما قبل مجئ تاء التفاعل
ثم استصحب معها كما استصحابه مع الهاء فى نحو المعطاة فاعل تغازينا حملا عليه
اذا سكنت اى وكانت غير مدغمة كما مر وقوله فى مفرد احترز من البيت بعده نحو هيماء
بالمذكر او انثى اهيم استثقالا لذلك فى الجمع كلامه مع المتن كالصريح فى اختصاص ص
ذلك التخفيف بالجمع وانها تبدل فى المفرد واوا سواء وقعت فاء كموقن وهو اتفاق
او عينا كان تبنى من البياض اسما مفردا على مثال برد فتقول بوض والاصل بيض
بضم فسكون وهو مذهب الاخفش وقال س فى هذا بوجوب قلب الضمة كسرة لتصح
الياء كالجمع فتقول بيض بالكسر كما فعل مثله فى مبيع فان اصله مبيوع نقلت
ضمة الياء للباء وحذفت واو مفعول فصار مبيع فكسرت الضمة لتصح الياء كما سيأتى
ولذلك كان ديك عنده يحتمل ان اصله فعل وان اصل معيشة مفعلة بالضم
او الكسر فيهما وعند الاخفش يتعين فيهما الكسر اذ لو كان بالضم لقيل دوك ومعوشة
وواوا اثر الضم نحو هذه ثلاث مسائل تبدل فيها الياء واوا لضم ما قبلها وتقدم
واحدة فى قوله ويا كموقن وسيأتى واحدة فى قوله وان تكن عينا الخ وواحدة فى قوله
من لام فعلى الخ والسبب فى جميعها ضم ما قبلها الا انه فى الاخير كما سيأتى اومن
قبل تا اى او التى لام اسم من قبل تا التانيث او زيادتى فعلان وانما اشترط
ذلك فى الاسم ولم يشترط فى الفعل شئ لانه لو ابدلت فى الاسم بدون ما ذكر لزم
كون آخر الاسم المعرب واوا بعد ضمة لازمة وهو ممنوع فى العربية فاذا بنيت من رمى
اسما كعضد لا تقل فيه رمو لذلك بل تكسر الضمة لتسلم الياء فتقول رم كشج لانه
منقوص اما مع التاء فقالوا وغير آخر ولذا يشترط بناء الكلمة عليها لتكون لازمة
كما يفيده قوله كتا بان الخ بخلاف العارضة على نية المذكر فلا تبدل معها الياء واوا
لانها فى نية الانفصال فيما قبلها آخر بل تكسر الضمة لتصح كتوانى توانية فان اصله
توانيا بضم النون كتكاسلا كسرت النون لما مر واستصحب ذلك مع الهاء لعروضها
افاده فى التوضيح ويؤخذ منه تقييد الالف والنون بما بنيت الكلمة عليهما كما يفيد
قول المتن كذا اذا كسبعان صيره كتا وبان اى كتاء تخص بان من رمى كلمة
كمقدرة

كمقدرة بفتح الميم وضم الدال واضاف التاء للباني لملابستها الابنة المتكلم بها
كذا اي انحاي كذا آثر ذا الياء اثر الضم واوا اذا صير الشخص الباني البنا والذي من رمى
كسبعان بفتح السين المهملة وضم الموحدة اسم موضع ونونه اما مفتوحة على لغة من يجري
المثنى المسمى به كسلمان في منعه الصرف للعلمية والزيادة او مكسورة على لغة من يلزمه
الالف ولو سمي به صبان كقضوا لرجل اي عند التعجب من قضائه فالمعنى
ما اقضاه واصله قضي لانه من قضيت اسما كسبعان اي اسما مفردا موازنا
لذلك فتقول رموان واصله رميان فقلبت الياء واوا لضم ما قبلها لان الالف
والنون اللازمتان ليسا باضعف من التاء اللازمة في تحصين الواو من الطرف
حتى لا يلحقها الاعلال لكن استشكله الموضح بان ما قبلها اعطي حكم الآخر المحض
في نحو غزيان من الغزو حتى قلبت الواو ياء كما ترى فكان مقتضاه قلب الضمة هنا
كسرة لتسلم الياء فتدبر اذا وقعت الياء اثر المضموم ما قبلها عينا لصيغة نحو
اعلم ان فعلى بالضم ان كان اسما محضا او صفة جارية مجرى الاسماء وجب
قلب الياء فيها واوا للضمة قبلها فالاول كطوبى مصدرا لطاب او اسما لشجرة في
الجنة واصلها طيبى لانها من طاب يطيب والثاني كطوبى وكوسى وخورى
بالمعجمة والراء اسماء تفضيل مؤنثات اطيب واكيس واخير فاصلها طيبى وخيرى
وكيسى من الكيس بفتحتين وهو الفطنة والدليل على جريان هذه الصفات
مجرى الاسماء ايلاؤها العوامل وعدم جريانها على موصوف وان افعل التفضيل
يجمع على افاعل كالاسم المحض فيقال الافضل والافاضل كما يقال في افكل اسم للرعدة
افاكل فدل على انه جار مجرى الاسماء فان كانت فعلى صفة محضة اي جارية
على موصوف ولو مقدرا وجب قلب الضمة كسرة لتسلم الياء فرقا بين الصفة
والاسم ولم يسمع من ذلك الا قسمة ضيزى اي جائرة ومشية حيكى بالحاء
المهملة ثم كاف اي يتحرك فيها المنكبان كالحائط فاصلهما ضيزى وحيكى
بالضم اذا علمت ذلك فكلام الناظم مخالف للنحويين لان مراده بفعلى وصفا
ما جرى مجرى الاسماء كالطوبى والكوسى وجوز فيه القلب وعدمه ونص على انهما
مسموعان مع ان النحويين جزموا في هذا النوع بوجوب القلب كالاسماء المحضة

وظ كلام ش امتناع غيره ويدخل فى قوله وصفا الصفة المحضة فمقتضاه جواز
الوجهين فيهما مع انه يتعين فيها تصحيح الياء فكان الاوفق بمراده ان يقول
وان تكن عينا لفعلى افعلا فذاك بالوجهين عنهم يجتلى والله اعلم
من لام فعلى متعلق بأتى واسما حال من فعلى بالفتح ويدل حال من الواو وما
مضاف اليه وذا اسم اشارة فاعل جا بالقصر والبدل بدل منه او بيان له وغالبا متعلق
به لا بأتى ليكون لذكره بعده فائدة التقييد بالغلبة والا كان تكرارا واشار بذلك
الى ان عدم الابدال شاذ كما صرح به فى شرح الكافية وهو ما عليه ش والجمهور وعكس فى
التسهيل فحكم بشذوذ الابدال فى تقوى ونحوها وبأن ريا الآتى قياسى تبدل
الواو الخ هذا سادس موضع تبدل فيه الياء واوا وانما ابدلت هنا مع زيادة ثقلها
وعدم ضم ما قبلها فرقا بين الاسم والصفة وخصوه بالاسم لانه لخفته احمل للثقل
وهذا الفرق خاص بذوات الياء فلو كانت لام فعلى بالفتح واوا سلمت فى الاسم
كدعوى والصفة كنشوى مؤنث نشوان اى سكران كما هو مفهوم المتن
واصله تقيا اصله الاصيل وقيا لانه من وقيت قلبت واوه تاء كما فى تراث ثم ياؤه
واوا كما فى الش ولا يضر اجتماع الاعلالين فيه لعدم توالیهما وهو غير منصرف لالف
التأنيث ومن قرأ على تقوى بالتنوين جعلها للالحاق بجعفر كالفتوى
نحو صديا وخزيا مؤنثا صديان كعطشان وزنا ومعنى وخزيان بوزنه من خزى
يخزى بالمعجمة والزاى كفرح يفرح اى ذل فتوى بفتح الفاء اسم لما يجيبك به المفتى
واصلها بالياء لانها من افتيت بقوى اسم من بقى بمعنى دام كقولهم
للرائحة ريا ومثلها سعيا لمكان وطغيا بمهملة فغين معجمة لولد البقرة الوحشية
فهذه الثلاثة من غير الغالب اى شاذة كما صرح به الناظم وولده وخرج بذلك
ريا من الرى فعدم قلبه لكونه صفة لكن تعقب بأن النحويين قالوا فى ريا
انها صفة غلبت عليها الاسمية والاصل رائحة ريا اى مملوءة طيبا وفى الصحاح يقال
امرأة ريا لم تبدل ياؤه لانه صفة اهـ ولو سلمنا اسميته فعدم القلب لمانع وهو انه
لو قيل رويا عملا بهذه القاعدة للزم قلب الواو ياء عملا بما فى الفصل الآتى
او يدعى فيها اجراء القاعدتين ولما سعيا فيحتمل انه نقل من صفة الى العلمية

مطلب
فصل م

فاستصحب

فاستصحب اصله واما طفيا فالاكثر فيه ضم الطاء فلعل من فتح استصحب تصحيح
حال الضم ولا شذوذ افاده الموضح وغيره بالعكس حال من لام ووصفا حال
من فعلى بالضم اى ان لام فعلى هذه ان كانت واوا قلبت ياء فى الصفة تخفيفا
لثقلها مع ثقل الواو دون الاسم لانه اخف منها على عكس فعلى بالفتح ومفهومه ان
لامها ان كانت ياء سلمت فى الاسم كالفتيا بالضم والصفة كالقصيا مؤنث الاقصى
بالضاد المعجمة وهو كذلك لانهم لم يفرقوا فى اليائى من هذا بين الاسم والصفة
كما لم يفرقوا بينهما فى الواوى من الاول اعنى اسموني اى تبدل الواو بهذا خامس
موضع لابدالها ياء كما مر نحو الدنيا والعليا اصلهما الدنوا والعلوا من الدنو
والعلو قلبت الواو ياء والمراد الدنيا الواقعة فى قوله تعالى لسماء الدنيا الحياة الدنيا التى
لا تقابل الاخرة فان قياسها عدم القلب لعروض اسميتها لذلك لكن استصحب اصل
وصفيتها وشذ اى قياسا لا استعمالا فانه كثير فى كلامهم وورد فى قوله تعالى
وهم بالعدوة القصوى تنبيها على الاصل اهل الحجاز اى دون تميم فانهم يقولون
القصيى على القياس فان كانت فعلى اسما سلمت الواو كما قال المص هذا هو
المؤيد بالدليل الموافق لنص ائمة اللغة وهو عكس ما عليه ائمة التصريف لانهم يقلبون
فى الاسم دون الصفة ويجعلون حذوى شاذا وهذا الادليل عليه كحذوى
بضم المهملة فزاى موضع بالحجاز عناه ذو الرمة بقوله ادارا بحذوى هجت للعين عبرة
فماء الهوى يرفض او يترقرق وانما نصب دارا الوصفه بحذوى قبل النداء فاشبه
المضاف على حد يا عظيما يرجى لكل عظيم ويرفض بفتح الفاء وشد الضاد المعجمة
اى يسيل بعضه فى اثر بعض ويترقرق براءين وقافين اى يبقى فى العين متحيرا
يجىء ويذهب والله اعلم واتصلا اى بان لم يفصل بينهما
فاصل وكانا من كلمة واحدة او فى حكم الواحدة كمسلمى فافاد شرطين ومن عروض
عريا المتبادر من الش اولا رجاع ضمير عرى لسكون السابق ففيه شرط واحد والاولى
ارجاعه للسابق نفسه اى وعرى السابق من العروض ذاتا وسكونا ففيه شرطان
كما فى التوضيح ويدل عليه كلام الش فى المحترزات وعلى كل فالف عريا للاطلاق
وقضية ما ذكران الثانى منهما لا يشترط اصالته وهو كذلك حفني وخامس الشروط

قصى

مطلب فصل

في هذا البيت قوله ان ينكن نحو   ابدلت الواو ياءً اي تخفيفا وهنا موضع ساد
سواء تقدمت فيه الياء كما مثل ام الواو كطي ولي مصدرا طويت ولويت وكمسلي
والاصل طوي ولوي ومسلوي فعل به ما ذكر وقلبت ضمة الميم كسرة لمناسبة الياء
والاصل سيود وميوت اي من ساد يسود ومات يموت فوزنهما فيعل
بكسر العين عند البصريين وبالفتح عند البغداديين كضيغم وصيرف نقل الى
فيعل بكسرها ثم اعل وادغم لان فيعل بالكسر لم يوجد في الصحيح حتى يحمل عليه المعتل
ورد بأن المعتل نوع مستقل قد يأتي فيه ما ليس في الصحيح كفعلة بالضم جمع
فاعل المعتل كقضاة ورماة دون الصحيح فسماع سيد وميت بالكسر دليل
على انهما اصلهما ولا حاجة للتحويل على انه يقال ليس المكسور موجودا في الصحيح حتى ينقل
اليه المعتل ولم يجعل وزنهما فعيل بتقديم العين لانه غير موجود في كلامهم ووجد
من الاول ضيغم وصيرف وان كانا بالفتح   لم يؤثر وكذا في كلمة مع فاصل كزيتون
وكذا ان عرضت الياء والواو اي عرض السابق منهما للسكون بأن عرضت ذاته
كرؤية اصلها بالهمز ابدلت واوا لضم ما قبلها وكذا نحو بويع واوه بدل من الف بايع
وياء ديوان بدل من الواو الاولى في دوان بالتشديد او عرض سكونه فقط كقوي
فعل ماض بسكون الواو مخففا من كسرها كما خفف نحو علم بسكون ثانيه فلا
ابدال في ذلك كله وكذا ان تحرك السابق كطويل وغيور   يوم ايوم اي كثير
الشدة ومثله ضيون للسنور الذكر وعوى الكلب كرمى عوية فهذه صحت مع
استيفائها الشروط شذوذا وقياسها ايم وضين وعية بشد الياء المفتوحة كما
شذ الابدال مع فقد بعض الشروط في قراءة بعضهم ان كنتم للريا تعبرون
بشد الياء واصلها بالهمز كما مر فابدلت واوا ثم ياء وكما شذ ابدال الياء واوا في قولهم
عوى عوة   اصل ضبطه المعرب بالبناء للمجهول واختار الصبان ضبطه ككرم مبنيا
للفاعل بمعنى تأصل قال ورطيته منقولا عن خط ابن النحاس تلميذ المص وهو
وان كان يلزم عليه عيب السناد اولى لانا لم نجد في القاموس ولا غيره فعلا متعديا
من هذا المعنى حتى يبنى للمفعول اهـ ولك ان تفر من بشاعة القافية بجعله اسم
فاعل بوزن حذر واصله فعيل حذفت ياؤه للضرورة او تجريه على مذهب من يجوز

بناء اللازم للمجهول الفا ابدل بنقل حركة همزة ابدل الى تنوين الفا لانها همزة قطع وهذا شروع فى ابدال الالف من اختيها الواو والياء ولهذا الابدال عشر شروط كلها فى المتن منها فى هذه الابيات خمسة كما ستعلمه ان حرك التالى اى الحرف الذى يتلو الواو والياء كف اى منع اعلال غير اللام اى اعلال الواو والياء الواقعين غير لام للكلمة اى لام ثانية بان يقعا عينا او لاما اولى متحركة بعد فتحة هذان شرطان خرج بالاول نحو القول والبيع مما لم يتحرك وبالثانى نحو حيل وعوض وسور جمع سورة مما لم يفتح فيه ماقبلها وتأصل الحركة ثالث كما بينه الشارح واتصالهما رابع كما فى المتن ولم يبينه الشارح وذلك بان يكونا فى كلمة واحدة بلا فاصل بينهما فخرج نحو ان احمد وجد يزيد ونحو تباين وتعاون لعدم اتصالها بالفتح وعدم سكون ما بعدهما على التفصيل المذكور خامس لجيل بفتح الجيم والياء من اسماء الضبع وتوم بفتح المثناة فوق والواو احد التوءمين وهما الولدان فى بطن واصلهما جيئل وتوءم كلاهما بوزن جعفر بهمزة بعد الياء والواو ومثلهما فى عدم الابدال لعروض الحركة نحو لتبلون ولا تنسوا الفضل ولو سكن ما بعدهما مفرع على محذوف اى ومحل ذلك ما لم يسكن ما بعدهما فلو سكن نحو وجب التصحيح اى لئلا يلتقى ساكنان سواء كان ذلك الساكن الفا كبيان اوغيرها كطويل وغيور وخورنق كرميا اى مثال المنفى الواجب تصحيحه لكون الساكن بعد اللام الفا او ياء مشددة وانما صح ذلك لئلا يجتمع الفان فى رميا وحذف احدهما يلبس بالمفرد وحمل ما لا لبس فيه كفتيان عليه ولان ياء النسب فى علوى تقتضى ابدال الالف واوا كما مر فكيف تبدل الواو معها الفا وذلك اى سكون ما بعد اللام الذى لا يمنع اعلالها لكونه ليس الفا ولا ياء مشددة نحو خشون نحو وصح عين فعل بفتحتين هو فعلا بفتح فكسر وذا افعل حال من الثانى واشار بذلك الى شرطين آخرين ان لا تكون الواو والياء عينا لفعل وصفه على افعل ولا عينا لمصدره كل فعل كان اسم فاعله على افعل هو فعل بكسر العين اللازم الدال على لون او خلقة او وصف ظاهر فى البدن كسود وعور وحول وغيد فهو اسود واعور واحول واغيد وانما صحت عين هذا الفعل حملا على ما هو بمعناه وهو فعل بتشديد اللام كاعور واحول لان عينه صحت لسكون ما قبلها وما بعدها فحمل هذا عليه وحمل

على هذا مصدره فرح بذلك فعل الذى وصفه على فاعل كخاف فهو خائف فانه يفعل كفعل بالفتح والضم كاغيد من الغيد كالفرح وهو نعومة البدن واهيف من الهيف بوزنه وهو ضمور البطن والخاصرة وان يبن بكسر الموحدة مضارع بان اى ظهر وهذا شرط ثامن خاص بالواو اى يشترط لاعلال عين افتعل ان كانت واوا ان لا يكون بمعنى التفاعل والا سلمت فان كانت ياء اعلت مطلقا ارتاد بالراء والمثناة فوق اى طلب فان ابان انه مقابل المحذوف اى محل زوج الابدال ان لم يكن بمعنى التفاعل فان ابان انه حمل عليه اى لان تفاعل تصح عينه لفصلها من الفتح كتشاور وتبايع ولما كان هذا بمعناه حمل عليه ولتخص التصحيح بالواو لبعدها عن الالف بخلاف الياء فانها شبهت بها فاعلت ذا الاعلال بنقل حركة الهمزة الى اللام قبلها واستحق بكسر الحاء ماض مجهول وهذا شرط تاسع حرفا علة اى واوان او ياآن او مختلفان لئلا يتوالى اعلالان اى بلا فصل بينهما وهو ممنوع لاجحافه اما مع الفاصل فجائز نحو يفون اذ اصله يوفيون ولا يرد توالیهما فى ماء وشاء وترى من الرؤية لانها شاذة عن القياس على انه قيد فى شرح الكافية منع توالى الاعلالين بكونهما من جنس واحد اما اذا اختلفا كهذا فلا يمتنع وعليه فلا شذوذ والاحق بالاعلال الثانى اى لان الطرف محل التغيير نحو الحيا اى بالقصر وهو المطر وكذا الهوى بالقصر وهو ميل النفس الى الشئ وشاع فى المذموم اما الممدود منهما فليس مما نحن فيه لان عينه لا تستحق الاعلال المنعه بالالف الساكنة بعدها والحيا مثال للاجتماع ياءين لانه من حييت والهوى للواو والياء لانه من هويت ومثال الواوين الحوى بفتح الحاء المهملة مصدر حوى بالكسر كقوى اذا اسود فلامه واو وعينه لقولهم فى تثنيته حووان وفى جمع احوى حو بالضم والتشديد وكذلك قوى اصله بواوين من القوة نحو غاية مثلها راية وكذا آية عند الخليل فاصلها غيية وريية واييه قلبت الياء الاولى الفا شذوذا لان القياس قلب الثانية لكن سهله كون الثانى غير طرف قاله فى التسهيل وهذا اسهل الوجوه فى آية وقيل اعلت الثانية فصار ايا كنواة ثم قدمت اللام على العين فوزنه فلعة بفتحات وقيل اصلها ايية بضم الاولى كسمرة وقيل اييه كنبقة واعلالها على القياس لان الثانية لا تستحق

الاعلال لعدم فتح ما قبلها وقيل آية كفاعلة او اية بشد الياء وكلاهما مردودة كما فى التصريح ع
ما آخره بالنصب ظرف لزيد وما يخص نائب فاعله والجملة صلتها الاولى وان
يسمّ فاعل بالجيب الواقع خبرا عن عين اى وعين اللفظ الذى زيد فى آخره
ما يخص الاسم واجب سلامتها وهذا عاشر الشروط وحاصله ان لا تكون الياء
والواو عينا لما فى آخره زيادة تختص بالاسم نحو جولان مصدر جال يجول وهيمان
مصدر هام يهيم وانما سلمت عينهما لان زيادة الالف والنون فى آخرهما ابعدتهما
عن الفعل الذى هو الاصل فى الاعلال لانهما لا يلحقانه اصلا ومثلهما الالف
المقصورة عند بعض لاختصاصها بالاسم ولذلك صحت عين صورى بفتحات اسم ماء
وحمار حيدى بوزنه اى يحيد عن ظله لنشاطه وحكم الاخفش بشذوذ هذين لان
الالف وان اختصت بالاسم لا تخرجه عن صورة فعل اسند لالف الاثنين كجرى
فلا تمنع الاعلال كما لا تمنعه التاء اتفاقا لانها وان اختصت بالاسماء لكن جنسها
يلحق الماضى فلا يثبت بلحاقها للاسم مباينة الفعل وذلك نحو قاله وباعه جمعى
قائل وبائع والاصل قولة وبيعة ككملة وشذ تصحيح حوكة وخونة جمعى حايك وخائن
وشذ ماهان وداران وقياسهما موهان ودوران لان اصلهما تثنية ماء
ودار وفى نسخ هامان بتقديم الهاء وقياسه هيمان لكن قيل ان هامان وداران
اعجميان فلا يحسن عدهما فيما شذ وقيل يا نحو هذا البيت دخيل فى هذا الفصل
لعدم مناسبته لما فيه من ابدال احرف العلة فالاولى ذكره مع التاء والطاء والدال
لاتفاق الكل فى انها غير علة او افراده بفصل كما فعله الموضح والحاصل ان المصنف بين فيما تقدم
ابدال الهمزة وحروف العلة الذى لا يتوقف على نقل حركة وذكر فى الفصل الآتى ابدالها المتوقف على النقل
ثم بين باقى حروف الابدال فى فصل ذو اللين نحو فكان الاولى تاخير الميم مع ذلك فيما مفعول
ثان لاقلب والنون مفعوله الاول واسم كان يعود للنون والاولى التعبير بالابدال لان البا
الانان يقال لاحظ اصطلاح القراء فى تسميتهم هذا العمل اقلابا المنفصلة اى عن البا بان
كانا من كلمتين ودخل فى النون الساكنة المنفصلة التنوين نحو من تاقه وتبدل الميم من الواو فى
فم ومن النون المتحركة شذوذا كقولهم فى البنان اى الاصابع البنام والله اعلم
وفيه اربع مسائل بلا ذكر الاولى فى قوله لساكن صح والثانية قوله ومثل فعل نحو

مطلب فصل فى النظم

والثالثة والف الافعال نحو والرابعة وما الافعال نحو وبعد النقل في المسائل الاربع
يجب ابقاء الحرف المعتل ساكنا ان جانس الحركة المنقولة كما مثل الناظم من نحو يبين ويقوم
والا وجب قلبه من جنسها كيخاف ويخيف اصلهما يخوف كيذهب ويخوف كيكرم
نقلت فتحة الاول وكسرة الثاني الى الخاء ثم قلبت الواو الفا في الاول لتجانس الفتحة
قبلها وياء في الثاني لسكونها اثر كسرة   من ذي لين جرى على قول من يطلق اللين
على المتحرك من حروف العلة والمشهور اختصاصه بالساكن منها مطلقا واما المد فهو
الساكن بعد حركة تجانسه واما العلة فعامة ومثل ذي اللين فيما ذكر الهمزة   وجب
نقل حركة العين نحاى لثقل الحركة هنا ولو فتحة على الواو والياء وان سكن ما قبلهما
للزومها بخلافها في دلو وظبي لانها حركة اعراب لا تلزم مع ان الاسم اخف من الفعل
كما استثقلت الفتحة في معدي كرب دون قاض للزومها مع كون المركب ثقيلا يحتاج ج
للتخفيف   نحو يبين اما بفتح الياء مضارع بان اي ظهر فاصله كيضرب او بضمها
مضارع ابان فاصله كيكرم وكل صحيح   وكذلك فعل في ابن فاصله ابين كاكرم
نقلت كسرة الياء الى الباء ثم حذفت للساكنين   غير صحيح دخل فيه الهمزة لان الم
ادرجها في حروف العلة فلا نقل في نحو يأيس كيعلم مضارع ايس لان الهمزة معرضة
للاعلال بقلبها الفا تخفيفا والالف لا ينقل اليها لعدم قبولها الحركة ولذا لم ينقل في
نحو بايع وقاول واما عدم النقل في بين وعوق بشد الياء والواو مع تحرك عينهما بنا
على ان اول المضاعفين هو الزائد فلانه يلزم عليه قلب المنقول اليه الفا لتحركه وانفتاح ح
ما قبله فيلتقي ساكنان فان حذف الاول قلب بين وعوق بالسكون او الثاني قلت
بان وعاق وفي ذلك الباس صيغة اخرى فترك اما على ان الثاني من المضاعفين
هو الزائد فالعين ساكنة وليس الكلام فيها افاده المصرح وتبعه الحواشي وفيه ان المنقول ل
اليه لعروض حركته لا يصلح لقلبه الفا كما علم من قوله بتحريك اصل فالقياس قلب الثاني
لتحركه في الاصل وانفتاح ما قبله الان فيصير بيان وعواق وهو ايضا ملبس بصيغة
الاسم فترك   بلام علا اي حكم بان لامه حرف علة قال ابن غازي وانما زاد ذلك
مع علمه من قوله اهوى ليشمل غير افعل كاستهوى   فعل تعجب اي لان ما افعله
يشبه افعل التفضيل في الوزن والدلالة على المزية وهو لا يعل لما سياتي وكذا اشبه

وحمل افعل به عليه   ونحو ابيض واسود بشد آخرهما لانه لو نقلت حركة عينه
لفائه لوجب قلبها الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن فتحذف همزة الوصل
للاغتناء عنها فيصير باض وساد بالتشديد فالتبس باسم الفاعل من البضاضة
وهي نعومة البشرة ومن السد تصحيح   ونحو اهوى اي للائي التي فيه اعلالان
في اللام والعين   وفيه وسم اي علامة يمتاز بها عن المضارع بأن يشبهه في الوزن
فقط والزيادة فقط بخلاف ما يشبهه فيهما كأقوم واسود بوزن اعلم فلا يعل
لئلا يتوهم انه فعل وكذا لو باينه فيهما لبعده عن الفعل الذي هو الاصل في الاعلال
فعلى هذا لو بنيت من البيع او القول اسما على مثال تضرب قلت تبيع وتقول
بكسر التاء والواو لئلا يلتبس بالفعل لو نقلته واما يزيد علما فمنقول بعد اعلاله كما
سيأتي   في زيادته فقط اي الزيادة الخاصة به وهي حروف المضارعة   تبيع
بكسر الفوقية والموحدة وسكون التحتية   وهو مثال تحلئ اي اسم مبني من البيع
على مثاله وليس المراد به تبيع البقر وهو ابن سنة منها لان هذا من التبع اي يتبع
امه في المرعى فتاؤه اصلية ومفتوحة لا مكسورة وتحلئ بكسر التاء الفوقية وسكون
الحاء المهملة وكسر اللام فهمزة يطلق على قشر الاديم والجلد مما يلي منبت الشعر وعلى
وسخ وشعر   من بيع اي حال كون تبيع مأخوذا من بيع وهو مصدر باع
ولو بنيت على مثال تحلئ من القول قلت تقيل بكسرتين والاصل تقول نقلت
كسرة الواو الى الساكن قبلها ثم قلبت ياء لسكونها اثر كسرة فهذا النوع اشبه المضارع
في زيادته الخاصة به في اوله وفيه وسم امتاز به عن الفعل وهو كونه على وزن خاص
بالاسم لان تفعلا بكسر التاء والعين لا يكون في الفعل وكذا تفعل بضمهما
فيعل ما وازنهما من الاسماء   مقام اي بفتح الميم فاصله مقوم كيعلم المبني للفاعل
او بضمها فاصله كالمبني للمفعول وكذا مقيم ومبني اصلهما ايكرم بالكسر فيعل كل ذلك
لامتيازه من الفعل بزيادة الميم الخاصة بالاسماء وانما صحح نحو مدين ومريم لان
ميمه اصلية فوزنه فعلل لا مفعل   اعل كيزيد اي استصحب اعلاله لانه انما يعل
قبل النقل لا بعده   ومفعل بكسر الميم وفتح العين وكذا المفعال وهذا محترز
قوله ضاهى مضارعا على ما سيأتي   عوض حال من التاء وقف عليه بالسكون على لغة

ربيعة بالنقل اى السماع متعلق بعرض والباء للملابسة وحمل مفعل الخ
اشار بذلك الى ما قاله المص وابنه ان مفعلا يستحق الاعلال لشبهه المضارع فى الوزن
فقط اذ هو كتعلم عند من يكسر حرف المضارعة لكنه حمل على مفعال فى التصحيح لشبهه
به لفظا اذ لا فرق بينهما الا بالالف ومعنى لان كلا اسم آلة كمخيط ومخياط او صيغة
مبالغة كمقول ومقوال ولم يعكس لاصالة التصحيح وتعقبه الموضح بانه لو صح ذلك لزم
تصحيح مثال تحلى من البيع لشبهه بتحسب وتضرب فى تلك اللغة وزنا وزيادة وهو
ممنوع والظاهر ان تصحيح نحو مخيط لعدم شبهه الفعل اصلا اذ كسر حرف المضارعة قليل
لا يلتفت اليه او لانه مقصور من مفعال كما قاله الخليل فاستصحب تصحيحه بعد
حذف الالف فهو هو لا انه محمول عليه ثم هو على تسليم ما قاله لا يستحق الاعلال
لذلك عند الجميع بل فى تلك اللغة فقط فان الف حذف الخ افاد كالمتن ان
المحذوف هو الالف الثانية وهو الصحيح لزيادتها وقربها من الطرف وحصول
الثقل بها وهو مذهب الخليل وس والمص ولذا قال والف الافعال الخ وقيل هى
بدل العين لان بدلها يحذف كثيرا فى غير هذا ولان تعويض التاء لم يعهد
فى غير الاصول وقلبت الواو الفا الخ لايرد ان شرط قلب العين الفا ان
لا يسكن ما بعدها كما مر فى قوله وان سكن كف الخ لان محل ذلك فيما اعلاله
بالاصالة اما الافعال والاستفعال فبالحمل على الفعل تنبيه قد ورد تصحيح
افعال واستفعال وفروعهما فى الفاظ منها اعول اعوالا واغيمت السماء اغيماما
واستحوذ استحواذا واستغيل الصبى استغيالا اى شرب الغيل بفتح المعجمة
وهو اللبن الذى ترضعه المراة وهى تؤتى او وهى حامل وهذا شاذ عند النحاة وقيل
لغة فصيحة يقاس عليها لمجانسة الفتحة قبلها او لتحركها فى الاصل وانفتاح
ما قبلها الآن من النقل ومن حذف اى دون التعويض بالتاء
مفعول اى فاسم مفعول الفعل الثلاثى وقوله به متعلق بعن اى حقيق
فحذفت واو مفعول اى عند س وقال الاخفش عين الكلمة لان واو مفعول
جاءت لمعنى وهو كونها علامة اسم المفعول فلا تحذف ولان المعهود حذف
اول الساكنين كقل وبع وقاضٍ لا الثانى واجيب عن الاول بانها لو كانت

علامة

علامة اسم المفعول لوجبت فى الزائد على الثلاثة كالمنتظر وانما العلامة الميم
ويجئ بالواو لرفضهم مفعلا بالضم فى الكلام الا فى مكرم ومعون ومهلك ومألك
بسكون الهمزة وضم اللام بمعنى الرسالة ومن الثانى بأن محل ما ذكر فيه اذا كان
ثانى الساكنين صحيحا كما مثله وهاهنا معتلا لان تصريح وقد يقال فى الجواب الاول
تسليم انها تجئ بها المعنى وهو الفرق بين المرفوض والمستعمل فلا يليق حذفها
لفوات ما تجئ بها لاجله تقديرا لان وزن نحو مصون يكون عند س مفعل باثبات
اصوله كلها وهو مرفوض عند الاخفش مفعول بحذف العين فتدبر وتظهر ثمرة
الخلاف فى نحو مسوء بالهمزة اذا خفف فعند الاخفش يقال مسو بشد الواو لان
الهمزة اذا وقعت اثر واو زائدة لغير الالحاق خففت بقلبها واوا وادغامها فيها وعند
س مسو بنقل حركة الهمزة الى الواو لكونها اصلية ثم حذفت الهمزة كما يقال فى تخفيف
خبأ خب   فصار مبيع ومقول اى بفتح الاول وضم الثانى وسكون الثالث
وكان حق مبيع اه اى لما مر فى قوله ووجب ابدال واو بعد ضم من الف ويا اه
من انه يجب قلب الياء واوا لضم ما قبلها كموقن فى ميقن الا انه اذا وقعت عين جمع فان
الضمة تقلب كسرة لتصح الياء كبيض وهيم فى جمع ابيض واهيم ومر ايضا ان س
يجعل الياء الواقعة عينا للمفرد كعين الجمع فيوجب قلب الضمة كسرة لتصح الياء
وان الاخفش يقلبها فى المفرد مطلقا سواء كانت فاء او عينا ويبقى الضمة قبلها
فقد جرى س هنا على مذهبه فبعد ان حذفت واو مفعول قلبت الضمة كسرة
لتصح الياء لانها عين مفرد واما على رأى الاخفش من المحذوف العين فيصير بعد
النقل والحذف مبوع فكسرت الفاء وقلبت الواو ولئلا يتوهم انه من ذوات الواو
كمقو وليس كسر الفاء لاجل الياء المحذوفة كما توهم حتى يرد عليه ان مذهبه ابقاء الضم
مع الياء الموجودة ثم قلبها واوا فاولى ابقاؤه مع المعدومة وانما هو للفرق المذكور
فلم يخالف مذهبه المار والحاصل ان ذوات الواو لا عمل فيها سوى الحذف
والنقل واما ذوات الياء كمبيع ومعول ففيها مع النقل على مذهب س حذف
الواو الزائدة وقلب الضمة كسرة لتصح الياء التى هى العين وعلى رأى الاخفش
حذف العين وقلب الضمة كسرة ثم الواو الزائدة ياء لدفع توهم اصالتها فتدبر

من نحو عدى هو كل فعل واوى اللام مفتوح العين فخرج يائى اللام مطلقا وواويها
مع كسر العين كرضى وقوى فلا يترجح فيه التصحيح على التفصيل الآتى واما مضمومها
فلا يبنى منه اسم مفعول لكونه لازما وذكر هذه المسألة هنا انما هو باعتبار حذف واو
مفعول وان لم يكن فيه نقل كالاول فالاجود التصحيح اى حملا على فعل الفاعل
لكون الاصل كعدا ودعى فان واوه لا تنقلب ياء وان قلبت الفا اذ الاصل عدو
ودعو على فعل اى بفتح فكسر نحو معدى اصله معدو بواوين الاولى واو
مفعول والثانية لام الكلمة فقلبت الثانية ياء حملا على فعل المفعول لان واوه تقلب
ياء لتطرفها اثر كسرة كدعى ثم الاولى لاجتماعها مع الياء ساكنة ثم ادغم وكسرت الضمة
لمناسبة الياء نحو مرضى اصله مرضوو قلبت الثانية ياء حملا على الفعل لانها تقلب
فيه لكسر ما قبلها سواء بنى للفاعل او للمفعول ثم الاولى لاجتماعها مع الياء الخ وانما
كان الاعلال فى ذلك هو الفصيح الوارد فى القرآن لان موافقة المفعول لفعله
اولى من مخالفته ومحل ذلك ما لم يكن فعل المكسور واوى العين والا تعين
الاعلال كقوى فهو مقوى والاصل مقوو قلبت الواو الاخيرة فى النقل ثلاث
واوات فى الطرف مع الضمة ثم الوسطى لاجتماعها مع الياء الخ والحاصل ان واوي
اللام ان كان مفتوح العين اخير فى مفعوله التصحيح او مكسور العين غير واويها
اختير فيه الاعلال او واويها وجب الاعلال كذا اى ذو وجهين الخ كذا انما
حال من الفعول بضمتين او صفة لمصدر محذوف اى جاء الفعول مجيئا مثل ذلك
وذا وجهين حال ايضا منه مؤكدة لما يستفاد من التشبيه ومن ذى الواو حال ثالثة
او متعلق بجا بتضمينه معنى اخذ ولام جمع حال من الواو وظاهر المتن التسوية
بين فعول الجمع والمفرد فى الوجهين وليس كذلك كما بينه الشارح وقد دفع هذا بالكافية
بقوله ورجح الاعلال فى الجمع وفى مفرد التصحيح اولى ما قفى واطلق جواز الوجهين
فى فعول وهو مشروط بان لا يكون من باب قوى والا وجب الاعلال كما فى
المفعول نحو عصى ودلى بكسرتين ثم ياء مشددة مثالان للاعلال ولا ضل
عصوو ودلوو بضمتين ثم واوين قلبت الثانية ياء لثقل الواوين مع الضمة
فى الجمع ثم الاولى لاجتماعها مع الياء ثم ادغم وكسرت العين لمناسبة الياء والفاء

اتباعا

اتباعًا لها وقد لا تكسر الفاء كقراءة الحسن فالقوا حبالهم وعصيهم بضم العين
وقيل لما كانت واو فعول زائدة ساكنة لم يعتد بها فكان الواو الاخيرة وليت
ضمة فقلبت ياء لما قيل في ادل جمع دلو فلما اجتمعت مع الواو قلبت ياء وادغم نحو وقد
قيل بذلك في المفعول المار ونحو ابو ونحو مثالان للتصحيح وهو شاذ في الجمع
كما في التسهيل والتوضيح وكذا الاعلال المفرد خلافا لظاهر النظم والاصل ابوو ونحوو
كفلوس فادغم والنحو اما بالجيم وهو السحاب الذي هراق ماءه او بالحاء المهملة وهو
الجهة حكى ابكم لتنظرون في نحو كثيرة والتصحيح اجود الذي في التوضيح
وغيره انه واجب لخفة المفرد والاعلال شاذ وشاع انه نص غيره من النحويين
على اطراده وان كان التصحيح اكثر على الاصل وهذا تاسع موضع لقلب الواو ياء
وهي وقوعها عينا لجمع على فعل بالضم والتشديد وتقدمت العاشرة ونمي اي
نسب للعلماء صايم اصله صاوم لانه من الصوم ابدلت الواو همزة لما مر وكذا
قايم وجايع وصيم اصله صوم فاستثقل اجتماع واوين وضمة مع ثقل الجمع
فخفف بقلبهما يائين لانهما اخف تصريح وجب التصحيح اي لخفته ولبعد
الواو عن الطرف الذي هو محل التغيير بسبب الالف وكذا يجب التصحيح ان اعتلت
اللام كشوى وغوى بشد الواو جمعي شاو وغاو لئلا يتوالى اعلالان ويجوز في نحو
نيم بعد اعلاله ضم الفاء وكسرها والضم اولى والله اعلم

مطلب فصل في ابدال فا الافتعال وتائه

ذو اللين مبتدا خبره جملة ابدل وفا حال من تا نائب فاعل العائد لذي اللين
وهو مفعوله الاول وتا مفعوله الثاني وكل من فا وتا بالقصر وتقدم للشاطبي
ان ما قصر من اسماء هذه الحروف منون على حد شربت ما وصوب ابن غازي عن
بعضهم عدم تنوينها لانها مبنية لوضعها وضع الحروف واختار الصبان جواز التنوين
على انه مخلص من المحدود وعدمه على وضعه كذلك ابتداء فاؤها حرف لين
مراده به الياء والواو فقط اذ الالف لا تقع فاء مطلقا ولا عينا ولا لاما بطريق
الاصالة وجب ابداله تاء اي بعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لقرب
مخرجيهما ومنافاة صفتيهما لان حرف اللين مجهور والتاء مهموسة وايضا لو اقر
لتلاعبت به حركات ما قبله فيكون ياء بعد الكسرة والفاء بعد الفتحة وواوا بعد الضمة

فأبدلوا منه حرفا يلزم وجها واحدا وخصوا التاء لتدغم فيما بعدها هذه هي اللغة
الفصحى وبعض الحجازيين يجعلون الفا بحسب الحركات قبلها فيقولون ايتصل
ياتصل فهو موتصل وحكى الجرمي ابدالها همزة كائتصل يأتصل فهو مؤتصل وهو غريب
نحو اتصل نحو مثال للواوي ومثال اليائي اتسار واتسر ومؤتسر والاصل
ايتسار وايتسر ومؤيتسر قال في الصحاح الميسر كمجلس قمار العرب يقال يسر الرجل
يسرا من باب وعد فهو ياسر اهـ وهو مأخوذ من اليسر لظنهم انه يورث اليسار
والاصل اوتصال انظر عبارته ان الواو تبدل تاء ابتداء وهو المختار وقيل
تبدل اولا ياء لكسر ما قبلها في الماضي لا المصدر لان الواو لا تثبت ساكنة بعد الكسر
وحمل الباقي عليهما ثم تقلب الياء تاء وقد يقال هذه الواو لم تثبت مع الكسرة لعدم
بقائها دائما فتنقلب تاء من اول الامر تقليلا للعمل اذ لا فائدة فيما ذكر وان
كان قياسيا وايضا لو قلبت ياء لامتنع قلب هذه الياء تاء كما في الياء المنقلبة عن
الهمزة في نحو ائتكل بجامع عدم الاصالة الا ان يجاب عن هذا بان التاء لما لم تبدل
من الهمزة اصلا امتنع ابدالها من بدلها وهو الياء التحتية بخلاف الواو فانها تبدل تاء
في غير هذا الباب كتراث ونحوه فجاز هنا ابدالها من بدلها افتعل ثم تبدل
الهمزة اي الثانية الساكنة وهي فاء الكلمة ياء لسكونها بعد همزة الوصل المكسورة
وشذ اتزر اما فعل ماض معلوم اي لبس الازار فيكون بفتح التاء والزاي او امر فبكسر
الزاي ولا يصح ماضيا مجهولا لانه كان اصله اوتزر بالواو لا بالياء كما في الشرح واصله
الاصيل بهمزة مكسورة للوصل فساكنة هي فاء الكلمة لانه من الازار قلبت الثانية ياء
من جنس حركة ما قبلها ثم الياء تاء فصار اتزر بالادغام فهذا الابدال الثاني شاذ
يقتصر على السماع والقياس ابقاء الياء كما قال به المص وقيل خطأ لكن اجازه البغداديون
كما حكاه الزمخشري وعلى قولهم يتخرج ادغام عوام المحدثين اتزر في حديث عائشة المتقدم
وقول الشارح كالاشموني وشذ قولهم اتزر صريح في انه من المسموع وسكت الشارح عن ذكر اتكل
الذي في المتن تبعا لابن المص فانه لم يمنع فمراده بالتمثيل به انه مما سمع الابدال في
جنسه لا في شخصه ونقل المرادي عن بعضهم سماعه وهو صريح قول التوضيح وشذ
قولهم اتكل ومن المسموع ايضا اتمن من الامانة وقياسه اوتمن بالواو وان كان ماضيا

مجهولا

مجهولا او يتمن بالياء ان كان معلوما واما اتخذ فالصحيح انه من تخذ يتخذ تخذا
كتعب يتعب تعبا بمعنى اتخذ كما ان اتبع من تبع فتاؤه الاولى اصلية لا بدل
عن همزة اخذ كما وهم فيه الجوهرى فجعله من الشاذ والثانية تاء الافتعال وقال
بعضهم انه من وخذ بالواو لغة فى اخذ فاصله اوتخذ ابدلت الواو تاء على القياس
وتخريجه على هذه اللغة وان كانت قليلة اولى من قول الجوهرى طا نائى تا مبتدا
خبره رد ماضيا مجهولا كابدل لسابق عليه ونائب فاعله يعود على تا وطا مفعوله
الثانى فان جعل رد امرا كان تا مفعوله الاول لا مبتدا لاحتياجه الى تقدير الرابط
وجب ابداله طاء اذا اى لثقل التاء مع الحرف المطبق لقرب مخرجيهما وتباين صفتيهما
اذ التاء مهموسة مستفلة والمطبق مجهور مستعل كما يعسر النطق بها بعد الدال
والذال والزاى لان هذه جهرية كالمطبق فاحتيج فى تسهيل النطق الى ابدال التاء
حرفا يوافقها فى المخرج ليشعر بها ويوافق ما قبلها فى الصفة وهو الطاء والدال واذا
ابدلت طاء بعد الطاء او دالا بعد الدال وجب الادغام لاجتماع المثلين كاطهر واطعن
وادان او طاء بعد الصاد والضاد ودالا بعد الزاى جاز الفك كاصطبر واضطجع
وازدجر والادغام بقلبها من جنس ما قبلها كاصبر واضجع وازجر ويمتنع العكس
كاطبر واطجع وادجر لئلا يفوت صفير الصاد والزاى واستطالة الضاد اما
الطاء بعد الظاء المشالة والدال بعد الذال المعجمة فيجوز فيهما الاوجه الثلاثة وقد
روى قوله هو الجواد الذى يعطيك نائله عفوا ويظلم احيانا فيظطلم
هكذا بالفك ويظلم بشد المعجمة وبشد المهملة وقرئ قوله تعالى فهل من مذدكر
بالفك ومدكر بشد المهملة ومذكر بشد المعجمة وهو شاذ فتدبر والله اعلم

مطلب فصل فى الاعلال بالحذف م

وهو نوعان مقيس وشاذ فالمقيس الذى تعرض لذكره هنا وهو
ثلاثة انواع ما يتعلق بفاء الكلمة وما يتعلق بحرف زائد فيها وما يتعلق بعينها
ولامها على الخلاف الآتى وقد ذكرها على هذا الترتيب كل واحد فى بيت وبنتى
متصف اى صيغتى شخص متصف اى الصيغتين الدالتين على الذات المتصفة بذلك
المعنى على جهة القيام به او الوقوع عليه وهما اسما الفاعل والمفعول اذا كان
الفعل الماضى اى المفتوح العين فخرج مضمومها فلا تحذف فاء مضارعه كوضؤ

يوضؤ ووشم يوشم وفي مكسورها تفصيل يعلم مما سيأتي مغتل الفاء
اي بخصوص الواو كما يفيده تخصيصها بالحذف في المثال اما الياء فلا تحذف
انهما شذ من قول بعضهم يسر ييسر كوعد يعد ويئس يئس والاصل ييسر
وييئس وبعد اصله يوعد فثقلت الواو بوقوعها بين الياء المفتوحة
والكسرة وهما ضدان لها فحذفت وحمل على المبدوء بالياء اخواته كاعد ونعد وتعد
وكذا الامر نحو عد فاصله اوعد فحذفت الواو حملا على المضارع المبدوء بالياء
اغتنى عن الهمزة بتحريك ما بعدها وكذا حمل عليه المصدر الذي على فعل بكسر
فسكون وافهم قوله كوعد ان الحذف مشروط بفتح حرف المضارعة فلا تحذف
الواو من يوعد بالضم سواء فتحت العين او كسرت وشذ من ذلك يدع ويذر
مجهولين في لغة وبكسر عين الفعل فلا حذف في مفتوحها كوجل يوجل ووجع
يوجع ولا في مضمومها كوضؤ يوضؤ وشذ قول بعضهم وجد يجد بالضم وهي
لغة عامرية واما حذف الواو من يقع ويضع ويهب مع انها بفتح العين فللكسر
المقدر لانها لكون ماضيها فعل بالفتح ينقاس مضارعها على يفعل بالكسر
لكنه فتح تخفيفا لكون عينه او لامه حرفا حلقيا فكان الكسر مقدرا فيه واما يسع
ففتحه قياسي لكون ماضيه وسع بالكسر ووثق يثق وورث يرث لانه قد ورد
الكسر في مضارع فعل المكسور كومق يمق فحيث حذفت واو يسع دل على ان اصله
الكسر لكنه فتح تخفيفا لحرف الحلق وعده افاد التمثيل به ان لحذف الفاء
شرطين كونها في مصدر على فعل بكسر فسكون وكونه لغير الهيئة فلا تحذف من
اسم غير مصدر وشذ رقة للفضة وحشة للارض الموحشة ولا صفة بمعنى
ترب وهو المساوي في العمر ولا مما قصد به الهيئة كوعدة الامير ووقعة زيد للانبا
وبوجود الشرطين يجب الحذف كعدة وصلة وثقة ومقة فاصلها وعد ووصل
ووثق وومق بكسر فسكون حذفت فاؤها حملا على مضارعها كما مر ونقلت
كسرتها للعين لتدل عليها وربما فتحت العين لفتحها في المضارع كسعة وضعة
بالفتح ويكسران في لغة وبها قرأ شاذا ولم يوت سعة من المال بالكسر وشذ
الضم في صلة ثم اتى بالتاء عوضا عن الفاء فحذفها شاذ خلافا للفراء واما قوله

واخلفوك

واخلفوك دما الامر الذى وعدوا فخرج على ان عدى جمع عدوة بضم فسكون
بمعنى ناحية وكذا الجمع بينهما شاذ كقول بعضهم وعدة ووشية وجهة لكن قال
الفارسى لا شذوذ فى وجهة لانها اسم للمكان المتوجه اليه لا مصدر حتى تحذف
فاؤه وظ كلام الشيخ انه مصدر وسوغ عدم الحذف فيه كونه لا فعل له اذ لا موجب
للحذف الا الحمل على المضارع ولا يحفظ وجه يجه بل توجه واتجه ومصدره التوجه
والاتجاه فحذفت زوائده وقيل وجهه يجب حذف الهمزة اى الزائدة على اصول
الثلاثى لتصيره رباعيا كهمزة اكرم وامن بالمد اذ اصلهما اكرم كظرف وامن كفرح
اما الهمزة الاصلية فى نحو اكل واخذ وامن بشد الميم فلا تحذف بل تقلب الفا فى نحو
آكل وواوا فى نحو اومن لم وتحقق كما علم مما مر واما همزة افعل فلزيادتها تحذف فى
المضارع المبدوء بهمزة التكلم لئلا يجتمع همزتان فى كلمة وحمل على المبدوء بالهمزة
اخواته وصيغتا الفاعل والمفعول والاصل يوكرم اى بوزن يدحرج
لان حرف المضارعة يدخل على حروف الماضى باسرها وكذا موكرم بوزن
مدحرج فحذفت الهمزة لما مر ويمتنع اثباتها الا فى ضرورة كقوله فانه اهل لان يوكرما
اوندور كقولهم ارض مؤرنبة بكسر النون اى كثيرة الارانب وكساء مؤرنب اذا خلط
صوفه بوبر الارانب والقياس مرنبة كمكرمة بناء على ان همزة ارنب زائدة
وهو الاظهر اما على انها اصلية فلا يكون كذلك نادرا تنبيه لو ابدلت همزة
افعل هاء كهراق فى اراق او عينا كعنهل الابل فى انهل لم تحذف لعدم مقتضى
الحذف فتقول هراق يهريق فهو مهريق ومهراق بفتح الهاء فى الكل وعنهل
يعنهل الخ ظلت بالكسر مبتدا والثانى بالفتح عطف عليه واستعملا خبر فالضمير
للتثنية وقرن بالكسر مبتدا خبره فى اقررن اى مستعمل فيه فحذف المتعلق الخاص
للدليل عليه باستعمالا قبله او هو فاعل محذوف يدل عليه استعملا وقرن الثانى
بالفتح مبتدا خبره نقل فالفه للاطلاق هذا ما يفيده صنيع الش كالاشمونى
اذا اسند الفعل الماضى اى الثلاثى اما الزائد عليها ففيه تمامه نحو اقررت وشذ
احسبت فى احسست وخرج بالماضى المضارع والامر ففيهما الوجهان الاولان
فقط كما سيأتى فى الش المضاعف هو من الثلاثى ما عينه ولامه من جنس واحد

المكسور العين خرج مفتوحهما فيتعين اتمامه لعدم ثقله نحو حللت وشذ
همت في هممت والثاني حذف لامه هذا ما في ش الكافية وذهب في التسهيل
الى ان المحذوف العين وهو ظ كلام س وسيجري عليه الش في اقررن الآتي فجرى في
كل محل على قول من قولي المص على وزن يفعل اي بالكسر وفي يقررن اي
بكسر الراء الاولى ويقرن بكسر القاف منقولا لها من الراء وكذا قرن لانه من قر
بالمكان يقر كضرب يضرب فلما اجتمع مثلان اولهما مكسور حسن الحذف تخفيفا
كما فعل بالماضي وقيل هو من الوقار يقال وقر يقر فيكون يقرن وقرن محذوف
الفاء مثل يعد واصله يوقرن ويرجح الاول توافق القرائتين واصله
اقررن اي بفتح الراء فينقل للقاف ثم تحذف وكذا المضارع من قولهم قر
بالمكان اي استقر كعلم يعلم فاصله قرر بالكسر يقرر بالفتح وهذه لغة ثانية حكاها
ابن القطاع من ايمة اللغة ولد سنة ثلاث وثلاثين واربعمائة ومات سنة
خمس عشرة وخمسمائة وهذا نادر اي لا يطرد كما اشار له بقوله نقلا وصرح
به في الكافية واما قرن بالكسر فمطرد كما هو مفاد المتن وصريح الكافية وظ التسهيل
عدم اطراده بل ذهب ابن عصفور الى ان الحذف في ظللت كذلك وصرح س
بشذوذه وانه لم يرد الا في لفظتين من الثلاثي ظلت ومست وفي لفظ ثالث
من المزيد عليه وهو احست والى الاطراد ذهب الشلوبين وحكى في التسهيل
ان الحذف لغة سليم وبه يرد على ابن عصفور والله اعلم مطلب الادغام
هو بسكون الدال لغة الكوفيين وبشدها افتعال منه لغة البصريين وهو لغة
الادخال يقال ادغمت اللجام في فم الفرس وادغمته بالتشديد اي ادخلته واصطلاحا
الاتيان بحرفين ساكن ومتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما بان ينطق بهما
دفعة واحدة وسمي ذلك ادغاما لخفاء الساكن عند المتحرك فكانه داخل فيه
وخرج بالمخرج الواحد الاخفاء فان الحرف المخفي ليس من مخرج ما بعده والادغام
يكون في المتماثلين وفي المتقاربين في كلمة وفي كلمتين وهو باب متسع
وم انه يدخل جميع الحروف ما عدا الالف اللينة واقتصر الناظم على ادغام المثلين
في كلمة لانه اللائق بالتصريف واما اللائق بالقراء فهو اعم اول مثلين

مفعول مقدم لادغم بسكون الدال فعل امر همزته للقطع مفتوحة لكن ينقل فتحها لتنوين كلمة بسكون اللام للوزن لا كجمل عطف على محذوف اى فى كلمة بوزن مخصوص لا كجمل الخ صفف جمع صفة كغرف وغرفة يطلق على بناء فى الدار وعلى الظلة كالسقيفة وذلل بضمتين جمع ذلول بالمعجمة ضد الصعبة وكلل بكسر ففتح جمع كلة بكسر فتشديد ستر رقيق يخاط كالبيت ويسمى فى عرفنا بالناموسية تصريح ولبب بفتحتين وموحدتين موضع القلادة من الصدر ويطلق على السير الذى يشد فى صدر نحو الحمار يمنع الرحل بالمهملة من التاخر وعلى ما استدق من الرمل وجسس بضم الجيم وشد السين الاولى جمع جاس اسم فاعل من جس الشئ اذا لمسه بيده او من جس الخبر اذا فحص عنه وهو الجاسوس كاخصص فعل امر اصله بسكون الصاد الثانية وابى مفعوله مضاف لياء المتكلم لكن نقلت فتحة الهمزة الى الصاد وحذفت تخفيفا كما هو شانها بعد الساكن نحو قد افلح فى اوتى كهيلل فعل ماض زيدت فيه الياء لالحاقه بدحرج ومصدره هيللة كدحرجة ويقال فيه هلل تهليلا وهو احد الالفاظ المنحوتة من المركبات كما مر فى البسملة اذا تحرك المثلان اى كل منهما فى ذلك كما اذا اسكن ثانيهما فيمتنع الادغام كظللت اقول الحق لان شرط الادغام تحريك المدغم فيه وكذا ان عرض تحريكه كما سياتى فى اخصص ابى اما اذا اسكن اول المثلين فيجب ادغامه الا اذا كان هاء سكت لان الوقف عليها منوى ولذا ضعف قياسا ادغام ورش ماليه هلك او كان همزة مفصولة من فاء الكلمة كلم يقرا احد فان ادغامه ردى بخلاف المتصلة بها فيجب ادغامها كسئال ورآس بوزن فعال مبالغة من السؤال ونسبة لبيع الرؤس او كان مدة فى الآخر فلا يدغم لئلا يذهب المد كيعطى ياسر ويدعو واقد بخلاف اللين غير المد فيدغم كاخشوا واقد وكذا المد فى غير الآخر كمغزو واصله مغزوو واغنغز والمد لقوة الادغام فيه فى كلمة خرج ما اذا كانا فى كلمتين كجعل لك فلا يجب الادغام بل يجوز بشرط ان لا يكونا همزتين كقرا آية فان ادغامه ردى كما مر وان لا يكون قبلهما ساكن صحيح كشهر رمضان خذ العفو وامر الشمس سراجا فان ادغام ذلك ممتنع عند الجمهور

البصريين لما فيه من جمع الساكنين على غير حده وصلاً وقرأ به ابو عمرو فقيل انه اخفاء
للحركة بمعنى اختلاسها وهو المسمّى بالروم فسمى ادغاماً لقربه منه والصحيح انه يقرؤه
بالادغام المحض ولا عبرة بمنع النحاة له مع ثبوته قراءة ولو سلّم عدم تواتره فنقل القرا
اثبت فهو شاذ قياساً ثابت نقلاً ان لم يتصدر اعلم ان شروط وجوب
الادغام احد عشر ذكر المص منها عشرة اولها من قوله فى كلمة الى قوله وفك حيث مدغم
نحو ترك عدم التصدر فذكره الش على وزن فعل بضم ففتح والثانى بضمتين
والثالث بكسر ففتح والرابع بفتحتين على ترتيب قوله ضعف الخ وعلة منع الادغام
فى هذه الاربعة ان الثلاثة الاول منها مخالفة لوزن الفعل والادغام لكونه
فرع الاظهار خاص بالفعل المتفرع عن الاسم وبما وازنه من الاسماء دون ما لم
يوازنه واما الرابع فوازن الفعل لكن لم يدغم لخفته وللتنبيه على فرعية الادغام
فى الاسماء وقوله فى الافعال حيث ادغموا وزن ابن من الافعال كرد دون الاسما
تنبيه ثم ان اوزان الاسم الثلاثى اثنا عشر منها ثلاثة ساكنة العين مع
تثليث الفاء فلا يمكن اجتماع مثلين متحركين حتى تكون من هذا الباب واما
ادغام نحو دو ودب ودر فلسكون اول المثلين بالاصالة والتسعة الباقية
منها واحد مهمل وهو فعل بكسر فضم فلا كلام فيه واربعة المتن يمتنع فيها الادغام
ومثلها فعل كابل لما ذكر فيها وانما تركه المص لقلته مع انه لم يسمع مضاعفا بقى ثلاثة
وهى مثال كتف وعضو ودئل بضم فكسر فهذه بوزن الفعل وليست فى الخفة
كلبب فلذا ادغم الجمهور اوليها وادغم الثالث من يرى ان صيغة المجهول اصل فى
الفعل فلو بنيت من الرد مثلها قلت رد بالادغام فى الكل لكن بفتح الراء فى
الاولين وضمها فى الثالث واوجب ابن كيسان فيها الفك فتحصل
ان ادغام المثلين المتحركين فى كلمة لا يدخل فى شئ من اوزان الاسم الثلاثى الا فى
ثلاثة منها بخلف فتدبر كددن بدالين مهملتين وهو اللعب ويقال
دداً كفتى وددكدم وانما لم يدغم لاستدعائه تسكين اول المثلين فيتعذر الابتداء
به وهمزة الوصل لا تجتلب الا فى اشياء مخصوصة ليس هذا منها الا اذا كانت
المثلان تاءين ففيه تفصيل سيأتى ودرر جمع درة وهى اللؤلؤة العظيمة

قوله

وجدد بضمتين جمع جديد اما جدد كصفف فجمع جدة كصفة وهى
الطريق فى الجبل ولمم جمع لمة بالكسر والتشديد وهى الشعر المجاوز شحمة الاذن ن
تضريع وعبارة المصباح الشعر يلم بالمنكب اى يقرب كطلل هو ما شخص من
آثار الديار لجسس انما وجب فكه لئلا يلتقى فيه ساكنان والسادس
اى ما حركة ثانى مثليه عارضة فيفك لعدم الاعتداد بالعارض فكانه ساكن ولا ادغام
عند سكون ثانى المثلين كما مر والسابع اى الملحق بغيره وهو نوعان ما حصل
فيه الالحاق بزائد قبل المثلين كما دهيلل الالحاقه بدحرج او باحد المثلين كاحد مثلى جلبب
لالحاقه بدحرج وقردد للمكان الغليظ ومهدد علم امراة ملحقان بجعفر وانما وجب فك ذلك
لئلا يفوت ما قصد من الالحاق وضن بالمعجمة والنون من بابى تعب
وضرب والاصل ردداى كضرب وضنن كتعب ولبب كظرف
واشار بقوله وشذ نحو هذا تاسع الشروط وحاصله ان لا يكون اللفظ مما
فكته العرب شذوذا فلا يدغم كما لا يفك غيره قياسا عليه الل السقاء
بوزن فرح وكذا اللت اسنانه اذا فسد منبتها والاذن اذا رقت والسقاء
بالكسر والمد ما يوضع فيه الماء واللبن والذى لخصوص الماء قربة ولخصوص
اللبن وطب والسمن نحى كما فى الصحاح ولححت بمهملتين كفرح اما بالخاء
المعجمة فمدغم كما فى الصحاح وفى المصباح يقال لحت عينه كثر دمعها وذكره الاشمونى
مفكوكا بمعنى ما قبله اذا التصقت بالرمص قال الجوهرى الوسخ المجتمع
فى الموق ان سال فهو غمص بغين معجمة او جمد فرمص بفتحتين فيهما وبقى مما
سمع فكه قولهم دبب الانسان كضرب وقيل كفرح اذا نبت الشعر فى جبهته
وصككت الفرس من باب دخل اذا اصطكت عرقوباه وضببت الارض كفرحت
اذا كثر ضبابها بالكسر جمع ضب حيوان معروف وقطط الشعر كفرح اذا
اشتدت جعودته ويدغم ايضا ومششت الدابة كفرحت كما فى القاموس اذا
ضاق احليلها وهو مجرى لبنها فهذه الالفاظ شذ فيها الفك فلا يقاس
عليها وما ورد فى الشعر مفكوكا من غيرها عد من الضرورة كقول ابى النجم
الحمد لله العلى الاجلل بادغم بشد الدال فعل امر من ادغم مشددا

ومفعوله محذوف وهو ضمير يحى وليس تنازعا لان المص لا يراه في المعمول المتقدم
دون حذر متعلق بكل من افكك وادغم اى لا تخش باسا في واحد منهما
لورودهما فيجوز الادغام اى نظرا الى انهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما
اصلية لازمة فهو داخل في الضابط المتقدم ويجوز الفك نظرا الى ان حركة
الثاني كالعارضة لوجودها في الماضي دون المضارع والامر فلا يعتد بها ومن
ثم امتنع الادغام في لن يحيى ورايت محييا العروض الحركة بالعامل وكل منهما فصيح
مقرو به في المتواتر ولكن الفك اجود ولعل المص اشار لذلك بتقديم
فنقول انجلى الخ تبع الش في هذا ش الكافية وقد تعقب بان تجلى مضارع لا تدخله
همزة الوصل اصلا والذي ذكره النحاة ان الفعل المفتتح بتاءين ان كان ماضيا
كتتبع وتتابع جاز ادغامه واجتلاب همزة الوصل فيه وفي مصدره دون مضا
فيقال اتبع يتبع اتبعا بشد التاء والباء في الكل واتابع يتابع اتابعا بشد
التاء فقط وان كان مضارعا كتتذكر لم يجز ادغامه الا في الوصل بعد لين
او حركة نحو ولا تيمموا تكاد تميز لعدم الاحتياج للهمزة بخلافه في الابتداء به
ولا يصح حمل كلام ش الكافية على ذلك لتصريحه باجتلاب الهمزة فيه وقد يقال
لا يظن بالمص اقدامه على ذلك بمجرد التشهي بلا سند كسماع او استنباط من اللغة
او قياس لا ينافيها وناهيك بمن قال طالعت صحاح الجوهرى كله فلم استفد
منه الا ثلاث مسائل ولا يضره عدم ذكر السند صريحا لانه ثقة لكن قال
يس نص ابنه على انه ذكر المسئلة في بعض كتبه على ما يوافق الجمهور
نحو ستر اى بفتح السين وشد التاء واسقاط همزة الوصل للاغتناء عنها بحركة
النقل ومضارعه يستر بفتح الياء والسين وشد التاء مكسورة واصله يستتر
كيفتعل نقلت فتحة التاء الاولى للسين وادغمت في الثانية المكسورة
والمصدر ستار بكسر السين وشد التاء واصله استتار كافتعال نقلت
كسرة التاء الاولى للسين وادغمت فسقطت الهمزة واما ستر الذى بوزن
فعل مضاعف العين فمضارعه يستر بالضم ومصدره تستير كتكوين
قد يقتصر التقليل بالنسبة لعدم الحذف والا فهو كثير جدا في القرآن وغيره

كما

كما في الش   العبر جمع عبرة بكسر المهملة فيهما كسدرة وسدر بمعنى الاتعاظ
والتذكر تصريح   بحذف احدى التاءين اى لثقل اجتماع المثلين ولا
سبيل الى الادغام لاحتياجه لهمزة وهى لا تدخل المضارع فخفف بحذف احدهما
وهى الثانية عند س والبصريين لحصول الثقل بها والاولى عند الكوفيين
وهشام لان الثانية لمعنى كالمطاوعة وحذفها يخل به ويعارضه ان الاولى
لمعنى المضارعة وحذفها يخل به   وفك اى هو فعل امر حذف مفعوله اى
اول المثلين او ماض مجهول نائب فاعله يعود لذلك المحذوف وقوله لكونه
علة لسكن وقوله بضمير الرفع اى البارز المتحرك وهذا آخر شروط وجوب الادغام
وحاصله ان لا يعرض سكون لثانى المثلين اما لاتصاله بضمير رفع او الجزم
وشبهه   نحو حللت بضم التاء والثانى بفتحها واللام الاولى مفتوحة
فيهما واما المضارع فان كان بمعنى مقابل الحرمة فبالكسر او بمعنى نزل البلد
مثلا فبالضم وكذا بمعنى فكك العقدة اما بمعنى نزول الغضب ووجوبه
فبالوجهين وبهما قرء فيحل عليكم غضبى ومن يحلل   فيجب ح الفك
اى لتعذر الادغام بسكون ثانى المثلين ومنهم من يدغم قبل الضمير وهى
لغة ضعيفة   والفك لغة اهل الحجاز اى فهو افصح وبها جاء القرآن
غالبا نحو ان تمسسكم اغضض من صوتك ولا تمنن فمراد المص بالتخيير استواء
اللغتين فى الجواز لا فى الفصاحة وانما جاز الادغام مع سكون ثانى المثلين
نظرا الى عروض السكون بعامل الجزم وعدم لزومه وحمل عليه شبهه
وان شئت قلت حل اى بطرح همزة الوصل لعدم الاحتياج اليها وحكى
الكسائى اثباتها عن عبد القيس فيقول ارد واغض ومحل التخيير اذا لم
يتصل بالفعل واو جمع كردوا او يا مخاطبة كردى او نون توكيد كردن
والا وجب الادغام عند الكل لابتناء الفعل على هذه العلامات فثانى
مثليه متحرك لم يعرض له سكون حتى يفك تنبيه اذا اتصل بآخر الفعل
المدغم هاء الغائبة وجب فتحه كردها ولم يردها او هاء الغائب وجب ضمه
كرده ولم يرده لان الهاء خفية فلم يعتد بها فكان الدال قد وليها الالف

والواو وحكى ثعلب التثليث قبل هاء الغائب وغلط فى جواز الفتح واما الكسر فالصحيح انه لغية سمع الاخفش منه وغلطه بالكسر وحكى الكوفيون التثليث قبل كل منهما فان اتصل بآخر الفعل ساكن فاكثرهم يكسره كرد القوم بالكسر لانها حركة التقاء الساكنين وبنو اسد تفتحه تخفيفا وحكى ابن جنى ضمه اتباعا وقد روى بهن قوله جرير

فغض الطرف انك من نمير فلا كعبا بلغت ولا كلابا

نعم الضم قليل ولذا انكره فى التسهيل فان لم يتصل الفعل بشئ من ذلك ففيه ثلاث لغات الفتح للخفة مطلقا اى فى مضموم الفاء كرد ومكسورها كفر ومفتوحها كعض وهو لغة اسد وغيرهم والكسر مطلقا على اصل التخلص وهو لغة كعب والاتباع لحركة الفاء كرد بالضم وفر بالكسر وعض بالفتح وهذا اكثر فى كلامهم وفك افعل اى بكسر العين فى قولك افعل به بخلاف ما افعله فيجب ادغامه لدخوله فى الضابط المتقدم نحو ما احب زيدا العمرو لما ذكران نعل الامر نحو اى فى هذا البيت اسدراك على قوله وفى شبه الجزم تخيير لكن استثناء افعل انما هو بالنظر لصورته فانه ليس امرا حقيقة بل ماض على صورة الامر كما مر واستثناء هلم بالنظر للغة تميم لانها عندهم فعل امر لا ينصرف فتلحقها ضمائر الرفع البارزة كهلما وهلموا الخ اما على لغة الحجاز فلا استثناء لانها ليست فعلا اصلا عندهم بل اسم فعل بمعنى اقبل او احضر فتلزم لفظا واحدا للمفرد المذكر وغيره وبلغتهم جاء القرآن قال تعالى قل هلم شهداءكم والقائلين لاخوانهم هلم الينا يجب فكه قال فى شرح الكافية باجماع وكأنه اراد اجماع العرب فانه لم يسمع غيره والا فقد حكى الكسائى اجازة ادغامه التزموا ادغامه اى باجماع ايضا كما فى شرح الكافية فلم يقل فيه هلم بالفك تخفيفا لثقله بالتركيب فانه مركب لا بسيط كما قيل وتركيبه عند البصريين من ها التنبيه ولم التى هى فعل امر من قولهم لم الله شعثه اى جمعه كأنه قيل اجمع نفسك الينا فحذفت الالف من ها تخفيفا وقال الخليل ركبت ها مع الم اصل لم قبل ادغامه فحذفت همزته للوصل والفها للساكنين ثم نقلت حركة الميم الاولى للام وادغم

وقال الفراء والكوفيون مركبة من هل التي للزجر وام بمعنى اقصد فنقلت
حركة الهمزة للام الساكنة قبلها فصار هلم ومذهب البصريين اقرب للصواب
وخففوه ايضا بالتزام فتحه حتى مع ها الغائب نحو هلمه ولا يضم تبعا لها وكذا
ان اتصل به ساكن كهلم الرجل وحكى الجرمي فيهما الفتح والكسر عن بعض تميم
نعم اذا اتصل بها ضمائر الرفع كما عند تميم حركت بما يناسبها كهلما وهلموا وهلمي
بالضم قبل الواو والكسر قبل الياء وقياسها مع نون النسوة هلممن بالفك
وزعم الفراء ان الصواب هلمن بزيادة نون ساكنة تدغم في نون النسوة حفظا
لفتح ميمه وحكى عن ابي عمرو انه سمع هلمين يا نسوة بزيادة يا ساكنة قبل
النون محافظة على سكون ما قبلها فتكسر الميم لمناسبتها والله اعلم وما
بجمعه الواو للاستئناف او عطف قصة على قصة وما موصولة واقعة على
الالفاظ ~~حيليل~~ قوله نظما ولك ان توقعها على الالفية المذكورة سابقا بقوله
واستعين الله في الفيه وتذكير الضمير باعتبار لفظ ما اولنا وبلها بالمتن
او المؤلف مثلا قيل وقوله بجمعه يقتضي ان ما في هذا المتن كله من كلام النحاة
لم يخترع شيئا منه مع انه قد نسب بعضه لنفسه كقوله ولا امنعه وليس
عندي لازما واجيب بان ذلك ليس من مخترعاته بل اقوال النحاة قبله
اختارها هو لكن قد مر ان التسمية بالنائب عن الفاعل وبالبدل المطابق
من مخترعاته فالاحسن على تسليم الاقتضاء المذكور ان يكون تعبيره
بذلك تواضعا او باعتبار الاغلب ولك منع الاقتضاء اصلا بانه يصدق
بجمعه من كلامه وكلام غيره فتدبر عنيت هو من الافعال الخمسة
اللازم بناؤها للمفعول صورة وهي بمعنى المبني للفاعل فمرفوعها فاعل
لا نائبه على الراجح كما مر في التعجب واما يلزم ذلك في عنى اذا كان بمعنى
اهتم كما هنا وبناؤه للفاعل لغة قليلة فيقال عنى يعني كرمى يرمي عناية
اما عنى يعنو عنوا من باب قعد بمعنى خضع وذل وعنى يعنو عنوة بمعنى
اخذ الشيء قهرا او صلحا وعنى يعني كرمى يرمي بمعنى قصد وعناه كذا من
باب رمى بمعنى شغله وعنى من باب تعب اصابه مشقة فبالبناء للفاعل

قوله كما مر في التعجب هذا تحريف من الطابع وتصحيح كما مر في ابنية المصادر

مصباح قد كمل بتثليث الميم والكسر اضعف والفتح افصح واولى هنا
لسلامة البيت عليه من عيب السناد اللازم على غيره والكمال والتمام بمعنى
واحد لغة كالتكميل والتتميم وفي اصطلاح البديع التكميل ويسمى بالاحتراس
ايضا هو ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدفعه كقوله

فسقى ديارك غير مفسدها ✽ صوب الربيع وديمة تهمي

والتتميم ان يؤتى في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة من مفعول
او حال او نحوهما لنكتة كالمبالغة في نحو ويطعمون الطعام على حبه
اي مع حبه اي الطعام اما اذا كان المعنى لاجل حب الله فليس من هذا القبيل
وكقول زهير من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندا خلقا
فقوله على علاته اي مع احتياجه افاد المبالغة في وصفه بالجود اذ هو مع الاحتياج
ابلغ منه مع عدمه نظما حال من الهاء في بجمعه كما في الخضري اي منظوما
وفيه الفصل بين الحال وصاحبها باجنبي وهو قد كمل فالاولى كونه حالا
من الضمير في كمل وهي حال موطئة لما بعدها لانبهام كونه نظما من قوله
وما بجمعه عنيت مع قوله فيما سبق واستعين الله في الفية اذ الالفية لا تكون
الا نظما ويصح كونه تمييزا محولا من فاعل كمل فيبقى على مصدريته وهو موطئ
ايضا ويرجح هذا بان مجيء المصدر حالا مع كثرته سماعي ويرجح الاول بان
النظم عليه بمعنى المنظوم وهو اوفق باشتماله على جل المهمات وباحصائه
الخلاصة من كونه بالمعنى المصدري فتدبر. على جل متعلق باشتمل
من اشتمال الدال على المدلول والجملة صفة لنظما على الاقرب او حال اخرى او خبر
آخر لما وكذا جملة احصى وفي ذلك اشارة الى ان قوله في الخطبة مقاصد النحو
على حذف مضاف اي جل مقاصده ولم نصرف ما هنا الى ما هناك مع انه
المناسب لكونه في محل الحاجة بان يراد بالجل الكل مجازا لان هذا هو الموافق
للواقع لتركه كثيرا من المقاصد والمهمات جمع مهم اي الاحكام المهمات او مهمة
اي المسائل لكن يلزم على الثاني وصف جمع الكثرة لغير العاقل بالمطابق
مع ان الافصح فيه الافراد كما ان الافصح في غيره المطابقة الا ان يقال

قال

لما حذف الموصوف ضعف عن المراعاة   احصى فعل ماض بمعنى جمع
وفاعله ضمير النظم والخلاصة مفعوله وبها اشتهر هذا المتن ومن الكافية ظرف
لغو متعلق بِرَاى من معانيها ومن ابتدائية او حال من الخلاصة ومن
تبعيضية ويمتنع كون احصا افعل تفضيل خبرا مقدما عن الخلاصة لمانع لفظي
وهو ان افعل التفضيل لا يصاغ من الرباعي على الصحيح ومعنوي وهو تكذيب
الحس له اذ في كافية المص ابواب كاملة ليست في الخلاصة كباب ضمير الشان
وضمير الفصل والقسم والتاريخ والتقاء الساكنين وتصحيحه بارادة كافية
ابن الحاجب تكلف بارد لمح قال في الخلاصة للجنس لا للاستغراق لتركه
كثيرا من زبدها الا ان يراد المبالغة في المدح كما يقتضيه المقام وجعل
السيوطي ضمير احصى واقتضى للمص على طريق الالتفات من التكلم في عنيت
الى الغيبة [illegible] للتعليل فكأنه قال جمعت خلاصة الكافية في هذا النظم
لاني اقتضيت اي طلبت واردت غنا كل طالب اذهم يقبلون عليه لصغره
وسهولته فيستفيد من العربية   والكافية لكبرها تقصر عنها هم كثير من
الناس فلا يحصل بها ذلك   كما اقتضى ما مصدرية واقتضى اما بمعنى
اخذ فالمراد بالغنا القدر المغني او بمعنى استلزم فالمراد به المصدر والجار
والمجرور صفة لمصدر محذوف اي احصا هذا النظم الخلاصة احصاء كاقتضائه
الغنى اي اخذه القدر المغني من المسائل وكاستلزامه الاستغناء عن غيره
بجامع حصول السرور او النفع في كل وانما شبه الاحصاء بالاقتضاء لانه
اقوى منه اذ يلزم من اغنائها الطالبين احصاؤها الخلاصة دون العكس
لاحتمال احتياجهم الى زيادة على الخلاصة على ان الكاف تاتي لمجرد التشريك
بين شيئين في امر بلا اعتبار كون المشبه به اقوى كقولك كل من زيد وعمرو
كصاحبه افاده الصبان لكن جعل الكاف للتعليل على ان اقتضى بمعنى
استلزم اي احصى الخلاصة لاجل استلزامه الغنى اي لاجل ان ينشأ عنه
ويترتب عليه الاستغناء عن غيره والغنى بالكسر والقصر الاستغناء
كما هنا وبالكسر والمد التغني بالالحان وبالفتح والمد النفع ويصح هنا ايضا

كما فى القاموس اى كما اقتضى نفعا بلا خصاصة بفتح الخاء المعجمة اى فقر واحتياج دفع به توهم تخلل الفقر بين ازمنة الغنى وفى كلامه تشبيه العلم بالمسائل الكثيرة بالغنى والجهل بها بالفقر ووجه الشبه ظاهر وقد قيل العلم محسوب من الرزق فاحمد الله الفاء سببية عاطفة على جملة وما بجمعه اى بسبب كمال هذا النظم على الوجه المذكور احمد الله الخ فقد قابل بالشكر نعمة الاتمام واردفه بالصلاة على خير الانام وآله وصحبه الكرام كما فعل ذلك فى ابتداء الكلام لاحراز اجر ذلك ويمنه فى البدء والختام مصليا فى كون هذه الحال مقدرة اى مقارنة ما سلف فى الخطبة خير نبى بدل من محمد لا نعت ولا عطف بيان لاختلافهما تعريفا وتنكيرا وآله عطف على محمد لا على خير كما هو ظاهر والاولى ان يراد بهم اتباعه كما مر ضبطه الغر جمع اغر وهو فى الأصل الابيض الجبهة من الخيل فشبه به الآل و[illegible] لهم استعارة تصريحية والجامع اما مطلق الشرف والرفعة او مطلق البياض فى كل فيكون تلميحا لقوله صلى الله عليه وسلم انتم الغر المحجلون يوم القيمة من اثر الوضوء والكرام جمع كريم والبررة جمع بار والمنتخبين بفتح الخاء المعجمة اى المختارين الخيرة بكسر الخاء المعجمة وفتح التحتية مصدر او اسم مصدر بمعنى الاختيار وصف به مبالغة ولهذا التزم افراده اى المختارين فذكره بعد المنتخبين تأكيد لأن المقام للمدح ويحتمل ضبطه هنا بفتح الخاء والياء على انه جمع خير بالتشديد حكى الفراء قوم خيرة بررة والله سبحانه وتعالى اعلم.

وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذا الشرح المبارك والحمد لله اولا وآخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا دائما الى يوم الدين وقد وافق فراغ تأليفه بعد عصر يوم السبت الحادى عشر من ربيع الثانى سنة ١٢٥٠ من هجرة سيد المرسلين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه اجمعين

قد تم انجاز طبع هذه الحاشية المنيفه في مطبعة الحجر النيرة اللطيفه
الكائنة بمحروسة مصر القاهره جعلها الله بكتب العلم الشريف نافعة وعامره
على ذمة ملتزميها الكرام زهرة حلب الشهباء ودمشق الشام
العلامة الفاضل الشيخ بكري الحلبي والعلامة الفاضل
الشيخ محمد شاهين والمكرم السيد حامد سليق
والمحترم السيد درويش عفره الدمشقيين
حفنا الله واياهم والمسلمين بلطفه المتين
وهذا التمام سلخ شهر رمضان يدوق
٢٢٣ سنة من هجرة سيد الانام
صلى الله عليه وعلى آله
واصحابه البررة
الكرام
وسلم

على يد كاتبها
الراجي من مولاه غفران المساوي
احمد بن الحاج اسماعيل الشهير بالعماوي
النابلسي مولدا الدمشقي اقليما
المصري اقامة الازهري علما وسكنا
الحنفي مذهبا غفر الله له ولوالديه
واحسن اليهما واليه